1

ايضاح شرح مفصل

٤٠٥

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısım AMCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yazma No: 405

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الله احمد على طريقه ايّاك نعبد تقديما للاهم وما ينقل انه للحصر
لا دليل عليه والتمسك فيه بمثل بل الله فاعبد ضعيف لانه قد جاء فاعبد الله
جعلني جعله من علماء العربية نعمة محمودة لما فيها من فهم كتاب الله تعالى على
وجهه وفهم معاني كلام رسول الله ص والتوصل بها الى ادراك الاحكام الشرعية
التي بها السعادة الاخروية هذا وان كل علم مفتقر اليه وكل عليه وجبلني
اي طبعني على الغضب للعرب اي على الانتصار لهم لان الغضب من اجل
هضم الشيء سبب الانتصار له يقال غضب له وغضب به وقيل غضب له
حيا وغضب به ميتا والعصبية الاحتماء وابى لي اي يغني عن ضميم اي خيار انضم
وانماز اي اعتزل وانضوى اي انضم الى لفيف اخلاط الشعوبية بضم الشين
قوم متعصبون على العرب معضلون عليهم العجم وان كان الشعوب جيل العجم
الا انه غلب النسبة اليه لهذا القبيل ويقال ان بينهم معمرين المتنبي وله كتاب
في مثالب العرب وقد انشد بعض الشعوبية للصاحب ابن عباد عند مدحه شعر

غنيا بالطبول عن الطلول ... وعن عنس عذافره ذمول
فلست بتارك ايوان كسري ... لتوضح او لحومل فالدخول
وضب بالغلاصاع وذيب ... بها يعوي وليث وسط غيل
اذا نحروا فذلك يوم عيد ... وان ذبحوا ففي عرس جليل
يسلون السيوف لراس ضب ... هراشا بالغداة وبالاصيل
باية رتبة قد منوها ... على ذي الاصل والشرف الاصيل

ان انضم ٢

اما لو لم يكن للفرس الا كما ... فخار الصاحب العدل الجليل
لكان لهم بذلك خير عز ... وجيلهم بذلك خير جيل

فقال له الصاحب قد لؤمتم فقال البديع الزمان اجبه فاجابه مرتجلا
ازال على شفا حظ مهول ... بما اودعت راسك من فضول
طلبت على مكارمنا دليلا ... متى احتاج النهار الى دليل
السنا الصارين جزي عليلم ... فان الجزي اقعد بالذليل
متى رفع المنابر فان سبي ... متى عرف الاغر من الخجول
متى علقت وانت بها زعيم ... اكف الفرس اطراف الخيول
فخرت بمثل ما اضعيتك فخرا ... على قحطان والبيت الاصيل
فخرت بان ما اكلا ولبسا ... وذلك فخر ربات الحجول
تفاخر من في خد اسيل ... وفرق عن مفارقه رسيل

فقال الصاحب للشعوبي كيف يرى فقال لو سمعت ما صدقت
ثم قال له جوازك ان وجدتك بعدها في مملكتي ضربت عنقك ان لم تجد
عليهم اي لم ياتهم بجدوي اي بنفع والرشق الرمي بالنبل والمشق الطعن وقوله
والي افضل هو على طريقة الله احمد في تقديمهم المفعول لتعظيمه السابقين
والمصلين اي الاولين والاخرين اخذه من السابق والمصلي في الحلبة والحلبة
الخيل تجمع للسباق ومنه قيل ابو بكر السابق وعمر المصلي افضل
صلوات المصلين اي افضل دعاء الداعين المحفوف المستند اي حوله لان
الحفاف الجانب وعدنان بن ادد ابو معد والجاجم الرؤس السادة والارجاء

معناه لو سمعت انك تفضل
فتفضيلهم قبل مشاهدتك
لما عرفت وهاتيك لكني
لما شاهدت غروف انك
تحب العرب وقيل معناه
اذا داد لو سمعت انك
تستغني بعد الما قبلك
من اخذه

اوجه

الثابته لانهم لاينتجعون غير ارضهم والسرة الوسط والبطحا المسيل الواسع
وقريش البطحاء من نزل ببطحاء مكة وقريش الضواحي من خرج عنها
والنازلون البطحاء خير هم والنازلون وسطها خير الحيين الى الاسود والاحمر
اى العرب والعجم لان الشقرة عليهم اغلب ومنه الحديث بعثت الى الاسود
والاحمر وقوله ولآله الطيبين على طريقة الله احمد واصله اراهل
وغلب على الاتباع بالرضوان بالرضا الشقاق العداوة والمجانبة لان كلا منهما
يكون في شق وفي عداوة وفي جانب والعدوان الظلم يغضون من العربية يحطون من
قدرها من غض اى نقص من منارها اى من قدرها واصله العلم تهتدي به في الطريق
ثم قيل لكل ذي قدر مشهور رفيع المنار ويعني بالذين يغضون علما ناجيته لانه
غالب في كثير منهم حيث لم يجعل اى يغضون من اجل ذلك جعله الحامل لهم على
الغض ولا يبعدون خبر لعل ولقد بالغ حتى ناقض لان ذلك يكون لفرا ومن اعمه
وقد اخبر بانهم لا يبعدون عن الشعوبية ثم جعلهم به دون الشعوبية وانما
يغضون منها لانهم يرون غيرها اهم منها والخيرة بفتح الياء اسم المختار
واصله الاختيار يقال محمد خيرة الله اى مختاره قال الله تعالى
ما كان لهم الخيرة اي الاختيار والخيرة تسلون الياء بمعنى الحسن وحسن كتبه
اي افضل واصله افعل ولذلك يقال هما خير القوم وهم خير القوم وقوله
الا نعب الناعي بخيري بني اسد ٩ بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد
مأول بخيري مخفف منابذه مجاذبة والابلج المشرق من بلج يبلج ومنه
الحق ابلج والباطل الجلج وزيغا ميلا وعن سواء عن وسط والمنهج الطريق الواضح ومنابذة

وزيغا نصب على المفعول من اجله لما تضمنه معنى لا يبعدون كانه قيل يقربون منهم
من اجل المنابذة او انتفى بعدهم من اجل المنابذة لا يبعدون فانه يفسد المعنى وكذلك لوقدرته
حالا بمعنى منابذين يقضي منه العجب نهى اى يبلغ نهايته من قضى حاجته او يفعل من قضيت
كذا فعلته او يحلم منه بالعجب من قضيت لذا اي حلمت به والعجب يكون للتعجب ولما يلون
منه التعجب وقول الاصمعي العرب تقول ما كدت اقضي العجب والعامة تقول قضيت العجب
لم يوافق عليه والتحقيق بايا ه كان النفي مثبتا ما بعد كاد او لم يكن وحال افصح من حالة وثانيث
الحال اكثر ويقال ايضا لواحدة الحال حالة حاجة وحاج الاضاف النصفة وهو
اعطا الحق من النصف كانه لزم النصف المخصوص به ولذلك سمي نصفا ايضا قال الزوزني
ولكن نصفا لو سبيت وسبتني ٥ والفرط تجاوز الحد والجور الميل عن القصد والاعتساف
سلوك غير الطريق لا يدفع لا يشكر لا يستقع لا يستتر مستحونه مهلوته والاستظهار
الاستعانة والتشبث التعلق باهداب باطراف جمع هدب وهدبة وهي الخملة
مناقلتهم مفاعلة من النقل اى ينقل الهم ويقلونه ويجاورتهم من جاعنهم والمناظرة
اما من قولهم دورنا تناظر اى متقابلة لانهما متقابلتان واما من النظر وهو البحث
لان كلا ينظر فيما ينظر فيه الاخر واما من النظر وهو الروية واما من النظر
وهو المثل الصلوك والسجلات الكتب وملتبسون متصلون واصله الاختلاط
اية سلكوا اى اى جهة سلكوا ابينا وجهوا اى موضع توجهوا اكل عيال ويقال جئت
سيرو اى سارو افي تضاعيف ذلك اى في اثناء ما ذكرت من مواضع استبعادهم
العربية يجحدون فضلها وصفهم اما بالبلادة والغفلة واما بانكار الحق مع
العلم به والتحصل ما يراهن عليه في الرمي ثم غلب في الفضل والغلبة لكونه

منه ويذهبون عن توقيرها اى يغارقون تعظيمها او يغفلون ويمزقون اديمها اى يخرقون
جلدها مذمتهم لها ويمضغون لحمها امّا كناية عن الذمّ مثل يمزقون اديمها واما كناية
عن الانتفاع والمثل السائر فى ذمّ المحسن الشقيّ يوكل ويذمّ قطعت الاسباب
بيني وبينه استعارة فى ازالة الوصلة فيطمسوا فيمحوا انفضت غبارك اعني استعارة
فى اذهابه البتّة وفى الفرق بين ان وان معنى مثل انت طالق ان دخلت الدار وان
دخلت الدار ويقال ان الكسائى سأل ابا يوسف فى حضرة الرشيد ولفظ بان
مفتوحة فقال تطلق ان دخلت الدار فقال الكسائى اخطأت وبيّن انها للتعليل
ومحمد بن الحسن الشيبانى صاحب ابى حنيفة له كتاب فى الايمان فيه مسائل
كثيرة بناها على العربية ومن عجيبها انه لو قال ان دخل داري هذه احد فانت
طالق فدخلها لم يحنث وان قال هذه الدار فدخلها حنث فجعل الاضافة اليه قرينة
تخصّص احدا وتخرجه منهم ومنها لو قال انت طالق ان دخلت الدار ثم قال لا
بل هذه فدخلت الاولى طلقتا معا ولو دخلت الثانية فقط لم تطلق واحدة منهما
وهو صحيح ان لم يكن نيّة ولا عرف لم يترا طنوا لم يتكلموا بالعجميّة وحلق جمع
حلقة وهو نادر وعن ابى عمرو حلقة وحلق وعن الاصمعى حلقه وحلق كبدرة
وبدر والابهة العظمة والهزأة ما يهزأ به والهزأة الذى يهزأ الضحكة وضحكة
هذا اى خذ هذا الذى ذكرت ثم ابتدأ فى امر آخر فيه فقال وان الاعراب
وجوز ان بالفتح او هذا باب ثم ابتدأ فى باب آخر فيه اجدي انفع من تفاريق
العصا مثل يضرب فى كثرة المنافع لانها ينتفع بها عصا فيتكسّر فيتخذ
منها اشاجع فيتكسّر فيتخذ منه عزار وهو عود يجعل فى انف البختى فيتكسّر

هوم

يكنايه عن حسن عشرته

لكثرة منافعها

بعيده

فيتخذ منه

فيتخذ منه تودية وهو عود التصرية واصله ان امراة كانت لها ابن يحرج لبنها فاتخذ
ارنبة حتى استغنت فقالت لن احلف بالمروة والصفا انك احدى من تفاريق العصا
والعديل العدد فاجتر اقدم وتعاطى الشئ الاخذ فيه والعمياء العماية وهو الباطل
والعشواء الناقة التى لا تبصر قدامها فتخبط بكل شئ فقيل لكل من ركب امرا من غير بصيرة
حبط خبط عشواء او القول والافن الادب والهراء القول المخطأ وبراء بمعنى بريء
وهو مصدر وصف به وهواي الاعراب المرقاة الدرجة بفتح الميم وكسرها
فالفتح على الموضع والكسر على الآلة الى علم البيان وهو العلم بالمعانى الحاصلة عن
الاعراب والمطلع والكافل والموكل صفات لعلم البيان لان تلك المعانى الحاصلة عن
الاعراب هى المطلعة على نكت نظم القرآن الكافل الضامن من الموكل المجعول وكيلا به
والمعادن مواضع الذهب والفضة فاستعاره لذلك ونكت نظم القرآن المعانى
الدقيقة المفهومة منه فالصادق عنه فالصارف عن الاعراب والمزيد او الكامل المريد
والموارد جمع مورد وهو موضع ورود الماء اى موارد الحين ان تعاف ان تترك ان بقى
دعانى من الادب من الحاجة الشفقة الحنو والرقة والحدب العطف والاسياع
الاتباع والحفدة الخدم جمع حافد والانشاء الاختراع محيط جامع كانه قد احدق به
والترتيب وضع كل شئ فى رتبته اى منزلته والامد الغاية واقرب السعى ادناه
وسجالهم دلاوهم وهذا تصريح مما فهم بالمقام قبل كتابه الى تعلم العربية لكتاب
صالح للتعليم فانشات اى وكان ما تقدم سببا للانشاء والنصاب الاصل والمركز
الموضع الاحتصار الاختصار غير المخل بمقصود لانه لا يكاد يفك عنه والتلخيص التبيين
غير الممل بطوله لانه لا يكاد يفك عنه والمقتبسة المستفيدة يقال اقتبسته

احلف بالمروة
حفا والصفا
انك احدى
من تفاريق العصا
ويروى

عليها وقبستُه نارًا اقتبسه وقيل اللغات معًا ملي بكذا اي وادن عليه والهاء في له للكتاب
في قاسأت هذا الكتاب او للطالب لتقدم ما يدل عليه والله اعلم بالصواب
قال صاحب الكتاب الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع
قال الامام العلامة فريد عصره ونسيج دهره قدوة الاسلام فخر الانام حجة الادب
ولسان العرب جمال الدين ابو عمرو المالكي رحمه الله املا قدم الفصل قبل الشروع
في الاقسام لكونه خليقا بالمشترك باعتبارها وتقدمته او لا لتحتم الحاجة اليه
قبلها لان الكلام في الانواع وتركيبها متوقف على معرفة الجنس واللفظ ما لفظ به
الانسان قلت حروفه او كثرت وقوله اللفظة ان اراد به اقل ما نطلق عليه اللفظ
كضربه ففاسد لان اقله حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس
مستغرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال وقوله
الدالة على معنى خذ ايما لا يدل على معنى كذا فانها لفظة ولا يدل على معنى
وقال مفرد خذ ايما يدل على معنى مركب ملفوظ بجزئه او بجزئيه نحو قام زيد وقم
وافعد فهذا ليس بكلمة وقوله بالوضع خذ ايما يدل على معنى مفرد بالعقل
وذلك انا لو سمعنا لفظة ديز من واحد لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت
بذات فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع وقوله وهي جنس
تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف فالجنس هو الذي يدخل تحته انواع
مختلفة بحقيقة كلية فالكلمة تطلق على الاسم والفعل والحرف فهي بهذا الاعتبار
جنس لشموطها الكل واحد منها نوع او حقيقة الجنس فيه موجودة
وهي الكلمة والدليل على الحصر ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها

الثاني ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى في غيرها فالاول هو الاسم والثاني الحرف والاول اما ان يدل على الاقتران باحد الازمنة الثلثة او لا
الاسم فقد علم بذلك حد كل واحد منها ومعنى قولهم في نفسه انه مستقل
بالمفهومية والحرف لا يستقل بالمفهومية ومعنى ذلك ان تجومن والى مشروط
وضعها دالة على معناهما الا مرادي ذكر متعلقها نحو الابتداء والانتهاء وابتدا
انتهى عين مشروط فيهما ذاك وقد اورد على ذلك نحو ذو واولو واولات
وذات وقيس واي وبعض وكل وفوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء فانها لا
تستعمل الا كذلك فيجب ان تكون حروفا والجواب انها لم تتفق استعمالها
الا كذلك لعارض لا انها مشروط في وضعها كذلك لان وضع ذو بمعنى صاحب
والتزم ذكر المضاف اليه لكونها وضعت ليتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس
ووضع فوق بمعنى مكان له علو على غيره فالتزم ذكر المضاف ليتضح المستعلى
عليه كما فعل بالنسبة الى المفضل عليه وكذلك البواقي ونحو عن وعلى والكاف
في الاسم يجب رده الى ذلك بعد ثبوت الاسمية بخصائصها وان لم نقف هذا
للمقدر فيه اجر كالبابين على ما علم من لغتهم فيها قوله والكلام
هو المركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى تريد بالاسناد اسنادا
للافادة لا اخبارا فقط بدليل قولهم هل زيد قايم فان الاسناد موجود وليس
بخبر قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم والدليل على الحصر
فيما ذكرنا علمنا من كلامهم ما يخبر به ويخبر عنه فسميناه اسما وما يخبر به ولا
يخبر عنه فسميناه فعلا وما لا يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه حرفا فاذا عرفنا
ذلك من كلامهم تعين ذلك وذلك لان القسمة اسم وفعل وحرف

واما استعمال عن في الاسمية نحو جاء زيد وفي قوله لقد رماني الزمان عن قوس عداوته من حيث لا يبتسي رشقا ولا رشقا

واما اسم

وحرف وحرف واسم وفعل وحرف وفعل وحرف فالاسم مع الاسم احد القسمين
والفعل مع الفعل لا يفيد لعدم المخبر عنه والحرف مع الحرف لا يفيد لعدمهما
جميعا والاسم مع الفعل هو القسم الاخر والاسم مع الحرف لا يستقيم لعدم
المخبر عنه او الخبر فان اورد يا زيد وهو حرف مع اسم وهو مفيد فالجواب
ان يا قامت مقام الجملة على قول اكثر النحويين وعلى قول بعضهم ان يا اسم
للفعل فعلى كلا القولين لم يرد على ما ذكرناه وقد اورد على قول النحويين ان
الحرف لا يخبر عنه انه تهافت لان قولكم لا يخبر عنه خبر عنه وكذلك
قولهم الحرف احد انواع الكلمة وذلك كذب وكذبه الخطابية والجواب
ان المراد ان نفس صيغ الحروف مستعملة في معناها لا يكون مخبرا عنها فلا يوجد
لفظة من ولا غير ها من نوع الحرف مستعملة في معناها وهي مخبر عنها فاندفع
الاشكال وهذا هو الجواب في ان الفعل ايضا لا يخبر عنه وقوله
وتتمة الجملة يجوز ان تكون بالياء والتاء وضابط هذا ان كل لفظتين وضعتا
لذات واحدة واحدهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تانيث
الضمير وتذكيره والتانيث ها هنا احسن لان الجملة مؤنثة وهي خبر عنها
ثم اخذ يتكلم على الاقسام الاربعة واولها قسم الاسماء وسمي هذا النوع
اسما من السمو وهو العلو لانه رفع او علا كالعلم عليه او لانه يرفع مسماه عند
ذكره الى الاذهان وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة وتصغيره على
سمي وجمعه على اسماء واصحه للبصريين ثم قال في حد الاسم ما دل على
معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران فالحد لا بد ان يكون مركبا

من جنس وفصل فالجنس يخص المحدود وغيره والفصل يفصله عن غيره فقوله ما دل
على معنى حصر الاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه فصل الاسم والفعل
عن الحرف وقوله دلالة مجردة عن الاقتران فصل الاسم عنهما قال
الشارح رحمه الله هذا الحد يرد عليه امور احدها ان العبوق والصبوح لا يدخل
في هذا الحد لدلالته على الزمان وهو من قبيل الاسماء بالانفاق والجواب انه
لا يدل على زمان من الازمنة الثلثة وانما يدل على الزمان الذي هو اول
النهار واخره وقد قيدنا الازمنة بالماضي والحاضر والمستقبل فيجب دخوله في
الحد فان قيل فالافعال المضارعة لا دلالة لها على احد الزمانين بعينه تحتمل
الحال ويحتمل الاستقبال كالعبوق والصبوح في احتماله بالنسبة الى الازمنة
الثلثة فليكن كالعبوق فيتدخل في حد الاسماء وهي افعال الانفاق والجواب
ان الفعل المضارع يدل على احد الزمانين فالناطق العربي والمتكلم بكلامه
الا وهو قاصد بدلالته على احد الزمانين وانما انتفى ان دلالته مشتركة بينهما
فيقع اللبس عند عدم القرائن على السامع فيتوهم انه لا دلالة له وليس كالعبوق
والصبوح فانه لا دلالة لهما على اصل الازمنة الثلثة البتة لا بتعيين ولا باشتراك
وانما احتمالهما للازمنة احتمال وجودي وعرضنا الدلالة اللغوية لا الاحتمالات
الوجودية قال الشارح واشكل ما يرد على هذا الحد الافعال التي لا
تصرف مثل نعم وبئس وليس وجبذا وعسى فانها تدل على معنى في نفسها من غير
زمان فيجب دخولها في حد الاسم وهي افعال عند البصريين والجواب
ان هذه الاشياء على الازمنة في اصل الوضع دلالة تقديرا في بعضها وتحقيقا

في بعضها والألفاظ إذا خرجت عن دلالتها الأصلية لغرض آخر من الدلالة
لا يخرجها ذلك عن حدها وأعرابها الا ترى انك إذا قلت بعت وأنت تريد
الاستقبال فإنه لا دلالة لها على زمان الحال ومع ذلك فانك تحكم بانه فعل
ماض وكذلك إذا قلت ما احسن زيدا فانك تقول ما مبتدأ واحسن فعل
ماض وفاعل وزيدا مفعول لوقوع الفعل عليه ولا يصح ذلك الا على تقدير اصل
كان فيه كذلك والا فهو بعد ايراده للتعجب لا يفهم منه هذا المعنى اصلا اذ
ليس لك غرض في ان تخبر ان شيأ احسن زيدا بل قصدك الى التعجب لا غير وانما
دلك شيء يقدر اجلاله ثم نقل عنه الى هذا المعنى ومعى لعرابه الى النقل الى هذا
المعنى كما كان في الاصل وكذلك قول من يقول ان اصله استفهام او اسم موصول
ومن ثم كان المختار انه لا يلزم من كل مبان ان يكون له حقيقة ولما قامت
الدلالة على تعليتها بالخصايص كان هذا التقدير اخف لثبوت مثله ولذلك اذا
قلنا ضارب فانه يدل على معنى في نفسه من غير زمان وقد يستعمل الا على
الزمان كقولهم مررت برجل ضارب زيدا ومع ذلك فلم يخرجه عن الاسمية لان
اصل وضعه لا دلالة فيه على الزمان وكذلك هذه الافعال اصل وضعها
الدلالة على الزمان ثم استعملت لمعانيها الخاصة مجردة عن الزمان فلا يخرجها
ذلك عن حقيقة الفعلية كما لم يخرج ضارب دلالته على الزمان عن حقيقة الاسم
وقد اورد على حد الاسم قولهم المستقبل والماضي ونحوه فانها تدل على الحدث
والزمان واجيب بامرين احدهما ان المستقبل والماضي يراد بهما نفس الزمان
واذا قيل للفعل مستقبل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف للكثرة

والثاني سلمنا انه للفعل لكن لا دلالة له على الزمان بالوضع وانما لزم الزمان المستقبل
من حيث المعقول كقولك الاستقبال والمحنى والاسطار ونحوه لان المستقبل
انما يدل على ما يدل عليه قولك متعلق الاستقبال فلو كانت له دلالة على الزمان
لكان للاستقبال والالف على قولهم في نفسه والضمير فيما دل على معنى في
نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه
لا باعتباره امر خارج كقولك الدار في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنه
ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار
متعلقه لا باعتباره في نفسه ومن قال الضمير في نفسه يرجع الى ما دل اي اللفظ
الدال على معنى بنفسه من غير ضميمة يحتاج اليها في دلالتها الافرادية
بخلاف الحرف فانه يحتاج الى ضميمة في دلالته على كمال معناه الافرادي
يرد عليه ان في لا يستعمل هذا المعنى وان المقابل وهو الحرف لا يجري فيه
النقيض فانه اذا قيل الحرف ما دل على معنى في غيره بعد ان جعل في غيره
تتمة كقولك ما دل فيكون المعنى ما دل بغيره اي بلفظ آخر معه فاذا جعل
في غير صفة لمعنى كان المعنى ما دل على معنى حاصل في غيره اي باعتبار
متعلقه فيتطابق الحدان في مقصود النقابل قال صاحب الكتاب وله
خصايص قال الشارح الفرق بين الحد والخاصة ان الحد لا بد ان يكون
في جميع افراد المحدود والخاصة هي التي تكون في بعض افراده خاصة قوله
منها جواز الاسناد اليه هاهنا الاخبار عنه بان يقع مبتدا او ما هو في معناه
لان اصل وضعه ليخبر به عنه واختص بلام التعريف ليختص فيفيد الاخبار عنه

وقول الشاعر ما انت بالحلم الذي حلومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
ونحوه مردود ولا يعتد به كأنه لما رأى ها هنا الألف واللام بمعنى الذي
وصلها بما يوصل به الذي قال الشارح لأن الألف واللام ممن له منزلة الصفة
والدليل على أنها بمنزلته أنك إذا قلت رجل ثم قلت الرجل فلولا المعهود
بينك وبين المخاطب لم يلزم ذلك كلاما والصفات لا يكون لا للاسماء والدليل
عليه أن العرب وضعت للاسماء وضعا عاما وهو كونه يخبر عنها وبها ووضعت
ما سواها اعني الأفعال وضعا خاصا فلم يحتج الى ذلك فيه وانما اختص بالجنس
لأن المضاف اليه مخبر عنه من حيث المعنى والأفعال وضعت ليخبر بها لا ليخبر عنها
فلو اضفت اليها لاخرجتها عن وضعها الأصلي والتنوين ايضا من الخواص كما ذكر
والاضافة كذلك الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف
الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد بالجميع لأنه انما تضاف الى الفعل ساعاتها
بالمصدر قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم اسم الجنس وهو ما
علق على شيء وعلى كل ما اشبهه قال الشارح هذا الحد مدخول فان
المعارف كلها غير العلم تدخل في هذا الحد اذ يصلح للشيء ولكل ما اشبهه
والصحيح ان يقال هو ما علق على شيء لا بعينه قوله وينقسم الى
اسم عين واسم معنى يعني باسم العين ما يقوم بنفسه كرجل ويعني باسم المعنى
خلافه كعلم وهو لا يقوم بنفسه وهي عند النحويين مسماة بالمعاني ولا يسمونها
صفات قوله وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة يعني
بكليهما اسم العين واسم المعنى فالاسم غير الصفة من الاعيان رجل وفرس

ومن المعاني علم وجهل والصفة من الاعيان راكب وجالس ومن المعاني مفهوم
ومضمن ويعني بالصفة ما وضع لذات باعتبار هو المقصود والاسم غير الصفة
بخلافه فجعل من ذلك اربعة اقسام مثل لكل قسم مثالين قوله ومن
اصناف الاسم العلم ثم قال ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه فلو اقتصر
على قوله ما علق على شيء لدخل عليه المعارف كلها فميزه بقوله غير متناول ما
اشبهه وهذا مما يؤكد ورود الدخل عليه في حد اسم الجنس ثم قال ان
العلم ينقسم ثلثة اقسام الى الاسم والكنية واللقب والدليل على حصرها انه
لا يخلو هذا العلم اما ان يكون مضافا اليه ابو او ام او لا فان كان فهو الكنية
وان لم يكن فلا يخلو اما ان يكون فيه دلالة على مدح او ذم او لا فان
كان فهو اللقب وان لم يكن فهو الاسم وقوله وينقسم الى مفرد ومركب
ومنقول ومرتجل ظاهر كلامه ان العلم ينقسم اربعة اقسام وليس كذلك بل اراد
ان العلم ينقسم الى مفرد ومركب ثم شرع ان بين هذا العلم ينقسم الى امر آخر
وهو كونه منقولا ومرتجلا فالمفرد ما كان من كلمة واحدة والمركب ما
كان اكثر من ذلك وهو لا يخلو ان يكون بينهما ارتباط قبل التسمية او لا فان
كان بينهما ارتباط قبل ذلك فلا يخلو ان يكون ارتباطا جمليا او لا فان
كان جمليا فهو نحو برق نحره وتابط شرا وذرى حبا وسنات قمر اما وما شاكله
وان كان غير جملي فهو تركيب الاضافة كغلام زيد وان لم يكن بينهما ارتباط
قبل ذلك فهو نحو بعلبك ومعديكرب وهو التركيب المذكور في باب
نعم وبئس وقول الشاعر نبئت اخوالي بني يزدن البيت لا يخلو يزيد اما

اي الفساده

ان يكون منصوبا لأن قولك يزيد المال أو المال يزيد فان قلته من قولك يزيد
المال كان مفردا ووجب ان يعرب اعراب المفردات ولم يعمل به ها هنا
ذلك فدل على انه منقول من قولك المال يزيد فيكون جملة والجملة
اذا سميت بها وجب حكايتها والدليل على ان الجمل اذا سمي بها تحكى ان كل
اسم مركب علم حكمه بعد التسمية في الاعراب والبناء حكمه قبل التسمية ما لم
يمنع مانع وهذا قبل التسمية جملة ليس لها اعراب باعتبار الجملية لان المقتضى
للاعراب معقود وذلك ان المقتضى للاعراب اعتوان المعاني المختلفة على المفردات
والجمل ليست كذلك ووجه بان ان المسمى بالجملة عرضه بقاصورة الجملة فيها ولو
اعربت لخرجت عن صورة الجملية ووجه ثالث وهو انه يتعذر اعرابها لانها
لو اعربت لم يخل اما ان يعرب الاول او الثاني او هما جميعا وباطل اعراب
الاول لانه في المعنى بمثابة الزاي من زيد والاعراب لا يكون وسطا وباطل
اعراب الثاني لانه يودي الى ان يكون الاول معربا مبنيا وباطل اعرابهما
جميعا لان اعرابا واحدا من وجه واحد لا يستقيم ان يكون لشيئين قول
بني يزيد لا يحسن ان يكون بدلا لان البدل هو المقصود بالذكر ولو جعلته
بدلا لاحتاج الى موصوف مقدر وهم الاخوال او ما يقوم مقامهم ولا حاجة
الى هذا التقدير مع الاستغناء فتعين ان يكون صفة وقد يجوز البدل
على قبحه وقوله علينا انهم قد ملأ حمله في موضع المفعول الثالث لستحن
وظلما مفعول من اجله والعامل فيه لهم او معنى قوله علينا انهم قد ملأ يقدون
لاجل الظلم اي يصيحون وقد يكون منصوبا على الحال على ضعفه فيها

مطلب
الجملة اذا سمي بها
وجب حكايتها

لان العامل معنى فعل وقد اجيز ان يكون ظلما مفعولا له تابعي ظالمين ويكون
ما بعده كالمفسر له ○ وكان بحر يرق بحره له برق فقيل برق بحره فغلب
وتابط شرا جعل سيفه تحت ابطه يوما وخرج فسئلت عنه امه فقالت لا
ادري الا انه تابط شرا وخرج فسمي تابط شرا وذري حبا كان يذري الحب
فغلب عليه ذلك قال أراها من كبا اذا رمى كانه جهه ذري حبان
وشاب قرناها سميت بذلك لقول الشاعر في ابنائها ان كذبتم وبيت الله لا
تدركونها بني شاب قرناها تصر وتحلب ○ اي بني التي شاب جانباز اسنامها في
الصر والحلب لعادة الراعيات فغلب عليها ذلك وقول بعضهم انما هو
نبئت اخوالي بني تزيد نطع منه ويحتج بانه قد علم ان في العرب تزيد بالتا والى
يستسب البرود التزيدية وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية ها هنا
بالياء والثاني ان تزيد بالتا في كلامهم مفرد لا جملة قال
يعثون في حد الظباة كانما كسيت برود بني تزيد الاذرع ○ فاستعماله كالجملة
خطأ ومثل يزيد في الجملة ما استدغلب ○ بنو يزيد اذا امتنى وبنوهن على العشان
وعمرويه وسيبويه فيه وجهان ارجحهما البنا على الكسر كاينهم اجروه مجرى الصوت
لما اشبهه او لما كان اعجميا لا معنى له عندهم او ليفرقوا بين التركيب
مع الاعجمي وبينه مع العربي والى هذا اشار سيبويه والى ان يعرب آخره اعراب
تعليك قوله والمفعول على ستة انواع قال الشارح المفعول
ما كان موضوعا لشيء قبل ذلك ثم سمي به والدليل على حصره في ستة انواع
انه لا يخلو اما ان يكون مفعولا عن مفرد او لا الثاني هو القسم السادس

اي اتيان بقول
بعيد عن الصواب ○

وهو المركب على اختلاف انواعه كقولك ثابط شرا وذر احبا وشاب قرناها
وعبد الله وشبههه وان كان منقولا عن مفرد فلا يخلوان يكون اسما او فعلا او حرفا
وقد تقدم حصرها فلا حاجة الى ذكره فان كان اسما فلا يخلوان يكون صوتا
او لا الصوت هو القسم الخامس لبنه وان كان غير صوت فلا يخلوان يكون
صيغة او لا فان كان فهو القسم الثالث وان كان غير صيغة فلا يخلو اما ان
يكون اسم عين او اسم معنى فان كان اسم عين فهو القسم الاول وان لم
يكن فهو القسم الثاني والفعل هو القسم الرابع والحرف لم يحده فلم نذكره
ونابله اسم صنم فاصله من نال ينول وايا من مصدر في الاصل من
اسه اوشا واياسا اي اعطاه ولا يحسن ان يكون من ايس مقلوب بئس
لان مصدر المقلوب انما يأتي على الاصل ولولا ان اصل ايس بئس للزم ان يقال
أاس وفي العرب شمر قال هل انا ماش بئس شر وحيه وهل انا لاق حي قيس
ابن شمراه وهو غير منصرف باتفاق النحويين ويقال كعسب الرجل
اذا مسى مسيا مقاربا باحطاه وهو منصرف عند سيبويه وابن النحويين حلافا للعيني
ابن عمر النحوي وسنذكر ذلك مذهبه فيما بعد ان شا الله تعالى وقوله عن امر كاصمت
قال هو اسم لبنه معروفه من صمت يصمت واستشهاده بالبيت مستقيم على وجهين
احدهما ان تثبت ان فعل يجي على يفعل وبفعل والوجه الثاني ان يثبت صمت
يصمت ولا يستقيم على غير ذلك وقول بعضهم يجوز ان يكون اصله اصمت
ثم عين ابيات لبيات بعيد بنبه واصله ان رجلا قال لصاحبه فيها اصمت نحو عا فسميت
به وقد قيل ان وحش اصمت علم على كل مكان قفر كاسامه وان كان وحشا

في اصله معجبي حلا ولا يخرج بذلك عن ان يكون اصمت علما منقولا كاغدر او
مرتجلا كحمار قبان ونحوه من المضافات امسك كلبه او كلا باسلوقيه بانت
هي اي الكلبه وبات اضلعها اي يوحش اصمت واصمر لانه مقدم في المعنى
لاشلى او لبانت الاولى في اصلها اوداى في ظهورها اعوجاج وهو دليل
القوه ويجوز ان يكون وحش اصمت لكل مكان قفر بمعنى مثل وحش
اصمت وكذلك قولهم بلد اصمت وبلده اصمت قوله على اطرافا بالبات
الخيام الا التمام والا العصي قبله عرفت الديار كرقم الدواة بزبره
الكاتب الحميري ن على اطرافا فاطرافا اسم بقعة معروفه ايضا يقال ان اصله
ان رجلا قال لصاحبيه بها اطرقا اطرقا نخويفا فسمي به وبالبات الخيام حال من الديار
والا التمام استثنا منقطع والا العصي معطوف عليه وبعض الناس
ينشده بالبات الخيام بجعله مبتدا وبعضهم ينشده الا التمام والا العصي
بالرفع وليس بصواب وانما يجوز رفعها على وجهين احدهما انه يجوز الاتباع
على المعنى دون اللفظ فتقول اعجبني ضرب زيد العاقل بالرفع والثاني
اما على قولهم ما جاءني احد الا حمار على اللغه التميميه فقوله بالبات
الخيام من وضوحه من حيث المعنى فكانه قال بالبات خيامها فيكون قوله
الا التمام على اللغه التميميه واما على ان الا يمتنع به غير وكل ضعيف
اما اعجبني ضرب زيد العاقل فلان زيدا معرب والتوابع انما تجري على
منبوعاتها على حسب اعرابها واما ما جاءني احد الا حمار فلان ذلك انما
يجوز في الفي انه فيه ضعيف لان الحمار ليس من جنس الاحدين فلا

يكون بدلا لا لبعضا ولا كلا ولا اشتمالا لان بدل الاشتمال يكون بينه وبين
المبدل منه ملابسة وهذا ليس كذلك فصار بمثابة البدل الغلط فلا يحتاج سقوطه
واما البدل لا بمثابة عين فشرط في الفصيح ان يكون تابعه بجمع منكر غير
محصور وذلك مفقود ويرد على استشهاده باطراد ان كل تقسيم صحيح ذكرت
فيه انواع باعتبار صفات صحيحة للتقسيم يجب ان يكون صفة كل قسم منفيه
عن بقيه الاقسام والا لم يصح التقسيم باعتبار مثال ذلك اذا قلت الحيوان قسمان
الى حيوان وغير حيوان فيجب ان يكون الحيوان منفيه عن القسم الاخر وها هنا
التقسيم قد ذكر فيه المركب ويجب ان يكون المركب منفيا عن بقيه الاقسام
فتمثيله بقوله اطرقا في غير قسم المركب ليس مستفيما وبه حكاه صوت
الصغير يقال ان امه قالت وهي ترقصه طفلا لا تحزني بيته جارية خدبته
ملومة يحبه يحب اهل العبه ن فغلب عليه قال والمرتجل
على ضربين الى اخره قال الشارح القياس ما كان على قياس
كلام العرب والشاذ ما ليس كذلك فعطفان تطيره بزوان وعمران تطيره سنحان
وحمدان تطيره شكران وتطير فقعس جعفر وان صح ما قيل من فقعس
فقعسه اي دل كان منفولا او تطير حنف او جعفر والشاذ نحو محبب
وموهب ومكوزه وحيوه اما محبب فقياسه الادغام لان كل مفعل عينه ولامه
من جنس واحد يجب ادغامه فكان يجب ان يقال محب واما موظب
وموهب فكان يقتضي ان يقال بالكسر لانه ليس في كلام العرب مفعل
فاوه واو ومكوزه كان يقتضي ان يقال بالالف لان كل مفعوله عينها

وموظب

واو او ياء يجب قلبها الفا وحيوه يجب ان يكون حيه لانه اذا اجتمعت الواو والياء
وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت فيها وموظب اسم مكان
قال صاحب الاباب واذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب الى اخره
قال الشارح لما ذكر العالم بما هو علم شرع يتكلم في احكام العالم
وكان ينبغي ان يذكر بعد هذا الفصل عقيب ذكر العلم لانه منه وانما فصل
بينهما بهذا الفصل لان هذا الحكم لا يكون للعالم المذكور بعده فلما كان بينه
وبين الاول ملازمة ذكره عقيبه قال الشارح ذكر اللقب
مطلقا والمراد به اللقب الذي هو غير صفة لان الغالب الصفات لا يضاف اليها
الا موصوفاتها وسند كر في المجرورات يعني بتعليل امتناع اضافه الصفه الى
موصوفاتها والموصوف الى صفته وترك تقييده اعتمادا منه على المثيل فانه
لا يمثل الا بغير الصفات وقوله اضيف طاهر في وجوب الاضافه
كما اذا قيل الفاعل يكون مرفوعا وهو ظاهر كلام البصريين وقد اجاز الزجاج
الاتباع وروي الفراء قيس قفه ويحيى عثمان وهو رجل كان ضخم العينين فلقب
بذلك وقد جاء ابن قيس الرقيات منونا فيكون عطف بيان او بدلا فيكون
ترك تقييده اما اعتمادا منه على ظهور الوجه الاخر فذكر الوجه المشكل خاصة وترك
ذلك الوجه الظاهر عنده واما لانه مذهبه ووجه اشكاله انهما اسمان
لذات واحده يتعذر اضافة احدهما الى الاخر دليل اتفاقهم على منع اسد السبع
او سبع الاسد وشبهه وسبب الامتناع ان الاضافه لغرض تخصيص الاول
او تعريفه فاذا كانا لشيء واحد تعذر ان يخصص احدهما بالاخر او يتضح ووجه صحته

علام رجل

غلام زيد

يتعذر عدم جواز اضافة احدهما الى الاخر

الاضافه في هذا الكلام امران احدهما ان اللفظ قد يطلق ويراد به نفس اللفظ ويطلق ويراد به المدلول

ويراد به المدلول دليله قولك ذات زيد فالذات المدلول وزيد اللفظ فلذلك يجوز ان يقال ان زيدا قصد به ماهنا قصد الذات وبطه فصد به قصد اللفظ وكانه قال مسمى هذا اللفظ الذي هو وقفه وبهذا الاعتبار يغاير المدلولان فيه فيصح الاضافه فصير بمثابة قولك غلام زيد والوجه الاخر انه لما توهم التغاير في زيد عند قصد اضافته للاختصاص صار بمثابة قولك كل او غلام فاضيف للتبيين او التعريف كما اضيف كل وغلام وهذا بشيه ما ياب زيد المعازل من حيث انه اضافه العلم الا ان هذا لازم او اولي وذاك ضعيف باتفاق

ولزم عند الاضافه اضافة الاسم الى اللقب ولا يجوز العكس لان اللقب انما يكون لقبا عند اشتهاره واضافة غير الاشهر الى الاشهر هو الوجه قوله وان كان مضافا او كنيه اجري اللقب على الاسم ففعل هذا عبد الله بطه وهذا ابو زيد فقه قال الشارح بتعين الوجه القياسي اما عطف البيان واما البدل وتتعذر الاضافه ووجه تعذرها انك لو اضفت لم تخل اما ان تضيفهما او احدهما وكلاهما باطل وبيان تعذر اضافتهما من وجهين من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ فلان المضاف حقه ان تعتوره الاعراب لاختلاف العوامل واذا اضفتهما في موضع الرفع فيجب ان يرفعهما جميعا لاستحقاقهما ذلك باعتبار الفاعليه فيكون الثاني مرفوعا مخفوضا وهو ممتنع ومن حيث المعنى هو ان الاسم انما يضاف الى الاسم المعرفه للتعريف فيتعذر اضافتهما جميعا الى امر اخر لكون الثاني لا فائده فيه اذ اضافه الاول الى الثالث يستغني به عن الثاني ووجه ثالث وهو ان الشيء انما يضاف ان بواسطة الاشتراك في حرف العطف ولو جيت بحرف العطف هاهنا لامتنعت العلميه ووجه رابع وهو ان

الاسم قد يطلق ويراد به نفس اللفظ ويطلق ويراد به المدلول

المضاف انما يضاف باعتبار خصوصيه بينه وبين المضاف اليه ليست لغيره فلو اضفتهما الى ثالث للزم ان يكون للاول والثالث اختصاص ليس لغيره في ذلك المعنى فيودي الى التناقض وبيانه وهو انك لما اضفت الى الاول كان معناه ان له به خصوصيه ليس لغيره واذا اضفت الى الثالث لزم هذا ايضا فكانك قلت ليس له بالثاني خصوصيه في هذا المعنى المعين دون غيره وله في الثالث خصوصيه في هذا المعنى بعينه دون غيره فكانك قلت له به خصوصيه ما له به خصوصيه ولا يجوز اضافه الاول لانه بعض الاسم وبعض الاسم لا يضاف وكذلك الثاني قوله وقد سموا الى اخره اعوج رجل من الخيل كان لبنده اشهر خيلهم واكثرها نسلا واليه ينسب بنات اعوج والاعوجيات ولاحوي في الخيل كثير لمعاويه وعلي وزيد الخيل وشدم رجل من الابل كان للنعمان ابن المنذر وعليان الطبيب بن وابل وحطه غير سوء وفي المثل صبح الله معزى خيرها حطه وهيلة كذلك وضمران كلب للنابغه وكساب كلب للبيد قوله وما لا يحد ولا يوالف فحاج الى التمثيل بين افراده اي اخره قال الشارح هذا الفصل يرد اشكالا على العلم لان حد العلم هو الموضوع لشيء بعينه غير متناول لما اشبهه وهذا بوضع لشيء ولما اشبهه فقد فقد منه حقيقة العلميه واجيب عن ذلك باجوبه منها انه موضوع للجنس باسره واذا كان موضوعا للجنس باسره فهو غير متناول لما اشبهه ولو كان الامر كذلك لكان الجواب مستقيما وانما هو بوضع للجنس بكماله وبوضع لكل واحد من افراده فهو وجه الاشكال والجواب المرضي فيه ان يقال ان العرب وضعت هذه الاسماء وعاملتها معاملة العلميه في منع الصرف فما اجتمع فيه مع العلميه علة

أخرى ومنع الألف واللام والإضافة فلا بدّ من التحيل في تقديرها أعلاما قال
سيبويه كلاما معناه أن هذه الألفاظ موضوعة للحقائق المعقولة المتحدة في
الذهن شئ ومن مخاطبك وإذا صحّ أن يضع اسما بالألف واللام للمعهود الذهني
فلا بعد أن يضع العلم له وقال إذا قلت هذا أسامة فكأنك قلت
هذا الذي صفته كيت وكيت يعني في الذهن وهو الذي أراده المخبر بقوله وإذا قلت
أبو براقش فكأنك قلت الضرب الذي من شأنه كيت وكيت فإذا تحقق أنه المعهود في
الذهن وإذا أطلقوه على الواحد في الوجود فإنما أرادوا أنه الحقيقة المعقولة في الذهن
وصح إطلاقه على الواحد لوجود الحقيقة وحاز التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار
موضوعه ولا مشاحة في أن الحقيقة الذهنية للوجود فإذا أطلق على الوجود
أطلق لغير ما وضع له لأنا علمنا أنهم عاملوا الأسد بن في التسمية معاملة المتواطئ بدليل
قولك أدلت الخبز وسربت الماء واشتباههما ولا معهود وإرادة الجنس باطل وبدليل
صحة قولك الإنسان حيوان ناطق والحد للذهنية وشرط صحته على الوجود دي أما لو فقد
كل منهما للآخر في المعقولية وإما على التوهم أنهما لأمر واحد والفرق بين قولك أسد
وأسامة أن أسدا موضوع لواحد من آحاد الجنس في أصل وضعه وأسامة موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن فإذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على أصل وضعه
وإذا أطلقت أسامة على الواحد فإنما أردت الحقيقة ولزم من إطلاقه على الحقيقة
باعتبار الوجود التعدد ضمنا لا مقصودا باعتبار أصل الوضع قوله
ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم يعني بالأجناس الأشياء التي لا تحد
ولا توقف منها ما له اسم جنس واسم علم فأسد اسم جنس موضوع لواحد لا

بأصل وضعه وأسامة علم للحقيقة على ما تقدم وقوله ما لا يعرف اسمه
غير العلم بخوابن مقرض وحمار قبان قال الشارح استغنوا باسم العلم
عن اسم الجنس لما علموا أنه بوضع للواحد باعتبار الحقيقة فيصير مؤديا في المعنى
ما يؤديه اسم الجنس باعتبار الوجود فاستغنوا به عن اسم الجنس وكما وضعوا للأعلام
من الآدميين اسما وكنية وضعوا هذه أيضا اسما وكنية والمضاف إليه في هذه الأعلام
كلها معدد في كلامهم عاملا معاملته في منع الصرف إن كان فيه علة أخرى
ومنع اللام إلا أن يكون سمي وفيه اللام كانهم لما أجروه بعد العلمية مجرى
المضاف والمضاف إليه في الإعراب وهو معرفة قدروا الثاني عاملا ليكون
على قياس المعارف في الأصل الذي أجري بجراه إذ لا تضاف معرفة إلى نكرة
فلذلك منع صرف قنبر في ابن قنبر ونحوه وامتنع اللام في طبق في سب طبق
ونحوه وإن طبق على أفراده مستعملا علما ولذلك قال شاعرهم
فإن يمما وافتخارا بسعدها ... بما لا يرى منهم بغور ولا نجد
كام حبين لم ير الناس غيرها ... وغاب حبين حبين غاب بنو سعد
وهو لهم بنات الأوبر في بنات أوبر وهو علم لضرب من الحمار وام الحبين قال
ولقد حميتك أكمؤا وعسافلا ... ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
يقول المجتلون عروس تيم ... سوى ام الحبين وداس فيل
وإما على أنه أصل كام الحرث كانهم قد وضعوهما معا وإما على تأويل النكرة
كالزيد وإما على الضرورة وقال الكوفيون زايده أبو براقش طائر يتلون
تحاب كأبي براقش كل يوم لونه يتحول ومنه برقشت الشيء أي

لونته وابن دابة الغراب قال ساعرهم ولما رأيت النسر عرى ابن دابة وعشش في وكريه
جاشت له نفسي لما كان يقع على دابه البعير لكن اسمي بذلك وابن وبره حيه
فصار محبته وهل يكرأ الأفاعي وبنت طبق حيه اذا انا مت كانت لها طبق وهنا
كنوا عن الداهيه فقالوا احدثه بنات طبق وابن مقرض قتال الحمام وحمازقان
دويبه قال ن ياعجبا لقد رأيت عجبا حمازقان يسوق زبنان وابو صبيره
طاير يشبه لون الصرد ام رمانه في طاير في ظهره حمره ياكل العنب قوله وقد
اجروا المعاني في ذلك مجرى الاعيان قال الشارح وضعوا
للاعيان اعلاما وهي في المعنى مميزاتها في باب اسامه لانه يصلح لكل فرد
منها باعتبار ما تقدم قوله فسموا التسبيح بسبحان يسأل هذا ليس بمستقيم
وبيانه ان سبحان ليس اسما للتسبيح لان التسبيح مصدر سبح ومعنى سبح
قال سبحان الله ممدلوله لفظ ومدلول سبحان بنزيه لا لفظ فتبين انه ليس
اسما للتسبيح واجيب بانه لو لم يرد التسبيح بمعنى التنزيه لكان كذلك
اما اذا ورد فلا اشكال والذي يدل على انه علم قول الشاعر ن
قد قلت لما جاني فخره سبحان من علقمة الفاخر ن ولولا انه علم لوجب صرفه
لان الالف والنون في غير الصفات انما تمنع مع العلميه ولا يستعمل سبحان
علما الا شاذا او اكثر استعماله مضافا واذا كان مضافا فليس بعلم لان الاعلام
لا تضاف وهي اعلام لانها معرفه والمعرفه لا تضاف وقيل ان سبحان في البيت
حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا
سبح الجودي والجمد مصروف عند سيبويه وقوله والمنيه بشعوب

يدل على كونه علما امتناع صرفه ولا يؤثر التانيث المعنوي في منع الصرف الا مع العلميه
وامتناع اللام والاضافه وقوله وام قشعم يدل على كونه علما امتناع دخول
اللام عليه لا تقول ام القشعم ولو لم يكن علما لعرف باللام كما قيل ابن لبون
وابن اللبون وقوله والغدر يكسبان القول فيه كالقول في سبحان وقوله
والمبرة بسره وقال نحن اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار ن
والدليل على كونه علما منع صرفها وليس فيها الا التانيث والتانيث لا يعتبر في
منع الصرف الا مع العلميه وهو شعوب قوله والفجره فجار يدل على ان فجار
علم ان مدلوله مدلول الفجره والفجره معروفه فوجب ان يكون فجار معروفه واذا
كان معرفه فتعريفه اما ان يكون باله او بالقصد الى اله معدومه فوجب ان
يكون القصد وهو المراد بقولنا بالعلميه ووجه اخر وهو ان فعال المبني الذي
ليس بصفه لم ات الا علما كحذام وقطام وهذا كذلك فوجب ان يكون علما اذا
املن واما على لغه بني تميم فواضح وقولنا الذي ليس بصفه احتراز من الصفه كهولك
فساق فانها ليست باعلام وقوله والكليه بزور يدل على كونها علما منع صرفها
وليس فيها الا التانيث المعنوي فوجب ان تكون العلميه معه ولا يجوز ان
يكون زور بمنزله كل صرفه لانه لو كان كذلك لكان ممنوعا من غير علة وهو
لا يجوز باتفاق وانما موضع الخلاف فيما اذا كان فيه علة واحده بيان انه يلزم
ان يكون مصروفا لغير علة ان التانيث المعنوي مشروط في كونه علة العلميه
فاذا فقدت انتفت العلميه زال كون التانيث علة لزوال شرطه وصار كذا ن اذا قال
ومن شوخ بها حرب عدت على بزور ان وبعد قوله اذا ما دعوا لبسان

إذا كنت في سعدٍ وأمك منهم ... غريبًا فلا يغررك خالك من سعد

قال ابن أخت القوم يصغى إناؤه ... إذا لم يزاحم خاله بأب جلد

وقوله وقالوا في الأوقات إلى آخره قال الشارح وضعوا الأوقات أعلامًا كما وضعوا للمعاني الموجودة وإن لم تكن الأوقات شيئًا موجودًا أجراها مجرى الأمور الموجودة ثم مثل بغدوة والدليل على أنه علم قولهم سير عليه غدوة فغدوة غير مصروف ولو لم يكن علمًا لوجب صرفه إذ ليس فيه إلا التأنيث اللفظي والتأنيث اللفظي بالتاء لا يمنع إلا مع العلمية وقد يستعمل نكرة فيعرف باللام لغيره وأما نكرة فقد استعمل معرفة ونكرة كما استعمل غدوة إلا أنه لم يتصرف كتصرف غدوة فيقال سير نكرة ولا تقول سير علي فرسك نكرة ولا نكرة ومعنى قولنا متصرفة أنها استعملت ظرفًا وغير ظرف وغير المتصرف لا يستعمل إلا ظرفًا وأما سحر فيستعمل معرفة ونكرة فإذا استعمل نكرة كان متصرفًا وإذا استعمل معرفة كان غير متصرف والذي يدل على أنه علم قولهم خرجت يوم الجمعة سحر غير منصرف وليس فيه ما يمنعه من الصرف إلا أن يقدر العلمية مع العدل ولو قيل إنه مبني لتضمنه معنى الألف واللام لم يبعد عن الصواب كما أن أمس على لغة أهل الحجاز مبني لتضمنه معنى الألف واللام ولا يكون علمًا على هذا لأن العلم إنما يكون علمًا بالقصد لا بتقدير حرف تعريف وأما فيئة فيستعمل نكرة وإذا استعملت معرفة امتنعت من الصرف للتأنيث والتعريف وامتنع تعريفها باللام وإذا استعملت نكرة صرفتها وجاز تعريفها باللام ووضع الأعلام للأوقات كوضعها في باب أسامة لا لو وضعها في

مطلب
وضعوا الأوقات
أعلامًا كما وضعوا
للمعاني الموجودة

٢

باب زيد وعمرو لأنها يصح استعمالها لكل فرد فرد من الأوقات المخصوصة كما يصح استعمال أسامة لكل فرد من الأسماء ولو كانت من باب زيد لاختصت بواحد واحتجت في الثاني إلى وضع ثان ويقع في بعض النسخ وقالوا في الأعداد ستة ضعف ثلثه وثمنيه ضعف أربعه والظاهر أنه كان أثبته ثم أسقطه لضعفه ووجه إثباته أن ستة مبتدأ قولا لا أنها علم لكنت مبتدئًا بالنكرة من غير شرط وأيضًا فإنها من أدبها كل ستة فلولا أنها علم لكنت مستعملًا مفردًا نكرة في الإثبات للعموم وإذا كان علمًا وجب منع صرفه ووجه ضعفه أنه يؤدي إلى أن تكون أسماء الأجناس كلها أعلامًا أدمًا من نكرة إلا يصح استعمالها كذلك مثل رجل خير من امرأة وبجره وهو باطل ويلزم أن يمنع الصرف في امرأة وفي رجل خير من امرأة ومن تمرة وجرادة في قولهم تمر خير من جرادة والمسموع خلافه وإنما صح الابتداء للوبة معنى كل تمرة وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على أن الحكم غير مختص بجنسها حتى حاذ لك في غير المبتدأ مثل علمت نفس ما أحضرت بخلاف قوله ومن الأعلام الأمثلة التي يوزن بها في قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف قال الشارح هذه الأمثلة إنما وقعت في اصطلاح النحويين وضعوا الموزونات أعلامًا على طريق الاختصار وهي في الأعلام الموزونات بمنزلة أسامة على قوله ثم لا يخلو إما أن يستعمل وزنًا للأفعال على حدها أو لغير ذلك فإن استعملت للأفعال كان حكمها حكم موزوناتها فتقول استفعل حكمه كذا وكذا وإن وقعت لغير الأفعال فلا يخلو إما أن توضع لجنس ما يوزن بها أولا فإن وضعت لجنس ما يوزن بها شاركت الأسماء الأفعال كان حكمها حكم نفسها وإن كان فيها ما يمنع الصرف منعت وإن لم

ستعمل الحشو مما يوزن بها فلا يخلوا اما ان يوضع في الكلام دالة عن موزونها اولا فان
وقعت دالة عن موزونها كان لها حكم موزونها لاحكم نفسها على الاطلاق وان لم تكن
كذلك وكان موزونها مذكورا معها كقولك وزن قائمة فاعلة فللنحويين فيه مذهبان
منهم من يحمله مجرى الاول ويجعل له حكم نفسه ومنهم من يجعل حكمها حكم الثاني ويقول
على المذهب الاول وزن قائمة فاعلة لان فيه علتين العلمة والتانيث وهو مذهب
صاحب الكتاب ويقول على المذهب الثاني وزن قائمة فاعلة مصروف لان موزونه
مصروف وقال صاحب الكتاب في نحو قوله فعلان الذي مؤنثه فعلى وافعل صفة لا
ينصرف فوصف فعلان بالصفة التي تمنع موزونه الصرف ليخبر عنه بقوله لا
ينصرف لان غرضه ان يبين كيف استعمال هذه الاوزان في كلام النحويين وكذلك
تقييده افعل بكونه صفة واخبر عنهما جميعا بخبر واحد واستغنى به عن خبر
الاخر فيقدر مثله للاول ولو قال فعلان الذي مؤنثه الها ينصرف لكان نحو
المثيل مستقيما الا ان وقوع الاول في كلامهم اكثر فلذلك خصصه واما وجه
الاول فهو انه لما كان علما باعتبار الجنس كاسامة وجب اجراؤه على كل واحد من
مفرداته كما يجري اسامة واذا اطلقته على واحد من مفرداته كان علما كما اذا اطلقت
اسامة على واحد من الاسد كان اسما علما ووجه المذهب الثاني هو ان باب اسامة في
جريه علما على كل واحد من المشتركات التي تجري فيها الاسماء للوهما في المعنى نكرة
وحكمها حكم الاعلام حتى احتيل في استقامتها بان قدرت اعلاما للحقائق المعقولة وصح
اجراؤها على الاحاد لوجود الحقيقة فيها ولو لا ان للعرب منعت صرف اسامة عند
جريه على الواحد لم يترتب في انه نكرة واذا كان باب اسامة خارجا عن باب الاعلام اذا

وضع النحويون اعلاما فاعطاوها حكم الاعلام الغالبة سيبويه اولى من اعطاها حكم اسامة
الخارج عن القياس فعلى هذا لا يلزمون افعل في قولك ووزن اصبع افعل علما ومرد
على هذا ولا انه اذا لم يكن علما وجب ان يكون نكرة فيجب ان يقال وزن طلحة فعلة به
اذ ليس فيه ما يمنع الصرف اصلا لان العلمة مفقودة وتا التانيث شرطها في المباشر
العلمية فلا علة لهذا الجواب عنه ان يقال هذا وان لم يكن علما فليس
اللفظ مقصودا في نفسه وانما الغرض به معرفة موزونه فاجري مجرى موزونه ومما اورده
سيبويه كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف وقال ولت له يعني للخليل كيف تصرفه وقد قلت
لا اصرفه فقال افعل ها هنا ليس بوصف وانما عنيت ان ما كان على هذا المثال وكان
وصفا لا ينصرف فظن بعض النحويين انه لما قال انه ها هنا ليس بصفة فينصرف ان كل
وزن ليس بصفة ينصرف ولم يرد هذا وانما اراد في تخيل في هذا المحل المخصوص لانه
لما قال كل افعل لم تخيل العلمية لدخول كل ووزن الفعل متحقق ولا يبقى تخيل ومنع
صرفه الا بتقدير الصفة فاجاب بنفي هذا المتخيل لتحقق صرفه فلا يلزم على هذا ان
لا يمنع من الصرف من الاوزان الا ما كان صفة وهذا المتخيل قال المازني في قول
سيبويه بعد ذلك افعل واتى به غير منصرف خطأ سيبويه ويجب عليه ان يصرفه
لانه غير صفة والانقض جميع ما له قال ابو علي لم يصنع المازني شيئا واراد به ابو علي
ان المازني تخيل ذلك التخيل المتقدم ذكره فصل وقد يغلب بعض الاسما
الشايعة على احد المسميين به قال الشارح غرضه في هذا الفصل ان يذكر
كيفية وضع الاعلام وانها تنقسم قسمين قسم منه صنعة واضع وقسم تنقل غلبة والحاكم فيها
هو الاكثر الاول ولذلك قال وقد يغلب فاتى بحرف التقليل وانما ذكره ليلا يتوهم

اى الاصل الثاني من الكتاب
اى عمل صاحب الكتاب اضافه المصدر الى الفاعل
اى المذهب الاول
وهذا اعطاه حكم نفسه
وهو لتر الافراد للمنع من الصرف الا حالكان صفة
والا لصرف جمع الاعلى للصرف
ليس واصرفها صفة
اسماء
عرصه
طل الفعل اذا كان
صفة لا ينصرف
اى على هذا اليمان

منوهم انه لا يكون علم الا بوضع واضع مخصوص وقوله الاسيما الشايعه يريد الاسما
التى تصلح ان يوضع على احاد متعددة باعتبار معنى ما ولا يعنى انها يكون نكرة لان
الاسيما المضافة الى المعارف مشروط فى استعمالها ان يكون لمعهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار
ذلك النسبة كما يشترط فى المعرف باللام ان يكون كذلك فان عمرو قبل كان صالحا للاطلاق على
كل واحد من اولاد عمر بشرط ان يكون بين المتكلم والمخاطب فيمن يطلقه عليه
معنى بالنسبة اليه متخصص بقصده كما فى قولك الرجل والغلام اما باعتبار الوجود او باعتبار
الذهن كما تعلم فى نحو اكلت الخبز وشربت الماء فاذا غلب على احدهم صار علما عليه غير منظور
فيه الى ما حصل باعتبار جزئيته ولا الى نسبة احدهما الى الاخر بل صير كل واحد من جزئيه كاحاد
حروف جعفر وقول النحويين فى مثل غلام زيد الله بمعنى غلام لزيد غير مستقيم
على ظاهره فان غلام زيد معرفه باتفاق وغلام لزيد نكره باتفاق ولا يستقيم ان يكون
اللفظان بمعنى واحد واحدهما معرفه والاخر نكره وانما قصدوا ان يبينوا عامل الخفض
فى المضاف اليه راجع الى ذلك وانه مشتمل على ذلك المعنى وزياده والفرق بينهما فى
المعنى انك اذا قلت غلام لزيد فمعناه واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد فاللفظ صالح
لواحد لا بعينه من جميع الغلمان المنسوبين الى زيد واذا قلت غلام زيد فانما تعنى به واحدا
مخصوصا من الغلمان لاعتبار عهد بينك وبين مخاطبك تخصصه به كما فى قولك الرجل
والغلام على ما تقدم وكما صح اطلاق الرجل والغلام على الواحد باعتبار العهد الذهنى
صح اطلاق المضاف الى المعرفه وهو قوله وبعض الاعلام يدخله لام التعريف وهو
على نوعين لازم وغير لازم قال الشارح الاعلام باعتبار الالف
واللام على قسمين ضرب لا يدخله وضرب يدخله فالذى يدخله على ضربين

ضرب يدخله لزوما وضرب يدخله جوازا فاما الذى لا يدخله فهو كل اسم غير صفه ولا مصدر
وليس فيه الف ولام الى اصل وضعه كرجل تسميه باسد او جعفر او ما اشبهه واما الذى
يدخله وجوبا فهو كل اسم غلب باللام مطلقا او سمى باللام وليس بصفه ولا مصدر
واما القسم الذى يدخله جوازا فهو كل ما وضع صيغه فى الاصل او مصدرا كما مثلته ومنهم
من قال الاعلام على ضربين ضرب لا يدخله وجوبا وضرب يدخله وجوبا فاما
الذى لا يدخله وجوبا هو كل اسم سمى بغير الف واللام والذى يدخله وجوبا كل اسم سمى وفيه
الف ولام وليس عندها ولا جواز اصلا وليس بمستقيم لعلمنا انهم يقولون الحسن وحسن
ما سميا واحد ولو كان على ما ذكروه لم يجز ان يقال الا اما الحسن واما حسن وقد
علمنا انهم يقولونه بالوجهين فدل على ان دخولها جايز واما من يقول ان نحو حسن
يجوز فيه اللام فان سمى بالحسن كاسد لازمه فليس بسعيد والفرق بين من غلب عليه
الصعق وبين من سمى بالصعق فى لزوم اللام فى الاول وجوازها فى الثانى انها فى الصعق
العالب فى اصلها مراده مقصوده للعهد فلزمت كلزوم اصلها والمسمى بالصعق
كان مستغنيا عن اللام فلم يحتج فيه مقصوده لامر لازم وانما جات للمح معنى الصفه
وليس ذلك بلازم فى اعلام غير صفات فجاز حذفها والفرق بين الاسم والصفه اذا سمى
بهما وفيهما الالف واللام فى لزوم الاول وجواز الثانى ان اللام فى الاسم ليست
على ما ذكر فى الصفه فلو لم تكن مقصوده قصد الجيم من جعفر لم يوت بها وقوله
ذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت على الكواكب المخصوصه من بين
سايوصف بالدبور والعيوق والسموك والثروة موهم انها صفات غالبه كالصعق وليس الامر
وانما هى اسما موضوعه باللام فى الاصل اعلاما لمسمياتها ولا تجرى صفات

اى سواء كان صفة او مصدرا او غيرهما ٥

هذا اعجب قول الزمخشرى ٥

قصد الجيم من جعفر وجيب الاتيان بها كما وجب الاتيان بالجيم من جعفر ٥

هذا بخلاف ما قال اولا فان دخول اللام منه كان جايزا لا واجبا على ذلك القول و هو سمى اسد او سمى بالام وليس صفه ٥ الاصل او مصدرا ٥

سقط فى الفرق بين الاسم والصفه اذا سمى بهما وفيهما الالف واللام فى لزوم الاول وجواز الثانى

بل كيف هذا يستقيم على كونها صفات غالبه ٥

فلزمت اللام لذلك ولما فهم أن ذلك ملبس قال بعده ومالم يعرف باشتقاق من هذا النوع فالحق بما عرف قال الشارح تأول العلم هذا التأويل قليل ولذلك التي بعد التي تدل على التقليل مع الفعل المضارع وقد صرح به في آخر الفصل بقوله وهو قليل والدليل على ضعفه أن العلم إنما وضع لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه فاذا نكر فقد استعملته على خلاف ما وضع له ووجهه ما ذكر من أنه لما وضعه الواضع لمسمى ثم وضعه لمسمى آخر صارت نسبته إلى الجميع نسبة واحدة فاشبه رجلا فان نسبته إلى مسمياته نسبه واحده فأجري مجراه ومضروبه انما زايدا بن مزاد بن معدن عدنان اضيف كل واحد إلى ما ورثه من ابيه ورثت مضرا حمرا وهي الذهب وورثت ربيعة الخيل وانما الغنم قوله وكل مثنى او مجموع من الأعلام فتعريفه باللام الا بحوا بانين إلى آخره قال الشارح أدخل الفا في خبر المبتدا تنبيها على ان تثنيه العلم وجمعه يسبب لادخال لام التعريف عليه ولا يكون مثنى او مجموع من الأعلام الا وفيه اللام وما ذكره الامام من ان الأعلام اذا قصد تثنيتها وجمعها وجب سلبها ان قصد تعريفها عرفت باللام غير مستقيم فانهم لم يستعملوها مثناة ومجموعة نكرات اصلا والذي حمله على ذلك علمه بأن العلم انما يكون معرفه على تقدير افراده لموضوعه لانه لم يوضع علما الا مفردا فاذا قصد الى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فحكم على انهم استعملوه نكره ثم عرفوه اذا قصد تعريفه ولا شك ان تثنيه الأعلام وجمعها على خلاف القياس من وجهين احدهما ما ذكر والثاني ان التثنيه في الأسماء الجاف الأسم الزيادة المعلومة تدل على ان معه مثله من جنسه ولا شك ان الأعلام وان تعددت مدلولاتها ليست موضوعة لها وضعا واحدا حتى يكون تثنيها تدل على سيئين من جنسه وانما ولكن العرب لما وضعت الأسم المثنى والمجموع للايجاز والاختصار كرهت تكرار اللفظ العلم

لا معرف المناسبة بين المعنى الاصلي وبينها لكن ملحق بما لا يعرف بما عرف كالمرتجل بما عرف بمناسبة الروم فنحو كذلك ما اشبهها ٥

من ارادة متعدده ورأوا ان العلم احق بذلك لكونه اعتمروا من خروجه بالوجهين المتعددين لما قصدوا فيه الاختصار المقصود في التثنيه والجمع ثم الزموا ادخال اللام فيه تعويضا له عما ذهب من العلميه من مفرديه وهذه اللام هي لام التعريف التي للعهد وذلك ان العلم في الحقيقه موضوع لمعهود الا انه لما كان موضوعا له باصل وضعه لم يحتج الى زياده تجعله له ولما كان نحو رجل وغلام موضوعا لواحد من اجناسه احتاج عند جعله لمعهود ان يزاد فيه ما يجعله له ولما فقد ذلك حصوصيه الأفراد عند تثنيه العلم وجمعه كانت دلالته على ذلك المعهود ادخلوا لام المعهد باعتبارهما جميعا ولم يستعملوا العلم بعد تثنيه الا لذلك ليلا يودي الى اخراجه عن وضعه من كل وجه فهذا معنى مناسب يقتضي لزوم اللام له وعليه جاءت لغتهم فالحكم على لغتهم باستعمال العلم مثنى او مجموعا نكره حكم على لغتهم من غير بث وذلك عن جابر نعم يجوز الاتيان به منكرا على اللغه الضعيفه في الزيدين وزيدكم واذا ثنى زيد بعد تسميه قيل زيدان وليس الكلام على هذه اللغه هاهنا قوله الا بحوا بانين استثناء منقطع الا ترى ان ابانين ليس بتثنيه لشيء من كل واحد منهما ابان كما كان هو لك الزيدان وانما هو اسم يحمل احدهما ابان والآخر متابع ووضعوا هما جميعا ابانين فهو اسم لفظه لفظ التثنيه ووضع علما لهذين الحملين كما لو سميت رجلان زيدان من اول الأمر ولا يستقيم ان يقال لكون تثنيه على تقدير ان يكون اسم الآخر ابانا فانهم فعلوا بخلاف ذلك في قولهم العمران والقمران وهذا مثنى وان كان مفرداه ليسا في التحقيق على ما تقدم ولكنه بعد كل واحد منهما انه مسمى بعمر لانا نقول لو كان كذلك لوجب ان يقال لابانين على ما هو قياس نظائرهم في مثله واذا احمل الشيء تقدير احدهما لا يودي الى تحذير الآخر يودي الى تحذير ما لا يودي الى تحذير وهو الواجب ولما كان

هذا التقدير يؤدي الى تقدير الاباناين وليس بجائز كان موعدا الى ما لا يجوز ولا يجوز فوجب ان
يجعل استثناء منقطعا ثم لو قدر صحة ذلك في اماس فهو ممتنع المقدر في نحو اذرعات لانه
ليس معنا اذرعه واذرعة واذرعة جمعناها اذرعات بل ولا سمي اسمه اذرعة وانما وضع
اذرعات وضعا اولا لموضع مخصوص وكذلك عرفات فان قيل فعرفات يقال فيه عرفة
فما المانع من ان يكون عرفات جمعا له فالجواب ان عرفة وعرفات جميعا
علما ان لهذا المكان المخصوص ولو كان جمعا لوجب ان يكون له احاد كل واحد منها اسمه عرفة وليس
ثم املنه متعددة اسم كل واحد منها عرفة ثم جمعت عرفات بل عرفة وعرفات مدلولها واحد فعلم
بذلك انه ليس جمعا له وانما استثناه وان كان ضعيفا بينها على ان هذه الالفاظ وان
كان فيها الفاظ المثنى والمجموع لا يجوز دخول اللام عليها وان كان واجبا فيما تقدم لانها في
الحقيقة عين مشاه ولا مجموعة ولو قيل اراد بقوله وكل مثنى لفظه مثنى فيندرج نحو
اباناين ثم استثناه من دخول اللام لكان وجها والمختار في نحو العمرين والعمرين ونحوه على ما جاء
باللام انه علم لباب الزندين لا علم لباب اباناين وان اشبهه من جهة اختلاف اسمي مسماه
ويعتقد ان الاخر مسمى بالاسم الملحق علامة المثنى لان وضع الاعلام مشتاة لمختلفي الاسم
والمتفقيه نادر ولو كان في اباناين اللام لاحق به ولو قيل نحو العمرين علم عليهما كاباناين
لكنه وضع في اصله باللام لم يكن بعيدا لان التثنية باعتبار اسمين مختلفين لم تثبت
علما ان جبلان وادرعات بلد بالشام ثم مثل ببعض ما وقع في كلام العرب من مثنى الاعلام
وجمعها وانه لم يستعمل الا باللام وهو قوله الخالدان والكعبان والعامران والقيسيان
والمحمدون والطلحات وقع في المفصل قيسين من هزمه بفتح الهاء والزاي وانما هو قيسين
هلامه بذال معجمة مفتوحة والمحمدون محمد جعفر ومحمد ابكر ومحمد خاطب كلهن عند

يلزمهم لتسميتهم لمحمد فاتى بجمل فاراد اعطاءها لهم فدعاهم فلما حضروا قيل له هاولا المحمدون
بالباب صاموا لهم بها فاختار زيد بن ثابت لمحمد من خاطب حمرها اللونه زينبه فمثل عمر بقوله ن

اسرك لما صرع القوم نشوه ... انخ فخرج منه سالما غير نادم
صحيحا كاني لم اكن فيهم ... وليس انخداع من تضافي التنادم

ثم امر بردها وخلطها وتغييبها ثم ادخل يده فخرج واحدة واحدة باسم واحد واحد وطلحه
الطلحات طلحة بن عبيد الله الخزاعي لانه فاق في الجود خمسة اجواد اسم كل واحد منهم طلحه
وهم طلحة الخير وطلحة الفياض وطلحة الجود وطلحة الدراهم وطلحة الندى وقيل
كان في اجواد جماعة اسم كل واحد طلحة وابن قيس الرقيات عبد الله قال الاصمعي
نكح قيس نسا كل واحد رقيه وقيل كانت له جدات كذلك وقيل كان تشبب بثلث كذلك
والاستشهاد على الوجه الضعيف في اضافته الى ذلك فاما اذا جعل الرقيات لقبا لقيس
كانت الاضافة من باب قيس قفه اما على الوجوب او على الاصح وزواية نون قيس
سوى الوجه الثاني وقوله

قل لابن قيس اخي الرقيات ... ما احسن العرف بالمصيبات

تقوى الوجه الاول وانما لم يستثن نحو عبد الله وابي بكر اذا سمي لكونه لا يدخله
اللام لما علم ان المثنى والمجموع هو الاسم الاول وانه مضاف الى علم ثم قدم
وان احكام الاضافة باقية عليه فكان كالمعلوم ثم قال وكذلك الاسامات والاسامات
يعني ان الاعلام الموضوعة بازاء المعاني الذهنية تجري مجرى الاعلام الموضوعة
بازاء الاشخاص في وجوب ادخال اللام عند تثنيتها وجمعها لانهم لما اجروها اعلاما
[illegible] الذي نسبه عليه سيبويه واوجبه ما علم من اعطائهم اياها احكام الاعلام

اجروها مجرى الصفاني للشبيه والجمع مجراها لانها عندهم اعلام مثلها وكما انها في الافراد حكمها حكم الاعلام
ومعناها معناها بالتاويل المذكور وجب ان يكون في التثنية كذلك وقوله وثلاث وثلاثة
وابو فلان الى اخره قال الشارح انها وضعت اعلاما لاعلام الاناسي والدليل على
انها اعلام منع فلانة من الصرف فلولا تقدير العلمية لم يجز منع صرفه فوجب تقديرها في فلانة
وجب تقديرها في فلان لان نسبة فلانة الى المؤنث نسبة فلان الى المذكر والمذكر والمؤنث
لا اثر له في منع العلمية ولا ابتائها واذا لم يكن لها اثر في ذلك وقد وجب لفلانة العلمية الثانية
انهم امتنعوا من دخول الالف واللام عليهما ولولا العلمية بجاز دخول اللام عليهما واذا ثبت
انها اعلام فليست كوضع زيد وعمرو وانما هي كوضع اسامة وبابه والدليل عليه صحة اطلاقها
كناية عن كل علم ولذلك باب اسامة بخلاف باب زيد وعمرو ومدلولها اعلام الاناسي واعلام
الاناسي لها حقيقة لحقيقة الاسناد فكما صح ان يوضع لذلك الحقيقة علم صح ان يوضع لهذه
الحقيقة علم ولم تثبت استعمالها الا لحكاية لفظها اسم اللفظ الذي هو علم لا اسم مدلوله
العلم فلذلك لا يقال جاءني فلان ولكن يقال ندجاءني فلان قال الله تعالى يقول
يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو اذن اسم الاسم قال
واذا كنوا عن اعلام البهائم ادخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة كانهم ارادوا ان يفرقوا
بين كنايات اعلام الاناسي وكنايات اعلام البهائم بهذه الزيادة وكانت هذه اولى لوجهين
احدهما ان ذلك اشرف وهذه اقل فناسب ان يكون الزيادة في الاول والاقل للاخر ان ذلك هي
الاصل المحتاج اليه في التحقيق وهذه محمولة عليها واذا كان الفرع اولى من ادخالها
على الاصل زادوا الالف واللام دون غيرها لانه معرفة فلما اضطروا الى زيادة
امر للفرق زادوا عليه ما لا ينافي معناه في التعريف الا ترى انه في المعنى كالنكرة

لذلك فاذا وجب تقديرها

فلما كان كالنكرة وقصد الى زيادة امر يفيد الفرق بينه وبين اعلام الاناسي كان الاولى
بهذا دخول اللام التي كان مقتضاه في المعنى دخولها لولا منع الصرف الذي ذكرنا
ان تقدير العلمية وهو اول امر خص فلانا عند سيبويه وان اختص استعماله بالنداء
الا على شذوذ للضرورة كقوله في لجة اسمك فلانا عن فل ن وانما هو اسم مخفف
عن فلان بالحذف كديم لانه لو كان مرخما عن فلان لكان يا فلا ولم يقل يا فله وجاز
يا فل بالفتح على المختار والكوفيون على انه مرخم لفلان على غير قياس ولذلك
قال لا يقول يا فلا خذ غير على القياس واما هن وهنة فليس بعلم وانما هو اسم يوضع
عند المستقبحات وقوله ذئابه في هن وهنة ليس كقوله كناية عن اسماء الاعلام
في فلان لان ذلك علم موضوع دالا على اسم علم وهذا اسم موضوع بازاء مدلول
اسم اخر لان مدلوله اسم ولذلك كانت بينهم هنات ليس الهنات الفاظا
وانما معنى اشياء قبيحة ولذلك كنى بهن عن نفس الفرج لا عن لفظ الفرج وانما
صح ان يقول كناية لانه يدل عن ذلك اللفظ الى هذا المعنى الذي في ذلك من الاستهجان
والاستقباح فهذا الذي سوغ اطلاق الكناية عليه وانما اورده ليعلم انه ليس
من قبيل الاعلام ولو كان علما لوجب منع صرف هنه ولوجب ان لا يضاف وان لا
يدخله الالف واللام ولا خلاف في صحة اضافته وادخال اللام عليه كالنكرات
وقد كني به عما لا يراد التصريح به لغرض كقوله يخاطب حسن بن زيد ن
الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن ن يعني عبد الله وحسنا
وابرهيم بن حسن بن حسين كانهم كانوا وعدوه شيئا فوفى به حسن ومنهم قال
فضهم يكني به عن الاعلام ايضا ونحوه قولهم في النداء للمذكر يا هناه وللمؤنث يا هناه

والهاء في باهتاة تدل عن الواو عند البصريين كان اصله مِعَالٌ وهاة السكت عند الكوفيين ضمت
لما وصلت وقوله ومن اصناف الاسم المعرب قال الشارح قدمه قبل الشروع
اعتدادا عن ذكره في قسم الاسماء من حيث كان حكمه ان يذكر في المشترك لان المشترك
موضوع لكل حكم اشترك فيه ثلثة اقسام او اثنان منهما والاعراب قد اشترك فيه اثنان
منهما فكان حقه ان يذكر في المشترك واعتذر عنه باعتذارين احدهما قوله ان حق الاعراب للاسم
في اصله والفعل انما تطفل عليه بسبب المضارعة وهذا اعتذار غير مرضي فان فيه تسليم
الاشتراك ولم يفرق بينهما الا باعتبار كون ذلك اصلا وهذا فرعا وقد وقع في المشترك
مثل ذلك فان الاعلال اصل في الافعال وفرع في الاسماء ومع ذلك فقد ذكر في قسم المشترك
ومقتضى هذا ان يذكر المعتل من الافعال في الافعال لانها اصل فيه والمعتل من الاسماء في
الاسماء لانه فرع كما ذكر ذلك في الاعراب الوجه الثاني الذي ذكره انه لابد من تقدم
معرفة الاعراب للخايض في سائر الابواب يعني ان الحاجة لما كانت لمن يشتغل بهذا العلم داعية
الى تقدم معرفة الاعراب اقتضى ذلك تقديمه وان كان من قبيل المشترك وهذا ايضا
غير سديد فانه لو كان كذلك لوجب ان يقدم ايضا اعراب الافعال لان الحاجة اليه كالحاجة
الى اعراب الاسماء وعنى بقوله في سائر الابواب في بقيه الابواب لان باب المعرب خرج
اولا لان باب المشترك خرج واستعمل سائر بمعنى جميع وان كان قليلا لانه لا حلم في كلامهم
الا بتركيب جمله ولا تركيب الا باعراب وكان الاولى ان يعلله بغير ذلك وذلك ان
الاعراب في الاسماء ليس هو الاعراب في الافعال في المعنى وان اشتركا في تسميه الاعراب
وفي الفاظه وذلك ان الاعراب في الاسماء موضوع بازاء معان يدل عليها فالرفع علم
الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافه وليس الاعراب في الافعال موضوع

حقه

الجمله

لانه لا حكم لها
الا بتركيب جمله ولا
تركيب الا باعراب صح

مطلب
استعمال سائر بمعنى
جميع قليل

بازاء معان فلم يكن بينهما اشتراك من حيث المعنى ولذلك ذكر كل اعراب في موضعه اعتدادا
ثان هو ان الاعراب المقصود منه معرفه عوامله فاذا كان المقصود هي العوامل والاشتراك
بين الاسماء والافعال في العوامل واذا وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه وجب
ذكر اعرابه لانه اثره ولا فرق بين ذكر الاثر وذكر المؤثر فاقتضى ذلك ان يذكر كل اعراب
في موضعه الاخر هو ان من جمله اعراب الاسماء الجر ولا اشتراك بين الاسماء والافعال
فيه واذا وجب ذكر الجر في الاسماء لانه لا اشتراك فيه وجب ذكر اخويه لانه احسن
التفرقه بين انواع الاعراب والجر نوع من انواعه واذا وجب ذكره وجب ذكر اخويه
معه ثم شرع في ذكر حد المعرب فقال ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
او محلا وقد اعترض على هذا الحد بانه حد الشيء بما هو موقوف على حقيقته وذلك
انه انما يختلف آخره لاختلاف العامل بعد فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف آخره على
معرفه كونه معربا وتوقف كونه معربا على معرفه اختلاف آخره لكونه عرف حقيقته
به توقف كل واحد منهما على الاخر وتحقيقه ان اذا علمت المفردات وكيفيه التركيب
ثم ركبت فالم تعلم ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك ان تحكم باختلاف آخره
فتحقق ان اختلاف الآخر لاختلاف العامل متوقف على فهم كونه معربا فتعريفه به
دور فان قيل نحن نعرف اختلاف الاخر لاختلاف امر مع الذهول عن حقيقه
المعرب قلت المقصود اختلاف يصح لغه وذلك متوقف والاعمال فلعلهما
يحصلان معا فلا دور لانا نقول قد بينا توقف المقدم وايضا فان ذلك لا يستقيم
في الحدود لاستلزامه نفي التعريف لان التعريف يستند على سبق المعرف على المعرف

ولا يقال فلعلهما
يحصلان معا فلا
دور لانا نقول
قد بينا التقدم و
ايضا فان ذلك
لا يستقيم في الحدود
لاستلزام نفي التعريف
لان التعريف يستند
على سبق المعرف
على المعرف ح

الآخر به من حركة او حرف وسوهم ان حقيقة العرب ما حصل فيه ذلك فسره به ولو كان الامر
كذلك لوجب ان يكون معربا بكسر الراء لا معربا الثاني ان المعرب اسم مفعول من اعربت
الكلمة اذا جعلت ذلك فيها فوهم انه يصح تفسيره بذلك لغيره وهو غلط فان مفعول
اعرب بغاير المعرب لغة بدليل صحة ما اعرب الكلمة وهي معربة فمن قال ضرب خالده
جعفر باسكانها او بالعكس في هاء ولاء ولو كان كذلك لكان ناقضا ثم سمي المعرب
المقصود معربا لاستلزامه ذلك في وضع اللغة ويجب ان يفرق بين حقيقة الشئ
وبين تعليل تسميته فقد تسمى الشئ باعتبار لازم موقوف على الحقيقة وبغير ذلك
مما لا يصح تفسيره به ولا يوخذ من تعليل التسميات حقايق المسميات ولا لوازمها ثم
لو فسر المعرب الذي هو مفعول اعربت حقيقة بذلك لكان مستقيما لغيره لانه مسماه
والاولى في حده ذو تركيب نسبي غير مشبه مبنى الاصل ففي التركيب تنبيه على السبب
وفي الثاني تنبيه على المانع فالذي وجد فيه موجب الاعراب بآتي التفسيرين شيئ
وهو التركيب الذي انتفى عنه المانع هو الملقب بالمعرب في الاصطلاح والاعراب
تطلق مصدرا لاعربت وهو واضح ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركة
وحرف وهو المقصود في الاصطلاح وقد فسره كثير باختلاف الآخر للعامل فان
ارادوا ما اردناه فلا مشاحة في التعبير وان ارادوا اختلافه فغير مستقيم لثبوت ما ازدناه
وفساد ذلك لوجهين الاول ان الاتفاق على ان انواعه رفع ونصب وجر وان
الضمة في قام زيد رفع والفتحة في ضربت زيدا نصب والكسرة في مررت بزيد جر ونوع
الجنس للسي يستلزم حقيقته فوجب ما ذكرناه الثاني ان الاختلاف امر مفقود
لا يحصل الا بعد التعدد فيجب ان لا يكون لحركة الاولى في التركيب الاول

لا يوخذ من تعليل التسميات حقايق المسميات ولا لوازمها

في كلمتها اعرابا اذ لا اختلاف في حال واحد وهو باطل ولو قدر صحته فمتصف مستغنى عنه
قالوا الاتفاق على انها حركات الاعراب وحروف الاعراب وعلامات الاعراب يدل
على انها غيره قلنا هذا من اضافة العام على الاخص لان الحركات والحروف والعلامات
تكون اعرابا وغيره فاضيفت الى الاعراب تخصيصا وبيانا بانه المراد لا من اضافة الشئ الى
نفسه وذلك جائز باتفاق وقد اعترض ايضا على حد المعرب ايضا بامور قريبة احدها
هو انه حده بحد يدخل فيه الفعل لانه قال ما اختلف اخره باختلاف العامل والفعل
ايضا اختلف آخره باختلاف العامل الثاني انه قد يختلف آخره باختلاف العامل
كقولك هنو ومنا ومني وليس معرب باتفاق الثالث نحو هذان وهذين يختلف
بالعامل اختلاف زحلين وليس عند المحققين معربا اجيب عن الاول بانه لم يقصد
الا الاسم فكانه قال هو الاسم الذي اختلف اخره وعن الثاني بانه لم يرد الا اختلاف
باختلاف العوامل في لفظ المتكلم به لا في لفظ غيره واختلاف منا ومنو ليس بعوامل
في لفظ المتكلم بها وانما هي لقصد ان تحكي اعراب ما استهمت عنه وعن الثالث
بان اختلافه ليس للعامل بدليل قيام موجب البناء وحق ان يحمل على انها صنع مختلفه
للمرفوع والمنصوب في اصل وضعها كالضمائر وكما لا يحسن في الضمائر ان يقال اختلف
لاختلاف العامل فكذلك هذه بعد ثبوت موجب البناء وقوله لفظا او تقديرا
تقسيم بعد تمام الحد فلا يضر وان كان ناقصا لانه بعد ان تم الحد وقوله لحركة او حرف
تقسيم للفظا وقوله او محلا معطوف على لفظا تقسيم للاختلاف فصارت
جملته اقسام لفظي بحركة ولفظي بحرف ومحلي ثم شرع في ذكر كل واحد منها فقال فاختلافه
لفظا بحركة في كل ما كان حرف اعرابه صحيحا او جاريا مجراه ويعني بالصحيح ما ليس

اخره الفا ولا ياء ولا واوا واجاري مجراه فسمان وقسم يجري مجراه في جميع
وجوه الاعراب وهو كل ما كان اخره واوا او ياء قبلها ساكن وقسم يجري مجراه في بعض وجوه الاعراب
دون بعضه وهو ما آخره ياء قبلها كسرة كقولك قاضٍ وعارٍ وهذا في النصب يجري
مجرى الصحيح في كونه معربا بالحركة لفظا نقول رأيت عازيا وقاضيا وفي الرفع والجر
معرب تقديرا على ما سبانتي وسيذكره مفصلا
مبينا في صنف الاعتلال ثم قال واختلافه لفظا بحرف وهو القسم الثاني
فعال في ثلثة مواضع في الاسماء الستة مضافا وذكرها الى اخرها وهذه رفعها
بالواو ونصبها بالالف وخفضها بالياء ولم يذكر ذلك اتكالا على انه معروف
لمن شرع في قراءة مثل كتابه ثم قال الشارح اختلف الناس في هذه الحروف
فمنهم من يقول هي حروف اعراب ومنهم من يقول ليست حروف اعراب
ولا يحقق ذلك الا بالتفصيل فحرف الاعراب يطلق على الحرف الذي يعتوره
الاعراب لفظا او تقديرا كالدال من زيد والف عصا ويطلق على الحرف الذي يعتور
الاعراب وظاهر مذهب سيبويه ان له اعرابين تقديريين بالحركات ولفظيا بالحروف
لانه قدر الحركة وانهم ضموا ما قبلها للاتباع ثم سكنوا للاستثقال وقال
في الواو وعلامة الرفع فعلى هذا تكون حروف اعراب الاعتبارين معا وموضعه
لانه خارج عن قياس كلامهم لتقديرهم لم يعهد مثله ومواعرابان في كلمة
وقال ابو الحسن الربعي اصله ابواك نقلت الحركة على ما قبلها استثقالا
وقلبت الواو الفا وهو اضعف مما تقدم لان فيه زيادة ان الاعراب
بالحركات على غير الاخر ويكون حروف اعراب بالاعتبارين نظرا الى الاصل

نقلت الياء وقلبت الفا لتحرك النصب وقلبت الواو ياء

والحال وبالاعتبار الثاني دون الاول نظرا الى الحال وقال ابو عثمان
الاعراب الحركات والحروف لاشباعها وهو ضعيف اذا لم يعهد مثل ذلك فصحا
فلبست حروف اعراب بالاعتبارين معا وقال الفراء والكسائي الضمة اعراب
بالحركة والواو اعراب بالحرف وهو ضعيف لم يعهد مثله وتكون حروف اعراب بالاعتبار
الثاني فقط وهو الصحيح انها معربة بالحروف الاصلية او حروف بدل عنها كالاعراب
التثنية والجمع بحرفي التثنية والجمع وانما اعربت بالحروف لشبهها بالتثنية والجمع
على حدها من حيث كان التعدد لازما لها وآخرها حروف علة ثم ان تغير لتغير
العامل كالتثنية وجمع السلامة ولا تعرف خلافا لمحقق في التثنية والجمع وما حكي
عن الفراء انها حروف اعراب في حالة الحركة ان اراد ان الحركة مقدرة عليها تقديرها
في عصا وجب ان يكون اصلها يا او واوا او الف الحرف لا اصل لها بانفسها وايضا
فانه يوجب ان تقلب الياء في الجر والنصب الفا وايضا فانه لم يثبت تقدير في معرب
والاختلاف فيه حاصل لفظا فصح تشبيهه بالتثنية وبطل قول المخالف وما حكي
عن الزجاج لو كانت الالف دليل الاعراب وفي علامة التثنية لوجب ان يكون انهما و
معربان لوجود علامة التثنية قول لم يصدر عن فطانة وقول سيبويه انها حروف
اعراب يحمل على الاعتبار الثاني وذلك واضح من كلامه لا على الاول كما حكي
عن الفراء صريحا وقد تقدم بطلانه واما من جعل التثنية بالالف ابدا فهي حرف
اعراب على هذه اللغة لتقدير الاعراب عليها قال ابن
ترود منا بين اذ ناه ضربة دعته الى هابي التراب عقيم وابو العباس ذكر هذه اللغة
ان قيل اذا جعلتم حرف العلة دائما للاعراب ادى الى ان يكون في كلام العرب

اسم متمكن على حرف واحد فالجواب عنه من اوجه احدها ان ذلك انما يلزم
اذا لم يكن فيه بدل منه الا ترى انك اذا قلت فم كانت الميم بدلا من الواو وفي اخوك احدها
بدل وان وقفت الحرف الاصلي باللفظ بدليل ما تقدم ولا بعد ان يكون الشيء حيث به
لمعنى مع انه بدل الا ترى ان الياء في اخت للتانيث مع كونها بدلا من المحذوف
ولا بعد ان يكون الواو في فوك للاعراب مع كونها بدلا ما ان الالف في الزيدان
حرف اعراب مع كونها للتثنية فظهر الفرق بينه وبين ما الزم من ان يكون على حرف
واحد والوجه الثاني ان ذلك ذكر في المعرب بالحركات وهذا ليس معربا بالحركات
والاخر انه معارض لان القول به يودي الى ان يكون في كلام العرب ما آخره
واو قبلها ضمة في اللفظ وهو ممنوع في الاسماء بانفاق وقوله مضافة
احتراز منها عن مفرده فان حكمها على ما سيرد لك وبعضهم يقول ملكبة احترازا من
التصغير وقول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا ان مردود عليه
ومن قال ان قوله ما للتثنية وزعم انها هما مثله غلط فان الواو هنا واضحة في
الاطلاق فلا يحمل على ما لم تثبت وهو ذو عند البصريين منها فلذلك ذكره وكيد
على انها كيد وحمو بكسر الكاف لان الاحماء اقارب زوج المراة فالمخاطب بذلك
النساء وهذه الاسماء فصل يأتي قوله مضافا الى مضمر اختلف الناس في اصل
كلا فاصله الواو او اصله الياء فمنهم من قال اصله الواو والدليل عليه قولهم كلتا
والواو تبدل منها الف كثيرا وقول بعضهم انها تا التانيث كما في مرد ودان
تلك لا يكون وسطا وقول بعضهم للالحاق مردود لما يلزم من كلسوي ومنهم من قال
اصلها الياء والدليل عليه امالتهم اياها اذ لا يميلون اسما ثلاثيا على عدة الشدة

مطلب
لا بعد ان يكون الشيء حيث به
لمعنى مع انه بدل الا ترى
ان التاء في اخت للتانيث
مع كونها بدلا من الواو
المحذوفة

مطلب
على هذه القاعدة ونسمي
الا يستثنى منها هو وما
والله تعالى اعلم ذلك وحقق

الا ما كان من ذوات الياء لها جهتان فاحدهما الاضافة الى الظاهر فاذا اضيفت
الى مضمر ابدلت بالحركات تقديرا والدليل عليه انها اسم مفرد آخره ف فوجب ان يعرب
بالحركات تقديرا العصا رحى والدليل على انه مفرد ان حقيقة التثنية والجمع فيه مفقوده
واضافا فان الفصيح فيه كلا الرجلين جاءني ولو كان مثنى لوجب جاءاني كقولك الرجلان
جاءاني فاما قال الله تعالى لهما الحنين انت اظلمها واضافا فانه كان يجب ان يقال اياب
كلا الرجلين وقال الكوفيون مثنى فان اريد مدلوله فصحيح وان اريد انه زيد في آخره
ليدل كالمثنى لفظا ففاسد فانه لا يعرف كل ولا ملت من كلامهم لشيء مفرد ولو سلم
فكان يلزم ان يكون للاثنين من المسمى بكل وكلت قوله ن

في كلت زجلاها سلامي واحده ٥ كلتاهما مقرونة بزايده

مردود ولو سلم فالمراد كلتا والمعنى عليه والمطلوب كلت للواحد ولو سلم فكان
يلزم ان يكون معربا بالحروف مطلقا والاخرى اذا اضيفت الى المضمر وهو
الذي ذكره وفيه لغتان اقيسهما وهو فعلهما اجراؤه مجرى عصا ورحى كالحلم اذا
اضيف الى الظاهر والاخرى وهي اكثرهما ان يجري مجرى المثنى فيعرب بالحروف
ووجهه انهما لما اضيفت الى مثنى مضمر متصل صارا كانه معه كلمة واحدة فقوى امر
الشبه بهما لفظا ومعنى واجريت مجرى المثنى في الاعراب وكذلك البواقي وكان
سبق ان ذكر لفظ اثنين في ان حكمه هذا الحكم ايضا ولا يستقيم تركه فانه لا يدخل
في باب المثنى لانه ليس بمثنى او حقيقة المثنى مفقوده فيه وهو مع ذلك معرب اعراب
المثنى وقال اكثر البصريين معرب بتقدير اطلقا والهه في النصب والجر ياتيهما
بالف لدى وعلى في لفظها ولزومها الاضافة ولم تقلب في الرفع لان لدى وعلى

لاعتقان في الرفع فتسب على حالها وهو حبب الا ان ما ذكرناه اولى لقوته المناسبة المذكورة
على ما ذكروه ولان قلب الالف في لدى وعلى على خلاف القياس وايضا قلبها الفا
في المثنى فلا يلزم مثله في المعرب ولانه اسم معرب احلف اخره عند اختلاف العامل
فوجب ان يلزم اعرابا لغيره ثم ذكر القسم الثالث فقال وفي التسعة والجمع على
حدها ويعني بقوله على حدها الجمع الصحيح قال وانما على حدها لانه يسلم فيه بنا
الواحد كما سلم في المثنى وذلك ان المثنى لا يلزم الا لذلك فالجمع انقسم قسمين
قسم لذلك وقسم ليس لذلك فعرف ما هو لذلك بانه الذي على حد التسعة
وجعلهما قسما واحدا وان كانا في الحقيقة قسمين لاشتراكهما فيما ذكره من انهما
يراد على الواحد فيهما تلك الزيادة والا نهما محلفان في الحقيقة معنى واعرابا وكان
ينبغي ان يذكر لفظا او لو لانه يرفع بالواو وينصب ويخفض بالالف ولا مدخل في قسم من
اقسامه لانه ليس بجمع ولا مثنى ولذلك كان ينبغي ان يثنه على عشرين وبابه لانها
ليست جمعا لما اتصلت به الزيادة واما في عشرين فواضح واما في غيره فلنيابة الملفوظ
ثلثا مجموعة لما يلزم من صحة اطلاقها على تسعة وكذلك البواقي قال واحالاته
محلا في نحو العصا وسعدى فالاختلاف المحلي يلزم اره للتعدد وتارة للاستقلال
فالتعدد في مكانين احدهما ما اخره الف ويكون معربا تقديرا في جميع وجوهه
لتعدد الحركة على الالف والقسم الاخر ما اخره تاء متكلم وهو معرب بالحركات
تقديرا كقولك غلامي ودلوي فهذا قد استحق ما قبل الياء فيه الكسر قبل مجئ الاعراب
فلما جاء الاعراب وجد محله نابيا في وجوده فوجب بقدره كالالف اذ لا يمكن ان يكون
الحرف الواحد مضموما مكسورا او لا مفتوحا مكسورا بكسرتين

وبما تعدد ذلك وجب بقدره ومن زعم انه مبني غلط فان الاضافة الى المضمر لا توجب
بناء ولا يجوز في قياس لغتهم ومن زعم انه في حال الخفض معرب لقطا وفي غيره تقديرا
فمحله وجود الكسرة وسلطه ان يحقق ان المفرد ثابت قبل التركيب وقد ثبت للمفرد
كسرة لموجب فلا اثر لموجب طارئ والمعرب محلا للاستقبال ما في اخره يا قبلها كسرة
وذلك في حال الرفع والجر كقولك جاني قاض ومررت بقاض وكان يمكن ان يقال
هذا قاضي ومررت بقاضي الا انه مستثقل فرفض لاستثقاله وحذف الضمة
والكسرة عن الياء لتقي ساكنان والتنوين بعدها محذوف لالتقاء الساكنين وصار
قاض في الرفع والجر جميعا ولا اعرف احدا ذكر الاعراب المحلي بالحرف وهو باب
من غير شك وهي مثل ضاربي ونحوه في حال الرفع وسببه ان اصله ضاربون بي باتفاق
حذف النون للاضافة ثم قلبت الواو ياء للاستثقال وهذا معنى تقديرا بالحركات وايضا
فلو لم يكن معربا تقديرا وجب ان يكون معربا لفظا او مبنيا وذلك مستنكف باتفاق
قوله والاسم المعرب على نوعين نوع يستوي في حركات الاعراب والتنوين ويسمى
المنصرف الى اخره قال الشاذلي طاهر كلامه وكلام النحويين ان
هذه القسمة في كونه منصرفا وغير منصرف حاصرة لجميع المعرب وتفسيرهم كل
واحد من القسمين ينفي الحصر وذلك انهم فسروا المنصرف بانه يدخله الحركات
الثلثة والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذي يختزل عنه الجر
والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر فعلى هذا سمي اسما كثيرة لا يدخل
تحت واحد منهما منها جمع المذكر السالم فانه لا يدخله الحركات الثلث والتنوين
ولا يكون منصرفا ولا يختزل عنه الجر والتنوين ولا يحرك بالفتح ولا يكون

غير منصرف فلا يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع ما اعرب بالحروف فانه لا
يدخل فيما ذكر فدل على انهم لم يريدوا الحصر وانما يريدون ان الاسماء المعرب منها ما هو
منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم يعرضوا لما عداها لما كان المقصود انما هو المنصرف
وغير المنصرف واما قول المنصرف ما ليس فيه علتان من التسع وغير المنصرف
ما فيه علتان وتأثيرها فيما لو لا هي لكان فيه ثلث الحركات وسوين النكرين كان حصرا
فتكون على هذا رجلان اسم امرأة غير منصرف ورجلان شبيه رجل منصرف
ووقع في بعض النسخ بعد قوله كأحمد ومرزبان الا اذا اضيف او دخله لام التعريف
وهو مستقيم غير مستغنى عنه وهو استثناء من قوله تخترل عنه الجر والتنوين
اي جميع الاحوال الا في هذه الحال فانه لا تخترل عنه الجر بالعلتين ثم اختلف في
كونه منصرفا وغير منصرف بناء على ان اثرهما ذهاب الجر والتنوين او ذهاب السوين
وكان الجر تبعا لذهاب التنوين لهما فلما زال السوين بتغير ذلك فقد وجب زوال
الجر وذهب الزجاج ومتابعوه الى انه منصرف لان ذلك من خواص الاسماء فتعدته من
شبه الفعل وكان ما لا يرد الى اصله وقد التزم اذا وقع فاعلا او مفعولا او دخل
عليه حرف خفض واجب بان هذه في معنى العوامل فلا بد من انضمامها الى
ما ذكر ليتصرف فاذا انفردت لم تؤثر وايضا فان اللام والاضافة يقومان مقام التنوين
فكانه متوين بخلاف غيرهما وايضا فان دلك تغير به نفس المدلول والعوامل لا تغيره
عن مدلوله وذهب جماعة الى انه غير منصرف لما تقدم وقال ابو علي لا اقول
منصرف لوجود العلتين ولا غير منصرف لان التنوين لم يذهب بهما وقول ابي علي
قول من لم يدر ما هو المنصرف وما هو غير المنصرف قوله والاسم يستغني

الصرف متى اجتمع فيه انسان من اسباب تسعة او تكرر واحد الى اخره قال
الشارح كل واحد من هذه الاشياء يسمى سببا في اصطلاح النحويين وان لم يكن مستقلا
في اثبات الحكم والدليل عليه قولهم اذا اجتمع فيه سببان ولو لم يكن كل واحد يسمى سببا
لم يقل فيه سببان ثم احد ما ذكرها واحدا واحدا قال وهي العلمية وقد تقدم معناها
وهي سبب لا شرط له بل اي علة انيط وجودها معها اثرت والتأنيث اللازم لفظا او معنى
يعني باللازم الذي لم تفارق الكلمة بوجه وذلك انما يكون اذا كان الفا مقصورة
او ممدودة او كان مع العلمية فان لم يكن كذلك لم يكن سببا بدليل قولهم مررت
بامرأة وايمة فلو كان الالف لمجرده سببا لامتنع وايمة ها هنا من الصرف لان
فيه الالف والصفة ولكنه لما كان عارضا لازما لم يعتد به ومعنى سببا لزومه انك
تقول قائم للذات التي قام بها القيام كما تقول قائمة للذات التي قام بها القيام ايضا
فصار التأنيث وتحرف بحاله فلو سميت رجلا او امرأة قائمة لكان الحادث
معتدا به لانه صار لازما للعلمية فصار اللزوم انما حصل في مثل ذلك بالعلمية وانما
وانما امتنع الاسم عن الصرف عند اجتماع سببين من هذه الاسباب لان هذه
الاسباب كلها فروع فاذا اجتمع في الاسم سببان صارا فرعا من جهتين فيشبه
الافعال لانها فرع من جهتين احدهما ان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به
لا عنه وما اخبر به وعنه كان اصلا لانه يستقل كلاما فلو لم يكن الفعال لاستقلت
الاسماء بالدلالة فهو مستغن والفعل غير مستغن اولا لانها لما وضعت للاخبار
بها خاصة على سبيل الايجاز والاختصار فما استقل به الاسماء كانت داخلة
الحد استقلالها فكانت فرعا لذلك واما فرعية هذه الاسباب

فالتعريف فرع التنكير معنى ولفظا اما المعنى ثم من يعرفه مسبوق بحمله واللفظ واضح
والمانث فرع التذكير معنى ولفظا اما المعنى فلتغليب المذكر وان شيئا يطلق على الاشيا
كلها واللفظ فرع واضح لقولك قايم ثم مقول قايمه ووزن الفعل فرع على وزن
الاسم والوصف وما بعده واضح والوجه الثانى ان الافعال مستنبعه من الاسما
والمشتق فرع من المشتق منه فلما كان فرعا من جهتين اشبهته الاسما التى هى
فرع من جهتين فقطعت عما قطعت عنه الافعال وهو الجر والتنوين او قطع عن
التنوين وتبعه الجر لانه ملازمه فاذا انتفى عن غير عوض انتفى معه فان قيل
كون الاسم عاملا فرع على الفعل فينبغى على هذا اذا انضم الى الاسم العامل سبب
اخر ان يمتنع من الصرف والجواب عنه من وجهين احدهما انا لا نسلم
الفرعيه بل هما سوا فى اقتضاء العمل والعمل انما هو باقتضاء الكلمه فى المعنى وكما
ان الفعل يقتضى متعلقا فالاسم المقتضى متعلقا كذلك الا ترى ان ضاربا فى اقتضاء
ضارب ومضروب كضرب فى اقتضاء ذلك الثانى ان كونه عاملا فرع الا انه لم يعتبر
الا معان تصير الاسم بها فرعا عن غيره لا معان اشترك فيها الاصل والفرع الا ترى
العجمة انما اعتبرت لان الاسم اذا قامت به العجمة صار اعجميا فيكون فرعا
على العربية فالذى اعتبر انما هى معانى فروع تقوم بالاسم فيصير فرعا على امر دلك
المعنى غير موجود وما ذكروه انما هو معنى اشترك فيه الاسم والفعل جميعا فلا
يحقق فيه كون الاسم فرعا عما ليس ذلك فيه بل فرع عما ثبت ذلك فيه فافترقا والبابان
والمعنوى كذلك كقتيل فانه للمونث ولا يعتبر التانيث الا مع العلميه وسبب ان
التانيث اللفظى بالالف والمعنوى مشروط بسببيته بالعلميه فلو سميت مذكرا بالف

موضوع فى الاصل للموانث مجردا عن العلما او غيرهم علما دالا على تانيثه احرف نحو زينب وعناق
لم تصرفه بخلاف رجل سميت بزينب لانه ليس للموانث فى الاصل لانه اسم للسحاب
وكذلك حايض وطالق ونحوه لانه مذكر فى الاصل وصف به موانث فى كثير استعماله لمذكر دراع
فرع شاع الوجهان وفى نحو شمال وجنوب وجهان بنا على انها صفات او اسما موانثه

يعنى اذا اسمى بشمال وقصدت لم اسمى موانث لا يعرفه واذا كان صفه لم يعتبر لان الصفه فى الاصل للمذكر

قوله ووزن الفعل الذى يغلب عليه فى نحو افعل فانه فيه اكثر منه فى الاسم
هذا قول المتاخرين واما المتقدمون ومقولون المعتبر امارته الفعل التى اوظهر زياده
من زيادات الافعال او المختصه وهذا اولى لانا اذا اخذنا الغلبه فلا شك لما ان افعل
فى الافعال اكثر منه فى الاسما ءبل ربما شاركت عكس ذلك فان افعل اسما بنى من كل
فعل بلا تاويل للتفضيل فما لم يكن كذلك وكذلك لا عدب وسنى من الالوان والعيوب لغير التفضيل
وقد يكون من غير فعل كاذيب وشهبه وافعل فى الفعل انما يلزم عن بعض اوزان
فعل وللشرب الا كثر ويلزم عن غير فعل نادرا فقولك اشكل واغد فثبت ان افعل فى الاسم
اكثر منه فى الفعل وقد اعتبر انفصالا واتصالا فان فاعل فى الاسما قليله نادره كحايم وفى
الافعال اكثر كضارب وقاتل ولم نعتبر باتفاق فانك لو سميت رجلا بحايم صرفته باتفاق
وقال او بحصه فى نحو ضرب ان سمى به لانه لا يدخل فى الاسما الا بجعله علما منقولا
والا فليس مختصا بالفعل واما ما جا من نحو ذو ل اسم دوسه يشبه ابن عرس وقد جا فى
شعر كعب بن مالك يصف جيش ابى سفيان حين غزا المدينه بعد بدر يماشى راكب ن

حاو الجيش لو قيس معرسه ن ما كان لا كمعرس الذول

عار من النصر والثنا وزمن ن ابطال اهل النذا والاسل

اسميه الجنس بما نقل عن الفعل بغير معتد به لشذوذه واما اسم القبيله فلا يرد

اوج

يعنى الذول اذا كان اسم قبيله فهو على فعل

كضرب لو سمّي به وامّا بذر وعثر وخضم فاعلام منقوله عن الفعل وامّا بقم واسم جلس اعجمي
ولو سميت به لم ينصرف للعلميه ووزن الفعل لا للعجمه وقد ذهب عيسى ابن عمر الى الكوبه
فعلا في الاصل معتبر بمعنى الاسباب لضرب وعلم اذا سمّي به واحتج بقول سحيم ن
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامه تعرفوني ن وهو عند سيبويه محمول
على تقدير الجمله اما محكيه صفه لمقدر اي رجل جلا او مسمّى بها والمعتبر في وزن الفعل
الصيغه حتى لو غيرت على جهة تخرج عن الغلبه والاختصاص لم تعتبر كما لو سمّي بضرب
بعد تخفيفه باسكان الرا وكما لو سمّي بقتل وبيع وردّ ونحوه لان المعتبر الصيغه التي لا اسم
عليها وقد رجع بالاعلال الى زنه لا اسما بخلاف نحو هيب واشدّ واحيسن اما هيب فلانه
لم يرجع بالاعلال الى زنه اسم واما اشدّ واحيسن فلان المعتبر زنه فعل اوّله زياده
كزياده ه وذلك باوّل لان الادغام والتصغير في نحو ذلك شايع وهو فعل ونحو اشر وباسر
وسعد وبهود ونحوه ان جعلت اوّله زائده لم تصرفه والا صرفته ولو سمّي باسحار لبقله
واردد لم تصرف لانهما مثل احمار واحمر ولو سمّي باعطى بضم الهمزه ماضيا او مضارعا
لم تنون في حال الرفع والجر على قول سيبويه واذا سمّي باضرب ونحوه قطعت الالف
ليلزم مماثلا للاسما دام بخلاف ابن وامرء علما قوله والوصفيه في نحو احمر المراد
بالوصفيه كون الاسم موضوعا للذات باعتبار معنى هو الموصوف وقد يغلب بعض
الصفات في استعماله اسما مطرّحا وصفيته فيلزم الوصفيه الاصليه معتبره
كقولهم ادهم للقيد وارقم للحيه والى سيبويه لم يختلف العرب في منع صرفهما
واسود للحيه مثلهما في التحقيق واما اجدل للصقر واخيل لطائر فيه خيلان وافعى للحيه
فقد يعلل سيبويه ان بعض العرب ترك صرفه وهو وهم لانها ليست بصفات على

وبذر قيل اسم بير في المدينه وقيل اسم رجل وعثر اسم مكان وخضم اسم الفحل رجل من بني تميم ٥

الاعتبار في احسن واشد من حيث ان هذه الاحوال عارضه غير مغيّره لما فيها من الزياده وبعد القدر من التغيير لا التفات فيه فاذكر الحكم في الا عتبارين واحد ٥

ان جعلت الياء في باسر والهمزه في اشر علما وزن فاعل صرفا وان جعلتهما زائدتين علما وزن فعل لم تصرفا او يعتبر فاركه كما سيجيء ويهود وتحقيقه والياء في باسر زائده للاستقبال والالف اصليه في الحال واذا قدّرته فعلا فالالف زائده للتفاعل واذا قدّرته اسما فالالف اصليه وهو كذلك اسم ان قلت ما وجه تسميتهم مستقبل وجود الفاعل بالاول زائده قلت انما سمّوه بذلك لان الفاعل اسم الفاعل والالف الثانيه زائده وكذلك اسم المفعول بالميم زائده وكذلك كل اسم يبنى على الفعل يسمّى بما على الغير من حاذه ٥

الوصف فوهمت الوصفيه للاول اجدل صقور الجبل وهو القوه واحيل للخيلان ووهم ان افعى
بمعنى حيّه واخيل ذو خيلان وجرى الخلاف في اوّل بنا على انه افعل كقول سيبويه او فوعل
لقول بعضهم والفرق بين ادلّ واسود اسما للحيه خلافا لسعيد الاخفش ان ادلّ امّا اسم
في الاصل وصف به كدابع بخلاف اسود فانه وصف قابل للتاء فكان لعمل فان ورد اسوده
للحيه الانثى اجيب بانها طارئه بعد استعماله اسما قوله والعدل عن صيغه الى اخرى
في نحو عمر وزفر وثلاث والعدل على ضربين ضرب يعلم عدليته بالنظر اليه في نفسه وضرب لا يعلم
الا بحكم بعضهم صرفه من الاوّل وهو احاد وثناء وثلاث ورباع وموحد ومثنى ومثلث
ومربع فهذا يعلم عدليته لان الاصل في اسما الاعداد الالفاظ المشهوره وهي واحد
اثنان ثلثه وكان قياس ذلك ان يقال ثلثه ثلثه فلما غيّروا الصيغه كان عدلا محققا
وقد احاره قوم الى عشار فقالوا لو صح قياسا على انه قد جا في شعر الكميت ٥

ولم يستر شوئل حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا ن وفي شعر خداش
تظل الطير عاكفه عليه مرنّقه وانجبه عشارا ن وزعم قوم انه يقال وحد ان
الى عشران وزعم قوم ان المانع في ذلك تكرير العدل لانه معدول في اللفظ عن
اثنين وفي المعنى عن اثنين اثنين وقول بعضهم انه معرفه لامتناع اللام وقول اخرين
انه جمع لزياده معناه على الواحد ردّ بها فعل في الماكد لجمع وكتع وبصع وبتع
اما عن جمع وكيع فانه قياسها على قول ادمر دها جمعا لحمر او حمر واما عن جمعاوات
فمذكره اجمعون والاعتراض ابي على انه لا يستقيم ان يكون عن جمع لان فعلا
المجموع مذكره بالواو والنون ليس قياسه معلوما واضح ومنها اخر وهو جمع لاخرى
في حديث لاخر واخر من باب افعل التفضيل وقياس جمع بابه اذا قطع عن الاضافه

الاوّل اصله اوال على وزن افعل نقلت الضمه التي هي عين الفعل واوا وادغمت الواو التي هي فا والفعل فيها فصار اوّل هذا مذهب سيبويه وقال بعضهم وولد نقلت الواو الاولى همزه فصار اءل ثم ادغمت الواو بعد الواو المقلوبه وهو خروجه ٥ ادغمت في الواو التي هي عين الفعل فصار اوّل فوعل ٥

ان لا يستعمل الا باللام فاستعماله بغير لام عدول عما فيه اللام واعترض ابى على بانه
لو كان كذلك لوجب ان يكون معرفة كسحر وغيره ظاهر واجيب بانه لا يجب فى
استعماله نكرة بعد حذف اللام المانعة والاولى ان يكون معدولا عن آخر من لذا لانه
قياس ما قطع عن اللام والاضافة ويندفع الاعتراض وجميع الباب معدول عن الاول
ولكنه لم يوثر فى اخر لكون غيره لا يقبل التاثير او يعدل ولكن علمان غيره وجميعه معدول
عن الثانى الاخر للمفرد فانه باق على صيغته ومجرد حذف منه لا يوجب عدلا واخر وه
يانيه لما فيه من الاشتقاق اقتضى وضعه ان يكون بعد ذكر متقدم والتزموا ان يكون من
جنسه ولما كان المتقدم هو المراد بعينه لو اتوا بها كانوا فى غنى عنها فالتزموا حذفها لذلك
وهو الذى لا يعرف الا بمنعهم صرفه نحو فوطهم عمر وزحل وشبههما فنحو ذلك لا يحال
للقياس فسد وانما يمتنع من الصرف ما منع منه ويصرف ما صرف فاذا منع حكم
عليه فيه بالعدل ليكون على قياس لغتهم فى منع الصرف لسببين وليس فيه
ما يمكن تقديره مع العلمية من الاسباب سوى العدل وذلك ظاهر فلو لم يعد لوجب
ان يكون السبب الواحد مانعا من الصرف وهو خرم قاعدة معلومة مهد الاطراد
او صرفه وهو خلاف لغة العرب واذا صرف وجب ان يقدر اصلا غير معدول
اذ تقدير غير العدل تغيير مع الاستغناء عنه والاولى لغتهم منع صرف فعل
علما وجاء الصرف قليلا لهوطم هدا اود مصروفا وكذلك لبد اسم النسر المعروف
واما قزح اسم رجل وموضع بالمزدلفة وقوس قزح غير مصروف فلو سمى بفعل
ما ليس مسمى به فى لغة العرب او لم تثبت كعية استعماله فقيل الاولى منع

ولقائل ان يقول
غلم من فعل وجميع
ابنية معدول
على الاول ان اخر
للمفرد المذكر معدول
وليس للعدل فيه
تاثير لان فيه التقيم
ووزن الفعل ولما
حكم بكون اخر معدولا
ناقض بهذا قوله
العدل ووزن الفعل
متضادان واقتضى
ايضا تعليل الذى
ذكر على هذا بناء
على اجتماعهما فى اخر
اللهم الا ان يقال مراده
انه وزن الفعل والعدل
المؤثر متضادان
فحينئذ يستقيم كلامه
ويندفع التناقض عنه

اجراله على الاكثر وقيل الاولى صرفه لان القياس وتقدير العدل على خلاف القياس
وفى كلام سيبويه ما يدل على انه ان كان مشتقا من فعل منع والا صرف ومنها
سحر وهو معدول عن السحر الذى هو قياس تعريف مثله من النكرات قبل العلمية وجعل
علما اما من عند سى تميم فى الامرين واما اهل الحجاز فبنوا امس لتضمنه معنى لام التعريف
ووجب تقدير ذلك لاحكام الله عليه فى اللغة ولو قيل فى سحر انه مبنى كامس لما
كان بعيدا او ان اختلف الحركات واما نحو سحر او ضحى وعشاء وعتمة ومساء واسحار يريد
ضحى يومك وعشاء او مع عشاء وعتمة ليلتك ومساها وسحر اعينه لو قصد فيه الى العلمية مع
العدل لمنع الصرف ولكنهم جعلوه معدولا عما فيه اللام لا علما فلذلك انصرف وانما
لم يقدر العلمية دون العدل لما يلزم من منع صرف عشية وعتمة للعلمية والتانيث
وهى مصروف باتفاق ومن ثم علل ان المانع فى جمع وبابه العدل والتعريف لما
يلزم من منع صرف عشية على كل تقدير ولذلك اشترط المحققون ان يكون
التعريف بالعلمية والمانع عندنا العدل والصفة الاصلية المقدرة فيه كان اصله
بمعنى يجتمع واذا سمى نحو جمع واخر فعن سيبويه منع الصرف وعن الاخفش والكوفيين
الصرف ساعلى اعتبار عدله الاصلى اولا ولو سمى بسحر فعن سيبويه صرفه عكس
ما تقدم وقول الخليل فى جمع هو معرفة بمنزلة كلم يعنى ان الاضافة فى المعنى
مقدرة بيان الصحة جريه على المعرفة توليدا لابيان المانع من الصرف ثم قال
وان يكون جمعا ليس على واحد كمساجد ومصابيح فالاولى ان يقال والجمع الذى
هو صيغة منتهى الجموع من غير تاء تانيث يخرج على مارسته واحدتا الباسث كفرارنه
وانما يكون على دنه كراهيه فلشبه المفرد فتضعف قوته صيغة منتهى الجموع

وقوله وان يكون جمعا ليس على زنته واحد من قول سيبويه وانما لم ينصرف لانه ليس شئ
يكون واحدا على هذا البناء من آحاد سيبويه وانما لم ينصرف الجمع الذى هو صيغة منتهى الجموع
كذلك ليخرج نحو قرانبه وفهم ذلك منه فى موضع آخر والا فيرد على من جعل ذلك
لمجرده وهو العلة المنقض بنحو افعل وافعله فانه ليس على زنتها واحد والجواب عن افعل
بقولهم اصبع ضعيف لانفاتهم انه لا يكون على زنته واحد فلم يعتد به لشذوذه كما
تقدم فى دئيل والجواب بالاتمد اسم مكان فى قوله تطاول ليلك بالاتمد ن
وبادرج اسم مكان فى قوله فان ابا موسى عشيه ادرج ن اضعف فانه كالمشاجب
لوسمى به والجواب بامثلة وانمله لان ذلك لغة فيهما ضعيف لان الها اذا لم تعتبر
فى ذلك وجب ان لا تعتبر فى ليتها وامثلة والجواب بانمل وارزن واشدد فاضعف
لان ازنا اعجمى وايضا فليس جعله افعلا باولى من فاعل وارزا عجمى وايضا فرزن يعارضه
واشد جمع شدة بدليل قوله بلعنها فاجتمعت اشدى ونظايره ولكون هذه العلة لم تبلغ
مبلغ عبرها فى القوة جاز صرفها كيش اوى الشعر وفى الكلام للتواصل مثل قوارير الاول
وللتناسب مثل سلاسلا واغلالا وسعيرا ومثل قوارير الثانى حتى توهم بعضهم ان
منع الصرف بها غير محتتم وصفه هذا الجمع المانع ان يكون بالهه الفا وبعد الالف
حرفان فصاعدا او حرف مشدد ليس بعد ذلك ثابت قوله الا ما اعتل
آخره نحو حوارز وشبهه لا خلاف فى لفظه فى حال الرفع وفى حال النصب واما حال
الخفض فاكثر العرب يقولون مررت بحوارز ومنهم من يقول مررت بحوارزى واخذ
ذلك ابو زيد والكسائى وقد جاء على هذه اللغة قول الفرزدق
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

اى اصبار صعبه حتى الجموح بغير ماء الناس ○
فانه لغة اصبع ○
اى ٢ ابلا انفار بضم النون ○
فرازنه ج
وفى بعض النسخ هكذا فارز يعارضه ومعناه لم يجاء فيه ارز بضم النون وليس هذا الا فعلا لصحيه وعدم محض افعل فيكون همزه اصليه واذا كان الحرف اصليا فى بعض اللغات كان اصليا فى الفصيح والشواذ فيكون ارز مع النون فعلا لا افعلا فينقطع السند لانهم بنوا على محض افعل الاسمى المفرد وفى بعض النسخ فرز يعارضه ومعناه انه اذا ارز مفردا لكون ارز مع النون فعلا له فيعطى اسبابه الاربعة حتى افعل ايضا ○
ويحتمل ان يكون مجاز ان ارز مع الهمزة ليس موضوعا للاسبابه الاربعة بل سمى به بعد ان جاء فيه الهمزة فيعطى اسبابه الاربعة بمحافظة اللفظ ○

فامّا حال النصب فواضح لان قولك حوارى مثل قولك مساجد فلا اشكال ولا خلاف
وحال الخفض فى اللغة الصحيحة واضح ايضا لانهم قدّروه فى اوّل امره غير منصرف
فوقعت حركته فتحة فاحتملها ما يحتملها فى النصب وحال الرفع وحال الجرّ فى اللغة
الفصيحة مختلف فى تقديرهما فمنهم من يقول اصله جوارئ ومررت بحوارئ
لان اصل الاسماء الصرف ثمّ الاعلال قبل النظر فى منع الصرف فلمّا اعل صار
كهاض ثمّ نظر فلم يوجد فيه على الزنة التى فسرت او لا فبقى منصرفا لا سقاط مانع الصرف
لان لفظه كلفظ سلام وكلام فانصرف مثله ونقل عن سيبويه ان اصله جوارئ
بغير نون من حروف العلة مع الاستثقال بحرف العلة ثمّ عوض عن الياء النون
وهو ضعيف لاستلزام الوجه الضعيف فى الجرّ لانه يلزم ان يقال فى حوارى كالمضوف
فلا وجه لتغييره ونقل عن ابى العباس ان اصله جوارى فاعل باسكان الياء ثمّ عوض النون
عن الاعلال فالتقى ساكنان حذفت الياء والنون تنوين العوض وهو ضعيف ومنهم من
يقول اصله حوارى ومررت بحوارى فاعل كما تقدّم فى الاوّل ثمّ لمّا منع الصرف
بعد الاعلال لانه على وزن ما لا ينصرف تقدّر الحذف منه نون الصرف وعوض
عن الاعلال تنوينا آخر فامتنع تحريك الياء فى الجرّ لحذفها لالتقاء الساكنين وفى الرفع واضح
فهو عند الجميع غير منصرف والنون نون العوض وعلى الوجه الاوّل منصرف والنون
نون الصرف وليس بصحيح وقولهم انه ليس على زنة جمع غير مستقيم لان المقدّر فيه
كالموجود والذى يدلّ عليه وجوب كسر الراء ونحوها فى حال الرفع ولو كان نحو سلام وكلام
لقيل جوار كما قيل كلام فلمّا لم يقل دلّ على ارادتها وتقديرها باعتبار الاحكام اللفظيّة وما نحن
فيه حذفها لفظى ولو كان ما ذكره صحيحا لوجب ان يقال فى اعلا اعلى بالتنوين لان اصله اعلى

اعلّت الياء قلبها الفا وحذفت لالتقاء الساكنين وكان يسعى على قولهم ان يخرج على زنة الفعل
بذهاب الالف وصير مثل رند ولما اعتبرت الالف مع حذفها لفظا حتى منع الاسم من الصرف
وجب اعتبارها في جواز والذي يدل على ان التنوين عوض عن اعلال الياء لاستوى الصرف
اطباقهم في تصغير اعلى على هو اعيل منك وشبهه وقد ثبت ان المصغر في افعل غير مضر
في منع الصرف بدليل اجماعهم هو افضل منك غير منصرف وقد ثبت ان حروف العلة
في افعل في حكم الوجود بدليل اجماعهم هو اعل منك فلو لا ان السون عوض لوجب
ان يقال هو اعيلى منك ومررت باعيلى منك لوجود علة منع الصرف وهو الصفة
ووزن الفعل ولا اثر للتصغير ولا لاعلال الياء لانا قد بنينا الغاء ما قوله
حضاجر وسراويل يردان اعتراضا على هذا الجمع من وجهين قولهم لا نظير له في الاحاد والآخر
قولهم ان علة منعه من الصرف الجمعية فاجاب عنهما جميعا بجواب واحد وهو انهما في التقدير
جمع والجمع المقدر كالجمع المحقق ويدل عليه انك لو سميت رجلا بمساجد لمنعته من الصرف
للجمع المقدر في الاصل وهو جواب ظاهر الصحة وحضاجر لانه جمع محقق سمي به الضبع
وهو جمع حضجر وهو كمساجد لو سمي به واما سراويل فلا يجب ان يكون مثله لانه نادر
والتعلل في مثل ذلك انما حاء في الاعلام لا في الاجناس فلذلك اختلفت اجوبة العلماء
فيه فمنهم من يقول هو اعجمي منصرف ولا يرد عليه السؤال لانه يقول ازدت
بقولي لا واحد على زنته في اوزان العرب وهذا اعجمي ولا يدخل تحت العموم ولا يرد عليه
منع الصرف لانه نصرفه ومنهم من يقول اعجمي غير منصرف وينفصل عن السؤال
الاول بما انفصل به من قبله وينفصل عن السؤال الثاني فان هذه الالفاظ لما اشتهت
من كلام العرب الممتنع عن الصرف اجريت مجراه فقيل لهم فالمانع الجمع او ما اشبهه

وزيدا الفا عوضا من احدى يائي النسب ح

فالزموه ومنهم من يقول عربي منصرف فينفصل عن الاول بكونه ساذا لا اعتداد به كما
تقدم من دليل ولا يرد منع الصرف واما رباع وثمان وثلاث فياؤه للنسب وقد
جاء ثماني في النصب شاذا قال * حدود ثماني مولعا بلقاحها * وذلك على التوهم
والجواب عن شراحيل وبراقش ومعافر لخضاجر وعن بلالك انه من تحلل بصيغة الجمع
فكان كالجمع وفي حمار حزابية مذكر حزابيه وجهان يدلان على انه كيمان او جمع وقال
زكب حمار احزابيا على الاول وحزابي على الثاني واذا سمي نحو مساجد فسعيد الاخفش
يقول يصرفه وليس بمستقيم اما اذا صغر العلم منه فالقياس صرفه الا ان يكون موشا
كسراويل للعلمية والتانيث وقد يكون الاسم منصرفا ما لبث او مصغرا او غير منصرف
منهما ومنصرفا ما لبث اخاصه وعلسه كزيد واحمد وتحاصم وعمر ومنهم من يقول هو عربي
غير منصرف فلا جواب الا ما ذكره الزمخشري وهو ضعيف كما تقدم وانما يقوى بعد
ثبوت كونه عربيا وكونه غير منصرف لما ابو عدي من منع صرف بغير علة الامتناع
وكان ارتكاب ذلك لازما ونقل عن سيبويه ان سراويل اسم اعجمي اعرب كما اعرب
الاجر الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف ثم قال فان حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما
لا تصرف عناق اسم رجل وقيل ظاهره انه عنده غير منصرف وهو الصحيح وقيل
بالعكس من قوله كما اعرب الاجر وهو منصرف وهو فاسد لانه قال الا وقبل من قوله
فان حقرتها لم تصرفها وهو ضعيف لان الغرض الان بيان ان الجمع خلفه غيره والتركيب
مي نحو معدي كرب وتعلبك التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس باضافي ولا
اسنادي كقولك تعلبك ولا يكون الا مع العلمية لان الم الكلمات من هذا الباب
تخالج الا العلمية وانما جاء في نحو خمسة عشر وبابه اذا سميت بهما البنا ايضا بنا على

حكايه اصلهما وسيأتي الكلام على لغات بعلبك في باب البنا والألف والنون المضارعتان
لالفي التأنيث ومضارعهما لهما لكونهما زائدتين في آخر الاسم قوله بمنع دخول
تا التأنيث عليهما تم الاسم الذي هي فيه اما ان يكون صفة او اما ان يكون غير صفة فان
كان صفة نظرت فان كان مما جا له فعلى في مؤنثه امتنع من تا التأنيث فامتنع من الصرف
كسكران وغضبان وان كان مما جا فيه فعلانة صرف لانه لم يمتنع من دخول تا التأنيث
كندمان وان كان مما لم يثبت فيه واحدة منهما فقد اختلف فيه فمنهم من لم يصرفه وهم الاكثرون
نظرا الى امتناع دخول التا ومنهم من صرف نظرا الى انه قياس فعلانة لامتناع فعلى
في مؤنثه ومثاله قولك الله رحمن رحيم وان كان غير صفة لم يخل من ان يكون علما
او غيره فغير العلم لا يكون الا منصرفا لانه لا سبق اجتماع علة اخرى وان كان علما امتنع
من الصرف لوجود علتين فعلى ذلك لو سميت رجلا بندمان لم يمتنع من الصرف الا
بعد علميته او يمتنع دخول التا عليه فامتنع من الصرف حصول علتين واذا امتنع
بعد التسميه فنحو سكران وعمران اجدر واذا احتملت النون
بعد الالف الزياده والاصاله وسمي به علما جاز معاملتها بالامر بن كحسان علما فانه
يحتمل ان يكون من الحسن ومن الحسن وزمان من زم او من زمن اي اقام وشيطان من
شاط اي هلك او شطن اي بعد قال ـــــ والعجمه في الاعلام خاصه شرط
العجمه في اعتبارها سببا العلميه الاصليه في كلام العجم حتى لو كان الاسم اعجميا ولكنه
اسم جنس ثم طرات عليه العلميه لم تعتبر العجمه كما لو سمي بديباج وابريسم وجام فانه
ينصرف وان كان اعجميا وان اشترط العلميه فيها لانه اذا كان اسم جنس امتزج بكلامهم
في احكام متعدده فضعف امر العجمه واذا كان مع العلميه لم تعتوره تلك الاحكام

فاعتبرت العجمه حينئذ لعوها والاثر النحويين يشترط في اعتبار العجمه الزيادة على الثلثه
لا يخيرون في نوح ولوط الا الصرف والا لكن على انه لا اعتداد بمتحرك الاوسط وبعضهم
يعتبره وهو الصحيح ويدل عليه اعتبار سنقر انفاقا وقول سيبويه كل مذكر سمي بثلثه
احرف من غير حرف تانيث مصروف اعجميا كان او عربيا الا ان يكون فعل او نحو جدا او نحو
ضرب منفوض بكسر وليس مما استثناه وقولهم الساكن اقوى ملغى فان العدل المقدر
اضعف العلل لانه امر تقديري متوقف على منع الصرف ولذلك جا مثله مصروفا
واذا اعتبر في سحر وباب عمر فاعتبارها في العجمه اولى والاسم الاعجمي اذا وافق لفظه
عربيا وقصد اليه بالتسميه فلا اعتداد بالعجمه كما لو سمي باسحاق وقصد الهدر او
يعقوب وقصد ذكر الجمل ونحو ذلك فان قيل فحبذا ان يكون اعتبار العجمه في
نوح ونحوه مما سكن وسطه اولى كمذهب المصنف لانه اعتبر في نحو هند قلت
قد سكن العامود الثالث مع التحرك ولا يلزم من العافو نها مع التحرك العافو نها مع
السكون لضعف السكون لكون الكلمه به في اعلا درجه الخفه ولذلك لم يحك بان
نوح الا مصروفا وبلغني في هذا الوجهان ومذهب صاحب الاباب ان العجمه تمنع جوازا
مع سكون الوسط كالثالث المعنوي على ما سيأتي في آخر الباب قوله الا
اذا اضطر الشاعر فصرف مستثنى من قوله والاسم يمنع من الصرف فكل ما لا ينصرف
يجوز صرفه للضروره ردا له الى اصله وقد سمع الكوفيون صرف باب افعل منك
للضروره واستدلوا بانه لم يسمع مع كثرته وعللوا بان منك قويت بها العله
لمعاقبتها اللام والاضافه اللذين يعاقبان التنوين ولا يندفع بخبر منك لانه موجب
بالتنوين لا رواية شيخي سا في رواية مزداس فدل على بطلانه مستدل لانه لو

كان حاضرا لم يعدل عنه الى شبيخى لكونه ابعد فى المعنى ضعيف فان الشاعر الفصيح يعدل عن
مثله كراهة ارتكاب الضرورة وقد استدل الكوفيون ايضا بقول ذى الاصبع
وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض ن ولس بثبت ايضا لصحة حمله على المسئلة
واستدلوا ايضا بقول ابن الرقيات ن ومصعب جن حد الامر اشرها ن واما ما ليس
فيه سبب فلا يجوز منع صرفه بحال واما ما فيه سبب واحد مختلف فى منع صرفه للضرورة
فالبصريون يمنعون جواز المنع والكوفيون يجيزون منع الصرف فى الضرورة قوله
وما تعلق به الكوفيون فى اجازة منعه فى السعر لبيس شبث اى لبس بحجة والذى اجازه
فى الشعر لبس بحجة تعلق به الكوفيون قول الشاعر ن فما كان قيس ولا جابس يفوقان
مرداس فى مجمع ن فان اراد به انه ليس بحجة لان الرواية يفوقان شبيخى فى مجمع كما تقول
بعض البصريين فى رده فليس بمستقيم وان صحت هذه الرواية الاخرى صحيحة منقوله
فى الكتب الصحاح كصحيح مسلم وغيره ويكفى فى التمسك به رواية صحيحة
على خلاف القياس واستعمال الفصحاء مستقيم عند الاكثرين وقد استعمل ذلك فى
عن موضع وقول من قال ان ثبوت رواية شبيخى تنافى رواية مرداس فدل على
بطلانه مستند لا بانه لو كان حاجزا لم يعدل عنه الى شبيخى لكونه ابعد فى المعنى
ضعيف فان الشاعر الفصيح يعدل عن مثله كراهة ارتكاب الضرورة وقد استدل
الكوفيون ايضا بقول ذى الاصبع ن وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض ن
ولس بثبت ايضا لصحة حمله على القبيلة واستدلوا ايضا بقول ابن الرقيات ن
ومصعب جن جد الامر اشرها واطيبها ن ولس بثبت لقول الاصمعى افسدت

الحضرمية لعنه وقال ما اجد شبيهه او اشباهه العلمية الى آخره انما انصرف ما ينكر
مما لا ينصرف اذا كان فيه العلمية وهى موجودة الا وهى شرط فى جمعها او فيما سوى
واحد منها وذلك لان العلل تسع احديها العلمية بقيت ثمان الوصف لا يلتزمون مع
العلمية لتضادهما والتانيث سرط العلمية ان كان الفا او معنويا وان كان الفا الحاق
فالامر للعلمية فسقط التانيث ايضا والعجمة ايضا شرطها العلمية والتركيب كذلك
والجمع لا يؤثر الا مع العلمية فسقط ايضا والالف والنون ان كان مما لس موسه فعلى
شرطه العلمية والا فلا لجامع العلمية فسقط ايضا فبقى العدل ووزن الفعل وهما لا
يجتمعان وبيانه ان للعدل زنات مخصوصة ليس منها شئ على وزن الفعل فلا يجتمع
مع وزن الفعل فاذا ثبت انه لا يلتزم مع العلمية مؤثرة الا ما العلمية شرط فيه او واحد
من العدل ووزن الفعل ولا يطرأ التذكير اعتبارا ما لم يكن معتبرا الا فى باب
احمر على خلاف وجب ان يكون ما عداه اذا نكر انصرف لبقاء علة بلا سبب ان
لم يكن معتبرا فيه عدل او وزن فعل او على سبب ان كان عدل او وزن فعل ولا يرد
رجل سمى بمساجد او صحراء وما اشبهها لان العلمية فى مثل ذلك لا اثر لها والحكم
ثابت بالجمع على انفراده والالف على انفرادها فسقط ايراده قال الاخفش
احمر فانه مستثنى من هذه القاعدة عند شيبويه لوجوب اعتبار الصفة بعد
التذكير وجاز عليها عند الاخفش فاذا سمى باحمر وشبهه مما فيه الصفة قبل العلمية
لم تذكر فشيبويه يمنعه الصرف والاخفش يصرفه ووجه قول الاخفش ان
العلمية نافى الوصفية فاذا سمى به فقد خرج عن الوصفية وبقى ممنوعا من الصرف
للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر زالت العلمية وبقى على سبب واحد فانصرف على

فياس ما ذكرناه انفا ولذلك اسس على منع صرف افضل اذا سمي به وصرفه اذا نكر وهو مثل
اجمر ووجه قول سيبويه ان الصرف ومنعه من الاحكام اللفظيه فيعتبر في امرها الوصفيه
الاصليه كما اعتبرت في جمعه وادخال اللام عليه ولذلك قالوا في جمع احمر حمر
وان كان علما وقالوا الاحامر ولو لا اعتبار الوصفيه لم يجز ذلك فيه ولذلك لم يجز
ان يقال في جمع احمد حمد ولا الاحامد بل قالوا الاحامد لانه ليس بصفه فقد بانت انهم
تعتبر ون الوصفيه الاصليه فيجب اعتبارها ايضا ها هنا لانها احكام لفظيه مثلها
والذي يحقق ذلك منعهم صرف ادهم وارقم واسود بعد خروجه عن الوصفيه الى
الاسميه ولو لا اعتبار الوصفيه الاصليه لم يمنع وكان يجب صرفه فاجماعهم على منع
صرفه دليل واضح في باب احمر اذا نكر على مذهب سيبويه وقولهم نوافقنا في افضل العلم
وهو مثله مغالطه لانه ليس مثله لان افضل لا يكون صفه حتى يتصل به من يحتمل يكون
صفه وعند ذلك يحتمون وهم متفقون على انه اذا نكر لم ينصرف فما جعلوه حجه لهم
انما هو حجه عليهم قالوا لو كانت الوصفيه الاصليه يصح اعتبارها في منع الصرف
لصح اعتبارها مع العلميه كما يصح اعتبارها في الجمع والالف واللام مع العلميه
لما لم يصح لم يصح وبيان انه لم يصح انك لو سميت رجلا بضارب وما اشبهه من
الصفات لا تصرف بالاجماع ولو اعتبرت الوصفيه الاصليه لوجب ان يكون
غير منصرف فلما لم يصح اعتبارها مع العلميه لم يصح اعتبارها بعد النكره لانه
انما نكر نفس العلم بعد انتفاء اعتبار الوصفيه فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك وهو
مشكل والجواب انه لم يعتبر الوصفيه مع العلميه في حكم واحد
لتنافي موجبهما في التخصيص فلو هو اعتد برشيئين متنافيين يقتضيان حكما واحدا لخلا

الجمع ودخول الالف واللام فانه حكم باعتبار الوصفيه لا مشاركه للعلميه معها فيه
فاذا نكر نحو احمر فقد زالت العلميه التي كان يعتد باعتبار الوصفيه معها في الحكم الواحد
فلم يتعذر اعتبار الوصفيه بعد النكره لانه حينئذ صار مثل احمر في الجمع ودخول
الالف واللام بخلاف ما قبل النكره فقد ظهر الفرق بين الوصفيه مع العلميه وبينهما
بعد النكره وقال وما فيه سببان من التسعه الى اسائر الجموع نوح ولوط
منصرف في اللغه الفصيحه التي عليها التنزيل اكثر الناس على صرف نوح ولوط
وجوبا مما تقدم من اشتراط الزياده او تحرك الاوسط على الاصح وان كان الاكثر
على اشتراط الزياده تعيينا وخالفهم الزمخشري فيهما مع الشبهه وهو انهم متفقون
على جواز صرف نحو دعد وهند ومنعه الصرف وجواز صرفه لمقاومه الساكن
احد السببين ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه وجور فلو كانت العجمه لا
اثر لها في ساكن الاوسط لكان حكم ماه وجور حكم هند ودعد في منع الصرف وجوازه
ولما خالفا دل على اعتبار العجمه في الساكن الاوسط فثبت ان نحو هند كنوح ولوط
وهو قوي جدا بالنظر الى المعنى الا انه لم يسمع منع صرف نحو نوح ولوط مع كثره
استعماله والحمار منع صرف باب هند فوجب اخذ قيد في العجمه وهو ان يشترط
في اعتبارها الزياده او التحرك على القول الاصح وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين
هند والجواب عن ماه وجور ان الساكن انما يقاوم الثابت بشرط ان
لا يقوى بالعجمه ولا يلزم من كون العجمه مقويه في امتناع مقاومه الساكن
ان يكون سببا فما سكن وسطه فسد فع ذلك الشبهه قوله والنكره
في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصابيح اللام في النكره لتعريف العهد لما تقدم

في أول الفصل من قوله ويكرر واحد لأن المعنى أو حصل تكرر ويكون ذلك في موضعين
احدهما الف التأنيث الممدودة او المقصورة نزلوا الزوائد منهما في الكلمة منزلة ثابت مكرر
والثاني الجمع المقدم صفته وهو صيغة منتهى الجموع الا ترى انك تقول كلب واكلب
ثم تجمع اكلبا على اكالب لانه فد جمع مرتين فكرر فيه الجمع فلذلك قام مقام علتين
وحمل مساجد وشبهه عليه لمشاكلته في وزنه وامتناع جمعه وان لم يكن جمعين
محققين بتنزيل ما له منزلته للمشاكلة المذكورة فلذلك قام مقام علتين القول
في وجوب اعراب الاسم قوله والفاعل واحد ليس الا قال الشارح يريد ان
نسبة الفعل الى الفاعل على جهة الاسناد لا تختلف فلذلك لم تعدد الفاعل ونسبته
الفعل الى المفعول البتة على جهة الاسناد انما هي على جهة التعلق والتعلق يختلف
فماره متعلق به على انه الذي فعل وهو المفعول المطلق وماره يتعلق به على انه فعل به اي تعلق
به التعلق المعتبر هو اليه في المعنى وهو المفعول به وماره متعلق به على انه الذي فعل
فيه وهو المفعول فيه وماره متعلق به على انه فعل من اجله وهو المفعول من اجله وماره
يتعلق به على انه فعل معه وهو المفعول معه فلذلك لم يحي الفعل الا فاعل واحد وقد
يجيء مفاعيل متعددة قوله واما التوابع الى اخره قال الشارح اختلف
الناس في عامل التوابع فمنهم من يقول يشبه حكم العامل الى القبيلين جميعا على التابع
والمتبوع ومنهم من يقول يقدر عامل مثله في المتبوعات كلها ومنهم من يقول هو
في البدل والمعطوف بالحرف مقدر وفي غيره يمتنع والفرق ان البدل في حكم تكرير
العامل بدليل مجيء ذلك نصا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم والعطف
بالحروف فيه ما يقوم مقام العامل وكأنه موجود فلذلك فرق بين هذين الضربين

ومن ما عداهما وصل العامل فيها كونها صفة وقيل العامل عامل الصيغة والموصوف معا
وكذلك بقية التوابع والصحيح الاول لانه به سموم المعنى المقتضي للاعراب ولان
المعنى عليه بدليل امتناع الجارية بضعها وجاءني غلام زيد وعمرو الا ترى انه لو قدر
الاول فسد المعنى وفساد غير البدل والعطف اولى وبه يتبين فساد القول الثالث
ومن صحح الثاني بدليل اعجبني قيام زيد وعمرو وقيام زيد لا ينسب الى عمرو مردود
بان القيام لم ينسب الى عمرو بعد نسبته الى زيد وانما نسبه المتكلم في الامر
الهما مثل قام الزيدون واذا وجب صحة ذلك من غير تعدد وجب صحة الامر الآخر
ومن صحح الثالث نحو كبوتهم سقفا نحاب بان حروف الجر في نحو ذلك للتاكيد وضعف
الرابع يلزوم اعراب وبانه ليس مبابه سموم المعنى المقتضي للاعراب والخامس
قريب وترك ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه عنده فاعل لانه منسوب اليه
الفعل ومن قال ليس بفاعل لان افعالها لا دلالة لها على الحدث يلزمه منه ان لا يكون
افعالا وسمي الرفع رفعا لاستعلاء الشفتين عنده كما ان الخفض سمي خفضا لزوال
الشفتين عما كانت عنده والجر اما لانه بمعنى الخفض من حز الجبل وهو اسفله واما
لانه يدل على معنى جر الفعل الى الاسم اي ايصاله فسمي باسم مدلوله واما النصب
فلانه من الالف التي الانتصاب من صفتها ذكر المرفوعات الفاعل قال
صاحب الكتاب الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه لم يقتصر على قوله هو
المسند اليه فعل او شبهه ليرد عليه مثل قولك زيد قائم مسند اليه وليس بفاعل
فقال لم عد ما عليه ليخرج ذلك عنه وهو في الحقيقة غير لازم لان زيدا في قولك
زيد قائم ليس بمسند اليه الفعل او شبهه الفعل وانما اسند اليه الفعل مع ما اسند

إليه الفعل فالفعل أو شبهه مسند إلى ما هو موحى وهو الضمير وهما جميعا مسندان
إلى زيد وإنما افترق الضمير الذي في قائم في قولك زيد هو في المعنى لقد
فتوهم أنه وارد وليست هذه دلالة لغوية وإنما هي دلالة عقلية ولذلك لم يختلف
في أنه مسند إلى الضمير لا إلى زيد ويجاب عن ذلك باعتبار لفظ هذا الحد الذي
فإن قوله من فعل أو شبهه لم يأت به قصدا إلى أنه من جملة الحد لما فيه من الرد
الذي هو مناف للحدود وإنما أتى به كالفضلة مبينا أقسام المسند فلما لم يكن
ذلك مقصودا في الحد وجب دخل عليه لو اقتصر عليه زيد قائم وزيد قام أبوه وشبهه
لأنه مسند إليه ولو اقتصر عليه لم يدخل لك في الحد فاحتاج أن
يقول مقدما عليه أبدا أمثلة من قال الفاعل هو المسند إليه الفعل وشبهه فقد
جعل ذكر الفعل وشبهه من جملة حده وعند ذلك لا يحتاج إلى ذكر وجوب التقديم لما
سيأتي أنه لا يكون إلا لذلك ثم مثل بإسناد الفعل وشبهه ولما قصد إلى ذكرهما أولا
وسيأتي ذكر ما يتنزل منزلة الفعل في ذلك في آخر قسم الأسماء قال الشارح
ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل والذي يدل عليه أنه داخل في الحد أنه لم يذكر
في المرفوعات فدل على أنه داخل في حد الفاعل إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه
وأنه قد صرح بذلك في بعض فصول كتابه وهو قوله وتضاف الصفة إلى فاعلها القولك
معمور الدار وموذب الخدام ومن لم يجعله فاعلا احتاج في حد الفاعل إلى حد لا يدخل
فيه مفعول هو أسند الفعل إليه وقدم عليه على طريقه فعل أو على طريق القيام ○
قال وحقيقة الرفع إذا دل ذلك لا من رتبة سببه لا على أن يخبر بأنه مرفوع فإن
ذلك قد علم من أصل كلامه في المرفوعات والوجه الذي استحق به الرفع إنما

احتيج إلى الإعراب للمعاني الحادثة على الأسماء وكان الفاعل متحدا عينا متعددا وغيره متعددا كان
المفرد أولى بالجزء المستثقل لقلة الثقل والمتعدد أولى بالحركة الخفيفة لذلك وقيل
لأنه الأول فأعطي الأثقل قيل الكلام بما بعده قال وارافعه ما أسند إليه معنى الفعل
وشبهه ويعني برافعه ما سمي عاملا في اصطلاح النحويين ومعنى العامل هو الأمر الذي
يتحقق به المعنى المقتضى للإعراب ومعلوم أن مقتضى الإعراب في الفاعل هي الفاعلية
على ما تقدم ولا يتقوم الفاعلية ولا يستحق الاسم مسند من الفعل أو شبهه فعلم أن ما
أسند إليه هو العامل ولا فرق في الفاعل بين أن يكون مثبتا أو منفيا فزيد في قام زيد
فما حكم له مثله في ما قام زيد لأنه إنما كان فاعلا باعتبار ذكر الفعل معه دالا على من هو
له وهو كذلك أثبت أو نفى قال والأصل أن يلي الفعل لأنه أحد جزئي الجملة
المفيدة إلى ذكرها وقد وجب تقديم الفعل فينبغي أن يليه الجزء الآخر المفتقر إليه لاعتبره
من الفضلات إذ المفتقر إليه بالذكر أولى من المستغنى عنه قال فإذا قدم
عليه غيره كان في الرتبة موخرا وهو أولى مما تقدم ثم استدل على ذلك بمسلكين أحدهما جائزة
والأخرى ممتنعة ولا وجه للتفرقة بينهما إلا الاعتبار المتقدم ذكره ووجه الدلالة أنه هو
أنه قد علم أن الضمير لا بد له من عود على مذكور إما لفظا ومعنى وإما لفظا لا معنى
وإما معنى لا لفظا فإن كان عائدا على شيء من ذلك كان ممتنعا وقد جاء ضرب غلامه
زيدا وامتنع ضرب غلامه زيدا فلو كان كل واحد منهما على سواء لجازت المسألتان وإذا امتنعا
ولما جازت إحداهما وامتنعت الأخرى ولا مصحح سوى ما ذكرناه وهو مناسب فوجب
التعليل به وأما قول الشاعر جزى ربه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
فقد ورد عند المحققين ومنه قول سليط بن سعد ○

ضرب زيدا غلامه
وإما لفظا لا معنى
ضرب غلامه زيدا
وإما معنى لا لفظا
ضرب زيد غلامه
وإما لفظا ومعنى
ضرب زيدا غلامه

جرى سوداء العبدان عن كفر وحسن فعل كما يجري سمنا ان ومن لحبر ضرب غلامه زيدا
يحتج به وهو ضعيف فصل ومضمره في الاسناد اليه كمظهره الى آخره قال
الشارح مريد انه يصح وقوع المضمر فاعلا كما يصح وقوع المظهر فاعلا وهذا وان كان
غير ملتبس الا انه ذكره لاشتماله على مسئلة تلتبس على المبتدئين وهو مثل زيد قام
وكذلك اتبع الكلام فيها واستدل عليها ولان غرضه ان يسوق باب الفعلين الموجهين
الى شيء واحد فاحتال على الابتداء به بذكر الفاعل المضمر ليجيء الذكر باعتبار احد مسائله
ثم يسوق المسائل كلها قال فصول زيد ضرب فتوى في ضرب فاعلا وهو ضمير
يرجع الى زيد الى آخره وغرضه ان يثبت ان زيدا في زيد ضرب ليس فاعلا للفعل المتأخر ولا
ان الفاعل محذوف وان الامر بالعكس فاستدل على ذلك بوجوب انا ضربت وانت
ضربت فلو كان زيد فاعلا لوجب ان يكون انا فاعلا ولو كان انا فاعلا لوجب جواز انا ضرب
ولما لم يجز دل على انه ليس بفاعل وكذلك لو كان الفاعل محذوفا في زيد ضرب لجاز
حذفه في انا ضرب ولما لم يجز للعلم باستوائهما في مصحح الجواز والامتناع ولا يجوز
اضماره مستترا في انا ضرب لفقدان الاسناد في الماضي وشرطه ان يكون المضمر
غايبا وهذا ليس بغايب ولما فقد شرط الاسناد ولا بد من الفاعل وجب ذكره على
حسب ما تقتضيه الوضع له لفظا بارزا موجب ان يوتى به وسيأتي الكلام في المضمرات
بتفاصيله فصول ومن اضمار الفاعل على قولك ضربني وضربت زيدا الى
آخره قال الشارح الاضمار في هذه المسئلة من هذا الفعل ليس على حد
باب الاضمار المقدم بل هو اضمار قبل الذكر ولذلك نبه عليه ولكنه لما كان اضمارا
صح الاتيان به اذ كلامه في مثله باعتبار الاضمار ولما ساق هذه المسئلة وتكلم عليها

وهذا توجيه المعلمي الخ

باعتبار توجيه مفعلها مع فعل آخر الى ظاهر بعدهما ذكرا ما كان مثلها من باب التوجيه فجرد ذكر
الاضمار احدى المسايل وجرد ذكرها باعتبار امر اشتملت عليه من باب آخر ذكر جميع المسائل
وهذا الباب ضابطه ان يكون فعلان او شبههما موجهين في المعنى الى شيء واحد
ذكر بعدهما ظاهرا فقد يكون توجيههما على جهة الفاعلية وقد يكون على
جهة المفعولية وقد يكون الاول على الاول والثاني على الثاني وقد يكون على
العكس مثل الاول قام وقعد زيد وضربت واكرمت زيدا وضربت وقام زيد فاذا
اعمل الثاني في الظاهر بعده فلا يخلو الاول من ان يكون موجها على جهة الفاعلية وهي المستحقة
التي هي اصل الفعل وجب الاضمار فيه على مطابقة ذلك الظاهر عند المحققين فيقول
ضربني وضربت الزيدين وشبهه وامتنعت على مذهب الفراء وجاز من غير اضمار
على مذهب الكسائي والدليل على جوازها وورودها في كلام العرب كقوله
جرى موهما واستمعت لون مذهب ونظائرها اذا ثبت جوازها وجب الاضمار
لئلا يؤدي الى فعل من غير ذكر الفاعل وليس لك من لعلهم فثبت ما ذكره المحققون
واما مذهب الفراء فانه لما رأى المسئلة لا تخلو من احد امرين كل واحد منهما على خلاف
الاصول حكم بمنعها لانه ان اضمر قبل الذكر وان حذف حذف الفاعل فاوجب
اعمال الاول فيهما ولو قال في نحو قام وقعد زيد العامل في رد الفعلان معا ولا اضمير في
واحد منهما ويجيب عن مثل جرى موهما بانه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء
واما الكسائي فانه لما ثبت عنده الجواز راى انه لم يلزم من الاضمار قبل الذكر فرأى
ان الحذف اقرب وهو بعيد فان الاضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع وحذف الفاعل لم
يثبت بحال فاذا لم يكن بد من احدهما فالاضمار اقرب وان كان الاول محتاجا الى منفول

اوعلى جهة المفعولية موجها فان كان على جهة الفا علية وهي عن المسلمي في اصل الفصل

والذي وضع له في الفاعل في نحو انا ضربته

كان

وجب حذفه لقولك ضربت وضربني الزيدون ولا يقول ضربتهم وضربني الزيدون لأن المضمر
للاضمار مقصود وهو كونه فاعلا واما المفعول وفضله في كل ايهام يجوز حذفه فلذلك وجب
الحذف ليدل ما بقي على الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة وقد استدل على ذلك المفعول
الثاني من باب علمت في مثل ظنني وظننت زيدا قائما فانه يجب ذكره ظاهرا لانه ان اضمر اضمر
مفعول قبل الذكر وان حذف حذف مفعول لا يستغني عنه وفيه نظر فان ذلك لخبر المبتدا
فاذا جاز حذف خبر المبتدا للقرينة جاز حذف ذلك وان اعمال الاول فلا يحلو الثاني من ان
يكون للفاعل او للمفعول فان كان للفاعل وجب الاضمار بالاتفاق وليس اضمارا قبل
الذكر فيتوهم امتناعه لقولك ضربت وضربوني الزيدين لان الزيدين معمول الفعل المقدم
وهو في المعنى مقدم على الفعل الثاني فكان الضمير عائدا على مذكور في المعنى وان كان
للمفعول فالاحسن ان يضمر ويجوز حذفه وانما حسن الاضمار لان الحذف يؤدي الى
لبس والاضمار يفيه وبيان ذلك ان مثل قوله كفاني ولم اطلب قليل يوهم ان
يكون طلب القليل ويجوز ان يكون لغيره ولو قال ولم اطلبه لاستغنى ذلك اللبس فلما كان كذلك
ولبس فيه اضمار قبل الذكر كان احسن من الحذف وهذا جار في غير هذا الباب لو قلت قام
زيد وضربت وانت تريد ضربت مفعوله زيدا وكان الاحسن ان تقول وضربته فلذلك هاهنا وجاز
الحذف من حيث كان المفعول فضلة يستغنى عنه فلاجاجه الى ذكره وقد استدرك
على ذلك المفعول الثاني اذا كان غير مطابق للمذكور آخر النحو ظننت وظنني قائما الزيدان
قائمين فانه لا يضمر ولا يحذف اما الاول فلتعذر الاضمار لانك ان قلت وظنانيه جعلت
ضمير المفرد للمثنى وان قلت وظنانيهما جعلت المفعول الثاني مثنى والاول مفردا واما الثاني
فلانه مفعول لا يستغنى عنه فلا يحذف وفيه نظر اما الاول فلان الاضمار قد يأتي

اي على ذلك المحذوف والا ضمار

على المعنى المقصود الوارث فلا بعد فيه هاهنا لما كان المعنى نسبة القيام واما الحذف
فكما تقدم لقيام القرينة لخبر المبتدا كقولك زيد وعمرو ايمان ولا خلاف ان اعمال كل واحد
من الفعلين جائز على ما ذكرناه وان كان البصريون يختارون اعمال الثاني والكوفيون يختارون
اعمال الاول والدليل على ما ذهب اليه البصريون مجيء ذلك في القرآن في مثل قوله
آتوني افرغ عليه قطرا وهاؤم اقرأوا كتابيه ووجه الاستدلال موانه لو اعمل الاول
لكان الاحسن افراغه وكتابته ولم يأت مفروغا فدل على انه لم يعمل الاول ولم يستقم ان يقال
حمل على احد الجائزين فانا لم نختلف في الجواز وانما اختلفنا في الاحسن واذا ثبت ان اعمال
الاول ليس بأحسن وجب ان يكون اعمال الثاني احسن اذ لا قائل ثالث ولو كان
فالكلام معهم لا مع غيرهم ولا سبيل ان يقال حمل محذوفا منه المضمر وان كان على خبر
الاحسن والاعمال للاول فانه يؤدي الى ان يكون الاجماع على قراءة ليس بالاحسن
ومثل ذلك لم يأت في القراءة المجمع عليها اصلا فثبت ان ما صار اليه البصريون اولى ومن
حيث المعنى هو ان اصل المعمول ان يلي عامله وهذا الظاهر يلي الثاني فكان اولى وان يكون
عاملا له مما فضل بينه وبينه فاصل والاسناد سيبويه مستدل على ان الاول يحذف او يضمر
استغنى عنه بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف
وهو واضح وبقوله ومن بك امسى بالمدينة رحله فاني وقياز بها لغريب
وبقول ضابي البرجمي زماني بأمر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني
وبقول الفرزدق اني ضمنت لمن اتاني ما جنى واني وكنت غير غدور
واعترض بانه لا يتهيأ لان فعيلا وفعولا صالح للمتعدد فلا حاجة الى تقدير الحذف
ويبقى وجوب اللزوم بين انه يلزم من خلاف الاضمار قبل الذكر وهو ضعيف فكان

اضمر اعمال الثاني دون الاول

ضعفا ثم قال ونقول على المذهبين قاما وقعدا خوالك فذكر المسئلة الأولى على اختيار
البصريين والثانية على اختيار الكوفيين وليس بعجب ان المسائل ليست جميعا على المذهب جميعا
وانما جمعهما في الذكر وقصد الى التفصيل قال وليس قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من
المال ٥ الى آخره وهذا البيت انشده سيبويه ولو نصب فسد المعنى واورده صاحب الايضاح
مستشهدا به على مذهب الكوفيين وما ذكره سيبويه اظهر وبيان ذلك ان لو تدل على امتناع
الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير واذا وجب ان يكون ذلك مقدرا وجب ان
يكون عن حاصل فيجب على هذا ان ما اذكر بعد هذا ان كان منفيا ومثبتا ان كان
نفيا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منتفيان واذا قلت لو لم تكرمني
لم اكرمك فالاكرامان حاصلان واذا ثبت ذلك كان قوله ن
فلو ان ما السعي لادنى معيشة ٥ موجبا ان تكون سعيه لادنى معيشته غير
حاصل لانه مثبت في سياق لو فلو كان لم اطلب موجها الى قليل وهو داخل في سياق
جواب لو لوجب ان يكون طالبا للقليل فيكون قائلا في صدر البيت انه لا يطلب القليل
وفي عجزه انه طالب للقليل وهو متناقض وايضا فانه قال بعده وللمرء ما السعي لمجد مؤثل
وفهم من سياق كلامه انه لا يطلب الا الملك فلا يستقيم ان يكون لم اطلب موجها الى
قليل لانه يلزم ان يكون طالبا للقليل فيكون في البيت الذي بعده ما اطلب الا
الملك وفي هذا البيت انه يطلب القليل وهو متناقض واذا ثبت انه ليس موجها لقليل ثبت
انه ليس من هذا الباب اذ شرطه ان يكون الفعلان موجهين الى شيء واحد فهذا البيت
قصده سيبويه وجرى الزمخشري على ما اراده واما صاحب الايضاح فالظاهر انه قصد
وجها اخرى وهو انه لم يعطف لم اطلب على قوله كفاني فلزم ما تقدم ولكنه يحملها او

الحال فاذا كانت واو الحال لم يلزم ان يكون الطلب مثبتا بل يجب ان يكون منفيا على ظاهره
وكأنه قال لو كنت ساعيا لعيشه دنيه لكفاني القليل غير طالب له فيكون
الفعلان موجهين وهذا السعد يرجح ان يكون من هذا الباب ويكون ما اعمل الاول والظاهر
مع سيبويه اذا استعمل واو العطف اكثر وهذا ايضا فانه قد فهم من سياق كلام الشاعر
انه لم يقصد الى نفي طلب الملك في سياق لو لقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وذلك تفسير
للمفعول الذي حذفه في قوله ولم اطلب ولو كان من هذا الباب لاقتضى ان تكون اعمال
الاول اولى لان الفصيح قد عدل عن اعمال الثاني مع امكانه الى اعمال الاول
على وجه يستلزم ضعفا فلولا انه اولى ما اعتفر من اجله الضعف الذي لزمه وهو حذف الضمير
من ولم اطلب واذا اضمر في نحو كتوت وكساني اياها او وكسانيها زيد اجيب فان كانت الجملة
واحدة فلا اشكال وان كانت متعددة وجب ان يكون التقدير مثلها فحذف المضاف للعلم
به لان السعد ركساني جبة والضمير لها ما يلزم من كون الضمير نكرة وهو بعيد وايضا
فانه يؤدي الى ان يكون الضمير لغير من يعود عليه واضمار مطلق ولك طنت بطني
اياه او وطنيته زيدا مطلقا اشكل لان الظاهر لغيره وفيه ضمير غيره واضماره يوجب
تعميمه والجواب انه لما لم يكن مقصودا به الذات واضمر مجردا عن الضمير صح جعله
لغيره مضمرا او المتعدي الى بلثمه لم يحي في هذا الباب مسموعا ممنوعا الجرمي واجازه اخرون وقالوا افي
لعل وعسى زيدا ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا واعمل الاول لقالوا
لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهو ايضا يستلزم
حذف منصوب عسى قال ومن اضمارهم اذا كان غدا فاسعى وهذا اضمار جائز
لقيام قرينة دلت عليه وليس اضمارا قبل الذكر لان القرائن وايمه مقام مقدم والذكر فان تقدم امر او

اشتراه على هذا الاعتبار
وضعف التعدد بهم

اي لفظ الملك الذي هو الباء طنت

تقرير السؤال

تقرير الاشكال على ما ذكره الشارح المحقق وهو ان طنت وطنيته او اياه زيدا مطلقا اشكل لانه مطلق الظاهر الغائب ظاهر في الغائب المنكلم اذ يبعد ان يضمر المتكلم غائبا والجواب انه مقيد بدوام المتكلم او الخاطب بل المعقول بدوام من قام به الخاطب

الضمير كما شاء والاعكس لان الموجود مطلق
لعدم تقيد المضمر

أمر أو حال حار أن يكون مجيء كان ضميرا لو فاعلا يكون لك غدا أو كان فعل مخصوص بذلك الوقت
وإلا فالمعنى إذا كان ما نحن عليه من السلامة وهو الذي فسره به لأنه مستقبل عما تقدم
من القرائن فلذلك فسره بقوله إذا كان ما نحن عليه غدا ولو رفع عدل كان جائزا وتعين أن يكون ناقصا
وإنما جاز وجوب الإضمار ضرورة نصب غد ويجوز أن يكون متعلقا بكان فيكون كان التامة ويجوز
أن يكون متعلقا بمحذوف على أن يكون كان الناقصة فصل وقد يحمى الفاعل ورافعه مضمر
إنما ذكر الفعل لتعلق الفاعل به إذ لم يعقل حقيقته إلا بذكره فلما فرع من ذكر المقصود ذكر لهم ما توقف
عليه وهو الفعل ولم يذكروه ظاهرا للعلم به وإن كان ذلك مفهوما في قوله وقد يحمى حذف
الفعل ضربين واجب وجائز والواجب أن يقوم قرينة تدل على خصوصية الفعل ويكون معه ما يمنع
مجامعة الفعل والجائز فيما عدا ذلك ثم ذكر الجائز فقوله يستحب له فيها العدد والأصال والآصال جمع
وليبك يزيد ن وشبهه وذلك لأنه لما قيل يستحب علم أن ثم مستحبا فكأنه دال عليه فلما
قيل بعد ذلك رجال علم أن المراد يسبحه رجال ولذلك ليبك يزيد وتقديره فاعلا أحسن من
تقدير خبر مبتدأ لأن القرينة فعلية وكانت بتقدير الفعل أولى والبيت ن ليبك يزيد ضارع
لخصومه ن ومختبط مما تطيح الطوالح ن والضارع الذليل والمختبط السائل لأنه كان
يجيرهما وقوله مما متعلق بمختبط أي استاؤوه من ذلك أو مختبط من أجل ذلك والطوالح
جمع مطيحة على غير قياس كطوالح جمع ملقح وقيل سمي جدا امسي يدومه ماويا من الدلو والجوزاء
غاد ورائح ن وروى ليبك يزيد بصحيح الياء وكسر الكاف ونصب يزيد فهو واضح ويخرج
بذلك عن الاستشهاد به وكذلك إذا قلت في جواب قول من ضرب زيد فإنه يفهم أن المعنى
ضرب زيد وكذلك ما أشبهه وذلك من الواجب على زيد وإن كان يوهما أن المسألة لا شذوذ
فيها وإنها شائعة في إن يزيد خرج وليس الأمر كذلك بل هو إن زيدا خرج ساذ وهو مع شذوذه

مقدرا على ما ذكره وإنما لم يحسن عندهم هل يزيد خرج ونحوه إما لأن هل بمعنى قد على
ما تقوله سيبويه وكانت الفعل أولى وإذا وقع بعدها الاسم كان وقوعه بعد قد ولا
يسوغ ذلك ولا يسوغ هذا وإما لأن هل موضوع للاستفهام مقتض للفعل في المعنى
فكان ذكر الفعل بعده لفظا هو الفاش ولا يرد عليه أزيد خرج فإن الهمزة تصرفوا فيها ما
لم يصرفوا في هل ولذلك حاز أزيدا ضربت ولم يجز هل زيدا ضربت ولذلك حسن إن زيدا
أكرمني الرمته ولا في غيرها من أدوات الجزاء إلا في ضرورة الشعر كقوله ن
صعدة نابته في حابر أينما الريح تميلها تميل ن وقال فمتى واغل يزرهم يجيئوه
ويعطف عليه كأس الساقي ن والمرفوع بعد إذا الشرطية جائز فيه عند سيبويه الأمران
فإذا ثبت ذلك وجاءت هذه المسألة على وجه سديد فحملها على وجه مستقيم أولى
من حملها على وجه آخر من السديد فمقدرها بالفعل أولى من مقدرها بالابتداء فإنه إذا قدر الفعل
وفسر عليها ما يقتضيه وإذا قدر بالابتداء لم يوفر عليها ما يقتضيه لفظا ولا تقديرا فكان ذلك
أولى ونقل عن الجرمي أنه مبتدأ ونقل عن سيبويه جواز الأمرين ومذهب سيبويه في
إن خرج جواز الأمرين وهو الصحيح وعنه إذا الشرطية جواز الأمرين أيضا فلذلك لو
أنك حسني ولو أنتم تملكون واختار أنه فاعل في الجميع ومن ذلك قوله وإن أحد من المشركين
استجارك فإنه قد دلت القرينة على خصوصية الفعل ووقع ضمنه ما لا يصح ذكر الفعل معه
وهو الفاعل المفسر لأنه لو ذكر لأدى إلى أن يجمع بين المفسر والمفسر فيصير مفسرا غير مفسر
وقد صحح بعضهم كونه مبتدأ ولذلك قوله تعالى ولئن صبروا وهو كل موضع ووقعت
أن المهموحة فيه بعد لو وإنما وجب حذفه لقيام القرينة الدالة عليه وهو ما في أن
من معنى الثبوت ومعه ما هو في المعنى مفسر فكان مثال استجارك في قوله وإن أحد

والاستفهام

نابته

ولم يحسن هل يزيد الوغى أكرمني

وَلِذَلِكَ لَوْ قِيلَ وَلَوْ صَبَرْتَهُمْ لَمْ يَجُزْ وَلَوْ قُلْتَ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا لَكَانَ جَائِزًا فَهَذَا مِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى قُصُورِ أَنَّ فِيهِ
إِلَى الْفَاعِلِ وَقَدْ رَاعَتِ الْعَرَبُ فِي أَنَّ هَا هُنَا أَنْ يَكُونَ فِعْلًا إِنْ أَمْكَنَ مُحَافَظَتُهُ عَلَى صُورَةِ الْفِعْلِ
مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ مَفْعُولٌ لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ وَلَا تَقُولُ لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ أَمْرُهُ
لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى اللَّفْظِ لَفْظِيٌّ فَاعْتِبَارُ الْمَعْنَى أَجْدَرُ فَمَفْعُولٌ لَوْ أَنَّ زَيْدًا الْخَوْلُ لَا لِرُسْتَاقٍ وَمِنْهُ
قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَسَنَأْتِي بِحُكْمِهَا فِي ذَلِكَ فِي فَصْلِ الْحَرْفِ وَمِنْهُ
قَوْلُهُمْ لَوْ ذَاتَ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّمَنِّي وَأَنْ يَكُونَ شَرْطِيَّةً وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنِ الْمَثَلِ
وَإِذَا قُدِّرَتْ شَرْطِيَّةً قُدِّرَ جَوَابُهَا مَحْذُوفًا وَإِذَا قُدِّرَتْ لِلتَّمَنِّي لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرٍ وَهُوَ لِلْكَرِيمِ
يُحْيِي عَمَلَهُ لَئِيمٌ وَكَانَ أَصْلُهُ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ لَطَمَتْهُ أَمَةٌ فَقَالَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى لَكُنْتُ أَحْتَمِلُهُ
فَيَكُونُ شَرْطِيَّةً أَوْ عَلَى مَعْنَى التَّمَنِّي فَيَكُونُ لِلتَّمَنِّي وَقَالَ ـــــ وَمِنْهُ الْمَثَلُ الْأَحْظِيَّةُ فَلَا إِلَيَّهْ
وَيُرْوَى هَذَا الْمَثَلُ مَنْصُوبًا وَمَرْفُوعًا فَإِذَا نُصِبَ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ بَابِ خَبَرٍ
كَانَ الْمَحْذُوفُ عَامِلَهُ عَلَى مَا سَنَأْتِي وَإِذَا رُفِعَ كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَيَجِبُ حَذْفُهُ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ
فِي الْأَصْلِ دَلَّتْ عَلَى الْمُرَادِ وَقَدِ اشْتَمَلَتْ عَلَى أَمْرٍ لَا يَجُوزُ مُجَامَعَةُ الْفِعْلِ مَعَهُ وَهُوَ كَوْنُهُ مَثَلًا
وَتَقْدِيرُ الْأَ يَكُونَ لَكَ حَظِيَّةٌ وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ كَانَ تَامَّةً وَنَاقِصَةً إِذْ لَا يَخْلُدُ ذَلِكَ الْمَعْنَى
وَيُقَالُ أَنَّ ذَلِكَ رَجُلًا كَانَ لَا يَحْظَى عِنْدَهُ امْرَأَةٌ فَلَمَّا تَزَوَّجَ هَذِهِ لَمْ تَأْلُ جُهْدًا فِي أَنْ تَحْظَى عِنْدَهُ فَطَلَّقَهَا
وَلَمْ تَحْظَ فَقَالَتْ لَا حَظِيَّةَ فَلَا إِلَيَّهْ أَيْ لَمْ تَثْبُتْ لَكِ حَظِيَّةٌ مِمَّا أَلَوْتِ جُهْدًا فِي أَنْ تَحْظَى عِنْدَهُ فَطَلَّقَهَا
وَلَمْ تَحْظَ فَقَالَتْ لَا حَظِيَّةَ فَلَا إِلَيَّهْ أَيْ لَمْ يَثْبُتْ لَكِ حَظِيَّةٌ مِمَّا أَلَوْتِ جُهْدًا فِي قَصْدِ الْحُظْوَةِ
وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَكِ حَظِيَّةٌ وَإِذَا نُصِبَ فَالتَّقْدِيرُ إِنْ لَمْ أَرَ لَكِ حَظِيَّةً فَيَكُونُ نَاقِصَةً وَصَارَ مَثَلًا فِي
الْمُدَارَاةِ وَالتَّعَجُّبِ لِإِدْرَاكِ الْغَرَضِ فَلَا يُفِيدُ قَوْلُهُ فَلَا إِلَيَّهْ أَنْ نُصِبَ فَظَاهِرٌ وَيَكُونُ
نَصْبُهُ كَنَصْبِ حَظِيَّةٍ وَكَانَ مُقَدَّرٌ وَإِذَا رُفِعَ جَازَ أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ وَإِنْ عَسُرَ إِلَيَّهْ

الْأَلَهُ وَضَعَ لِأَمْرٍ مُوَضَّحٍ غَيْرِ مُنْكَرٍ وَذَلِكَ قَلِيلٌ وَسَاغَ لِكَوْنِهِ مَثَلًا وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِيهِمَا مَعَ
النَّكِرَةِ وَجُحُودِ الِابْتِدَاءِ بِمَعْنَى لَيْسَ وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ أَيْ لَا إِلَيَّهَ حَاصِلٌ وَهُوَ أَيْضًا قَلِيلٌ الْمُبْتَدَأُ
وَالْخَبَرُ هُمَا لِلْأَسْمَاءِ الْمُجَرَّدَةِ لِلْإِسْنَادِ قَالَ ـــــ الشَّارِحُ حَدَّ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ
لَعَلَّ ذِكْرَهُمَا لِخُصُوصِيَّةِ اسْمِيَّتِهِمَا وَمِثْلُ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُحَدَّ مُخْتَلِفَانِ
بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَمَّا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ الْأَسَدُ وَالْفَرَسُ جِسْمٌ مُتَحَرِّكٌ وَتَعْدُدُ أَحَدِهِمَا فَلِذَلِكَ هَذَا
فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ حَدَّ بِمَا اسْتَمَلَّ عَلَيْهِ مِنَ الْأَمْرِ الْعَامِّ وَهُوَ كَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُجَرَّدًا عَنِ الْعَامِلِ لَمْ
يَسْتَقِمْ لَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَذْكُرَ بِاسْمِهِمَا مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ الْعَامَّةِ مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الْحَيَوَانُ جِسْمٌ
مُتَحَرِّكٌ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْفَرَسُ وَالْإِنْسَانُ فَإِنَّ الْإِطْلَاقَ وَالتَّجَرُّدَ الْأَعَمَّ خَطَأٌ إِطْلَاقُ إِنْسَانٍ عَلَى الْفَرَسِ
بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ حَيَوَانًا لِأَنَّهُ دَالٌّ تَضَمُّنٍ وَهِيَ غَيْرُ مُسْتَعْمَلَةٍ وَيُمْكِنُ هَا هُنَا أَنْ يُقَالَ الْمَرْفُوعَانِ
بِالِابْتِدَاءِ هُمَا الِاسْمَانِ الْمُجَرَّدَانِ لِلْإِسْنَادِ وَإِنَّمَا ارْتَكَبَ ذَلِكَ لِعِلْمِهِ بِمَا يَرِدُ عَلَيْهِ لَوْ أَفْرَدَهُ وَذَلِكَ
أَنَّهُ لَوْ أَفْرَدَ الْمُبْتَدَأَ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ إِنَّمَا يُمَيِّزُونَهُ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ لَوَرَدَ عَلَيْهِ أَقَامَ الزَّيْدَانِ
فَإِنَّهُ اسْمٌ لَيْسَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُبْتَدَأٌ عِنْدَهُمْ فَيَخْرُجُ مِنَ الْحَدِّ مَا هُوَ صِفَةٌ فَلَا يَنْعَكِسُ
وَأَنَّهُ لَوْ أَفْرَدَ الْخَبَرَ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا بِهِ وَرَدَ عَلَيْهِ أَقَامَ الزَّيْدَانِ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ بِهِ وَلَيْسَ بِخَبَرٍ فَلَا
يَطَّرِدُ فَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْهُ أَفْرَادُهُمَا لِمَا ذَكَرْنَا وَلَمْ يَرَ الْخُرُوجَ عَنِ اصْطِلَاحِهِمْ جَمَعَهُمَا بِحَدٍّ وَاحِدٍ لِيَلْزَمَ
ذَلِكَ عَلَيْهِ فِيهِ وَكَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَحُدَّهُ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ وَيَرِدُ عَلَيْهِ الْقِسْمُ الْآخَرُ وَهِيَ الصِّفَةُ الَّتِي بَعْدَ
حَرْفِ النَّفْيِ وَحَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ رَافِعَةً لِظَاهِرٍ إِلَّا أَنَّهُ كَرِهَ التَّنْوِيعَ فِي الْحَدِّ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْمَعْنَى
الَّذِي كَانَ بِهِ الْمُبْتَدَأُ مُسْنَدًا مَعْنًى وَاحِدٌ لِكَوْنِهِ اسْمًا مُجَرَّدًا عَنِ الْعَوَامِلِ لَفْظًا صَدْرَ الْكَلَامِ فِي الْأَصْلِ
فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي سُمِّيَ بِاعْتِبَارِهِ مُسْنَدًا وَإِنَّمَا عَدَلَ النَّحْوِيُّونَ عَنْ تَعْرِيفِهِ بِمَا يُؤَدِّي
إِلَيْهِ مِنَ الدَّوْرِ فِي حَدِّ الْمُبْتَدَأِ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ أَنَّ لَهُ صَدْرَ الْكَلَامِ فِي الْأَصْلِ حَتَّى يُعْرَفَ

لزوم مسند اذا لم يعرف كونه مسندا الا بذلك كان دورا فعدلوا عنه لقلته وفائدة ما يدل به الى كونه مسندا
مسندا اليه وان لزم منه ترك قسم منه لما فيه من الفائدة للمتعلم لان ذلك القسم في محل
العدم لقلته وندوره وخبر المبتدا وان كان يكون فعلا وجارا ومجرورا وجملة اسمية راجع
الى كونه اسما في التقدير ولذلك اعتبر قولهم فيه انه اسم لانه في المعنى مفرد يحلم به عن المسند
اليه والمسند اما ان يكون فعلا واما ان يكون اسما واما ان يكون حرفا لا يجوز ان يكون
حرفا لما تقدم من انه لا يكون احد جزئي الجملة ولا ان يكون فعلا لما تقدم من ان الفعل انما
يسند الى ما بعده فوجب ان يكون اسما واما جاز وقوع عبره في الصورة لانه بتاويله
لان الفعل الذي وقع بتاويل الاسم قال المراد بالتحديد اخلاؤهما من العوامل
التي هي كان قال الشارح فذكر اجناس العوامل اللفظية الداخلة على
المبتدا والخبر ثم بين ان دخولها عليهما انما يخرجهما عن ذلك لكونهما مرجعان معمولين وقال
سلعب باحدهما وان كان اكرمهما انما سلعب باحدهما اما على ارادة ان الرفع الحاصل بعد
دخولهما غير الرفع الذي كان قبلهما واما على معنى ارادة التفصيل بعد الاجمال اي بعضها
سلعب بالاول وبعضها بالثاني وبعضها بهما وذلك جائز يقول الرجلان ضربا العمرين فلا
يلزم ان يكون كل واحد منهما ضرب واحدا وعليه الاكثر جميعا بل يجوز ان يكون
كل واحد منهما ضرب واحدا وعليه قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا
او نصارى وقالت اليهود والنصارى نحن ابناء الله واحباؤه قال وانما اشترط
في التحديد ان يكون من اجل الاسناد لانه المعنى الذي حصل به التركيب المقتضي
للاعراب اذ لولا ذلك لكان على ما ذكر حكمها حكم الاصوات التي لا اعراب فيها وشبهها
بالاصوات في كونها غير معربة لانتفاء مقتضى الاعراب ثم ذكر في الاصوات التي في البنا

ما نقص اي انها كان لما منع لغيرها من المبنيات مجامن ذلك ما نقص ظاهر وهو ان يكون نفي
الاعراب لانتفاء السبب وهو لوجود المانع وانتفاء السبب ينافي وجود المانع ويجوز ان
يكون ازاد بالاصوات التي نطق بها من غير تركيب مثل الف ما واشباههما من المفردات
التي لا يقصد فيها تركيب فيندفع الاعتراض ثم ذكر العامل فقال وكونهما مجردين للاسناد
هو ايضا وقد تقدم ان العامل هو المعنى الذي يتحقق به مقتضى الاعراب وللنحويين في
تعيينه هاهنا مذاهب فذهب البصريون المتاخرون الى ما ذكره وهو كونهما مجردين
للاسناد وذهب المتقدمون منهم الى ان كون المبتدا مجردا عن الاسناد رافع له وهو
والمبتدا جميعا رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدا عامل في الخبر والخبر عامل في
المبتدا فوجه الاول انه معنى اقتضاء الامرين جميعا اقتضاء واحدا في تحقيق ما به يثبت
الاعراب فوجب ان يكون هو العامل فيهما كما في ظننت ولا بد من اجل التجريد بالاتفاق لانه
لولا التجريد لاقتضى ذلك المعنى الذي به يكون هذا الاعراب فوجب اعتباره
ووجه الثاني انه عدي فوجب ان يصار اليه على انفراده الا لضرورة ولا ضرورة تلجئ باعتبار
الخبر فوجب ان يكون المبتدا معه جزءا في العمل وهذا النوع بسبي في التحقيق فانه وان كان
عدميا ففيه اعتبار الوجود وهو الاسناد فلم يكن عدميا صرفا ومنعه وجود فصارت
الزيادة التي اعتبروها لاجل الوجود لا معنى لها هاهنا ولو قدر عدميا فليس هو هاهنا موجبا
ولا سببا في التحقيق وانما هو كالعلامة للشيء وقد يكون العلامة عدميا ثم تخصيص الخبر
بزيادة مع استواء الاسناد اليهما تحكم محض فلو صح احد المبتدا عاملا في الخبر لصح ان يكون
الخبر هاملا في المبتدا ووجه قول الكوفيين ان كل واحد منهما لا يكون مسندا او مسندا
اليه الا باعتبار اخيه فوجب ان يكون احدهما عاملا في الاخر اذ لا سبق ذلك المعنى

أحدهما مبتدأ هو المعنى الذي اقتضى أن يكون

الآخر خبرا فصار المصحح المقتضي

الأول بالآخر

الإعراب فيهما واحدا فيجب أن يكون هو العامل فيهما أصله ظننت زيدا قائما فانما تقول

على أن العامل في المفعول ظننت لما كان هو المقتضي لهما جميعا الاقتضاء الذي به يقوم

المعنى المقتضي للإعراب وهذا دليلك وأيضا فان هذه العوامل كالعلامات واذا جعل

كل واحد منهما علامة على رفع الآخر أدى إلى أن يكون العلامة متأخرة عن المعلم عليه

وهو خلاف القياس العقلي فان قيل فقد عمل أنا في ندعو وندعو وأنا في نحو قوله

أنا ما ندعو أجيب بأن اسم الشرط انما عملت من جهة تضمنها معنى ان وان كانت

معمولة من جهة معنى الاسمية فاختلفت الجهتان وأيضا فانا قاطعون بوجود ما ذكروه

في مثل كان زيد قائما وكأن زيدا قائم فيجب أن يكون مرفوعين على ما كانا عليه لوجود الرافع

لكل واحد منهما ولاستوائهم أخذ النحويين في ذلك لأن من مذهبهم أن قائم مرفوع على ما

كان مرفوعا به قبل دخول كان ولا عمل لكان فيه ولو أخذوا النحويين قبلنا مع ما ذكروه

ولا شيء عنهم هذا الاعتراض والذي حملهم على أن يأخذوه كونهم توهموا أنه عدم تخصص

فتركوه لذلك فلزمهم ما ذكرناه ثم سرع وشبههما بالفاعل على ما تقدم من أن المرفوعات

كلها مشبهة بالفاعل فشبه المبتدأ من حيث كونه مسندا اليه وشبه الخبر من حيث

كونه جزأ بيانيا من الجملة وقد شبههما بافتقار كل واحد منهما الى جزء منضم اليه وكل ذلك ضرب

من قوله والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس قال الشاذ لأنه محكوم

عليه والحكم على الشيء لا يلزم الا بعد معرفته وقوله ونكرة بمعنى يكون مقدرة من المعرفة

وتقريب وجوه منها أن يكون موصوفة لأنها اذا اتصفت تخصصت فقربت من المعرفة ومثل

بقوله ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد كل عبد مؤمن ومثل ذلك لبس شيء صفة

اي الاول

اي اقتضى ان يظن واحد المفعولين بحيث لو قيل اقتضى الواحد المقتضى له اعراب والمقتضى له الاعراب هو المفعول

فيه صحة للابتداء بها في قولك في الدار رجل عالم والذي يصحح ذلك صحة

قولك دخل خبر من أمراه ومر مختصر من جرادة وذلك جار في كل نكرة لم يقصد بها واحد

محتقر وكان في معنى العموم وذلك مصحح مستقل وأما غير موصوفة كالنكرة

الداخلة عليها همزة الاستفهام وأم المتصلة فانها اذا دخلت عليها دلت على أن

المتكلم عالم باشتمال الحكم لأحدهما لا لأنه لا يعلم بعينه فهو يسأل عن التعيين واذا كان

الحكم معلوما صار الخبر في المعنى كوصفه فكانت في المعنى كالنكرة موصوفة وأما نكرة

في سياق النفي كقولهم ما أحد خير منك فان النكرة في سياق النفي عم واذا عمت كانت

للجميع وكانت في المعنى كالمعرفة وأما ان يكون في كلام مقدر بالفاعل كقولهم شر أهر ذا ناب

فان معناه ما أهر ذا ناب الا شر واذا كانت في معنى الفاعل صح الابتداء به لأن الفاعل

محكوم عليه قبل ذكره فكأنه موصوف فالوجه الذي صح الاخبار به عن الفاعل هو

المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل ومنه شر يجتل الى مخة عرقوب فضرب في

شدة الضرورة المحوجة الى ما لا يليق ومنه مأربة لا حفاوة اي حاجة جاءت بك لا عناية

بناء وذلك جار في كل نكرة اخبر عنها بجملة فعلية على ما ذكر من المعنى وقد قيل ان المصحح

كونه موصوفا في المعنى اي شر عظيم ومأربة عظيمة وصل لما فيه من معنى التعجب وقال

سيبويه وقد ابتدأوا بالنكرة على غير هذا وذلك أمت في مجر لا فيك اي على غير اهر ذا ناب

شر وسلام عليكم لأنه ليس على معنى شر ولا على معنى الدعاء وانما المعنى

مدحة بالله لا أعوجاج فيه قال وهو شاذ وأما نكرة وقد تقدم عليها خبرها

وهو ظرف او جار ومجرور وقد كثر كلام الناس في مثله كعامة البصريين لا يحسن رجل

في الدار واستقوا على نحو في الدار رجل فأما الكوفيون فقالوا فاعل مثل في الدار زيد عندهم

اي اعوجاج

ايضا بالفعل المقدر وردّه البصريون لجواز ان يكون في الدار زيد وجواز في داره زيد
لان الضمير يوجب ان يكون المقدر زيد في داره وذلك يمنع كونه فاعلا وقال
البصريون هو مبتدأ ثم اختلفوا في تعليله فقال قوم انما جاز في الدار رجل لانه تخصص به
للخبر به ولم يجز رجل في الدار لاحتمال ان يكون صفة فينتظر الخبر مع السامع الخبر فلا
يلزم من جواز في الدار رجل مع نفي الاحتمال جواز رجل في الدار مع بقاء الاحتمال وهذا غير
مستقيم لان مثل هذا الاحتمال لا يمنع بدليل قولهم زيد القائم فانه خبر له باتفاق مع انه
يجوز ان يكون صفة ويجوز ان يكون خبرا فينتظر السامع الجواب فلم يلن هذا الاحتمال
بمانع الثاني هو ان الغرض ان يتبين قرب النكرة من المعرفة في الموضع الذي وقعت فيه النكرة
مبتدأ وهذا الفرق لم يحصل للنكرة تقريبا من المعرفة في الموضع الذي وقعت قال قوم انما جاز
في الدار رجل لان الخبر في معنى الصفة لانا حكمنا عليه قبل ذكره فلم يأت الا بعد ان
صار كانه موصوف ألا ترى ان الفاعل لما كان المحكوم عليه مقدما جاز تعريفه وتنكيره
مرد عليه جواز قايم رجل على انه خبر مقدم ويجاب اما بالنكرة تتضمن معنى في الظرف واما
بقوة معنى الفاعل فيه حتى قال كثير ان الفعل مقدر مراد واما لون الظرف يتعين تقديره
للخبر به قوله والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير
ومتضمن له قال

السارح الخبر الذي يتضمن هو وكل اسم من اسماء الفاعلين
والمفعولين والصفات كلها وانما احتاجت الى ضمير لانها تعمل عمل افعالها وان كانت في
الحقيقة للمبتدا اسندت الى ضمير في المعنى وان كانت لغيره فلا بد من تعلق ذلك الغير
بضمير وهو الا كتب مخبرا به الاجنبي عن الاول واما غيرها فلا عمل لها فلم تحتج الى ضمير
وزعم الكوفيون ان كل خبر لمبتدا فيه ضمير غير المشتق بالمشتق وهو تعسف غير

محتاج اليه قوله والجملة على اربعة اضرب وانما هي على ضربين كما تقدم في
اول الكتاب ولكنه قسم الفعلية فالمجردة عن الشرط والجزاء سماها فعلية والمضمنة
للشرط سماها ظرفية والاكثر على ان المتعلق المحذوف في الظرف فعل لما اختاره
وتقديره استقر فيها لان اصل المتعلق للافعال فاذا وجب التقدير فالاصل اقرب واستدل
بانه يقع صلة فوجب تقدير الفعل ليلوح جملة واجيب بانه تعين الفعل لان الصلة لا
يكون الا جملة بخلاف غيرها وزعم قوم ان المتعلق اسم بتقديره مستقر لانه خبر
مبتدأ والاصل فيه ان يكون مفردا فكان اولى والذي يضعفه الاتفاق على صحة دخول
الفاء في مثل كل رجل في الدار فله درهم والوقوف عليها في مثل كل رجل عالم فله
درهم ثم ان الاكثر على ان الظروف تضمن الضمير ومعنى الاستقرار الما صار رضيا
منسيا لا يذكر واستدل ابو علي على ذلك بامتناع قائما زيد في الدار وشبهه بقولهم
كلمته فاه الى في وبينته بابا بابا في ان الاصل جاعلا ومفصلا وللنه مرفوض فاه
الى في وبابا بابا حتى صار الضمير فيه واستدل ايضا بقول كثير ن

فان يك جثماني بارض سواكم ... فان فؤادي عندك الدهر اجمع
اذا قلت هذا حين اسلو ذكرتها ... فظل لها نفسي تتوق وتنزع

وتقريره انه لو كان الفعل مقدرا كان الضمير يحذف معه فيكون اجمع مؤكدا لغير مذكور
واستدل بانه كان يجب ان يرتفع زيد في الدار زيد بالفاعلية لا بالابتدا واتفقوا على انه
لا يخبر بظرف الزمان عن الجثث لوضوحه فلا فايدة بخلاف ظرف المكان وبخلاف
المعاني وقولهم الليلة الهلال متاول اي حدوث الهلال وكذلك قوله اكل عام نعم
تحوفه وامثل قولهم اليوم بيوم فوجهه ان المعنى اليوم حصول الخير المنسوب اليك

لأنه قد يطلق اليوم بمعنى الحين مثل اتيتك يوم فلان أمير ونحوه ما الخازه اللوفيون من اليوم عشرين نوما
أي حصول عشرين يوما وأما ما اختاره بعض البصريين من قولهم اليوم الجمعة والسبت فضعيف
يأباه المعنى واجازه بقية الأيام اضعف ثم قال ولا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا
من ضمير يعود عليه وانما كان ذلك ليحصل ربط بين الخبر والمخبر عنه والا كان اجنبيا وقد
يكون الضمير معلوما لكثرة ذلك النوع من الكلام فيستغنى عن التصريح كما مثل قوله ويجوز
تقديم خبر المبتدا على المبتدا كقولك تميمي انا ومشنوء من يشنؤك وشهه قال الشارح
انما حسن تقديم الخبر على المبتدا لان المتكلم اذا قال زيد قام بنفس السامع احتمالات شتى من
انه فاعل او قايم الى ما لا يحصى كثيرة فاذا قدم من الجزاء دفع هذا الاشكال وقول اللوفيين لا يجوز
تقديم الخبر في غير ما اوجبه استفهام ونحوه مردود بقولهم تميمي انا ومشنوء من يشنؤك وسواء
علي قمت ام قعدت ومثل قوله سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم في تقدير الخبر وقال المعنى سواء
علي الانذار وعدمه وانما يتم هذا لو كان ما ذكره اذا جعل سواء خبر مبتدا مقدر واما اذا جعل
سواء خبرا ان وانذرتهم ام لم تنذرهم فاعل له فخرج عن هذا الباب وهو قول كثير من الناس وللذي
ذكره هو قول الاكثر وهو الصحيح لان سواء ليس بصفة في اصل الوضع فاجراؤه على
باب الاسمية اولى من اجرائه على باب الوصفية ولو كان وصفا في الاصل لكان تقديره فاعلا
احسن الا ترى انك تقول مررت برجل قايم ابوه احسن من قولك مررت برجل قايم ابوه
وتقولك مررت برجل سواء هو وابوه احسن من قولك مررت برجل سواء هو وابوه فيلزمون
سواء خبرا ان وامّا قوله انذرتهم ام لم تنذرهم فهو فعل مقدر بالمصدر واصله كما
مثل وانما عدل به عن اصله تقويه لمعناه في عرض التسوية فان همزة الاستفهام وام
نص في استواء ما وقع بعدهما فلما قصد الى تقدير معنى الاستواء استعمل ذلك اللفظ مجردا

عن معنى الاستفهام مفعولا للاستواء خاصة وهم يقولون الكلام وان كان في الاصل لمعنى آخر
لاجل بعض ذلك المعنى الا ترى انهم يقولون اما انا فافعل كذا أيها الرجل ولا يعنون النداء وانما
يقصدون اختصاصا لما في النداء من معنى الاختصاص ومثيله مد لك معنى تميمي انا الشعر
بانه عنده من قبيل الجايز ولانه قطعه عن قوله وقد التزم حيث ذكره قبله والظاهر انه مما
التزم فيه التقديم لانه لم يسمع خلافه مع كثرته وشرة ما فهم من المبالغة في معنى الاستواء حتى
فعلوا ما ذكرناه من التغيير فناسب تقديمه بنيها على المبالغة وعلى التغيير وقول الى على
سواء مبتدا مردود لان الجملة لا تكون مبتدا فان المعنى سواء عليهم الاستغفار وعدمه
وبانه كان يلزم عود ضمير الشان ولا ضمير يعود عليه في هذا المعنى كله وقد تقدم الكلام
على تقديم الخبر على المبتدا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا واما قولهم سلام عليكم
ووبل له فاورده اعتراضا على قوله وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدا نكره والخبر ظرفا
نكره وحيره ظرف ولم يلزم تقديمه قال هذا المصحح للابتداء بغير التقديم
كما ان المصحح لقولك رجل عالم في الدار غير المقدم ثم نبه المصحح فيه لكونه لم يتقدم ذكره وان
كان بابه ما تقدم ونبه ان المصحح كونه في المعنى بمنزلة المصدر المنصوب كان معلوما لشبهه
فاعل فعله فتخصص لان معنى سلاما سلمت سلاما عليك فالسلام المذكور سلام فاعل الفعل
المقدر وهو في الرفع على ذلك المعنى وهو مخصص في المعنى اذ تقديره سلامي او سلام
مني فقد صار مقربا من المعرفة لذلك ثم قال في قولهم ان زيدا وكيف عمرو
ومتى الفال عطفه على قوله ما وقع مما وقد التزم تقديمه فيهما وقع في المبتدا نكره
والخبر ظرفا وهذا انما التزم فيه تقديم الخبر على المبتدا فلا يلزم الا مقدما ولا يلزم الا خبرا
وانما ذكر مقدمه لانه قسم من اقسام الكلام وكل باب من ابواب الكلام فالقياس ان يتقدم

واذا كان المعنى بمنزلة المصدر المنصوب

اوله ما يدل عليه لحروف الشرط والاستفهام والنفي والتمني والترجي والتشبيه والنداء اما ان
كذلك لانهم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتعبير عنه ليعلمه السامع من اول الامر ليتفرغ
فهمه لما عداه لانه لو كان موخر الجوز السامع عند سماعه اول كلامه ان يكون ذلك من
كل واحد من اقسام الكلام فيبقى في حيرة واشتغال خاطر وانما كانت خبرا لانك اما ان
تجعل ان مبتدا وزيد الخبر ولا باطل ان يكون هي وامثالها مبتدا لان المبتدا والخبر شيء واحد
والمبتدا يكون مرفوعا ومحال ان يكون الانية هو زيد وزيد هو الانية واذا بطل ذلك ثبت
بجواز ان يكون الا خبرا واذا كانت خبرا كان ظرفا متعلقا بمحذوف وذلك المحذوف هو في
المعنى دليل المبتدا المذكور قال ويجوز حذف احدهما قال السازخ
الحذف على قسمين واجب وجائز فالجائز ان يقوم قرينة لفظية او حالية على الحذف فمن حذف
المبتدا اذا قامت عليه القرينة قول المستهل الهلال والله وذلك عند رأي الناس الهلال
وشبهه والحذف الذي يكون واجبا ان يقع مع ما تقدم لفظ موقع الخبر يسد مسده نحو ليس
يكون الحذف واجبا وسنأتي امثلة تدل على ذلك ثم قال ومن حذف الخبر قولهم
خرجت فاذا السبع اذا ما هنا للمفاجاة وهي تدل على الوجود فلا تخلو اما ان تريد وجودا
مطلقا او لا تريد ذلك فان اردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر وان لم ترد الوجود
ولكن اردت قياما او قعودا او ما اشبه ذلك فلا بد من ذكره اذ ليس فيه ما يدل عليه كما اذا
قلت زيد في الدار واما ان تريد الوجود او امر الخبر كما تقدم فان اردت الوجود فلا يأتي به وان
اردت غيره لم يكن بد منه اذ ليس فيه ما يدل عليه وقوله عز وجل فصبر جميل يحتمل
الامرين يعني من حذف المبتدا او حذف الخبر قال السازخ الا ان حذف
المبتدا اولى من اوجه احدها ان حق المبتدا الكثرة وحمل الشيء على الاكثر اولى من حمله على الاقل

واعلم ان الكلام سيق للتمدح بحصول الصبر له فجعل المبتدا محذوفا ليجعل هذا المعنى وجعل
الخبر محذوفا لا يجعل له لانه مخبر بان الصبر اجمل بمن قام به ولذلك يقول المتكلم ولله
الصبر الجميل احمل ولم ترزق منه شيئا الثالث ان المصادر المنصوبة اذا ارتفعت ينبغي
ان يكون على معنى ما وهي منصوبة وهي في النصب اذا قلت صبر صبرا جميلا فانت
في حال النصب مخبر بالصبر واذا جعلت المبتدا محذوفا في حال الرفع كنت مخبرا بالصبر وهو
موافق للمنصوب فكان اولى والاخر هو ان المبتدا اذا كان محذوفا كانت قرينة حالية وهو
قيام الصبر به دليلا على المبتدا المحذوف فيحسن حذفه واذا كان الخبر هو المحذوف
وليس ثم قرينة لفظية ولا حالية تدل على خصوص الخبر المحذوف كان ما ذكرته من حذف
المبتدا اولى ثم قال وقد الزم حذف الخبر في مواطن لو لا ذلك لكان كذا
لسد الجواب مسده وقد بقدم ضابط ذلك وقد قيل في المرفوع بعد لو لا انه فاعل
بفعل مقدر اي لو لا حصل او وجد وليس ببعيد والاستدلال لهم بانه لو كان مبتدا لكانت
اما مكسورة لانها لا تفتح لانها انما اوقعوها موقع الاسم المجرد لما كان الخبر ملتزما حذفه والاستدلال
عليهم بانه لو كان فاعلا لم يحل ان لا تفتح لانها عندهم حينئذ واقعة موقع الفاعل لانها
دخلت على الفاعل ثم قال وانما التزم فيه حذف الخبر لسد غيره مسده قولهم
اقائم الزيدان قال السازخ ليس هذا من باب المبتدا المحذوف على الحقيقة
كما تقدم الكلام عليه في اول المبتدا وانما سماه مبتدا لما تقدم من ان المبتدا في التحقيق
الاسم المجرد الذي له صدر الكلام ولا يحتاج في التحقيق الى خبر لانه في معنى اقوم الزيدان
مقام محبر عنه كالاخبار بالفعل والزيدان فاعل مسد في اقوم الزيدان وانما ذكر الحذف
في الخبر انه على سبيل المسامحة تقريبا على المبتدا والتحقيق فيما ذكرنا ونحو اقائم زيد يجوز

ان يرتفع على المبتدا فيكون زيد فاعلا او لا ضمير قبله ويجوز ان يكون خبر مبتدا مقدما ما بعده
واما ضمير لزيد نحو الدم منك زيد ولا يكون مبتدا وزيد فاعل لانه لا يرتفع الظاهر ولكن
خبرا مقدما على زيد او مبتدا خبره زيد وعلى الوجهين يحمل اكرم مثلك منك لزيد ان
ايضا لصحة الاخبار باكرم منك عن الشيء والجمع وغيرهما واما من جوز مررت
برجل خير منك ابوه بالخفض في خير فيجوز ان يكون الدم منك زيد من باب قايم الزيدان
ان واختلف في مثل ان قايما الزيدان فاجازه ابو الحسن امامن منع قايم الزيدان فلا وجه
جوازه لانه فرعه واما من اجاز فلانه تحتمل الجملة ان يكون منه مبتدا ويحمل المنع لانه في المعنى
الخبر عن الزيدين ومن حذف الخبر لو ما قولهم لعمرك لافعلن ونحوه وتقديره قسمي او يميني
لسد الجواب مسده كما ذكر في لولا وقوله ضربي زيدا قايما واخواتها
قال الشارح ضابط هذا ان يقدم مصدرا او ما هو في معنى المصدر منشوبا
الى فاعله او مفعوله وبعده حال منهما او من احدهما على معنى يستغني فيه بالحال عن
الخبر وللنحويين فيه ثلثة مذاهب احدها وهو مذهب اكثر المحققين من اهل البصرة
ان المقدر ضربي زيد حاصل اذا كان قايما حذف متعلق الظرف على القياس المعروف
وهو ان الظرف اذا وقع صلة لموصول او صفة لموصوف او حالا لذي حال او خبرا لمبتدا
تعلق المحذوف اذا كان متعلقه عاما وهو مطلق الوجود دائما لما كان في الحال شبيها بالظرف حذف
لدلالة عليه فبقي ضربا زيدا قايما المذهب الثاني وهو مذهب الكوفيين ان المقدر
ضربي زيدا قايما حاصل بعلى هذا يكون الحال عندهم من تتمة المسند وعلى القول الاول
يكون الحال من تتمة الخبر المقدر والمذهب الثالث وهو مذهب بعض المتاخرين
واختاره الاعلم ان المقدر عنده ضربت زيدا قايما فضربت هاهنا وان كان مصدرا قايم

مقام الفعل فاستغلت الجملة به وبفاعله كما استغلت في اقايم الزيدان والمذهب الصحيح هو الاول
وبيانه ان المعنى في قولك ضربي زيدا قايما ما ضربت زيدا الا قايما ولذلك اذا اولت الكرشربي
السويق ملتوتا ان معناه ما اشرب الشرب الا ملتوتا وهذا المعنى لا يستقيم كذلك الا
على رأي البصريين وبيانه ان المصدر المنشا اضيف واذا اضيف عمم بالشبه الى ما
اضيف اليه كاسماء الاجناس التي لا واحد لها وجموع الاجناس التي لها واحد اذا اضيف
ايضا عمت الا ترى انك اذا اولت ما في البحار دلوه دلا عم جميع مياه البحار وكذلك اذا اولت
علم زيد كذا عم جميع علم زيد فقد وقع المصدر اولا عاما غير مقيد بالحال من تمام الخبر
ثم اخبر عنه بحصوله في حال القيام فوجب ان يكون هذا الخبر للعموم لما تقرر من
عمومه لان الخبر عن جميع الخبر فلو قدرت بعض ضرب زيد ليس في حال القيام لم
يكن مخبرا عن جميعه فاذا تقرر ذلك كان معناه ما ضربي زيدا الا في حال القيام وعلى
مذهب الكوفيين يكون الحال من تتمة المبتدا فيكون المخبر عنه مقيدا بالقيام مخصص
ويكون المعنى الاخبار عن الضرب في حال القيام انه حاصل فلو قدرت ضربا في غير
حال القيام لم يكن مناقضا اذ ليس بخبر الا عن ضرب في حال القيام بالحصول واخبارك
عن شيء عام او خاص بالحصول لا يمنع اخبارك عن غيره باثبات الحصول او نفيه وايضا
فانه لك اذا قال القائل الكرشربي السويق ملتوتا وجعلنا ملتوتا من تتمة الشرب صار
المعنى الاخبار عن الكرشرب السويق الملتوت انه حاصل فيحمل على هذا ان يكون
الكرشرب السويق غير ملتوت اذ لم يخبر الا عن الكرشرب سويق ملتوت بالحصول
والكرشرب سويق ملتوت اذا كان حاصلا لا يمنع شرب سويق ملتوت اضعافه ويوضحه
ابا لوقد انه شرب سويقا ملتوتا عشر مرات وسويقا غير ملتوت الف مرة فازاد

ان يخبر عن نسبته من الاول بالحصول فقال الكر شربي السويق ملتوتا فتعين بذلك ما ذكرنا وعلى
المذهب الاول الاخبار عن الكر الشرب عبر مقيد بالتلت يخبر عنه بحصوله ملتوتا فاقدرن
الثرة اخرى غير الملتوت لكان متناقضا وعليه المعنى وايضا فانه خرج عن هذا الباب لان
الاتفاق على ان الحال المتعلقة بالمصدر المبتدا لا تمنع من ذكر الخبر اذ لا خلاف في جواز
ضربي زيدا قائما خير من ضرب عمرو ونحوه ولا يلزم مما الزم فيه حذف الخبر وكذلك ضربي
زيدا قائما يوم الجمعة فان قلت هذا يصح على كل تقدير قلت انما يصح عندما
اذا كان يوم الجمعة متعلقا بقائم لا ان يكون خبرا وفسد المذهب الثالث من وجهين من
حيث اللفظ فلانه لو كان ومن حيث المعنى اما اللفظ فلانه لو كان المسند انما مقام الفعل
لاستقل بفاعله كما استقل اسم الفاعل بفاعله في قولك قائم الزيدان اذ لو قلت ضربي
او ضربي زيدا لم يكن كلاما وانما من حيث المعنى فان الاخبار يقع بضرب عن زيد في حال
القيام ولا يمنع هذا المعنى ان يكون ثم ضرب في غير حال القيام الا ترى انك اذا قلت
ضرب زيد قائما لم يمنع من ان يكون ضرب قاعدا وهو عين ما ذكرناه في بطلان مذهب اهل
الكوفة وقد ذكر بعض النحويين لبعض هذه المسايل وجها رابعا وهو اخطب ما يكون
الامير قائما وشبهها فزعم ان ما يجوز ان يكون ظرفية فيكون اخطب زمانا ضروره ان الفعل
لا يضاف الا الى ما هو بعض له ويكون الخبر اذا انتفى اذا المقدره من صير متعلق لانها هي
الخبر عنه كما لو قلت اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع في يوم الجمعة ولو قيل
هذا المذهب في جميع المسايل لاستقام على تقدير حذف مضاف بقدره زمان ضربي
زيدا قائما فلا يحتاج الى حاصل الى هذا وانما خصوه بما فيه ما للكثره ووقوع المصدر به ظرفا
ولم يجوزوه في غير ما فيه ما لقله ووقوع المصادر ظرفا فان قيل لعل اخبر كان

فالجواب عنه من وجهين احدهما انه لو كان خبر كان لم يدل على الظرف والحال
له دلالة عليه وقد اجيز في قوله الحرب اول ما تكون فتيه تشعى بزينتها لكل جهول
اربعة اوجه رفع اول وفتيه ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه واشكلها نصبهما
والوجه ان يجعل تشعى الخبر واول ظرفا وفتيه حال من الضمير في تكون وقوله كل
رجل وصنيعته اي وحرفته وفيه مذهبان احدهما ان الخبر محذوف وتكون الواو هاهنا
بمعنى مع مدل على المقارنة فيكون معناه مقترنان الاخر انه ليس خبر محذوفا اصلا
بل هذه الواو بمعنى مع فلما ان اذا اقترنت مع لم تحتج الى الخبر فكذلك ما هنا فان قيل
لم تنصب فالجواب ايضا انما نصب اذا كان قبلها فعل او معنى فعل ولا فعل ولا معناه فلا
نصب وكان بمعنى ان يمثل بحذف الخبر لزوما مثل لعمرك لافعلن ايضا وقالوا والي انت
اعلم وربك انه منه ان التقدير وربك يحازيك كانه جرى مجرى المثل فاستغنى باعلم الاولى
ولما كان المعنى في المقدر المجازاة فشبه به قوله وقد يقع المبتدا والخبر معرفتين كقولك زيدا
المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا قال الشارح يرد على هذا ان الاخبار هي
محط الفوايد وذلك لا يحصل الا بجهله المخاطب اما اذا كان يعرفه فالاخبار به لا
فايدة فيه اذ هو حاصل عنده والجواب ان الاخبار هاهنا لم يقع بالحكم الذي
هو القيام ونحوه وانما وقع بالذات وفايدته اخباره عما كان يجوز انه متعدد وبانه واحد
في الوجود وهذا يلزم اذا كان المخاطب قد عرف مسميين في ذهنه احدهما في ذهنه
والآخر في الوجود ويجوز ان يكونا متعددين فاذا اخبره المخبر باحدهما عن الآخر كان فايدته
انهما في الوجود ذات واحدة وهذا فيما كان متغاير اللفظ نحو مولاك زيدا المنطلق وان كان
لفظه لفظا واحدا فلا استفهم فيه هذا التقدير وانما يستقيم فيه حذف مضاف باعتبار

حالين كقوله شعري شعري وانا انا وقد يرد شعري الان مثل شعري مما تقدم اي المعروف المشهور
بالصفات التامة وبعده (لله دري ما اجن صدري تنام عيني وفؤادي يستري
مع العقاريت بارض قفر) ولذلك قولهم الناس اني الناس كالذين يعرف قوله وبه
نحى للمبتدا خبران فصاعدا لقولك هذا حلو حامض قال الشارح ان قلت
كيف يصح الاخبار بامرين متضادين في حال واحد فالجواب انه حامض من كل
وجه او حلو من كل وجه وانما ازاد ان فيه طرفا من هذا وطرفا من ذاك وهذا ليس بمستنكر
ولذلك وقع في بعض النسخ وبحمعهما قولك مر فالاخبار المتعددة على قسمين قسم لا
يستقل المعنى فيه الا بالمجموع وقسم يستقل كل واحد منهما فنبه على قسمين وما
يرد على نحو حلو حامض من انه كان في كل واحد منهما ضمير يعود الى ان
يكون كل خبرا على حياله وان كان في احدهما فتحلم وان لم يكن ففاسد فالجواب عنه بقوله
بالقسم الاول ولا يلزم من ان يكون كل خبرا على حياله ان المقصود جميع الطعمين
والضمير ان على اصلهما والمعنى ان فيه حلاوة وحموضة فكان العياس جمعهما بالعطف
الا ان خبر المبتدا من نحو عالم عاقل سائغ فيه الامران مع الاستقلال فكان هذا اجدر
وتصمما باعتبار معنى من ضمير آخر عايد على المبتدا واستشهد بقوله تعالى وهو الغفور
الودود ذو العرش المجيد بعال لما يريد على ان المبتدا له خبران لان هو مضمن ولا يكون
موصوفا فتعين ان يكون ما بعده خبرا عنه فقد مثل بما هو متعين كما ذكر قوله اذ انضم
المبتدا معنى الشرط جاز دخول الفا في خبره قال الشارح انما تضمن المبتدا معنى
الشرط في هذه الصورة التي ذكرها من حيث كانت دالة على معنى العموم لان الذي
في قولك الذي ياتيني فله درهم للعموم لا للعهد وكذلك النكرة في كل رجل ياتيني

نقد

وله درهم وقوله اذا كانت الصفة او الصلة فعلا او ظرفا لان الفعل يشعر بالتسبيب
ولذلك الظرف لانه معلق بالفعل على القول الصحيح ثم مثل بقوله الذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية وبقوله وما بكم من نعمة فمن الله قال فيها اشكال
من جهة ان الشرط وما شبه به يلزم الاول فيه سببا للثاني يقول اسلم يدخل الجنة
فالاسلام سبب لدخول الجنة وهاهنا على العكس وهو ان الاول استقر ار
النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله تعالى فلا يستقيم ان يكون الاول فيه سببا
للثاني من جهة كونه فرضا وتاويله ان الايه جيء بها للاخبار قوم استقرت بهم نعم
جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوكا او مجهولا سبب للاخبار
بكونها من الله فيتحقق اذا ان المشروط الشرط والمشروط عليه به وان ذلك صح من حيث
ان جواب الشرط لا يكون الا جمله ويكون معنى المشروط فيه اما مضمونها واما
الخطاب بها فمثال المضمون قوله الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار الايه
ومثال الخطاب بها قولك ان اكرمني اليوم اكرمك امس والمعنى
بالمضمون معنى بسبب الجمله لقوله فلهم اجرهم فثبوت الاجر لهم هو مضمون
الجمله وهو مسبب عن الانفاق والمعنى بالخطاب بها ان يكون نفس الاعلام بها
هو المشروط لا مضمونها الا ترى انك لو جعلت مضمون قوله فمن الله هو
المشروط لكان المعنى ان استقرارها سبب حصولها من الله فيصير الشرط
مسببا للمشروط ومن ثم وهم من قال ان الشرط قد يكون مسببا واذا جعلنا
الاخبار بنفس الجمله هو المشروط ارتفع الاشكال قوله فاذا دخلت
ليت او لعل لم يدخل الفا بالاجماع وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب

الإعراب فحجة صاحب الكتاب أن يقال انه حرف ممتنع دخوله على الشرط فلا يدخل
على ما أشبه الشرط قياسا على ليت ولعل وتقريره ان الشرط لا يعمل فيه ما
قبله لأنه قسم من أقسام الكلام وقد تقدم وان لا يليها الا العوامل فلو دخلت على
الشرط فلا يخلو اما ان تعمل او لا وكلاهما ممتنع ووجه امتناعه ظاهر وايضا فان كلا
منهما له صدر الكلام فيتنافيان وقال الاخفش دخولها في خبر ان جائز والدليل عليه
وقد ورد ذلك في القرآن في كلام العرب فالوارد في القرآن قوله ان الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وما احتج به سيبويه انما يصح ان لو اعتبره
الواضع ولما لم نعتبر دل على انه ملغى وليس لمذهب الاخفش رد وعلته الا اصل
على مذهب الاخفش غير ما ذكر سيبويه وهو ان ليت ولعل انشاآت وما يقع حشوا
لا يقع محتملا للصدق والكذب ولا يجوز الجمع بين متنافيين من وجه واحد لانه يؤدي
الى ان يكون ما وقع بعد الفاء محتملا لوقوعه سببا وغير سبب في الاصل المفسر عليه انهما حرفان
تقتضي كل واحد ان يكون لمصدر الكلام وهو لا يجتمعان لانه يؤدي الى التناقض
والجواب ان ذلك ليس في المشبه بالشرط فلا يلزم مع انه قد ثبت الغاؤه
واعتذر لسيبويه عن قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم باعتذارات
ثلثة احدها قالوا ان الفاء زايدة وهذا ليس بشيء لان سيبويه لا يقول بزيادة الفاء
فلكف يحمل له شيء لا يقول به والثاني ان الذي على الذي ونحن لا نسلم ان الثاني
يدخل على الموصوف او يدخل على الصفة الدالة ان قالوا ان الف ليست بزايدة
وانما هي عاطفة جملة على جملة ويكون خبر ان قد تم بقوله الذي تفرون منه وهذا
اقوالها وهذا كله يحتاج المتأخرين والظاهر انه مبني على نقل الزمخشري وقد رجع

معلا في غير المفصل وهو بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه
في كتابه بعد قوله الذين يقولون بقوله قل ان الموت الذي تفرون منه واما الفقه فبعيد
منه وقوعه في مخالفة الواضحات وقد يورد على مثل قل ان الموت الذي تفرون
ان الفرار ليس سببا للموت فكيف احب به واحيب من وجهين احدهما ان
للمعنى الفرار المظنون سببا للنجاة سبب للاخبار بملاقاة الموت معه كما ذكره
في غيره والثاني ان ما يلزم على كل حال يحسن ان يبنى جزاء على ابعد الاحوال
فيجيء الباقي من طريق الاولى مثل نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقوله
ومن هاب اسباب المنية يلقها وان رام اسباب السماء يسلم ان واذا جاز ذلك في
صريح الشرط فالمشبه به اولى وفي دخول نحو المكرم لي فاني اكرمه في هذا الباب
نظر وكذلك كل رجل مكرم فاني اكرمه ونحوه مما وصل باسم الفاعل او المفعول
او نحوهما قال صاحب الكتاب خبر ان واخواتها ما قال هو المرفوع في قولك
ان زيدا خرج ولعل بشرا صاحبك قال الشارح انما لم يحد خبر ان لانه
انما يحد باعتبار المعنى او باعتبار اللفظ فاما باعتبار المعنى فقد تقدم ما يرشد اليه
وهو خبر المبتدا واما من حيث اللفظ فقد قال هو المرفوع والعامل عند البصريين
هو ان ودليله انه شيء امتنع ستة امتناع واحدا فكانها ملا والكوفيون يقولون
انه مرتفع بما كان مرتفعا به قبل دخول ان وحجتهم ان زيدا كان عاملا في خرج
لصاحبه اياه ودلك الاقتضاء باق وهذا فاسد لان الاقتضاء في خرج باق ايضا
في زيد فلو كان الاقتضاء قبل دخول ان باقيا على حاله لوجب ان لا نصب زيد بان
وقد انتفى فدل على انه ليس ببقاء الواضع عبارة عن معاني الافعال فلا تعمل في الجزئين

عمل الأفعال وبيان ضعفها قوله لاشتراكها فيهم شطير أني اذا اهلك او اطيرا
يصيب اهلاك وقولهم ان بك زيدا مأخوذ ومثل كأنهن بيات لعس كان في ديارهن الشمس
ومثل ان الله در قوم يريدونك بالنقص والشقاشقان وقد اقول اني اذا اهلك على معنى
اني اقول والقول محذوف كثيرا او على حذف اقول والباقي على ضمير الشان وانما قدم
منصوبها على مرفوعها لأوجه ثلاثة احدها الفرق بينها وبين ما شبهت به وشبهها
بالأفعال ظاهر فلم يحتج الى ذكره والثاني ان الفعل الذي شبهت به له عملان عمل اصلي
وعمل فرعي فالاصلي ان يتقدم مرفوعه على منصوبه والفرعي ان يتقدم منصوبه على
مرفوعه وهذه فرع فعملت عمل الفرع الثالث انه انما قدم ليلا يودي الى محذوف
وهو الضمار في الحروف لانك ان قلت ان قائم زيدا فقبل احعل مكان زيد ضميرا
للشأن اما ان يأتي به متصلا او منفصلا ولا هما فاسد فالذي يودي اليه فاسد بيانه
انك لو اتيت به متصلا لم يحل ان يلون صورة ضمير النصب او الرفع فان كان ضمير
الرفع فهو فاسد لانه يودي الى الاستغناء في الحروف وان اتيت به منصوبا
لم يستقم لوضع المنصوب موضع المرفوع وان كان منفصلا لم يجل اما ان يكون
مرفوعا او منصوبا لا يستقيم ان يلون مرفوعا لان الضمير اذا ولي عامله وجب ان يلون متصلا
والمنصوب فاسد من الوجهين جميعا قوله وجميع ما ذكر في خبر المبتدا من
اصنافه واحواله وشرائطه قائم فيه ما خلا جواز تقدمه الا اذا وقع ظرفا نحو
باضافته لكونه معرفة او نكرة ومفردا وجملته واحواله لكونه مقدما وموخرا ومحذوفا
وشرائطه انه اذا كان جملة فلا بد له من ضمير واذا حذف فلا بد من قرينة اما حالية
او مقالية واذا كان ظرفا والمبتدا نكرة فلا بد من تقدم الخبر فان قيل يلزم من

قوله وجميع ما ذكر في خبر المبتدا من اصنافه واحواله وشرائطه قائم فيه ان يجوز ان زيدا
اضربه لانه يجوز زيد اضربه فالجواب من وجهين احدهما انه لم يذكر
ذلك اصلا واذا لم يذكر فانه حكم بانتشارهما فيما ذكر لا فيما لم يذكر وقوله وجميع
ما ذكر انما اراد وجميع ما ذكر به لانه اراد وجميع ما صح ان يلون خبرا للمبتدا
يصح ان يلون خبرا لان والثاني وهو الاقوى لشموله الجواب عن هذه
الصورة وغيرها انه لم يرد بقوله وجميع ما ذكر الى آخره الا ان خبر ان مشارك لخبر المبتدا
في الاحكام بعد ان يثبت كونه خبرا لان بشرائطه وانتفاء موانعه لا ان كل موضع صح
ان يلون خبرا للمبتدا يصح ان يلون خبرا لان ولذلك لا يلزمه ان اين زيد ولا ان من ابوك
وان خارج من ابوك وان زيد مبتدا وخبرا لأيقاق فان قيل فهذا يودي الى الدور
لانه قصد الى تعريف خبر ان واذا لم تعرف خبرها الا بعد دخولها ودخولها لا يعرف
الا بعد تحقيق صحة كون الخبر خبرا لها كان دورا سلمنا انه ليس بدورا لا انه يبطل فائدة التعريف
لانه اذا احيل تعريف خبر ان لكونه خبر المبتدا منفيا باعتبار خبر ان في صحة بعضه واشتباع
بعضه كان تعريفا للاخص بالاعم والجواب انه لا توقف لكونه صالحا لان يلون
خبر ان بل يعرف ذلك قبل دخول ان بان يقال كل مبتدا وخبر لا منافاة بينهما وبين
ان فصالح ان يلون خبر المبتدا خبرا لان وينتفي الدور واما الثاني فانما يلزم لو كان
قصد الى التعريف به ولا احد يعرف خبر ان بذلك وانما عرفه بكلام معناه ان الخبر
الذي يصح دخول ان عليه وعلى مبتدائه فقوله هو المرفوع في قولك ان زيدا اخوك
ولعل بشرا صاحبك فالم يثبت انه خبر لان لم يلزم اعطاؤه احكام الخبر من حكمه لانه
انما حكم احكام خبر المبتدا بعد صحة كونه خبرا لان واما موضع يمتنع فيه ان يلون خبرا

لان من اصله ولا يحلم عليه بشيء قوله وقد حذف في نحو قولهم ان محلا او ان مرتحلا الى آخره وهذا ظاهر على ما بيّنه واما قول الاعشى ان محلا او ان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا فواضح ايضا اي ان لنا محلا وان مرتحلا وهو موضع استشهاد اي ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا عنها الى الآخرة وان في السفر الراحلين عنها مهلا او امهالا اي طولا ورويي منلا اي لنا منهم منلا وقد روي في كتاب سيبويه وان في السفر ما مضوا مهلا فتكون ما مصدرية تقديره مضيهم فيكون المعنى بزيدل الاستمال وبعد ان محلان

اسأتر الله بالبقاء وبالعدل ووالى الملامة الرجلان وتقول ان غيرها الا وشاكر زاي لك امتعه وخلا او غير ذلك فقال لك هل لك غيرها فتقول ان غيرها الا وشا اي ان لنا غيرها ويحمل ان يكون الا بدا منصوبا على التمييز من غيرها او بدلا من غيرها او موصوفا لغيرها

وقد تقدم عليه ولا بد ايضا من تقدير تقديم الخبر ليأتي ايودي الى ان يكون ان ما ليس باسمها ولا خبرها وقال ما ليت ايام الصبى رواجعا وللناس فيه بلته مذاهب احدها وهو مذهب البصريين ان رواجعا منصوب على الحال وخبر ليت محذوف تقديره ليت ايام الصبى لنا رواجعا فتكون حالا من الضمير في لنا اي ما ليت ايام الصبى مستقرة لنا في حال كونها رواجعا ومذهب الفراء ان ليت نصب الاسمين جميعا على لغة بعض العرب لان ليت بمعنى تمنيت وهم يقولون تمنيت زيدا وايما لذلك هذه ومذهب الكسائي ان رواجعا منصوب باضمار يكون فيكون من باب ما اضمر فيه كان قال ومذهب البصريين اولى اذ قد ثبت حذف الخبر مع ازادته وهو عين ما حملوه واما مذهب الفراء فلم يثبت ان عاملة نصبا في الجزئين فيحمل عليه الليت ولا يثبت ذلك الا بثبت واما مذهب الكسائي وان كان خيرا من مذهب الفراء لثبوت اضمار كان في مواضع لا ان

مذهب البصريين اولى لكثرة حذف الخبر وقلة اضمار كان وقد في بعض النسخ وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري والظاهر انه اراد اثبات ذلك في كتابه ثم رجع عنه وهذا الكلام مجرد غير مستقيم اذ لم يسمع عن العرب ولا نستقيم ان يقول احد ليت شعري مقصورا من غير انضمام شيء آخر اليها وانما المعروف وليت شعري اي الرجلين عندك ازيد عندك ام عمرو ونحو ذلك قوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون محمول على الحذف للقرينة والمعنى ايجتمع ام لا وانعود كما كنت ونحوه لانه يريد وضب مسافر بن على اليد او معنى ليت شعري من ابوك ونحوه ليت علمي متعلق بما يجاب به هذا القول الا ترى الى مثل ذلك في كلامهم لقولهم علمت من ابوك ولا خلاف ان من ها هنا استفهام ويراد ها هنا علمت ما يجاب به هذا الاستفهام فرأى اولا انه من قبيل ما حذف خبره وقام كلام آخر مقامه مثل لولا زيد لكان كذا فاثبته فيما حذف فيه الخبر ثم رأى انه يصح ان يطلق عليه الخبر به كما يطلق على الجار والمجرور انه خبر لدلالته على المتعلق الذي لا بد منه وكانه مذكور فاسقطه او يكون الامر بالعكس قوله في خبر لا التي لنفي الجنس هو في قول اهل الحجاز لا رجل افضل منك ولا احد خير منك قال الشارح لا يدل على اثباته عند اهل الحجاز اذ يحتمل ان يكون وصفه على محل لا وكونه على مذهب الحجازيين خبرا وفي مذهب التميميين صفة تحكم وانما ثبت مذهب الحجازيين اذا كان المنفي مضافا ولا محل له اذ ليس بمبني ويقع بعده مرفوع فذلك الدليل الواضح على ان لها خبرا مرفوعا ولو كان صفة لكان منصوبا على جميع المذاهب والذي يوضح ذلك جوابه باحتمال الصفة في قولهم ولا كريم من الولدان مصبوح وهو اقل ما استشهد به لاهل الحجاز وبعضهم كحاتم والجزء محذوف ملا سألت هذا الله ما اجتبي

اذ وطؤلا فانه يكون منصوبا

يقولون؟

يقول لابن دنين

عند الشتاء اذا ما هبت الريح ○ وردجارهم حرفا مضمرة ○ في الراس منها وفي الاصلاب
تمليح ○ اذا اللقاح غدت ملقى اصرتها ولا لديم من الولدان مصبوح ○ وفي كلام
سيبويه ما يدل على ان خبر لا بد الا بد الذي كان رافعا قبل دخول لا لان لا وما عملت
فيه في موضع رفع وموضع ضعيف لازم حتى ان ذو الفقار سيف كان لمنبه بن الحجاج
فاخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وذو الفقار وعلي في قوله ○
لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي ○ قال السارح لا يصح ان
يكون خبرا لان مستثنى من مذكور والمستثنى لذلك لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى
منه لانه لم يذكر الا ليبين به ما قصد بالمستثنى منه ذكر المنصوبات قال صاحب
الكتاب المفعول المطلق هو المصدر ولم يعرض لحده في طامر كلامه استغنا عنه بما دل
عليه من اسمه في قوله المفعول المطلق الذي فعل على الحقيقة من غير تقييد فلما
كان الاسم يدل على الحقيقة استغنى عنه لانه لو ذكره لم يزد عليه ثم قال هو
المصدر فذكر اسما من الاسماء التي هي اشهر اسمائه عند النحويين ولا سيما المناخرون
فانهم لا يكادون يقولون الا المصدر ولا تسمعهم يقولون المفعول المطلق ويجوز ان
يكون حصه بهذا الاسم تنبيها على الرد على مذهب اللوفيين في انه مشتق من الفعل
ولذلك عرض بعد قوله هو المصدر فقال سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه واذا كان
هو وغيره سواء في تفسيره ورجح هذا الاسم لمعنى مقصود وان لم يكن متعلقا بما هو
فيه كان اولى من غيره لزيادته بفائدة مخصوصة مقصوده ثم ذكر بعد الاسما التي ليس
فيما ما فيما تقدم وهو الحدث والحدثان ثم ذكر بعدهما الاسم الذي هو افظهما ذكرا وهو قوله
الفعل وهو مقتضى مذهب اللوفيين ان تسمي المصدر صادرا او الفعل مصدرا لان المصدر

محل الصدور وهو عندهم الفعل والصادر من حصل له الصدور وهو المصدر عندهم
واجاب ابن الانباري انه مصدر بمعنى مفعول لانه اصدر عن الفعل مثل مركب فانه بمعنى
مركوب ومشرب بمعنى مشروب واجيب بانه لم يحي مفعل بمعنى تفعل ولو سلم فاد يعيد
وقال بعضهم المصدر ما حصل به الصدور وما حصل الصدور فيه المحال المصدور عنه
حصل للصادر واجيب بانه يخالط اسم المكان الفاعل وقيل سمي مصدرا لانه دو صدور
واجيب بانه يلزم ان تسمي الفاعل مفعلا لانه دو فعل وهذا بحث لفظي وقد استدل
البصريون بان معنى الاستحقاق موافقه لفظين وحروفهما الاصول ومعنى
الاصل فاذا جعل الفعل اصلا لم يستقم لانهما لم يستحقا في معنى الاصل وان جعل المصدر
اصلا استقام واذا لم يشترط في اللفظين معنى الاصل لم يستقم معنى الاشتقاق
لانه اما ان يعتبر معنى اي معنى كان او لا او لا يعتبر معنى اصلا لا هما ظاهر الفساد
واستدل الزجاج بان لو كان عمو لم يكن مصدرا لاوله فعل يكون الصدور عنه وليس بواضح
لانه مشترك الالزام اذ قال لو كان الامر بالعكس لكان كل فعل له مصدر ويكون
الفعل فرعه نحو يغم ويبيس وليس افعالا ولا مصدر لها واستدل ابن السراج لو كانت
المصادر مشتقة من الافعال لم تخلف كما لم تخلف ابنية الفاعلين والمفعولين ونحوهما
وهو ضعيف ومشترك الالزام واستدل اللوفيون بان المصدر اعل لاعلال الفعل
فكان فرعا واجيب بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال فرعيته اصله فان يلزم فرع اعلال
الزم واعد فرع اعلال بعد وليس فرعا في غيره قالوا الكذبة والتالبد فرع واجيب
بما تقدم قالوا اعمل في المصدر والمفعول فرع واجيب بان الحرف عامل وليس معموله
فرعا قال وسقتهم الى مهم وموقت ويعني بالمبهم ما دل لا يدل على اكثر مما دل عليه

الفعل فلا يفيد سوى الثالثة ويعني بالموقت ما استفيد منه زيادة لم تستفد من الفعل وهو على ضربين ضرب ليستفاد منه النوع وضرب يستفاد منه العدد فقوله وقد يقرن بالفعل غير مصدر ومما هو بمعناه إلى آخره قال الشارح نبه على أنه لا يشترط في المفعول المطلق أن يكون مطابقا للفعل الذي ينتصب به في اللفظ بل يجوز ذلك ويجوز خلافه ولذلك كان الحد شاملا للمعنيين جميعا ولأن الشرط فهما جميعا المعنى ثم قال وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فأنث اسم المصدر لأنواع المصدر ونفاه ولا سنسقيهم الدر لكونه شيء وسمي اسم جنسه عنه والجواب أن المصدر الثاني لم يرد به ما أريد بالمصدر في أول الباب من قوله هو المصدر والمصدر يطلق باعتبارين أحدهما كل اسم دل بها لما فعله فاعل فعل ويطلق ويراد به كل اسم حدث له فعل اشتق منه لهو لك ضربت ضربا وقتلك قتلا فالأول هو الذي يقصد في المنصوبات والثاني هو الذي يقصد بالذكر في باب اعمال المصادر فإذا علمت ذلك فقوله وهو على ضربين مصدر تعني به المصدر الذي له فعل اشتق منه فجاز أن ينفي المصدر عن بعض أقسام الأول لأنه لم يطلق باعتبار المصدرية الأول فثبت أن الذي نفاه غير الذي أثبته والتناقض إنما يلزم إذا كان ما اثبت هو عين ما نفى وأما اتفاق اللفظ في المثبت والمنفي فغير ضار ولا يلزم منه ساقض باتفاق ثم قسم المصدر باعتبار الثاني على قسمين قسم يكون الفعل المذكور معه موافقا له في أصل الاشتقاق وقسم ليس كذلك فالأول نحو قوله أنبتكم من الأرض نباتا وتبتل إليه تبتيلا لأن تبتيلا وإن كان له فعل يجري عليه فليس مصدرا لتبتل ولكنه يلاقيه في أصل الاشتقاق إذ الجميع من باب واحد وهو الباء والتاء واللام ولذلك أنبتكم من الأرض نباتا وفي مثله قولان أحدهما أن تبتيلا بمعنى تبتلا وهو ظاهر قوله

مما هو بمعناه ولذلك أنبتكم من الأرض بناء لأنه لما كان تبتل مطاوع بتل كان متضمنا له ولذلك أنبت وإن كان على العلس من بتل ويلزم على الأول الوقوف على المسموع فلا يقال كسرته انكسارا ولا انكسر كسرا إذ لم يثبت كونه بمعناه وعلى الثاني لا يلزمه والثاني نحو قعدت جلوسا وجلست منعا لأن جلوسا وإن كان له فعل مشتق منه فليس مصدر لقعدت ولا يلاقيه في الاشتقاق ولكنه بمعناه لأن ذلك مشترك في جميع الباب ثم قال غير المصدر وقد تبين أنه أريد بغير المصدر المطلق الذي ليس له فعل يجري عليه مذكور ولا غير مذكور لقولك ضربته أنواعا لأن النوع ليس مصدرا باعتبار أن له فعلا يجري عليه مذكور ولا غير مذكور لقولك ضربته أنواعا لأن الأنواع ليست مصدرا باعتبار أن لها فعلا يجري عليه إذ النوع إنما هو موضوع لقسم من أقسام الشيء على أي صفة كان ولأنه استعمل في هذا المحل المخصوص مرادا به ضرب مخصوص سيأتي ما فعله الفاعل فوجب أن يكون مفعولا مطلقا لاشتماله على الحقيقة التي كان يتضمنها كذلك ولذلك أي ضرب وإنما ضرب ثم قال ومنه رجع القهقرى فنبه على أنه نوع من عين المصدر باعتبار المذكور من حيث كان اسما من أسماء الفعل لا يطلق على عينه بخلاف قولك أنواع إذ الأنواع يكون للفعل وغيره ومن النحويين من خالف في أن نصب القهقرى وشبهه على كونه مفعولا مطلقا هل للكونه اسما من الأسماء الأفعال تقصد بها هنا بيان ما فعله فاعله أو صفته لرجوع مخصوص بحذف موصوفها وأقيمت مقامه فاكتسب نصبه وعوملت معاملته والاختيار الأول ولذلك نبه عليه فقال لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود والذي يدل عليه استعمالها كذلك لإرادته عن موصوفها مطلقا ولو كانت صفة لجرت على موصوفها إما لازما وإما

جائزا والمانع بجره على موصوف كانت كالاسماء التي ليست بصفات ثم قال ومنه ضربته
سوطا بتنوينها على ان هذا يخالف ما تقدم من حيث ان وضعه للاله الجنسية الا انه استعمل
في هذا المحل المخصوص لضربه به بيانا لما فعله فاعل الفعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا
لذلك قال والمصادر المنصوبة بافعال مضمرة منها ما يستعمل اظهاره واضماره
ومنها ما لا يستعمل اظهار فعله ترك ذكر المنصوب بفعل مظهر لتقدم ذكره بالتمثيل في جميع
ما تقدم فلم ينو الا المنصوب بفعل مضمر وذكر ثلثة اقسام فيما يستعمل اظهار فعله الى آخره
وليس بجيد فان القسمين الاولين شاملان لجميع المقسوم والحصر معلوم بين النفي والاثبات
وليس بينهما درجة ثالثة فيجعل لها قسم لان هذا القسم الثالث اما ان يستعمل اظهار فعل
له فيكون من الاول واما ان لا يستعمل فيكون من الثاني ولعله اراد بالثاني
ما لا يستعمل اظهار فعله ولا فعل له مشتق منه ومشبه له في التقسيم يدل عليه لانه مثل
في النوع الثاني بامثلة كلها افعال مشتقة منها ولم يمثل في النوع الثالث الا بما لا فعل
له مشتق منه كقوله دفرا وسحقا وشبهه فدل ذلك على انه مقصوده فان قيل هذا
تفصيل من وجه آخر وهو انه يلزم من كل ما لا فعل له مشتق منه وهو منصوب على المصدر
انه لا يجوز اظهار فعله ومعلوم ان ضربته سوطا من ذلك واظهاره جائز باتفاق والجواب
ان هذا غير لازم لان النوعين قسيما ما يستعمل اظهار فعله ولا يلزم ان يكون منهما ما
يظهر فعله وما ذكر يلزم من القسم الاول وهو الذي يستعمل اظهار فعله واضماره معا
انه عبر لازم ولا يستقيم ان يلزم ازاد بقوله وما لا يستعمل اظهار فعله مما لا
فعل منصبه وما لا يستعمل اظهار فعله مما لا فعل له ينصبه فانه فاسد من جهة انه لا
مصدر الا وله فعل ينصبه في التقدير فالنوع الاول لتوليك للقادم من سفر وخير

وله فعل مشتق منه فيكون الثالث مما لا يستعمل اظهار فعله ح

مقدم وهو ما قامت فيه قرينة تدل على ان الفعل المحذوف من غير زيادة ولم يرتط في
مواعيد اي يتردد فيها ولا في مواعيد عرقوب وعرقوب من العمالقة سأله اخوه
شيئا فاستمهله الى اطلاع نخله فلما اطلعت سأله فقال حتى تبلح ثم حتى تزهي ثم
حتى ترطب ثم حتى تصير تمرا فلما صار تمرا جده لنفسه ولم يعطه شيئا فضرب مثلا في اخلاف
الوعد قال الشماخ واوعدتني ما لا احاول نفعه مواعيد عرقوب اخاه بيثرب
وقال الاشجعي وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب
وقال كانت مواعيد عرقوب لها مثلان ويثرب بثاء منقطتين وفتح الراء
موضع قريب من المدينة وانكر ابو عبيدة على من قال بيثرب لان العمالقة لم تكن بالمدينة
وعضب الجيل على اللجم يقال لمن غضب على من لم يبال به لان الجيل لا يبالي بغضبها
على اللجم وقوله اوفرا خيرا من جت مثل لمن تحصل منه المقصود بالحوف دون
غيره ويقال زهبا خير من دهما وربت فروق خير من حب وروي ان الحجاج لما حبس
الغضبان بن القعقاع ثم جاء كتاب عبد الملك بان يطلق كل مسجون احضره وقال له انك
لسمن فقال ضعف الامير سمين فقال القابل لاهل العراق تعشوا الجدي قبل ان تغدا الامر
قال ما نفعت قابلها ولا ضرت من قبل فيه قال الحبنى اغضبان قال اوفرا خيرا من
حب فذهبت مثلا واذا ثبت ان المثل جرى كذلك ضعف اظهار الفعل في مثله
والفرق بينه وبين مواعيد عرقوب ان لفظ مواعيد عرقوب لم يجر مثلا وانما ذكر
مع فعله او مع عدمه على سبيل التمثيل والفرق بينه وبين غضب الجيل انه قال
غضبت غضب الجيل ثم اختصر فقيل غضب الجيل فجاز الوجهان ولو ثبت ان المثل
في اصله غضب الجيل القياس وجوب حذف الفعل ايضا والنوع الثاني وهو الذي

ذكر ابن الخباز ان نصب ذكر على انه مفعول به لا على انه مفعول مطلق

يجب اضمار فعله والله لافعل نحو سقيا ورعيا الى آخره واكثر من تمثيل هذا القسم من وجهه انه امر
سماعي وليس ضابط كلي يضبط ما انتشر ومطرد فيه ذلك ليس في الحقيقة من النحو وانما هو
من اللغة فاذا اعلو بالنحو امر من اللغة على ذلك اكثر النحويون من تمثيله ليكون قد
حصل لهم منه طرف حيد من المعرفة بخلاف ما يعرف بالضوابط والقوانين فان الضابط يغني
عن كثرة التمثيل وكلام سيبويه يشعر بان علة الحذف في هذه المواضع كثرته في كلامهم
حتى دامت الكثرة مقام ذكره الا انه يكون ضابطا نحويا لانه يحتاج الى النظر في كل لا يصح
لفظة لثرت او لم تثر وذلك من حظ اللغوي واستدل سيبويه على وجوب الحذف في
مثله بانه سمع كثيرا من العرب مع كثرته تصرفوا في كلامهم لاختيارهم الى الاوزان والقوافي
وغير ذلك ولم يظهر الفعل في كلام واحد منهم فلو كان من الجائز لقصت العادة بجريانه في كلام
احدهم ولو جرى لنقل عادة لكثرة المستفيض من ذلك ولم ينقل فلم يقع فلم يجز اظهاره وقوله
حذعا الجذع قطع الانف وقطع اليد ايضا وقطع الاذن ايضا وقطع الشفة ايضا وعقرا
من قولهم عقر الله جسده وحلقا من قولهم حلقه اي اصاب حلقه وبؤسا من بئس اذا افتقد
وسحقا من اسحقه الله فسحق سحقا اي ابعده وحمدا وشكرا من حمد الله وشكره
وعجبا من عجبت وكرامة ومسرة من اكرمته وسررته وسرني وقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين
ونعمة العين قرتها من نعمت عينك ولذلك نعام عين ونعامه عين ونعمى عين وقول الراد
لا افعل ذلك ولا لبدا ولا همّا من ولا اكادو ولا امّ اي لا افارقه ولا ابقال ولا لودا
ولا مكادة وقول الراد على الناهي لا فعلن ذلك ورغما وهوانا من زغم انفه رغما ورغما
ثم قال ومنه مشيرا الى النوع الاصلي وفصله من نوعه لانه يعرف واستغنى
بالتمثيل واتى فيه بما يوهم انه من الضابط وليس بمشترط وهو نحو ارسيرا سيرا فانه قد يتبق

الى الذهن ان التكرار قام مقام ان الفعل كما هو ثابت بالتفاق في مثل زيد سيرا سيرا قولك
الطريق الطريق وقد نقل الثقات ان العرب تقول ما انت الا سيرا من عير تكريره
كما تقوله مكررا في انهم لا يظهرون الفعل ابدا قال قلت يندفع هذا الوهم بقوله ما انت
الا سيرا البريد وليس فيه تكرار قلت قد يتوهم المتوهم انه تشترط ان التكرار واما
الاضافة لانه لفظ زائد فكانه قام مقام المحذوف والضابط لهذا القسم ان يتقدم
نفي او ما هو في معنى نفي وبعده اثبات لا يصح ان يكون ما بعد الاثبات خبرا عن الاول
فعند ذلك اذا نصب على المصدر وجب الحذف ولو فقد شرط مما ذكرناه لم يلزم هذا
الحكم فلو لم يوجد النفي فقلت انت سيرا وانت سير البريد لم يجب حذف الفعل بل يقول
انت تسير سيرا بالاتفاق ولو لم يكن بعده اسم لم يكن منصوبا بفعل مضمر اصلا
لهولك ما سير الا سيرا ولو لم يكن مما لا يصح ان يكون خبرا عن الاول لم يصح نصبه
بالتفاق لقولك ما سيرك الا سير وفصل او معنى نفي ليندرج نحو انما انت سيرا ونحوه
زيد ابدا سيرا او زيد سير اسير ام قال ومنه قوله تعالى فاما منا بعد واما فدا
وفصله لتبيين انه نوع ثالث من النوع الاصلي وهو ايضا باب له ضابط يحمل عليه
اشباهه وضابطه ان يتقدم جملة متضمنة فوائد فاذا ذكرت فوائدها بالفاظ المصادر
وجب حذف افعالها فحذفوا الفعل لقيام القرينة الاولى وهي الجملة التي هذه فوائدها
والتزموه لان اللفظ الاول قد وقع موقع الفعل فاستغني عنه لفظا ومعنى كقوله تعالى
فشدوا الوثاق فان شد الوثاق متضمن فوائد وجوده من من او اسر فاق او فداء او قتل
فلما ذكرت تلك المعاني بالفاظ المصادر لم تذكر افعالها وقيل فاما منا بعد واما
فدا فلو قيل فاما تمنون منا او تفادون فدا لم يجز ومنه مررت فاذا له صوت حسن

حمار وهو ايضا قسم ماسيجئ وضابطه ان تقدم قبل المصدر جملة مشتملة على اسم المعناه
وعلى من هو منسوب اليه فى المعنى كقولك لزيد صوت صوت حمار فقولك لزيد صوت
جملة على الصفة المذكورة فاستغنى عن الفعل بما فى قولك صوت من الدلالة عليه
ووقع موضعه لفظا فاغنى لفظا ومعنى ولو قلت فى الدار صوت صوت حمار كان
ضعيفا لان الفعل الذى يقدره لابد ان ينسب الى فاعل وهو غير معلوم فلذلك ضعف
ولو قلت لزيد يعوب صوت حمار لم يجز لفقدان ما يدل على الفعل ويقيمه الا مثله
مثل قال سيبويه لانك مررت به فى حال تصويت ومعالجته يعنى انه دال
على الحدوث كالفعل وكان قولك لصوت مثله فاذا هو صوت وظاهر كلامه
انه منصوب بمعنى قولك له صوت لانه بمعنى يصوت والصحيح انه منصوب بفعل
مقدر يدل ذلك عليه اى يصوت صوتا مثل صوت حمار ويجوز رفعه
على البدل او الصفة اى مثل صوت حمار اما نحو له علم علم الفقها فالوجه الرفع لما
فقد من فهم المعالجة الدال على الفعل لد لانها على الحدوث بخلاف العلم فانه
ممدوح به كالخصال النابتة كاليد والراس الا ترى ان معنى قولك له علم علم الفقها
وهدى هدى الصلحا انما يراد ثبوته واستقراره ولم يرد فاذا هو يفعل ما اردت
فى فاذا له صوت فاما نحو له صوت حسن فقال سيبويه الرفع وجعل الثانى توكيدا
وحسن صفة ولذلك له صوت مثل صوت الحمار وله صوت ايما صوت واجاز الخليل
له صوت صوتا حسنا على المصدر او الحال وكذلك مثل وايما وقد قال
رؤبة فيها ازدهاف ايما ازدهاف ○ بالنصب مع انه لم يرد لصاحبه وكان اضعف
ومنه ما يكون توكيدا لغيره كقولك هذا عبد الله حقا او الحق لا الباطل وابدا ايضا

نزل منزلة

موضع يعرف بالقياس وضابطه ان تقدم جملة قبل المصدر دالها دلالة عليه فان احتملت
غيره فهو توكيد لغيره وان لم تحتمل فى المعنى غيره فهو توكيد لنفسه وسمى دلالة
توكيدا لغيره لانه جئ به لاجل غيره ليرفع احتماله وسمى الثانى توكيدا لنفسه لانه لا
معنى لغيره ولم يكن سواه ومدلوله هو مدلول الاول ثم مثل فى النوع الاول
بقوله هذا عبد الله حقا لان المخبر عن شئ يحتمل ان يكون الامر على ما ذكره
ويحتمل ان يكون الامر على خلافه فاذا حقا فقد اجد المحتملين فلذلك كان توكيدا لغيره
ولذلك قوله الحق لا الباطل بعد قولك هذا عبد الله وشبهه وهذا زيد غير ما تقول
لان المخبر بقوله هذا زيد يجوز ان يكون موافقا لقول مخاطبه ويجوز ان يكون مخالفا
فاذا كان قال غير ما تقول فقد جعله لاحد المحتملين وكان توكيدا لغيره وقوله
اجدك لا تفعل كذا اصله لا تفعل كذا جدا لان الذى ينفى الفعل عنه يجوز ان يكون بجد
منه ويجوز ان يكون من عرجد فاذا قال جدا فقد ذكر احد المحتملين ثم ادخلوا
همزة الاستفهام لانه اذا بان ان لا مر ينبغى ان يكون كذلك على سبيل التقدير فقدم
المصدر من اجل همزة الاستفهام فصار اجدك لا تفعل كذا ثم لما كان معناه تقرير
ان يكون الامر على وفق ما اخبر صار فى معنى ابتداء كلام المتكلم فيتكلم به من يقصد
الى ابتداء وان كان ما تقدم هو الاصل الجارى على قياس لغتهم ويجوز ان يكون
معنى اجدك فى مثل اتفعله جدا منك على سبيل الانكار لفعله جدا ثم نهاه عنه
او اخبر بانه لا يفعله فيكون اجدك بجملة مقدرة دل سياق الكلام عليها ومما
يدل على انهم يقولون افعله جدا قول ابى طالب اذن لا تبغاه على كل حاله من
الامر جدا غير قول الهازل ○ ومن التوكيد لغيره فعله البته ثم مثل فى النوع الثانى

يقولهم له على الف درهم عرفا اى اعترافا ومعلوم ان من قال له على الف درهم فقد
اعترف ولا يحتمل غيره فاذا قال اعترافا فقولك ما دل عليه اول فعين له
فكان توكيدا لنفسه على ما تقدم تفسيره ومنه قول ـــــ ارأحوص انك
لان ان توكيد للجمله والقسم توكيد للجمله المقسم عليها فاذا قيل انى اتيك فقد علم الله
الله فاذا قال قسما فانما ذكرتما تعين بالجمله الاولى وهو معنى قوله توكيد لنفسه
ومنه قوله صنع الله بعد قوله ويرى اعجبا لان ذلك معلوم مما تقدم ومنهم
من يزعم انه توكيد لما تقدم قبل ذلك من فعله ويوم ينفخ فى الصور ففزع
من فى السموات ومن فى الارض الا من شاء الله وليتفما قدرت فهو توكيد لنفسه
وقولهم اكثر دعوة الحق كانوا يتداعون بها لينجار سامعها من اهل الحق الهم فصحان
بلون توكيد لنفسه قال ـــــ ومنه ما بلون مثنى هذا النوع له وجهان
سماعه وقياسيه فالسماعيه ان يسمع لونه مثنى هذا المعنى فلا يقاس عليه
فيشى غير ما سمع والقياسيه ان كل ما جا مثنى حذف فعله وجوبا من غير ان
يحتاج الى سماع ومعنى التثنيه فى ذلك التكرار والتكثير وقال ـــــ
الخليل فى حنانيك معناه دلما كنت فى رحمه مسك فلتكن موصولا باخرى ليتك من
الب على لذا ايى دأوم وكان المعنى ادوم دواما بعد دوام على طاعتك وقد
ياتى وسعديك مع لسك خاصه بمعنى مساعده بعد مساعده ودواليك من المداوله
اى مداوله بعد مداوله قال ـــــ اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا
غير لابس وهذا ذيك من هذا اى اسرع اى هذا اخف هذا قال ـــــ
ضربا هذا ذيك وطعنا وخصا قال ـــــ ومنه لا سيما وقع فى بعض

النسخ ما لا ينصرف وهو غلط وانما غلط فيه من جهه التمثيل بسبحان وقد ذكر ان
سبحان غير منصرف متوهم انه ذكر من هذه الجمه وليس كذلك ولا يقال فى سبحان
ها هنا انه غير منصرف وانما ذلك اذا تكلم به مفردا على ما تقدم فى باب
سبحان ثم لو صح فى سبحان تعدد فى معاذ وعمرك وفعلك وانما ازاد انه لا ينصرف
اى لا يستعمل الا منصوبا على المصدر على الظروف غير المتصرفه وهى التى يلزم
الظرفيه او ازادانها لا تستعمل الا مضافه غير مقطوع عنها فى اللغه الفصيحه
والا فقد استعمل سبحان فى قوله سبحان من علقمه الفاخر ون وهو شاذ ومعنى
سبحان اى سبحت الله تسبيحا اى نزهته تنزيها ويكون سبحت هنا بمعنى نزهت
لا بمعنى قلت سبحان الله وعن ابى العباس ابرئه من السوء براءه وعن ابى عبيده
جاءنى امراه فقالت اتلتبن قلت نعم فقالت الكت سبحان شهله بنت عوف من ايش
ادعاها عليها احنهان يريد بريت شهله ومن كلامهم سبحان الله وبحمده
والمعنى واسترزاقه اى واسترزقه استرزاقا من الروح وجاء البا امّا لان اصله
فعلان او امّا لقلب الواو ياء تخفيفا وعمرك الله مصدر عند سيبويه ونقديره
ان معنى عمرك الله عمرتك الله اى سالت الله عمرك واذا وضح ان عمرك بمعنى عمرتك
وجب ان يكون مصدرا وقد ثبت انهم يقولون عمرك الله وعمرتك الله بمعنى فيكون
منصوبا اسم الله منصوبا بعمرك على قول او بالفعل المقدر على قول وفيه معنى
السؤال ولذلك يجاب بما يجاب به قسم السؤال وقيل منصوب بجعل مقدر
اى اسالك الله عمرك اى بقائك وفتحت العين فى القسم تخفيفا والفرق بينه وبين
ـــ سبحانه ان كان بمعنى سالت الله تعالى يقال ان عمرك على مذهب

سيبويه بمعنى عمرك الملتزم حذفه وهو الناصب له واسم الله تعالى المفعول
الثاني وعلى القول الآخر عمرك واسم الله مفعول لمن لسألت المقدر واجازه الاخفش
عمرك الله يرفع اسم الله اي اسألك الله بان يعمرك فيرتفع بعمرك حيث كان المعنى
كذلك وقعدك الله عند سيبويه مثل عمرك الله يجعله بمعنى فعل مقدر معناه
سألته ان يكون حفيظك وان لم يتكلم كانه قيل حفظك الله من قوله عن اليمين
والشمال قعيد اي حافظ ووضح ذلك في عمرك الله لاستعمال فعله واذا تحقق ان
معنى وقعدك الله معنى الفعل المقدر المذكور وصح ايضا معنى السؤال لعمرك الله ان
قال ففعدك الا استمعني ملامه ولا تكفي قرح الجراح فينجعا ٥ وهو
والنوع الثالث من الذي يلزمه اضمار فعله ولا فعل له مستعمل من لفظه بخلاف
القسم الذي قبله فان له فعلا من لفظه على ما تقدم ثم مثل بالامثلة المذكورة
وكلها على ما ذكره من وجوب الاضمار ولا فعل لها من لفظها وتهرا بمعنى بغتة هو
المراد لا بهرا من بهره الله اي لعنه الله ولا من نهزه اي غلبه كقول الشاعر ٥
تغاقد قومي ان يبيعون مهجتي بحاجزيه بهرا لهم بعد هابهرا ٥ ودفرا وافه ونفه بمعنى
نتنا وليس لذلك فعل ودحلك وبلبيك وويلك وويبك وويسك كلها بمعنى الويل ثم كثرت
حتى صارت تستعمل من غير قصد دعاء وقيل ودحلك وويسك ترحم وما ينشد من
قوله فما وال ولا واح ولا واس ابو هند ٥ مجهول قوله وقد تجري اسما غير مصادر
ذلك المجرى قال الشارح وقد ذكر في هذا الفصل اسما غير مصادر في الاصل
نصبت على المفعول المطلق وقد تقدم ذكر ذلك في اول هذا الباب ولكنه ذكرها
لغرض آخر وهو كونها انتصبت نصب المصادر ويلزم اضمار افعالها الناصبة لها

فالوجه الذي ذكرها لاجله هنا غير الوجه الذي ذكرها لاجله من اجله او لانه ادلم
يذكرها اولا باعتبار لزوم اضمار الفعل وهو معنى قوله دلك المجري اشاره الى ما تقدم
من لزوم اضمار الفعل ثم قسمها قسمين الى ما هو في الاصل اسم الاجسام والى ما هو
موضوع وضع الصفات ثم قصد بها الى قصد مدلول الفعل فوجب ان تكون مفعولا
مطلقا الدال على النوع الاول نحو ترابا وجندلا ومعلوم ان ذلك في الاصل اسم لهذه
الاجسام المعروفة الا ان المتكلم بقوله ترابا في الدعاء يريد به الدعاء واذا علم ذلك
وجب ان يكون مصدرا اذ لا فرق بين قوله حينه وبين قوله ترابا وكذلك جندلا
معناه املاكا واذا علم ذلك وجب ان تحلم بالمصدرية وكذلك قوله فاها لفيك
هداني الاصل اسم للفم والصمير للداهية وقول القائل فاها لفيك داعيا لم
يرد به الفم وانما قصد الخيبة وضابه الداهية كانه قيل دهت دهيا واذا علم ذلك
وجب الحلم بالمصدر وقيل اصله جعل الله فاها لفيك ثم لثرحي صار عبارة عن اصابتها
والنوع الثاني نحو قوله هنيا مريا لان اصله صفة اذ هو من قولك هنا ومرا وهنئ
ومرئ واذا قلت هنيا مريا فانما قصدت هناه الله ومراه كقوله
هنيئا لارباب البيوت بوهرو للعزب المسكين ما يتلمس ٥ اي هناهم الله واذا علم ذلك
وجب الحلم بالمصدر وقولهم اقائما وقد قعد الناس اسم فاعل في الاصل من قام يقوم
ولكنه لم يقصد هنا الا معنى القيام وقد قعد الناس واذا علم انه واقع موقع الفعل
وجب الحلم بالمصدرية وقوله واقاعدا وقد سار الركب مثله في ان المعنى اقعد
وقد سار الركب قوله ومن اضماره قولهم عبد الله اظنه منطلقا اي اظن ظني قال
الشارح هذا الاضمار على قياس ما ان الحمرات لتقدم ما يدل عليه وهو الفعل لحقه ان

ثم لان ما يتعلق بالاضمار في الاسماء مخصوص من ذلك الباب والذي حسن ذكره ها هنا التنبيه
على انه يصح ان ينتصب نصب المفعول المطلق مع كونه مضمرا لانه يسبق الى الوهم خصوصيته
ذلك بالظاهر ثم مثل بقوله عبد الله اظنه منطلق وذلك ان الضمير في اظنه لا يجوز
ان يكون راجعا الى عبد الله لانه لو رجع اليه لكان منصوبا على انه مفعول اول فيجب
ان يكون منطلقا منصوبا على انه مفعول ثان وهو مرفوع فبطل ان يكون الضمير لعبد
الله واذا بطل ان يكون لعبد الله تعين ضمير المصدر ويكون عبد الله مبتدا ومنطلق
خبره والظن ملغى ويجوز الغاء الظن اذا توسط او تاخر وهذا متوسط فجاز الغاؤه واضمار
المصدر لا يمنع الالغاء لان المفعولين متعلق واحد اخ سواء ولا يزيد الفعل بدل المصدر مفعولا
ولا ينقص الا ترى انك اذا قلت اعطيت اعطاء زيد اثوابا كان تعديه مع المصدر كتعديه مع
عدمه فصح ان يكون الضمير في اظنه ضمير المصدر على ما تقدم نعم الغاء باب الظن
مع ذلك المصدر ضعيف لاجل كونه تاليد وانما حسنه كونه مضمرا فقوة الظاهر
واما قوله واجعله الوارث منا فمحتمل على ما ذكره وانما قال فيه محتمل ولم يقل في
الاول لان الاول متعين بخلاف الثاني وبيان الثاني الاحتمال ان قوله واجعله يجوز
ان يكون ضمير المفعول الاول راجعا الى ما تقدم من ذكر الاسماع والابصار ويكون
الوارث هو المفعول الثاني ويدل عليه امران احدهما ما روي من قولهم واجعل ذلك
الوارث منا هذا يفسره وهو مفعول اول راجع الى ما ذكرناه والثاني ان المقصود
بان تكون هذه الاعضاء المذكورة لازمة له عند موته لزوم الوارث لانه لما قال
متعنا اللهم باسماعنا وابصارنا فقد رده بان يكون كالوارثة في لزومها واستقرارها
باعتبار العادة هذا يتبين احتمال كون الضمير لغير المصدر وانما قوم عن عوده الى المفعول

وجعلوه للمصدر لامرين احدهما ان الاسماع والابصار جمع ولا يصح عود الضمير المفرد الى
الجمع ولو كان لها لكان يعول واجعلن او واجعلها فلما قال واجعله دل على انه ليس له
والثاني هو انه يلزم ان يكون الوارث مفعولا ماليا ولا يستقيم في الظاهر ان يكون
هذه وارثة ولا مثل الوارثة انه ازاد به الملازمة جوابه انه قد تقدم ما يدل على
ذلك وهو قوله متعنا فجعله بمعنى اخر من غير تاويل اولى من تكرير المعنى الاول
بوجه من التاويل وهو ان يكون الضمير ضمير المصدر والوارث مفعولا اولا ومنا في
موضع المفعول الثاني على معناه واجعل الوارث من نسلنا لا كلا له خارجا عنا وهذا
معنى مقصود العقلاء والصالحين ومنه قوله تعالى هب لي من لدنك وليا يرثني ويرث
من آل يعقوب واذا كان كذلك كان الضمير ضمير المصدر فمن اجل ذلك حمل
صاحب الكتاب الضمير على المصدر وقد اجيب عن عود الضمير المفرد الى الجمع بانه
على معنى اجعل المذكور ويقوي ان يسار اليه ذلك وقوي بقوله وان لكم في الانعام
لعبرة نسقيكم مما في بطونه وهذا وان كان سايغا الا انه بالظاهر ليس بالظاهر وقوله
نسقيكم مما في بطونه عند سيبويه انما هو اسم جمع فعلى ذلك جاء الضمير في بطونه
والمفعول به قوله هو الذي يقع عليه فعل الفاعل قال الشارح
ازاد بالوقوع التعلق المعنوي المعقول لا الامر الحسي اذ ليس كل الافعال المتعدية
واقعة على مفعولها حسا كقولك علمت زيدا وازدته وشاهدته وخاطبته وما اشبه
ذلك والتعلق المعنوي هو الذي يسمل الجميع فوجب حمله عليه كما قال وهو الفارق
بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي وذلك ان الفعل المتعدي هو الذي له تعلق
توقف عقليته فما كان متعديا لاجل اعتبار هذا المتعلق وهو الذي يسمى مفعولا واذا كان

كذلك وجب ان يكون هو الفارق بين المتعدي وغير المتعدي الا ترى انك لو قطعت الخ عنه
كانت الافعال كلها سواء في عدم التعدي ولو قدرتها جميعا كذلك كانت كلها متعدية وانما
انقسمت باعتبار ان بعضها له هذا التعلق وبعضها عري فما ثبت له هذا التعلق فهو متعد
وما عري عنه فهو غير متعد فهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي على
التحقيق وسمي هذا المتعلق المفعول به لانه اوقع الفعل به او تعلق به او لانه جواب من فعلت
به هذا الفعل والكلام في كونه مفعولا وفي نصبه في مثل ما ضربت زيدا كالكلام في الفاعل
قال ويجي واحدا فصاعدا الى الثلثة وذلك ان الفعل يتوقف عقليته ماره على متعلق واحد
فيجب ان يكون متعديا الى واحد كقولك اكلت وشممت ولمست وماره تتوقف على اثنين
فيجب ان يكون متعديا الى اثنين كقولك اعطيت وكسوت وخلت وحسبت وزعمت
وعلمت المتعلق بالسبب وماره يتوقف على ثلثة كقولك اعلمت اذا قصدت تصييره عالما
بالمركبات وليس في الافعال ما يتوقف عقليته على اكثر من ذلك قوله ويجي منصوبا
بعامل مضمر مستعمل اظهاره ولا يلزم من اضمار شيء عامل المفعول الى ظاهر ومضمر والذي
تقدم تمثيل للظاهر واستغنى عن ذكره على ما هو عادته في الاستغناء وذكر المضمر لكونه
لم سبق له ذكر وقسمه الى ما يجوز اظهاره والى ما لا يجوز والذي يجوز اظهاره هو ان
يكون معه قرينة تشعر بخصوصيته ذلك الفعل المحذوف مجردا من ضمير وقوع لفظ آخر
في موضعه او ما يقوم مقامه مثل اهلا وسهلا كالناب عنه ثم مثله بامثلة فمنه قولهم
لمن اخذ يضرب القوم او قال اضرب شر الناس زيدا لان اخذ قرينة حالية تشعر بمقصوده
في قصد الفعل قوله المنصوب بالمستعمل اظهاره هو في الحسبة راجع الى الكل
موضع فامتنع فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف وليس موضع الا فعل فقط

ملتزم يقوم مقامه ولا كثره بلغت مبلغا يستغني بها عن الفعل ثم شرع يمثلها بما ذكره
قال هو قولك لمن اخذ يضرب القوم فالقوم مفعول مضرف الملفوظ بها والمثال
انما هو زيدا او لا بد ان يكون القوم مثالا للمنصوب بالفعل المحذوف لامرين
احدهما انه ليس قبل قوله شيء يصلح ان يكون ما بعدها معطوفا عليه والثاني انه لو كان
ذلك للزم ان يكون المثال احد الامرين لا الامرين جميعا لانجاب او هذا المعنى فالامر
بخلافه لان الغرض التمثيل بانواع كلها من الباب لان احدها من الباب وافاعل انجلا
يعني من منع واغلاق باب وبصبق ونحوه وافاعيل جمع افعال ولمن زكت اي يقول عمن
زكت وكذلك لمن سدد سهما وللمستهلين والا كان يزيد ونصب وانصرتم بالخطاب
ومعنى زكت علمت بالقرائن ويقع في بعض النسخ وما شرا اي ما رأيت شرا واضمار الفعل
بعد النفي من غير تفسير ضعيف وهو في سيبويه وما شر ومثل بالقرائن الحالية والمقالية
ثم اورد البيت وهو لمن نزاها وقريته لفطيه لانه لما اثبت بعد النفي ونصب بعد
الاثبات علم ان المراد اثبات الفعل المنفي اولا وهو ترى فالتقدير الا ترى لها وابو
العباس لما لم يثبت ان نزاها وقال هو مجهول ومنه قولهم كاليوم رجلا والقرينة ها هنا
تقدير به في الاصل ثم كثر استعمالهم لها حتى صار كان القرينة فيه موجودة وليس ذلك
بمنزله ما التزم فيه الحذف اذ لم يبلغ عندهم ذلك المبلغ ورجلا منصوب بالفعل المقدر
المضمن هو المثل به في مقصود الباب وكاليوم في موضع نصب صفة في الاصل فلما
فصارت منصوبة على الحال وتقديرها لرجل اليوم ثم حذف رجل المخفوض بالكاف ثم قدم
مع حاضيه قبل المفعول وحذف الفعل على ما هو المقصود من الباب ويجوز ان يكون
كاليوم هو المنصوب بالفعل نصب المفعول اي ما رأيت رجلا مثل رجل اليوم حذف الموصوف

واما الصفه مقامه فقال ما رأيت كاليوم ثم فسر رجلا اما تميزا واما عطف بيان والظاهر
ما تقدم لما فيما بعده من كثره التقدير اث ومنه ه ه
حتى اذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوبا ولا طلبان ذكر المقال لها فراجعها عن نفسه ونعوسها لنا
قال وهذه حجج ودل على انهم لم يلتزموه انهم قد يظهرونه فيقولون اللهم اجمع فيها
او اجعل فيها وقول بعض العرب لم افسدتم مكانكم فقال الصبيان يا اى لم الصبيان اما لما
تضمنه لم افسدتم من معنى اللوم واما لما فيهم من قرينه الحال وقيل لبعضهم اما بمكان
كذا او جد فقال يا وجدا الان معنى ذلك اما تعرف فقال بلى اعرف والوجد الموضع الذى
يستنقع فيه الماء وكان يسأل عن ذلك لتردده والمنصوب باللوم اضماره منه
المنادى قال الشارح لم يحده لاشكاله وذلك انه ان حده باعتبار المعنى

ورد عليه قول القائل لخاطبتى معك وانت المراد بهذا الخطاب وما اشبهه وان
حل باعتبار اللفظ ورد عليه المندوب والمخصوص فى قولك افعل ايها الرجل ونحن
نفعل كذا ايها القوم والتخفيف ان يقال فى حده هو المطلوب اقباله بحرف نائب
مناب ادعو لفظا او تقديرا فالمطلوب اقباله جنس له ولغيره وبحرف نائب مناب
ادعو فاصل وخرج المندوب عنه بأصل الجلس فانه ليس مطلوبا اقباله وسنأتى
ذكره بحده ومما يدل على انه اشكل عليه حده انه جعل المندوب منادى لما فصل
احكام المنادى فى الاعراب والبناء فقال فى آخر الفصل او مندوبا كقولك يا زيداه
وقد اختلف النحويون فى المنادى هل هو مفعول به بفعل التزم اضماره ويلزمون من
هذا الباب وعليه الالثرون او هو مفعول باسم فعل وقيل وايا وهيا فجعلها ولاء
حروف النداء اسما افعال والمنادى منصوب بها لفظا ومحلا على ما يقوله المحققون

فى النصب اللفظى والمحلى والوجه القول الاول لوجهين احدهما انه لا يستقيم ان يكون
هذه الكلمات اسما الافعال لان اسما الافعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع لها
هنا فوجب ان لا يكون اسما الافعال فان زعم زاعم ان الفاعل مضمر فيها مثله فى رويد
زيدا واشباهه فغير مسلم لانها لا تخلو اما ان يكون للمتكلم او للمخاطب او للغايب
لا جايز ان يكون لغايب اذ لم يتقدم له ذكر وليس المعنى ايضا عليه ولا جايز ان يكون
لمتكلم لان ضمير المتكلم لا يكون مستترا فى الافعال ولا جايز ان يكون لمخاطب لانه
ليس المعنى عليه اذ لم يرد ان المخاطب هو الداعى وانما المراد انه المدعو فلا يستقيم
ان يكون فاعلا مع كونه واقعا عليه الفعل الوجه الثانى هو ان اسما الافعال ليس
فيها ما هو اول من حروف ومن هذه الحروف من حملها الهمزه وهى حرف واحد اذا
بطل ان يكون الهمزه اسم فعل بطل البواقى اذ لا قائل بالفرق وان الجميع فى معنى
واحد بالاتفاق واذا وجب ان يكون بعضها ليس باسم فعل وجب ان يكون البواقى
كذلك واما من قال ان حروف النداء مع المنادى بنفسه استفهام كلاما وليست اسماء
افعال ولا فعله فقد رد قول البصريين بما ليس بمستقيم لانا اذا علمنا ان الجملة هى التى تتركب
عن كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى وعلمنا ان وضع الحرف لا يسند ولا يسند
اليه علم بهاتين المقدمتين ان الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام واذا ثبت هذان
الاصلان بالاتفاق فلا وجه لمن يقول ان الحرف مع الاسم كلام لانه خالف لما
علم ثبوته اذ يلزم منه ان يكون الحرف مسندا اليه او مسندا به وكلاهما باطل
او يلزم ان يكون كلام من غير اسناد وهو باطل فلما لزم منه بطلان احد
الاصلين المذكورين المتفق عليهما علم انه باطل اذ ما ادى الى الباطل باطل وقول

مَن قَالَ انَّهُ لَيْسَ بِجُمْلَةٍ وَلٰكِنَّهُ بَعْضُ جُمْلَةٍ مَعَ مَا بَعْدَهُ بَعْدٌ مِنَ الْكَلَامِ اِذِ الْمُنَادٰى اِنَّمَا يُنَادٰى
بِكَلَامٍ مَذْكُورٍ بَعْدَ نِدَائِهِ فَالْجُمْلَةُ مَا نَذْكُرُهُ بَعْدَ النِّدَاءِ وَالنِّدَاءُ مَعَهُ كَالْفَضَلَاتِ الَّتِي يَكُونُ
فِي الْجُمَلِ وَهٰذَا قَوْلُ بَعْضِ اَصْحَابِ الْاُصُولِ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ فَاِنَّهُ يُخِلُّ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنٰى
اَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنٰى فَاِنَّا نَقْطَعُ بِاَنَّ الْقَائِلَ يَا زَيْدُ قَدْ تَمَّ كَلَامُهُ فَاِذَا قَالَ بَعْدَ ذٰلِكَ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ
اَوْ جَاءَنِي زَيْدٌ اَوْ يَفْعَلُ كَذَا كَانَ جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ اَفْعَلُ كَذَا مِنْ غَيْرِ قَوْلِكَ
يَا زَيْدُ وَقَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ يَا زَيْدُ لَا لِيُخْبِرَهُ بِشَيْءٍ بَلْ لِيَعْلَمَ حُضُورَهُ اَوْ غَيْبَتَهُ وَلِذٰلِكَ
قَالَ الْمُحَقِّقُونَ اَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْجُمْلَةِ النِّدَائِيَّةِ جَائِزٌ لِاَنَّهَا جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَمَا بَعْدَهَا
جُمْلَةٌ اُخْرٰى وَاِنْ كَانَتِ الْاُولٰى لَمَّا تَعَلَّقَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تَنْسُبُهَا فِي الْمَعْنٰى وَاَمَّا مِنْ
جِهَةِ اللَّفْظِ فَهُوَ اَنَّ الْاِسْمَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ اِعْرَابٍ مِنْ جِهَةِ التَّرْكِيبِ وَجِهَاتُ التَّرْكِيبِ
مَحْصُورَةٌ فَلَا يَدْخُلُ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى تَقْدِيرِ اَنْ يَكُونَ جُزْءًا بَطَلَ اَيْضًا لِذٰلِكَ فَالْوَجْهُ
مَا قَالَ النَّحْوِيُّونَ فِي اَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ هٰذَا الْحَرْفُ الْمُسَمّٰى
حَرْفَ النِّدَاءِ وَكَانَ الْاَصْلُ يَا اَدْعُو زَيْدًا وَيَا اُنَادِي زَيْدًا وَمَا اَشْبَهَهُ عَلٰى مَعْنَى الْاِنْشَاءِ
فَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ حَذَفُوا الْفِعْلَ تَخْفِيفًا وَاقْتَصَرُوا عَلَيْهِ فَكَانَ الْمُوجِبُ لِحَذْفِهِ
كَثْرَةَ اسْتِعْمَالِهِ وَوُقُوعَ حَرْفٍ دَلَّ عَلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ وَحُذِفَ الْفِعْلُ لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
وَلَيْسَ بِبَدِيعٍ فِي اللُّغَةِ بَلْ وَاقِعٌ لِكَثِيرٍ اَمْ سَيَاتِي وَلَيْسَ الْمَعْنٰى لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فِي ذٰلِكَ
وَفِي مِثْلِهِ اَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا بِهِ عَلَى الْاَصْلِ كَثِيرًا ثُمَّ حَذَفُوهُ لِاَنَّ ذٰلِكَ يَسْتَلْزِمُ وُجُودَهُ
فِي كَلَامِهِمْ لِذٰلِكَ كَثِيرًا وَاِنَّمَا الْمَعْنٰى اَنَّهُمْ عَلِمُوا اَنَّهُ بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فَعَلُوا ذٰلِكَ
بِهِ مِنْ اَوَّلِ مَرَّةٍ اِنْ قُلْنَا اَنَّهُمُ الْوَاضِعُونَ بِاصْطِلَاحِهِمْ وَاِنْ قُلْنَا اِنَّ اللّٰهَ تَعَالٰى عَلَّمَهُمْ
ذٰلِكَ فَاَوْضَحَ وَاِذَا تَقَرَّرَ مَعْنَى الْمُنَادٰى فِي نَفْسِهِ فَالْكَلَامُ بَعْدَ ذٰلِكَ [illegible] بِاَعْرَابِهِ

وَنِدَائِهِ وَالْاَصْلُ فِيهِ اَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا لِاَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ اِلَّا اَنْ يَعْرِضَ مَا يُوجِبُ بِنَاءَهُ عَلَى الضَّمِّ
اَوْ بِنَاءَهُ عَلَى الْفَتْحِ اَوْ اِعْرَابَهُ بِالْخَفْضِ فَاَمَّا مَا يُوجِبُ خَفْضَهُ فَدُخُولُ لَامِ الْاِسْتِغَاثَةِ
وَاَمَّا دُخُولُ لَامِ التَّعَجُّبِ فَلَيْسَتْ فِي التَّحْقِيقِ دَاخِلَةً عَلَى الْمُنَادٰى لِمَا تَقَرَّرَ اَنَّ الْمُنَادٰى
هُوَ الْمَطْلُوبُ بِاَقْبَالِهِ وَالتَّحْقِيقُ اَنَّ الْمُنَادٰى فِي قَوْلِهِمْ يَا لِلْمَاءِ وَيَا لِلدَّوَاهِي لَيْسَ الْمَاءُ وَلَا
الدَّوَاهِي وَاِنَّمَا الْمُرَادُ يَا قَوْمُ اَوْ يَا هَاؤُلَاءِ وَلَا اَعْجَبُوا لِلْمَاءِ وَلِلدَّوَاهِي وَلِذٰلِكَ سُمِّيَتْ لَامَ
التَّعَجُّبِ بِخِلَافِ لَامِ الْمُسْتَغَاثِ فَاِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مَطْلُوبُ الْاِقْبَالِ كَمَا اِذَا قُلْتَ
يَا لَزَيْدٍ وَاِنَّمَا اَدْخَلُوا اللَّامَ عَلَيْهِ تَنْبِيهًا عَلَى اَنَّهُ مُسْتَغَاثٌ بِهِ وَلَيْسَ بِمَحْقُوبٍ مِثْلَ
ذٰلِكَ فِي الْمَاءِ وَالدَّوَاهِي اِذْ لَا مَعْنًى لِلطَّلَبِ مِثْلِ ذٰلِكَ وَاَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي بُنِيَ فِيهِ
عَلَى الضَّمِّ فَهُوَ اَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً وَاِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ لِطَرَفٍ وَسَبَبٍ اَوْجَبَ الْبِنَاءَ
وَهُوَ مُنَاسَبَةُ مَا لَا يَمَكُّنَ لَهُ فِي الْاِعْرَابِ وَهُوَ شَبَهُهُ بِالْمُضْمَرِ اَلَا تَرٰى اَنَّكَ اِذَا قُلْتَ
يَا زَيْدُ فَاَصْلُهُ فِي الْمَعْنٰى اَدْعُوكَ وَاُنَادِيكَ لِاَنَّهُ مُخَاطَبٌ وَوَضْعُ الْمُخَاطَبِ اَنْ يَكُونَ
بِضَمِيرِ الْخِطَابِ فَلَمَّا عَدَلُوا عَنْ ذٰلِكَ الْمَعْنٰى اِلَى الظَّاهِرِ كَانَ وَضْعًا لَهُ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ
فَكَانَ سَبَبًا مُوجِبًا لِلْبِنَاءِ اَلَا تَرٰى اِلٰى قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ بِيَا لَكَ وَقَوْلِ اَبِي دُوَادَ
يَا مُرَّ يَا اِبْنَ وَاقِعٍ يَا اَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَنَا حَيْثُ اَوْقَعَ لَفْظَ الْمُضْمَرِ الْمُخَاطَبِ مَحَلَّهُ
حَيْثُ كَانَ الْمَعْنٰى عَلَيْهِ وَاِنْ كَانَ شَاذًّا وَقَدْ قِيلَ اِنَّمَا اَرَادَ يَا هٰذَا اَنْتَ وَيَا هٰذَا
اِيَّاكَ اَعْنِي كَمَا تَقُولُ يَا زَيْدُ اَنْتَ فَعَلْتَ كَذَا وَيَا زَيْدُ اِيَّاكَ ضَرَبْتُ ثُمَّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ
مَنْ يَزِيدُ قَيْدًا اٰخَرَ وَهُوَ كَوْنُهُ مُفْرَدًا وَيَجْعَلُ السَّبَبَ الْمُوجِبَ لِلْبِنَاءِ شَبَهَهُ بِالْمُضْمَرِ
لَفْظًا وَقَدْ وَمَعْنًى فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ الْمُضَافُ وَلَا الطَّوِيلُ وَلَا النَّكِرَةُ لِاَنَّهُ اِنْ وَرَدَ
الْمُضَافُ وَالطَّوِيلُ اَجَابَ بِاَنَّهُ لَيْسَ مُفْرَدًا فَقَدْ فُقِدَ مِنْهُ اَحَدُ جُزْءَيِ الْعِلَّةِ وَمَنْ

النحويين من يقتضي على العلة المعنوية فاذا ورد عليه يا عبد الله ويا زيفيا بالعباده وشبهه
اجاب بان فيه مانعا منع السبب وقد يسمى الحكم لانتفاء السبب وقد ينتفي لوجود
مانع ويجعل المانع وجود الاضافه التي هي من خواص الاسماء وهي مناسبه لقوه الاعراب
وثبوته فلم يقو السبب لاثبات ما ينافي الاضافه من البناء ومثاله عندهم بنا لا
رجل واعراب لاغلام رجل وليس الا الافراد والاضافه والذي منع البناء في غلام رجل
مع وجود السبب هو الذي منع البناء في يا غلام زيد مع وجود السبب وقد رد عليهم
بان المبنيات لا تعرى الاضافه ودخول الالف واللام عن بنائها واذا كان كذلك فيما
ذكر خلاف ما عليه اللغه والذي يدل عليه الاجماع على قولك خمسه عشر وخمسه
وخمسه عسر وخمسه عشر كله مبني اضفته او ادخلت عليه الالف واللام او افردته
واذا كان كذلك فلا معنى لاثبات ذلك مانعا من البناء مع وجود البناء في جميع ما
يضاف من المبنيات ولا يدخله الالف واللام وقد اجيب عن ذلك بان البناء
فيه لاصل لسبب قوي والبناء هنا عارض لشبه بعيد فلا يلزم من منع المانع عمل السبب
الضعيف منعه عمل السبب القوي وقرروا ذلك بما تقرر من بنا لا رجل واعراب
لاغلام رجل وقالوا السبب في المواضع كلها قوي الا انه انتفى في بعضها استمرارا فكان
البناء لازما لملازمه سببه وانتفاوه في بعض الصور فانتفى سببه
ولا يوصف السبب بالقوه والضعف لوجوده تاره وانتفائه اخرى كما لا يوصف
بالقوه لكونه دائما فرب سبب قوي يتحقق وجوده تاره وعدمه اخرى ورب سبب
ضعيف يتحقق استمراره ودوامه وقد ثبت ان الاضافه لا تخل بالبناء ولا تعارض
السبب الموجب له بما ذكرنا من كل مبني ويصح دخول ذلك عليه عن محل

النزاع وما ذكروه من انه ضعيف ايضا من جهه كون الشبه بعيدا البين بمستقيم
فانا نعلم ان اسماء الاشاره مشبهه بما لا تمكن له بوجه بعيد ومع ذلك فان
الاضافه لا تخل ببنائها بدليل وجوب ذلك في قولك رايت غلام هاؤلاء وما ذكروه
من الاصل في لاغلام ولاغلام رجل ليس المانع عندنا ذلك بل المانع امر اخر وهو انه
لو بني لادى الى امتزاج ثلث كلمات وهم لا يفعلون ذلك فان زعم زاعم انه لذلك في
يا غلام زيد لم يستقم له ذلك لما في لا من معنى ما بني له رجل وهو اصمار الحرف
فيه بخلاف يا غلام زيد فانه لا يحتاج الى ما في ذلك ويدل على ذلك جواز حذف
يا وامتناع حذف لا وايضا مما يضعفه لان لاغلام السبب فيه تضمنه معنى
الحرف وهو اقوى الاسباب فبطل ان يقال ان سبب البناء ضعيف فلذلك
قابلته الاضافه واجيب بان المعنى بضعفه كونه بنى في هذا الموضع خاصه
فلم يثبت في لغتهم مثل ذلك في لغنهم في المضاف وما ذكروه مبني بالاصاله في
كل موضع وما ذكروه من غلام هاؤلاء لا يفيد فان الكلام في المضاف
لا في الثاني وما ذكروه في لاغلام من التركيب بعيد مع انه مستغنى عنه بتضمن
الحرف وما ذكروه من انه امتنع في لاغلام رجل كراهه تركيب ثلث كلمات
مردود على مذهبكم بمثل لا رجل ظريف بنيا هما معا وهو واضح في انهم لم
يركبوا لا مع رجل واذا لم يركبوا بطل ما ذكروه وتعين ما ذكرناه والامر في ذلك كله
قريب وقول الفراء انما ارادت العرب يا رنداه ثم حذفته وهو كالمضاف فكان
كقبل وبعد ولما قام الاسم الثاني مقام الزياده نصبته اذ ليس منصوبا بفعل
ولا اداه اذ لو كان بفعل لصحت منه الحال ضعيف وامتنعت الحال لان المعنى

دعاه على كل حال وقول الخليل إنما نصبوا المضاف كما نصبوا قبلك حين طال
وزعموا المفرد كقبل وبعد اضعف وقول الكسائي رفعوا المفرد بغير تنوين
فرقا بينه وبين المرفوع بعامل صحيح ونصبوا المضاف حملا له على اثر الكلام للفرق
بينه وبين المفرد اضعف والاتفاق على انه اذا اضطر الشاعر في المفرد نونه
وقال الخليل وسيبويه والمازني مضموما وقال عيسى بن عمر وابو عمرو ويونس
منصوبا ردا له الى الاصل وانشد سيبويه
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ل وقال لمن سمع من العرب
من يقول يا مطر او استدل بقول الناصب بقوله ه ه
فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقیا وقد صرح الفراء
الفراء والكسائي بجوز يا رجلا اديبا معينا جعلوه من المشبه بالمضاف ومن ثم اجاز
يا رجلا اديبا المعين وفي كلام سيبويه ما يشعر بجوازه وفيه اشكال فانه يستلزم جواز
لا رجلا اديبا واما نحو ياشاعرا لا شاعرا من اللوم مثله ويا رجل ابصر بعمرا فانفاق
والفرق بينه وبين لا رجل يضرب عمرا انه في يا رجلا تعد رجعله منادى مفردا لان
يضرب لا يصلح صفة ولا يجوز الحال بخلاف لا رجل وايضا فانه قد ثبت جعل الاسمين
في النفي كاسم واحد بدليل لا رجل منطلق بالفتح منهما واما الموضع الذي بني على
الفتح فان يدخل الف الاستغاثة كقولك يا زيداه وهذه الالف تدل على ان الاسم
مستغاث به لدلالة اللام في قولك يا لزيد ولذلك لا يجمع بينهما فيقال يا لزيدا
ووجب البناء على الفتح ضرورة ان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا والا فالضم فيه
واجب لو الالف الا ترى انك لو حذفتها لوجب ضمها ولم تحتج الى ذلك نحو يا او لاء

ويا جذام لانه مبني فلا يتغير بالنداء ولا الى ذلك يا غلامي كان معربا او مبنيا على القولين
فيه قال صاحب الكتاب تمثيلا للخبر للمبني على الفتح او مندوبا لقولك يا زيداه
وليس بمستقيم لما تقرر من ان المندوب ليس بمنادى فلا ينبغي ان يذكر حكمه
في باب المنادى وان وافق بعض الفاظه لفظ المنادى ولذلك ذكر المندوب
على حياله في فصل برأسه والتمثيل بما ذكر نادهو الوجه فصل توابع المنادى
المضموم المبهم اذا افردت حملت على لفظه ومحله قال الشارح ذكر توابع
المنادى الموصوف بالصفة المذكورة في باب النداء اولى لانه من آثاره في التحقيق
فقال توابع المنادى المضموم غير المبهم احترازا من المنادى المنصوب فان تابعه على
قياس باب التوابع وقال غير المبهم احترازا من المبهم فانه لا يلون فيه ما ذكره من
الحلمين على المختار كقولك يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ولو لم يحترز منه لكان داخلا
في ان يتبعه بجوز فيه الوجهين وليس لذلك الا عند بعض النحويين وليس بالجيد وسيأتي
ذكره وقوله اذا افرد تقييد للتوابع فانها قد تلون مفردة وقد تكون
مضافة والحلم الذي ذكره مختص بالمفرده ولذلك وجب تقييدها به قال
حملت على لفظه ومحله فذكر الحلم الذي تلون له هذه التوابع المخصوصة اما حملها
على محلها فهو الفياس لانه فعل منصوب المحل فوجب ان تلون تابعه منصوبا كجميع
المنصوبات كقولك ضربت هاء لاء الرجال لا يجوز غير ذلك واما حمله على لفظه
فلانه لما كان فيه البناء عارضا اشبه الاعراب في عروضه واشبه موجبه عامل
الاعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبهة بحركة الاعراب في متبوعه
لانهم لما شبهوا موجبه عامل الاعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة

المشبّهة بحركة الأعراب في متبوعه لأنهم لما شبّهوا موجب هذه الحركة بالعامل المشبّهها
بجزء الأعراب اجروا التوابع مجرى توابع المفرد وحكم ذلك المشبّه بالعامل
الانسحاب على التابع حكم العامل المحقّق في الانسحاب على التابع كما شبّهت الحركة في
يا زيد بجزء جاء زيد شبّه الموجب بها وهو ايا بالموجب لها في زيد فكذلك شبّهوا التابع
في يا زيد العاقل بالتابع المعرب المحقّق في جاء زيد العاقل وهو من مشكلات ابواب
النحو من حيث كان بانيا معربا اعرب بحركة متبوعه المبنيّ مع استحقاقه اعرابا
مخالفا له وايضاحه بما ذكرناه وانما لم يلتزم ان الرفع في العاقل هو العامل وان كان
وجها مستقيما لما ثبت في يا تميم اجمعون فعلم جواز الرفع فيه على الاتباع ووقع
الاتفاق على ان هذه التوابع معربة وان كانت على لفظ المتبوع المبنيّ لعدم الموجب
للبناء فيها فلم يحلف ذلك في اعرابها ووجهه ما تقدّم ذكره من المذكور وهو الفرق
بينه وبين المتبوع هو ان المتبوع وجدت فيه علة البناء فوجب بناؤه والتابع لم توجد
فيه فلم يجز بناؤه ولا يلزم من بناء المتبوع بناء التابع اذا فقدت علة البناء منه الا
ترى انك تقول اني هذا العاقل فيكون المتبوع مبنيّا لوجود علة البناء فيه الا
والتابع معرب لفقدان العلة بالاتفاق وان كان هو في المعنى المشار اليه فلذلك اذا
قلت يا زيد الطويل بنى زيد للوقوعه واقعا موقع المضمر المخاطب باعتبار ما ذكرناه ولم
يبن الطويل لانه لم يرد ذلك الورود وانما قصد به التوضيح والتبيين كما في قولك
جاء هذا العاقل والاعتبار بكونه هو الذات المنادى في المعنى كما لا اعتبار بمثل
ذلك في الطويل في قولك هذا الطويل لانه هنا الصفة لم يقصد بها قصد
الذات فتكون واقعة ذلك الموقع وانما قصد به المعاني خاصة ولذلك حسن

عن المعنى الموجب للبناء في متبوعاتها وقد اعترض على ذلك بانهم قد نبوا الصفة كنبأ
الموصوف في قولك لا رجل ضارب في الدار فلم لا تلزم هذه الصفة ايضا مبنية
بنا ضارب في قولك لا رجل ضارب في الدار وفرق بينهما بان المراد هنا نفي رجل
مطلقا فلم ينف رجل مطلقا او لا لم يوصف وانما نفي رجل موصوف بهذه الصفة
فصار ا بهذا الاعتبار كانهما شيء واحد لان النفي لهما جميعا بخلاف يا زيد الطويل فانه
قدم النداء في قولك يا زيد ولو قلت ثم لا رجل هو المقصود لاختلف المعنى الا
ترى ان نفي رجل ضارب لا يلزم منه نفي رجل مطلقا فيختل المعنى عند تقدير
ان النفي داخل على رجل مطلقا ثم بصفته فيصير معمما مخصصا وهو باطل بخلاف
قولك يا زيد الطويل فانك تعلم ان المنادى زيد ولا يختلف المعنى بانضمام الطويل
اليه وحذفه في كونه هو المنادى حتى يصح تقديره جزءا معه فان قلت فما ذكرت من
المعنى يمكن مثله في مثل قولهم اما شاعر الا شاعر اليوم مثله جبر ولئن جاء كليب لتضعن
وشبهه من المنادى الموصوف على هذا النحو لانه لم يقصد الى النداء اولا ثم
يوصف به بعد تمامه وانما قصد الى ذات محقق بالوصف قبل النداء فصارت
الصفة والموصوف في قصد المنادى مثلها في قصد المبنيّ في قولك لا رجل في الدار
فالجواب ان الارتباط فيهما حاصل مثله فيما تقدّم الا انه بالطول فان
الموجب للبناء فوجب الاعراب لان المنادى اذا كان مضافا او طويلا وجب اعرابه لفوات
علة البناء فان فوات هذا الربط الحاصل لزم منه فوات علة البناء فوجب الاعراب
ولو كانت علة البناء قائمة لوجب البناء فيهما لما ذكرته حتى انه لو لم يبن لكان نقضا
مبطلا لما ذكرناه في جواب عنه فان قيل لو كانت الصفة توجب طولا للمنادى

لوجب نصب مثل قولك يا رجل اذا وصف وليس كذلك واجيب بالذمامه كما تقدم والفرق
بين ما وصف بالمفرد وبين ما وصف بالجمله لانه اذا وصف بالمفرد امكن تمام الاول
دونه وعرف الثاني وجعل وصفا له واذا كان جمله لا يستقيم الا ان يكون من
تمامه لانه لو قدر استقلال الاول في انه دون وصف المعرفه بالجمله التي هي
تمامه وهو باطل والخليل وسيبويه يختاران في باب يا زيد والحرث الرفع وابو عمرو
ويونس يختاران النصب وابو العباس ان كانت اللام كلام الخفر فكالخليل والا فكابي
عمرو ثم مثل بالتوابع التي اراد ها ثم استثنى البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات
وقوله ونحو زيد وعمرو من المعطوفات يعني به كل معطوف امكن ان
يدخل عليه النداء وانما اختص باب البدل وهذا النوع من المعطوفات بذلك لان
البدل في حكم تكرير العامل وكان كانه موجود في الثاني فاجري مجرى المستقل
بنفسه ان قلت ان البدل يخالف التوابع في جمله تكرير العامل وان قلت انه
مثلها فانما خالفها في ذلك لانه المقصود بالذكر والاول توطئه له فلهم وا
ان يجعلوا ما هو المقصود غير محكوم له بالحكم المقصود ويجعلوا اعبر المقصود محكوما
له بحكم المقصود مع كونه اولى في الدلاله على الغرض واما المعطوف المخصوص
بما ذكر فلان حرف العطف كالقائم مقام العامل فصارت بمنزلته فكانه
مذكور فجعل حكمه حكم المذكور معه او لان المعطوف والمعطوف عليه بالواو
واخواتها في المعنى مشتركان متساويان فكرهوا ان يجعلوا لاحد المتساويين
شانا ليس للمساويه وهذا ثابت في الواو والفا وثم وحتى ثم اجريت بقيتها مجراها
لكونها من باب واحد ثم مثل في البدل بقولك يا زيد زيد وليس بمستقيم قد مثل

ابو علي الفارسي وهذا انما هو من باب التاكيد اللفظي والاولى ان يمثل بغيره فيقال
يا رجل زيد او يا زيد عمر وعلى تقدير ان يكونا اسمين فاذا قلت فاذا كانا من باب
التاكيد اللفظي بطل ان يكون التوابع غير البدل ونحو زيد وعمر ومعربه لفظا
ومحلا فان هذا مبني فالجواب انا لم نقصد بالتاكيد المتقدم الا التاكيد المعنوي
لا التاكيد اللفظي والتاكيد اللفظي وقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو لا
ترى انك تقول يا زيد زيد فتعمل يا زيد زيد العملات وتاتي به على هذه الصفه فلذلك هاهنا
ولو بين ذلك واستثنى مع البدل نحو زيد لكان انفى للبس وابين للحكم فيه
ثم دل القسم الاخر من التوابع للمنادى المفيد المذكورا ولا وهو المضاف فقال
واذا اضيف فالنصب وانما نصبت لان متبوعها منصوب وانما وجب النصب
ولم يجز الاجر اعلى اللفظ كالتوابع المفرده لانها ثم جاز وذلك منها اجر مجرى المنادى
استحب حكم حرف النداء عليه تقديرا او تشبيها له بعوامل الاعراب ومعلوم انه لو
قدر مشبها عليها وجب كانت حركتها حركة المتبوع فلما شبه بعامل الاعراب
جعلت حركته التي كانت الاعرابيه حركته التي كانت تكون له لو باشره هذا
المقدر عاملا او اذا كان مضافا لم يكن ذلك فوجب له النصب على تقدير
اذ تقدر على اصل التوابع للمبنيات موجب نصب وتقديره على انه مشبه
حكم ما شبه بالعامل فوجب له ايضا النصب اذ المضاف اذا قدر عليه
حرف النداء لا يكون الا منصوبا فوجب له النصب على تقدير مثل بالتوابع المفرده
وما استثنى ها هنا ببدل ولا غيره لانه اذا وجب النصب في غير البدل
نحو زيد وعمرو ومن المعطوفات اذا كانت مضافه مع كونها كان يجوز فيها الرفع

اذا كانت مفردة فلان يجب النصب في البدل ونحو زيد وعمرو واذا كان مضافا مع كونه كان
في حكم المنادى اذا كان مفردا من طريق الاولى وتمام
ازيد اخا ورقا ان لست نادما فقد ظهرت اخيا حق مخاصم ○ ومثل بقوله باتميم كلهم
او كلهم واتى بحرف الخطاب فجعله مخاطبا ناره واخرى وغايبا اخرى لانه باعتبار
المعنى مخاطب مجاز الانيان بضمير الخطاب لذلك وباعتبار اللفظ ظاهر كالغايب
مجاز الاتيان بضمير الغايب لذلك وهذا اصل مطرد في كل ما كان له جهتان من حيث
المعنى واللفظ كقولك انت الذى فعلت كذا وانت الذى فعلت كذا ويجوز ضمير
الخطاب والاعتبار بالمعنى اولى اذا كانا في حكم الجزء الواحد لانه المقصود واللفظ
متوسل به اليه في التحقيق وكان الوفا بالاسم اولى ولذلك كان موصولهم باتميم كلكم
اولى فان قلت سعى على هذا ان يكون انت الذى فعلت كذا اولى من انت الذى
فعل كذا والامر بخلاف فانهم لم يخالفوا في انه ضعيف فالجواب ان هذا جزء
مستقل وانت جزء آخر مستقل وليس كذلك باتميم كلكم فانه توكيد له وهما جميعا
كجزء واحد فصار هذا كالغايب لفظا ومعنى باعتباره في نفسه لانه مستقل فان
قلت فلو قدر به بتميم لكان الاول جزءا وجب فيه على هذا ما وجب في
باتميم كلكم من اختيار الخطاب قلت لو املن ذلك لكان ولكنه لا يمكن
فانه لا يصلح للمضمر المخاطب ان يكون موصوفا ولا مبدلا منه بدل الكل
وليس بمعطوف ولا موكد فبطل جميع التوابع فيه فلم يبق الا ان يكون مستقلا
من ثم جاب المخالفة بينه وبين باتميم كلكم قال صاحب الكتاب
باتمن وابنه الى آخره قال الشارح ابن وابنه حكمه في نفسه

واحد وانما وجب حكما في قوله اذا وقعا بين علمين صفة والحكم هو تخفيفه وعلته كثرته
في اللفظ والاستعمال اما اللفظ فلانه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة واما
الاستعمال فلان الابنان بابن مضافا الى العلم صفة اكثر من يحيئه مضافا الى غيره
فلما كثر من هذين الوجهين خففوه بابدال الضمة فتحة وتحقق الخفة من وجهين
احدهما ان الفتحة اخف من الضمة في نفسها والآخر ان فيها اتباعا والاتباع اخف
من مخالفة الحركات والصحيح ان حركة زيد في يا زيد بن عمرو حركة بناء وحركة ابن على حالها
وزعم قوم انهما حركتا بناء لما التزم معه صار كانه قبل يا زيد عمرو ولما ذكر حكما عند
وقوع ابن بين علمين في المنادى ذكر ايضا حكما تخفيفا اوجبه وقوع ابن بين علمين
صفة في المنادى وهو حذف التنوين والعلة ما تقدم الا ان الحكم هاهنا حذف
التنوين والحكم ثم الفتح وشرط وجود الابن جميعا بان يكون صفة واقعا بين علمين
حتى لو انتفيا او واحد هما لم تحذف فمثال انتفائهما قولك زيد ابن اخي ومثال
انتفاء الصفة قولك زيد ابن عمرو فهذا وان كان واقعا بين علمين الا انه ليس
بصفة ومثال كونه صفة ولس واقعا بين علمين قولك جاءني زيد ابن اخي فهذا
وان كان صفة فليس بين علمين ومثال حصول الشرطين قولك
جاءني زيد بن عمرو وفحب التخفيف لوجود الشرطين الا في ضرورة الشعر لقوله
جارية من قيس بن ثعلبة قبا ذات سرة مقعبة ○ وزعم قوم ان ابن ثعلبة
بدل وقصده ان يخرجه عن الشذوذ وهو بعيد لان المعنى على الوصف لغيره وايضا
فان خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بنا لا وظاهر
كلامه يدل على تحتم الفتح في المنادى اذا وقع ابن بعده بين علمين وعليه بعض

النحويين والصواب انه ليس بمستحسن ويلزمون بزك ذكر امّا لان هذا هو الأصح واما
لان ذلك كالمعلوم والنشد ستسوغه للمحاج يا عمرو بن معمر لا منظر وروى في قوله
يا حكم بن المنذر بن الجارود على الوجهين فصل والمنادى المبهم شيآن اي
واسم الاشارة الى آخره قال الشارح يجب في تابع المنادى المبهم
الرفع عند المحققين من النحويين واجاز المازني النصب قياسا وليس بشيء وتوهم
بعضهم الفرق بين يا ايها الرجل ويا هذا الرجل بجواز ذا هذا فاجاز في يا هذا الرجل
الوجهين فان اراد جواز النصب بتقدير اعني ومستفهم وان اراد جوازه على الابتداء
فليس بشيء وانما وجب الرفع لانه لما رآه هو المنادى في المعنى وما قبله وصلة
له لم يجعله حركته الاعرابية حركته التي كانت تكون له لو كان مباشرا بالنداء تنبيها
على انه هو المنادى في المعنى وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على يا زيد الطويل
لظهور الفرق بينهما بما ذكرناه الوجه الآخر ان يقال لما كانت صفة المبهم
مع المبهم كالشيء الواحد بخلاف صفة غير المبهم بدليل جواز مررت بزيد في الدار
الكريم وامتناع من رأيت بزيد في الدار الكريم صار الرجل في قولك يا ايها الرجل
كانه منهى الاسم فجعلوا حركته الاعرابية الحركة التي تكون له لو كان منهى الاسم
حقيقة قال واسم الاشارة لا يوصف الا ما فيه الالف واللام
وانما كان كذلك لان وصف الاشارة اصله ان يكون باسماء الاجناس لانه مبهم
الذات وكان وصفه بما يدل على ذاته اولا هو الوجه لان الوصف بالمعاني
الخارجة فرع على معرفة الذات ولذلك كان المبهم مستثنى لصحة الوصف به باسماء
الاجناس وهو معرفة وجب تعريفها بالالف واللام وقول الشارح

يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والاقتاب والحلس قال الشارح
يرد عليه انه لا يستقيم رفع الضامر في المعنى لانه عطف على العنس قوله والرحل والاقتاب
فيصير المعنى الضامر العنس والضامر الاقتاب وهي لا توصف بالضمور فاذا تبغي يا ذا الضامر
بالخفض كما انشده اللوقتون ويسقط الاستدلال لانه يصير من باب آخر ليس من باب نداء
المبهم واجيب عنه بوجهين بامرين احدهما ان الاستدلال بانشاد هذا النصف على انفراده
وان كان غير شاهد على ما رواه الثقات ممن لم يعلم ما نتمته الآخر وهو انه يكون الرحل
معطوفا على العنس على سبيل التجوز لان معنى الضامر العنس الذي ضعف او بلي عنه فعطف
الرحل باعتبار المعنى كانه قال الذي ضعف او بلي عنه رحله وفي الضامر العنس اشكال
في جواز رفعه مع كونه منصوبا صفة مضافة والصفة المضافة تكون منصوبة على ما تقرر في
اول المنادى في الفصل الثاني واجيب عنه بجوابين احدهما ان الضامر العنس موصول
والموصول في حكم المفرد لانه كالمركب وكانه قال الذي ضمر عنسه فقد حركه لم تكن
الا رفعا فلذلك ما كان مثله الآخر هو ان الضامر العنس وقع صفة لموصوف مفرد
مرفوع لان صفة اسم الاشارة لا تكون الا لذلك على ما تقدم فيجب ان يكون
هذا الوصف معربا باعرابه واعرابه رفع فيجب ان يكون مرفوعا والكلام على قوله يا
ذا المحوقفنا كالكلام في البيت المقدم والاعتراض الاعتراض والجواب الجواب وسبب
قول عبيد يا ذا المحوقفنا بمقتل شيخه حجر بن بني صاحب الاحلام
لاسكناسفها ولا سادانا واجعل بكا لاجل لابن ام قطام ان قوم عبيد
منعوا ابا امرئ القيس فقال له ذلك وتمام الابيات الباخع الوجد نفسه لشيء نحته عن يديه المقادر
وحاصل الوجه الرفع على الفاعل والنصب على المفعول من اجله واذا اجيز في مثل يا ايها

الجاهلِ ذو النشيء النصب فانما هو على معنى اعني لا على معنى الاتباع لان الجاهل رفع على
كل تقدير وقولُه وقالوا من غير الصفة يا هذا زيدُ وزيدٌ قال الشارح لا يخلو
اما ان يرد عطف البيان او البدل عطف البيان يجوز فيه الوجهان على اللفظ وعلى المحل اما
اللفظ فهو المقدر وان اريد البدل فالضم ليس الا وقوله يا هذا ذا الجمهُ على البدل
لا غير لانه لا يصح ان يكون تابعا لا لفظا ولا معنى اما المعنى فهو اللفظ الفاظ محفوظة وليس
هذا واحدا منها واما اللفظ فهو اعادة الاول بعينه وليس هذا كذلك ولا يصح ان يكون لا
بيانا ولا نسقا اما النسق فلعدم الحرف واما البيان فانه يكون للاسماء الجوامد وهذا بمعنى
المشتق ولا يصح ان تكون صفة لان اسماء الاجناس لا توصف الا بالالف واللام على ما
يقدم فتعين ان يكون بدلا كل من كل فصل ولا يناديَ ما فيه
الالف واللام الا الله وجدَه قال الشارح علة بعلتين كل واحدة منهما
جزء احديهما لزوم الكلمة والاخرى لزومها بدل لازم المحذوف اذ اصلها الاله فنقلت
حركة الهمزة الى اللام فصار اللاه فاجتمع المثلان فجاز الادغام فصار الله فصارت اللام
واللام عوضا من الهمزة ويعلل ايضا بانه لو قيل يا ها او يا هذا لالتبس
اولم يستقم لهم في المعنى ان يشيروا الى ما تستحيل عليه الاشارة في التحقيق ولو قيل الاه
او اله لغيروا الاسم ولازالوا ما قصد به التعظيم وقال صاحب الكتاب
من اجلك يا صوا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ لانه ليس فيه الوجهان وانما
جعل فيه وجه واحد واما قول الشاعر

فيا الغلامان اللذان فرا ايا كما ان تكسبانا شرا فالشر شدد فانه اذ ليس
فيه وجه منهما لا لزوم ولا عوض فصل واذا لزم المنادى في غير حال الاضافة

الى آخره قال الشارح وقع في بعض النسخ في حال الاضافة وهي ترجمة سيبويه لانه قال
هذا باب تكرر فيه الاسم في حال الاضافة وكلاهما مستقيم في المعنى لان معنى التكرير
ذكره مرتين او اكثر ثانية وليس مخصوصا باحدهما فيصح تقييده باعتبار الاولى فقال
في غير حال الاضافة وباعتبار الثانية فقال في حال الاضافة وتقوى ترجمة سيبويه ان
المعنى واذا لزم المنادى ثانيا في حال الاضافة فتقييد المرة الثانية اولى لانها المرادة والاسم
مضاف فيها فكان في حال الاضافة اظهر وفيه وجهان النصب والضم فللنصب وجهان
احدهما ان يكون تم الاول مضافا الى عدي والثاني مولد للمضاف فوجب نصب الاول
لانه مضاف ووجب نصب الثاني لانه مولد للمنصوب وهو مذهب سيبويه والخليل
وشبههه بقولهم لا ابا لك في ان اللام زيدت توكيدا ولو لا زيادتها لقال لا لبا لك وبقوله
بابوس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا ولو لا زيادتها لقال ما بوسا للحرب الوجه
الثاني ان يكون كل واحد منهما نصب لانه مضاف الا انه حذف المضاف اليه من
احدهما استغناء عنه بالاخر وبقيت احكام الاضافة لقوله الا علالة او بدا هة سابح
ومثل له على نصف وربع درهم وما هو المحذوف منه فيه وجهان احدهما ان المحذوف
منه المضاف اليه هو الاول وتم الثاني مضاف الى عدي وهذا هو الظاهر والدليل
عليه انا لو قلنا ان المضاف الى عدي هو الاول لادى الى امر بين محذورين احدهما
التقديم والتاخير من غير فائدة والآخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه والمذهب الآخر
ان تم الاول مضاف الى عدي المذكور وتم الثاني مضاف الى عدي محذوف ووجهه
انه لو لم يكن لذلك لادى الى ان يكون المتاخر لفظا ومعنى دالا على المتقدم والمعقول
ان المتقدم يدل على المتاخر والجواب عن الاول انا نحذف المضاف

اليه من الثاني بقي الاسم غير باقٍ فآخر المضاف اليه الأول ليكون الثاني من حيث اللفظ ويكون
الاول نائبا بما بعده وهما الاسمان جميعا الا ترى انك اذا قلت يا تيم عدي ولم تعوض عن تمامه
واذا اخرت وقلت يا تم تيم عدي عوضت عن عدي المحذوف لفظا مثله وصار تيم عدي
بالنسبة الى الاول كالتمام فلاجل ذلك كان التقديم والتاخير واما في الرفع فعلى ان
يكون علما مفردا ثم اتى بالمضاف واما عطف البيان واما بدلا والشد بيت جرير
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر ان على الوجهين سد عمر بن لجا بحرض
قومه عليه لانه يقول انا اهجوكم بسببه وبعده احسن كنت سماما يا ابن لجاء وخاطرت
بي عن احسابها مضر اي غالت فاجابه عمر بن لجاء
لقد كذبت وشر القول اكذبه ما خاطرت بك عن احسابها مضر الست نزوه خوار على امه
لا يستوي الحلبات اللوم والخور ما فلت من مره الا سانقضها بابن الاتان مثلي ينقض المرد
ولذلك يشتد بازيد زند اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل والمبرد
يقول هو لابن واحد فصل وقالوا في المضاف الى يا المتكلم الى آخره
قال الشارح وفي يا الاضافة قولان احدهما ان اصلها الفتح وجاء السكون
تخفيفا وهو الاكثر والاظهر والآخر ان اصلها ان تكون ساكنة وفتحت تفوقا لها
لضعفها وخفائها ودليل الوجه الاول انها اسم على حرف واحد فيجب ان يبنى على حركة
كسائر الاسماء التي هي على حرف واحد كالكاف في ضربتك وما اشبهه ولو
قلنا مضمر على حرف واحد لكان ايضا حسنا ويرد على هذا القول ان في الاسماء اسماء
مفردة مبنية على السكون كالواو في ضربوا وشبهه فيقول على هذا مضمد
هو حرف مد ولين فوجب ان يبني على السكون قياسا على الواو في ضربوا ويملن

ان يفرق بينهما من حيث ان الواو تستثقل عليها الحركة بعد الحركة وليس كذلك الياء
الا ترا هم يقولون رأيت القاضي ولن يسر مي في الاسما والافعال ولا يقولون رأيت
قلنسوا ولن يقولوا رأيت القاضي لن يدعو في الافعال دون الاسما لان الافعال
تحمل ما لا تحمله الاسما فدل على انه لا يلزم من تحريك الياء تحريك الواو ولما ظهر من
الفرق بينهما وقد توهم قوم ان شرط الحذف في نحو يا غلام ان لا يلون بعده ما تحصل به
ست حركات وليس بمستقيم وقد علله بان اجتماع ذلك معدوم من كلام العرب
وهو غلط سان ولو علل بان حذف الياء من مثل ذلك اثقل من اثباتها لكان للتعليل وجه
ولا يختلف في جواز عمر ضرب فرسه وكذلك اكل عمر وشرب وهذه عشر حركات
وانما يمتنع خمس حركات فصاعدا في الشعر لفوات الوزن المقصود وزعم سيبويه ان
بعض العرب يقول يا رب وما غلام ومرادهم يا رب وجهه انهم لما حذفوا شابه
المفرد فجعلت حركته حركته والتا في يا ابت ويا امت الى آخره قال الشارح
للناس فيها مذهبان مذهب اهل الكوفة ان التا للتانيث ويا الاضافة مقدرة بعدها كانه
قال يا ابتي ويا امتي ومذهب البصريين ان التا التانيث عوض عن يا الاضافة واستدلوا
بوجهين احدهما انها تفتح ها وكانت يا الاضافة مقدرة بعد ما لم يحز فيها ها لانها حينئذ
متوسطة والمتوسط لا تقلب ها والآخر هو انه لو لم يكن عوضا لجاز ان يجمع بينهما
وبين الياء فيقال يا امتي كما تقول يا ابتي ولما لم يقولوا يا امتي دل على انها عوض عنها ومن
كسر التا وهو الاكثر فلانها مناسبة للحرف المبدل منه التا فكانت اولى ومن فتح وهي
عن ابن عامر فلانها حركة الحرف المبدل منه وزعم قوم ان التا بنت فرع يا ابنا فحذف
الالف والبس بشيء قوله وقالوا انا ان امر الى قوله جعلوا الاسمين كاسم واحد

معنى انهم جعلوا ابن المضاف الى ام وابن المضاف الى عم لما اضافوا فيهما الى يا المتكلم حذفت
عاملوهما بالتخفيف معاملتهم لما لكن فوقهم ابن امي وابن عمي بخلاف يا غلام عمي ويا غلام
امي لقلته وجاز الفتح في يا ابن عم ويا ابن امّ لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه بالفتح من تخفيف
يا غلام وزعم قوم انه فرع على يا ابن امّا فخففت بحذف الالف وهو تعسف وقيل
في تفسير جعلوا الاسمين كاسم واحد يعني مزجوا ابن مع امّ او عم وصيروهما واحدا فبنيا
لخمسة عشر ثم اضافوا كما اضيفت خمسة عشر وليس بشيء وقيل جعلوهما كخمسة
عشر حيث فتحوا آخر الاسمين ولم يفتحوا في يا غلام فبنوهما معا كما بني خمسة عشر وكل
ذلك بعيد عن الصواب لانا قاطعون بان الحركة في يا ابن امّ بفتح الميم مثلها في يا ابن امي
ياثبات الالف وكيف يستقيم ان يبنى الاسم مع التركيب بغير موجب فان زعم انهم قالوا
في يا هذي ويا هذا وذهبوا الى بنائه مع ان اصله معرب للمضارعة الاسمان كاسم واحد فكذلك
هذا المضارع ان امّ عبارة عن القرب ولو لم يقصد اضافته جرى مجرى ذلك قيل له لولا السكون
في يا هذي ويا هذا لم يقل احد بذلك احد للتهم لما سكنوا امكن ان يقال وايضا فان
مثل ذلك موجب لبناء الاول خاصة فابن موجب بناء الثاني فصل المنادى
قال الشارح هو المنفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى وتوابعه كتوابعه فانهم اخرجوه مخرج المنادى في اللفظ ليلون ابلغ
في التفجع ولذلك كان الافصح الاتيان بالمدة في آخره وانما قالوا الف وقد يلون غير
الف لانها الغالب وانما يعدل الى غيرها ولا يخلو من ان يكون آخره حركة او سكونا
فان كان حركة فلا يخلو اما ان يكون اعرابا او بناء فان كان اعرابا فليس الا الالف كقولك
وازيداه واعبد المطلباه واغلام احماراه بخلاف مدة الانكار فانك تقول فيها عبد

المطلبيه ومدة الندبة ايضا فانك تاتي بها على حسب حركة الآخر كانت ما كانت فان كانت
حركة الآخر حركة بنا اتبعتها مدة من جنسها فقلت في حدام ولحداميه وفي امير المومنين
وا امير المومنيناه وفي غلامك للمراة المخاطبة واغلامكيه وان كان آخره ساكنا
فلا يخلو اما ان يكون مدة او غير ذلك فان كانت مدة استغنى بها فتقول فيمن
اسمه اضربي واضربيه وفي غلاميه واغلاميهوه وفي غلامكما واغلامكماه ولا فرق بين
الواو المقدرة والمخففة فلن لك قلت في واغلاميكم فمن اسكن الميم واغلاميكموه
لان الواو مرادة عنده ولن لك وجب الضم في قولك غلاملم اليوم ردا للميم الى اصلها
كما وجب مد اليوم ان لك فاما الحاق الالف في المبرات فلانها اسما بمنزلة زيد وعمرو
ولا لبس فيها فلحقت الالفات في آخرها كما الحقت في غلامك واغلامكاه لا لتبس المذكر
بالمونث ولو قلت في غلاملم واغلامكماه لالتبس المثنى بالمجموع ثم اجرى مثنى الآخر
مجرى واحدا واما اختيارهم في واغلاميا شكان البيا واغلاميا ه فلان اصلها الفتح
فردت اليه وجوز المبرد واغلاماه وليس بجيد وفي واغلاميه اوجه اما بنا على ان اصلها
السكون فلا اشكال الا ترى انك لو قلت فيمن اسمه اضربي او اضربوا لقلت
واضربيه وواضربوه واما بنا على ان السكون العارض كالاصلي في هذا الباب بدليل
انك اذا قلت فيمن اسمه مثنى او معلى لقلت وامثناه وامعلاه ولا يردا الالف الى اصلها
فلذلك قاس البا بعد سكونها بخلاف التثنية فانك تقلبها للروم الف التثنية للاسم
المثنى وامثلة تسترون فقال سيبويه وافسرناه وقال الكوفيون وافسرناه
وهما جائزان في التحقيق بنا على ان اعرابه بالحروف او بالحركات ولو سميت باثني عشر فقال
سيبويه واثا عشراه لانه عندهم اسم مفرد فوجب ان يكون حاله حال المرفوع وقال

اللوفيون واثنى عشراه لانه عندهم فى حكم المضاف فوجب ان يكون مضموما والخاف جار فى
تقشرون واثنى عشر الحقت اللام اولم تلحق وقوله ولا تلحق الصفه عند الخليل لان الاسم
المنبهم عليه قديم والصفه ليست من جملته وانما هو اسم اخر جئ به لمعنى آخر وهو التوضيح
وليس كالمضاف والمضاف اليه لانه دال على المسمى بجملته فالمضاف اليه مع المضاف كالدال جعله ح
من زيد فلما الحقت العلامه الدال من زيد فكذلك هنا وليس كذلك الصفه ومذهب يونس
جواز ذلك وقال انهما شئ واحد كالمضاف مع المضاف اليه وقد ظهر الفرق بينهما
وقال الخليل لو جاز وازيد الظريفاه جاز يا زيد الظريفاه ونقض بانه لو جاز للحقت
العلامه ما ليس باسم مندوب واذا الحقت العلامه ما ليس باسم مندوب جاز حذفها فى جاز
زيدا الظريفاه وان لم يكن مندوبا وقد نقل عن يونس انه يجيز وازيد انت الفارس
البطلاه وهذا بعد وقد تحتج يونس بقولهم وانتحمتى الشامتيناه والجاجم الرؤس
والشامتين صفه للحمتين وهذا لو صح فشاذ لا يعمل عليه ولا يندب الا الاسم المعروف
اى ان الاعلى المندوب خصوص لفظه واما النكرات واسما الاشاره فليست من
هذا القبيل لان المنادب عرضه ان يذكر من ينفجع عليه اما لتعريفه به واما
لاقامه عذره فى ذلك ولا يحصل هذا المعنى الا ان يكون الاسم كما ذكرناه ولا فرق
بين ان يكون علما او كالعلم وعلى ذلك نزل وامن هفر يزر من زماه منزله قولك واعبداه
المطلباه قال الخليل وكما لا يقال وامن لا يعنينى ولا يعذر من ينفجع بذلك لا
يعذر من ينفجع به بمبهم يعنى انه لا يعرف من يعنيه فصل ويجوز حذف
حرف النداء عما لا يوصف به اى قال الشارح ذكر المقيد وهو مشعر بالعله
ووجه التعليل به ان قولك يا رجل اصله يا ايها الرجل ويا هذا اصله يا ايها هذا الرجل فحذفوا

الالف واللام استغناء عنها بيا وحذفوا التى لانهم ما اتوا بها الا ليصلوا الى ما فيه الالف
واللام فبقى يا رجل وكرهوا ان يحذفوا حرف النداء فيخلوا بالحذف اشباها لكثيره وفى
قولك يا زيد وشبهه لم يحذف منه الا حرف النداء فلا يلزم من جواز حذف شئ واحد
جواز حذف اشياء متعدده ومن الناس من قال لم يجز الحذف فى قولك يا رجل لبقاء
مبهما وفى قولك يا زيد جاز لكونه غير مبهم فلا يلزم من جواز الحذف فى الموضع الذى
يعلم المنادى فيه جواز الحذف فى الموضع الذى لا يعلم واورد على هذا قولهم هذا
فانه فيه تعريف مرشدا الى المقصود بالنداء فليجز كما جاز قولك زيد واجيب عنه
انا قلنا لانه اذا حذف بقى مبهما وهذا هو مبهم ايضا ولذلك يسميه النحويون مبهما
وما ذاك الا لتردده بين اشياء متعدده عند الاشاره وليس بشئ لانا نجوز ان
تقول غلام هذا وان كان اقل تعريفا من قولك هذا لا تردد بين المشار اليهم
والعلم ان جميعا فكان المنع اولى ولم يمنع دل على الجواب ليس بشئ واما اصبح ليل
فلجريه مثلا اضرب فى شد مطلب الشئ وقيل اول من قاله امرأه طرقها امرؤ
القيس وكانت متبعضه فجعلت تقول اصبحت فانى فيقول لا فرجعت الى
خطاب الليل كانها تستعطفه لفوط تضجرها فقالت اصبح ليل وافد بخنوق
مثل للخص على تخليص النفس من الشدائد واطرق كريى مثل لمن تكلم وبحضرته من
هو اولى منه بذلك كان اصله خطاب للذكر وان بالاطراق لوجود النعام ولذلك
يقال ان بنى سامه اطرق كريى ان النعام فى القرى ٥ وتقول ان الكروان تخاف من
النعام وكرام خم على لغه من يقول يا حار بالضم وقولهم العجاج شاذ
يقال انه كان يصلح حلسا له فمرت به جاريه فالحت بالنظر اليه متعجبا فقال

جاري لا تستنكري عذيري ٥ سيري وشدي شأني على بعيري ٥ واجذري ما ليس بالمجدود

عذيري مبتدأ خبره ما بعده او مفعول تستنكري وما بعده اما خبر محذوف اي عذيري

واما بدل من عذيري المذكور والترم حذفه في اللهم لان الميم عوض عند البصريين

وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير ثم كثر حتى خفف وهو بعيد جدا وقوله

اني اذا ما حادث الما افوك يا اللهم اللهما ٥ وقوله وما عليك ان تقولي

كلما ٥ سبحت او صليت اللهما ٥ ارددن علينا شيخنا مسلما ٥ فانا من خيره لن نعدما

يحمول على الضرورة مع كونه مجهولا وفي جواز وصف اللهم خلاف جعله سيبويه لما

كان مخصوصا بالنداء مثل يا هناه وجوز قوم وصفه كما يوصف في يا الله واستدلوا بمثل قل

اللهم مالك الملك قل اللهم فاطر السموات وحمله سيبويه على ندرة على ان فصل وفي

كلامهم ما هو على طريقه النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء قال الشارح

اعلم ان في كلامهم حمل المعاني في الاصل لم يستعملوها الى معان اخر مع تجريدها عن اصل

معناها الاصلي وهذا في ابواب منها ان افعل صيغه للامر في الاصل ثم نقلت الى

التعجب كقوله تعالى اسمع بهم وابصر لم يقصد به هنا الى امر وانما قصد التعجب

فلذلك قولهم ما احسن زيدا اصله اما خبر واما استفهام على الخلاف ثم نقل الى

التعجب ولذلك قولهم امت او قعدت سؤال عن تعيين مع التسوية منهما ثم نقل

الى الخبر معنى التسوية من غير سؤال كقولك سواء علي امت ام قعدت ولذلك

قولهم ايها الرجل اصله تخصيص المنادى لطلب اقبال عليك ثم نقل الى معنى الاختصاص

مجردا عن معنى طلب الاقبال في قولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل وكل ما ينقل من

باب الى باب فان اعرابه يكون على حسب ما كان عليه فلذلك تقول في قولك

اليوم زيدا اكرم فعل امر وتقول في ايها الرجل اي هنا منادى مفرد والرجل صفته له

كما تقول في المنادى الحقيقي ثم لفظ الاختصاص قد يكون اللفظ المختص بالنداء فيكون

لفظه لفظ النداء كقولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل ومنه ما ليس على لفظ النداء كقولك

نحن العرب فهذا لا يكون اعرابه الا بما يقتضيه في نفسه لانه لا يصح ان يكون منصوبا

عن النداء ومنه ما لا يحتمل الامرين كقولك انا معشر الصعاليك فجائز في اعرابه الامران

جميعا الا ان الاولى ان يقال منصوب نصب العرب اذ النقل على خلاف القياس

فجعله اصلا في نفسه مع صحته اولا من جعله منقولا وقول ابي سعيد ايها الرجل

هذا مبتدأ او الخبر محذوف اي المراد وخبر المبتدا محذوف اي المراد الرجل ليس

بشيء ويقع في النسخ علامة قطع بين قوله الا انفسهم وبين ما النواعنه وكان هؤلاء

فهموا انه استئناف خبره كانه قيل فيه والذي حملهم عليه ان عطفه على

انفسهم يقتضي المغايرة وليس بمغاير وما ارتكبوه مفسد للمعنى بانه يكون قوله قبل

تفسيرا لقوله وما النواعنه وليس هذا تفسيرا له باتفاق واما هو تفسير لقولهم بانها

الرجل واذا تبين جعله مما تقدم وجب العطف ويحمل العطف على غير ظاهره وفي المغايرة

او يجعل وما النواعنه خبر مبتدا محذوف اي وهو ما النوا فيستقيم وقوله الا انهم

سوغوا دخول اللام هاهنا يعني من غير ان يذكر انها زيد ويلزم النصب على اصل

الباب وذكر اسم الله تعالى ليعلم ان النصب لازم فيما يجوز دخول يا عليه وفيما لا يجوز

اذا لم تدخل يا وقبل قوله وبا وبي الى نسوة عطل ٥ فاوردها مرصدا حافظا

به ان الدجى لاطيا الاطال ٥ مفيدا معيدا لاكل القنص ٥ ذا فاقة ملحما للعيال

وبا وبي بمعنى اوردا لعير الا ان مرصدا اي مكانا يرصد به الصائد الوحش حافظا به ابن

الدجي يعني الصائد ثم اخذ في صفته لاطيا الطحال اي ملتصقا بالارض ليخفي عن الصيد
ثم وصف بلزومه الصيد لفقره وقول بعضهم انه قصد التشوه الى عطل
وشعث بابابه النصب لانهما جنس في معنى الصفة الواحدة فلا يستقيم جري احدهما
وقطع الاخرى فصل ومن خولص الترخيم وله شرائط الى آخره الترخيم من
قولهم رخم صوته اذا رققه وكلام رخيم اي ضعيف وعن الاصمعي قال لي الخليل ما اسم
الصوت الضعيف قلت الترخيم فعمل باب الترخيم وقد ضعف قول الاصمعي بان قبل
الخليل جاءه من النحاة كابي عمرو وابن ابي اسحق ولم ينقل عنهم اسم غيره ولا تضعف
لمجرد ذلك نعم ان كلموا فيه بهذا الاسم بتين ضعفه والا فيجوز انهم تكلموا فيه بغير هذا
الاسم او ما تكلموا فيه اصلا وان ثبت ما روي عن ابن عباس انه لما سمع قراءة ابن مسعود
وقالوا بامال قال ما اشغل اهل النار عن الترخيم كان مضعفا والاتفاق يعيد قوله
الا اذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء نعم يجوز على الوجهين وهو مذهب سيبويه
واجازه المبرد في الشعر على لغة يا حار بالضم خاصة دون الاخرى وانكر ما اجازه سيبويه
وغيره وقد انشد سيبويه الا اضبحي حالم رمامة واضبحي مثل سامعة اما ما
وهو واضح فيما ادعاه ورده المبرد بان الرواية وما عهدي لك يا امامة وهو
من تعسفاته وجاء ايضا انا ابن حارث الى آخره وانشده فان الناس قد علموا
ومن لم يسكن ونون وتنقل الحركة تعسف وقال عنترة

يدعون عنتر والرماح كانها اشطان بئر في لبان الادهم

وليس بقوي جواز ان يكون المنقدر يا عنتر فيسقط الاستثناء لان اولي
اولى ان جلهم عباد ضرمته ان ابن جلهم امسى حية الوادي فان ثبت ان اسم

انيه وما يقوله سيبويه فصح وان ثبت انه اسم امه كما يقوله المبرد لم ينهض واما الاخرى
فيه فالاتفاق وله شرائط الى آخره قال الشارح فيها شرطان عامان في كل
شيء هما كونه غير مضاف والآخر كونه غير مستغاث ولا مندوب وشرطان خاصان
في غير ما فيه تا التانيث وهما العلمية والزيادة واما كونه علما فلان الاعلام كثيرا ما
فناسب التخفيف واما كونه غير مضاف فلان اسم المضاف حكمه بعد التسمية به
حكمه قبل التسمية به لانهما اسمان معربان باعرابين مختلفين فلو رخمت فاما ان ترخم الاول
واما ان ترخم الثاني الاول لا يستقيم لان الترخيم يبقى في وسط الكلمة من حيث
المعنى وذلك على خلاف الترخيم والثاني لا يستقيم لانه ليس بمنادى لان الذي
وقع عليه النداء لفظا هو الاول واما المندوب والمستغاث فلان المقصود بهما امتداد
الصوت والترخيم ضد ذلك واما الزيادة على الثلاثة فلانه لو رخم الثالث لبقي
على صورة ليس مثلها في الممكنات اذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين لا سيما
على لغة من يقول يا حار وقوله الا ما كان في آخره تا التانيث فان العلمية والزيادة
على الزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين لما العلمية فانها خلفها غيرها وهو
التانيث لان التانيث يقتضي التخفيف لثقله كما يقتضي العلم للثقله واما كونه ليس
زائدا على ثلثه فلان اشتراط ذلك انما كان لما يودي اليه الترخيم من الاخلال واما ما
فيه تا التانيث فانما تحذف منه التا وحذف التا لا يودي الى اخلال لانها زائدة
فلا اخلال بالترخيم فلا حاجة الى الزيادة وقد اجاز الفراء واللوفيون ترخيم العلم الثلاثي
الذي يحرك وسطه لانه يصير مثل بلد فيقولون في من اسمه كنف وقدم يا كنّ ويا قدّ
وليس بالجيد فان تحويد انما صار كذلك بنوع من الاعلال ولا يلزم جواز مثله في الترخيم

ومن ثم قال الفراء في سعيد ماسبع وفي ليس بالم يحذف الخ وقوله في قول اوس
منكرت مني ما بعد معرفة لمى وبعد الصابي والشباب الملأم ان الياء للانكاف تحلم ولذلك
قوله وقالوا تعالي يا بري الخ قلت لهم ابني خطيف صه يا هذا انه لا يا فيه حذف
لالتقاء الساكنين ومن يذهب ان الساكن يحذف مع الآخر في نحو قط قوله والترخيم حذف
في آخر الاسم على سبيل الاعتباط لغرض ما حذفت للتنوين جرت عليه لوجب مثل قاض او للتخفف
مثل القاض فيمن حذف وقال سيبويه ان نحو قاعة اذا كان غير علم لا يجوز ترخيمه
على لغة من حاذر بالضم ليلا يلتبس بالمذكر والظاهر خلافه فاما لمي ومني فلانه كالاجنبي والادلي
ولذلك يقال في محدود وعروض ما تحتي وبا عرقي وفي قطوان وكروان يا فطا ويا ليل العصا
وفي سنور وبرذون يا سنا ويا برذا وفي شاه يا شاة بالهاء يردها الى اصلها حين اختجت
الى الرد اذ ليس في دلايهم ممكن على حرفين ثانيه الف وقد ثبت ردها الى الاصل عنده
الاحتياج في مثل شويهة وشياه وفي المسمى بطيلسان ياطيلس وزعم ابو عثمان انه لا يجوز
لانه ليس في دلايهم فعلل في الصحيح قال وسألت الاخفش فاخطأنا فيها بتهته
تنبيه وقد اجاز ذلك غيره اذ لا اعتبار بوجود نفس الرتبة وانما اراد حريه على قياس
كلامهم وهو الصحيح ولذلك قيل في ترخيم سدوس وفرزدق وعنفوان علما يا سدي
ويا فرزد ويا عنفي وليس ذلك من ابنيتهم ونقول في شقاوة وحمراء ان يا شقا ويا حمرا بالهمز
وفي حولايا حولا بالهمز وفي حيوة يا حيو ولا يدغم لما ثبت من شذوذه فيه وفي شية
وديه يا وشي ويا ودي لان الدال لزم والعين ملسوره بمعنى الاخفش تقول يا وشي ويا ودي
بشلوين مردا الى الاصل وفي اسحار علما يا اسحا ر بالعتح عند سيبويه على الفصيحة وبالكسر
عند قوم واما نحو يا راد ويا فاز علما فالكسر لا غير واما على اللغة القليلة فالضم في

الياسر والوالي قاضون علما قاضي باثبات الياء على اللغتين وفي نحو اعلون يا اعلى باثبات
الالف ولو قيل بحذف ذلك في اللغة الكثيرة ولم يبعد وقالوا في محمر علما عن اسم فاعل
يا محمر سكون الراء على الكثيرة والفراء يكسرها عن اسم فاعل وبفتح في غيره وهو قياس
من قال في قاضون يا قاضي باثبات الياء المرخم الذي حذف منه حرفان كل اسم آخره
زيادتان زيدتا معا للمعنى كالالف والنون في سكران وعثمان او حرف صحيح وقبله مده قبلها
ثلثة احرف لانه قال واما حرف صحيح وقبله مده قبلها ثلثة احرف فصاعدا وقد
اهمل قوله قبلها ثلثة احرف لانه قال واما حرف صحيح وقبله مده ولم يرد كانه
استغنى بما مثل به في منصور وعمار وبما تقدم في مثل يا ثمو ولو لا تقدم تصريحه
في ثمود ونحوه باثبات الواو لتوهم ان مذهبه مذهب الفراء وقد اختلف في اسماء
هل هي مما آخره زيادتان ووزنه عنده فعلا من الوسم انقلبت الواو همزة على غير
قياس كما قلبت في اناء واحد وقد ذهب غيره الى ان اسما افعال جمع اسم سمي به المؤنث
واستغنى من الصرف للتانيث المعنوي والعلمية فعلى هذا يكون آخره حرفا اصليا
وقبله مده فيكون مثل قولك عماد ومذهب سيبويه اقرب الى المعنى ومذهب
غيره اجرى على مقتضى الالف وبيان المعنى ان الاسما الاعلام اكثرها صفات
ولم تسم بالجمع الا نادرا فاذا تردد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه صفة كان حمله على
الوصفية اولى واعتقد سيبويه قلب الواو همزة محافظة على هذا المعنى وحجة غيره
ان قلب الواو همزة اذا قد رد وسما على خلاف القياس كوعد ووجل ووزن واشباهه
ولا ضرورة تلجئ الى ذلك واذا لم يكن الواو منقلبة وجب ان يكون اعلا وهذا وان
كان معوفا فانما خالفه سيبويه لكثرة التسمية بالصفات وقلته بالجموع فراى ان قلب

الواو همزة اقرب من تسميتهم بالجمع وقوله وقبل ميم يعني زايدة والا ورد نحو مختار
وترخيمه يا مخا اما اله الالف واما المركب فانه يحذف آخر الاسم بكماله والفرق بينه وبين
المضاف ان المضاف مع المضاف اليه اسمان معربان اعرابين مختلفين فظهر التعدد فيهما
لفظا والترخيم حكم لفظي فلم يحذف للتعدد لفظا واما معدي كرب فلم يحذف فيه التعدد اللفظي
فجرى مجرى قولك جعفر او عمران بدليل اعرابه اعرابه واخيره اخره فلما لم يتعدد تعددا لفظيا
جرى مجرى المفردات عند التركيب آخر الاسمين بكماله لانها كلمة زيدت على الكلمة الاولى
فاشبهت تا التانيث والف التانيث واذا قلت يا خمسة في خمسة عشر ووقفت وقفت
على الهاء اللغيس ولذا اوردت نحو مسلمات قال سيبويه لانها تلك الهاء التي
كانت في خمسة عشر تقول في اثنا عشر اسما يا ابن وما الا ان عشر نزل له النون حيث عاملوه
معاملة اثنان فتبعها الالف على قياس لغتهم وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه
ومن جهة ان الالف لا تحقق زيادتها ومن قال يا ثنى عشر بالها فقياسه يا ثنى على الكبير
ويا ثنا على القليل له واما نابط شرا فهو اشبه شئ بالمضاف مع المضاف اليه لان التعدد
فيه مقصود بعد التسمية الا ترى ان شرا في قولك نابط شرا منصوب في احواله كلها
فلما كان التعدد باقيا تعذر الترخيم كما تعذر في المضاف والمضاف اليه قال
سيبويه نابط شرا لو رخمته لرخمت رجلا اسمه بادا ان علبة باجوا تكلمي واما قوله
فاخرو اثابط شرا لا ابا للم صاغا بصاع فان الدال معجوب فشدد ود على شد ود وما
عدا القسمين المذكورين هو الذي تحذف منه حرف واحد وقد تحذف المنادى ما
دل وقوله الا ماشحوا على قراءة الاستاذ من ذلك لانه يقف يا وبتدئ اشحوا
بضم الهمزة وقوله على شمعان من جاء حال او تمييز اي على جيرته فصل

ومن المنصوب باللازم اضماره قولك في التحذير اياك واخوه قال الشارح هذا
ينقسم الى قسمين منه ما هو سماعي وعليه حذف فعله ما تقدم في قولك زعيا وسقيا
وبابه ومنه ما هو قياسي فالقياسي ما ابدأ به في قولك اياك والاسد وهو كل موضع كان
الاسم فيه محذورا وذكر المحذر منه بعده بحرف العطف او بحرف الجر كقولك اياك والاسد
وكقولك اياك عن الاسد واصله بنح الا ان الضميرين اذا كانا لشيء واحد وجب ابدال الثاني
بالنفس في غير افعال القلوب فصار التقدير بنح نفسك ثم حذف الفعل لفاعله فزال
الموجب لتغيير واضمار الثاني فوجب رجوعه الى اصله الا انه لا يمكن الاتيان به متصلا
لعدم ما يتصل به فوجب ان يكون منفصلا وهذا المذكور بعده ان كان بحرف الجر فظاهر
تعلقه بالفعل المحذوف وان كان بالواو فهو معطوف على اياك كانك قلت بنح نفسك وبنح
الاسد ولا يجوز ان تقول اياك الاسد كما زعم بعض النحويين ونص سيبويه على ذلك لانه
ان كان عن قولك اياك والاسد فلا يجوز حذف العطف وان كان عن قولك اياك عن الاسد
بحرف الجر لا يحذف في مثل ذلك واما قوله اياك وان تقوم واياك عن ان تقوم فهذا
جائز ان تقول اياك ان تقوم وحينئذ يجب ان تحمله على اياك اعن عن ان تقوم وحذف حرف
الجر لان حرف الجر يحذف عن ان قياسا ولا يجوز ان يكون من قولك اياك وان تقوم
لان حرف العطف لا يحذف عن ان ولا عن غيرها وقد جا في شعر شاذا ٥ ٥
اياك اياك المرا فانه الى الشر دعاء وللشر حالب ٥ وحمله الخليل على انه منصوب
بفعل مقدر كانه قال بعد تمام الكلام احذر المرا وحمله ان الحي احق على ان اصله
اياك عن المرا فحذف حرف الجر لما كان المرا بمعنى ان تمارى فحمله عليه من حيث المعنى
على شذوذه ومنه ماز راشك والسيف وماز ترخيم عن مازن وقيل ترخيم

مازنى وفيه شذوذ من وجهين ترخيم ما ليس بعلم وحذف حرف قبل آخر النسب والذي حملهم
على ذلك ما ينقل ان كلا اما المازني اسر بجيرا الفهرى فجا فعنب البرنوعي لمقتل الفهرى
فحال المازني دون اسيره فقال له فعنب مازن اشك والسيف فان كان المبدل منفردا
اوسماه باسم ابيه استقام والا فيرتكب الشذوذ ان يجريه مجرى المثل وقد رسمويه اياى
والشر منصوبا بمفعل للمتكلم كانه امر لنفسه يعنى بمعنى لا باعد نفسى عن الشر ولا باعد
الشر عنى وانكره عمرو وقال المعنى على انه يخاطب غيره على معنى باعدى واليه
ذهب الزمخشري وكلا التقديرين مستقيم وقول عمر اياى وان يحذف احدكم
الارنب مثله وقد رد الزجاج بايای وایاكم واراد عمر النهى عن حذف الارنب بالعصا
لان ذلك يقتلها فلا تحل فقال لبدل بلم الاسلب الرماح والسهام واياى ان يحذف احدكم
الارنب مسالما فنهيهم ان قال باعد والى عن حذفه جعله من الامر الذى يطلب منهم
البعد عنه لعظمه او يطلب من نفسه البعد عنه وهو ابلغ من ان يقال لا تحذفوا الارنب
الى وما بعد ذلك سماعى قوله اهلك والليل اى ادرك الليل وساده احه الليل
واحضر عذاك تفسير سيبويه وعاذرك تفسير المفضل بن سلمة كانه استبعد ان يكون
فعل مصدرا غير صوت كالنبح والمرد والصليل والصرير ومنه هذا ولان عما بك
كان المخاطب وعد بأشياء فلم يف بها ثم راى الموعد على حال دونها فقال الموعود هذا
اى ارضى هذا ولا ذاك اى لا اتوهم ذاك وقولهم كليهما وتمرا مثل يلزم حكايته
كالامثال قيل ان اصله ان عمرا الجعدى كان من بديه قرص وتمر وزبد فقال له رجل
اطعمنى من قرصك وزبدك فقال عمر وكليهما وتمرا اى اطعمك كليهما وان بذلك تمرا
قال سيبويه ومنهم من يقول كاهما وتمرا اى كلاهما تابعان وان بذلك تمرا وكذلك

قال كل شئ ولا شتيمة حر اى كل شتيمة حر وايت اى امم والمشهور فيها النصب ومنه انتهوا خيرا لكم
قال سيبويه لانك حين قلت انه فانت تريد ان تخرجه من امر وتدخله فى امر وكانه
قال ائتوا خيرا لكم وقال الفراء المعنى انتهوا انتهاء خيرا لكم وقال الاشمونى المعنى انتهوا
يكن خيرا لكم وما ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه وكذلك اظهروه فى مثل انه وانه
امرا فاصدا وقول الزمخشري منه انه امرا فاصدا على انه واجب فيه حذف الفعل
غلط ومثل انه امرا فاصدا قوله ترو حى اجدر ان يقتلى وورآك اوسع لك مثل
فى الزجر عن الاقدام على الشئ يقال ان ابن الحمامة الشامى اتى الحطيئة فقال السلام
عليكم فقال كلمة يقال وليس لها جواب فقال ابج فقال ورآك اوسع لك فقال
انا ابن الحمامة فقال لن من اى طير الله شيت ٥ ومنه من انت زيدا فيقال
لمن ذكر عظيما بسوء ولمن شبه نفسه برجل عظيم وذلك ان لا يغير لفظ زيد وذلك ان
تذكر اسم ذلك الرجل ومنه مرحبا الى آخره وقد كثر ذلك حتى صار بمعنى الدعاء
فلو قيل انها منصوبة على المصدر لكان صوابا وان ثانى فاعل الليل والنهار اى فانك
تاتى ومعناه الالزام لان المرء يكرم فى اهله ليلا او نهارا او يجمع ذلك كله ان
كثر حتى صار معلوما وجرى متلا او كالمثل لكثرته فصل ومن المنصوب
باللازم اضمارها اضمر عامله على شرطه التفسير قال الشارح ضابطه ان
يتقدم اسم وبعده فعل او ما هو فى معنى الفعل مسلط على ضمير ذلك الاسم من
جهة المفعولية او ما تعلق بضميره لو سلط على الاول لكان معمولا وهما رفعت
فعلا الابتداء واذا نصبت فعلى تقدير فعل فاذا نصبت فى مثل زيدا ضربته فالتقدير ضربت
زيدا وفى مثل زيد امررت به جاوزت زيدا وفى مثل زيدا ضربته فالتقدير ضربت

اخاه واهنت وفي مثل زيد اشتمت به ولا له بشت فقيس على ذلك وزعم المبرد ان الرفع في
مثل اذا ابن اخي موسى بتقدير فعل رافع كانه قيل اذا لغ لا على الابتداء ويلزمه ان يجيز مثله
في غيره ثم سقسم الى اقسام ما يختار فيه الرفع وما يختار فيه النصب وما يستوي
فيه الامران ومنه ما يجب فيه النصب فاما الموضع الذي يختار فيه الرفع فان يلون
مجردا عن القرائن التي نذكرها في باب الاقسام كقولك زيد ضربته واما الموضع الذي
يختار فيه النصب فان يقع بعد الاستفهام وحرف النفي واذا وحيث وان تعطف هذه
الجملة على جملة فعلية وامّا الموضع الذي يستوي فيه الامران فان تعطف هذه الجملة
على جملة فعلية ذات وجهين كقولك زيد ضربته وعمرا اكرمته واما الموضع الذي
يجب فيه النصب فان تقع الجملة بعد حرف لا يليه الا الفعل كقولك ان زيدا اكرمه
اكرمته فاما قولك زيد قام وزيد ضرب وشبهه فليس من هذا الباب وليس فيه الا
الرفع لان الفعل لم يتسلط على الضمير على جهة المفعولية وانما تسلط على جهة الفاعلية
وانما اختير الرفع في القسم الاول لانه اذا ارتفع بالابتداء واذا انتصب انتصب
بفعل مضمر دل عليه ما بعده وليس قرينة تقوي امر اضمار فكان على ما لا اضمار فيه
اولى فلذلك كان زيد ضربته احسن من قولك زيدا ضربته وانما اختير النصب في الوجه
الاول لوجود قرائن تقتضي تقدير الفعل ليتوفر عليها ما تقتضيه اولى من ذلك
للاستفهام كقولك ازيدا ضربته لان الاستفهام بالفعل اولى فكان تقدير الفعل
ليتوفر عليه اولويته ما يقتضيه اولى فكان تقدير الفعل اولى فكان النصب
اولى فلذلك كان زيدا ضربته احسن من قولك ازيد ضربته لا في الرفع ولا في النصب
لاقتضائها لفظ الفعل فلذلك كان شاذا لخلافه في الحمزة لنصرهم فيها او لان

هل في اصلها بمنزلة قد وامثلة يعينه الاسم سواء ومنه عطف الجملة المتكلم فيها على
جملة بعليته وذلك انك اذا قدرت الفعل في الثانية تناسبت الجملتان في كونهما
فعليتين فكان تقدير الفعل اولى فحصل التناسب فكان النصب اولى واما حسن الرفع
مع اما مع تقدم الجملة الفعلية انها تقطع ما بعدها عما قبلها ٥ وكذا اذا التي للمفاجاة
واذا نصب مثل قوله فاما ثمود فهديناهم على القراءة الشاذة فالتقدير فاما ثمود فهديناهم
لان الفعل لا يليها وروي قوله ٥ فاما تميم تميم بن مر فالقاهم القوم روبر بنيانا بالرفع
والنصب وقد توهم قوم ان النصب بعد اما لاقتضاء الفعل لما فيها من الشرط وليس بشيء
لانه يستلزم احتياء وهو ضعيف مع تقدم الجملة الفعلية فهو في غيره ذلك احذر
واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان تكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة
على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل
الفعلية فان زعم زاعم ان هذا المعنى يقتضي تقاطعهما فيرجع الى ما كان عليه وهو
اختيار الرفع فالجواب ان قرينة النصب اقوى من قرينة الرفع لقربها من التابعة
لان الفعلية منهما هي التي تلي الثانية فلما رجحت عليها قابل ما فيها من الرجحان ذلك
الاصل وما ملت شيء باعتبار نفسها الجملة الاسمية فاستوى الامران لذلك فلذلك
كان زيد قام وعمرو اكرمته مستويان واما القسم الرابع الذي يجب فيه النصب فلانه
ولي الجملة ما لا يجوز ان يكون بعده الا الفعل فوجب تقدير الفعل بعده لما
تقتضيه واذا وجب تقدير الفعل وجب النصب اذ الرفع لا يلون الا بالابتداء وقد
تبين ان الموضع موضع لا يقع فيه المبتدا كقولك ان زيدا اكرمته الا ترى انك لو رفعت
لاوقعت المبتدا بعد حرف الشرط وهو غير جائز فوجب تقدير الفعل والغرض انه مبتدا

فوجب تقديره متعديا اليه فوجب نصبه لتعلقه به تعلق المفعول به ولذلك وجب نصب
مثل قوله لا يجزعني انك مفسدا اهلك نفسك وكذلك هذا زيدا اضربته وما كان مثله واما
قولهم زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب اذ ليس مسلطا على ضمير الاول ولا على
ما تعلق به تسلط المفعول به وما كان كذلك فليس من هذا الباب وحكمه ان يلون
مبتدا ان لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل على المختار وفاعلا ان كان حقه ما يرجح
تقدير الفعل وفاعلا على الوجوب ان كان معه ما يرجح تقديره فالاول كقولك زيد قام
والثاني كقولك ازيدا قام فالذي اوجب النصب على جهة المفعولية في قولك ان زيدا
ضربته هو الموجب للرفع على الفاعلية في قولك ان زيد قام لان الموضع موضع يجب
فيه تقدير الفعل واذا وجب تقدير الفعل كان الاسم معمولا على حسب ما يقتضيه
فلذلك تعين النصب في ان زيدا ضربته وتعين الرفع في ان زيد قام فصل
وحذف المفعول به في كثير الى آخره قال الشارح دل ذلك على نوعين اراده
حذف فيعلم من يرجع اليه واراد لا يعلم من يرجع اليه فالقسم الذي يعلم من يرجع اليه
على ضربين مضمر قد تقدم ما يقتضيه كالمضمر الواقع مفعولا في صله الذي او خبر
المبتدا او صلة الموصول او حال ذي الحال ومفعول ظاهر غير مضمر فلا يكون الا
في سياق النفي كقوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله لانه اذا قدر لا تقدموا
شيئا كان نكرة في سياق النفي فتعم الجنس والجنس معلوم واما القسم الثاني فهو على
ضربين ضرب نقدر المفعول به من حيث الجملة كقولك ضربت فهذا لا يعلم بالتحقيق
بالتخصيص ولا بالتعميم ولكن نقدر مضمرا لا غير والقسم الآخر ان يلون المتكلم قصده
الى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه كقولهم فلان يعطي كانه موقع الاعطاء وموقع المنع

فجعل المفعول به لسببا منشأ كانه من جنس الافعال غير المتعدية المفعول فيه انما لم
يذكر حده لما في المفعول فيه من الدلالة عليه كانه قال المفعول فيه هو الذي فيه الفعل
قوله ودلالها منقسم الى مبهم وموقت قسم ظرف الزمان والمكان الى مبهم وموقت
والذي يقع ظرفا من المكان ليس الا المبهم فلا يستقيم تقسيمه الظروف الزمانية والمكانية
مطلقا الى مبهم وموقت ثم اختلف عبارات النحويين في تعريف المبهم والموقت فمنهم
من ظن ان المبهم هو النكرة والموقت هو المعرفة وهذا فاسد ظاهر الفساد ووجه
الفساد قولنا بانقاض ضربته مكانك وهو معرفة ولو كان موقتا لم يصح ان يقع ظرفا
ومنهم من ظن ان الموقت هو المحدود والمبهم غير المحدود وهو غير مستقيم لان
الفرسخ والبريد وما اشبههما من الظروف محدود بمقياس مخصوص وهي تنتصب
انتصاب الظروف بلا اختلاف ولو كان الظرف الموقت هو المحدود لامتنع نصب هذه
الظروف ومنهم من قال ان الموقت له اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه والمبهم ما
ليس له اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه وهذا هو الذي يطرد فالدار على هذا موقت
والفرسخ مبهم لان الدار فيها اسما من جهة ما دخل في مسماها من البناء والسقف
وغيره والفرسخ ليس له اسمه باعتبار مقياس غير داخل في مسماه من البناء ثم لم يستثن من
الموقت في كونه يقع ظرفا الا قولهم ذهبت الشام بلا اختلاف ودخلت باعتبار كل
موقت هذا قول اكثر النحويين وقال بعضهم بل الدار مفعول به والخلاف
مبني على ان دخلت هل هو متعد او غير متعد فمن قال هو غير متعد حكم بان الدار
ظرف ومن قال بانه متعد حكم بان الدار مفعول فيه ومن قال بانه غير متعد قال
لان ضده خرجت وخرجت غير متعد باتفاق فكذلك دخلت ومن قال انه متعد

قال المتعدي هو الذي لا يعقل الا متعلق وغير المتعدي هو الذي يعقل بنفسه من غير متعلق
وهذا الا يفهم الا متعلق لانك لو قدرت انتفا المفعول اليه من الذهن لم يفهم معنى الضرب
بخلاف القيام فانك لو قدرت انتفا الموضع عن الذهن لفهمت معنى القيام فليس
الموضع باعتبار القيام كالموضع باعتبار الدخول عندها ولا اعقل معنى القيام مع
الذهول عن الموضع فدل على انه متعد ثم قال ومنها ما يستعمل موقتا وظرفا وهو ما جاز
ان تعتقب عليه العوامل كما ذكر ومنها ما لا يستعمل الا ظرفا وهو انه لم يثبت استعمالهم
ولم يجئ الا منصوبا على الظرفية فدل ذلك على انه لو كان مما يقع غير ظرف لوقع في كلام
ما غير ظرف كما ان سقيا ورعيا في المصادر لذلك ولا مثله قوله سرنا ذات مرة وشبهه
من قوله ومثله عندي وسواء وسواء في الا مكنوا الا ان عند مدخل عليها من فلم تلزم الظرفية
واما سواء وسوا فللناس فيهما مذهبان احدهما انهما بمعنى غير فتعرب اعراب غير ومذهب
سيبويه انها منتصبة على الظرف ابدا ولا تستعمل غير ظرف والدليل على ذلك
ان سوى لا تجئ الا منصوبة الا فيما شذ من قولهم وما قصدت من اهلها لسوا يكان
واذا لم تستعمل الا منصوبة فهو ما اردناه من كونها غير متصرفة وسوي مثلها
ولا قايل بالفرق وفيه بيان الظرفية فيها هو ان العرب تجري الظروف المعنوية المفقدة تجري
الظروف الحقيقية فيقولون جلس فلان مكان فلان ولا يعنون الا بمنزله في الذهن
مقدرة نصبوه نصب الظرف الحقيقية فكذلك اذا قالوا مررت برجل سواك وسواك
انما يعنون مكانك وعوضا منك من حيث المعنى فانتصب ذلك الانتصاب واما وجه من
قال انها بمعنى غير تعتورها الاعراب على اختلاف وجوهه بالنقل والمعنى اما المعنى
فقولهم مررت برجل سواك مثل مررت برجل غيرك واما النقل فقول الشاعر

ولم ستوى العدوان دنا م كما دانوا ٥ ويقول ما ضربت سواك والجواب ما ذكرناه
من ان سوى لم تستعمل الا منصوبا ونحنه بمعنى غير منصوب شاذ ولا قايل بالفرق
بينه وبين سواء واما ما ذكروه من المعنى فمردود لانه يودي الى رفع سواء ولم تستعمل
فرده الى الظرف اولى ليوافق كلام العرب وان كان مخالفا للظاهر واما البيت وعينه
من الكلام فهو صفة لموصوف محذوف ذلك المحذوف هو الذي دخل عليه العامل ووجهه
تقدم لما يلزم من رفع سواء وخفضها ولم يات فحمله على وجه يوافق استعمالهم وان
كان بعدا اولى من حمله على وجه يخالف استعمالهم وان كان قريبا ولا خلاف في
ان هذا هو الاصل قوله ومما يختار ان فيه يلزم فيه الظرفية صفة الاحيان كقولك سير
عليه طويلا قال انما اختير النصب لان في مخالف النصب خروج عن
القياس من وجهين احدهما حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه والاخر وقوع
الظرف موقع الفاعل اذا قلت سير عليه كثيرا قوله وقد يجعل المصدر حينا
لسعة الكلام الى اخره ثم مثل بقوله مقدم الحاج قال الشارح مقدم
الحاج عندي لا يليق ان يمثل به هاهنا لانه يحتمل ان يكون مصدرا ويحتمل ان يكون
زمانا باصل وضعه لان مفعل من يفعل يكون للزمان ويكون للمصدر فجعله
هاهنا للمصدر بالاضافة معدول لا عنه الى الظرف خروج عن القياس والمثال
بالمثال مستدل على حكم ادعاه لا مثل بما هو على خلاف ما ذكر ظاهرا بل لا يحتمل وهذا
هو على حذف المضاف مع كونه نجوزا قوله وقد يذهب بالظرف عن ان
تقدر فيه معنى في اتساعا قال الشارح انما تنصب على الظرف الاسماء
الظاهرة دون المضمرة لقولك خرجت يوم الجمعة ولا تقول يوم الجمعة خرجت علي

ان يكون الضمير ظرفا وسره هو انهم قصدوا الى ان يكون اللفظ اشعارا بالظرفية فعلى هذا
اذا قلت يوم الجمعة خرجته كان حازيا مجرى المفعول به على الاتساع ولا يتسع الا فيما
كان له شبه بما تعدى مثله فلذلك اتسع فيه في غير المتعدي تشبيها له في عدم التعدي
بالمتعدي الى واحد فيقال اليوم ضربته زيدا تشبيها بقولك زيدا اعطيته درهما ولم يتسع
في المتعدي الى ثلثة فلا يقال اليوم اعلمته زيد اعمر قائما لانه ليس في ذلك بهم متعديا الى
اربعة حتى تشبه هذا به وفي الاتساع واختلف في المتعدي الى اثنين هل يتسع فيه في
الظرف او لا فاجاز بعضهم اليوم اعطيته زيدا درهما تشبيها بقولهم زيدا اعلمته عمرا
قائما ومنعه بعضهم لان المتعدي الى ثلثة قليل محصور بخلاف المتعدي الى واحد او الى
اثنين فلا يلزم من اتساعهم فيما كان مشتهر الاستعمال فيما كان تشبيهه قليلا
قوله ويضاف اليه هذا متمحض المفعول به اتساعا لان المضاف اليه اما ان
يكون فاعلا او مفعولا به ولو كان مفعولا به لكان منصوبا فهذا ايما تقوى استعماله مفعولا
به قوله عامله على شريطة التفسير وضابطه ان تقدم ظرف ونحوه فعل
او ما هو في معنى الفعل كقولك يوم الجمعة انت ضارب فيه مسلط على ضمير ذلك
الظرف باظهاره في اذ لم تظهر في لكان متسعا فيه كما تقدم في الفعل قبله المفعول
معه قال صاحب الكتاب هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع قال
الشارح قوله هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع انما يكون ذلك معربا فالما هو
موجود فيما تكلم فيه متكلم فاما اذا قصد تعريف حقيقته ليتميز عند المنشئ للكلام
ليعطيه بعد عقله ما يستحقه من الاعراب افضى ذلك الى الدور لانه انما يعطيه
النصب بعد معرفته كونه مفعولا معه فاذا جعل النصب حدا له فقد توقف كل

واحد منهما على الآخر لانه لا يعقل حتى يكون منصوبا ولا يكون منصوبا حتى يعقل
وانما قال هو المنصوب لان ثم اشياء ليس الواو فيها بمعنى مع ومع ذلك ليس مفعولا
معه كقولك كل رجل وضيعته وما شان زيد وعمرا فقال هو المنصوب ليتميز به عن
هذا قال الشارح شرطه ان يكون مشتركا بينه وبين فاعل قبله اما لفظا
واما معنى فان كان لفظا فلا يخلو اما ان يصح العطف او لا فان صح العطف جاز
الوجهان على السواء كقولك خرجت انا وزيد وان لم يصح العطف فالنصب هو الوجه
كقولك خرجت وزيدا وان كان معه فلا يخلو اما ان يصح العطف او لا فان صح العطف
فهو اولى كقولك مال لزيد وعمرو وان لم يصح العطف فالنصب الوجه كقولك
مالك وزيدا وان صح العطف على ضعف جاز النصب على ضعف قوله تعالى
فاجمعوا امركم وشركاءكم على قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار انه في المعنى شركاءكم
بينه وبين فاعل اجمعوا وسيانه من وجهين احدهما انه لو لم يكن لذلك
لكان معطوفا على امركم واجمعوا شركاءكم ولكان التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم
ولا يقال اجمعت امري وجمعت شركائي والآخر ما ثبت من قراءة يعقوب
شركاؤكم بالرفع واذا اجتمع قراءتان لاحداهما ما ويلان احدهما موافق للقراءة الاولى
كان حمله على الموافق اولى لما ابو دي الى اختلاف المعاني والاصل ائتلافها
المفعول له قال صاحب الكتاب هو علة الاقدام على الفعل قال
الشارح قياس قوله في المفعول معه ان يقول ما هنا هو المنصوب لعلة الاقدام
على الفعل لانه اذا لم يقل المنصوب دخل تحته كل ما يكون علة ومن جملته المخفوض
فيفسد الحد لان الكلام في المنصوبات قال كما يدل لزم مفعول

من اجله فهو علة الاقدام على الفعل فاذا قلت ضربته تاديبا فالتاديب سبب الضرب
فان قلت كيف يكون الضرب سببا الشئ وذلك الشئ سبب له ونحن نقطع بان الضرب
سبب للتاديب فالجواب ان التاديب له جهتان هو باعتبار احديهما
سبب وبالاخرى مسبب فباعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب للضرب
وباعتبار وجوده سبب للصرف فالوجه الذى كان به سببا غير الوجه الذى
كان به مسببا وانما يتناقض ان لو كان سببا مسببا لشئ واحد من وجه فعل هو
سبب لوجود امر فان مفعوليته ذلك الامر سبب للاقدام على الفعل كقولك
اسلم تدخل الجنة فالاسلام سبب لدخول الجنة ومفعوليته دخول الجنة وفائدته
سبب للاقدام على الاسلام وكذلك قولهم ابن بنا تستطل به والبنا سبب
للاستطلال ومعقولة الاستطلال هو الحامل على البنا قال صاحب الكتاب
وله ثلث شرائط الى آخره قال الشارح انما اشترط ذلك لتقوى
معنى التعليل فيصح حذف الخبر الدال عليه فوزانه وزان الظرف باعتبار حذف
فى فشرطه ان تكون اسما ظاهرا لتقوى امر الظرفية فيصح حذف فى ووجه قوته
التعليل عند اكثر الشرائط انها الغالب فى التعليلات فكان فهما تنبيها على التعليل فصح
حذف اللام لما فيها من القوة فاذا فات شئ منها ضعف دلالة التعليل واحتيج
الى حرف التعليل كما انه اذا غير اسم الزمان الظاهر مضمرا او اشاره وجب الاتيان
بحرف الظرف كقولك يوم الجمعة خرجت فيه وخرجت فى هذا اذا كان الاشاره
الى زمان ولو قلت يوم الجمعة خرجته لم يستقم الا على الاستساع لا على الظرف
المحال قال قدم شبه الحال على حده واقسامه ولم يفعل ذلك فى غيره

لانه اول المشبهات فنبه على ابتدائه بها فذكر الشبه اول الامر لان لك وحدها بقوله
ومجيها لبيان هيئة الفاعل او المفعول لان جل الالفاظ انما هو باعتبار وضوعها
فيه تميز بعضها عن بعض لما كان موضوع الحال لهذا المعنى صح ان نجعله فصلا
لها وان كان العبارة على اصطلاح المتكلمين فى نظم الحدود الا انه على التحقيق
مستقيم لان الغرض بالحد تميز المحدود وهو حاصل بذلك حصوله من نظم اصطلاح
المتكلمين واذا فصد بحيثه على المصطلح قيل الحال اللفظ الدال على هيئة فاعل او
مفعول وقد اعترض على مثل ذلك بانه يدخل فيه الصفة فيكون غير مطرد
وبيان دخولها اذا قلت جاءنى رجل عالم فهو دال على هيئة الفاعل واذا رمت رجلا
عالما فهو لفظ دال على هيئة مفعول فهذا وجد فيه الحد وليس بالمحدود فيحصل
انه غير مانع واجيب عنه بان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دالا على ما
ذكروا واذا كان الحال هو الدال على هيئة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك لان
قولك جاءنى رجل عالم لا يدل الا على هيئة ذات وانها اخذ كونه فاعلا من غير جهة دلالتها
بخلاف الحال فانها موضوعة دالة على هيئة فاعل او مفعول بنفسها ويتبين ذلك بانك تقول
زيد رجل عالم فتجد دلالة عالم فى مثل ذلك لدلالته فيما تقدم ولا تقول زيد قائما
احول لاستفاد الفاعل والمفعول فثبت ان وضع الحال الدلالة على هيئة الفاعل دلالة
عليه والصفة دالة على هيئة ذات مطلقا من غير تقييد وقد حد بعضهم الحال هو بان
قال اللفظ الذى سيق لبيان وقوع الفعل وهو فى المعنى ايضا مستقيم وان
كان الاول اوضح فى باب الحدود لانه ذكر فيه الماهية باعتبار الوضع لان ماهيته
الالفاظ الموضوعة انما هو باعتبار موضوعاتها وليس فى هذا الا ذكر الملازم وهو

كنفيه وقوع الفعل والحال في قولك جاز يد زيدا لبتا ليس ماهيتها في الوضع بيان لنفيه وقوع
الفعل وانما موضوعها ذات قام بها المعنى المشتق هي منه وللنحويين وضعوها مقيدا بالفاعل
خاصة فجاز ذلك من لا زمها لانه من ماهيته موضوعها واما قول بعض النحويين في حدها
نكرات جاءت بعد معرفة قدم الكلام دونها فمما لا اجا صيل له لان حد الالفاظ انما يكون
باعتبار مدلولاتها حسب ما تقدم وهذا الحد عري عن المعنى واما قوله قدم الكلام
فليس ايضا معنى يعلق بمدلول الحال وانما هو لامر اخر يكون مع الحال فتبين ان هذا الحد
عري عن مدلول الحال من حيث انه فاسد من حيث انا نحد كثيرا من الالفاظ موافقه
لما ذكر وليس بحال كقولك ضربت رجلا وضربت يوما وضربت نادبا واشباه ذلك كلها
نكرات جاءت بعد معرفة قدم الكلام دونها وليست بحال فصل قال الشارح
نبه في هذا الفصل على ان الفاعل المقيد فعله بحال قد يكون فاعلا لفظا ومعنى وقد
يكون فاعلا معنى لا لفظا ولذلك المفعول فقال والعامل فيها اما فعل او شبهه من الصفات
او معنى واما معناه فهو الذي يكون به صاحب الحال فاعلا معنويا ومفعولا معنويا
لا لفظا فمثال الفاعل كقولك زيد في الدار قائما فقائما حال من الضمير في الدار
لانه في المعنى فاعل فصح ان تقيد باعتبار ما هو في المعنى فاعل له ولذلك فاهم عن
الذكر معرضين لان المعنى ما يصنعون معرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا في
المعنى فصح تقييده لذلك ومثال المفعول قولهم هذا زيد قائما وهذا يعلى شيخا فقائما
وشيخا حال من المشار اليه لانه مفعول في المعنى فصح تقييده لذلك لان المقدر اشير
اليه في حال كونه قائما ولو لا ذلك لم تستقم الحال الا ترى انك لو قلت زيد قائما احول
لم تستقم ولو قلت هذا قائما احول استقام ومثل ايضا في المعنوي ليت ولعل

وكان لانها ليست بافعال وانما هي مشبهة بها فاذا قيد منصوبها او مرفوعها بالحال كان
تقييدا باعتبار معناها الذي اشبهت به الفعل فكان معنويا لذلك فاذا قلت كان زيد راكبا
الاسد كان راكبا حالا من زيد لان المعنى اشبه زيد راكبا فلما كان كذلك صح تقييده ولولا
هذا المعنى لم يصح ثم حلم بان الفعل وشبهه يجوز تقديم الحال عليه واما المعنى فلا يجوز
تقديم الحال عليه وانما تقدم على الفعل وشبهه لانه الاصل في الفاعلية والمفعولية
وهذا مشبه به ويحمل عليه فلم يقو الفرع قوة الاصل ولانه عامل متصرف فتصرف
في معموله وهذا غير متصرف وقد اختلف في مثل زيد في الدار قائما فجوز بعضهم تقديمه
والظاهر ان المجوزين له يذهبون الى ان العمل لمتعلق الظرف وهو الاستقرار فالمقدر
استقر او مستقر واذا كان كذلك فهو معمول لفعل محقق او شبه فعل فيكون
من القسم الاول والقائلون بالمنع يجعلون العمل للظرف ويجعلون الفعل وشبهه على
التقدير سببا منسيا وصار الظرف عندهم في المعنى وكلا القولين مستقيم والقول
الاول ارجح من وجهين احدهما انه لم يثبت مثل زيد قائما في الدار في فصيح الكلام
قول ذلك على انه من قبيل المعنى اذ كان من قبيل ما تقدم لوقع على نثره مقدما كما
في الاول والثاني انه اذا صار ذلك سببا منسيا صار في حكم العدم وصارت المعاملة
للنائب عنه فدل على ان العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ولذلك كان مذهب
المحققين في قوله سقيا زيدا ان زيدا منصوب بسقيا لا بالفعل المحذوف لانه صار
بسببا منسيا بخلاف قولك زيدا ضربا فانه منصوب بالفعل المقدر لا بالمصدر لصحة
التلفظ به فرجح بذلك الوجه الاول وقد منعوا في مررت زيدا راكبا ان يكون حالا
من المجرور قال الشارح تقديم الحال على المجرور اذا كان

صاحب الحال هو المجرور ويختلف فيه فاكثر البصريين على منعه وكثير من النحويين على تجويزه
ووجه الجواز انه حال عن فعل معمول لفظي فجاز التصرف فيه بالتقديم والتاخير كسائر
احوال الافعال فتمسكوا في جوازه بدخوله تحت مفردات احوال الافعال وقد علم
بالاستقراء جواز تقديمه الا ترى انك اذا قلت جاءني راكبا زيد لم تحتج في جواز التقديم
الى سماع مخصوص بل تحكم بالجواز نظرا الى عموم القاعدة المعلوم من استقراء كلامهم
كما في رفع جار زيد ونصب ضربت زيدا ووجه المنع هو انه اكثر المجرور في كلامهم ولم
يسمع من الفصحاء تقديمه ولو كان تقديمه جائزا لوقع في كلامهم مقدما فلما لم يقع دل
على امتناعه واجاب عما ذكره المجوزون بان الحكم بما ذكروه من القياس
مشروط فيه لا يختلف الانواع بوجه يصح مخالفته الحكم بسببه وههنا معنى مناسب
ليس في الاصل يصح ان يخالف الاصل بسببه وهو ان حال المجرور وصفه لصاحبها فهي معمولة
في المعنى لحرف الجر الا انهم نصبوها لغرض الفعل بين الصفة والحال وكما ان معمول
الحال المتقدم عليه يقع معمول الجار بان لا تتقدم على الجار احد فثبت ان في هذا المعنى
معنى مناسبا يقطعه عن تلك القاعدة المذكورة من تقديم الحال واذا صح ذلك انقطع
الحاقه بذلك الى ان ثبت بوجه آخر ويمتنع وقد ثبت امتناعه بما ذكروه من الدليل
السالم عن الاعتراض فثبت ان الوجه امتناعه فصل وقد يقع
المصدر حالا الى اخره قال الشارح بين في هذا الفصل انهم استعملوا
الفاظ المصادر واقعة في معنى الحال كما اوقعوا الاحوال واقعة مصادر ثم مثل بوقوع
الفاظ الاحوال مصادر كقولهم قائما وقياما ومعناه قم قياما لان قائما لا يستقيم ان
يكون حالا لتعذر تقدير الحال فيه لانك اذا جعلته حالا لم تكن الا من المضمر الفاعل

حي قم واذا جعلت حالا من المضمر وجب ان يكون له مقيد ولا يستقيم ان يكون قائما
مقيدا للقيام لانه هو هو فكيف يكون تقييدا له فوجب ان يعدل به الى معنى المصدر
فيكون التقدير قم قياما والمصدر ينوب به نائبا للفعل فيصح تقديره وكذلك قوله
ولا خارجا من في زور كلام ان تقديره ولا تخرج خروجا لان قوله ولا خارجا معطوف على
قوله لا اشتم وهو الذي حلف عليه فلا بد ان يكون حمله واذا وجب ان يكون حمله وجب ان يكون
المعطوف عليه حمله ولا ان يكون هذا حمله الا بتقدير ولا تخرج فوجب تقدير ذلك
فصار مثل قولهم قم قائما فوجب تقدير ذلك فتخرج خروجا فصار المعنى حلفت لا اشتم
مسلما ولا تخرج من في زور كلام ثم الخروج تارة يكون راجلا وتارة راكبا موضع خروجا
وقد زعم بعض النحويين ان المقيد بين خارجا حال على بابه وجعل قوله ولا اشتم حالا من
قوله عاهدت اي عاهدت ربي وانا على هذه الحال ثم عطف الحال الاخرى التي هي
خارجا كانه قال عاهدت ربي في حال كوني غير شاتم وغير خارج من في زور كلام
والاول اظهر وهو قول سيبويه لان الثاني اذا جعله حالا فان المحلوف عليه غدر
مذكور وغرضه ان يبين انه عاهد على ما ذكره من نفي الشتم ونفي قول الزور ولا يستقيم
هذا المعنى اذا جعل حالا لان المعنى حينئذ اي انا الان على هذه الحالة فيجوز ان يكون
المعاهدة عليه وعلى ضده وعلى غيرهما الا ترى انه لو قال عاهدت ربي في هذا الموضع
في حال كوني غير شاتم ولا قائلا زورا اني بعد ذلك لا اترك الشتم لكان مستقيما فدل
ذلك على ان مقصود هذا القائل ذكر ما للعاهد عليه وانه ترك الشتم وقول الزور لا
انه عاهد في هذه الحال على شيء لم يذكره فالوجه مذهب سيبويه ثم مثل بالمصادر الواقعة
احوالا وقد اختلف النحويون في هذه المصادر على وجهين الاول ان هذه المصادر انفسها

استعمالك بمعنى الحال او هي على حذف المضاف والثاني ان هذه المصادر المستعملة هذا
الاستعمال هل هي قياس او مخصوصة بما سمع منها فذهب الاكثرون الى انها موضوعة
بمعنى الحال لا على حذف مضاف فاذا قلت جاءني زيد مشيا معناه ماشيا لا على ان
التقدير ذا مشي وهو مذهب المصنف لانه صرح بذلك وجعله في هذا الموضع كالحال
الواقعة مصدرا ولا خلاف ان الحال بمعنى المصدر نفسه لا على حذف بصيرتهم مصدرا
وذهب الاكثرون في الوجه الثاني انها اسماعية لا قياسية وذهب المبرد ومن تابعه
الى انها قياسية بشرط ان يدل في الفعل دلالة عليها ومعنى دلالة الفعل عليها
ان يكون في المعنى بقسمات الفعل كالمشي والركض والعدو بالنسبة الى المجيء فيجيء جاءني
زيد عدوا ومشيا وركضا واشباه ذلك لانها في المعنى من اقسام المجيء ومنع
جاءني ضحكا وبكاء اكلا وشربا وما اشبه ذلك لانها ليست في المعنى من اقسام
الفعل ولذلك جاز انا ماشيا رجلة وسرعة لانه مثل قولك انا ماشيا ولم يجز سيبويه
لانه مخصوص عنده بالسماع ولم يسمع ذلك فصل والاسم غير الصفة
والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب يعني بمنزلة الصفة والمصدر في صحته ووقوعه
حالا وذلك بينة منه على ان المقدم للحال لكونها دالة على هيئة فلا ينظر الى ما تقوله لكثرة
من النحويين من انها مشتقة ولذلك جاز هذا بسرا اطيب منه رطبا ونظائره من الاسماء
الدالة على الهيآت ومعنى هذا بسرا اطيب منه رطبا نقل هذه الثمرة في حال كونها بسرا
عليها في حال كونها رطبا وقد اختلف النحويون في العامل في بسرا فقال بعضهم العامل فيه
الاشارة وقال بعضهم العامل فيه كان مقدرة معلقة بظرف كانه قيل هذا اذا كان بسرا
اطيب منه اذا كان رطبا والعامل في اذا الاشارة وقال بعضهم العامل في بسرا اطيب

وقال بعضهم العامل كان والعامل في اذا الطيب والخلاف في الحقيقة هل العامل اسم
الاشارة او اطيب واذا اوردكان رجع الخلاف في العامل في اذا هل هو الاشارة او اطيب
وقد ذهب ابو علي الفارسي وكثير من النحويين الى ان العامل هذا وذهب آخرون الى
ان العامل اطيب وهذا هو الصحيح والقول الاول وهم محض والدليل على العامل اطيب
من وجوه احدها انا متفقون على جواز زيد قائما احسن منه راكبا وتمر تخلتي بسرا اطيب
منه رطبا والمعنى فيه كالمعنى سواء في المفضل والمفضل عليه ولا عامل سوى اطيب
واحسن واذا وجب ان يكون اطيب هو العامل والمسئلة الاخرى بمعناها وجب ان
يكون العامل فيها اطيب الوجه الثاني هو انه لو كان العامل هذا لوجب ان يكون في حال
الخبر عنه بسرا لانه حال من المشار اليه فوجب ان يكون في حال الاشارة اليه كذلك
ونحن قاطعون بانه يجوز ان يكون على غير ذلك بدليل قولك له وهو رطب هذا البسر اطيب
منه رطبا ولذلك لو كان بلحا والوجه الثالث انه لو كان العامل فيه هذا لوجب ان يكون
الخبر عن الذات مطلقا لانه يقتضي المشار اليه باعتبار الاشارة لا يوجب تقييد الخبر بدليل
قولك هذا قائما اني فاخبرت الا بوهو وقعت مطلقة عن الذات المشار اليها واذا ثبت
ذلك وجب ان يكون الخبر احسن وقع عن المشار مطلقا وكانك هذا اطيب منه رطبا
اد وجود الحال وعدمها اذا كان العامل الاشارة باعتبار الخبر على سواء واذا ثبت ذلك
فسد المعنى لانك فضلت شيئا على نفسه من غير تقييد له يحصل به الافضلية
الوجه الرابع انا اذا لم يكن العامل احسن لم تكن الاحسنية مقيدة بالبسر لان المقيد
بالحال هو العامل فيها المقيد بها واذا لم تكن الاحسنية مقيدا بالبسرية فسد المعنى
لان الغرض تقييد الاحسنية بالبسرية معضلة على الطيبة وهذا معنى العامل في

الحال وإذا ثبت أن الأحسنية مقيدة بالبشرية وجب أن يكون معمولا لأحسن فثبت بما ذكرناه
أن القول الصحيح قول من قال إن العامل الطيب فأما من قال إن العامل هذا فسهو لأنه لو كان هو العامل
في بشر أو قد ثبت أن العامل في رطبا لا دنى إلى أن يكون الشيء الواحد مقيسا لحالين مختلفتين في الحال
وهو محال وهذا البين بشيء فإن الأحسن حسن لأن معناه زاد حسنه فعمل في بشر إما باعتبار زاد
وعمل في رطبا باعتبار الحسن حتى لو فككت هذا الكلام لقلت هذا زاد بشرا في الطيب على طيبه في حال
كونه رطبا فستقيم في المعنى المطلوب فثبت أن ما ذكروه وهم محض وشبهة أخرى قالوا لا يتقدم
معمول الفعل على الفعل امتناع زيد منك أحسن وإذا لم يتقدم منك لم يتقدم الحال وإذا لم يتقدم فالعامل
هذا إذا لا عامل سواه وهذا أيضا عندنا أيضا غير مستقيم لأن امتناع تقديم منه بعد تسليمه إنما
كان لأنه في معنى المضاف إليه بدليل أن قولهم زيد أحسن منك لقولك زيدا أحسن الناس في قيام
أحدهما مقام الثاني ولما قام مقام المضاف إليه لكونه المفضل عليه في المعنى لزم هو التقدم كما
لزم هو التقدم المضاف إليه على المضاف لأنه خلاف لغتهم وإن كان ذلك من لغة غيرهم فلا يلزم
من امتناع معمول هو المضاف إليه امتناع المعمول الذي هو الحال مع كون العامل من المشبهات
بالفعل وأيضا فإن للعرب في الشيء إذا فضلوه على نفسه باعتبار حالين من تقدم أحدهما على
العامل وأن كان ما لا يسوغ تقديمه لولم يلن لذلك عضبا بالتنبيه بالتقديم على أنه المفضل
ولذلك إذا فضلوا إذا بين باعتبار حالين ولذلك إذا شبهوا باعتبار حالين فتقول زيد قائما
أحسن منه قاعدا وزيد قائما أحسن منك قاعدا وزيد قائما مثله قاعدا وزيد قائما مثلك قاعدا
وتقول زيد قائما لعمرو قاعدا وإذا جاز تقديم هذا المعمول على الكاف الذي هو أبعد في العمل من باب
أحسن بتقديم معمول أحسن أجوز وأيضا فإنه تقديم الظرف قولك جاء البر قفيزين صاعين ذلك
في الأفعال والأولى أن يكون ذلك من قبيل الإخبار والذي يدل عليه أن الحال فضلة وقفيزين

ما هنا لبس على معنى الفضلة وإنما هو على معنى الضرورة تقول كان البر جافقيزين وملئ
أن مراد سيبويه إلى البر على معنى حصوله في نفسه ثم بنت له حالا من القفيزين والصاعين
واشباههما كأنه قال حصل البر على هذه الحال ولا يريد الإخبار عنه بذلك والأول هو الظاهر
وقوله كلمته فاه إلى في ورابعته يدا بيد من أشكل مسايل النحو لأن الأصل كلمته فوه
إلى في ورابعته يدا بيد بدليل أن الجمل تستعمل استعمال المفردات ولا بحث وأيضا فإن فيات
غير الجمل لا يلون إلا مفردة لقولك ضارب وشبهه سوى ما أثر التفصيل بابا بابا وفاه
إلى في لم تفهم العرب إلا من جميعه فدل على أنه ليس من قبيل المفردات في الأصل والوجه
الذي به انتصب فاه هو أنه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهة يفهم من غير نظر
إلى تفصيل بل صاروا فوه إلى في بمعنى مشافها حتى يفهم ذلك من لا يخطر بباله فالمتكلم
ولا فاه المتكلم ولا مد لول الجار فلما صار كذلك جعل كالمفردات فأعرب ما قبل منه إعراب
المفردات بأعراب الحال وهو فاه فنصبوه وشبهوه بقولهم بابا بابا فهذا وجه قولهم فاه
إلى في وإذا ناقد بنوا في قولهم أيدي سبا وافعل هذا بادي بدي مع كونه مضافا لنزله لكثرة
الاستعمال منزله المفرد ثم لم تستبعد من لغتهم أعراب ما بني فيه بأعراب المفرد ورابعته
يدا بيد مثله وأصله يدا بيد كما ذكرناه وكذلك بعت الشاة شاة ودرهما أصله شاة بدرهم
أي شاة مع درهم ثم كثر ذلك فنصبوا شاة نصب يدا ثم أبدلوا من با المصاحبة واوا وإذا
أبدلت با المصاحبة واوا وجب أن يعرب ما بعدها بأعراب ما قبلها لقولهم كل رجل
وضيعته قولهم امرأ ونفسه وليت لحسانه بابا بابا والمعنى بنت له حسانه
مفصلا لأن العرب تكرر الشيء مرتين فتستوعب تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى الذي
دل عليه اللفظ المكرر فإذا قلت جاء القوم ثلثة ثلثة معناه جاؤا مفصلين على هذا العدد

المخصوص واذا قلت بنت له الاب كلمة كلمة معناه بينه مفصلا باعتبار كلمه ولذلك بينت له
حسانه بابا بابا اى بينته مفصلا باعتبار ابوابه فلما كان ذلك يعيد هذه الهيئة المخصوصة
صح وقوعه حالا قوله ومن حقها ان تكون نكرة وذلك من وجهين احدهما ان لا تشبه
بالصفة والثانى ان الحال محكوم بالخبر والاحكام يجب ان تكون نكرات لان التعريف بالمعروف
هذا ولذلك قالوا فى زيد العالم انه ليس بخبر على الحقيقة وانما الخبر مقدر له بقولك زيد
يحلوم عليه بالقيام وذو الحال معرفة لانه غير مخبر عنه ويحلوم عليه وذلك انما يتاتى بعد
معرفة الشئ ولان لا تشبه بالصفة ايضا فى قولهم رأيت رجلا عالما وامثلها ارسلها العراك
واخواتها فاختلف النحويون فيها فمذهب ابى على الفارسى انها ليست باحوال وانما الاحوال
الافعال التى عملت فيها فقوله ارسلها العراك اى ارسلها تعتر العراك ولذلك بوافيها
ومذهب سيبويه وهو اختيار الزمخشرى فى كتابه انها مصادر معرفة وضعت موضع الاسماء
النكرات ولا بعد فى كون الشئ يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت
برجل مثلك وضارب زيد او قصد الى ان يجعل الجميع معارف استعملت للاحوال النكرات
لكون لفظا وقد استعمل فى غير موضعه الذى وضع التعريف له ولا بعد فى ان يكون
اللفظ فى الاصل معرفة لشئ ثم ينقل مجازا الشئ منكر ويجوز ان يقال ان التعريف فى هذه
الاسماء ليس تعريفا المعهود فى الوجود وانما هو لمعهود فى الذهن والمعهود فى الذهن يكون
باعتبار الوجود وهى معارف باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود كما تقدم وانما وجب
التقديم اذا كان صاحبها نكرة ليلا يلتبس بالصفة فى قولك ضربت رجلا قائما فحينئذ يقع
اللبس واذا قدمت ارتفع اللبس لان الصفة لا تقدم قوله والحال المؤكدة وحدها
ان يكون صاحبها متضمنا معناها ويكون بعد جملة اسمية لا عمل لها اذا صرح به هاهنا

لهو لك زيد ابوك عطوفا فان الابوة تتضمن العطف وكذلك الباقى وتقول انا فلان بطلا شجاعا
كريما جوادا ولا يجوز ذلك الا لمن اتصف بهذه الصفات وعرف بها وشهر بامرها ليتنزل
ذلك منزله التضمن قال ولو قلت زيد ابوك منطلقا لجلت الا اذا اردت البنوة والصداقة
لان الابوة المحققة لا تقبل التقييد الا اذا ذكرها مجازا او عنى بها البنوة والصداقة وقال
الشارح يرد على حد الحال الحال نظر من وجهين احدهما ان الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول
وهذه ليست لواحد منهما وجوابه انها من مفعول وهو ما فى احقه وانبته من
العامل المقدر على ما ذكر آخرا والآخر ان الحال تقييد للفاعل او المفعول باعتبار بعامله
وهذه الجمل لا تخلو اما ان تكون مقيدة او مطلقة فان كانت مطلقة اخل معنى الحال من حيث
مشابهتها الصفة وان كانت مقيدة اخل معنى الكلام اذ لا يكون ابوه الا فى حال العطوفة
وهو ممتنع واجيب عنه بان من الافعال افعالا لا تقبل التقييد وهى افعال العلم لقولك
تحققت الانسان انما فلم يحى بقايم لتقييد التحقيق حتى ينتفى اذا فعل وانما ذكرته لتعرفه انه
لذلك كان التحقيق والتحقيق مستمرا واذا ثبت ذلك فى هذه الافعال فلا فرق بين الحال
التى يصح اسقاطها والتى لا تصح ولذلك جاءت الحال فى هذا الباب غير مستغنى عنها ومنهم من
استشكله فجعل الحال تسمين كل واحد منهما حدا وحدا وهو ظاهر كلام صاحب الكتاب
فاذا جد الحال المؤكدة قال هى تقرير وتحقيق لمضمون الخبر من الجملة الاسمية التى لا عمل لواحد
منهما فيها والفرق بينها وبين الحال المقيدة ان المقيدة ما تأتى لبيان الهيئة التى عليها الفاعل
او المفعول عند تعلق الفعل به خاصة وهذه تأتى لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقا من غير
تقييد وجه آخر من الفرق الكامل ان العامل فيها اما فعل او معنى فعل يجوز اظهاره والمؤكدة
لا يكون عاملها الا مقدرا لا يجوز اظهاره قوله انا عبد الله اكلا ما كل العبيد قال

الشارح أن قصد العلمية لم يستقم ان يكون حالا مؤولة لان اكلا ليس فيه تعريف انه عبد الله ولا
في اسمه غير عبد الله الا انه يلزم ان يشتهر انه ياكل مما ياكل العبيد ويلزم تقريرا لانه عبد
الله وهو لم يرد هذا المعنى وانما اراد معنى المعبود به من حيث الاضافة فكان قال انا عبد الله آكلا
قوله والجملة تقع حالا الى آخره وانما كان كذلك لانها نكرة والجمل تقع مكان النكرات
فان كانت اسمية فلا بد من الواو ويجوز اسقاط الضمير ويجوز عروها عن الواو على ضعف
ولا بد حينئذ من الضمير ولم يجز في كابه الا الوجه الاول ولذلك تكلم على لغة يونس عليه حجة
وشيء وتاول بمستقره ولم يكن عنده عليه حجة وشيء مبتدأ تقدم عليه خبره قال
وان كان فعلية فان كان مضارعا مثبتا فبغير واو لوقوعه موقع ضارب وشبهه ولا بد
من الضمير كما في ضارب وان كانت منفية فلا بد من الضمير وانت في الواو والخيار اما الضمير
فلانه كاسم الفاعل واذا كان اسم الفاعل لا بد له من ضمير فهذا احد رؤا واما جواز الاتيان
بالواو فلان الحال في الحقيقة هو الاسناد كقولك جاء زيد لا يتكلم معناه غير متكلم
فالحال هي اسناد الكلام والكلام فلا يلزم من وجوب حذف الواو في الموضع الذي جرى فيه
الفعل جرى اسم الفاعل على وجوب حذفها في الموضع الذي صار الحكم للمنفي لا لاسم الفاعل
وانما جاز حذف الواو مع ذلك لان الفعل هو المصحح للحالية والنفي جيء به لغرض كون النسبة
منفية الا ترى ان قولك ضرب وما ضرب زيد سواء بالنسبة الى رفع زيد باسناد الفعل
اليه وان كان في احدهما مثبتا وفي الآخر منفيا فثبت بذلك ان المقوم للحالية هو الفعل
واذا كان لا واو فيه في الاثبات صح ان يكون بغير واو وفي النفي يجري مجراه كما ذكرنا
قوله ويجوز اخلاؤها الجملة عن الرابط الى ذي الحال يعني بالجملة الجملة المركبة من عامل
الفعل المضارع فان ذلك لا بد له من ضميره وشبهها بالظرف لما تقدم قوله ومن

امصاب الحال قال ومنه اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا وهذا الكلام
انما يلزم في شيء ذي اجزاء اشتري بعضها بدرهم وبعضها بالكثير من درهم فقول اخذته بدرهم
فصاعدا مثل اخذت الاردب من القمح بدرهم فصاعدا والاردب متعدده واصحاب
فصاعدا لا يستقيم ان يكون العطف على ما قبله ولا يحال على ما قبله اما العطف فلاستقدم
الا الفاعل والمفعول والدرهم وعطف صاعدا على الجميع فاسد لفظا ومعنى اما عطفه على
الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى واما على المفعول فلا يستقيم من حيث المعنى اذ ليس
الغرض انك اخذت الثمن والصاعد لان الصاعد هو الثمن ولم يرد انك اخذت الثمن والثمن
الثمن ولا يستقيم عطفه على درهم لا لفظا ولا معنى اما اللفظ فواضح واما المعنى فلانه
لم يرد انه اخذ الثمن بدرهم فصاعدا وانما الغرض انه اخذ بعضه بدرهم وبعضه بالزوائد جعل
عطفا صار ماخوذا بالدرهم والزائد جميعا ثم لو قدر انه كذلك لم يستقم العطف بالفاء لانه
يودن بالتعقيب وبعض ثمن الشيء لا يلزم باعتبار كونه ثمنا وقيت بعض لو قلت اشتريته بدرهم
فرجع لم يستقم فوجب ان يحمل على محذوف ويلزم التقدير وجبت الثمن على هذه الحال
والمراد قد ثبت الثمن في البعض الى هذه الحال وقوله اتهميتا مرة وقيسيا اخرى ذكره
في الحال يقوى ان يكون حالا اذ لو كان خالا لكان المعنى اتحول في هذه الحال ولم يرد انه تحول
في حال كونه تهميتا وانما اراد انه ينتقل سقلا متعددا دائما في قوله افي الولايم اوحدا الواحدة
وفي العيادة اولادا العلات ○ اي تحولون هذا التحول وتنتقلون هذا النقل فاصابه
اصحاب الحضر وكذلك قوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء
العوارك ○ يريد انهم ينتقلون ثبت انه لم يروا ان ينتقل في حال كونه تهميتا وانما اراد
انه ينتقل هذا النقل المخصوص من التهمية الى القيسية فوجب ان يحمل على المصدر لا

على الحال وهو مذهب سيبويه في الجميع وهو الصحيح لما ذكرناه التاسعة ما ترفع الابهام المستقر
عن ذات مذكوره او مقدره فقوله رفع الابهام تشمل التمييز وغيره قوله المستقر ليخرج
به عن نحو قولك عين مبصره لانه ترفع الابهام عن ذات وليس بتمييز لابهام فيه غير مستقر
بخلاف قولك عشرون وعشرون في اصل وضعه موضوع لذات مبهمه في اصل الوضع وعين
وضع دالا على كل واحد من مدلوليه فاذا وقع ابهام عما هو عارض ومن جهه خفاء القرائن
على السامع في مراد المتكلم ولذلك صح اطلاقه لفظه العين قاصدا بها الدلاله على
العين المبصره وغيرها من مدلوليه ولو اطلق مطلق عشرين واراد به الدلاله على دنانير
او دراهم كان مستعملا اللفظ في غير ما وضع عليه فبين ان الابهام فيما يميز مستقر في
المشترك غير مستقيم قوله محترزا به لا يصح ان يقال الاحتمالات به فتح الميم
لان المحتملات بالكسر انما هي التي انتصب عنها التمييز الا ترى ان قولك عشرون وثلثون
واربعون محتملات لان يكون من الدراهم والدنانير التي يذكر هي المحتملات بالفتح لانها
هي التي احتملها المنتصب عنه وهي المراد بقوله بالنسبه على احد محتملاته لانه يريد
التمييز فيجب ان يكون مفتوحا وقوله مذكوره او مقدره تقسيم للتمييز بانه قد
يكون عن ذات ذكرت مبهمه وقد يكون عن ذات مقدره وهي ايضا مبهمه كقولك حسن
زيدا لان قولك حسن مسند اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند متعلق بزيد وذلك
مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت ابا فقد رفعت الابهام في الذات المقدره كما
رفعت الابهام بقولك درهما عن عشرين في الذات المذكوره والذات المذكوره لا
تكون الا مفرده باعتبار انها لها كقولك عشرون وثلثون الا ترى ان ما كان مقدرا من جهه ان
المقادير العرض نفس المقدار يجري على كل ما يقدر فوجب ان يكون المفردات فيها

مبهمه فاحتجت الى التمييز لذلك وقد يجيء فيما استتر به هو وهو كل اسم باعتبار هيئته فانه يجوز
ان يميز بجنسه لقولك خاتم حديدا او باب ساجا وان كان الاكثر ان يقال خاتم حديد وباب
ساج والذات المقدره اما ان تكون باعتبار النسب وذلك في الجمل وما يضاهيها من الصفه
المنسوبه الى معمولها والمضاف بالنسبه الى المضاف اليه كقولك في الجمله حسن زيدا اما
وما يضاهيها زيد حسن ابا وفي الاضافه يعجبني حسن زيد ابا لانها جميعها قصد فيها الى
نسبه الحكم الى متعلق بالمذكور وهو مبهم وكان ما ذكر تفسيرا له وتمييزا اما في قولك
عشرون وان كان عشرون ذاتا مذكوره وتلك ذات مقدره وهذا الاسم الذي تميز به الذات
المقدره ان كان صالحا لان يجعل ما نسب اليه الحكم صح ان تجعل له وصح ان تجعل لمتعلق
له كقولك حسن زيد ابا فاب صالح لزيد في المعنى فجاز ان يكون اردت به نفس زيد فيكون
الممدوح حسن الابوه زيدا باعتبار ابوته لغيره ويجوز ان يكون الممدوح ابا زيد فيكون الابوه
الممدوحه الابوه المتعلقه بزيد وكذلك قولك ابرحت جارا وظابيه وان كان
اسما غير صالح لما ذكرناه لم يكن الا لمتعلق خاصه كقولك حسن زيد دارا ثم لا يخلو هذا التمييز
في النسب اما ان يكون اسم جنس او غيره وان كان غير مطابق ما قصد مشى ومجموعا وان
كان اسم جنس كان مفردا الا ان يقصد الانواع مثال الاول حسن زيد ابا اذا قصدت
الى ابوته لابنه او ابوته ابيه خاصه له فان قصدت ابوته اباه فقلت حسن زيد اباه وان شئت قلت
حسن الزيدان وقصدت الى مرجعهما بابوتهما العرفيا قلت حسن الزيدان ابوين وكذلك قلت
حسن زيد دارا واحده ودارين ودورا اذا قصدت اشتمال وجماعه ومثال الثاني حسن
زيد ماء وعسلا وتمرا فهذا يجب افراده اذا قصد الى الحقيقه لانه لا يستعمل تثنيه ولا جمع
فيه فان قصدت الى الانواع كان الامر فيه كما تقدم من جواز التثنيه والجمع واما تمييز

المفرد فلا يخلو اما ان يكون جنسا او غيره فان كان جنسا افرد الا ان يقصد الانواع وثنى وجمع
وان كان غيره جمع لا غير تقول في الاول عندي ياقوت خلا وبطرزنا فان قصدت الانواع
قلت خلين وبطرزين وياقوتا وتقول في الثاني عندي قطار اتوما او خواتم او ما اشبهه فيما ليس بجنس
فلا بد من جمعه وسببه ان اسم الجنس لما كان دالا على الحقيقه اغنى عن التثنيه والجمع وهذا لما كان
مفرده لا دلالة له على الجنس واختص بالدلالة على المفرد عدل عن لفظ افراده الى ما هو ادل
منه على الجنس فقيل قطار خواتم وقطار اتوما قوله التمييز بالمفعول من حيث ان
موقعه في هذه الامثلة لموقعه في ضرب زيد عمرا الى اخره فشبه انتصاب تمييز الجمله بالمفعول
لفوته بعد تمام الجمله وشبه انتصاب تمييز المفرد بما انتصب عن تمام المفردات المشبهه
بالجمل لضاربان وضاربون فالعامل على ذلك في درهما عشرون كما ان العامل في ضاربون زيدا
ضاربون لان العامل هو الذي يقوم به المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي للنصب
التمييز وشبهه بالمفعول انما حصل وقوعه من تمام عشرين كما ان عمرا من تمام ضاربون فكما
ان عمرا معمول لضاربون فدرهما معمول لعشرون قوله ولا ينتصب المميز عن مفرد
الا عن تمام الى اخره لم يخص المفرد لان تمييز الجمله يكون غير تمام وانما خصه بما ذكر ليعدد ذلك
من جواز الاضافه المختصه بتمييز المفرد والا فالتمييز عن المفرد وعن الجمله في كونه لا يكون
الا عن تمام سواء والذي يتم به اربعه اشياء التنوين ونون التثنيه ونون الجمع والاضافه ثم قسمه
قسمين زائل ولازم يعني بالزائل ما يجوز زواله الى الاضافه ويعني باللازم ما لا يجوز العدول
عنه الى الاضافه فالزائل التمام بالتنوين ونون التثنيه لانك تقول في جميع الباب رطل زيتا
ورطل زيت ومنوان سمنا ومنوا سمن ولا استثنى من ذلك الا قولهم مايه درهم والف ثوب
وماتا درهم والفا ثوب فان الاضافه في ذلك هو الوجه وجاز ان يستعمل التمام والنصب

لقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما وانما اختير فيه الاضافه اما لكثره العدد في كلامهم والاضافه
اخف فاختيرت فيما كثر واما لان الاصل في تمييز العدد والاضافه بدليل قولهم ثلثه
اثواب الى عشرة اثواب وانما عدل الى النصب فيما تعذر فيه الاضافه فبقي ما عداه على الاصل
واللازم التمام بنون الجمع والاضافه يعني لا يكون مميزه منصوبا ولا يعدل فيه الى الاضافه
وانما كان لتعذر الاضافه اما ما فيه نون الجمع فلا يكون الا في الاعداد كعشرون وملئون
وذلك لا يضاف البته فان تعذر اضافته الى المميز الى مميزه ولا الى غيره واذا تعذر اضافته
الى غير مميزه مع مسيس الحاجه في المعنى اليه فان تعذر اضافته الى التمييز الذي يمكن استغناء
الاضافه اجدر وبيان تعذر الاضافه موانه لو اضيف لم يخل اما ان يثبت فيه النون او يحذف
فلو ثبت لثبت نون نون الجمع المحقق وكما ان نون الجمع المحقق لا يثبت فكذلك المشبه به ولو
حذف لحذفت نون التسعين في الحقيقه نون جمع فكرهوا الاضافه لادائها الى احد هذين الامرين
والتزموا في تمييزه النصب وقد اورد على ذلك الزيدون حسنون وجوها فقبل هذا تمييز عن
اسم تام نون الجمع وانت في اضافه الخيار وقد تقدم من قوله ان كل تمييز عن تمام نون الجمع
لازم نصبه ولا يجوز الاضافه اليه والجواب عن ذلك هذا ليس من تمييز المفرد
في شيء وانما ذلك من تمييز ما يضاهي الجمل وقد تقدم ان حكم ذلك حكم تمييز الجمل على الحقيقه
لان الجنس منسوب الى الضمير العايد على المبتدا وهو في المعنى لمتعلقه وهذا هو الذي فسر به
تمييز الجمله بخلاف تمييز المفرد والكلام الان في تمييز المفرد وانما نوى الاعراض بذلك لكونه
لم يعرض تمييز الجمل ولم يتبينه بما يدفع هذا السؤال وقد تقدم في الكلام عليه بما يندفع به ذلك
واللازم التمام انصابا بالاضافه كقولك على التمر مثلها زبدا لانه يتعذر فيه الاضافه فلزم نصبه
لذلك ويبان تعذر الاضافه هو انه لو اضيف لم يخل اما ان يضاف الى المضاف او الى المضاف

اليه او كليهما ولا يمكن اضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما من جهة اللفظ فللغاية
واما من جهة المعنى فلان الغرض نسبة المثلية الى التمرة لا الى الزبد ولو اضيف الى الزبد
فسد المعنى ولا يمكن اضافة المضاف اليه لفساد المعنى الا ترى انك اذا قلت عندي
مثل تمرة زبدا فاضفت تمرة الى زيد لم يكن له معنى اذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد وانما
الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد وكانت الاضافة تؤدي الى ما ليس بمقصود في المعنى ولا يستقيم
اضافتهما جميعا لما تقدم من اجتماع اضافة كل واحد منهما واذا امتنعت اضافة كل واحد منهما
بما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعا اجدر قوله وتمييز المفرد اكثر فيما كان مقدارا كيلا
فقفيزان الى آخره وهذا كما ذكر لان المقادير وضعت والمقصود فيها الخصوصية على المقدار
وحقائق الذوات فيها وحقائق الذوات لا دلالة عليها فاحتاجت الى التمييز اعتبارا للدلالة
على احناسها ثم فسر ما جاء تمييزا للمفردات من غير المعارض فهو لله دره فارسا وحسبك
به ناصرا وهو غير مستقيم من جهة ان المعنى في لله دره فارسا لله دره وسيبويه فهو مثل
قولك يعجبني حسن زيد اباه والمعنى حسن ابوته واذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجملة لانه
من باب تمييز النسبة الاضافية وقد تقدم ان ذلك ليس من باب تمييز المفردات
ولذلك حسبك به ناصرا لان المعنى حسبك نصره به واذا تبين ذلك لم يكن لايراده في تمييز
المفردات معنى والاولى ان يقال موضعه كقولك عندي خاتم حديدا وباب ساجا
واذا كان الامر في مثل ذلك الاضافة وقد جاء التمييز فيها منصوبا تشبيها لها بالمقادير هي تمييز
عن مفرد فيما ليس بمقدار قوله ولقد ابى سيبويه تقدم التمييز على عامله الى آخره
قال الشارح لا خلاف ان تقديم تمييز المفردات غير جائز عند الجميع ولا يجوز عندك
درهما عشرون ولذلك ما اشبهه وانما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة كقولك

طاب زيد نفسا وحسن زيد اباه واجاز المازني والمبرد التقديم ومنعه سيبويه وانما لم يجز تقديمه
لانه في المعنى الفاعل فكما ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك هذا الا ترى قولك حسن
زيد اباه معناه حسنت ابوة زيد او حسن ابو زيد والثاني ان تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز
وكان في تقديمه ابطال اصله اذ حقيقة التمييز ان تميز ما اشكل وهو في المعنى مفسر والمفسر
لا يكون الا للمفسر والمفسر لا بد في المعنى ان يكون متقدما على التفسير والا لم يكن مفسرا له
وفي تقديم التمييز اخراجه عن ذلك فوجب ما ذكره وقد تمسك بانه معمول فعل متصرف فجاز
تقديمه كسائر معمولات الافعال المتصرفات وقوله ادل بما اورده من قوله
وما كان نعسا بالفراق وطيب ن والجواب عما استدل به من وجهين احدهما وما كان نعسي بالفراق
تطيب ن وليس بالقوي والثاني ان ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحا ومثل ذلك
مردود ولا يحتج به وما ذكروه من المعنى لا ينهض لانه معارض بمثله في المنع واذا تعارض المعنيان
في الاجازة والمنع كان الاصل المنع حتى يثبت الناقل عنهم سماعا فقد تبين ان ما لم يسمع لا ينهض
ما نسب الى سيبويه قوله واعلم ان هذه المميزات عن آخرها اشياء مزالة عن اصلها
وحق ان الاصل ان يكون التمييز موصوفا بما انتصب عنه الا ترى ان معنى قولك في المعنى
عندي عشرون درهما عندي دراهم عشرون وكذلك جميع تمييز المفردات ثم فسر تمييز
الجمل بكونها في المعنى منسوبا اليها الفعل فاذا قلت حسن زيد اباه فالمعنى نسبة الحسن الى الاب
فكانك قلت ابو زيد حسن واذا ثبت ذلك ثبت انه في المعنى وصف له اذ لا فرق في المعنى
بين الصفات والاخبار وانما نفرق ان من جهة علم المخاطب وجهله فسمي الكلم باعتبار حصل
المخاطب له خبرا وسمي باعتبار علمه له صفة فتبين ان تمييز الجملة كتمييز المفرد فما قصد
اليه وفي هذا الفصل تقدير الدليل على امتناع تقدير التمييز لانه اذا قدم خرج عن حقيقته

لانه اما ان تميز ابعد العدول عن هذا الاصل الذي به حصل التعبير بالتميز واذا قدم خرج بتقديمه
عن حقيقته ثم بعد ذلك المعنى الذي من اجله عبر عن اصله بقوله والسبب في ذلك قصدهم
الى ضرب من المبالغه والتاكيد يريد انك اذا ذكرت الشيء مبهما ثم فسرته فقد ذكرته
عليه وكان في ذلك مبالغه وتعظيم وايضا فانك اذا ذكرت مبهما ثم فسرته فقد ذكرته
مرتين وما ذكر مرتين اكد مما ذكر مره واحده فبين ان في العدول عن الاصل مبالغه وتوكيدا

الاستثناء قال الترجمه ينبغي ان يكون المستثنى لانه تفصيل لما تقدم والذي تقدم انما هو
المستثنى والاستثنا مشكل باعتبار عقليته وحده اما بيان اشكال معقوليته فانك اذا
اشكال في المتن قلت جا القوم الا زيدا لم يخل اما ان يكون زيد داخلا في القوم اولا فان كان غير داخل في
القوم لم يستقم لان اجماع اهل العربيه في الاستثنا المتصل انه اخراج ما بعد الا مما قبلها
واجماع اهل العربيه مقطوع به في تفاصيل فانا قاطعون اذا قال العربي له عندي دينار
الا مئتا درهم ونصف ثمن ان حسب المذكور بعد الا ثم اخرجه من الدينار ثم قطع بان المقرر
عنده هو الباقي وقال القاضي لا اخراج وقول القائل عشره الا ثلثه موضوعه باز اء
سبعه حتى كانهما عبارتان عن معبر واحد وقد بين بطلانه قطعا واما ان هول الاخراج
ثابت وهو مشكل فان المتكلم اذا قال جا القوم وزيد فيهم فقد وجب بشبه المجيء اليه
لانه منهم فاذا اخرج بعد ذلك فقد بقي عنه المجيء فيصير مثبتا منفيا باعتبار واحد يؤدي
الى ان يكون الاستثنا في كلام الا وهو كذب من احد الطرفين وهو باطل فان القرآن
مشتمل عليه قال الله تعالى فلبث فيهم الف سنه الا خمسين عاما فلو جعل الالف
بكمالها وقد نسب اللفظ اليها لوجب ان يكون اللبث في جميعها ولم يصح بعد هذه النسبه
اخراج شيء منها ولهذه الشبهه فر القاضي المذكور والصواب الذي يجمع رفع الاشكالين

ان لا نقول لا تحلم بالنسبه الا بعد كمال ذكر المفردات في كلام المتكلم فاذا قال المتكلم قام القوم
الا زيدا فهم القيام اولا بمفرده وفهم القوم بمفرده وان فهم زيدا وفهم اخراج زيد منهم
بقوله الا زيدا ثم حلم بنسبه القيام الى هذا المفرد الذي اخرج منه زيد فحصل الجمع بين
المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم وهو ان الاخراج حاصل بالنسبه الى المفردات
وفيه وفيه باجماع النحويين وتوفيه انك ما نسبت الا بعد ان اخرجت زيدا فلا بد في
حد الى المناقضه المذكوره فاستقام الامر في الوجهين جميعا واما اجده مشكل لان الاستثنا
جمع المتصل والمنقطع ولا يتميز المتصل الا بالاخراج ولا اخراج في المنقطع وكل امر بين فصل
احدهما مفقود يستحيل جمعهما في حد واحد فالاولى ان يجد المتصل على حده فمقول في حد
المتصل هو كل لفظ اخرج به شيء من شيء الا واخواتها فاذا ورد قوله تعالى اقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم ثم قال لا تقتلوا اهل الذمه قلنا ليس هذا اخراجا وانما هو تبيين مراد المتكلم
باللفظ الاول وكذلك لو قيل قام القوم الا زيدا فليس زيد داخلا في القوم بتل هو بمنزله
قولك قام زيد لا عمرو وقال وقد اختلف في عامل الاستثنا فقال قوم ان العامل
الا نفسها لان معنى الاستثنا وقد رد ذلك بانه لو كان الامر كذلك لوجب ان لا ينفك
عن النصب وقال القوم اذا نصبت ان واذا رفعت لا وهذا ليس بشيء لانه غير مستقيم
لفظا ومعنى اما اللفظ فلانك لو لفظت به لم يستقم واما المعنى فعلى خلاف ذلك وقال
قوم العامل ان بعد الا ما تك قلت الا ان زيدا وهذا ليس بجيد لان ان لا تضمر ولانه كان يجب
ان يكون ما نصبه ابدا وقال قوم العامل فيه ما قبله بواسطه الا اذا كان فضله وهو المذهب
الصحيح لانك اذا قلت جا القوم الا زيدا فقد وقع زيد فضله وقد توصلت اليه في معنى
الاخراج من قولك القوم الا فقد صار كقولك جا القوم بواسطه الا في زيد معنى هو معنى

الاستثناء وهذا هو معنى العامل كما ان قولك ضربت وزيدا وقع زيد فضلة متوصلا الى معناه
على جهة المعية مع ما قبله بواسطة الواو والذى اوجب ان تقول فى ضربت وزيدا العامل
ما قبل الواو بواسطة الواو فلذلك تقول ما هنا واتما قلنا اذا وقع فضلة لانه اذا لم يقع فضلة
صار اما احد جزئى الجملة فيكون له حكم واما من باب آخر غير باب الاستثناء كقولك ما ضربت
الا زيدا ويرد عليه امران احدهما ان العامل هو الذى يكون له فى المعمول اقتضاء وليس فى جاء
وشبهه اقتضاء المخرج منه فان قيل اقتضاؤه له كونه مخرجا مما نسب اليه قبل وقد تقدم
ان النسبة انما حكم بها بعد الاخراج ولا ناقض فلا يليق بعد ذلك بان يقال ان فى جاء اقتضاء
للمخرج بالاعتبار الذى ذكرنا والثانى ان ثم مسايل ليس فيها فعل مثل القوم الا زيدا حوتك
فان كان العامل هو الفعل نصبت هذه المسايل بغير عامل فالوجه ان يقال ان العامل
هو الذى اقتضى المخرج منه وهو ما ذكر ومنهم من يقول ان الاسم المتعدد الذى يتناول
المستثنى هو الذى يقتضى صحة الاخراج منه فهو فى المعنى العامل بواسطة الا وهذا اشمل
المواضع كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك به اولى وانما هذا فى الاستثناء المتصل فاما
المنقطع فالعامل فيه نفس الا لانها تعمل عمل لكن ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد ومنهم
من يقول انه مظهر ويجعله اذا كلاما مستانفا ثم يتكلم فى الاعراب لانه هو المقصود فقال
المستثنى فى اعرابه على خمسة اضرب احدها منصوب ابدا وهو على ثلثة اضرب
منها ما استثنى الا من كلام موجب احترازا من كلام غير موجب وهذا القسم الثانى من
الخمسة ولم يحترز عن الصفة وان كان ما بعد الا يكون منصوبا لقوله ما استثنى واذا كان
صفة لم يستثن بها الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لم يقصد اخراج
الله من الآلهة وانما قصد الوصف والآلهة على حالها ولو قصد الاخراج بالا لم يكن مستقيما
وكان بمثابة قولك عندى دراهم الا درهما وليس حينئذ فايدة وبعدا وخلا بعد كلام ولم نعتبر
انخفض بعد خلا وعدا الشذوذه فجعله مما لزم نصبا ابدا ولذلك ضعف ذلك
القول وقال ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد ونصب بعدا على ان تكون
فعلا اضمر فيها فاعلا مستترا اذا اضمر فى ليس ولا يكون ونقديره عدا بعضهم زيدا اى جانب
بعضهم ولم نقدر حرفا كما لا للزوم النصب فيها بعد كل كلام وكذلك ليس ولا يكون فاما
اذا وليت ما خلا وما عدا فلا يكون الا النصب لانها يجب تقديرها فعلا من جهة ان ما هنا
لا يستقيم ان يكون موصولة فيصح تقدير الجار بعدها بل يجب ان تكون مصدرية فيجب
ان تكون عدا فعلا لان المصدرية لا يليها الا الفعل وانما لم يصح ان يكون موصولة لان
الموصولة موضوعة للصفة والموصوف جميعا وما هنا قد ذكر الاسم فليس موضع ما الا ترى
انك تقول اشتريت الكتاب الذى تعلم ولا تقول اشتريت الكتاب ما تعلم والآخر انها
لو كانت بمعنى الذى لصح ان يكون فى الفعل ضمير يعود عليها والضمير الذى ذكرنا
ضمير بعض القوم واما لونها ليست من الاوجه البواقى واذا تقدر جاء القوم حلوهم من
زيد كانك قلت وقت حلولهم من زيد وجب هذا التقدير لما لم يكن ثم مقتض للمصدر القسم
الثانى من الثلثة شرطه ان يتقدم بعض الجملة كقولك ما جانى الا اخاك احد لانه
كالمفعول معه عند المحققين وكما لا يتقدم المفعول معه فكذلك ها هنا القسم الثالث
من المنصوب ابدا وهو المنقطع وهو كل لفظ من الاستثناء لم يرد به اخراج سواء كان من
جنس الاول او من غير جنسه فلو قلت جاء القوم الا زيدا وزيد ليس من القوم كان
منقطعا وكذلك اذا قال ما جاء القوم الا زيدا لم يجز الا النصب على مذهب اهل الحجاز

واستشهاده بقوله تعالى لا عاصم اليوم الا من رحم الله يحمل على اربعة اوجه احدها وهو المشهور
لا معصوم الا الراحم وعليه بنى والوجه الاخر اثنان منها متصل وليس فيه غرض وقد قيل هما
وواحد منقطع وهو لا عاصم الا المرحوم ولم يقل ولو قيل به لم يلن بعيدا والقسم الثاني من
الخمسة وهو قوله ما استثنى الا من كلام غير موجب الى آخره قال الشارح كان
ينبغي ان يقول ذكر المستثنى منه والا ورد عليه ما ضربت الا زيدا فانه مستثنى من
كلام غير موجب وليس هو من هذا القسم ولا يصح ان يقال هو منه لتصريحه في القسم الخامس
به وايضا فان الاتفاق على انه مفعول وايضا فان البدلية لا تستقيم فيه اذ شرط المبدل
منه ان يكون مذكورا والاختيار البدل لان النصب على الاستثناء في عقلية العامل فيه
اشكال فان املك غيره من الواضح كان اولى ودانه وزان المفعول معه فان املك فانه اذا
املك غيره كان اولى الا ترى ان قولك ما لزيد وعمرو واحسن من قولك وعمرا وما لك وعمرا
لما تعذر العطف رجع اليه لذلك ها هنا لا ينبغي ان يصار الى الاستثناء الا عند تعذر
البدلية وقوله عز وجل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك فيمن قرأ بالنصب مستثنى من
قوله فاسر بأهلك قال الشارح جعل القراء بالرفع محمولة على البدل من قوله ولا
يلتفت منكم احد وقراءة النصب محمولة على الاستثناء من الموجب من قوله فاسر بأهلك
وهذا التفصيل باطل قطعا فان القرآن يأتي بالقراءتين قطعا فيمتنع حملهما على وجهين احدهما باطل
قطعا والقضية واحدة فهو اما ان يكون سرى بها او ما سرى فان كان قد سرى بها فليس مستثنى
الا من قوله ولا يلتفت منكم احد وان كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله فاسر بأهلك
فقد ثبت ان احد الناولين باطل قطعا فلا يصار اليه في احدى القراءتين الثابتتين قطعا
والاولى من هذا ان يكون الا امرأتك في الرفع والنصب مثل قوله ما فعلوه الا قليل منهم

ولا بعد ان يكون اقل القراء على الوجه الاقوى واكثرهم على الوجه الذي دونه بل قد التزم بعض
الناس انه يجوز ان يجمع القراء على قراءة غير الاقوى والقسم الثالث من الخمسة يجب
فيه الجر وهو اما اسم واما حرف فان كان اسما فما بعدها مضاف اليه وان كان حرفا
اعني حرف جر فما بعده مجرور به والكلام في غير وسوى اتى في فصل بعد هذا والكلام
في حاشى اذا نصبت بها على غير المختار كالكلام في عدا وخلا على المختار وقد بعد
الرابع جاز فيه الرفع وهو ما استثنى بلا سيما قال الشارح لا ينبغي ان يكون
في الاستثناء اخراج شيء من شيء واثبات ضد الحكم له وهذا ليس كذلك بل هو اثبات
ذلك الحكم الاول بطريق الزيادة في معناه مثاله قولك احسن الى القوم لا سيما عمرو وانما
اورده لما كان بينهما مخالفة ما لان الثاني بينت له زيادة وكأنه غير الحكم الاول ويجوز في
الواقع بعد لا سيما وهو الاكثر والرفع وهو قليل والنصب وهو الاقل ولم يذكره وقد
وقع في بعض النسخ واما الجر فلها وجهان احدهما ان تكون ما زائدة والاسم مجرورا بالاضافة
فيكون التقدير حاء القوم لا مثل رجل زيد والرفع على ان يكون ما بمعنى شيء لا بد منها
وزيد مرفوع خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير جاء القوم لا مثل شيء هو زيد ولو قدرت
ما موصولة وزيد خبر المبتدأ المحذوف والجملة صلة لم يلن بعيدا والقسم الخامس جار على
اعرابه قبل دخول لا عليه الاستثناء وهذا لم يذكر له ضابط وضابطه ان يكون ما قبل الا غير
موجب ولا مذكور معه المستثنى منه وسواء كان فاعلا او مفعولا او ظرفا او وصفه او حالا دل ذلك
واقع وزيد الا في المعنى كما بينها لو ذكر المستثنى في الغرض فقرد ذلك المعنى لما ذكر بعده ان
قال وحكم غير في الاعراب حكم المستثنى بالا قال الشارح لما وقعت غير موقع
الا والا لا تعرف غير معرب وغير اسم وجب ان يكون لها اعراب فجعل اعرابها الاعراب الذي يكون

بعد إلا وجعل ما بعدها هي مخصوص بالاضافه لانها اسم بقبل الاضافه فوفى بمقتضى الاسمين
واذا وقعت موقع غير في الوصفيه جعل اعراب ما بعد الا اعراب ما بعد الا غير بنفسه وسيأتي
ومثل ذلك الا اذا وقعت موقع غير جعل اعراب ما بعدها اعراب غير لتعذر الاضافه
فمقولون جئت لا ضاربا ولا ذاهبا اي لا ضارب ولا ذاهب وقال
والفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا واما سوى فقد تقدم الكلام عليها في
المفعول به قوله واعلم ان الا وغير اشتركا في ان ما بعد كل واحد منهما
الشارح سبب حمل كل واحد منهما على الآخر ان ما بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلها الا ان
عرا اذا وقعت موقع الا لزوم وقوع موقع غير قليل وسبب ان غيرا اسم وتصرفهم في
الاسماء اكثر من تصرفهم في الحروف واستشهاد به بقوله لا يستوي القاعدون الا به الى آخرها
قال الشارح فان قيل غير اذا اضيفت الى المعرفه فهي نكره فكيف جرت
على المعرفه صفه فالجواب ان غيرا اذا كانت في تقسيم حاصر كانت معرفه مثل قوله
غير المغضوب فلذلك جرت لذلك وقوله لو كان فيهما آلهه الا الله قال بعضهم
ليس على الوصفيه وانما هو على البدل وصح لانه في معنى النفي لان معنى قولك لو كان
فيهما آلهه الا الله فلما كان معناه معنى النفي جرى في البدل مجراه وهذا ضعيف من اوجه
احدها انه لو كان كذلك لجاز ان تقول فيهما آلهه الا الله كما تقول فيهما الا الله لانه بمنزله
وليس الامر كذلك الثاني انه لا يجري النفي المعنوي مجرى اللفظ النفي اللفظي الا
ترى انك تقول اتاني القوم الا زيدا بالنصب لبني الا ولو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز اتاني
القوم الا زيد وكان المختار وهما منتا اولى لان النفي محقق غير مفقد فيه اثبات وفي لو
مفقد ما بعدها الاثبات وانما فقد فيه النفي لما كان الاثبات تقديرا الثالث

لو كان فيهما آلهة

انه لو كان على البدل لكان معناه معنى الاستثناء جاز ان تقول الا الله بالنصب ولا يستقيم
المعنى لان الاستثناء اذا سكت عنه دخل ما بعده فيما قبله الا ترى انك لا تقول جاءني رجال
الا زيدا فكذلك لا يستقيم ان تقول لو كان فيهما آلهه الا الله وقوله وكل اخ مفارقه
اخوه ان قال فيه شذوذان احدهما انه وصف المضاف منها وهو كل والقياس
ان يوصف المضاف اليه في كل وهو مع ذلك جايز وحمله على ذلك ضروره الردف بالالف
فانها لا رديفه وهو المعنى الذي حمله على الوصفيه ولو جاز له ان يقول الا الحسن من
غير ضروره يحمله لم يحمل على الخفض الذي هو ضعيف ويحمل على الاستثناء والذي
حمله على ان يجعل الا صفه هو الحامل له على ان يكون صفه لكل والا لم يحصل له غرض
والشذوذ الثاني انه فصل بين الصفه والموصوف بالخبر وهو قليل قال وبقول
ما جاءني من احد الا زيد فتحمل على البدل من الموضع لان اللفظ قال
الشارح انما كان كذلك لتعذر الحمل على اللفظ من حيث ان من لا يصح تقديرها الا لانها
لا ترادا الا في سياق النفي واذا بطل الحمل على المحل والمحل رفع فوجب الرفع على المحل
لان تقديره جاءني زيد مستقيم ولذلك اذا قلت ما رأيت من احد الا عبد الله مستقيم
ايضا قوله لا اجد فيها الا عمرو قال بعضهم انما لم يصح الحمل على اللفظ لانه يؤدي
الى تقدير دخول لا على المعرفه وهي لا تدخل عليها وهذا غير مستقيم فانه لو قيل لا اله
الا الله واحد لم يكن الا كذلك فبطل تعليله بذلك وانما الوجه ان يقال انما امتنع لانه
يؤدي الى تقدير لا بعد الا لان البدل في نكره حكم بتكرير العامل والعامل في الاول
لا يوجب ان يكون كذلك في المبدل منه ولا يستقيم لفظا ولا معنى اما اللفظ
فلانه لا يلفظ بها الا بعد الا واما المعنى فينافي لان الا للاثبات ولا للنفي

فيتناقضان واشكل ما يرد عليه ليس زيد شيئا الا شيئا لم يعبأ به ونظائره لانه يقال فلم يتبع البدل
هاهنا الفساد المعنى اذ الغرض اشابه شيئا لا يعبأ به فان اجيب بان قولهم لا اله الا الله
مستثنى من احد الجزئين لا لاعتبار انه الجزء الآخر في قولك ليس زيد شيئا فليس بمستقيم لامرين
احدهما الاول لكونه من الاول او الثاني لان العامل واحد والآخر بطلا لانه بقولك ليس القوم
الا عمرا ومنطلقين فهذا مستثنى من اخر الاول وهو جار على البدل فان قيل المستثنى
في لا اله الا الله مستثنى من مبني وفي ليس من معرب فليس بمستقيم ايضا لانا نقول لا
فرق بين قولنا لا اله الا الله ولا اله للناس الا الله والجواب الصحيح ان يقال انما عملت
لا لاجل النفي وانما عملت لانها فعلا في معناه ما وكان جميعا ولو قلت ما كان زيد بشيء الا
شيئا كان مستقيما الان العمل لكان وكان يصح تقديرها بعد الا وليس لما كانت فعلا بمعناه
النفي توهم انه بمثابة لا في العمل وليس الامر كذلك بل عملها للفعلية والفعلية اذا قدرت
مجردة عن النفي لم تعد زد ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا الفا توهم ان التقدير
متعذر كما تعذر في لا واذا تحقق ان عملها ليس لاجل النفي بل للفعلية يتحقق تجويز تقدير
الفعلية بعد الا مجردة عن النفي وهذا ليس هو الذي جوزنا ان تقول ليس زيد الا قايما ولم
يجز ما زيد الا قايما الا ان لم تعمل الا للنفي ولا تقدر الا بعد الا فبطل العمل وفي ليس لم تعمل
لاجل النفي بل للفعلية فكان عملها مع الا ومع غيرا لا على حد سواء فيتحقق الفرق على وجه
مستقيم واذا تحققت ذلك علمت جواز ليس زيد بشيء الا شابا بالنصب وامتناع ما
زيد بشيء الا سيا بالنصب لان عمل ما لاجل النفي فلو قدرتها بعد الا عاملة لم يكن الا نافية
فتحتمل المعنى بخلاف ما ليس فان عملها ليس لاجل والوجه الذي هو نفي فيه غير الوجه
الذي هي عاملة فيه فصل وان قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه فثم طريقان

احدهما وهو اختيار سيبويه ان لا تلتفت للصفة وتحمله على البدل قال الشارح
يدل على صحة مذهب سيبويه ان غير مستثنى كما تاخر عنه فلم يجب النصب وبيان
انه غير مستثنى مما تاخر عنه ان زيدا لم يخرج الا من الاحدين وهو مقدم وخبرا انما جيء به
لبيان المراد الاحدين فعدم بمه واخيره على حد واحد فوجب ان لا يكون مستثنى مقدما
ووجه اخر وهو ان البدل مختار في كل كلام غير موجب وهذا مستثنى من كلام غير
موجب فوجب اختيار البدل وبيانه انك لو قلت ما جاءني احد وسكت كان كلاما والصفة
ليست جزأ من الكلام وانما نقصدها بيان المراد بالموصوف واذا كان كذلك فهو مستثنى
من كلام غير موجب فيجب اختيار الرفع فيه كما يجب فالم يوضحه المخالف انه توهم ان الصفة
والموصوف امتزجا في المعنى ودلا على شيء واحد فكان تقديمه على احدهما كتقديمه عليهما
فوجب النصب عنده فصل وتقول في تثنية المستثنى ما اتاني الا زيد لا عمرا
قال الشارح يعني تثنية المستثنى تكرير المستثنى لا على الاصطلاح لان
حكم المستثنى المثنى وغيره سواء ثم مثل بقوله ما اتاني الا زيد الا عمرا او الا عمرا الا زيد
ترفع الذي اسندت اليه وتنصب الآخر فرفع احدهما واجب اذ لا بد من الفاعل وتنصب
الآخر لان التفريغ لا يكون من وجه واحد الا لشيء واحد ولو رفع الآخر لكانا مرفوعين
من وجه واحد وهو غير مستقيم فان قيل ارفعه على ان البدل الا عمرو من قولك ما
اتاني احد الا زيد من احد المخرج منه زيد فهو غير مستقيم من حيث لفظ التفريغ لان التفريغ
قد اخذ حقه فلم يبق الا ان تقول ان قولك ما اتاني احد الا زيد بمعنى تركها ولا الاتيان
فلذلك قال صاحب الكتاب لانك لا تقول تركوني الا عمرو وعوض لموقع الشبهة
ومن اجل ان صرحت بما هو معناه الذي رجع اليه لم يكن الا نصبا المسألة الثانية ما

أتانى الا عمرا الا بشرا احد واضحه بعد ما ذكر لان نصب احدهما على انه مقدم على المستثنى منه
ونصب الآخر على ما كان عليه لو كان متأخرا وهذا الثانى لم تقدم وضح لم يتعرض له والذى
نصب لاجل التقديم تعرض له لانه هو الذى حدث له النصب فى هذه المسئلة لاجل
التقديم ولو قلت ما اتانى احد الا زيدا الا عمرو كان جائزا ايضا ويكون فتقول عمرو وبدلا
من قولك احد الا زيدا فان قلت ما اتانى احد الا زيدا الا عمرو واجعل عمرو بدلا
من قولك احد الا زيد فقد تقدم ما يدل على دفعه وهو ان هذا قد اخذ بدله وهو فرغ
التفريغ فلا يلزم ان تفرغ آخر من جهة واحدة والذى قبله لم ياخذ فرغا لان زيدا منصوب
فيه واما اذا قلت ما اتانى الا زيدا احد الا بشر ولم نحل من ان نجعل بشرا هو البدل وزيدا
استثنا او زيدا بدلا ثم قدمته على المستثنى فان قدرت الاول كان رفع بشر هو المختار
ويكون قولك الا زيدا استثنا من قولك احد الا بشر ويجوز النصب ايضا على الاستثنا
لان الذى كان يكون بدلا قد قدمته وهو زيد ويكون بشرا من احد محرج منهم زيد واما
نصب زيد فواضح فصل واذا قلت ما مررت باحد الا زيد خير منه الى آخره
قال الشارح هذا راجع الى الاستثنا المفرغ باعتبار الصفات لان التفريغ
جار فى الصفات وغيرها قال الله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون فالصفة
قد تكون بالمفرد والجملة وحكمها واحد فى الصحة على هذا تقول ما جانى احد الا قائم وما
جانى احد الا ابوه قايم وكل ذلك مستقيم فان قيل فالاستثنا المفرغ معناه
نفى الحكم عن كل من عدا المستثنى كقولك ما جانى الا زيد وما ضربت الا قائما يجعه
نفى الحكم عن كل واحد واحد فى جمع يجمعه وهذا لا يستقيم فى الصفة لانك اذا قلت ما
جانى احد الا راكبا لم يستقم ان تنفى جميع الصفات حتى لا يكون عالما وحيا اما لم يستقم ان ينفى

عنه فالجواب من وجهين احدهما ان الصفات لا تنتفى منها الا ما يمكن انتفاؤه مما يضاد المثبت
لانه قد علم ان جميع الصفات لا يصح انتفاؤها وانما الغرض نفى ما ضاد المذكور بعد الا
اذا كان ذلك معلوما اغنى استعماله بلفظ النفى والاثبات المفيد للحصر الثانى ان
يقال ان هذا الكلام يرد جوابا لمن ينفى تلك الصفة فحاب على قصد المبالغة والرد جوابا
ناقص ما قاله والغرض اظهار اثبات تلك الصفة ووضوحها واظهارها دون غيرها
قوله الا لغو فى اللفظ معطية فى المعنى وايتها مستقيم قوله جاءنى زيد اخيرا
من جميع من مررت به غير مستقيم فان ذلك ماخوذ من نفس خبر زيد لا من الا الا ترى
انك لو قلت زيد خير من جميعهم كان هذا المعنى مستفادا منه ولس فيه الا وانما معنى الاثبات
هذه الصفة للاحد زيد دون غيرها على حسب الوجهين المتقدمين فصل وقد اوقع
الفعل موقع المستثنى فى الالفاظ الخلف على سبيل الاستطراف للاختصار كقولهم
لشد تك الله الا فعلة وفيه اختصاران احدهما وضع الاثبات والمراد معنى النفى والآخر
وقوع الفعل موقع المصدر فقولك لشد تك الله معناه ما اطلب وقوله فعلت معناه
فعلك وجاز ذلك لان باب القسم باب اتسع فيه فى الاختصار لكثرته فى الكلام فجاز فيه ما
لا يجوز فى غيره فصل والمستثنى يحذف تخفيفا قال الشارح وانما
يكون ذلك عند قيام قرينة دالة على خصوصية المستثنى المحذوف والا فلو قيل جاء
القوم الا لم يجز واذا قلت ضربت زيدا ليس الا فهذا جاز لانه قد تقدم ما يشعر
بالمستثنى المحذوف لان المعنى ليس المضروب غير زيد وليس الضم فى غير رفع
وانما هو مع حذف المضاف اليه منها وسيأتى ذلك فى الظروف المبنية ان شا الله
فعمرو فى موضع خبر ليس لان اعرابها اعراب الاسم الواقع بعد الا والاسم الواقع بعد

إلا هاهنا نصب فكذلك غير إلا فإنها إذا حذفت مضافها بنيت بناء الغايات فلذلك ضمت
قال الخبر والاسم في باب كان وأخواتها لما شبه العامل في الباءين بالفعل المتعدي
إلى آخره قال الشارح جعل معمولي كان وأن مشبهين بالفاعل والمفعول ولم
يذكر مرفوع كان في المشبهات بالفاعل وهذا الذي هو ظاهر من كلامه هاهنا في أن مرفوع كان
شبهه بالفاعل مذهب كثير من النحويين وإسقاطه اسم كان من المشبهات بالفاعل حيث
لم يذكره يدل على أنه عنده فاعل وذكرها هناك أن المعمولين في باب كان وأن يدل على أنه
عنده مشبه بالفاعل وأما أن يكون اختار المذهب الأول ثم رجع وهو أنه فاعل فلم يذكره وأخاره هاهنا
أنه مشبه بالفاعل فمحل الاختلاف في قوله وأما أن يكون هذا الكلام على خلاف ظاهره
فيحمل قوله شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي باعتبار معمولهما جميعا وكان شبهت به باعتبار
أن منصوب كان جميعا فعلى هذا يكون مرفوع كان فاعلا على ما تقدم ويكون قد ترك ذكره
في المرفوعات لكونه يدخل في حد الفاعل ولم يذكر في هذه الترجمة حد اسم أن ولا خبر كاف
وشبيه وهو أن اسم أن هو المبتدأ في المعنى وخبر كان هو الخبر في المعنى وإنما استبان لي
أن ذلك كان من حيث وجودهما معهما فاستغنى بذلك عن حدهما لما كان خبر كان قد يكون
محذوفا منه عامله جعل له فصلا فقال ونضمر العامل في خبر كان فقيل قولهم الناس
محدثون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر وهذه المسألة ونظائرها يجوز فيها أربعة أوجه
نصب الأول ورفع الثاني وهو أجودها وعليتها وهو أن ردوها ونصبهما جميعا ورفعهما
جميعا وهما متوسطان بين الأول والثاني وإنما اختير نصب الأول ورفع الثاني لأنا إذا
نصبنا فالتقدير إن كان عمله خيرا والمعنى عليه وجاز تقدير كان لأنه فعل دل عليه

٢

الكلام فكان حذفه جائزا وضعف الرفع لأنك إذا رفعت فلا بد من تقدير رافع ولا يقدر إلا
كان لكون المعنى عليه فأما إن تقدر ما تامة أو ناقصة مقدرها تامة ضعيف لأن التامة قليل
في الاستعمال وما قل استعماله قل حذفه وما كثر استعماله قوي حذفه وأيضا فإن تقدير
التامة يخل بالمعنى لأنه يصير كأنه أجنبي عن الأول والمعنى على تعلقه به وإنما يكون في
الناقصة وإن قدرت الزمام الناقصة وجب أن يكون الخبر مقدرا محذوفا فيلزم حذف اسمها
ولا يمكن أن يقدر إلا مثل قولك إن كان في عمله خير أو ما أشبهه وهو ضعيف لفظا ومعنى
أما اللفظ فلكثرة ما تقدر بحذوف وأما المعنى فلأنه يرجع مخصوصا وليس المعنى على الخصوص
وإنما المعنى على الإطلاق والتفهم وإنما كان رفع الثاني هو الوجه لأنه إذا رفع كان خبر
مبتدأ محذوف بعد فالجزاء والمبتدأ بعد فالجزاء يجوز حذفه قياسا مستمرا إذا علم وهذا الدليل
وضعيف نصبه لأنه لا بد أن يقدر له ناصب ولا ناصب ينبغي أن يقدر غير كان وإذا قدرت
كان فأما أن يكون التقدير إن كان عمله خيرا كان خيرا كما قدره سيبويه وهو ضعيف لأنه
يلزم منه حذف ألفا الثابتة في المسألة وهو غير مستقيم وأيضا فإنه حذف الفعل على
غير قياس وحذف المبتدأ المذكور حذف على قياس فكان أولى وأما أن يكون التقدير خبرا
فيكون جزاؤه خبرا فيضعف من حيث يجيء الفاء مع الفعل المضارع قليلا وأيضا فإنه على غير
قياس ورفعه على القياس على ما تقدم ولم يذكر المصنف رفع الأول ونصب الثاني
وذكر نصب الأول ورفع الثاني ونصبهما جميعا ورفعهما جميعا جواز رفع الأول
ونصب الثاني وإن كان ضعف فيجوز أن يكون ترك ذكره لضعفه ويجوز أن يكون ترك ذكره
لأن في ذلك ما يرشد إليه ثم ذكر حذف كان في موضع يجب حذفها وهو مثل قولهم أما أنت
منطلقا انطلقت وأصله إن كنت منطلقا انطلقت فحذفت اللام على القياس الجائز

فى حذفها وحذفت كان للاختصار ثم وجب ان يكون الفاعل المتصل منفصلا لحذوه ما يتصل به
فصار ان انت منطلقا انطلقت ثم عوض من كان ما زايدة لتكون دالة على ذلك المحذوف
مع كونها عوضا فصار اما انت منطلقا وادغمت نون ان فى ما لان ادغام النون الساكنة
فى الميم واجب فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا التقدير وان كان فيه استبعاد
فقربت بالنظر الى ما يلزم لو لم نقدر ولا نستبعد التاويل اذا كان يودى الى ما هو اشد منه
وذلك انك اذا لم تتاول ذلك لم يستقم اعراب ذلك وخرج عن قياس كلامهم وذلك معلوم
البطلان فارتكاب مستبعد اجدر من ارتكاب ما يخرج من القاعدة المعلومة وقد روى
قوله اما اكثر الاول فلانه شرط لكثرة ودخول ما عليه كدخولها فى قولك اما انت منى اكرم
واما الثانى فواجب لانه مثل قولك اما انت منطلقا وقد تقدم ذكره والله قوله فالله بكلا
فتح الثانى واجب لانه مثل قولك اما انت منطلقا وقد تقدم ذكره والله قوله فالله بكلا
تاتى وما تذر موجب لشرط ومعلل بقوله اما انت منى تجلا وصح ان يكون لهما جميعا من
حيث كان الشرط والعلة فى معنى واحد الا ترى ان قولك ان اتتنى اكرمتك بمعنى قولك
اكرمتك لاجل اتيانك فاذا ثبت ان الشرط والتعليل بمعنى واحد صح ان عطف احدهما
على الاخر وتجعل الجواب لهما جميعا فى المعنى فصار مثل قولك ان اكرمتنى واحسنت
الى اكرمتك لانه وضع موضع احسنت الى لفظ التعليل فصار كانك قلت ان اكرمتنى لاجل
اتيانك فانا اكرمك وذلك سايغ المنصوب بلا التى لنفى الجنس قال
صاحب الكتاب هى كما ذكرت محمول على ان قال الشارح ينبغى ان يذكر ما يتميز
به المنصوب بلا لانه يوجب له والاولى ان يقال هو المسند اليه بعد دخول لا كقولك لا رجل
مضافا او مشبها بالمضاف لكنه استغنى عن ذلك بما ذكره فى اثنا فصول الباب

وذلك اذا كان المنفى مضافا وانما لم تنتصب الا اذا كان مفردا تضمن معنى الحرف فوجب
بناؤه وسان ما تضمنه معنى الحرف ان قولهم لا رجل فى الدار ابلغ فى النفى من لا رجل فى الدار
وليس رجل فى الدار ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك الا بحرف موكد والحرف الذى
يولد به النفى من فوجب تقديرها هذا مع ان الحلم منهم بنينا لا رجل فى الدار يوجب هذا
التقدير ولو كان معناه كمعنى لا رجل فى الدار لان البناء فى لغتهم انما يكون بمثل ذلك فاذا
لم يكن ظاهرا وجب تاويله واما نصبهم بها فلانها محمول على انها ان حيث انها بقيتها وهم يحملون
الشى على ما يقتضيه اما لانه فى احد الطرفين كما ان الاخر فى الطرف الاخر واما للتلازم بينهما
فى الذهن وليس بين النفى والاثبات درجة فلما تلازما واعطى احدهما حكما اعطى الاخر
الملازم مثله واما قوله لا نسب اليوم ولا خلة ففى اضمار هذا الكلام وقع منه وهما
والا فقوله لا خلة مثل قولهم لا حول ولا قوة سواء ولا ضرورة فى مثل ذلك وسنذكر
ان مثل قولهم لا اب وابنا جايز ولا حول ولا قوة الا بالله جايز واذا كان مثله فلا حاجة الى
تكلف جعله ضرورة وليس مثل قوله لا اب وابنا الا رجلا لان مثله لا يمكن جعله من
باب لا حول ولا قوة بل مثل قولك لا رجل مفردا وكما ان قولك لا رجلا لا يكون الا ضرورة
فلذلك الا رجلا فلذلك حمل الناس الا رجلا على ذلك واما ولا خلة فقد ذكره الناس
مستشهدين به على لا حول ولا قوة ومن حقه ان يكون نكرة وانما وجب تنكيره لان
الغرض بها نفى الجنس فلا حاجة الى التعريف لانه لو عرف لم يعرف الا بتعريف الجنس وكما
يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فقع التعريف ضايعا وايضا فان الغرض بها نفى الواحد
المنعقل فى الذهن فيلزم منه نفى ما عداه وذلك لا يحصل الا بالتنكير وقولك لا رجال فى
الدار يسبب جمعها هاهنا الى تفاصيل جعل الجنس رجالا لا رجالا لنسبة المفرد فى قولك لا رجل

ثم استشهد بقول سيبويه لانه لا يلزم اذا حسن ان يدخل على كل ما يدخل عليه ان لا يدخل الا على
نكرة وان كانت رب لا تدخل الا على نكرة نعم لو قال في كل شيء حسن ان تعمل فيه رب ورب
لا تدخل الا على نكرة لنهض ثم اورد اعتراضا في هذا الاصل بقوله لا هيثم الليلة للمطي
وقال بعلى تقدير التنكير وتقدير السؤال هو ان هيثم علم لحاد مشهور وبصره وابو حسن
وامية اعلام فقد دخل عليها لا والجواب عن مثل ذلك انه يقدر فيه لا مثل هيثم
وعلى ذلك يكون نكرة لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ظاهرا فلان لا يتعرف بحذوفه
اجد فصل ويقول لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك قال الشارح
وانما اورد ذلك وان كان معلوما على القياس المتقدم لاجل اللغة الاخرى التي ذكرها
بعده للونها على خلاف القياس وهو قوله واما قولهم لا اب لك ولا غلامي لك ولا ناصري
لك الى آخره قال الشارح يعني هذه اللغة شاذة لانه اعطى احكام الاضافة
فيه ما يابى اللفظ والمعنى وقوله مشبه في الشذوذ بالملامح لان ملامح جمع ملحة
وقياسه لملحات او ملاح ومذاكير جمع ذكر وقياسه ذكور ولدن عدوة قياسه الخفض
والنصب شاذ وقوله وقصدهم فيه الى الاضافة يريد انه مضاف الى الحقيقة
باعتبار المعنى وجعل اعطاءه حكم المضاف لذلك ثم اكد لونه مضافا بان جعل اللام انما
زيدت لتوكيد الاضافة ثم ابدى معنى آخر في مجيئها وهو ما يظهر بها من صورة الانفعال
يريد انه لما برز قضاء حق المنفي باعتبار المعنى في كونه نكرة قضى حقه باعتبار اللفظ بادخال
هذه اللام وكل ذلك موذن من كلامه بانه مضاف حقيقة ثم اكد ذلك بقوله وقد
شبهت في انها مزيدة ومولدة بتيم الثاني في ما ابيم تيم عدي وذلك غير مستقيم لانه
لو كان مضافا لكان معرفة لم يصح دخول لا عليه على ما هو عليه من كونه لم

واضافان معنى لا ابالك بمعنى لا اب لك ولا خلاف ان لا اب لك نكرة فيجب ان يكون لا ابالك
نكرة لان النكرة امر معنوي واذا اتفق لفظان في الامر المعنوي واحدهما نكرة وجب ان يكون
الاخر كذلك والا لم يتفقا واضافانه لو كان مضافا لكان معرفة ولو كان معرفة لكان مرفوعا
لان لا اذا دخلت على المعرفة بعدها وجب الرفع والتكرير على ما سنذكره فاذا ثبت انه
غير مضاف بطل جميع ما ذكره بناء على ذلك فنقول انما اعطى احكام المضاف على الوجه
الشاذ لانه اشبه المضاف بمشاركته له في اصل معناه لان قولك غلامك وغلام لك
مشتركان في اصل النسبة وان كانا مختلفين في الاخصية عند حذف اللام والاعمية
عند وجودها فلما كان بينه وبين المضاف هذه المناسبة اعطي حكم المضاف لفظا على هذا
الوجه الشاذ ولذلك لم تقل لا ابا فيها ولا رقيبي عليها لان في وعلى لا مدخل لهما في النسبة الاضافية
الاخصية ولا الاعمية فلذلك فارقتاهما واشباههما ما جا باللام فهذا هو الوجه السديد
الذي لا يطعن فيه بمثل ما تقدم ولا غيره قال والفرق بين المنفي في هذه اللغة
وبينه في الاولى انه في هذه معرب وفي تلك مبني وهذا ما ذكروا وانما يستقيم حق الاستقامة
على الوجه الذي ذكرته واما على الوجه الذي ذكره فينبغي ان يكون مرفوعا اذا كان معرفا
لانه مضاف الى معرفة وقد تعرف بذلك ولا اذا دخلت على المعرفة وجب ان تكون
مرفوعة قوله واذا فصلت فقلت لا بد من ها لك امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه
واجازه يونس وجه سيبويه ان كان علته انه مضاف ان ذلك قد فصل بينهما فبعد عن المضاف
وعلى ما ذكرناه انه مشبه بالمضاف على وجه بعيد فلا تلزم من تشبيهه به ما هو ابعد
والفصل بعد المضاف فلان بعد البعيد اقرب واذا قلت لا غلامين طريفين لك لم
كن بد من اثبات النون في الصفة والموصوف يعني اذا وصفت المنفي ثم نسبته

بالّلام لم تعطه احكام الاضافة اما على قوله فلانه مضاف وقد تقدم بهما جميعا لانه لا يمكن
اضافة الاول مع الفصل ولا اضافة الثاني لان الغرض به غير الذات قال معنى الاضافة
فلا معنى لاضافته واما على التشبيه بالمضاف فلانه بالنسبة الى الاول بعد بالنسبة الى
الثاني غير مستعيم فيه معنى الاضافة لما ذكرناه فصل وفي صفة المفرد وجهان
احدهما انه تبنى معه على الفتح لانهما منزلة شيء واحد وليس صفة المنفي في الفضلية كعبرها
من الصفات الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار كان النفي يجنس الرجال عموما واذا
قلت لا رجل ظريف كان النفي لنوع الظرف خاصة بخلاف قولك يا زيد الطويل لان
الصفة تم لم تقل الا توضيحا في المنادى خاصة ولم تجعله لنوع دون نوع والثاني ان تعرب
وهو القياس تحمله على محله وهو القياس من جهة ان الاعراب في التابع انما يكون على
اعراب المتبوع ان امكن في اللفظ والمحل والا في المحل بدليل وجوب جر ابي هما ولاء الكرام
ولا يجوز غيره وانما جاز الاعراب على اللفظ فيما كان من هذا القبيل لكون الحركة فيه
عارضة شبهت لعروضها بحركة الاعراب كما قيل يا زيد الطويل والطويل الا ان النصب هاهنا
كالرفع ثم والرفع هنا كالنصب ثم فان فصل بينهما اعربت من جهة ان بناءه انما كان لتنزله
كالشيء الواحد والفصل يأبى ذلك لتعين الاعراب واذا اعربت فالوجهان وليس في الصفة
الزائدة عليها الا الاعراب لرداءة كثرة الترتيب في الكلام اذ ليس من جهة لغتهم فان كررت
المنفي جاز في الثاني الاعراب والبناء واما الاعراب فانه تابع فجاز فيه الاعراب كالصفة
واما البناء فلانه تابع لفظي وللفظي حكمه حكم المولد والبدل والبدل
حكمه حكم المبدل منه بدليل يا زيد زيد بالضم لا غير وحكم المعطوف حكم الصفة يعني
في الاعراب لانه قال الا في البناء وانما جاز الاعراب لفظا ومحلا كما جاز في الصفة

وما جاز في قولك يا زيد الطويل والطويل فانما لم يجز البناء لان البناء فيه لم يخل اما ان يكون على
وجه الاستقلال واما ان يكون على التبعية اما على الاستقلال فلا يستقيم من جهة
ان شرط ذلك الملفوظ بلا الا ترى انك لو قلت رجل في الدار وانت تعني لا رجل في الدار
لم يستقم واما على التبعية فلا يستقيم من جهة الفصل الحاصل بينهما بحرف العطف ومن
جهة انهما متغايران فلا يلزم من بناء الصفة معها التزامها منزلة شيء واحد بنا هذا التابع للمعاير
للمنفي الاول قال فان تعرف يعني ان تعرف المعطوف لم يلزمه الا الرفع
كقولك لا غلام ولا عباس وانما وجب الرفع لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب
في قولك لا زيد ولا عمرو وعندها وان جعل تبعا وجب ذلك لان النصب في قولك
لا رجل ولا امرأة وانما جاز اجراء حركة البناء منزلة حركة الاعراب فجعل المعطوف كان
حرف النفي مباشره فاعطى الحركة التي كانت تكون له فيه لو باشره والمعرفة لو باشرها
حرف النفي لم تكن الا مرفوعة متى اذا كانت تابعة بذلك اجد قال ويجوز رفعه
اذا كرر يعني ويجوز رفع ما بعد لا في الاول والثاني وما بعدهما اذا جعل النكرار كقوله
تعالى فلا رفث ولا فسوق وانما جاز الرفع لانه مقدر لسؤال من قال ان جل في الدار لم
امرأة فقيل له لا رجل في الدار ولا امرأة فحسن ان يكون مطابقا وان كان فيه مخالفة قياسه
واذا جاز دعني من تمرتان لان ذلك فهوها هنا اجوز وانما قدر جوابا لسؤال سائل لكان
لا تعني عنها وجرها الا ترى انه اذا قيل افي الدار رجل فالجواب لا او نعم بخلاف قولك
ارجل في الدار ام امرأة اذ لم يكن فيها احدهما فلا يحصل المقصود الا بقولك لا رجل في الدار
ولا امرأة الثاني ان قولك لا رجل في الدار ولا امرأة اذا قدرت جوابا كانت فيه المطابقة
لشيئين في قولك لا رجل في الدار مطابقة لشيء واحد فلا يلزم من مراعاة شيئين مراعاة

شَيْئَيْنِ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَإِذَا جُعِلَا مَفْعُولًا لَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَا أَوْ مَعْرِفَةً وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ أَمَّا وُجُوبُ الرَّفْعِ
فَلِأَنَّ الْعَامِلَ مُشَبَّهٌ بِمُشَبَّهٍ بِهِ وَأَصْلُهُ أَنَّ وَإِذَا كَانَ فِي الْأَصْلِ لَا يَسْتَقِيمُ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْصُوبِهِ
فَالْفَرْعُ أَجْدَرُ فَلِذَلِكَ بَطَلَ الْعَمَلُ عِنْدَ الْفَصْلِ فَارْتَفَعَ الِاسْمُ عَلَى الِابْتِدَاءِ وَأَمَّا وُجُوبُ التَّكْرِيرِ
فَلِأَنَّهُ جَوَابٌ لِمُكَرَّرٍ فِيهِ ذَلِكَ وَالَّذِي يُحَقِّقُ كَوْنَهُ جَوَابًا جَوَازُ الْفَصْلِ بِإِنْ لَا وَبَيْنَ مَنْفِيِّهَا أَلَا تَرَى
أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ لَمْ يَجُزْ فَلَمَّا كَانَ السُّؤَالُ لِذَلِكَ وَالْفَصْلُ مَا جِيءَ بِهِ إِلَّا لِأَجْلِهِ لَا تَرَى
التَّكْرَارَ الْمُجَوِّزَ لِلْفَصْلِ فَقُبِلَ لِأَنَّهَا عُقُولٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ وَلِذَلِكَ إِذَا
كَانَ الْمَنْفِيُّ مَعْرِفَةً فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّكْرَارُ أَمَّا لِأَنَّهُ جَوَابٌ عَلَى مِثْلِ مَا ذُكِرَ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ
لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ لَمْ يَجُزْ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ جَوَابًا إِذْ لَوْ كَانَ جَوَابًا لَاسْتَغْنَيْتَ بِلَا
لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ لَمْ يَجُزْ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ جَوَابًا إِذْ لَوْ كَانَ جَوَابًا لَاسْتَغْنَيْتَ بِلَا
وَأَمَّا بَعْدَ جَوَابًا عِنْدَ التَّكْرِيرِ فَوَجَبَ التَّكْرِيرُ لِذَلِكَ وَأَمَّا لِأَنَّ أَصْلَ لَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى
الْأَجْنَاسِ وَلَمَّا تَعَدَّدَتِ الْجِنْسِيَّةُ فِي الْمَعْرِفَةِ اقْتَضَى إِلَى مَحْوِ التَّكْرَارِ لِتَكُونَ كَالْقَاضِي مِنْ حَقِّهَا
فِي أَصْلِ وَضْعِهَا لِمَا فِي التَّكْرَارِ مِنَ التَّعَدُّدِ وَالْمُشَابَهَةِ لِلْأَجْنَاسِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ لَا تَقُولُ لَكَ بِأَنْ
تَفْعَلَ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنًى لَا يَنْبَغِي فَهُوَ الَّذِي حَسَّنَ وُرُودَهُ مِنْ غَيْرِ تَكْرَارٍ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً تَنْزِيلًا مَنْزِلَةَ
مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ وَهُوَ الْفِعْلُ وَقَوْلُهُمْ جَاءَتْ لَا تَنْفَعُ وَأَنَّ لَا الْبَنَاءُ رُجُوعُهَا شَاذٌّ وَوَجْهُ
وُرُودِ لَا تَنْفَعُ أَنَّهُ نَكِرَةٌ مَرْفُوعٌ بَعْدَ لَا وَوَجْهُ وُرُودِ أَنَّ لَا الْبَنَاءُ رُجُوعُهَا أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ غَيْرُ
مُكَرَّرٍ وَمَفْعُولَيْ لَا وَمَنْفِيُّهَا وَهُوَ غَيْرُ مُكَرَّرٍ وَقَدْ أَجَازَ الْمُبَرِّدُ فِي الشِّعْرِ أَنْ يُقَالَ لَا
رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا زَيْدٌ عِنْدَنَا يَعْنِي فِي شِعْرِ الْكَلَامِ فَإِنَّ غَيْرَهُ إِنَّمَا يُجَوِّزُ ذَلِكَ فِي الشِّعْرِ
لِلضَّرُورَةِ وَالْمَعْنَى بِذَلِكَ انْفِرَادُ كُلِّ مَسْئَلَةٍ عَلَى حِيَالِهَا وَلَا لَهُمَا عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا فَيَجُوزُ أَنْ
فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ بِإِجْمَاعٍ وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا انْفَرَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَقِيلَ لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ
وَلَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ عَلَى انْفِرَادِهِمَا فَجَنَحَ بِقَعْ فِيهِمَا خِلَافٌ عَلَى مَا ذُكِرَ قَالَ

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ سِتَّةُ أَوْجُهٍ أَنْ تَفْتَحَهَا وَهُوَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلًّا وَعُطِفَتْ
إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى وَذَلِكَ وَاضِحٌ وَإِنَّمَا الْإِشْكَالُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الْوَاقِعِ بَعْدَهُ
وَهُوَ فِي الْمَعْنَى رَاجِعٌ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ وَالِاسْتِثْنَاءُ إِذَا اسْتَعْقَبَ الْجُمْلَتَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْمُشَابَهَةِ
وَأَشْبَهُ مَا يُقَالُ أَنَّ الْحَوْلَ وَالْقُوَّةَ لَمَّا كَانَ بِمَعْنًى كَأَنَّهُ تَكْرَارٌ مُصَحِّحٌ رُجُوعَ الِاسْتِثْنَاءِ
إِلَيْهِمَا لِنُزُولِهِمَا مَنْزِلَةَ شَيْءٍ وَاحِدٍ وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يُفْتَحَ الْأَوَّلُ وَتُنْصَبَ الثَّانِي عَلَى الْعَطْفِ
عَلَى اللَّفْظِ لِقَوْلِهِ لَا أَبَ وَابْنًا وَيَكُونُ لَا مَزِيدَةً لِلتَّأْكِيدِ وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ أَنْ تَفْتَحَ الْأَوَّلَ
وَتَرْفَعَ الثَّانِيَ فَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَاضِحٌ وَرَفْعُ الثَّانِي عَلَى أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْمَحَلِّ لِقَوْلِهِ لَا
أَمَ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ أَنْ تَرْفَعَهُمَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَصْدِ مُنَاسَبَةِ
السُّؤَالِ بِالْجَوَابِ أَوْ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَرِدْ صَارَ فِي الْمَعْنَى الظَّاهِرِ كَأَنَّهُ نَفَى مَعَ الْأَوَّلِ فَكَرِهُوا أَنْ
يُوهِمُوا مَا لَيْسَ مِنْ لُغَتِهِمْ مِنْ تَرْكِيبِ الْمُتَعَدِّدَاتِ فَعَدَلُوا إِلَى وَجْهِ الْجَوَازِ إِلَى الْأَصْلِ وَالْوَجْهُ
الْخَامِسُ أَنْ تَرْفَعَ الْأَوَّلَ وَتَفْتَحَ الثَّانِيَ فَقَدْ ذُكِرَ الْوَجْهُ فِي تَعْلِيلِهِ وَأَمَّا الْوَجْهُ السَّادِسُ
فَلَا حَاصِلَ لَهُ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ عَكْسَ الْخَامِسِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَهُوَ الثَّالِثُ بِعَيْنِهِ وَإِنَّمَا وَقَعَ
ذِكْرُهُ وَهْمًا مِنْهُ وَقَدْ تَوَهَّمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ وَجْهٌ سَادِسٌ بِاعْتِبَارِ وَجْهِ الرَّفْعِ فَتَكُونُ
رَفْعُ الثَّانِي فِي الثَّالِثِ عَلَى غَيْرِ هَذَا الرَّفْعِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْخَامِسِ عَلَى أَنَّ لَا بِمَعْنَى
لَيْسَ وَهَذَا وَعَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ وَهَذَا الِاعْتِذَارُ لَيْسَ بِشَيْءٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِلَى عَدِّ الْوُجُوهِ
بِاعْتِبَارِ تَوْجِيهِهَا وَإِنَّمَا قَصَدَ إِلَى عَدِّهَا بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ لَفْظِهَا وَلَا يَزِيدُ ذَلِكَ عَلَى خَمْسَةٍ
وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ هَذَا الْمُعْتَذِرُ يَجِبُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى السِّتَّةِ لِأَنَّ رَفْعَهُمَا جَمِيعًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
عَلَى إِلْغَاءِ شَبَهِهِ وَعَلَى كَرَاهَتِهِ وَهُمُ التَّرْكِيبَ وَعَلَى أَنْ لَا بِمَعْنَى لَيْسَ وَعَلَى مَذْهَبِ أَبِي
الْعَبَّاسِ وَعَلَى أَنَّ الْأُولَى بِمَعْنَى لَيْسَ وَالثَّانِيَةَ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ وَعَلَى الْعَكْسِ وَقَدْ

حذف في المنفي في قولهم لا عليك اي لا باس عليك وعلم ذلك لانهم يظهرون فيقولون لا باس عليك
فعلم ان المضمر من جنس المظهر خبرها واولها المشبهتين قال هذا التشبيه لغة اهل الحجاز
الى اخره قال الشارح النحويون يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك هي القياس
ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل لم يكن له عمل قلت لا
خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واذا صح اعمال لا للاتفاق فلا بعد في اعمال ما فان زعم
زاعم ان لا الناصبه غير لا الداخله على الفعل قيل له فما المانع من ان يكون ما الرافعه
غير ما الداخله على الفعل قوله واما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتدا ويقرأون
ما هذا بشرا الامن درى كيف هي في المصحف غير مستقيم لانه لا يخلو اما ان يقرا
القران على اختلاف اللغات ما لم ينقل تواتر وصوله وتقرأون ما هذا بشرا بنون
بان لكل لاهل كل لغة ان تقرأ ابلغتهم او بنون ان هذه القبيله كانت تفعل ذلك
وليس بمستقيم وقوله الامن درى كيف هي المصحف نون ان القراءه كانت شايعه ثم
لما كتب في المصحف لم يسع الا على ما توافقه وكلاهما غير مستقيم قال فاذا انتقض
النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل اما اذا انتقض النفي بالا بطل العمل من حيث كان العمل لاجل
النفي فلو اعمل بعد الابطال لناقض الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قايم فلو نصبت لوجب
ان تقدر النصب بعد الا ناصبا لقايما ووجب ان يكون قايما مستثنى لوقوعه بعد الا
فيجتمع النفي والاثبات في محل واحد بعد الا وهو محال واما اذا تقدم الخبر فلان
العامل ضعيف فلم يقو قوته الاصل فلما روعي التقديم بطل العمل ما قايم زيد واما
اعمال لا هذا العمل فضعيف من الاصل على ما تقدم في المرفوعات واسم لا ناصبه
للمضاف ومبنيا معها المفرد هو الوجه واما الرفع بها ونصب الخبر فضعيف

لا يجوز الا في الشعر الا على مذهب ابي العباس قال ودخول الباء في الخبر في قولك
ما زيد بمنطلق انما صح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق قلت هذا
الاستدلال غير مستقيم لفقدان النفي المصحح دخول الباء الا ترى انك تقول ما
جاءني من احد فلذلك ما هنا قوله ولا التي يعملونها بالنا وهي المشبهه ليس بعينها
ولكنهم اتوا الا ان يكون المنصوب بها حينا الى اخره قال الشارح اختلف
الناس في لا التي تلحق اخرها النا فمنهم من قال انها بمعنى ليس وهو مذهب البصريين ومنهم
من قال انها النفي الجنس وهو مذهب الكوفيين ومنهم من قال هذه النا من حين وجعل
حين وتحين لغتين فعلى هذا يكون النا نافيه للجنس وهو مذهب ابي عبيده وقد رجح البصريون
بانه انما كان فصيحا عند عدم دخول النا فاما عند وجودها فليس بمستكره والحاق
النا بالنافيه للجنس بعد من حيث كانت مشبهه بالحرف وهذه مشبهه بالفعل فكانت
الباها اولى وقد تمسك اللوفيون بانه يلزم الاضمار في الحرف ولم يعهد مثل ذلك ولو
جاز الاضمار في الحرف لجاز زيد قايما وهو ممتنع فيمتنع واجيب عن ذلك بامرين
احدهما انه ليس باضمار وانما هو حذف والحذف سايغ اذا دل عليه الدليل والثاني
ان الاضمار في ذلك سايغ لجريه مجرى الفعل في الحاق الباء لا يلزم من الاضمار فيما
قوي شبهه بالفعل الاضمار فيما لم تقو وكلا الامرين جيد المجرور رات
قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافه وهي المقتضيه للجر كما
ان الفاعليه والمفعوليه هما المقتضيان للرفع والنصب الى اخره قال الشارح
اختلف الناس في العامل في المضاف اليه كقولك غلام زيد منهم من زعم ان العامل
الحرف المقدر ومنهم من زعم ان العامل هو الاسم الاول ومنهم من زعم ان العامل

معنوي واما من قال العامل الحرف المقدر فوجهه انه قد ثبت عمل الحرف للجر فجعل الحرف عاملا
لكون ذلك ما واحدا اولى من جعله مختلفا ووجه بان ان معنى قولك غلام زيد غلام لزيد
فوجب ان يكون اللام عامله وهذا لا يقوى لان اضمار الحرف ضعيف ولان ما ذكروه من المعنى
غير مستقيم اذ معنى قولك غلام زيد ليس لغلام زيد اذ احدهما معرفة والاخر نكرة واما
من قال العامل المعنى فوجهه انه قد بطل ان يكون الحرف عاملا ولا وجه لعمل الاسم لانه على
خلاف القياس وليس بجيد لان المعنى انما يصار اليه عند عدم عامل اللفظ ولم يعدم ههنا
وعمل المعنى ابعد عن القياس من عمل الاسم واما من قال العامل الاسم فوجهه انه اذا بطل
المذهبان فقد تعين قوله او معناه يحتمل ان يريد نفس المعنى فيكون المذهب
الثاني ويحتمل ان يريد ان العامل الحرف المقدر وذكر المعنى لينبه به عليه فلذلك
قال او معناه بعني معنى الحرف وهو اقرب الى الصواب وقوله لا يكون الاسم
مجرورا الا بالاضافة لما تقدم من انها احد المقتضيات للاعراب ومقتضاها هو الجر
قال والعامل ها هنا غير المقتضي كما كان سم العامل ما سقوم به المعاني المقتضية
فوجب ان يكون غيرها وهو ها هنا حرف الجر او معناه بعني في المضاف اليه اذا كان
اسما كقولك غلام زيد فان المعنى على ما تقدم غلام لزيد والظاهر انه لم يرد بقوله
او معناه الا ما قدمنا ذكره من ان المراد الحرف المقدر لان جعل العامل معنويا
لانه ليس مذهبا للبصريين الا في المبتدا والفعل المضارع فصل والاضافة للاسم
الى الاسم على صربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما افاد تعريفا او تخصيصا رد عليه
مررت برجل ضارب امراة فان هذا افاد تخصيصا مع ذلك فليس بمعنوي وجوابه
ان قد لم يفد تخصيصا وانما التخصيص حاصل قبل اضافة اصل ضارب امراة فيبقى

على ما كان عليه ولو قيل ما افاد تعريفا على تقدير ان يكون المضاف اليه معرفة لسلم من
هذا الاعتراض وقوله في الامر العام اولى ان يحمل على الاحتراز من مثل قولك
ضارب اليوم وقد الليل فان هذه لمعنى ولا يقوى على ان يحمل على مثل قولك عند زيد
ولدن حليم وشبهه لان هذه في احتمليه كلها بمعنى اللام وانما يمتنع تقدير ما لان
بعض الالفاظ لم تستعمل الا مضافة فلما ايس منها عديم القطع جاز القطع فيها منافرا
فنو مزانها لا تقدر وهي في المعنى مقدرة كما تقدر في تحت وفوق وشبههما واذ
كانت ايضا لا تستعمل مقطوعة لانك تعلم ان تحت زيد بمعنى موضع وتشبه موضع
الى زيد تشبه بمعنى اللام فيعلم ان نسبة تحت الى زيد بمعنى اللام ايضا وتعرف ما
كان من ان يكون الاول نوعا من الثاني ومعنى النوع ان يصلح اطلاق اسم الجنس عليه
قال واللفظية ان يضاف الصفة الى معمولها او الى فاعلها ولو قيل هي التي لا
تفيد تعريفا بتقدير تعريف الثاني لكان حدا لا يطابق تفسير المعنوية على العكس ولو قيل
فيه ايضا عدول عن الاصل في العمل الى لفظ الاضافة لافادة التخفيف لكان جيدا
ايضا ولا يكون ذلك الا في اسم الفاعل بالنسبة الى معموله او الصفة بالنسبة
الى فاعلها مثل قولك ضارب زيد حسن الوجه قوله في المثل ومعمول زاده
هذا ذكره بناء على ما قدمه من ان مفعول ما لم يسم فاعله عمدة فاعل ثم استدل
على ان تلك عمدة بوصف النكرة به وسيأتي ذلك فصل وقضيته الاضافة
المعنوية ان تجرد لها المضاف من التعريف الى آخره قال الشارح الاضافة
المعنوية فائدتها نسبة خصوصية بين الاول والثاني راجعة الى عهد بينك وبين مخاطبك
فيه وهذا المعنى يفيد الالف واللام فالجمع بينهما لا حاجة اليه ولا يجوز تعريفه

واضافته الى ما بعده من طريق الاولى وما نقله اللوقيون هو منقول عن بعض العرب ولم يثبتوا
بفصحا ووجه انهم زعموا ان الخمسة والاثواب لذات واحدة في المعنى وانما جيء بالاول
لغرض العدد فلما فهم اتحاد الذات عرفوا الاول لانه محل التعريف ولم يحل الثاني لانه
هو المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجهه وان كان ضعيفا واما اللفظية فلم يتصل
تلك النسبة المذكورة ولكن الامر فيها على ما كان عليه في الانفصال وكما جاز تعريفه
منفصلا جاز تعريفه متصلا لزوال المانع فمعنى هذا ان الضاربا زيد فيجمع بين
الالف واللام والاضافة واما الضارب زيد فمن نظر الى الالف واللام سابقة
والتنوين زال لاجلها حكم منع الاضافة لفوات الشرط الذي هو التخفف ومن نظر
الى ان الاضافة سابقة وقد حصل التخفيف بها لحذف التنوين جوز تعريفه واورد
الضارب الرجل وسيأتي ذكره في باب احسن الوجه ٥ فصل واذا كان المضاف
اليه ضميرا منفصلا كما في تنوين او نون وما عدم واحدا منهما شرعا في صحة الاضافة
قال الشارح هذا يرد اعتراضا في مسئلة الفارون ندا وعليه منعها موجوده
هاهنا وفيها خلاف منهم من يقول الكاف في موضع نصب فلا يرد فيها ولاء هذا
الاعتراض ومذهب صاحب الكتاب انه في موضع خفض فاحتاج ان يستدل عليه واستدل
بقياسه على الضاربك من جهة ان الضاربك بالاجماع مضاف الى المضمر ولم يبق خفته
لانك لا تقول الضاربانك فاذا وجب ان يكون الضاربك مضافا ولا خفة وجب
ان يكون الضاربانك وان لم تكن خفته وانما وجبت الاضافة في الجمع لانهم لو اعتبروا
تجنس التخفيف لادى الى متناقض اذ لو جوزوا ضاربنك ليصح التخفيف في ضاربك
والضاربانك ليصح التخفيف في الضاربك ولادى الى جمع بين ما يشعر بالتمام وهو
التنوين والنون وبين ما يشعر بالاتصال وهو الضمير المتصل شأن ليس له مع المظهر فلا يلزم من
جواز اضافة اسم الفاعل الى المضمر من غير تخفيف لاجل هذه العلة جواز اضافة اسم
الفاعل الى الظاهر مع اسقاطها فحصل الفرق من مسئلة الضارب زيد والضاربك
وحصل الدليل على ان الكاف في موضع خفض بالقياس الذي بعده وقول صاحب الكتاب
جاء ما فيه تنوين يعني ضارب او نون يعني الضاربان والضاربون وهي الاصول التي قاس
عليها وقوله وما عدم واحدا منهما يعني بقوله واحدا منهما التنوين خاصة لان النون لا
تعدم لاجل شيء غير الاضافة وكلامه فيه قبل تقدير الاضافة فلا وجه لقوله وما
عدم واحدا منهما الا التنوين لانه هو الذي يعدم لاجل الالف واللام وقوله شرعا
معناه سوا او ردن هم الامرون الخير والفاعلونه ٥ اعتراضا على الاصل الذي
ذكره واجاب بانه شاذ لا اعتداد به فصل وكل اسم معرفة يتعرف به
ما اضيف اليه الا اسما نوعلت في اثنيهما فهي نكرات وان اضيفت الى المعارف قال
الشارح قد تقدم ان تعريف الاضافة المعنوية بسبب ما يحصل به من خصوصية النسبة
باعتبار المعنى الذي عبر له لفظ المضاف فاذا زالت تلك النسبة لا تخصص انتفى التعريف
فيها فكذلك لم يحصل تعريف في غير ومثل لتعدد النسبة وتعذر تخصيصها فان عرضت
على التدود خصوصية لشهرة او ضدها جاء التعريف المذكور وكذلك الا اذا اشتهر المضاف
بالمغايرة والمماثلة واستدل على انها نكرات بدخول خصائص النكرات عليها من
وصف النكرات بها ودخول رب عليها فصل والاسما المضافة اضافة معنوية
على ضربين لازمة وغير لازمة قال الشارح اللازمة كل اسم لا يعقل
مدلوله الا بالنسبة الى غيره فيدرك معه ذلك الغير على سبيل الاضافة لمعرف مدلوله

على سبيل الوضوح وقد يتوهم ان هذا المعنى يلزم نسبة الاضافة مطلقا في كل اسم هذه المشابه وليس الامر كذلك فان الاب والابن وما اشبههما لا تعقل الا بالنسبة الى غيره ومع ذلك فانه يستعمل نادرا غير مضاف بعم الاكثر في مثل هذه الاسماء ان يستعمل مضافة وقد التزم فيها ذكر لزاده بيان فيه وهذه الاسماء وان التزم ذكر متعلقاتها كما يلتزم في الحروف في قولك من زيد والى عمرو وعلى الحصيفة فانها تفارقها من حيث ان وضعها على ان تفهم تلك المعاني منها وذكر تلك المتعلقات لزاده بيان بخلاف الحرف فانه لم يوضع دالا على ذلك المعنى الا باعتبار متعلقه معه واضافان علينا ان للاسماء خصايص من دخول حرف الجر عليها وغيره وقد وجدناها بعينها داخله على هذا القبيل فدل على انها من قبيل الاسماء وان معانيها مفهومه منها وغير اللازم الاسماء التي يعقل في نفسها من غير توقف على متعلق لها وغير ذلك مما استعملته العرب مفردا باعتبار معناه خاصة لما ذكرناه في الاب والابن فصل واما اضافته الى الاشر فصاعدا اذا اضيف الى المعرفه قال الشارح العلم الذي ذكره في اي صحيح الا انه لم يبن المعنى في اضافتها الى المعرفه والمعنى في اضافتها الى النكره فاما معناها اذا اضيفت المعرفه فسؤال عن واحد من المذكورين بعدها جنسا او جمعا معروفا او مثنى معروفا باضمار او لام الجنس او عهد او اضافه او اشاره فاذا قال جاني احد الرجلين قلت اي الرجلين وكذلك ما اشبهه واذا اضيفت الى النكره معناها السؤال عن عدد اضيف اليه واحدا كان او اثنين او جماعه لقولك اذا جاني رجل واذا قال جاني رجلان اي رجلين واذا قال جاني رجال اي رجال والمعنى تقدير الجنس رجلين رجلين وجماعه جماعه ثم سأله عن الواحد الملتبس عنده منهما في التحقق في هذا اضافه الى المسؤول عنه على طبقه ووفقه وفي الاول اضافه شيء الى المسؤول عنه واجد منه وانما اضافوها الى عين المسؤول عنه وان كانت سؤالا عن واحد من اعداد لانهم لما اضطروا الى السؤال على مثل ذلك فهم اما ان يضيفوها الى جنس ذلك او اليه او اليهما ولا سبيل الى اضافه اليهما اذ لا تضاف الى اسمين ولا الى الجنس ليلا يتوهم الجنس الاول فاضافوه الى نكره مطابق للمسؤول عنه ليحصل الغرض وكان في تكيره مناسبه الجنسيه في عدم الاختصاص وثبوت الصلاحيه وان كان في المعنى الجنس مرادا يجوز التصريح به كما لو قلت اي الرجال من الرجالات لانك قد درت الجنس رجالا لا رجلا او ورد اي وايك اعتراضا لانه اضيف الى المعرفه مفردا واجاب بانه لم يضف على التحقيق الا الى المتعدد وانما كررت اي لامر لفظي وهو الذي امهم ان لا يعطفوا على المضمر المخفوض الا باعاده العامل كما لو قال المال بيني وبينك فلم نكن لنتبين لامر معنوي اقتضاها وانما ذكرت لما ذكرناه من اللفظ قال ولا يقال ايا ضربت وباي مررت الا حتجري ذكرا هو بعض منه يعني انك لا تستعمل ايا الا مضافه فاذا حذفت المضاف اليه فلا بد من قرينه تدل عليه ومثله بقوله ايا ما تدعوا فله قدم تقدم ادعوا الله او ادعوا الرحمن ثم قال ما معناه اذا كان قد وقروا عليها صوره الاضافه مع خروجها عن هذا المعنى الذي اقتضت به الاضافه فهي احق بالاضافه وهو قوله ولاستيحابه الاضافه الى آخره فصل وحق ما اضاف الله كلا ان يكون معرفه ومثنى او ما هو في معنى المثنى وكلاهما يجب اضافته لان الغرض بوضعه المضاف اليه لانه كالتابع له والتفصيل لاجزايه لكل في الجميع وانما وجب ان يكون مثنى لان وضعه للتاليد فناسب ان يكون المضاف اليه معرفه كما في كل وانما اضيف كل في الصوره الى نكره كقولك كل رجل لافاده الجنس وكان في معنى المعرفه ولم يضف كلا لذلك لانه للتثنيه فينافي ذلك معنى الجنس فلذلك امتنع اضافته الى نكره بخلاف كل وانما افترق في المضاف اليه ضعيفا لانه موضوع لتاكيد المثنى فنقض المثنى في المضاف اليه فيه مقصود كما

ان نفس الجمع فى المضاف اليه كل مقصود فكما لزم الجمع ثم لزم التثنية هاهنا والجواب
وفى كل رجل هاهنا الجواب فيه فيما تقدم وفارق ذلك قولهم استوى الماء والخشبة وتضارب
زيد وعمرو لانه ليس الغرض هاهنا الا ان ينسب الى متعدد فلا فرق بين ان يكون معطوفا
احدهما على الآخر وبين كونه مذكورا بلفظ واحد بخلاف كلا وكل لما ذكرناه من قصد المثنى
والمجموع فيهما قال وحكمه اذا اضيف الى الظاهر ان يجرى مجرى عصا ورحى واذا
واذا اضيف الى المضمر ان يجرى مجرى المثنى اما اذا اضيف الى الظاهر فقياسه ما مر
مستعمل فيه لانه اسم مفرد فوجب ان يكون اعرابه بالحركة والحرف الف فوجب ان يكون
اعرابه مقدرا واوا اذا اضيف الى المضمر فقياسه ان يكون كذلك على ما هو مستعمل فى
اللغة الضعيفة لانه اسم مفرد فقياسه اذا اضيف الى المضمر ان يكون حكمه حكمه
واذا اضيف الى الظاهر واستعماله استعمال المثنى على ما هو فى اللغة الفصيحة على خلاف
القياس ووجهه انه لما كان معناه مثنى وليا من الشيء يكون المضاف اليه ضميرا متصلا
لان المضمر المجرور لا يكون الا متصلا صار كأنه بمضمره لاتصاله به كلمة واحدة فاشتد
امر التثنية فيه لفظا ومعنى فناسب ذلك ان يجرى مجرى المثنى فلذلك اعرب على اللغة
الفصيحة باعراب المثنى فقيل جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ولذلك تقول كلانا فعل ورأيت
كلينا ومررت بكلينا لانه ضمير يشبه مجلمه حكم غيره ومن مضمرات المثنى وان كان
لفظه موافقا لمضمرات الجمع لان المتكلم فى المثنى والمجموع فى جميع ابواب المضمر

فصل وافعل التفضيل يضاف الى نحو ما يضاف اليه اى فى المضمر والمظهر قال
الشارح يعنى انك اذا قصدت التفضيل على معروف اضفتها الى معرفة ووجب ان يكون
الاول واحدا من المذكورين على حسب ذلك المعنى وان قصدت تفضيل عدد على عدد

مثل هم من ذلك الجنس اضفته الى العدد الذى تضيفه منكرا ايما فعلته فى اى حين ملت اى الرجلين
فتقول الزيدان افضل الرجلين والزيدون افضل رجال وعلته كعلته فى اى وكذلك قال
والمعنى فى هذا يعنى عند اضافتك الى النكرة اثبات الفعل على الرجال اذا فضلوا رجلا
رجلا واثنين اثنين وجماعة جماعة ثم قال وله معنيان فالاول ظاهر وهو الكثير المستعمل والثانى
ان يوجد مطلقا له الزيادة فيها اطلاقا فقوله ان يوجد يعنى افعل باعتبار من هو له ففى يوجد
ضمير يعود على افعل ومطلقا حال والزيادة مفعول مطلقا وفيها ضمير الخصلة ثم
قال ثم يضاف لا للتفصيل بل للتخصيص ومثله قوله الناقص والاشج اعدلا
بنى مروان كأنه زعم انه ليس فى بنى مروان عادل غيرهما وانما اضافه للتخصيص لانه
لو لم تقدر ذلك للزم ان يكون من الوجه الاول ثم قال فانت على الاول يجوز لك
توحيده الى آخره يعنى انه ليس بواجب وسيأتى ذلك عند ذكر الاسماء المتصلة بالافعال
مبينا فى فصل ثم قال وقد اجتمع الوجهان فى قوله عليه السلام الى آخره والظاهر
انه اراد بالوجهين المعنى الاول والمعنى الثانى وهو غير مستقيم باعتبار المعنى وان حمل الوجهان
باعتبار قوله يجوز لان مضمونه ان فيه وجها آخر وهو اصاغر مستعمل لانه غير مقصود هاهنا
هنا اذ سبأتى فى بابه ولانه آخره بعد اذ ذكر المعنى الثانى والظاهر انه لم يقصد الا المعنيين
وتوهم ان الجمع للوجه الثانى وهو غير مستقيم لان الجمع لا ينافى ان يكون فى الوجه الاول
فلذلك وقع فى بعض النسخ موضع يجوز يجب وبيان انه لا يمتنع ان يكون من الوجه
الاول ان قوله اجاسلكم اخلاقا للمخاطبين وهم المقصودون وقد اشتركوا فى جنس الخلق
وعلى تقدير ان يكون من الوجه الثانى لا يكون الاجاسن للمخاطبين ولكن من غيرهم
ولا يلزم الاشتراك فى الجنس لانما وهو غير جيد فثبت ان حمله على المعنى الثانى غير

مستفهم ثم مثله يوسف احسن اخوته قد اوضحها وقال ومنه قول من قال لنصيب انا اشعر
اهل جلدتك لان اهل جلدته ليس هو منهم فاذا اضاف اشعر اليهم فقال اضافه الى شيء
ليس هو منهم وذلك انما يكون على الوجه الثاني فصل والمضاف الشيء الى غير ما دنى منه
نسبه بينهما قال الشارح يعني انه لا يشترط في الاضافه ملك ما ملك ولا
خصوصيه ذلك المعنى بالنسبه الى المضاف اليه ولكن تكفي ادنى ملابسه فتحصل
خصوصيه ما ثم مثله بلوك اخر قاقوله اذا قال قد بي قال بالله حلفه لتغني عني ذا انيك
اجمعان وهذا البيت يحتمل معنيين احدهما ان يريد اضافه الانا الى المخاطب والانا ليس
له وانما اضافه لملابسته له في شربه فالضمير في ملابسته للمضاف اليه وله للاناء
ويجوز العكس وفي شربه يجوز ان يكون للشارب والاناء واللبن والمعنى الآخر ان يكون
موضع الاستشهاد اضاف ذا الى الانا على معنى انه صاحبه لملابسة اللبن للاناء قوله
وهو لساقي اللبن في الحقيقه وليس للبن وهو ضعيف لانه قال لملابسته له في شربه
واللبن ملابس للاناء في شربه وفي غير شربه فيفيد بقوله في شربه معنى الاول
فصل والذي ابوه من اضافه الشيء الى نفسه الى اخره قال
الشارح لان اضافه الشيء الى الشيء يفيد تعريفا او تخصيصا واذا اضفت الشيء الى ما هو
هو لم يحصل تعريف ولا تخصيص فبطلت الاضافه فاما قوله نحو جميع القوم الى آخره
فانما جاز لما في الاول من الابهام فجاز اضافته للتخصيص كما في خاتم حديد ويجوز ان
يقال في هذا ان المراد بالاول الذات وبالثاني اللفظ كما في قولك ذات زيد كما سيأتي
ذكره فصل ولا يجوز اضافه الموصوف الى صفته ولا الصفه الى موصوفها
اما امتناع اضافه الموصوف الى صفته فانه يؤدي الى اضافه الشيء الى نفسه واما امتناع

اضافه الصفه الى موصوفها فلانه ايضا خرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها
لغوا وخروج متبوعها عن ان يكون متبوعا ولانه يؤدي الى اضافه الشيء الى نفسه
ثم اورد اعتراضا على هم اضافه الموصوف الى صفته واعتراضا على هم اضافه الصفه الى موصوفها
واجاب عنهما اما الاول فقوله دارا الآخره الى آخره وجوابه انه متأول بحذف
موصوف لاضاف اليه ليس هو المضاف على ما بينه والكوفيون يزعمون انه اضافه
الموصوف الى صفته ويحملونه على ظاهره واما الثاني ففقوله عليه السلام سحق عمامه
الى آخره واجاب عنه بان هذه صفات في الاصل حذف موصوفها فصارت موضوعه للذات
ثم رأوها مبهمه كالهام خاتم وشبهه فاضافوها الى ما بينها فصارت في الصوره كانها مضافه
الى موصوفها وليس الامر كذلك وشبهه بالمؤمن العابدات الطير لامن جهه الاضافه
لكن من جهه ان انك اجريت الطير على العابدات عطف بيان بعد ان ردت بالعابدات
نفس الذات بحذف موصوفها فلما صارت مبهمة جاز بيانها بالموصوف فوجه تشبيهه
انك اردت بالاول حذف الموصوف فصار مبهما فقصدت الى تبيينه الا انك بينته
في الاول بالاضافه وهاهنا لعطف البيان والجميع تاويل لانه هاهنا ايضا لو لم يتاوله
لكان بعد ما للصفه على الموصوف وكما يمتنع اضافه الصفه الى الموصوف يمتنع
تقديم الصفه على موصوفها فهذا وجه الجمع بينهما فصل وقد اضيف المسمى
الى اسمه الى آخره قال الشارح انك اخذ اللفظ المراد به الذات فتضيفه
الى اللفظ الذي لم ترد به الا اللفظ كقولك ذات زيد وسمي الاول مسمى لما قصد به
من الذات وهو كذلك بلا خلاف وسمي الثاني اسما لما قصد به اللفظ وفي ذلك خلاف
منهم من يقول الاسم هو التسميه وهو مذهب المعتزله والنحويين وكثير من الفقهاء ومنهم

من يقول الاسم هو المسمى وهو مذهب الاشعري ولا خلاف انه يطلق الاسم على المسمى وعلى
التسمية وانما الخلاف هل هو التسمية مجاز وفي المسمى حقيقة او العكس فالاول مذهب
والثاني مذهب المعتزلة وهو اختلاف لفظي لا تعلق له باعتقاد ولا بحقيقة وفي القرآن ظواهر من
المذهبين قال الله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء سميتموها فظاهر هذا على مذهب
الاشعري وكذلك سبح اسم ربك ونظايره وقال تعالى اتسمونني باسماء ما انزل الله بها ان
كنتم صادقين وقال اسمه المسيح عيسى بن مريم فظاهر هذا على مذهب المعتزلة وفي
ذات يوم وشبهه تقدير آخر وهو ان يكون من باب قولك عين الشيء ونفسه على ما ذكر على
التشبيه حاتم جديد فصل وقالوا في نحو قول لبيد الى آخره او رد هذا الفصل
اعتراضا في اضافة اللفظ الى المدلول او لاستقصام او استعمال الاسم بمعنى المسمى وهو
خلاف مذهبه فاختار ان يكون اسم زايدا والمعنى على اسقاط الى استقصم مذهبه ثم قرر ذلك
بقوله داع يناديه باسم الماء مبغوم ان اسم انما هو اللفظ فلو حمل الاسم على اللفظ لاختل
المعنى والذي جعل الاسم المسمى في قوله ثم اسم السلام يكون من باب ذات يوم وتأول
قوله باسم الماء على ان المراد بمسمى هذا اللفظ وجعله دالا على قولك ماء وهو حكايته نعام
الطبيبه وقوله شيب وهو حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ويقوى ذلك استعماله
استعمال رجل وفرس بادخال اللام وحذفه واضافته ولولا تقدير اسما لذلك لم يجز هذا
المجرى ثم قرر صاحب الكتاب زيادتها بايراد اسما ووعت زايدة لقولهم حي زيد ومقام
الذئب الى آخره فصل وتضاف اسما الزمان الى الفعل الى آخره وقال
الشارح استعملوا في ظروف الزمان حتى اضافوها الى الجمل بتاويل مضمونها فقالوا
اتيتك يوم يقوم زيد وزمن الحجاج امير والمعنى قيام زيد وامارة الحجاج وقوله ويضاف

الى الفعل ثم قال ويضاف الى الجملة الابتدائية يجوز ان يكون ازاد في الموضعين الجملة
على ما ذكر ويجوز ان يكون اراد بالاول اضافة الفعل بتاويل المصدر وفي الثاني تعيين
الجملة فلذلك فرق بين العبارتين وقياس الاسماء ان لا تضاف الا الى المفردات فلما
خولف في هذه الاسماء القياس المذكور واضيفت الى الجمل كانت بتاويل مضمونها وهو
في المعنى مفرد قوله حنت نوار ولات هنا حنت ٥ هنا مجمول على الزمان
لامور احدها ان لا التي لنفي الجنس المكسوعة بالتاء لا تدخل الا على الاجيان والاخران
المعنى ايكار الحينين بعد الكبر وذلك انما يتحقق بالزمان لا بالمكان والثالث انه لو جعل
المكان لم يصح اضافته الى الفعل اذ لم يضف من اسما المكان الى الافعال الا الظروف
غير المتمكنة بحيث وانما لم تصف ظروف المكان الى الجمل لامرين احدهما ان ظروف الزمان
اكثر استعمالا فاتسعوا فيها ما لم يتسعوا في المكان لقلة استعماله والاخر ان ظروف
المكان والجهات واجهات اذا اضيفت الى الجمل كانت في المعنى مضافة الى المضمون
فصير مضافة الى المعنى فلا يستقيم المعنى اذ لا يستقيم ان يقول خلف عملك ولا
قدام عملك بخلاف الزمان فان نسبة المفيد في الحقيقة انما هي الى المعاني فلذلك
صحت اضافة الزمان الى الجملة ولم تصح اضافة المكان قوله ومما يضاف الى الفعل
انه مذكره مبينا وقوله بانه ما تحبون الطعاما ان اذ جعلت ما مصدرية استغنيت
عن تقدير انه مضافة الى الجمل وقولهم اذهب بذي تسلم وفيه تاويلان كلاهما
بمعنى صاحب الا ان احدهما للامر على ما ذكره كانه قال بالامر الذي هو صاحب
سلامتك واختار هذا كثير من الناس لما فيه من التشبيه بالظروف بالاضافة الى الجملة
فصل ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف في الشعر اذا ورد

على مذهب سيبويه انه فصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف فجوابه ان مثل
هذا الفصل شائع لاشتراك الفاصل مع ما قبله في النسبة الى المضاف اليه فهذا هو الوجه
الذي حسن فيه ذلك وانما الفعل ممتنع اذا لم يكن كذلك ومذهب سيبويه ان علا الله
مضاف الى سابح المذكور آخرا وحذف المضاف اليه فكانه اراد ان يجعل الدال على الحذف
مقدما في المعنى والدليل يجب ان يعقل قبل المدلول وانما اخر عنه لانه لو وقع موضعه
لجاء الثاني مضافا ليس بعده مضاف ولا ما يقوم مقام مضافه فاخره ليلون العوض من المضاف
علا اله لاسيما وهو في المعنى غير ما نسب اليه علا اله ومذهبه في زيد وعمرو وقايم ان
خبر المحذوف هو المذكور آخره وهو خبر الثاني وهو على ما قاله ههنا لانه
لو كان خبرا عن الاول لوقع في موضعه من غير ضرورة وهو انه يجوز ان يكون خبر المبتدا
محذوفا واستدل على ان الخبر للثاني لان الاول يقول نحن بما عندنا وانت بما عندك
راض والرأي مختلف ن فلو كان خبرا عن الاول لقيل راضون وقوله في البيت
نخ القلوص اي منزاده ن يرد في المعنى على قراه ابن عامر وانما ورد على الشعر قصدا
لنفي الشناعة عنه في التصريح بزد الفراء والنحويون اكثرهم ينكرون ذلك ايضا
الفصل
لانه لم يثبت الفعل عندهم الا بالظرف وهذا ليس بظرف وقد رده بعضهم بطريق آخر وهو ان
الفعل انما جوز في الشعر للضرورة وهذا لا ضرورة فيه اذ كان يمكنه ان يقول نخ القلوص
ابو منزاده ن فيضيف المصدر الى المفعول ويرفع بعده الفاعل وقد قال سيبويه
في قوله ثلثا كلهن قتلت عمدا فاخرى الله رابعة تعود ن كلاما معناه ان الرفع في
كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الجملة التي وقعت خبرا جايز على السعة وليس
بضرورة اذ لا ضرورة تلجيه الى الرفع وحذف الضمير لامكان ان يقول ثلثا كلهن

قلت هذا وان جعل المقصود بكلام سيبويه من ان الضرورة انما تكون عند تعذر الوجه
الواسع ممثله بالبيت ليس بمستقيم الا بوجه يمكنه الا رفع كلهن فهو مضطر الى الرفع
وبيان ذلك ان كلهن اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا تاكيدا او مبتداة لا جايز
ان يكون ها هنا تاكيدا لتعين ان تكون مبتداة ولو نصبها لاستعملها مفعوله وذلك لا
يجوز وانما كانت كل اذا اضيفت الى المضمر تستعمل اما تاكيدا او اما مبتدا لان قياسها
ان تستعمل تاكيدا لما فقدها لما اشتملت على ضميره لان معناها اجلا الشمول والاحاطة
في اجزاء ما اضيف اليه ولما اضيفت الى مضمر كانت الجملة مقدما ذكرها او في
الحكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا حيث كان المبتدا لا عامل لفظيا فيه يحرجها
في الصورة عما هي له فاجازوا ذلك لاستاثارهم بها ولم يجيزوا ذلك في غير المبتدا
حيث كانت العوامل فيها لفظية فنخرجها عن صورة التاكيد فلذلك قال ان الامر
كله لله وان الامر كله لله ولا يقال الامر ان كله لله لما فيه من اخراجها عن صورة
التاكيد باد خال العامل اللفظي عليها فصل واذا امنوا الالباس حذفوا
المضاف اليه مقامه واعربوه باعرابه قال الشارح ذهب القاضي الى
انه لا مجاز في القرآن وان مثل قوله وامثال القرية محمول على ان القرية تطلق
للاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك وليس بحسن لانه معلوم ان القرية
موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم تطلق الا بقرينة
تدلنا على المحذوف ولو كانت منزلة لم تكن كذلك قوله وكما اعطوا هذا الباب حق
المحذوف في الاعراب فقد اعطوه حقه في غيره قوله فقد اعطوه حقه يعني في التذكير
والتانيث والافراد والجمع والتذكير والتانيث مثل قوله بردي يصفق ن ولو قال

تصفق بالتا لكان عائدا الى يردى فلما قال يصفق بالياء اراد المحذوف ومثل الافراد والجمع وكم
من قرية اهلكناها فجاءها باسنا ناما اوهم قائلون على ما للثابت والمحذوف جميعا واوهم
على المحذوف وفي اعادة الضمائر الى على الثابت وجهان احدهما انك اقمته مقام المحذوف
فصدت المعاملة معه والآخر انه تقدر في الثاني حذف المضاف كما قدر في الاول فاذا اولت
سالت القرية وضربتها فمعناه ضربت اهلها بحذف المضاف كما حذف الاول اذ وجه الجواز
واحد فصل وقد يحذف المضاف وتترك المضاف اليه على اعرابه قال الشارح
اختلف الناس في مثل ذلك فقال سيبويه واصحابه ليس عطفا على عاملين مطلقا وجعلوه
على حذف المضاف وترك المضاف اليه مقامه على اعرابه واذا ورد عليهم جواز واسأل
القرية بالخفض لم يجز وه وفرقوا بينه وبين هذا بان يكون المضاف مقدما مضافا الى شيء ثم
يذكر بعد ذلك شيء آخر وهو في المعنى مضاف اليه مثل الاول وهذا شرط جواز ترك المضاف
اليه على اعرابه وغيرهم جعله من باب العطف على عاملين ويجوز العطف على عاملين مطلقا
وكثير من النحويين غير المحققين يجعله عطفا على عاملين ويجوز من العطف على عاملين
ما كان مثله وهو ما تقدم فيه المجرور وتاخر غيره ثم تورد المعطوف على ذلك الترتيب
كهو لك في الدار زيد والحجرة عمرو وعلى هذا قوله عندهم واختلاف الليل والنهار
اماتٍ وآياتٌ رفعا ونصبا وعليه قولهم عندهم للذين احسنوا الحسنى وزيادة ثم قال
والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة

لا فدخل لا على اخيه فلو كان معطوفا على عبد الله لكان قد دخل عليه حرف النفي وليس
كذلك فدخل لا على اخيه فلو كان معطوفا على عبد الله لكان قد دخل عليه حرف النفي وليس
معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي الا ترى انك لا تقول في غلام زيد وعمرو وما جاني
غلام زيد لا عمرو ولان عمرا معطوفا ليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي وايضا
فان المراد ما كل واحد منهما يقول ذاك ولو جعلنا اخيك معطوفا على ابيك وكان المعنى
ما يقلهما جميعا وكان يقول ذلك لفسد المعنى ولستدل ايضا بقوله ما مثل ابيك ولا
اخيك يقول لان ذاك وهذه لا يستقيم ان يكون معطوفا فيها اخيك على ابيك لا وجه
ثلثة احدها دخول النفي وهو احد الوجهين المتقدمين والاخر انه لو كان اخيك معطوفا
على ابيك لم يكن الاخبار الا عن مثل واذا كان الاخبار عن مثل وجب الافراد في
الخبر فيقول ما مثل ابيك ولا اخيك يقول ذاك كما تقول ما غلام زيد وعمرو
جاني ولو قلت جاني لم يجز الثالث انه لو كان معطوفا على اخيك لفسد المعنى
لان المعنى يكون ما مثل هذين الشخصين جميعا يقول لان ذلك وليس الغرض نفي
القول عن المماثل للشخصين جميعا بل المراد نفي القول عن كل شخص منهما وهذا
لا يستقيم الا ان يكون معطوفا على مثل ولا يكون معطوفا على مثل الا بتقدير مثل
وهو احد الاوجه المتقدمة فصل وقد حذف المضاف اليه في قولهم
كان ذلك اذ وحينئذ الى آخره قال الشارح كل هذه اسماء لم تستعمل
الا مضافة فاذا استعملت غير مضافة فلا بد من قرينة تدل على خصوصيته ذلك
المضاف اليه فلذلك لم يحذف وارادته بخلاف رأيت ثوبا وحصيرا فانه لا يحذف
يحذف شيء ثم منها ظروف وغير ظروف فالظروف تبنى عند الحذف على ما سيأتي
علته في المبنيات وغير الظروف لا يبنى ثم قال وقد جاء المحذوف بين وذلك

انما يكون مع وجود مضاف اليه ثان للمضاف اليه ثالث للمضاف فيحذف المضاف اولا
ثم يقام الثاني مقامه ثم يحذف المضاف اليه الثالث ويقام الثالث مقامه كقوله
في صفة البرق ٥ اسال البحار فانحى للعقيق ٥ تقديره اسال سقيا سحابه فحذف
الاول الذي هو سقيا فبقي سحابه اسال سحابه ثم حذف السحاب فوجب رفع الضمير
لقيامه مقامه فوجب استتاره لانه صار ضميرا مفردا غائبا ولا يكون ذلك الا مستترا
ففي اسال ضمير مرفوع هو ذلك الضمير الذي كان مجرورا في سحابه ولذلك وصل
جعلتني من حزمة اصبعا ٥ اي ذا مسافه اصبع حذف ذا وبقي مسافه اصبع ثم
حذف مسافه فبقي اصبع فصل وما اضيف الى المتكلم يحمله الكسر ٥
قال الشارح انما كسروا امّا لانهم ارادوا ان يكون ما قبل الياء من جنسها وامّا
كراهة ان ينقلب الياء الفا فيتحركها وانفتاح ما قبلها ان قلنا ان اصلها الفتح وهو الصحيح
وهذا الاسم عند المحققين معرب لان الاضافة الى المبني لا توجب بناء المضاف
ولا تجوزه الا في الظروف وفيما اجري مجراه كمثل وغير فوجب ان يكون معربا
على اصله الا ان اعرابه تقدر في لتعذر اللفظ واستثقاله والكسرة في قولك
مررت بغلامي واصح القولين انها كسرة لاجل الياء لا كسرة اعراب والدليل
انها ثابتة قبل الزكيب لو صدرت فقلت غلامي ثوبي وكانت ثابتة واذا وجب
ثبوتها قبل الاعراب فهي هي بعينها ذلك وجب ان يحكم بانها ليست للاعراب
فان كان آخر الاسم الفا فانها تبقى على حالها الفا في اللغة الفصيحة لانها لا يمكن
تحريكها بكسر ولا غيره فوجب ان تبقى الفا ولو قدر جواز تحريكها لوجب ان تنقلب
الفا فوجب ان تبقى الفا وهذا لا يقلبونها ياء ووجهه انه لما تعذر كسرها لتناسب الياء

بالكسرة قلبوها ياء لتحصل المناسبة بالقلب ولا يفعلون ذلك في التثنية لوجهين احدهما
ان الف التثنية لم يكن مقدرا تحريكها حتى يعوض عن كسرها القلب فلم يقلبوها بخلاف
موسى وعيسى وشبهه فان حكمه الكسر تقديرا فلما تعذر الكسر لفظا عوضوه القلب
واما التثنية فليست كذلك والثاني انهم لو اوا ان يقلبوها ياء ليدل بتغييره على معنى
بخلاف الف موسى وشبهه فانه لم يوت به على انفراده لمعنى لا يلزم من جواز تغييره
تغيير ما ذكرناه وقالوا جميعا بعني اللغات كلها لدى ولدي ولديه ولديك كما قالوا على
وعليه وعليك وانما قالوا عليه وعليك ارادة ان يفرقوا بين الفعل والحرف اذ
لو يقوه لالتبس ثم اجروا ما كان آخره الفا من الحروف والاسماء المبنية هذا
المجرى لشبهه به واما قولهم علي وان لم يكن فيه لبس فاجراه مجرى عليه وعليك
لشبهه به ويا الاضافة مفتوحة بعد الالف اورد فراه نافع وقصده تخفيفها واما اليا
فلا يخلو الى آخره لانها اذا كانت ياء وقبلها فتحة قلبت ياء وجعل حكمها حكم اليا فصارت
ادغمت في اختها فبقيت ساكنة بين مفتوحين ولذلك ان كانت واوا وقبلها فتحة قلبت
ياء وجعل حكمها حكم اليا فصارت ايضا ساكنة بين مفتوحين وان كانت ياء مكسورا ما
ما قبلها ادغمت في ياء المتكلم فصارت ياء بين مكسور ومفتوح ولذلك ان
كانت واوا قبلها ضمة فانها تقلب ياء لاجتماعها مع اليا ثم تقلب الضمة كسرة
ليوقعوها قبل ياء ساكنة فتصير ايضا بين مكسور ومفتوح فصل
والاسماء الستة متى اضيفت الى ظاهر او مضمر غير اليا فحكمها ما ذكر الى آخره
قال الشارح هذه الاسماء اذا اضيفت الى ظاهر او مضمر غير اليا فحكمها
ما ذكر من اعرابها بالحروف وسر اعرابها بالحروف قد تقدم وهو على خلاف القياس

لما حصل فيها من شبيهها بالمثنى والمجموع لتعددهما في المعنى بمضافها ولزوم حروف
العلة اواخرها واما اذ وفل فلا يضافان الا الى اسماء الاجناس لان وضعها على ان يتوصل
بها الى الوصف بالاجناس فلا يدخل الا عليها ولذلك لم تفرد واما غيرها فيضاف
الى المضمر والظاهر ويفرد واما حكمها اذا اضيفت الى غير اليا فقد تقدم واما
حكمها اذا افردت فهو ان تعرب بالحركات وتحذف حروف العلة فيقال اب واخ
وحم وهن ولما تعذر ذلك في الفم ابدل من واوه ميم لتلحق باخواته وعلته انه لو حذفت
واوه كاخواته لبقي على حرف واحد فيختل ولو بقيت واوا لم تقبل الحركات فابدلت
فيها الميم ليصح قبول الحركة وفي حم لغات احديها ما ذكرناه واجروها مجرى يد
ومجرى عصا ومجرى كلو ومجرى دلو وفي هن لغتان احديهما ما ذكرناه والاخرى
مثل يد واذا اضيفت الى المتكلم على اللغة الاولى حذفت اواخرها على
فعلته في الافراد ويقول هذا اخي الى فمي الا ان في الفم لغتين احديهما فمي وهو
اضعفها والاخرى في وهو اقواهما اما من قال فمي فوجهه انه قد ثبت اجراء
هذه الكلمات مع ياء المتكلم مجراها في الافراد وهذه في الافراد فم فيجب ان
يقال فمي كما قيل في قولك اخ اخي ووجه من قال في الاحوال الثلث ان
اللغة التي قلبنا ها فيها مفقود منها وهو اداء الكلمة الى الاخلال وذلك لا
يلزم عند الاضافة لامكان الادغام فكان القياس ان يتحرك هذه الواو بالكسر
لانها بمنابة الحاء في اخ ولكنه لما كان تحريكها يودي الى قلبها الفا وهي اجنبية
عن الكسرة قلبوها حرفا من جنس الكسرة وهي الياء لكسر واما قبلها ليحصل صورة
الكسر التي تعذرت على الواو ليسلم الياء ويقول كان القياس ان يتحرك ما قبل

الياء بالكسر فلما تعذر حركة ما قبل الواو وهي الفا فانقلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء في
الأحوال الثلث واما علة الذاهم اخي وابي في الأحوال الثلث على الصحيح خلافا للمبرد
فانهم لزموا ان يقولوا جروف الاعراب فيودي الى الاعلال واعرابه بالحروف فرع
غير اصل فلم تلزم المحافظة كالاصول فرد الى صورته واذا اعرب بالحركات فقيل
اخي وقال المبرد يجوز ان تقول اخي وابي في الاحوال الثلث ولو صح له النقل
لكان له وجه ولكن ما استدل به ضعيف لاحتمال ان جميعا وما يستدل به ويجعل
اصلا فانها بدل اذا كان غير محتمل لغير ذلك فاما اذا احتمل ان يكون جاريا على القواعد
المستقرة واحتمل المخالفة فاجروه على القواعد اولى ومعنى قوله وصحته يحمله على
الجمع في قوله وقد تثنيا بالابينا ان يدفع ذلك يعني اذا كان اب يجمع على ابين فمن المحتمل
ان يكون قوله وابي اراد به وابين ثم حذف نونه للاضافة فاجتمع اليا التي للاعراب
وياء المتكلم فادغمت فيها واذا احتمل ذلك وصح كان جاريا على القاعدة المستقرة
في مثلها فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك مما لم يثبت قال صاحب الكتاب
التوكيد على ضربين قد تقدم ان المذاهب ثلثة احدها الاستحباب والآخر التقدير والآخر
الفرق بين المبدل والمعطوف وغيرهما وداخل في هذا ضمه الوقف على المتبوع على
قول من قال سقدر عامل مثل الاول فاذا قلت جاني زيد العاقل وكان تقدير جاني
العاقل كان حمله مستغنيا فسيستقيم الوقف دونها وهذا غير مستقيم فانه يودي
الى ما لا يتناهى لانه اذا كان التقدير جاني العاقل كان تقدير العامل في جاني زيد
العاقل ثم تقدير العامل كذلك الى ما لا يتناهى فظهر فساد ذلك واكثر الناس
على انه لا يجوز الوقف على المتبوع دون تابعه وهو الصحيح وتمسك القايلون

بالاستحباب في مثل قولك جاني غلام زيد وعمرو وقالوا لو كان التقدير صحيحا فسد
المعنى اذ يتعدد الغلام وهو واحد فوجب القول بالاستحباب وتمسك القايلون
بالتقدير بقولك اعجبني قيام زيد وعمرو اذ لولا التقدير لم يستقم المعنى لان
الغرض لا يقوم لمحلين فوجب ان يكون المقدر قيام زيد وقيام عمرو ومن قال
بالتفسير تمسك في الاستحباب بما تمسك به اصحابه وتمسك في البدل والعطف
بالتكرير صريحا لقوله للذين استضعفوا الآية والصحيح الاستحباب في الجميع وجواز
التقدير في المعطوف مطلقا ان تعدد في المعنى ووجوب الاستحباب ان اتحد
المنسوب الى المعطوف اليه وفي البدل بحرف الخفض والدليل عليه انك تقول
في المعطوف قام زيد وقام عمرو ولما كان ذلك متعذرا وتقول جاني غلام زيد وعمرو
فوجب الاستحباب لما كان المنسوب متحدا وفي البدل تقول عجبت من زيد من حسنه
ولو قلت اعجبني زيد اعجبني حسنه لم يستقم لان الاعجاب منسوب الى زيد بدليل
انه يصح نفيه عنه فيودي الى اثباته مع صحة نفيه عنه الكلام الواجب واما ما يرد
من قولهم قيام زيد وعمرو لانه واتته لا بد من التقدير الا يودي الى ان يكون
قيام زيد منسوبا الى عمرو وهو محال والجواب ان هذه اسما وضعت
لمعقوليه مدلولها من غير نظر الى تعداد فصح نسبتها الى مفرد والى متعدد واذا نسبت
الى مفرد فهو واضح واذا نسبت الى متعدد علم بدلوليا ان المراد جنسها ومعقولها
كقولك قام الزيدان وما اشبهه لان المراد نسبته باعتبار خصوصه بالمضاف اليه
اذ لم يرد ان قيام زيد منسوب الى عمرو ولكن نسبة القيام اليهما جميعا مطلقا كما
لو قلت قيام الزيدين وانما جاء التعدد من ضرورة التغيير ولم يذكر صاحب الكتاب

جد التوليد لأن غرضه بسط المعنى فيه فخصص به فصلا وهو قوله جدوى التأليد أذ حدود
الألفاظ انما يحصل بمدلولاتها وحدوها ثم قال والتأليد على ضربين صريح كما ذكرو وقد
جعل الصريح اذا كان اسما بد لا في كلامه وكلام غيره من النحويين وهو غير بعيد نظرا
الى ان المقصود بالمدلول هو الأول او الثاني فان كان المقصود هو الأول والثاني تأليد
والأفهو دل والمعنوي بالفاظ تحفوظه وهي كل وكلا والنفس والعين واجمع واكتع وابتع وابصع
وهي منقسمة باعتبار لفظها قسمين قسم تختلف لمن هو له باعتبار المضاف اليه وهو
وهو كل والنفس والعين وكلا وقسم تختلف لصيغته وهو اجمع واكتع وابتع وابصع
فلذلك تقول كله نفسه عينه كلاهما كلها نفسها عينها كلهم انفسهم اعيانهم انفسهما
اعينهما كلهن انفسهن اعينهن وتقول اجمع اكتع تبع بصع وهي تنقسم ثلثة اقسام
قسم يولد به المثنى خاصة وهو كلا وقسم يولد به غير المثنى وهو كل واجمع واكتع وابتع
وابصع وقسم يولد به الجميع وهو النفس والعين فلذلك لا تقول كلا الا في الشيه
ولا تقول كلهما ولا اجمعان الى اخرها وتقول انفسهما واعينهما فتجري على المذكرين
لأجل اشتراك الضمير وانما لم يولد المثنى بكل واجمع الى اخرها لأن قياسه ان لا يولد
بأمثالها لانه نص باعتبار مدلوله في الاحاطة بما دل عليه الا ترى انك لو قلت
جاني الزيدان وانت تريد واحدا لم يستقم بخلاف قولك للرجال كلهم لجواز ان تريد
البعض فان قلت فقياس الواحد ان لا يولد فالجواب انه لا يولد بما يدل على الافراد
لنصوصيته وانما يولد بما يدل على حقيقته فان قلت مجوز في المثنى كذلك قلت
كذلك هو فتقول انفسهما كما تقول نفسه فان قلت فقد قالوا اشترت العبد
كله وهذا يدل على انهم يولدون بكل فالتثنية اولى قلت انما يولد العبد وشبهه
الولد

بكل نظرا الى تقدير تفرقه اجزائه بالنسبة الى ما وجه اليه من شراء او بيع فلو لا تقدر الاجزاء
المقدر تفرقها لم يجز ولذلك امتنع جاني العبد كله وقام العبد كله لامتناع تفريق الاجزاء
فان قلت مجوز في المثنى ذلك باعتبار الاجزاء قلت هذا كان لهم ولكنهم
عرضوا عنه كلاهما فيقولون اشتريت العبدين كليهما واستغنوا بها فصل
ويولد المظهر بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله والمظهر جميعا الى آخره قال
الشارح لا يولد المظهر بمضمر لان التأليد تكمله والاول هو المقصود ولا يلتوان
يكون التكمله اولى من المقصود فلذلك لم يولد المظهر بالمضمر ثم قال ولا
تخلو المضمرات من ان يكونا منفصلين او متصلا احدهما والاخر منفصلا قلت
لا يكون الامر الا لذلك اما من جهة ان القسمة تكون اربعة منفصلين ومتصلين والاول
منفصل والثاني متصل لا يمكن من طريق الاولى لانه لما فصل بينه وبين ما يفصل
بالمنفصل وما كان الانفصال من اجله تعذر الاتصال من القسمان الاخران ثم قال
ولا يخلو المضمر اذا الد بالمظهر من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا الاولى
ان يقول المضمر المتصل ولذلك اراد ثم فرق بين المرفوع وبين المنصوب والمجرور
في ان المرفوع لا بد من تاكيده بمضمر منفصل قبل التاكيد بالظاهر وسره هو انه لما
اشتد اتصاله وكانت النفس والعين في حكم الاستدلال كرر حكمها عليه اما خوف
اللبس بالمفعول لما ثبت من انه لا يكون بعد الفعل والعامل اسم مستغل غير مفعول
فكان هذا اقوى من دلالة الاعراب في النفس والعين وكان خوف اللبس منتفيا
واما المنصوب والمجرور فلا يوقع في لبس ولم تشتد اتصاله واما كراهة ان يولد
ما هو كالجزء بما هو مستقل ثم قال في الفصل الذي يليه والنفس

والعين مختصان بهذه التفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه وفيما سواهما لا فصل في
الجواز بين تثنيتها الى اخره يعني بالتفصيلة التفرقة بين المرفوع وبين المنصوب والمجرور
في لزوم المرفوع المضمر المنفصل بعد المؤكد والمؤكد وبين المنصوب والمجرور في جواز
الباء فيه من غير شرطه قال وفيما سواهما يعني سوى النفس والعين لا فصل في
الجواز بين المرفوع وصاحبيه ثم مثل بكل في حال استغنى عن تمثيل النصب والجر لانه
يجيء من طريق الاولى لانه اذا كانت النفس والعين مستغنيه في النصب والجر فلان
يستغني كل في النصب والجر مع استغنائها في الرفع اولى فاما اجمعون واخواتها
فاكثر الناس لا يجيزها اذا ذكرت الا مرتبة وتقدم اجمعون واجب عندهم وقد اجاز بعضهم
حذف اجمعين مع ترتب ما بعدها واجاز بعضهم حذف اجمعين مع انتفاء الترتيب
واجاز بعضهم حذف اجمعين مع ذكرها شيئا ولم يجزه احد مع وجود اجمعين تاخيرها
وصار وجوب اجمعين عند الجميع انه ادل على المعنى المقصود من هذه التوابع فتقديمه
اولى ومن نظر الى الوجوب لمح قربا من هذا المعنى ومن نظر الى الجواز استضعفه
في غير اجمعين ومن جوز حذف اجمعين نظر الى انه لا يجب تقديمها مع كونها
ادل لا عند وجودها قال صاحب الكتاب الصفة في الاسم الدال
على بعض احوال الذات الى آخره قال الشارح يطلق باعتبارين عام
وخاص فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود والخاص باعتبار التابع
وهو ان يقال تابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد وقولنا تابع يخرج
منه الخبر اذا الخبر ليس بتابع وانما هو مجرء مستقل بخلاف الصفة فانها ليست
بمستقل وقولنا من غير تقييد يخرج منها الحال فان الحال تدل على هيئة فاعل

او مفعول قلت جد صاحب الكتاب غير مستقيم فانه منتقض بالحال فانه
يدل على بعض احوال الذات والشئ بصفه بل الحد الصحيح ما تقدم قال
ويرد على الحد الاول ان يقال ان اسما الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى
وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية والمراد
باعتبار الانوثة وكذلك جميع الاسماء والجواب ان يقال ان الصفات
المقصود بها المعنى لا الذات فالاسماء المقصود بها الذات قد احترز بانه في الحد
بقولنا هو المقصود فان قيل ولم جاء هذا الرجل والرجل صفه باتفاق من
النحويين المحققين وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود فيكون صفه ومدلوله
واحدا والجواب عنه من وجهين احدهما ان الصفه تطلق باعتبارين
مختلفين لم يجمعهما حد واحد فالحد المذكور اولا هو الحد العام واذا فصد حده
حد بحد آخر فقيل هي اسما الاجناس الجارية على الاسماء المبهمة والآخر ان يقال
هو مندرج تحت حد الاول وبيان اندراجه هو ان الرجل في قولك جاءني هذا
الرجل لم يجيء الا بعد ما تقدم لفظ يدل على الذات ثم تحيل ابهام في الحقيقه
التي يتميز بها الذات فلم يات رجل هاهنا الا ليبين المعنى الذي يتميز الذات به
وهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود وهو عين ما
ذكرناه في حد العام والذي يظهر ذلك انهم يقولون مررت بثلثة رجال فهو
عندهم اسم غير صفه بلا خلاف ويقولون مررت برجال ثلثة وثلثة صفه بلا
خلاف فانظر الى الاسم الواحد كيف جاء صفة غير صفه لما قصد به الذات
وجاء صفه لما عرف الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى قال

صاحب الكتاب وهي في الأمر العام اما ان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة

قوله في الأمر العام اما ان يكون اسم حذر من قولك مررت برجل اي رجل وشبهه ووجه

ذلك ان الصفة تدل على ذات باعتبار معنى والمعاني هي المصادر والالفاظ التي

اشتقت من المصادر لتدل على ذات باعتبار المعنى هي الالفاظ التي تسميها النحويون

اسم فاعل واسم مفعول وصيغة مشبهة الا انهم وضعوا الفاظا تدل على ذات قام

بها معنى على غير ذلك النحو وهي على قسمين قسم قياسي وقسم سماعي فالقياسي

باب المنسوب والسماعي ذو وای وجد وحق وصدق وسوا على النحو الذي ذكره

ووجه استضعافهم مررت برجل اسد ان اسدا ليس موضوعا للذات باعتبار

معنى وانما هو موضوع لحيوان مخصوص وكان استعماله صفة على خلاف وضعه

ووجه تجويزه ان يكون ثم مضافا محذوفا فالتقدير مثل اسد وحذف المضاف

واقامه المضاف اليه مقامه ليس بقياس وقوله يوصف بالمصادر قال

يتاول على احدهما ان يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل او المفعول وهو

الصحيح والآخر ان يكون باقيا على بابه ويكون ثم مضاف محذوف تقديره

ذو عدل وهو ضعيف من وجهين انه يلزم منه حذف مضاف على ما ذكرناه

قوله ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب وانه لما كان كذلك من

جهة ان الصفات كلها قبل العلم بها اخبار في الحقيقة فاذا علمت سميت

صفات وكما ان الخبر لا يكون الا محتملا للصدق والكذب فكذلك الصفة ثم

قال ولا يوصف بالجمل الا النكرات وانما كانت الجمل نكرات لانها تقدر باعتبار

الحلم في المعنى نكرة فكان الاسم الذي يسبق منها نكره وتقديره انك تقول في

الغلبة مررت برجل قام ابوه وسعد زه بقايم فاخذ الاسم من الحلم لا من المحلوم

عليه ولو كان اسمه به كقولك مررت برجل ابوه قايم لكان تقديره مررت

برجل قايم ابوه فنسبته من الحلم الثاني الذي هو الثاني فان قيل فقد يكون بعض

الاحكام معارف في قولك زيد القايم والجواب ليس القايم في زيد القايم مخبرا

عنه بالقيام بل لابد ان يكون القيام معلوما نسبته الى صاحبه عند مخاطبته ولو

كان الحلم بالقايم لوجب ان يكون مجهولا وانما الخبر الحلم بان هذه الذات هي الذات

واذا كان كذلك صار زيد محلوما عليه والذي يدل على ذلك مررت برجل اخوه

القايم فاذا قلت اسبك منها قلت برجل محلوم عليه بان اخاه القايم فانظر كيف

سبكته من قولك محلوم لانه الحلم في الحقيقة كما سبكته في قولك قام ابوه

فصل وقد تراد العت الشي بحال ما هو من سببه منزلة نعته بحاله الى

اخره انما كان كذلك من جهة انه له في الحقيقة باعتبار نسبته لا باعتبار افراده

فاذا قلت مررت برجل قايم ابوه فالقايم ابوه هو الرجل وما وصفته الا بذلك ولم صف

بالقيام المجرد فمن اجل ذلك صح جريه صفة عليه فصل قال في الصفة تتبع

الموصوف في عشرة اشيا كما ذكر الا انها اذا كانت لما هو من سببه نقصت خمسة وهي

الافراد والتثنية والجمع والمذكر وسر ذلك ان التذكير والتانيث انما يلزمان في الاسم المشتق

باعتبار فاعله وفاعله في الحقيقة هو المتاخر عنه لا الموصوف فلاجل ذلك كان تذكيره

وتانيثه باعتبار المتاخر لا باعتبار الموصوف وكذلك الافراد والتثنية والجمع في الاسماء

المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كان ظاهرا كانت مفردة وان كانت مضمرا

كانت مثناة وان كان مضمرا مجموعا كانت مجموعة وفاعلها ها هنا لا يكون الا

ظاهرا فوجب ان يكون مفردة وان لا شيء ولا مجمع باعتبار الأول ولكن يفرد باعتبار الثاني
على ما ذكروا وأما الخمسة الأخر وهي الأعراب والتعريف والتنكير فاحكام ليست
من احكام الافعال وانما هي من احكام الاسماء فوجب ان تجري في الاسم الواقع صفة
باعتبار الأول لأنه له باعتبار الاسمية بخلاف الخمسة الاخر فانها لم تكن باعتبار الاسمية
على ما تقدم تبيانه قال ـــــ والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفة الى اخره انما كان
كذلك اما لكونه لا يوصف فلوضوحه ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية وهو الدلالة
على المعنى والمضمرات لم توضع للدلالة على المعنى وانما وضعت للذوات ولذلك
امتنع اضمار الحال والعلم لا يقع صفة لفقدان المعنى المذكور ولكن يصح وصفه لقبوله الايضاح
ويوصف بقية المعارف بشرط المعنى المذكور وصح وصفه بقية اجناس المعارف لانها
اقل تخصيصا اذ لا اخص منه الا المضمر والمضاف الى المعرفة مثل العلم فهو نظر من جهة
ان قولك غلام الرجل مضاف الى المعرفة فلزم ان تصح معرفته صفته فقولك وهو اخص
منه وقد صرح بانك لو قلت مررت بالرجل ضاربك لم يجز في قوله والمعرفة بالام
لا توصف الا بمثله وبالمضاف الى مثله واذا امتنع ان تقول مررت بالرجل ضاربك
فامتناع مررت بغلام الرجل ضاربك من طريق الاولى فعلى هذا ينبغي ان تقول
والمضاف الى المعرفة توصف بما هو اقل تخصيصا بالنظر الى ان كان غير مضاف
والى مضافه ان كان مضافا ثم قال ـــــ والمبهم يوصف بالام اسما او صفة الى
اخره قال ـــــ اما وصفه باسم الجنس فقد تقدمت علته ذلك وهي ان
الغرض تبيين جنسه وانما تبيين جنسه باسم جنس واسما الاجناس كلها غير مضافة
فوجب ان يكون اسم جنس وعرف بالام لان الاول معرفة واما وصفه بغير وهو اضح

لانها اقل تخصيصا منه وانما الاشكال في امتناع وصفه بما اضيف الى المعرف بالام
ووجهه ان الغرض تبيين ذاته باسما الاجناس واسما الاجناس الجارية عليها معرفة
بالام فالصفة الجارية في الحقيقة انما هي صفة لاسم الجنس المفيد صفة له ليدل
على المعنى الذي كان ذاتا مخصوصة باعتباره ولذلك كان قولك مررت بهذا
العاقل قويا ومررت وكان قولك مررت بهذا الابيض ضعيفا لما في العاقل من
الدلالة على معنى الجنس المخصوص والذي يدل على ان الغرض بصفة المبهم
انما هو المعنى الذي كانت به ذاتا مخصوصة انهم صيروا اسم الاشارة واسم
الجنس كالشيء الواحد من جهة ان المقصود بهما جميعا ما يقصد بالاسماء ولذلك
امتنع ان تقول مررت بهذا يوم الجمعة العاقل وامتنع مررت بهذين العاقل
والطويل وجاز مررت بالزيدين العاقل والطويل لان صفة غير اسم الاشارة
ليست في الامتزاج كاسما الاشارة قوله انا ابن حلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
مذهب عيسى بن عمر وهو انه متى سمي بالفعل كان كونه على صيغة الفعل
سببا فيجتمع مع العلمية فيمتنع من الصرف ولذلك يمتنع صرف اخذ وقتل
وخرج اذا سمي بها لان فيه وزن الفعل والعلمية ومذهب سيبويه والخليل
وجمهور الناس ان المعتبر في وزن الفعل اما خصوصيته وزن لا يكون الا في الفعل
واما ان يكون في اول الاسم زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الاصل اسما او فعلا
فلا فرق بين ارنب وبين احرج اذا سمي بهما في انهما غير مصروفين ولا فرق بين
جمل وقتل اذا سمي بهما في انهما مصروفان وهذا هو الصحيح الذي يدل عليه
ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء من صرف كعسب وهو في الاصل فعل

يُقَالُ لَعُسَبَ الرَّجُلُ إِذَا مَشَى بِالسِّرَاعِ مَعَ تَقَارُبِ الْخُطُوِ وَقَدْ جَاءَ فِي تَفْسِيرِ بَعْضِهِمْ مَشَى
بِالسِّرَاعِ وَجَاءَ فِي تَفْسِيرٍ آخَرَ مَشَى عَلَى بُطُوءٍ حَتَّى ظَنَّهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَضْدَادِ وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى
مَا ذَكَرْنَاهُ وَجَاءَ الْوَقْمُ لِلْفَرَقِ بَيْنَ مِنَ الْإِسْرَاعِ وَتَقَارُبِ الْخُطُوِ وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ لَعُسَبَا
مَصْرُوفٌ بَيِّنٌ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَبَطَلَ مَذْهَبُ عِيسَى بْنِ عُمَرَ وَقَدْ تَمَسَّكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ
الْبَيْتَ وَوَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ أَنَّ جَلَا اسْمُ عَلَمٍ فَلَوْلَا أَنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ مُعْتَبَرٌ لَكَانَ
مَصْرُوفًا وَقَدْ جَاءَ غَيْرَ مَصْرُوفٍ فَوَجَبَ اعْتِبَارُ وَزْنِ الْفِعْلِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ
مِنَ الْقَيْدِ وَإِذَا امْتَنَعَ جَلَا امْتَنَعَ فَتَلَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَالْجَوَابُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ
سِيبَوَيْهِ فِي أَنَّ قَوْلَهُ أَنَا ابْنُ جَلَا لَفْظُهُ ضَمِيرٌ وَجَبَ حِكَايَتُهُ لِقَوْلِهِ ○ مِنْتُ أَحْوَالِي بَنِي يَزِيدَ
وَهَذَا وَإِنْ كَانَ نَادِرًا فَوَاجِبٌ أَنْ يُصَارَ إِلَيْهِ لِيُؤَدِّيَ إِلَى النَّاقِضِ فِي كَلَامِهِمْ لِأَنَّهُ
قَدْ ثَبَتَ بِالنَّقْلِ الْمَقْطُوعِ بِهِ عَدَمُ اعْتِبَارِ ذَلِكَ فِي نَحْوِ لَعُسَبَ فَلَوِ اعْتَبَرْنَاهُ هَا
هُنَا لَأَدَّى إِلَى التَّنَاقُضِ وَإِذَا كَانَ لِذَلِكَ وَجَبَ تَأْوِيلُ مَا يُقْبَلُ التَّأْوِيلَ مِنْهُمَا وَلَا
تَأْوِيلَ يَحْتَمِلُهُ لَعُسَبَ وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ جَمْعًا
بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ مِنَ التَّأْوِيلِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فَعْلًا بَانِيًا عَلَى فَعْلِيَّتِهِ كَانَ
أَصْلُهُ أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا ثُمَّ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ فَتَكُونُ فَعْلًا
بَاقِيًا عَلَى فَعْلِيَّتِهِ فَلَا مَدْخَلَ لِلصَّرْفِ وَلَا مَنْعَ فِيهِ وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ
الزَّمَخْشَرِيُّ فِي حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ الْبَدَلِ قَالَ الشَّارِحُ
تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالذِّكْرِ ذِكْرُ الْمَتْبُوعِ قَبْلَهُ لِلتَّوْطِئَةِ وَالتَّمْهِيدِ فَقَوْلُنَا تَابِعٌ يَجْمَعُ التَّوَابِعَ
كُلَّهَا وَقَوْلُنَا مَقْصُودٌ بِالذِّكْرِ يَفْصِلُ الصِّفَةَ وَالتَّأْكِيدَ وَعَطْفَ الْبَيَانِ وَقَوْلُهُ
ذِكْرُ الْمَتْبُوعِ إِلَى آخِرِهِ يَفْصِلُهُ عَنِ الْمَعْطُوفِ فَإِنَّهُ لَمْ يُذْكَرْ لِلتَّوْطِئَةِ وَإِنَّمَا ذُكِرَ وَاحِدٌ

مُسْتَقِلٌ بِنَفْسِهِ وَهَذَا الْحَدُّ إِنَّمَا يَكُونُ شَامِلًا لِغَيْرِ بَدَلِ الْغَلَطِ ثُمَّ بَدَلُ الْغَلَطِ لَمْ يَذْكُرْ
مَا قَبْلَهُ لِتَوْطِئَةٍ وَلَا لِتَمْهِيدٍ فَإِنْ قَصَدَتْ دُخُولَهُ فِي الْحَدِّ قُلْتَ ذِكْرُ الْمَتْبُوعِ
وَلَيْسَ هُوَ الْمَقْصُودَ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ فِي بَابِ الْبَدَلِ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ غَلَطًا
وَالْأَغْلَاطُ لَا يُبْوَبُ لَهَا لِأَنَّ الْكَلَامَ وَقَعَ عَلَى الثَّانِي وَلَيْسَ بِغَلَطٍ وَلَمَّا كَانَ حُكْمُهُ
فِي الْإِعْرَابِ وَالْقَعْدِ حُكْمَ الْبَدَلِ الَّذِي لَيْسَ بِغَلَطٍ كَانَ أَقْعَدَ بِأَنْ يُذْكَرَ هَا هُنَا
وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ حَدَّهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ لِأَنَّهُ سَيَذْكُرُهُ بِبَسْطٍ وَتَبْيِينٍ أَبْلَغَ مِنَ الْحَدِّ وَالْحَدُّ
فِيهِ اخْتِصَارٌ فَإِنَّهُ بَابٌ مُلْتَبِسٌ فَلَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا مَبْسُوطًا فِي الْفِعْلِ وَالدَّلِيلُ عَلَى
حَصْرِهَا فِي أَرْبَعَةٍ هُوَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَدْلُولُهُ مَدْلُولَ الْأَوَّلِ أَوْ لَا فَإِنْ
كَانَ فَهُوَ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدْلُولُهُ مَدْلُولَ الْأَوَّلِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ
يَكُونَ بَعْضًا أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ بَعْضًا فَهُوَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْضًا فَلَا
يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ مُلَابَسَةٌ أَوْ لَا فَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ مُلَابَسَةٌ
فَهُوَ بَدَلُ الِاشْتِمَالِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَهُوَ بَدَلُ الْغَلَطِ وَاخْتُلِفَ فِي تَسْمِيَةِ بَدَلِ الِاشْتِمَالِ
فَقِيلَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُشْتَمِلٌ عَلَى الثَّانِي وَقِيلَ الثَّانِي مُشْتَمِلٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ
وَقِيلَ لِاشْتِمَالِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حُسْنُهُ فَمَعْنَى الْكَلَامِ
مُشْتَمِلٌ عَلَى نِسْبَةِ الْإِعْجَابِ إِلَى الْحُسْنِ فَالْمُشْتَمِلُ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْبَدَلُ
وَلِذَلِكَ سُمِّيَ بَدَلَ الِاشْتِمَالِ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْأَبْدَالَ كُلَّهَا لِذَلِكَ
فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ أَعْجَبَنِي زَيْدٌ رَأْسُهُ فَالْإِعْجَابُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّأْسِ مِثْلُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
الْحُسْنِ فِي اشْتِمَالِ الْمَعْنَى وَالْجَوَابُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ فِي الِاصْطِلَاحِ أَلَا تَرَى
أَنَّ قَسْمَ مِنْ مُسَمًّى سُمِّيَ بِاسْمٍ جُعِلَ عَلَمًا عَلَيْهِ لِمَعْنًى وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِذَلِكَ الِاسْمِ وَأَمَّا

المذهبان الأولان فلا استقامان لأنه لو كان الاشتمال الأول على الثاني لامتنع
أعجبني زيد سلطانه ولو كان الثاني مشتملا على الأول لامتنع ضرب زيد غلامه فان
الغلام لا يشتمل على زيد قوله وليس بمشروط ان تطابق البدل والمبدل منه
تعريفا وتنكيرا الى آخره قال الشارح هذا بخلاف الصفة والتأكيد في
حلم المتبع واذا كان الأول معرفة او نكرة كان ما هو كالتنبيه له لذلك والبدل اما ان
يقول في حلم تلزم العامل فيظهر الأمر وصيرورة الجملتين ولا يلزم التطابق واما ان
يقول عامله العامل الأول ولان لما كان مقصودا والأول كالتتمة لم يلزم مطابقته
كما لزم في التتمة لقوته ما هو اصل وضعف ما هو فرع فالبدل صلة لأنه مقصود
والصفة فرع لأنها تتمة وانما لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة لأنها
ان كانت بدل الكل من الكل فهي هي في المعنى ولا يحسن ان يؤتى بالمقصود من غير
زيادة على ما هو غير المقصود وان كان غير بدل الكل من الكل لزم ان يلون ثم
ضمير يرجع الى المبدل فان كان متصلا به رجع معرفة وان كان منفصلا عنه
موصوفا به وما اتصل به اعجبني زيد رأسه وحسن له فلاجل ذلك وجب ما ذكر
وهذا في غير بدل الغلط فلا يجري فيه لفوات المعنى المذكور اذ قد تغلط بذكر زيد
وانت تعني حمارا فهذا مما يدل على ان بدل الغلط عندهم مطرح قال الشارح قوله
وسدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب قال الشارح قوله
دون المتكلم والمخاطب ليس على اطلاقه لأنه لا يجوز ابدال المظهر من ضمير المتكلم
والمخاطب اذا كان بدل اشتمال فمقول اعجبني علمك واعجبتك علمي ومن جوزه
في بدل الاشتمال يلزمه تجويزه في بدل البعض لأنه في معنى بدل الاشتمال لأنك

اذا قلت اعجبتك لم يلزم منه عرض لوجهك في قولك اعجبني وجهك فالوجه الذي
اقتضى بدل الاشتمال موجود في بدل البعض وانما امتنع في بدل الظاهر من المضمر
لأن الأول اخص من الثاني والمقصود من البدل البيان والمضمر اعرف لا سيما اذا
كان اعرف المعارف لضمير المتكلم والمخاطب فجاز فيه ما لم يجز فيهما فان قيل فعد
جوز تم ابدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم ابدال المعرفة من معرفة هي اعرف
منها وكان ذلك في النكرة اولى فالجواب انما جوزناه لاشعار صفة النكرة بمعنى
لم يشعر به المبدل منه ولا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير المتكلم فنقال جوزه
بشرط الصفة ولما لو جوزناه لأدى الى ان يوصف المضمر لأن البدل هو المبدل منه
اذا كان بدل الكل من الكل واذا كان كذلك فكأنا وصفنا الأول المضمر واذا
وصفنا الثاني فاقرأ وشاهد بدل الاشتمال من ضمير المتكلم قول الشاعر
ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مطاعا ٥ اما بدل المضمر من المظهر
فجائز على كل حال لأن المثال هو المقصود وهو اعرف من الأول واما المضمر من
المضمر فجائز لما فيه من البيان لقولك زيد ايته اياك والاحسن في مثل هذا ان يجعل
ما كيدا لا بدلا لأن عطف البيان قال صاحب اللباب هو اسم غير صفة يكشف
عن المراد كشفها الى آخره قال الشارح ويقال ايضا تابع غير صفة اتى به
لبيان الأول قال والذي يفصله من البدل امران احدهما قول المرار وهذا
الاستشهاد اما اورده من يسلم الامتناع في الضارب زيد فاما من جوزه فلا
يرد شاهدا لانه يلزمه ومن لم يجوزه فله ان يقول لين حلمي التابع لحلم الأصل
فرب تابع يجوز فيه ما لا يجوز في الأصل الا ترى انا متفقون على جواز كل شاة

وسخلتها بدرهم ولو قلت سخلتها لم يجز وتقول رب رجل وغلامه ولو قلت رب غلامه لم يجز
فعلى هذا لا يلزم من امتناع التارك بشر امتناع التارك بشر تقديرا وجوابه ان
يقال ليس البدل في حكم المطوفات ولا بقية التوابع لان البدل في حكم التكرير
في جميع امثلته والمعطوف وان كان في بعض المواضع في حكم التكرير فليس في كل المواضع
واذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل العطف بالحرف
قال صاحب الكتاب هو نحو قولك جاءني زيد وعمرو ولذلك اذا نصبت او جررت
الى اخره قال الشارح تابع متوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ثم العطف
يطلق باعتبار كل واحد منهما على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص والآخر على نفس المعطوف
وقوله العطف الظاهر انه للمعطوف لانه تفصيل لما تقدم من قوله تابع فيجب ان يكون للمعطوف ثم
وبدل وعطف بيان وعطف بحرف فهو بفصل للتوابع فيجب ان يكون للمعطوف ثم
المعطوف عليه لا يخلو ان يكون ظاهرا او مضمرا متصلا او مضمرا منفصلا فان كان ظاهرا
لم يخل المعطوف من ان يكون مثله في التثنية او الجمع او في بعضه فان كان الاول ظاهرا او الثاني ظاهرا
جاز العطف مطلقا وان كان الثاني مضمرا منفصلا جاز عطفه ايضا ولا يكون الا في المرفوع
والمنصوب اذ ليس في المجرور منفصل فان كان الثاني متصلا تعذر عطفه اذ لا يتصل
بحروف العطف فان قصد اليه وجب اعادة العامل ليتصل به اذ كان مما يمكن فهذه
ثلثة اقسام فان كان الاول مضمرا منفصلا وكان الثاني ظاهرا جاز عطفه ولا يكون
ذلك في المجرور لما ذكرناه فان كان الثاني مضمرا منفصلا جاز ايضا فان كان
الثاني مضمرا متصلا لم يجز عطفه البتة لانه لا يتصل بحرف العطف ولا
يمكن التحيد اليه لانه اذا اعيد الاول وجب ايضا الانفصال فهذه ثلثة اقسام

فان كان الاول مضمرا متصلا وكان الثاني ظاهرا لم يخل الاول من ان يكون
مرفوعا او منصوبا او مجرورا فان كان مرفوعا لم يعطف عليه الا بعد تاكيده
بمنفصل على الصحيح الفصيح وان كان مجرورا لم يعطف عليه الا باعادة الخافض
وان كان منصوبا عطف عليه من غير شرط وان كان الثاني مضمرا منفصلا
كان حكمه في الرفع بالتاكيد وفي النصب بغير شرط ولا يقع في المجرور فان
كان الثاني ضميرا متصلا تعذر عطفه الا باعادة العامل على ما ذكر في غيره
فهذه بلغه اقسام فصار الجملة تسعة وعلة امتناع العطف على المرفوع الا بشرط
التاكيد بالمنفصل او ما يقوم مقام المنفصل وذلك انه في حكم الجزء وهم لم يعطفوا
احد حرفا توا بالصورة بالمضمر المنفصل لكون العطف عليه لفظا واما المجرور فلا
يعطف عليه الا باعادة الجار لان المجرور اذا كان مضمرا اشتد اتصاله به
كاتصال المرفوع من حيث اللفظ ومن حيث المعنى فامتنع العطف عليه كما
امتنع في المرفوع ولم يكن له مضمر منفصل فيفعل به كما يفعل في المرفوع فاعادوا
العامل الاول ليكون في حكم الاستقلال ومنهم من قال المضاف اليه اذا كان
مضمرا صار بمنزله التنوين فكما لا يعطف على التنوين لذلك لا يعطف على هذا المضاف
اليه وبيان كونه مشبها بالتنوين انه لا يستقل معه كلاما كما ان التنوين لا يستقل
معه المنون كلاما فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على المضاف واجيبت
هذه العلة لانه يرد على الاولى الزام تجويز مررت بك انت وزيدا اذ لا خلاف انه
يجوز ان يقال مررت بك انت فيلزم ان يكون صحيحا لعطف المرفوع فيجب
هاهنا لا بان المجرور اشد اتصالا لان المرفوع مع فاعله مستغن والمضاف مع

المضاف اليه غير مستغن فلما اشتد اتصاله اكثر من الفاعل خولف بينه وبينه اى
العطف فلو قيل انه لا يلزم لم يلزم بعيدا وذلك من وجهين احدهما ان قولك مررت
بك انت مخالف للقياس ولكن يمنع مانع هاهنا وهو انهم لو قالوا انك انت وزيد
لكانت هاهنا مخالفة لعطيه ومعنويه وفى قولك مررت بك انت ليس فيه
الا مخالفة التقدير ولا يلزم من مخالفة التقدير مخالفة اللفظ والتقدير الاخرى
ان بعضهم يقول انهم اجمعون ولا احد يقول ان القوم اجمعون فهذا جواب لمن
تمسك بالوجه الاول الذى يجعله كالفاعل ولا يجعله كالتنوين قال
صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم المبنى قال وهو الذى يكون آخره وحركته
بلا عامل قال الشارح حد المبنى وجعل الفصل بينه وبين المعرب العامل
وهو صحيح لانه من حيث اللفظ مثل الاعراب وأخذ يتكلم فى سبب البنا
لان الاصل فى الاسماء الاعراب على ما تقدم ثم قال وسبب بنايه
مناسبة ما لا يمكن له فقال مناسبه ولم يقل مشابهه لان بعض المبنيات
ليس مشابها لما لا يمكن له كالمضاف الى المبنى ولباب مساق وفجار على ما
سيأتى فى مكانه وقال ما لا يمكن له ليدخل الحرف والفعل الماضى والامر
ولو قال مناسبه الحرف لورد عليه نزال وفجار واشباهها فانها لم تشبه
الحرف فلذلك عدل الى ما يدخل فيه الفعل ثم اخذ فى تفصيل المناسبه فقال
يتضمن معناه نحو اين ومتى فتضمن اين معنى همزه الاستفهام ومتى تضمن معنى
لام التعريف على مذهب اهل الحجاز على ما سيأتى فى موضعه او شبهه
كالمبهمات اشبه المبهمات الحروف لاحتياجها الى ما يضم اليها من لفظ او قرينه

وكذلك المضمرات او موضعه موضعه كزال بمعنى وقوعه موقع ازل او مشاكلته للواقع
موقعه بمعنى مشاكلته لزال وسيأتى او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم بمعنى وقوعه موقع المضمر المشبه للحرف مثل قولك يا زيد ويشبهه
او اضافته اليه بمعنى الى ما اشبهه اما ان يعنى الى ما اشبه او الى ما لا يتمكن
له فان حملناه على الاول ورد علينا على حيز عاتب المشيب فانه مضاف الى
ما لا يتمكن له وهو القسم الثانى وان حملناه على الثانى ورد علينا يومئذ فانه
مضاف الى ما اشبهه بمعنى ما اشبه ما لا يتمكن فيه فكان الاولى ان يقول
او اضافته اليه او الى ما اشبهه ولعله لزاد او اضافته الى ما اشبهه ليقدم
ذكره ويوجد اضافته الى ما لا يتمكن له من طريق الاولى قال
والبنا على السكون هو القياس لانه اخف ولا يعدل من الاخف الى الاثقل
الا لمعارض فقال وللمعارض ثلثه اسباب الهرب من التقا الساكنين وهو ظاهر
وليلا يبتدأ بساكن لفظا او حكما باللفظ يعنى به كاف التشبيه لانها يصح تقدمها
اول الكلام كقولك كزيد اخوك فلو لم تبن على الحركه لادى الى الابتدا بالساكن
وهو معتد به وقوله حكما يعنى كاف المضمر نحو قولك اكرمتك فان الكاف
اسم مستقل والاسماء المستقله عرضه للتقديم والتاخير وهو فى حكم ما يصح
تقديمه وانما عرض له عارض منع من تقدمه فهذا معنى قوله حكما ولعرو ض
البنا يعنى ان يكون الاسم معربا وانما يعرض له البنا فى موضع لمعارض فيبنى على
الحركه تشبيها له بالمغربات المضمرات قال الشارح حد المضمر بانه
ما كان لمتكلم او مخاطب او غايب بقرينه فان اعرض عليه بان فى الحد او فى الجواب

ان الغرض التعريف فاذا افصل بما بي طريق كان هو المقصود وقد يقال اذا افصل الجزء
في اصطلاح الحدود وبي ان الحد لا بد له من فصل يجمع جمله انواعه ويوجد فيها
دون غيرها فقيل المضمر ما وضع لمدلوله بقرينة غير الاشارة الا انه يبقى فيه ابهام
يحملنيه وفي ذلك شبه للتفعيل الذي فيه وكل جيد قوله والمستتر ما يؤدي
كالذي في زيد ضرب قال الشارح لا يخلو اما ان يكون الدال على الفاعل
الفعل نفسه من غير تقدير او بتقدير مضمر عبر الفعل فان كان لفظا الفعل هو
الدال وهو فاسد من وجهين احدهما انه يودي الى ان ضرب لبس وفعليته باولى
من اسميته لانه كما دل على حدث مقترن بزمان فقد دل على شيء اخذ
وهو ذات الفاعل غير مقترن بزمان فاشتمل على حقيقة الاسم وحقيقة
الفعل وهما متضادان وهو فاسد والاخر الاطباق على الجمل مركبة
من لفظين منطوق بهما او مقدر بن منسوب احدهما الى الاخر وعلى هذا لا
يكون الا لفظ الفعل اذ لا مقدر عندكم فبطل هذا المذهب وان قيل
ان المضمر مقدر فيجب ان يكون محذوفا وانتم تقولون ان الفاعل لا يحذف
والا لزم ان يكون كالمفعول والجواب ان الفاعل علم من
لغتهم انهم لا يحذفونه والمفعول علم من لغتهم انهم يحذفونه وقد يطرأ للمفعول
الحذوف ما يجعله في حكم الموجود وقد يطرأ على الفاعل ما يستغني
عن التلفظ به مثال المفعول المذكور قوله وفيها ما شتهي الانفس
وشبهه لانه لا بد من ضمير على الموصول ومثال الفاعل المذكور ان يكون بعد
تقدم الذكر وكون الفعل الماضي كواحد مذكرا ومؤنث او كونه مضارعا

مطلقا او لغايب مفردا وكونه امر المخاطب مذكر فهذه كلها فرادين
نستغني لاجلها عن التلفظ بالفاظ تدل على الفاعل والتزم الحذف فيها
كما التزم حذف الفعل وغيره في مواضع ولكن لما كان باب المفعول
باعتبار مفعوليته الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ به محذوف
في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الموجود عبر عند
عدم التلفظ به بانه موجود والا فالضمير في قولك زيد ضربك في
الاحتياج اليه كالضمير في قوله فيها ما تشتهي الانفس وان كان احدهما
فاعلا والاخر مفعولا فبت ان مذهب التقدير هو الصحيح والذي
يدل عليه من حيث اللغة علمنا بان كل قسم من اقسام الضمائر
للمخاطب خمسة كانت وبابه واياك وبابه وضربت وبابه وضربك فلولم
يجعل الضمير مقدرا حتى تقول زيد ضرب وهند ضربت وضربا وضربوا
وضربن لم تكن خمسة لان ضرب في المذكر هو ضربت في المونث
فلو كان الدال على الفعل لم تكن مختلفة لم تعد الا واحدا قلت تاء
التانيث لازمة في احدهما فعدت باعتباره فليس بمستقيم لان تاء التانيث
لا مدخل لها في الضمائر والدليل عليه ان احدا لا يعد ضربا وضربتا جميعا
الا قسما واحدا وعلى ما ذكرت هما قسمان وهو فاسد قال
والحروف التي تتصل بايا اختلف الناس في اياك ونحوها فقابل ما ذكره
وهم المتاخرون وقيل ان اياك اسم اضيف الى ما بعده كاضافة كل وبعض
وهو مذهب المبرد وقال بعضهم اياك اسم مضمر اضيف الى

الكاف ولا يعرف اسم مضمر اضيف الى غيره وهو مذهب الخليل ومنهم من قال
اسم ظاهر اضيف الى الكاف وهو مذهب الزجاج ويشبهه قول المبرد ومنهم
من قال اياً عماده والكاف هو المضمر ومنهم من يقول اياك بكماله هو المضمر
والصحيح هو الاول والدليل عليه انها الفاظ اتصلت مبتدئة بما لفظه
واجب تبيينها من يرجع اليه الضمير فيجب ان تكون حروفا كالتاء في انت وبنت
المضمرات لوجهين احدهما انها اشبهت الحروف في احتياجها الى غيرها كاحتياج
الحروف الى غيرها والثاني انها لم يوجد فيها سبب الاعراب فان السبب هو
اختلاف المعاني على الصيغة الواحدة وهذه صيغها تخالفه فبقوم اختلاف
الصيغ مقام الاعراب فلم يوجد فيها سبب الاعراب فصل ولان
المتصل اخص ولم يسوغوا الى اخرها فال الشارح قد تقدم ان المضمر
متصل ومنفصل فالمنفصل لا يصار اليه الا عند تعذر المتصل لان المتصل اخصر
وتعذر المتصل في المرفوع والمنصوب وذلك ان يتقدم على عامله فلا يمكن
اتصاله مع تقدمه او ينفصل بينه وبين عامله فاصل مقصود فلا يمكن اتصاله
للفصل او لا يذكر عامل لفظي فلا يمكن اتصاله مع عدم ما يتصل به ولذلك
لم يقع المجرور الا متصلا لتعذر ما ذكر فيه لانه لا بد من اللفظ بالجار متقدما
على المجرور فتعذر حينئذ ما تقدم من مجرورات الانفصال فوجب ان لا يكون
الا متصلا لامتثال ما تقدم فقولك اياك اكرمت ومثال ما ينفصل بينه وبين
عامله
قولك ما قطر الفارس الا اياك وجاء عبد الله وانت ومثال ما لا يذكر له عامل
هو ضرب واللئيم انت وقد جا المتصل في الموضع الذي تعذر هو فيه للضرورة

وجا المنفصل في الموضع الذي لم يتعذر فيه المتصل فالاول مثل قوله الا لك يبارا
والثاني مثل قوله حتى بلغت اياكا وقوله نقتل اياانا اورده على انه وضع المنفصل
موضع المتصل والقياس ان يقال في مثله نقتل انفسنا فاذن لم يضع اياانا
الا موضع الانفس ولكنه نظرا الى القياس الاصلي المطرح وهو ان القياس ان
يقال نقتلنا فكانه وضع اياانا موضع ذلك الضمير فصل واذا التقى
ضميران في نحو قولهم الدرهم اعطيتكه الى آخره قال الشارح يعني ليس
الاول منهما مرفوعا وتمثيله يرشد اليه والا ورد عليه ضربتك فانهما لا
يايان الا منفصلين جاز في الثاني الاتصال والانفصال فالاتصال لامكانه والانفصال
لتعذره وتشبيهه بالتعذر لادائه الى اجتماع تلك مضمرات في مثل قولك اعطيتكه
واذا جا متصلا فحكمهما ما ذكر من تقدم المتكلم على اخويه وتقديم المخاطب
على الغائب تقديما للاهم فالاهم واذا انفصل الثاني لم تراع هذه الترتيب
المذكور لان المتصل كالظاهر فالاستبداد بنفسه فلم يلزم فيه ما لزم في المتصل
الا ان يكونا غائبين فان الاختصاص في الثاني للانفصال لكراهية اجتماع الالفاظ
المماثلة وقد جا متصلا شاذا في قوله لضعفهما واستشهد بالبيت ومعناه ان نفسه
طابت لاصابة الشدة من اجل هذين الفاصدين له بالشدة لاصابتهما مثلها وفي البيت
اشكال فان الضعم عبارة عن الشدة فاذا قدرت اضافتها الى المفعول
وهو الظاهر وجب ان يكون ضميرها فاعلا في المعنى ولا يستقيم لوجهين احدهما
انها ليست من ضمائر الرفع والاخر ان ضمير الفاعل لا يا تي بعد ضمير المفعول
ابدا فالوجه ان الضعم بمعنى الاصابة اضيفت الى الفاعل الذي هو ضمير

التشبيه ثم ذكر بعد ذلك المفعول فكأنه قال لأصابه هذين الشدة التي عبر عنها
بالصغمة أو لا فالا ولى والاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفعال وإن كان
الأول مرفوعا لأن خبر كان هو خبر المبتدأ في المعنى كما أن خبر المبتدأ لا يكون
إلا منفصلا فكذلك خبر كان والآخر إن كان عن باب الأفعال فقصرت عن
اتصال ضميرين كما قصرت إن وأخواتها ووجه ضعفها أن المنصوب فيها ليس
مفعولا في المعنى وأيضا فإن أكثر الناس على أنها لا دلالة لها على الحدث
فصل والضمير يكون لازما وغير لازم إلى آخره قال الشارح
يعني بقوله اللازم أن الفاعل لا يكون إلا مضمرا ولا يكون ظاهرا ولا منفصلا
والدليل على أنه لم يرد باللزوم إلا المتصل مستكنا كان أو بارزا أنه مثل
بما يصح أن يكون بارزا مثل افعل وتفعل للمخاطب لأنك تقول أفعلا وتفعلون
مما يدل على أنه لم يرد المستكن خاصة كما وقع في بعض النسخ والدليل على أنه لم يرد
المنفصل أن جميع أمثلته في اللازم لا يستقيم أن يكون فيها المنفصل وأيضا
فإنه مثل في غير اللازم المنفصل بقوله ما قام إلا هو وقوله وتفعل للمخاطب
احترازا من يفعل للغائبة فإنه لا يكون لازما وهو يتكلم في اللازم وإنما لم يقع الفاعل
في هذه المواضع إلا مضمرا من جهة أنها ألفاظ موضوعة بقرينة لازمة للمتكلم
والمخاطب وهو موضع المضمر ألا ترى أن المتكلم لا يقول عن نفسه إلا أنا وشبهه
ولا يقول المخاطب أنت وشبهه فلو وقع موضعها في غير مضمر لاختل وضع باب
المضمرات وغير اللازم في موضعين أحدهما في فعل الواحد الغائب وفي الصفات
يكون مضمرا بقرينة تثنية وتعدد فإن تثنت وتعددت وجب الإضمار وإلا وجب الإظهار

ولذلك جاء الوجهان بخلاف الأفعال الأول فإن قرائنها لازمة فلم يقع فاعلها إلا
مضمرا فكذلك كان لازما ثم ولم يكن لازما هاهنا ومن غير اللازم ما يستكن
في الصفات لما ذكرناه من أنه كفعل الغائب باعتبار ورتبة يجوز الخلو عنها فلذلك
جاء فيه الوجهان فإذا جرت الصفة على غير من هي له جاء ضمير الفاعل متصلا أو لا
يكون متصلا ويكون ذلك في الأخبار والصفات والأحوال والموصولات بالألف
واللام فمثال الأخبار قولك هند زيد ضاربته ومثال الصفات مررت
برجل ضاربه أنا ومثال الأحوال ركبت الفرس طاردة أنا ومثال الموصولات
بالألف واللام الفرس الراكبه هو وله علتان أحدهما أن أسماء الفاعلين نقص
في القوة عن الأفعال فلا يلزم من تحمل الأفعال ضمائر ما ليست جارية عليه
مع قوتها تحمل هذه مع ضعفها والثاني أن الأفعال تتصل في أكثر ما صيغ الضمائر
التي يعرف بها من هي له لأن أكثرها بارز وأما اسما الفاعلين فلا تتصل
بها مضمر بارز وإنما يكون مستترا فلا يلزم من تحمل الأفعال هذه الضمائر
مع وجودها بارزة في الأكثر تحمل اسما الفاعلين هذه الضمائر مع عدمها فإن
قيل اسما الفاعلين وإن لم تبرز ضمائرها فالحروف التي فيها تبين من هي له
لعطا كما بينت الضمائر بنفسها فإنك إذا قلت ضاربان علم أنه للمثنى كما علم بضربان
وإن اختلفت الألفات ولذلك ضاربون مثل يضربون وإذا حصلت الدلالة
فلا فرق بين أن يكون ضميرا وغير ضمير فالجواب من وجهين أحدهما أن هذا
وإن وجد في أحاد الصور فهو مفقود في أكثرها ألا ترى أن ضربت وضرب وشبههما
اسم الفاعل ضارب وإن اختلفت الضمائر فقد تحقق في كثير من الصور

الدالة في الأفعال دون الصفات والثاني لو سلمنا ان ذلك في كل الصفات
لكانت هذه الحروف في الصفات وان توهمي في الأفعال انفس الضمائر فلا يلزم
من الاستغنا بما دل عليه الشي نفسه بوضعه الاستغنا بما دل عليه بقرينه
فحصل الفرق بينهما فصل ويتوسط بين المبتدا وخبره قبل دخول العوامل
اللفظية وبعدها اذا كان الخبر معرفة او مضارعا له في امتناع حروف التعريف
عليه كما فعل من كذا احد الضمائر المنفصلة المرفوعة الى اخره قال
الشارح شرط هذا الباب ما ذكره من الشروط وشرط ان يكون الخبر معرفه لانه
لا نفع اللبس الا اذا كان معرفه لانه اذا قال زيد منطلق لا يلتبس بانه نعت
ولم تشرط في المبتدا ان يكون معرفه لانه لا يكون الا معرفه وما يقع نكره
بتاويل لا يقع خبره بمعرفه وقد قيل الخبر بالتعريف فعلم انه مخصوص بان يكون
المبتدا معرفه وزاد له في امتناع دخول التعريف عليه كما فعل من كذا انما
عنى افعل من كذا فلذلك مثل به فعلى هذا لا يجوز ان يقول زيد هو علام رجل
وان كان ممتنعا دخول حرف التعريف والفرق بينهما ان افعل من كذا استبه
للمعرفه شبها قويا من حيث المعنى حتى ان معنى قولك افعل من كذا الافعل
باعتبار فعليه معهوده ولذلك قام مقامه وليس علام رجل كذلك فانه
انما امتنع دخول حرف التعريف عليه من جهه ان الاضافه قد تكون
للتعريف واللام للتعريف فلو اجتمع بينهما خلاف افعل منك قال
وهذه الضمائر لا تخلو اما ان يكون لها موضع من الاعراب او لا باطل ان لا يكون
لها موضع من الاعراب لانها كلها في التركيبات لها موضع من الاعراب فعين

ان يكون لها موضع من الاعراب فاذا كان لها موضع فلا يخلو من ان يكون رفعا
او نصبا او جرا والعامل لواحد منها وانما قلنا ان لها موضعا من الاعراب
لانها مضمره فتجري على قياس باب المضمرات اما النصب والجر فغير مستقيم
لان لفظه لفظ المرفوع واما الرفع فلا يستقيم لان عوامل الرفع اللفظيه
كلها منتفيه والعامل المعنوي لا يصح لانه لو كان مبتدا لارتفع ما بعده وانت
تقول كان زيد هو المنطلق ولا يستقيم ان يكون حرفا لان الحروف تلزم طريقه واحده
وهذا تعبر باعتبار من هو له بالمتكلم والغيبه والخطاب والتثنيه والجمع والمذكر
والتانيث وهذه احكام الضمائر دل على انه ليس من قبيل الحروف وقد اجيب
عن ذلك بان تغيره لا يمنع حرفيته بدليل تغير الحرف في اوليك الا ترى انك
تقول اوليك واولائكم وهو حرف باتفاق واجيب عنه بان حرف
الخطاب يتغير باعتبار المخاطب وهذا تغير باعتبار المضمرات اعتذر عنه بان
مثله قد جا في اياه واياك واياكما في الخطاب وغير الخطاب وهي حروف على
المذهب الصحيح واجيب عنه بان هذه على هذا المذهب انما جي بها حروفا لبنيه
صاحب المضمر الذي هو اياه واما حرف جي به لغرض معين يخالف كاختلاف الضمائر
فليس بمعهود في اللغه فالصحيح اذن انها ضمائر موضعها على حسب ما قبلها
توكيدا فان كان مرفوعا فهو واضح وان كان منصوبا كان لفظ المرفوع واقعا
موقع المنصوب ولا بعد ان يؤكد المنصوب بالضمائر المرفوعه بدليل قولهم
ضربني انا وضربنا نحن وقوله وندخل عليه لام الابتدا فيه تسامح لان
الاصطلاح في هذه اللام ان تسمى الفارقه لانها تفرق بين المخففه والنافيه

ولكنه سماها لام الابتداء وان كانت لازمة فارقة نظرا الى اصلها لان اصلها الابتداء وتسميه
اهل البصرة فعلا اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ
ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفعل كان تسميتها فعلا اولى وتسميه الكوفيين
عمادا نظرا الى ان السامع او المتكلم او مما يعتمدان عليها في الفعل بين الصفة والخبر
فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي الى معناها فكانت تسميه البصريين اظهر
فصل ويقدمون قبل الجملة ضميرا يسمى ضمير الشان والقصة وهي المجهول
عند الكوفيين قال الشارح تسميه البصريين اقرب لانهم سموه باعتبار
معناه لان معناه الشان والقصة والكوفيون لا يخالفون في ان معناه ذلك
وانما سموه باسم لازم وهو كونه عائدا على غير مذكور اولي ولكن على ما ليس
ثانيا فلتسميته باسم معناه اولى ولا يخالف البصريون في انه مجهول ولا يخالف
الكوفيون في انه يفسر بالجملة فان وقع آخرا عاد على ما تقدم ولم يحتج الى تفسير فيخرج
عما نحن فيه ولا يكون الا في الموضع الذي تقع فيه الجملة لان شرطه ان يفسر بالجملة
وانما وضعوه ليعظموا القصة المذكورة بعده لان الشيء اذا ذكر مبهما ثم فسر
كان اوقع في النفس من وقوعه مفسرا ولا يكون متصلا او منفصلا فالمنفصل
يجب ان يكون مرفوعا بالابتداء غالبا اما كونه غالبا فواضح واما كونه مرفوعا
فلانه لو كان منصوبا او مرفوعا بغير الابتداء لاحتاج الى عامل فلو كان عاملا
لوجب اتصاله فيخرج عن الانفصال فاذن لا يكون الا منفصلا عند
عدم العوامل واذا عدمت العوامل وجب الرفع على الابتداء او يكون متصلا في
كل موضع كان ثم عامل في الجملة فالعامل لا يخلو ان يكون رافعا او ناصبا

فان كان ناصبا وجب ان يكون متصلا بارزا اما اتصاله فلتقدم عامل اتصل به واما
بروزه فان ضمائر النصب لا تكون الا بارزة كقولك انه زيد قائم ولا يجوز في سعة
الكلام ان زيدا قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع
حذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر
فيه وفرق بين المحذوف والمستتر وان كان العامل رافعا وجب ان
يكون مستترا لانه ضمير مرفوع غائب مفرد فيجب ان يكون مستترا قياسا على سائر
الضمائر مثله ومفعول كان زيدا منطلق فلو ابرزته لم يجز لان الضمير المستتر
لا يظهر ويكون مؤنثا اذا كان في الكلام مؤنث فكأنهم قصدوا الى المناسبة
والا فالمعنى سواء مذكرا كان او مؤنثا قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار
ولكن تعمى القلوب التي في قال اولم يكن لهم آية ان علم قراءة ابن عامر
وعلى ما قراءة الجماعة فليس من هذا الفصل لان آية خبرها وان يعلمه اسمها وليس
ايضا من الحكم اخرا وهو التانيث لقراءتهم بالتاء ولا يحتج بقراءة ابن عامر في
هذا التاويل بل يجوز ان يكون التانيث لاجل آية ويكون الخبر لهم لان ان
يعلمه للابداء الى ان يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ويكون ان يعلمه
بدلا من آية او مستانفا خبر مبتدا محذوف على جهة التفسير لاية التقدير
هو ان يعلمه وانما حمل النحويون قراءة ابن عامر على الوجه لما يلزمهم من تعسف
ما في ان يعلمه لانهم في حمله بين بعيد ومعتذر اما التعذر فهو ان يكون
خبرا واما البعيد فهو ان يكون بدلا او تفسيرا ومثل هذه الابدال قليل
والاضمار والتفسير على خلاف القياس وقولهم كاد يتربع الى آخره لا يستقيم

ان يكون من باب قام او قعد الزيدان لانك اذا جعلت قلوب فاعلا لتربغ وجب ان
يكون في كاد ضمير القلوب في كاد وشبهه لا يكون الا مستترا بالتاء والا بارزا
بالنون وكان يجب ان يكون كادت او كدن وان جعلت قلوب فاعلا لكاد لكنت موحدا
لاسمها على خبرها وهو بخلاف وضعها موجب ان يكون في كاد ضمير الشان
والجمله بعده مفسره له فصل والضمير في قولهم ربته رجلا الى اخره
قال الشارح اختلف الناس في هذا الضمير فالبصريون يعودونه في جميع
وجوهه فيقولون ربه رجلا وربه امراه والكوفيون يقولون ربه رجلا وربها
امراه وربهم رجالا ومذهب اهل البصره هو الجاري على القياس لانه مضمر
منهم فيجب ان يتحد في جميع وجوهه قياسا على الضمير في نعم وبيان نعم انه
منهم هو ان وضع رب ان لا يدخل الا على النكرات فوجب ان يكون الضمير
منهما ليؤدي الى قوات وضعها واذا وجب ان يكون منهما وجب ان
يكون مفردا على ما تقرر في نعم والكوفيون اما ان يقولوا ليس بمنهم فيخالفوا وضع
رب واما ان يقولوا هو منهم فيخالفوا وضع المبهمات فاذن المذهب ما
صار اليه البصريون وانما لم يوصف لامرين احدهما ان الصفه انما تكون
بعد معرفه الذات والذات مبهمه وجب تفسيرها بما يدل عليها ثم تكون
الصفه كذلك التفسير فتحصل المقصود من الصفه بوصف التفسير والثاني
انه لما كان صورته صورة الضمائر حمل على الضمائر في انها لا توصف وان لم
يكن فيه غير المانع من الصفه في المضمر لان الشيء قد يحمل على غير المعنى الذي
من اجله الحكم الاصلي ومثاله ان العرب تقول ألدم واصله ألدم وهذا

معلوم وعلته واضحه فحذفوا الهمزه الثانيه كراهه اجتماع الهمزتين فالحكم حذف
الهمزه الثانيه والعله اجتماع الهمزتين ثم اجروا ألدم وألدم مجرى أكرم
في ذلك الحكم وهو حذف الهمزه وان لم يكن منه تلك العله وهذا اجتماع
الهمزتين ولكنهم اجروه مجراه لشبه آخر وهو كونه فعلا مضارعا مثله فصل
واذا انتهى عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى الى اخره قال الشارح
القياس ان يأتي الضمائر فيها على قياس الضمائر وهو ان يقع بعد لولا الضمير المتصل
المرفوع وبعد عسى الضمير المتصل المرفوع وقد روى النقات عن العرب
وقوع صور الضمائر المجروره بعد لولا وصور المنصوبه بعد عسى واختلف
في توجيه هذا المذهب فقال سيبويه الضمائر بعد لولا مجرورة وبعد
عسى منصوبه ولولا مع المضمر في هذه اللغه الضعيفه حرف جر وعسى
مع المضمر في هذه اللغه حرف نصب وقال الاخفش لولا وعسى على ما كانا فالضمير
بعد لولا وان كانت صورته صوره الجر في موضع رفع الا انه حمل المرفوع
على المجرور والضمير بعد عسى في موضع رفع الا انه حمل المرفوع على
المنصوب وحجته سيبويه ان هذه المسايل اما ان يكون التغير فيها في
الكلمه الواقعه قبلها او فيها نفسها باطل ان يكون التغير فيها نفسها فوجب ان
يكون التغير فيما قبلها وبيان انه لا ينبغي ان يكون التغير فيها نفسها لانا اذا
جعلناها مغيره كانت تغيرات كثيره تبلغ الى اثني عشر واذا جعلنا التغير فيما
قبلها كان تغيرا واحدا وتقديرنا وذكر كذلك مناسبا لتغير العامل وحجه الاخفش
انه يقول الاولى ان يكون التغير فيها لان تغير ما قبلها لا يعرف الا في مثل

لدن وتغيرها نفسها لا يكاد ينحصر كاليد المنصوبات والمجرورات والمرفوعات ووقوع
المرفوع في موضع المجرور في قولهم ما انا كانت ووقوع المنصوب وعلامة نصبه
الكسرة ووقوع الخفض وعلامة خفضه الفتحة وكان تقدير ما ذكرت امثاله في كلام
العرب اولى من تقدير ما لم يكثر وليس ما ذهب اليه بقوي واما قياسه على ما
انا كانت فضعف لقلة استعماله وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيبويه
فانه كثر واما وقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم مررت بك انت فضعيف
لامرين احدهما انه لم يقع موقع ضمير آخر اذ لا ضمير منفصل للجر والآخر
انه موضع ضرورة اذ لا مملص الا لذلك واما وقوع المرفوع موقع المنصوب
فليفرق بين الناكيد وبين البدل فاذا قالوا ضربته هو كان ناكيدا فصار انما وقع هذا الموقع ضرورة للفرق بين البدل
والناكيد فبقي قول سيبويه سالما فصيل وبعد يا المتكلم اذا اتصلت
بالفعل نون قبلها صونا له من اخر الحروف المحمولة على الفعل في دخول
نون الوقاية عليها تنقسم الى ثلثة اقسام قسم يستوي فيه الامران وهو كل
كلمة كان في آخرها حرف مشدد وهي ان وكان ولكن وان اما علة الاثبات
فلشبهها بالفعل واما علة الحذف فلاجتماع النونات فيما ليس بفعل
واما الموضع الذي الحذف اولى فهو لعل وعلته تنزل اللام منزلة النون في قرب
مخرجها مع لام اخرى قبل العين فلما اثرت المتماثلات مع المتقاربات كان
الحذف اولى وعلة اخرى وهو لون الحرف على اربعة احرف بخلاف ان في
على ثلثة احرف فلما طال هذا بالنون كان الحذف احسن ولما لم تطل ان بالحروف

استوى الامران وان اوردت لكن وكان فالجواب ان كان هي كان المشبهة دخلت
على ان فعلمت ان على اصليتها استوا الامرين واما لكن ان خففت والدليل
عليه قوله ولكنني في حبها لعميد ٥ واللام لا تدخل الا مع ان سمعت بعد
تخفيفها بالثقل والادغام على ما كانت عليه في جواز الاثبات والحذف على السواء
وان اوردت لكن على العلة الاولى فالجواب ان هذه لهنان كما قلنا هاهنا
واما الموضع الذي الاحسن فيه الاثبات فهو ليت وعلته انه مشبه بالفعل ولم
تعرض مانع من الاثبات وقد جاء فيها شاذا نظرا الى انها ليست بفعل وقد فعلوا
ذلك في الكلمات المبنيات على السكون عند ادخالها على المتكلم صونا لها من
الكسر واذا كانوا قد صانوا الفعل القابل للتحرك والاعراب عن الكسر فلان
يصونوا الحرف المبني على السكون عن الكسر من باب اولى فتقول مني وعني
الى اخر ما ذكره وتقولون حسبي لانه ليس مبنيا وهو مشابه قولك توبي وقالوا
قدني شاذ تشبيها له بحسبي لانه في معناه ولم يفعلوا ذلك في الي ولدي
وعلي لانها تنقلب الالف فيها ياء فيجتمع مع ياء المتكلم فتدغم وهي ساكنة فتفقد
اثنتي الكسرة فلا حاجة الى النون اسما الاشارة قال الشارح
هي كل اسم وضع لمشار اليه ومدلولا تها باعتبار التقسيم العقلي سنة لان
المشار اليه لا يخلو من ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا وكل واحد منها لا
يخلو اما ان يكون مذكرا او مونثا الا انهم وضعوا لاثنين منها لفظا مشتركا
وهو اولا لجماعة المذكرين والمونثين بقي اربعة وضعوا لواحد منها الفاظا
مترادفة وهو الواحد المونث والفاظه ذي وتا وته وذه بقيت ثلثة وضعوا

لكل واحد لفظا نصا وهو ذا للواحد المذكر وذان للاثنين المذكرين وتان
للمؤنثين وهي مبنية كلها عند المحققين لاحتياجها الى معنى الاشارة كاحتياج
المضمر الى المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر وقال بعض الناس المثنى معرب وذلك
انه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل فوجب ان يكون معربا قياسا على سائر
المثنيات واجيب عن ذلك باوجه احدها ان الدليل قائم على وجوب
البناء فوجب الحكم عليها كلها بالبناء وتاويل هذا مشكل ووجهه ان يقول لو كانت
على قياس المثنى لوجب ان يكون الفها منقلبة كما تنقلب الف رحى وعصا ولما لم
تنقلب دل على انها صيغة موضوعة للمرفوع المشار اليه والمنصوب اخرى كما
وضعوا اياك للمنصوب في المضمرات وانت للمرفوع ولكنه لما كان ثم تغيير
الجميع الصيغة وضح امره ولما كان ها هنا تغير البعض الصيغة اشكل امره
ولا فرق في التحقيق بين تغير الصيغة من ان يكون تغيرا للجميع او تغيرا للبعض
الوجه الآخر انها لو شددت نونها ولو كانت نون التثنية لم تشدد نونها اذ لا يجوز
ان يقال في رجلان الشديد وهذا كله على لغة من قال هذان في الرفع
وهذين في النصب والجر واما من قال هذا في الرفع وهذين في
الاحوال كلها فلا اشكال فيه انه مبني وانما لم تحد اسما للاشارة استغناء
عنه باسمها فان الاشارة هي تميزه عن غيره قوله ولحق حرف انحطابا
واخرها كاف الخطاب لغير من تشير اليه وتغيرها على حسب من تخاطب
والفاظها خمسة وقد تقدم ان الفاظ الاشارة خمسة فتكون خمسة وعشرين
لفظا تقول من ذلك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن فهذه خمسة مع ذا اذا

كان المشار اليه مفردا مذكرا وتجري مع البواقي على هذا المثال الموصولات
قال صاحب الكتاب الذي للمذكر الى اخره قال الشارح
الموصولات من جملة المبنيات وعلة بنائها واضحة وهو احتياجها الى ما تكملها
كاحتياج الحرف الى متعلقه والكلام في المثنى ممن قال اللذان واللذين
واللتان واللتين في اللغة الفصيحة كالكلام في هذين وهاذان في الاعراب
والبناء وكذلك الكلام في الذين ممن قال الذون والذين وهي اللغة القليلة
ثم ذكر اللغات ثم عدد ذكر الموصولات من حيث الجملة ثم ذكرها
مفصلة وابتدأ الا لانها اصل للكثرة استعمالها ثم ذكر الموصول من حيث
الجملة فقال وهو لا بد له في تمامه اسما من جملة ومن ضمير هذا كان
ينبغي ان يكون او لا لانه حد الموصول والتفصيل ينبغي ان يكون بعده وانما
احتاج الى جملة لانه وضع ليتوصل به الى تصيير الجملة المقدرة نكرة
معرفة فهو مع الجملة بمثابة الالف واللام مع المفرد فثبت انه لا بد له من
جملة وانما احتاج الى ضمير يرجع الى اليه ليحصل ارتباطا بينه وبينه ثم قال
واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل الى آخره اورده اعتراضا على قوله لا
بد له من جملة والضارب مع الالف واللام جملة فاجاب بانه في معنى
الجملة وانما وقع مفردا لارادة المشاكلة بين هذه الالف واللام التي للتعريف
في قولك الرجل فتسبكوا من الجملة اسم فاعل ليوفروا على الالف واللام
ما تقتضيه من المفرد والمعنى على ما كان عليه فكان فيه وفاءتين الغرضين
وقوله وقد تحذف الراجع كما ذكرنا يعني في فعل وحذف المفعول

به لكبر لانه ذكر ثم ان الضمير المفعول العايد على الموصول يحوز حذفه كقوله الله يبسط
الرزق لمن يشاء ويقدر اما اذا لم يلن مفعولا فحذفه ضعيف وانما ضعف اذا
لم يلن مفعولا لانه يلون احد جزئي الجملة في غير الخبر وفي الخبر يلزم حذفه حذف
المجار فيودي الى الاخلال او الحذف الكثير بخلاف المفعول فانه فضله
مفرد قوله وحق الجملة التي يوصله بها ان يلون معلومة للمخاطب هذا قياس
الصفات كلها لانه لم توت بها ليعلم المخاطب بشيء يحمله بخلاف الاخبار
وقد تبين ان الذي يجعله صفة فلا بد ان يلون معلوما كالصفات
كلها ثم قال وحذفوه رأسا واجتزأوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام
التعريف فيه نظر لان الذي بكمالها للتعريف لا ان الالف واللام على
انفرادها للتعريف وقد صرح بذلك في قوله والذي وضع وصله فليف
الذي بكمالها صلة للتعريف وتلون الالف واللام وحدها للتعريف وانما
جاء الوهم من ان هذا الاسم يفيد التعريف كما يفيده الالف واللام وحكم الفيها
حكم الف ولام التعريف وعند حذف الدال تسبك الجملة فتصير مفردا
فلما حلم بحذف الدال شبهها اذا ولفظها لفظ التعريف ومعناها معنى التعريف
والداخله عليه اسم معرف كالداخل عليه حرف التعريف حلم بانه حرف
التعريف والاولى ان يقال الالف واللام في قولك الضارب حرف
التعريف بمعنى الذي لا انه كان الذي فحذف ذاله وباؤه وبقي حرف تعريفه
لان الذي بكماله لا منفصل بل بجملته للتعريف وقوله متشبثا
بقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا ان جعل ضمير الفاعل عايدا على الذي

وهو كما ذكر من ان الذي بمعنى الذين ويلون المعنى وخضتم مشبهين للذين
قالوا وخوضا مثل خوض الذين قالوا فيلون هذا التقدير مصدرا وعلى التقدير الاول
حالا او ان جعلنا الضمير العايد على الذي ضمير مفعول بحذوف وجب ان
يلون الذي على بابه ويلون التقدير وخضتم خوضا مثل الخوض الذي خاضوه
فيكون مصدرا لا غير قال ومجال الذي في باب الاخبار اوسع من
مجال اللام معنا قال الشارح فايدة الاخبار في هذا الباب ان تعلم اذا
علمت نسبة جلم الى مبهم او منسوبا بنسبة اليه جلم مبهم كيف تخبر عنه بالاسم
الذي تقصد به تبيين ذلك المبهم فحب ان تصدر الجملة بالذي وما شاكلها لانه
مبهم عندك ولم تعلم غير نسبته او منسوبه المذكور في الصلة فيصير الجميع مبتدا
وحب ان يلون موضع ذلك الاسم ضمير ارجع الى الذي ولا بد منه لانك
في المعنى انما ذكرت الجملة منسوبه الى مبهم نسبت اليه او نسب لتعرفه فلو
لم تذكره لبقي النسبة الى غير منسوب والمنسوب من غير نسبة فيختل المقصود
هذا المعنى واحتاج الموصول الى صلة لان وضعه ان يصير جملة معه
هذه المشابهة المذكورة فاذا عرفت المقصود من وضع الباب في المعنى فانما
قالوا فيه اخبار عن الاسم الذي يذكره اخرا من جهة انه اوضح من الاول
لما ذكرنا من ابهام الاول وهو هو في المعنى فنسب الخبر الى ما هو الاوضح لما
كانا كالشيء واحد وكان القياس ان يقال كيف تخبر بكذا وانما جرى على ما ذكرت
لك من انه يلون اولا مبهما وهو في المعنى زيد مثلا فيقال كيف تخبر عن
هذا الذي هو زيد ثم كثر حتى قالوا كيف تخبر عن زيد وذكر صاحب

محل الاخبار بالذي

الطريق في الأخبار ثم متمما ذكر الموانع فقال ان تصدر الجملة بالموصول فعلم ان
كل موضع لا تصلح الموصول فيه لا يصح الإخبار ثم قال فتر خلف
الاسم الى عجزها فعلم ان كل ما لا يصح تأخيره لا يصح فيه الإخبار ثم قال واضعا
مكانه ضميرا عايدا الى الموصول فعلم انه ما لا يصح اضماره لا يصح الأخبار عنه
فامتنع الأخبار عن ضمير الشأن لعدم تأخيره وامتناع تقديم الذي عليه
وامتنع الأخبار عن كل ضمير يعود على المبتدا لانك تؤخره وتجعل مكانه
عايدا الى الموصول فيبقى بلا عايد فتفقد ناخبره في المعنى وقوله لانها
اذا عادت الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد فيه إيهام انه لو كان ضمير ان فصح لان
المبتدا لا يحتاج الا الى ضمير واحد كقولك زيد في داره اخوه كالمبتدا يحتاج
الى ضمير منها ولو اخبرت عن الاخر لم يصح وانما لم يصح لان الغرض ان يلون او لا
مبهما في الجزء المخبر عنه ثم بعد ذلك يذكر الجزء الاخر ليفيد بالتركيب والنسبة
فايده وانت ها هنا اذا اخبرت لم تخبر الا بضمير اخر يعود على زيد وزيد
مذكور في الاول فلم تذكر شيئا فيه فايده فامتنع لعدم الفايدة المقصوده
بالاخبار فهو داخل في القيد الاول وقوله وتخلف الاسم الى عجزها
وهذا لا يتخلف لانه يلون خبرا بغير فايده قوله وما اذا كانت على اربعه
اوجه موصوله كما ذكر وموصوفه قال واذا كانت موصوله ولكن
يلون للموصوف والصفه جميعا بخلاف الذي فان الموصوف مقدر معها
فلذلك تقول في قولك اعجبني ما صنعت معناه اعجبني الشيء الذي صنعته
فتقدرها بالشيء والذي جميعا فهذا الذي يدلك على انها للصفه والموصوف

جميعا وموضوعه في قوله ورب ما تكره النفوس من الامر له فرجه كحل العقال
فحكم على لونها نكره بدخول رب عليها وحكم بالجمله صفه على قياس نكره رب
من انها موضوعه لتقليل نوع من جنس فلا بد من ان يكون الجنس موصوفا حتى
يحصل النوعيه وقد قيل ان ما ها هنا مهيئه هيأت وقوع الجمل بعد رب
مثلها في قولك ربما قام زيد في الدار فلا يلون فيه استدلال ويكون حرفا وخرج
عن الاستدلال بها على ذلك وسيأتي ذكر ذلك في موضعه ان شاء الله فكان
الاول اولى لان الضمير العايد على الموصوف حذفه شايع ومن الامر بينين
له واذا جعلت ما مهيئه كان قولك من الامر واقعا موقع المفعول تقديره تكره
النفوس شيئا من الامر وحذف الموصوف وابقاء الصفه جارا او مجرورا
في موضعه قليل ونكره في معنى شيء من غير صله ولا صفه كقوله فنعما هي
لان ما ها هنا تميز للضمير في نعم والمضمر بعده هو المخصوص بالمدح فوجب
ان يلون اسما مستقلا وكذلك ما في التعجب على مذهب سيبويه لانها عنده
في معنى شيء حسن زيدا وسيأتي ذكر ذلك في بابه وقوله ومتضمنه معنى
حرف الاستفهام او الجزاء ظاهره في وجوهها مبهمة تقع على كل شيء يعني
انها لا تختص بما لا يعقل عند الابهام فلذلك سبح كما ذكر وقد جاء سبحان من سخر لنا
الى الاخره وقد وجه بامرين احدهما صحته اطلاقها على اولي العلم وان لم يكن
مبهما قال الله تعالى الا ما ملكت ايمانكم والثاني انه لما كان الباري
لا تدرك حقيقته صح التعبير باللفظ المبهم حقيقته عنه قوله ويصيب
الفها الحذف والقلب فالقلب في الاستفهاميه كما ذكر وكذلك في الجزائيه

على ما ذكروا واستشهد بقوله مهما يأتنا به من آية على مذهب سيبويه لان اصله
عنده ما ما فقلبت الالف لرافة اجتماع المثلين وكانت اولى من الثانية ليلا يتوهم
ان التغيير لوقف او لتخفيف والحذف في الاستفهامية على ما ذكر من الشرط
لان الجار مع المجرور كالجزء منه فجعلت ما مع الجار كالكلمة الواحدة وخففت
بحذف الفها فعلى ما ذكر وكتبه الوقف عليها والفرق بين الم ومحى بم في باب
الوقف ان شاء الله تعالى وكذلك نصرة مذهب سيبويه في مهما قوله ومن
كذلك رئي وجوهها الا في وقوعها غير موصوفة ولا موصوله قال الشارح
وهو الوجه الذي يكون فيه بمعنى شيء واما بقيته الاوجه الاربعة فجارية فيها
وقوله غير موصوفة ولا موصوله هو وجه واحد من وجوه ما وهو قوله
نعما هي وما احسن زيدا فما هنا غير موصوله ولا موصوفه وهذا الوجه لا
تقع في من بقيت الموصوله والموصوفة والشرطية والاستفهامية وهي
تختص بأولي العلم هذا وضع ويوقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث
كما ذكر الا انك اذا حملت على اللفظ جاز ان تحمل بعد ذلك على المعنى واذا
حملت على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ وسره وهو ان المعنى اقوى فلا
بعد الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي ان
يرجع الى الاضعف قال واذا استفهم بها الواقف عن نكرة الى اخره
قال شرطه ان يكون واقفا وان يكون المستفهم عنه نكرة واما
الوقف فلانها زيادة على خلاف الاصل فشرط له الوقف لان الوقف محل
تغيير وشرطه ان يكون المستفهم عنه نكرة لانه الذي يحتاج الى

تمييزه بالاستفهام الى الغالب الا ترى انك قلت جاءني رجل وضربت رجلا ومررت
برجل كان اللفظ واحدا والمعنى مختلفا فدل ذلك على ان النكرات يحتاج
الى تمييزها في الاستفهام عنها اكثر من احتياج غيرها فكانت بهذا اليق
فزادوا حروف اللين ليدلوا عن المستفهم عنه بما يجانس اعرابه ثم لما كانت
النكرة قد تكون مؤنثة ومذكرة ومثناة ومجموعة اختلف اصحاب هذه
اللغة فمنهم وهم الاكثرون من يرى الدلالة على ذلك بان يزيد في التثنية
والجمع نفس ما يكون آخر المثنى والمجموع على حسب احواله من رفع ونصب
وخفض فمنهم منه الاعراب والحال جميعا فاذا قال منان يعلم انه مستفهم
عن مرفوع مثنى وكذلك جمع الامثله فان ابقن ان لا يمكن اجتماع
الدلالتين رجح الدلالة على حال الذات نفسها على الدلالة على الاعراب
كما اذا قال ضربت امراة فتقول في هذه منه وليس فيه الا ما يدل على المانث
كانه جعل معرفة الذات اولى من معرفة الاعراب واللغة الاخرى ان
لا تعتد الا بما يدل على الاعراب فيها ولا استغنوا بالاحرف الثلثة عن
غيرها لان المعنى الذي قصده حصولها فيقولون منو ومنا ومني في كل
مذكر مستفهم عنه مذكر او مؤنث او مثنى او مجموع قالوا وللمرفوع
والالف للمنصوب والياء للمخفوض كما يقولونه جميعا في الواحد
واما المعرفة فقياسه انه غير محتاج احتياج النكرة الى ما تقدم لانه
في الغالب غير محتاج الى الاستفهام عنه وانما جرى في العلم حكايه
عند اهل الحجاز لما طرق اليها من الاحتمال لكثرة المسميات بالعلم الواحد

يجرى فيها من اللبس المقدم مثل ما يجرى فى النكرة فقصدوا حكايتها ليعرف فيها
ما قصد بالاستفهام عنه ولم يجعل العمل فيه دالا على النكرة فرقا بين المعرفة
والنكرة ولم يعلموا الماذكرناه من أن الاثر فى الاستفهام عن النكرة فلو
علموا لكان اللفظ وقل الاختصار لان قولك مواخصر من قولك من زيد
ولانه لا يمكن حكاية النكرة لانك ان حكيتها وهى على لفظها استعملت
اسم الجنس بعد تقدم ذكره غير معرف باللام وليس بجيد الا ترى انك اذا
قلت جاءنى رجل ثم قلت بعد ذلك ضربت رجلا وانت تعنى الذى لا له عليه لم
يكن مستقيما ولو حكيته بالالف واللام لكنه حاكيا لفظا غير اللفظ الواقع
فى الكلام من تحليه بخلاف العلم فان ذلك غير جار فيه ثم قال واذا استفهم
عن صفة العلم الى اخره وانما فعل اصحاب اللغة ذلك لانهم رأوا ان الصفة
اولى بالاستفهام لان اللبس فى العلم انما جاء من اجلها الا ترى انك لو قدرت
مسميات باسم علم وكان تمييز بعضها يكون احدهما قرشيا والآخر تميميا
والآخر هذليا لكان اللبس انما جاء باعتبار الصفة فالاستفهام عنها
اولى فلما قصدوا الى الاستفهام عن هذا اللبس عن السامع انوكل فى من
باللفظ العام الذى يخص الصفة من اولها واخرها وهو الالف واللام وباء
النسب وسطوا من بينها فقالوا المنيّ وانما خصوا الصفات المنسوبة
لانها هى التى كان التمييز عندهم فى الغايب بها فخصوها لذلك والا
فقد يكون الصفة بغير النسب وايضا فانه لو استفهموا بالالف
واللام وحدها لم يعلم انه صفة اذ لا تختص الالف واللام بالصفة بخلاف

الياء معها فانها تختصه بالصفة فيعلم الاستفهام عن الصفة وزادوا همزة
الاستفهام لما وسطوا من وادخلوا عليها الالف واللام فكانهم استضعفوا
دلالتها على الاستفهام مع هذا العمل الذى لا يلزم معها فى الاستفهام
فادخلوا الهمزة فى اوله لقوته امر الاستفهام قال وأى فى
وجوهها تقول مستفهما الى اخره قال اى معربه فى الاستفهام والجزاء
ومبنية فى الصفة منقسمة فى الصفات الى معرب ومبنى فأما اعرابها فى
الاستفهام دون نعيه اسما الاستفهام لانهم لم يستعملوها الا مضافة
والاضافة من خواص الاسماء فوى امر الاسمية فيها فردت الى اصلها فى الاعراب
اما بناؤهم لها اذا كانت موصوفة فلانها غير مضافة اولنا كيد الامر
المضى للبناء لدخول حرف النداء عليها واما الموصولة فانها ان كانت
صلتها تامة فالاعراب وعلته كعلة الجزائية والاستفهامية وان كانت
علتها محذوفة الصدر فالبناء افصح كانها لما تضمنت معنى الجزاء صارت بحاجة
الى امر اخر من وجه اخر وقوى شبه الحرفية فيها فبنيت والوجه الاخر اعربت
لاجل الاضافة على ما تقرر فى الاستفهامية ولم نعتد بهذا التضمن كانه
جعل حدا فاصلا من عرى تضمن كقولك من قبل ومن بعد فى الوجهين جميعا فانها
اذا تضمنت المحذوف بنيت وان لم تتضمنه اعربت وبناؤها الافصح فلذلك
ما هنا قال واذا استفهم عن نكرة فى فصل الى اخره قال الشارح
اما النكرة فلما تقدم من ان النكرة هى التى يحتاج فيها الى الاستفهام غالبا
وانما لم يشترط فيها امر الوصف كما اشترط فى من فى الزيادات لانها معربة

فى اصلها تقبل الحركات بخلاف من فانه لا تقبل لها للحركات فلذلك جعل عوض
الحركات حروف المد واللين وقد تقدم اختصاصها بالوقف ولما صح دخول
الحركات عليها جرى امرها فى الوصل لان الحركات لا تكون الا فى الوصل
ولما جرت الحركات فيها فى الوصل جرت ايضا علامة التثنية والجمع والمذكر
والمؤنث فى الوصل لانه باب واحد يجري على قياس واحد فاذا وقف على
المجرور والمرفوع سكنت وعلى المنصوب ابدلت من التنوين الفا ومن
المثنى والمجموع اسكان النون وعلى المؤنث قلب التاء ها وعلى المجموع بالالف
والسين لانه لان هذه احكام ما شبه به وهذا كله على لغة من يقصد التفرقة
فى الاعراب واحوال الذات باعتبار المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
كلغة من يقول منو ومنا ومنه ومنات واما من لغته التفرقة فى الاعراب
خاصة دون الاحوال المذكورة فانه يقول اي واي واي فى الاحوال كلها
كلغة من يقول منو ومنى ومنا وفى الاحوال كلها لان الحركة هاهنا بمشابه
الحروف ثم قال ويحل الرفع على الابتداء هذا ظاهر لانه اسم مجرد عن
العامل اللفظي ليخبر عنه لان التقدير اي هو فوجب ان يكون مبتدأ ولا
يستقيم ان يقال انه معرب لفساد اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانه يؤدي
ان يكون العامل فى كلام المتكلم من كلام غيره واما المعنى فلانه يصير
تقديره ضربت اياه وليس المعنى كذلك ولو قيل فى الافراد فى قولك
اي واي انه معرب لكان مستقيما ويكون التقدير اذا قال ضرب
زيد رجلا فعال اياه ضربت فلو قاله كذلك لكان معربا باتفاق فكذلك

اذا صح التقدير واما الرفع فواضح وانما اخير عبارته لوجهين احدهما ان من
جملته المجرور ورفيوديّ الى اضمار الجار والآخر من جمله المسايل مسايل
التثنيه والجمع والجميع فى المعنى وحده واحد ولا يمكن ان يكون فى اي ان
واسن معربا اذ لا مثال ايش ضربت فعلم انه حكايه واما من زيد او اخواته فواضح
فى انه حكايه والكلام فى من زيد فى الرفع واحتماله للاعراب كالكلام
فى اي فى النصب واحتماله للاعراب فان قيل فاذا جعلتموه حكايه وهو فى
موضع ثقل فهل هو معرب او مبنى فلنا هو معرب بتقدير التعذر للاعراب
اللفظي والاعراب التقديري يكون للتعذر تارة وللاستثقال اخرى
واذا تعذر اعراب قاضي لاستثقال الضمه عليه تعذر من زيدا فى من
زيد بالضم على حرف قد وجب له الفتح تعنى اولى بالتعذر لاستحاله اللفظ
بحركتين على حرف واحد وهذا واضح واما المعرفه فغير العلم لا اشكال
فيه على ما مر فى من واما العلم فانه ايضا لا يحلى بخلاف من وسره هو انك
مستغن عن حكايته بما تظهر فى اي فلا حاجه الى الحكايه التى هى على خلاف
الاصل مع وجود المغنى عنها وايضا فانك لو حليت واما ان يحلى فى الاثنين او
فى احدهما فان حليت فى الاثنين فليس بجيد لكره مخالفه الاصل من
الاستغنا بالاول وان حليت الاول كان فيه مخالفه للمعنى اذ حليت غير
وترك المحلى وان حليت الثاني دون الاول غيرت ما لم يثبت فيه
تغير وترك القائل للتغيير فتعذر تغيرهما او تغيير احدهما
قال لم تشب سيبويه ذا المعنى الذى الا فى قولهم ماذا الى آخره

قال الشارح ما ذكره الموفق ليس بشيء لخروجه عن القياس وقلته وذكر
مهما ذا صنعت وخبير وقال احدهما بالرفع والآخر بالنصب على ما ذكر وهذا
على سبيل الاختيار والا فالوجهان جائزان في الوجهين والذي يدل عليه انه
لو صرح بما يفسر به كل واحد منهما لجاز الوجهان واذا جاز مع الصريح الوجهان
فهما مع المحتمل اقرب ووجهه في النصب ان يقدر الفعل المذكور فينصب به
وفي الرفع ان يقدر مبتدأ على حسب المعنى وانما حسن النصب في احد الوجهين
لانه في كلام السائل جملة فعلية وكان في تقدير المجيب لذلك اولى
للمناسبة وفي الرفع الجملة مقدرة في كلام السائل بالاسمية فكان
الرفع لكون اسمية اولى للمناسبة المذكورة وجاز غير هما لصحة تقدير الفعل
في الاسمية والاسم في الفعلية وهذا كله انما يلزم اذا كان المجيب موافقا
للسائل في آخر جزئه فيحذفه ولستغنى به لانه كلام السائل عليه مثل قوله
ما لبثت وهو قد كتب فتقول له مصحفا او شبهه فاما اذا لم يكن موافقا
له في الفعل تعذر تقديره لاخلاله بالمعنى اذ يفهم منه الاثبات وهو غير
مريد له كما اذا قال له وقد سمع صوتا ظنه ضربا منه من ضربت فقول
له القائل هو صوت منادٍ فالنصب هاهنا لا يستفهم لانه قاصد نفيه
في المعنى فثبت لغيره فهو نفس المعنى ومنه قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا
انزل ربكم قالوا اساطير الاولين فلو نصب هاهنا لم يستقم لانهم ليسوا
مقرين بانزال من الله متعلق باساطير الاولين بل منكرين لانزال من
الله تعالى مطلقا وقولهم اساطير الاولين هو في معنى نفي الانزال اي

هذا الذي يقول انه انزال هو اساطير الاولين فبعد تقدير الفعل على هذا
الكلام على بنا الافعال والاصوات التي هي من جملة المبنيات قال
الشارح اما اسما الافعال فانما بنيت لوقوعها موقع ما لا اصل له في الاعراب
وهو الامر والماضي وقول بعض النحويين انها تكون للامر والنهي راجع
الى الامر لان الذي يقول هذا القول النهي عن الشيء عنده امر بضده
والا فلا يليق به ان يقوله ليبتدئ عليه علة البنا ولما ينقطع صاحب
الكتاب لذلك لم يتعرض لذكر النهي بل قال ضرب لتسميه الاوامر
وضرب لتسميه الاخبار ثم ذكر ما ذكره منها جملة ثم ذكر لكل فصلا
واعلم ان هذه الاسماء معناها معنى المصادر الماموز بها في الامر والمخبر
بها في الخبر كسقيا الا انا فهمنا منهم اعراب سقنا وسار وويد وشبهه والكنا
لان نحمل كل واحد من البابين على قياس لغتهم حكمنا بان سقيا مصدر لسقى
مقدر غير واقع بدلا من موقعه وانما حذف سقى معه لكثرة الاستعمال
حتى صار كانه عوض عنه وقول سيبويه وغيره من النحويين ان سقيا
عوض عن اللفظ بالفعل يعني انه لازم حذف فعله لكثرة استعماله الا
ان سقنا واقع بدلا من موقع سقى او اسق وحكمنا بان زويد وشبهه واقع موقع فعل
الامر فيتضح علة البنا ولو لا بناؤهم لاحد القسمين واعرابهم للاخر لم يكن للفصل
بينهما معنى والذي يدل على ذلك انه قد جا بعض هذه الاسما معربا
ومبنيا كرويد وحكمنا في حال اعرابه كحكمنا على سقيا وحكمنا في حال
بنائه كحكمنا على ها وشبهه وكذلك بله وقد اوافقه ونظايرها فقد اتضح لك

ان التقدير مختلف والمعنيان متقاربان ثم قال هلم وذكر الخلاف في تركيبها والذي
حمل النحويين على الحكم بالتركيب في مثل قولهم في امّا ان في قوله وان من خريف
فلن بعد ما قال سيبويه هي امّا العاطفة فحذفت ما وبقيت ان واذا ان امّا
جزء كلمة مع بعد التركيب عنها صورة فلا بعد في هلم ان يكون مركبا وبقوله ها
هنا لغة بني تميم في قولهم هلما وهلموا لانهم لما صرفوه تصرف الفعل دل على انه
فعل ولا يكون فعلا الا بالتركيب على مذهب اهل الحجاز بصيغة التركيب
لانه لو كان مركبا لوجبت اللغة التميمية ولكن لكونه اسم فعل وهو فعل ومذهب
بني تميم يقوي التركيب ولكنه يضعف كونه اسم فعل للمنافاة الحاصلة من الفعل
واسم الفعل واذا حكمنا بانه فعل يقدر ان الحكم بانه اسم فلا بعد ان يكون
على مذهب اهل الحجاز اسم فعل غير مركب وعلى مذهب بني تميم فعل لا اسم
فعل ولا يمكن ان يجاب عن ذلك بان يقال المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه
معنى عند التفصيل ويصير له بالتركيب معنى آخر وحكم فلا بعد ان يكون هلم في
الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل فحصلت له احكام اسماء الافعال
لذلك وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على اصله ومذهب البصريين
اقرب لبعد معنى حرف الاستفهام من معناه وحي هل على ما ذكر ثم استدل
بقوله فحيهلا على انه مفتوح منون وان كان المراد ها هنا اللفظ لان
حرف الجر لا يدخل عليه بمعناه كما لا يدخل الفعل الذي بمعناه لتعذر
معناه فيه الا انه استقام الاستدلال لان الحكاية فيه معلومة
اذ لو لم يقصدها لاعرب واذا كان محكيا علم انها لغة في المحكي ولم يعرب

وجب ان يكون حكاية واما قوله يوم لتر تناديه وحيهلا ن فلا معنى
لاسناده هاهنا لانه لا يسئل دليلا على لغه من لغات بنائه ولا على التعدي
بنفسه ولا على التعدي بحرف جر اذ كل ذلك يجوز تقديره اما لغاته
فلانه لما قصد اللفظ ولم يحله اعرابه بقي على احتمال لغات البناء على السواء
والذي يدل على اعرابه رفعه اذ ليس من لغاته الضم واما تعديه بنفسه او
بحرف جر فذاك انما يكون عند استعماله بمعناه او حكايته وقد تبين
انه لم يستعمله بمعناه بل قصد اللفظ ولذلك اضافه ولم يحله لانه اعرب
فصار تقدير التعدي على اختلافه على حد سواء قال فعال على اربعة
اضرب اما القسم الاول فعلة بناء ما اسما الافعال واما اللثة البواقي
فعلتها مختلف فيها فمنهم من يذهب الى ان علة بنائها قوة شبهها بما وقع موقع
المبني فشبه بسار وحماد بنزال من وجهين احدهما ان بسار معدول عن
الميسرة وحماد عن المحمدة كما ان نزال معدول عن انزل والثاني ان لفظه
في حركاته وسكناته كلفظ نزال وهو مذهب صاحب الكتاب
والمذهب الثاني انها كلها بنيت لتضمنها معنى الا التانيث فيزعم ان
بسار متضمنة الا التانيث التي في الميسرة لانه بمعناه فكانه تضمن
معنى الا التانيث واذا اورد عليه هند وعير وقدر وشبهه مما هو مؤنث
في كلامهم وليس فيه تا تانيث فهي محذوفة وفي مثل بسار تضمنها الاسم
فصار دالا عليه وزعم ان ذلك معلوم من احكامهم لبنائهم احد القسمين
واعرابهم الاخر فاذا قدر هذا التقدير جرى على قياس لغتهم والاول اولى لما

فى هذا من التعسف وتقدير اسما سموه ثم سطوها ثم قال والبنا فى المعدول
لغة اهل الحجاز وقد تقدم علته وهو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف ووجهه
انه معدول عن علم فوجب ان يمنع من الصرف كسائر الاسماء الممتنعة من
الصرف ورده وهذا وان كان جيدا فى معناه لو طردوه لكنهم خالفوه فيما آخره
راء فبنوا فلو لا انهم نهموا علة توجب البنا فيما آخره لما بنوا واذا وجب بنا ما آخره
راء وجب بنا الباب كله اذ ليس لكونه راء اثر فى البنا ويمكن ان يقال عنه
التقدير ان مستنقمان لكن يترجح احد التقديرين لغرض والغرض هاهنا قصد
الامالة ولا تحصل ذلك الا بتقدير علة البنا واذا اعرب لم يكسر واذا بنى كسر
فالامالة فى مثله لا تكون الا للكسرة فلما كانت الامالة مقصودة بنى
لتعنا ولا تحصل الا بالكسرة والكسرة لا تحصل الا بتقدير علة البنا كان
تقديرها اولى من تقدير علة منع الصرف وان كانت ايضا مستقيمة لكن
يترجح عليها علة البنا لما ذكرناه واما القليل من تميم فعذرهم على قياس
منع الصرف فى الجميع دون البنا ولم يحتاجوا الى تعسف فى الفرق ثم قال
فى فصل فيهات وقالوا ان المفتوحة مقدرة الى آخره لم يرد نسبته اليه فقال
وقالوا الماهيه من تعسف والحق انه لغات فيها الا انهم لما رأوها مفتوحة تاره
ومكسورة اخرى وتلك تاؤها وثبت اخرى شبهوها فى الموضعين بما مثلها
فقالوا اما قالوه من ان المفتوحة اصلها هيهة كزلزله فقلبت الياء الفا وبقيت
تاؤها ثابتة فى مفرد فحكمها ان تقلب ها فى الوقف مثلها فى زلزله
وان المكسورة اصلها هيهات وهى جمع المفتوحة حذفت الياء التى لام

على غير قياس اذ قياسها الا تحذف كما يحذف من جمع مصطفاة ومعلاة
اذا قلت مصطفيات ومعليات لان الياء تصح اذا قبلها الف اما لرامه اجتماع
الغير وامائيقه اللبس كما فى سرى وسريا لانك لو بقيتها الفا لحذفت
احدهما للساكنين وبقى مصطفاه فيلتبس بالمفرد لانه لفظه كلفظ فتاتها اذ
هى جمع كما مثلنا به يوقف عليها بالتا وهذا كله لا تعسف لا حاجة
اليه وقوله فى فصل شتان ما بين اليزيدين فى الوفا الى
آخره فقد اباه الاصمعى لما يلزم من فعل فاعله المقصود فى التفرقة بينهما فى
المعنى لفظا واحدا لا اقتراب فيه من اللفظ كانه فهم منهم انهم لما قصدوا التفرقة
فى المعنى قصدوا الى ان يكون اللفظ ايضا مغيرا فلا يناسب اللفظ والمعنى
وكان المخبر لما فهم ان معنى قولك شتان زيد وعمرو وشتان حالا زيد
وعمرو وكانهم حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه راى ان اظهاره
غير بعيد بجوزه وان كان لفظه مفردا لان التقدير كذلك وايضا اذا كان
الفاعل لا يعقل الا متعددا فى المعنى جاز ان يأتى اللفظ متعددا لفظا ومتعددا
معنى كقولك كلا الزيدين وكلا زيد وعمرو والجواب ان ذلك لا يلزم
اما تقديرا لا لزيد وعمرو ومن وجهين احدهما ان التقدير حال زيد وحال
عمرو فالتقدير ايضا متعدد الثانى سلمنا ان التقدير غير متعدد ولكنه
عند ذلك يلتزم الحذف حتى يحصل التعدد وعند الاظهار لا يبقى تعدد واما
الجواب عن الثانى فهو ان المعنى اذا لم يحصل الا بالمتعدد نظر فان
كان المعنى يقتضى افتراق المتعددات وكان اللفظ الواحد هو الوجه ليحصل

العرفان وان كان المعنى يقتضى افتراق المتعددات فالوجه الاتيان بها فى اللفظ
مفترقة وما ذكرتموه حجة عليكم فان كلا الزيدين لوجه وكلا زيد وعمرو
ضعيف ولا خلاف ان شتان زيد وعمرو قوى فلا بد من الفرق ولا بوجه
فرق مناسب سوى ما ذكرناه او لا ثم قال فى فصل اق بفتح وضم
ويلتزم سكون فى احواله ويلحق به التامنونا قال الشارح اق اذا نون وفتح
سواء الحقته تا التانيث او لا فالظاهر انه مصدر ولا حاجة الى تقديره باسم
فعل لانه قد تقدم ان اسماء الافعال انما قدرت هذا التقدير لاظهار علة
البناء قلنا اذا كان ظاهره الاعراب فحمله على المصدر اولى وكذلك ذكر انه
فى المصادر المنصوبة بافعال مضمرة ويجوز ان تقدر باسم فعل لما فيهم من ان
معناه فى حال فتحه كمعناه فى بقية احواله اسم فعل فلنكن ها هنا
كذلك ثم قال وهذه الاسماء على ثلثة اضرب ما يستعمل منونا وما يستعمل
غير منون فقبل فيما استعمل منونا ان التنوين للتنكير واتبك اذا قلت
صه فمعناه الامر بسكوت معهود واذا قلت صه فمعناه الامر بسكوت ما
قصدوا الى ان يجعلوا التنوين جيء به لمعنى وحكموا على المنون بانه نكرة وعلى غير
المنون بانه معرفة لما ذكرناه وسنى اذا حكم بالتعريف ان يكون علما موضوعا
اسما للفعل الذى بمعناه فان قيل هو اسم للفعل على كل تقدير فلم
يكون معرفة تارة ونكرة اخرى قلت اذا قدر معرفة جعل علما
لمعقولية الفعل الذى بمعناه كما تقوله فى اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد
من احاد الفعل الذى يعد دا للفظ به مضارا مره بهذا التقدير محتوفا فصح

ان تقدر معرفة وان تقدر ونكره ويجيء معرفة لا عبرة فى بعض مواضعه كمجئ قولهم
ابو براقش ويجيء معرفة ونكره بالتاويل المذكورين كما نكرت اسامة ويجيء
نكرة لا غير كقولك اسد وقولهم فداء لك لا بد لانك من تقديره باسم فعل واما
وجب نصبه واذا جاء منصوبا دان مصدرا وهذه الاسماء اعنى اسماء الافعال
اختلف فيها هل لها موضع من الاعراب او لا فقال قوم لا موضع لها من
الاعراب لان معناها معنى ما لا موضع له من الاعراب ولذلك بنيت
وحق ان لا يكون لها موضع من الاعراب لان معناها معنى ما لا موضع له من
وقال غيره بل لها موضع من الاعراب لانها اسماء وقعت مركبة وكل اسم وقع
مركبا فلا بد من اعرابه اذ علة الاعراب التركيب وقد وجد ما ذكرتموه من
علة البناء لا موجب الا ان يكون له موضع من الاعراب كجميع الاسماء المبنية
فان حكم بان لها موضعا من الاعراب ان كانت مبنية على اختلاف وجوه
البناء وموضعها عندها رفع بالابتداء لانه وما بعده اسمان جردا عن
العوامل اللفظية ليسند احدهما الى الاخر كقولك افاقيم الزيدان وكونه
واقعا موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى الى قايم وان كان واقعا
موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء انعم بنى لوقوعه موقع المبنى
وهذا هو الوجه واما اسماء الاصوات فعلة سابها انه لو يوجب فيها العلة
المقتضية للاعراب وهو التركيب لاها وضعته مفردة صوتا اما لحكايته او لغيرها
واما لغيرها على ما ذكرت معربها ولذلك قال فى المبتدا والخبر لانهما
لو جردا للاسناد لكانا فى حكم الاصوات التى حقها ان تبقى غير معربة

لِأَنَّ الإعرابَ لا يستحقُّ الأبعدَ العقدِ والتركيبِ وهذا صريحٌ بأنَّها مبنيَّةٌ لعدمِ
مقتضى الإعرابِ وهو التركيبُ نعم إذا وقعتْ هذهِ الأسماءُ في التركيبِ حكيتْ
على ما كانتْ عليهِ وتكونُ لها حينئذٍ موضعٌ من الإعرابِ كقولكَ غاقٌ
حكايةَ صوتِ الغرابِ وكذلكَ ما أشبهَهُ وفي هذهِ الأسماءِ أسماءٌ لم تختلفْ
في أنَّها أسماءٌ وأسماءٌ يمكنُ أن يعدَّدَ أصواتاً ويمكنُ أن تعدَّدَ أسماءَ أفعالٍ كالألفاظِ
التي تقالُ للبهائمِ زجراً أو دعاءً أو غيرهما كقولكَ نخّ للبعيرِ فإن قيلَ إنَّ
نقولُ اللهِ اسمُ فعلٍ لأنَّهُ بمعنى انخ وهو أمرٌ بالإناخةِ كما أنَّ مهْ أمرٌ بالسكوتِ
فكونُ اسمِ فعلٍ وممكنٌ أن يقالَ إنَّ البهائمَ لم تقصدِ العقلاءَ بمخاطبتِها
وإرادةِ معانٍ في النفسِ بالخطابِ تفهمُها البهائمُ فإنَّ البهائمَ لا تفهمُ المركباتِ
وإن فهمتْ بعضَ المفرداتِ وإنَّما هي ألفاظٌ يقولُها قائلُها عندَ إرادةِ إناخةِ
البعيرِ لعلمِهِ أنَّ العادةَ إذا سمعَها البعيرُ أناخَ إلا أنَّهُ يقومُ بنفسِهِ طلبُ
الإناخةِ من البعيرِ فعلى هذا يكونُ أصواتاً وهذا هو الظاهرُ وعليهِ
اعتمدَ صاحبُ الكتابِ ولذلكَ وي يحتملُ أن يقالَ هي اسمُ فعلٍ معناها
معنى تعجَّبْ وإنَّما بنيتْ لوقوعِها موقعَ المبنيِّ وهو موضوعةٌ للتعجُّبِ
كأنَّ هناكَ موضوعةٌ لبعدٍ ويجوزُ أن يقالَ إنَّها اسمُ صوتٍ لأنَّ المتعجِّبَ يقولُ
عندَ التعجُّبِ وي لا يقصدُ إخبارَ غيرِهِ بأنَّهُ تعجَّبَ بل كما يقولُهُ المتألمُ آهْ
ولذلكَ يقولُها المتعجِّبُ منفرداً ولو كانَ اسمَ فعلٍ لم يقلْها المتكلِّمُ إلا
مخاطباً وهذا هو الظاهرُ وعليهِ اعتمدَ صاحبُ الكتابِ وفي قولِهِ ويكَ
أنَّهُ لا يفلحُ الكافرونَ قولانِ أحدُهما أنَّ وي كلمةٌ دخلتْ على كأنَّ

والآخرُ أنَّها ويكَ دخلتْ على أنَّ فالأولُ مذهبُ البصريِّينَ والثاني مذهبُ
الكوفيِّينَ وقراءةُ البصريِّينَ جاءتْ قراءتُهم على خلافِ مذهبِهم وفقَ مذهبِ
الكوفيِّينَ وقراءةُ الكوفيِّينَ أيضاً جاءتْ على خلافِ مذهبِهم فأبو عمرٍو البصريُّ
يقفُ على الكافِ من ويكَ والكسائيُّ الكوفيُّ يقفُ على الياءِ من وي وفي هذا
دليلٌ على أنَّ قراءتَهم لم تأخذْ من نحوِهم وإنَّما أخذوها نقلاً حتى لو خالفَ
النقلُ مذهبَهُ في النحوِ لم يقرأ إلا بما نقلَ كما رأيتَهُ في وي الكلامُ
علَّقنا بعضَ الظروفِ قالَ منها الغاياتُ وهي قبلُ وبعدُ إلى آخرِهِ
علَّلَ بناءَ هذهِ الظروفِ بتضمُّنِها معنى الحرفِ بتضمُّنِها معنى المضافِ
إليهِ والفرقُ بينَها إذا أعربتْ وبينَها إذا بنيتْ وأنَّ المحذوفَ في الحالينِ أنَّها
في البناءِ متضمِّنةٌ للمحذوفِ تضمُّنَ حرفِ الاستفهامِ وإذا أعربتْ
كانَ المضافُ إليهِ محذوفاً مرادفاً في نفسِهِ لا على معنى إن شئتَ
متضمِّناً فهو كالظروفِ في قولكَ خرجتُ يومَ الجمعةِ في أنَّ الحرفَ محذوفٌ
لا متضمِّنٌ لهُ وإلا وجبَ البناءُ فهو معربٌ بالاتفاقِ فلمَّا جاءتْ هذهِ الظروفُ
على الوجهينِ قدِّرَ لكلِّ وجهٍ ما يليقُ بهِ ممَّا هو في قياسِ العربيَّةِ وقولُهُ
وحسبُ ولا غيرُ وإن لم يكونا ظرفينِ فقد أجريا مجراهُ في تضمُّنِها المعنى
الذي الظرفُ من أجلِهِ ولو كانَ حسبُ معرباً لوجبَ تنوينُهُ ولذلكَ
غيرُ في قولكَ لا غيرُ فدلَّ ذلكَ على أنَّهُ مبنيٌّ ولا علَّةَ للبناءِ إلا ما
ذكرناهُ في الظروفِ وفي معنى حسبُ بجلْ وقلتُ بجلْ كانتْ
أولى بأن تذكرَ في أسماءِ الأفعالِ لأنَّها مبنيَّةٌ ومعناها أقلَّ ولبئسَ

بناءها لقطعها عن الإضافة الا ترامهم يقولون بحلك فيبنونها بخلاف حسب
فانها يكون معربة عند الإضافة فيقولون حسبك الدرهم فدل ذلك
على ان بناءها البس لقطعها عن الاضافة ولكن لما راءها موافقة لحسب في
المعنى حيث يقولون حسبك وحسبي ذكرهما معا والاولى ذكرهما
في بنا اسما الافعال لما ذكرناه وبنا الظروف على حركة لعروض البنا
او لالتقا الساكنين في كثير منها وعلى الضم لانها حركة لا تكون لها في حال
الاعراب قال وشبه حيث بالغايات من حيث ملازمتها الاضافة
قال الشارح اراد بهذا التشبيه انه علة البنا لم يستقم لان
لزوم الاضافة لا يلزم منها البنا وان اراد انها مضافا فان الى جملة فلا يستقيم
التشبيه لان الغايات غير مضافة الى جملة وايضا فان مضاف هذه
مذكور والغايات بنيت لتضمنها معنى مضافها بعد الحذف فلا يستقيم
ان يكون ما ذكره علة للبنا وان اراد انه علة الضم فيه فهو مستقيم
ولكن ذكر علة بنائها اهم لانه ملبس وعلة بنائها احتياجها الى جملة
معها كاحتياج الحرف الى جملة معه وهذه علة بنا الذي وانما احتاج
الى جملة من جهة ان وضعه لمكان منسوب الى سببه وتلك النسبة
لا تحصل الا بالجملة ووزانه في احتياجه الى جملة كاحتياج الذي
من حيث ان وصفه لمن قامت به النسبة فلما احتاج الى الجملة في
تتميته اشبه الحرف قال ومنها منذ وهي اذا كانت
اسما على معنيين الى آخره علة بنائها احد امرين اما ان يقال

هي في احد وجهيها حرف وفي وجهه الاسمية لفظها مثله واصل معناها
فهي اشبه ببنا الحرف وهذا المعنى هو الذي يقال في بنا عن وشبهها
اذا وقعت اسما والا وجب الاعراب والوجه الآخر ان يقال انها مقطوعة
عن اضافة مراده في المعنى الاتي ان قولك منذ يوم الجمعة معناه اول
المدة فالمضاف اليه منضمن لها لمضمن قبل وبعد عند الحذف الا انها لم
تات الا مبنية لان المضاف اليه لا يذكر امعها ولم يصح تقديره محذوفا
بخلاف قبل وشبهه فانه يصح ذكر مضافها فصح ان يقدر محذوفا فاعرب
فمن ثم جات منذ مبنية ليس الا وقبل واخواتها مبنية تارة ومعربة اخرى
قال ومنها اذ لما مضى من الدهر واذا لما يستقبل منه قال علة بنا
اذ واذا وضعهما لزمان منسوب الى سببه فهما محتاجان الى جملة تبين معناهما
كاحتياج الحرف الى جملة معه وفي اذا امر آخر وهو تضمنها معنى الشرط
وفي اذ امر آخر وهو وضعها على حرف من الذي ليس للتمكن ولم تضف اذا
الا الى الفعلية لما فيها من معنى الشرط واما اذ اضيفت الى كلتي الجملتين لانه
لا شرط فيها فان وقع بعد اذا اسم مرفوع او منصوب قدر معمولا
لفعل لائق مفسر فعلها ما تقتضيه من الفعل كقوله اذا السما انشقت تقديره
اذا انشقت السما وقد اجاز بعض النحويين ان يكون جملة اسمية مبتدا
وخبرا واستدل على ذلك بالتفاتهم على جواز اذا زيد ضربته ضربته
ولو كان الفعل لازما لم يجز الرفع كما لا يجوز ان زيد ضربته ضربته اذ لا
يرتفع الاسم الا بالابتدا والخبر دل على صحة وقوع المبتدا بعدها وهو

استدلال قوي ثم ذكر المسائل فقال وقد استقبحوا إذ زيد قام وجهه
استقباحهم انه ان قصد الى الفعلية فالوجه قام زيد وان قصد الى الاسمية
فالوجه إذ زيد قايم فلذلك قبح ان زيد قام فان قيل قصد الى الاسمية
وأتى بالماضي للدلالة على الحكم فيما مضى وقد هذا معلوم من نفس إذ فلا
حاجة الى ايقاع الفعل لهذا الغرض قلنا يلزم مثله في إذا في
قولك إذا زيد يقوم فالجواب ان يقوم مفسر للفعل المقدر
بعدها وليس الجملة اسمية حتى يقال الوجه زيد قام فان قيل فاذا قلنا
ان إذا يصح وقوع المستقبل بعدها على ما ذكرتم في الاستدلال القوي
فالجواب ان يقوم حينئذ لم يقصد بها الدلالة على مستقبل وانما قصد
بها الدلالة على الحال على وجه الحكاية فقد صار محصله لمعنى مقصود لا
يوجد من إذا بخلاف أذ ولذلك حسن أذ زيد يقوم لما كان بمعنى عين ما خود
من إذا وإذا وقد يكون ظرفا غير متضمن للشرط في مثل قوله والليل
إذا يغشى ونظايره لانه لو قدر شرطا لفسد المعنى من جهة ان الجواب
لابد ان يكون مذكورا او في بعض المذكور لدلالة ما تقدم عليه وهاهنا
لم يذكر شيئا يصلح جوابا فيجب ان يكون ما تقدم هو الدليل نفسه
حينئذ المعنى أذ يصر إذا يغشى الليل اقسم فيصير القسم معلقا على شرط
وهو ظاهر الفساد فيجب ان يكون ظرفا فان قيل بماذا تعلق إذ كان
ظرفا مجردا عن الشرط قلنا بمحذوف تقديره والليل حاصلا في
هذا الوقت فهو إذن في موضع الحال من الليل والعامل في الحال فعل

القسم فاستفام حينئذ المعنى ولا يستقيم ان يكون ظرفا معمولا لاقسم لفساد
المعنى اذ يصير اقسم في هذا الوقت بالليل وليس المعنى على تقييد القسم
بوقت بل معنى القسم مطلق والعامل في اذا اذا كانت شرطا مختلف
فيه منهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها والاكثرون بخلاف
متى فان الاكثرين على العكس فاما من قال العامل فيها جوابها فلما رآه
من ان وضعها للوقت المعين ورأى انه لا يتعين الا بنسبته الى ما تفسر
به من شرطه فيصير مضافا الى الشرط واذا صار مضافا فتعذر تحمل
المضاف اليه في المضاف لما يودي الى ان يكون الشيء الواحد عاملا معمولا
من وجه واحد فوجب ان يكون العامل هو الجواب واما متى فليس لوقت
معين فلا يلزم أن يكون مضافه فصح عمل ما بعدها فيها فان قيل
فقد عملت متى فيما بعدها وما بعدها على القول هذا القول عامل فيها فقد
صار الشيء الواحد عاملا معمولا قلنا تعددت الوجوه وتعدد
الوجوه لتعدد اصحابها ووجه التعدد ان متى انما عملت في فعلها لتضمنها
معنى ان وما بعدها عمل فيها لكونها ظرفا له فالوجه الذي عملت به غير
الوجه الذي عمل فيها فان قلت فقدره كذلك في اذا قلت
لا يستقيم لانك اذا جعلت اذا مضافة الى فعلها كان عملها فيه باعتبار
كونه ظرفا له اذ هو الذي جوز النسبة فاذا جعلت الفعل عاملا فيها
كان على معنى كونها ظرفا له فصار الوجه واحدا هذا وجه قول
الاكثرين والحق ان اذا ومتى سواء في كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة

رفي اذا لا معنى له وما ذكروه من كونها لوقت معين مسلم لكنه حصل بذكر الفعل
بعدها كما حصل في قولك زمان طلوع الشمس فانه حصل فيه التعيين ولا
تلزم الاضافة واذا لم يلزم فساد عمل الشرط بالاضافة لم يلزم فساد عمل
الشرط والذي يدل على ذلك قولك اذا ارمضني اليوم ارمضك غدا
وقوله تعالى ويقول الانسان اذا ما مت لسوف اخرج حيا ومعلوم
ان الجواب معنى قوله لسوف اخرج حيا فلو كان هذا العامل واذا مضافة
الى الموت لفسد المعنى اذ يصير اذا المراد بها وقتا واقعا فيه الاخراج فيصير
وقت الموت والاخراج واحدا لانه ظرف عندهم للاخراج جميعا وهو فاسد
نسب الموت على انه ظرف فلا يستقيم ان يكون ظرفا للموت والاخراج
جميعا ولذلك المثال في قولك اذا ارمضني اليوم ارمضك غدا وهذا
ظاهر في ان العمل للفعل الذي هو الشرط لا للجواب قوله وفي اذا
معنى المجازاة دون اذ الا اذا لفت الى آخره قد تقدم ما يدل على
ان اذا لا تخلو عن الشرط وللنحاة في الغالب كما ذكروا واما اذ فحكمها ما ذكر
فاذا دخلت ما عملت عمل الشرط وهل هي اسم كمتى او حرف فيه خلاف
فمن فهم الظرفية حكم بالاسمية ومن فهم الشرطية مجردة حكم بالحرفية
بالحرفية قوله وقد يقعان للمفاجاة وبين بالامثلة مواضع وقوعها ولا
يقع بعد اذا في المفاجاة الا المبتدا والخبر والعامل فيها معنى المفاجاة
وهو عامل لا يظهر استغنوا عن اظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه
والذي يدل على ذلك قولك خرجت فاذا زيد بالباب اذ لو كان

العامل خرجت لفسد المعنى اذ لا يفصل بين العامل ومعموله بالفاء ثم قد يكون
لعطف او لسببية وكلاهما منعدم واما هنا وثمة فهو ظرف فيه معنى
الشرط اجيب ناره باذا وناره باذ وناره بالفعل والاصح لما راى محل الفعل
من غير اذا واذ مع استقلال المعنى ظن ان محبه زيادة لا فائدة فيها فحكم
بان الفصيح اسقاطها والجميع جيد الا ترى انك تقول ان تكرمني اذا انا
اكرمك وان تكرمني اكرمك ولم يدل ذلك على ان الاسقاط
افصح قال الله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
على ما ذكره واما الذي فلا استقيم ان يقال علة بنائها احتاجها الى
مضاف او لو صح ذلك لوجب ان يكون كل اسم محتاج الى الاضافة
كفوق وتحت وامام وقدام وغير وبعض وما اشبهها او كلها يحتاج
الى الاضافة واما الاولى ان يقال لبنت لدن ولدن لشبههما بالحروف
ولوضعهما على الصيغة التي لبنت عليها الاسماء المتمكنة وانما علبها
الحروف فاشبهت الحرف وبني لدا لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم
بني فانه يبنى وان اختلف لغاية بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى
فبني لشبهه الحرف وبني لدا لشبه ما اشبه الحرف وان اختلفت جهات
الشبه فانه لا ضير الا ترى ان تزال بني لشبهه بارتزل وبني فجار لشبهه
بتزال وان اختلفت جهات الشبه وهذا كثير في العربية في ابواب تخالفه
ثم قال ومنها الان وهو الزمان الذي يقع كلام المتكلم عليه
بنا الان بضمها حرف التعريف ويقال ان الالف واللام فيه للتعريف

اذ ليس هو ان دخلت الالف واللام بل هو موضوع في اول احواله بالالف
واللام وليس حكم لام التعريف ذلك فوجب ان يكون تعريفه بامر مقدر
وهو تضمنه معنى اللام وهو معنى كلامه في قوله وقد وقعت في
اول احوالها بالالف واللام وهو علة بنائها لانها لما وقعت كذلك وجب
وهي معرفة وجب ان يكون معرفة بحرف تعريف مقدرة فوجب بناؤه
واما متى واين فعلة البناء فيهما واضحة في الشرط والاستفهام جميعا وقوله
متى للوقت المبهم لانك تستعملها لما لا يحقق وقوعه كقولك متى جاء
زيد ولا يقول متى طلعت الشمس واذا بالعكس وان كانت اذا قد استعملت
كثيرا في المبهم ولم تحرموا اذا لما لم تكن كالشروط في الابهام فاشبهت الاجوبة
المضافات لاسيما على قول من يقول انها مضافة على الحقيقة واما لما
فبنيت لشبهها بالشرط او لاقتضائها جملة بنيتها كاقتضاء اذ واما امس فهي
متضمنة بمعنى لام التعريف عند الحجازيين فبنيت لذلك واما بنو تميم
فيعربونها فينبغي ان تعد على مذهبهم معدولة عما فيه الالف واللام والعدل
لا يوجب البناء فيكون اسما ممنوعا من الصرف ولذلك يقولون واما قط
فبنيت اما لتضمنها معنى اللام لان معناها استغراق الزمن الماضي جميعه
وهو يؤول بعض المعدمين واما ان يقال لتضمنها معنى المضاف اليه لانه
زمن المعنى او يقول ان من لغاتها قط ساكنة وهي موضوعة وضع الحروف
وهذه مشبهة بها من حيث اللفظ والمعنى واجريت مجراها كما قلناه في لدن
بالنسبة الى لد واما عوض فبنيت المعللين المذكورين في قط الا ان زمانها

مستقبل فان اورد ابدا فانها موضوعة للزمن المستقبل وهي معربة واجيب
بان ابدا لم تدخله لام التعريف ولو كان متضمنا لها لما دخلته كما قلناه في اين
وشبهه من المبنيات التي تضمنت معنى الحرف المركبات قال صاحب
اللباب هي على ضربين ضرب يقتضي بناءه ان مبنى الاسمان معا الى اخره
قال الشارح انما لم يبن الاول من اثني عشر لانهم حذفوا نونه فاشبه
المضاف مع المضاف اليه كما ان المضاف مع المضاف اليه غير مبني فكذلك
ما اشبهه ثم قال الاصل في العدد المؤنث على العشرة ان يعطف
الثاني على الاول وكان قياس هذا ذلك ممزج الاسمان كما ذكر الى تسعة
عشر ولم يمزج غير ذلك لان العشرة فما دونها ليس فيها تعدد واما ما فوق
العشرين فلم يلتزم تركه ما قبلها مخففا ما لم يمزج دون ما لم يلتزم والدليل
على الكثرة ان كل ما بعد اله فهو في ضمنه وحرف التعريف والاضافة
لا يحلان بالبناء نظرا الى قيام العلمية فيه مع الاضافة فوجب
السماء ايم بعد الاضافة كما هو قبل الاضافة ومذهب الاخفش ان الثاني
معرب لانه مضاف فقوي امر الاسمية فيه قياسا على اثنا في قولك
اثنا عشر والفرق بينهما ان اثنا عشر اسما لما حذفت نونها وهو حكم من احكام
الاضافة اعطي حكم المضاف لان علة بنائه انما هو لكونه منزلا منزلة جزء
الكلمة فلما قدر مضافا والمضاف له حكم الاستقلال في الاعراب فان
علة البناء اجري مجرى المضاف بخلاف الثاني من خمسة عشر فان علة بنائه
تضمنه معنى الحرف وتضمنه معنى الحرف باق على حاله قبل الاضافة

وبعدها فلا يلزم من اعراب اثنى عشر اعراب عشرين في خمس عشر لان
فان سمي رجل بخمسة عشر كان فيه وجهان احدهما ذكرناه وجه البناء
فلانه قبل النقل كان مبنيا فاجري بعد التسمية مجراه قبلها كما اجري
غلام زيد بعد التسمية مجراه قبلها في الاعراب قياسا على ما اذا سميت
به وفيه ضمير في البناء واما الاعراب فلانهما كلمتان مزجتا وصيرتا
واحدا وسمي بهما فاجري مجرى ما هو كذلك من الاسماء كمعدي كرب
وينبغي لمن اعرب ان يجري فيه اللغات الثلث التي في معدي كرب على
ما بانا بيانها في معدي كرب واما علة بناء الخمسة عشر فمشكلة ووجه اشكاله
انه قدر مفردا فلا علة توجب البناء يمكن تقديرها وان قدر مزجا
فلا علة يمكن تقديرها الا الواو والعطف على ان يكون الاصل حاذ وبا
مزجا وصيرا واحدا الخمسة عشر ولا دليل يدل على ذلك بخلاف خمسة
عشر اذ قياسه خمسة وعشرة فاذا صح هذا التقدير فيه فليصح في معدي
كرب ولا قائل به وغايته ما يمكن ان يقال في انه في الاصل قصد الى
عطف احد الاسمين وهذا التقدير وان كان مثله كان يمكن ان يقدروا
في معدي كرب دل على المخالفة بين التقديرين واذا كانت قواعد معلومة
تقتضي احكاما مختلفة وجاءت الاحكام مختلفة في الفاظ يجوز ان يقدر
في كل واحد منها ما يجري به على القواعد المعلومة وجب تقدير ذلك
فيها للا ادى الى ابطال ما علم صحته وهذا اقصى ما يمكن ان يقال
في خمسة عشر واما بادي بدا واليدي سبا فهي من القسم الثاني عنده مما لم

تضمن ثانيه معنى حرف فهي معرب والاول مبني كمعدي كرب وهو
مشكل ايضا ووجه اشكاله انه في الاصل اسم معرب لم يطرا عليه الا
التخفيف والتخفيف لا يوجب بناء ولو قيل انه معرب على اصله منصوب
على الحال الا انهم سكنوا الباء في اليدي سكنا وفي بادي بدا بعد تخفيف
الهمزة تخفيفا لما جرت في كلامهم كثيرا مصاريب كالامثال كما كان ذلك في
قولهم اعطه القوس باريها ولذلك قول الشاعر حتى بلا في محمداه وشيابي
ذكر ذلك في المشترك ان شاء الله لكان اقرب الى الصواب الا انهم حملوا
بالبناء لما رأوا اسكان الاول وهو في موضع نصب وزادوا صورة التركيب
ثم توجيهه لهم ان يقال كثر استعمال اليدي سببا في التفرق الكثير حتى صار
قولهم اليدي سببا فهم منه التفرق من غير نظر الى اليدي معنى الا يدي
ومعنى سببا على التفصيل فلما صار اجمالا فهم منهما معنى مقصود من غير
نظر الى احادها كان بمنزلة معدي كرب في دلالتهما على مدلولهما من غير نظر
الى تفصيل اللفظين فاجري مجراه لما صار في المعنى سواء مثله واذا كانوا قد فعلوا
مثل ذلك في الجملة حتى اجريت مجرى المفرد اذ لما فهم منها معنى من غير تفصيل
فاعربت اعراب المفرد وعدل بها عن معنى الجملة فهذا اقرب الى ذلك
وان كانت الاحكام قد اختلفت باختلاف المقصود فيهما الا ان الجامع
بينهما في التشبيه انها الفاظ متعددة فهم منها معنى مقصود من غير نظر
الى مدلول كل مفرد حتى اجري كل واحد من القبيلين مجرى المفرد
فهذا وجه المشابهة بينهما وحكم بادي بدا في العلة حكم اليدي سببا وان

اختلف المدلول لان في ان ذلك للتعرف وهذا الاولية واما معدى كرب وبابه
ففيه لغتان على ما ذكر اما اللغة الفصيحة فهي اعراب الثاني وجعل الاول
معه كالحرف ولزوم عمر منصرف وعلته واضحة وهو انهما لفظان مزجا وصيرا
واحدا دالا على معنى فالحق بالمفردات من كلامهم لانه اشبه بها من المركبات
قبل النقل اذ المركبات قبل النقل كان لهما محل في الاعراب فبقي ذلك الحكم على
حاله وهذا لم يكن له حكم قبل النقل فلا بد من حكم له الان وهو اشبه بالمفردات
من حيث المعنى اذ مدلوله مفرد واللغة الثانية ان تضيف الاول الى الثاني
وعلتها انهم شبهوه بالمضاف والمضاف اليه بشبيهها لفظيا من جهة انهما اسمان
ذكر احد عجزي الآخر وهو ضعيف من وجهين احدهما ما ذكروه تشبيهها لفظيا
وما ذكر في تلك اللغة تشبيه معنوي واعتبار المعنى اقوى الآخر هو انه بقوة
ساكن في حال النصب فقالوا رأيت معدي كرب ولو كان مجرى المضاف على
التحقيق ان ينصب كما ينصب المضاف اذا كان مثله لقولك رأيت قاضي
مصر وشبهه ولما اوجبوا التسكين دل على اعتبار الامتزاج دون اعتبار
الاضافة وهذه اللغة اقسم اصحابها قسمين منهم من منع الثاني الصرف وعلته
كالعلة في اسكان اليا من معدي كرب ولو اعتد بهم بالتركيب والمزج لم يكن
للاشكال وجه ثم اصحاب هذه اللغة اقسموا قسمين منهم من لا يصرف
الثاني اعتبارا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان معدي كرب ووجه
ثالث ضعف به هذه اللغة ومنهم من صرفه وهو القياس بعد قصد الاضافة
اذ التركيب في المضاف والمضاف اليه غير معتد به في باب منع الصرف

الكتاب قال صاحب الكتاب وهو كم ولذا وكيت وذيت الى اخره
قال الشارح علة بنائهم الاستفهامية ظاهرة وهي تضمنه معنى حرف
الاستفهام واما الخبرية فيجوز ان يكون لشبهها ما نحتها لفظا واصل معنى
وهو كناية للعدد او لوضعها على حرف من كوضع الحروف او لانقيصه رب او
لتضمنها معنى الانشاء وهو في الغالب بحرف فكانها تضمنت حرفا مقدرا ولذلك
استحقت صدر الكلام ومعنى الكلام الاشياء لا تحتمل صدقا ولا كذبا
بل النوع من الكلام محقق في النفس لنسبة اعتبار من خارج لموافقه له فيسمى
صدقا ولا لمخالفه فيسمى كذبا والخبر بخلافه لنوع من الكلام في النفس
له اعتبار من خارج بموافقه فيسمى صدقا او لمخالفه فيسمى كذبا ومثال الانشاء
قولك قم واقعد فانه لطلب محقق لا لاعتبار امر من خارج وهو تحقق النسبة
فلا يقال له صدق ولا كذب والخبر كقولك زيد قائم فيعتبر امر من خارج
وهو تحقق النسبة الى زيد لا باعتبار النفس فان كانت محققة سمت صدقا
وان كانت منتفية سمي كذبا واما كذا فعله بناؤها اما ان تقول لشبهها بكم
فالحقت بها واما لانها كاف التشبيه دخلت على ذا واستعملت كناية فبقيت
على اصلها في البناء واما كيت وذيت فعله بنائهما انهما كانتا عن الجمل
والجمل مبنية باعتبار الجملية فبنيت تشبيها لها بما كنيت بها عنه قال
وتميز الاستفهامية مفرد منصوب والخبرية مجرور مجموع او مفرد وانما كان
تمييز الاستفهامية منصوبا مفردا لانه لمطلق العدد من غير نظر لقلته وكثرته
فحصل له تمييز فطابق العدد المتوسط وهو احد عشر ولم يجعل له القلة ولا

الكثره كمميز المائه فيكون بحكمها وأما الجمهور فجعلها لما كانت للكثره مميزه
موافق للمميز عدد الكثره وهو المائه والألف وهو مفرد مخصوص وحافظه
الجمع تقويه لمعنى الكثره اذ ليس في لفظ لم ما يشعر بخصوصيه الكثره المقصوده
بخلاف الألف فان فيها ما يشعر فاستغنت عن الجمع به قال ويقع
في وجهيهما مبتدأ الى آخره فالـ ولا يقع الا صدرا الكلام
عند البصريين فلذلك لم تقع فاعله وعلى صفه يلزم منها تقديم العامل الا
اذا كانت مضافا اليها فانه يفتقر الى تقديم المضاف أما لانه متعدد باخره
وأما الان معنى الاستفهام ينبغي عليه فيصير الكلام للاستفهام فلم يبق
الا ان يقع مبتدأ او معموله لفعل بعدها ويعرف ذلك بان ينظر الى ما وقع بعدها
فان كان اسما خبرا عنها وجب ان يكون مبتدأ كقولك كم مالك وشبهه
وان لم يكن اسما فهو خبر عنها وجب ان يكون ثم فعل فينظر فان كان مسلطا
على كم وجب ان يكون معموله على حسب ذلك المسلط مفعولا به او ظرفا
او مصدرا كقولك كم ضربت وكم يوما ضربت وكم ضربت ضربه زيدا وان
لم يكن مسلطا عليه فلا يخلو اما ان يكون مسلطا على ضميرها تسلط المفعوليه
او لا فان كان الاول فلك فيه وجهان كمسأله زيد ضربته مثاله
كم رجلا ضربته الا انك اذا قدرته منصوبا وجب ان تقدر الناصب
متأخرا عنها ومعمول كم رجلا ضربت ضربه لما تقدم من ان فيها صدر الكلام
وان لم يكن مسلطا ولا على ضميرها وجب ان يكون مبتدأ كم رجل قام وكم
رجل جاك وشبهه ثم مثل بالمبتدأ ثم مثل بعده بمثالين اخرين للابتدائين

همان ما تصلح صفه للمميز يصح ان يكون خبرا وهو قوله كم منهم شاهد على فلان
ولم علام لك ذاهب ثم مثل بالمفعوليه والاضافه قال واذا فصل
بين الخبر به ومميزها نصب قال الشارح جاز الفصل بين كم ومميزها
ولم يجز في مثل عشرون رجلا من حيث ان عشرون رجلا الغرض فيه تبيين الذات اولا واتما
جئ بعشرين لتبين خصوصيه العدد فهما جميعا كاسم واحد الا ترى ان هذين
المعنيين لما كان التعبير عنهما بلفظ واحد لم يعدل عنه لقولهم رجل ورجلان وصار
عشرون رجلا بمثابه قولك رجلين فكما ان رجلين لا يفصل من حروفه
فكذلك عشرون بخلاف كم فانها في اصل وضعها لابهام ولبست مع مميزها
كعشرين مع مميزه الا ترى انك لو قلت ثم رجلا لم تبن به خصوصيه العدد
فقد ظهر الفرق بين البابين والمختار النصب عند الفعل لانه في التقدير
المختار يضاف اليه والفعل بين المضاف والمضاف اليه ضعيف ولما ضعف
ان يكون مضافا اليه نقل الى اعراب عموم التمييز وهو النصب وقد جاء
الجر مع الفعل اما على جواز الفعل بين المضاف والمضاف اليه واما على ان
يكون مجرورا باضمار من قال وتقول كم غيره لك الى آخره قال الشارح
انما ذكر هذا الفصل ليعرف ان غيره مثله وشبههما مما لا يعرف بالاضافه
صح ان يقع مميزا لكم كما صح ان يقع مجرورا برب ويبتدأ بيت الفرزدق
كم عمه لك يا جرير وخاله الى آخره فالنصب كما ذكروا الجر كذلك والرفع
على معنى كم مره او كم مره عمه لك او حلبت على عشاري فلم منصوب
على الظرف بحلبت او على المصدر ان جعلنا المرات للحلبات حلبت

ايضا فمقدره على الاول حلبت زمانا كثيرا وعلى الثاني حلبت حلبات
كثيره ولا فرق في المعنى بين ان تقدر استغرقها ما ولا خبرا اذ معناه
في الخبر كثير من الازمان عماتك وخالاتك حلبت لي اي كانوا اخذا في
اوقات كثيره واذا جعلته استغرقها ما كان معناه اخبرني اي عدد من الازمان
او من الحلبات عمة لك وخالة حلبت على عشاري اي ذلك كثير لا اعرف
عدده فاخبرني عن عدده وهذا المعنى ابلغ من الاول في الذم لما فيه من الاستهزاء
وقوله تقديره كم مره حلبت على عماتك وخالاتك الا ان ازاده يحقق الاعراب
لم يستقم لان عماتك فيما قدر فاعل وهي في البيت مبتدا الناخر الفعل عنها
ولا تقدم الفاعل على فعله وان ازاد به تبيين المعنى وايضاحه فهو مستقيم لان
عماتك حلبت وحلبت عماتك سواء قال والخبر به مضافه الى ممثلها
الى اخره تقدير الاضافه هو الوجه لما يلزم من اضمار الجار ووجه القول الاخر
ما يثبت من اظهار الجار في كثير من كلامهم وهي مع حذفها بمعناها فحملت عليها
وهذا القول ليس لقولك من يقول العامل في زيد في غلام زيد حرف
الجر المقدر لان هذا التقدير الاسم الاول تاما منونا في التقدير ومن مضمره وزال
بجعل الحرف المقدر في المعنى عاملا مع كون الاول مضافا ومعنى
ومن اصناف الاسم المثنى قال هو ما الحقت آخره زيادتان
الى آخره قال الشارح هذا الحد هو الحد الذي يستقيم في حد المثنى
واذا حددنا التثنيه قلنا هو الحاق الاسم زيادتين الى آخره وليس قول من
قال ضم شيء الى مثله في حد المثنى بشيء لانك لو قلت زيد وزيد فهذا

ضم شيء الى مثله وليس بمثنى وقوله ليتلون الاولى على الضم واحد الى واحد
يعني الى واحد من جنسه المسمى بذلك الاسم كقولك في رجل رجلان وهل يجوز
ان يأخذ الاسم المشترك فتثبه باعتبار المدلولين كقولك عينان في عين الشمس وعين
الماء فيه خلاف والظاهر جوازه شاذا والاكثر المستعمل خلافه وقالوا زيدان
وعمران في الاسماء الاعلام وان كانت باعتبار مسمياتها كالاسماء المشتركه
لانها لم تسم بها باعتبار امر جامع في مسمياتها وهذا مما يقوي قول من يقول ان
الاسم المشترك يثنى وان اختلف مدلوله والجواب انها انما تثبت بعد
ان اخطر المتكلم المسميات بباله وقدر انتفاء العلميه منها فصارت كانها اسما اجناس
كرجل باعتبار ما تحته فشاكها كما يثنى رجل بعد ان قدر ما مثله وهذا
المعنى هو الذي جوز ان يقال الزيدون فلان ولولا تقديرها نكره لم
يستقم تعريفها ومهما قدر نكره صارت كاسما الاجناس المشترك في امر واحد
الا ان اسماء الاجناس مشتركات في امر معنوي محقق وهذه مشتركه في امر مقدر
وهو كونه مسمى بزيد فان قيل اذا كانت تثنيتها لبيان تكثيرها وتعريفها
باللام وذلك شاذ فليكن ايضا مثلها شاذا وليس شاذا بالاجماع دل على
انه ليس مثله فالجواب ان زيدا اذا نكر وعرف فقد استعمل على
خلاف ما وضع له من غير ضروره لانه يمكن استعماله علما في كل موضع
فجعله نكره بهذا التقدير اخراج له عن اصله لغير ضروره واما زيدان فلا
يمكن استعماله علما لان تثنيته تنافي علميته فلا يلزم من شذوذ ما يمكن
حمله على اصله شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اصله قوله والثانيه

عوضًا من الحركة والتنوين وهذا مذهب البصريين واللوفيون يقولون انها عوض
من التنوين ويستدلون بقولك جاني غلاما زيد فحذفها على انها كالتنوين والبصريون
يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا ثبات
له مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ومثلهما في موضع
فاذا قلت رجلان كانت عوضًا منهما فاذا قلت الرجلان كانت عوضًا من
الحركة فاذا قلت غلاما زيد كانت عوضًا من التنوين قال ومن شانه
اذا لم يلن منقوصًا يعني بالمنقوص ما آخره الف وهذا غريب في الاصطلاح
وانما المنقوص في الاصطلاح ما نقص من آخره حرف كقاض وعصًا او ما يقض
بعض الاعراب كقاض واما اطلاق المنقوص بما آخره الف خاصة فليس بمعروف
قال ولا يخلو المنقوص الى آخره قال الشارح المنقوص على
اصطلاحه وهو ما في اخره الف لا يخلو من ان يكون ثلاثا او فوقه فان كان
ثلاثا وجب رد الالف الى اصلها لوجوب حركتها لوقوع الالف بعدها والواو
والياء لا تعلان اذا وقعا بعد الف لقولك غزوا ورميا اما لزاهه اجتماع
الالفين او لزاهه اللبس في الاصل وعمل البواقي عليه واذا لم تتحمل وجب ان
تبقى على الاصل فتقول قفوان ورحيان وان حمل اصلها نظرا الى الاما له كما
ذكر وان كانت فوق الثلثة لم تقلب الا ياء وانما قلبت ياء فيما اصله واو
لاجل امرين اما لانها في اصل الافعال فعاملها ذلك فاجريت الاسماء عليها
كقولك لهم اعزبت واستغربت اما استثقالها لها اجرا فيما كثرت
حروفه فابدلوا منها الباء لخفتها واما مدزوان فلان التثنية فيه لا تدل الى اخره

وجبه اعترضه انه اسم رباعي جاءت فيه الواو رابعة فلم تقلب ياء
وجوابه ان مدزوان لا يقال في مفرده مدزو وان علمنا بالوجه الاول
للبس آخره الفا يحققه عن واو وحتى يبدل عن الالف يا بل هذه لم تزل واوا
للزوم التثنية وان علمنا بالثاني والواو لم تقع منطرفة لان التثنه لازمة فلا
تقع منطرفة ولذلك شبهها بالواو الواقعة في جاوه قال وما آخره
همزة ثم قال في آخر الفصل فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير والباب في
البواقي ان لا يقلبن قوله الباب في البواقي ان لا يقلبن وقد اجتر
القلب يوهم ان ثلثة الابواب مستوية في البقاء والقلب وليس الامر
كذلك بل الاولى والباب فيها ان لا يقلب والقلب ضعيف جدًا والقلب
في الثانية اولى منه والقلب في الثانية اظهر منه في الثالثة وانما كان
القلب ضعيفا في الاولى لانها همزة اصلية فلم يوجد ما يوجب تغيرها
وكان بقاؤها على حالها اولى والثانية لبست همزة اصلية ولكنها
منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب اظهر لفوات اصلية الهمزة والثالثة
لست اصلية ولا منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب اظهر لفوات
اصلية الهمزة وفوات الحرف الاصلي المنقلب عن الهمزة واما الرابع وهو
حمراء وصحراء فانما اوجبوا فيه القلب للفرق بين همزة التانيث وغيرها
وكانت اولى من القلب اذ الاصل لها ولا عن اصل ولا شبه بالاصل
وقلبت واوا اما لانه الذي تثبت لها في النسب يحمل عليه وان اختلفت
العلة واما لانها عن والواو اقرب اليها بمشاكلتها في الثقل واما كراهة

الألف الى ما بين بعد الف لو قالوا احمرايين وامّا لفرقوا بينهما وبين الألف المقصورة
بامرٍ فيها والتى لا الف قبلها لم يقلبوها ذلك القلب لأن القلب ثم الواجب
والجائز أيّما كان امّا لأنها زايدة مع استثقال همزة بين الفين وامّا لاستثقالها
بين الفين ولم يوجد فى همزة شئ من ذلك نعم قد تخفّفت الهمزة على ما يأتى
فى تخفيف الهمزة وليس من هذا الباب قوله وقد يثنّى الجمع على
تاويل الجماعتين والنظر الى آخره قال الشارح تثنيه الجمع قليل
وسبب قلته ان مفرده يعطى ما يعطى التثنية فيقع ذكر التثنية ضايعا ولكن قد
يجرى فى بعض المعانى ما يحتاج الى ذكر الجمع مثنّى مثل قوله كالشاة
العاير بين الغنمين فلذلك تستحسن مثله ذلك فانه لا يملّ التعبير
بمجرّد الجمع بخلاف قولك عندى رجلان رجلان فانه ضعيف قوله
وجعل الاثنان على لفظ الجمع اذا كانا متّصلين الى آخره يعنى اذا قصد التعبير
عن اثنين فى المعنى مضافين الى اثنين وهما متّصلان بهما فى المعنى عبّر عن
المضاف بلفظ الجمع وان كان مثناه فى المعنى وسببه ادراه اجتماع لفظ
تثنيتين فيهما الدالّ اتّصالها لفظا ومعنى فعلى ذلك تقول اصبت رؤوسهما
ولا فرق بين ان يكون الاوّل متّحدا فى كلّ واحد منهما او متعدّدا فلذلك
تقول قطعت ايديهما وانت تريد يدا من كلّ واحد منهما وقال
اللوفيون شرطه ان يكون الاوّل متّحدا فى كلّ واحد منهما كقوله
فقد صغت قلوبكما وهو مردود بقوله فاقطعوا ايديهما والمراد انما يهما فنطلت
شرطيّة الاتّحاد وقال ظهراهما مثل ظهور الترسين فاستعمل

هذا والأصل معا يعنى بقوله هذا وضع الجميع موضع التثنية وهو اشارة الى حلّ
هذا الفصل وهو قوله ظهور الترسين وقوله والاصل معنى وضع لفظ
المنتهى للدلالة على التثنية على القياس الاصلى وهو قوله ظهراهما ثم
بيّن ان الشرط الاتّصال لامتناع افرادهما وعلمانهما لما فقد الاتّصال
ومن اصناف الاسم المجموع قال الشارح لما كان غرضه الدلالة
على لفظ السالم المذكّر لاختلاف آخره بالحروف لاختلاف العوامل لم يمكنه
جعل المجموع السالم المذكور على حدّ نحو التثنية وذكر المؤنث السالم بالالف
والتاء ليلا يتوهّم عموم السالم فيما ذكر واستغنى عن ان يفيد لفظا
آخر للملحق السالم اذ لفظه فيه بمثنّاه فالذى بالواو والنون فى اعلامه
وصفاته اذا اريد بعض اعلامه وبعض صفاته والّا فلا يستقيم الغنم فان
طلحة وشبهه لا يجمع جمع التصحيح وهو من اعلام من يعقل واحمر وعلّامة وخرج
من صفات من يعقل ولا يجمع بالواو والنون وانما يجمع بالواو والنون كلّ
مذكّر علم يعقل او وصفه لمذكّر يعقل ليست افعل فعلا ولا فعلان
ولا مؤنّثه جارية على المذكّر ولا مذكّره يجرى على المؤنث الّا ما شذّ
من الذى ذكره وما العلّة توجد من غيره فقوله والذى بالالف
والتاء للمؤنث فى اسمائه وصفاته يريد بعض صفاته وهو كلّ صفة
ليست فعلا او فعل او فعلى افعل ولا فعلى فعلان ولا مذكّره يجرى على
المؤنث كطالق وحرج كانه استغنى عن بيان ذلك هما هنا بتفاصيله
سيأتى فى الباب ان شاء الله ثم قال والثانى يعمّ من يعلم وغيرهم فى

اسامیهم وصفاتهم یعنی الملس وقوله وصفاتهم یرید فی بعض الصفات اذ بعضها
لا یجمع الا مصحّحا المکرم علی ما سیأتی وحکم الزیادتین کحکمهما فی سلمان
علی ما تقدم وقد اجری المؤنث علی المذکر المنسوب الی آخره ای جعل
علامة النصب والخفض الکسرة حملا له علی المذکر حیث جعل علامة الخفض
والنصب الیاء کراهة ان یکون للمؤنث علی المذکر مزیة وانما
اعرب الجمع الصحیح بالحروف لانه زید فی آخره حروف علة مع بقاء صیغته
فاشبه التثنیة فاعرابه کاعرابها وانما اعرب المثنی بالحروف لانه لما ثنی
مد له جعلوا اعرابه شیئا هو اکثر من اعراب المفرد وهو الحروف وکان
القیاس فیما اعرب بالحروف ان یکون الواو للرفع والالف للنصب
والیاء للخفض کما هو فی احوک واخوانه فقیاس الزیدون ان یقال فی نصبه
الزیدان وفی خفضه الزیدین علی ما هو علیه فی الرفع وقیاس التثنیة
ان یقال فی الرفع الزیدون وفی النصب الزیدان وفی الخفض الزیدین
فحاله الجمع فی الرفع والخفض علی القیاس وحالة التثنیة فی الخفض
علی القیاس لا غیر وانما کان ذلک من جهة ان الالف التی هی قیاس
النصب لو بقیت لهما لالتبس التثنیة بالجمع فی قولک ضاربا ک لان
النون تحذف وما قبل الالف لا یلون الا مفتوحا فلا یفرق بین کونه
تثنیة او مجموعا فلما جاء اللبس من الالف فی النصب اسقطت منهما جمیعا
فی النصب ثم لما کانت الالف اخف حروف العلة کره ان یحل بالکلمة
فجعلت عوضا من الواو فی التثنیة ثم حمل فی کل واحد منهما المنصوب علی

المخفوض اذ لم یبق غیر ذلک فصار الامر علی ما ذکر فی حد الجمع والتثنیة
وینقسم الی قلة جمع قلة وجمع کثرة ویعنی بجمع القلة ما ذکر وجمع الکثرة
ما زاد علیه وصیغ جمع القلة ما ذکر وجمع الکثرة ما زاد علیه وصیغ جمع
القلة لبنیة مخصوصة من جموع الثلثیر ما عدا ذلک قوله وقد یجعل اعراب
ما یجمع بالواو والنون فی النون وال الشارح جعل الاعراب
فی النون مع بقائه جمعا شاذا ولم یات مع شذوذه الا فی اسما جمعت جمع
الصحیح علی غیر قیاس کانها لما کانت مستحقة للتثنیر جری فیها اعرابه من
ذلک قولهم سنین علی ما ذکر ومنها اسما الاعداد کقوله وقد جاوزت
حدا الاربعین ولا بد من الاعراب لان الاعراب بحرفین والتزم الیاء والنون
الواو لخفتها وثقل الواو وقال وللثلاثی المجرد اذا العشرة امثلة
الی آخره ثم عرض لابنیة الجموع ولم یذکر المفردات ثم یذکر لکل مفرد ابنیة
والذی جمع علیها لانه لا یفیده بیر عرض اذ ذلک لا ینضبط الا بالسماع
فی کل لفظ وهو حظ اللغة والذی ینضبط هو ان تعلم اوزان الجمع واوزان
المفردات ویعلم ان تلک المفردات لا تخرج من قبل هذا الجمع وهذا
المعنی یحصل بالذی ذکره فان ذکر من المجموع عشرة فی مثال علم ان عشرة
الاوزان المفردة تجمع علیها وان حات بافضة علم ان ذلک المنقوص لم یات
جمعه علی تلک البنیة وبیانه انه ذکر فی افعال جمع الامثلة فعلم ان
جمیع الامثلة تجمع علیه ثم ذکر فعالا وذکر ستة امثلة فنقصت اربعة
وهی فعل وفعل وفعل وفعل وفعل فعلم ان هذه الاربعة لم تجئ علی فعال

وكذلك سائرها وهذا هو الذي كان يجعل لو ذكر المفردات واحدا
واحدا الا انه كان يطول الكلام وهذا اختصر قال والمؤنث الساكن الحشو
لا يخلو من ان يكون اسما او صفة كما ذكر فان كان اسما تحركت عينه
في الجمع اذا صحت حروف العلة وحروف الادغام نحو جيد ولكنه ليس
بالظاهر وحكمه حكم المعتل في انه لا يحرك تقول شده وشدات
وقوله وبه وبالكسر في المكسور ها كشدات كان ينبغي ان ينبه على
المدغم العين والمعتل اللام فاما المدغم لقولك حجه وحجاب فيجب
اسكانه واما المعتل اللام فالاسكان فيه جائز كذروة وذروات وقوله
وبه وبالضم في المضموم منها كغرفات كان ينبغي ان ينبه على المدغم العين والمعتل
اللام اما المدغم فيجب اسكانه لقولك عده وعدات واما المعتل اللام
فيجوز اسكانه لغروه وغروات وخطوه وخطوات ثم اورد اعتراضا
على قوله وتسكن في الصفه وقد قالوا لجحات وزربجات وهي صفات تقول
شباه لجحات وهي الشاه التي خف لبنها وشاة زربجات للقصيرات واجاب
ان ذلك في الاصل من قبيل الاسما فلما وصف للمح معنى الصفه بقي حكم
الاسميه في التحريك ويجوز ان يقول لجحات وزربجات وهو القياس
ثم سوى ذلك بان مثل ياسما لا لبس في اسميتها وقد اجريت صفات على خلاف
اصلها تقول امراه كلبه وليله عمه ولوجعت في مثل ذلك لقلت نسا
كلبات وكلبات وكلبات بطرا الى الاصل وكلبات بطرا الى الوصف
واما مثل ليله غم فلا يظهر في الجمع فرق من كونه اسما او صفه لان

المدغم فيهما سواء على ما تقدم قال وحلم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي
فيه التا قال الشارح وقوله عيرات في جمع عير انما يكون على
لغه هذيل لانه معتل اللام فكذلك البت وامتنعوا فيهما اعتلت عنه
من افعل كراهه الضمه على الواو والياء فلا يقولون عود واعود
ولا ذيل واذيل الا ما شذ وامتنعوا في الواو دون الياء من فعول كراهه الضمتين
والواوين فلا يقولون قوول الا ما شذ ولم يكرهوه في الياء لفقد ان احد
الواوين وقوتها بالسكون بعدها ومنهم من يكسر الاول في مثل ذلك كراهه
الضمتين والواو ويقول عيور وشبهه وافعل من المعتل يجب ان يلون من باب
قاض فيصير لفظه على لفظ افع في الرفع والجر وافعلا في النصب لانه لو
بقي لادى الى واو او ياء قبلها ضمه وليس من لغتهم فيبدل الضمه كسره لشبهه
بما آخره حرف علة قبلها ضمه كقولك دلي ودلو واصله لان اصله دلو فقلبت
الضمه كسره فانقلبت الواو الاولى ياء ثم ادغمت فيما بعدها سواء كانت
واوا او ياء على اصل الاعل الذي سيأتي وقد جاءت الضمه في مثله باقيه
فيما كانت من ذوات الواو ومثل قولهم نحو وجا في الياء نادرا قالوا فتوه
ويجوز كسر الفا في المقيس كقولك دلي ونحي كراهه الكسره بعد
الضمه في اول الكلمه في الاسم وقولهم قسي وهو جمع قوس جمعوه
على فعول فلوا قوسا فاروا اجتماع الضمتين والواو ثم فاجروا الواو
الى موضع اللام فصار قسوا ففعلوا فيه ما فعلوا في دلي فصار قسي فلذلك
قال كانه جمع قسو في التقدير كما ذكرناه قوله ويجمع على

افعل كآم وهو نظير اكم معناه ان آم وزنه افعل فيكون اصله أأم وجب
قلب الهمزة الثانية الفا مثلها في آدم ووجب قلب الضمة كسرة مثلها في اذل
لان الواو تنقلب بالكسرة ثم تسكن لاستثقال الضمة والكسرة عليها مثلها
في قاض فيجتمع ساكنان فيحذف حرف العلة لاجتماعهما فصار آم ووزنه
افع يقول في الرفع والجر آم ويقول في النصب رأيت أيما مثل الا لانكسار
ما قبلها مثله في رأيت غازيا قوله وأما الخامس فلا يلبس الا على
استكراه لانه مستثقل في مفرده فاذا جمع زاد استثقالا لان حروفه
اوالحق به أن حذف منها فان كسر على الاستكراه وجب الحذف وقياسه ان
يحذف الخامس لانه به يحصل الثقل فيقال فرازد وحجامر وقياس من قال
محيوش ومريوف ان يقول فرازق وحجارس قال وما كانت
زيادته ثالثة مدة فلاسمائه في الجمع احد عشر مثالا جرى في هذا الفصل اللفظ
كالفصول الاول لاشتراك الاحاد في الابنية المذكورة وهذا لا يلون في
خمسة امثلة لان المدة اما ألف أو ياء او واو فالالف لا يلون قبلها الا الضمة
والاول لا يلون الا مفتوحا لان الكسر ليس من ابنيتهم والضم من ابنية الجموع
الا ما شذ في نحو سدوس للطيلسان الاخضر وقد رواه الاصمعي بالفتح قوله
ولا يجمع على افعل تخصيص له بالمؤنث وبين ان امثاله من الشواذ فقال
وان كانت المدة ياء فلا يكون قبلها الا كسرة والاول مفتوح والضم والكسر
ليس لشيء من ابنيتهم اذ فعيل وفعيل ليس من ابنيتهم فثبت انها خمسة ولم
يجئ فعل في المضاعف ولا المعتل اللام كانهم كرهوا ان يأتوا بها بالمثلين لانهم فيه
المضاعف

بين لبس وثقل لانهم ان ادغموا لم يعرفوا كونه فعلا او فعلا وان اظهروا استثقل
النطق بالمثلين وقد حاء قليل على فعل مفلوكا ادغامه قالوا اسر وسرر وأما
المعتل اللام وكرهوا البناء لما يؤدي الى الاعلال لانه ليس في لغتهم ما اخره
حرف علة وقبلها ضمة فاذا ادى اليه قياس قلبوا الضمة كسرة فلو فعلوا
ذلك هاهنا لقالوا في النصب فعلا فيؤدي الى ما ليس من ابنيته اسماؤهم وقد
جاء فعل قالوا دباب وذب واما الموتث فظاهر قال ولصفاته تسعة
امثلة ومنها افعلا ولم يذكرها في الامثلة وموضعها بعد اعد فينبغي ان
يكون بعده واصدقا او نحوه وجمع جمع التصحيح لوجود شرائطه وأما فعيل
فبابه ما ذكر فلا يجمع جمع التصحيح لان فعلا لا يكون بمعنى مفعول ويكون بمعنى
فاعل فكأنهم ارادوا ان يجعلوا بنيتها في الجمع فرقا فجمع احدهما جمع السلامة
والآخر جمع التكسير فكان ذلك اولى بالسلامة لانه الاصل وفعيل
بمعنى مفعول ليس اصلا فلما لم يجمع بالواو والنون لم يجمع مؤنثه بالالف
والتاء لكونه فرعا عليه في الجمع ولمؤنثها ثلثة امثلة وعد فعلا وفعلا
عند غيره لا يلون جمع فعيلة انما هي جمع فعل وقولهم خلفا ظاهر فيما ذكر
وغيره يزعم انه قيل خليف وخلفه وان خلفا جمع خليف وخلاريف
جمع خليفة واذا احتمل خلف ان يكون جمعا لخليف فلا يجعل اصلا في جمع فعيلة
عليه اذ لا ينبت باب مثل هذا بالاحتمال بل لا بد من ثبت قال وما
كان على اسما الى آخره لما كان هذا الوزن غير مشارك بمثله في ابنيته افرده
للصفة ثمانية وقع في بعض النسخ تسعة وعد فيها فعول ومثل بقعود

وليس سعيد عن الصواب فان قيل هو قليل فعال اقل منه وقد ذكره وقد
شذ نحو فوارس وهوالك ونواكس فاما فوارس فالذي حسن منه انتفاء بينه
وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة واما هوالك فجاء في مثل هالك
في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس واما نواكس فللمضرورة فلا
اعتداد به ويجوز في فاعل اذا كان لمن لا يعقل ان يجمع على فواعل قياسا
مطردا تقول في خيل ذكور ذوافس وبره هو ان الجمع فيما لا يعقل من
المذكر بجرى بجرى المؤنث فمن يعقل تارة في مفرد وتارة في صفاته واخباره
واحواله ولما كانت هذه صفات لما يعقل ذلك المجرى الامر ان فعل مذكر
فعلى لا يجمع على فعل وفعلى في مؤنثه يجمع على فعل قال الله تعالى
فعلة من ايام اخر لانه لليوم ولكنه لما كان منها لا يعقل اجري مجرى
اخرى على ما ذكر وستوى من ذلك ما فيه التا وما لا تا فيه لان
الغرض التفرقة بين المذكر والمؤنث في المعنى فلا فرق بين وجود التا وعدمها
قال وللاسم مما في آخره الف بانث الى آخره ثم مثل لصحاري وراث
وقياس ترتيبه ان يمثل باربعه لان المفرد مثالان والجمع مثالان فيحي التركيب
اربعه وللصفه اربعه امثله ثم ذكر فعلى وفعلى وفعل وفعل ليس بعام
انما يجمع على فعل فعلا افعل ثم قال ويقال ذفريات بثبتها على انه يجري
فيه التصحيح الا فعلا افعل وشبهه ان افعل فعلى موافق لفعل فعلى في اللفظ
فازادوا ان يفرقوا بينهما في الجمع فجمعوا افعل فعلا بالواو والنون واستغنوا
في جمع افعل فعلا فرقا بينهما فلذلك جاز في فعلى افعل الفعليات

حملا على مذكره ولم يحي في افعلا افعل فعلاوات لامتناع التصحيح في مذكره
ثم اعترض بالحضراوات واجاب عنها بغلبتها حتى لا يذكر الموصوف قبلها فصارت
مثل قال فاجريت مجراها قال واذا كانت الالف خامسه
لم تجمع الا مصححا لانه اذا لزهوا التكسير في الخماسي فلان يكره التكسير في المؤنث
اولى قال ولا فعل اذا كان اسما مثال واحدا فاعل الى آخره
قال الشارح وللصفه ثلثه امثله جمع بن امثله الصفات وفعل
وفعل وفعلان يختص بافعل الذي مؤنثه الذي للتفضيل وهو الذي مؤنثه
فعلى قوله انما يجمع ما فاعل الذي مؤنثه فعلى لا يلفى فانه يبقى فعل
وفعلان يوهم انهما مطلقان وليس كذلك وافعل التفضيل يجمع ايضا بالواو
والنون دون افعل الاخر وقد ذكر ذلك ثم اورد قول الشاعر
انا بني وعبد الحوص ○ في البيت كالاعتراض على الفصل فانه ان كان
احوص صفة فليجمع على حوص وان كان علما فليجمع على احاوص فقال هو
منظور فيه الى الوصفيه الاصليه جمع جمعها فقيل حوص والى الاسميه العارضه
بالعلميه جمع جمعها فقيل احاوص فهذا معنى قوله فمنظور فيه الى جانبي
الوصفيه والاسميه وقوله وكل ثلاثي فيه زياده للالحاق بالرباعي
الى آخره حكم الملحق بالرباعي ان يجمع جمعه كاصل كاجدل واجادل وقوله
غير مده احتراز من نحو فاعل وفعول وفعيل واشباهها فان له جمعا مخصوصا
على ما تقدم وحكم الرباعي اذا لحقه حرف لين رابع ان يثبت في جمعه موضعه
الا انه تقلب الفا ان لم تكن ايا ما لانكسار ما قبلها كقولك سرداح وسراديح

وما كانت من الثلاثي ملحقا فحكمه في الجميع كذلك كقولك قراح وقراح ويجر
وكذلك ما كانت فيه زيادة يكون بها موافقا لذلك المثال وان لم تكن
للالحاق كمصباح ومصابيح وقوله في هذا وكذلك ما كانت فيه من
ذلك زيادة غير مدة غير مستفيم ولا فرق بين ان يكون مدة او غيرها
مدة وبيان ذلك ان المدة لا يمكن ان يكون فيها الا ثانية لان الاول
موضع حركة والثالث قبل حرف المد واللين موضع حركة والرابع هو نفس
الحركة المد واللين الذي في الكلام فيه في المثال مع ثونه والخامس حرف
الاعراب وهو موضع حركة فلم يبق الا الثاني واذا تعين ليتعدد حرف
المد واللين فحكمه حكم الصحيح بدليل قولهم طومار وطوامير وديماس
ودياميس وساباط وسابايط فلا معنى لاحتراز له غير مدة لما ثبت ان
المدة وغيرها سواء قوله ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يميز منه
واحده بالتاء قال مثل مختلف فيه فاكثر الناس على انه اسم مفرد
وضع بازاء الجمع الذي يدل عليه افراد صفته وضمائره وانما يكثر
ذلك في الاشياء المخلوقة يعني التي سميت بذلك باعتبار خلقة اصليه
لا باعتبار صنعة من الادميين ثم اورد نحو سفين واشباهها على وجه
الشذوذ وعلس تمر وتمره كهدى وهداة اي ما فيه الجمع وما اخذت منه المفرد
فهو عكس تمر وتمرة ثم قال وقد يجيء الجمع مبنيا على غير واحده
المستعمل نحو اراهط لان افاعل ليس من ابنية فعل واباطل ليس من
ابنية فاعل واحاديث ليس من ابنية فعيل واعاريض ليس من ابنية فعول

واهالي على فعالي زادوا فيه بالالحاق واعتلت كما اعتلت باجوار فذلك
بحري مجراه وليال مثله قال الله تعالى سير وا فيها ليالي وليس
في المفرد بعد الالف الثالثة فدل على انها للالحاق واما لن فقد تقدم ذكره
قال وجمع الجمع يعني انه قد يجمع لا على انه بطرد قياسا ولكنه لشذ
في جمع القلة وقل في جمع الكثرة الا بالالف والتاء وان كان الجمع لا يثبت
الا بالسماع ثم ذكر من كل ذلك امثلة قال ويقع الاسم
على الجميع ولم يكسر عليه واحده قال هذا فيه خلاف
والصحيح ما ذكر لان الجمع انما ثبت كونه صيغة جمع اذا كثرت جمعا فاما
ابنة نادر استعملها جمعا فلا يثبت كونها جموعا والذي يدل على
انها ليست بجمع تصغيرها على صيغتها ولو كانت جمعا لم يجز ذلك فيها
قال ويقع الاسم الذي فيه علامة التانيث على الواحد والجمع
بلفظ واحد وطريقه السماع قال ويحمل الشيء على غيره نحو قولهم
مرضى ومريض بمعنى فعيل فقياسه الا يجمع على فعلى وانما جمع على فعلى
فعيل بمعنى مفعول ولكن لما وافقه في وزنه وكونه صفة باعتبار
انه اجريت مجراه واجري مثلي وشبهه مجرى مرضى وقوله حملت على
قتلى وجرحى وعقرى ولدغى لانها هو الاول الذي يجمع على فعلى
وقوله ايامى ونامى محمولان على حائض وطامث بدليل ان وجعا وان حبطا
جمعا على فعالى لفعل يفعلان لانهما يشتركان كثيرا كقولهم صد ويصدان
وعرج وعرجان وعطش وعطشان ولما كان فعلان يجمع على فعالى حمل عليه

مُوافِقُهُ وهو فَعِلٌ مجموعٌ جمعَهُ مع موافقتِهِ في معنى الآفةِ وأيامى وبنامى حملًا على
وجاءَ على لغةِ ما بينهما من الوزنِ لأنَّ فعيلًا وفيعلًا لا نفارقان فعلًا
إلا بزيادةٍ يا فحملا عليه مع موافقتهما في كونهما آفة والمحذوف يُرَدُّ عند التكسير
ولم يُمثِّل الا بالمحذوف اللام لأنه كثر وعبرة نادر لقولهم سنة ولو جمع أضا
لقيل أسناه ومن أصناف الاسم المذكر والمؤنث قال صاحب
الكتاب المذكر ما خلا من العلامات الثلث إلى آخره قال الشارح
يعني ما خلا لفظًا أو تقديرًا لأنه سيبين أن المؤنث يكون مؤنثًا لفظًا وتقديرًا
فإن لم يكن المذكر كذلك رجع المؤنث المقدر مذكرًا والتقدير بخصوص ما لا
على ما سيأتي وألبتة لا تكون للتأنيث في الأسماء إلا في نحو هذي عند
بعضهم وبعضهم لم يثبت البتة وزعم أن هذي بكمالها صيغة موضوعة
للتأنيث كهذه وبعضهم يزيد في علامات التأنيث الها هو وضع قولهم ايا
نظرًا إلى قولهم هذه ويقول ايا والف وها وهذه الا ليست بها وإن
انقلبت ها في الوقف في اللغة الفصيحة وكذلك تقول الكوفيون
ها التأنيث لأنه قد ثبت اللفظ بها تارة في الوصل اجماعًا وتقلبها في الوقف
ها أنما كان فرقانها ومن تا الفعل والوقف محل تغيير وايضا فإن تا الفعل
للتأنيث وهذه محمولة عليها فهي إذن تا قال والتأنيث على
ضربين حقيقي كما فسره وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل ممثل بمؤنث
بتا لفظية وبما مقدرة على ما سيأتي ذكره ثم ذكر أحكام الفعل إذا أسند
إلى مؤنث عند رجحه الحقيقي على غيره والفعل إذا أسند إلى ظاهر

المؤنث فلا يخلو أما أن يكون حقيقيًا أو غير حقيقي فالحقيقي لا بد له من
علامة التأنيث وقع فعل أو لم يقع إلا في لغة رديئة وهو مع غير الفعل أو بينه قوله
لقد ولد الأخيطل أم سوء وغير الحقيقي أنث فيه وغيره في الفعل بين أثبات التاء
وتركها وقع الفعل أو لم يقع وقد جاء القرآن بذلك كله وقول
النحويين إن إثبات التاء مع عدم الفعل أحسن ليس بسديد للإجماع على
قوله وجمع الشمس فإذن الأمران مستويان وإذا أسند إلى الضمير المؤنث
استوى الحقيقي وغير الحقيقي في لزوم العلامة فتقول هند قامت
والشمس طلعت أما في الحقيقي فواضح وأما في غير الحقيقي فلأمور منها
أن تا التأنيث جيء بها لتدل على أن الفاعل مؤنث فإذا أسند إلى الظاهر
والظاهر نفسه ليدل على التأنيث فاستغنى عنها وليس في الضمير ما يرشد
إلى ذلك فلم يستغن عنها الآخر هو أنه إذا كان مضمرًا كان أشد
اتصالًا فناسب أن يكون الفعل له أكثر من كونه ظاهرًا مستغنيًا
الآخر أنه تأخر علمه أنه فاعله برفعه وإذا لم يتأخر وكان مضمرًا فقد يتقدم
هو وفسره من المذكرات فلا يعلم ومن أصناف الاسم المعرفة والنكرة
المعرفة في الأصل مصدر ككالعرفان ثم نقل فجعل وصفًا للاسم الدال
على الشيء المخصوص لأنه عرف به وهو يدل عليه والنكرة مصدر
نكرت الشيء نكرة ونكرًا إذا جهلته ثم وصف بها الاسم الذي لا
يخص شيئًا بعينه واعلم أن النكرة سابقة على المعرفة لوجهين أحدهما
أن النكرة اسم المعنى العام والعام فيه الخاص والخاص ليس فيه العام

الا ترى ان لفظة الحيوان تتناول الانسان وغير الانسان ولفظة الانسان
لا تتناول سائر الحيوانات الثاني ان النكرة تقع على الاشياء المجهولة
والمعلومة والموجود والمعدوم والقديم والمحادث والجسم والعرض لقولك
شيء ومعلوم وموجود فاذا اردت افهام معنى معين زدت على ذلك الاسم
الالف واللام او الصفة وما لا زيادة فيه شايق على ما فيه زيادة قوله
المعرفة ما دل على شيء بعينه اعلم انه قدم المعرفة على النكرة وان كان حق
النكرة ان تكون مقدمة لان النكرة اصل للمعرفة وانما قدم المعرفة لانها اذا
اجتمعا غلب جانب المعرفة لقولك رايت زيدا ورجلا قائمين فقائمين حال عن
المعرفة فلاجل هذا قدم المعرفة ولفظة المعرفة دخل فيها المعارف الخمسة لانها
دلت على شيء بعينه والمعرفة دلت على شيء بعينه وقوله وهو على خمسة
اضرب العلم الخاص اي الذي لم يثنى ولم يجمع قبل التثنية خاص لمسمى بعينه
فاذا ثنى او جمع خرج عن ذلك ولم يسق علما والمضمر يعني بعد العلم
الخاص المضمر وقوله والمبهم شيآن اسما الاشارة والموصولات
والداخل عليه حرف التعريف وانما قال حرف التعريف ولم يقل الالف واللام
لندخل فيه الميم من قوله ليس من امبر امصيام في امسفر فان الميم بدل
من الالف واللام قوله والمضاف الى احدها او لاضافة حقيقية
احترز بالحقيقية عن غير الحقيقة مثل اسما الفاعلين والمفعولين والصفة
المشبهة باسم الفاعل وكذلك مثلك وغيرك وشبهك وقريب وما اشبه
ذلك لان الاضافة في هذه الصور كلها لا تفيد التعريف قوله

واعرفها المضمر لان المضمر لا يحتاج الى الصفة والعلم يحتاج الى الصفة
الا ترى ان المضمر لا اشتراك فيه لتعيينه بما يعود اليه ولذلك لا يوصف
ولا يوصف به بخلاف العلم فانه يقع فيه الاشتراك ويميز بالوصف والمبهم
يوصف ويوصف به ويقع على كل حاضر ويقع فيه الاشتراك حتى لو كان
يحضرنك جماعة فقلت قال هذا من غير اقبال على واحد لم يعلم المراد الا
بانضمام الاقبال اليه قوله واما المضاف فيعتبر امره بما يضاف
اليه يعني تعريف المضاف يستفاد من المضاف اليه فاضافته الى المضمرات
اقوى على رأي سيبويه ثم الى العلم ثم الى اسم الاشارة ثم الى ما فيه حرف
التعريف وعند من يقول اعرف المعارف الاعلام يقول اضافته الى
العلم اقوى من اضافته الى غيره وعند من يقول اسم الاشارة اعرف
المعارف يقول اضافته الى اسم الاشارة اقوى من اضافته الى غيره،
فالحاصل ان تعريف المضاف على حسب قوة المضاف اليه على اختلاف
المذاهب واضعف تعريف المضاف اضافته الى ما فيه الالف واللام لان
تعريف الالف واللام ضعيف قوله واعرف انواع الضمير ضمير
المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب اما بيان ان اعرف انواع الضمير
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب اما بيان ان اعرف انواع
الضمير ضمير المتكلم لانه اذا قال انا لا يحتمل شيأ اخر ولانه يقال
انا وانت فعلنا فقوله فعلنا اي بضمير المتكلم وغلب جانب ضمير المتكلم
على المخاطب دل على انه اعرف ثم بعده المخاطب لانه يحتاج الى

نوع اشارة لانه اذا كان بحضرته جماعة فقول انت مما لم يشر اليه لا يعرف
انا الى من يرجع ثم تعده الغايب لانه يحتاج الى ما يعود اليه وهو الاسم
المذكور قوله والنكرة ما شاع في امته كقولك جاءني رجل وركبت
فرسا فرحل شاع في امته وعام في جنسه قوله في امته اي شايع عام
في جنسه فلا يبالي شخصا بعينه وكذلك ركبت فرسا هل هو للمذكر
او المونث الاخر انه اذا كان مضمرا قد يكون مستترا فجعل له لفظ
يدل عليه بخلاف الظاهر ثم حمل اخواته في الاضمار عليه وقوله ولا
ارض انقل ابقالها منا وقل يريد ان ارض بمعنى موضع فاجري مجرى موضع
قال التانيث في اللفظ وتقدر الى اخره قال يعني ان تاء
التانيث يكون الاسم مونثا بتقدير او انما حكم بذلك لما استقر الاتيان
بها في كل مصغر ثلاثي يعلم انها مرادة اذ لو لم تكن مرادة لم يجز الاتيان بها
لان التصغير لا يرد شيئا لم يكن ولما ثبت في الثلاثي علم ان الرباعي مثله
وانما منع منه مانع وهو زيادة الحرف الرابع فلذلك حكم بان التا
مقدرة في الجمع وان كانت في الثلاثي اوضح فاما قوله ومظهر
امرها بالاسناد فغير مستقيم لانه ان اراد ظهور ان الاسم مونث فهذا
يظهر باشياء كثيرة غير الاسناد من الصفة وعود الضمائر وبعض الجموع
وغير ذلك وان اراد بظهر امر التا في كونها مقدرة فغير مستقيم اد
ليس في الاسناد ما يشعر بذلك وكانه قصد الى ان التا في الاسماء
القياسية محمول على التا التي في الفعل بالنظر الى

الاصل فهاد لاله على التا التي في الاسماء المونثة ودخولها في الصفات
وفي الموضع التي تدخل التا في الافعال كقولك قامت فهي قايمة وضربت
فهي ضاربة ولذلك قالوا حايض لما لم يقصد وامعنى الفعل قالوا حايضة
فهذا وجه ذكر الاسناد في دلالته على التا وفي خصوصيته دون ما
يدل على التانيث لان غيره وان دل على كونه مونثا ليست فيه دلالة
على كون المونث مقدرة وانما خص التا بالتقدير دون الالف لانها
التي ثبت ردها في قولنا اذن واذينة ولم تثبت رد الالف فلا ينبغي
ان يقدر قال ودخولها على وجوه للفرق بين المذكر والمونث
في الصفة الى اخره اكثر ما تدخل التا للفرق بين المذكر والمونث في الصفات
كما ذكر وهو قياس الا في الابنية المستثناة واما في غيره فيحتاج فيه
الى السماع وهي تماسه او جه كما ذكر قال وتجمع هذه الاوجه
انها تدخل للتانيث وشبه التانيث ففي الاول والثاني وفي الثالث للتفرقة
او للواحد ومع الرابع للمبالغة وفي الخامس واضح وللجمعية والنسبة
والتعريف يعني انه كان اعجميا فكون دالة على العجمة وللتعويض يعني
انه عوض عن الالف والياء مونثة قوله والمخبر فيها ان يحي بفعله يعني
ان يقدر وجودها كعدمها في الاحكام التي تثبت في الاسم قبلها ويكون
ما قبلها في حكم المنطرف في احكام الطرف وقوله وقل ان يبنى عليها
الكلمة يعني يجعل معها كاحد اجزايها حتى يكون ما قبلها كالوسط فيمتنع
عليه احكام الطرف ومن هذا القليل قولهم عباية وعطاية في الف وعلاوة

وشقاوة في الواو وكان القياس ان يكون موضع الياء والواو همزة قال
وقولهم جمالة في جمع جمال بمعنى جماعة يعني ان هذه التاء ليست لمعنى آخر
غير ما تقدم ولكنها فيها بمثابة قولك صاربة ولما كان ضاربة يصح جريه على كل
جماعة يصح ان يكون جماله يجري على الجمع ايضا الا ان في جماله من الدلالة
على الجمعية ما لا يجده في ضاربة وسببه كثرة استعمال الجماعة بحذف موصوفه
ولم يكثر ضاربة ولو كثر صاربة هذه الكثرة باعتبار الجمع وحذف موصوفه لكان
مثله ومن ذلك البصريون والكوفيون وهذا اظهر في انه في باب ضارب وضاربة
لانه ليس في الدلالة على الجمعية كغلالة لكونه دونه في الكثرة ومنه الحلوبة
والفتوبة والركوبة حتى قال الله تعالى فمنها ركوبهم ومنها يركبون
وهو موضع الاستشهاد وقد يقال حلوبة وحلوب كحلوبة للواحد وحلوب
للجمع وليس هذا من باب الحلوبة المتقدمة لان تلك من باب للجماعة فهو من
باب غلالة له وهذه للمفرد فهي من باب تمرة قال وللبصريين في نحو
حائض وطامث مذهبان الى آخره قال الشارح مذهب
الخليل انه على معنى النسب وما كان على معنى النسب فقياسه ان
يأتي بغير تاء كقولهم لابن وتامر اي منسوب اليهما لا على معنى حدوثه حتى يدخل
التاء لان التاء انما دخلت في هذا الجنس حملا على ما تقدم فاذا لم يقصد جريها
على الفعل ويقصد ذلك المعنى لمجرده منسوبا الى من قام به لم يؤت بالتاء لانه
فلذلك قال الخليل على معنى النسب يشير الى هذا وقال سيبويه انه
متأول بانه انسان او شيء حائض وما ذكره الخليل احسن لانه رده الى معنى

بمقتضى حذف التاء وما ذكره سيبويه تأويل بعيد ليس فيه معنى يقتضي حذف
التاء واتفاقهم على انه انما يكون في الصفة الثابتة دون الحادثة دليل
على صحة ما ذهب اليه الخليل اذ لو كان المصحح ما يؤيله بانه شيء جرى
في الحدوث وغيره على سواء وقال اللوفيون انما ذلك لانه لا
مشارك له بينه وبين المذكر والتاءات للتفرقة فلا حاجة اليها وقد رد
ذلك بامور احدها انه لو كان كذلك لوجب ان تقول ناقة ضامرة كقولهم
حمل ضامر لحصل الفرقة وهو الذي اشار اليه في الكتاب وهذا لا يلزمهم الا
ان يعمموا وهم انما علوا نحو حائض وطامث والثاني انه لو كان كذلك لوجب
ان يقال امرأة مرضع لانه لا مشارك له بينه وبين المذكر ولما قيل امرأة مرضعة
دل على فساد التعليل ولا يلزمهم ايضا لامرين احدهما انهم انما جعلوه نحو
لا موجبا ويجوز ان يقول مرضع لذلك الثاني انهم انما علوا الواقع في
كلام العرب من نحو حائض وطامث وطالق ولا يلزمهم التعميم الثالث
انه قيل لو كان ما ذكرتموه صحيحا لجاز ان تقول هند حائض اذ لا مشارك له بينه
وبين المذكر وهذا ايضا لا يلزمهم لانهم لم يعمموا في الاسماء فضلا عن الافعال
واذا لم يرد عليهم بعض الاسماء فلان لا يرد عليهم الافعال اولى قال
ويستوي المذكر والمؤنث الى آخره قال الشارح هذا الفصل
راجع الى السماع واشتراطهم جريه على المؤنث قصدا الى الايضاح في كونه
للمؤنث لحصل الفرق بينه وبين المؤنث بقرينة جريه عليه قال وتشبه
به ما بمعنى فاعل لموافقته له في اللفظ وقد قيل ان قريبا ما هنا ذكر

لان رحمه مصدر والمصادر المؤنثه يجوز تذكيرها حملا على لفظ آخر في معناه
فالرحمه بمعنى الترحم والتذكره في قوله فمن شاذ ذكره يعني الذكر واما ملحفه
جديد فالكوفيون يزعمون انه بمعنى مفعول وان جدد بمعنى جدد ورداى
مقطوع فهو بفعل بمعنى مفعول وللبصره لتزحمني والواحد الثوب فهو جديد
فتوهم ان جددا من جدد فهو جديد وانما هو من جددت وليس بقوي لان
دعواهم ان حد الشي فرع على حدوثه لا دليل عليه قال وثابت
الجمع ليس بحقيقي سواء كان مفرداته ثابت حقيقي او لا لان الثابت الحقيقي
انما يعتبر عند الافراد وانت في الجمع لم تقصد الا النسبه الى الجمع والجمع
ليس فيه تانيث حقيقي فلما كان كذلك جرى التانيث والتذكير
فيه على حد سواء وانما يعتبر التانيث الحقيقي اذا اسند الى ضمير الجمع فان كان
مذكرا العقل اختص بضمير وعلامه لاشركه غيره فيها وجاز ان ياتي معه
بضمير المفرد المونث وان كان غير ذلك من مذكر لا يعقل او مونث مطلقا
كنت فيه بالخيار بين ضمير المفرد المونث وبين ضمير الجمع وهذا جار في الصفات
كما جرى في الافعال فتقول الرجال ضربوا او ضربت ولا يقول ضربن والنسا
والايام فعلت وفعلن ولا يقول فعلوا ويجري ايضا في الضمائر وان لم يكن
الفاعل تقول الرجال ضربتهم وضربنهم والنسا والايام اكرمتها واكرمتهن
ولا يقول في الاول اكرمتهن ولا في الثاني اكرمتهم وعن ابي عثمان
الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت وخمس خلون وخمس عشره خلت
على سبيل الاستحسان لا الوجوب ووجهه انك اذا قلت خمس

خلون فاصله خمس ليال خلون والليالي هي المقصوده بالذكر فحسن رجوع الضمير
اليها ضمير جمع ليناسبها واذا قلت خمس عشره خلت فاصله ليله فرجع الضمير
الى لفظه مفردا كما رجع الى الليالي جميعا لكونه المقصود ثم حملوا الجموع
على تقدير الاعداد وان لم تذكر نظرا الى المعنى فقالوا الاجذاع انكسرن
نظرا الى انه جمع قله فتبنت على حاله مع تقدير الفاظ العدد فكانك قلت
ثلثه اجذاع او نحوها الى العشره واذا قلت الجذوع انكسرت فهو لما فوق
العشره والتمير فيه مفرد فكانك قلت احد عشر جذعا او مائه جذع او الف
جذع فحمل على تقدير وجود ما يكون تميزا له قال وبخو النخل والتمر
تذكر وتونث فتقيه سماعيه فمن ذكر لان اللفظ مذكر ومن انث فلانه
في المعنى جماعه ويستوي المذكر والمونث الحقيقي في لفظ المفرد من
هذا الباب فيقال حمامه ودجاجه للشاه للذكر والانثى ولم يفرقوا كراهه اللبس
بالجمع كما ذكروا قال يونس اذا اراد واذلك المعنى يعني الدلاله
على الذكوريه قالوا هذه شاه ذكر وحمامه ذكر وعلى هذا يجوز ان يقول غنت
الحمامه وان كانت ذكرا لان فيها تانيثا لفظيا يجوز اعتباره فيقول
من قال ان قوله قالت نمله يدل على ان النمله انثى غير مستقيم يجوز ان
يكون التانيث لما في لفظ نمله من التانيث والذي يدل على ذلك قولهم هذه حمامه
ذكر ولو كانت للتانيث هي قالت ليس الا لان الفاعل انثى لم يجز ان يقال
هذه حمامه ذكر فالذي جوز الاتيان باسم الاشاره المونث المفرد من هذا
الباب مع التصريح بالتذكير يجوز الاتيان بعلامه التانيث وان كان مذكرا وقد

أورد على ذلك لزوم قال طلحة وشبهه لأن التأنيث ملفوظ به فيه وهذا لا يلزم
لما ذكرناه من الاتفاق على نحو هذه شاة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه
طلحة يدل ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك ان طلحة علم قصد فيه الاخراج
عن موضوعه وجعله لمن هو له فصار التأنيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى وليس
كذلك باب شاة ونحوها على ان بعض اللغويين يلتزم جواز هذه طلحة وقال
طلحة وان كان لمذكر وليس ذلك بشيء قال والأبنية التي يلحقها
الف التأنيث المقصورة على صربين مختصة بها ومشتركة الى آخره يعني بالأبنية
الصيغة التي يلحقها الألف للتأنيث او للالحاق دون الألف لانك ان
اخذت الألف في التثنية تعذر ان يكون مشتركة لان البناء الذي فيه الف
التأنيث باعتبار الألف لا اشتراك فيه ابدا فدل على ان المراد البنية دون
تقدير الألف وقوله ومشتركة وقع في بعض النسخ بالكسر وليس بجيد
لان المشترك لا بد ان يكون فاعله متعلقا بمشترك فيه والمشترك
لا بد ان يكون تعلق به اشتراك متعدد فاذا قلت مشتركة بالكسر
وهو البناء فالبناء منفرد لا مشاركة بينه وبين غيره فتعذر ان يكون مشتركا
واذا قلنا مشتركة فالمشتركة هي البناء الف التأنيث والالحاق وهو متعدد
وهما جميعا متعلقان بالبنية التي يلحقها بها على سبيل الاشتراك فان
قال قائل المشتركة بالكسر هي الابنية وهي متعددة والمشترك فيه هما
الالفان ولا يضر تعدد المشترك فيه اذا ثبت تعدد المشترك على
معنى الاشتراك قيل لا يستقيم لانه يؤدي ذلك الى ان يكون

مختصة في الابنية لان فعل وفعل وفعل مشتركة في الف التأنيث ولا
يضر اعادة المشترك فيه فان قيل المشتركة هي الابنية التي اشتركت
في الالفين والمختصة الابنية التي اشتركت في الف التأنيث وحدها وسميت
مختصة لاختصاصها بالف التأنيث قيل لا يستقيم لان كل واحد من
الابنية يقال له مشترك مع قطع النظر عن اخواته وهو على هذا غير
مشترك لان المشترك لا يكون واحدا قال فمن المختصة فعلى
وفعلى لا تكون الا للتأنيث لانها لو كانت للالحاق لوجب ان يكون
في الاصول مماثل لها لان معنى الالحاق ان يوجد حروف ناقصة عن
حروف بنية اخرى في الاصول فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله
في الزنة عند ارادتهم منه تلك البنية المخصوصة وليس في الاصول
مماثل لها عند سيبويه ولا فعلل ولا فعلل واما الاحفش فلا يسهض
له هكذا دليل انى فعلى لانه عنده فعلل فيحتاج الى دليل غيره ومثال
لو كان فعلى للالحاق لجامصروفا ولم يصرف دل على انه للتأنيث قال
ومن المشتركة فعلى فما ذكره من التأنيث يدل على انها الف التأنيث
كونه غير مصروف وما ذكره من الالحاق دل عليه صرفه او الحاق
تاء التأنيث به لان تاء التأنيث لا تلحق الف التأنيث واما ارطى فالفه للالحاق
في الاكثر لقولهم ارطاة ما روط فلما حذفت الالف من مفعول دل على
زيادتها واصالة الهمزة واذا ثبت زيادتها ثبت انها للالحاق لان كل الف
زائدة وقعت آخرا وليست للتأنيث فهي للالحاق الا ان يمنع مانع حتما

فى نحو قبعثرى ويجوز ان يكون الفه اصلية فلون وزنه افعل ويدل عليه قولهم
ادهيم مرطى فحذف الهمزه من مفعول يدل على زيادتها واثبات الياء يدل
على اصالتها وقد وان جاء ارطى غير مصروف فى النكره فيجب ان يكون
للتانيث واما علقى فيجوز ان يكون الفه للالحاق كقولهم علقاة ولكونه
مصروفا واما من قال علقى غير منصرف فالفه للتانيث ولا يستقيم ان
يقال انها اصل لما ثبت من ان الالف اذا وقعت مع بنته احرف اصول
لا تكون الا زايده على ان منعهم الصرف فى علقى يدل على زيادتها
وان اصول الكلمه عين ولام وقاف فكل مع ما بقى معها يحلم بزيادته
كانت لغيره لصرف ولذلك الدلفى واما الذفرى فمن لم يصرف فهى كالشرى
ومن صرف فهو كمعزى ومعزى لم يات الا مصروفا فالفه للالحاق لا غير
وقوله وصفه هذا على راى سيبويه لان سيبويه يقول فعلى لا
يكون صفه الا مع الالف واللام ولذلك ذكره صاحب الكتاب فى آخر الفصل
وقد اورد سيبويه قولهم قسمه ضيزى ومشيه حبلى وهو عند سيبويه
فعلى لا فعلى وانما كسرت فاؤه لتسلم الياء لانه من ضاز يضيز وحاك
يحيك فلو لم يكسر لانقلبت الياء واوا وقلب الضمه كسره اقرب لانه بغير
حركه وذلك بغير حرف واما من قال ضيزى فوارد على سيبويه لانه
لو كان فعلى لوجب ان يقول ضوزى على ما يقال انه ابدل من الياء
همزه على غير قياس وهو بعيد قال والابنيه التى يلحقها ممدوده

فعلا وهى على ضربين الى آخره هذه الابنيه كلها مخصصه اما بالف التانيث
واما بالف الالحاق ففعلا وفعلا مختصان بالالحاق وما عداه للتانيث
قوله وجمع بريد اسم جمع لان فعلا ليست من ابنيه الجموع وعد اشياء
منها وهى كذلك على مذهب الخليل وسيبويه واصلها عندهما شيئا كرهوا
اجتماع الهمزتين وبينهما الف فقلبوا العين الى موضع الفا فقالوا اشياء
والذى يدل على ذلك انهم قالوا فى تصغيره اشيا وفى جمعه اشاوى وانه
غير مصروف ولو كان جمعا لشئ لم يحل اما ان يكون افعالا كما يقول
الكسائى او افعلا كما يقول الفرا او الاخفش وان اختلفا فى مفرده فقال
الفرا اصله شيئ خفف كما خفف هين وقال الاخفش بل شئ فعل وجمع
على افعل على غير قياس فلو كان افعالا كما يقول الكسائى لانصرف
لان افعالا مصروف باتفاق وهذا واضح وايضا فانه كسره على اشاوى
وافعال لا تكسر على افاعل اذ ليس فى كلامهم افاعل واما الفرا والاخفش
فانه يبطل عليهم بانه فى التصغير وايضا قد كسر على اشاوى وافعلا لا يكسر
على اواعل ولا يرد على مذهب سيبويه شئ من ذلك لانه منع الصرف لاجل
الف التانيث وتصغيره على اشيا لانه اسم جمع لا جمع وجمعه على اشاوى لانه
اسم فعلا وفعلا يجى على فعالى كقولهم صحرا وصحارى فان قيل
يلزم سيبويه انه قلب الهمزه الى موضع الفا والقلب على خلاف ذلك القياس
كما ان منع الصرف فى افعال على خلاف القياس وكذلك التصغير
والجمع الذى انكر فالجواب ان منع الصرف فى افعال لم يعرف

اصلا فلا يجوز بحاله بخلاف القلب فانه ثابت في لغتهم في امثلة كثيرة فكان ارتكاب
ما هو من لغتهم اولى وايضا فانه يلزم الكسائي امران على خلاف القياس
منع صرف افعال وجمعه على افاعل كما تقدم ولا يلزم سيبويه سوى
امر واحد واما الاخفش فانه يلزم ثلثة امور منها انه جمع فعل على افعلا
وهو خلاف القياس ومنها حذف الهمزة التي هي لام ومنها التصغير المذكور
واما الفراء فيلزمه ثلثة امور منها الامران الاخران ومنها انه جعل شيئا
اصله شيئا كهين ولو كان كهين لجاز فيه الاصل كما في هين فالتزام التخفيف
مع ان الاصل ما ذكر على خلاف القياس فظهر ان القول السديد ما ذهب اليه
الخليل وسيبويه واما فعلا وفعلا فانهما للالحاق لان فعلا وفعلا ليس
من ابنيتهم الا ما جا في قوما شاذا فعليا وحريا واضح وسيسا ان قيل لم
لا يكون فعالا كهمشاه دياس فيكون الالف زايدة او فعلا كهمشاه
الزلزال فيكون الفا اصلية والهمزة عن ياء هي لام حتى يكون مضاعفا ذا الزلزال
فالجواب انك لو جعلت الالف زايدة لكانت الفا والعين من جنس واحد
وذلك بعيد فوجب ان تكون اصلية واذا ثبت اصالتها فلو كانت الهمزة
منقلبة عن ذا الزلزال لكان مصدرا لان ذلك مخصوص بالمصادر
وايضا فانه يلزم كون الياء فيه مفتوح ولم يسمع فيه فتح فوجب ان تكون الهمزة
زايدة وليست للتانيث كما ذكرناه اولا فوجب الالحاق وحوالا ان قيل
لم لا يكون فعالا كقولك ضراب فيكون الهمزة منقلبة عن حرف اصلي
او اصلية او فوعالا كقولهم طومار فالجواب انه اسم لبنت يضرب

لوفه الى الحوه والاشتقاق يرشد الى ان الهمزة ليست اصلا ولا يستقيم
ان تكون اصله فعالا من الحوه لان فعالا من ابنيه الصفات ولا يلون
فوعالا من الحوه لان فوعالا فما عينه واو لم مات ولو اتي لوجب ان يكون غير
مدغم فرقا بين التانيث كما فرقوا تفعل وتفوعل فقالوا انسور وشمر فادغموا
في تفعل ولم يدغموا في تفوعل وهذا يتبين في الاعلال واما من زنه
فعلا ايضا فان قلت لم لا يلون فعالا من المزيه او من المزير فلبت فيه الزاي
الاجل التضعيف فالجواب انه لا يستقيم ان يكون من المزيه
فعالا من ابنيه الصفات كما تقدم وهذا اسم وايضا فانهم يقولون مزا مقصورا
غير مصروف فدل على ان العين واللام زايدان ولو كان من المزيه لوجب ان
يلون الا اصليه ولا يستقيم ان يلون من المزير لما ذكرنا من ان فعالا من
ابنيه الصفات وايضا فان حرف التضعيف انما تقلب فما قلب عند
الاجتماع وها هنا قد فصل بالالف فوجب ان يكون فعلا فاما من قصر
فلا يخلو اما ان يكون منع الصرف او لا فان كان منع الصرف فهو فعلى
من المزير لا غير وان صرف لم يلن الفه الا عن اصل ويكون وزنه فعل كدرق
مشتقا من المزيه وهو ضعيف لما تبث انه مشتق من المزير بدليل مزى
غير مصروف وهو هو فالاولى ان يكون فعلا مشتقا من المزير قلبت فيه
الزاي الثالثة ياء فانقلبت فاصله مزر فان قيل لم تجعلون من زياده
الالف فيلون وزنه فعلا ودل على زيادتها ما تبت من زيادتها في مزى
غير مصروف فهذا انما يرد اذا قلنا انه من المزير فاما اذا قلنا انه من

المرتبة فاما انها واضحة والجواب انه لا يمكن ان يقول فعلى لانا لو قلنا انه فعلى
لوجب ان يكون الالف للالحاق فيجب ان يكون في الاصول فعلل وليس ذلك فيها
على مذهب سيبويه نعم يلزم الاخفش ذلك فيقول به وليس ببدع عند من
يثبت فعلل وهو جائز على قياس قوله ومن اصناف الاسم المصغر قال
الاسم المتمكن اذا صغر ضم صدره وفتح ثانيه قال الشارح قوله
الاسم المتمكن احتراز من الاسماء المبهمة فان تصغيرها يخالف فيه ذلك كما
سيأتي في آخره ولم يتجاوز ثلثة امثلة كانهم قصدوا الى ان يكون لهذا المعنى
صيغ محصورة ليسهل امره وقوله فعيل وفعيعل وفعيعيل انما يريد صورتها
لا اعتبار الحروف الاصول ولو اعتبر الحروف الاصول لادى الى ذكر اكثر
ابنية الاسماء في التصغير فلم يزد الا صور الحركات الضمة ثم الفتحة ثم يا
التصغير ثم ما بعدها على اختلافه في الحركات والعدد ثم قال وما جاء الفهن
الى فعيعل وفعيعال وذكر فعيلى وفعيلا وافعال وفعيلان فانه قصد
الى انه فعيعل حقيقة فهو باطل كما تقدم وان قصد الى اعتبار الحركات
والسكنات على ما فسر فلا يحصر له ذلك لان من الاوزان التي تثبت
فيها الف التانيث والالف والنون كثيرة غير هذه كقولك في عفصا عفيصا
وفي حنفسا حنيفسا وفي عقران عنيقران وفي عقربان عقيربان وهذا لا
يحصر لكثرته فكان الوجه ان يقول وما خالفهن الى فعيعل وفعيعال وفعيلال
انما يكون لاجل الف التانيث المقصورة والممدودة والالف والنون
اللتان لا تقلب الفهما يا في الجمع الملتبس والف افعال اما الثلثة الاول

وكان يستغنى عنها بان يقول وما في آخره الف تانيث مقصورة من الثلاثي
او الف تانيث ممدودة مطلقا او الف ونون زائدتان لا تقلب الفهما يا في
التصغير والاعتبار في التثنية بدون ذلك فيكون فعيلى وفعيلا وفعيلان
من باب فعيل وفعيلا وفعيلان وتشبههن من باب فعيعل
وسوى الافعال فيحتاج الى ذكره بخصوصيته وانما جاءت الثلثة الاول
تخالفه لصيغ التصغير تشبيها لالف التانيث في المثالين بالف التانيث وفي
المثال الثالث بالف التانيث في ترك الاعتداد بها في الجمع ولذلك ينفى
ما قبلها مفتوحا فهي محموله على فعيل وفعيعيل كما تقدم واما المثال
الرابع وهو جمع على افعال فانما خولف به محافظة على الف الجمع كانهم
قصدوا الى الفرق بين حرف الجمع وحرف الافراد فلو صغرت اعلام لقلت
اعيليم ولو صغرت اعلام لقلت اعيلام فلولا بقاء الالف لوقع اللبس
فوجب الفتح عند المحافظة لانها لا تكون قبلها الا مفتوحة ثم قال
ولا يصغر الا الثلاثي والرباعي يعني في الاشباع ولذلك ذكر تصغير الخماسي
وفي تصغيره ثلثة اوجه احدها وهو الاجود ان يحذف الخامس كما ثبت
في التكسير وعلته ما ذكرها سيبويه وهو واضح والثاني ان يحذف
ما كان من حروف الزوائد في الجنس او في الشبه لحذف الميم والدال
على ما ذكر والثالث ان يبقى حروفه كلها فعول تصغير جعل كما
ذكر عن الاخفش قال والتصغير والتكسير من واد واحد
يريد الله في المعنى مثله من حيث انهم قصدوا الى معنى زايد في الاسم غيروه

فغيروا صيغته تغييرا يوذن بذلك ولذلك انهم حملوه عليه في رده الاشياء
الى اصولها عندهم وفي امتناعهم من تصغير الخماسي في السعه كما امتنعوا
من التكسير قال وكل اسم على حرفين فان التحقير يرده الى
اصله قال الشارح الاسم الذي بقي من حروفه الاصول حرفان
لا يخلو اما ان يكون من غير زياده فيه او مع زياده فالاول هو الفصل الاول
وحكمه ان يرد الزائد ضرورة بنا فعيل اذ لا يمكن الا برده لانك لو تردده
لوقعت بالتصغير اخرا فكان فيه خروج عن بنا فعيل وتغيير الالف لانها
ترجع معتقب حركات الاعراب ثم تنقل بما حذف فاوه او عينه او لامه
بتمثيل واضح وان كان فيه زياده فلا اما ان يكون مما يمكن جعل الاسم
على فعيل منا ولا والاول هو القسم الثاني وحكمه ان يستغني بالزياده
عن حرف الاصل المحذوف لامكان صيغه فعيل بها فيقال في مبيت
وزنه فيل مبيت فتحصل الصيغه المطلوبه فلا حاجه الى رد الاصل ولذلك
تقول في تصغير هار هوير اما ان يكون اصله فعل هورا او فاعل هاور مقلوب
فكون مثل قاض ولا يمكن الاول ها هنا لانه ابنته محذوفا في حرف
اصلي ولا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون الياؤه كالتاء
اذ حذفها عارض كقولك رأيت قوضيا فوجب ان يكون الثاني فوجب
ان يكون فاعلا حذفت عينه فاذا صغرته قلت هوير واستغنيت بالزياده
وناس مشتق من الانس ففاؤه محذوفه فاذا صغر قيل نويس واستغني
بالزياده ثم قال ولو ردوا لم يكن على هذه الصيغ المذكورة

ولوجب ان يقال في ميت ميت لانك لذلك تصغر ميتا ولقيل في هار هوير
ووقع في بعض النسخ هوير وليس بجيد لان قياس اسم الفاعل من مثل
قال وقام وهار ان يقال قويم وقويل ولذلك هوير وقد اعتد بان
هارا مجذوف منه الواو وقيل قلبها همزه استغفالا لها وبقاء الهمزه
في التصغير فرع على التكسير فاذا لم يثبت في المصغر الا ترى انهم يقولون
في تصغير اسم الفاعل من صيد وعور وعوير لانهم لم يقولوا صايد وعاير
فدل على ما ذكرناه واذا لم تقلب همزه في هاير لم تقلب همزه في هوير
وليس سعيد وان لم يمكن جعل الاسم على فعيل بنا فهو قسمان احدهما ان
يكون الزياده همزه وصل او تا تانيث عوضت عن اللام وهو الفصل
الثالث وبيان انه لا يمكن فيه سا فعيل بالزياده انك لو نسبت فعيلا من
اسم وابن بالزياده لضممت الهمزه وفتحت ما بعدها فانت في الدرج اما ان
تحذفها فتخل بفعيل واما ان تثبتها فتحالف وضعها ونطقها مع الاستغنا
عنها وفي الاستا استغني عنها بتحريك ما بعدها ولو بنيت فعلا من اخت
وبنت قلت لاعتددت بنا التانيث في فعيل وهي في جلم كلمه اخرى بدليل
قولهم هنيه ونظايره واذا لم نعتد بها لم يبق الاسم على فعيل فاذا صغرت
مثل هذا القيل وجب الرد كما في الفصل الاول الا انك ها هنا تحذف
همزة الوصل استغنا عنها لوجوب تحريك الفا ولا يحذف الثاني لان المعنى
الى اتى بها للهاوي الا انك لا تجعل حكمها حكم التا التي كانت في اخت تحرجها
من العوض بر الحذوف ولكن تجعلها تا تانيث مثلها في قائمه لانها في

أُخْتُ عَوَضٍ وَبَانَتْ فَثَبَتَتْ لَهَا بِالعَرَضِيَّةِ حُكْمٌ فَإِذَا أَرَدْتَ التَّحْقِيرَ زَالَتْ
العَرَضِيَّةُ فَزَالَ حُكْمُهَا فَلِذَلِكَ تَقِفُ عَلَيْهَا هَا وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا وَهَذِهِ
أَحْكَامُ غَيْرِ العِوَضِ وَهَذَا الَّذِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ وَيَذْهَبُ بِالتَّاءِ اللَّاحِقَةِ ثُمَّ قَالَ
وَالبَدَلُ عَلَى ضَرْبَيْنِ لَازِمٍ وَغَيْرِ لَازِمٍ إِلَى آخِرِهِ قَالَ الشَّارِحُ
الِاسْمُ الَّذِي يُصَغَّرُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ حُرُوفُهُ لَمْ تُغَيَّرْ أَوْ غُيِّرَتْ فَالَّذِي
هُوَ هَذَا الفَصْلُ وَهُوَ نَقْسِيمُ قِسْمَيْنِ تَغَيُّرٌ سَمَّاهُ لَازِمًا وَتَغَيُّرٌ غَيْرَ لَازِمٍ
وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ البَدَلِ اللَّازِمِ بِأَنَّهُ الَّذِي يَلْزَمُ المُكَبَّرَ وَالمُصَغَّرَ وَغَيْرَ
اللَّازِمِ أَنَّهُ الَّذِي يَلْزَمُ المُكَبَّرَ دُونَ المُصَغَّرِ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لِأَنَّ
غَرَضَنَا أَنْ نَعْرِفَ كَوْنَهُ لَازِمًا قَبْلَ تَصْغِيرِهِ لِيَبْنِيَهُ أَوْ نَرُدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ فَالأَوْلَى
أَنْ يُقَالَ البَدَلُ اللَّازِمُ كُلُّ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ فِيهِ ثَابِتَةً فِي المُكَبَّرِ
وَالمُصَغَّرِ وَغَيْرُ اللَّازِمِ كُلُّ مَا كَانَ العِلَّةُ فِيهِ فِي المُكَبَّرِ دُونَ المُصَغَّرِ
وَبَيَانُهُ أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُصَغِّرَ مِيزَانًا فَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الوَاوَ انْقَلَبَتْ يَاءً
لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا وَتَعْلَمُ أَنَّ المُصَغَّرَ يُضَمُّ أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ
فَيَزُولُ الأَمْرَانِ جَمِيعًا فَإِذَنِ العِلَّةُ المُقْتَضِيَةُ لِلْبَدَلِ فِي المُكَبَّرِ فِي المُصَغَّرِ
فَتَرُدُّهُ إِذَنْ إِلَى أَصْلِهِ فَتَقُولُ مُوَيْزِينٌ وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُصَغِّرَ مُتَعِدًا
أَوْ مُتَيَسِّرًا وَأَصْلُهُ مُوتَعِدٌ وَمُوتَيْسِرٌ مِنَ الوَعْدِ وَاليُسْرِ فَتَعْلَمُ أَنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ
تُقْلِبَتَا أَلِفًا لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا فَأَبْنِ سَالِمَ مَعَ تَاءِ الِافْتِعَالِ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ
مُفْتَعِلٍ تَحْذِفُ تَاءَ الِافْتِعَالِ وَتُحَرِّكُ الأَوَّلَ بِالضَّمِّ وَالثَّانِي بِالفَتْحِ
فَتَزُولُ العِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا قُلِبَتْ يَاءً فَهِيَ غَيْرُ لَازِمَةٍ فَتُرَدُّ إِلَى أَصْلِهَا فَلِذَلِكَ

وَلِتْ مُوَيْعِدٌ وَمُيَيْسِرٌ وَفِي نَابٍ وَنَابٍ قُلِبَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ
مَا قَبْلَهَا وَفِي التَّصْغِيرِ يُضَمُّ الأَوَّلُ فَتَذْهَبُ العِلَّةُ فَهُوَ إِذَنْ غَيْرُ لَازِمٍ فَتُرَدُّ
إِلَى أَصْلِهِ وَقِيلَ كَمِيزَانٍ وَمِثَالُ البَدَلِ اللَّازِمِ كَقَوْلِكَ فِي قَائِلٍ وَقَوْلٍ
إِذِ العِلَّةُ فِي الإِعْلَالِ فِي اسْمِ الفَاعِلِ أَيًّا مَا هُوَ حُمِلَ لَهُ عَلَى الفِعْلِ وَصَغَّرْتَ أَوْ كَبَّرْتَ
فَلِذَلِكَ قِيلَ قُوَيْلٌ كَمَا قِيلَ قَائِلٌ وَقَدْ تَوَهَّمُوا أَنَّ الوَاوَ فِي قَائِلٍ إِنَّمَا قُلِبَتْ
هَمْزَةً لِوُقُوعِهَا بَعْدَ أَلِفٍ وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ لِمَا ثَبَتَ عَنْهُمْ فِي مَنْ حَكَمَ المُصَغَّرِ وَلَوْ
كَانَتْ تِلْكَ العِلَّةُ لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ قُوَيْلٌ وَمِنْ ذَلِكَ تُرَاثٌ وَتُخَمَةٌ وَأُدْرٌ
لِأَنَّ العِلَّةَ فِي قَلْبِ الأَلِفِ كَوْنُهَا مَضْمُومَةً فَيَجِبُ أَنْ تَبْقَى وَأَوْرَدَ تَصْغِيرَ عَبْدٍ
اعْتِرَاضًا وَبَيَانُهُ أَنَّ عَبِيدًا هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ عَادَ يَعُودُ وَقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً
لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا فَهُوَ مِثْلُ قُلْ وَفِي التَّصْغِيرِ يَزُولُ هَذِهِ العِلَّةُ
فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ عُوَيْدٌ كَمَا يُقَالُ قُوَيْلٌ وَأُجِيبَ بِأَنَّ هَذَا القِيَاسَ
خُولِفَ لِغَرَضٍ آخَرَ وَهُوَ أَجْرَاهُمُ المُصَغَّرَ مَجْرَى الجَمْعِ المُكَسَّرِ وَهُوَ يَقُولُونَ أَعْيَادٌ
بِاليَاءِ فَكَانَ القِيَاسُ أَعْوَادًا بِالوَاوِ وَلَكِنَّهُمْ خَالَفُوا القِيَاسَ لِيُفَرِّقُوا بَيْنَ جَمْعِ أَعْوَادٍ
وَجَمْعِ أَعْيَادٍ فَلِذَلِكَ خَالَفُوا القِيَاسَ وَلَوْ قَالَ فِي عِيدٍ إِنَّمَا قَالُوا أُعَيْدٌ لَعَرَفُوا
بِنَاءَهُ وَمِنْ تَصْغِيرِ عُودٍ لَكَانَ أَقْرَبَ قَالَ وَالوَاوُ إِذَا وَقَعَتْ
ثَالِثَةً وَسَطًا كَوَاوِ أَسْوَدَ وَجَدْوَلٍ إِلَى آخِرِهِ قَالَ الشَّارِحُ أَمَّا مَنْ
قَالَ أُسَيِّدٌ فَهُوَ قِيَاسُ العَرَبِيَّةِ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ الوَاوُ وَاليَاءُ وَسَبَقَتْ أَحَدُهُمَا
بِالسُّكُونِ كَمَا فِي مَيِّتٍ وَلِذَلِكَ كَانَ الفَصِيحُ وَأَمَّا مَنْ قَالَ أُسَيْوِدٌ
فَكَأَنَّهُ رَاعَى فِيهِ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا مُرَاعَاةُ البِنْيَةِ كَمَا فِي قَوْلِكَ سُوَيِّدٌ لِيُفَرَّقَ بَيْنَهُ

ومن سبيل اذ لو ادغم لالتبس والآخر ان يا التصغير تأتي عارضا والعارض لا
اعتداد به الا ترى انهم يقولون قالوا يا قوم ولا يدغمون وناد وا يا مالك يعرض
مجيء الياء بعد الواو وبخلاف ما كان مجيئها اصلا في بنية الكلمة فانه
وكل واو وقعت لاما صحت او اعلت فانها تقلب ياء لانها ان كانت
ثالثة اجتمعت مع يا التصغير فتقلب ياء سواء كانت مصححة او معتلة فالمصححة
كنحو عروة والمعتلة كنحو عصا لان يا التصغير اذا وقعت قبل الالف
زال المعنى الذي من اجله قلبت الواو الفا فردت الى اصلها لانه بدل
غير لازم كما تقدم في فصل البدل وان كانت رابعة وقعت بعد الكسرة
التي بعد يا التصغير فتنقلب يا مصححة في المكسر او معتلة كقولك
في قرنوة قرنية وفي سقاء سقي قال
واذا اجتمع مع ياء
التصغير يا ان حذفت الاخيرة الى آخره وانما كان كذلك كراهة اجتماع
اليائين وليس هو حذفا اعلاليا بمنزلته في قاض ولكن حذف اعتباطي
للتخفيف بمنزلته في يد ولذلك كان معربا بالحركات الثلث كاعراب
يد الا ترى انك تقول هذا عطي ورأيت عطيا ومررت بعطي ولو
كان كقاض لقلت هذا عطي ورأيت عطيا ومررت بعطي كما قالوا هم ابو
مري وفي احوى على ما سنبينه واما عطاء فقياس تصغيره عطيي ردت
الهمزة الى اصلها لزوال علة قلبها همزة ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها
فاجتمع ثلث يآت فحذفت الاخيرة تخفيفا واداوة مثله لان اصله
أدية كما تقول رسيلة ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم حذفت

لاجتماع اليآت وغاوية اصلها في التصغير غويوية قلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها ثم حذفت عويية فاجتمعت ثلث يآت فحذفت الاخيرة ومعاوية مثل
غاوية لانك تحذف الالف لانها زايدة خامسة مع الميم فهي احق بالحذف
على ما سنأتي فقياس تصغيره معيوية ثم فعل ما تقدم وقياس من قال
اسيود ورأيت احيوى ان يقول معيوية لانها ثالثة ولم يجتمع عنده يآت
وكذلك ما اشبهه واحوص قياسه ان تقول احيوص لانه من الحوة فانقلبت
الاخيرة يا لانكسار ما قبلها ثم ادغمت الياء في الواو وبعد قلبها ياء كما تقدم
فصار احيي فاجتمع ثلث يآت فحذفت الاخيرة على القياس المتقدم ثم منهم
من يمنع الصرف نظرا الى ان التقدير في صيغة افعل كالمحقق الا ترى انك
تمنع صرف اشد واشد وان تغيرت صيغة افعل فكذلك ها هنا ومنهم
من نظر ان الحذف ها هنا ليس كالمحذوف في قاض فيكون مرادا فصارت
اللفظة كأنها على هذه البنية خرجت عن صيغة افعل وان كان وكذلك
اذا صغر احمر تصغير الترخيم قيل حميمر على وزن فعيل بلا خلاف لانتفاء
صيغة افعل وان كان في التقدير عليه وكأنهم فرقوا بين ما التغيير فيه
لاعلال موجب فيكون المحذوف مرادا اصله كما تقدم احيي فقد اجتمع
ثلث يآت مثله في عمير والاول مذهب سيبويه والثاني مذهب عيسى
ابن عمر وأما من قال احيي فوهم بحض لانه الا اصله كما تقدم احيي فقد اجتمع
ثلث يآت فوجب حذف الاخيرة كما في عطي فان حذفها ها هنا حذف
لاعلال وقال احيي في الرفع ومررت باحيي ورايت احيي وجب عليه

فى جميع الباب ان تقول هذا عطى ومررت بعطى ورأيت عطيا ولا فايدة
لافرق من المسايل فظهر ذلك وهم اذ الشبوية معلومة واما من قال
اسبود فقياسه ان يقول احيوى فى الرفع والجر ورأيت احيوى فى النصب
واصله احيوى فاعله كما اعل اعيلى فقال احيو كما قال احيو وكما
يقال اعيل ولم يجتمع باآت فتحذف ولذلك قلنا ان قياس الباب عنده ان
يقول معوية وسببه على ما تقدم ان لم يجتمع باآت على مذهبه قال
وما الثانيث لا يخلو من ان تكون طامرة او مقدرة الى آخره قال
انما ظهرت الثانى تصغير اللاتى الموتث لانه لما كان فيه معنى الصفة وتا
الثانيث قياسها ان تلحق صفة الموتث الحقت بالموتث المصغر وان لم يكن
فى مذكره ولم تثبت فى الرباعى استثقالا لكثرة حروفه فكأن الرابع عوض
منها واما الالف فان كانت مقصورة وهى رابعة ثبتت لخفة الاسم فان كانت
على اكثر من ذلك حذفت استثقالا لها فتقول فى حبجى حبحب وفى حولايا
حويلا وحويل فاما ياحولتى فانك لما حذفت الف التانيث ففى حولامى
وهو على خمسة اضرب وقبل آخره حرف لين فثبتت فى التصغير الا انها تقلب
ياآ لانكسار ما قبلها فتدغم فى الياء الاخيرة فيصير حويلى وحكم هذا الاسم
وغيره الصرف لان منع الصرف انما كان لالف التانيث ولا الف تانيث
واما من قال حويل ولذلك وقع فى الاصل فانه اما ان يكون حذف الالف
لزيادتها ثم صغر فقال حويل ثم اعل الياء كما يعل ياقاض واما ان يكون صغر
اولا على حولتى ثم خفف الياء كما تخفف ياصحارى فيقال صحار فيعلها

علت ياصحار وان كانت ممدودة ثبتت مطلقا تاليا كان الاسم وغيره وانما ثبتت
لانها زادته على حرف فاشبهت كلمة اخرى فثبت كما ثبتت لك فى قولك
يعيلبك فان قلت فلم لم تحذف تا التانيث كما حذفت الف التانيث
فى الاسم الرباعى او ثبتت كما ثبتت الف التانيث كما ثبتت التا قلت الف
التانيث مع الجر الاسم كالجزء منه لانها لا تقدر منفصلة بخلاف تا التانيث
فانها تقدر كالمنفصلة فاشبهت الحرف من بنية الكلمة فحذف كما
يحذف واثبت رابعة لانها لو كانت حرفا من بنية الكلمة لثبتت فكذلك
الف التانيث قال وكل زايدة كانت مدة فى موضع يا فعيعل
وجب تقديرها وابدالها ياآ الى آخره قال لانها لا تخرج عن ابنية التصغير
اذا الاسم يبقى على فعيعل وقوله وجب تقديرها يعنى بقاما مدة
وقوله وابدالها ياآ ان لم تلنها يعنى ان لم تلن ياآ تسكسر ما قبلها فيجب قلبها
ياآ اذ لا يمكن النطق بالف او واو بعد كسرة قوله وان كانت فى اسم ثلاثى
زايدتان لبست احديهما اياها الفت اذ هما فى الفايدة وحذفت احداهما
اى لبس احديهما المدة التى قبل الآخرا لفت اذ هما فى الفايدة اى
اقواهما فى الدلالة على المعنى الاصلى وحذفت الاضعف فكل
اسم فاعل او مفعول من الخماسى بالزيادة فانك تبقى وتحذف الاخرى
لان الميم موضوعة لبنا اسم الفاعل وهو المقصود بالصيغة والزيادة الاخرى
انما هى لما يعتور من معان اخر فالميم اقعد فى الدلالة على المقصود فوجب
ابقاها وحذف احداها فلذلك تقول فى منطلق واشباهه ما ذكروان

تساوتا كانت مخيرًا وتساويهما بأن لا يلون لاحدهما قوة في الدلالة على المقصود
فيلون مخيرًا في حذف ايتهما شئت على ما مثل قال وان كن كلاهما او العضل
لاحدهن حذفت اخاها على ما تقدم واما الرباعي فيحذف منه كل زايده
ما خلا المده الموصوفه لانها لا يمكن اتيانا الا من اربعه احرف اصول فلا مقابله
منه ومن الزايد فالزوايد بالحذف اولى فاذا صغرت مقرطس قل قريطيس
اذ لا يمكن بقاء شئ من الزوايد لذهاب صيغه التصغير معها وهو قوله ما خلا
المده الموصوفه قال ويجوز التعويض وتركه فيما يحذف من هذه
الزوايد التعويض انما يكون فيما حذف منه ثم هو على ضربين ضرب موضع
التعويض مشتغل بما يليا في حرف التعويض وضرب موضع التعويض خال
فالضرب الاول لا يمكن فيه هذا كما قيل في تصغير اخر بجام حرجيم
فلا عمل في هذا التعويض والضرب الثاني نحو قولك في منطلق مطيلق وهذا
يمكن فيه التعويض قوله وجمع القله يحقر على بنائه اجمع على ضربين
جمع كثره وجمع قله على ما تقدم وفي الجموع جمع القله حكمه في التصغير
حكم المفرد يصغر كما يصغر الا ان الالف افعال يحافظ عليها كما تقدم واما
جمع الكثره فلا يحقر على صيغته كانه لما كان التصغير فيه معنى التقليل
كرهوا ان يجمعوا بينه وبين صيغه التكثير فعدلوا الى احد امرين الى
جمع القله ان كان له جمع قله او الى المفرد ثم جمعوه بالواو والنون
او الالف والتاء على حسب ما يسوغ فاذا صغرت علما فانت بالخيار
وان شئت احدت جمع قلته وهو علمة وصغرته فقلت علبمة وان شئت

صغرت المفرد ثم جمعته فقلت علبمون فان لم يكن له جمع قله تعين رده
الى المفرد كقولك في شسوع شسيعات لفقد السماع في اشسع
واما جمع عليم بالواو والنون ورجيل كذلك في التصغير لان فيه معنى
الصفه وقيل التكسير لس فيه معنى الصفه كما ذكرنا في دخول تاء
التانيث في مؤنثه في نحو اذر مصغرًا او امتناعها فيه مكبرًا وحكم
اسما الجموع حكم الاحاد لان ذلك المعنى منتف اذ الفاظها الفاظ
المفردات فلا معنى للعدول عنها وفي بعض الاسما تصغر على خلاف
القياس على ما ذكر وحكمه السماع في اثنيان زادوا ياء بعد السين وفي
عشيان زادوا الفا ونونا وفي عشيشه ابدلوا من الثاني شينا فردوا التا
التي كانت قياسها ان تحذف لاجتماع اليا ات وفي اغيلمه واصبيه زادوا
همزه قال وقد يحقر الشئ لدنوه من الشئ وليس مثله وقد يقرر
ان التصغير يدل على ان الشئ عندهم مستصغر وقد جا قليلا على معنى
قرب الشئ من الشئ ومشاله قولهم هو اصيغر منك لا يستقيم ان
نقال ان المزاد انه صيغر لان لفظ اصيغر يدل على الزياده في التصغير
فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى وانما قصد الى ان المده التي
بينهما قرسه وكذلك ما مثل قال وتصغير الفعل ليس بقياس
وانما جا في الفاظ يسيره يحفظه لان معنى التصغير الوصفيه بالصغر
لما صغرته والفعل لا يصح وصفه فيصغر وانما المعنى فيما صغر
لمن نسبت اليه الفعل كما فسره يريد انه في الاصل وضع مصغرا

كأنهم في أصل الوضع فهموا تصغيره فوضعوا اسمه على التصغير وذلك قليل
منه جميل ولعيث اسمان لطائرين وكميت صفة للفرس فاذا جمعوه
ردوه الى المكبر المقدر لانه ليس للمصغر على حاله فقالوا في جميل
وكعيت حملان وكعثان فدل ذلك على ان المكبر في التقدير حمل وكعث
لان فعلان جمعه افعل وقالوا كميت فدل على ان مكبره في التقدير
كمت لان فعلا جمعه افعل وانضاف كميت من صفات الالوان
فهو من باب احمر واسود فقياس مكبره هذا الوجه يعلم انه افعل
قال والاسماء المركبة يحقر الصدر منها ولا يغير الكلمة الثانية
كما لا يعتد بتاء التانيث ولا يحذف كما لا يحذف يا التانيث وهو هاهنا
اجدر لقوله الا لتباس بتصغير غير المركب وتركوا ما قبل الياء مفتوحا
تشبيها بتاء التانيث وتحقير الترخيم ان يحذف كل شيء ولذلك في بناء
الثلثة والاربعة الى اخره قال هذا باب على حاله في التصغير
سهل وهو ان يحذف الزوائد كلها ويصغر الاسم وسمي تصغير الترخيم
لما التزم فيه من الحذف لان الترخيم في الغليل يقال صوت رخيم اذا
لم يكن قويا ومنه سمي الترخيم وليس تصغير الترخيم معناه انك اضفت الى
الترخيم الذي حذف الآخر وانما اراد حذف الزوائد على ما فسره
قال ومن الاسماء ما لا يصغر ثم ذكر اسما كثيرة الاستعمال
لم يوجد في كلامهم الا مكبرة فدل ذلك على ان تصغيرها
مطرح في لغتهم واما اسم الفاعل والمفعول اذا اعملتهما لم يأت في كلامهم

تصغيره كراهة اجتماع العمل والتصغير لانه اقوى شبه الفعل قال
والاسماء المبهمة حولف بتحقيرها فحقر ما سواها يعني اسماء الاشارة والموصولات
وحولف للاناث من اول الامر لانها غير متمكنة وقوله وحولف باواخرها
الفات فيما سوى ها ولا فان الهمزة الالف ملحقة فتحل احرزه وفيما سوى
المثنى والمجموع فانك تقول في اللذان اللذين وفي الذين الذون ولا الف
في ذلك فان زعم ان الالف في اللذان واللتان سقطت لالتقاء الساكنين فرد قوله
بقولهم الذيون بضم الياء ولو كانت الالف مرادة لوجب ان يقال الذيون فان
ثبت الذيون كان الانفصال مستقيما وكان يعني ان يقول ويريد مراده
قبل اخرها يا للتصغير لانه لا بد منها ومن اصناف الاسم المنسوب
قال الشارح وحده بما ذكر وظاهره غير مستقيم وهي احقه
مستقيم اما ظاهره فانه يقال لا يخلو اما ان يكون حد المنسوب او المنسوب
اليه فان حد المنسوب كان غير مستقيم لقوله علامة للنسبة اليه والمنسوب
لم يلحق الياء علامة للنسبة اليه اذ ليس منسوبا اليه وان حد المنسوب اليه
كان غير مستقيم لان التوبيب بالمنسوب فكيف يحد غير ما يوب له وهو
في الحقيقة لم يحد الا المنسوب وقوله هو الاسم يريد الاسم قبل
الالحاق ثم قال الملحق به ياء مشددة علامة للنسبة اليه هو
المنسوب واما جاء الاشكال من جهة الضمير فمن جعل الضمير راجعا
الى الاسم الذي الحقت ياء فاسدا ومن جعله ضميرا الاسم
لاعتبار الحاق الياء مستقيما وهو الذي قصده وشبهها بتاء التانيث

من جهة تغيرها معنى الكلمة كما يغيرها معنى التاء وشبهها بتاء التانيث
في انها تكون للمفرد كما تكون التا وكما انقسمت التا الى الحقيقي
وغير حقيقي وكذلك النسب يريد بالحقيقي ما تقدم من كون المدلول مؤنثا
في المعنى بازائه ذكر في الحيوان ذكرناها على تقدم وغير الحقيقي ما جرى في
اللفظ فقط لقولهم طلمة وضربة وشبهه وكذلك النسب منه ما كان
مدلوله منسوبه حقيقة كقولك دمشقي ومصري وهو الغير السابع ومنه
ما كان في اللفظ خاصة دون المعنى كقولك لرسي منسوبا من حيث المعنى
كما ان طلمة ليس مؤنثا من حيث المعنى قال والنسبة مما
طرق الى الاسم تغيرات شتى لانها غيرته من مدلول آخر مغاير له الا ترى
ان قولك دمشق اسم للبلد وقولك دمشقي للرجل المنسوب اليها
وغيرته من حال الى حال لانه كان عريا على البائن فصار بهما وكان
اعرابه على ما قبلهما فصار على آخرهما قال وجد فهم البائي النسب
واجبة لانهم لو اثبتوها لفسد المعنى الا ترى انك اذا نسبت رجلا
الى ضارب فالرجل هو الاسم الذي فيه يا النسب فلو بقيت فيه يا التانيث
لكنت مؤنثا لمذكر الثاني انه كان يودي الى اجتماع تانيث اذا
نسبت مؤنثا الى مؤنث فتقول اذا نسبت امراة الى طلمة طلمي
والثالث انه يودي الى ان تكون يا التانيث وسطا قال
ونون التثنية والجمع ينبغي ان تقول وعلامة التثنية والجمع ونونهما لان
ذلك يحذف مع النون فتخصيصه النون موهم بقاء ما قبلها وانما هي

علامة التثنية لان المعنى يحصل بيا النسب الى المفرد فتقع الزيادة ضايعة
ولا حاجة اليها وكل ما ذكرناه في التاء فنحوه جار في المثنى والمجموع فيلون
اربعة اوجه فاما اذا سميت بالمثنى او المجموع المصحح فلا يخلو اما ان
يعربه اعراب المفردات او يجريه في الاعراب على حكم ما كان عليه فعلى
الاول تثبتها لانك اخرجتها عن صورتها في احكامها التي كانت لها فكانها
الف ونون لغير التثنية كما في عمران وعلى الثاني يحذفها قبل التسمية
لان احكام علامة التثنية والجمع باقية بها فاجريت بعد التسمية مجراها قبلها
فتقول على الاول قسرني وعلى الثاني قسوني وكذلك نصيبي وبيري وكذلك
زيدي وزيد ابي وخليلي وخليلاني وسبعي وسبعاني في النسب الى
السبعان اسم موضع ومن الجاريه على القياس في التعبير ان يكون الاسم
ملاسا ما بنيه لكسره فانهم يلزمون اجتماع الكسرتين والبائين مع فله حروف
الكلمة فيفرون الى فتح الوسط كنمري ودولي وايلي فان كان
اكثر من ثلثه احرف وفي اخره ما في نمري من الكسرتين والبا فالاحسن
بقا الكسرة لقوة الكلم بالزايد على الثلاثة كثغلبي وبيري ويجوز الفتح
كراهة اجتماع الكسرتين ومن ذلك حذف البا والواو من فعيله
وفعولة وفعيله في صحيح العين غير مضاعف فرقا بين المذكر والمونث
فاذا نسبت الى كريم قلت لكرمي والى كريمة قلت كرمي والمونث اولى
بالحذف لاستثقالهم اياه واما المعتل العين فلم يقفوا فيه لما يودي الى استثقال
ليس من جنس كلامهم لانهم لو قالوا طويلا لادى الى تحرك الواو وانفتاح

ما قبلها فيكون بين امرين استثقال وتغيير زياده وزياده تغيير وكذلك
شديده لو قالوا شديدي لادى الى احد امرين ثقل وزياده تغيير قال
ويحذف الالف المتحركه من كل مثال قبل اخره بالا ان مد عمه احدهما في الاخرى
قال الشارح ومن ذلك جدهم الالف المتحركه اذا وقعت مشدده قبل
الاخر كراهه اجتماع الالفين والكسرتين فيقولون في ميت ميتي على ما ذكر
واما طائي ففيه من الشذوذ وضع الالف مكان الياء الساكنه لا غير واما
حذف الالف المتحركه فقياس لانهم لو قالوا طاطي لم يكن فيه شذوذ وفرقوا
بين مسميهم مصغرا ومكبرا عند النسبه اليه فاجروا مهيما المكبر على
القياس وزادوا ياء ساكنه في المصغر بعد المشدده فرقا بينهما وكان
اجراء المكبر على القياس اولى لانه حذف فيما لم يحذف منه شي ولو علموا
ما حذفوا فيما حذفوا منه قبل النسب وانما لم يستعملوا بقاء المصغر على صيغته
وحذف الالف من المكبر مع ان الفرق حاصل لان لفظ مهيما انقل من لفظ مهيمي
ولانه امر جار فيه قبل النسب مجازا ان يبقى بعده على حاله التي كانت
يكون له في المصغر قال ونقول في فعل وفعيلة وفعيل
وفعيله قال الشارح من التغييرات الجاريه على القياس حذفهم
الياء الساكنه من فعيل وفعيله وفعيل وفعيله وقلبهم الثانيه واوا وفتح
الكسره التي قبلها فيما هي فيه وانما فعلوا ذلك كراهه اجتماع الياءات
ولم يفرقوا بين المذكر والمؤنث لشده الاستثقال ففروا منه فيهما جميعا
ومن العرب من يقول اميتي ولا يقول في غنيتي غنيتي من زيادتهم

الاستثقال بالكسره وقد فعلوا مثل ذلك فيما آخره ما مشدده وان كان
مخالفا له في الزنه كقولهم في حوى تحيه تحويي لان الامر المستثقل موجود
فلا اعتداد بالوزن واما فعول لعدو فانه ليس فيه الاستثقال الذي
في غني فجرى مجرى الصحيح فقالوا عدوي بالانفاق واجروه مجرى الصحيح
لما انتفى ذلك الاستثقال واما ما لحقته ما التانيث فقال سيبويه فيه
عدوي اجراه مجرى شنوه وبابه وهذا هو القياس الذي لا ينبغي ان يعدل
عنه وقال المبرد عدوي كالمذكر وليس له وجه في القياس لان عدوي
اثقل من فوليك عدوي فلا معنى لالزامه قال ومما غير
عن القياس ما اجره الف وحكمها ان كانت ثالثه ان تقلب واوا سواء كانت
عن واو او ياء لانها ان كانت عن واو فظاهر وان كانت عن ياء لرده بقاؤها
لما يودي من الجمع بين ساكنين او اخلال بالحذف وكره ردها الى
اصلها لما فيه من اجتماع الياءات فلم سوا الا ردها الى اختها وان كانت
رابعه نظرت فان كانت اصليه قلبتها كذلك محافظه على الحرف الاصلي
وقد حذفها استثقالا لها كحبلى وان كانت زايده فالمختار حذفها بخلاف
الاصليه لان زيادتها تقوي حذفها واصليتها في الاولى تضعفه والثاني
قلبها واوا محافظه على البنيه تشبيها لها بالاصليه والثالث ان يحمل
مثل ياء النسب الف وواو وهل يكون الالف هي الف التانيث والواو
زايده او الواو والف التانيث انقلبت والالف هي الزايده كل ذلك
محتمل وقال وان نفصل بين الواو والياء بالالف فقوله يوهم انه

لا يجري الا في دنيا وي وعلبا وي وشبههما فكان الاولى ان يقول ويفصل
بين آخره وبين الواو والالف ليشمل نحو حبلى ولعله قصد الى التنبيه على
التعليل في ادخال الالف كراهة اجتماع الياء والواو وليس فيما ورا ذلك
الا الحذف استثقالا له مع با النسب ثم قال وجمزى في حلم حبارى حمزى
وان كانت الالف فيه رابعة الا انها حملت على الخامسة لامرين احدهما
تعذر حملها على مثل دعوى لانه محمول على مثل معزى للذي الفه اصلية
ليس في مثل فعلل فيحمل عليه جمزى وان اورد حبلى ارنب مذهب الاخفش
في ثبوت الجذب الثاني ان الحركة تنزلت منزلة الحرف الزايد على الاربعة
كما في فرس لو سميت به امراة بخلاف هند جعلوا الحركة منزلة الحرف
لثقل الكلمة قال ومن التغييرات الجارية على القياس ما اخره يا ملسود
ما قبلها محكمها ان كانت ثالثة ان تقلب واوا او سفيح ما قبلها اما فتح ما
قبلها فكما انفتح ما قبل آخر تمرو اما قلبها واوا فلما انقلبت الف
رحى وان كانت رابعة فالمختار حذفها استثقالا لها وجوز قلبها واوا وفتح
ما قبلها وانما كان المختار هنا الحذف في الياء وفي الالف الفلك لامرين
احدهما ان الالف اخف فلا يلزمهم من مراعاة الاثقل الاخر ان الالف
ليس فيها الا تغيير واحد وفي الياء تغيير اخر وهو قلب الكسرة فتحة وكذلك كان
الحذف في الياء احسن من الالف وبالعلس وليس فيما وراء ذلك الا الحذف
استثقالا لما زاد على الاربعة واذا كابوا قد التزموا الحذف فيما زاد على
الاربعة في الالف فالتزامهم الحذف في الياء اجدر لانها اثقل في الوجهين

فان كانت الالف الزايدة على الاربعة قبلها ياء مشددة وجب حذف الخامسة
كما يجب حذفها من مشترفي قبل يا النسب يا مشددة قبلها فتحة فيلزمون
في الاستثقال مثلها في اميه ممن استثقلها قال يحوي كما قال اموي
ومن لم يستثقلها قال يحوي يجيء كما قال اميي وتقول في غزو وظبي
مما اخره واو من الثلاثي الساكن الحشو غزوي وظبي بلا خلاف اذ لا
استثقال لسكون ما قبلها فاما ما لحقته يا البيت ففيه خلاف مذهب
سيبويه والخليل انه في حلم الاول فيقولون في غزوه وظبيه غزوي
وظبي ايضا لانه سالم الاوسط فاستخفت ومذهب يونس غزوي وظبي
وله شبهتان احدهما ان العرب تقول في النسب الى بني ربيعة وقريه زنوي
وقروي وهو محل الخلاف فوجب الحاق ذلك به الاخرى انهم يلزمون الثقل
باجتماع الياءات في الموبث كما ذكره ذلك في كريمه ولم يذكره في كريم
واذا كره اجتماع الياءات قلبت الياء الاولى واوا وحرك ما قبلها بالفتح
كما قلناه في بدوي ومذهب سيبويه اولى وما ذكره من المسموع
نادر لا ينبغي ان يجعل اصلا والاستثقال الذي يشير اليه غير معتد به
لمخالفه اكثر النسب فيه ثم هو باطل بنات الواو اذ لا يا تستثقل حتى تفتح
ما قبلها وكذلك عذره الخليل في بنات الياء لما كانت شبهه الاستثقال
مختصة بها كان وسط الاسم ايضا كذلك طي ولي نظرت الى اصل
الياء الاولى فرددتها اليه متحركة وقلبت الياء واوا فتقول في طي طوي
وليس هذا مثل قولك طيي لانه لو قيل فيه طيي لادى الى اجتماع اربع ياءات

وكسرة مع قلة حروف الكلمة وفي حبة حيوي فإن كان الاسم آخره واوا مشددة
أبقيته على حالها جاله وجرى مجرى عزو فقلت في دوّ دوّي اذ لا يأتي
مجتمعة فاله فإن نسبت الى اسم آخره ياء مشددة مع ثلثة احرف
فصاعدا نظرت هل مما زيد فان او لا فان كانت الثانية اصلية كنت فيها
بالخيار ان شئت شبهتها بياء غني وقول مرموي كما قلت غنوي وان
شبهتها لزيادتها على الثلثة يا مصري اذا نسبت اليها فتجدفها فتقول فيه
مرمي فاليا في مرمي يا النسب وتلك الياء حذفت استثقالا لها مع يا النسب
وان كانت اليا مشددة حذفتها لا غير اذ لا وجه في تشبيهها يعني لزيادتها
تقول في كرسي كرسي وفي نحاتي اسم رجل نحاي وقوله اسم رجل
احتراز منه جمعا فانك ترده الى الواحد فتقول نحتي على قياس الجموع فاله
قال اسم رجل والذي يدلك على ان هذه الياء هي النسب لو ان الياء التي
كانت فيه هي المحذوفة انك تقول قيل النسب نحاتي غير مصروف
فاذا نسبت قلت نحاسي نحاي مصروفا وان كانت الف تانيث قلبتها
واوا وان كانت غيرها شاع فيه الوجهان على ما ذكرناه في التشبيه وهذا
اولى من قوله ان كان منصرفا لانك اذا لو سميت بكسا امراة كان غير
منصرف ولا يجب قلب الهمزة وكان التنبيه على انه لا تقلب الا اذا
كانت الف تانيث اولى من اعتبار الصرف وعدمه ليدل على دخول كسا وشبهه اذا سميت به امراة فيما يجب قلبه لانه غير منصرف
حسن وقوله في سقائه وعطائه الى اخره سقائي وعطائي

بالهمز لانهم لو يقولوها بالجمع وابين يا اتي بعد الف زايده وهم يكرهونها بعد الالف
الزايده ان انفردت فليف بها وقد صار بعدها يا اتي فان قيل
قد قالوا سقاية فاقروا اليا لما جعلوا التا في حكم المتصلة فيا النسب اجدر
بالاتصال ليغيرها معنى الاسم على ما تقدم فالجواب انها في النسب
انكسرت فلا يلزم من صحتها مفتوحة صحتها مكسورة والاخرى انها في النسب
اجتمعت يا اتي اخر فقوي الاستثقال والاخر في صحتها في سقاية شاذ
فلا يلزم من شذوذه مع يا التانيث شذوذه مع يا النسب فان قيل
فلم لا تقولوا في سقاوي فتقلبونها واوا كما قلبوا في سقاوي اذا نسبوا
الى السقا قلت لما كرهوا اجتماع اليا اتي قدروها متطرفة بعد
الف زايده فقلبوها همزة على قياسها ثم لم تقلبوها واوا لانه وجب قلبها همزة
لاجتماعها مع النسب وهم انما يقلبون الواو همزة قبل يا النسب فلما لم
تكن هذه قبل يا النسب لم يكن لقلبها واوا معنى وجب ان تكون
همزة على ما ذكرنا وتقول في سقاوه سقاوي وكذلك ما اشبهه لانه لم
يجتمع فيه يا ات مستثقلة اذ اخره واو وبقيت على حالها ولم تقلب
همزة لانها قد ثبتت مع يا التانيث وهو اولى بالانفصال فشبهها مع يا
النسب اجدر وتقول في زايه وتايه وشبههما مما وقعت فيه الواو
بعد الف لبست بزايده رايي ورائي وراوي اما رايي فلانه لم يقع
فيه بعد الف زايده فلم يستثقل استثقال سقائي بل اجريت مجرى
طيي لانها مثله وتركت على حالها ولم تجر مجرى طوري في رد العين الى

أصلها لما يلزمه من كثرة التغيير من غير حاجة بخلاف طيّ فإنه لو ترك
على حاله لاجتمعت أربع يآت واما رأى بالهمز فلأنه اجتمع فيه يآت
مع وقوع الياء بعد صورة الألف فاشبه شقايه والياء اذا استثقلت
بعد الألف قالوحه قلبها همزة واما راوى فلأنهم لما استثقلوا الياء فيما قلت
حروفه وما قبله في حكم المتحرك قلبوها واوا كما فعلوه في رحوي وقياس
الياء اذا استثقلت في النسب ان تقلب واوا كما قالوا عموي وشجوي وبابه
قال ـــــ وما كان على حرفين على بلته اضرب الى آخره قال
الشارح وقد ضبط بعضهم بان كل موضع رد في التثنية وجب الرد في
النسب وكل موضع لم يرد في التثنية جاز الوجهان وكل موضع كان
المحذوف غير لام لا يجوز الرد وليس بجيد لانه رد ها الى عاياه اذ لا
يعرف ما الذي يرد في التثنية ومنهم من قال كل موضع كان المحذوف
غيرا في موضع اللام متحرك الاوسط ولم يعوض منه همزة وصل فهو واجب
الرد وكذلك ما كان المحذوف منه فا معتل اللام وما كان المحذوف
منه غير لام مما ليس بمعتل اللام فانه لا يرد وما سوى ذلك جاز فيه
الامران واحترز بقوله ما كان المحذوف غيرا في القسم الاول من دم
فان اصله عند المبرد دمي ويجوز في النسب اليه وجهان ولو لم يقل ما
آخره غيرا لورد عليه وجوب دموي وليس بواجب وعلى مذهب سيبويه
لا يحتاج الى ان يقول غيرا لان اصل دم عنده دمي وكذلك قيل في
جمعه دماكدلو ودلاء وظبي وظباء وقولهم الدميان ويقطر الدما لا

يهيض لانه شاذ فلا اعتداد به بقي ان يقال فقد قيل اصله دمو على هذا
يجيء اعتراضا على القولين جميعا والجواب ـــــ انه لا اعتداد بهذا
القول فانه مخالف للظاهر فان باب الياء اكثر من باب الواو فرده الى
الواو لاحاجة اليه مع جواز ان يكون من الثاء وهذا القايل ان الياء في دمي
لاجل الكسرة مثل رضي ولولا ان الواو في رضي ثابته بحجته وهو قولهم
الرضوان لم يحسن ان يقال هي منقلبة عن واو فلا يحسن في دمي ذلك بلا دليل
عليه وانما وجب الرد في القسم الاول على تقدير صحة قول المبرد في دم
لانه متحرك الاوسط محذوف منه لام غيرا فينبغي ان يرد لانه موضع
يقبل التغيير بالرد من غير ثقل ولا يلزمه دموي لانه محذوف منه ياء فلو
اوجبوا الرد لاوجبوا تغييرا كثيرا وهو رد الياء وقلبها الى الواو ولا يلزم
من وجوب تغييره لفتى لعنصره وجوب تغييرين واما مذهب سيبويه فلا
يحتاج الى الاحتراز من دم اذ اصله دمي على ما تقدم وقصدوا ان يعوضوا
مما كان متحرك الاوسط عوضا من حركته وليس لديه عنده حركة في الوسط
حتى يجب التعويض قال ـــــ ومن ذلك سنهي في سنت ووقع
في النسخ في اسنت وليس بجيد لان اسنا يجوز فيه الوجهان استي وسنهي لحريه
على قياس ما يجوز فيه الامران واما سنت فاصله سنة فهو قياس ما يجب
فيه الرد فوجب ان يكون سنهي واما القسم الاخر الذي فيه الامران
الرد فهو ان يكون معتل اللام والفا نحو شيه فانهم لم يردوا الا مردودا وايلوون
من يقول وازكاب تغييران على غير قياس النسب فردوا فقالوا واوي وشوي وابو

الحسن يقول وشبهي ووجهه انه لما ردوا الواو رجعت الكلمة الى اصلها فصارت
وشيهة ولو نسبت الى وشيهة لقلت وسيهي عند المخالف وكذلك
هاهنا قال في القسم الثاني يدمي وغدوي فلم يسكن لهذا التعليل
والوجه غيره لانه تغيير لاجل النسب فكان قاسه القلب وفتح ما
قبل الاخر كعموي وشبهه وحمله على النسب على طي وغزو وليس بجيد اذ
ليس ذاك تغييرا في النسب بل ابقاء الباء على ما كانت وكذلك ان يونس
لما خالف تغيير الباء في طبية في النسب لم يملنه ان يقول الا طوي فثبت
ان قياس تغييرهم في النسب ان يقلبوا الالف واوا ويفتحوا ما قبلها فلذلك
يدوي وشوي اولى من يدي وشيي اما ما لا يجوز فيه الرد فهو ان
يكون المحذوف من غير معوض مما ليس مثل شبه لهو لك عدي وزني
لان المحذوف في موضع ليس موضع تغيير فلم يجز الرد ولا يلزم عليه شبه
لما ذكرنا لما يؤدي اليه من الاخلال وقد جاء عن بعض العرب زيادة او بعة
العين في مثل عدي فيقولون عدوي كانهم لما تعذر عليهم الرد في موضع
الحذف اذ ليس موضع التغيير قلبوا الى موضع التغيير او زادوا في موضع
التغيير قال ومن ذلك سهي في سه يعني مما لا يجوز فيه الرد
لان اصله سنه فالمحذوف منه عين ولم يجز الرد على ما ذكر في حده
واما القسم الثالث وهو ما عدا هذين القسمين على التفصيل المذكور
اولا كقولك غدي وعدي واخواته فما المحذوف فيه لام ساكن
الاوسط او معوضا عند سيبويه او منحرله والمحذوف باء عند المبرد

على ما تقدم ولم يعوض ومهما ردت وتم عوض وجب حذف العوض اذ لا
يجوز جميع العوض والمعوض فعول سموي ومهما لم ترد وجب اثبات العوض
لانه ثابت قبل النسب فاولى ان يثبت في النسب قال وتقول
حي بتي واخت بنوي واخوي الى اخر هذا عند الخليل وسيبويه لان التاء
فيها معنى التانيث فكان القياس له في النسب حذفها واذا حذف وجب
رد المحذوف واذا كانوا قد ردوا في اخ وهو غير معوض قبل النسب
فهم للرد عند العوض الزم الا ترى انهم في اسم لما حذفوا منه العوض وجب
الرد فقالوا اسموي وان كان مما لا يجب الرد فيه لو بقي عوضه فاخوي
اجدر لانه مما يجب الرد فيه لو لم يكن معوضا واما يونس فيقول اختي
اجرا التاء مجرى حرف اصلي لانه عوض عنه ومذهب سيبويه اقيس لانه لو جاز
ان يقال اختي لجاز في التصغير ان يقال اخيت ولما لم يجز في النسب
التصغير لم يجز في النسب وبيان الملازمة وهو انها انما لم تثبت
في التصغير لانها منزله منزلة التانيث وهم لا يعتدون بتاء التانيث
في مثال التصغير فلذلك لم يعتد وانما كان في معناه ولذلك لا
يكون ما التانيث قبل ياء النسب فكذلك ما كان في معناها وتقول
في كلت كلتي وكلوي ووقع في النسخ كلتي وكلتوي على
المذهب وليس بمستقيم لان المنقول من مذهب سيبويه والقياس
جميعا كلوي فلا وجه لقوله كلتي وكلتوي على المذهبين وكلتي
عند سيبويه فعلى اصله كلوي ابدلت الواو تاء اشعارا بالتانيث

ولم تلتف بالألف لانها سقلب ما فى قولك رأيت المرا من كليتهما فلما قصد
الى النسب لم سغ لاثبات التاء وجه محذوف فلما حذفت وجب ان تقال
كلوى بتحريك اللام على ما ذكر فيما تقدم ووجب حذف الالف
كراهة اجتماع الواوات لو قلبت على ان اللغة الفصيحة فى
مثل حبلى الحذف فهى هنا اجدر ولذلك التزم الحذف لما ذكرناه
من الاستثقال وقياس مذهب يونس ان يقول كلتى كما يقول
حبلى وكلتوى وكلناوى كما يقول حبلوى وحبلاوى
ومذهب بعض النحويين ان التا للتانيث غير عوض وان الالف لام
ووزنه فعتل فقياس النسب على قولهما ولا تلتوى على الاصح وكلتى
على غير الاصح وان كان القول فى اصله ليس بشئ اذ لا يعرف فعتل فان
كانت التا عندهم للتانيث فهو ابعد لوقوعها متوسطة قال وتنسب
الى الصدر من المركبة الى آخره لان الثانى من الاسمين بمنزلة تا التانيث
فلذلك وجب الحذف كما يحذف تا التانيث فتقول بعلى كما يقال
طلحى وتقال فى خمسة عشر اسما خمسى ولا تنسب اليه وهو عدد كراهة
اللبس لان النسب الى خمسة خمسى والى خمسة عشر خمسى فلو نسب اليه
عدد لالتبس ولا يرد رجل سمى بخمسة فان النسب اليه خمسى فيقع اللبس
فان وقوع ذلك نادر والعدد كثير فلا يلزم من الامتناع مما يودى الى
اللبس غالبا الامتناع مما يودى الى اللبس بنادر ولذلك اثنا عشر
وتنسب اليه اثنى وثنوى كما تقول اسمى وسموى ومنه نحو ناط شرا

ودرق نحره وقول ما بطى وبرقى كما تقول معدى واخوانه قال
واضاف على ضربين مضاف يتناول مسمى على حياله الى آخره قال
الشارح اذا انسب الى المضاف نظر المضاف اليه هل قصد الواضع به مسمى ٢
مقصودا ثم اضاف اليه الاول او لا بل كون الثانى قصده مقصودا فصله
بنسبه الاول فاذا انسب الى الاول حذف فقيل زبيرى فى ابن الزبير
لان المضاف اليه وهو الزبير مقصوده بما دخل عليه ونسبه الابن واذا انسب
الى الثانى حذف المضاف اليه وهو كعبدى فى عبد القيس لانه لم يقصده ٢
الى القيس واضافه عبد اله وانما حذف الثانى هنا لانه لم يقصد به
مدلول على حياله فتركك منزله تعلم فى ان الثانى ليس له مدلول على
حياله ففعل به ما فعل بذلك واما القسم الاول فلم يجر تجرى بعلبك
لان الثانى مقصود مراد ولم يضف اليه الاول الا لقصد المعنى فيه فلو
نسب الى الاول فيه لنسب الى الاعم وترك الاخص فكان ملبسا
فكان العلس اولى وان ورد على ذلك الكنى للاطفال ولمن ليس له ولد
فانه لم يقصد فيه بالثانى مسمى على حياله لانتفاء ذلك فى التحقيق والنسب
فيه الى الثانى والجواب ان الكنى اصلها القصد الى الثانى وانما اجريت
فى هذه المواضع تفاؤلا والمراد بها ما هو اصلها فكذلك جرت فى هذه المواضع
تجرى وضعها فى التحقيق الا ترى ان الزبير علم على عبد الله وان لم يخطر
السامع ساله ابنا منسوبا الى رجل مسمى بالزبير والثانى بهذا النقد غير
مقصود به مسمى على حياله وهو مع ذلك ينسب الى الثانى وفيه

أجراه على قضيه الاهل اذا اصل ووضع ابن الزبير لمن وضع له ابن منسوب
الى رجل مسمى بالزبير وكذلك الذى اورده اعتراضا فوله
وقد يصاغ منهما اسم وينسب اليه وهذا انما يوجد سماعا فيما جاء عنهم
قال واذا نسب الى الجمع رد الى واحده قال الشارح
الجمع المنسوب لا يخلو اما ان يكون باقيا على ان معنى الجمعيه فيه او صير
علما بوضع او غلبه فاذا نسب الى الاول وجب رده الى الواحد لان
الغرض من النسب الى الجمع الدلاله على بنيته ومن هذا الجنس ملابسه
وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضايعا واما الثانى فيجب بقاؤه على لفظه
اذ هذا المعنى الذى فعل من اجله الرد الى الواحد منتف لانه لم يقصد به
قصد الجمع وانما صار المراد به كالمراد بالاعلام لقبا على ما وضع له فتقول
فى النسب الى المساجد مسجدى وفى مساجد اسم رجل مساجدى اذ لو قلت
مسجدى لم يكن له معنى اذ ليس فى مساجد دلاله على مسجدى بخلاف
الاول ولذلك لو كان جمعا فى الاصل وغلب لانه قال لما غلب صار
علما فلم يبق الجمعيه ملحوظه بل صار بقاؤهم مدلوله وان لم يخطر كونه جمعا بالبال
فوجب بقاؤه على حاله كبقاء الجمع لو سمى به مفردا والمفرد لو سمى به جمعا
لانه لا يفهم من اللفظ جمع ولذلك نسب الى الانصار انصارى لانه علم
يفهم منه قوم باعيانهم كما يفهم منه مثلا من قولك الخزرج فوجب ان
يكون النسب على اللفظ من غير تغيير وكذلك اعرابى بل هو فى الاعراب
اجدر لان الاعراب لم يتحقق كونه جمعا لانه لو كان جمعا لعرب لكان

مدلوله فى الجمعيه كمدلوله فى المفردات وليس الامر كذلك فان العرب اسم لمن
عدا العجم مطلقا سكن البادیه او الحاضره والاعراب اسم لمن يسكن
البادیه خاصه منهم فكيف يكون الجمع من المفرد وهذا مما لا يستقيم ولذلك
الله علل بعضهم امتناع عربى فى النسب الى الاعراب باختلاف المعنى اخذا
من هذا واذا كنا قد نسبنا الى الانصار انصارى مع تحقق اصل الجمع
بمعناه لما غلب وصار علما فلان ينسب الى الاعراب اعرابى مع اشتقاق معنى
الجمع اجدر واما المعدول عن القياس فبابها السماع وخراسى وخرسى
منسوب الى خراسان وقد بنى على فعال وفاعل ما فيه معنى النسب
من غير الحاق الباء وهذا واضح ويكون معناه معنى الاسم المشتق
منه هذه النسبه او الحقيقه بالنسب فبتات بمعنى بتى وعواج بمعنى
بمعنى عاجى ولا يكون فعال ولا فاعل الا من نا لانى لتعذر بنائه من غيره
وقد كثرت فعال حتى لا يعد دعوى القياس فيه وقل فاعل فلا يمكن
دعوى القياس فيه لندوره فقال الزمخشرى منتنا من اسم انحرفه التى
المنسوب تحاول لها ما ذكره فى قولك بتات وفاعل للملابسه فى الجمله
الا على ان ذلك الشئ حرفته وقولهم طاعم كاس لا يحمل الا على معنى النسب
لانه لو ادعى اسم الفاعل فيه اوجب ان يكون فعل بمعناه ومعنى طاعم
اى له طعم وكاس اى ذو كسوه وليس ثم كسوه وليس ثم فعل هو طعم وكسا
بمعنى له طعام وكسوه ولذلك وجب العدول الى معنى النسب
ولذلك قال الخليل فى راضيه ذلك انه لا يستقيم ان يكون راضيه

فاعله من رضيت وهي العيشة أذا لعيشة لا يقال رضنت فعدوله إلى
معنى السبب بمعنى ذات رضى ومن اصناف الاسم اسما العدد
قال الشارح العدد تنقادر آحاد الاجناس فالواحد والاثنان
على ذلك ليس بعدد اتما ذكرا في العدد لانه يحتاج اليهما فيما بعد العشرات
فهما حينئذ مع ما معهما من العدد وان قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما
الشيء عليه من وحده وغيرها دخل الواحد والاثنان في العدد ولما كانت
الاسما التي وضعت لمقادير الاجاد لها احكام لفظية احتاج النحويون
الى بيوتها واسما الاعداد على ما ذكره اثنا عشرة كلمة وما عدا ذلك
فمتشعب عنها اما بتثنية كاثنان وماتان او بجمع قياسي كالالاف او غير
قياسي لعشرون او معطوفا محققا كثلاثة وعشرين او في حكم المعطوف
كاحد عشر قال وعامتها تشفع باسما المعدود ات
اي يذكر اسما المعدودات تقديما اذا قصد بيان جنسها ولم يتقدم ما يتنه
والا فلو قيل رجال ثلثة لاغنى عن ذكر المميز بعده ثم قال
ليدل على الاجناس باسم المعدود ومقاديرها باسم العدد لان اسم الجنس
ليس لها دلالة على خصوصية الجنس فاذا اجتمعا حصل دلالة الجنس ودلالة
العدد وقوله وعامتها يعني اكثرها لان الواحد والاثنين ليس كذلك
على ما سيأتي وقوله ما خلا الواحد والاثنين غير مستقيم في الظاهر
لان الواحد والاثنين قد احترز عنه بقوله وعلتها فكيف يستثنى ما احترز
عنه ويخرج ما ليس بداخل فيما قبله فيجب ان يحمل اعلى الاستثناء المنقطع

وانما عمل في الواحد والاثنين ما ذكر لان الدلالة بين ذكرنا في اسم العدد
والجنس يحصلان جميعا باسم الجنس في الافراد والتثنية الا ترى انك اذا
قلت انه رجل عالم علم انه واحد وانه من جنس الرجال فاذا قلت
رجلان علم بانهما اثنان وانهما من جنس الرجال فاستغنى بذلك عن اجتماع
اسم العدد والجنس وقد جاء شاذا اثنتا حنظل للضرورة قال
وقد سلك سبيل قياس المذكر والتانيث في الواحد والاثنين الى آخره
وانما كان ذلك من جهة ان الثلاثة جماعة فانثوا الجماعة في المذكر
لانه السابق ثم جاوا الى المونث فذكروه ارادة الفرق بينهما او يقال
ثم لما جاوا الى المونث كرهوا ان يجمعوا بين دليلي تانيث فيما كان هو كالشيء
الواحد ولا يرد شيء مما ذكرناه على الواحد والاثنين لانه ليس
بجماعة فعول بدل فيقال يونث المذكر بحاكل واحد منهما على اصله
ولا يقال يذكره في المونث ان يجمع من تانيثين فيما هو كالشيء الواحد اذ لا
يقال واحدة امراة فلذلك جا الواحد والاثنان على القياس الاصلي وخولف
في الثلثة الى العشرة قال والمميز على ضربين منصوب
ومجرور الى آخره قال الشارح اما من الثلثة الى العشرة
فالمميز مخفوض مجموع اما جمعه فلانه هو القياس لان مدلوله جمع واما خفضه
فلان الذات لما كانت مبهمة فصلح لكل شيء وقصد الى تبيينها اضيف
كما تضاف نفس وذات وكل وبعض وغير ذلك اذا قصد الى تبيينه
فلذلك جا ثلثة رجال الى العشرة واما مميز ما بعد العشرة الى التسعة

والتسعين مفرد مضوب اما كونه مضوبا فلتعذر اضافته الا ترى ان عشرين
الى التسعين لا تصح اضافته لانه لو اضيف لم يخل اما ان تثبت نونه او تحذف
وكلاهما فيه خروج عن القياس لانه اذا حذفت حذفت حرفا من كلمة ليست
كنون مسلمين وان اثبتها اثبت نونا حاكيا لها للدلالة على الجميع فلما تعذرت
اضافته وجب نصب الممين ولما وجب نصبه رد الى المفرد اذ الغرض
البين فان قيل فلم سبق الجمع وان حاب الحفض لان المدلول جمع فالجواب
عنه من وجهين احدهما انه لم يقصد هاهنا بالذات الا الاسم المقدم
بخلاف الاول فانه قصد بالاسم الثاني غير المقصود لانه بمثابة قولك
تفسر ذلك على ما تقدم وليس العشرون لذلك لان رجلا مع رجال كالصفة بعد
تمام الموصوف فلا يلزم من جميع قولك ملئة رجال مع كونه مضافا الى
المقصود بمثابة ذات زيد جمع رجلا بعد تعذر اضافته في قولك عشرون
رجلا الاخر وان سلمت المساواة الا انه اغتفر الجمع في الاول لكونه
جمع لفظا ومعنى او معنى لا لفظا بخلاف هذا فانه جمع كثرة وجمع الكثرة
مستثقل رد الى الواحد في الموضع الذي يعني ذكر الواحد عنه الا ترى
انه فعل مثل ذلك في التصغير فقيل احيمال في تصغير اجمال واغتفر
لفظ جمع القلة وقل في تصغير جمالة جميلات ولم يقل جميل استثقالا
لجمع الكثرة فرد الى الواحد واما ممين المايه والالف فيجب حفضه لصحة
الاضافة كما حفض في اول العدد وافرد الوجه الثاني المذكور في الافراد
لا الوجه الاول لانه تضعف قوله ومما شذ عن ذلك قولهم ثلثمايه الى

وتسعمايه ووجه الشذوذ ان قياس الثلثه ان تضاف الى الجمع كما تقدم وقد اضافوا
في ما الى المفرد فقالوا وثلثمايه الى تسعمايه وكان قياسه ثلاث مايات
او ثلثين الى تسع مايات او ثلثين وعلته انه في نفسه جمع كثرة مؤنث فاستثقلوا
الكثره والتانيث ولا يرد ثلثه رجال اذ لا كثره ولا تانيث ولا ثلث نساء اذ لا كثره
ولا ثلثه الاف اذ لا تانيث فلما استثقلوا التانيث والكثره رد الى المفرد
وشبهه بقوله بعض بطيلم وازاد بطويلم قال ـــــ وقد يالوا ثلثه
اثوابا قال ـــــ لما ذكر الشذوذ في الممين الخارج عن القياس وهو ثلثمايه
والخارج عن الاستعمال وهو ثلاث مايات اتبعه مما خرج من التمييز عن القياس
والاستعمال جميعا فقال وقد قالوا ثلثه اثوابا وشذوذه نصبه والقياس على
ما تقدم الخفض وقالوا ماية عام وشذوذه نصبه بترك اضافته والقياس
ماية عام لان المايه والالف حلهما الاضافه الى ممير هما مفردين كانا او
مثنيين وجهه لوجهه مفردا وقد تقدم وقوله عز وجل ثلثمايه سنين
فمن قرأ بالسنين وهي عن غير حمزه والكسائي على البدل والا لزم الشذوذ
من وجهين احدهما جمع ممير مايه والاخر نصبه فاذا جعل بدلا اخرج عن
الشذوذين واستقام الاعراب فيكون منصوبا على البدلية لا على التمييز
كانه قال ولبثوا سنين ولذلك قوله اثنتي عشره اسباطا والا لزم الشذوذ
الى جمع الممير لا غير واذا جعل بدلا استقام الاعراب قال ابو اسحق لو انتصب
سنين على الممير لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمايه سنه ووجهه انه قد
فهم من لغه العرب ان ممير المايه واحد من مايه فاذا قلت مايه رجل

قول ثلثمايه سنين منصوب على البدل لا على التمييز

مطلب

مميز فما زجل وهو واحد من المائه واذا كان كذلك وقلت مائه سنين فيكون
السنين واحده من المائه وهي ثلثمائه واقل السنين ثلثه فيجب ان يكون
تسعمائه وهذا يطرد في اثنى عشره اسباطا ويقال لو كان عشرا لكان
كان ممز الكانوا ستة وثلثين على هذا النحو لان ممز اثنى عشره واحد من
اثنى عشره فاذا كان ثلثه كانت الثلثه واحدا من اثنى عشر فيكون ستة وثلثين
قطعا وهذا الذي ذكره رد على قراءه حمزة والكسائي اذ ليس لقراءتهما
وجه سوى التميز لانهما قرآ باضافه مائه الى سنين ولا شك ان قراءه الجماعه
عند النحويين من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك الذي
ذكره مخصوص بان يكون التميز مفردا أما اذا كان جمعا فيكون الفصل فيه
كالقصد في وقوع التميز في نحو ثلثه اثواب على انا قدمنا ان الاصل في الجمع
الجمع وانما عدل الى المفرد فاذا استعمل الجمع استعمل الاصل على الوجه
الذي الترمه فان ذلك انما يلزم لو كان المستعمل جمعا استعمل كالمستعمل
مفردا فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا ولسنا نخالف
في ان الوجه نصب سنين على البدل واسباطا وايضا لان في جعلهما غير بدل
مخالفه لما تقدم من القياس فالوجه حمله على ذلك وانما خالف في ان
تضعيف العدد على الوجه المذكور لازم لو قصد التمييز كما انه غير لازم
على قراءه حمزة والكسائي وان لم يلزم لها الا التمييز قال وحق
ممز العشره فما دونها ان يكون جمع قله لبطلان قصد الغله الى آخره قال
الشارح لان العشره فما دونها هي التي وضعت لها جموع القله فاذا امكن

الابيان بها مع معناها كان احسن لموافقتها لها في المعنى وقوله وقد يستعار جمع
الكثره للموضع جمع القله كقوله تعالى بلثه قروء والذي حسنه ان قروءا في
كلامهم كثير ولكثرته استخف فوضع موضع اقراء وايضا فان اقراء اثقل
من قروء لان فيه همز وهو اكثر حرف فكان قروءا هنا حسنا لهذا العارض
قال واحد عشر الى تسعه عشر ممز الا اثنى عشر يكلم منه في
المركبات وقد تقدم في المركبات ذكر علة بنائها وقوله الا اثنى عشر يريد
انه معرب دون سائر اخوانه وانما اعرب لانه جعل كالمضاف الى عشر
بدليل حذف نونه فلم يقدر فيه حرف العطف والاضافه متناقض ولما
ثبت ذلك فان اعرابه هو الوجه وحلم آخر شطريه حلم نون التثنيه
ولذلك لم يضف اضافه أخواته لانه لما حذفوا نونه وهو غير مضاف في
التحقيق لطوله صار عشر عوضا منها فلم يضيفوه لانه لو اضافوه وحذفوا
عشر اخلوا ولو نقوا عشر كانوا قد جمعوا بين الاضافه وبين ما هو عوض
عن النون وايضا فانهم لو اضافوا لم يخل اما ان يضيفوا الاسمين او احدهما
وكلاهما متعذر متعذر وبيان العذر هو انهم لو اضافوا الاسمين مع
جعل الاول كالمضاف في حذف النون والاعراب لم يستقم اذ المضاف
والمضاف اليه لا يضافان جميعا ابدا فكذلك ما اجري مجراهما في احكام
الاضافه للابؤدي الى الجمع بين احكام الاضافه وما يضادها ولو اضافوا
احدهما اخل المعنى اذ ليس المعنى اضافه اثنين دون العشره ولا العشره
دون الاثنين فلذلك لم يقل هذا اثنا عشرك وقيل احدى عشرك الى تسعه

عشر ك قال ـــــ وحكم أحد واثنان حكم انفسهما فى التذكير والتانيث على ما
تقدم وهو هنا للمذكر فوجب التذكير وحكم الثلاثه الى التسعه حكمها الذى
تقدم ولذلك قل ايضا ثلاثه ثلثه عشر الى تسعه عشر فكان حكمها ان
يكون ايضا الا انهم لما اتوا الاول كما هو اما بت الثانى مع استغنائهم عن
ذلك لانها كالشئ الواحد وجرى عشر مع احد فى احد عشر فى احدى واثنا عشر
مجراه فى تبعيته اخوانه لانه باب واحد فكره المخالفه فيه واما الموتث فقياسه
فى احدى واثنتين ما ذكر لحكمهما ان يوتنا مع الموتث والثلاث الى التسع حكمها
كما كان ولذلك اتى بها من غير علامه وكان قياس عشر ان يكون عشر بغير
علامه ولكن لما كان الحاق العلامه لا يخل فى اللبس بينه وبين المذكر ادخلت
فى آخر الشطرين وقيل ثلث عشرة الى تسع عسره واجرى ذلك فى احدى عشره
واثنتى عشره لانه باب واحد فكرهت المخالفه فيه واما شين احد عشر الى
تسعه عشر مو مفتوحه لاغير والكثر العرب على فتح العين ومنهم من يسكنها
فيقول احد عشر وملانه عشر واما شين العشر فالكثر العرب على اسكانها
فلذلك لم يجئ سكون العين وبعض العرب يكسر الشين كانه كره توالى
الفتحات الاصليه وليس بقوى لا فى النقل ولا فى التعليل لانه عدل
عن الفتح الذى هو اخف الى الكسر الذى هو اثقل وليس بجيد والكثر العرب
على فتح الباء من بضع عشره وهو الوجه لانها وقعت آخر الاسم وهو مبنى
على الفتح والياء قابله للفتح مثلها فى رأيت القاضى ومن العرب من يسكنها
استثقالا للحركه على حرف العله ويقوى ذلك قولهم معد يكرب وقالوا

يعلبك فبنوا آخر الاسم الاول فى معنى كرب على السكون لاجل حرف العله
قال ـــــ والعدد موضوع على الوقف تقول زيد اذا ذكرته مفردا
من غير تركيب لان الاعراب انما استحق من المعانى التى تشبه من التركيب فاذا لم يكن
تركيب فلا اعراب وليس هذا مخصوصا باسماء العدد بل كل المفردات اذا سمع
ذكرها من غير تركيب فلا اعراب فيها ولذلك لو عددت اسما لم تقصد
فيها تركيبا لقلت حصير ثوب ولذلك اسماء حروف التهجى ولذلك الاصوات
التى تحكى نحو لك غاق وقب وما اشبهه فاذا وقع التركيب جاء الاعراب
والهمزه فى احد واحدى منقلبه عن واو وهذا معلوم بالاستقراء ولانك تقول
واحد فنعلم ان فاء الكلمه واو فاذا قلت احد وهو مستثنى منه علمت ان الهمزه
عن واو وذلك واضح قال ـــــ وتقول فى تعريف الاعداد ثلثه الاثواب
وعشر الغلمه الى آخره قال ـــــ الشارح لا تخلو الاعداد اما ان
تكون مضافه او غير مضافه فالمضافه تعريفها تعريف المضاف اليه كما
تقدم فى فصول الاضافه كقولك ثلثه الاثواب وماله الدراهم وان
كان غير مضاف لم تخل اما ان يكون ذا عطف عرف المعطوف والمعطوف
اليه جميعا كقولك الثلثه والعشرون وان كان غير معطوف ولا مضاف
عرف تعريفا واحدا كقولك الاحد عشر والثلاثه عشر واما من قال
الثلثه الاثواب فقد تقدم رده ووجهه ان الثلاثه هى المراده بالذات
المقصوده بالتعريف فصح تعريفها لذلك وجاز اضافتها الى المعرفه لافاده
غرض آخر وهو تبيين هذه الذات المبهمه فصار فى الاضافه معنى غير التعريف

جاز الجمع بينهما وهذا وجه لمن قال اللغة اثواب وان كان قبيحا كانهم لما عرفوا الاول
استغنوا عن تعريف في الثاني واضافوه لبيان وقوعه وقول من قال الاحد عشر
الدرهم والاحد عشر درهما كانه لما كان اصله العطف اجري مجرى العطف في
تعريف الاسمين معا واما تعريفه الدرهم فانه هو المقصود بتبين الذات
فكان احق بالتعريف وكل ذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فاما
المعطوف فلا خلاف ان الاثنين تعرفان لان كل واحد منهما اسم مستقل
بنفسه فلا يلزم من تعريف احدهما تعريف الاخر فوجب عند قصد التعريف
ان يعرفا جميعا كقولك جاءني الرجل والمراه كما انه لا بد من تعريفهما عند
قصد التعريف ان يعرفا جميعا ولا يستغنى بتعريف احدهما عن تعريف الاخر
فكذلك منا واما المركبات فقد مر بنا واحدا فجعل الاسم الواحد في الاحكام
تعريفا واحدا في اول الاسمين كما يعرف الاسم المفرد ولذلك صحت
اضافتهما جميعا فتقول احد عشرك ولو لا جعلهما كالشيء الواحد لم يجز اضافتهما
فهذا وجه ما ذكرناه من التعريف على التفصيل وتقول الاول والثاني
والثالث هذا الفصل لتعريف الاسماء الموضوعة للواحد من المعدودات
باعتبار ذلك العدد المشتق ذلك الاسم منه كقولك الثالث والرابع وقولك
الثالث اسم لواحد باعتبار الثلثة اما لكونه احدها او صيرها ثلثة او مذكورا
ثالثا وكذلك الى العشرة على ما سيأتي وقال الاول ولم يقل
الواحد لان لفظ الواحد لو قالوه لهذا المعنى وكان لفظ اسم العدد فغيروه
الى لفظ الاول وكذلك ما زاد كقولك الحادي عشر والثاني عشر وللمؤنثة

الحادية عشرة والثانية عشرة بالتاء فيهما ووقع في المفصل الحادي عشر بغيرها في
عشرة وليس بجيد لخروجه عن الاستعمال والقياس اما الاستعمال فالمسموع
تاسعتها واما القياس فان الاسم الاول حكمه تانيث المؤنث وتذكير المذكر بدليل قولك
ثالث عشر في المذكر واما الثاني فان حكمه ان يبقى على حاله الذي كان في
العدد بدليل قولهم في المذكر ثالث عشر فتركوا عشر على ما كان في ثلثة عشر
فثبت ان القياس ثالثة عشرة الى التاسعة عشرة قال والحادي
ولب الواحد لانه مشتق من الوحدة فلا بد ان يقدر القلب والا فلا يستقيم
ان يكون مشتقا منه لانه المشتق من الشيء يجب ان يكون حروفه الاصول
حروف المشتق منه على الترتيب فلما لم تقدر القلب فات الترتيب فامتنع
الاشتقاق والحادي عشر والثالث عشر القياس فتح الياء ففتح ثماني عشرة
وجاء التسعة كاسكان ثماني عشرة استثقالا لتحريك حرف العلة وقد مضى
قال واذا اضفت اسم الفاعل المشتق من العدد الى اخره قال
اذا قصدت الى كونه واحدا من ذلك العدد المضاف هو اليه جاز لك
ان تضيفه الى العدد المشتق هو منه كقولك ثالث ثلاثة اي واحد من
ثلاثة ورابع اربعة الى عاشر عشرة وجاز لك ان تضيفه الى عدد اكثر
فتقول في تفصيل جملة هي عشرة ثالثها كذا ورابعها ومعناه الواحد
من العشرة الذي ذكر في موضع العدد المشتق هو منه ولم يذكر صاحب
الكتاب هذا المعنى وهو جار كثير اذ لا تخور اضافته بهذا المعنى الى ما هو

دونه فتقول هذا ثالث اثنين بمعنى واحد من اثنين على انفرادهما اذ ليس للثلاثة
بمعنى فلا يستقيم تسميته ثالثا اذ الاثنان لا يستقيم تثنية احدهما بالثاني
بمعنى انه واحد منهما واذا قصدت الى كونه مصيرا للمضاف اليه على
المشتق هو منه وجب اضافته الى ما هو دونه بواحد من العدد لتصييره على
العدد الذي اشتق منه كقولك ثالث اثنين ورابع ثلثة فمعناه المصير
للاثنين ثلثة والثلثة اربعة ولا يجوز اضافته الى اقل منه باثنين او اكثر ولا
الى مثله ولا الى اكثر منه اذ لا يستقيم ان يقول هذا رابع اثنين اذا الواحد
لا يصير الاثنين اربعة وكذلك ثالث ثلثة اذ الثلاثة لا يصيرها واحد تدخل
معها ثلثة لكونها تكون اربعة وكذلك لا يقول رابع خمسة لانه اذا بعد
لا يستقيم ان يزيدها واحد فتصير اربعة هي ستة قال فاذا جاوزت
العشرة لم تكن الا الوجه الاول يعني ان يكون واحد من العدد المضاف
هو اليه على حسب ما تقدم من المعنيين ولا يستقيم الوجه الثاني لانه
منتهى الى الفعل الاخرى ان قولك رابع ثلثة انما هو من قولك ربعت
الثلثة اذا كملتهم بنفسك اربعة فجاز رابع ثلثة من ذلك فهو فرع
على قولك رابع ثلثة اي مصير الثلاثة اربعة واما على العشرة فليس
فعل لهذا المعنى ولا غيره فيبنى منه اسم فاعل وانما هو اسم مخصوص فاذا اضيف
كاضافة الاسما وجب ان يكون على الوجه الاول الذي اضيف باعتبار
الاسمية لا باعتبار الفعلية فعلى هذا تقول ثاني عشر اثني عشر ولا يقول
ثاني عشر احد عشر لما تقدم ثم لهم فيه عبارتان مشهورتان احديهما ان يذكر

الاسمين جميعا في الاول والثاني فيقول جاءني احد عشر احدى عشر وسمي الجميع
لوجود علة البنا والاخر ان يحذف الاسم الثاني فيقول جاءني احد عشر
وثالث ثلثة عشر استغناء عن ان يذكرها اولا لانه معلوم والاول
في هذا معرب لفقدان علة البنا والثاني مبني على اصله وقد قيل وجه ثالث
وهو ان يقول جاءني عشر فيحذف الاسم الثاني من الاول والاول
من الثاني ويبقى لفظه كلفظ الاولين في الصورة ولم ينقل الا البنا لقيام الاخر
من الثاني مقام الثاني من الاول والظاهر ان اللفظ هو لفظ الاسمين الاولين
وكذلك سائرها بخلاف ثالث ورابع فان له معنيين فلم يستغن اذا قصد به
احد المعنيين عن ذكر المضاف ليتبين المقصود قال ومن اصناف
الاسم المقصور والممدود قال السازح سمي الممدود ممدودا لان
الالف قبل الهمزة تمد لاجل ولا يحذف بحال وسمي المقصور مقصورا لان
الالف ليس بعدها همزة فتمد ولانها قد تحذف لوجود التنوين او لساكن
بعدها فيقصر الاسم وهذا اولى في معنى الاسمية لما فيه من مناقضة
الممدود لانه يورد على انه يقبضه من قول من قال في تقديره ما هنا
الذي قصر عن الاعراب لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود ثم قال
والقياسي طريق معرفته ان تنظر الى نظيره من الصحيح الى آخره يعني
بالقياسي ما علم قصره حملا على ما نظله من ذلك الباب ولذلك لم يورد
فعلى ولا فعلى وفعلى وفعيلى وفعالا وهذه لا تكون الا مقصورات
لانها ليست بجموعة على نظائر وانما اتفق ان كانت مقصورة لان

الزائد

العرب لم تضع وزنها وبعده همزة ولذلك علم قصرها لا بالقياس على نظير
فاذا انقلب الى باب من الصيغ فياسه ان يكون قبل اخره فتحة وازدت
بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون مقصورا لانه يتحرك اللام
بحركة الاعراب وسقيح ما قبلها الفا فيصير اسما آخره الف وهو
معنى المقصور واذا كان الباب قياسه في الصحيح ان يكون قبل آخره الف
فاذا ازدت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام تحركت الياء وانفتح ما قبلها
فانقلبت الفا وهو معنى المقصور كقولك مغزى او مغزى لمستغزى
ومصطفى ومن ذلك مغزى وملهى لان اسم الزمان والمكان من يفعل
ويفعل على مفعل بفتح العين فاذا ثبتت هذه الصيغة من المعتل اللام
تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا كقولك مغزى وملهى ولا فرق
في المعتل بين ان يكون فعله يفعل بالكسر او غيره فان اسم الزمان
والمكان منه مفعل بالفتح وانما ذلك الفرق في الصحيح ولكنه لم يمثل
الا بما وافق الصحيح كراهة ان يدخل باحكام باب في باب آخر وستدرك
ذلك عند ما تذكر اسم الزمان والمكان ومن ذلك العشا والصدى
والطوى وكل مصدر ماضيه فعل واسم الفاعل منه افعل او فعلان
او فعل فان مصدره على فعل فاذا ثبتت هذه الصيغة من معتل اللام
وجب ان يكون على فعل فتتحرك اللام وينفتح ما قبلها فتنقلب الفا وهو
معنى المقصور ومثل بثلثه امثلته في المعتل لاختلافها في اسم الفاعل
وبثلثه في الصحيح لذلك فالعشا من عشي فهو اعشى نظيره من الصحيح
جول فهو احول والطوى من طوي فهو طيان نظيره من الصحيح عطش
بالكسر فهو عطشان والصدى من صدي فهو صد نظيره من الصحيح فرق
فهو فرق ثم اورد الغرا على ذلك اذ قياسه غرى لانه من غري فهو غر
مثل قولك صدي فهو صد فمذهبه على خلاف القياس ولا بعد في مجي
بعض الالفاظ خارجا عن القياس وقد اجراه على القياس وقد اجراه الاصمعي
على القياس والمسموع ما ذكرت سيبويه من المد ومن ذلك جمع فعله وفعله
اذ قياسهما فعل وفعل فاذا جمع المعتل اللام من فعله او فعله على فعل
او فعل فتتحرك الياء وسقيح ما قبلها فتنقلب الفا وهو معنى المقصور
قال وجوز الاعطا والبنا والاشترا والاجتباء الى آخره ممدودات
لان نظائرهن من الصحيح قياسه ان يكون قبل آخره الف زائدة فاذا ثبتت
من المعتل اللام مثله وقع حرف العلة منطرفا بعد الف زائدة فقلبه همزة
وهو معنى الممدود ومثل الاعطا في المعتل ونظيره الادام في الصحيح وقياس
افعال اعطاء ومثل بالبنا في المعتل ونظيره الطلاب في الصحيح وهو مصدر
فاعل وقياس فاعل فعال ومثل بالاشترا في المعتل ونظيره الافتتاح في
الصحيح وهو مصدر افتعل وقياس مصدر افتعل افتعال ومثل بالاجتباء
في المعتل وقياسه في الصحيح الاجترام وهو مصدر افتعل وقياس مصدر
افتعل افتعلال فوجب ان يكون قبل آخرهن الف فوقع حرف العلة
بعدها منطرفا فانقلب همزة ومن ذلك اسما الاصوات المضمومة
الاوايل فان قياسها ان يقع قبل آخرها الف فينقلب حرف العلة همزة كما

نقدم ثم مثل بالصحيح والمعتل وقال الخليل مدوا الدكا على ذاكائهم لما
رأوه لا يخلو عن صوت في العادة اجري مجرى الصوت والذي قصروه جعلوه
كالحرن لانه ليس بصوت في الحقيقة فلم يجروه مجرى الاصوات فيقولون
مده قياسا وليس قصره بقياس ايضا اذ ليس له اصل في الصحيح مفتوح ما قبل
الاخر فيحمل عليه قوله والعلاح كالصوت يعني الاسما المضمومة الفا
التي هي موضوعة يمنزا وله الاشيا وعلاجها قياسها ان يكون قبل آخرها
الف كالاصوات فاذا وقعت في المعتل اللام جاحرف العلة مطرفا بعد
الف زايدة فيقلب همزة وهو معنى الممدود ومثل المعتل بالنزاقال
نزا الذكر على الانثى ينزو نزوا والمعروف فيه الكسر وانما النزاد ان يأخذ
الشياه ومثل الصحيح بالقماص فقال قمصت الناقة اذا رفعت يديها
ورجليها عن عبر ترتيب قوله ومن ذلك ما جمع على افعلة فانه جمع
مخصوص مما قبل اخره حرف مد فاذا اسكت المعتل وقع حرف العلة بعد
ساكن همزه ومثله بالكسبة والقبية ومفرده كسا وقبا والصحيح كقولك
قذال وافذلة وحمار واحمرة وقوله في لبله من حماديات انديه ن
في الشدود من المعتل كانجده في جمع نجد وكان قياسه ان يقال في مفرده
ندا بالمد كما قيل قنا في جمع اقنية وكذلك قياس انجده نجاد او نجاد وللهم جمعوا
فعلا في الصحيح جمع افعله وحمعوا ندى في المعتل على افعله على غير قياس
واما السماعي فهو ما ليس له باعتبار معناه صيغة مخصوصة مفتوح
ما قبل اخرها فيكون مقصورا او واقع قبل اخره الف فيكون ممدودا

قولهم الرجا والرجا فلو مد هذا لم يكن فيه خروج عن قياس وكذلك قصره اذ
ليس فيه اصل مطرد يحمل فيه على قصر او مد قال ومن اصناف
الاسم الاسما المتصلة بالافعال وهي ثمانية الى آخرها قال
الشارح معنى اتصالها بها انها لا تنفك عن معناه فالمصدر واسم الفاعل
واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل وكذلك الى آخرها على ما سيأتي ووقع
ووقع في الاصل واسما الزمان والمكان وليس بجيد لانك ان جعلته
قسما واحدا كان سبعة وان جعلته اقساما جاءت اكثر من ثمانية ولا وجه
لجعلها اسما لان لفظه جمع فالاولى ان يقال واسما الزمان والمكان
فيكون على ذلك ثمانية واما المصدر فعلى ما ذكره من الثلاثي المجرد
اتيته مخالفة وقد تكثر في بعض الابنية في بعض الافعال كفعل من فعل
المتعدي مفعولا في فعل غير المتعدي وفعلا في فعل غير المتعدي وفعاله
في فعل واما الثلاثي المزيد فيه والرباعي فلكل وزن مصدر مخصوص به
يجري عليه قياسا على ما ذكر فقال في فعل تفعيل وتفعله وتفعيل
هو الاكثر وعن ناس من العرب فعال كانهم نحوا بالمصدر منه نحو قاتس
المزيد فيه حيث اتوا بحروف الفعل وزيادة الالف قبل الاخر كما قالوا في
افعل افعال وقالوا في فعل فعال لانه قياسه قال وفي فاعل
مفاعلة وفعال وفما كثير وبعضهم يقول فعال وهو قياس من قال
فعال من فعل لانه اذا بنوا الاولى واتى بحروف الفعل انقلبت الالف ياء
لانكسار ما قبلها فبقي فعال ولما كان ذلك هو قياس هذا الباب جعل

سيبويه قول من قال فعال مبنى على حذف الياء لانه قال كأنهم قد حذفوا
الياء التي جاءت بها اولئك في قتال ونحوها وقد جاء فاعلنه فعالا قليلا كقولهم
مازيته مراوة في تفعل تفعلا وهذا هو الكثير وقد جاء تفعال وهو قياس
من قال لدام لانه كسر وزاد الفا قبل الآخر وفي تفعل تفعلا وفعلان
كقولك سرهف سرهفة وسرها فا بالكسر وفعلله الضم وفعلان
هو القياس على نحو افعل افعالا واما المضاعف منه فحافه فعلله
وفعلان بالفتح وهو قليل ووجهه انه لما كان مضاعفا والتضعيف مستثقل
خفف فقلب الكسره فتحه تقول زلزل زلزلة وزلزالا وزلزالا وفي
تفعلل بفعلل قال ـــــ وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل
والمفعول واما ورود على وزن اسم الفاعل فقليل يحفظ ولا يقاس
عليه ولم يحي الا في الثلاثي كقولك قم قياما وقوله ولا خارجا من فيّ
زور كلام ٥ معولك قياما وخاريجا صيغه اسم الفاعل ووضعت مصدرا
في موضع قياما وخروجا وهو قليل ومن ذلك الفاضله والعافيه
والكاذبه والداله واما اسم المفعول فجاء من الثلاثي قليلا يحفظ ولا
يقاس عليه كالميسور والمعسور واما المزيد فيه والرباعي فجاء منه اسم
المفعول في موضع المصدر قياسا كقولك اخرجته مخرجا وانطلق على ما
ذكره اخرا وقوله بايلم المفنون اورده على انه واقع موقع المصدر
وانما سبهم ذلك فيه على بعد ان يكون الماضي زايده وقد ذكر
في فصل الجر انها زايده لا يكون المفنون الا اسم مفعول على بابه اذ لا

يستقيم ان يقال ايلم المفنون بمعنى ايلم الفتنه وانما يستقيم ان يقال
ايلم المفنون بمعنى ايلم الفتنه وذلك انما يكون اذا لم يكن زايده والقول
مذكور ان فاستعمل احدهما في فصل الجر والاخر استعمله هاهنا ،
وقوله فان المندى رحله فر لرب اي فان الشديه والشديه تزداد
الابل الى الماء لتشرب عللا بعد نهل فيقول ان موضع شديتها رحلتها وزلوها
كقول القايل القايل عنابك السيف اي موضع عنابك السيف لا ان
العنا السيف على الحقيقه كما ان الشديه ليست الرحله والزلوب وانما
هو على معنى موضعها وعوضا منها وقوله فان الموفى ما وفيت ٥
اي ان التوقه على الحقيقه مثل توقيني ولا يستقيم ان يكون الموفى اسم
مفعول لانه قد اخبر عنه بالمصدر فدل على انه بمعناه اذ لا يقال
ان المضروب مثل ضربي وانما نقول ان الضرب مثل ضربي فوجب حمله على
المصدر ومنه قوله افانل حتى لا اري لي مقاتلا ٥ اي حتى لا اري
الى قتال لا وهو اولى من ان يكون مقاتلا للمفعول لامرين احدهما ان المستعمل
قاتلت حتى ما بقي لي قتال وهذا بمعناه انه اذا حمل على المفعول ضعف
المعنى لانه اذا ترك المقاتل لم يره مقاتلا ولم يورد الا في معنى المبالغه
للشده والشجاعه وهذا التعديد يدفعه وتعديده بالمصدر يقويه والفضلان
اللذان بعده ظاهر ان قال ـــــ وبنا المره من المجرد فعله يعني اذا
قصد الى واحده من مرات الفعل باعتبار حقيقه الفعل لا باعتبار
خصوصيته نوع وكان الفعل ثلاثيا مجردا ابنيت فعله له وقلت ضربت

ضربة وقتلة وقد جاء للمفرد الواحدة على لفظ المصدر المستعمل كقولهم اتيته
اتيانه وهو قليل واما ما عدا المجرد فالمرة منه على لفظ المصدر المستعمل
واما ما في آخره تاء فلا تتجاوز به المصدر المستعمل بعنه هذا الكلام
وقع سهوا لانه مثله بما زاد على الثلاثة وقد ذكر ان ما زاد على الثلاثة
لا تتجاوز المستعمل فلا وجه لقوله بعد ذلك واما ما في آخره تاء فلا
تتجاوز به المستعمل بعنه وانما كان يصح لو ذكره مع الثلاثي فان
المرة من الثلاثي المجرد اذا كان في المصدر تاء لا تتجاوز فكان الصواب
ان يذكره قبل قوله وهو مما عداه ومثله بمثل طلبة ونشدة وكدره وغلبة
وسرقة ودراية وكذلك ما اشبهه قال وتقول في الضرب
من الفعل هو جنس الطعمة اما فعلة بكسر الفاء فموضوعه للدلالة على النوع
من الفعل فاذا قلت الجلسة فمعناه النوع من الجلوس كان اسم جنس
للجلوس مطلقا ثم الجلسة تطلق ايضا على المرة باعتبار النوع وهو على لفظه
وكذلك تقول جلسنا جلسة فاستعمله للنوع وان لم يكن للمرة من
غير بعض لما كان فيه التاء وقالوا فيما اعتل عينه من فعل واعتلت
لامه من فعل الى آخره لانه اذا اعتلت عينه حذف في المصدر لانك
تقول اقام فقياس مصدره افعال فاصله اقوام فاعلوا الواو كما اعلوها
في الفعل وان لم تقم فيها علة الاعلال فانقلبت الفا لالتقاء الساكنين
هي والف افعال فبقي اقال بحذوف العين فعوضوا منه تاء فقالوا اقامة
واما ما اعتلت لامه من فعل فان قياسه تفعيل فكرهوا اجتماع اليائين

فحذفوا احدهما وظاهر كلامه ان المحذوف اللام لقوله معوضتين التاء من العين
واللام الساقطتين فكأنه لما اجتمعت اليا ان حذفت الثانية استثقالا
لها والوجه ان يقال ان تعزيه تفعله لان فعل قياسه اما تفعيل واما تفعلة
واذا استثقل تفعيل فالوجه ان يحمل تعزيه على انه تفعله ولا حاجة الى
ان يحمل على التفعيل ثم يحذف اللام ثم عوض فانه تعسف من غير حاجة قال
ويجوز نزل التعويض في افعل دون فعل قال الله تعالى واقام الصلاة وانما
يكون نزل التعويض عند وجود الاضافة كأنهم جعلوها عوضا واما
ارايته ارا اقتضاء غير معمول عليه واما مصدر فعل فلم يجئ بترك التعويض
لا مضافا ولا غير مضاف وسببه انه اجد بنا مصدر به القياس والتزم
دون اخيه استثقالا لاخيه فلا وجه لحذف يائه بخلاف قولك اقام
فان القياس حذف يائه فكان حذفها ردا الى اصله بخلاف تفعله ثم انه
لو سلم انها للتعويض في تعزيه فالفرق بينهما وبين اقامة ان الفرق في اقامة
لازم اعلالا لكثرة وقوع الحذف في عصا والحذف في تعزيه ليس من طريق الاعلال
اذ ان اجتماع اليائين لا يوجب حذفا وانما اعتبر التعويض فلا يلزم من حذف ما
جيء به بعد وجوب الحذف لغيره كالتعويض حذف ما كان الحذف لاجل كونه
عوضا لنزله منزلة المحذوف بخلاف اقامة فانه ليس منزلا منزلة المحذوف
لوجود الحذف لغيره وقد جا التفعيل فيه في الشعر كقوله فهي تنزي دلوها
تنزيا ك وقياسه تنزية كما تقدم قال ويعمل المصدر اعمال
الفعل مفردا وانما اعمل لانه في المعنى مقدر بان والفعل فلذلك لا يعمل الا

فى الموضع الذى يصح تقديره فلذلك إذا قلت ضرب ضربا زيد عمرا كان العامل
الفعل وكذلك لو حذفت الفعل وهو مراد كان العامل الفعل كقولك ضربا زيدا
لان المعنى اضرب ضربا زيدا فالعامل هاهنا الفعل لا المصدر فان قيل
فقولكم سقيا وزعيا وما اشبهه من المصادر التى لا يجوز اظهار فعلها ما
العامل فيما ذكر معها فيه وجهان احدهما ان العامل ايضا الفعل المقدر
الناصب لها ولا فرق بين اظهاره واضماره لعارض ولا اثر له فى منع تقديره
العمل ومنهم يقول العامل المصدر لا باعتبار كونه مصدرا ولكن لقيامه
مقام الفعل المقدر فوزانه فى الوجهين وزان قولك زيد فى الدار ابوه هل
العامل فى ابوه الاستقرار المقدر ام قولك فى الدار لقيامه مقامه والاثر
ان فى الدار هو العامل لا باعتبار نفسه ولكن لقيامه مستقر وكذلك
ما هاهنا الا ترون على مثل ذلك ومنهم من يقول العامل الاستقرار المقدر
ووجوب حذفه لا يمنع عمله الا ترى ان الاجماع على انه عامل فى قولك
فى الدار ولم يكن حذفه لمانع وكذلك على ان سقيا معمول الفعل المقدر
ولم يكن حذفه لمانع من عمله فكذلك فيما كان معه والمصدر
يعمل مفردا ومضافا ومعرفا بالام وهو قليل لان الالف واللام لا يدخل
على ما هو مقدر به وهو ان والفعل ولما دخلت عليه ضعف تقديره
بان والفعل فضعف عمله وجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول فى الاضافة
والافراد اما جواز ترك المفعول فواضح لانه فضله واما جواز ترك ذكر
الفاعل فلانه لم يلزم مع الفعل الا لكونه احد جزئى الجملة فاحتج اليه لتمام

الجملة وليس هو هاهنا احد جزئى الجملة فلا تلزمه فلم يلزمه فان قيل فاسم
الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله احد جزئى الجملة فى اكثر مواضعه
كقولك زيد ضارب عمرا فلا بد فى ضارب من ضمير هو فاعل وكذلك
زيد ضارب غلامه عمرا فلم لا يكون المصدر كذلك ويكون اسم
الفاعل كالمصدر والفرق بينهما ان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على
من هو له او على حرف استفهام او حرف نفى فان اعتمد على من هو له وجب
رجوع الضمير اليه لكونه صفة له او خبرا او حالا واذا اعتمد على حرف
استفهام او حرف نفى فان اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير اليه
لكونه صفة له او خبرا او حالا واذا اعتمد على حرف استفهام او نفى
وجب ذكر الفاعل لانه حينئذ احد جزئى الجملة وكان كالفاعل مع
الفعل بخلاف المصدر فان عمله ليس كعمل اسم الفاعل فى الاعتمادين
المذكورين حتى يلزم فيه الفاعل وايضا فان اسم الفاعل واقع على المعنى
موقع الفعل المبنى للفاعل كقولك زيد ضارب بمعنى زيد يضرب
وكما انه لا بد ليضرب من فاعل وكذلك لما حل محله بخلاف
المصدر فانه ليس واقعا موقع الفعل الا ترى انك لو قلت فى موضع
زيد يضرب زيد ضرب لم يستقم كما يستقيم زيد ضارب لان
ضاربا بمعنى يضرب وقوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون يجوز ان
يكون تمثيلا لحذف الفاعل خاصة لانه اورده بعد قوله او ضرب
تفسيرا لقوله ضرب زيد ويجوز ان يكون اورده على المثالين جميعا لجواز

شط فيما اختص به المصدر واسم الفاعل من حمله الفاعل

قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون

بجواز النقديرين والأول اظهر لان هم ظاهر في ضمير الروم وهم المغلوبون والضمير
عليهم لهم وهو مضاف الى المفعول والضمير الذي في سيغلبون للضمير الذي
هو وهم لانه لم يتقدم لغيرهم ذكر ويجوز ان يكون الضمير في وهم للروم
ايضا وفي عليهم للمجوس فيكون مضافا الى الفاعل وسيغلبون عايد على هم
على كل تقدير لانه خبره وقوله وكنت دائبت بها حسانا ٥
الى آخره لان الافلاس مفعول في المعنى لخافه كانك قلت خافه الافلاس
فعطفت على اصل العمل في التقدير وليس بقوي لانه مخفوض لفظا وتقديرا
وانما جاز نظرا الى انه كان يصح ان يكون منصوبا على المفعولية وكذلك
رفع المظلوم في قوله طلب المعقب قال ويعمل ماضيا كان او
مستقبلا لان عمله بتقدير ان والفعل وهو يجري في الماضي والمستقبل
ولا تتقدم معموله عليه لانه في معنى الموصول فكما لا تتقدم الصلة على الموصول
فكذلك لا تتقدم على ما هو بمعناه اسم الفاعل قال هو ما يجري
على يفعل من فعله الى آخره قال الشارح ان اراد بالجاري
الواقع موقع يفعل باعتبار المعنى ورد عليه اسم الفاعل اذا كان لما مضى
فانه ليس واقعا موقع فعل وهو اسم فاعل فلم يكن الحد جامعا وان اراد
بالجاري انه على مثل حركاته وسكناته ورد عليه ان ثم اشياء تجري
على يفعل هذا الاعتبار وليست باسم فاعل كاسم المكان والزمان
فانه تجري على يفعل هذا التفسير وليست باسم فاعل ويجاب عنه بانه
استغنى عن القيد الذي يخصصه بقوله اسم الفاعل فكانه قال

هو الجاري على يفعل اسما لمن نسب اليه وفي الجميع واولى من هذا ان يقال هو المشتق
من فعل لمن نسب اليه على نحو المضارع فهذا احد قوليه وقوله من فعله احتراز
به عن النفسيرين من قولك جالس في يقعد وقاعد في يجلس فانه اسم فاعل
جار على يفعل وليس باسم فاعل منه وكذلك قال من فعله واذا اضيف
الى تيس كبقيه استعمال قيل لا يخلو لمن ان يكون من لا اتى فقياسه ان
يجيء على وزن فاعل كقولك ضرب فهو ضارب وان كان من غيره فقياسه
ان يجيء وزن المضارع الا انه موضع الياء ميم مضمومة سواء كانت الياء
مضمومة او مفتوحة وما قبل الآخر مكسور سواء كانت كان مفتوحا
او مكسورا فيقول في اخرج يخرج مخرج وفي انطلق ينطلق منطلق
فصم الميم وان كانت الياء مفتوحة ويقول في توعد متوعد فتكسر
ما قبل الآخر وان كان مفتوحا في المضارع قوله ويعمل عمل
فعله متقدما ومتاخرا كالفعل وملفوظا به ومقدرا ثم مثل بالجميع
قال سيبويه واجروا اسم الفاعل اذا ارادوا ان يلغوا في
الامر مجراه اذا كان على بنا فاعل كانهم جعلوا ما فيها من زيادة
المعنى فانما مقام ما فات من زنة فاعل فاعملوها عمله ومثل بذلك
في التقديم والتاخير والاضمار والاظهار كما مثل به فاعل قوله
ضروب رؤس الرجال وسوق الابل ها هنا مثل ضارب زيد وعمرا في
اسم الفاعل قال وما ثنى من ذلك او ما جمع مصححا او مكسرا
يعمل عمل المفرد ويزيد فيهما جميعا اعني ما كان على وزن فاعل وما

كان من المبالغة سواء كان الجمع مصححا او مكسرا كما ذكرتم مثل
بالجمع المصحح والمكسر ومثل بجمع اسم الفاعل والمبالغة وهو قوله مهاوين
جمع مهوان للمبالغة وغفر جمع غفور ويشترط في اعماله ان يكون بمعنى
الحال او الاستقبال ودليله استقراء لغة العرب في ذلك وجملته انه
اذا كان للحال والاستقبال كان موافقا له في المعنى واللفظ واذا
كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي
في اللفظ فلا يلزم من اعمالهم ما قوي شبهه بالفعل اعمالهم ما لم تقو قوته
وقال الكسائي يجوز اعماله وان كان للماضي ويتمسك بامور
احدها مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس ومنها مثل قولهم
هذا معطي زيد امس درهما ومنها اجماعهم على قوله الضارب زيدا امس
ومنه قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه واجيب عن ذلك بانه لم يوجد في
لغة العرب مثل مررت برجل ضارب زيدا امس مع كثرة المغايرة
عن معناه ولو كان جايزا لوقع واما جاعل الليل سكنا والشمس
فبعد ان سلم ان جاعلا للمضي جايز ان يكون والشمس منصوبا بفعل
مقدر دل عليه ما قبله واذا جاز ذلك ضعف ان يقال انه منصوب
بجاعل لان فيه اثبات اصول الابواب التي ثبت انها ليست من
لغتهم بالمحتملات وكذلك هذا معطي زيد امس درهما جايز ان يكون
درهما جوابا لقول قايل ما الذي اعطى فقيل اعطاه درهما فصار مثل
والشمس في الاحتمال واما الضارب زيدا امس فهو نص في اعمالهم الماضي

شرط اعمال اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال

الا ان الفرق بينه وبين صور الخلاف ان هذا دخل على اسم موصول قياسه
ان يوصل بجملة ولا يكون اسم الفاعل مقدرا جملة الا بتقديره فعلا
بقوى تقدير الفعل فيه توفيرا لما يقتضيه الموصول من الجملة ولا يلزم
من اعمال اسم الفاعل في الموضع الذي قوي تقدير كونه فعلا لما لزم له
وان كان ماضيا اعماله في الموضع الذي استغني عنه ذلك المقوي فثبت
ان الوجه ما عليه الجماعة في ترك اعمال الماضي اذا لم يكن فيه لام التعريف
واما قولهم وكلبهم باسط ذراعيه وامثاله فهذه انما تكون في
موضع الاحوال والاحوال يقصد بها التغيير عن ذلك الفعل في حال
وقوعه حتى كأنه واقع ولذلك يقع الفعل المضارع في موضعها فتقول
جاءني امس رجل يضرب عمرا وتقول سرت امس حتى ادخل البلد بالرفع
ولولا قصد التغيير عن الحال لم يستقم وقوع المضارع فنزل منزلة
فعل الحال لانه المقصود فلا يلزمه من اعمال اسم الفاعل وان كان
المدلول ماضيا اذا قصد به الدلالة على حال وقوعه اعمال اسم الفاعل
وهو ماض من كل وجه فحصل الفرق بينهما قال ويشترط
اعتماده على ما ذكرا لا عند الفراء فانه يجيز اعماله غير معتمد فاما
وجه اعتماده على الثلثة الاول فلانه صفة يقتضي ما يكون له موصوفا
وكان قياسه ان لا يقع الا مع الثلاثة وانما وقع بعد حرف الاستفهام
وحرف النفي لانه قصد به قصد الفعل نفسه فجرى مجراه ولذلك
توحده في التثنية والجمع وتستقل الجملة بفاعله ولو لم يكن كالفعل

لم يكن كذلك لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد يحتاج الى جزء آخر ينضم
اليه فان قيل مذهب الفراء اعماله من غير حرف استفهام وحرف
نفي على الوجه الذي ذكرتموه من قيامه مقام الفعل فبماذا ترد
فنقول لم يثبت عن العرب مثل قائم الزيدون وقد ثبت اقايم الزيدون
بالاجماع وحكمته هو ان حرف الاستفهام وحرف النفي مقتضيان
للفعل فلا يلزم من وقوع اسم الفاعل موقع الفعل في الموضع الذي قام
معه ما يقتضيه وقوعه موقع الفعل مع انتفاء ما يقتضي الفعل
فحصل الفرق بينهما فلا وجه للالحاق مع تحقيق الفرق المناسب واحتمال
الفرق كاف ما لم تعلم التسوية قوله فان قلت بارع ادبه الى
آخره وهذه يعرفها الخصم ويثبت عليها مذهبه فنقول اجمعنا
على جواز فعل بارع ادبه فليحرر قايم اخواك قياسا عليه فجوابه حينئذ
معنى ما ذكره لانه يقال بارع ادبه انما جاز عندنا لان بارع خبر
مبتدأ محذوف وادبه مبتدا كانك قلت ادبه بارع فالوجه
الذي جاز به عندنا غير الوجه الذي جاز به عندكم والذي يدل عليه
امتناع قايم اخواك وجعلها اصلا في الرد وان كانت مسئلة الخلاف
لاحد امرين اما لانه استسلف جواب بارع ادبه وحمل قايم اخواك
عليها وجعلها شيئا واحدا فقيل له ليس كشيء واحد وهو معنى تكذيبه
واما لانه لم توجد مثل ذلك في كلام العرب ولم ولا ينبغي ان تحمل
على وجه في مسئلة اخرى لك فيها عنه مندوحة بجواز ان يكون

بارع خبر مبتدا وادبه مبتدا واذا جاز ذلك فلا ينبغي ان يثبت اصل
باب الاجمال مع مخالفة ما ذكرناه من الاستفراء والمعنى جميعا اسم
المفعول قال صاحب الكتاب هو الجاري على يفعل من فعله
نحو مضروب لان اصله يفعل والكلام في الجاري مثله فيما تقدم
في اسم الفاعل وقوله لان اصله يفعل وقع في النسخ يفعل بالياء
والصواب مفعل بالميم لان الجاري ان فسر بالمعنى الاول فليس هو في الحقيقة
اصله يفعل ثم لو سلم انه اصل فليس في تخصيصه بمضروب فايدة لان
اسما المفاعيل في هذا المعنى كلها سواء وايضا فلو كان المراد ذلك على
هذا التفسير لكان ذكره في اسم الفاعل اولى لانه الاسبق والاصل
فكان يقول في نحو ضارب لان اصله يفعل لاستقيم على الوجوه
التفسير الثاني للوجوه المذكورة ايضا وانما يستقيم مفعل لانه مضروب
ليس جاريا على مفعل في لفظه فاراد ان يبين ان اصله مفعل على وزن
الفعل وهذا يقوي التفسير الثاني لانه ليس لذكره على التفسير
الاول بالباء معنى على ما تقدم وهو بالميم ابعد وخص مضروبا لان غيره
من اسما المفاعيل جار على الفعل من غير تغير واما مضروب به فليس
بجار على الفعل يقال اصله مفعل اثباتا لجريانه على الفعل وانما غير
الى لفظ مفعول لانه لو بني على مفعل لم يعلم اهو اسم مفعول لافعل
او لفعل فغير واما مفعول فعل ليتبين وكان اولى بالتغيير هذه الزيادة
لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فانه اكثر منه تقديرا اذ اصل

ملزم موكرهم باطلاق ولما ادوه واوا فتحوا الميم تخفيفا وكلما دل على اسم
الفاعل مذكور فيه الصفة المشبهة قال صاحب الكتاب
هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها قال
الشارح فان قلنا الجارية على التفسير الاول فليست مثل اسم الفاعل
لانها تدل على معنى ثابت واسم الفاعل يدل على الحدوث كما في الفعل
وان كان على التفسير الثاني فهو ظاهر لانها ليست على وزن الفعل
المضارع وانما عملت عمله لما ذكروه قال وهي تدل على معنى
ثابت فان قصد الحدوث قيل حاسن الآن او غدا بعنى انك اذا قلت
مررت برجل حسن فمعناه اثبات الحسن له من غير تعرض للدلالة
على حدوثه بخلاف قولك حاسن فانه يدل على الحدوث كما في
قولك ضارب كما يدل يحسن ويضرب على ذلك وهذا على نحو
ما ذكره سيبويه في حائض وطالق ان كان على وزن اسم
الفاعل وانما الغرض تشبيهه به في الثبوت والحدوث ويضاف الى
فاعلها لانه لما شبه باسم الفاعل في العمل واسم الفاعل يضاف الى المفعول
ولم يكن لهذه مفعول اضيفت الى فاعلها فقيل حسن الوجه وسنأتي
الوجوه فيه واسما الفاعل والمفعول يجريان مجراها في ذلك يعني بقوله
الاضافة الى الفاعل يريد اسم الفاعل غير المتعدي واسم المفعول
المتعدي فعله الى واحد والا فلو قلت هذا ضارب زيد في دار
زيد الا مفعولا ولذلك لو قلت هذا معطي العبد لم يكن العبد الا

العبد الا مفعولا لان اضافته الى المنصوب هو الوجه لانه مغاير له فاضافته
الى الفاعل خلاف الاصل لانه هو هو في المعنى وانما اضيف اليه عند
عدم المنصوب لانه مشبه به فاجري مجراه في الاضافة كما اجري
مجراه في العمل وايضا فانه لو اضيف الى الفاعل وهو متعد لم يعلم هل
هو مضاف الى الفاعل او الى المفعول بخلاف الصفة وعبر المتعدي
فانه لا لبس اذ لا مفعول له قال وفي مسئلة حسن وجهه سبعة
اوجه الى آخره قال الشارح وفي مسئلة حسن وجه بالتركيب
العقلي ثمانية عشر وجها وذلك لان معموله لا يخلو ان يكون معرفا
باللام او مضافا الى مضمر او غيرهما فهذه ثلثة اقسام كل واحد
منها يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا فهذه تسعة اقسام تكون الصفة
معه غير معرف باللام ومعرف باللام فتصير ثمانية عشر وصورها مررت
برجل حسن وجهه ووجهه وجها وجها حسن وجه فهذه تسعة فاذا عرف الاول
جاز تسعة اخرى على هذا الترتيب ثم اعلم ان حكم هذا المعمول اذا كان معرفا
باللام حكم اذا كان مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى ما اضيف الى المعرف
باللام ما شئت هي وما بلغ فحكم قولك مررت برجل حسن وجه الغلام وحسن
وجه ابي الغلام وكذلك لو زدت وحكم المضاف الى المضمر حكم ما يضاف
الى ما اضيف الى المضمر ما شئت هي وبلغ فحكم قولك مررت برجل
حسن وجهه حكم قولك مررت برجل حسن وجه غلامه وكذلك حسن

وجه ابن علانه وكذلك لو رزدت وكل موضع رفعت بالصفه كان فاعلا
لها وكل موضع نصب فان كان نكره فهو مميز او مشبه بالمفعول
وان كان معرفه فهو مشبه بالمفعول وكل موضع خفضت كان
مخفوضا بالاضافه وعند ذلك يجب حذف التنوين من الصفه ان كان مما
ينون او خفضه ان كان غير منصرف وهو في موضع واعلم ان كل موضع
رفعت بالصفه فلا ضمير فيها اذ لا يكون لها فاعلان فيجب حينئذ افرادها
وتذكيرها ان كان ما بعدها مفردا مذكرا او تانيثها ان كان ما بعدها مونثا
كالفعل فتقول مررت برجل حسن وجهه ومررت برجلين حسن وجوههما
وبرجال حسن وجوههم وحسنين وجوههما ضعيف وحسنين وجوههم ضعيف
ضعيف الكوفيين البراغيث واما مررت برجال حسان وجوههم فهذا ليس بضعيف
لانهم انما كرهوا الاثنان للعلامه التي تدل على ما يدل عليه علامه الفعل
واما جمع التكسير فليس من ذلك وكل موضع نصب المعمول او خفض
وهي الصفه ففي الصفه ضمير يعود على ما تقدم مما اعتمدت عليه ان كان
مذكرا امذكر ولذلك في التانيث والتثنيه والجمع فتقول مررت
برجل حسن الوجه ورجلين حسنين الوجه وبرجال حسنين الوجه وبامراه
حسنه الوجه ولذلك ما اشبهه لانهم لما نصبوا ما بعده شبهوه بالمفعول
وجعلوا حسنا كانه في الحقيقه لما قبله ثم اتى بالمعمول للامر الذي
كان به الاول حسنا فالحسن على هذا التقدير جملته ما تقدم وذكر
المعمول تبينا للامر الذي به حسن لان التي قد تحسن جملته بحسن امر منضم

اليه بخلاف الرفع فان الحسن ليس منصوبا الا لما بعده ولذلك امتنع
الاضمار مع الرفع ووجب مع النصب واذا خفضت المعمول بالصفه
في الحكم كحكم المنصوب لان الاضمار فيه مما قبله فتقول مررت
برجل حسن الوجه وبرجلين حسني الوجه وبرجال حسني الوجه وحكمه
في التفسير ما ذكر في المنصوب ثم في هذه المسايل الثماني عشره
مسلتان ممتنعتان وهما مررت بالرجل الحسن وجهه وهي الثانيه عشره
ومررت بالرجل الحسن وجه وهي المسله الثامنه عشره وامتناع الاولى
لانها لم تخفضه بالاضافه وامتناع الثانيه لانها خلاف قياس وضع
اللغه في اضافه المعرفه الى النكره وفيها مسله وقع فيها خلاف وهي
مررت برجل حسن وجهه وهي الثالثه فمن منعها نظر الى ان حسنا
للوجه فكانه اضيف الى نفسه قال الشارح وهذا
التعليل لابن باب شاذ وليس بصحيح لانه انما يلزم اضافه الشيء الى نفسه
ان لو كان مدلولهما واحدا كالجنس والمنع اما اذا كانا متغايرين
لفظا ومعنى فلا والحسن ها هنا ليس هو الوجه وانما هو معنى قام
بالوجه فلا يلزم ما ذكره او لان الوجه مضاف الى ضميره فكانه
مضاف الى نفسه وكلامه تعليل فاسد ولذلك كان الوجه صحتها
وانما منعها صاحب الجمل وظن ان الناس يمنعونها فقال وحالف سيبويه
فيها جميع الناس وليس الامر على ما ذكر اما التعليل الاول
فباطل لجواز حسن وجه بالاتفاق واما الثاني فلجواز ضارب غلامه

باتفاق ثم هذه المسائل الست عشرة فيها القوي والضعيف والمتوسط
فكل مسئلة كان الضمير في الصفة او في معمولها فهي قويه وكل
مسئلة كان الضمير فيها جميعا فهي متوسطه وكل موضع ليس فيهما
ضعيفة فعلى ذلك يكون المسئلة الأولى والخامسة والسادسة
والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة
والسابعة عشرة قويه لانه ليس فيها الا ضمير واحد وتكون المسئلة
الثانية والثالثة على قول المجيز والحادية عشرة متوسطة لان في كل
واحد منهما ضميرا وتكون المسئلة الرابعة والسابعة والثالثة عشرة
والسادسة عشرة ضعيفة لان لانه لا ضمير فيها وقد تقدم ان
المسئلة الثانية عشرة والثامنة منه عشر غير جائزتين فقد تكملت
القوي والمتوسط فلذلك جعلها ستة عشر وان كانت عنده اثنى عشرة
الا استغنى بالتنكير عن التعريف لانه هو هو فاستغنى حسن وجهه
عن الحسن وجهه واستغنى حسن وجها عن الحسن وجها وكذلك
ما عداها الا انه يسقط من التعريف مسئلتان وهما غير الجائزتين احديهما
تعريف حسن وجه والأخرى تعريف حسن وجهه واذا ملل سبعة دون
اثنتين منها علم انها اثنا عشر فلذلك قال وفي مسئله حسن وجهه
حاصله راجع الى اثنى عشر وهي الحسنة والمتوسطة واما الضعيف
فلم يذكره وهو الاربعة المتقدمة وضبطها كل موضع ارتفع المعمول

وفيه ضميرا او انتصب وانخفض عريا عن الضمير وبضبط المتوسط كل
موضع انتصب او انخفض وفيه ضمير وذلك بعد اسقاط المسئلتين غير الجائزتين
والصفة انما تعمل فيما كان من سببها لا في الأجنبي فلذلك احتيج ٢
في مسئلة مررت برجل حسن الوجه وامثالها ان تقدر الضمير وان كانت
ضعيفة فمنهم من يقول الالف واللام سدت مسد الضمير وهو مذهب
الكوفيين ومنهم من يقول الضمير محذوف تقديره حسن الوجه منه
وهو مذهب البصريين هذا ان قلنا ان الوجه مرفوع بحسن رفع الفاعل
فاما اذا قيل ان في حسن ضميرا يعود على رجل وان الوجه بدل فعند ذلك
تقوى المسئلة ولا تضعف وعلى مثل ذلك حمل قوله تعالى مفتحة لهم الأبواب
ويكون الاحتياج الى الضمير باعتبار بدليه الاستعمال وذلك
جائز حذفه اذا علم وليس حذفه في الجواز كحذف الضمير العائد على
صاحب الصفة واما مسئلة حسن الوجه او حسن الوجه مما انتصب
فيه المعمول وانخفض فليس الحاجة فيه الى الضمير كالحاجة في حسن
الوجه لما بينا ان الضمير عند النصب والخفض في الصفة وان النصب
يعده على التشبيه بالمفعولية والخفض فرعه فكما يحسن ضاربت
زيدا الحسن وجها وكذلك الخفض قوله افامت على بعضها جازا صفا كميتا
الأعالي جونتا مصطلاهما ان استشهد به سيبويه على جواز اضافة
الصفة الى معمولها مضافا الى مضمر موصوفه وهي مسئلة مررت برجل
حسن وجهه لان جونتا صفة جازتا مضافا الى مصطلاهما بدليل حذف

نوبه وهما في قولك مصطلاهما ضمير جارّ وهو موصوف جوّتا وهي غير
مسئلة الخلاف فقال المخالفون ليس الضمير في مصطلاهما راجع الى
جارّ فتكون مسئلة الخلاف بل تجعله عايدا الى الأعالي وهو غير
الموصوف بجوّتا فتكون مثل قولك زيد حسن الغلام جميل ثوبه
على ان يكون الضمير في ثوبه للغلام فيكون النقد جميل ثوب
الغلام ويخرج بذلك عن ان يكون دليل على مسئلة الخلاف فأجيب
عن ذلك بأن الأعالي جمع والضمير في مصطلاهما مثنى فلا يستقيم ان
يكون الضمير مثنى يجمع وأيضا فان المعنى على انه غير او على الجرز
لبعده عن موقد النار واسود موضع الاصطلاء وعلى ما ذكر تموه اسود
ولم يسود وهو غير مستقيم وغايته ما تقولونه على الوجه الأول
انه وان كان بلفظ الجمع فهو في معنى المثنى فعاد الضمير عليه من حيث
المعنى وليس بشئ لأنه في جمع مستقيم حمله على ظاهره فلا حاجة الى
حمله الى غيره واما افراد مصطلى فهو لازم على كل قول ووجهه
ان يكون مصطلى اما مصدرا على تقدير حذف مضاف او موضعي
اصطلاها واما ان يكون مصطلى اما مصدرا مفردا واقعا موقع التثنية
كما قال كلوا في بعض بطنكم لما كان معلوما او وقع الواحد موقع الجمع
فوقوعه موقع التثنية اجوز افعل التفضيل قال صاحب الكتاب
قياسه ان يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس ولا عيب الى آخره
قال الشارح انما لم يصغ من المزيد فيه على الثلاثة لأنه ان

على حروفه لم يمكن وان حذف احتمل فكره ذلك واما اللون والعيب
فقد اختلف في تعليله فقال قوم لأنه في الأصل افعاله زايدة على ثلثة
فاذا ورد عليهم ادم وشهب وسود اجابوا بان اصله افعل وافعال ولذلك
صحت واو سود لأنها في موضع يجب فيه تصحيحها في النقد ومنهم
من قال انما لم يتعجب من اللون والعيب لأنهما خلقة بائنة في العادة
وانما يتعجب مما يقبل الزيادة والنقصان فجرت لذلك مجرى الاجسام
البائنة على حال واحدة والحق انه انما لم يتعجب منه لأنه بني منهما افعل
لغير التفضيل فكرهوا ان يبنوا منهما افعل التفضيل فيلبس ولذلك فرقوا في
جمع التصحيح والتكسير فجمعوا كل واحد بجمع لم يجمع عليه الآخر ومما
يدل على ذلك انهم تعجبوا من العيب اذا لم يكن له افعل لغير التفضيل
كقولك زيد اجهل من عمرو ولم يتعجبوا مما ليس بلون ولا عيب اذا
كان له افعل لغير التفضيل كقولك افنى وشبهه من الحلى فهذه العلة
هي المستقيمة وينبغي ان يضبط بان يقال موضع ليس بلون ولا عيب
ما لا يبنى منه افعل التفضيل لغير التفضيل لأنه قد تبين كونه ليس بلون
ولا عيب ولا يحصل به الضبط طردا لا عكسا لصحة قولهم اجهل وامتناع
قولهم احمق وامتناع قولهم افنى فاذا قصد الى التعجب من هذه الاشياء بني
افعل مما يصح بناؤه على حسب المعنى الذي يقصده المتكلم ثم يمثل على
ما ذكر وصحة التعجب منه بطل تعليل من قال انما لم يتعجب منها لأنها
ثابتة كالاجسام فان قال لم يتعجب منها وانما يتعجب من معنى افعل

المذكور معها قيل قد علم ان المقصود في الاحسام العجب ليس الا لها وعليك
ايما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ونحن نعلم ان معنى قولك ما الذ
اشد حمرته في ان العجب من الحمرة بمعنى قولك ما احمره لو جاز ذا ان قولك
ما اكثر فضله وما افضله بمعنى واحد دل على ان العجب انما كان مما
وقع بعد اشد وشبهه وكذلك يقول النحويون فان اردت العجب من
شيء من ذلك توصلت اليه باشد وشبهه فهذا تصريح بانه تعجب منه من
حيث المعنى قال والقياس ان يفضل على الفاعل دون المفعول
لانهم لو فضلوا على المفعول دون الفاعل لبقي كثير من الافعال لا تعجب
منها وعرضهم التعميم ولو فضلوا عليهما جميعا لادى الى اللبس فلم سوغ الا
التعجب من الفاعل ولان الفاعل هو المقصود بالنسبة اليه في المعنى والمفعول
فضله وكان ما هو المقصود اولى وهذا معنى قول سيبويه وهم ببيانه اعني
يعني انهم يعتنون بالفاعل دون المفعول حتى لا يذكرون فعلا الا ويذكرون
له فاعلا او ما يقوم مقامه حرصا على بيان الفاعل عندهم فلما تعجبوا كان
اولى عندهم ان يجعل التعجب له لذلك قال ويعتوره جانبان
متضادتان الى اخره اما لزوم التذكير عند مصاحبه من تضييع وعلته
انهم لو عرفوا بالالف واللام او الاضافه وكلاهما
متعذر اما الاضافه فواضحه لانهم انما يضيفونه الى ما هو مفضل عليه
وانما يذكرون من ليثبتوا بعدها المفضل عليه فكان الجمع بينهما عيا لا فائده
له ولو عرفوه باللام لم يكن الا لام العهد فيجب ان يكون معروفه افضليته

عند المخاطب والمخاطب ولا يكون معروفا افضليته الا بالنظر الى المفضل
عليه فلو جمعت بينها وبين من المذكور بعدها المفضل عليه جمعت اضابين
امرين احدهما يغنيك عن الاخر كالاضافه المذكوره سواء واما قوله ولزوم
التعريف عند مفارقتها فوهم لانه قد يكون مضافا الى نكره وهو باق على
تنكيره كقولك مررت بافضل رجل فهذا قد فارق من ولم يلزمه تعريف
قد هل عن الاضافه الى النكره وانما يلزمه عند مفارقه من لام التعريف
او الاضافه قوله ولذلك موتته وتثنيتهما وجمعهما معطوف على قوله وتغيوره
جانبان متضادتان وهو غير مستقيم في الظاهر لانه اذا كان موتثا او مثنى
او مجموعا لا تصاحبه من وانما اراد بقوله ولذلك انه لا بد له مما يقوم من تعريف
او اضافه لان حذف من واجب فيها بخلاف الاول فانه غير واجب بل باختياره
مشترك كما مضى انه اذا حذفت من البتة فلا بد من الالف واللام او الاضافه
الا انك في الاول مخير في حذف من وفي التعويض بالالف واللام او الاضافه
وهنا في الموتث والمثنى والمجموع لان حذف من واثبات احد الامرين
قوله بل الواجب تعريف ذلك باللام او الاضافه جريا على الوهم الاول
في قوله ولزوم التعريف عند مفارقتها وانما الواجب اللام او الاضافه وقد
يكون تعريف ولا تعرف على ما تقدم قال ومادام مصحوبا بمن استوى
فيه الذكر والانثى والاثنان والجمع الى اخره لانهم اجروه مجرى باب التعجب
لقربه منه في المعنى ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجب فلم يبن الا مما بني
منه فعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا ومعنى افردوه كما افردوا الفعل

واستغنوا عن تثنيته وجمعه فاذا عرف باللام انث وثني وجمع لان تعريفه باللام
اخرجه عن شبه الفعلية فجرى على طبق من هو له في التانيث والتثنية والجمع فاذا
اضيف سائغ فيه الامران يعني المطابقة والافراد اما المطابقة فلان الاضافه
تشبه اللام فاجري بها مجراه واما الافراد فلان الاضافه فيه ليست الا للمفضل
عليه فاشبهت من مع ما بعدها الا ترى ان قولك زيد افضل من الناس فلما كانت
الاضافه فيه لاتخرجه عن معنى من الذي كان بها مفردا بقي مفردا مع الاضافه
لانها بمنابه من مع مجرورها وقول ذي الرمه ○ وسالفه واحسنه قذالا
على الافراد ولو جاء على المطابقه لقال احسن القفلين حسناه قذالا والضمير في
احسنه عايد على القفلين وان كان مثنى لانه في معنى الخلق كانه قال
الشارح قوله اول من افعل الذي لا فعل له كاول هذا مذهب البصريين وقال
الكوفيون وزنه فوعل كان اصله وول ففلبوا الهمزه الى موضع الفا
ثم ادغموا الواو في الواو وهو عندهم من قولهم وال اذا نجا كان في الاولية
النجاة وقال قوم اصله وول على فوعل وليس بشي اذ يلزم منه تغيرات
كثيره والاصل ولا اصل له في الاشتقاق وهو عند البصريين افعل المبني
للتفضيل لقولهم اول من لذا ولقولهم في مونثه الاولى وجمعه الاول كما ذكر
وهذا هو الصحيح ولو كان كما زعم الكوفيون لقيل في مونثه اوله
قال ولاخر شان ليس لاخوانه الى اخره قال الشارح لانه
كثر في كلامهم حتى صار لاحد الشيئين واستعملوه حينئذ استعمال الاسماء

التي لا تفضيل فيها فالتزموا فيه حذف من في حال التذكير وهو خلاف وضعه
ولاجل ذلك خالفوا به وهذا هو ايضا الذي جوز استعمالهم اول لذا الا ترا هم
تقولون الاول والثاني والثالث فالثاني والثالث لا تفضيل له فيه والاول
مفيد ما يفيده احدهما باعتبار العدد فجرى مجراهما في صحه استعماله بغير
من في قولك لهذا اول وبان قال ولم يستوفيه ما استوفى في اخواته
الى اخره قال يعني ان فعل التفضيل اذا كان غير معرف ولا مضاف
فحكمه المطابقه لا غير فقد خالف ايضا بابه ووجه المخالفه ايضا ما ذكر من
انه استعمل استعمالا لا تفضيل فيه فوجب المطابقه كسائر الصفات
فلذلك قالوا على ما ذكروا اخر غير منصرف وموخع اخرى وفعل جمع
فعلى وجميع باب التفضيل منصرف سوى اخر وعلته ان فيه الصفه والعدل
وبيان العدل ان اصله الا يستعمل هذا الاستعمال فقد عدل عن صيغه
كان يستحقها الى صيغه اخري وهذا معنى العدل وقد اورد ابو علي على ذلك
اعتراضا فقال المعدول عن المعرف معرفه الا ترى ان سحر المعدول عن السحر
معرفه وامس المعدول عن الامس معرفه واخر انما كان يستحق ان يقال الاخر
فلو كان معدولا عنه لوجب ان يكون معرفه وليس بمعرفه باتفاق ولما
لم يكن معرفه كان غير معدول فلم يطلب له علة اخري والجواب
انا نقول ليس معدولا عما ذكرت ولكنه معدول عن قولهم اخر من لذا فاستعمالهم
اياه مجموعا في موضع المفرد مع من عدول عن الصيغه التي كانت له بمصاحبه
من وعلى ذلك يتحقق العدل مع الشكلين ويندفع السوال الثاني سلمنا انه معدول

عن الصيغة التي فيها الالف واللام ومعنى كونه معدولا انه كان يجب له الا يستعمل
الا لذلك فلما استعمل على غير تلك الجهة كان عدولا وما ذكره من
قياس العدل صحيح الا انه قام الدليل منا على التنكير وتم على التعريف فحكمنا
في كل موضع بموجب دليله وقوله وقد استعملت دنيا بغير الف ولام كما
ذكر وهو ظاهر وقوله الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى ل يعني انهم
لا يجمعون بين الالف واللام وبين المذكورة للتفصيل على ما تقدم فلا بد
من تاويل منهم في قوله ولست بالاكثر منهم وتاويلها انها مثلها في قولك انت
من بني فلان الشجاع ومثل هذه يجوز ان يجمع مع افعل الذي فيه الالف واللام
لانك تقول انت الافضل من قريش كما تقول انت من قريش الافضل لا
على انك فصلت على قريش ويكون المفصل عليه معلوما من اللام للعهد
على حسب ما بين المخاطبين وقد يكون هو المذكور بعد من وقد يكون
غيره لانك تقول لمخاطبك هذا افضل من تميم فالمفضل عليه تميم ثم تقول
له بعد ذلك ذاك الافضل من تميم فلست تعني هاهنا الا تلك الافضلية وبيت
له ايضا انه من تميم فهذا المذكور بعد من هو المفضل عليه في المعنى ولكنك
لم تفضل عليه بمن وانما عرف ذلك بما تقدم وذكرت للتبيين وقد تقول
لمخاطبك هذا افضل من عمرو ثم تقول له ذاك الافضل من تميم فهاهنا
لست تعني بالافضلية الا الافضلية على عمرو لانه المعهود وذكرت قريش
على ما تقدم للبيان فهذا وجه من في هذه المواضع واشباهها ولا بال بالخلاف
في ذكر المفضل عليه بعدها وانما المفسد ان يكون الانيان بها لغرض لا له

التفضيل على ما بعدها فاما وقوع ذلك اتفاقا والمزاد بها التبيين فلا يضر وقوله
ولا بعمل عمل الفعل ليس على معموله بل يعمل عمل الفعل في بعض المواضع وهو كل
موضع كان فيه المسبب مفضلا باعتبار من هو له على نفسه باعتبار غيره فعند
ذلك يعمل عمل فعله في ذلك المسبب ومثاله قولهم ما رأيت رجلا ابغض الله
الشر منه الى زيد وما اشبه ذلك فابغض هاهنا في المعنى لمسبب رجل
وهو الشر مفضل باعتبار الرجل على نفسه باعتبار غيره وهو زيد فاذا
سيبويه في هذه المسئلة ونظائرها كلاما معناه انك لو جعلت ابغض
خبرا عن الشر كان محالا يعني انه يؤدي الى الفصل بين العامل والمعمول
بالاجنبي لان ابغض اذا ارتفع بالخبر كان الشر مبتدأ ومنه متعلق بابغض
وقد فصل بينه وبين مبتدئه وهو فصل بالاجنبي وذلك غير جائز ولك ان
تحصر مفعول ابغض اليه الشر من زيد فتحذف الضمير منه وحرف الجر الذي
هو في ه وتدخل من على ما دخلت في عليه ولك ان تقول ما رأيت كزيد
ابغض اليه الشر ويفيد ذلك المعنى وفيه ما انشده سيبويه ٥
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه يئيبه واخوف الا ما وفى الله سالما يا
واذا عبرت بالعبارة الاولى ولا ارى وديا اقل به ركب اتوه يئيبه من
منه بوادي السباع وعلى العبارة الثانية ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه
تنسبه من وادي السباع والثالثة هي غير ما ذكر في البيت وافعل ها هنا
اقل جرى لشيء وهو في المعنى لمسبب هو الركب مفضل باعتبار وهو قوله به على

نفسه باعتبار وادي السباع وانوه صفة لركب وتنيه أما مصدر على اصله لان
الانيان قد يكون تنية او سوقف وتحبس وقد يكون لغيره وأما مصدر في موضع
الحال اي موقفين مثلثين وأما غير هذا الباب الذي قيدناه من المسائل فلا
يجوز ان يرفع به الظاهر بل يرفعان جميعا على الابتدا والخبر ويكون الجملة صفة
الأول كقولك مررت برجل افضل منه ابوه فابوه وافضل مبتدا وخبر
والجملة صفة لرجل ولا يجوز الخفض صفة ورفع ابوه بافعل بخلاف ما تقدم
وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا اورده اعتراضا لمن يتوهم ان
القوانس منصوب باضرب وانما هو معمول لما دل عليه اضرب فكانه قيل
ماذا اضرب القوانسا وهي بيضة الحديد وهو مثل قوله اعلم من يضل عن سبيله
فمن يضل في موضع نصب بفعل دل عليه اعلم ولا يجوز ان يكون مخفوضا
باعلم لما يلزم من الاضافة وانما لم يعمل في الظاهر لانه ليس جاريا على الفعل
ولا مشبها به اذ لم يجر مجرى اسم الفاعل في التثنية والتذكير والتانيث
على ما تقدم في قولك ازيد افضل من عمرو لانه الاصل قال
صاحب الكتاب اسما المكان والزمان ما بنيا منهما من الثلاثي المجرد على ضربين
الى آخره قال الشارح هو ما اشتق من فعل اسما لما فيه الفعل من
زمان او مكان ولا يخلو من ان يبنى من لفظ او غيره فان كان ثلاثيا
فلا يخلو من ان يكون معتل الفا او اللام فان لم يكن معتل الفا واللام فلا
يخلو من ان يكون مضارعه بالكسر او لا فان كان بالكسر فالاسم بالكسر
وان لم يكن بالكسر فالاسم بالفتح على مفعل وان كان معتل الفا فالاسم

على مفعل بالكسر لا غير وان كان معتل اللام فالاسم بالفتح لا غير والاول
مثل مضرب والثاني مثل مقتل ومنبح والثالث مثل موعد وموزد والرابع
مثل مأتى ومسعى وما جا على غير ذلك فشاذ وقد ذكره كانهم كسروا التشبيها له
بالمضارع لانه جار عليه ونحوها كان المضارع مفتوحا او مضموما الا انهم
حملوا المضموم على المفوح لانه اخف وكسروا في معتل الفا مطلقا لانه اخف
من الواو اذ موعد اخف من موعد ونحوا مع المعتل اللام لما يودي للكسر فيه الى
الثقل المودي الى الاعلال وقوله وقد يدخل على بعضها تا التانيث على
مع جريها على القياس ومع مخالفته فالجاري كالمزلة والمقبرة وغير الجاري
كالمظنة او قياسه مظنة بالفتح لانه من ظن يظن فالكسر فيه شاذ وموقعه
الظاهر جاز على القياس وأما ما جا على مفعله بالضم فاسما غير جارية على
الفعل ولكنها بمنزلة فارورة وشبهها ○ وما بني من غير الثلاثي رباعيا كان
او ثلاثيا بزياده وحمله على لفظ اسم المفعول فيكون لفظ اسم المفعول
والمصدر كما تقدم والزمان والمكان مشتركا في الجميع كالمخرج من اخرج
والمستخرج من استخرج والمدحرج من دحرج وكذلك ما اشبهه وكانهم رأوا
مضارعته للفعل في الزنة اجروه على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل
لان الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والفتح اخف ولان اسم المفعول فيه في
المعنى فكان استعمال لفظ المفعول بمطابقته ليس اقيس فمن ثم استعملوا
صيغة المفعول وقوله في البيت وما هي الا في ازار وعلقة مغار ابن همام على
حي خثعما ○ انشده سيبويه في ذلك وقد اخذ عليه من وجهين احدهما في قوله

حيث جعلهما واسم الزمان والمكان لا يعمل الا حيث ان الغرض تشبيه خفته ما عليها بابن هَمّام
عند اغارته وهو وجه في الرد والجواب عن الاول ان الجار متعلق بما دل
عليه مغار كأنه قال يغير على حيث جعلهما واما الثاني فلا بعد ان يكون
اراد وما هي الا مختفة في زمان مثل اغارة ابن هَمّام فوضع مغار موضع زمن اغارة
وهي ومعنى اسم الزمان وفي الجميع تعسف وقوله ولا يعمل شيء منها لانها اسما
لاجسام فلا عمل لها خلاف المصدر فانه اسم للمعنى كالفعل بخلاف اسم الفاعل
والمفعول فانها صفة والمعنى في الصفة هو المقصود فجريا مجرى الفعل في ذلك
وليس اسم الزمان والمكان كذلك لانهما اسمان لذات غير مذهوب بهما مذهب
الصفة فيجريان مجرى اسم الفاعل لا مجرد المعنى فيجريان مجرى المصدر ومن اجل ذلك
امتنع العمل فيهما وقول الشاعر كان مجر الرامسات ذيولها عليه بضم ممقته الضوابع
ونقدير الاعتراض ان مجرها هنا اسم للمكان وقد عمل في ذيولها وبيان كونه
اسما للمكان انه اخبر عنه بقضيم وهو الرق الابيض يكتب فيه فمنتهى موضع
مرور الرياح بالرق المنوه بالكتابة ولا يستقيم ان يكون للجر فيودي الى تشبيهه
بالرق ولا معنى لذلك والجواب ان اسم المكان قد استقر باستقراء لغتهم
وتأكد ذلك المعنى فاذا وجد ما يخالفه وجب تأويله وله هنا تأويلان احدهما ان
يكون ثم مضاف قبل مجر ونقديره كان موضع مجر الرامسات وهو خبر من تقدير
ان ليلا يحصل ما هو به منه من الاخبار بقضيم اذ الامر مشتبه بالكتابة لا بالرق
لان الرق هو الذي يوضع حرفا عن كان فوجب ان يكون اسمها هو المشتبه
به والوجه الثاني ان يكون مجر موضعا على ظاهره والمضاف محذوف

من الرامسات كأنه قال كان لمجر الرامسات وتأكد بامرين احدهما المطابقة
المشتبه بالمشتبه لان فيه ذكر الموضع اولا والاثر ثانيا كما ان المشتبه به
ذكر فيه الرق اولا والتمنق ثانيا والاخر ان المحذوف مدلول عليه فجر لان مجر
موضع الجر فلم يقدر الا ما دل عليه خلاف التقدير الاول فان المودي الى امتناع
استقامته في الظاهر وهو بعينه موجود هنا مع الوجهين الاخيرين وضعف
من جهة ان ذيولها تكون منصوبة بمصدر مقدر والنصب بالمصادر المقدرة لا
يكاد يوجد من اجل ذلك قدر ذلك التقدير الاول اسم الآلة قال صاحب
الكتاب هو اسم ما تعالج به ويثقل ويجيء على مفعل ومفعلة ومفعال الى
آخره قال الشارح اسم الآلة هو كل اسم مشتق من فعل اسم
لما استعان به في ذلك الفعل وصيغته المطردة مفعل ومفعال كمفتح ومفتاح
وما الحق به الها مسموع مثله في الزمان والمكان واما ما جاء مضموم الميم
والعين فليس بالجاري قياسا وانما هي الفاظ وضعت اسما للاوعية من
غير اعتبار وجريها على الفعل ومن اضاف الاسم الثلاثي كله عشرة
ابنيه وقسمته العقلية اثنا عشر اهملت العرب اثنين واستعملت عشرة وبيان
ذلك ان اللام لا يستقيم باعتبارها الا ان اختلافها لاجل الاعراب فيفتح الهاء
والعين فاما الفاء فتكون متحركة بالحركات الثلث فلا يكون ساكنة لما يؤدي
الى الابتداء بالساكن واما العين فتكون بالحركات الثلث وبالسكون
واذا ضربت ثلثة في اربعة كانت اثني عشر مفتوح الفاء اربعة فعل وفعل
وفعل وفعل وكذلك مكسورها ومضمومها الا انه سقط من مكسورها

فعل لانه ليس من ابنيتهم استشقاقا لا له وسقط من مضمومها فعل لانه بناء
لم يخص بالفعل لما يسم فاعله وقد يلحقه الزيادة وتعرف الاصلي من الزائد
بان ننظر الى تصاريف الكلمة فما ثبت في جميع وجوهها هو اصلي وما سقط
فهو الزايد والزيادة قد تكون من جنس حروف الكلمة وقد تكون من غير جنسها
مما هو من جنسها فقد ذكره مفصلا وما هو من غير جنسها هو حروف سألتمونيها
فاذن لا يكون زيادة من غير سألتمونيها قد تكون تكريرا وقد تكون غير تكرير
الا انها اذا كانت تكريرا هي او غيرها لم تؤذن الا بلفظ الاول المكرر
وذلك تقول في علم فعل وفي ضرب فعل وفي خفيدد فعيلل واما اذا لم
تكن الزيادة تكريرا لم تذكر في الوزن الا بلفظها فتقول في وزن مضرب
مفعل وفي زرقم فعلم ولكن ذلك جميع ما يأتي غير مكرر والزيادة ايضا قد تكون
للالحاق ولغير الالحاق واما زيادة الالحاق فان يكون الزيادة حتى بها لغرض تغيير
ذلك الزنة الناقصة على مثال زنة اكمل منها كالحاقهم جوهرا بجعفر ولا يرد
على هذا مثل مضرب في ان يكون انه ملحق بجعفر ولا مثل مضراب في انه ملحق
بقرطاس لان شرط الالحاق ان يكون الغرض بها ما ذكرنا واما غير هذا الغرض
فله غرض آخر واضح في غير هذا المعنى فلا اجعله الحاقا وموضع الزيادة في
الثلاثي اربعة لانها اما ان يكون قبل الفا او تلي الفا او تلي العين او تلي
اللام ولا موضع غير ذلك واما في غير الثلاثي على حسب عدد الحروف
قال صاحب الكتاب فالزيادة الواحدة قبل الفا في نحو اجدل واثمد
واصبع واكلب وانتهى الى آخره قال الشارح كل همزة وقعت

اولا بعدها ثلثة احرف اصول فهي زيادة فحكمها في احدل الى اكلب كذلك قال
وقع مع الهمزة ما يحتمل ان يكون زايدا او يحتمل ان يكون اصلا جاز الوجهان كقولك
اولق وان وقع بعدها ثلثة لا تصلح احداهما ان يكون اصلا حكم باصالتها مثل قولهم
امعة لان الميم لو كان اصلا لادى الى ان يكون من باب بين وهو نادر فحكم
زيادة الثانية فوجب ان يكون الهمزة اصلا فاما شنصب فهو شجر تتخذ منه
القسي فالنا فيه زايدة لانها لو كانت اصلا لم يخل من ان يكون النون بعدها
اصلا او زايدة وكلاهما يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم وجب ان تكون النا زايدة
فان قيل فانتم اذا حكمتم بزيادة النا ادى الى ان يكون وزنه تفعلا وتفعل ليس من
ابنية الاسما فالجواب ان الوزن اذا تردد بين ان يكون حروفه اصولا وليس
من ابنيتهم وبين ان يكون بعضها زايدا وليس من ابنيتهم فان الحكم بزيادة البعض اولى
ووجهه هو ان الابنية الاصول قليلة بخصوصها والابنية التي فيها الزيادة
كثيرة لا تكاد تنحصر واذا تردد هذا بين ان يكون من قليل او كثير كان
حمله على الكثير اولى وهذا جار في كل ما يأتي من ذلك اما اندرا فالحكم
في النا وزيادتها مع الهمزة آخرا كالكلام في شنصب مع التاخر الا انه انما ينحط
على مذهب سيبويه اذ ليس في الكلام عنده فعلل فيحتاج الى وجه اخرى
من الدليل ويرجع الى الاشتقاق وهو مشتق من درانه اذا دفعه لان
الندرا المدافعة فالاستفاق مشعر بزيادة النا واما تفعل فتارة زيادة لان
من لغاته تفعل فثبت ان تاءه زايدة مثل ما ثبت في شنصب ثم تقول النا في
تفعل مي النا في شنصل لانها هي لفظا ومعنى واذا ثبت ان تكون زايدة

في احد الصيغتين وجب ان يكون زايده في الصيغه الاخري لانتفائهما جروفا ومعنى
واما تحلئ فتاوه زايده لانه من قولهم حلأت الادم اذا نقيته عند السلئ فالاشتقاق
دل على زياده التا واما برمع فياوه زايده لانه عرف باستقرائك لانهم
ان كل يا وقعت في مثل ثلثه اصول فهي زايده والميم في مقبل وفي بغشها كذلك
واما مبلغ فالها فيه زايده عند الاخفش اخذا من الاشتقاق لان الهبلغ الشديد
البلع فكانه من بلغ فالها زايده وغيره يقول الها اصليه ولا اثر لمثل هذا
الاشتقاق الذي ليس على كلامهم اذ لم يعهد زيادة الها اول الكلام ولا بعد
في ان يكونوا بنوا كلمة الشديد البلع من الها والبا واللام والعين فوافق
بعض حروفها حروف بلع وليس هذا كقولنا النون في عنسل زايده اخذا من قولهم
عنسل اذا اسرع لان العنسل السريع لان النون قد ثبت زيادتها ثانيا سماعا هنا فلم
يكن الحكم بزيادتها هاهنا اخذا من هذا الاشتقاق وان كان فيه بعد مثل الحكم
بزياده الها في مبلغ اذ لم تثبت زياده اولا وقد بقي عليه من الامثله الثلاثيه
التي يزيد فيها زياده واحده قبل الفا يفعل كقولهم سفل وبقي عليه يفعل كقولهم
يعفر فان اجيب عن يعفر بان الضمه للاتباع والاصل يعفر فقد ذكر من اينبغه
منخر وان كان الكسر للاتباع فكلامهم يطرح بنا منخر وان كان الكسر
للاتباع وكذلك لا ينبغي ان يطرح يعفر ومابين الفا والعين الي اخره
قال الالف لا تكون مع ثلثه احرف اصول الا زايده والهمزه
شامل زايده لانه من قولهم شملت الريح والبا في ضيغم زايده لما تقدم من
ان البا اذا وقعت مع ثلثه احرف اصول زايده والنون في قنعر زايده لبلا

الهمزه

يودي الى ان يكون فعلل وليس من ابنيتهم عند سيبويه واما الاخفش فيحتاج الى
غير ذلك فيقول من لعنه قبر ونصر فيهم فيه بغير نون مع بقا معناه يشعر
بزياده ما خلف لانه معنى الزايد وحندب النون فيه زايده لان من لغاته
حندب فثبت ان النون زايده واذا ثبت ان النون زايده في حندب ثبت
انها زايده في حندب واما الاخفش فيحتاج الى غير ذلك ولا يعرف له وجها
ولعله يقول وزنه فعلل واما عنسل فقد تقدم زياده النون فيه واما عوسج
فواوه زايده لان الوا ومع ثلثه احرف اصول لا تكون الا زايده وقد
بقي عليه من الامثله في هذا الفعل فعلل حندب وحيفس للقصير ودملص
بمعنى دلامص اي براق احمر بمعنى احمر اعجمي معرب قال ومابين
العين واللام في نحو شمال همزه زايده لانه من قولهم شملت الريح ومن
اسمايه شمال فدل على ان الهمزه زايده وغزال وحمار وغلام لاشكال
فيهما ويعير وعثير كذلك واما عرند فنونه زايده لامرين احدهما انهم
يقولون العرد فوجب ان يكون زايده والاخر لو كانت اصليه
لوجب ان يكون اصله فعلا وليس في الكلام فعل والحروف اصول
وقعود وجدول وخروع وسدوس وسلم وقنب لا اشكال فيها وبقي عليه
من امثله هذا الفعل دلمص وميمه زايده بمعنى دلامص وحمص وشع لغه في
شبع قال ومابعد اللام في نحو علقى ومعزى وبهمى بالنون
لكون للالحاق والا فجبلى مثلها واذا نون لم يكن تكريرا كانه قصد الى
امثله الالحاق والى امثله لغير الالحاق وانما بحثي هذا على مذهب الاخفش

والّا فالالحاق على مذهب سيبويه لتعذّر فعلل عنده ولذلك وقع بهما
هاهنا غير مصروف وان لزم منه التكرار وسلمى وذكرى وحبلى وذفرى
وشعبى واضح ورعشن النون زايدة بدليل الاشتقاق لانه من الرعشة اذ
معناه المرتعش وفرسن النون زايدة لانه اسم لمقدم خفّ البعير من فرس
اذا دقّ فارشد الاشتقاق الى زيادته وبلغن النون زايدة لان معناه البلاغه
فارشد الاشتقاق اليه وقردد وشربب وعندد ورمدد ظاهر وهو نكرا
ومعدّ الدال الثانيه زايدة سواء جعلته اسما للقبيله او اسما لموضع
من الدابّه اذا ركب اما اذا كان اسما للقبيله فدليله قولهم تمعددوا اذا
تشبّهوا بمعدّ فى خشونة العيش والملبم لا تزاد فى الفعل وان كان اسما لموضع
رجل الفارس فيدلّ على زيادتها ما تقدّم لانه منقول عنه اذ الاسماء الاعلام
اذا امكن فيها النقل كان اولى لانهم يقولون معدد اذا عدا فيقرب ان يكون
معدّ منه لانه موضع رجل الفارس الذى يبعثها على العدو وهذا اولى من
ان نجعل من عدّ بعدّ اذ ليس بينهما وحدة معنى قربب وخدت وجبن وفلز لا اشكال
فيها وبقى عليه من امثله هذا الفصل ضهيأ والهمزة زايدة وزرقم الميم زايده
اسم للازرق ودلقم اسم للناقه المسنّه لانه لاق لسانها ودرّح لغه فى دراجه
وشجعم للشجاع وهو عند سيبويه فعلم من الشجاعه قال والهمزتان
المفترقتان بينهما الف فاخواد ابرد الهمزة والالف زايدتان لانه اسم لمن قطع رحمه
وادبر عنها فالهمزة زايده وهو منصرف وان جعل اسم موضع جاز ان لا ينصرف
ولجادل جمع اجدل وقد ثبتت زيادة همزته فى المفرد وكذلك الجمع والبحتر

همزته ونونه زايدتان اما الهمزه فلانهم يقولون بلنجح دلّ على انها زايده لان الياء لا
تقع بعد لا عن الهمزة المفتوحه واما النون فلما يودّى الى وزن ليس من
ابنيتهم هو افعلل والبند مثل النحج للدابّ الخصوميه فالاشتقاق يرشد الى
الزياده ومقابل ومفاعل الى آخر الفصل قال وبينهما العين فى نحو عافور
وسنابك وطومار الفصل ظاهر وبقى من هذا الفصل قعاس وهو الشديد من الابل
لانه من القعس وهو الشدّه فالاشتقاق ارشد الى زياده النون وبينهما
اللام فى نحو قصيرى ظاهر زياده الياء والالف وقرنبى وهو دويبه من الحشرات
مصروفه الفه ونونه زايده واما الالف فواضح واما النون فلانها لو كانت اصليه
لادّى الى مثال فعللى وليس فى امثله الاسماء والجلندى اسم ملك كان بعمان
وحبابر بضمّ اللام ويضبط عليهما لضبط المثالين وفيه زياده النون والالف
واللام فى الالف ظاهره والنون لا النون فى قرنبى ووقع فى المفصّل بالالف واللام
وهو اسم علم فالاولى ان لا يلوّن فيه الالف واللام ويلنصى يونه والفه زايده
لانه مثل قرنبى لان الف يلنصى للتانيث والف قرنبى للالحاق بسفرجل وحبارى
نوع من الطير ظاهر وكذلك خفيدد وهو السريع وجربه نونه وتاوه زايده
اما الياء فواضح واما النون فلما يودّى الى مثال ليس فى الاسماء مثل قرنبى وبقى
من هذا الفصل سبهلل للباطل وصحارى وصحارى وعلوّد وحوشب اسم وادفال
وبلنهما الفاء والعين نحو اعطار وهو نبت شديد او شديد فيها نار واسلوب
وهو الطريق يقال للممتدّ انه فى اسلوب قال انوفهم ملفجن فى اسلوب
ووقع فى المفصّل شوط وليس بمستقيم لثلاثه امور احدها انه لا يعرف شوط

اسم لشيء آخر والآخر ما يلزم سقوط مثال تفعّل والثالث ما يلزم من الذكر أو من غيره
فائدة والصواب تتوط وهو مصروف تبشّر وهو طايز وجائز تبشّر فيضبط عليهما ليحصل
المثال لأن والصواب صرفه وقسط ظاهر من الاشتقاق وهو الهبوط وهو اسم أرض
ووقع في المفصل مصروفا ووقع في إنبيه السيرافي بالألف واللام وبقي من الأمثلة
أسرع لدويبة تكون في الرمل وتضم همزته فتكون كأسلوب وليس وقع لغة
فيه وتفتح ماؤه فيكون كبربوع وتوتو حديدة توسم بها الإبل قال
وبينهما العين واللام في خيزري وخيزري وتقال خوزلي وخوزري ضرب
من المشي فيه تبختر والأولى أن يقال خوزري لأنها لغة فيه وخبزلي يغني
عنه والإ فقد كرر المثال من غير فائدة واسقط فوعلى وحنطاو ونوبه وواوه
زايده أما الواو فظاهر وأما النون فليلا يؤدي إلى ما ليس من الأمثلة بينه
باعتبار الأصول يقفى عليه لو ألك للقصير وقال ابن دريد كوألك فلا
يكون منه واجح قال وبينهما الفا والعين واللام ظاهر نحو أجفلى بمعنى
جفلى للكثرة يقال دعا الجفلى إذا عم ولم يخص وأترج وارزبّ وهو الغليظ
قال إن لها مركبا أرزبا كأنه درته جهة درّي حبّان وبقي من هذا الفصل
هبيرّ وهو الباطل وتخلبه لغة في تخلبه إذا خلبت قبل أن تضربها الفحل قال
والزيادتان المجتمعتان قبل الفا في مطلق ومسطيع ومهراق واضح من حيث
الاستحقاق ومسطيع من قولهم أسطاع بمعنى أطاع زادوا السين على غير قياس
ثم صرفوه بها فقالوا مسطيع للفاعل ومسطاع للمفعول وهي في تصرفهم
للفعل كالعدم لانتزاعهم يقولون يسطيع بضم الياء لأنه مضارع أطاع ومهراق

من قولهم أهراق بزيادة الهاء زادوا بعد الهمزة ها كما زادوا سينا بعد الهمزة في
أسطاع مذ أن قلنا مهراق باسكان الهاء وأما أن قلنا مهراق فهو من قولهم هراق
ابدلوا من الهمزة ها ثم صرّفوا الفعل بها لأنهم إنما حذفوها لكونها همزة من مثل
بريق فلما صارت ها مثل دحرج فكما قالوا مدحرج ومدحرج وقالوا هريق
ومهريق ومهراق وانقحل وهو المسن وانقحر وهو بمعناه الهمزة والنون
زايدتان وكرر المثال لأنه منحصر فيهما وبقي منطلق ومسطاع ومهريق ومهراق
ومهراو وإنما تركه لأنها ألفاظ تجري على الفعل قياسا قال وبين الفا والعين
نحو جواجر وغبابم وجنادب إلى آخره ظاهر وبقي دمالص قال وما بين
العين واللام في نحو كلأ وخطاف أما كلأ فإنما يكون فيه زايدتان لغير العين
واللام إذا كان من قولهم كلأ وأما أن كان من كلا لأنه موضع تكلّ فيه
الريح عن العمل فهو من باب ضهيأ وخطاف واضح وكذلك جلواخ وحرباء
وعضواء وهيخ طاهر وكديون الياء والواو زايدتان وعقفقل فعلل فالنون
زايده والقاف لأنها تكرر العين وعثوثل مثله وحطائط الألف والهمزه
زايدتان ولو قيل إنه فعاعل لم يكن بعيدا وإنما حكموا بزيادتها نظرا إلى
استحقاق وإن كان بعيدا لأنه اسم للمصغر وكأنه حط عن جرم الكبير
ودلامص الألف والميم زايده لأنهم يقولون درع دلاص وبقي عليه زوارق
جمع زورق وفرماس للأسد لأنه من فرس وعطوّر للسفر البعيد وتنوّم لنبت
ولا إشكال في أنها زيادتان بين العين واللام وبعد اللام في نحو صهيا وطرفاء
وهما طرفا مثال لأن يستغني بأحدهما وإنما كرر المثال للإشكال في ضهيأ

لانهم يقولون امرأة صهاً فقد يشتق منهم الاصالة وقوباء الى عرضنا ظاهر وعرضنا
نونه والفه زايدتان لانه اسم للشيه فيها معارضه فالاستفاق يرشد اليه ويقال
عرضنا وعرضنا ودفقى وهبرية واضح وسنيه الثانى الاولى والثانيه زايدتان
اما الثانيه فواضحه واما الاولى فلانهم يقولون مضى سنبه من الدهر بحذف
الثانى الاولى فدل على ان الثانى الاولى زايده وقرنوه وعنصوه زايدتان
وانما حلم بزيادة الواو دون النون فيهما لان زيادة الواو اكثر فكان جعلها
زايدة اولى وجبروت الى آخره ظاهر ويبقى عليه ملصوص لطاير وكردين وعبوب
وعرضى بمعنى عرضنى وحميص وتنفه وتلبه والثلث المغرقه
اهجيرى الى آخره واضح ويبقى عليه اباطيل وبعد العين فى سلاليم الى آخره
واضح ويبقى مزمزيش وبعد اللام فى صلبان وعنفوان ظاهر وعرقان لانه من
المعرفه اذ هو بمعناها فالفا الثانيه والالف والنون زايده وكبريا وسيميا
واضح لانه من الكبر والسيما ومرحيا ويبقى حلبان وعمدان للتطويل واجريا بمعنى
اهجيرى للعاده وملهبيه للعلش الهبى كانه من البله وفيه نظر
قال وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحده نحو افعوان حلم بزيادة الهمزه
الاولى هاهنا ولم يجعل العنفوان لانه ذكر افعى وهو منصرف فوجب ان
تكون الهمزه اصليه لانها وقعت اولا مع ثلثه اصول واضحان واضح
لانه من الضحا ولان معناها المضى دارونا بمعناه الشديد واربعا
لليوم لانه مشتق من الرابع لانه اسم لليوم الرابع من الاحد ويقال اربعا
واربعا واربعا يجوز ان يكون لغه فيه فيسطر وفاصعا الى آخره ظاهر

ووقع فى بعض النسخ غمدان وان كانت لغه فيه الا انه لا ينبغى هاهنا لانه يكون
ثلثه بعد اللام فيكون من الباب الذى قبله وملكعان لانه من قولهم
يا للكع ويبقى عليه خيزران وحيسمان بنت بمعنى الطويل اذا كان وصفه وحلحسا
لشيه وحوشان موضع وهو بالتا والتا جميعا وقرنداد لموضع ومعيورا للحمير
لانه من العر ولغير لبعض حجره البرنوع وهشر ومكور للكبير الالف وهجيزى
ومشجلان للسريط الشعر وصحارى ودياميس جمع ديماس وبرو وكا بمعنى
برا كالشباب فى الحرب وزعاره لسوء الخلق وخصارى لطاير اخضر وحوصلا
وحوصله للحوصله وحنفقوق للداهيه وحندقوق بمعنى طويل مضطرب وقيل بمعنى
مخنون والاربعه فى اشهيباب واجيزا هذا ظاهر ويبقى ترموت لانه
من الترنم وتقديمه لاول تقدم الجبل الرباعى ينبغى ان تقول الا فى نحو
مدحرج ومدحرج واما مفحر فالنون فيه زايده لانه يقال مفخر فلو كانت
النون اصليه لادى الى مثال لنتر فى الاسما وهو معلل ولانه يقال فى معناه
القفاخرى للفافق فارشد الاشتقاق الى الزياده وكذا قال نونه زايده
لما ذكر وكهبل نونه زايده لانها لو كانت اصليه لادى الى مثال فعلل
وليس فى الاسما وبقى عليه كنهبل وهو ضرب من الشجر ونونه زايده
لما ثبت من زيادتها فى اللغه الاخرى وكذلك قنفخر نونه زايده ليلا يودى
الى مثال ليس فى الاسما ولما ثبت من لغته الاخرى وقنفخر بمعناه نونه
زايده لما ثبت من لغته الاخرى وقال وبعد العين فى نحو عذافر الى
حباج ظاهر وحرنبل نونه زايده وان لم يعرف له اشتقاق ولا يمكن ان

يقال لانه لا نظير له في الاسماء لو كانت اصليه لما ثلثه لفرحل لانه قد كثر زيادة
النون ثالثة فما عرف استقاقه نحو حنطى ولو قيل انها اصليه لم يكن بعيدا
وقد يقل نونه زايده لما يودى الى مثال ليس في الاسماء وهو معلل وعلله
الى اخره ظاهر وقد وقع في كتب اللغه شمحر بالزاي والظاهر انه الصواب
وبقي عليه خفتيل لشجر وبقي عليه ضمرش وهو عند سيبويه من ذلك مضاعف
العين فيكون زياده واحده غير العين وعند الاخفش اصله همرش فحروفها
كلها اصول مثل جحمرش فلا يكون من هذا الفصل ونحو رش واوه زايده يقال
جرو نحو رش اى كلبس وبعد اللام الاولى ظاهر وبقي عليه قرناس وهو
ما شخص من الجبل والالة التي يلف عليها ما يغزل وزمرد وبعد اللام
الاخيره ظاهر ايضا وبقي عليه هند باعنى هندبا والسرياذان المفترقان
في نحو حبوكري وخيتعور ظاهر ومنجنون وقع في هذا الفصل وليس هو
موضعه لانه ليس من الرباعي وليس فيه زيادتان مفترقتان لانك ان قدرت
الميم اصليه وهو الصحيح ونونه الاولى والواو والنون الاخره زوايد
فيكون ثلاثيا وليس فيه زيادتان مفترقتان وان قدرت الميم زايده كان
غير مستقيم لانه يودى ان قدرت النون زايده ايضا او اصلا الى مثال
ليس في الاسماء وهو مفعول او منفعول ويكون بعد ذاك ثلاثيا اصله
زيادتان مجتمعتان والظاهر انه تصحيف لمنجنيق فانه من هذا الفصل
وهو بمعنى منجنون وموافق له في اكثر الحروف فغلط به لموافقته له في
الحروف والمعنى ومنجنيق عند سيبويه فعليل فالنون الاولى زايده

والواو زايده والميم والجيم والنون الثانيه والالف اصول فهو رباعي فيه زيادتان
مفترقتان وانما حكم بزياده النون لقولهم بجايق فحكم بزياده الميم ليلا
يجتمع بين زيادتين في اول اسم ليس بجار على الفعل وليلا يودي الى مثال
ليس في الاسماء وفعليل كحدريس وبعض النحويين يزعم ان النون والميم والنون
زايدتان كقول بعض العرب حنفساهم اذا رموهم بالمنجنيق فادى الاشتقاق
الى زيادتهما وما ادى اليه الاشتقاق حكم به وان ادى الى مثال ليس في
الاسماء وكتابل اسم موضع ووقع منصوبا والاولى ان لا ينصرف وقنطار
النون والالف زايدتان وهو الضخم واما المجتمعتان الى اخره فظاهر
وخندمان بالدال والذال وهو اسم قبيله والاولى ان لا ينصرف ووقع
في امثله السيرافي الالف واللام وليس بجيد وبقي عليه عرفصان لغه في عرقصان
وهي دابه والثلاث نحو عبوثران وعرفصان وجخادب وبرقساس ظاهر
وعقربان واما الخماسي فحندريس عنده فعليل وموزن لم تثبت
فالاولى ان يكون منعليلا ولذلك حكم لمنجنيق ان يكون منعليلا وقال
بعض الناس النون اصليه نظرا الى انه لم تثبت عنده زياده النون في الرباعي
ثانيه فحكم على النون بالاصاله وهو الذي اختاره بانه خماسي وان زيادته واحده
فوجب ان تكون نونه اصليه وخنعبيل واضح وعظرفوط واوه زايده
واما حكم ان مخنون ليس مثل عظرفوط لان نونه الاخيره لابد ان تكون
زايده فوجب ان لا تكون مثل عظرفوط فلذلك قيل ثم ليلا يودي الى مثال
ليس في الاسماء من غير مرح اذ يفعول ليس من ابنيتهم واذا جعل الالف اصليه

كان مثل عطروف فلذلك قدم لما لا يودي الى مثال ليس في الاسماء من عثر
مرح اذ فعلول ليس من الكلام مثل عطروف فلم يودا الا الى امثلتهم فكان
الاولى وقرطبوس ظاهر وقبعثري منون لان الفه ليست للتانيث لانك
تقول احمل قبعثري اى شديد ولان الف التانيث لا تلحق مثل هذا الوزن
فوجب صرفه وليست للالحاق ايضا لانها لو كانت للالحاق والخمسة التي
قبلها اصول لوجب ان يكون ثم ملحق به هو على بنته اصول وليس لموجود
فصل فالزيادة الواجدة قبل الفا في نحو اجدل واثمد واصبع وايلم
وهو خوص المقل واكلب وشنصب وهو شجر تعمل منه القسي وتدارء وهو
المدافعة في حرب او خصومة وشنفل وهو التغلب والانثى شنفلة ويقال
شنفل وشنفل وشنفل فاما شنفل وشنفل فيغنى عنهما شنصب وتدارء
وينبغي ان يضبط على الوجهين الباقيين ليحصل المثالان وتخلى وهو ما حلى
من الادم اى ما قشر او لشر ويرمع وهو حجر نحو شقت اذا فرك ومقل
ومنبر ومجلس ومنخل ومصحف ومنخر وكسر الميم فيه للاتباع قال
سيبويه مثنى ومعيره كسروا الميم فيهما على الاتباع والاصل الضم
وكذلك مفخر ومبلغ وهو الشديد البلغ وغيرا لاخفش يجعله من الرباعي
كدرهم بقي عليه بعثر اسم علم والضمة للاتباع ككسرة منخر فان
اجيب بانه علم منقول عن فعل فلا مدخل له في اوزان الاسماء كشغلب وشكر
فهو مستقيم لو سلم من ضمه الباء فاما بعد ضم بائه فهو اشبه بالمرتجل
فلا وجه لاسقاطه فصل وما بين الفا والعين في نحو كاهل

وخاتم وشامل والشمال الشمال من الريح وضيغم وهو من نعوت الاسد
وقنبر وجندب يقال جندب وجندب فاما جندب فيعنى عنه قنبر
ينبغي ان يضبط على الوجهين الآخرين ليحصل المثالان وعنسل وهو السريع
وعوسج بقي عليه جيفس وهو القصير ودملص وهو البراق بمعنى دلامص
يقال دلامص ودمالص ودلمص ودملص بمعنى واحد واجر بمعنى اجر
وهو عجمي معرب فصل وما بين العين واللام في نحو شمال وعزال
وحمار وعلام وبعير وعشير وهو الغبار وعليب وهو اسم واد والصواب
صرفه وعرند وهو الشديد وبقال عرد وقعود وجدول وحزوق وهو
ما لان من الشجرة وسدوس وهو ضرب من الطيالسة الحضرمي والكثير
والاكثر الفتح والاصمعي يعكس وقال ابن حبيب سدوس من اضمع
من نهار بالضم وسلم وقنب بقي عليه دلمص وحمص وتبع لغة في تبع
فصل وما بعد اللام في نحو علقى وهو نبت يبول ولا ينول ومعنوى
وبهمى وهو شوك الواحد والجمع سواء والفه للتانيث وقيل للالحاق
فواحده بهماة وسلمى وذكرى وحبلى وبدرى وهو روضة باليمامة
وقال الحرمي بدرى وملى وصورى مياه قرب المدينة وشعبى
وهو اسم بلد وعرعش وهو المرتعش وفرسن وهو مقدم خف البعير من فرسه
اذا لطم دقه وبلغن وهو البلاغة وقردد وهو الارض المستوية وشربب
وهو شجر واسم موضع وعندد يقال ما لي عنه عندد اي بد ورمدد
يقال ما درمدد اي اتي عليه الدهر وحال عن حاله ومعدّ وهو موضع

رِجْلُ الْفَارِسِ مِنَ الدَّابَّةِ إِذَا رَكِبَ وَاسْمٌ قَبِيلَةٍ مِمَّهُ أَصْلِيَّةٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ تَمَعْدَدَ
إِذَا تَشَبَّهَ بِمَعَدٍّ فِي خُشُونَةِ الْعَيْشِ وَالْمِيمُ لَا تُزَادُ فِي الْفِعْلِ وَتَمَدْرَعَ وَتَمَسْكَنَ
وَهُوَ شَاذٌّ وَالْفَصِيحُ تَدَرَّعَ وَتَسَكَّنَ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُقَالُ مَعَدَ إِذَا أَعْيَا
فَهُوَ أَشْبَهُ أَنْ يَشْتَقَّ مِنْهُ مَعَدٌّ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ رِجْلِ الْفَارِسِ الَّذِي يَعْنِيهَا عَلَى الْعَدْوِ
مِنْ أَنْ يَجْعَلَ مِنْ عَدَّ يَعُدُّ وَخِدَنٌ وَهُوَ الصَّخْمُ الشَّدِيدُ وَجُبُنٌّ بِالتَّشْدِيدِ
وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهُ وَفَلِزٌّ وَهُوَ خَتُ الْفِضَّةِ بَقِيَ عَلَيْهَا ضَهْبًا بِغَيْرِ مَدِّهِ بِمَعْنَى
ضَهْبَاءَ مَمْدُودًا وَزُرْقُمٌ وَهُوَ الْأَزْرَقُ وَدِلْقَمٌ وَهِيَ النَّاقَةُ الْمُسِنَّةُ وَالْمِيمُ
زَائِدَةٌ مِنَ الدَّلَقِ وَهُوَ سُرْعَةُ الْخُرُوجِ لِأَنَّ لِسَانَهَا يَنْدَلِقُ لِعَدَمِ أَسْنَانِهَا وَدُرَّجٌ جَمْعُ
دُرَّجَةٍ لُغَةٌ فِي دُرْلَجَةٍ وَشُجَعٌ وَهُوَ الشُّجَاعُ وَهُوَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فُعَلٌ وَذَكَرَهُ
سِيبَوَيْهِ مَعَ سُلَهَبٍ وَخُلَجٍ فَصْلٌ وَالزِّيَادَتَانِ الْمُفْتَرِقَتَانِ بَيْنَهُمَا الْفَاءُ
نَحْوَ أَدْرِمٍ لَمْ يُفَسِّرْهُ غَيْرُ الْجَرْمِيِّ فَقَالَ الَّذِي يَقْطَعُ رَحِمَهُ وَيُدْبِرُ عَنْهَا فَعَلَى
هَذَا يَكُونُ مَصْرُوفًا وَقَالَ السِّرَافِيُّ غَيْرُ مُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ
مَوْضِعٍ فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ وَأَجَادِلُ وَهُوَ جَمْعُ أَجْدَلٍ لِلصَّقْرِ وَهُوَ
وَالنَّجِحُ وَهُوَ الْعُودُ جَا يَنْجَحُ وَالنَّجُوحُ وَيَنْجُوحٌ وَالنَّدُدُ لِلَدِّ وَهُوَ الشَّدِيدُ
فِي الْخُصُومَةِ وَمُقَاتِلٌ وَمُقَابِلٌ وَمَسَاحِلُ وَتَنَاضِبُ جَمْعُ سَنْضَبٍ وَهُوَ
شَجَرٌ يُعْمَلُ مِنْهُ الْقِسِيُّ وَبَرَامِعُ جَمْعُ بِرْمِعٍ وَهُوَ حَجَرٌ رَخْوٌ يَتَفَتَّتُ إِذَا فُرِكَ
فَصْلٌ وَبَيْنَهُمَا الْعَيْنُ فِي نَحْوِ عَاقُولٍ وَهُوَ الْمَوْضِعُ إِذَا كَانَتْ فِيهِ
مَعَاطِفُ وَسَبَاطٍ وَطُومَارٍ وَحَيْتَامٍ يُقَالُ خَيْتَامٌ وَخَانَامٌ لِلْخَاتَمِ
وَدِيمَاسٍ وَهُوَ السَّرَبُ بِكَسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا وَيَنْبَغِي أَنْ يُضْبَطَ عَلَيْهِمَا لِيَحْصُلَ

الْمِثَالَانِ وَتَوْرَابٍ وَهُوَ التُّرَابُ وَقَبْصُورٍ وَهُوَ نَبْتٌ يَبْقَى عَلَيْهِ فَعَاسِرُ وَهُوَ الشَّدِيدُ
مِنَ الْإِبِلِ فَصْلٌ وَبَيْنَهُمَا اللَّامُ فِي نَحْوِ قُصَيْرَى وَقُرَيْنَى وَهِيَ ذُوَيْبَةٌ مِنَ
الْحَشَرَاتِ مَصْرُوفَةٌ وَالْجُلَنْدَى اسْمُ مَلِكِ عُمَانَ وَجَا بِضَمِّ اللَّامِ فَيَنْبَغِي أَنْ
يُضْبَطَ عَلَيْهِمَا لِيَحْصُلَ الْمِثَالَانِ وَوَقَعَ فِي الْمُفَصَّلِ بِلَامِ التَّعْرِيفِ
وَالصَّوَابُ إِسْقَاطُهَا وَيَلْنَجُوجٌ جَمْعٌ بِلَا نُصُوصٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَهُوَ طَائِرٌ
وَحُبَارَى وَهُوَ طَائِرٌ وَخَفَيْدَدٌ وَهُوَ السَّرِيعُ وَحِرْنَبَةٌ وَبَقِيَ عَلَيْهِ سُمَّى
لِلْبَاطِلِ وَصَحَارِ وَصَحَارَى وَعَلَوِّ لِلشَّدِيدِ وَحَتْوَى اسْمُ وَادٍ فَصْلٌ
وَبَيْنَهُمَا الْفَاءُ وَالْعَيْنُ فِي نَحْوِ أَعْصَارٍ وَهِيَ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ قِيلَ وَفِيهَا نَارٌ وَأُخَرِيطٍ
وَأُسْلُوبٍ وَهُوَ الطَّرِيقُ وَيُقَالُ لِلْمُتَكَبِّرِ أَنْفُهُ فِي أُسْلُوبٍ أَنْوُهُمْ مُلْفَجٌ
فِي أُسْلُوبٍ وَشَعَرُ الِاسْتِنَاهِ فِي الْحُبُوبِ ن أَبِي فِي ظَاهِرِ الْأَرْضِ وَأَدْرَوْنَ
وَهُوَ الْوَسَخُ وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْأَصْلِ الرَّدِيِّ وَمِفْتَاحٍ وَمِضْرَافٍ وَمِنْدِيلٍ
وَمِغْرُودٍ الْمَغْرُودُ وَالْمَغْلُوفُ ضَرْبٌ مِنَ الْكِسَاءِ وَالْمَغْتُورُ وَالْمَغْفُورُ
الصَّمْغُ وَلَسٌّ فِي الْكَلَامِ غَيْرُهَا وَتَمْثَالٌ وَبَرْكَلَاءُ وَيَرْبُوعٌ وَيَعْضِيدٌ وَهُوَ
شَجَرٌ وَتِبْيِتٌ وَهُوَ مَا يَنْبُتُ عَلَى الْأَرْضِ قَالَ رُؤْبَةُ صَحَا أَلَمٌ
تَثَبُّتُ بِهَا تِبْيِتُ ن وَعَنْ دُرَيْدٍ لَسُّ التَّاءِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُضْبَطَ عَلَيْهَا لِيَحْصُلَ
الْمِثَالَانِ وَلَوْ قَدَّرْنَا أَنَّ الْكَسْرَ لِلْإِتْبَاعِ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ مِفْعَلًا وَمِثَالَهُ
بِمِنْخَرٍ وَالْكَسْرُ لِلْإِتْبَاعِ وَتُنْبُلٌ وَهِيَ السُّرَّةُ إِذَا انْتَبَتَتْ مِنْ أَسْفَلِهَا وَلَمْ تَبْلُغِ
النِّصْفَ وَسُوطٌ وَهُوَ طَائِرٌ يُعَلِّقُ بَيْضَهُ فِي أَغْصَانِ الشَّجَرِ فَسُمِّيَ سُوطًا
مِنْ سُطْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَسَوَّطْتُهُ إِذَا غَلَّقْتَهُ بِهِ وَوَقَعَ فِي الْمُفَصَّلِ سُوطٌ

عَلَى مِثَالِ تُبْشِرُ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ مِنْهَا أَنَّهَا لَا تُعْرَفُ فِيهِ هَذِهِ
اللُّغَةُ وَمِنْهَا مَا يَلْزَمُ مِنْ سُقُوطِ مِثَالِ تَفْعَلُ وَمِنْهَا لُزُومُ التَّكْرَارِ مِنْ غَيْرِ
فَائِدَةٍ فَالصَّوَابُ تَنُوطُ وَهُوَ مَصْرُوفٌ وَتَبْشُرُ وَهُوَ طَائِرٌ وَجَا تُبَشِّرُ
فَيَسْعَى أَنْ يُضْبَطَ عَلَيْهِمَا لِيَحْصُلَ الْمِثَالَانِ وَالصَّوَابُ صَرْفُهُ وَهُبَيْطٌ
وَهُوَ اسْمُ أَرْضٍ وَوَقَعَ فِي الْمُفَصَّلِ مَصْرُوفًا وَوَقَعَ فِي أَبْنِيَةِ السُّرَاةِ
بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ يَبْقَى عَلَيْهِ أُسْرُوعٌ وَهِيَ دُوَيْبَّةٌ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ وَتَضُمُّ
هَمْزَتَهُ فَتَكُونُ كَأُسْلُوبٍ وَلَيْسَ بُرُوعٌ لُغَةً وَتَفْتَحُ مَاؤُهُ فَيَكُونُ لِيَرْبُوعٍ
وَتُوتُوبٌ وَهِيَ حَدِيدَةٌ تُوسَمُ بِهَا الْإِبِلُ فَصْلٌ وَبَيْنَهُمَا الْعَيْنُ وَاللَّامُ
فِي نَحْوِ خَبَرْلَى وَخَوَزْلَى وَحَيَزْرَى وَخَوَزْرَى لِضَرْبٍ مِنَ الْمَشْيِ فِيهِ تَخْتَرٌ وَخَبَرْرَى
مَعْنَاهُ مَعْنَى خَبَرْلَى وَوَقَعَ فِي الْمُفَصَّلِ بِالْيَاءِ وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ الْخَوَزْرَى
وَالْأَفْقَدَ كَرَّرَ الْمِثَالَ بِلَا فَائِدَةٍ وَاسْقَطَ فَوْعَلَى وَخِنْطَأْوَى الْخِنْطَأْوَةُ
الْعَظِيمُ الْبَطْنِ وَقِيلَ الْقَصِيرُ الْأُنُوفِ وَالْوَاوُ وَمَزِيدَتَانِ كَزِيَادَتِهِمَا فِي كِنْتَأْوَةٍ
وَهَذَا أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ يَبْقَى عَلَيْهِ كَوَالَدٍ وَهُوَ الْقَصِيرُ وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ
كَوَالَكَ بِالْكَافِ فَصْلٌ وَبَيْنَهُمَا الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ فِي نَحْوِ أَجْفَلَى
بِمَعْنَى جَفَلَى لِلْكَثْرَةِ يُقَالُ دَعَا أَجْفَلَى إِذَا عَمَّ وَلَمْ يَخُصَّ وَأَتْرَجَّ وَأُتْرُجٌّ
وَهُوَ الْغَلِيظُ قَالَ إِنَّ لَهَا مُرَكَّبًا أُتْرُجًّا كَأَنَّهُ جُبَّةُ ذَرِّيٍّ جَبَّانٍ بَقِيَ
عَلَيْهِ هَيِّرٌ وَهُوَ الْبَاطِلُ وَنَحْلِيَتْ لِمَا حَلَّ أَنْ يَضْرِبَهَا الْفَحْلُ وَأَجَّ وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ
مُعَرَّبٌ وَتَرْعِيَهِ بِمَعْنَى الرَّاعِي وَيُشَدَّدُ دَنَاوَةُ وَمُنْدَلِيٌّ وَهُوَ الذَّنَبُ الْخَفِيفُ
فِي الْحَاجَةِ فَصْلٌ وَالزِّيَادَتَانِ الْمُجْتَمِعَتَانِ قَبْلَ الْأَلِفِ فِي نَحْوِ مِنْطَلِقٍ

وَمُسْطِيعٍ وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ اسْطَاعَ بِمَعْنَى أَطَاعَ وَالسِّينُ زَائِدَةٌ مُلْغَاةٌ فَلِذَلِكَ
بَقِيَ ضَمَّةُ الْمِيمِ عَلَى حَالِهَا وَمُهْرَاقٌ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ أَهْرَاقَ بِمَعْنَى أَرَاقَ زِيدَتْ
فِيهِ الْهَاءُ وَكَانَ أَصْلُهُ أَرَاقَ فَقُلِبَتِ الْهَمْزَةُ هَا فَقِيلَ هَرَاقَ ثُمَّ تُوُهِّمَ أَصَالَةُ
الْهَاءِ فَزِيدَتِ الْهَمْزَةُ مَعَهَا وَجَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ عَلَى ذَلِكَ وَاتَّفَقَلَ
بِالْقَافِ الْمُسِنِّ وَالْبَحْرُ مِثْلُهُ وَهُوَ نَكِرٌ فَصْلٌ وَمَا بَعْدَ الْفَاءِ
فِي نَحْوِ حَوَاجِرَ وَقَعَ فِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ الْمِثَالُ نَحْوُ حَوَاجِرَ بِالزَّايِ
جَمْعُ حَاجِزٍ وَهُوَ مِثْلُ الْحَوْضِ ذَكَرَهُمَا فِي الْأَسْمَاءِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَنِّفُ
جَعَلَ مَوْضِعَهُمَا حَوَاجِرَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَصْحِيفًا وَغَيَالِمَ جَمْعُ غَيْلَمٍ وَهِيَ
السُّلْحُفَاةُ أَوِ الْمَرْأَةُ الْحَسْنَاءُ وَالْعَلَمُ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ الْبِئْرُ الْغَزِيرَةُ الْمَاءِ
وَجَنَادِبَ جَمْعُ جُنْدُبٍ وَدَوَاسِرَ لِلشَّدِيدِ الْمَاضِي فِي صَيْدِهِمْ وَجَا مُخَفَّفًا
لِلْقَصِيرِ وَلِلَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلِلْغَلِيظِ يَبْقَى عَلَيْهِ دَمَالِصُ بِمَعْنَى دَلَامِصَ
وَهُوَ الْبَرَّاقُ فَصْلٌ وَبَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ فِي نَحْوِ كَلَاءٍ وَهُوَ الْمَوْضِعُ
الَّذِي يُحْبَسُ فِيهَا السَّفُنُ وَخُطَّافٌ وَجِنَّاءُ وَجِلْوَاخٌ وَهُوَ النَّهْرُ الْعَظِيمُ وَجِبَالٌ
اسْمٌ لِلْخَمْرِ وَعِضْوَادٌ وَهُوَ مَوْضِعُ الْحَرْبِ وَالْفَصِيحُ كَسْرُ عَيْنِهِ وَقَالَ
الْجَرْمِيُّ مَعْنَاهُ الْجَلَبَةُ وَالصِّيَاحُ وَهَيَّجٌ وَهُوَ الْعَظِيمُ وَالصَّبِيُّ وَالْأُنْثَى هَيَّجَةٌ
وَلَدِيُّونَ وَهُوَ دُرْدِيُّ الزَّيْتِ وَبَطِيخٌ وَقُبَيْطٌ وَهُوَ النَّاطِفُ وَيُقَالُ قُبَّاطٌ
وَقُيَّامٌ وَصُوَّامٌ وَعَقَنْقَلُ الضَّبِّ كَشَيْنِهِ وَهِيَ شَحْمَةُ وَعَثَوْثَلٌ وَهُوَ الْعَثَوَّلُ
وَهُوَ الْمُسْتَرْخِي وَعِجَوْلٌ وَهُوَ الْعَجَلُ وَسُبُّوحٌ وَمُرَّيْقٌ وَهُوَ شَبِيهٌ بِالْعُصْفُرِ
وَحُطَايِطٌ وَهُوَ الصَّغِيرُ كَأَنَّهُ حُطَّ عَنْ جِرْمِ الْكَبِيرِ وَدُلَامِصٌ بَقِيَ

عليه زارق جمع زرق وقرناس من نعوت الاسد وعطود وهو السفر
البعيد وشوم وهو نبت يقال انه الشهدانج فصل وبعد اللام
في نحو ضهيا وهي ارض لا نبات بها والمرأة التي لا ينبت لها ثدي وايضا
التي لا تحيض وجاء ضهيا مهموز مقصور وطرفا شجر واحد طرفه وقوبا
وحريا وعلبا ورحضا وسبيرا وهو ضرب من ثياب الحرير وحقفا موضع
وسعدان وهو نبت وكروان وكروان وسرحان وهو الذيب والاسد
ايضا لان كروانا مثله وعثمان وظربان وهو دابة منتنة الريح والسبعان
وهو موضع السلطان وعرضني وهي مستبه في معارضه وجاء عرضن
فينبغي ان يضبط عليهما المحصل المثالان وحافية العرضي ودفقى
وهو ضرب من السير وجاء بكسر العين والفاء وفتحها فينبغي ان
يضبط عليهما المثالان وعبرية وهي الحزاز في الراس وسنبتة وسنبته
من الدهر حين وسنبت مثله وقرنوة وهو نبت يدبغ به وعنصوة
وهو النبت المتفرق وجبروت وقسطاط والقسطاط الخيمة وجلباب
وهو القميص وحلتيت وصمحمح وهو الغليظ والفرا يجعل صمحمحا مثل
سفرجل وسبطر عليه بدرجح اذ ليس في الكلام مثل سفرجل وخروج
اللفظ عن ابنيه كلاهما احد الادلة على زيادة الحروف فيه وذرحرح
وهي دويبة ذات سم واحدة الذرارح بقي عليه بلصوص وهو طير وجمعه
بلنصى وكردن وهو جله التمر ورعبوب للناعمة البدن وعرضنى
بمعنى عرضنى وحمصيص وهويت وتيفة وفيه نطر يقال جئيد على

تبعه وعلى تفيئه ذال واقرانه اي بالقرب منه وقولهم تفيئه يدل على ان
الهمزة تكون من هذا الفصل وقولهم افان ذاك يدل على ان الالف زايدة فلكون
ورنه تفعله فلا تكون من هذا الفعل وتلته وهي الحاجة قال
ابن مقبل يا حر امست تلات الصبي ذهبت فلست منها على عين ولا اثر
فصل والثلث المفترقة في نحو الهجيرى وحاريق ونحو ذلك ويزابيع
جمع ربوع وهي دويبة ويقي عليه اباطيل فصل والمجتمعة قبل
الالف في مستفعل بكسر العين وفتحها وينبغي ان يضبط عليهما المحصل
المثالان فصل وبعد العين في نحو سلاليم وقراوح يقي عليه مزمزس
فصل وبعد اللام في نحو صليان وهو نبت واللام مشددة والياء
مخففة وعنفوان وهو ابتدا الشباب وعرفان وهو المعرفة وقيل
الكرى كقوله كفاني العرفان الكرى وكفيه كلا الفلاة والنعاس
معاقبة ن وتيفان وهو اول الشيء وقيل النشاط وكبريا وهو الكبر
وسيميا وهو العلامة ويقال السيميا وهو وان كبريا فلا معنى
لاعادته ومرحيا وهو زجر عند الرمي يقي عليه حلبان وهي حلبلا بفتله
وحلبلاب وهو نبت واجريا بمعنى الهجيرى ورعبونا وبلهنيه وهو العيش
الذي لا كدر فيه فصل وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحدة
في نحو افعوان وهو الذكر من الافاعي واضحيان وهو المضيء وارونان
يقال يوم ارونان اي شديد قال النابغة فظل لسوقه
النعمان منه على سفوان يوم ارونان وبعض الناس يقول الفافية

مجرورا وأولها الا ابلغ بني خلف رسولا احقا ان اخطلكم هجائي
ويحتمل الامرين احدهما ان يكون افوا والاخران يكون نسب
النعت لقوله والدهر بالانسان دواري وانما هو دوار وارنبا لبوم
الاربعا اختيار ثعلب قال سيبويه فيه لغتان الاربعا والاربعا
بفتح الهمزة والباء وكسرهما والاربعا عند سيبويه جمع ربيع وارنبا وقع في
المفصل مضموم الهمزة والباء وهو غريب وسعى ان تضبط هذا على الوجهين
اللذين ذكرهما سيبويه لا غير لشمل الوزنين وقاصعا الفاصعاء
والناقا فقا من جحرة الربوع وقساطيط وسراحين وتلاثا وسلامان
وهي في طيء وملاوجح وقضاعة وقيس عيلان وسلمان في مراد
رهط عبيدة السلماني وفراسيه وهو الفحل العظيم وقلنسوة وحنفساء
ويحمان وهو المتعرض لما لا يعنيه وعمدان وهو الطويل وفي نسخة المبرد
من كتاب سيبويه عمدان وينبغي ان يضبط عليهما والا فقد اسقط
فعلان وملكعان ومكرمان وملامان اسما نفع في البداد البدا
وملكعان ومكرمان في العبودية والهجنة من الكرامة وملامان
من اللوم نفى عليه خبران وحيسمان وهو بنت ويقال رجل حيسمان
اي طويل سمين آدم وعجيسان وهي مشيه وحوشان وهو موضع
بالثاء والنا ومسحلان وهو البسيط الجمة وفرهاد وهو موضع ومعبورا
اسم للحمير ولغير بعض حمر الربوع ولهبري للباطل وملوري
للعظيم رقوة الانف وفجري وصحاري ودامس وبر وكاء

بمعنى راكا وهو الثبات في الحركات الحرب وزعاره وهو سوء الخلق
ويقال حمارة لشدة الحر وصباره لشدة البرد وليس في كلامهم
غيرها وخصاري وهو طابر اخضر وحوصلا وحوصلة وحنفقيق
وهي الداهية وحندقوق وهو نبت يقال له الذرق وهو نبطي معربت
ولا تقل الحندقوقا وترموت وهو سم القوس عند الترع وتقديب وهي
لغة في التقدمة وهي اول تقدم الخيل فصل والاربعة في نحو
اشهيباب واحمير ار الرباعي الاصول جعفر وزبرج وهو الذهب
وقيل الاحمر وقيل السحاب الرقيق وبرثن وهو للسبع والطائر كالاصبع
للانسان ودرهم وفطحل اسم رجل تزعم العرب ان الحجارة
كانت فيه رطبة قال رؤبة قلت لو عمرت عمر الحسحل او عمر نوح
زمن الفطحل فصل والزيادة الواحدة قبل الفا لا تكون الا
في نحو مدحرج فصل وبعد الفا في نحو قمحر والقنفخر
والقفاخري الفاخر في نوعه وكنتا وهو القصير وكنهبل وهو ضرب
من الشجر فصل وبعد العين في نحو غدافر وهو الغليظ الجانب
وسميدع وهو السيد وقدوكس وهو الشديد وهو اسم حي من تغلب بن
وايل وحبارج وحزنبل وهو القصير ونبات ايضا حلم لزيادة الون وان
لم يعرف له اشتقاق لان الون قد تكثر زيادتها تالية سألته فيما عرف
بالاشتقاق نحو جنطي وشبهه وكان حمله على ما كثر اولى من حمله على
ما قل كسفرجل وقرنفل وعلكد وهو الغليظ وقال المبرد

العجوز المستشه كالعلكه ومُمَقْمِع وهو نبت وشَمَخْر وهو المتعظم وفي كتاب
سيبويه شمخز بالزاي بقي عليه حفتيل وهو شجر وسمرش وهو عند
سيبويه رباعي مضاعف العين ووزنه فعلل وعند الاخفش وزنه
فعلل مثل حمحمرش واصله عنده همرش فادغمت النون في الميم وتخورش
يقال جرو تخورش اي كبير قال السيرافي هو ملحق بحوورش
بزيادة الواو فصل وبعد اللام الاولى في نحو قندول وزنبور
وعرنتق وهو السيد ومزدوش وهي الروضة وقربوس ووقع في موضعه
في امثلة سيبويه وقربوس وهو القاع الاملس فيجوز ان يكون عبره
بقربوس ويجوز ان يكون تصحيفا من الناقلين وكنهور وهو السحاب
العظام واحدته كنهورة وصلصال وسرداح وهي الارض الواسعة وايضا
الضخم وشفلح وهو ثمر الكبر والغليظ الشفتين وصفرق وهو نبت
ومثل به سيبويه وفسره السيرافي عن ثعلب وقيل الفالوذ يقي عليه
قرناس وهو ما شخص من الجبل والآلة التي يلف عليها القطن وغيره ليغزل
وزمرد فصل وبعد اللام الاخيرة في نحو جبرتى وهو الطويل
الظهر القصير الرجل وعن ثعلب العلكش وحجحى وهبريدي وهندبا
يقال هندبا وهندبا مقصورا وممدودا فيهما وهو هنا بفتح الدال مقصور
لا غير لان المد يخرجه عن الفصل وكسر الدال يعني عنه هبريدي وسبطرى
وهي مشيه فيها تبختر وسيهلك وهو الفارغ وقرشب وهو المسن
وطرطب وهو العظيم الشدق بين فصل والزيادتان المفترقتان

في نحو جوكرى يقال جوكرى وجوكر للداهية وخيتعور وهي الداهية ايضا
وقيل لعرّ ويخدع قال الشاعر كل انثى وان بدا لك منها آية الحب حبها
خيتعور وسنجون وقع في المفصل منجون وليس هذا موضعه لانه ليس
من الرباعي وليست فيه زيادتان مفترقتان والذي ازاه ان يكون
موضعه منحيق لانه عند سيبويه فعليل ففيه زيادتان مفترقتان
وهو رباعي وحلم بزيادة النون لقولهم بجايق وحلم بان الميم اصليه ليلا
يجمع من زيادتين في اول الاسم ليلا يؤدي الى مثال الاسماء وفعليل الخندريس
وبعض النحويين يزعم ان الميم والنون زيادتان ويذكر ان من العرب من يقول
حقناهم اذا رموهم بالمنجنيق وما ادري اليه الاشتقاق الصحيح حلم به وان
ادى الى مثال ليس في الاسماء وكنابيل وهو اسم ارض علم فينبغي ان لا
يعرف وجحنبار وهو الضخم يقي عليه غرانيق جمع غرنيق وهو كثير كقولك
قنادبل وزنابير وفرادين وفرابين فصل والزيادتان المجتمعتان
في نحو قندوبل والقندول والقندل العظيم الرأس والمحدودة وسلحفية
وعنكبوت وعرطليل وهو الطويل الضخم وطرماح وعقربا وهو
معرفه ووقع بضم عينه ورائه وليس بمستقيم وان صح ذلك فينبغي ان
يراد برنسا فانه على ذلك قد اسقط فعللا وهندبا ويقال هندبا
وهندبا ممدودا ومقصورا فيهما وهو هنا بكسر الدال وفتحها معهما
ممدودا ليحصل المثالان وشعشعان وعقربان وهو ذكر العقارب وقيل
ذكر الاذن فصل والثلاثيتان في نحو عبوثران وعبيثران

ثبت وعرقصان عربقصان وعرقصان دابه وحجادبا حجادبا وحجادب
ضربت من الجراد وبرناسا وبزناسا الناس يقال ما ادرى ايّ البرناسا
هو وعقربان الحماسى المجرد نحو سفرجل وخمرش وقذعمل وجحدجل
وللمزيد فيه خمسه ابنه امثلها خندرس وخزعبيل وهو الباطل من كلام
مزاح وعظرفوط وهو دابه ومنه يستعور وهو موضع بالحجاز وقوله
عصبت الامرىّ بضرم ليحلى فطاروا فى عظاه اليستعور يحتمل الامرين
وقرطبوس وهى الداهيه او النار الشديده وفنعثرك وهو الجمل الضخم
الشديد الكثير الوبر هذا آخر ما املاه الشارح على هذا القسم ○
قال صاحب الكتاب الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان ○
قال الشارح قوله ما دل على اقتران حدث بزمان ليس بجيد
لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران
حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان
عن الدلاله ولا ينفعه كونهما متعلق الاقتران لانك تقول اعجبنى اقتران
زيد وعمرو ودونهما فثبت باعتبار الاقتران ولا يثبت باعتبار متعلقه
وكذلك كل مضاف ومضاف اليه وان كان متعلقا له لا يلزم
من اجبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه فان قيل
المقصود من الحد تمييزه وهو يتميز بذلك سواء كان الحدث والزمان
من مدلوله او لا يحصل المقصود من الحد قلنا الاقتران ليس من مدلوله
البته وانما جاء لازما لانه لما دل على الحدث والزمان دلالة واحده

لزم اقترانهما اذ لا يعقل الا لذلك فلم يكن لذكر الاقتران معنى ثم لو سلمنا
ان الاقتران مدلول الفعل فالمدلول من حدود هذه الالفاظ ان يذكر
ما هو مدلول له باعتبار وضعه وكان التعرض لها باعتبار صناعه
حدود الالفاظ هو الوجه الالئق قوله ولحوق المتصل البارز من الضمائر
اراد الضمير المرفوع والا ورد عليه غلامك وغلامى وشبهه فانه ضمير
متصل بارز وقد اتصل بالاسم واذا اخذ المرفوع قيدا فى ذلك استقام
ولذلك مثل به دون غيره فدل على انه مقصوده قال الفعل
الماضى مبنى على الفتح الا ان يعترضه ما يوجب سكونه الى آخره
قال الشارح جرى فى الحد على المنهاج الاول
ويرد عليه ما يرد فى الاول وانما بنى على الفتح لانه مشتبه لاخيه المضارع
وقد اعرب فجعل له حظ من الحركات التى هى آله الاعراب وبنى
على الفتح لانه اخف وشبهه به من حيث انه يقع موقعه
قوله والسكون عند الاعلال يعنى اذا كان آخره ما او واو
معتوح ما قبلهما فانها تنقلب الفا والالف لا تكون الا ساكنه قوله
ولحوق بعض الضمائر يعنى لحوق الضمير المتصل المرفوع المتحرك فاذا
وجدت هذه الشرائط وجب سكونه فان فقد واحد منها رجع الى
اصله فى الفعل ومثال فقدان كونه متحركا قولك ضربا ومثال
فقدان كونه مرفوعا قولك ضربن ومثال فقدان كونه متصلا
قولك ما ضرب الا انا والضم مع واو الضمير ظاهر قال ومن

أصناف الفعل المضارع قال الشارح ذكر المضارع ولم يصف الحال
والاستقبال من جهة أن لفظها واحد فيبين له وحده بما به كان ذلك وهو
حروف المضارعة ولم يتعرض في الحد للمدلول لذلك وذلك قولك للمخاطب
أو للغائبة تفعل يزيد مجردا عن الضمير المتصل والا فهو في الغائبتين بالتاء
أيضا كقولك المزايان تخرجان والغائب يفعل يزيد مثل ذلك والا ورد
عليه يفعلان ويفعلون وأيضا فانه للغائب وهو بالتاء فلا يمكن
حمله على العموم لذلك وأن قصد تحقق ذلك قبل التاء للمخاطب مطلقا وللغائبة
والغائبتين والياء للغائب مطلقا دون الغائبة والغائبتين وأما الهمزة والنون
فأمرهما ظاهر فالهمزة للمتكلم مفردا مطلقا والنون للمتكلم غير مفرد
مطلقا وتسمى الزوائد الاربع هذا اصطلاح النحويين وتشترك فيه الحاضر
والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم انه ظاهر في الحال
مجاز في الاستقبال ومنهم من عكس والصحيح انه مشترك لانه يطلق
عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات
قوله واللام في قولك ان زيدا ليفعل لخلصه للحال هذا مذهب الكوفيين
جعله ها هنا قوله وان كان يخالفه وقد صرح بذلك في قوله في الحرف
ويجوز عندنا ان زيدا لسوف يقوم ولا يجيزه الكوفيون وانما قال به
ها هنا ليقوى امر المضارعة وذلك أن اسم الجنس نحو رجل يقع في آحاد متعددة
على البدل والمضارع كذلك ثم يتمرا لاسم لكل واحد من مدلوليه
آحاده اذا قصد اليه بحرف التعريف على البدل أيضا وكذلك المضارع

تتميز لكل واحد من مدلوليه بحرف على البدل فتقوى المشابهة واذا لم يذكر
اللام فلا يصح أن يقال انه يتميز بحرف لكل واحد من مدلوليه
لانه لا يتميز الا بحرف الاستقبال لاحد مدلوليه دون الآخر فلا حظ
ذلك اغتفر جعل اللام للحال ولا يصح ان يقال هو متميز بقرينة تضم اليه
من نحو الآن والساعة فيكون للمدلول الآخر بذلك ويستغنى عن
كون اللام للحال لان المشابهة انما وقعت في شياعه وتخصيصه
بالحرف لا في احد تعيين احد مدلوليه بقرينة من خارج على ان المضارع
موضوع لكل واحد من مدلوليه وهما مختلفان دالا عليه لوضع المشتركات
وتجعل موضوعا لواحد من مدلوليه لانه الذي في المعنى حقيقة واحدة لاختلاف
فيه ودخول اللام في الرجل يجعله دالا على ما لم يدل عليه قبل ذلك وهو الرجل
المعين ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك وانما هو في التحقيق
قرينة يتضح بها مدلوله في قصد المتكلم من غير زيادة الا ان التشبيه بينهما في
أمر جامع لهما وهو أنهما جميعا موضوعان لمتعدد على البدل ثم تصير كل
واحد منهما المتعين بحرف يدخل عليه بعد ان كان شائعا فهذا هو الوجه الذي
تشابها فيه والا فهما مختلفان في الشياع من وجه وفي التخصيص من
وجه على ما بين ولما اشبه المضارع الاسم هذا الشبه المذكور جعل له
في الاعراب حظ فاعرب بالنصب والرفع والجزم مكان الجر على
ما ذكر قال وهذا اذا كان فاعله ضمير اثنين
الاشارة الى المضارع اذا كان فاعله ضمير اثنين او جماعة او مخاطب

المؤنث لحقته بعني المضارع معه بعني الضمير في حال الرفع نون مكسورة بعد
الالف التي هي ضمير الاثنين ولم يعنها لذلك للعلم بها مفتوحة بعد
اختيها بعني الواو التي هي للجمع والياء التي هي ضمير المخاطب المؤنث
وقوله اذا كان فاعله ضمير اثنين بعني مخاطبين او غايبين لان
الاثنين اذا كانا متكلمين فهو مضارع وفاعله ضمير اثنين ولا يلحقه شيء
مما ذكر كقولك نحن نفعل وكذلك قوله او جماعة الا انه يستثنى من
الجماعة جماعة المؤنث لانه ليس كذلك وانما تركه غير مستثنى لانه
سيذكر بعد ذلك انه مبني ثم مثل بقولك هما يفعلان وانتما تفعلان
وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين فعلم انه لم يقصد الا للغايب
والمخاطب وقوله وجعل في حال النصب لغير المتحرك بعني
المجزوم وانما اختار هذا اللفظ لينبه على انه شبه حذفها بحذف الحركة
في المجزوم لان الجزم بحذف الحركة وهي التي كانت للرفع والنصب ولما كان
ثبوت النون علامة للرفع جعل حذفها للجزم تشبيها لها بالحركة ولما حذفت
بالجزم لم يبق للنصب شيء يخصه فحمل النصب على الجزم وكان في قوله
لغير المتحرك تنبيه على التشبيه بالحركات وحذفها وعلى تعذر علامة
النصب حتى حمل على الجزم وانما اعرب ما لحقه ضمير الاثنين
والجماعة بالنون تشبيها له بالتثنية في الاسماء لانه مثله في اللفظ
فاجري مجراه ولم يمكن ان تجعل حروف العلة اعرابا لانها ضمائر فلو
جعلت اعرابا والاعراب يختلف لادى الى اختلاف الاسم الواحد

وهو على حاله في المعنى وذلك غير مستفيم فوجب ان يلحقوا به يكون
الاعراب فالحق الحرف المشبه بحروف العلة وهو النون وجعل الاعراب
به مثبتا ومحذوفا كما جعل اعراب المتحرك منه على ما تقدم في قوله
لغير المتحرك وانما اعرب المخاطب المؤنث بالحروف لشبههما من
حيث الحق آخره حرف علة هي ضمير فاجري مجرى يفعلون ويمكن ان
يقال انما اعرب هذا القسم بالحرف لتعذر الحركة لانها لو جعلت
على ما قبل الضمير لتعذر من غير وجه لان الفاعل مع الفعل كالجزء
منه ولا يليق بالاعراب ان يكون قبله لان الحركة قبل الالف لا يمكن اخلافها
وقبل الواو لا يمكن مع السكون وقبل الياء كذلك ولا يمكن ان تكون
الحركة على الضمير نفسها لانها اسما فكيف تعرب باعراب الفعل ولانها
مبنية فكيف يصح اعرابها ولان منها ما لا تقبل الحركة البتة وهو الالف
ومنها ما يستثقل وهو الواو والياء قوله واذا اتصلت به نون جماعة المؤنث
رجع مبنيا اي صار وانما بنى لما ذكرناه من تعذر الاعراب بالحركات في باب
يفعلان وتعذر الاعراب بالحرف ايضا اذ لا حرف للافعال الا النون
ولا يمكن الجمع بينهما وبين نون الضمير ولانه كان يودي الى اعراب
بحرف في كلمة لست على مثال ضاربون وضاربين لان اعراب
الفعل بالحروف وانما كان حملا على مشابهته من اسماء الفاعلين في قولك
ضاربون وضاربين والتزم ان يكون آخره حرف علة كما كان ثم كذلك
ولما يضربن ليس آخره حرف علة تعذر اعرابه بالحروف لعدم المشابهة

وقد قال سيبويه إنما بني لشبهه بفعلى ويرد عليه أن يفعلن المقتضي للإعراب
قائمين وفعلى المقتضي للبناء قائمين فليف شبهه ما قام فيه مقتضي الاعراب
بما قام فيه مقتضي البناء ويرد أنه لو صح أن يكون يفعلن مشبها الفعلن لصح
أن يقال إن لم يفعلا مشبه لفعلا ولم يفعلوا مشبه لفعلوا وذلك غير
مستقيم فجاب عن ذلك ان يفعلن وان كان فيه مقتضي الاعراب
الا أنه وجد مانع وهو مشابهته لما هو اصل في البناء ووجه المشابهه
الحاق ضمير فاعل بارز وهو نون مبني له واما النقص بلم يفعلا ولم يفعلوا
فيجاب عنه بأن لم يفعلا فرع ليفعلان وما جاء صورة لم يفعلا الا بعد الاعراب
وكيف يستقيم تشبيهه بعد أن اعرب في وجه من وجوهه بالمبني ليبني
هذا ما لا يستقيم وأيضا فان الاصل يفعلان وليس بين يفعلان وفعلا مثل
المشابهة التي ذكرناها وقوله لانهما اي من الضمائر وانما بنيت
مع النون المؤكده لما ذكرناه من تعذر الاعراب في نحو يفعلن ذكر
وجوه اعراب المضارع الى آخره قال الشارح لان الفعل يختلف
صيغه لاختلاف معانيه فكان مستغنيا عن الاعراب بخلاف
الاسماء فانها يتصورها معان مختلفه وهي على صيغها وانما اعربت
لشبه لفظي على ما تقدم واعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر
وانما لم يجز لما تقدم ودخل الرفع والنصب وان كان مدلوله
الاسم الفاعليه والمفعوليه وهما متعذران في الفعل الا ترى ان الفعل
لا يقع فاعلا ولا مفعولا وانما صح دخولهما دون الجر لمشابهة عاملهما في

الاسم الا ترى ان عامل الرفع في الفعل عامل معنوي نظير عامل المبتدا والخبر
والعامل النصب في الفعل اصله ان وعند قوم لا يكون الا ان وان
الناصبه للاسم لفظا ومعنى فلما اشتركا في عوامل الرفع والنصب شركت
بينهما فيه ولما تعذر عامل الجر من كل وجه تعذر الجر وعوض عنه الجزم
وجعل العامل فيه امرا مخصوصا به دون الاسم وقوله بل هو فيه هو
ضمير الفعل وفيه ضمير الاعراب ومن الاسم المشبه به بمنزله الالف
والنون يعني الفعل من الالفين يعني الاسم في منع الصرف يعني الاعراب
قال وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الاعراب
يعني ان العامل غير المقتضي كما كان ذلك في الاسماء وان اختلف
المقتضي في نفسه ثم ذكر العامل لكل واحد مرتبا فابتدا بعامل
فقال هو في الارتفاع بعامل معنوي ثم قرر ذلك المعنى بانه صحه
وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء ثم اورد اعتراضا وهو قولك يضرب
الرجلان وشبهه واجاب عنه ثم اورد في الفعل بعد ذلك اعتراضا اشكل
منه وهو الافعال الواقعه خبرا في كان واخواتها واجاب عنه بان الاصل
ان يكون اسما وانما عدل عن الاسماء الى الافعال لغرض والغرض الذي اراده ان
هذه الافعال لما كانت لمقارنة حصول الشيء والاخذ فيه جعل ذلك الشيء بلفظ
الحال ليكون تقويه للمعنى المراد كما ان عسى كانت للرجاء وهو مستقبل
جعل المرجو معها داخلا عليه ان تقويه لذلك المعنى ثم قوى ان ذلك
الاصل بما ورد في الشعر من قوله وما لدت ايبا المنصوب

قال صاحب الكتاب انتصابه بأن وأخواتها إلى آخره قال الشارح
خص أن لأنه متفق عليها وفي غيرها فلن منهم من يقول أصلها لأن وأذا من أذ
وأن ولكي ناصبة بقدر أن بها ولا لا ناصب عندهم إلا أن وليس بمستقيم
لأن لن وأذ لها معنى مستقل ولو وضع موضعهما ما ذكروه لم يستقم
وأما كي فهي ناصبة بنفسها على ما ذكر بدليل الاتفاق على أنها ناصبة
بنفسها في قولهم لكي تفعل وبرعم بها ولا أن كي في قولك لكي يفعل غيرها
في قولك جئتك كي تفعل وأنها في الأول مصدرية وفي الثاني حرف جر
وهو بعيد لأنه لم تثبت كونها جارة إلا في قولهم كيمه على احتمال ظاهر فلا
ينبغي أن نجعل أصلا ولأن المعنى في جئت لكي يفعل وكي تفعل واحد
قال وتنتصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف إلى آخره هذا
مذهب البصريين والكوفيون يزعمون أنه منتصب بنفس هذه الخمسة من
غير إضمار والذي حمل البصريين على ذلك أنهم وجدوا اللام وحتى حرفي
جر ومعناهما كمعناهما فوجب أن تقدر ما دخلت عليه اسما ولا
تقدر الفعل اسما إلا بحرف مصدر وحرف المصدر أن وما وكي على
اختلاف وأن لا يجاز أن يكون أن إذ لا دخول لها على الفعل ولا ما لأن
الفعل منصوب وهي لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب مضمرة
ولا يجاز أن تكون كي أما عند من ليست عنده مصدرية فظاهر وأما
من قال هي مصدرية فلأن تقديرها هنا يؤدي إلى تغيير
المعنى في حتى وإلى والتكرير مع اللام وذلك قولك سرت حتى تطلع

الشمس فلو قدرت ها هنا كي لفسد المعنى لأنه ليس موضع تعليل وبعد
اللام يؤدي إلى تقدير حرف بمعناها مع أمكان غيره والأولى أن يقال
ثبت أظهارهم لأن مع اللام فدل على أنها هي المضمرة فيها وفي غيرها
لأنه يزيد على القول لكراهة أضمار كي ليلا يؤدي إلى اجتماع حرفين
بمعنى واحد أنهم فعلوا في ذلك مظهرا في قولك جئت لتكرمني وأذا
لم يلزم هو مظهرا فكيف يلزم هو مقدرا فكان ما ذكرناه ثانيا أولى
وأما الواو والفا فلأنهما حرفا عطف تعذر حملهما على وجه العطف ها هنا
الأن تأويل جعل الأول اسما فلا يعطف عليه الفعل الا بتأويل
الاسم ثم يقال ما تقدم وبيان تعذر العطف أنك إذا الزمي فاكرمك
كان الثاني مخالفا للاول ألا ترى أن الأول أمر والثاني أخبار
وكيف يستقيم أن يكون الخبر معطوفا على الامر فوجب تقدير
الأول بمعنى ليكن منك إكرام وإذا قدرا الأول اكراما وعطف فاكرمك
عليه وجب تقديره بالاسم ولا تقدر أسما إلا بما تقدم فتعين تقدير أن
وأما أو وإما أن تقدر عاطفة فالكلام فيها كالواو والفا وأما أن
تقدر بمعنى إلى فالكلام فيها كالكلام في اللام وحتى وأما أن تقدر
بمعنى الا المنقطعة والا المنقطعة ولا تقع إلا الا الاسم فيجب حرف المصدر
على ما ذكر وذكر الواو ولم يذكر شرطها وهي مثل الفا في أنها لا يثبت
النصب بعدها إلا إذا وقعت بعد أحد الاشياء الستة كالفا إلا أنها
تفارقها في أن معناها الجمعية ومعنى الفا السببية قال وكقولنا

ما بائنا فحدثنا معنيان الى آخره احدهما جار على قياس اخوانه وهو الذي استدل به
على ان يكون الاول سببا للثاني واستفى السبب فينتفي المسبب وهو
معنى قوله فكيف نجد شاوالآخر ان يقصد الى ان الفعل الثاني لم يحصل
عقيب الاول فكأنه نفى وقوعهما بصفة ان يكون الثاني عقب الاول
كما تقول ما جاءني زيد وعمرو انما جاءا بصفة الاجتماع فيجوز ان
يكون احدهما ولذلك ههنا يجوز ان يكون الاتيان وقع دون الحديث
اذ لم ينف الا معاقبة الثاني للاول وكأنه نفى الاول بصفة معاقبة الثاني
له لا انه نفى كل واحد منهما كما ذكر في مسئلة الواو ولذلك قرر سيبويه
المسئلة بتقدير الاتيان على سبيل الكثرة وانتفا الحديث ليوضح ان
النفي لم يرد الا على ما ذكر ولم يرد سيبويه ان مدلول الكلام ذلك في
كل موضع وانما اراد به التمثيل لتعين صورة يلحق المعنى المذكور
وقد جا في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم لا يموت لاحد ثلثة من الولد
فتمسه النار الا تحلة القسم فهذا على الوجه الثاني لان المقصود من النفي
نفي المس عقب الموت المذكور كما ان المقصود نفي الحديث عقيب
الاتيان ولا يستفهم على الوجه الاول اذ لا يقدر موت الولد سببا
للمس حتى ينتفي لانتفائه بل الامر بالعكس ولا يستقيم ان يحمل على نفيه
سيبويه بالكثرة اذ ليس المقصود ان موت ثلثة من الولد لكل
واحد واقع كثيرا ولا ولكن لا يحصل بعد مس وانما المقصود ان مس
النار لا يكون مع موت ثلثة من الولد كما ان المقصود ثم ان الحديث

لا يكون بعد الاتيان واتفق ان من صور المسئلة ان يقع الاول كثيرا ولا يقع
الثاني ممثلها سيبويه به ليتضح ويتبين الفعل يبنيه وبين المعنى الاول
لانه مخالفه في ذلك لا على ان ذلك ملازم له لما تبين من المعنى قال
ويمتنع اظهار ان مع هذه الاحرف يعني الخمسة المقدمة الا اللام وحدها
فان الاظهار جايز معها حاتز مع غير لا ولا رما مع لا فصارت على بلثة اقسام
قسم يجوز فيه الاظهار وقسم لا يجوز فيه الاظهار وقسم يجب فيه الاظهار
فالجايز فيه الاظهار لام كي بغير لا والواجب فيه الاظهار لام كي مع لا
والذي لا يجوز فيه الاظهار البواقي وانما اوجبوا الاظهار في مثل لئلا اراهه
دخول حرف الجر على حرف النفي ولا يلزمه صحة دخوله على الحرف
في مثل لما ولان لان ذلك مع ما بعده في تاويل الاسم فكأنه لم يدخل
الا على اسم وجاز مع اللام ليحصل الفرق بينهما وبين لام الجحود اذا قصد
من اول الامر ووجب في البواقي الاضمار لان امرها ظاهر وهي كثيرة
في الاستعمال فحذفت تخفيفا ومما يجوز فيه اظهار ان حروف العطف
اذا عطف بها فعل على اسم مثل يعجبني خروجك ويقوم اي وان يقوم الا
انه لم يذكرها لانه لم يذكر حروف العطف الصريحة في العطف هاهنا
وسيذكرها في بعض الفصول التي تاتي مخلوطة مع هذه الواو والفاء
قال صاحب الكتاب وليس بحتم ان تنصب الفعل في هذه
المواضع بل للعدول الى غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب مساغ
قال الشارح يعني بالمواضع ما بعد حتى واو والفاء والواو

دُونَ اللَّامِ لِأَنَّ اللَّامَ لَا يَكُونُ بَعْدَهَا إِلَّا الْمَنْصُوبُ وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهَا
فِي تَفْصِيلِ الْمَوَاضِعِ وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ مِنْ مَعْنَى وَجْهِهِ فَإِضَافَتُهُ فَ
مَعْنَى إِلَى وَجْهِهِ وَوَقَعَ فِي بَعْضِهَا مِنْ مَعْنَى وَجْهِهِ بِتَنْوِينِ مَعْنًى وَعَطْفِ
جِهَةٍ عَلَيْهِ وَالصُّورَةُ فِي الْخَطِّ وَاحِدَةٌ وَالْوَجْهَانِ مُتَقَارِبَانِ وَقَدْ تَمَسَّكَ اللُّوقِيُّونَ
بِأَنَّ الْأَفْعَالَ مَوْضُوعٌ أَعْرَابُهَا لِلْمَعَانِي كَوَضْعِ أَعْرَابِ الْأَسْمَاءِ مِثْلَ مَا أَشَارَ
بِهِ هَا هُنَا فِي أَنَّ الْمَعْنَى مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ الْأَعْرَابِ وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ
أَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ الْفِعْلَ كَانَ ثَمَّ مَعْنًى يُخَالِفُهُ إِذَا نَصَبْتَ وَكَذَلِكَ
إِذَا جَزَمْتَ إِلَّا أَنَّا نَقُولُ هَذِهِ الْمَعَانِي هِيَ مَعَانِي مَا يَنْضَمُّ إِلَى الْأَفْعَالِ
أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ أَنْتَ تُكْرِمُنِي فَمَعْنَاهُ إِثْبَاتُ الْإِكْرَامِ وَإِذَا قُلْتَ لَنْ
تُكْرِمَنِي فَمَعْنَاهُ نَفْيُ الْإِكْرَامِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِذَا قُلْتَ لَمْ تُكْرِمْنِي فَمَعْنَاهُ نَفْيُ
الْإِكْرَامِ فِي الْمَاضِي فَهَذِهِ الْمَعَانِي لَيْسَتْ بِمَعَانٍ مُعْتَوَرَةٍ عَلَى الْفِعْلِ حَتَّى
يُجْعَلَ لَهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْفِعْلِ كَمَا فُعِلَ فِي مَعَانِي الْأَسْمَاءِ وَإِنَّمَا هِيَ مَعَانٍ
لِمَا يَنْضَمُّ إِلَى الْفِعْلِ فَإِنْ قُلْتَ مَا دَلَالَتُهُ مِنْ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ هِيَ أَيْضًا لِمَا
يَنْضَمُّ إِلَيْهَا أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ قَامَ زَيْدٌ كَانَ الْمَعْنَى بِنِسْبَةِ الْقِيَامِ إِلَى
زَيْدٍ وَإِذَا قُلْتَ ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ مَعْنَاهُ وُقُوعَ الضَّرْبِ عَلَى زَيْدٍ وَكَذَلِكَ
الْجَرُّ وَقَدْ جَعَلْتَ لِلْأَسْمَاءِ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ مَعَانِيَ فَلْيَكُنْ لِلْأَفْعَالِ كَذَلِكَ
قُلْتُ لَيْسَ الْمَعَانِي فِي الْأَسْمَاءِ وَشِبْهِهِ وَذَلِكَ يُحَقِّقُ مَا ادَّعَى مِنَ
الْمَعَانِي وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَفْعَالُ فَإِنَّهَا لَوْ لَمْ تُعْرَبْ لَكَانَ مَا انْضَمَّ إِلَيْهَا
مِمَّا ذَكَرْنَاهُ يُنْبِئُ عَنِ الْمَعَانِي فَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنَّ الْمَعَانِيَ تَعْتَوِرُ عَلَى الْأَسْمَا

أَنْفُسِهَا وَإِنْ كَانَتْ تَقُومُ بِمَا يَنْضَمُّ إِلَيْهَا وَأَنَّ الْمَعَانِيَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُجَرَّدَةِ مَا
يَنْضَمُّ إِلَيْهَا دُونَ أَنْ تَعْتَوِرَ عَلَيْهَا فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ لِلْمُعَدُولِ بِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ
مِنْ مَعْنَى وَجْهِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ مَسَاغٌ ثُمَّ ابْتَدَأَ بِهِ وَاحِدًا وَاحِدًا وَبَيَّنَ الْجِهَةَ
الَّتِي يَكُونُ عِنْدَهَا مَنْصُوبًا وَالْجِهَةَ الَّتِي يَكُونُ بِهَا مَرْفُوعًا فَقَالَ
قَوْلُهُ بَعْدَ حَتَّى حَالَ النَّاصِبُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ ثُمَّ قَوْلُهُ فِي تَمْثِيلِهِ فِي النَّصْبِ كَأَنَّكَ
قُلْتَ كَيْ أَدْخُلَهَا وَهُمْ أَنَّ حَتَّى لَا تَنْصِبُ إِلَّا هَذَا الْمَعْنَى وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ
بَلْ تَنْصِبُ هَذَا الْمَعْنَى وَغَيْرَهُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لِمُجَرَّدِ الْغَايَةِ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيلٍ كَقَوْلِكَ
أَسِيرُ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَلَيْسَ هَا هُنَا تَعْلِيلٌ وَقَوْلُهُ أَوْ كَانَ مُقْتَضِيًا يُرِيدُ
مَا بَعْدَ حَتَّى وَيُوهِمُ أَنَّهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مُقْتَضِيًا وَأَنَّ التَّغْيِيرَ عَنِ
الْمُقْتَضِي وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِيهِمَا لِأَنَّ قَوْلَكَ كُنْتُ سِرْتُ أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَ
الْمَدِينَةَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ نَقْضِيُ الدُّخُولِ وَلَا الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِالنَّقْضِي لَوْ قُدِّرَ مُقْتَضِيًا
لِأَنَّ الْمَعْنَى الْإِخْبَارُ بِوُقُوعِ الْفِعْلِ قَبْلَهَا وَيَكُونُ مُتَعَلَّقُ حَتَّى كَانَ حِينَئِذٍ مُتَرَقَّبًا
فَأَنْتَ مُخْبِرٌ بِالسَّيْرِ وَبِدُخُولٍ كَانَ مُتَرَقَّبًا عِنْدَ السَّيْرِ مَقْصُودٍ فِي التَّقْدِيرِ لَا
فِي الْوُقُوعِ ثُمَّ هَذَا الدُّخُولُ الْمُتَرَقَّبُ قَدْ يَقَعُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْوُجُودِ وَقَدْ لَا
يَقَعُ وَلَا يَتَغَيَّرُ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَلَا التَّعْبِيرُ عَنْهُ عِمَّا كَانَ عَلَيْهِ فَلِذَلِكَ يَقُولُ
بَعْدَ وُقُوعِ الدُّخُولِ أَوْ تَعَذُّرِهِ كُنْتُ سِرْتُ أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ فَيَتَحَمَّلُ الْمَعْنَى
فِي هَذَا الْإِخْبَارِ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ وَاحِدًا لِأَنَّهُ لَا تَعَرُّضَ لَهُ فِي إِثْبَاتِ وُقُوعِ
الدُّخُولِ وَلَا نَفْيِهِ وَإِنَّمَا هُوَ مُخْبِرٌ عَنْ دُخُولٍ كَانَ مُتَرَقَّبًا وَلَا يَخْتَلِفُ بِوُقُوعِ
الدُّخُولِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا بِانْتِفَائِهِ فَهَذَانِ الْمَعْنَيَانِ هُمَا مَوْضِعُ النَّصْبِ

وترتفع اذا كان الدخول موجودا في الحال يعني ان الرفع يجب اذا قصد
التعبير عن وقوع الدخول حالا فقد يكون الحال محققة وقد يكون مقدرة
كما تقدم في الاستقبال في كلامه فمثال الحال تحقيقا ان يكون قد سرت
وانت داخل فتقول سرت حتى ادخل البلد معبرا عن الدخول الحاصل
حالا تحقيقا ومثال الحال تقديرا ان يكون السير والدخول قد وقعا
جميعا وقصدت الى التعبير عن الدخول الواقع في الوجود الا انك
قصدت حكايته الحال وقت وجوده فتقول سرت امس حتى ادخل
المدينة فيكون مخبرا عن سير حصل عنه دخول في الوجود حاليا
للحال وبهذا تبين لك ان قوله في النصب او منتصبا وصدت التعبير
عنه وجب الرفع على ما ظهر لك من وجه الرفع الثاني وما بعد حتى
في وجهي الرفع مخبر به حصولا واجبا ان يكون مسببا عما قبلها ولم تذكر
السببية هاهنا لما كان الكلام جملتين فكأنهم قصدوا الى قوة الربط
بينهما بمعنى السببية وفي الاول لم يلزموها للربط الحاصل بالخبرية
وذلك ان حتى في الوجه الاول حار ومجرور وهو خبر مما قبله وفي
الوجه الثاني جملة مستغلة وليس جزءا مما قبلها فلا يلزم من التزام السببية
في الجملتين لقوى الربط التزام السببية فيما الربط مقوى فيه بجزئيته
وانما نصبوا في موضع النصب المذكور لانه امكن فيه تقدير الناصب
الا ترى ان الفعل مستغل وان تقدير ان فيه متحقق لانها للاستقبال
فصح تقديرها بخلاف موضع الرفع فانه للحال وتقدير ان مع الحال

مناقض لانها للاستقبال فلا تجامع الحال فلذلك جاء النصب في
مواضع الاستقبال وفات في مواضع الحال ومثل صاحب الكتاب
في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال لدخول الجنة وفي الرفع بما يتحقق
فيه الحال كاشفا الرجاء عند المرض فانه لو قدر مستقبلا افسد المعنى من
جهة ان اشفاء الرجاء المقصود بذكره خطر المرض ولا يحصل ذلك حتى يكون
اشفاء الرجاء حاصلا واذا كان الرجاء حاصلا وجب الرفع وكذلك سرت
الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه لو قدر منصوبا لم يستقم لان الغرض بذكر
جر البعير بطنه زيادة الاثر ولا يحصل ذلك الا ان يكون حاصلا فلذلك
وجب الرفع ومثل بالآية في الرفع والنصب فاما النصب فعلى ان
الاخبار بالزلزال وقول كان مترقبا عند الزلزال وليس فيه اخبار
بوقوع قول وان كان الوقوع قد ثبت بامر آخر واما قراءة الرفع
فعلى ان الاخبار بالزلزال وبالقول الحاصل في الوجود على حكايته
الحال مسببا عن الزلزال ثم قال كان سيري حتى ادخلها بالنصب
ليس الا هذا اذا جعلت كان ناقصة واليه اشار وانما كان كذلك من
جهة انها تحتاج الى خبر وليس ما يصلح خبرا الا قولك حتى ادخلها ولا
يصح ان يكون خبرا الا في تقدير الجار المجرور واذا كان كذلك وجب النصب
فتعين لذلك ولو رفعت لم يكن لكان خبر لان حتى ادخلها حينئذ جملة
مستغلة بالاخبار بها ولا يصلح ان يكون خبرا لكان خبر الفقدان
الضمير العائد ولفصل حتى بين الاسم وما وقع خبرا عنها فان زدت امس

وعلقته بكان يعني جعلته خبرا او قلت سيرا متبعا وجعلته ايضا خبرا او اردت
كان التامة جاز الوجهان لانك لم تضطرها هنا الى خبر حتى يجب النصب
فلذلك جاز الوجهان وتقول اسرت حتى ادخلها بالنصب ليس الا
لان الرفع فاسد الا ترى انه لا بد ان يكون مسببا عن الاول محققا وليس
يستقيم ان يكون المسبب محققا ثابتا والسبب مشكول مسئول عن
وقوعه فلذلك لم يجز الا النصب وتقول انهم سارحتى يدخلها
بالنصب والرفع لان السير ها هنا متحقق وانما المسئول عنه صاحبه
ويجوز ان يحقق مسبب السير والسير ويحمل صاحبه فيسأل عنه
فلذلك جاز الرفع ههنا دون التي قبلها قال وقرئ قوله
تعالى يقاتلونهم او يسلمون الى اخره بالنصب النصب على اضمار ان
ظاهرا والرفع على الاشتراك بين يسلمون ويقاتلونهم على معنى الشريك
بينهما في عامل واحد حتى كانك عطفت جزا على جز او على الابتداء
يعني بقوله او على الاستئناف على الاستيناف بجملة معربة اعرابا
نفسها غير مشترك بينها وبين ما قبلها في عامل واحد ومثلها بقوله اوهم
يسلمون ليظهر هذا الفرق بين هذا التقدير الذي قبله اذ الجملة الاسمية
لا تكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار الاستقلال ومثال
التقدير الاول في غير الجملة الفعلية كقولك ان زيدا قائم وعمرا
منطلق عطفت عمرا على زيد على الشريك معه في عامل واحد ولم تجعله
مستقلا ومثال التقدير الثاني ان زيدا قائم وعمرو منطلق عطفت

وعمرو منطلق على انه جملة مستقلة لا باعتبار تشريك في عامل
وقوله هو فانلي او افتدي منه وان شئت ابتدانه على معنى او انا
افتدي ولم يذكر للرفع الا تقديرا واحدا وهو الثاني لان تقدير الاول
متعذر لانه عطف باعتبار تشريك في اعراب وليس ها هنا قبل
او افتدي ما يصلح ان يكون افتدي مشتركا معه في الاعراب لان الفعل
لا مشاركة بينه وبين الاسماء في العوامل فلم يبق الا التقدير الثاني
وهو الاستيناف ومثلها بابا ايضا ليتضح واستشهد بقول امرئ القيس
وقال في الرفع وجهان وهذا الوجهان في الرفع مثلهما في قوله او هم
يسلمون سوى التقدم فعل مضارع مرفوع يصح الشريك معه ولصحة
استيناف فاستقام تقدير الوجهين ويجوز في قوله تعالى ولا يلبسوا
الحق بالباطل وتكتموا الحق ان يكون تكتموا منصوبا ومجزوما وهما
ظاهران اما النصب فعلى الجمعية على ما تقدم واما الجزم فعلى
الاشتراك بين الفعلين في الجزم ولا يستقيم ان يقال هو عطف
جملة على جملة مشتركة ولا منقطعة عنها اما التشريك فغير مستقيم
لان الرافع للفاعل الاول غير الرافع للفاعل الثاني فكيف يستقيم
التشريك والعامل متعدد مختلف ولا يستقيم ان يكون منقطعة لانه
لا وجه للجزم حينئذ فلم يبق الا العطف المذكور ثم مثل بالبيت الذي بعد
تقدير الجمعية ليتضح به وجه العطف جزما فقال وتقول زرني
وازورك بالنصب على معنى الجمعية ولذلك فسره بقوله يعني لتجمع

بالنصب وهو غلط لان المعنى على انه نعت مدلول زري وازورك ولا يستقيم
بفسرها مع النصب لامرين احدهما انها مستقله ولا تكون جملة الا
مع الجزم لا مع النصب والآخران معنى قولك زرني وازورك لتجتمع
الزارتان وليس معناه لتجتمع الزارتان فصح ان يكون الاول تفسيرا دون الثاني
واضافان النصب مفسد للمعنى من جهة اخرى وهو انه يصير تعليلا
للاول وهو هو فكأنه علل الشيء بنفسه فكأنه قال لتجتمع الزارتان
وكان مثل هو لك ضربته لاضربه وهو فاسد ومثل النصب بما لا
يستقيم معه سواه لان الجزم والرفع في البيت غير مستقيم اما
الجزم فقد ذكره واما الرفع فيدل على الاستيناف والغرض
الاجتماع بدليل قوله وان اندى لصوت ان ينادي داعيان ولا ينهض
هذا المعنى الا بالنصب ثم قال وبالرفع يعني في المثال لا
في البيت لان الرفع مضعف معناه ثم مثل الرفع بما لا يستقيم
معه سواه وهو في قوله دعني ولا اعود لتعذر النصب والجمع على العطف
اما النصب فمفسد لانه يصير المعنى لتجتمع تركك لي وتركي لما نهاني
عنه وقد علم ان طلبه لتركه انما هو الحال بقربه اليه بتاديبه فيفوت
مقصود طالب الادب والغرض من هذا الكلام لمن ادب حصول مقصود
مؤدبه ولا يحصل مقصوده الا بترك العود في المستقبل ولا يستقيم
الجزم لانه ان جزم عطفا كان فاسدا على ما يذكر بعده وان جزم بلا على
انها للنهي ويكون جمله نهيته معطوفه على جمله امريه وهي قولك

دعني فكأنه قال دعني ثم شرع في جمله اخرى ناهيا لنفسه عن العود وكان
فاسدا ايضا من جهة المعنى لانه لا يقتضي الموجب لترك الادب الا
بالخبر عن نفي العود لا بالنهي لنفسه عن العود ولذلك لم يكن بين
النهي وبين العود تناقض الا ترى انك تقول انما انهى نفسي عن كذا في
كل وقت ثم افعله ولو قلت اما لا افعل كذا ثم افعله كان
ناقضا والغرض نفي وقوع العود في المستقبل وهذا لا يحصل الا بالخبر
وقوله فان اردت الامر ادخلت اللام نريد انه لا يستقيم ادخل
بينه وبين زرني في الاعراب لان زرني لا اعراب لها عند البصريين
وازورك معرب فكيف تشرك بين سببين في الاعراب وهو مستأنف
عن الاصل هذا ناقض فان قيل اجعله مشركا على الموضع كما تقول
جاءني زيد وعمرو وتشرك بين الاسمين في الاعراب وان كان الاعراب
مستغنيا عن الاول فهو غير مستقيم لامرين احدهما من قال زرني معرب
فهو معرب لفظا لا تقديرا والاخر هو ان الشريك باعتبار الموضع انما
يكون فيما ثبت له ذلك الاعراب في الاصل ومنعه مانع عارض
كما في الاسماء واما فعل الامر فلا اعراب له البتة لا اصلا ولا فرعا فلا
يستقيم تقديرا لاعراب فيه واستشهد بقول كعب الغنوي وذكر
النصب بالواو وفي هذا البيت وان لم يكن في الحقيقة فيما هو فيه
لان الكلام في واو الجمع وهذه لست واو الجمع وانما هي واو العطف
لمشاركتها لها في اللفظ والمعنى الاصلي ولا يستقيم ان يكون هنا

واو الجمع لان ذلك انما نصب بعد الاشياء الستة على معنى الجمعية وليس ها
هنا منها سوى النهي ولو قدر الجمع بها بين المنفي وما وبين ما بعدها لكان
فاسدا لان قوله ليس نافعي ولعضب اذا جعلتها ناصبة بعد هذا النفي كان
المعنى نفي النفع ونفي الغضب فيفسد المعنى اذ الغرض ان الذي
يغضب منه صاحبه لا بقوله وهكذا عكسه ولذا اذا جعلته في بيتي او
وها انا اللتي اوبي الى ذلك ايضا وفسادا خر وهو ما خير مما ذكر منفيا وهو
قوله بقودك وشرطه التقدم على واو الجمع فلم يسغ الا ان يكون واو
العطف ويكون عاطفه لبعض على قوله للشتى واذا عطف الفعل على
الاسم وجب تقديره بتاويل الاسم ولا يعذرا لا ان على ما تقدم فيكون
المعنى وما انا للشتى ولعضب صاحبي بقوول ويحتاج في استقامة
المعنى الى تقدير مضاف محذوف اي بقول الشتى لان الغضب لا يقال
فيه بقوول والمقدر ولعضب صاحبي بقوول بحذوف المضاف لما
كان معلوما والرفع اظهر من وجهين احدهما ان عطف الفعل على اسم غير
مصدر ضعيف والاخر انه لا يقدر يلزم فيه بخلاف النصب لانه حمله
معطوفه على ليس بافعى داخله في حكم الصله ولذلك احتيج فيها
الى ضمير يرجع الى الذي ووصلها بجملتين احديهما منفيه والاخرى
مثبته ولا بعد في ذلك مثل الرفع مما يتعدد فيه النصب وهو قوله
ونفر وان كانت ايضا عاطفه بعد ما يتوهم العطف فيها وهو قوله
ليس لانه لو جعل معطوفا عليه ضعف المعنى اذ اللام في ليس للتعليل

مما تقدم وهو قوله انا خلقناكم الى قوله لنبين فالمقدم سبب للتنبين فلو جعل
ونقر معطوفا عليه لكان داخلا مع النبين في مسببيته انا خلقناكم
وليس ما ذكر من قوله انا خلقناكم الى اخره سببا في الاقرار في الارحام
ما بسا فضعف النصب ثم اشكل الى ذكر الفا الناصبه في جواب
الاشيا فقال ما ما بسا فتحدسا النصب واضح على المعنى المقدمين وجوز
الرفع على الوجهين اللذين ذكرهما احدهما ان يكون عطفا للحديث
على الاتيان مشركا سنه وسنه في النفي مرفوعا بما ارتفع كما تقدم
مثله ومثله بقوله ولا يوذن لهم فيعتذرون لان الظاهر منه ذلك اذ
المعنى على نفي الاذن ونفي العذر بظاهر قوله لا يعتذروا اليوم لانه نفي
الاذن لهم والاعتذار فلا يهوى اثبات العذر منهم بعد ذلك لانه في
المعنى يخالفه ويجوز ان يكون مستانفا فيكون انهم يعتذرون
ويكون ذلك في موقف اخر لان المواقف متعددة ويدل عليه
قوله ثم لم يكن فيفهم الاذن والواو امثال ذلك ولكنه ضعيف
والاولى ان يحمل عليه في هذا الموضع لسباقه بعد قوله ولا يوذن
لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف اخر والثاني ان يكون
جمله مستانفه بنفسها فرفعها على غير الشريك والجمله الاولى منفيه
والثاني مثبته ويكون المعنى على خلاف ما تقدم لان فيما تقدم نفي
الاتيان والحديث وفي هذه نفي الاتيان وابيت الحديث ثم مثله بما
لا يستقيم معه الا الاستقلال بنفسه والاثبات حتى يثبت

كون الجملة الأولى مفسّرة والثانية مشبّهة وإن خالف التمثيل في المعنى
وهو قوله ما ما تسافات تحمل امرا إذ لا شك من قبل لم ذلك ان
قوله انت تحمل امرا ما شئت بخلاف ما تقدّم فانه يحتمل تمثّل احد الأجسام التي مما لا
يحتمل سواه ليوضحه ثم مثّل بقول العنبري اما عمرانا في الرفع ايضا وهو ايضا
لا يحتمل الا الرفع لان المعنى على ان الاتي لم يات سقين فيجب رجوعه
خلاف ما اتى لاستفاد اليقين عما اتى ولا يستقيم على ذلك الا الرفع
لانه لو جزم لدخل مع الاتيان في النفي وتفيد المعنى اذا المعنى اتيانه ولو
نصب لنصب على الجحيد ويجب ايضا ان يكون مسببا معه فان قلت
لا يستقيم النصب على المعنى الثاني للفاء وهو ان هذا لا يكون عقيب
هذا لان معناهما انهما لا يجتمعان قلت يفسد المعنى
ايضا لان ذلك المعنى على ان الأول لا يكون عقيبه الثاني حتى كانه
وصف له وانت لو قدرت نفي الثاني على تقدير حصول الأول فسد
المعنى فيهما جميعا اذ المعنى نفي الأول واثبات الثاني وهذا عكسه ثم مثّل
بقوله الم تسأل الربع القوا ن في الرفع وظاهره ايضا الرفع لانه
اراد ان النطق حاصل لها على سئل المحو لما هي عليه من احوالها ولم يقصد
ان يدخل النفي الا على السوال وعلى ذلك يكون الرفع وان كان
النصب والجزم غير مستغنى ولذلك قال سيبويه لم يجعل
الأول سببا للاخر ولكن جعله ينطق على كل حال وقوله ولم يجعل
الأول سببا للاخر نفى النصب وقوله جعله مما ينطق على كل حال

نفى الجزم لانه قصد الى الاستئناف وقوله ودلوما تيه فتحدثه يجوز
النصب على جواب النهي ويجوز الرفع على وجهين احدهما الاستئناف
والآخر الاستئناف وقال ان احمر البيت بالرفع والنصب
اما النصب فظاهر عطفا على لسلفعها ويكون الجملة واحدة وهذا
وان لم يكن العاقبة فالجواب ولكنها فالعطف فوجه محبيه بها
كوجه محبيه بواو العطف في واو الجمع قال الشارح اخبر
ان هذا المذموم يعالج العاقبة لسلفعها التاجر فاخبر عن حال من يصفه
بقله العقل انه لهذه الصفة فالتعليل باللقاح والتاجر هو من
حق المجهول انه اخبر انه يفعل هذا لهذا الغرض فالجملة واحدة واذا
وقع فسد المعنى ظاهرا اذ ليس للرفع الا وجهان اما العطف واما
الاستئناف فاذا عطف على يعالج صار مخبرا بالعلاج والتاجر
فصيرا سواجا الا من المعالج واذا كان قد ذم معالجنا قصد الى
اللقاح فذم من يخبر بالتاجر بحسبا عن هذه المعالجة اولى وكذلك
الاستئناف يوجب ان يكون مخبرا به فيفسد المعنى وكان النصب
هو الوجه ووجه الرفع ان يحمل على فقد الهنء هذا المعالج وهو باب
مستعمل يقصد المتكلم فيه الى ضد ما هو موضوع له بالاصالة
فمقول قد لمن ظهر فنه فعل من لس بعاقل ما هذا الا فعل العقلاء وعلى
ذلك حمل بعضهم قوله انك لانت الحليم الرشيد والعزيز الكريم وشبهه
فيستقيم المعنى هذا التقدير دون عكسه وقوله اريد ان يأتيني ثم يحدثني

فاتى ثم ولم تسق هذه الفصول الا ليبان وجوه عن النصب فى حتى وواو
الجمع وفا الجواب واو ولكنه لما جرّ ذكر الواو والفا اللتين للعطف
ذكر ثم لانها مثلهما فاذا نصب فالعطف على ما قبلها وان رفعت
فعلى الاستيناف كما ذكر فى واو العطف وفا العطف على ما تقدم
وقوله وخبر الخليل فى شعر عروة العذرى وان نصب فعلى العطف
على اراها وان رفع فعلى الاستيناف كما تقدم ومما جا منعطفا
قول ابى الحسام التغلبى على ان العطف على يجوز غير مستقيم اذ
غرضه ان ينفى الجور ويثبت القصد ليحصل المدح واذا اشترك بينه
وبين الجور دخل فى النفى فيصير اما للجور واما للعدل ولا يحصل
مدح بل يناقض فوجب ان يحمل على انه مستانف ليكون مسلما فيكون
الجور مستقيما والقصد مسلما فيحصل المقصود وترتفع الناقض ومثله قوله
عليه الاجور ولا يغنى له كذا ولذا كنايه عما تناقض الجور فلا يستقيم
ان يكون مشركا بينه وبين من يجور ليلا يفسد المعنى ويحصل الناقض
واذا حصل مستانفا حصل الجور مستقيما وضده مشتركا فيستقيم
المعنى وزول التناقض وذكر فى هذا الفصل الواو والفا جميعا مع ثم
وان كان قد تقدم ذكرهما لئلا يتوهم ان ذكرهم كان لاجلهما
وقدم ثم لان الفصل لاجلها المجزوم ثم قال صاحب الكتاب
تعمل فيه حروف واسما الى آخره قال السارح فالحروف
لم ولما ولا فى النهى وان فى الجزا واذما على المختار وهى عند بعضهم

من الاسما المكتسبه الشرط مما لحيثما فهى اذا الظرفيه ضمت اليها ما
وليست بالقوى لفوات معنى الطرف فيها اذ معناها الظرفيه لما معنى
ومعنى الشرط ما استقل فى الشرط والجزا جميعا فكيف يكون
الظرف الواحد بالنسبه الى فعل واحد ماضيا مستقبلا هذا مما لا
يستقيم وغايه ما تقدرونه انه لا يبعد ان يزاد حرف معبر بعض
المعنى قبل دخوله كما فى قولك لم يخرج وان لم يخرج واما الاسما فقد
تقدم ذكر جميعها فى صنف المبنى لامتضمنه معنى الشرط ذكرت معا
اى وان لم يكن مبنيه على ما تقدم وهى من وما ومهما وحيثما واى واتى
وكيفما فى قول بعض النحويين واذا واذاما فى لغه ضعيفه وهذه
الاسما العامل فيها شرطها على الصحيح وقيل جوابها وليس بشئ لجواز ان رجل
بعد ضربت فانى اكرمه فهذا ليس له جواب يصح عمله فى اسم الشرط
فوجب ان يكون العامل الشرط ولا يرد على هذا الا ان الاسم عامل
فى الفعل فكيف يكون الفعل عاملا لانا نقول على كل واحد
منهما من جهة وليس عملهما من جهة واحده والممتنع ان يكون من
جهه واحده كما فى قولك يوم القتال حسن فانه لا يستقيم ان
يكون العامل فى يوم القتال لانه معمول ليوم من الوجه الذى يعمل فيه
لو قدر بخلاف ما نحن فيه فان الفعل عمل فى اسم الشرط باعتبار تعلقه
واسم الشرط يعمل فى الفعل باعتبار تضمنه حرف الشرط فالوجه الذى
عمل به غير الوجه الذى عمل الاسم فيه وبنت ان العامل فى اسم الشرط

الفعل الواقع بعده اذا كان متعلقا فان وقع الفعل الذى بعده غير واقع
عليه كان الشرط مبتدا وما بعده خبره وان دخل على اسم الشرط حرف
جر او اسم مضاف كان في موضع خفض ويكون الاسم الذى قبله
معمول الفعل ان كان واقعا عليه او مبتدا ان كان غير واقع كقولك
ممن تمر ار مر وغلام من تضرب اضربه وغلام من يخرج اخرج معه
قوله ويحزم بان مضمر الى آخره قال الشارح لان
هذه الاشيا الخمسه متضمنه معنى الطلب والطلب لا يكون
الا لغرض فقد تضمنت في المعنى انها سبب لمسبب فاذا ذكر
المسبب علم انها هي السبب وهذا معنى الشرط والجزا فلذلك قال
الخليل ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان نظر الى المعنى المذكور وهذا
بخلاف الخبر فان الجزم لا يلزم ان يكون لغرض اخر خارج عنه بخلاف
الطلب فانه لا يكون الا لغرض خارج عنه والا كان عبثا ومن
ثم لم تقل اكرمني ثم اهنك فاكرمه ولذلك امتنع الجزم بعد النفي
فلم يقل ما تاتنا فتحدثنا بجزم امرا لا للتعليل الذى ذكره في الفصل
الذى يأتي قوله وما فيه معنى الامر والنهي كذلك لان الجزم
انما كان لتضمنها معنى الطلب فلا فرق بين ان يكون بصيغه
الامر وغيرها لحصول المعنى المتضمن قوله وحق المضمر ان يكون
من جنس المظهر يعني ان الشرط المقدر انما يكون من جنس الفعل
المصرح به في الاثبات والنفي والغرض مسئله لا تندن من الاسد

ياكلك فانا اذا قدرنا فعل الشرط من جنس المظهر وجب ان يكون نفيا
فيكون التقدير انك لا تدن منه ياكلك لان الاول نفي واذا قدر كذلك
فسد المعنى اذ اسقا الدنو ليس سببا للاكل في العاده قال
صاحب الكتاب ولذلك امتنع الاضمار في النفي فلم يقل ما تاتنا
فتحدثنا وهذا الكلام غير مستقيم لانه لم يمتنع الاضمار في النفي
لما ذكره من تعذر تقدير النفي في المسئله التي عرضها من قولك ما تاتنا
فتحدثنا فانه لو كان كذلك لجاز ما تاتنا فتحدثنا امرا لصحه تقدير
النفي ولكان الجواب بعد النهي ممتنعا لامتناع لا تدن من الاسد
ياكلك لتعذر تقدير النفي في المسئله وليس امتناع التقدير في
المسئله يفسد المعنى فيها بذلك التقدير بالذى يمنع اصل الباب مع استقامه
المعنى فيجب التعليل بما ذكرناه من فوات معنى الطلب من النفي
لانه خبر محض وكان الاثبات وقد تقدم الكلام بالنصب
على النصب بالفا عقيبه واجرايه مجرى الطلب وقد اجاز الكسائي
لا تدن من الاسد ياكلك وشبهه وحجته انه تقدر الاثبات بطرا
الى قوه المعنى لحمل القرينه المعنويه حاكمه على القرينه اللفظيه فجوز
الجزم على معنى ان الدنو سبب لاتيه واذا ثبت ذلك في لغه العرب
فلا بعد فيه قوله وان لم يقصد الجزا يعني بعد هذه الاشيا الخمسه
لان وزانها في المجزوم وزان المنصوب بعد حتى واخواتها فكان جايزا
ان يعدل به الى وجه اخر من الاعراب وذلك اوجه الرفع على الصفه ان

كان قبله ما يصلح وصفا له او على الحال ان كان كذلك او على الاستيناف
وقد يقدر الملابه وقد يقدر اشان منها ومثل بقوله فهمت لي من لذ بك
وليا مرتين فهذا يجوز فيه الجزم على الجواب والرفع على الصفة والاستيناف
وبقوله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون فهذا ظاهر في الحال لان المعنى ذرهم
في هذه الحال التي هم عليها ولا يبعد ان يكون استئنافا اخبارا بلعبهم
على جهة الاستيناف ومثل في القطع بقوله لا تذهب في تغلب عليه
وهو ما لا يجوز فيه الا الرفع لان الجزم لا يستقيم اذ يصير المعنى فانك
ان لا تذهب تغلب عليه وهو عكس المعنى فصير مثل لا تدن من الاسد يأكلك
والرفع على الحال غير مستقيم اذ يصير المعنى لا تذهب به في حال
كونك مغلوبا عليه والغرض اخبارا الغلبه بعد الذهاب لا النهي
عن الذهاب في حال الغلبة فان قلت اجعله حالا مقدره فهو ايضا
ضعيف من جهة ان العرض الاخبار بانك تغلب عليه اذا ذهبت واذا
جعلت حالا كانت نهيا عن الذهاب في حال كونك مقدرا غلبتك
وهما معنيان مختلفان وقوله ثم يدعوك ايضا الوجه الرفع على القطع
لان المراد بذكر يدعوك تعليل الامر بالقيام فلا يحسن جعله مجزوما
ليلا يعكس المعنى اذ يصير القيام سببا للدعاء وهو عكس المعنى
ولا يستقيم ان يكون حالا ليلا يفوت معنى التعليل المذكور فيتعين
القطع ليحصل المعنى المراد ومنه بيت الكتاب ازار سود نواحيها والكلام
فيه كالكلام في ثم يدعوك اذ الغرض تعليل الامر بالارتياد بالمزاولة

للجزم فلا يحسن جزمه ولا جعله حالا كما تقدم وقوله ذره يقول
ذاك ومره يحفرها يجوز الامران والحال اظهر في ذره يقول ذاك
اذ المعنى ذره على هذه الحاله والقطع اظهر في مره يحفرها لان
المعنى لا يقوى اذا كان البقدر مره حافرا لها الا على تاويل التقدير
والجزم في هذين المثالين ظاهر وقول الاخطل لدوا على
حزنكم نعمر وتهمان يجوز فيه الجزم على ان يكون حالا مقدره كما
في مرها يحفرها وقوله فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا يحاف
درکا يجوز ان يكون مجزوما على الجواب وعلى ان يكون لا ناهيه
ويجوز ان يكون مرفوعا على الحال من الضمير في اضرب وعلى
الاستيناف قوله وبقول ان ابى تسلني اعطك لان
الفعل المتوسط لم يدخل عليه جازم ولا ناصب اذ ليس شرطا ولا جزاء
بل واقع موقع الحال فيجب رفعه فان كان الفعل صالحا بدله مما
قبله او صالحا ان يبدل منه ما بعده صح جزم الجميع ومثال الاول ما
ذكره من قوله متى تاتنا تلمم بنا فلولا ان الالمام نوع من
الاتيان فصح ابداله منه لم يجز الجزم ومثال الثاني قولك
ان تاتني احسن اليك اعطك دينارا فلولا اعطا الدينار نوع من الاحسان
لم يصح الجزم فيهما قال وبقول ان ابى تسلني اعطك لان
الى اخره ذكر في هذا الفصل ما وقع بعد حرف العطف مجزوما على
العطف ومقطوعا جريا على ما ذكره في المنصوب حيث ذكر بعد تلك

الافعال المنصوبه حروف العطف فكذلك فعلها هنا فيجوز هنا ما
جازم فان جزمت في هذه المسئله فعلى العطف وان قطعت فعلى الاستئناف
واذا استانفت الجملة كان ذلك في تقديرها وجهان احدهما ان
تجعلها مشركا بينها وبين الاسيان في المسببيه كما في المجزوم الا انك ابنت
باحد المسميين بالفعل الصريح مجزمته وان ابنت في الثاني بما هو مقصودك
به الجمله المستقله لا للعطف على مجرد الفعل وكان مثل قولك
ان تأتني اكرمك وما اسيء اليك والثاني ان تجعله مقطوعا عن
المسببيه وانما ابيت به مجبرا او قوعه بعد الاتيان على معنى التعقيب
لا على معنى انه مسبب فهذان وجهان مستعملان فاجزهما فيما اتى
مثله قال وكذلك الواو وثم يعني في جواز الرفع والجزم
ثم مثل بقوله من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم وقد قرئ جزما ورفعا
فالجزم على موضع فلا هادي له ويصح العطف على الموضع اذا قصد
كما يصح على اللفظ فيكون الشرك بينهما في المسببيه ومن قرأ ويذرهم
بالرفع كان على وجهين احدهما ان يقصد الى عطف الجملة بما هي
جمله لا باعتبار عطف مجرد الفعل على موضع الجزم المتقدم فعلى ذلك
يكون ايضا مشتركا في المسببيه ويجوز ان يكون اخبارا بوقوع
ذلك لا على الشرك بينه وبين ما قبله كما ذكر في الفا قوله
وسال سيبويه الخليل عن قوله فاصدق واكن فاجابه مثل ما اشاله
عنه وقصد الى شبيهه بمثله على ان موضع الاول جزم فعطفت

الثاني على الموضع كما في قوله فلا مادي له ويذرهم وهذا سايغ
فيصح ثم مثله بما هو ابعد منه في التقدير وهو قوله ولا سابق شيا
والفرق بينهما هو ان الاول يحقق موضع الجزم فيه لانك لو جعلت
موضع فاصدق فعلا لكان مجزوما والثاني غير محقق فيه موضع
الجزم وهو قوله الست مدرك ما مضى لانه تاويل بعيد وهو تقدير
المعدوم موجودا فلذلك كان الاول فصيحا والثاني ضعيفا
فصل ويقول والله ان اتني لا افعل الى اخره قال الشارح
عقد هذا انه اذا اجتمع الشرط والقسم فان تقدم القسم اول الكلام
فان الحكم في الجواب له ووجب ان يكون الفعل ماضيا او في
حكمه كمسئله الكتاب وهو قوله والله ان اتيتني لا افعل بالرفع اما
كون الجواب للقسم فلانه تقدم اولا دل على انه المقصود عند المتكلم
فجعل اخر الكلام لما هو المقصود اولى واما كون الفعل ماضيا او
في حكمه فلانه لما امتنع عمل الشرط في الجزا بجعله للقسم اذا دوا
ان يكون الشرط غير معمول في اللفظ ليتناسب مع اخيه فان توسط
القسم وهو مقدم على الشرط فلا يخلو اما ان يجعله معترضا او يجعله
معتبرا فان جعلته معترضا كان ما بعده كما قبله اذ وجود
المعترض وعدمه في احكام ما معه سوا وهي مسئلة الكتاب كقولك
انا والله ان ياتني لا اتك وان جعلت القسم في هذه المسئلة معتبرا كان
حكمه حكم المسئلة الاولى على السوا فان تقدم الشرط على القسم

كان الكلام في كونه معترضا وغير معترض كذلك فان جعلته معترضا قلت
ان ياتني والله انك بالجزم وان جعلته معتبرا قلت ان ياتني فوالله لاتيتك
ولا فرق بين ان يكون القسم في المسئلة الاولى مرادا او ملفوظا به او ملفوظا
بما يدل عليه ومثال الملفوظ بما يدل عليه قوله تعالى لئن لم ينته
المنافقون وشبهه ومثال ما هو مراد وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه
قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلو لا تقدير القسم لم يجز
ان يقال ان اكرمتني اكرمتك واذا قدر القسم وجب ذلك
لان المعامله له على ما تقدم وقول من قال التقدير فالم يحذف الفا
مردود بان ذلك ضعيف لا يكون الا في ضرورة الشعر قال
ومن اصناف الفعل مثال الامر قال صاحب الكتاب وهو
الذي على طريقه المضارع للفاعل المخاطب الى اخره قال الشارح
وقوله على طريقه المضارع للفاعل المخاطب هذا حد لصيغة الامر
ولما كان قوله على طريقه المضارع يحتاج الى بسط بينه بعد ذلك
وكان ينبغي ان ينبه على كيفيه اجراء هذه الصيغه فانه لا يبقى على
ما كان في المضارع مطلقا بل على ما كان في المضارع في
حال الجزم صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومثناه ومجموعه
قال لا يخالف لصيغته صيغه الا في حذف الزيادة فقط
يحقق الحد الاول وجاء في الثاني بتفسير بعض اللفظ الذي اشتمل عليه
الحد ولا يعني بصيغه الامر في اصطلاح النحويين والاصوليين غير ذلك

وان كانت العباره عن الامر متعذره الا انهم خصوا هذا النوع بقولهم
صيغه الامر وسره هو ان هذه الصيغه لا تكون ظاهره الا للامر
ولا تستعمل في غيره ظاهره وهي صيغه مخصوصه وغيرها تستعمل
في الامر وفي غيره وكانت هذه اولى بان يطلق عليها صيغه الامر
ولا تكون الا للمخاطب دون الغايبة والمتكلم لانهم لو جعلوها لهما
معه لادى الى اللبس فلم يعرف هل المامور مخاطب او غايب فان
قيل فلم خصوها بالمخاطب دون الغاب والمتكلم لانهم لو جعلوها
للغاب او المتكلم لقل استعمالها لان المامور المخاطب هو الواقع
كثيرا واما الغاب والمتكلم فقل ان يقع له امر واذا كان كذلك
كان استعمالها لهما قليلا لانها باب من ابواب الاختصار اولى من استعملها
فيما لم تكثر اذ ابعين جعلها لاحد الامرين حروف اللبس كما تقدم ثم
بين كيفيه صوغ هذه الصيغه فقال اذا حذفت الزايده فان كان
ما بعدها متحركا بقيته على حاله وان كان ما بعدها ساكنا زدت همزه
الوصل ليبتدى بالساكن مضمومه ان كان بعد الساكن ضم مكسوره
فيما عداه ثم اورد اعتراضا وهو الفعل المضارع من الرباعي بالهمزه
ومضمونه انه اذا حذف حرف المضارعه وبعده ساكن وجب الاتيان
بهمزه الوصل وهذا كذلك وهمزته قطع واجاب عن ذلك
بما معناه ان هذه الهمزه في التقدير بابته لان حروف المضارع هي حروف
الماضي كدليل دحرج كدحرج وجميع الافعال فوجب ان يكون الاصل يولدم

وانما حذفت لعارض وهو وجود حرف المضارعه فاذا قصد الى نبا الصيغه
وجب حذف حرف المضارعه ونزول المانع لاثبات الهمزه فيجب ردها
لزوال مانعها ووجود سببها واذا وجب ردها كان حكمها حكم الدال من
دحرج فلستغنى عن اجلاب همزه وصل فهذا معنى قوله والاصل افى
اكرم يوكرم فعلى ذلك خرج الكرم قال واما ما ليس للفاعل
المخاطب يعنى اذا قصدت الامر لغير الفاعل المخاطب فانك لا تامر
بهذه الصيغه لما تقدم من وجوب اختصاصها بالفاعل المخاطب فاذا
قصدت الى امر من ليس بفاعل ولا مخاطب او الى فاعل وليس
بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل زدت لام الامر داخله على المضارع
وهو على صيغه كقولك فى الاول ليضرب زيد ولاضرب انا وفى
الثانى لتضرب زيد ولاضرب انا وفى الثالث لتضرب انت وقد
حافلنا ان يؤمر الفاعل وعلى المخاطب باللام وسر الامتناع ما ذكرناه
من طلب الاختصار وحصول هذه الصيغه للفاعل المخاطب حوازها
لاستفا اللبس لانهم امتنعوا من اجراء صيغه الامر للغايب والمتكلم
خوف اللبس ولم يمتنعوا من امر الفاعل المخاطب باللام لانه لا لبس
لان صيغه الفعل المضارع تشعر بخصوصيتها بمن هى له بخلاف
ما لو اجرى صيغه الامر على الغايب فانه كان يحقق اللبس قوله
وهو مبنى على الوقف يريد صيغه الامر التى ذكرها فى الفصل الاول
وبه استغنى عن ان يذكر حال اخرها على ما بيناه الا انه لا تكليف

الا ان سكن انه يجرى مجرى المجزوم مطلقا لانرى ان قولك اضربا واضربوا
واضربى واغزوا وارم واخش ليس مبنيا على السكون فوجب الاحتاج
الى التنبيه على ما تقدم وقال اللوقوفى هو محروم باللام
مقدره قال وهذا خلف من القول لان حرف المضارعه هو
علة الاعراب فاذا اسقى وجب اسقاء الاعراب كما ان الاسم اذا اسقى
سبب اعرابه وجب اسقاوه فهذا جدار فان زعموا ان حرف المضارعه
مقدر فليس بمستقيم لان حرف المضارعه من جمله صيغه الكلمه
كالميم فى اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم كذلك تقدير حرف
المضارعه قال ومن اصناف الفعل المتعدى وغير المتعدى
قال صاحب الكتاب والمتعدى على ثلثه اضرب الى اخره قال
الشارح كل فعل توقفت عقليه معناه على متعلق كقتل وعلم فانه
لا يعقل معنى مثل ذلك الا متعلق لانه من المعانى النسبيه فكل
معنى نسبى لا يعقل الا مما هو منسوب فمثل ذلك هو المعنى بالمتعدى
وغير المتعدى مما لا يتوقف عقليته على متعلق له ولا يرد على ذلك ان
غير المتعدى بهذا التفسير يتوقف عقليته على فاعله لان فاعله محله ولبس
متعلقا به ودعم ومن زعم ان الفعل لا يتوقف عقليته من حيث كونه
معلا على ما يقوم به لانا نقول العلم ولا يخطر ببالنا من يقوم به ولذلك
نقول فى حده صفه تتعلق بالشى على ما هو عليه من غير ان تعرض الى
ذكر الفاعل ولو كان للفاعل ما خودا فى عقليته لوجب التعرض له فى

حدّه كما وجب العرض لمتعلّقه ليس بمستقيم فانّ المعاني لا تعقل مع
قطع النظر عن المحل وانما لم يذكر في حدّ العلم ونحوه للاستغناء بقولهم صفة
لأن ذلك من معقولها واما الزمان والمكان فواضح فساد قول من
زعم انهما مما توقف عقليه الفعل عليها فانا نعقل ذلك مع الذهول عن
الزمان والمكان ولو كان من عقليته لم يكن عقليه حقيقته مع
الذهول عن ذلك نعم هو لا يوجد الا كذلك لما ان الجسم لا يوجد الا
في مكان وزمان ولم يكن ذلك من حقيقته فالمتعدّي على بلثه
اضرب لأن المتعلقات لا ترتد على بلثه فلذلك لم ترد الافعال
المتعدّيه على ذلك فما توقف عقليته على واحد فهو المتعدّي الى
واحد وكذلك المتعدّي الى اثنين والى بلث قال وعبر المتعدّي
ما تخصّص بالفاعل قد تقدّم في بيان غير المتعدّي بما هو اوضح من قوله
لان تخصيصه بفاعله انما هو اثر ما ذكرناه وكان التيسر به اولى
قال للتعديه اسباب بلثه يعني ان ثم الفاظا تراد
على الفعل فتصيّره في المعنى متوقفا عقليته على امر لم يكن قبل
ذلك لانه لا يكون للتعدّي الا به لان الفعل يكون ناصل معناه
متعدّيا من عرشي من هذه الزيادات وليس يعني ان هذه الالفاظ
باعتبار لفظها فوجب ان يكون الفعل متعدّيا بل لا بدّ من اعتبار
معنى التصيير بها لان الفاظها تكون للتصيير وغيره والتي للتصيير
هي التي يكون للتعديه الا ترى انك تقول اكدّ زيد ولا يوجب ذلك

تعديه وموت المال ولا يلزم تعديه وخرت القوم ولا يوجب الباء تعديه
وانما اذا كان معناها التصيير كانت للتعديه الا ترى انك اذا قلت
في ذهب زيد اذهبت زيدا معدّيا بالهمزه بعد ان لم يكن لانها افادت
التصيير مع بقا المعنى الاوّل في اصله والتصيير لا يعقل الا متعلّق
هو مصيّر فيهما وجد معنى التصيير اقتضى ذلك وبقي الفعل على
ما كان عليه قبل ذلك فلذلك اذا الحق عبر المتعدّي حرف التصيير
صار متعدّيا الى واحد يصير معدّيا الى اثنين يصير معدّيا الى بلثه
وقوله عصبت عليه الصيعه في التعدّي بحرف الجر عبر
مستقيم اذ معنى التصيير فيه مفقود الا ترى انك تقول عصبت
الصيعه وعصبت عليه الصيعه فلا يجد على اعادته تصييرا فبطل
ان يكون وقيل ما نحن فيه نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور
ان الفعل متعدّ اليه لا باعتبار هذا التعدّي الذي نحن فيه كما
تقول تعدّي الى الظرف وغيره ولسنا بعني هذا التعدّي وكان
ذكر على للتعدّي في هذا المكان غير مستقيم قال
والافعال المتعدّيه الى بلثه على بلثه اضرب الاوّل منقول بالهمزه
وهو فعلان لا لتقاوا علمت وارأت وبقيه افعال القلوب مختلف
فيها والصحيح انها لا تجري هذا المجرى فان التعدّي بالحاق الهمزه ليس
بقياس فما كان متعدّيا الى واحد فكيف في التعدّي الى اثنين
ولا سيما اذا كان ما به الفاظا مخصوره وعايه ما مع القابل

بذلك الخافه ما علمت وارأيت وليس بالجيد فان الالحاق في اللغه انما
يكون بعد علم القاعده بالاستقرا فيما كثر قال
وضرب متعد الى مفعول واحد وقد اجري مجرى اعلمت لموافقته
له في منعه من تعدى بعديته وبهذا الضرب متعد في الحقيقه الى
واحد لانه فعل لا تتوقف عقليته الا على متعلق واحد فوجب
ان يكون من ذلك فان زعم زاعم ان الثاني والثالث بالنسبه الى
اسات واحرت كالثاني والثالثه بالنسبه الى اعلمت لانك تجد
تعلق الفعلين بهما تعلقا واحدا فذلك شبهه ووجه الشبهين في ذلك
ان الاعلام منقول عن علمت وعلمت الداخل على النسب يتعلق
باثنين فاذا عدي بالهمزه صار متعديا الى ثلثه فوجب ان يكون متعلقا
ثلاثه فاما المفعولان في باب انبات فهما نفس النبا والخبر والحديث
وهو نفس الفعل وانما ذكر لسان نوع ذلك الحديث والخبر الا ترى
انك اذا قلت رجع الهجري فانما نسبت على المصدر لانه رجوع
وان كان لنوع فكذلك ها هنا المفعول الثاني والثالث حديث
وخبر وان كان نوع مخصوص بخلاف قولك اعلمت فانهما من
متعلقاته لا من هذه الجهه والسر فيه ان الاعلام يتعلق بمعينين
وحديث هو مركب من جزئين والجميع من متعلقاته وليس شئ
منها نوعا له فهو من متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوعه واما
الانبا والاخبار فمتعلق بالمخبر ولا متعلق بالخبر هذا التعلق لانه

نفس الخبر فاذا ذكر نوعه كان في المعنى مصدرا لبيان النوع سقى
ان يقال كيف صح ان يقع ما ليس بفعل في المعنى مصدرا وهو
المفعول الثاني والثالث والجواب عن ذلك انه لم يكن مصدرا
باعتبار كونه زيدا وقائما ولكن باعتبار كونه حدثا مخصوصا فالوجه
الذي صح الاخبار عنه عن الحدث اذا قلت حدثني زيد عمرو مطلق
هو الذي صح وقوعه مصدرا ومثل ذلك قلت زيد منطلق اذا قلنا
غير متعد فالحدث الواقع بعد القول هذا الاعتبار كالمفعول الثاني
والثالث في باب انبات واخبرت فان قيل فاذا كان عندكم تمام
ما يقع بعد القول مختارا مما بعده الحكايه وليس ما نحن فيه كذلك فدل
على المخالفه فالجواب ان القول اكثر ما يؤتى به لحكايه ما تقدم ذكره
فحا الحكايه فيه على حسب القصد به بخلاف اسات واخبرت فانه
ليس هذه المشابه فان قلت فقد يكون القول لا على جهه الحكايه
كقولك عن نفسك قلت زيد منطلق فالجواب ان هذا وان قدر
قليل فاجري مجرى اصل الباب بخلاف ما نحن فيه فقوله فاجري
مجرى اعلمته يريد في الصوره لما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر
الى مفرديهما لا يحقق مفردا هما فيهما في الظاهر فاجري مجرى مفعولي
اعلمت في الاستهه لموافقهما له في الصوره والتقدير وجه فان قيل
فما المانع ان يكون انبا كا علم فيكون متعلقاته كمتعلقات اعلم
فيكون مفعولات على الحقيقه فالجواب ان الاعلام هو صير

غير كَ عالما ومتعلّق العلم ليس علما وانّما هو معلوم متعلق للعلم كتعلّق
الضرب بالمضروب ثم نحعل في النفس حديث عن المعلوم وهي حقيقة
اخرى غير المعلوم وان وافقته في سببه شيء الى شيء فليس سببه شيء
الى شيء من متعلّق الحديث بل هي نفس الحديث بخلاف ما ذكرناه
من المعلوم فانه متعلق للعلم بذلك فدل ذلك على ان الحديث مع
حديث والخبر مع اخبرت ليس بمتعلق للفعل بل هو هو ان المفعولات
مع علمت ليست بالعلم وانما هي متعلق العلم وبدت الفرق بين اعلمت
وحدث وضربت متعدّ الى مفعولين والى الظرف المتسع فيه
هذا الضرب اذا جعل فيه الظرف مفعولا فهو على سبيل المجاز لا التجهيز
مسله في قولك ضرب يوم الجمعة ولا يحقق الاتساع في مثل ذلك الا اذا
تعدى للمفعول او اضمر من غير في والا فلا احتاجه الى اخراجه عن اصله مع
استقامته من غير ضرورة ولا استحسان ومن النحويين من ابى الاتساع
في الظروف وفي الافعال ذات المفعولين وسببه ان جعل الظرف متسعا
فيه انما هو على التشبيه بالمفعول به وانما حسن ذلك فيما كثر والمتعدّي
الى ثلثة لم يكثر كثرة المتعدّي الى اثنين والى واحد فلذلك كره بعضهم
الاتساع فيه مع المفعولين واما المتعدّي الى ثلثة فالاكثر على انه
يتسع فيه اذ ليس في الافعال ما يتعدّى الى اربعة وشبهه هذا به
قال والمتعدّي وغير المتعدّي سيان في نصب ما
عدا المفعول به من المفاعيل الاربعة يعني المفعول المطلق والمفعول

فيه والمفعول له والمفعول معه لان هذه كلها تسمية المتعدّي وغير المتعدّي
اليها واحد فكما اصب بالمتعدّي يصب بغير المتعدّي وكذلك
ما يلحق بالمفعول من الحال وغيره حكم المتعدّي وغير المتعدّي في بعضه
سواء ومن اصناف الفعل المبني للمفعول قال صاحب
الكتاب هو ما استغنى عن فاعله فاقيم المفعول مقامه واسند
اليه معدو لا عن صيغه فعل الى فعل الى اخره قال الشارح
اعترض على قوله ما استغنى عن فاعله لان المرفوع عنده ها هنا
فاعل على ما يعدم من مذهبه في ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل
ولذلك حدّ الفاعل بما يدخله في حدّه واذا كان عنده فاعلا فكيف
يستقيم ان يقول ما استغنى عن فاعله واقيم المفعول مقامه وهل
هذا الا تصريح منه بان المرفوع هنا غير فاعل واجيب عنه بانه
اراد ان الفاعل على ضربين فاعل قام به الفعل وفاعل اسند اليه
الفعل من غير قيام به فقوله استغنى عن فاعله اراد فاعله الذي
يقوم به الفعل فعلى هذا يصح ان يكون هذا ايضا فاعلا لانه داخل تحت
حدّ الفاعل الذي ذكره ولا يخرجه كونه فاعلا بذلك الاعتبار عن
ان يكون مفعولا في المعنى لان الجهة التي كان بها فاعلا وقوله
معدو لا عن صيغه فعل يريد بصيغه فعل كل فعل اسندت على
جهة قيامها ولم يرد وزن فعل الذي هو مضموم الفا والعين ولا فعل
الذي هو مضموم الفا مكسور العين لان علم واستخرج مندرج تحت

فعل وان لم يكن على وزنه واستعرج وانطلق مندرج تحت فعل وان لم يكن
على وزنه لان المقصود ما ذكرناه فاذن صيغه فعل علم على كل فعل
اسند على جهه قيامه وفعل علم لكل صيغه اسند لا على جهه
قيامه فاندرج تحت كل واحد منهما ما كان على وزنه قال ويسمى
هذا الفعل الموضوع له صيغه فعل وفعل ما لم يسم فاعله قال
والمفاعيل سوا في صحة ما به لها يريد انه يصح ان يسند الفعل الذي
حذف فاعله باعتبار قيامه به الى اي المفاعيل شيت الا ما استثناه
وهو المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت والمفعول
له والمفعول معه فاما الاول والثاني فانما امتنع ان يسند اليه
الفعل لانه مسند في المعنى لان قولك علمت زيدا قائما مسند فيه قايم
الى زيد فلو دهست لسند علمت الى قايم وهي جمله واحده وجعلت قائما
مسندا اليه وكرهوه لذلك مع الاستغنا عنه لانه اذا ذكر
احدهما فلا بد من ذكر الاخر واذا لم يكن بد من ذكر الاخر فاكس
والتزموا الاسناد اليه حتى لا يلزم ما ذكر والمفعول الثالث في باب
اعلمت كذلك واما المفعول له فانه لم يسم لما لم يسم فاعله لاحد امرين
احدهما انه في المعنى كانه جواب لسائل سال عن العله فلو دهست
بسمه مقام الفاعل لذهب هذا المعنى منه والثاني انه معد بالام
وهي فيه غالبا واللام لها معنى غير ذلك فلو دهست بسمه هذا المقام
لم يعلم انه من هذا القبيل فيترك لذلك واما المفعول معه فامتنع لاحد امرين

ايضا احدهما ان حرف العطف يسند على مسعدها فلو حذفه لذهب ما
يسند عليه والاخر ان اقامته هذا المقام يخرجه عن حقيقته لان معنى
كونه مفعولا انه مشترك بينهما ومن فاعل في الفعل فان حذف
الفاعل ذهبت المشاركه فزال كونه مفعولا معه فلم يسد مسده لذلك
قوله فاذا كان الفعل غير مفعول وبنى لواحد الى اخره
يريد انه لا يقوم مقام الفاعل الا واحد وسقى ما كان على
ما كان فلذلك تقول اعلم زيد عمرا خيرا الناس برفع زيد ونصب ما عداه
لانه لم تدع ضرورة الا المسند اليه والمسند اليه لا يكون الا
واحدا فوجب ان يسقى ما عداه على حاله قال وللمفعول به
المتعدي اليه بغير حرف من الفصل على سائر ما بنى الى اخره يريد
ان المفعول به الصريح اذا وجد مع بقيه المفاعيل لا نقام مقام الفاعل
سواه هذا مذهب البصريين والكوفيون يجيزونه ولا يوجبونه والسر
في وجوبه انه اذا حذف الفاعل فالاولى ان يقام مقامه ما كان
اقرب في الفعل وليس في المفاعيل ما هو اقرب الى الفعل من المفعول
به لانه من معقوليته كما ان الفاعل من معقوليته فاذا حذف
احدهما وجب اقامه الاخر مقامه ولا يرد على ذلك الا المفعول
المطلق فانه اقرب الى الفعل حيث كان واصلا اليه بغير واسطه
والجواب عنه انه ليس فيه دلاله زايده بل هو في المعنى
نفس الفعل والغرض اقامه شي يسند اليه فلو اقمته اسندت الشي الى

نفسه وكان ممتنعا من حيث المعنى بخلاف ما ذكرناه فان قيل
وقولك ضرب ضرب شديد وامثاله يسهم واقامنه مقام الفاعل
وفيه معنى زايد على معنى الفعل فلم لم يكن اولى فالجواب عنه
من وجهين احدهما انه لم يخرج عن كونه كانك نسبت الشئ الى نفسه
لان الضرب الشديد ضرب فكان غيره اولى اذا وجد والآخر هو انك
لم تسند الا الى ضرب خاص ولد لك بحكم على شديد بانه صفه وانما
الصفه تكون بعد تمام الاسم فصار قولك ضرب ضرب وضرب
ضرب شديد ان الاسناد الى ضرب منهما سوا فان قيل
فالمفعول به المتعدى اليه بحرف الجر هو في المعنى مقتضى الفعل
فلم كان المفعول به بغير حرف اولى وقد قلت ان الاولى به فيه
على بقيه المفاعيل لاجل الاقتضاء والفعل يقتضيهما جميعا اقتضاء واحدا
فالجواب ان العرب لما عدت الفعل الى احدهما نفسه
والى الآخر بواسطه صار في الصوره كانه اقوى منه باعتبار
اقتضاء الفعل فجعلوه اولى لذلك فان قيل فهب ان المفعول
بغير حرف اولى منه فلم لا يكون المفعول بحرف مقدم على بقيه
المفاعيل التزاما لانه من مقتضى الفعل فلست تلك من مقتضياته
فالجواب عنه انه لما كان معدى اليه بحرف جر اجروه
مجرى امثاله مما يتعدى اليه الفعل بحرف جر ليكون الباب
على حال واحده فاجروا قولهم استغفرت الله من الذنب

يعني من الذنب مجرى قولهم استغفرت الله الدار اعني في الدار وان كان
من الذنب من مقتضياته وليس في الدار مثله في اقتضاء الفعل لما اشار له
في باب الجار والمجرور جعلوا الحكم في الجميع سوا وان كان ذلك اولى
ولكن لا على سبيل الالتزام قوله واما سايز المفاعيل
فمستويه الاقدام الى اخره يعني انها سوا في صحه بنا الفعل لكل
واحد منها وتنزل باستحق بزيد الى اخره وبينه فقالوا في
المفعول لاجله المتعاريين ان ينسب الى انهما شيئ هذا الاطلاق يوهم انه
يجوز مطلقا وشرطه ان لا يقع للبس فلو قلت اعطيت العبد الجاريه
لم يقم مقام الفاعل الا الاول لانك لو اقمت كل واحد لوقع
اللبس ولا يعرف الآخذ من المأخوذ وكذلك لو لم تبن وقلت اعطت
العبد الجاريه لكان يقدم الاخذ معتبرا خوف اللبس وكذلك اذا قلت
اعلمت زيدا عمرا قايما فانه لا يجوز تقديم المفعول الثاني على الاول
لاحتمال انتفا اللبس فلو قلت اعلمت عمرا زيدا قايما وزيدا هو المعلم لم يجز
لانه يلبس وكذلك اذا بنيته مما لم يسم فاعله لم يقم مقام الفاعل الاول
لما يلبس الا انك اذا اقمت الاول في الباب مقام الفاعل جاز
التقديم والتاخير لانتفا اللبس الا ترى انك اذا قلت اعطى العبد
الجاريه واعطى الجاريه العبد كان اللبس منتفيا بخلاف حاله في
النصب فانك لو قدمت وقع اللبس الا ترى انك اذا قلت اعطيت
العبد الجاريه فمفهومه ان العبد هو الآخذ فلو ذهبت تقول اعطيت

الجارية العبد فتقدم واتت بقصد المعنى الأول وقع اللبس اذ لا اعراب
مخصوص في احدهما يميزه وكذلك باب اعلمت عند تسميه الفاعل
وعند حذفه حكمه ما ذكرناه من لزوم التقديم للمفعول الأول
عند تسميه الفاعل خوف اللبس ومن وجوب اقامه المفعول الأول
مقام الفاعل عند حذفه فاذا قامت قرينه تبين المراد فيهما جاز التقدم
فيهما جميعا عند تسميه الفاعل وجاز اقامه ايهما شئت مقام الفاعل
عند حذف الفاعل ومثاله قولك اعطيت زيدا درهما فجايز ان
تقول اعطيت درهما زيدا لانه لا لبس اذ معلوم ان زيدا هو الآخذ
وجايز ان تقول اعطى درهم زيدا اذ لا لباس ولذلك اذا قلت اعلمت
زيدا كتابه مستعارا فيجوز ان تقدم اذ لا لبس في ان زيدا هو المعلم
لاستحاله اعلام الكتاب وجايز ان تقول اعلم زيدا الكتاب مستعارا
لانتفا اللبس الا ان اقامه المفعول الأول اذا انتفى اللبس احسن لانه
فاعل في المعنى وكان اقرب الى اقامته مقام الفاعل ولذلك
المفعول الأول في باب اعلمت لانه في المعنى عالم فكان مثل زيد
في الاعطاء ومن اصناف الفعل افعال القلوب وهي سبعه
الى اخره قال الشارح هذه الافعال كلها اشترك
انها موضوعه لحكم الذهن سلوبي على شئ على صفته ولذلك انضمت
مفعولين فابدتها الاعلام بان النسبه حامله عما دل عليه الفعل
من علم او ظن فان الخبر قد يكون عن علم وقد يكون عن ظن

فاذا قصد التعريف بما الخبر عنه اتى بالفعل الدال على ذلك وادخل
على المفعولين المذكورين وقولك اذا اكسن بمعنى معرفه السني
على صفته فمه مسامحه لانها للسبب كلها للعلم وانما بعضها لذلك ثم
لو قدر انها للعلم لم يحسن التعبير عنه بمعرفه الشئ على صفه لان
لفظ المعرفه انما وضع لاحد مدلولي العلم وهو المتعلق بالمفرد خاصه فاطلاقه
على العلم بالاعتبار الاخر غير محقق الا ترى انك اذا قلت عرفت زيدا
قايما فانما تحكم على زيد بالحال دون الخبر في المعنى واذا قلت علمت
زيدا قايما احتمل الحال واحتمل المفعول الثاني الذي هو في المعنى خبر فعلم
ظهر لك الفرق بين معاني هذه الافعال وبين المعرفه من الوجهين
المذكورين قوله واستعمل ارى استعمال ظننت واصل ارى
ما هنا ان يكون متعدي بالهمزه عن رأى التي بمعنى علمت فاستعملت
بمعنى ظننت لما كثر في كلامهم واكثر الخبر على ظن فحركت الظن فجرى
الظن وكذلك ما تصرف منها وقولي في الاستفهام خاصه متى
تقول زيدا منطلقا بمعنى تظن ترى ان فعل القول اذا كان مستفلا
للمخاطب مستفهما عنه جرى مجرى الظن على اللغه الفصيحه وسرها
من ان القول انما حكيت الجمل بعده لما كان اكثر ما يطلق على حكايه
ما قل لفظا ومعنى ولما كان ها هنا واقعا موقع ما لا يصح ان يكون
حكايه اعمل عمله وقول النحويين انه بمعنى الظن تسامح والا فقد يقال ما
تقول في هذه المسئله متى تقول زيدا منطلقا بمعنى ما تعتقد او ما تعلم

اومانظن ولوكان بمعنى الظن لم يصح الاستفهام بها عما يعلم ولا
الجواب بما يكون معلوما ونحن نعلم خلافه وبنو سليم يجعلون
بان فلت واجمع مثل ظننت في علمه لما رواه مستعملا جريين كتعلق العلم
والحسبان اجروه مجراه في نصب معلقه اذا ذكر فالحق اذن ان
القول على حاله في المعنى الاصلي وانما حسن اجراوه فيما ذكرناه لما
كان موافقا لافعال القلوب في التعلق وقد تقدم الفرق بينهما من
جهة ان معلق القول ليس كمتعلق الحسبان مفعول به يحقق بمنزله
المفعولين في اعطيت زيدا درهما ومتعلق القول هو القول في المعنى
وانما يكون فيه خصوصيته لذكر خاصته فيتوهم انه معلق وليس كذلك
كما يتوهم ان المفعولين الثاني والثالث في انبات واخواتها معلق
لها كتعلق اعلمت وليس كذلك فاذن ضعف نصب المفعولين في باب ظن
وقوي نصب المفعولين في باب انبات وقوي النصب في الاستفهام
المذكور لما كان الامر المقوي للحكايه مفقودا قوله ولها ما خلا
حسبت وخلت وزعمت معان اخر ولا تتجاوز عليها مفعولا واحدا
لان تعديها الى مفعولين انما كان بالنظر الى اقتضائهما الجزئين فاذا كان
قد وضع لمعنى اخر لا يقتضي الا امرا واحدا وجب ان لا يتعدى الا الى
واحد لان التعدي امر معنوي فتلك تعد متعلقه وافراده على حسب
المعنى وذلك طننت اذا اردت بها التهمه لان الاتهام انما يقتضي
متهما وكذلك علمت اذا قصدت بها علم الشئ في نفسه وانما يقتضي

واحدا وفسرها بمعرفته لان وضع عرفته لذلك خاصه وهذا سر ان تفسير
الجمع بالمعرفه او لا غير سديد قال وراته بمعنى ابصرته
لان الابصار انما يقتضي واحدا ووجدت الضاله اصبتها في نفسها وكذلك
ارأيت الشئ بمعنى ابصرته او عرفته فيه نظر اذ لم يثبت رأيت الشئ في
نفسه بمعنى عرفه وانما ثبت رأيته بمعنى علمته على صفه وبمعنى
ابصرت بمعنى فاستعمال ارأيت على معنى عرفت على خلاف ذلك
ولا يستقيم الاسد لال بقوله وازنا مناسكنا لظهوره في ابصرنا
قوله والقول ان زيدا منطلق اي افهوه بذلك يوهم ان المعنى في الكبر
غير المعنى في الصغر والتحقيق ان المعنى واحد في الموضعين وكذلك اذا قلت
انقول زيد منطلق وانقول زيدا منطلقا في ان المعنى واحد وهو السؤال
عما قام به من القول الذي هو محتمل هذه النسبه ووجه النصب لوجه
نصب مفعول اعلمت كما تقدم ووجه الرفع ما تقدم من قصد حكايه
الجمله وانما لم يذكر ان زعمت لها وجهان ايضا مثل غيرها من الافعال مع
انهم يقولون زعمت بمعنى كفلت وهو لفظ زعمت المتعدي الى
مفعولين لانه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعالا من
افعال القلوب فان قيل فرأيت اذا كان من رؤية العين فهي بمعنى
ابصرت وليست من افعال القلوب فالجواب انها وان كانت
للابصار فمعناها ايضا علم بالحاسه فلم تخرج عن معنى العلم وكذلك
اذا ورد وجدت الضاله بمعنى اصبتها فان وجدت مثله الا انه

ثم بمعنى اصبتها على صفه وهاهنا اصبتها فى نفسها وكانت مثلها وليس
كذلك زعمت بمعنى لفلت مع زعمت الشى من هذا الباب قال
ومن خصايصها ان الاقتصار على احد المفعولين الى اخره وانما اختصت
بمعنى الاقتصار على احد مفعوليها لانها فى المعنى مبتدا وخبر فكما لا
يصح قطع المبتدا عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا فكذلك مفعولاها بخلاف
باب كسوت فانه لا ربط عن مفعوليها فلذلك جاز ذكر احدهما دون
الآخر بخلاف هذا الباب قوله فاما المفعولان معا فلا عليك ان
اسكت عنهما فى الباب يعنى هذا وباب كسوت وقد اختلف الناس فى
جواز قطعها عن المفعولين من غير ان يقترن بها زياده فايده منعه بعضهم نظرا
الى انه لا يخلو احد من علم وحسبان فلو قيل علمت وحسبت لم يكن فيه
فايده فيكون امتناعه لامتناع فايدته وهو وجه قوى فى ذلك واستدل
الآخرون بقولهم من سمع يخل وقد ذكر الفعل مقطوعا به عن المفعولين
وعن الزياده واجيب بان هذا مثل قد علم معناه وكانت الزيادة معلومه او
المفعولان محذوفان لان المعنى من سمع يخل المسموع صحيحا اذ معنى من
الى الاستماع وقد اعترض بقولهم طننت ذاك وهو اقتصار على احد
المفعولين واجيب عنه بانه اشاره الى الظن المدلول عليه بطننت
والمفعولان محذوفان لان ذلك انما يقال بعد تقدم ذكر ما يصح ان يكون
مفعولين كقول قائل طننت زيدا قائما تقول طننت ذاك اى طننت
ذاك الظن اى ظنا مثله واذا اسند الى ظن مخصوص متعلق مخصوص وجب

ان يكون مفعولاه فى المعنى مثلهما فحذف للعلم به ومن ثم وهم بعضهم
فى اذ اشاره الى المفعولين جميعا وجوز مثل ذلك لما كان عبارته عن
المفعولين كما جوز ابنائه ذلك وقلت له ذاك وهو فى موضع الجمله فلذلك
هاهنا وهذا غلط فان مفعولى انبات واخواته وما نفع بعد القول ليس من
مقتضيات الانباء والقول انما هو البناء والقول بعينه ولكنه على قول
من التخصيص الا ترى ان قولك زيد منطلق نوع مخصوص من البناء وقولك
زيد منطلق نوع مخصوص من القول فوضح انه مصدر محقق وانما وقعت
صوره هى صوره الجمله لان النوع المخصوص منه لا يكون الا لذلك فجاءت
الجمله من ضروره الخصوص فاذا عدل عن الخصوصيه جا المصدر مفردا
فقول انبائه الانباء وليس مفعولا ظننت وحسبت لذلك فانه من متعلقه
ووضعه ان تعلق بالشى على صفه فاذا علقته بالحديث بجملته احتجت
الى صفه يكون الحديث عليها والا اخالفت وضعه فلا يستقيم ان
يقال انه لما ضمن الصفه والذات جميعا اغنى عن ذكرهما مفصلين
فانك اوقعت الظن على الجمله بلفظ واحد على انه الاول وذلك يوجب
ذكر الصفه ولو ذكرت الجمله مفصله واتى بعنى بها الحديث
وانه مظنون بكماله لوجب ان يذكر صفه اخرى يكون عليها الحديث
هذا الجدار فوضح بذلك ان ذاك فى ظننت ذاك لا يستقيم جعله
مفعولا لاشاره لحديث ولا غيره ويجب جعله مصدرا او تقول ظننت به
اذا جعلته مكان ظنك فيكون المفعولان ايضا محذوفين ويكون

به فصله فالطرف لسان موضع الظن لا على انه احد المفعولين كما يقول طنت
في الدار الا ان الفرق بينهما ان الدار ظرف محقق لوقوع الظرفية والمجرور
مقدر بمحل ما يعلق به الظن وكذلك لو صرحت بالمفعولين مع مثل ذلك
كان مستقيما كقولك طننت بزيد وجهه حسنا فوجهه حسن هما المفعولان
وبزيد انما ذكر لتتسن به محل ما تعلق به الظن وهو مع حذف المفعولين
احسن لقيامه بالفايدة ومع المفعولين يقل فايدته لان المفعولين يحصل
منهما ذلك وقول من قال انه مفعول بدليل قولهم طننت به خيرا لا
يستقيم لما تقدم من انه خلاف وضعه ووجهه انه مصدر ايضا اي
ظن خير كما يقول طننت سوا وظننت ظن السوء بمعنى واحد والذي
يدلك على ذلك ايضا انك لو جمعت بين ذلك وبين المفعولين لكان مستقيما
كقولك طننت بزيد خيرا وده باقا فذكرت المفعولين كما في قوله يظنون
بالله غير الحق ظن الجاهلية وقوله غير فظن الجاهلية مصادر احدها
للشبيه والاخر تاكيد لعيزه والمفعول لان محذوف ان اي اخلاف وعده حاصلا
فهذا ما سئل به ان به في قولك في ظننت به ليس مفعولا لظننت فان
جعلت الزايده بمنزله التي بيده لم يجز السكوت عليه حتى الزايده
في مثل ذلك موقف على السماع ولم تثبت ظننت بزيد قايما واذا كان
كذلك فلا معنى لقوله فان جعلت الزايده فانه يوهم صحه ذلك
وليس ذلك بصحيح قال ومن خصايصها انها اذا تقدمت
اعلمت الى اخره اما اذا تقدمت فالوجه الاعمال وهو الثابت كثيرا وقد

تقل جواز الالغاء ولا بعد فيه لان المعنى في صحه الالغا وايم تقدمت او اخرت
وهذا ان متعلقها له اعراب مستعمل قبل دخولها فجعل بعد دخولها على اصلها
وجعلت هي تفيد معنا ها خاصه وهذا حاصل تقدمت او اخرت فانما
كثر استعمالها مقدمه لان المقتضي اذا تقدم كان اقوى منه اذا اخر
بدليل قولهم لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد واذا كان كذلك فلا بعد
في التزام النصب عند المقدم او القوه واذا توسطت او اخرت
حمل بعض الضعف فقوى الرجوع الى اصل مفعولها كما تقدم فحصل
من ذلك انها اذا تقدمت قوى الاعمال والتزم على قول واذا توسطت
كان الالغا اقوى منه اذا تقدمت واذا تقدمت كان الالغا اقوى منه
اذا توسطت وبلغني المصدر الغا الفعل لان الفعل مراد فيجوز اعماله
والغاوه اذا جمع سوا الا يكون الالغا في سايز الافعال يعني في بقيه
الافعال من جهه ان متعلقها بها غير مرتبطة بانفسها حتى تبقى على حالها
الا ترى ان قولك اعطيت زيدا درهما والغيته لم يستقم ان يتوسط زيد مع
الدرهم كلاما اذ لا ربط بينهما قبل ذاك ولا بعده بخلاف ما نحن فيه
منها انها تعلق والفرق بين التعليق والالغا ان الالغا عبارة عن
قطعها عن العمل مع جواز الاعمال بقائها على اصلها والتعليق قطعها عن العمل
لمانع منع من اعمالها وذلك عند دخول حرف الابتدا والاستفهام والنفي
لانك لو اعملتها لجعلت ما بعد لام الابتدا وحرف الاستفهام والنفي
معمولا لما قبله فيخرج عن ان يكون له مصدر الكلام وهو موضوع في

صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده فوجب الالغاء لذلك وموضعه
موضع نصب باعتبار المعنى لأنه متعلق للظن الا انه حمله مستفله
وكونه معلقا للظن في المعنى لا يخرجه عن ان له صدر الكلام الا ترى
انك اذا قلت زيد ما ضربته او زيد هل ضربته لم يخرج بوقوعه خبر المبتدا
عن ان يكون له صدر الكلام لانه وقع في جملته في صدر الكلام
فقد وفي علته ما يقتضيه فكذلك ها هنا واذا دخل على هذه
الجملة كان في المعنى المسند اليه هو المفعول الاول والمسند هو
المفعول الثاني وقد اختلف في علمت هل قام زيد فجوزه قوم ومنعه قوم
مع اتفاقهم على علمت ازيد عندك ام عمرو وامّا من اجازه فانه نظر
الى صورة الجملة وهي حاصلة في الموضعين مثلها ازيد قام ام عمرو والذي
منع زعم ان مضمون الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل
وهو ان يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام
مع ام احد الشيئين منسوبا اليه ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم بشيء على
صفة فاذا علمت ازيد عندك ام عمرو ومعناه علمت احدهما معينا على
صفة وهو كونه عندك لان ذلك الذي يقال في جوابه واما اذا قال
هل زيد قائم فليس جواب هذا نسبة قيام الى زيد او نفيه حتى يصح ان
يقال ان العلم اذا دخل عليه تعلق بذلك حسب ما تعلق مع ام وانما
نعم او لا فهو غير متعين فكيف يصح تعلق العلم بمثل ذلك ويجاب
بان معنى نعم نعم زيد قائم ومعنى لا ما زيد قائما ولو لا ذلك لم يستقم ان

يكون نعم او لا كلاما يحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب
وهو المصحح للتعلق ومثل الهمزة وام علمت ايّ الرجلين عاد وما اشبهه
مما معناه طلب التعيين فهو في الجواز سواء قوله ولا يكون
التعلق في غيرها ليس بمستقيم على ظاهره فان عرف وعلمت الذي
بمعنى عرفت تعلق ايضا وكذلك وما اشبههما من افعال القلوب تعلق
ايضا مع الاستفهام نعم التعليق مخصوص بافعال القلوب دون سائر
الافعال وسببه مع النفي والابتداء وما تقدم من انها جملة مستقلة
دخل عليها ما يصدّ عن عمل الاول فيها فاستقام ذكرها مقطوعة عن
اعمال الفعل فيها وليس لمتعلق من متعلقات الافعال هذا المعنى حتى
يستقيم تعليقها كما انه لم يستقم الغاؤها لفوات ذلك المعنى وسببه
مع الاستفهام في المتعدية الى واحد ان المقصود علم جواب ذلك
وهذا انما يستقيم مع العلم دون غيره فلذلك لم تعلق الا افعال
القلوب ومنها انك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول الى اخره
وسببه انهم انما كرهوا ذلك في غيرها وان كان هو الاصل لما ثبت
من ان غيرها قل ان يكون في الوجود فاعله ومفعوله لشيء واحد
فلما كان كذلك كرهوا ان ناتوا بالضميرين مما فسبق الوهم الى انهما
مختلفان وصانا الاكثر فقع اللبس فعدلوا الى لفظ النفس ليكون
ابدا ما يتحاذيهما لما فيه من زيادة لفظ ليس في المضمر واما افعال القلوب
فانها كثيرا ما يقع فاعلها ومفعولها بشيء واحد بل هو الاكثر لان علم الانسان

وظنه بامور نفسه الكثر وقوعا من غيره واذا كان كذلك فقد زال المعنى
المقتضى لعنبر الاصل فبقيت على اصلها وحمل عليها قولهم عدمتنى وفقدتنى
لانها ضد وجدت منها فحملت على ضدها ولا بعد فى ان يحمل الشى
على ضده ومن اصناف ـــــ الفعل الافعال الناقصة قال
صاحب الكتاب هى كان وصار واضحى وامسى الى اخرها قال
الشارح هذه الافعال كلها اشتركت فى انها لتقرير الشى على صفته
ومن ثم احتيج فيها الى الخبرين وهو معنى قوله يدخل دخول افعال العلوب
وان اختلف جهات الاحتياج ادخله الاحتاج ثم مس معلوا بحرا
بالظن هو ام بالعلم وجه الاحتاج هاهنا كونها لتقرير الشى على صفته
ولا بد من ذكر ذلك الشى وصفته ثم انها تختلف بعد ذلك بحسب
معانيها قال ـــــ ويسمى المرفوع اسما والمنصوب خبرا يعنى
اسما مضافا الى ما ذكر معه وكذلك الخبر فان كان المذكور كان
قبل اسم كان وخبر كان وكذلك غيرها وانما نسبوه الى كان
اشعارا بانه معموله ومتعلقه والا فليس هو اسما لكان ولا خبرا
عنها فى الحقيقة وقد يضاف الشى الى الشى بادنى سبب ولم يقولوا
فى مثل ضرب زيد عمرا اسم وخبر بل فاعل ومفعول ليفرقوا بين الباب
الذى اسما معلقاتها فى الاعراب فجعلوا الاسم والخبر لمتعلقات
الافعال الناقصة المذكورة فاذا قالوا اسم وخبر علم انهم قصدوا الى
هذا النوع من الافعال وايضا فان المرفوع والمنصوب ليبين كيف المرفوع

والمنصوب فى ضربت اذ منصوب ضربت مفعول فى الحقيقة وليس منصوب
كان كذلك ثم بين كونهن نواقص من حيث لو انه اقتصر على المرفوع
لم يستقم وكانت ناقصة اى عند اقتصارك بها على المرفوع خاصة
بخلاف غيرها من الافعال فانك لو اقتصرت على المرفوع لكان
مستقيما ولم تكن ناقصة وسبب ما تقدم من ان وضعها لتقرير
الشى على صفته فاذا قطعتها عن الصفة استعملتها فى غير موضوعها فلم
تستتم لذلك قال ـــــ ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار
وما دام وليس الى اخره اما ما دام فلكثرتها واما الاخر فلانها لم
تستعمل الا كذلك واستغنى عن البواقى بما بينه من المعنى وهو قوله
وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر بد ما فوضع لما
ذكرناه من تقرير الشى على صفته فهذا معنى قوله مما لا يستغنى
عن الخبر قال ـــــ وما يجوز ان يلحقها اض وعاد وغدا وراح لان
احد وجهى استعمالها لتقرير الشى على صفته فوجب عند ذلك ان يلون
منها المشاركة لها فى المعنى الذى كان ناقصة قال ـــــ وقد
حاجا بمعنى صار فى قولهم ما جاءت حاجتك وهل يقتصر فى ذلك على
المحل او تعدى الى غيره فيه نظر والاولى ان يعدى لانهم يقولون جاء البر
قفيزين وصاعين على انه قد قيل ان قفيزين حال وهو ضعيف
لانهم لم يقصدوا الاخبار عن البر بالمجى فى نفسه وانما قصدوا حصوله على
هذه الصفة فوجب ان يكون مما نحن فيه واذا ثبت ذلك صح استعماله

فى غير الموضع المخصوص المذكور وأما قولهم حتى وعدت كأنها هاجر به فالظاهر
انه مخصوص لمحله فانه لم يعرف فى غيره إذ لا يقال قعد على يحو صار
كاتبا ولا يبعد ان يقال قعد زيد كأنه سلطان على نحو ما يحن فيه
من ازادة ثبوته على هذه الصفه فيكون مخصوصا بمثل ذلك قال
وحال الاسم والخبر مثلها فى باب الابتدا الى اخره فقوله مثلها ضمير الحال
المضافه الى الاسم والخبر جميعا واذا كان كذلك كان حال الاسم كحال
المبتدا وحال الخبر كحال الخبر من مراده لانه اضاف الحال اليهما واخبر
عنها باضافه المبتدا الى المبتدا والخبر ثم خصص المثليه التى ازادها
بكون الاسم معرفه والخبر نكره وليس بمعى ان يجعل المثليه فى ذلك
خاصه بل المثليه فيه وفى غيره من احكام المبتدا والخبر الا ان يكون كان
مانعه منه فتماثل الباب فى انه يجوز ان يقع المبتدا معرفه ونكره بشرطه
ويكون الخبر مفردا وجمله بالقياس والشروط التى مضت وما خصص
به حكم من الاحكام المذكوره قوله ونحو قول القطامى
ولا يك موقف منك الوداعا ان وما اسنده بعده من القلب الذى
يشجع عليه امن الالباس يريد ان القياس على خلاف ما جاوا به وهو
رفع النكره ونصب المعرفه فخالفوا ذلك للضروره لما كان غير ملبس
وقوله اظبى كان امك ام حمار ون وجه كونه من هذا الباب ان
الاستفهام الواقع بعده ظبى يقدر بالفعل فيقدر اذا كان ظبى امك
لان تقدير الاستفهام بالفعل اولى واذا قدر الفعل فيجب ان يكون

على حسب المفسر والمفسر كان فوجب ان يكون التقدير اذا كان ظبى
كان امك وهو عين ما قصد فى الايات الاخر فهذا وجه تقدير كون
اسم كان نكره هاهنا وخبرها معرفه وقد ظن بعض الناس ان موقع
الاستشهادات الضمير فى كان ضمير ظبى وضمير النكره نكره وقد
اخبر عنه بالمعرفه وكان من هذا الباب كذلك وهذا غير مستقيم
فانك لو قلت جاءنى رجل وكان راكبا كان مستقيما ولم يعد الاسم
خارجا عن القياس لكونه ضمير نكره فان قيل لست هذه من
قبيل ما نحن فيه فان الذى نحن فيه ان يكون الاسم نكره والخبر معرفه
ما مثلت به نكرتان لان ضمير النكره نكره وراكبا نكره فالجواب
انه كما يمتنع ان يكون اسم كان نكره وخبرها معرفه فيمتنع ان يكون
اسمها نكره من غير مصحح ولو لم يكن الضمير معرفه لما صح بدليل
امتناع كان رجل رايما ثم لو قدر ضارب معهود بينك وبين مخاطبك
لصح ان يقول جاءنى اليوم رجل وانت ان كان ذلك الضارب وهذه عين
ما انكره وليست مثل قولك كان رجل الضارب هذا ما لا شك فيه
والنحويون وان اختلفوا فى ان ضمير النكره معرفه فلم يختلفوا فى صحه
وقوعها مكمل المعرفه وانما الخلاف فى ان المعرفه راجعه الى ما يتعين من
مدلوله وجودا او على اى وجه كان ولذلك يقال الاجماع ضربت
رجلا وهو راكب ولولا ان الضمير فى حكم المعرفه لم يصح وقوعه مبتدا
وقد اوردت على التقدير الاول ان الداخل عليه همزه الاستفهام المعادله

لم يجب ان يكون الواقع بعد ام معادلا له واذا جعل الواقع بعد الهمزه كان
المقدره لم يكن الواقع بعد ام المعادل لذلك الا ترى انك لو قلت
اضربت زيدا ام عمرو الم يستفهم حتى يقول ازيدا ضربت ام عمرا الا ان الغرض بدخول
الهمزه وام المعادلة بين شيئين بسببهما باعتبار ما جعل لهما عند المتكلم
على حال واحده فقصد ذكر احدهما بعد الهمزه والاخر بعد ام لذلك الغرض
واذا كان كذلك فقد اوقعت بعد الهمزه ها هنا كان المقدره
واوقعت بين ام لفظ حمار فلم يعادل بين الامرين اللذين جيء بالهمزه
وام لهما والجواب من وجهين احدهما انه لما كان كان المقدره واجبا
حذفها لما وقع مفسرها كان حكمها ذلك حكم العدم فقد وقع بعد همزه
الاستفهام ما قصد به المعادله بينه وبين ما بعد ام وهو حمار فهذا وجه
يسوغ ذلك والآخر ان كان المقدره لم يكن مقصوده كان تقدير وجودها
كالعدم فلم يذكر بعد الهمزه مقصودا الا طلبي وهو المعادل والاولى
بعد ذلك ان يقال ان طلبي مبتدا وكان امك خبره وحمار عطف على طلبي
وصح الابتدا بالنكره لما كان بعد الهمزه المعادله لام كما صح ان يحل في
الدار ام امراه الا انه خرج عن مقصود التمثيل لما تقدم اولا من
ابطال كون الضمير نكره ولو قال فايل ان كان
ها هنا لا ضمير فيها وان اصل الكلام اطلبي كان امك ام حمار فطلبي
الخبر في الاصل وحمار معطوف عليه فلما قصد الى القلب قلب
مع بقاء كل شيء في موضعه والمعنى على ما كان عليه فان قيل

هذا لو دل على الجواز تقدم اسم كان عليها لانه لما ارتفع طلبا على تقدير كم جعله
اسما وهو مقدم فالجواب انه لم يقصد الى جعله اسما صوره
الا ترى انه في المعنى خبر على ما كان عليه منصوبا فيكون ذلك هو الذي
سوغ بقاءه مقدما وهذا لا بعد فيه حذف التا من كانت فانه اذا
بقي الامر على ما كان عليه في الاصل فالاصل اطلبيا كانت امك وقد
حذف التا مسترا بجعل الضمير فيها مستترا على انه اسمها فيبطل
هذا ذلك التقدير وجوابه ان يقال هذا كله من قبيل الشذوذ
وحذف التا من قبيل الشذوذ ايضا الا انه شذوذ يلزم عنه شذوذان
يمكن ان يقوى ذلك بان يقال لما جعل الطي في الصوره مخبرا
عنه صار كان كانه في الصوره راجع اليه وصار امك كانه في الصوره
راجع اليه وصار امك كانه في الصوره غير الاسم مشبه بما فيه
ضمير المذكر ومما لم يقع منسوبا الى مونث ومثل ذلك تفضله عن
قولهم كان عندنا فاكهه فانه ينا سب حذف التا المذكوره قال
وكان على اربعه اضرب ناقصه كما ذكر وتامه بمعنى وقع ووجد
وقد تقدم ان كان واخواتها موضوعه لتقرير الشيء على صفته
وقد تمثل بذلك بقضاياها وقد تستعمل كان بمعنى حصل الشيء في
نفسه فعلى ذلك لا تقتضي الا مرفوعا لا غير مثل قعد وجلس
ولذلك سميت تامه في هذا الوجه لاستقا المعنى الذي سميت به
ناقصه وتمثل بقولهم كانت الكائنه اي جعلت لذلك المقدور كان

وكل يكون وزايده تعرفها بان يكون وجودها كالعدم وهذا مع الزايد في كل
موضع وهو الذي ينفي الكلام بعد حذفه على معناه قبله الا في
الناكيد ومثاله قولهم ان من افضلهم كان زيدا يعني ان من افضلهم زيدا
وكذلك البيت لم يوجد كان مسلم واما التي فيها ضمير الشان والقصه فهي
وان جعلت قسما داخله في اقسام الناقصه لانها للقرير الشيء على صفه
ولا بد لها من اسم وخبر الا انها لما خصت باحكام لا شاركها فيه بقيه
اقسام الناقصه جعلت قسما برأسه تنبيها على تلك الاحكام منها ان
اسمها لا يكون الا للحدث ومنها انها لا تكون الا مبهما ومنها
انه لا يلي خبرها الا جمله ومنها انه لا يكون فيه ضمير يعود على اسمها
وقوله عز وجل لمن كان له قلب يتوجه على الاربعه فاذا كانت
ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها
وله متعلق بها وان كانت زايدة كان له قلب مبتدا وخبرا والمعنى يكن له
قلب واذا كانت لضمير الشان كان فيها ضمير الحدث وهو اسمها
وله قلب مبتدا وخبر في موضع خبرها فقد تحقق توجيهها على الاوجه
الاربعه وقل في قوله بنيها قفر البت ان كان فيه صار للتعذر
حملها على احد الوجوه الاربعه فالتامه والزايدة والتي فيها ضمير الشان
امتناعها واضح اما التامه فانه يجب ان يكون فراخا حال فيلزم ان يكون
البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد واما الزايده ففسد من حيث
اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ فلنصب فراخا واما المعنى فلاجل

عن البيض ما به فراخ واما التي فيها ضمير الشان فللامرين معا واما الناقصه
ايهما لم استقم لانه يودي الى عكس المعنى لانها تشعرها هنا بان الفراخ
سابقه على البيض لان المعنى صير كان البيض فراخا وهو عكسه لان
كان الفراخ بيضا فلما كان مؤديا الى عكس المعنى تعذر حمله على ذلك
فحمل على صار والمعنى عليه قال ـــــ ومعنى صار للانتقال قد
تقدم ان هذه الافعال الناقصه كلها للقرير الشيء على صفه ربما احالت
الى الخبر فكانت ناقصه ثم كلها مشترك في انها تسند للخبر حكم
معناها ولما كان صار بمعنى الانتقال وجب ان يكون الحكم ثابتا
للخبر واذا قلت صار زيد عالما ففي عالم حكم الانتقال لانه الحال
الذي انتقل اليها وهذا الانتقال قد يكون الى الصفه حقيقه كقولك
صار زيد عالما وصار الطين خزفا وقد يكون لمجرد تشبيه كقولك
صار زيد مني قربا وصار زيد فقرا وغنيا وقد يكون باعتبار المواضع
كقولك صار زيد الى عمرو وكل ذلك سوا الصحه معنى الانتقال
قال ـــــ واصبح وامسى واضحى على ثلثه معان احدها ان يقرن
مضمون الجمله بالاوقات الخاصه التي هي الصباح والمساء والضحى
على طريقه كان بمعنى انها تكون ناقصه واذا كانت ناقصه وجب
ان يعطى الخبر حكم معناها ومعناها الدلاله على الدخول في هذه الاوقات
ووجب ان يكون الخبر داخلا في هذه الاوقات في حال نسبته لمن
هو له فاذا قلت اصبح زيد عالما فقد اعطيت اصبح العالما حكم الاصباح

حتى صار المعنى انه منسوب الى صاحبه فى وقت الاصباح دون غيره
وكذلك امسى واضحى والمانى ان نفس معنى الدخول فى هذه الاوقات
وحينئذ تكون تامة لاخبر لها لان المعنى دخل فى هذا الوقت كما تقول
اطهرنا واعمنا فى هذا الباب فكان التامة ومن ذلك قوله ٥
ومن فعلاتى ابيّ حسن القرى اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها وقوله
اضحى جليدها اتى دخل فى وقت الضحى والثالث ان يكون بمعنى صار
والكلام فيه كالكلام فى صار ومنه قوله ثم اضحوا لانه لا
يستقيم اعتبار الوقت لانهم على هذه الصفة فى هذا الوقت وغيره
وليس المقصود انهم فى الضحى على هذه الصفة اذ ليس للتخصيص وجه
وانما المعنى ثم صاروا قال وظل وبات على معنيين احدهما
اقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص ويعنى بالوقت الخاص النهار
والليل والنهار لذات والمعنى بالنسبة الى الوقت كمعنى اصبح فى
الوجه الاول والوجه الثانى ظاهر قال والشئ فى اوايلها
الحرف النافى فى معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله فى زمانه يعنى
مازال ومابرح ومافتئ وما انفك دون مادام فانها ليست للنفى وقوله
وهو استمرار الفعل بفاعله يعنى استمرار الخبر وقوله بفاعله يعنى
لمن نسب اليه وقوله فى زمانه يعنى من حيث صلح له ويحتمل ان يريد
باستمرار الفعل نفس هذه الافعال التى هى مازال وبفاعله يعنى
باسمايها لانها فاعلات فى التحقيق فيكون المعنى ان ثبوت

الافعال بحسب معانيها حاصل لفاعليها ومعانيها ثبوت اخبارها على الصفة
المرادة بها وهو معنى الاستمرار من حيث صلح له وهذا اشبه من حيث
جرى اللفظ على ما هو الاصطلاح وبخلاف الاول قوله ولدخول النفى فيها
على النفى جرت مجرى كان لان معناها النفى وما معناها النفى
فاذا صار معناها اسقى النفى واذا اسقى النفى وجب الاثبات فصارت
بمعنى بقيت مستمرا واذا كان كذلك لم يجز ان تقول مازال زيد الا
عالما لان الا لا يستقيم ان يكون لاخراج فلا يكون الا للتفريع
واذا كان كذلك فشرط التفريع ان يكون فى مثل ذلك بعد نفى ولا
نفى هاهنا لما ثبت من ان مازال للاثبات ثم لو سلم انها تكون بعد
الاثبات لوجب ان يكون المخرج منفيا واذا كان منفيا بالا لكونه
بعد الاثبات تناقض مازال لان مازال لاثباته والا لم يكون لنفيه
فيصير مثبتا منفيا فى حال واحد وهى محال وخطى ذو الرمة بقوله حراجيج
ما تنفك الامناخة ٥ لما ذكرناه من الوجهين وقد قيل ان قوله على الخسف
هو خبر ما تنفك كأنه قال ما تنفك مهانة ثم استثنى الامناخة بعد ان
كمل اسمها وخبرها على حال مستثنى من احوال عامة مقدرة اى ما تنفك
على الخسف فى حال من الاحوال الا فى حال الاناخة فانه يحصل لها راحة
ويكون المراد بالاناخة اناخة البعير وهو جعله باركا فانه حينئذ يحصل
لها راحة ويكون المعنى بمناخه فى وجه الافساد التى مقصوره على
الخسف اى الذل لا يفارقه حتى يحصل منه الغرض الا ان هذا التقدير

المصحح ضعيف من وجهين احدهما انه استثنا مفرغ والاستثنا المفرغ قل ان
يأتي في الملت انما ياتي في النفي والاخر ان الاستثنا المفرغ انما يكون
المستثنى منه مقدرا قليلا وهذا انما يقدر المستثنى بعده لانه مستثنى
من الاحوال للضمير المستتر في على الخسف لان التقدير ما ينفك مهانا
في جميع الاحوال الا في حال الاناخه فكان المستثنى منه مقدرا
بعده وذلك لم يعهد في جميع الاستثنا المفرغ قال وبجئ محذوفا
منها حرف النفي وذلك مع القسم لانه مراد كما يقول والله يقوم زيد
وذلك جار في حرف النفي في هذه الافعال وفي عدها على ما ياتي
في القسم قوله ومادام يوقت للفعل الذي اخبر قال
الشارح ان اراد بقوله للفعل دام نفسها او خبرها فليس ذلك بمستقيم
اذ ليست دوما لنفسها ولا لخبرها وان اراد الفعل الذي يصحبها فلم
سن لها خصوصيه اذ ذاك معنى لفظة ما في موضع اذا كانت
للظرف نحو كقولك اجلس ما جلست وما كبت وما شبهه ذلك
والغرض من معناها المتميزه هي به باعتبار حاجتها الى الخبر لا تنس لفظه
اما التي للظرف فان ذلك ما الظرفيه اينما وقعت والاولى ان يقال
توقيت لامر ممده ثبوت خبرها لاسمها مما تميز به ما دام دون غيرها
مما يكون ظرفا فان ذلك توقيت لامر ممده ثبوت ذلك الفعل الواقع
معها الفاعله فاذا قلت اجلس ما دمت قايما فقولك ما دمت قايما
توقيت للجلوس ممده ثبوت القيام منسوبا الى المخاطب فهذا هو المعنى

الذي يميز به عن سائر الافعال التي تصحبها ما الظرفيه فكان التعرض
لسانه اهم من التعرض لبيان الامر العام الذي لاحصوصيه لها فيه ثم بين
كونها ظرفا فيه بشبهها بالمصادر التي وقعت ظرفا ابدا نائبا عنها المصدريه
استعملت ظرفا قال ولذلك كان مفتقرا الى ان تشفع بكلام
لانه ظرف لابد له مما تقع فيه وهذا واضح لان المفعول فيه ما فعل
به مذكور واذا كان ذلك مفعولا فيه وجب ان يكون معه فعل
مذكورا وشبهه مما يكون الظرف به اصلة اذ الظرف لا يلون
احد جزيي الجمله ومن ثم لم يكن بد من كلام يشفع به حتى يستقيم ظرفيته
قال وليس معناها نفي مضمون الجمله في الحال هذا مذهب الاكثرين
وذهب بعضهم الى انه للنفي مطلقا حالا كان او غيره ولا بعد في ذلك قال
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا بني للون العذاب مصروفا
عنهم يوم القيامه فمتى ينفي في المستقبل وموعن ما زعموا خلافه لانهم
يقولون لو قلت ليس زيد قايما غدا لم يستقم وهذا ليس العذاب مصروفا
عنهم يوم القيامه وقد صرح في قوله ولا يقل ليس زيد قايما غدا وهو
خلاف الوارد قال والذي يصدق انه فعل لحوق الضمائر وتا
الثانيث يعني لحوق الضمائر البارزه المتصله على ما تقدم لانها من
خواص الافعال وقد تقدم في حد الفعل ما يرشد الى فعليتها ودخولها حد
حد الفعل وعلة تجردها عن الدلالة على الزمان الماضي وسيأتي في
بيان اعد الا في هذه الزنه قال وهذه الافعال في تقدم

خبرها على ضربين الى اخره قال الشارح كلها مستقيم له في صحته تقديم
اخبارها على اسمائها لانها افعال من حيث الجمله فتتصرف في معمولها
بتقديم احدهما على الآخر واما تقديم اخبارها عليها فقد انقسمت
باعتباره على بابه اقسام قسم جايز اتفاقا وهو ما عدا ما اوله ما وما عدا
ليس وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليه وهو ما اوله ما خلافا لابن كيسان
فانه اجاز ذلك في غير ما دام وقسم اختلف فيه اختلافا ظاهرا وهو
ليس فاما ما جاز فمثل تقديم الخبر فيه وفاقا فواضح امره لانها افعال
مصرفه لم يمتنع من التقديم عليها مانع فجاز وهو كثير في كلامهم واما امتناع
التقديم فيما اوله ما وهي نافيه فلانه لا تقدم على النفي ما في حيزه مع انه
لم يسمع واما ما دام فمحل اتفاق في الامتناع وعلته واضحه وهو انها مصدريه
ولا تقدم على المصدر ما في حيزه وهو ما في دام اولى وشبهه ان لسان
فيما اوله ما النافيه انها لما دخلت على النفي صار معناه اثباتا فوقعوا
ان حكم النفي يزول لزوال معنى النفي وليس كذلك فانه لو قيل ما ابى زيد
الا الكلا لكان معناه اثباتا للاكل ولو قيل الكلا ما ابى زيد لم يجز لان
حكم النفي بات واما اتفق انه دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالاخره
اثباتا ولولا ان معنى النفي حاصل لم يرجع الاثبات الذي دخل عليه نفيا
وكيف يزول معنى النفي وباعتباره حصل المعنى مثبتا فالوجه ما علله
العامه ولذلك لم يعرف مثل ذلك واقعا في كلامهم واما ليس فقد زعم
بعضهم انه تقدم خبرها عليها مثل كان واستدل على ذلك بقوله

تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ويوم ياتيهم معموله لمصروفا فاذا تقدم
المعمول دل على جواز تقدم العامل لانه فرع تقدمه والى ذلك ذهب
الزمخشري فانه قال وقد خولف في ليس فجعل في الضرب الاول يعني من
الذي لا يجوز تقديم خبرها عليها ثم قال والاول هو الصحيح يعني بالاول
دخولها فيما تقدم الخبر عليها لانه قال وما عداها تقدم خبرها على اسمها وعليها
ولم تتقدم الا حكم ما اوله ما فقد دخلت ليس في قوله وما عداها فاذا قال
بعد ذلك والاول الصحيح فهو حكم على هذا القول بالصحه وهو تقديم خبرها
عليها وقد منع قوم من تقديم خبرها عليها وعلته انه لم تثبت مصرحا
بتقديمه ولانها فعل غير متصرف معناه نفي وكان كالحرف في
امتناع تقديم ما في حيزه عليه قال وفصل سيبويه في تقديم
الظرف وباخباره بين اللغو منه والمستقر الى آخره يريد بالمستقر ما كان
خبرا محتاجا اليه وجعله مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فيه مستقر
فيه ثم حذف فيه اختصارا ويريد بقوله لغوا ما كان من فضلة وسماه
لغوا لانك لو حذفته لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة به اليه
ووجه استحسانه لذلك انه محتاج اليه فكان في تقديمه اشعار
من اول الامر بانه خبر لا فضله وفي اخباره ايذان بانه لغو لا خبر فلما افاد
هذه الافاده بتقديمه واخباره حسن ذلك فيه على حسب المعنى
ومثل المستقر بقوله ما كان فيها احد خيرا منك واللغو بقوله ما كان
احد خيرا منك فيها ثم قال يعني سيبويه واهل الحجاز يقولون

ولم يكن لغوا له احد وهذا الكلام غير سديد فانه ان كان اعتراضا صحيحا
ولا يندفع بان اهل الحجاز نقراون خلافه لان اهل الاجماع يقراونه على
خلاف ذلك والمعتمد عليه لا على ما نقل احادا ان صح النقل فيه وان
لم يكن اعتراضا لازما فمجاب بما مر دفعه وسلمنا انه غير لازم واولى
ما يقال فيه بعد تسليم القاعدة الاولى انه عرضها هنا ما نع يمنع
من حكم القاعدة المقدمة وهو الاهتمام تناسب الفواصل لانه
لو اخر لفرت الفواصل وامرها اهم من اخبرا للغو فوجب لاجل صحته
الفواصل تقدمه وان كان لغوا فان زعم انه يمكن ان يقدم على ما
يصح القوافي لا عليهما جميعا فيحتاج الى جواب في تقديمه عليهما
جميعا واذا كان اصله الناخير وانما قدم لتصحيح الفواصل فما وجب
لاجله تقديره وكان تقدمه على الاسم يعني عن تقدمه عليهما
جميعا ونقل سيبويه انما قصد عن الاجابة الى هذا الاعتراض خاصته
الذي يدل عليه انه تقدم ايضا على ما ذكر انها قراة اهل الحجاز وكان
امر الفواصل ظاهر في علة تقدمه على احد لو قدر انه قصد ذلك
والجواب ايضا غير سديد لما تقدم والجواب السديد ان
يقال انما قدم عليهما جميعا لانه لما وجب تقدمه على احدكره الفصل
بين الجزئين اللذين هما اسند اليه بتقدم عليهما لذلك فهذا اولى مما ذكره
من قراة اهل الحجاز قال لا سفع دفع اعتراض وقع
على قراة اهل الاجماع ومن اضاف الفعل افعال مقارنة

قال صاحب الكتاب منها عسى ولها مذهبان الى اخره قال الشارح
هي افعال وضعت لدنو الخبر رجاء او حصولا واخواتها فالاول عسى
والثاني كاد واوشك والثالث بعيتها ولما كان عسى للرجاء دخلها معنى
الاستقبال فلم تتصرف بل لزمت معنى واحدا لان تصرفها ينافي معنى الاستقبال
لانها اذا تصرفت دلت على الخبر فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل
وذلك مناقض لمعنى الاستقبال اذ لا يستقيم ان يكون لما مضى ولا لمستقبل
وايضا فان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والاستقبال بخلافه فلا يستقيم
الجمع بينهما قوله وله مذهبان يعني في الاستعمال لا عتبار الظاهر
احدهما ان تاتي لها باسم وخبر وخبرها شترط ان يكون ان مع الفعل وان
كان اصله عندهم الاسم وانما عدل الى الفعل تنبيها على الدلالة على ما هو
المقصود في الرجاء واتى بان بقوته لما يفيده الرجاء من الاستقبال في
متعلقه ولذلك عدلوا عن الاسم الى الفعل وشبهها في هذا الاستعمال
بقولهم قارب زيد الخروج تحقيقا لقضيه الاعراب والا فليس في قارب
زيد الخروج معنى رجاء ولا استقبال وانما هو تمثيل لتقدير التحقيق الاعراب
اللفظي كان اصلها ذلك ثم دخلها معنى الاستقبال والرجاء كما يقال في ما احسن
زيدا ان معناه في الاصل شيء حسن زيدا والمذهب الثاني ان يستعمل
داخلة على ان والفعل خاصة مستغنى بذلك عن اسم قبلها وهذا
الاستعمال في الاستعمالين وان والفعل عن الجزئين كاستعمالهم في طبت
ان يقوم الجزئين جميعا وسره اشتمال ذلك على مسند ومسند اليه

وهو المقصود هذه الافعال فلما كان ذلك موجودا استغنى به عن ذكر
الجملة محققة الا ترى ان معنى قولك طفقت ان يقوم زيد طفقت زيدا
يقوم ومعنى قولك عسى ان يقوم زيد عسى زيدا ان يقوم فلما كانت بمعناه
استغنى عن الاصل لذلك قال ومنها كاد وهي موضوعة
لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجائه وهو خبر محض يقرب
خبرها فلذلك جاءت مستغرقة لمصرف الافعال وخبرها مشروط فيه
ان يكون فعلا مضارعا منبئا على انه المقصود بالقرب ودلالته على
معنى الحال على وجه تاكيد القرب فقال كاد زيد يخرج لذلك وقد شبه
عسى بكاد لما كانت كاد وعسى مشتركين في اصل معنى المقاربة وان
اختلفت وجوه المقاربة حمل كل واحد منهما على صاحبتها تشبيها لها
ومشاركة لها في اصل معناها كما قالوا لا ابا لزيد لمشاركته
للمضاف في اصل معناه فدخلت لذلك ان في كاد وحذفت من
عسى قال وللعرب في عسى بلغته مذاهب ثم ذكر احد
المذهبين الاولين ودخولها على المضمر باعتبار المذهب الاول في اجتماعهما
الى اسم وخبر فان قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر والظاهر
جميعا فهي اربعة عسيت وعساني ان افعل وهذا وجهان في المضمر باعتبار
الوجه الاول للظاهر والوجهان الاخران عسى زيد ان يفعل وعسى ان
يفعل زيد ان قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر فهو وجهان احدهما
عسيت الى اخرها والآخر عساك الى اخرها ويسقط الوجه الاول لان

لان احدهما هو الذي وقع هذا المضمر موقعه والآخر لا يستقيم ان يكون
مضمرا الا انه ان والفعل لفظا فلا يستقيم بعده والظاهر انه قصد
استعمالها في مع المضمر خاصة باعتبار الوجهين الاولين فجعل في الوجه
الاول وجهين عسيت وعساني الى اخرهما على ما ذكر في المضمرات
وجعل في الثاني وجها واحدا باعتبار فاعل الفعل الواقع بعد ان وليس
ذلك من احكام عسى وانما ذلك قياس اضمار الاسماء فلم يكن لذكره مع
عسى وجه واما كاد فلم يات الا على نحو واحد وهو قياس الافعال
في الظاهر والمضمر وقد ضم بعضهم فاها مع المضمر كانه جعلها من الواو
وليس بالقوي والفصل بين عسى وكاد واضح من قوله وقد تقدم ما يرشد
اليه وقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها الى اخره قال
الشارح احلف الناس في كاد فقال بعضهم هي في الاثبات نفي وفي
النفي اثبات وتمسكوا في الاثبات بانك اذا قلت كاد زيد يخرج
فالخروج عنه حاصل فهذا معنى كونها نفيا في الاثبات وتمسكوا في
النفي بمثل قوله وما كادوا يفعلون ومعلوم انهم فعلوا وبقوله اذا اخرج
المحسن اليك لن يكاد يراك الا محسنا اليك وهذا معنى الاثبات في النفي وهذا
مذهب فاسد فان قوله كاد زيد يخرج معناه اثبات مقاربة الخروج
وهذا معنى مثبت واحد النفي للخروج ليس من موضوعه وانما هو من
جهة تعليله وهو ان الشيء اذا كان محكوما عليه بقرب الوجود علم
انه غير موجود واما مقابل كاد مثبت وهو قرب الخروج ولو صح ان

يُقال في مثل ذلك انه نفى لصح ان يقال في قولك قرب خروج زيد انه
موضوع للنفي وهذا غير مستقيم معلوم فساده فاما الكلام على النفي
فسيأتي على الفرع الاخر والمذهب الثاني انه في الاثبات اثبات
وفي النفي للماضي اثبات وفي المستقبل على قياس الافعال وممسك
هاؤلاء في النفي بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد فعلوا ولم يستمر
لهم ان يقولوا مثله في النفي على المستقبل لما رآوه من قوله اذا اخرج
يده لم يكد يراها والمعنى فيه نفي مقاربة الرؤية فلو قالوا اما اثبات الرؤية
لفسد المعنى وما ذكروه في نفي الماضي غير مستقيم لانا نعلم من
قياس لغتهم ان المثبت اذا دخل عليه النفي انتفى فاذا قلت قرب خروج زيد
كان معناه نفي قرب الخروج وهذا معلوم من لغتهم فيجب رد قوله وما
كادوا يفعلون الى انه فيكون المعنى وما قاربوا الفعل قبل ان يفعلوا والدال
عليه سياق الآية من نفسها واستفسارهم فيما لا يحتاج فيه الى التفسير
ولا يوجد وقوع الذبح من قوله وما كادوا يفعلون وانما يوخذ من قوله
فذبحوها فهذا هو الوجه الذي ينبغي حمل الآية عليه وما كان مثلها جريا
على القاعدة المعلومة من كلامهم وقد وافقوا في دخول النفي على
المستقبل انه يكون معناه نفي القرب على قياس الافعال ولا فرق
في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي او على المستقبل فثبت
بذلك ان المذهب الصحيح جرى كاد مجرى الافعال في الاثبات
والنفي فاذا قيل كاد زيد يفعل فمعناه اثبات قرب ذلك الفعل

واذا قيل ما كاد زيد يفعل كان معناه نفي قرب ذلك الفعل فصار
في كاد دلالته مذاهب المذهب الحق جريه على قياس الافعال والمذهب
الثاني مخالفته للافعال في الاثبات والنفي جميعا والمذهب الثالث
مخالفته في النفي للماضي وجريه على قياس الافعال في غير ذلك وبيت
ذي الرمة هو اذا اعتر الهجر المحين لم يكد رسيس الهوى من حب ميه يبرح
على نفي مقارنه الزوال وهو ابلغ من نفي الزوال كقوله تعالى اذا اخرج
يده لم يكد يراها سواء على ما ذكروا التمسك به في ان معناه الاثبات
ضعيف ومسنده ما رواه بعض الرواة من ان ذا الرمة لما انشد هذا
البيت قيل له اقرب من زوال الحب وذلك انما اخذوه من قوله لم يكد
فلولا ان معناها في النفي اثبات لم يكن لاحد هم عليه معنى والصواب ما
قدمناه وهذا غير مروي عمن يوثق له فوجه صحيح ثم ولو قدر روايته بوجه
صحيح فهو عمن يرى هذا المذهب الفاسد والرد عليهم كالرد على من يراه
الآن ومنها اوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبها واستعمال
كاد ولم يرد انها بمعنى عسى ومعنى كاد لان اوشك ليس فيه معنى
رجاء ولا الشا وانما معناه كاد في اثبات قرب الحصول وانما استعملت
لفظا استعمال البابين لمشاركتهما في اصل الباب فاجريت مجراهما جميعا
في الاستعمال والقياس استعمالها استعمال كاد لموافقتها في المعنى
ومنها جعل واخواتها وهذه معناها دنو خبرها على معنى الاخذ
ما اقيله [illegible] فهي مخالفه لعسى لاشعا معنى الاشا والرجا ومخالفته

لكاد لحصول الشروع فيما اخبرت به معها وليس في كاد مشروع والجميع من
باب واحد باعتبار اصل المقارنة به ولم تستعمل هذه الا بالفعل المضارع مجردا
على ان لاخبرها محقق في الحال الكثر من الخبر في كاد واذا كان استعمال كاد
مع عدم الحال فهذه اجدر ومن ثم لم يحز الاتيان بان على حال بخلاف كاد
لانه في كاد يصح بقدره مستقبلا على وجه فصح دخول ان لذلك وهاهنا
لا وجه لتقديره مستقبلا لكونه مسروعا فيه فقد تحقق فيه معنى الحال
فلم يكن لدخول ان وجه ومن اصناف الفعل فعلا المدح وضعا
للمدح العام والذم العام قال السارح المراد بافعال المدح
والذم عند النحويين افعال وضعت لانشاء مدح او ذم لا كل فعل قصد به
مدح او ذم وان صح اطلاق المدح والذم عليها الا ان الثبوت لما ذكرناه من
الانشاء ولذلك لم يكن شرف وفخم وعظم وما اشبهها من افعال المدح
المزادة ههنا اذ لا انشاء فيها وقوله للمدح العام يعني لمدح لا خصوصية
فيه لانك اذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته مطلقا من غير تعين خصلة
معينة مدحته لها فهذا معنى قوله للمدح العام وكذلك الذم وقوله
وفيها اربع لغات فالظاهر انه اراد فيهما في الاصل قبل نقلهما الى معنى
الانشاء اذ لم يسمع نعم الرجل زيد فارقبل فقد جاء نعما ونعما وهي التي للانشاء
فالجواب انه عرض ثم عارض او حب تحريك العين وهو
سكون الميم فلا يلزم من العدول الى الاصل في الموضع الذي تعذر فيه
اللفظ المستقل الى العدول عن الاصل في الموضع الذي لا تعذر فيه الفعا

يدل على ذلك ان اصل حبذا حبب وحب بالفتح والضم فيها قبل النقل وبعد
النقل التزم الفتح ولم يجز الضم وهذا لذلك وهذه الافعال امنازت
باموز منها ان فاعلها لا يكون الا احد ثلثة اشيا اما معرف باللام
واما مضاف الى المعرف به واما مضمر مميز بنكره منصوبه وانما كان
كذلك من جهة انهم قصدوا ابهام الممدوح او لا ثم تفسيره فلذلك اتوا
به على هذه الصفة ووجه الابهام فيما قبل الالف واللام انه قصد الى
معهود في الذهن من غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم
يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود وهذا التعريف باللام
نحو التعريف الذي ذكرناه في باب اسامه وان اخلصت جهات التعريف
واذا كان كذلك ثبت فيه الابهام باعتبار الوجود فالوجه الذي حكم
بتعريفه غير الوجه الذي حكم بابهامه ووزانه في الابهام والتعريف قولك
قتل فلانا اسامه فاسامه ها هنا وان كان معرفه باعتبار الذهن
الا انه نكره باعتبار الوجود وهذا المعنى ظن بعض النحويين انه موضوع
بحاله يعني المعرف باللام كما ظن بعضهم ان اسامه موضوع للجنس
بحاله وهو خطا محض في الباب جميعا الا ترى انك اذا قلت نعم الرجل لم ترد
جميع الرجال هذا مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون
المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التشبيه ان يثنى ولو كان على ما زعموا
لوجب ان يطابق بجمع الجنس ولا ان يثنى ولا يجمع لان اسما الاجناس
[illegible] اذا قصد المتكلم بها الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح

مرفوع على الابتدا في الاصل ونعم الرجل خبره والجمله اذا وقعت خبرا فلا
بد من ضمير يعود اليه او ما يقوم مقامه وما لم يعد هذا الفاعل اسم
جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان هذه
الشبهه لا تعارض الامور القطعية وما ذكرناه مقطوع به وايضا فما ذكروه
انما هو احد احتمالين في الاعراب فان تعدد احدهما تعين الآخر وما ذكرناه
متعين وايضا فانا متفقون على صحه نعم رجلا زيد وزيد يحتمل ان يكون
مبتدا كما زعموا وخبره نعم ولا يصح ان يقال الضمير عايد الى زيد لانه
يجب ان لا يكون عايدا على متقدم والا ورد نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا
الزيدون وايضا فانه كان يفوت الابهام الذي هو مقصود في عرض الباب
فان زعموا ان الاصل كان كذلك فلما نقل الى معنى الاشتغال جعل الضمير
مبهما ثم فسر فلا بعد ان يقال فما نحن فيه كذلك فانا لا ننكر ان يكون
الاصل كذلك ثم غير وانما الكلام في مدلوله في حال استعماله للاشتغال
والتحقيق في حوار سبهم امران احدهما ان الاصل ان يكون الرجل لزيد
المذكور مضمرا عايدا عليه فاستعملنا نار مضمرا ومادة مظهرا وجعل
الابهام تاخير المفسر عنه والآخر انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن
كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى فكما يصح ان يقوم اسم الجنس
مقام الضمير صح ان يقال الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير
لانه مندرج تحته ما تقدر من اجاره في المعنى فان قصدوا تقويم هذا المعنى
فهو مستقيم وان قصدوا تحقيق وضعه للجمله فالفعل

فهو مردود بما تقدم والكلام في المضاف الى ما فيه الالف واللام وفي المضمر
لذلك وقد الحق بعضهم الموصول كمن وما في صحه وقوعه فاعلا لهذه الافعال
مما فيه الالف واللام وحمل عليه قوله تعالى بئس ما اشتروا به انفسهم
وتطايره ولا بعد في ذلك ويجوز ان يكون الفاعل في مثل ذلك مضمرا ويكون
ما بعد التمييز موصوفه باشتروا وان يكفروا المخصوص على القولين ولا بعد
في الاخير ومنها انه لا بد وان يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع هو
المخصوص بالمدح او الذم لان وضعها على الابهام او لانها التفسير
فوجب لذلك ذكر المخصوص لانه المفسر للمبهم او لا فلو قطع عنه لكان
خروجا بها عن موضوعها وهو غير مستقيم وفايده الابهام ثم التفسير
ان الشيء اذا ابهم ثم فسر كان في النفس اوقع لما جبل الله النفوس عليه
من التشوف الى قصد ابهامه ولانه اذا ذكر لذلك كان مذكورا مرتين
والمذكور مرتين ابلغ من المذكور مره ولجه قوله وقد يجمع بين الفاعل
الظاهر وبين المميز بالمد لانه قد يستغنى عنه فلذلك كان تاليا ولا بعد
في الاستثناء باليسير وان كان في الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى ذرعها
سبعون ذراعا ويمكن ان يقال ان التمييز في مثل ذلك بعيد لانه مشبه
لقولك عندي قمح محما لان قولك نعم الرجل رجلا لذلك بخلاف قوله
تعالى ذرعها سبعون ذراعا فان ذراعا ههنا تمييز لما استتر فيه دلاله
على ذراع وانما اخذ من دليل من خارج بخلاف قولك نعم الرجل رجلا
ما اقيله بعضهم وجعل قوله رادا في البيت مفعولا ليرد ذلك

كأنه قال تزود زادا مثل زاد ابيك فنعم ان اذ زاد ابيك ولكنه قدم واخر وقوله
تعالى فنعما هي اوردها لاشكالها والا فهي مندرجة في عموم ما ذكره وتبينها
ما ذكره وهو ان الفاعل مضمر وما مميز وهي المخصوص بالمدح واما قوله
تعالى ان الله نعما يعظكم به فهذا يحتمل ان يكون مثلها الا انه ما يكون
موصوفه فكان المعنى ان الله نعم الشيء شيئا يعظكم به فيكون مميزا
ويعظكم بهِ صفة له ويحتمل ان يكون ما موصوله فاعلا على قول من جوز ذلك
في مثل بئس ما اشتروا به انفسهم فمحرى فيه القولان الجاريان في بئس ما
اشتروا به الا ان المخصوص في بئس ما اشتروا به مذكور وهو ان يكفروا
المخصوص هنا محذوف للعلم به ويقدر ان الله نعما يعظكم به
احدهما ان يكون مبتدا خبره ما بعده من الجملة قد تقدم الكلام على ذلك
وبان انه الحاصل لمن زعم انه اسم جنس وايضاح ذلك والثاني ان يكون
خبر مبتدا كما تقدم ذكر الفاعل منهما قد سئل عنه واجيب
بقوله هو زيد ثم استعمل على هذا النحو في هذا المعنى المقصود فصار
في حكم جملة واحدة لعروض هذا المعنى المقصود فيها وهذا الثاني اولى
من وجهين لفظا ومعنى اما اللفظ فلان المبتدا اذا كان خبره فعلا
فالوجه ان لا يتقدم عليه وفي ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة
وهو بعيد والاخر هو انه اذا وقع خبر المبتدا جملة فلا بد من ضمير رابط
ضمير ولا وما توهموه من ان الرجل للجنس قد تقدم فساد ذلك فيما

لكان وقوع الجنس موقع الضمير شاذا قليلا ايضا ومن حيث المعنى هو ان
الابهام يناسب المفسر واذا جعل زيد خبر مبتدا كان المفسر فيه
مخففا وهو المفهوم منه واذا جعل مبتدا لم يلزم ذلك مخففا فظهر ان
الوجه هو الثاني واما ما يلزم من ان فيه حذفا للمبتدا فذلك كثير سائغ لا
شذوذ فيه ولا بعد فلم يقابله ما من مما تقدم وقد يحذف المخصوص
اذا كان معلوما كقوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد هو وهو ضمير ايوب
وهو على الوجه الثاني خبر مبتدا محذوف اي هو هو ولذلك كل ما اتى
من نحوه كقوله تعالى نعما يعظكم به وليس ذلك من نحو اما اما وشعري
شعري وانما ذلك من نحو زيد اخوك واشباهه الا ترى ان الضمير
الاول في قولك هو هو يعود على العبد الموضوع مبهما وهو الثاني
المخصوص بالمدح يعود على ايوب فكانك قلت العبد المذكور ايوب
فظهر انه من نحو زيد اخوك وشبهه وهذا واضح فاله
وتوثت الفعل
وتثنى الاسمان وتجمعان الى اخره انما ذكر ذلك ليعلم ان هذا الفعل يجوز
فيه ما يجوز في الافعال من الحاق العلامة في المؤنث وامتناعها بجواز
حذفها وان كان مؤنثا حقيقيا بخلاف غيره من الفعل لانه غير
متصرف فاشبه الحروف فجرى مجراها في ترك الحاق العلامة وكل
ذلك سائغ واما ذكره التثنية والجمع فلرفع ابهام عمن ظن انه اسم جنس
ولا يثنى ولا يجمع اوعمن ظن انه لما كان للاشتراك في
ما قيل فيه ظن طريقه واحد كما في حذا وكما في الضمير في نفسه

قوله وهذه الدار نعمت البلد فالحقوا العلامة بنعم وان كان الفاعل البلد
لانه قد علم انه قصد الى تفسيرها بالدار اذ التقدير نعمت البلد هي فلما
كان كذلك جاز الحاق العلامة وشبهه بقوله من كانت امك في كونه
انث الضمير في كانت مع كونه لمذكر وهو من لما كان في المعنى هو الام
فالتانيث في كانت وان كان الفاعل مذكرا لما كان لموانث مذكور في
المعنى كالتانيث في نعمت وان كان لمذكر لما كان لموانث مذكور في المعنى
وكذلك الدت وقوله نعمت زورت البلد انث وان كان الفاعل
مذكرا لما كان لموانث مذكور في المعنى وهو قوله اوحرة عيطاء قال
ومن حق المخصوص ان يجانس الفاعل لانه في المعنى يفسر واذا كان
يفسرا له وجبت مطابقته له وهذا يوضح لك الرد على من قال انه للجنس
ثم اورد اعتراضا على ذلك وهو قوله تعالى بئس مثلا القوم الذين كذبوا
باياتنا الاية وذلك ان الفاعل ها هنا مضمر مفسر بمثل فيكون التقدير
بئس المثل وقد ذكر القوم وليس هو مطابقا للمثل في المعنى واجاب
عنه بانه على حذف مضاف تقديره بئس مثلا مثل القوم وعلى ذلك
يكون مطابقا ولذلك اورد قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا باياتنا
وتقدير الاعتراض مثل الاول سواء واجاب عنه بامرين احدهما مثل ما تقدم
وهو ان يكون على حذف مضاف كانه قال بئس مثل القوم الذين كذبوا
والاخر ان يكون الذين كذبوا صفة للقوم ويكون المخصوص محذوفا
اي بئس مثل القوم المكذبين هو وهو ضمير المثل المتقدم ثم الفعل

قوله ومثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا بئس مثل القوم الذين كذبوا
هو وهذان الباب وبئس يكون المخصوص مطابقا فستقيم المعنى قال
وحدا مما يناسب هذا الباب لانه السا للمدح فهو من الباب اي في
التخصص وانما ذكر على حده لما خص به من احكام لفظه وهو ان فاعلها لا
الا لفظ ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما على ما تقدم وانما خصوا اذن
لانه من الاسماء المبهمة والغرض الابهام فكان مناسبا للمعنى المخصوص
واختص دون اخواتها لانها اللفظ السابق لانه مذكر مفرد والمذكر المفرد
هو السابق وما عداه فرع عليه على ما تقدم في ذكر علل منع الصرف
وعدل عن ضم الفعل وان كان جائزا في الاصل على قول وراحا على
قوله لانه لما نقل الى معنى الاستاجعل على صيغة مخصوصة تنبيها
على قصد النقل عما كان عليه ومنها ان يميزها غير واجب
ذكره لا يجوز ان تقول حذا زيدا وحبذا رجلا زيد ومنها ان المخصوص اذا
لم يكن مفردا مذكرا كان غير مطابق للفاعل في اللفظ كقولك حبذا الزيدان
ولذلك جعلت على حده واصلها حبب من مثل قولهم وحبها مقتوله حسن
يقال ويجوز ان يكون من حب الذي اصله حبب وهو الظاهر لموافقته له
في اللفظ ويجوز ان يكون من حب الذي اصله حبب ثم غير وهذا ابعد لما
فيه من التغير من غير حاجة وهذا الاسم في نحو الهام الضمير في نعم يعني
انه مبهم غير مراد به معين مثل الهام الضمير في نعم قال ومن ثم
ما قيله [illegible] يعني انه مميز بنكرة يلي جلسه كما يلي الضمير في نعم بذلك

فنقول حبذا رجلا زيد كما تقول نعم رجلا زيد ثم قال الا ان الظاهر
يصل على المضمر فان استعنوا معه عن المفسر فقيل حبذا زيد ولم يقولوا نعم
زيد يعني بالظاهر لفظ ذا الذي في قولك حبذا بخلاف نعم اذا كان الفاعل مضمرا
فانه ليس في اللفظ ما يشعر بالفاعل فلما كان للفاعل ها هنا لفظ مختص
استغني عن المفسر ولما لم يكن في نعم لفظ مختص احتيج الى المفسر ثم قال
ولانه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وسنفصل في حبذا وجه
اخر في وجوب ذكر التمييز في نعم وجواز حذفه في حبذا يعني انه لو لم يفعل
ذلك لالتبس الفاعل بالمخصوص في نعم بخلاف حبذا زيد انه كان يلتبس
في كثير من المواضع لا في كل المواضع وبيان موضع الالتباس انك لو
قلت نعم السلطان لم تعرف هل السلطان فاعل او مخصوص والفاعل مضمر
وفي التصريح بقولك نعم رجلا السلطان ما تتعين به الفاعل من المخصوص
هذا وشبهه بمواضع اللبس بخلاف حبذا فانه معلوم ان فاعله ذا فاذا
ذكر بعده الاسم المخصوص تعين ولم يلتبس بالفاعل ابدا ومن اضناف
الفعل فعلا التعجب قال الشارح التعجب الذي يعنونه
النحويون هي الالفاظ التي تدل على انشا التعجب لا ما يدل على
التعجب الا ترى انك لو قلت تعجبت من زيد واشباهها لم تكن من باب التعجب
الذي يوبب له النحويون ولم يحده استغنا بذكر الصيغه وحصرها فيما
افعله وافعل به اذ المقصود انما هو الصيغه فاذا انحصرت حصل
المقصود الان ذكرها باعتبار المعنى او لا هو الاولى ثم بعد ذلك نافعنا النفيسا

ما هو شرط لها باعتبار اللفظ كما يفعل في سائر الحدود النحويه قال
وهما صيغتان ما افعله وافعل به فكن افعل وافعل عن كل ما يصح ان
يبنى عليهما وكني بالضمير عن المثالين عن ذلك كل ما تنسب اليه فعل
التعجب قال ولا يلتبسان الا مما يبنى منه افعل التفضيل
وقد تقدم ذكر ذلك بوجوهه وعلله فلا حاجه الى اعادته قال
الا ما شذ من قولهم ما اشهاها وما افقه فالشذوذ فيهما جميعا انه من
المفعول دون الفاعل والقياس ان يكون من الفاعل لانه يقال شهيت
الطعام ومقت الرجل فلا شذوذ فيه من هذه الجهه فلم يكن شذوذه
الا ما ذكرناه واما ما اولاه فشذوذه انه استعمل من الرباعي بالهمزه من
قولك اوليته خيرا واعطيته كذا ولا يقال في هذا المعنى ولى ولا اعطا
ولذلك قال المعروف ليس انه من قولك اوليته المعروف لا من قولك
ولى لان ذلك بمعنى اخر واستغنى في اعطى بما يفهم من قولهم ما اعطاه
لان المعنى على الاعطا ومما تقدم في مثله في افعل التفضيل من قولهم
اعطاهم للدنيا والدرهم وذاك انما يلون من الاعطا قال
وذكر سيبويه انهم يقولون ما اقله استغنوا عنه بما اشد قلته ووجه
ذلك انه كثر وقوع هذا المعنى والتعرض عنه بما اكثر قلته فلو كان ما اقله
جاريا في كلامهم على القياس في هذا الباب لكان واقعا في لغتهم ولما لم يقع
في لغتهم دل على انه مستغنى عندهم فهذه طرق سيبويه في استثناء
ما اقيله من الباب وهذا جار في كل ما يأتي مثله ثم قال

فسر بما في

ومعنى ما اكرم زيدا شيء جعله كريما الى اخره ويبان ذلك اصله قبل نقله الى
التعجب والا فليس معناه بعد النقل ذلك وهو الذي اراد بقوله بعد
ذلك الا ان هذا النقل من كل فعل ما خلا ما استثنى منه مختص بباب
التعجب ويبان ذلك وان كان اصلي للتصحيح الاعراب فهو بمعنى
التعجب ثم شبهه في اصله بقولهم امر اقعده عن الخروج لانه من باب
سر اهر ذا ناب فالمصحح للابتدا بالنكره هنا كونه في معنى كلام هو
فيه فاعل فلذلك احتاج ان يشبهه بامر في قولهم امر اقعده عن الخروج
ليصح الابتدا بالنكره وكان الاولى ان يذكر بقيه المذاهب في الاعراب
فيما اكرم زيدا ها هنا وسنغني عن الفصل الذي بعد ذلك لانه في
الحقيقه تتمه له وما ذكرها هنا احد المذاهب الثلثه وهو مذهب
سيبويه لان سيبويه يجعل ما مبتداه وما بعده جمله في موضع الخبر
وهو عين ما ذكره ها هنا ثم اعاد ذلك في المعنى في الفصل الذي يليه وذكر
معه المذهبين الاخرين وليس لفعله معنى فان زعم زاعم انه تكلم هنا في المعنى
وتم في الاعراب فليس بمستقيم لان المقصود انما هو الاعراب والمعنى
الاصلي امر تقديري والاعراب مبني عليه فهو المقصود والاخر انه قد ذكر
بعده افعل به واستوفى عند ذكره الاصل والاعراب جميعا والكلام
على الجميع سواء قوله الا ان هذا النقل من كل فعل خلا ما استثنى
منه يريد مما استثنى منه ما تقدم ذكره في افعل التفضيل على ذلك الفصل
فاما قولهم اكرم بزيد فقيل اصله اكرم زيد على التفضيل الذي ذكره ولا
يكون على ذلك فيه ضمير لان فاعله مذكور بعده قال وهذا الكلام
ضرب من التعسف لما فيه من مخالفه القياس في وجوه متعددة منها
استعمال الهمزه لصيروره الشيء ذا كذا في اكرم ومنها نقل الفعل عن
صيغه الخبر الى صيغه الامر ومنها زياده الباء على الفاعل وكل
ذلك خروج عن القياس ثم ذكر وجهين ليس فيهما ما في ذلك وانما
فيهما استعمال الهمزه للتعدي او للتصيير ويقرر ذلك ان يقال
انه امر في الاصل من اكرمته اي جعله كريما والباء مزيده على المفعول
وفيه على هذا ضمير فاستعمل الهمزه للتعدي وهو كثير واستعمل الباء
زايده على المفعول وهو كثير واستعمل صيغه الامر للامر وهو القياس
ثم نقل الى معنى التعجب كما نقل على القدر الاول فلم يلزم فيه ذلك
التعسف الذي في القدر الاول وانما يلزم فيه الاضمار الذي لا يتعين
وليس بمستبعد الا ترى ان مثل هذه الصيغه الى باب الاشا للمدح قد
جرى الضمير فيها هذا المجرى فلم تعر عن لفظ الوحده في قولك نعم رجلا ونعم
رجلين ونعم رجالا فكذلك ها هنا وقد اجاب بقوله انه جرى مجرى المثل
فلا يغير عن لفظ الوحده والوجه الثاني ان يجعل الهمزه لما جعلت له في
الوجه الاول وهو على الامر ايضا كان اصله اكرم اي صر ذا كرم
ثم عدي بالباء فصار الفاعل به مصيرا غيره صائرا اذا كرم كما تقول قمت
وكون ات القائم ثم تقول قمت بزيد ما بنى بالباء للتعدي ومصير الداخله
في تلبسه بها الفاعل لذلك الفعل قبل دخولها فصار معنى اكرم بزيد في

الأصل على هذا التأويل صير زيدا صارا ذا كرم فاما ذا لصير فيه معنى الباء
للتعدى لان هذا المعنى مستفاد من باء التعدية واما كونه صايرا ذا
كذا مستفاد من الصيغة التى هى اكرم قال واختلفوا فى
ما فهى عند سيبويه الى اخره يريد فى الاصل فقال سيبويه انها مبتدا
ما بعده خبره كما تقدم فى اول الفصل الذى قبله وهو الوجه اذ لا يلزم
فيه ما يلزم فى غيره وقال هى موصوله وصلتها ما بعدها
وفيه تعسف لانه لا يحتاج فيه الى تقدير خبر محذوف ونحن ما نقطع
باستقلاله كلاما من غير نظر الى محذوف وقال قوم انها استفهام
مبتدا وما بعده خبره كان الاصل اى شى حسن زيدا وليس بالجيد لان صيغ
الاستفهام لم تثبت فيها نقل الى اشياء اخر بخلاف صيغ الاخبار فانها
تنقل الى الاستفهام كثيرا فثبت ان الوجه ما صار اليه سيبويه وقال
ولا تتصرف فى الجملة التعجبيه الى اخره لانها جزآن كالمثل والامثال
لا تضرب لانها مجموعها تدل على اشياء التعجب فلزمت طريقه واحده كما
لزمت نعم وبيس طريقه واحده كذلك قال وقد اجاز الجرمى
وغيره الفصل نظرا الى قولهم ما احسن ما الرجل ان تصدق ووجهه ان الظروف
اتسع فيها فجرى فيها ما لم يجر فى غيرها قال ويقال ما احسن
زيدا للدلالة على المعنى كانهم لما قصدوا الى التعجب مما مضى اتوا بالفعل
الدال على الزمان الماضى مع نقل التعجب مستغنى بذلك ولك ان تقول
ما احسن ما كان زيدا ولك ان تجمع بينهما فتقول ما كان احسن ما كان

زيدا والاولى هى الصيغة الاولى اذ لا حاجة الى التكرار والاتيان بها مع
الفعل الذى جرى به للمعنى المتعجب منه هو القياس لانه هو المقصود
بالمضى وقد حكى ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها وادخال اصبح وامسى
هاهنا فى الدلالة على الوقت الذى حصل فيه المتعجب منه كادخال
كان فى الدلالة على وقت المتعجب منه وان اختلفت جهات الازمان
وقوله والضمير للغداة انما يعنى فيما اصبح والا فهو فى قوله ما
امسى ادفاها للعشية وانما استغنى بتنبيهه على ضمير الغداة لانه يعلم
ان قوله ما امسى ادفاها للعشية ومن اصناف الفعل الثلاثى
قال صاحب الكتاب للمجرد منه ثلثه ابنيه فعل وفعل وفعل
الى اخره قال الشارح لا يكون الملاثى على اكثر من ذلك
لان اوله ملتزم فيه الفتح واخره لا اعتداد به فى التشبيه لان محله التغير
فلم يق الا وسطه ولم يحى ساكنا اصلا والحركات ثلث فوجب ان لا يزيد على
ثلثه ابنيه فعل وفعل وفعل فاما فى الفا فليس باصل ايضا فلذلك حكم
فى شهدا اذا قيل شهد وشهد انها فروع على شهد ولذلك حكم على نعم
وبيس بذلك وحكم على ليس وسنأتى ذلك قال وكل واحد من
الاولين يعنى فعل وفعل وحميين متعد وغير متعد وقد تقدم معنى
المتعدى وهو كونه توقف عقليته على متعلق وقد تقدم مبينا قوله
ومضارعه على يفعل ويفعل يعنى مضارعه على اختلاف وحميه فيكون
اربعة اقسام يفعل متعد وغير متعد ويفعل متعد وغير متعد فلذلك

مثل باربعه امثله وضربه بضربه للاول وجلس بجلس للثانى وفعله بفعله للثالث
وقعد بقعد للرابع ومثال فعل والكلام فى مضارع فعل فى تقسيمه
الى اربعه امثله كالكلام فى مضارع فعل الا ان موضع يفعل ثم يفعل
ههنا فلون يفعل ها هنا متعد وغير متعد ويفعل متعد وغير
متعد فمثال الاول شربه لشربه ومثال الثانى فرح يفرح ومثال
الثالث ومقه يمقه ومثال الرابع وثق يثق والبناء واحد غير
متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يفعل ولذلك لم يجئ الا على بنيه واحده
وهو يفعل قال ـــــ واما فعل يفعل فليس باصل كانهم قصدوا
الى مخالفه عين الماضى للمضارع وكذلك كان فعل يفعل هو القياس والكسر
لم يجئ لمضارعه الا فى الفاظ محصوره وهى فى الصحيح لا يزيد على خمسه
ويجوز فيها الوجهان وفى معتل الفا اكثر من ذلك واما مجئ مضارع فعل
على يفعل عين الماضى فكانهم كرهوا مشاركه لعين المتعدى فى الماضى
والمستقبل فخصوه لذلك بالضمه ومن ثم لم يجئ الا مشروطا يعنى
لم يجئ مضارع فعل المفتوح العين مفتوحا عينه الا ان يكون عين الفعل
او لامه احد حروف الحلق لما بينها وبين الفتح من المناسبه فكانهم ازادوا
مجيئها مناسبه لحركتها واعتدوا باللام وان كانت بعدها لما يلزم من
اسفال الى علو ولم يعتدوا بحرف الحلق اذا كان فا لانه لا يلزم منه الا استفال
الى علو كما منعوا فى اللغه الفصيحه الامالة لتغير الواقعه فى نابغ
ولم يمنعوا بالعين الواقعه فى علاك نظرا الى ذلك ثم قال ـــــ

الا ما شذ من نحو ابى يابى وركن يركن اما الى يابى فكانهم لما علموا انهم اذا فتحوا انفلت
الالف من حروف الحلق فصار للفتح وجه فى مثل ذلك وان كان على خلاف
القياس من حيث ان فيه دورا وذلك ان الفتح لا يكون الا بحرف الحلق
ويتوقف كونه حرف حلق على الفتح واما ركن يركن فقد جعله شاذا وقد
يقال انه يقال ركن يركن وركن يركن فالاولى على ذلك ان يقال
هو من باب دخل اللغتين لانه اقرب من مخالفه القياس ولذلك حكم على فعل
يفعل انه من باب دخل اللغتين فقال واما فعل يفعل نحو فضل يفضل
ومت يموت فمن باب دخل اللغتين ومعنى باب دخل اللغتين ان تثبت للماضى
ههنا ان بناء ان وللمضارع لكل واحد منهما بناء ثم سكلم العربى باحد بناءى
الماضى مع بناء المضارع الذى ليس له يتوهم انه جار عليه وليس كذلك
ومثاله ما ذكره فى فضل يفضل لان العرب يقول فضل بالفتح وفضل
بالكسر ومضارع الفتح يفضل بالضم ومضارع فضل بالكسر يفضل
بالفتح فاذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم انه من باب دخل اللغتين وهذا
الفعل معناه من الفضله لا من وولك فضلته اذا غلبته فى الفعل لان
ذلك ليس فى ماضيه الا الفتح وليس فى مضارعه الا الضم لانه من
فاعلنى ففعلنه افعله قال ـــــ وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء
يعنى وللثلاثى المزيد فيه لان الرباعى سيأتى بعد ذلك وانما كلامه فى
الثلاثى قال ـــــ والزيادة اما ان يكون من جنس حروف الكلمه
وهى من جنسها وللالحاق وغير الالحاق وقد تقدم بيان ذلك فى الاسماء قال ـــــ

واسنه المزيد فيه على ثلثه اضرب موازن الرباعي على سبيل الالحاق وغير موازن
له فالاول على ثلثه اوجه ملحق بدحرج لانهم زادوا في كل واحد منها
زياده لموافق دحرج في وزنه على الوجه الذي قدمناه في الاسماء على
ما سيأتي اخر هذا الفصل وملحق بدحرج على ما ذكرو ملحق تاحرجم وعلى
ما ذكر ايضا والثاني هو الموازن على غير سبيل الالحاق نحو احرنجم وحرنبى
وقابل فصار على ثلثه وان وقعت دحرج في وزنه بما زيد فيها فليست
للالحاق لما ذكرناه من ان حرف الالحاق هو الذي ليس له معنى وضعت
الكلمه به له واما الهمزه في افعل فموضوعه لمعان متعدده كالتعدي
وغيره وكذلك تضعيف العين في مثل حرب واما الالف في نحو
قابل فموضوعه لان يكون من عبرك اليك ما كان منك اليه هذا
كله بخلاف حروف الالحاق وههنا وجه اخر يشعر بالالحاق في
الاول دون الثاني وهو موافقه المصدر منه مصدر الملحق بخلاف مصادر
غير الملحق واعتمد صاحب الكتاب على ذلك لسهولته والتحصيل مبدانا به
لانه جار في الاسماء والافعال وما ذكر سيتد بالافعال دون الاسماء
لان الاسماء لا يمكن معرفه الملحق فيها من غيره بمصدر اذ ليس لها مصادر
والثالث غير موازن نحو انطلق وافتدر الى اخره فهذه غير موازنه لرباعي
بوجه وليس استخرج موازنا لاحرنجم لانا لم نعن بالموازنه صوره حركات
وسكنات وانما عنينا وقوع الفا والعين واللام في النوع موقعها في
الاصل الملحق به والزيادة ان كان ثم زياده لغير الالحاق فلا

مماثله في الملحق واستخرج بالنسبه الى اخرنجم على خلاف ما ذكرناه في
الاصليه والزياده جميعا اما الاصليه فهو ان الخا وهي فا وقعت موقع
النون الزائده في الاصل وليس ذلك في مثل الملحق واما اعتبار الزايده
فهو ان النون واقعه في الاصل بعد الفا والعين وليس في الفرع نون في
موضعها ولا في غيره وقال ـــــ فما كان على فعل فهو على معان لا
يضبط كثره وسعه لانه اخف البنيتهم في الافعال متصرفوا فيه في معان
كثيره لحقه فعل ان عد فعلا من ابنيتهم غيره له معنى الا وقد استعمل فعل
فيه فهذا واحد كثره معانيه وغيره ليس مثله في الخفه فلم تكثر معانيه
فعرض النحويون لذكرها لحصرها وقلتها وان كان ذلك كله امرا لغويا في
التحصيل وقال ـــــ وباب المفاعله مختص بفعل يفعل منه لما كان
باب المفاعله مختصا بماض مخصوص ومضارع مخصوص فامكن ضبطه ذكره
وهذا اولى بقوله عد النحو فانها راجعه الى ضوابط كليه تعرف بها تفصيل
انواعها الا ما كان معتل الفا كوعد ادمعتل العين واللام من بنات الالف
كعنت وزمت فانه لم يات فيه الضم وانما اتى فيه الكسر لانهم لو بنوه
على الضم في العين لادى الى ما ليس من ابنيه كلامهم في مثل الانزى
انهم لا يقولون في باب وعد يوعد مضموما ولا في باب باع يبوع ولا
في باب رمى يرمو وانما اتوا بذلك كله مكسورا او مفتوحا في باب وعد
خاصه لاجل حرف الحلق كقولهم وضع يضع وانما لم يلينوا يفعل
في باع ورمى لما يودي من انقلاب الالف التي هي عين ولام واوا

لانضمام ما قبلها مختلف حروف الكلمة ولانه يؤدي الى ابدال الاخف بالاثقل
مع الغنية بالبناء الاخر الذي هو اصل ايضا فلما كان كذلك لم يستعملوه ايضا
في هذا الباب الا ما كان من جنس كلامهم قال ـــــ وعن الكسائي
انه استثنى ايضا ما فيه احد حروف الحلق وانه يقال فيه افعله بالفتح
يعني ان يكون عينه او لامه احد حروف الحلق دون الفاء وانما ابهم لانه
قد تقدم ما يشعر بذلك واستثنا الكسائي عن مستقيم لا في النقل
ولا في المعنى اما النقل فقد نقل الثقات فاخرني فخره اخره وهو عن
ما خالف فيه واما في المعنى فان ما فيه احد حروف الحلق لم يلزم في قياس
كلامهم الفتح دون الضم بخروجه عن قياس بل استعمل فيه الضم والفتح
جميعا الا تراهم يقولون دخل يدخل ونحت ينحت فهو مما لم يأت فعل
الذي لبس فيه حروف الحلق في كوهم يقولون نفعل ونفعل بالضم والكسر
فاذا استعملوا الضم اخذ البنا من اللذين مما قبل ذلك اذا استعملوا
يفعل مما فيه حرف حلق فانما استعملوا احدا لابنيه التي هي قياسه
فوضح من حيث المعنى انه ليس كباب وعد ورمى في امتناع يفعل فيه
قال ـــــ سيبويه وليس في كل شي يكون هذا الانزاع لا
يقولون نا زعني فنزعه استعنى بغلبته وما ذكره سيبويه في ذلك
لا يخرجه ان يكون قياسا كما انه لم يخرج باب التحت عن القياس
لامتناعهم في ما اقبله وانما قام دليل خاص في هذه المواضع والدليل
الخاص هو انه كثر استعمالهم هذا المعنى ولم يرد عنهم فيه ما

وانما ورد عنهم في موضعه غلبته فدل ذلك على انه في هذا الموضع
الخاص مطرح ويقدر دليله ان يقال لو كان ذلك جائزا لورد ولم يرد
فدل انه غير جائز قال ـــــ وفعل لكثير فيه الاعراض والعلل
الى آخره لما لم يكن حصره لاستازم معانيه ذكر الكثرة في العلل والاجزان
واضدادها مما مثل لكل واحد من الاقسام وقد يكون فعل لغير ذلك
كعلم وسمع وركن واشباه ذلك وقوله لكثير فيه الاعراض من العلل
والاجزان يدله على ان هذه المعاني يكون فيه كثيرا على معنى انها يكون فيها
اكثر منه في غيرها فان فعل في غير ذلك اكثر منه في ذلك ولكن العلل والاجزان
فيه اكثر منها في غيره ولذلك قال لكثير فيه ولم يقل يكثر فيها وهو تنبيه
دقيق قال ـــــ وفعل للخصال التي يكون في الاشيا قال ولذلك لم يأت
متعديا لان الخصال التي وضع لها لم يأت شي منها متعلقا فلذلك كان
غير متعد لحسن وقبح قال ـــــ وبفعل بحي مطاوع فعل الغرض
منه ان يذكر معنى فعل الملحق لانه المذكور بعد فعل في ترتيبه لان كلامه
في الثلاثي ولكن لما كان الملحق والاصلي مشتركين جمعهما وجمع الفصل
لفعل وان كان عرضه فعل لطول الكلام ومعنى كون الفعل
مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل اخر متعد به كقولك
كسرته فانكسر وقولك انكسر عباره عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو
انكسر اي بهذا الذي قام به اثر الكسرة وهو الانكسار هذا الذي يعني
بالمطاوعة وقد تكلم بالمطاوع وان لم يكن معه ما هو مطاوع له كقولك

انكسر الاناء ولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه وانما يلزم ما ذكرناه وهو ان
يكون له فعل متعد المطاوع اثره لما تكلم عن يفعلل باعتبار مطاوعته لفعلل
صار الفعل في الظاهر ليفعلل يكمله باعتباره فقال وبنا مقتضيا لمعنى
تفعلل لتسهوك وترهوك اما تسهوك فقد نقول سهوكته فتسهوك اي اهلكته
فهلك فهو جار على المطاوعة واما ترهوك فعلى ما ذكر في كونه مقتضيا
غير جار على مطاوع له يقال ترهوك في مشيه اذا ماج قال ويفعل
بجي مطاوع فعل الى اخره قد تقدم معنى المطاوعة نحو كسرته فكسر
قال وبمعنى التكلف فالتكلف معناه ان تتعاطى ذلك الفعل ليحصل
بمعاطاته والقصد بتحصيله كتشجع معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه
اياها ليحصل ولذلك الحلم والمروءة ثم لما كان هذا المعنى ملتبسا بتفاعل
من حيث ان كلا واحد منهما غير ثابت في الاصل لمن نسب اليه فرق
بينهما بما هما مختلفان فيه وهو ان يفعل المقصود منه ممارسته ذلك الفعل
ليحصل ولذلك قال لان هذا يطلب ان يصير حليما واما تفاعل فهو ان يظهر
الفعل فهو على خلافه لا ليحصله بل ليظهر انه عليه وليس به فقد حصل
الفرق بينهما بما ذكر قال ومنه تفسر وتنزر وانما فصله من ذلك
لانه مخالف له من وجه اخر وذلك المعاني الاول كلها ممكن ان يتمرن
عليها ليحصل بعد ان لم يكن لان الانسان قد يمرن نفسه على الحلم والمروءة
والصبر حتى يحصل ذلك له ولا يمكن ذلك في مثل يعيس وتنزر فانه اذا
لم يكن من هذه القبيلة لا يكون منها ابدا وانما ادخل فيه لان الخرض

استعمال ذلك ليحصل عند الناس اعتقاد ذلك فلما كان الغرض من
الامر حصول ذلك معتقدا اجراهما مجرى واحدا فقد ظهر الفرق بينهما ○
قال وبمعنى استفعل الظاهر انه اذا دي يعني استفعل اصل
معنى استفعل واصل معناه طلب ذلك الفعل لقولك استعلم
واستعطى اي طلب العلم والعطاء ثم مثل لتكسر وتعظم وتعجل الشيء
وبيقنه كانه طلب الكبر من نفسه والعظمه كقولهم في استفعل استخرجه
اي لم ازل اطلب خروجه من نفسي حتى خرج واما تعجل فظاهر وتيقنه
كتكبر كانه طلب القنن لان الطلب من نفسه وجوز ان يكون
بقصاه واستقصاه بمعنى طلب غايته واقصاه من غيره ايضا فيكون
على الاصل في معنى استفعل من غير تاويل والعمل بعد العمل في مثله نحو
تحرعه اي شربه جرعة بعد جرعة وتحساه اي حسوة بعد حسوة وتعرفه
اي اخذ ما عليه من اللحم شيئا بعد شيء وتقوقه اي شربه قواقا بعد قواق
ومنه تفهم وتبصر وتسمع كانه حصل له فهمه شيئا بعد شيء وبمعنى اتخاذ
الشيء نحو بدرت الكان اي اتخذته دارا او توسدت التراب اي اتخذته
وسادة ومنه تبناه اذا اتخذه ابنا وانما فصله لان اتخاذه ابنا لا يصيره
على الحقيقة موجودا فيه ذلك المعنى الحسن كانه قصد الى الفعل من
الامور الحسية الامور المعنوية قال وبمعنى التحبب
وهو في هذا البناء لمعنى همزة السلب في قولك اعجمت الكتاب اي
ازلت عجمته كذلك ها هنا معنى تحوب اي ازال الحوب عن نفسه

قوله وتفاعل لما يكون من اثنين الى آخره يفاعل يوضع فاعل الذي
يكون لاثنين فصاعدا ومعناه نسبة الفعل الى فاعله متعلقا بمن شاركه
فيه على ذلك النحو فلذلك كان مآوه يقتضي التعدي وان لم يكن الفعل
متعديا لان المشارك يكون هو المفعول فهو مشابه همزة التعدي
وان اختلفا في المعنى ولذلك ساقه بعضهم في اسباب التعدي وجعله
من الهمزة والتضعيف وحرف الجر ولم يعده الكسائي لانه ليس مثل
ذلك في المعنى لان ذلك بمعنى التصيير واما الان فهذا قد بني و لا
يتعدي الى الا مما كان متعديا اليه كقولك ضاربته وذلك في كل
فعل كان مفعوله الاصلي هو الذي اشترك معه في معنى فاعل فصار
هو المتعلق الاصلي وهو المفعول الذي يقتضيه هذا البناء فلما اتحد
متعلقها لم يرد مفعول اخر فمن اجل ذلك جاء في هذه المواضع غير زايد
مفعولا لاجل هذا البناء فاسقط من اسباب التعدي لذلك وتفاعل
مثله في المعنى وانما نقص عنه مفعول من حيث ان وضعه على المشاركة
فيه من جهة واحدة فوجب ان يكون الفاعل والمفعول اللذان كانا
في فاعل فاعلا له فوجب بمقتضيه عنه مفعولا فلذلك تقول جاذبت
زيدا الثوب فاذا عبرت بتفاعل قلت تجاذبنا الثوب فيصير الفاعل
والمفعول اللذان في فاعل فاعلا لتفاعل وسر ما ذكرته من ان وضع
الاول على معنى نسبته الى فاعل مع تعلقه بغيره في انه فعل
مثل ذلك ووضع الثاني نسبته الى مشترك فيه من غير قصد الى

تعلق له فلذلك جاء الاول زايدا على الثاني بمفعول ابدا فهذا معنى قوله
ولا يخلو من ان يكون من فاعل الى آخره قال وحي ليس بذلك
الفاعل انه في حال ليس فيها الى آخره وهذا معنى بان التفاعل وهو كثير
وحاصله راجع الى الاخبار عن فاعله بانه على المعنى المشتق منه
تفاعل وهو في الحقيقة على غيرها فاذا قلت تجاهل زيد فمعناه انه
على حال الجهل في الصورة وليس على حال في الحقيقة وترفع لفظ الكتاب
وحي ليريك الفاعل بالرفع في الفاعل وفي بعض النسخ ليريك الفاعل
بالنصب وكلاهما ضعيف اما الرفع فلانه يلزم ان يكون اللفظ
جاء ليرى الفاعل انه على ذلك الصيغة وقد يكون اللفظ جاء ليري غير
الفاعل ان الفاعل على حال ليس فيها كقولك للمخاطب تجاهلت
وتعاميت فانه لا يصلح ها هنا ان يقال جيء باللفظ ليري الفاعل
انه في حال ليس فيها فان الفاعل ها هنا قد يكون غير قاصد الى ارادة ذلك
بل قاصدا الى ان لا يطلع عليه احد اما النصب فضعيف على اختلاف
ما عبر به عن معاني الالفاظ هو وغيره والوجه ان يكون وليس فيها بالواو
ليكون من كلام المخبر بمعناه لا صفة لحال فيلزم دخولها في حكم ارادة
الفاعل فحي الساقط ويكون المعنى حينئذ وحي بمعنى ارادة الفاعل
انه في حال ثم قال المفسر وليس فيها اي وتلك الحال في
الحقيقة مسنده لان الفاعل يرى انه في حال مشتبهة فتستقيم المعنى
لانه لا ينفك معناه عن ان الفاعل اري من نفسه ذلك وانه

في الحقيقة ليس كذلك وانما حاء الحال من مجيء ليس فيها صفة الحال فاذا جعلت
ما لوا وخرجت عن ذلك فاستقام قال ـــــ وبمنزله فعلت
الى اخره لان المعنى ان ذلك حصل لفاعله كقولهم قام وقعد ولا يلزم
ان يكون للصيغة التي بمعنى فعلت وهي على صيغة فعلت ومطاوع
تفاعل الى اخره وقد تقدم معنى المطاوعة في فصل انفعل لفعل وهذا
مثله لفاعل فلا حاجة الى اعادته قوله افعل للتعدية في الاكثر
نحو احلسته واملسته الى اخره قال ـــــ الشارح قد تقدم معنى
التعدية وهو ان تجعل الفعل لفاعل مصيّر لمن كان له فاعلا له قبل
تعديته منسوبا اليه ذلك الفعل ولذلك يصير عين المتعدي متعديا
والمتعدي الى واحد يتعدى الى اثنين والى اسن سعدي الى ثلثة كقولك
احرجته واشمتته الطيب واعلمت زيدا عمرا منطلقا وتكون
افعل ايضا للتعرض للشيء وان يجعل نسب منه معنى التعرض للاسم المشتق
منه كقولك اقلنه اذا عرضته للبيع وهو
العليل ومنه اقربه يعني من افعل الذي للتعرض وانما نوعه لان الاول
تعريف لفعل منسوب اليه تعلق بالفعل من سع وفعل والثاني تعريض
لما ليس كذلك الا ترى ان جعله ذا ليس مثل جعله معرضا للبيع والفعل
لان العبر ليس فعلا له تعلق بالمفعول فاراد ان يبين ان البابين سواء في
انه تعريض للشيء سواء كان ذلك الشيء لفاعل افعل على الصفة المذكورة
او غير ذلك ولصيرورة الشيء ذا كذا اي لصيرورته منسوبا اليه

المعنى المشتق هو منه على وجه ما كاغدّ اي صار ذا غدّه واحرب اي صار ذا
حرب وكان ينبغي ان يفصل بين اغدّ ومن احرب وانحرو احال لان اغدّ معناه
انه صار منسوبا اليه ما اشتق منه على جهة قيامه به وهذا على جهة قيامه
بماله ومنه الام بمعنى افعل الصيرورة وانما فعله لانه مخصوص بما كان
الفاعل اسابذلك الشيء المشتق هو منه اذ معنى الام اتى بما يلام عليه فهو
مشارك له فيما ذكرناه ان الفاعل هاهنا اتى به وليس الاول كذلك
وكان ينبغي ان يفعل بين الام واراب وبين اصرم واجدّ لان هذا ليس
مثله في انه اتى بذلك المعنى وبين الاول ايضا لانه ليس مثله في ان
المعنى قد حصل وانما المعنى قارب وقت حصوله فرّلت مقاربته له منزله
حصوله الا ترى انك تقول اصرم النخل واجدّ الزرع وهو لم يصرم ولم يجد
بخلاف ما تقدم فانه على معنى حصول ذلك الشيء ودخوله في الوجود
ومنه بمعنى افعل الصيرورة اشرّ وافطر صار ذا فطر وشرى وانما
فصله لانه مطاوع فافطرّ واشرّ مطاوع فعّل قالوا اسررته فاشرّ وفطرته
فافطرّ واشعّ مطاوع شعّ يقال شعّ الريح السحاب فاشعّ وانشعّ
واما البّ فليس لدخوله مع ما توسطه معنى لان البّ بالمكان اقام به
وليس مطاوعا لشيء واظنه اكبّ فصحّف لانه يقال كببته فاكبّ
وانكبّ كما يقال شعت الريح السحاب فاشعّ وانشعّ فاستقام
حينئذٍ لوجود الشيء على صفته ومعناه لوجود مفعول الفعل على
الصفة المشتق الفعل منها كقولك احمدت الرجل اي وجدته موصوفا

بالحمد ومنه ما ذكر في الحكايه والسلب يعني وسلب المعنى المشتق افعل منه عمن
يعلو به الفعل كقولك اعجمت الكتاب اي ازلت العجمة واشكيته اي ازلت
شكاته وقد يجي ذلك سلبا عمن نسب اليه الفعل وذلك اذا لم يكن الفعل
متعديا كقولهم اقسط اي ازال عنه القسط وهو الجور ولذلك كان معنى
اقسط عدل وقسط جار فهو من هذا الباب فكان ينبغي ان يقول ومنه
اقسط ويجي بمعنى فعلت وهو واضح فانه ممثل بما جاء فيه فعل قال
وفعل يواخي افعل في التعديه وقد تقدم معنى التعديه ومنها خطأته وانما
فصل قوله خطأته الى اخرها لانه مخالف في انه لم يصيره في الحقيقه فاعلا
للفعل المشتق منه وانما جعله منسوبا الى ذلك الفعل الا ترى ان
معنى خطأته قلت له اخطأت اذا نسبته الى الخطا وكذلك فسقته اذا
اي قلت له يا فاسق او نسبته الى الفسق ولس المعنى صيرته فاسقا اي
فاعلا للفعل الفسق كما في قولك عرمته وفرحته وكذلك جدعته اي
قلت له جدعا وعقربه اي قلت له عقرا قال وفي السلب
معنى يواخي افعل ايضا وقد تقدم معنى السلب وقوله فرعته اي
ازلت الفرع وكذلك الوافي على ما ذكر وفي كونه بمعنى فعل كقولك
زلته وربلته ومرته وميرته وهما بمعنى واحد قال ومجيه للتكثير
هو الغالب عليه يعني ان ذلك هو اصله والاكثر في استعمالهم وكان الاولى
تقديمه ولكنه قدم عكسه لمواخاته لافعل وقد جاء عكسه وشرطه التكثير
في الفعل او في الفاعل او في المفعول فمثال الاول حول وطوف ومثال

الثاني موت الابل ومثال الثالث علقت الابواب فان فقد ذلك لم
يسمع استعماله فلذلك كان موت الشاة خطا لاستقاء جميع ذلك
لان هذا الفعل لا يستقيم بكثيره بالنسبه الى الشاة ولا يستقيم بكثرها
وهي واحدة وليس ثم مفعول فيكون التكثير له فلذلك قال في هذه المسله
ولا يقال للواحد بخلاف قولك قطف الثوب فان ذلك سابغ وان
كان الفاعل واحدا فظاهر كلامهم ان هذا البناء لا يقال للواحد
ولكنه اطلقه لتقدم قوله وهو حول وطوف اي بكثر الجولان والطواف
فعلم ان التكثير قد يكون في الفعل في نفسه وانما يكون التكثير في الواحد
هو المصحح قوله وفاعل لان يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه
قال الشارح اراد لا يكون من غير الفاعل ما كان من
الفاعل اليه فقدر الفاعل مخاطبا وكان الاولى ان يقول ان يكون
منك الى غيرك ما كان منه اليك فانه المفهوم او لا من قولك خاصمت
زيدا الا ترى انك مسند الى نفسك او لا الخصام ويوقعه على زيد
فكان اولى من التعرض اولا للمفعول دون الفاعل الا ترى ان معنى
فاعل نسبه الفاعل واقعا على من شاركه في اصل الفعل المشتق هو
منه وقد تقدم تحقيق ذلك في فصل تفاعل قال واذا كنت
الغالب قلت واغلبني ففعلته وقد تقدم ذكر فعلت في المغالبه
وتفصيل مضارعه ويجي مجي فعلت يعني انه ياتي لمعنى نسبته
فعل الى فاعل لا غير كما ياتي فعل كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر

الى المسافر وليس منه فعل يلاقى من لفظ سافر بمعناه فمثل كما فى
شغلته واشغلت ومرته ومرّنه ولذلك يجى فيه بعض اللبس على
القاصر ومعنى افعلت كقولك عافاك الله يعنى بمعنى افعل
فى التعدية لان معنى اجلسته صيّرته ذا جلوس ومعنى عافاه اى
صيّره مسبّبه فى ذلك وخصّ افعل وان كان فعل قد يأتى كذلك
لكثره افعل فيه ولو كان لعافاك فعل يلاقى من معناه لالتزم وعافاك
معدّله لا تصحّ امر التعدية مثل بعد وباعده وكان تمثله ببا عدته
اولى لانه جيئ بمثل جلس واجلسته ولكنّه جاء ملبسا لانّه موضوع
فى اصله لما ذكرناه ولا يقال عفا زيد بمعنى عافت به العافيه وعافيته
بمعنى صيّرته فابيه به العافيه كما فى بعد وباعدته ولكنه واضح بما ذكرناه
وكذلك طاوعت الفعل اى صيّرته ذا طراوه ويقدّره على نحو ما قرّر فى
عافاك الله واشكاله واشكاله ومعنى فعّلت يعنى للتكثير لانه هو
باب فعلت الكسر وهو واضح فى صاعفت وناعمت لان فى معناه ضعّف
ونعّمت فيتّضح الامر فى مثل ذلك كما تقدّم قال ـــــ وافعل
لا يكون الّا مطاوع فعل قد تقدّم معنى المطاوعة ولا حاجه الى اعادتها
وقد احترسنا افعل لها ولكنّه فى الاكثر يكون المطاوع على فعل كقولك
كسرته فانكسر وقد جاء مطاوعا لغيره وقليلا ولا يقع الّا حيث يكون
علاج وتاثير بمعنى انّهم خصّوا هذا البناء للمعانى الواضحه للحسّ دون
المعانى المجرّده عنه مختصّه بالعلم خاصّه دونه كانّهم لما خصّوه

بالمطاوعه التزموا ان يكون خلبه واضحه فلذلك لا يقال علّمته فانعلم ولا
عرّفته فانعرف وكذلك ما كان مثله ولذلك كان قولهم انفدم لليث
بحيدر وقالوا قلته فانقال لان المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين
واخراج الصوت وكلّ ذلك من باب المحسوس للمخاطب المخاطب
فان اطلق قلته فانقال على ارادة المعنى المفهوم من القول وذلك
لسرعه ما اشترط من غيره ان يقصد الى الفاظ محقّقه او مقدّره كان
فى الامتناع بطرا لعدم قال ـــــ وافعل لشارك افعل فى
المطاوعه كقولك عممته فانعمّ وقال ـــــ السارح الّا انه يكون
لغير المطاوعه بخلاف انفعل فلا يكون الّا مطاوعا وقد تقدّم معنى
المطاوعه وبمعنى تفاعل يعنى معنى اصل تفاعل وهو الموضوع لمتعدّدين
مشتركين فى اصل الفعل المشتقّ هو منه كقولك تخاصموا وتضاربوا كما
تقدّم محا انفعل ايضا لذلك قليلا كقولك احتصموا بمعنى تخاصموا
واجتوروا بمعنى تجاوروا وبمعنى الاتخاذ وقد تقدّم معنى الاتخاذ وانه بمعنى
جعل الفاعل ممّا اشتقّ منه الفعل له كقولك توسّدت فى التراب اى جعلت
التراب وسادة وقد استعمل افتعل لذلك كقولك ادّهن اذا اتخذ دهنا
وكذلك اطّيب واشتوى وفصل بينهما لان هذا مطاوع فى المعنى كقولهم
وزنت له فاتزن وكلت له فاكتال يقال كال البائع واكتال المشترى
اى اخذ مكيلا واخذ موزونا كما فصل قوله اشتروا فطروا فشتّع
عما قبله لذلك لتنبّه على ان منه ما هو مطاوع ومنه ما هو غير ذلك

وبمنزله فعل كقولهم خطف واختطف وليس بمعنى فعل بفتح العين وانما اراد
فعل الذى لازيادة فيه وكذلك يقال فعل على بنائه اضرب بفتح العين
وكسرها وضمها وهو واضح لانه جاء افعل فما جاء فيه فعل على ما تقدم
من انه اوضح مما يأتى بمعنى فعل وليس منه فعل وللزيادة على معناه
بمعنى على معنى فعل كانه من باب التكثير فى ذلك الفعل كما جاء فعل
للتكثير والـــ سيبويه اما كسبت فانه يقول اصبت
اما اكتسب فهو التصرف والطلب ويبان معنى كسبت حصول
الكسب على اى وجه كان ومعنى الكسب تكثير لمعنى اصل الكسب
ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه ينبيه على
لطف الله تعالى بخلقه ورحمته بهم فاثبت لهم ثواب الفعل على اى صفه
ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغه واعتمال فيه
والـــ واستفعل لطلب الفعل ومعناه ونسبه الفعل الى
فاعله لارادته تحصيل الفعل المشتق هو منه كما ذكرنا الامثله ثم قال
ومر مستعجلا فالاعتراض على الباب ومن ان معناه انه طالب
ذلك من نفسه فصار حاريا على ساير الباب هذا التاويل ومنه استخرجه
بمعنى اخرجته لان الطالب للشى قد يحصله فصير بمثابه الفعل المتعدى
فلما اطلق استخرجته على الطالب المحصل للخروج صار بمعنى اخرجته الا
ان فى استخرجته معنى الطلب فنبه على انه منه وان وافق اخرجت

فى معنى الحصول والتحول عن معناه نحو ولست الفعل الى فاعل لاشتا
صفات لامر المشتق هو منه بعد ان لم يكن كذلك كقولهم استتيست
الشاه اى صارت صفاتها كصفات الثيس واستنوق الجمل اى صارت
صفته بصفه الناقه وكذلك استسر المعاث اى صارت صفه السر
وقد تقدم ذلك فى باب افعل ومنه قولهم استعظمته اى وجدته كذلك
كما تقول احمدته اى وجدته محمودا وبمنزله فعل كقولك قر واستقر
وهو واضح والـــ وافعوعل بنا مبالغه وتوكيد كما فى اصل
فعل وكثر ما اشتق منه ولذلك كان اعشوشبت الارض مبالغه
فى كثره العشب وكذلك اخشوشن واحلولى وبذلك فسره الخليل على
ما ذكره ومن اصنافـــ الفعل الرباعى للمجرد منه بناء واحد وهو فعلل
وللمزيد فيه بناءان افنعلل وافعلل ذكر للمزيد فيه بناءين واسقط الثالث وهو
اكثر من الناءين اللذين ذكرهما وهو بفعلل كقولك بدحرج وهو وهم وقد
ذكر فعلل فى تقاسيم الابنيه المقدمه الا انه باعتبار زياده البناء واللام
جميعا وبدحرج ليس من ذلك لان لامه اصليتان وان اتفقا انهما من زبان
جميعا تفعلل وافعلل فاشعر لا ياتى الا مضاعفا بلامه الاخير من
فاشعر واطمان ولذلك قال بعضهم افعلل نظرا الى ما يصير اليه بعد الادغام
ومنهم من يقول افعلل نظرا الى ما هو اصله قبل الادغام وهذا اولى لانه
لو جاء منه معتل اللام لوجب ان يكون غير مدغم لوجوب اعلال الثانى كما
من قولهم احوا وفى باب افعال وهو باب ايضا لا يجى الا مضاعفا فلما

حا في المعتل لم يمكن ادغامه لفوات المماثلة بالاعلال وكذلك ارعوي في
باب افعل وظهر ان الوجه ان يقال افعلّ لا افعلّ قال ـــــ وكلا
سابي المزيد فيه غير متعد وهما في الرباعي نظير انفعل وافعال وافعلّ
يعني انهم لما خصوا من الثلاثي ما زادوا فيه الفا ونونا للمعاني التي هي
غير متعلقة خصوا ما فيه زادوا الفا ونونا من الرباعي مثل ذلك ٢
وكانهم جعلوا انفعل في الثلاثي غير متعد لما ذكرناه فلذلك احرجم
في الرباعي قال ـــــ سيبويه زادوا الفا ونونا في هذا لما زادوا لهما
في الثلاثي ولذلك لما خصوا باب افعال في الثلاثي وهو مزيد فيه همزة
وصل قبل الفا مضاعفا لامه ساكنا ما قبلهما فكذلك جعلوا مثله في
الرباعي لان اشعرر زيدت فيه همزه وهو مضاعف اللام ساكن ما
قبلهما فشبهوه به كما شبهوا افعنلل بانفعل القسم الثالث
الحروف قال ـــــ صاحب الكتاب الحرف ما دل على معنى في غيره
اي ان المعنى الذي دل عليه الحرف متعلق بمتعلق لا بد من ذكره
من حيث الوضع بخلاف الاسم والفعل لانهما يدلان على المعنى من
غير ان يتوقف معناهما على متعلق من حيث الوضع وبيان ذلك ان
من في قولك سرت من البصرة معناه ان ابتداء سيري من البصرة فلم يكن
بد من ذكر المتعلق الذي هو البصرة بخلاف ما لو قلت ابتداء سيري
حسن فانه يصح من غير ان يذكر متعلقه فهذا معنى قولهم في نفسه اي
الاسم والفعل وقد اورد على قول النحويين الحرف لا يخبر عنه ولا

فانه قد اخبر عن الحرف ح

انه قد اخبر عنه نقول لكم لا يخبر عنه فانه خبر عنه وهذا بعينه يورد على الفعل
اذا قيل لا يخبر عنه فان ذلك خبر عنه وجوابه ان المحلوم بكونه
لا يخبر به ولا يخبر عنه انما هو الفاظ الحروف باعتبار معانيها المستعملة
هي فيها فاما قوله الحرف فليس من ذلك وكذلك قولهم من حرف جر ولو لا
انه خبر عن الحرف لم يصدق قولنا حرف جر ولكن ليس ذلك المعنى بقولهم
فان هذا لم يخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل هو فيه وانما اخبر
عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم الا ترى انك تقول من مبتدأ
وحرف خبر المبتدا ولا يقع مبتدا الا الاسم فان قيل كيف يصح
ان يكون اسما وقد اخبر عنه بانه حرف وهل هذا الا تناقض فالجواب
ان الوجه الذي كان به اسما غير الوجه الذي اخبر عنه بانه حرف
الا ترى انك تقول بنت من وشبهها هذه الكلمة حرف ولا يشك ذو عقل
ان قولك هذه اسم ومع ذلك فقد اخبرت عنها بانه حرف لان لفظ
الكلمة صالح اطلاقه على الاسم والفعل والحرف جميعا فاذا قلت
هذه الكلمة حرف واتعنى من او غيرها كان ذلك صحيحا فلذلك
اذا قلت من حرف لانك لم تقصد الا الى نفس اللفظ باعتبار كونه
كلمة وهذا بعينه يجاب به عن الفعل فانهم لم يعنوا بقولهم لا يخبر
عنه الا في حال استعمالهم له على حسب وضعه في معناه في
مثل قولك ضرب زيد فاما اذا قلت الفعل يخبر به فليس هو المراد
لانك لم تستعمل لفظ ما هو فعل بمعناه وانما استعملت اسمه ثم

استعملت اسم الحرف في قولك اسم اسه الحرف وكذلك اذا قلت ضرب فعل
ماض فانك وان استعملت اللفظ لم تستعمله باعتبار معناه الموضوع
هوله الا ترى انك لا تعني بقولك ضرب الا نفس الضرب اللفظ ولم
تستعمله باعتبار معناه الموضوع هوله وانما قصدت الى حكاية اللفظة
الواقعة في كلام غيرك هذا هو الوجه في صحة قولهم الحرف لا يخبر
به ولا عنه والفعل لا يخبر عنه فاله ومن ثم لم ينفك
من اسم او فعل يصحبه يعني ولكونه موضوعا لمعنى في غيره محتاجا اليه
في الاستعمال وجب ان يذكر معه غيره ووجب ان يكون فعلا او اسما ليلا يودي
الى تسلسل فلم يكن بد من اسم او فعل يصحبه فاله الا في مواضع
حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى الى آخر قوله الا
في مواضع ليس لانه يوهم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير
متعلق وليس بصحيح فان المحذوف اذا كان مرادا فهو في حكم الموجود الا
ترى انه لا بد لكل فاعل من رافع ولا يصح ان يقال الا في بعض المواضع
وان كان الرافع قد يكون محذوفا وكذلك الناصب وغيره مما
يجوز فيه الحذف وهو محتاج اليه وان قيل يصح جعله استثناء
منقطعا بينا الجواز حذف قيل ليست هذه عبارة الاستثنا
المنقطع بمثابته ولكن لا يقع بعده الا الاسم او ما في معناه فلو قال
الا انه يكون كذا وكذا لكان مستقيما واما مثل هذه العبارة فلا يحمل
عليه الا على الاستثنا المفرغ كانه قال لم سفك في كل موضع الا في

مواضع مخصوصة وقوله حذف فيها الفعل واقتصر على ليس سديد ايضا
لانه يوهم ان الحذف انما يكون في الفعل دون الاسم لانه وقع اثباتا
بعد نفي ولانه في محل التعليم فاذا ذكر حكما وخصصه بقسم اشعر ذلك
ان غيره ليس مثله وقد يحذف الاسم ايضا فلا معنى لخصوصية ذكر
الفعل وسنايه انه اذا قيل ازيد قائم فقلت نعم كان المحذوف الاسم كما انه
اذا قال قام زيد فقلت نعم كان المحذوف الفعل وكذلك بلى في
قولك اما زيد قائم واما قام زيد فقد تبين ان الفعل والاسم سيان
في صحة حذفهما مع الحرف الا ان بعض ما مثله نخص بالفعل لتعذر
معناه في الاسم مثل قوله ما زيد وكان قد ن ومن اصناف
الحرف حروف الاضافة قال سميت بذلك لان وضعها على ان
تفضي بمعاني الافعال الى الاسما قال الشارح اي توصل
معنى الافعال الى الاسما سميت باعتبار معناها كما قيل حروف
النفي وحروف الاستفهام وغير ذلك فسميت حروف الاضافة
وحروف الجر لانها تفضي بمعاني الافعال الى الاسماء اي توصله وكذلك
تجره او يكون الجر المراد به نفس الاعراب فكانها اضيفت الى
الاعراب الذي هو معمولها كما يقال حروف النصب حروف الجزم
وكلها اشركت في انها توصل على ذلك وان اختلفت معانيها وراي اي
على ما يفسر قال وهي فوضى في ذلك اي مستوية وان اختلفت
بها وجوه الافضا اي في الاضافة والايصال قال وهي على ثلثة

اضرب الى اخره قال السارح فان قيل لم لم يجعل من من قبيل
ما استعمل حرفا وفعلا لانه امر من مان يمين والى من قبيل ما استعمل حرفا واسما
لان الى بمعناه نعمة وجمعه آلاء وكذلك عرفهما فالجواب انه لا
يصير من فعلا الا باعلال وتغيير ولم يرد الا انه يكون على ذلك باصل
وضعه من غير اعلال الى الا وجب ان يقول اللام حرف وفعل في قوله لعمرا
من قولك ولي يلي وهذا بعينه يجاب به اذا قيل ان علا يكون حرفا وفعلا
لم يذكرها الا اسما وحرفا وكان يجب ان يجعلها قسما برأسه ويقال انها لا
تكون فعلا الا باعلال الا ترى انك تقول عند تصحيحها لاستقام وجب الاعلال
علوت تعلو فترجع الى لفظ لا خر غير ذلك ولذلك لم يذكرها مستعملة
فعلا فان قيل فاستعمالها اسما كاستعمال الى التي هي النعمة اسما وقد ذكرتم
انه ترك ذكرها لما كانت اسما لا تكون كذلك باعلال فلم لم يقولوا في علا اذا كانت
اسما انها لا تكون كذلك فتركوا ذكرها مستعملا اسما فالجواب ان
علا الاسمية ليست كالى التي هي النعمة لان الى بمعنى النعمة اسم متمكن
والفه منقلبة عن ياء قطعا فلم تصر كذلك الا باعلال واما على الاسمية فمبنية
غير متمكنة والمبنيات بالاصالة لا تقدر لالفاتها اصول بل هي
كالفات الحروف فلذلك حكم باستعمالها حرفا واسما لانها كذلك في اصل
وضعها حرفا واسما من غير اعلال فان قيل فقد ذكر خلا واخواته حرفا
وفعلا وخلا الفعل تقول فيه خلا يخلو وخلوت فلا يصير كذلك الا
باعلال فهو مثل علا في الفعلية فلم ذكره في الفعلية ولم يذكر على

فالجواب ان خلا التي ذكرها في الفعلية ليست خلا التي تقول منها خلوت
وانما هي خلا الواقعة في الاستثناء وتلك غير متصرفة بمنزلة على في
الاسماء والفات الافعال لا تتصرف لها تلجئ الى تعتبرها كالفات غير
المتمكن من الاسماء فهذا وجه ذكرها في الفعلية دون على قال
فمن معناها ابتدا الغاية الى اخره وتعريفها بان يصح معها الى للانها لفظا او
تقديرا كقولك سرت من البصرة الى بغداد وقد ياتي لغرض الامتداد دون
ان يقصد الى انتهاء مخصوص واذا كان المعنى لا يقتضي الا المبتدا منه كقولك
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزيدا افضل من عمرو واشباه ذلك ولون
مبعضه وتعريفها بان يصح موضعها بعض كقولك اخذت من الدراهم وقد
تكون مبينة وتعرفها بان يكون كالصفة لما قبلها كقوله فاجتنبوا الرجس
من الاوثان اي الذي هو الوثن وقد قيل ان المبعضة ما يكون المذكور
قبلها لفظا او معنى بعضا مما بعدها والتي للتبيين عكس ذلك فعلى هذا اذا
قلت اخذت درهما من الدراهم فهي مبعضة على التفسير الثاني ومبينة على
التفسير الاول ومزيدة وتعرفها بان تسقطها فيبقى اصل معناه كقولك ما
جاءني من احد وقوله ولا تزاد عند سيبويه الا في النفي ليس
بمستقيم لانها تزاد في قولك هل جاءك من احد باتفاق ولو قال في غير
الواجب كان اسد والاحفش يجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله
تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ووجه استشهاده انه قد جا ان الله يغفر الذنوب
جميعا وقد جا يغفر لكم من ذنوبكم فان لم تحمل على الزيادة تناقض وليس

مستقيم لانه لم يثبت اصلا في العربية بما ليس يثبت للكونه محتملا لغير ما ذكره
وذلك ان قوله يغفر لكم من ذنوبكم انما ورد في قوم نوح ويجوز ان
يكون قوم نوح انما يغفر لهم البعض ويغفر الذنوب جميعا انما ورد في
هذه الامة فصح حمل ذلك على التبعيض وزال وهم الناقض ثم لو سلم
ان الآيتين لاحدى الامتين لجاز ان يكون يغفر الذنوب جميعا لبعضهم
ويغفر لكم من ذنوبكم لبعضهم فيصح ان يحمل على التبعيض وبزول
وهم الناقض واذا ثبت ذلك سقط الاستدلال فاذن الوجه ما ذكره
سيبويه ومن استقرى كلام العرب ادنى استقراء علم ان فصحاءهم مات
من رجل وضرب من رجل وشبهه فان قيل فقد ثبت قولهم قد كان
من مطر معناه كان مطر فقد اجيب عن ذلك بان قيل هو على الحكاية
كان قائلا قال له هل كان من مطر فاجيب بقوله قد كان من مطر
واسد من ذلك انه على معنى التبعيض كقولك اخذت من الدراهم
كانك قلت قد كان شيء من مطر ولا بعد في مثل ذلك فحذف
الموصوف واقيمت الصفة مقامه لقوله ومن ثمرات النخيل
والاعناب تتخذون منه قال والى معارضة لمن ذهب الى انها
الغاية الى اخره والكلام في الانتهاء كالكلام في من في الابتداء وقد يكون
بمعنى المصاحبة وقد جاءت الى وما بعدها داخل في الحكم فيما قبلها وجاءت
وما بعدها غير داخل فمنهم من حكم بالاشتراك ومنهم من حكم بظهور
الدخول ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول وعليه النحويون ووجوب

دخول المرافق في وجوب الغسل ليس من ظاهر الاية وانما حمل على ذلك من
السنة بدليل فلم يصر اليه الا بدليل قال وحتى في معناها معنى
الى الا انها الا انها تفارقها في ان مجرورها يجب ان يكون اخر جزء من
الشيء او ما يليه الى اخر جزء منه لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان
ينتهي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي اليه الى اخره قال
السائح لما كان وضعها لهذا الغرض وجب ان لا يكون بعدها الا ذلك
والا انتفى الغرض المقصود واذا كانت عاطفة فامرها لذلك فما كان
كان اخر جزء دون ملاقيه كان اصلها ان تكون جارة وانما استعملت عاطفة
لما استركت مع الواو في المعنى لثبوت الحكم في الامرين فاستعملت
على خلاف اصلها في اظهر معنييها لما اشبهته وهو الواو ولذلك تقول
اكلت السمك حتى راسها خفضا ونصبا ولا تقول ثمت البارحة حتى
الصباح لما ذكرناه قال ومن حقها ان تدخل ما بعدها فيما
قبلها خلاف الى على الاظهر عند النحويين قال ولا تدخل على
مضمر ومقول حتاه كما تقول اليه لانهم لو قالوا لوحتاه لاتبتوا مع المضمر
الفا فيما غيرت الف امتاله الى الياء كقولك عليه واليه ولديه
وذلك كل الف اخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر ولو
قلبوها ياء لغيروا الفا وتغيرها على قياس اصل كلامهم من غير حاجة
لاستغنائهم عنها بالى وهذا ظاهر في التعليل فيمن قال ان الى
كحتى ودونه فمن قال بمخالفتها بالظهور الا انه يصح استعمالها

(ودونه فمن قال بالاصالة الخ)

بمعناها على كل حال فاستغني عنها لما ادي امرها الى ما ذكرناه قال
وتكون عاطفه ومبتدا ما بعدها الكلام الى اخره سيأتي ذكر
العاطفه في حروف العطف ومبتدا ما بعدها يعني واقعا بعدها الجمل
المستقله وليس يعني خصوصيه المبتدا قال ويجوز في مسئله
السمكه الوجوه الثلثه وخص مسئله السمكه دون البازجه لما ذكرناه انفا
من ان العاطفه لا يكون الا مع آخر جزء لا مع ما يلاقيه فلذلك اضرب
عنها ووجه وقوعها ابتدائيه على ان يكون الخبر محذوفا كانه قال
حتى راسها ما لول وقد اباه بعض البصريين وليس بالجيد لقوه الدلاله
على خصوصيه الخبر المحذوف كما في سائر الاخبار المحذوفه فلا وجه
لمنعه والاولى ما اختاره قال وفي معناها الظرفيه الى
الى اخره ثم مثل بظرفيه محققه وظرفيه مقدره وهو قوله نظر في
الكتاب وسعى في الحاجه وقال انها بمعنى على في قوله ولاصلبنكم
في جذوع النخل وانما حكم بانها بمعنى على لما في الكلام من معنى الاستعلا
والموضع صالح لهما على حسب ما يقصده المتكلم من معنى الظرفيه
والاستعلاء وكذلك ما كان مثله تقول جلس في الارض وجلس
على الارض ومنه قوله حتى اذا كنتم في الفلك وقال فاذا
استويت انت ومن معك على الفلك واما نحو جلست في الدار
فهذا موضع في دون على والذي يميز بين موقعيهما ان كل ما كان
فيه معنى الاحتواء او ما نزل منزلته فهو موضع في وكل ما كان

في موضع الاستعلا دون ظرفيه فهو موضع على وكل ما كان فيه معنى استعلاء ومعنى
استقرار فهو صالح لكل واحد منهما فلذلك جمل صاحب الكتاب قوله
في جذوع النخل على انها في الظرفيه ولم يعتد بقول من قال انها بمعنى على وقد
سبق وجه القولين وقال والالم معناها الا لصاق الى اخره قال
الشارح هذا معناها العام وقد قيل انها تكون على ما ذكر من الاستعلا
والمصاحبة قال وتكون مزيده في المنصوب كقوله تعالى ولا
تلقوا بايديكم الى التهلكه وهذا وان كان كثيرا فليس بقياس وانما القياس
في نحو ما زيد بقائم وقوله بايلم الفتون اورد ها على انها مزيده
ولا تكون مزيده الا على ان يكون المفتون اسم مفعول على ظاهره
وقد تقدم في المصادر قوله ان المفتون مصدر واذا كان مصدرا
لم تكن الباء مزيده وبيان ذلك انا اذا جعلنا ها زايده وجعلنا المفتون
مصدرا صار التقدير ايلم الفتنه وليس بسديد فثبت انه لا يستقيم بقدر
الباء زايده مع كون المفتون مصدرا ولذلك لا يستقيم ان يكون
الباء غير مزيده والمفتون غير مصدر اذ يصير فستبصر وتبصرون بايكم
صاحب الفتنه والاولى جعلها غير زايده والمفتون مصدر على ما تقدم
في المصادر فيكون المعنى فستبصرو او تبصرون بايلم الفتنه جوابا
لقولهم انه لمجنون اي بايلم الجنون وضعف جعلها غير زايده على معنى
والمفتون صاحب الفتنه اذ يصير المعنى بايلم صاحب الفتنه والخطاب له
ولهم ولا يستقيم ان يقال لجماعه وواحد بايلم زيد فلا بد من التعدد في

الفريقين فان قلت فهذا معنى يقال اذا جعل المفتون بمعنى الفتنة ايضا
والجواب انه ليس مثله الا ترى انه يصح ان يقال لا تبين بانهما الفتنة
ولا يصح ان يقال بايهما صاحب الفتنة على بما الا غير زايده وسببه
ان الفتنة معنى يصح قيامه بكل واحد منهما فيصح الاستفهام عن محله
تقول بانهما الفتنة وصاحب الفتنة ليس بمستقيم ان يجعل محلا للفتنة حتى
يقال باى الرجلين صاحب الفتنة فظهر الفرق بين المسئلين وقوله سود المحاجر
لا يقران بالسورن الكلام فيه كالكلام في قوله ولا يلقوا بايديكم
الى التهلكة وفي المرفوع في قوله كفى بالله شهيدا وهذا نادر في
وهو في كفى كثير وقد زيدت في مفعول كفى كثيرا ايضا كقوله كفى به فضلا
علما ومنه وكفى بنا فضلا على من غيرنا ان وقد جاءت الباء للتعدية كقولك
ممت بزيد وجاءت بمعنى في كقولك طبت بزيد وقد قيل انها في قولهم بعت
هذا بهذا للمقابلة قال واللام للاختصاص الى اخره قال
السارح لعودان بين الاول والثاني نسبة باعتبار ما دل عليه متعلقه
قال وقد يكون زايدة في مثل ردف لكم وهو قليل وقد يكون بمعنى
الواو في القسم للتعجب كقولهم لله سقى على الامام ذو جيد قال
ورب للتقليل الى اخره قال ومن خصايصها انها لا تدخل الا
على نكرة ظاهرة او مضمرة قال السارح لان وضعها للتغليل
نوع من جنس فوجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها
دون التعريف فلو عرفت لوقع التعريف زيادة ضايعة كما في قولك

كل رجل وجب وصفها التحصل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص الجنس
المذكور او لا فيصير بها نوعا والمضمرة حقها ان تفسر بمنصوب كقولك
ربه رجلا وهذا الضمير عند البصريين مجهول به من غير قصد الى ظاهر
يقصد قصده ثم يميز لابهامه كما في قولك نعم رجلا زيد ولذلك لا
يكون عندهم الا مفردا مذكرا وان بني يميزه وجمع وعند الكوفيين ضمير
راجع الى مذكور كان قايلا قال هل من رجل كريم ففسل ربه رجلا ولذلك
تثنى وتجمع ويذكر ويؤنث على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم
رجالا وكلا القولين مشكل واما قول البصريين فلنهم جواز رب
رجل كما جاز ربه رجلا اذ لا فرق بينهما على ما تقدم واما الكوفيون
فلنهم ان يجيز وا ربه وربهما وحدها ولا حاجة الى هذا التمييز فانه مضمر
لمتقدم الذكر ولنهم ايضا جواز رب الرجل من طريق الاولى لان
المضمر اعرف فاذا جاز معه جاز مع المعرف باللام والاولى ما قاله
البصريون ويجاب عن ذلك الاشكال بانه وان كان مضمرا يزمي
به من غير قصد فلا بد من ان سقدم ما يرشد الى المفسر له الا ترى
انك لو قلت جاءني زيد فقيل نعم رجلا كان كلاما مستقيما وان
علم ان الضمير الذي في نعم غير مقصود فقصد زيد بل منهم من غير قصد
الى مذكور ومع ذلك فقد ارشد الذكر المتقدم الى حذف المخصوص
الذي هو تفسير له في المعنى وكذلك اذا قلت ربه رجلا كان الضمير
فيه كالضمير في نعم بعد تقدم الذكر وكان المذكور المتقدم يرشد الى تخصيص

في المعنى كما ارشد الى المخصوص بالمدح في قولك نعم رجلا وتقديره ان تقول
قائل هل من رجل كريم فتقال ربه رجلا كريما فالمراد ها هنا برجل رجلا كريما
وارشد ما تقدم ذكره ولا يلزم من ارشاده الى مثل ذلك ان يكون
الضمير في ربه له على ما تقرر في نعم رجلا بعد تقدم ذكر زيد ومنها
يعني ومن خصايصها ان الفعل الذي سلطه على الاسم يجب تاخره عنها
وانه يجئ محذوفا في الاكثر الى اخره اما وجوب تاخره فلانه لانشا
التعليل وكل ما صنع للانشاء فموضعه صدر الكلام فوجب تاخر
الفعل واما حذفه فلان المعنى فيه معلوم وما كان هذا وضعه من الافعال
في مواضع معلومه كان محذوفا كما في قولك زيدا في الدار وقيل
انها انما حذف معلقها لانها لا تقع الا جوابا فكان متعلقها معلوما
فاستغني عنه بقرينه ما تقدم كما استغني عن متعلق بسم الله بقرائن
الحال وبعد المصنف اشار الى ذلك بقوله كما حذف مع الباء في بسم
الله وكذلك لما قدره ملفوظا به قدره ملفيت فدل ذلك على ان
غرضه تشبيهه ببسم الله قال الاعشى ربّ رفد هرقته
ذلك اليوم فحكم على ان هرقته ليس بمتعلق لرب لبقاء المجرور بغير صفة
وهو غير مستقيم فوجب جعله صفة واذا وجب جعله لم يبق الا المتعلق
محذوفا قال ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا وانما كان
كذلك لانها للتعليل ما ثبت ولذلك لا يستقيم ان يكون الفعل الا ماضيا
ولا يرد على ذلك مثل قولهم ربّ رجل يسافر غدا فان ذلك ليس هو

الفعل المتعلق وكذلك قوله تعالى ربما يود الذين كفروا فانه ليس الفعل
المتعلق قوله ولا يجوز سالقى او لالقين اما لالقين فظاهر لتعذر كونها
صفة واما سالقى فلا بعد فيه ويكون صفته وانما الذي منعه هو ان يكون
متعلقا ويكفه بما فدخل حينئذ على الاسم والفعل يعني فيكون
داخله على الجمل خاصة لانهم لما قصدوا الى تعليل السبب المفهوم من الجمل
اتوا بصورة الجملة مفيدة معناها وادخلوا رب مكفوفة بما اذ انا بذلك
فاذا قلت ربما قام زيد فانما قللت السببة المفهومة من قولك قام زيد
والمشهد يقول اي دواد ربما الحامل الى اخره ومعنى البيت تقول ان
ها ولا ذو ابل كثيرة وحل متوالدة وليسوا فقرا وليست رب في هذا
الموضع وما اشبهه من قوله ربما تود ومن قوله رب رفد لتحقق القليل
ولكنها لتحقق الشيء خاصة كانهم نقلوها من معنى التقليل الى التحقيق
كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من معنى التقليل الى التحقيق دونه
كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه فهذا كذلك وفيها لغات ليس فيه شيء
قال واو القسم ابدلت عن الباء لاضافته الى اخره قال
الشارح وشرط ابدالها حذف الفعل ولذلك قيل هي عوض من الفعل
بخلاف الباء فان الفعل محذوف معها حذفا من غير عوض ومن ثم جاز
اقسمت بالله ولم يجز اقسمت والله ومن ثم اجاز من منع العطف
على عاملين في قوله والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى لما اعترض عليه
انه قد عطف بالواو والتي في قوله والنهار وهي واو العطف على عاملين

احدهما الفعل المحذوف والآخر الواو والتي حرف جر وضارت عامله العملين
جميعا فاجريت مجرى عامل واحد على عملين وذلك جائز باتفاق لقولك
ضرب زيد عمرا وخالد بكرا وهذا وان كان ظاهره حسنا لو لم يكن
مقوصا بمثل قوله والقمر اذا اتسق فانه قد عطف على عاملين من عبر
ان يكون احدهما عوضا عن العامل الاخر وهو قوله فلا اقسم بالشفق والليل
وكذلك قوله والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس انه لقول رسول
عن الواو وفي بالله خاصه وهي عوض مثل الواو وان حكم بان الالف اصل
لانها هي المبدلة للالصاق في غير هذا الباب ولم توجد الفا والواو
الا في هذا الباب ولانها في الصريح هامع الفعل ولانها اعم ولما كثر
تصرفهم في القسم وحفقوا الحذف الفعل قصدوا الى ان وضعوا حرفا
يشعر به وبحرف الجر جميعا وهو الواو وخصوه بالمظهر لان القسم بالمضمر
قليل وعلة ذلك الكثرة فخصوه بما كثروه وهو المظهر ثم لما كثر القسم
بالله خاصه قصدوا الى تخفيف الرمز من ذلك فعوضوا عن الواو التي
هي حرف علة صحيحا وهو التاء وما رواه الاخفش من قولهم ترب الكعبه
شاذ وقولهم م الله قيل اصله من قال الشارح اختلف الناس
فقال بعضهم هي من قولهم من اي لام فعل محذوف النون بحقيقا لانه محل
تخفيف وحفض الحذف عند دخولها على الله ملتزما لما فيه من الاستثقال
لو بقي من التحرك لالتقاء الساكنين وانما جاز ضمها لانها منقوله عن
من في قولهم من ربي وذلك يجوز ضمها وانما جاز ضمها ابدا نائبا عنها الشبيه

لا التي للبس وعرفها ولم تأت الصح لانبوهم بالاستفهاميه والشرطيه
ومنهم من قال اصله ايمن فحذفت تاؤها ونونها تخفيفا فقيل م الله ثم
اجازوا الكسر لانه اخف واستدل على ذلك بجواز الضم ومنهم من قال
هو حرف برأسه مبدل من الواو في قولك والله الا انه خص باسم الله
كما خص التاء بالله وكل ذلك محتمل الا انه يلزم من قال انها حرف
برأسه ان بعدها في حروف الجر كما عدوا الواو والتاء في قول
القسم ومنهم من قال وعلا للاستعلاء ومثل بالاستعلاء المعنوي
في قوله عليه دين وبالحسي في قوله فاذا استويت انت ومن معك
على الفلك وهو اسم بمعنى فوق في مثل قوله احرف من علي ربه
اي من فوقه والدليل على انه اسم دخول حرف الجر واذا لم يدخل عليه
حرف الجر فهو حرف لا غير ويجب ان يكون مبنيا في حال الاسمية لحصول
ما يقتضي البناء وهو مشابهته الحرف في لفظه واصل معناه والدليل
على صحة ذلك العلم ساعر اذا وضعت اسما فلو كانت على معربه في الاسمية
لوجب لوجب ان يكون عن معربه عند وقوعها اسما وايضا فلو كانت معربه في
الاسمية لوجب ان سقى الفها في قولك من علياه ومقول من علاه كما يقول
من رجاه وانما تقلبون الالف في الاخر مع المضمر فما ثبت انه غير متمكن
كقولك لدنه وعليه واليه واما المتمكن فلم يأت عنهم قلب الفه ياء في مثل
قولك من رجاه ومن عصاه قال وعن للبعد والمجاوزه الى اخره
قال الشارح وهي توصل مع الفعل الى الاسم على طريق مجاوره

واوردَ جلستُ عن يمينهِ كالاعتراض واجاز نقرير المجاوزه بقولهِ متراخيا عن يدنه كانهُ
تجاوز موضعهِ الى الموضع الذى يحيال يمينهِ وقد يكون اسما بمعنى جانب
كقولهم جلستُ عن يمينهِ والكلام فى اسمّيها وبنائها كالكلام فى على قال
والكاف للتشبيه فهى توصل معنى الفعل الى الاسم على سبيل التشبيه
كقولكَ الدّى كزيد اخوك فالكاف اوصلت معنى استقرار هذا المبهم الى
زيد على سبيل التشبيهِ ومثل بما تعيّن فيهِ اسما بقوله الدّى كزيد تعيّن
فيهِ الحرفيّه لانهُ وقع صله ولا يقع الاسم المفرد صلهً وقولهُ يضحكن
عن كالبرد نصب على الاسميّه لدخول حرف الجر عليهِ قال ولا
تدخل على الضمير لانهم كرهوا ادخولها على الضمير فودّي الى مثل كك
ولا يحفى بحيبه فرضوا ادخولها على المضمرات باسرها لانهُ باب واحد ادي
الى ما يستهجن مع الاستغناء عنهُ بمثل فاستعملوا مثل مع المضمر والمظهر
جميعًا ولم يستعملوا الكاف الا مع المظهر الا ما شذّ من نحو ما روى ن
وام وعال كهان وشبههُ قال ومنذ ومذ لابتداء الغايه فى
فى الزمان الى اخرهِ قال رضى الله عنهُ لا خلاف ان منذ ومذ تختص
بالزمان واما الخلاف فى من هل هى لغير الزمان او عامّه فى الزمان
وغيرهِ فالبصريّون يخصّونها بغير الزمان والكوفيّون يعمّونها ويستدلون
بقولهِ من اوّل يوم احوّ وبقول الشاعر اوى من حجن واذا كان حرفا
كان معناها الابتداء فى الزمان والظرفيّه فى الحاضر كمثال الماضى
قولكَ ما رايتهُ منذ يوم الجمعه يعنى ان ابتداء الرويه مبدأة ذلك

اليوم ومثال الخاصّ قولكَ ما رايتهُ منذ شهر هما يعنى ان ابتداء الرويه فى الشهر
جميعهِ ومرّ بعد ذكر كونهما اسمين قال وحاشا معناهُ التبريه
الى اخرهِ قال الشارح واستعملت للاستثناء فيما يبرّه عن المستثنى
منهُ كقولكَ ضربتُ القوم حاشى زيد وكذلكَ لا يحسن صل الناس حاشى زيد
لفوات معنى فيهِ وقد جاء النصب بها على ان يكون فعلا فى الاستثناء
كما حمل خلا وعدا وليس ولا يكون كانهُ منقول من حاشى بحاشى اى جانب
كانهُ قال جانب بعضهم زيدا واما قولهُ حاشى فيهِ الى اخرهِ ففسّرهُ بمصدر
والاولى ان يقال انهُ اسم من اسماء الافعال كانهُ بمعنى برّى الناس
من السوء ودخول اللام فى فاعلهِ لدخول اللام فى فاعل هيهات كقولهِ تعالى
هيهات هيهات لما توعدون ولعلهُ لم يقصد الا اسم الفعل وفسّرهُ بالمصدر
لكونهِ اسما فقصد الى تفسيرهِ باسم ولذلكَ نصب نواةً ولا نصب
الا بفعل مقدّر فكان المعنى برّى الله وصار حاصلهُ التفسير بالفعل واذا
فسّر بالفعل فهو اسم فعل قال وتا فى قولهم لكمهُ حرف جر ولم يذكرها
فى الحروف المتقدّمه وكان الاولى ذكرها ثم لانهُ قصد ما اجمله فى
اول الباب ولذلكَ ذكرها ذكر حاضرها فقسّمها ذكر اعداد كلّ قسم
منها وانّما اهمل ذكرها لعلّة استعمالها او لوقوع الخلاف فيها فانّ
الكوفيّين يجعلونها حرفا ناصبا للفعل بمعنى السببيه ويتاولون كمهُ
بمعنى كى يفعل ماذا والذى يدلّ على انّهُ انهما انّما تركهما لذلكَ انهُ
ذكر هذا التاويل عنهم فى فصل سيأتى فى هذا القسم وقال

ما ارى هذا القول بعيدا من الصواب مصيبا به اياه هو الذى حسن عنده اسقاطه
وكونه عند البصريين حرف جر حسن عنده ذكره فى المفصل قال
ويحذف حروف الجر الى اخره قال السارح حذف حروف
الجر اره سماعا فى موضع وقياسا فى موضع فالسماعى طريقه النقل
بمواضعه كقولك استغفرت الله الذنب وامرت زيدا الخير وقولهم
الله لافعلن واذا حذف حروف الجر وجب النصب لانه مفعول فلا
وجه الا النصب والقياس حذف حروف الجر مع ان وان على اختلاف
الفاظها تقول عجبت انك قائم وجبت ان اكرمتنى اى انك ولانك
اذا حذفت حروف الجر عن ان وان فالصحيح انها فى موضع نصب اجراها
مجرى ما حذف منه حرف الجر فيما تقدم على الوجه المذكور وقد زعم
الخليل انها فى موضع خفض وهذا يدل على انه قدرها مضمرة مثلها فى
قولهم الله لافعلن بالخفض فسفى النظر فى الاول انه احذف هو ام الاضمار
والاولى الحذف لانه الكثير الشايع والاضمار نادر قليل فكان حمل هذا
الملبس على ما هو كثير فى كلامهم اولى من حمله على النادر ولذلك قال
وتضمر قليلا وذلك هو اضمار رب فى مثل قولهم وقائم الاعماق خاوى المخترق
اى ورب قائم الاعماق على انه قد اختلف هل الخافض رب مضمرة او الواو
النايبه عنها لنيابه الواو عن الباء فى قسم قولك والله وتوسى ذلك بانها
موضوعة فى اول الكلام ولو كانت رب مضمرة بعدها لكانت عاطفة
ولو كانت عاطفة لاستدعت معطوفا عليه ووقوعها اول الكلام

يدفع كونها عاطفة فثبت انها بمعنى رب وهذا الذى اشار اليه المصنف فى
قوله وواو رب ولم يردها هنا باضمار رب اضمارها بعد الواو
ولما بينت من ان مذهبه ان الواو هى الخافضة لعدم اياها فى حروف الخفض
وانما اراد اضمارها فى مثل قولهم بل بلد مثل العجاج فتمهل فهذا الذى
قصد اليه ولذلك جعله قليلا وقوله روبه خبر شاذ لا يعمل عليه واللام
فى قولهم لاه ابوك حذف لكثرته فى كلامهم وجريه مجرى المثل ولذلك لم
يقتصروا على اضمار لام الجر وحدها بل حذفوا معها لام التعريف وهى مراده
ايضا لان الاصل لله ابوك فاللام الاولى الملسورة هى لام الجر واللام
الثانيه الساكنه هى لام التعريف واللام الثالثه المفتوحه هى اول
الاسم الداخل عليه حرف التعريف وهل هى عين والفا محذوفه او هى
لام اختلف فيه وليس هذا موضع ذكره فحذفت لام الجر ولام التعريف
وبقى الاسم مجردا عنهما مقصودا فيه معناها لما ذكرناه من جريه مجرى
المثل وكثره وقوعه فى الكلام ومن اصناف الحرف
الحروف المشبهه بالفعل وهى ان وان الى اخره قال السارح
قد تقدم وجه شبهها بالفعل فى الموضوعات قال ولحقتها ما
الكافه فغيرتها عن العمل لانها مما لا يدخل على الفعل فلما دخلت على هذه
الحروف اخرجتها عن شبهه او لانها لما اتصلت بها صارت كالجزء منه
فاخرجتها عن شبهه الذى هو بنا اخره عن الفتح واتصال الضمايركاتصالها
بالفعل فلذلك استدعى بعدها الكلام ولما بطل عملها لما ذكرناه صح وقوع

الجملتين بعدها لانها انما اشبهت الاسميه لمشابهتها الفعل واذا خرجت عن
مشابهه الفعل صح وقوع الجملتين بعدها ومثل بوقوع الاسميه بقوله انما
الهكم الله واحد وقوله لعلما انت حالمن وبوقوع الفعليه بقوله تعالى انما
نهاكم الله وقوله لعلما اضات لك النار ومنهم من جعل ما مزيده وهو ضعيف
ولم يسمع اعمال هذه الحروف مع ما الا في قول الشاعر قالت الا ليتما هذا
الحمام لنا ان وقول صاحب الكتاب الا ان الاعمال في ليتما ولعلما وكانما
اكثر منه في انما وانما ولكنما سمى اخاره من طريق قياسي وكان الاولى
ان يقول موضع اكثر اولى لان هذا لم يات فيه عنهم نصب ووجه القياس
انه ثبت النصب بعد لستما فيحمل عليها لعلما وكانما لانها فوقه في تغيير معنى
الابتداء وحملت عليها اخاها في ذلك وانما وانما ولكنما وان كانت من اصل الباب
الا انها لم تغير معنى الجمله فيهما كانت له فلم يقو قوه البواقي ان وان هما مولدان
مضمون الجملة وحققانه الا ان المكسوره الجملة معها على استقلالها بفايدتها
قال السارح لان وضع ان تاكيد الجملة من غير تعيين لمعناها فوجب
ان تستقل بالفاده بعد دخولها كما تستقل قبل دخولها واما المفتوحه فوضعها
وضع الموصولات في ان الجمله معها والجملة مع الموصول فلذلك صارت
مع جملتها في حكم الجزء الاخر يستقل معها الكلام فتقول بان
زيدا قايم وتسكت وتقول اعجبني ان زيدا قايم فلا تجد بدا من هذا الجزء الذي
معها لكونها صارت في حكم الجزء الواحد اذ معنى قولك اعجبني ان زيدا قايم
اعجبني قيام زيد فكما ان قولك اعجبني قيام زيد لا يستقل بالفاده

ما لم يضم اليه جزء اخر فكذلك المفتوحه مع جملتها ولذلك وقعت فاعله ومفعوله
ومضافا اليها وغير ذلك مما تقع فيه المفردات قال ولا تصدر بها الجمله
كما تصدر باخواتها لاحد امرين احدهما انها لو صدرت بها لوقعت مبتدا والمبتدا
معرض لدخول ان فيودي الى اجتماعهما ومثله مستكره فقروا من تصدرها
حتى لا يودي الى اجتماع ما يستكرهون اجتماعه والثاني ان ان قد تكون
بمعنى لعل من قولهم ايت السوق انك تشتري لحما وفي قوله تعالى انها اذا جاءت
لا يومنون وذلك لها صدر الكلام فقصدوا الى ان يكون هذه مخالفه لتلك
في الموضع ليعلم من اول الامر الفصل بينهما فاذا قدمت علم انها بمعنى لعل
واذا اخرت علم انها المصدريه ولم يعكسوا لانه كان يودي الى ان تقع
التي بمعنى لعل وتلك لا تستقيم تاخرها كما لا تستقيم تاخير لعل وهذه اذا اجروها
فانما اجروا ما يوضع تاخيره وانما التزموا فيه احد الحاربين لغرض فكان وزانه
وزان تقديم الاستفهام اذا وقع خبرا في مثل قولهم متى القتال سواء قال
والذي يميز بين موقعهما ان ما كان مظنه للجملة وقعت فيه المكسوره قال
الشارح التمييز بما ذكره اولى من التمييز بما ذكره غيره فقال الفارسي كل ما
صح فيه وقوع الفعل والاسم فان فيه مكسوره وما لم يقع فيه الا احدهما فان
فيه مفتوحه واما صاحب الجمل فقدر مواضع المكسوره بعدد اسم قال
والمفتوحه فيما سوى ذلك وما ذكره هذا اولى مما ذكره الفارسي لانه ذكر
المعنى الذي من اجله امتنع في المكسوره الفتح وفي المفتوحه الكسر فذكر
الحكم بعلته وذلك ان المكسوره وضعها تاكيد الجمله مع بقائها على استقلالها

فوجب ان لا يقع الا في موضع الجمله المشكله والمفتوحه بتاويل مصدر والمصدر
مفرد فوجب ان لا يقع الا في موضع المفرد وهذا مستقيم واضح التعليل
وما ذكره الفارسي ليس فيه ما يشعر بمثل ذلك ولانه مبني على امر محقق معلوم
وما ذكره ابو علي مسفص اما بيان ان هذا لا ينتقض انه قد علم ان وضع المكسوره
لما ذكرناه فعلم انها لا تقع الا في موضع الجمل وعلم ان وضع المفتوحه مع ما
بعدها في تاويل المفرد فوجب ان لا يقع الا في موضع المفرد واما بيان
انتقاض ما ذكره ابو علي ففي نحو ذلك من يكرمني فانا اكرمه فهذا موضع يصح
فيه وقوع الاسم والفعل جميعا ولم تتعين هو الكسر بل جاز الفتح والكسر
على تاويلين يرجعان الى الضابط الاول واذا رجع الى ضابط ابي علي وجب
الكسر لانه موضع يقع فيه الاسم والفعل الا ترى انك تقول من يكرمني
فاكرمه ومن يكرمني فريد يكرمه فقد وقع بعد فا الجزا الاسم والفعل
ولم يتعين الكسر فان زعم زاعم انك اذا قلت من يكرمني فاكرمه فتاويله
فاما اكرمه فلم يصح ان يقع بعد الفا الا الاسم فهو فاسد من وجهين احدهما
انك تقول من يكرمني فيكرم زيدا ولا يمكن تقدير الاسم في مثل
ذلك والاخر انا لو سلمنا ذلك لكان حاصله انه موضع يتعين الاسم
دون الفعل فيتعين الفتح وهو عكس متعين فصار مشتركا على كل تقدير
سواء كان موضعا للفعل او موضعا للاسم او موضعا لهما فان زعم زاعم ان
الكسر تاويل معنى يصح فيه الامران والفتح تاويل امر لا يصح الا احدهما
فقدر في كل موضع امرا خاصا به ابطل ذلك بقوله ريد ان اباه ابوك ولو قدر

ها هنا باعتبار امره الخاص لم تقدر الا الاسم فدل على ان تقدير الخاص لا عند اد
به ولذلك كسرت في قولك ان اباك ابو زيد وكذلك قوله اذا انه عند الفا
والله ازم ٥ يجوز الفتح والكسر والموضع موضع لا يقع فيه الا الاسم ومثل
بما يقرر ضابطه المذكور وفاتي تمثيل الكسر في مواضع الجمل والفتح في مواضع
الافراد ثم لو ورد ما هو كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد
لولا امما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدا فاذن لم تقع ان وما عملت
فيه الا في موضع المبتدا خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت
لم يكن مستقيما لانه يؤدي الى ذكر الخبر مع كونه قد اطرح ذكره في الاستعمال
وليس هذا الموقع كموقعها بعد اذا لان خبر المبتدا اذا جاز ذكره وحذفه فان
كسرت كانت الجملة هي الاصلية ولم تقدر حذف دخول ان عليها بكمالها
وان فتحت لم تقع في موضع المبتدا خاصة وقدر الخبر محذوفا فجاز الكسر على
تاويل اثبات الخبر بعد اذا وذلك شايع ولو كسرت بعد لولا لكان فيه اثبات
الخبر للاسم بعد لولا وهو مطرح في استعمالهم ولم يرد بقوله كل ما كان
مظنة للجملة وقعت فيه المكسوره الا وقوع المكسورة في موضع الجمله المقدره
بكمالها على استقلالها فايدتها وهي ها هنا ما لم تقع موضع الجملة بكمالها لما تقدم
من انه يؤدي الى ذكر خبر الاسم الواقع بعد لولا وهو باطل فوجب ان لا
يصح وقوعها الا موقع الاسم المفرد ليتوفر على لولا ما تقتضيه من وجوب
حذف خبر الاسم الواقع بعدها واجاب عن الفتح في ان الواقعه
بعد لو في قولك لو انك منطلق لانطلقت وهو موضع ظاهره وقوع الجمله

الا ترى ان لو في قولك لو قام زيد لقمت لا تقع بعدها الا الجمله بان قال
المقدر لو وقع انك مطلق اي لو وقع انطلاقك فلم تقع ان موضع الجمله
وانما وقعت موضع الفاعل كما في قوله تعالى لو انتم تملكون فوجب
الفتح ولم يجز الكسر لانه كان يؤدي الى حذف الجمله الا سميه بعد حرف
الشرط وهو فاسد الا ترى انك لو قلت لو زيد قائم لقمت لم يجز لان
هذه الجمله اسميه لا مساغ فيها لتقدير الفعل وانما جاز لو زيد قام لقمت على
ان يكون زيد فاعلا بفعل مقدر دل عليه ما بعده وكانك قلت لو قام زيد
فاذا وقعت ان وجب تقديرها بالاسم المفرد المحذوف فعله فلم تقع الا
في موضع المفرد فلذلك وجب الفتح وقوله في المثل لان تقدير لو
انك مطلق لا بطلقت اي لو وقع انك مطلق خطا ولعله في التصنيف
لو انك تنطلق لان من شرط لو اذا وقع ان بعدها ان يكون الخبر فعلا اذا
امكن ليكون في الصوره عوضا من الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى
ولو انهم فعلوا ولو انهم ظلموا انفسهم جاؤك ولو انا كتبنا عليهم وقوله في المثل
لان تقدير لو انك مطلق وايقاعه الاسم خبرا عن ان الواقعه بعد لو مخالفه
لهذه القاعده وقد صرح بذلك عند ذكر حرف الشرط قال ولذلك
وجب في ان الواقعه بعد لو ان يكون خبرها فعلا كقولك لو ان زيدا جاءني
لاكرمته ولو قلت لو ان زيدا جاءني لاكرمته لم يجز وقوله هاهنا لو انك
مطلق مثل لو ان زيدا جاءني وقد صرح بانه ممتنع على انه قد اطلق
ايضا ثم ما يجب تقييده وهو قوله وجب في ان الواقعه بعد لو ان

يكون خبرها فعلا وهذا ليس على اطلاقه الا اذا لم يتعذر الفعل باعتبار المعنى المقصود
الا ترى الى قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والاقلام خبر عن ان
المفتوحه الواقعه بعد لو بلا خلاف لما لم يمكن ان يقع موضعه فعل بمعناه ثم اورد القائل
ان الواقعه بعد طننت واخواتها اعتراضا على فتح ان في موضع الجمله وقرر
الاعتراض ان زيدا قائم بعد قولك ظننت ان زيدا قائم في معنى الجمله على استقلالا
استقلالها بفايدتها الا ترى انها سدت مسد المفعولين ولولا ذلك لم تسد
مسدهما لوضعها مع معلقه بمسند ومسند اليه فاجاب عن ذلك بما ليس
بمذهب الجماعه وانما هو مذهب بعض النحويين وانما اختاره لما استصعب
السوال وظن انه لا يندفع الا بارتكابه ولعمري ان دفعه بارتكابه واضح
لانه اذا جعل المفتوحه انما وقعت في موضع المفعول الاول خاصة والثاني
مقدر لم تقع المفرد فوجب الفتح كما وجب في لو لا ولو ولزمه على ذلك امور
وجب الرفع فيهما اذا اسقطت ان وذكر الخبر لانه عنده موضع الجمله والاخر
يجب عليه ان يكسر ان اذا لم يقصد الى حذف الخبر والاخر انه يجب عليه جواز
ذكر المفعول الثاني لان حذف المفعول الثاني اقل اموره ان يكون غير واجب
ان لم نقل ذكره واجب والاولى ان يجاب عن مذهب الجماعه الذين لا يحذوف عن ذلك بمذهب
عندهم فقال ليس الموضع موضع جمله وانما هو موضع المفرد الا ترى
انه مضوب بطننت والجمل المستقله لا تعمل فيها الافعال والمفعول فضله
فكيف تكون جمله وهو فضله فاذن لم تقع ان موضع جمله وانما وقعت موضع
مفرد فان زعم زاعم انه كان الكلام محتاجا الى مفعول ثان وهو بعد دخول

ان غير محتاج فالجواب ان ذلك الاحتاج انما كان من جهة ان
الظن انما وضع لتعلق الشئ على صفه فاحتاج الى ذكر اشئ لهذا الغرض
فلما دخلت ان ولزم فيها ان يكون لها اسم وخبر حصل المقصود من متعلق
الظن فلم يحتج الى مفعول ثان وسد ذلك مسد المفعولين فاستقام الجواب
على مذهب الجماعه واستغنى الاعتراض اللازم على اركاب المذهب
الاول وظهر ان المذهب هو مذهب الجماعه قال ومن
المواضع ما يحتمل المفرد والجملة الى اخره قال الشارح مال على
حسب ما قصد ثم مثل بمسئله الايضاح للفارسي وهي اول ما اقول اني احمد
الله ذكر فيها تاويل الفتح ما ذكره الفارسي واما وجه الفتح فمستقيم واضح
واما ما ذكر من وجه الكسر فباطل غير مستقيم وذلك انهم جعلوا الخبر محذوفا
والكسر محكيا بعد القول فكانه قال اول ما اقول اني احمد ثابت او موجود
واذا جعل الكسر محكما متعلقا لاول كان عين القول وكذلك كل ما
يحكى بعد القول الا ترى الى قولك اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجبك
هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق وكذلك كل ما يحكى بعد القول واذا وجب
ان يكون هو في المعنى متعلقه كان التقدير اول اني احمد الله كان المبتدا
اول واول من باب افعل التفضيل لا يضاف الا الى شئ هو بعضه على
حسب معناه ويجب ان يكون الاخبار بقولك بانت او موجود اما واقع
من اول اني احمد الله واول اني احمد الله باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار
الكلمات اي فيكون الاخبار بموجود في المعنى عن الهمزة او اني وهو فاسد

اذ لم يقصد ذلك ولم يرد ولو اريد لم يكن له معنى فبطل تاويل الكسر على ذلك
وللكسر وجه مستقيم غير ما ذكراه وهو ان يكون القول عاما في الحمد فيكون
اول مضافا الى اقوال متعدده منها اني احمد الله ومنها غيره ثم اخبر بما هو اولها
وهو قولك اني احمد الله وحكاه بانه قول وبعض الاقوال قول كما تقول
اول الاقوال التي تكلمت بها اليوم زيد منطلق ولا حاجه الى خبر محذوف
بل يكون قولك اني احمد الله هو الخبر ويجب ان يكون جمله لانك اخبرت
به عما معناه جمله لانه قول لان اول الاقوال قول كما لو قلت قولي زيد
قايم فثبت ان تاويل الكسر الصحيح هو هذا التاويل وان ما ذكروه لم يصدر
عن تحقيق بل صدر عن ذهول وكان خطا لما ذكرناه ومن المواضع المحتمله ايضا
ما ذكره وهو مثل ما انشده من الفتح والكسر بعد اذا فاذا فتحت فانما قصدت
الى ان واسمها وخبرها في موضع المبتدا خاصة فيكون الموضع موضع مفرد
لانك لم تقصد الا الى انه ولذلك وجب تقدير حذف الخبر لكمال الجمله
واذا كسرت فانما قصدت الى ادخال ان على المبتدا والخبر على استقلالها
بفايدتهما فلم تقع الا في موضع الجمله ولذلك لم تحتج الى تقدير محذوف
لان الجملة حاصلة بكمالها لوقوع المكسورة وقد تقدم ذلك قال وكثيرا ما
بعد حتى التي تبتدا بعدها الكلام الى اخره وانما كسرت بعد حتى الابتدائيه
لانه موضع جمله فاذا قصد اليها بكمالها وجب الكسر وان قصد الى المبتدا
خاصه في الموضع الذي يصح قصده وجب الفتح ووجب تقدير الخبر
عند من جوز حذفه مثاله قولك عرفت امور زيد حتى ان اكله بالليل

دغيره
القول

ان قصدت الى كونها جمله مستقله كسرت وان قصدت الى كونها فى معنى المفرد
فتحت وقدرت الخبر محذوفا كانك قلت حتى كون الجمله بالليل معروف
كقولك اكلت السمكة حتى راسها ما كول قال وان كانت
العاطفه او الجاره فتحت وهذا لا اشكال فيه لان العاطفه للاسم المفرد
والجارة لا تقع بعدهما الا المفرد فلا يصح بعدهما الا المفتوحه كما تقدم ○
قال ولكون المكسورة للابتدا لم تجامع لامه الا اياها الى اخره
قال الشارح يعنى ان لام الابتدا لم تدخل الا مع ان من بين سائر
الحروف لكونها للابتدا فلم يكن بينهما مخالفه تمنع من اجتماعهما الا ترى
ان معنى قولك لزيد منطلق مثله فى ان زيدا منطلق فصح ان يكونا فى جمله
واحده اذ لا منافاة بينهما بخلاف غيرها من اخواتها لما بينهما من المنافاه
الا ترى ان قولك زيد منطلق منافٍ لقولك لعل زيدا منطلق فتعذر حصولها
فى كلمه واحده لاداية الى المنافاه ثم اورد اعتراضا بقوله
ولكنى من حبها لعميد ○ فقد دخلت اللام من غير ان اجاب عن ذلك
ولا بد من تقدير المنافاه بين اللام وبين لكن لثبت الامتناع حتى يصح
التاويل وليس المنافاة بينهما فى الظهور كالمنافاة التى فى لعل وليت
ووجه المنافاة هو ان وضع لكن للمخالفه بين ما بعدها وما قبلها فهى لا تاتى
الا متوسطه بين كلامين متغايرين واللام مقطع ما بعدها عما قبلها
فجات المنافاة لذلك اذ لا يمكن اجتماع حرفين احدهما يقتضى الاتصال
والآخر يقتضى الانفصال لانهما يودیان الى كون الشى متصلا غير متصل
ومنفصلا غير منفصل وذلك باطل واذا ظهر المنافاة ورد ظاهر وجب
تاويله اذا امكن وتاويله ما ذكره من ان يقدر الاصل ولكن ابتى فنقلت حركة
الهمزة الى النون من لكن فحذفت على ما يقتضيه قياس النقل فبقى ولكن ابتى
فاجتمعت النونات فحذفت الاولى تخفيفا لانهم مثله فى النقل والتخفيف
بقوله تعالى لكنا هو الله ربى وهو بالاتفاق اصله لكن انا فنقلت حركة
الهمزة الى النون من لكن فبقى لكن نا ثم ادغمت النون الاولى فى الثانيه فبقى
لكنا ولذلك وجب الوقف بالالف بلا خلاف كما يوقف على
وهو فى مثل ذلك اولى لذهاب الهمزه فيه ولذلك وصله ابن عامر
بالالف فقرا لكنا هو الله ربى وهو فى مثل ذلك اولى لذهاب
الهمزه واعراب هو مبتدا والله بدل منه او عطف بيان وربى خبر المبتدا
والجمله خبر عن انا فى قولك لكنا والضمير العايد عليه هو الضمير فى
ربى لان المبتدا المتكلم فوجب ان يكون الضمير للمتكلم ثم اخذ ايضا
يبين مواضع دخول هذه اللام مع ان فقال اذا جامعتها بلته مداخل
قال الشارح الضمير فى قوله وبلها اللام وجامعتها
ضمير ان لانه خبر عن قوله بلته مداخل وبلته المداخل انما هى للام
فوجب ان يكون الضمير فى بلها للام والا فسد المعنى واصل هذه اللام
ان يدخل على المبتدا ولكنهم لما ادخلوا ان كرهوا ان يجمعوا بينهما لانفاتهما
فى المعنى فصلوا بينهما فى اللفظ فاذا فصلوا بين ان وبين الاسم دخلت عليه
لزوال المانع وان لم يفصل بينها وبينه دخلت على الخبر او ما يتعلق بالخبر

شرط تقدمه على الخبر ومثال الأول ان في الدار لزيدا ومثال الثاني ان زيدا
لقايم ومثال الثالث ان زيدا الطعامك اكل وما استدره من قوله بعدى
غير مكفور ولو قيل اكل لطعامك او غير مكفور لعندى لم يجز لما ذكرناه من
ان الاصل دخولها على المبتدا وانما وجب الفصل بينهما لاستقامة ما ذكرناه
من اجتماع حرفين بمعنى واحد وما وجب لضرورة تقدر بقدرها فاذا قلت ان
زيدا اكل فقد حصل الفصل بينهما وبين اكل وهو احد جزئى جملتها فلا وجه
لتاخيره الى الفضله مع زوال مانع الدخول فلذلك امتنع باخيرها الى ما ذكرناه
وقد ظن بعضهم ان لها مدخلا غير ذلك وهو الضمير الذي يكون فصلا بين
الاسم والخبر كقولك ان زيدا هو الظريف كقوله تعالى وانهم لهم المنصورون
وهذا لا يخلو اما ان يكون على لغة من يجعله مبتدا او يجعله فصلا فان كان
على الاول فهى لام الابتدا وان كان على الثاني فلم يدخل الا على
امر متعلق بالخبر فى المعنى لانه دخل ليفصل بين كونه خبرا وبين كونه
نعتا الا ان يمثله فى متعلق الخبر بمعمول لانه فلشعر بانه لم يقصد سواه
وكذلك قوله اذا تقدمه فان هذا لا يكون الا متقدما على الخبر فلذلك
اعترض عليه هذا المدخل الزايد اذا حمل متعلق الخبر على عمومه دخل هذا
المدخل فيه ولا يضر قوله اذا تقدمه لان من المتعلقات ما يتاخر فيمتنع
دخول اللام قال وبقول علمت ان زيدا قايم فاذا جيت باللام
كسرت وعلقت الفعل الى اخره قال الشارح فالفتح على ما
تقدم من تاويله وتاويل غيره فاذا جيت باللام وجب الكسر على كل

تاويل اما تاويله فلانه لا يمكن بتقدير مفعول لطلان ان يكون اللام مع المفرد
وعلى تاويل الجماعة ظاهر وهو انه جات اللام علم انه لعلمت فما دخلت
فيه فصارت جمله على حالها مستقله واذا دخلت ان مع الجمل المستقله
وهى على استقلالها وجب الكسر ولذلك لم يقع اللام مع المفتوحه
لتناقض معناهما قال وبما يحكى من جراة الحجاج على الله
ان لسانه سبق فى مقطع والعاديات الى فتحه ان وقع فى بعض النسخ
الى فتحه ان وليس بجيد لان ان فى التلاوة مكسورة فلا وجه
لاضافه فتحه اليها على سبيل الاثبات فالوجه اذن ان يقال الى فتحه
ان مضاف الفتح اليه لانه هو الناطق وتثبت ان على حالها مكسورة والحكم
على الحجاج بانه اثبت اللام تعمدا لا يثبت لانه يجوز ان يكون اسقط
اللام غلطا ثم فتح ان اول الامر غلطا وقد اثبت انه فتحها غلطا وسهوا
بقوله ان لسانه سبق وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه باسقاط اللام
تعمدا وهذا امر يودى الى الكفر فلا معنى لاثباته من غير ثبت
فان ذلك لا يفعله مسلم قال ولان محل المكسورة وما عملت
فيه الرفع جاز فى قولك ان زيدا ظريف وعمرا الى اخره قال الشارح
تقدم التعليل بجواز العطف على المحل قبل ذكر الحكم وذلك سايغ وهو
مثل قوله ولكون المكسوره للاستيناف والغرض يعدم مثل ذلك ان يكون
الحكم اذا ذكر ثبت من اول الامر معللا واذا ثبت من اول امره معللا
فى النفس كان له استعراو ليس لغيره وان ثبت تعليله بعد ذلك ووجه

العطف على المحل ان موضع ان وما عملت فيه رفع لكون المعنى لم يتغير فجاز العطف
لذلك ولو قيل ان العطف على محل زيد على تقدير زيادة ان لكان حسنا
لان هذا مشبه قولهم ليس زيد بقايم ولا قاعدا ٥ ولسنا بالجبال ولا الحديدا
والامران مستقيمان فانه لو قيل في قولهم ولسنا بالجبال ولا الحديدان
العطف على محل الجار والمجرور جميعا كان سديدا فكذلك ها هنا
قال وفيه وجه آخر وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير وهذا
انما يكون في الموضع الذي يكون الخبر فيه عمل الرفع حتى يصح العطف
على المرفوع فاما اذا كان حامدا تعذر ان تقدر ذلك فيه لانه لا مرفوع
له يعطف عليه كقولك ان زيدا غلامك وعمرو وانما جعله ضعيفا
لان شرط العطف على الضمير المرفوع المتصل ان يؤكد بالمنفصل كقولك
زيد قايم هو وعمرو واذا كان ذلك فانما ارتفع بالفعل فلا ان يكون بما ارتفع
به الاسم اجدر وفيه وجه آخر ليس بضعيف وهو ان تقدر مبتدا مستقلا
بنفسه من غير تشارك بينه وبين ما قبله مثل قولك قام زيد وعمرو
مطلق رفع عمرو بالابتداء على حكم الاستقلال لذلك اذا قلت
ان زيدا قايم وعمرو فيجعل عمرو مرفوعا على الاستقلال وخبره محذوف
دل عليه ما قبله قال ولكن شايع ان في ذلك دون
سايز اخواتها الى آخره قال الشارح وانما سايعتها لكونها لم يتغير
معنى الجملة التي بعدها كما تغيره ان قال فان قيل فليف تثبت
مخالفتها لان باعتبار اللام وتثبت مشايعتها لها باعتبار العطف على

المحل قلت اما مخالفتها لها باعتبار اللام فقد ذكر بامر واضح واما مشايعتها
لها باعتبار العطف فلان العطف لم يكن متعلقا بامر تقدمها حتى تحصل
المخالفة بينها وبين ان بذلك كما حصلت في اللام كذلك وانما العطف
باعتبار ما بعدها وما بعدها لا يتغير حكمه ومعناه بدخولها كما لا يتغير
بان فلما تشابعا في المعنى الذي من اجله صح العطف في ان صح العطف
فهو ايضا لموافقتهما في ذلك واما سايز اخواتها مخالفة لهما في المعنى الذي
من اجله صح العطف لمخالفة المعنى بدخولها ما كان عليه قبل دخولها
الا ترى ان قولك ليت زيدا قايم ليس بمعنى زيد قايم فلذلك تعذر العطف
عليها اذ لا يمكن تقديرها كالعدم كما امكن تقدير ان فظهر الفرق بين
الباين في المعنى الذي لاجله صح العطف وقد اجرى الزجاج الصفة
مجرى المعطوف وحمل عليه قوله قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب
بمعنى انه جعل ارتفاع علام الغيوب على ان يكون صفة لربي المنصوب
بان باعتبار الواو بين المذكورين اولا وهذا الذي صار اليه الزجاج ليس
بشيء فانه يمكن حمل الآية على غير ما ذكره وهو ان يكون علام الغيوب
خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف او بدلا من الضمير في يقذف او فاعلا
ليقذف على ان لا ضمير فيه واستغنى عن العايد لظاهر موافق للاول
في المعنى مثله في قوله انا لا نضيع اجر المصلحين واذا احتمل غير ما ذكره
احتمالا ظاهرا فحمله على وجه لم يثبت الا بتقدير ليس بمستقيم لان
الاصول لا تثبت فثبت ان قول الزجاج ليس بشيء قال وانما

يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح
والكوفيون يجيزون العطف مطلقا مضت الجملة او لم تمض فيجوزون
ان زيدا وعمرو قايمان والمبرد والكسائي يجيزان العطف قبل مضي الجمله
بشرط ان يكون الاسم الاول غير معرب مثل قولك انا وزيد قايمان والذي
عمم الجميع ما جاء عن بعض العرب انك وزيد ذاهبان وليس بمستقيم ولا
يثبت بمثله حجة لانه على خلاف القياس واستعمال الفصحا والوجه
ما قاله البصريون بيان انه لا يستقيم في المعنى الا ذلك انه لو عطف
قبل مضي الجملة فقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان لادى الى ان يعمل عاملان
مختلفان في معمول واحد وذلك أن زيدا منصوب بان وخبرها لا يكون
الا معمولا لان لانه لا بد لها من مرفوع وهو خبرها وارتفاع عمرو انما هو
بقدر عطفه على المحل الذي هو الابتدا على تقدير الخلو من ان او
جعلها مع معمولها كالمبتدا المجرد وخبره يجب ان يكون مرفوعا مثل ما
ارتفع به فاذا قيل قايمان وجعل خبرا لهما اداي الى ان يكون معمولا لان
معمولا للابتدا وهو باطل ولا يمكن تقدير عملين فيه حتى يقال انه مرفوع
بعمل رفع بان ورفع بالابتدا للقطع بان اسما واحدا لا يكون فيه رفعان
ولانه لا علامة الا الالف والالف لا يكون الا رفعا واحدا فهذا
ظاهر في ثبوت مذهب البصريين وبطلان ما سواه وليس قول من قال
ان زيدا وعمرو قايم من قبيل الممنوع لان قايم اما ان يقدر خبرا عن عمرو
فيكون خبر زيد مقدما محذوفا فلم يعطف الا بعد مضي الجملة واما ان
تجعل قايم خبرا عن الاسم الاول وخبر الثاني محذوف فيكون على التقديم والتاخير
لانك قلت ان زيدا قايم وعمرو فلم يعطف الا بعد مضي الجملة بقدرها
بخلاف ان زيدا وعمرو قايمان فان ذلك غير ممكن بتقديره فيه وسره زوال
المعنى الذي ذكرناه في الافساد مثل هذه المسايل لان الافساد انما
جاء من جهة تشريكهما جميعا في خبر واحد فاما اذا جعل لكل واحد خبر فقد انتفى
المعنى الذي من اجله كان الامتناع قال وزعم سيبويه ان ناسا
من العرب يغلطون الى اخره فجعله من باب الغلط لانه على خلاف
القياس واستعمال الفصحا وبين وجه الوهم لهم في ذلك ومثله بقوله
ولا سابق الا اذا كان حايان وهي في الحقيقة عكسه لان ها ولا قد رد
المحذوف ثابتا لا قلته بدا الى لست مدركا ما مضى فتوهم ان الباء سابقه
لكون الموضع موضع يصح دخولها فيه فتوهم شابهها فقال ولا سابق وجمع
بينهما من جهة الجمع اشتركوا في اتهم توهموا شيئا والامر على خلافه وان
اختلف بفصيل المتوهم قال واما قوله تعالى والصابون فعلى
التقديم والتاخير يحتمل امرين احدهما ان يريد الخبر المذكور بعد قوله
والصابون خبر عن الذين امنوا مقدرا تقديمه والصابون لم يعطف الا
بعد تمام الجملة بقدرها والاخر وهو واحد الوجهين الذين تقدما في قولك
ان زيدا قايم وعمرو والاخر ان يكون قوله تعالى التقديم اي على تقدير
الخبر مقدما على الصابون وتقدير الصابون مؤخرا عنه ويكون العطف
انما ورد بعد مضي جمله مقدمه على المعطوف ويصح التغيير بالتقديم

والتاخير عن ذلك لان الكلام فى ان العطف انما يكون بعد مضى الجمله فاذا
قدر مضيها تاويل بقديم خبر محذوف وتاخير المعطوف عنه صح ان
يقال على التقديم والتاخير واذا صح التعبير عن ذلك بمثل هذه العبارة
فهو اولى من اوجه احدها ان هذا ليس فيه الا الحذف وذلك الوجه فيه
الحذف وتغيير الموضع ومخالفه امر اولى من مخالفه امرين الآخر ان قوله
بعد ذلك كانه ابتدا والصابيون بعد ما مضى الخبر يفسر لذلك فانه
لا يكون مبتدا بعد مضى الخبر الا والخبر مراد والاخر هو ان مذهب سيبويه
فى قولك زيد وعمرو قايم ان الخبر للثانى وحبر الاول محذوف وهذا
مثله واستدل على ذلك بقوله ٥ بحسبك عبدنا وانت بما عندك راض
والراى مختلف ٥ ووجه الاستدلال انه لو كان خبرا عن نحن لوجب ان
يقال راضون ولما قال راض دل على انه خبر لانت وهذا مثله واستشد
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق ٥ وهذا مما لم نحن فيه
من وجهة انه توهم انه عطف على موضع ان فان تمام الجملة كما فى والصابيون
والتقدير فيه كالتقدير فيما تقدم وهو ان بعد خبر محذوف ثم الجملة
باعتباره وقوله وانتم بغاة بعد مضى الجمله او بغاة الذى بعد
انتم خبرا عن ان مقدرا بعدهما فلم يعطف الا بعد تمام الجملة على
كل تقدير كما تقدم سواء وفى ايراد هذا البيت دليل على ان
المفتوحه اذا وقعت فى الموضع الذى كان يصلح لجمله يجوز فيها من العطف
ما يجوز فى المكسورة الا ترى ان ان هاهنا مفتوحه وقد تقدم من

قوله يجوز ان العطف على المحل يكون فى المكسورة فاما نحو اعجبنى ان زيدا قايم
وعمرو فهذا لا يجيزه احد على المحل ويجوز ان يكون اراد البيت ليس للعطف
على الموضع ولكن للدلالة على حذف الخبر من اول استغنا عنه ثان او على
تقدير تقديم خبر جاء فى اللفظ موخرا على الواو ولين المتقدمين ويكون اعراب
وانتم فى البيت ليس على العطف ولكن مبتدا مستقل بجملته والعطف
لم يقع الا باعتبار الجمل لا باعتبار شريك فى عامل كما فى قولك لست زيدا
قايم وعمرو منطلق وقد ذكر فى تفسيره سرا فى باخير الخبر عن الاول وترك
ذكره اولا فى مثل ذلك بان قال معناه انك اذا قلت ان زيدا منطلق
وعمرا ابوهم ان لزيد مزية فى الاخبار بالشناعة على عمرو لثبوت الحكم له
اولا وما ثبت فى التفسير اولا اقوى مما ثبت ثانيا ولما كان غرض
المتكلم التسويه بينهما ترك ذكر الخبر اولا لبقاء الحكم بالشناعة عنهما دفعه
واحده حتى لا يكون لاحدهما مزيه على الاخر فى ذلك الحكم وهو معنى
حسن قال ولا يجوز ادخال ان على ان قد تقدم علة ذلك لانا قد
بينا ان ان فى كلامهم لا يكون الا لعلس احدهما انه يودى الى المجامعتها
لاختها فلا بد من الفصل واذا جا الفصل صح ان يقال ان عندنا ان زيدا فى
الدار وقول النحويين لا يعد الجمله بان المفتوحه ليس على ظاهره وانما
يعنون اذا وقف فى الموضع الذى تعرض فيه لادخال المكسورة عليها او
فى الموضع الذى يدخل فيه لعل على الوجهين المتقدمين فى علة ذلك فمن
ذلك قولهم اولا ان زيدا فهذا اول الجملة والخبر مقدر بعد ذلك ولكنه

جاز لانه موضع لا يقع فيه المكسورة ولا لعل وكذلك قولهم اذا انه عبد القفا
واللهازم ○ فانه عبد القفا مقدر بالمبتدا والخبر مقدر بعد ذلك وكذلك
اوله بقوله فاذا العبود يه حاصله وهذا يقدح في تعليل من علل بانها
انما امتنع تصدرها لاداتها الى ادخال ان عليها اذ لو كان ذلك صحيحا
لم يجز وقوعها مقدمه مفتوحه بعد اذ لانه تؤدي الى ادخال ان عليها
الا ترى ان المكسورة تصح وقوعها ايضا بعد اذ فلو كان هذا التعليل صحيحا
لامتنع وقوعها مقدره بها الجمله بعد اذ لما يؤدي الى دخول ان عليها
كما قالوه في التصدر بها في قولك ان زيدا منطلق عندي وانه انما امتنع لما يؤدي
اليه من ادخال ان عليها فاذا التعليل المستقيم هو ازاده الفرق بينهما وان
ان التي بمعنى لعل لانه امر تحقق في جميع مواقعها ومطرد غير منتقض
والتعليل بذلك انما هو لامر يؤدي الى مستكره لا لامر تحقق وهو مع
ذلك منتقض على ما يمر قال ـــــ وتحففان فتبطل عملها ومن
العرب من يعملهما الى اخره قال ـــــ الشارح قوله وتحففان
فيبطل عملهما لا تخلوا ما ان يريد بما وقع بعدهما ملفوظا به او فيما يقدر
فان اراد فيما ملفظ به وهو الظاهر لان المكسورة لا تقدر بعدها شيء
بحذوف كانه غير مستقيم من وجهين احدهما ان المفتوحه لم يكن لها
عمل في هذا الاسم الملفوظ به في مثل قولك علمت ان زيدا منطلق لان
التقدير علمت انه زيد منطلق كما صرح به اخرا فقال وتقول علمت
ان زيد منطلق والتقدير انه زيد منطلق فكيف تبطل عملها عند التخفيف

فما لم يكن لها عمل فيه والاخر هو انه قال ـــــ ومن العرب من يعملهما وجعل
اعمالهما جميعا سائغا واعمال المفتوحه في الظاهر الذي بعدها شاذ وان
اراد فما تقدم فهو غير مستقيم لانه ذكر المكسورة معها ولا مقدم مع
المكسورة ولانه ذكر مثال اعمال المفتوحه انشد ـــــ ولو انك في يوم الرخاء
وجعل اعمالها في الظاهر والاولى ان يقال وتحففان فلغيبان فيما ذكر بعدهما
ومن العرب من يعمل المكسورة وهو كسر انوا عمال المفتوحه في الملفوظ بعدها ضروره
ويلزم تقدير اسمها ضمير شان محذوف ويكون الجمله التي بعدها في موضع خبرها
وانما قدروا النحويون ضمير الشان في المفتوحه المخففه كيفما وقعت
ولم يقدروه في المكسورة البته لامرين احدهما انهم وجدوها داخله على الفعل
الذي لا يدخل على المبتدا والخبر فلو لم يقدروا الضمير لخرجت عن حقيقه
وضعها بخلاف المكسورة فانها لا تدخل اذا دخلت على فعل الا وهو من
الافعال الداخلة على المبتدا والخبر فكان في ذلك توفيه بما يقتضيه وهذا
التعليل مستقيم على مذهب البصريين فلذلك لم يجيزوا ان قام لزيد
الثاني انهم وجدوا ان المكسورة عامله وهي محففه في الفصيح من الكلام
والقران قال ـــــ الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فحامضوبا في قراءه
كل من خفف ولم يخالف ان المخففه المفتوحه عامله في ملفوظ بعدها
الا ما ذكرناه من الضروره وهي اولى في العمل بعد التخفيف من المكسوره
بدليل جواز العطف على المكسورة بالرفع وتقدير وجودها كالعدم فاذا
جاء الاعمال فيها مع ذلك فاعمال المفتوحه اجدر ولذلك قدروا معها

ضمير الشان والدّي يدلك على ذلك وان العرب يقصده قول الشاعر
انها لك كلّ من يحفى وينتعل ولولا ان الضمير مقدّر لم يستقم تقديم
الخبر ها هنا فالذي سوّغ التقديم كونها جملة واقعا خبرا وقال
سيبويه لم يحذفوا يعني ان المفتوحه لان الحذف يدخله في حروف
الابتداء بمنزله ان ولكنهم حذفوا يعني النون من المفتوحه كما حذفوا الاضمار
يعني ضمير الشان وهو اسمها وجعلوه عوضا لحذف الاضمار يعني حذف
النون ففهم من ذلك ان اسمها لا بدّ من تقديره مضمرا وقال
ايضا لا تخفّفها في الكلام ابدا وبعدها الا اسما الا وانت تريد الثقيلة
مضمرا فيها اسم معلوم وقال ايضا في هذا الباب والدليل على انهم
انما يخفّفون على اضمار الها انك تستقبح قد عرفت ان تقول ذاك حتى
تقول الا تقول ذاك او يدخل السبب او قد وهذا كله تصريح بوجوب
الاضمار على ما ذكرنا فان زعم زاعم ان المقدم انما جاز لبطلان عمل
ان فصار مبتدا وخبرا والمبتدا والخبر يسوغ المقدم فيه فهو باطل بامتناع
ان منطلق لزيد فدلّ ذلك على انهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم
الخبر لا يعتبرونه مع التشديد قال ويقع بعدها الاسم
والفعل الى آخره وانما كان كذلك لما ذكرناه في ان اصل وضعها ان يدخل على
المبتدا والخبر في المعنى وقد بيّن انه لا بدّ فيها من ضمير شان يكون اسما لها
دليل وان كلا فاعتبر في الفعل الذي يقع بعدها ان يكون كذلك لهو قوله
قلّها ما يقتضيه من الجملة الاسميه وجوّز الكوفيون غيره وقد وقع

ذلك في كلامهم نادرا على ما انشده من قوله ان قلت لمسلمان وليس بالجيد لانه
مخالف للقياس واستعمال الفصحا ولانه لم يوجد في القران ولا في كلام
فصيح ووجه مذهب الكوفيّين اذ اصحّ التمسك ما رووه بتقدير الضمير
في مثل ذلك او تنزيل الجمله الخبريه الفعليه مجرى الاسميه كما اجروا انما
قام زيد مجرى ان زيدا قايم وكما اجروا علمت ما قام زيد مجرى علمت ما زيد
قايما ولا بعد في مثل ذلك قال ويلزم في مثل ذلك المكسوره
اللام في خبرها سواء علمت او لم تعلم لانه لو لم يدخلوا اللام لالتبست
بالنافيه مع الجملتين جميعا الا ترى انك لو قلت ان زيد منطلق وان قام زيد
جاز ان يكون المعنى ما زيد منطلق وما قام زيد فاحتيت باللام تميّز
للمخفّفه وسمّيت هذه اللام الفارقه لذلك قال والمفتوحه
تعوّض عما ذهب منها احد الاحرف الاربعه حرف النفي وقد وسوف والسين
واذا ادّاها العوض مع الفعل ولكنه استغني عنه لان قد وسوف والسين
لا يدخلن الا على الافعال فعلم ان المعوض فيه ولما ادخل حرف النفي
اعتقر امره وكان الاولى ان يسوّي ذلك ثم احد ممثل فلم يميل على ترتيب
مستقيم لا على ما قدّمه من اول الفصل ولا على ترتيب اخر وذلك ان
الذي ربّبه هو تقديم تخفيفها وابطال العمل فيهما ثم اعمالهما ثم وقوع الاسم
والفعل بعدهما وبمثيله اولا مستقيم في المكسورة ملغاه ثم معمله ثم
مثل بعد ذلك بالمفتوحة المعمله وكان الاولى تقديمه المفتوحه الملغاه لانها
الوجه واعمالها شاذ فترك تمثيله ها هنا بالكليه ثم ذكره في اخر الفصل

ثم مثل بدخول المكسورة على الفعل وهو مستقيم او كان قدم بمثل المفتوحة ملغاه
ثم مثل بمذهب الكوفيين في دخولها على الفعل غير الداخل على المبتدا والخبر ثم ما
مثل بما ذكرناه انه يسعى لتقديمه وهو بان المفتوحة الملغاه فقال وتقول علمت
ان زيدا منطلق والتقدير انه زيد منطلق قال الله تعالى وآخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين وكان ينبغي ان يمثل بالمفتوحة الداخله على الفعل
على حسب ترتيبه وقد تقدم الكلام على جميع ذلك وانشد البيت ان
في قتله كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل والتقدير انه
هالك على ما تقدم ثم مثل بدخول المفتوحة على الفعل فقال وتقول علمت ان
لا يخرج زيد وان قد خرج وان سوف يخرج وان سيخرج والتقدير عندنا
انه في الجميع لما تقدم ذكره والتزموا العوض هذه الحروف تنبيها على انها للنسبة
الناصبة للفعل من اول الامر ولم يمكنهم التعويض بها مع حرف النفي
لتعذر اجتماعها معها فاستعاضوا بحرف النفي لما كان زيادة مضادة لها
الا ترى انه لا يصح ان يجمع بينه وبين السين وسوف لانه وبين قد لان
تلك حروف اثبات فلا يصح جمعها مع حروف النفي قال
والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشدده او مخففه يجب ان نشاكلها في
التحقيق الى اخره قال السارح كانهم قصدوا الى المشاكلة
من ان الفعل الذي يدخل عليها وذلك لانهم لو ادخلوا عليها غير افعال
التحقيق لكان معها كالمضاد الا ترى انك لو قلت اتمنى انك تقوم لكان
انك دال على ثبوت ما في حيزه وتحققه واتمنى دال على توقعه والشيء

الواجد لا يكون موقعا حاصلا فلذلك لم يدخلوا عليها الا هذه الافعال
وما قاربها فلما بعدت امتناع دخول افعال الرجاء والطمع على المشددة في
كلا وجهيها التزموا ان لا يدخلوا افعال التحقيق الا على المشددة ليحصل
المشاكلة بينهما كما حصلت في غيرهما قال وما فيه وجهان
يعني وما له جهتان سببه بكل واحد منهما ما دخل عليهما جميعا لظننت لاسقاما
ذكرناه بالنسبة اليهما فاذا ادخلته على المخففة والمشددة فلانك قصدت
شوبه والاشياء تشبه بالظن بخلاف يمينها والطمع فيها واذا ادخلته على
ان الناصبة للفعل استقام ايضا لانه بمعنى المصدر فيصح ان يكون
مظنونا وقد علم بذلك مواضع الناصبة ومواضع المثقلة والمخففة منها
وذلك ان لفظ ان اما ان يذكر بفعل قبلها مسلطا عليها او لا فان كان
بفعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون فعل تحقيق او ظن او غيرهما والاول
معين للمشددة والمخففة منها والثاني معين للناصبة والثالث يجوز فيه
الامران وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرا
منها الجملة او لا فان صدرها الجملة عينت للناصبة للفعل مثل قوله
وان تصوموا خير لكم وان لم يصدرها جاز نا جميعا كقولك حسن ان يقوم
وحسن انك تقوم وهذا ضابط يعلم به موضع نصب الناصبة وتعيين
ظهورها وموضع جوازا لامرين منشاكرا وسامعا قال وخرج المكسورة
الى معنى اجل هذا قول كثير من النحويين وقد رده بعضهم وحمل البيت الذي
هو بكر العواذل على انه اراد ان المؤكدة وادخلها على اسمها وحذف

الخبر للعلم به يعني ان الامر كذلك وليس ببعيد عن الصواب بل هو الظاهر
والذي يجعلها بمعنى نعم جعل هذه الهاء هاء السكت كانه قال ان والحق ها
السكت للوقف وما ورد في كلام ابن الزبعرى جواب القائل له لعن الله ناقة
حملتني اليك فقال ان وراكبها ليس له وجه الا معنى نعم ولولا ذلك
كان القول بانها الناصبه في البيت معنا واذا ثبت في غيره احتمل البيت
الوجهين الا انه حمله على الناصبه اولى لانه الاكثر فان عورض بحذف الخبر
فحذف الخبر سايغ عند قيام القرينه الكثر من استعمال ان بمعنى نعم
فكان اولى لذلك وخرج المفتوحه الى معنى لعل لقولك ائت السوق انك
تشتري اللحم اي لعلك ومنه قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت
لا يؤمنون في قراءة من قرا بالفتح لانها لو جعلت متصله بما قبلها لتغير
بمعنى الى خلافه وصار عذرا لهم والايه سيقت ردا عليهم في قولهم
ان خاتم آيه ليومن بها فقيل وما يشعركم ردا عليهم في المعنى كما جاء
هذا المعنى في غير موضع ويدل عليه ما بعد ذلك من قوله وكما لم يؤمنوا
به اول مره ونذرهم في طغيانهم يعمهون فهذا يعلمك ان الكلام جاء ردا عليهم
لا تصديقا لهم فاذا حمل انها على الاتصال يشعركم على انه فاعل يشعركم
صار المعنى يوبخ من زعم انهم لا يؤمنون وهو عكس المعنى المتقدم لانه
في المعنى يحقق لما قصدوه وقد علم انه رد عليهم فكيف يرد عليهم قولهم
بحقيقته ويحمله بعضهم على ان يكون لا زايده وستقيم المعنى لانه
يصير توبيخا لمن زعم انهم يؤمنون وفيه رد لقولهم ويجوز انها على ظاهرها
لغير لعل على معنى التعليل لتوبيخهم على ذلك وجوابا لسؤال مقدر كانه قيل لم
وخطوا مقبل لانها اذا جاءت لا يؤمنون لكن للاستدراك الى اخره
قال الشارح وضع لكن على ان يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها
على ما تقرر عند ذكر دخول اللام مع ان واذا كان ما قبلها نفيا كان ما بعدها
اثباتا وبالعكس وليس المقصود صوره النفي والاثبات وانما المعتبر المعنى
فان قلت سافر زيد لكن عمرا اقام استقام لان المعنى لكن عمرا ما سافر ولذلك
لو قلت ما سافر زيد لكن عمر لم يقم كان مستقيما لان المعنى لكن
عمرا سايرا فاستقام في الجميع لحصول الغرض في المخالفه بين ما بعدها وما قبلها
ومنه قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم
لان المعنى ولكن الله اراكهم كثيرا فاستقام لهذا المعنى على ما تقدم
وانما فهم ذلك من قوله ولكن الله سلم لكونه جاء في سياق لو ولو تدل
على امتناع الشيء لامتناع غيره فدل على ان الامر امتنع في المعنى
فلما قيل ولكن الله سلم علم اثبات ما فهم اثباته اولا وهو سبب السلم
وهو نفي الرويه فعلم ان المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا فسلمكم
فحذف السبب واقيم المسبب مقامه وقوله وخفف فيبطل عملها كما
يبطل عمل ان وان ولم يرد تشبيهها بهما في جواز الاعمال لانها لا تعمل اذا
خففت بخلاف ان وان وانما لم تعملوها لانها اشبهت بالتخفيف لكن
العاطفه في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها في ترك العمل بخلاف ان
وان فانهما ليس لهما ما يجريان عليه في منع العمل ويقع في حروف العطف

على ما سيجيء بيانه كان للتشبيه قال وكتب الكاف مع ان الى آخره
قال السارح جعل كان مركبة من كاف التشبيه وان ولا
دليل يدل على ذلك لاحتمال ان يكون كلمة برأسها للتمني وهو اولى ولان
لا وجه احدها ان التركب على خلاف الاصل الآخر ان اخواتها غير مركبة
الآخر انها لو كانت مركبة لادى ان يكون خبرا ومجرورا ولاستقيم من
الجار والمجرور كلام ونحن نقطع بانه كلام مستقل ولا يعيده ان
الاصل ان زيدا كالاسد فانه لما دخل حرف الجر وجب ان يكون
ان مضمونه صار جارا ومجرورا والذي اوقع من قال بالتركيب ما رأى
من صورة الكاف في قوله ان زيدا كالاسد واستقامة تقديمها
صورة لتدل من اول الامر على التشبيه وهذا لو سلم من الوجه الثالث
لكان جيدا ولكنه غير مستقيم لما ذكرنا قال وتخفف
فتبطل عملها الى آخره قال كان اذا خففت جاز اعمالها والغاؤها
الا ان الالغاء اكثر وهذا مما يدلك على انها ليست مركبة لانها لو كانت
مركبة لكان حكمها حكم المفتوحة والمفتوحة لا تعمل في المضمر على ما
تقرر وهذه انما تعمل في الظاهر واما قوله كان ظبيه تعطو الى آخر السلم
فانما جاء الخفض على ان يكون ان زائدة واما النصب والرفع فعلى ان
يكون مخففة من الثقيلة فاذا ليس الخفض الا تأويل الجر بالكاف
وان حرف زائد كما يزاد بعد ما في قوله ولما ان جاء رسلنا وشبهه
الا ان زيادتها مع الكاف قليل قال ليت معناها التمني وكذلك

وجب ان يكون مقدمه ويجوز عند الفراء ان يجري مجرى التمني فتصيب بها
الجواب بسببها لها بفعل التمني لما وافقه في معناه فتقول ليت زيدا قائما
كما يقال اتمنى زيدا قائما والكسائي يجيز ذلك على تقدير كان فتقول
ليت زيدا قائما على معنى ليت زيدا كان قائما وما ذكروه لا دليل عليه الا
الا ما توهموه من قوله يا ليت ايام الصبا رواجعا وهذا يحتمل ان يوجه
على ما ثبت من لغتهم فلا ينبغي ان يحمل على وجه لم يثبت مع احتماله
ما ثبت عنهم والوجه ان يحمل على ان خبر ليت محذوف رواجعا حال
من الضمير المقدر فيه فيكون التقدير ليت ايام الصبا رواجعا ورواجعا
حال من الضمير المرفوع المستتر لنا الراجع الى ايام مثل قولك زيد في الدار
قائما وهذا سائغ في لغتهم ثابت فحمله عليه اولى من حمله على ما لم تثبت
في لغتهم مثله وكذلك الكلام عليه وعلى الاساس واحد وان كان ما ذكره
الكسائي قد ثبت ايضا مثله في اضمار كان الا انه قليل لشذ بقياس وهذا
كثير جار على طريق القياس فيما دل عليه القرينة وكان المصير اليه اولى
وقوله ليس ان زيدا خارج وسكت الى آخره مدخلها على ان المفتوحة
وتسد مسد ما تحتاج اليه من اسمها وخبرها كما سدت في قولك ظننت
ان زيدا خارج ومن زعم ان ثم خبرا محذوفا فلزمه ان يقدرها هنا مثله اذ
لا فرق بين البابين في ذلك لعل معناها التوقع وقد يكون التوقع
للمرجو والمخوف ولكنه كثر في المرجو حتى صار غالبا عليها ومنه قوله
تعالى لعل الساعة قريب فهذا التوقع مخوف وقوله لعلكم تفلحون ترج

للعباد هذا اوردّه اعتراضًا لان الكلام وارد على عبر الحكاية والتوقع من
الباري مستحيل لانه انما يكون فيما جعلت عاقبته فهو مستحيل في حق
العالم بالمعلومات كلها فاجاب عن ذلك بانه على طريق ردّ
معناه الى المخاطب كان التوقع ممن يعلق بهم وهم المخاطبون ومثله قوله
وارسلناه الى مائة الف او يزيدون في انه شك فيمن يقدر انا لهم اي لو
رآهم لاثبت هذه حالته وكذلك قوله نهى كالحجارة او اشد قسوة واشباهه
ومنهم من يزعم انها في حق الله تعالى لتحقيق ما تعلقت وقف عليه في قوله
تعالى لعله يتذكر او يخشى ولم يتذكر فلم يخش ولو كانت لتحقيقه لوجب حصوله
واجيب عن ذلك بانه قد يتذكر بقوله اجيب وهو عبر مستقيم لانه لم يرسل
اليه ذلك للغرز وانما ارسل للتذكر النافع ○ قوله وقد لمح فيها معنى التمني من
قرافاطلع وذلك لانهما لما كثرت فيه الاستعمال لتوقع المرجو وتوقع المرجو
ملازم لمعنى التمني فاجريت مجرى التمني فاجيبت عما يجاب التمني وقد
اجاز الاخفش لعل ان زيدًا قايم وليس بالجيد اذ ليس معه الا مجرد القياس
واللغة لا تثبت قياسًا فان زعم انها مثلها فليحز لكن ان زيدًا قايم ولا مجوز له
وقد جاء في الشعر لعلك يومًا ان تلم ○ وليس بالقوي لمخالفته القياس واستعمال
الفصحا ووجهه ما ذكرناه ومن اصناف الحرف حروف
العطف قال صاحب الكتاب العطف على ضربين عطف
مفرد على مفرد وعطف جمله على جملة الى اخره قال الشارح
حروف العطف هي الحروف التي تشرك بها بين المتبوع والتابع في

الاعراب وقد تقدم ذكر المتبوع بها وكلامه الآن فيها مسها فاذا وقع بعدها
المفردات فلا اشكال واذا وقعت الجمل بعدها فان كانت من الجمل التي
هي صالحة لمعمول ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في الشريك كقولك اصبح
زيد قايمًا وعمرو قاعدًا وشبهه وعبرد وان كانت عبر ذلك فلا يخلو اما
ان يكون فعليه تقدم قبلها ما يصح ان يكون الفعل معطوفًا عليه باعتبار
عامله او لا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتبار ما دون معموله
من فاعل ومفعول لتخالفهما في ذلك كقولك اريد ان يضرب زيد عمرًا ويكرم
بكر خالدًا فعطفت بكرم خاصه دون معموله على يضرب خاصه وبقي
معمول كل واحد منهما على ما كان عليه لو لم تعطف لتعذر عطفه لان
فاعل الثاني ومفعوله متعذر عطفهما على فاعل الاول ومفعوله لاستقلال
كل واحد منهما بالعمل في ذلك بخلاف الفعلين فان معنى الشريك فيهما
حاصل مراد فصح فيهما ما لم يصح في معمولهما وان كان الجملة المعطوفة على عبر
ذلك كقولك قام زيد وخرج عمرو فمثل ذلك المراد به حصول مضمون
الجملتين حتى كانه قال حصل قيام زيد وخرج عمرو وهذا اولى مما قاله
الامام في البرهان من ان محل العطف في الجمل انما هو على سبيل التحسين
الكلام لا لمعنى عبر ذلك فانا على قطع نعلم الفرق بين قول القايل قام زيد
وخرج عمرو وبين قوله قام زيد ثم خرج عمرو ولو كان الامر على ما ذكره
لوجب ان يكون الجميع سوا ونقول بامتناع ثم لانه لا حاجة اليها
وهذا بين ان معنى الواو على ما ذكرناه من تقدير حصول الامر بين الاثنين

ثم انا دبك التراخي فيما فالذي فهمت فيه التراخي مع ثم هو الذي يقدر فيه
الحصول مع الواو وانما اشكل مع الدار لما كان ذلك يحصل لو اسقط
وليس ذلك لمحرح الواو عما ذكرناه وقوله ومن الفعلين في اسنادهما الى
زيد ليس بالجيد لانه ها هنا في ضمن معنى العاطف وليس العاطف ها
هنا بالمصير الفعلين لزيد وانما صيرهما لزيد نسب الاول الى ظاهره والثاني
ان مضمره دون حروف العطف الا ترى انك اذا قلت ان يكرمني زيد يكرم
اخي فقد اسندت الفعلين الى زيد وليس ثم عطف وانما جا الشريك في
الفاعل مما ذكرناه فثبت ان العطف في زيد يقوم ويقعد ليس على معنى ما ذكره
وانما هو على احد امرين اما ان يراد الشريك بين الثاني والاول في عامل
الاول وان كان معنويا فيكون بمثابة قولك ان يقوم زيد ويخرج في العامل
اللفظي واما ان يكون الغرض عطف الجملة على الجملة من غير قصد الى
شريك في المفردات فيكون بمثابة قولك قام زيد وخرج عمرو وعلى
ما تقدم قال فالواو في الجميع المطلق من غير ان يكون المبدو
به داخلا في الحكم قبل الاخر الى اخره قال الشارح حروف
العطف على ثلثة اقسام ثم ذكر قسم يشترك بين المتبوع والتابع في الحكم
وهي الواو والفا وثم وحتى وقسم تثبت الحكم به لاحدهما من غير تعيين
وقسم تثبت الحكم به لاحدهما بعينه فالاول قد ذكر والثاني
او وامّا وام والثالث لا وبل ولكن ثم كل واحد من الاقسام يفترق احاده
بمعان تخص كل واحدة بمعنى فالواو للجمع المطلق بينهما من غير تعرض

لتقديم ولا تاخير ولا معية لا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك بل هي
احيته عن ذلك وانما المعبر عنه في الوجود لا يخرج عن ذلك فانك اذا قلت
قام زيد وعمرو فجايز ان يكون زيد قبل عمرو
وجايز ان يكون العكس وجاز ان الواو في ذلك وزان رجل في ان مدلوله
في قولك جاني رجل يجوز ان يكون عالما ويجوز ان يكون جاهلا وليس
لرجل دلالة على واحد منهما فكما ان رجلا لا دلالة له على ذلك فكذلك
الواو لا دلالة لها على واحد مما ذكرناه ووقع الغلط كثيرا في الفرق بين
ما يحتمله اللفظ من حيث الوضع فلتنسه لذلك واستدل صاحب الكتاب
على فساد قول من قال بالمعية بقولهم جاني زيد اليوم وعمرو امس
وعلى فساد قول من قال بان الاول قبل الثاني او بالعكس بقولهم احتصم
بكر وخالد من جهة ان احتصم لا يعقل الا بفاعلين في وقت واحد فلو ذهبت
بجعلها للترتيب لادى الى ان لا يكون لها فاعلان في وقت واحد بل فاعل واحد
وذلك محال وكذلك قوله سبان قعودك وقيامك لانك لو ذهبت
بجعلها للترتيب لفسد المعنى لانه يودي الى الاخبار عن الواحد بالمتساويين
وهو محال قال وقول سيبويه ولم يجعل للرجل منزلة يكون لها اولى
لها من الحمار كما تك قلت مررت بهما يعني اذا قلت مررت بزيد وحمار ولم ترد
مساواة المنزلة الا باعتبار نسبة المرور الا فلا يشك ذو ارب ان تقديم
زيد على الحمار لمنزلته وشرفه وذلك جار في كلامهم كثيرا الا انهم يقدمون
الاشرف ولكن ليس للغرض الذي نحن فيه ولم يقصد سيبويه الا ما نحن

فيه من ان التقديم لا يوجب له مزية على الحماد بالنسبة الى المرور واما الفا
فمعناها ان الثاني عقيب الاول من غير مهلة كقولك جاء زيد فعمرو وقد
فارقت الفا لما فيها من الترتيب والتعقيب فيها على حسب ما يعد في
العادة عقيبا لا على سبيل المصاقبة فرب شهر بعد الثاني عقيب الاول
في العادة وان كان بينهما زمان كثير كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ٥
وثم معناها الترتيب الا ان بينهما مهلة وقد فارقت الواو بالترتيب
وفارقت الفا بالمهلة وقول سيبويه في قولهم مررت برجل ثم امرأة
فالمرور ههنا مرور ان لانه لما دلت ثم على المهلة وجب الحكم بانقطاع المرور
بالرجل قبل المرور بالمرأة فيكون المرور بالمرأة مرورا ثانيا واورد الاسن
اعتراضا على القول في معنى الفا وثم اما الفا فهي في ظاهر الآية يدل
على ان الثاني قبل الاول وهو عكس ما تقدم واما ثم في الآية فكذلك
واجاب عن الفا بقوله محمول على انها لما اهلكناها حلم بان الباس جاءها
فكانه قال اهلكناها فحلم عقيب الاهلاك بان الباس جاءها وهو
ظاهر في الجواب ويجوز ان يكون المراد باهلكناها حكمنا باهلاكها
فجاءها باسنا عقيب الحكم عليها ومعنى الحكم عليها ارادة وقوعهم واجاب
عن ثم بان المراد بقوله هم اهتدى ثم دام ذلك لان العفو ان متوقف
على العاقبة وهو ظاهر في الجواب ويجوز ان يكون المراد بقوله ثم
اهتدى الى سلوك سبل الاستقامة فما يقع له من الوقايع بعد ذلك

قال وحتى معناها الغاية والانتهاء وان ما قبلها ينقضي سببا وشيئا الى
ان تلحق اليه وكذلك وجب ان يكون جزءا من المعطوف عليه وهي محموله
عندهم على الجارة فكذلك لم يأت فيها ما يلاقي اخر جزء كقولك نمت البارحة
حتى الصباح وجاء ذلك في الجارة جعلوا للاصل على الفرع منزلة ولمعناها
المذكورين بعد واخواتها الثلث واو وام الا انه لا يشترط الحكم لاحد
المذكورين من غير تعيين وهو في او واما ظاهرا لا ترى انك اذا قلت
جاءني زيد وعمرو فاثبت مسند المجيء لواحد منهما بعينه ولا يلزم ان يكون
المتكلم شاكا بل قد يعلم ذلك على السامع وقد يكون شاكا واما بحقيقته
في ام فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو فانت عالم بان احدهما عنده ولذلك
لا يعلمه بعينه وقد يضمن كلامك اسات الحكم لواحد منهما من غير تعيين
وايما لم يقع في الامر لان وضعها للاستفهام فصادت الامر لذلك
لان الجملة الواحدة لا يكون امرا استفهاما وايما وقعت في الخبر اذا
كانت خبرية لانها مقدرة بجملتين مخبرا بالاولى او لا يتم اورد الشك
بعد ذلك فجاء بالجملة الاستفهامية ولذلك يقول في اعراب قولك
ام شاة خبر مبتدا وتقديره اهي شاة فهذا معنى قوله والمنقطعة تقع في الخبر
ايضا والا فما الفيصل ان ام لا تقع في الخبر اصلا لملازمتها الاستفهام ثم مثل
المنقطعة خاصة ووقوعها في الاستفهام والخبر جميعا على ما فسر وقال
يقول في الاستفهام ازيد عندك ام عندك عمرو وقرر عندك لتحقق
انها المنقطعة لان المتصلة لا يكون كذلك بل يلزمه ان يقع المشكوك

فيه الهمزة والآخر بعدام ان كانت القضية في احد حربي الجملة كقولك
ازيد عندك ام عمرو وواقايم زيد او قاعد ولو قلت ازيد عندك ام في
الدار او عندك زيد ام عمرو واقايم زيد ام عمرو قاعد ولو قلت ازيد
عندك ام في الدار او عندك زيد ام عمرو ولم يكن مستقيما فان
كان الشك في جملتين ولم يشتركا في احد الحرفين وجب ذكرهما جميعا
كل واحد منهما على الموضع الذي كان موضع المفرد كقولك اقام
زيد ام قعدا ولذلك لا يميز هذه عن المنقطعة الا بالقصد لاحتمال
الامرين جميعا في جميع مواقعها واما المنقطعة فوضعها على ان تأتي
كالاضراب عن الجملة المتقدمة استفهامية كانت او خبرية وقد تتلوهما
جميعا قال والفصل بين او وام في قولك ازيد عندك ام عمرو
الى اخره قال السارح قد تقدم ان وضع ام للعلم باحد الامرين
واما او فليس كذلك فاذا علم علم الفرق بينهما فاتت مع ام عالم بان
احدهما عنده مستفهم عن التعيين ومع ام مستفهم عن واحد منهما على حسب
ما كان في الخبر فاذا قلت ازيد عندك او عمرو فمعناه هل واحد منهما عندك
ومن ثم كان جوابه نعم او لا مستقيما ولم يكن ذلك مستقيما في ام
لان السؤال عن التعيين ولا اشكال في الفرق بينهما في مثل هذه المسايل
وانما الاشكال في استعمالهما على غير ذلك وهم استعملوا الهمزة وهم
في معنى التسوية من غير استفهام كقوله سواء علي اقمت ام قعدت
واستعملوا الجملتين والثانية معطوفة بأو وفي معنى الحال كقولك انا

اضرب زيدا ام او قعد فمثل ذلك يلتبس فيه موضع ام بموضع او اورد سيبويه
قوله ما ابالي انبّ بالحزن تلس ام جفاني بظهر غيب لئيم ○ على انه مختص بام
واورد قوله ولست ابالي بعد موت مطرف حتوف المنايا الكرث او افلت
على ان من مواضع او والفرق بينهما ان قوله انبّ بالحزن تليس وقع مفعولا
لابالي فوجب ان يكون من مواضع ام اذ لا معنى للحال فيه وانما المراد
ما هنا المبالاة به وايضا فانه لا ضمير في انبّ فيكون لصاحب الحال
فيكون حالا واما قوله حتوف المنايا الكرث فقد ذكر مفعول ابالي
وهو قوله حتوف المنايا فلم يبق الا الحال وفي كل واحد من الفعلين
ضمير صاحبه واورد قوله اذا اما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى
او ناهي بافصرا ن على انه من مواضع او وقد ظهر الامر فيه مما تقدم وهذه
هي المواضع التي يلتبس فيها مواضع ام بمواضع او وكثيرا ما يقع فيها المتاخرون
في كلامهم واشعارهم فلا يفرقون بينهما وشرط استعمال ام في هذه
المواضع ايضا ان يسبقها الهمزة وشرط استعمال او ان لا يسبقها همزة على
نحو ما تقدم في الامثلة قال ويقال في او وامّا انهما للشك
في الخبر وانما قال ويقال تنبيها على ان ذلك ليس بلازم اذ قد يكون
المتكلم غير شاك بل يكون مبهما وامّا في الامر فيقال للتخيير والاباحة
مع ان وضعها ما تقدم من اثبات الحكم لاحد الامرين الا انه ان حصلت
تفهم معها ان الآخر غير حاصل في الآخر مثل قوله جالس الحسن او ابن
سيرين وتعلم الفقه او النحو سمي اباحة والا سمي تخييرا وهو لاحد الامرين

فى الموضعين امّا فى النحو فلا اشكال وأمّا فى الاباحة فانك اذا قلت
تعلّم الفقه او النحو فتعلم المامور احدهما ممتثل فانّه لا محالة وانما اخذت
نفى الحجر عن الآخر من امر خارج عن ذلك وقد استشكل بعضهم وقوع او
فى النهى فى مثل قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا وههنا لو اسهى
عن احدهما لم يمتثل ولا بعد ممتثلا الا بالانتهاء عنهما جميعا ومن ثم حملها
بعضهم على انها بمعنى الواو وقال بعد تقدير آثما وكفورا والاولى ان
تبقى على بابها وانما اتى التعميم فيهما من وراء ذلك وهو النهى الذى فيه
معنى النفى لان المعنى قبل وجود النهى يطيع اثما او كفورا اى واحدا منهما
فاذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتا فى المعنى فصار المعنى ولا تطع واحدا
منهما فجاء التعميم فيهما من جهة النهى الداخل وهى على بابها فيما ذكرناه لانه
لا يحصل الانتهاء عن احدهما حتى ينهى عنهما بخلاف الاثبات فانه قد
يفعل احدهما دون الاخر فهذا معنى قولهم يعلم به ان او فى الاية على بابها
وان التعميم لم يجئ منها وانما جاء من جهة المفهوم اليها على ما ذكرناه قال
وبين او واما الفصل الى آخره قال اما الفصل بين ام واختيها فواضح
فى الاستفهام وغيره واما الفصل بين او واما فليس الا باعتبار امر لفظى
وهو انه شرط فى اما ان يكون متقدما قبل المعطوف اما اخرى كقولك
جائنى اما زيد واما عمرو وقد بين افادة وهذا التقديم واجب فى او
شرط ان يكون المتقدم اما ايضا كقولك جائنى اما زيد او عمرو وقد
بعد الشيخ ابو على الفارسى اما فى حروف العطف لدخول العاط

عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه وكلا الامرين مخيل لما صار اليه اما
الاول فلما ثبت انهم يجمعون بين حرفى عطف واما الثانى فلما ثبت من
ان حرف العطف شركته التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه
والجواب انا نقول لا نسلم اولا ان الواو فى واما حرف عطف
دخل على اما بل وحدها واما حرف العطف ولا بعد ان يكون صورة
الحرف مستعملة حرفا فى موضع وبعض حرف فى موضع ثم ولو سلم
ذلك فلا بعد فى ان يكون دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما
المقدمة ويكون اما نفسها لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد
الاما المقدمة وهذا هو الصحيح والذى يصححه انهم يقولون جائنى
اما زيد او عمرو فيوقعون او موقع اما فلو لا انها حرف عطف لم يقع حرف
العطف بمعناها من كل وجه واو عطف بانفراد وبحقق ما قدمناه
انهم لما اوقعوا او موقع قولهم واما استغنوا عن الواو وقبلها لما ذكرناه
من ان الغرض بالواو وفى واما عطفها على اختها فلما استغنى ما حملها لاجله
حذفوها واما وقوعها قبل المعطوف عليه فمقول ليست المقدمة حرف
عطف بانفراد فلا معنى لقول القائل ان حرف العطف مقدم واما
ثم حرف مشعر بالشك فيما يأتى بعده وقصد ان يكون فى لفظ ما
بعده لما فيه من معنى الشك فثبت ان الاولى للشك المجرد من معنى
عطف والثانية لهما جميعا والاولى ولكن يليها حصل معها ثبوت الحكم
لواحد بعينه ثم يقرر بعد ذلك فلا نقارنهما فى ان الحكم للاول دون

الثانى كقولك جاءنى زيد لا عمرو واما الفرق بين بلى ولكن وان ايهما فى ان الحكم
للاولى فهو ان لكن وضعها على مخالفه ما بعدها لما قبلها والكلام ها هنا
فى عطف المفرد بها ولا يستقيم بعد ره الا مثبتا لامتناع تقدير النفى
فى المفرد واذا وجب ان يكون مثبتا وجب ان يكون ما قبلها نفيا كقولك
ما جاءنى زيد لكن عمرو ولو قلت جاءنى زيد لكن عمرو لم يجز لما ذكرناه
واما بل فللاضراب مطلقا موجبا كان الاول او منفيا فاذا قلت جاءنى
زيد بل عمرو فقد اضربت عن نسبه المجئ الى زيد والله لعمرو فهو اذن
من باب الغلط فلا يقع مثله فى القران ولا فى كلام فصيح واما اذا قلت
ما جاءنى زيد بل عمرو فيجوز ان يكون من باب الغلط فيكون عمرو
غير جاء كانك قلت ما جاءنى عمرو ويجوز ان يكون مثبتا لعمرو والمجئ ولا
يكون غلطا ومن اصناف الحرف حروف النفى قال وهى
ما ولا ولم ولما ولن وان قال الشارح فما لنفى الحال كقولك
ما زيد منطلقا ومنطلق على اللغتين والدليل على انها للحال ان المفهوم
من قولك ما زيد قائما نفى القيام فى الزمن الذى اخبرت به فان زعم
زاعم ان ذلك من قبيل الاخبار عن الشئ كما فى قولك زيد قايم
فليس بمستقيم لانه لو كان كذلك لكان لمجرد النفى لجاز ان
تقول منى ما اكرمك واريد ان ما يقوم كما جاز فى المثل قولك ان
تكرمنى لا اكرمك واريد ان لا يقوم ولما لم يجز ذلك دل على ان
فيها زياده منع وليس الا ما ذكرناه فوجب الحكم به وامتنع ان تكرمنى

ما اكرمك لما كانت ما للحال كرهوا ان يدخلوا عليها حرف الاستقبال
كما امتنع فى الاثبات ان تكرمنى قد اكرمتك ولا بعد فى استعمالها
للماضى والمستقبل عند قيام القران قال الله تعالى حكايه عن
الكفار وما نحن مبشرين وما نحن بمبعوثين وفى الماضى حكايه قولهم
ما جاءنا من بشير ولا نذير فانه ورد للتعليل على معنى كراهه ان يقولوا
عند اقامه الحجه عليهم ما جاءنا فى الدنيا من بشير ولا نذير وهذا
للماضى المحقق وامثال ذلك كثير وقد اورد قول سيبويه مقرر
المعنى الحال لانه جعلها فى النفى جوابا لقد فى الاثبات ولا ريب
ان قد للتقريب من الحال فلذلك جعل جوابا لها فى النفى ثم جعل
سيبويه فيها معنى التاكيد لانها جاءت موضع قد فى النفى فكما ان
قد فيها معنى التوكيد فلذلك ما جعل جوابا لها قال ولا لنفى
المستقبل فى قولك لا يفعل موضوع لا لنفى المستقبل اذا قلت
لا يقوم زيد فمعناه نفى القيام فى الزمان المستقبل كما فى لن وان كانت
لن اكد منها لم فرده تقول سيبويه نفى لقول القايل هو يفعل ولم يقع الفعل
واذا لم يقع فهو مستقبل وله ونفى بها نفيا عاما فى قولك لا رجل
فى الدار مستقيم واما قوله وعير عام فى قولك لا رجل فى الدار
ولا امراه فهذا غير مستقيم ولا خلاف عند اصحاب العموم انه
مستفاد منه العموم كما فى لا رجل فى الدار وان كان لا رجل فى
الدار اقوى فى الدلاله عليه اما لكونه نصا او لكونه اقوى

ظهورًا وسبب العموم انها نكرة في سياق النفي والنكرة في سياق النفي تعم فلم
يصح قوله وغير عام في قوله لا رجل في الدار ولا امرأة مما سيأتي انه عام
والظاهر ان المصنف وسفى بها نفيًا عامًا في قولك لا رجل في الدار ولا
امرأة مما سيأتي انه عام وغير عام في قولك لا رند في الدار ولا عمرو مخالطا
قوله ولنفي الامر غير مستقيم في ظاهره لانه اراد الامر الذي
هو ضد النهي فليس صيغه النفي موضوعه لنفيه الا ترى انك اذا قلت
لا تزن فليس المقصود الامر بالزنا لانه لو كان كذلك فرق النهي لم
يعص لانه لم يحصل سوى نفي الامر به ونفي الامر به لا يجعله محرما لما
في جميع المباحات وان اراد به الامر الذي هو واحد الامور لم يكن
مستقيما لان ما تقدم قبله لنفي الامر ايضا الا ترى ان قولك لا
رجل ولا زيد نفي لامر وكل موضع يقع فيه كذلك فلم يكن لتخصيص
النهي بذلك على هذا التفسير معنى والظاهر انه لم يقصد الا الوجه
الاول واراد ان لا يخرج لا عن معنى النفي ولكنه كان يحتاج الى ان
سيأتي مع ذلك انها لطلب الترك ولعله استغنى عنه بقوله وسمي النهي
ولو قال وهو النهي كان اقرب الى المقصود قوله وفي الدعاء نفي قولهم
لا رعاه الله فالظاهر انه عطف قوله والدعاء على الامر كأنه قال
ولنفي الدعاء وذلك يفهم من غرضه في ان مقصوده جعلها للنفي في كل
موضع واذا جعل الباقيه كذلك فهي هاهنا اقرب والكلام عليه
كالكلام عليه في النهي وان حمل قوله والدعاء معطوفا على قوله

ولنفي كان معناه وللدعاء اي ويكون للدعاء ان مستقيما لم يرد عليه
ما تقدم الا ان الظاهر من سياق كلامه خلافه على ما تقدم قوله
ولم ولما العلت معنى المضارع الى الماضي ونفيه ولم ولما يدخل على المضارع
فقلب معناهما الى الماضي الا ترى انك اذا قلت لم يقم ولما يقعد
فمعناه نفي الماضي حتى كأنك قلت ما قام وما قعد فيقوم ويقعد وغيرها
في مثل ذلك الفاظه مضارعة لا اختلاف ومعناهما الماضي بقرينه دخلت
عليهما وهي لم ولما هذا لا يخالف احد فيه وقد عبر بعضهم عن ذلك بان
قال لم ولما هذا لا يخالف احد فيه وقد عبر بعضهم عن ذلك بان قال
لم ولما يقلب لفظ الماضي الى المضارع وهما ولا ان لم يكن بينهم
وبين الآخرين خلاف في المعنى الا ان العبارة ليست بجيده لان
قولهم يقلب لفظ الماضي الى المضارع مما توهم صحته دخول لم على الماضي
وليس كذلك وايضا فانه توهم ان المضارع على معناه لانه لم يقل
الا انها قلبت ذلك اللفظ الى لفظ المضارع ولم يتعرض ان معنى
المضي مراد فكان الاول اولى لذلك وبينهما من الفرق ما ذكره
وليس في بقيه الفصل اشكال قال ولن لتأكيد ما تعطيه
لا من نفي المستقبل ومثله بالمثالين لما في قوله تعالى فلن ابرح الارض
من القرائن التي تدل على قصد المبالغه في النفي فلذلك عبر بما يدل
على تأكيد النفي وقال الخليل اصلها لا ان وقال الفراء اصلها لا فلبث
الفها نونا وكلا القولين غير جيد اما قول الخليل فغير مستقيم لانه لا

يجوز ان يقول لا ان يقوم ويجوز لن ولو كان اصلا كان الظاهر جوازه فان
زعم انها غيرت لفظا ومعنى فليس بمستقيم لما يلزم من مخالفه القياس
من غير حاجه ومخالفه القياس من اوجه منها ان قياس الحروف
الافراد ومنها ان قياس الهمزة الاتحذف ومنها ان قياس ما بعد ان الاسقدم
عليها وها هنا يجوز ان تقول زيدا لن اضرب فلو كانت لا ان لم يجز واما
قول الفراء فرد عليه ما اورد على الخليل في مخالفه القياس من ان
اصل الحروف الا يبدل فيها ومن ان تقديم المعمول على لا غير سايغ
لا يقول عمرا لا اضرب زيد فبين ان القول ما قال سيبويه
وهو الصحيح وان ما بمعنى في معناها وقد يتقدم وتدخل على الجمل كما
تدخل ومثل بالجمله الفعليه الماضيه والمضارعه والاسميه واختلف في العمل
واكثر الناس لا يجيزونه واجازه المبرد حملا لها على احتها وهو مجرد القياس
واللغه لا تثبت قياسا والدليل على ان اللغه لا تثبت قياسا الاطباق
على ان البيت والبحر لا يسمى وارورة وان كان مستقرا فيها ولو كان القياس
لسمي ذلك كله وارورة وليس رفع الفاعل في مثل قام زيد وان لم يسمع من
العرب غير هذا اللفظ بقياس بل داخل بطريق عام عنهم وهو ما ثبت من
استقراء كلامهم كل من نسب اليه الفعل فهو مرفوع تدخل قام زيد ونظايره
في هذا العموم ودرانه ان يقول الشارع كل مسكر حرام فاذا حرمنا المزر لم
نحرمه بالقياس وانما حرمنا بطريق العموم وان لم يكن للمزر خصوصيه ذكرت
لها في قولك قام زيد فان زعم المبرد انه من باب رفع الفاعل فليس بمستقيم

فانه لا يلزم من العلم باعمالهم ما العلم باعمالهم ان وان اضافا ان اعمالهم ما على خلاف
القياس عند الذي يعملونها وما خرج عن القياس لا يقاس عليه ومن اصناف
الحرف حروف التشبيه وهي ها والا واما تدخل على الجمل كلها التشبيه المخاطب
على ما يذكر بعدها حشيه ان يقوم شيء لفضلته منها الا ها احتصت
بدخولها ايضا بنيها على المفردات من اسما الاشارة والضمايز على ما
مثله فيه واذن لا تدخل الا واما الا اول الكلام على الجمل واما اما
فتدخل كما تدخلان وتدخل على الضمايز واسما الاشارة وان لم يلن اول
الكلام ومن اصناف الحرف حروف النداء وعددها وساق
وامر حروف النداء لانه جعل المندوب منادى وليس بمنادى في
التحقيق لان المنادى هو المطلوب اقباله والمندوب ليس كذلك ولذلك
لم تدخل وا الا في الندبه خاصه ولو ولت وازيد وانت تقصد به النداء
لم تجز واما يا فمشتركه في المنادى والمندوب جميعا واما ايتها فمختصه
بالمنادى فاذن هذه الحروف على ثلثه اقسام قسم للمنادى وقسم
للمندوب وقسم مشترك بينهما وقسمها ايضا على ثلثه اقسام للقريب
والبعيد والمبسوط فوجب اخراج وا من هذه القسمه ولذلك جعلها
قسما برأسه فقال وا الندبه خاصه واورد قولهم يا الله اعتراضا
على قولهم ان يا للبعيد واجاب عنه بان البعد بالنسبه الى الله تعالى انما
هو بالنسبه الى البعد من احسانه واستجابة دعايه واذا استقصر
الانسان نفسه في ذلك فهو بعيد بهذه النسبه فصح استعمال حرف

البعد لذلك ومن اصناف الحرف حروف التصديق وهي نعم وبلى
الى اخرها قال السارح سميت حرف من تصديق لانك تصدق
بها ما تقوله المتكلم وذلك في عبر بلى واضح وقد يكون بلى تصديقا في مثل
قول القائل الم احسن اليك فتقول بلى فهذا تصديق لقوله لان معنى قوله
الم احسن اليك اني احسنت اليك فقال بلى لم يجز لان من شرطها ان يكون
النفي في كلام من تحيبه لتثبتها ما دخل عليه النفي في كلام المجاب على
ما سيأتي فاما نعم فصدق بها على ما تقوله المتكلم فان كان استفهاما
اثبت بها ما بعد الاستفهام من اثبات او نفي فاذا قال القايل اقام زيد
فقلت نعم اثبت القيام واذا قال الم يقم زيد فتقول نعم فقد نفيت
القيام لانها اثبات لما بعد الاستفهام في كلام المجاب وبعد الاستفهام
هاهنا النفي فيكون اثباتا للنفي المذكور واما بلى فلا تستعمل الا
بعد النفي لاثبات المنفي فاذا قال القايل الم تعم زيدا فقلت بلى
معناه قام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى وكذلك قال المفسرون
لو قالوا نعم لكان كفرا لما ذكرناه واما قوله تعالى بلى بعد قوله لو ان
الله هداني فكان معنى لو ان الله هداني لاهداني فجيء ببلى لاثبات المنفي
في المعنى وكذلك حققته بقوله قد جاءتك اياتي وهي من اعظم الهدايات
فصح ان ترد بلى لما ذكرناه من معنى المنفي ولولا ذلك لم جاءت بلى واجبة
لا تصدقها الا في الخبر خاصة هذا هو المعروف من كلامهم وقد زعم
بعضهم انه يجوز ان تقع بعد الاستفهام اولا وذلك وليس ذلك بمعروف

وان كان كذلك يعني بحاب بها في الخبر وقد تقدم ان استعمال ان في ذلك
قليل وان البت وبعلى شيب قد يحتمل ان يكون هي ان هي الناصبة يحذوفه
الخبر اي انه كذلك وجير بمعنى اي نحو اجل او نحو ان والكسر اكثر فيها وقد
تستعمل بمعنى حقا واذا حاب كذلك فعله بناها اما لانها اسم من اسماء
الافعال بمعنى حق كذلك كما تقول في بمعنى هيهات لذلك بعدا
له وكثيرا ما تفسر اسماء الافعال بالمصادر واما لانه مواف لخبر الذي
هو حرف في لفظه واصل معناه اذ معناه في الحرفية التحقيق والاثبات
كما قلناه في على اذا كانت اسما ومعنى الميت في قوله وقلن على
الفردوس اول مشرب اجل حران كانت اصحت دعائر ٥ الفردوس
الظاهر انه اراد مكانا معروفا ولذلك احاب بقوله اجل حبر الى اخره
وقع في المفصل ان كانت بالفتح وفي غيره ان بالكسر ولكل معنى
بالفتح على معنى ان ذلك قد تحقق لاجل اباحة حيطانه وما تقدم منه
والكسر على ان ذلك قد تحقق ان كان قد حصل الاباحة لذعاسره
فظهر ان الفتح في المعنى المراد اقوى من الكسر واي لا تستعمل الا مع القسم
يعني بعدها ولم يسمع ذلك الا مع غير الفعل ولا يقال اي اقسمت بالله
ولكن اي بالله واي والله واي لعمري وذلك راجع الى الاستغراب
لكونه لم يستعمل الا لذلك والا منهي وغيرها في تخصيصهم في ذلك
سوا وفي اي الله بلثه اوجه احدها ان يفتح الا لالتقاء الساكنين
على خلاف القياس في مثل ذلك لان قياس الساكنين اذا كان الاول

حرف مدّ ولين ان يحذف الأوّل كما جاء الوجه الثّاني وللنّهم لهوه
هاهنا ليلائم لفظه كلفظ اسم الله وحده مكسورة همزته ولا تعرف
معناه ففتحوا ليظهر امرها بالفتح والثّاني ان يجمع بينها وبين السّاكن
الذي بعدها وهو على خلاف القياس انضا ولكنّه شبّهه بمثل قولهم ضال
وجاءت لان الثّاني مشدّد شبيها للمنفصل بالمتّصل كراهة ادايه لما
ذكرناه والوجه الثّالث وهو الجاري على القياس وهو حذف الالف لالتقاء
السّاكنين فتكون لفظه الله ومن اصناف الحرف حروف الاستثناء
وهي الّا وحاشا وعدا وخلا في بعض اللّغات قوله في بعض اللّغات راجع
الى عدا وخلا في الظّاهر لان جعلها حرفين انّما هو في بعض اللّغات فلا
ينبغي ان يكون حاشا معهما في ذلك لأنّ كونها حرفا هو اللّغة المعروفة
فهي على العكس من عدا وخلا فلا ينبغي ان يشرك معهما في ذلك قوله
في بعض اللّغات فيوهم التسويه وهي خلاف ما عليه امرها ومن اصناف
الحرف حرفا الخطاب وهما الكاف والتا واللّاحقتان علامة للخطاب الى
آخره قال السّارح والفرق بينهما وبين اسما الخطاب ان ذلك
موضوعه لمن تخاطبه كما وضعت الاسما كلّها مسندة او مسندا
كقولك ضربت فهذا فاعل نسب اليه الفعل كما تقول ضرب زيد
وان كانت فيه دلالة على الخطاب لأنّ وضعه على انّه اسم للمخاطب
وهذه موضوعه علامة مع استقلال الكلام واستغنايه عنها باعتبار
المسند والمسند اليه فوزانها وزان السّين وتاء التّسب الّا انّها انقسمت

قسمين قسم يبيّن به الخطاب بالمفرد بالجملة كقولك ارايتكم وشبهه وقسم يبيّن به
الخطاب بالمفرد وذلك على ضربين قسم يبيّن صاحب الاسم لابهامه كقولك
اناك واتك وقسم يبيّن غير صاحب الاسم الملحقه به لاستعايه عن سانها
كقولك ذاك وذلك وشبهه فامّا كونها حرفا في ذلك وما به متّفق عليه واما
كونها حرفا في مثل اياك مختلف فيه وقد تقدّم في المضمرات ما يغني فيه
عن الاعادة واما كونها حرفا في ارايتكم اعني الكاف والميم فلانها لو كانت
الكاف اسما لكان مفعولا بارات وكان يجب ان يقول ارايتموكم لأنّ
الخطاب لجماعة واذا كان لجماعة وجب ان يكون بالتا والميم كما
قال علمتموكم فامن فلمّا جاء على غير ذلك علم انه على غير هذا الوجه فان
قلت مهما الملزمك انضافا التا عندك للجماعة وهي اسم ينبغي ان يكون
ارايتموكم قلت لما كان الكاف والميم لمجرّد الخطاب اختصرت التا
والميم بالتا وحدها للعلم باسم جماعه بقولك كم الا ترى انّ الميم لم توت
منها الّا مع التا الا لتجعلها للجماعة فالكاف والميم اجدر فان قلت
فاجعلها على ما ذكرت والكاف والميم اسمين قلت لا استقيم
من جهتين جواز ارايتك زيدا ما صنع ولو جعلت الكاف مفعولا لم
يستقم المعنى لانه يصير المفعول الأوّل هو المخاطب فيصير مخبرا
عنه بقولك ما صنع وليس فيه ضمير يرجع اليه والمعنى على خلافه ومنها
لزوم علمتكم فامين والسرّ فيه ان كلّ واحد من التا والميم والكاف
والميم مستقلّ في الاسميّة وجب ان يعطى كلّ واحد منها ما يستحقّه

فى وضعه لانه اسم مستقل بخلاف ارايتكم فان التا اتبعت الكاف والميم ساما لها
وعلامه للمخاطب فاستغنى عن الميم التى هى بعض مدلولات الكاف
والميم فلذلك استغنى عنها فى ارايتكم ولم يستغن عنها فى مثل علمتموكم قائمين
قال ويلحقها التثنيه والجمع الى آخره يعنى ان كان الخطاب يلحقها
الميم والالف التى يدل على انه معها للتثنيه والميم وحدها لتدل معها
على انه للجمع والنون لتدل على انه للجمع المؤنث وتكثر لتدل على انه
للمخاطب المؤنث فصير لفظها كلفظ ضمير المخاطب سواء وليتثنى يعنى
انها تثنى وتجمع ولذلك قال نحو ومثل ذلك فى بقيه الفصل قال وتطير
الكاف الها والياء وشبهها وجمعهما الى آخره قد تقدم الكلام فيما يلحق يا
واو ان كان كافا للخطاب وان كان غيرها فللمتكلم والعماد والخلاف فيها
وبيان ما هو الاصح فلا وجه لاعادته ومن اصناف الحرف حروف
الصله وهى ان وان وما ولا ومن والبا الى آخره يعنى بحروف الصله حروف
الزيادة سميت حروف صله لانه توصل بها الى ربنه او اعراب لم يكن عند حذفها
فاما ان ترد بعد ما النافيه قياسا كثيرا او بعد ما المصدريه قليلا او بعد لما
فى قولك ان جاز زيد اكرمته فللا وقول الفرا انهما حرفا نفى ترادا
اذ نحو فى التوكيد فى قولك ان زيدا لقائم ليس بالجيد لانه لم يعهد اجتماع
حرفين بمعنى واحد ومثل ان زيدا لقايم قد فصل بينهما لذلك واما ان
ترا وبعد لما وقبل لو بعد القسم كثيرا وقلت فى مثل قولهم كان ظبية واما
مثل قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقم واحلف فيه

فاجاز بعضهم ان يكون زايده فى الجميع وجعلها بعضهم مصدريه فى قوله وان
اقم مخففه من الثقيله فى قوله وان عسى ان يكون وان لو استقاموا
واما ما فترال بعد ان الشرطيه ومتى وابن واذا واى وكيفما عند
البصريين وليست فى اذ ما على القول بانها اسم وحيثما فايده لافادتها
ما لم تكن مستفادا دونها وقد عدت زايده فى مثل انما زيد منطلق والا
والاولى ان لا يحكم بزيادتها لانها مفيده ما لم تستند عند حذفها من
اوجه منها كفها ان عن العمل ومنها هيئه وقوع الجمل الفعليه ومنها انها
تفيد الحصر فاذا قلت انما زيد قايم فمعناه ما زيد الا قايم وليس ذلك معنى
ان زيدا قايم ويظهر ذلك بقولهم انما ضرب زيدا الا بر بحيث انك لو قدرت
ضاربا غيره لكان خلفا ولو قلت ما ضرب الا زيد فثبت انها غير زايده
وترادف من وغير ومضافها وبين مثل ومضافها وترادف انما كيد الكلمة فى شياعها
كقولك حيث لا مزما ومنهم من جعلها فى مثل ذلك صفه وترادف بعد
بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمه من الله وليست فى مثل حيثما
واذما زايده لكونها هى التى صحت الشرطيه والعمل الا ترى انك لو
قلت تكن اكن لم تجز ولو قلت حيثما تكن كان الجزم واجبا
وافادت الشرط وما ذاك الا بدخول ما فدل على انها غير زايده وكذلك
انما على النحو المذكور فى حيث وهى زايده فى مثل لا سيما زيد ولكنهم
كثر استعمالهم لها معها حتى صارت كالواجب واما لا فترادف بعد ان
المصدريه مطلقا كقوله تعالى ليلا يعلم وما منعك ان لا تسجد وشبهه

وبعد حرف العطف المتقدم عليه النفي كقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا
السيئة وقوله ولا الضالين وقولك ما جاءني زيد ولا عمرو وفي مثل هذا
نظر فانه يفيد نفي المجيء عن كل واحد منهما فصار لو لم يأت بلا لجاز ان
يكون نفي المجيء عنهما على جهة الاجتماع ولكنه حذف الظاهر فلذلك
كان القول بالزيادة اولى ليعم الكلام باسرها على حاله عند عدمها وان كانت
دلالته عند وجودها اقوى وهو من باب التاكيد والزيادات فيها معنى التوكيد
فلا يخرج بقوة دلالة الكلام لها عن ان يكون زايدة لان الكلام المؤكد
اقوى من دلالة غير المذكور وكذلك لو تعارض خبران احدهما مؤكد والاخر
غير مؤكد قدم المؤكد ما لم يعارض التاكيد بوجه اخر مثله ولا يخرجه ذلك
عن ان يكون زايدة وقيل اقسمت اقسم قليلا وسذت في مثل قوله لا اقسم
بمواقع النجوم وشذ في مثل قوله في بئر لاحور سرى وما شعر وامّا من تزاد في غير الواجب قياسا لقولك ما جاءني من احد لافادة تاكيد
النعميم فيما دخل عليه ولذلك جاز ما جاءني من احد وما من رجل عندي
ولم يجز ما من زيد ولا ما زيد من عمر وايم لتعذر معنى العموم فيهما الا ان النعميم
قد يكون في كلام يقصد به الحكم على جملة الجنس بما يعلق به كقولك ما من
رجل عالم وما جاءني من رجل لان القصد هاهنا نفي العلم والمجيء عن جملة
الجنس وقد يكون في كلام يقصد به واحد غير مختص من جملة الجنس
ايضا وذلك في مثل هل جاءك من رجل الا ترى انه لم يرد الاستفهام عن
مجيء جميع الرجال وانما استفهم عن مجيء واحد منهم اي رجل كان فافترق

العمومات فيهما وقد اجاز الاخفش والكوفيون زيادتها في غير الواجب وقد تقدم
الكلام عليهم في ذلك اما الباء فتزاد في النفي في الخبر في مثل ما زيد بقايم
قياسا وتزاد في غيره سماعا كقولك بحسبك زيد وحسبك بزيد
وكفى بالله والقى بيده وقد تقدم ذلك حرف النفي وهما اي
وان الا ان اي اعم من احدها لوقوعها في كل موضع ولا يقع ان الا بعد
فعل فيه معنى القول كقوله تعالى وما دينا هم ان وهل يقع بعد لفظ
القول بعينه كقولك قال زيد ان افعل كذا في نظر وقد حمل بعضهم ان
اعبدوا الله ربي وربكم على ذلك وقبله فعل بلفظ القول ومنع بعضهم
ذلك لكونها عنده لا تكون بعد لفظ القول الا خبرا ان المصدرية
وهي ما وان واسقط ان وهي من الحروف المصدرية اذ لا فرق بين قولك في
تقدير المصدر اعجبني ان تقوم واعجبني انك قايم وان استفيد بان الاستقبال
فلا ضير فما اخر فيه لصحته بتقدير المصدر فيهما جميعا والظاهر انه اسقطها
لتقدم ذكرها في غير موضع وتختص ان بان جملتها لا تكون الا جملة
اسميه واخواتها لا تكون جملها الا جملة فعليه تقول ان اعجبني ان
قم واعجبني ان تقوم وما قمت وتقدر ان وما مصدرا باعتبار
افعالهما ويقدر ان مصدرا باعتبار فعل خبرها فان لم تكن له فعل قدر ما الكون
كقولك اعجبني ان زيدا اخوك فان لم يكن لفعل ان وما مصدر وقدر
بمعناه كقولك وان عسى ان يكون وتقدر بالوقع اي وفي
قرب اجلهم وشرط ما اذا كانت مصدرية الا يعود عليها ضمير والا رجعت

موصولة او موصوفة لانها هاهنا حرف الحروف لا تضمر واما ان وان فلا
يقعان الا مفردين ولا يجريان فيهما الليت فاذا قلت اعجبني ما صنعت فلا يخلوا اما
ان يقدر المفعول في الملتبس ضميرا يعود على ما واما ان يقول المفعول غير ذلك
فان قدر الاول كان معلوله والا فمعنى مصدريته على المعنى الاول يكون
الذي اعجبك ما علقت به الصناعة كتاب او حصير او ما اشبهه وعلى
الثاني يكون ما اعجبك نفس الصناعة لا المصنوع من حركاته المخصوصة
تلك الصناعة لان القدر في الاول اعجبني المصنوع وفي الثاني اعجبني
الصناعة وهذا انما يجري مثله في الافعال المتعدية الى المحذوف مفعولها
كقولك اعجبني ما سار بعد تقدم ذكر ما يصلح ان يكون سائرا فيمكن
الضمير لما فيكون موصولا ويمكن تقديره لما تقدم فيكون مصدرا او غير
المتعدية اذا احتمل ان يكون الفاعل له ولغيره فيكون التقدير في الاول
اعجبني السائر وفي الثاني اعجبني السير فاما غير ما ذكر فمتعين لاحدهما
كقولك اعجبني ما قمت وما قعدت فهذا متعين للمصدرية اذ لا يمكن تقدير ضمير
راجع الى الاول ليكون موصولا ولذلك تعين قوله والسماء وما بناها
لان يكون مصدرية لان الفعل ذكر مفعول راجعا الى غير ما يمكن ضمير
الفاعل الى غيرها ولا يمكن تقدير ضمير اخر لها فتعينت للمصدرية فاما
من حملها على الموصولة فذلك تناول جعل ما لمن يعلم فيكون اذا الضمير
راجعا لها فمتعين للموصولة وكذلك ليس المراد ما ذهب الليالي والايت
متعين للمصدرية لكون الفعل غير متعد وفاعله ظهر فيتعذر تقدير ضمير

يعود الى قوله وبعض العرب يرفع الفعل بعد ان تشبيها بما وهذا شاذ
وعلته ما روي شاذا في قوله ان يتم الرضاعة وكذلك ما اشتد من قوله
ان يقرآن لا وجه له الا ما ذكر فاما شبيه ما بان في العمل فابعد وعليه
حمل ما روي كما نلوتوا ولي علينا فتحاكموا بتحذف النون والوجه
اثباتها حروف التخضيض وهي لولا ولوما وهلا وامّا والا فالـ
الشارح هذه الحروف معناها الا مزاذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ
اذا وقع بعدها الماضي فاذا قلت هلا ضرب زيدا وهلا تسلم وات
خاص على ما وقع بعدها طالب له واذا قلت هلا ضربت زيدا فات موبخ
له على ترك ذلك ولما كان معناها في وخصها ذلك اقترت الى وقوع
الفعل بعدها لحرف الشرط لان التخضيض والتوبيخ انما يكونان
بالفعل كما ان الشرط كذلك فان وقع بعدها اسم مرفوع او منصوب
كان ناصبا رافعا او ناصب كقولك لمن ضرب قوما هلا زيدا اي هلا
ضرب زيدا وتقول هلا زيدا ضربته فلزم النصب لان الفعل الذي
يقدر انما يكون من جنس الدال عليه فيكون هذا التقدير هلا
ضرب فاما قوله هلا خيرا من ذلك لمن يعمل فعلا غير مرضي
فيحتمل ان يقدر فعل متعد وفعل غير متعد فلذلك جاز الرفع والنصب
فالنصب على تقدير هلا فعلت والرفع على معنى هل يكون او هلا
كان وجب النصب في البيت الذي هو تعدون عقر النيب للقربه
المصححة لحذف تعدون فوجب ان تقدر تعدون فيكون التقدير هلا تعدون

فوجب النصب لذلك وقوله وللولا ولولما معنى آخر وهو امتناع الشئ لوجود
غيره اى يمتنع حوابها لوجود مبتدئها فلذلك يعين حذف خبرها على ما
تقدم في المبتدا كقولك مازيد كان كذا ولولما زيد لكان كذا وليست هذه التي
للتحصيص لاختلاف معنى الباس الا ترى ان لك معناها اختص على الفعل
الذي وقع بعدها ولذلك التزم الفعل فيها وهذه معناها ارتباط الجملتين على
معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى حرف القرب
قد تسمى تقريبا وتسمى حرف توكيد وتسمى حرف تحقيق كل ذلك باعتبار
معناه وهو بعد ذلك واما معنى القرب فيه هو انك اذا قلت قد قام
زيد كان ذا الا على ارتقامه قريب من احوالك بخلاف قولك قام زيد
فانه ليس فيه هذه الدلالة فثبت انها مستفادة من قد ومن ثم اشترطت
في الماضي اذا وقع حالا لفظا او تقديرا كقولك جاء زيد وضرب غلامه
من غير تقدير قد لم يجز لان الماضي لا يصلح ان يكون حالا لتضادهما في
المعنى وقد تقدم ذلك ولذلك قال في بيانه تقرب الماضي من الحال
وقرره بقولهم قد قامت الصلاة واما لونها للتاكيد فلما ذكره سيبويه من ان
جواب قولك هل فعل ولما يفعل وفيهما معنى التوكيد واذا كان جواب
المؤكد كان توكيدا واما كونها معنى التوقع فلما ذكره الخليل من قوله
هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ومعنى ذلك انما يخبر بذلك من تنتظر
الاخبار به في ظنك او في علمك ومنه قولهم قد قامت الصلاة ولذلك
قال لا بد فيه من معنى التوقع وهذا كله اذا دخل على الماضي

فاما اذا دخل على المضارع فهو للتقليل على ما ذكره كقولهم ان الكذوب قد
يصدق والفاظ التقليل قد استعملت للتحقيق كقوله تعالى ربما يود
الذين وقوله قد يعلم الله وقد جعلها بعضهم على بابها في التقليل بتاويل قد
تقدم ذكره من رب وجواز الفصل بينها وبين الفعل في القسم لكثرة
استعمالهم لها مع كون الجملة معترضة فان الجملة المقسم قد تعترض
بين الحرف كقولك قام والله زيد فاذا اعترضت لم يكن لها جواب
لفظي ولكن يكن ما اعترضت فيه في المعنى هو الجواب فيقدر محذوفا
او يستغنى عنه وجواز حذف الفعل بعدها اجراها مجرى ما هو جوابها
وهي لما فلما جوزوا حذف الفعل في لما لما تقدم حملوا ما هو جوابها
عليها في جواز الحذف ايضا وشرطه حصول قرينة دالة عليه والا
فلا يجوز حذفه حروف الاستقبال هي الحروف التي تخلص
المضارع للاستقبال الذي هو احد مدلوليه بعد ان كان شائعا وهو ما
ذكره وحرف الشرط ايضا وان كان مفيدا ذلك الا انه لم يذكره ها
هنا لتقدم ذكره لهذا المعنى ولغيره ولذلك انه قال في ذلك الفصل
ان جعله للاستقبال وان كان ماضيا وقول الخليل ان سيفعل
جواب لن يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل يريد ان سيفعل لايجاب
بها القسم في الاثبات كما ان لن لا يجاب بها القسم في النفي وعكسهما
ليفعلن ولا يفعل وفي سوف دلالة على زيادة سيبويه كانهم لما زادوا على السين
غيرها جعلوها افسح منها وقالوا سوفة فوضعوا فعلا موافقا لسوف في

اللفظ والمعنى وان كان حرفا قالوا من امين امن وان كان اسما من اسماء الافعال
قوله وان يدخل على المضارع والماضي ملوبان معهما تاويل المصدر وقد
تقدم ذلك الا انها اذا دخلت على الماضي لم تكن للاستقبال بل يكون
للماضي على معناه في المضي ولو قلت بعجبني ان قام غدا لم يجز بخلاف
ان التي للشرط فانها تقلب الماضي الى معنى المستقبل قوله ومن ثم
لم يكن بد منها في خبر عسى وقد تقدم ذكر ذلك قوله ولما انحرف
في قوله عسى طي من طي جاء بالسين توفيرا لما تقتضيه عسى من معنى
الاستقبال الا ان وضع السين موضع ان شاذ وسببه اما لان ان
اكثر في الاستعمال فخصوها للكثرة واما لانه مقدر بالمصدر لان معنى
عسى زيد ان يخرج قارب زيد الخروج والسين ليست مصدرية فخصصت
ان لذلك حرفا الاستفهام وهي الهمزة وهل قال يدخلان
على الجملتين الفعلية والاسمية فصيرا معناهما السؤال عن مضمونها بعد
ان كان خبرا كقولك ازيد قام وا قام زيد وهل زيد قام وهل قام زيد
الا ان الهمزة اعم تصرفا لانها الاصل وهي محمولة عليها كما يقوله سيبويه
واما لانها اخصر منها في اللفظ وتصرفها لسهولة اللفظ بها اكثر
من اختها فمن خصائصها انها تقع مع ام المتصلة ولا تقع مع هل على ما
تقدم واما المنقطعة فتقع فيهما جميعا فاذا قلت ازيد عندك ام عمرو
فهذا الموضع لا تقع فيه هل مما لم يقصد الى المنقطعة ومنها انها تقع
الاسم منصوبا بعدها بفعل مقدر ناصب او مرفوعا بفعل مقدر رافع يفسره ما

بعده كقولك ازيدا ضربت وازيد قام ولا يقول هل زيدا ضربت ولا هل زيد
قام الا على ضعف وهو قوله في فعل يقدم والمرفوع في قوله هل زيد
خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر لم يقصد به الا وجه الوجه الضعيف
لا على ان ذلك سائغ في السعة وهذا مما يقوي قول سيبويه في ان
اصلها ان يكون بمعنى قد فاقتضت وقوع الفعل كما لا يقال قد زيدا
ضربت لا يقال هل زيدا ضربت ومنها انها مستعملة لانكار اثبات ما قبع بعدها
كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك واتقولون على الله ما لا تعلمون ولا يقع هل
هذا الموقع وليس مثل قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان من ذلك
لان ذلك انكار لما لاثبات ما وقع بعدها وهذا نفي له من اصله ومنها
انها تقع قبل الواو والفاء وثم على ما مثل ولا تقع هل واذا امتنع هل زيدا
ضربت وامتناع هذا الجدر على ما تقدم قال وعند سيبويه ان
هل بمعنى قد الى آخره واصل قولك هل خرج زيد اهل خرج زيد الا انهم
التزموا حذف الالف لكثرة وقوعها في الاستفهام ولذلك جاءت بمعنى
قد في قوله تعالى هل اتى على الانسان ودخول الهمزة عليها في مثل قوله
اهل راوك شاذ قال ويحذف الهمزة اذا دل الدليل عليها حذف
الهمزة شاذ وانما يقع للضرورة وسره ان الحروف التي تدل على الاستفهام
لها صدر الكلام فلو جاز حذفها لحاز باخيرها ولم يجز باخيرها فلم يجز حذفها
والاستفهام له صدر الكلام وقد تقدم جر فا الشرط وهما ان
ولو الى آخره وهو كل حرف دخل على جملتين فغلبتا فجعل الاولى

سببا للثانية ولا يمنع من الحروف كذلك الا ان ولو وفي اذ ما خلاف الا
ان ان يرتبط بها الشرط والمشروط في الاستقبال ولو يرتبطان بها في المعنى
على سبيل التقدير كذلك في ان ان اكرمتني اكرمتك فمعناه الاستقبال
فيهما وفي لو لو اكرمتني اكرمتك فمعناه المعنى على سبيل التقدير لانها
اذا دلت على ارتباط كان معدوما واما الثاني فلانه اذا كان الاول
معدوما فالاول فيها مرتبط بالثاني على سبيل تقدير الاول وظاهرها
الدلالة على ان الثاني مستقبل فيلزم منه انتفاء الاول ضرورة ان انتفاء المسبب
يدل على انتفاء السبب وظاهر كلام النحويين في قولهم حرف يدل على امتناع
الشيء لامتناع غيره انهم يعنون امتناع الجواب لامتناع الشرط لانهم يذكرونه
مع لو لا مقولون لو لا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره وهذا الممنع
هو الثاني بالاتفاق ويقولون في لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره
وما ذكرناه اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز
ان يكون لمسببات اخر وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فصح
ان يقال انها ممتنع فيها الاول لامتناع الثاني لان الثاني هو المستقبل
فيدل انتفاؤه على انتفاء السبب الاخرى الى قوله تعالى لو كان
الا الله لفسدتا فانما سيق لانتفاء الدلالة على انتفاء التعدد في الالهة
بامتناع الفساد فدل امتناع الفساد على امتناع الالهة هو المقصود بالدلالة
عليه ها هنا بامتناع الفساد لان امتناع الفساد لامتناع الالهة لامرين
احدهما انه خلاف ما نفهم من سياق امثال هذه الدلالة والاخر انه لا

يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في
الالهة لان المراد بالفساد ها هنا خروج هذا النظام الموجود في السموات
والارض عن حاله التي هو جار عليها في العادة وذلك جائز ان يفعله
الله تعالى وان انتفى تعدد الالهة واذا تحقق ان معناها في الظاهر على ان
الثاني مستقبل فيلزم منه نفي الاول ثبت ان معناها انتفاء الاول لانتفاء
الثاني وقد تأتي على معنى ان الاول مرتبط بالثاني على سبيل التقدير
كما تقدم الا انه لا يكون الثاني مستقبلا وذلك في مثل قوله في الحديث
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وفي مثل قوله ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله
الا ترى ان الشرط ها هنا نفي الخوف والمشروط نفي للعصيان ارتباطا على
سبيل التقدير فلو قدر نفي العصيان مستقبلا على ما تقدم فيما هو ظاهرها
لوجب ثبوت العصيان اذ نفي نفي الشيء اثبات له فيكون اثبت له العصيان
وهو نقيض المعنى الذي سيق له الحديث لانه سيق للمدح فكيف يمدحه
بالعصيان وكذلك الآية سيق على انه من ثبوت كون ما في الارض
من شجرة اقلاما وكون البحر مدادا ومن نفي النفاد عن كلماته ارتباط فلو
قدر نفي النفاد منتفيا على ما ذكرناه من ظاهر كلامهم في لو لا دي الى
ان يكون النفاد حاصلا اذ نفي النفي اثبات فيلزم منه خلاف ما علم
ان سياق الآية على خلافه وخلاف المعقول ولكن مثل ذلك انما يأتي
عند قيام القرائن الدالة على ثبوت الثاني وذلك قد يكون من خارج

وقد يكون معلوما من نفس سياق الكلام الذي تصمته لو ممثال الأول
فقوله نعم العبد صهيب لانه قد علم ان العصيان عن مثله مستنف فاذا
قال لو لم يخف الله لم يعصه علم بهذه القرينة انه لم يرد نفي ما وقع جوابا
والثاني كقوله تعالى ولو ان ما في الارض الآية الا ترى انه ذكر اشجار الارض
وبعد اد البحار على انها اقلام ومداد مما نفهم منه ان المراد نفي النفاد لا حصوله
فعلم من سياق الآية نفي النفاد ونفي الربط بين شرطها وجوابها على تقدير
الثبوت وكذلك اذا قلت لمن جاك فاشتم عليه ولو لم يحسن لاستحسن عليك
مثل ذلك يعلم انه لم يقصد الى نفي الثاني وانما قصد الى الربط بين الاول
والثاني على سبيل الاثبات بقدر وقد يقال ان الانتفاء في الجميع بقدر
ويكون قولك لمن اشتم عليه لما جاك ولو لم يحسن لاشتم عليك ممثل ذلك
يعلم انه لم يقصد الى نفي الثاني وانما قصد الى الربط بين الاول والثاني على
سبيل الاثبات بقدر وقد يقال ان الانتفاء في الجميع بقدر ويكون
قولك لمن اشتم عليه لما جاك ولم يحسن لاشتم عليك ان الثاني المرتبط
بنفي المحسن منتف والثاني الذي حصل له ليس هو الثاني المرتبط بنفي المحسن
ولكن لما كانا جميعا ثانيا توهم انه يتقدر بقدر اسفايه وهذا اوان استقام
فيما وقع الجواب فيه بلفظ الاثبات فانه يستقر فيما وقع الجواب فيه
بلفظ النفي وسببه انه ها هنا الاثبات خاصان فامكن ان يقدر ما
اشتم غير ما اسفى فاما في النفي فينفي كل ما يشمله لعموم النفي فاذا قدر
بقي النفي لزمه الاثبات فيناقض المعنى الذي فهم من القرينة وهو النفي

مطلقا والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو فوجب ان تمسك في النفي بما يعلم
من القرينة وسببه ان دلالة لو على انتفاء جوابها دلالة ظهور وما ذكرناه
من القرائن مفيدة للعلم ولذلك خرج بها عن ظاهرها في مثل ما يعلم من الامثلة
قال ولا يحلو الفعلان في باب ان من ان يكونا مضارعين الى
آخره قال الشارح اذا كان مضارعين فليس فيهما الا الجزم هذا واضح
وكذلك في الاول فاما اذا كان الثاني مضارعا فيجوز فيه الجزم والرفع اما الجزم
فواضح وهو الاصل واما الرفع فلانه لما بطل عمل ان لفظا في الشرط الذي
هو اقرب اليها جعلت عن عاملة في الجواب الذي هو ابعد عنها ويشبه ذلك
قولهم والله ان اكرمني اكرمك واستاع والله ان تكرمني لاكرمك وكذلك
ان زيدا ضربه ضربه وضعف ان زيدا تضربه اضربه لانه لما الغي الشرط
باعتبار الجواب لفظا كره ان يعمل لفظا في الشرط مع الفاء اثره اللفظي في
الجواب فجيء بما لا يظهر فيه اعراب فوضع موضع المضارع ليكون كأنه
ملغى باعتبارهما جميعا ولما حذف فعل الشرط في قولك ان زيدا ضربته ضربه
كره ان يؤتى بالمفسر جزوما مع الفعل بينه وبين الاول لضعف عن العمل
مع الفصل فخص بالماضي ليكون كأنه ملغى من حيث اللفظ لحصول الفعل
بينه وبين عامله وقد زعم المبرد ان رفعه وان كان الشرط ماضيا كرفعه اذا
كان الشرط ماضيا مضارعا على وجه الشذوذ على تقدير حذف الفاء على
ما هو اصل في مذهبه كما تقوله هو وغيره في مثل من يفعل الحسنات الله
يشكرها ان واما وقوع المضارع شرطا والجزاء ماضيا فقليل ويجب في الاول

الحزم كقولك ان يكرمني اكرمك وانما قل استعماله لان الجزا في المعنى بعد الشرط
فاذا جا الشرط الذي هو اسبق في المعنى بصيغه المستقبل فالجزا بذلك اجدر
والعامل في فعلي الشرط هو التحقيق هو حرف الشرط او ما تضمن حرف الشرط
لانه هو الذي اقتضاهما جميعا فوجب ان يكون العمل فيهما له فالذي اوجب
عمله في الاول موجب عمله في الثاني ومن قال ان العامل حرف الشرط
والفعل جميعا فليس بالمستقيم لما ذكرناه ولانه لم يثبت كون الفعل عاملا
في فعل لا مستقلا ولا مشتركا وما ذكرناه عمل حرف في فعل وذلك يابى
ما نفاق وهذا القول ابعد من قول من زعم ان الفعل والفاعل هما العاملان
في المفعول لان ذلك يوهم ان المفعولية انما كانت مقتضاه بالفعل والفاعل
جميعا فتوهم ان الفاعل مع الفعل هما اللذان تقومت بهما المفعولية وليس
كذلك هاهنا فان الشرط مقتض لهما جميعا اقتضاء واحدا فليس عمله في
احدهما باولى من الآخر وليس جعل الشرط عاملا في المشروط باولى من العكس
فان زعم ان للمقدم امرا في ذلك فهو فاسد لانه انما تقدم لكونه شرطا
لا لامر يتعلق بالعمل ولذلك لم يحز ما اخبره ما لم يلزمه مانع ولذلك وجب تقدره
وقولك من ضربت وان كان العامل ضربت لامر عرض في وجوب
العامل المفعول وما اخر العامل فسد ان تقديم الشرط على الجزا لا يقتضي عملا
فيه وانه ليس بعد ان يعمله فيه باولى من عمل الجزا فيه واما اسما الشروط اذا وقعا
مبتدا على الشرط المقدم كقولك من يكرمني اكرمه واشباهه فقد قيل
الخبر الجملة التي هي شرط وقد قيل ان الخبر الجملة التي هي جزا وقال قوم

مبتدا لا خبر له والصحيح ان الخبر الذي هو شرط وبيانه من اوجه منها انه يدخله
الفا ودخول الفا في الخبر ممتنع كقولك من يكرمني فاني اكرمه فان قلت
دخول الفا هاهنا على الخبر لدخولها على الخبر في قولك الذي يكرمني
فاني اكرمه واذا جاز دخولها على خبر المشبه بالشرط فدخولها على الشرط اجدر
قلت انما دخلت في هذه المسئلة تشبيها له بما ليس بخبر والا كان ممتنعا
ولو ذهبت تدخل الفا على الشرط على التشبيه بدخولها في الذي لاداي
الى الدور وقلت انها انما دخلت في الجزا لانه ليس بخبر وان دخولها في
خبر الذي شبهها بما ليس بخبر الا خر انه يودي الى جعل الجملتين واحده
بمنزله قولك زيد قام ابوه ونحن نقطع بانهما جملتان ونربط بينهما الشرط
مع بقائهما على الجملتين والآخر انه قد ثبت انهم يقولون ما انا كه لا انسى زيدا
ولو كان الجزا هو الخبر لوجب فيه الضمير ولما وجب في الاول دون الثاني
دل على انه هو الخبر والآخر هو انه اسم ناسر جمله بمعنى ليست صله
له فوجب ان يكون ما بعده الخبر قياسا على من يكرمني وان الا نفاق
على انه ثم مبتدا ما بعده خبره وشبهه من قال ان الجزا هو الخبر ما يلحقه من
معنى ان المتكلم بذلك قاصد الى الاخبار بانه يلزم من اكرامه والفعل في
المعنى خبر عن المفعول بدليل صحة قولك اضرب زيدا فتجعله لاحد ذلك
هو الخبر وهو فاسد لما تقدم ولانه اذا لحق ذلك في الجزا مثله في الشرط
حاصل لانه مسند الادام الاول الى المضمر العايد الى المبهم وجعل الفعل
المسند الى ضمير المبتدا خبرا عن المبتدا الاول من جعل الواقع على المضمر

لا رد لك هو الحمل على الحقيقة وامّا من قال انّه مبتدا لا خبر له فخارج عن
المعنى وقياس العربية وهذا ما راى قولهم ايم الله ان سمّي مبتدا او لا خبر
له ظنّ ان ذلك مما لم يطّرد وليس بمستقيم وانّما صحّ ايم الله لان
اسم الفاعل بمعنى الفعل فكانّه قال اقسم الله ان بخلاف قولك
من يكرمني وانا اكرمه على الفعل فلا بدّ ان يكون مشغلا له ومبتدا هو خبره
قوله وان كان الجزا امرا او نهيا الى اخره قال الشارح فالجزا
يحب مجيئها في موضع وتمتنع في موضع ويجوز في موضع فلا بدّ من الغرض
لبيان ذلك لنعرف الواجب والممتنع والجايز فامّا الموضع الذي يمتنع دخول
الفا فيه فان يكون ماضيا لفظا او معنى منصرفا قصد به الاستقبال بحرف
الشرط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اسلمت لم تدخل النار فان هذين
حزا ان احدهما ماض لفظا والآخر ماض معنى ولكن قصد بهما الاستقبال
بقرينة ان لانّها تقلب معنى الماضي مستقبلا سوا كان بلفظ المضي او
بمعنى المضي قبل دخولها وقولنا منصرفا احترازا من مثل قوله تعالى فان
كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ومثل قولهم ان اكرمتني فليس زيد مكرمك
فانه ماض يوهم انه قصد به الاستقبال بقرينة ان وجب فيه دخول
الفا وامّا الجايز فكلّ موضع وقع فيه الجزا مضارعا مثبتا او منفيّا
بلا كقولك ان اكرمتني اكرمك وان اكرمني فاكرمك وان اكرمتني لا
اكرمك وان اكرمني فلا اكرمك الّا ان حذف الفا اكثر وهو في المثبت اولى
ومنه قوله تعالى ان تضل احديهما فتذكر احديهما على قراة حمزة وهو قليل وامّا في

النفي فحذف الفا والجزم وهو الكثير وجا ايضا اثباتها والرفع كثير كقوله تعالى ومن
يعمل من الصالحات وهو مومن فلا يخاف في قراة عبد الله كثير وامّا الواجب
دخولها فما عدا ما ذكرناه في الممتنع والجايز كقولك ان اكرمتني فاكرم زيدا او
فقد اكرمتك امس او فزيد مطلق او فعسى ان يكرم عمرا او فليس زيد مطلقا او
فما زيد منطلقا او فلن يقوم زيد وكذلك ما اشبهه وسبب وجوب الفا
قصدهم الى الانذار لان المذكور مفهوم منه الجواب لكونه في الظاهر غير
صالح له اما الامر واسباهما والنهي واشباهما من الانشاآت فلان الجزا قصد به
جعله معلقا على الشرط فاذا وقع اشابه كانت في الظاهر غير
صالحة فجي بالفا للانذار بانها ما وليه بما يصح ان يكون جزا فكان المعنى في
قولك ان يكرمني فاكرم عمرا ان يكرمني فهو سبب لتحضيض اكرام عمرو منك
وكانت مؤدنة بالقصد الى هذا التاويل وامّا في الاخبار في مثل ان اكرمتني
فزيد منطلق فان الجزا اصله الفعل فجي بالفا اذانا بانها متاولة بان الجزا ما
اشتمل من مستوى الخبر او لتحقيقه ان لم يكن مستقيما كقولك لا شك ان
اكرمتني فانت اي هو سبب تحقيق ذلك وامّا في الماضي المحقق كقولك
ان يكرمني فقد اكرمتك امس فلان الجزا في المعنى انّما يكون في الاستقبال
جي بالفا اذانا بتاويل ما يصح ذلك معنى فقولك ان يكرمني فسببه
اكرامي لك امس على معنى تحقق ذلك وامّا وجوبها مع حرف السعيس
كقولك ان يقم زيد فسيقوم عمرو وكقوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف
يغنيكم الله من فضله ومع ما سعيه كقولك ان يقم زيد فلن يقوم عمرو

ومع ما لهو لك ان تقم زيد فعسى ان يكرم عمرا فاما وجوبها مع حرف الشفيين
وما سفيه ولانه مفيد للاستقبال وحرف الشرط المسلط عليه مفيد
للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفي استقبال كما كرهوا في قولك
ان سوف تقم تقم وهو عثر جائز وكذلك هاهنا فاتوا بالفا القاطعه
لاعن افاده الاستقبال فيما بعدها ليصح الاتيان بما يدل على الاستقبال
فوجب لذلك ان تقول ان يكرمني فسوف اكرمك ولو اكرمك واما
وجوبها مع ما فلما ذكرناه من كونها للحال فنافى حرف الاستقبال
واذا كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فالجمع بين حرفين مختلفين ابعد
واما وجوبها مع الافعال غير المتصرفه فلامور احدها انها اشبهت
الحروف ولذلك تصرف فاجريت مجراها في وجوب الفا والثاني
ان الماضي عوض من المستقبل في الشرط وجوابه فهذا لا مستقبل لها
فلم يصح وقوع الماضي في موضع الجزا والاخران وضعها على ان لا يقبل
دلاله الزمان المستقبل وان هذه للاستقبال فيما يقع جوابا لها فكرهوا
الجمع لانه يودي الى التناقض والاخر انها لا تعدو ان تكون استانه
لعسى او ما لنه كليس وكلاهما منافٍ لما تقدم من الاشا . وما
تعدم في ما اذا وجب في الاشا وما على ما تقدم وجب في عسى وليس
امتناع الفا مع ما ذكرناه فلانه فعل صالح لان يكون خبرا من
غير تاويل فلم يصح فيه فاخرجه عن مقصوده فلزم حذف الفا فيه واما
جواز الامرين في المضارع المثبت والمنفي بلا فلانه اذا كان يسوغ

ان يكون نفسه خبرا فلم يحتج الى الفا ويسوغ ان تقدر في المثبت خبر مبتدا
محذوف فيسوغ دخول الفا وفي المنفي يسوغ ان تقدر لا نافيه على
معناها في الاستقبال فتدخل مثلها حينئذ في قولك ان يكرمني فلن اكرمك
فان قلت فهذا يقتضي وجوبها فان وضعها للاستقبال قلت وضعها
للاستقبال ما لم يكن حرف استقبال الا رقى الى صحه فولك اريد ان لا
تقوم ولو كانت هاهنا للاستقبال لم تستقم فدل ذلك على صحه
تجريدها عن معنى الاستقبال فجاز الامران لذلك فان قلت فلم لم
يجز الامران فيما تقال ان اكرمتني ما اكرمك وان اكرمتني فما اكرمك ولم تعين
وجوب الفا قلت الذي منع ان تقول ازيد ان ما تقوم في موضع
الا تقوم هو الذي منع ذلك وهو ان ما معناها الحال فلم تستقم ان
تخالف ما يليها فلم تقل ان ما تقوم لان ان للاستقبال والحال ينافيه
وكذلك لم تقل ان تكرمني ما اكرمك لان الشرط والجزا للاستقبال
والحال ينافيه فلم يجز فيها جاز في لا فان قلت فالمضارع في الاثبات
صالح لان يكون نفس الجواب وكان قياسه ان يمنع دخول الفا فيه
كالماضي قلت لذلك كان قياسه ولذلك كان الانكر على ذلك ولكنه
لما كان يمكن تقدير المبتدا محذوفا صح دخول الفا على هذا التاويل فصير
بمثابه ما ذكر فيه المبتدا فان قلت فلم تقدر ذلك في الماضي
وحينئذ يجوز ادخال الفا قلت لا يمكن ذلك في الماضي لانه اذا قدر
ذلك صار الفعل في سيا وخبر المبتدا فيلزم منه معناه وهو المضي ويبطل

افاده الاستقبال فيه لانتظاعه عن الشرط فيحتمل معنى الجزا لانه جليد
يصير ماضيا من جهة الفعل مستقبلا من جهه وذلك غير مستقيم فان
قلت قد جا الماضي مصرحا به في قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس فكيف تكون بتقدير كونه ماضيا في المعنى مفسدا قلت صح
لان المعنى مقصود ليس الا والجزا على التاويل المتقدم واما هاهنا فلم
نقصد من حيث المعنى الا الاستقبال والفعل غير صالح له لا بنفسه
ولا بالشرط فلذلك احتلها هاهنا ولم يحتل ثم ثبت انه لا يلزمه من جواز
دخول الفا في المضارع جواز دخولها في الماضي وامتناع دخولها في
ان اكرمتني لم اكرمك كامتناعها في الماضي سوا وقد تجئ الفا محذوفه
في الشذوذ كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان ومثل ذلك
متفق على تاويله وانما الخلاف في مثل قولك ان تكرمني اكرمك فالمبرد يقول
على حذف الفا ايضا وسيبويه يقول على التقديم كانه قال اكرمك ان
تكرمني وهو مرتب قوله ونقام اذا مقام الفا يعني اذا كان الموضع
للابتدا والخبر لا في قوله لهو لك ان تكرمني اذا اردت تكرمك فاما في
غيره لو قلت ان تكرمني اذا اكرم زيدا لم يحسن لانها التي للمفاجاه فلا تقع
بعدها الا الجمله الخبريه لان وضعها لمفاجاه امر محلوم عليه بحكم وذلك
انما يكون في الجمل الخبريه فلا يستقيم في الامر والنهي ولا جميع الادوات
وانما لم يكن في الجمله الفعليه الخبريه كراهة ان يلتبس باذا التي للشرط لان
وضع تلك على وقوع الفعل بعدها لاقتضائها الشرط فخصوا هذه بالا

ليحصل الفرق بينهما قال ولا يستعمل ان الا في المعاني المحتمله المشكوك
في كونها قال هذا راجع الى الوضع لهذا المعنى ولذلك استعملوه
في ان مثل ان احمر البسر اتك ولذلك لم يقدر ان تعشا كان كذا الا من شاك او
مقدر للشاك كما قدر الا شيا التابته وهي في الحروف بمثابه متى في الاسما
بخلاف اذا فانها ظاهره في الثابت فتقول اذا طلعت الشمس اتيتك ومتى
اكرمتني اكرمتك وان كانت اذا قد استعملت كثيرا في المشكوك فيه
بخلاف متى وان في الثابت فتقول اذا اكرمتني اكرمتك ولا تقول
متى مات زيد كان كذا ولكن متى دحلت الدار فانت طالق قال
ويجي مع زيادة ما في اخرها للتوكيد قال والاحسن حينئذ ان يكون
فعلها مستقبلا موكدا بالنون كقوله تعالى فاما تذهبن بك وامثاله كثير
في القرآن وقد تقدم ذلك قال والشرط كالاستفهام وقد تقدم
تعليله من ان كل ما يدل على الاشا فله رتبه التقدم ولم يستثن
عن ذلك الا بان زيدا اكرم وزيدا لا يكرم اما زيدا اكرم فاما ان يكون
لكثرته في كلامهم جعلوا له في التقديم والتاخير شيا ليس لغيره واما
[illegible] عن الحرف الدال على الاشا فان اعترضت بقولهم زيدا الضرب
عمرو وهو قليل ثم التحقيق فيه انه محمول على زيدا اضرب لانه مثله
في المعنى واما زيدا لا تضرب فمحمول على الامر فانهما اخوان في الكثره
والطلب فلما جا ما تقدم في الامر جا مثله في النهي ولما كان الشرط
كالاستفهام في الاشا ووجود المحرف الدال على ذلك وجب له

صدر الكلام الذى هو فيه فلم يجز عمرًا ان تضرب اضرب ولا اشباه ذلك فاما
اذا تقدم مثل قولك انت طالق ان دخلت الدار فهذا مما اختلف فيه فمنهم
من قال هو الجزا ومنهم من قال هو جمله مستقله دلت على الجزا وليس
هذا الخلاف بالموضع زيدًا ان يضرب اضرب لان القايل بان الذى يتقدم
هو الجزا مسلم بان جمله الشرط التى هى الاسنا لا تتقدم شيًا مما فى خبرها
وما تقدم جمله اخرى ليست جزا من جمله الشرط فلم يكن مثل قولك زيدًا
ان يضرب اضرب والوجه ان الجزا مقدم مثله الا انه حذف للعلم به
ويتمسك من ذهب الى الاول بان هذا الكلام الاول لو كان اخبارًا مطلقا
وليس معلقا على الشرط لوجب ان تطلق وان لم يدخل الدار ولما لم يكن
ذلك وكان بمشابه ما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق فالاجماع وجب
ان يقضى عليه بالجواب اذ لا معنى للجواب الا ما علق على الشرط وهو معنى
قوى الا ان الاحكام اللفظيه تعارضه منها انه لو كان الجواب لوجب
دخول الفا من طريق الاولى وسان الاولويه هو انه اذا اخر فالاجماع على
وجوب الفا مع تقدم ما يشعر بالجزا وهو الشرط فلان يلزم اذا تقدم على
الشرط اولى ومنها انه كان يجب حزمه اذا كان مما يقبل الجزم كقولك
لزيد ان اكرمك فوجوب الرفع دليل على انه ليس بالجزا فان زعم ان رفعه
انما كان لتقدمه على عامله لزمه ان يبطل عمل كل معمول اذا تقدم وهو
خلاف الاجماع ومنها انه كان يلزمه ان يجيز عمرًا ان تضرب اضرب
فيكون عمرًا معمولًا للجزا لان الجزا يصح تقديمه فى هذا الموضع فليصح تقديم

معموله ومنها انه يحور ان يقال زيدًا اضرب ان تقم ولا يجوز ان تقم زيدًا اضرب
ولو كان ما تقدم جزا لكان حكم الجزا فى امتناع تقديم معموله عليه على ما كان
عليه كل ما لم يكن ذلك دل على انه ليس بالجزا ومنها انه لا يجوز اضرب
غلامه ان تضرب زيدًا ولو كان ذلك هو الجزا لجاز لانه فى البته
موخر عن زيد فيكون مثل ضرب غلامه زيد فلما لم يجز ذلك دل على انه
ليس بالجزا وما ذكروه من المعنى مانيا فى تقدير الجواب — ويعلم هذا
الحزو الذى يدل عليه ان القايل لو شرع فى قوله انت طالق ولم يخطر
ببالله شرط ثم خطر له قبل تمام اللفظ ان يعلقه على شرط صح تعليقه
بذلك ولو كان جوابًا للشرط لم يستقم ان يجعله له بعد ان لفظ بالمبتدا من غير
خطوره الا ترى انه لو قال زيدًا اضربه بما بعده لم يكن رد قبل ذكره زيدًا
ان يكون قاصدًا الى ما ذكره قبله من غير خطوره لشرط دل على انه ليس جوابًا
له والسر فيه هو انه لا يحكم على الكلام بالخبريه مطلقا الا بعد تمامه فاذا
لم يتم صح تعليقه كما فى غير ذلك من الاحكام كقولك جا القوم الا زيدا
على ما تقدم فى الاستثنا فان قلت — فاذا صح تعليقه قبل
ذكر المعنى فلم لا يصح جعله جزاء المعنى وان شرع فيه غير جزا
قلت — لانه يشابه الجزء من الجملة بخلاف مضمونات الجمل فانها ليست
ماخوذه من احد الاجزا الا ترى انك لو قلت قايم وانت تقصد به الاخبار
عن زيد فمقول قايم زيد لم تجز ان تجعله بعد ذلك غير خبر ولا خبرا عن
زيد فان قلت — لو قال العامل قايم قاصدا الاخبار عن زيد

ثم دلالة في الاخبار عنه وقصد الاخبار عن عمرو لجاز ان يقول عمرو لا يفهم
الا الاخبار عن عمرو فدل ذلك على ان حكم المفرد ما ذكرت من السبب
قلت مدار المثال تخييل لان السامع لو علم غلطه في باطنه لحكم بالفساد
عليه ولكنه لما لم يعلم وكان حاله حال المخبر عن عمرو لم يحكم بالخطاء
فظهر الفرق بينهما قال ولا بد من ان يليهما الفعل يعني ان ولو
لانهما حرفا شرط والشرط انما يعقل بالفعل والمرموقهما وقوع الفعل لفظا
او تقديرا ونحو قوله تعالى لو انتم تملكون الآية لا بد فيه من تقدير الفعل
ليوفر على ما ذكر من مقتضاها فانتم اذا فاعل لفعل المقدر وهو الذي كان
اللفظ به لو ذكر الفعل واو الآية ضمير المخاطب المتصل بالفعل المضارع كقولك
تضربون وتأكلون وكذلك تملكون فلما حذف الفعل تعذر الاتصال فعدل
الى المنفصل المرفوع لانه فاعل وضمير المنفصل المرفوع للمخاطب من المذكرين
لا يكون الا انتم فوجب الاتيان بها موضع تلك الواو التي كانت عند ذكر
الفعل فقول لو انتم ولو قال قائل ان ابتم تأكيد للضمير المرفوع في قولك
لو تملكون المحذوف والفعل والفاعل جميعا محذوفان لم يكن بعيدا
ولكن الاول اولى وقوله ولذلك لم يجز لو زيد ذاهب ولا ان عمرا
لانه ليس بعده فعل يكون تفسيرا للفعل المقدر ولا استقام ايضا تقدير
الفعل لان زيد ذاهب ايضا تقدير الفعل لان زيد ذاهب مبتدا وخبر ولا
يكون المبتدا فاعلا فامتنع ذلك وقوله ولطلبهما الفعل الى اخره
وقد اطلق ذلك والصواب ان يقال ان كان الخبر مما يصح التعبير عنه

بالفعل فاما اذا لم يكن كذلك لم يقع الا الاسم كما في قوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام وليس علة وجوب الفعل ما هنا كعلة وجوبه
في لو زيد ذهب لانه في قولك لو زيد ذهب لامرين معنويين كما تقدم
وهو ها هنا لامر استحساني لفظي الا ترى انهم لو قالوا لو ان زيدا ذاهب
لاراك لكان المعنى مستقيما كما تقولون لو ان زيدا اخوك وللهم الزموا
وقوع الفعل اذا امكن ليكون في الصورة موافقا لقوله ان امرؤ هلك فانه
عوض من اللفظ بالفعل المحذوف والفرق بينهما ان في قولك لو ان ما يدل
على الفعل المحذوف وهو قولك ان لان معناها الثبوت فكانك قلت
لو ثبت ان لا سعى عن مفسر بعد ذلك من حيث المعنى بخلاف ان امرؤ
فانه ليس هم ما يدل على الفعل المحذوف فاحتيج الى تفسيره بفعل مثله
في المعنى فقيل ان امرؤ هلك وقد تقدم الكلام في مثل ذلك قوله
وحتى لو في معنى التمني الى اخره وهذه يلزم ان يليها الفعل لانها كالشرط
في اقتضائها الفعل والمقتضى للفعل فيها ثابت في معنيها ولذلك حمل لو ذات
سوار لطمتني على كل واحد من معنيها جميعا فلا يجوز ان تقول زيد
يضربني ولو قلت لو زيد يلومني لكان زيد فاعلا بفعل مقدر كما
قيل في الشرط سواء ومثل في الى التمني بقوله لو ما تاتي اتيانها في اول
الكلام لنفي وهم من يزعم انها مصدرية في مثل ودوا لو تدهن واشباهه
كانه قيل ودوا اذهانكم واذ امثل بقولهم لو ما تاتي بطل هذا وقد تقدم ذلك
والكلام على الرفع والنصب قد تقدم في باب قوله واما فيها معنى

الشرط الى اخره وقال الشارح انما فهما معنى الشرط لم يفصل غير لانه لم
ان يذكر اقسام متعدده بل قد يذكرها قسم واحد ولا منافاة في ذلك ان يكون
للتفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر قسما ويترك الباقي كقوله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ ولم تكرر بعد ذلك الا انهم التزموا حذف الفعل بعد ها الجارية
على طريقه واحده وهما التزموا حذف متعلق الظرف اذا او مع خبرا لان
المعنى مهما يكن من شيء او مهما تذكر من شيء فحذف ذلك لما ذكرناه ثم
التزموا ان يقع بعدها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف
ثم اختلف لذلك في ذلك الواقع فمنهم من يقول هو احد اجزاء الجملة الواقعة
بعد الفا قدم عليها لذلك الغرض ومنهم من يقول هو متعلق الفعل المحذوف
وما بعد الفا جمله مستقله وليس ما تقدم جزءا لها لا فضله ولا غيره ومنهم
من يقول ان كان ما تقدم على الفا مما يصح عمل ما بعدها فيه مع تقدمه
عليه اولا فان كان الاول فهو كالقائل الاول وان كان الثاني فهو
كالقائل الثاني فعلى هذا اذا قيل عمرا فاني اضرب فمن زعم انه جزء مما بعد
الفا حكم عليه بانه مفعول لاضرب ومن زعم انه مفعول الفعل المحذوف
قدره مهما تذكر زيدا او مهما تذكر احد زيدا او مكون خبرا من اجزاء الجمله
المحذوفه في مثل هذه المسالة واشباهها يقول القائل بالتفصيل ان
الاسم الواقع بعد اما معمول الفعل المقدر والصحيح ان كل اسم ذكر
بعدها فجزء من الجملة الواقعه بعد الفا الذي يدل على ذلك ان وضعها
لتفصيل انواع ما ذكر بعدها احد الانواع المرادة وذكرنا اعتبار ما تعلق

به من الجمله الواقعه بعد الفا وانما قصدوا تقديمه سببا على انه هو النوع
المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يكون مرفوعا على الابتدا ولذلك
كان قولهم قام زيد واما عمرو فقد ضربته بالرفع اقوى ولولا اما لكان
النصب اقوى لان الغرض على هذا الحكم المذكور على جنب الجملة الواقعه
بعد الفا ولكنهم خالفوا الاسدا ايذانا من اول الامر بان تفضيله باعتبار
صفته التي هو عليها في الجملة الواقعه بعد الفا الا ترى انك تفرق بين
يوم الجمعه في قولك يوم الجمعه ضربت فيه وضرب يوم الجمعه وان
كان يوم الجمعه في الموضعين مضروبا الا انه في الاول ذكر ليحكم عليه
فلما حكم عليه بقولهم ضرب فيه وضميره في المعنى هو هو علم ان الضرب
واقع فيه وليس ذكره ليدل على انه الذي وقع فيه الفعل من اول الامر
فلما كان كذلك قصدان يوقع الاسم المراد بعد اما من اول الامر على
حسب ما هو في جملته كما وقع يوم الجمعه ضربت كذلك فهذا هو الغرض
في وقوع الاسماء بعد اما على حسب معناها واعرابها التي كانت عليه
وسقط بهذا من قال ان العامل الفعل مطلقا لوجوب نصب مثل فاما
زيدا فقهر ووجوب رفع اما اليتيم فلزام قهره ولو كان الفعل هو العامل
لكان نسبته الى هذا نسبة واحده فكان يجوز الامران في الجميع واما
قول قائل التفصيل فقاسد ايضا لانه اذا سلم المعنى في اما وجوزان
يكون التقديم لغرض التفصيل وبقايه على حاله تنبيها على ما ذكرناه وجب
ان يعمم والا حالف بها موضوعها لانه قد وافق على ان موضوعها في

مثل اما يوم الجمعه فزيد منطلق على ما ذكرناه واذا ثبت ان ذلك في هذه المسائل
واشباهها وجب فيما عداه والا اختلف الموضوع فيها او رجع الى قول من
يقول ان العامل الفعل مطلقا وقد ابطلناه ثم ما فر منه في بعض المسائل
لازم له في جميعها لان ما بعد الجزا لا يعمل فيما قبلها الا ترى انك لو قلت
ان تكرمني زيدا اكرم لم يجز فاذن المانع من التقديم في المسايل عنده حاصل
لتخصص بعضها دون بعض بحكم ووجه صحته المقدم في هذا الباب دون غيره
ما ذكرناه من قصد الغرض في التنبيه على ان المذكور بعدها هو المقصود بالتعلق
على حاله فخولف القياس في امتناع التقديم للقصد الى حصول هذا الغرض
ولذلك انقسما نحن ومن قال بالتفصيل على التقديم على الفا واما القايل
الاخر فقد ابطلنا مذهبه من اصله فصح ان الوجه ما ذكرناه وان ما عداه
باطل قوله واذا جواب وجزا الى اخره قال الشارح لسنا
نعني بالجواب جواب متكلم على التحقيق بل قد يكون جوابا لمتكلم وقد
يكون جوابا للتقدير سئوت امر فمثال الاول ما ذكره ومثال الثاني
قولك لواكرمتني اذن اكرمك واشباهه لانه في تقدير جواب متكلم
سئل ما ذا يلزمني مرتبطا بالاكرام فاجابه بارتباط الاكرام به اما معنى ابرز
فهنا واضح وقال الرخاج تاويلها ان كان الامر كما ذكرت فاني اكرمك
فسها على ان فيها معنى الجزا حتى صح تقديره مصرحا به وتقدم الكلام عليه
باعتبار العمل وان لها احوالا ثلثا احدها العمل لزوما وهو اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها او كان الفعل مستقبلا او معها واو وفا والثاني العمل جوازا

وهو اذا كانت كذلك معها واو او فا لا لشريك مفرد والثالث الالغا
وهو ما اذا فقد بعض شرايطها او كلها فاذا الغيت وجب ان يكون حكم الفعل
بعدها في اللفظ حكمه لو كانت معدومة لظننت اذا الغيت فتقول ان
اكرمتني اذن اكرمك بالجزم ولين اكرمتني اذن لا اكرمك بالرفع وكذلك ما اشبهه
ومنه قوله لين عادلي عبد العزيز مثلها واملكني منها اذن لا اقيلها ان فلا
يجوز في اقيلها الا الرفع لانه معتمد على ما قبلها فهي كالعدم واذا
كانت معتمدا فقد سبق القسم اول الكلام قبل الشرط فوجب ان يكون
له وكانت ملت وانه لا اقيلها لان الشرط اذا تقدمه القسم كان ايضا
ملغي باعتبار جوابه على ما تقدم وانما لم تعمل الا في المستقبل اجرا لها
مجرى النواصب كلها ولذلك طن انها مركبة من اذ وان وبعلت حركة الهمزة
والنصب عندها والا بان وليس بشيء وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها على
ما قبلها لانه لما فلها قبل مجيها ومجيها في مثله لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء
المعنى الاول فبقي لما كان عليه قبل مجيها ايذانا ببقاء المعنى وكراهة ان
يتوهم تغير المعنى فنبه بسببها بخلاف قولك زيد لن اكرمه وشبهها
فانه ليس كذلك ولذلك سميت بظننت اذا توسطت او تاخرت
لان الحرس اللذين مع باب ظننت ايضا عند توسطها على حالهما في المعنى
قبل دخولها واذا الغيت ظننت مع بعدها التعلق المعنوي الذي لاسقاك
عنه لاستقلال الجزء فلان يكفي اذن اولى لانها لا تعلق لها بما بعدها
تعلقا يقتضي العمل ولو كان لها تعلق فليس كتعلق عوامل الاسما لان

ذَاكَ مَعْنَوِيٌّ وَهٰذَا لَفْظِيٌّ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْاِلْغَاءُ فِي طَسْتُ جَايِزًا وَهُوَهَا هُنَا وَاجِب
وَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ اِنْ يَاْتِنِي اَنَكَ وَاِذَا اَكْرِمُكَ سَلْتَه اَوْجُهٍ وَالْجَزْمُ عَلَى اَنَّ مَا بَعْدَهَا
مُعْتَمِدٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ فِي الْاِشْرَاكِ فَكَاَنَّهُ قَالَ اِنْ يَاْتِنِي اَنَكَ
وَاَكْرِمُكَ كَمَا تَقُولُ اِنْ يَاْتِنِي اِذَنْ اَكْرِمُكَ وَالرَّفْعُ عَلَى اَنْ تَكُونَ جُمْلَهُ غَيْرَ
مَعْطُوفٍ عَلَيْهَا عَطْفَ الْجُزْءِ وَجَازَ الرَّفْعُ لِوُقُوعِ الْوَاوِ فِي الْجُمْلَهِ وَالنَّصْبُ عَلَى
اَنْ يَكُونَ اَيْضًا جُمْلَهٌ مُسْتَقِلَّهٌ وَجَازَ النَّصْبُ عَلَى اِلْغَاءِ الْوَاوِ لِاَنَّهَا لِلتَّشْرِيكِ
مُفْرَدٌ وَاِذَا لَمْ يَكُنْ لِلشَّرِيكِ جَايِزٌ مَعَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فَقَدْ ثَبَتَ جَوَازُ الْاَوْجُهِ
الثَّلَثَهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ حَرْفُ التَّعْلِيلِ وَهِيَ كَيْ تَقُولُ قَصَدْتُ فُلَانًا
فَيَقُولُ لِمَهْ اِلَى اٰخِرِهِ وَقَالَ السَّارِحُ وَقَعَ فِي الْمُفَصَّلِ حَرْفُ التَّعْلِيلِ
بِالدَّالِ فَيَجُوزُ اَنْ يَكُونَ اَصْلُ التَّصْحِيفِ حَرْفُ التَّعْلِيلِ فَاِنَّ مَعْنَاهُ التَّعْلِيلُ وَهُوَ
سُؤَالٌ عَنْهُ وَيَجُوزُ اَنْ يَكُونَ عَلَى ذَلِكَ لِاَنَّ تَعْدِيلَ السَّيْءِ اَحْرَاهُ عَلَى مَا يَنْبَغِي
وَاِذَا كَانَ ذَلِكَ سُؤَالًا عَنِ الْعِلَّهِ وَالْعِلَّهُ فِيهَا يَقْوَى لِلْحُكْمِ وَاِثْبَاتِ اَنَّهُ عَلَى مَا
يَنْبَغِي صَحَّ اَنَّهُ يُسَمَّى حَرْفَ التَّعْدِيلِ وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي حُرُوفِ الْجَرِّ وَهِيَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ
عَلَى مَا ذَكَرَهُ لِاَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ دَخَلَ عَلَى مَا الْاِسْتِفْهَامِيَّهِ لِدُخُولِ اللَّامِ مَعَ
وَالْهَاءِ السَّكْتِ كَمَا يُلْحَقُ فِي مِثْلِ لِمَهْ اِلَّا اَنَّهُ لَا يُعْرَفُ حَذْفُهَا مِنْهَا نَحْوَ لِمْ
وَعَمْ وَاَشْبَاهِهِمَا وَاَمَّا حَذْفُ الْاَلِفِ مِنْ مَا الْاِسْتِفْهَامِيَّهِ عِنْدَ دُخُولِ عَامِلِ الْجَرِّ
فَمُطَّرِدٌ فِي اللُّغَهِ الْفَصِيحَهِ اَيًّا كَانَ الدَّاخِلُ عَلَيْهَا اَوْ حَرْفًا وَسَيَاْتِي ذَلِكَ مُعَلَّلًا
فِي مَوْضِعِهِ وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ اَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفَ جَرٍّ وَاِنَّمَا هِيَ الدَّاخِلَهُ عَلَى الْفِعْلِ
وَالْفِعْلُ مُقَدَّرٌ هَاهُنَا كَاَنَّهُ قِيلَ لِكَيْ يُفْعَلَ مَاذَا فَقَالَ ـــ الْمُصَنِّف

وَمَا اُرَى هٰذَا الْقَوْلَ بَعِيدًا مِنَ الصَّوَابِ وَتَقْرِيبُهُ مِنَ الصَّوَابِ سَوْفَ عَلَى اَمْرَيْنِ
ثُبُوتِ اَمْرَيْنِ وَلَمْ يَثْبُتْ مِنْهُمَا تَقَدُّمُ فِعْلٍ عَلَى عَامِلٍ فِي الْاِسْتِفْهَامِ لَاهُمْ
يُقَدِّرُونَهُ بِكَيْ يُفْعَلَ مَاذَا فَيَكُونُ مَاذَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَعْمُولًا لِلْفِعْلِ
الْمُقَدَّمِ وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يُعْرَفُ فِي لُغَهِ الْعَرَبِ وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ اَنْ يُقَالَ فَعَلْتُ
مَاذَا بِانْفِرَادٍ وَهُوَ مِثْلُهُ وَالثَّانِي اَنْ يَكُونَ مَاضِيًا حُذِفَ فِعْلُهُ وَلَمْ تُثْبَتْ
ذَلِكَ وَلَوْ قِيلَ لِقَايِلٍ قَايِلٍ اِضْرِبْ زَيْدًا مَنْ زَيْدًا مَنْ لَمْ يَحْتَجْ ذَلِكَ فَثَبَتَ اَنَّهُ
بِذَلِكَ بَعِيدٌ مِنَ الصَّوَابِ فَاِذًا الْوَجْهُ مَا اَجَازَهُ الْبَصْرِيُّونَ وَاَمَّا الرَّدَّانِ
مَا اِذَا كَانَتْ اِسْتِفْهَامِيَّهً غَيْرَ مُتَّصِلَهٍ لَجَازَ لِحَذْفِ اَلِفِهَا فَلْيُتْرَكْ بِالْفَوَى
فَاِنَّهُ قَدْ حَاحَذْفُ اَلِفِهَا فِي الْوَقْفِ عَلَى اِبْدَالِ الْهَامِسَهِ كَقَوْلِ الْمُسْتَهْتِمِ مَهْ
وَمِنْهُ مَا نَقَلَهُ مِنْ قَوْلِ اَبِي الدَّرْدَاءِ عِنْدَ قُدُومِهِ الْمَدِينَهَ وَسَمَاعِ صَحِيحِ
النَّاسِ مَهْ فَلَا وَجْهَ لِلرَّدِّ بِهِ فَاِنَّهُ سَايِغٌ وَانْتِصَابُ ـــ الْفِعْلِ بَعْدَ
كَيْ يَجُوزُ اَنْ تَكُونَ بِنَفْسِهَا اَوْ بِاِضْمَارِ اَنْ وَالدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُمْ لِكَيْ
يَفْعَلَ وَيَجُوزُ اَنْ يُقَدَّرَ اَنْ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ اَمْرَانِ اَحَدُهُمَا مَا ثَبَتَ مِنْ كَوْنِهَا
حَرْفَ جَرٍّ فَكَوْنُ كَيْ لِلْكَلَامِ وَكَمَا وَحَتَّى وَالثَّانِي مَا ثَبَتَ مِنْ اِظْهَارِهَا بَعْدَهَا
وَلَوْلَا اَنَّهَا مُقَدَّرَهٌ لَمْ يَسُغْ اِظْهَارُهَا اَلَا تَرَى اَنَّكَ لَوْ قُلْتَ لَنْ اَنْ اَضْرِبَ
زَيْدًا لَمْ يَجُزْ وَالْمَذَاهِبُ فِيهَا ثَلَثَهٌ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ النَّصْبُ بِكَيْ بِنَفْسِهَا وَيَسْتَدِلُّ بِمَا
ذَكَرْنَاهُ وَلَا يَخْفَى اِذَا عُرِضَ بِوَجْهِ الْمَذْهَبِ الْاٰخَرِ مَنْعُ كَوْنِهَا حَرْفَ
جَرٍّ اَوْ بِاَنَّ ذَلِكَ شَاذٌّ نَادِرٌ فَلَا يُعَارِضُ الْمُسْتَعْمَلَ السَّايِغَ وَبِاَنَّ اِظْهَارَ اَنْ
اَيْضًا مَشْرُوطٌ بِمَا فَلَا يُعَارِضُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي اَنَّ النَّصْبَ

ناضمارا ان ويجيب عن وجه المذهب الاول بان اللام زائدة للتاكيد وحسن دخولها
على كي وان كانت بمعناها لاختلاف اللفظين والمذهب الثالث ان لها حالين
فهي في مثل لكي هي العاملة وفيما عداه جاز فيها الامران حرف الردع
وهو كلا قال سيبويه هو ردع وزجر قال الشارح شرطه ان يتقدم
ما يرد بها في عرض المتكلم سواء كان من كلام المتكلم على سبيل الحكاية او الانكار
او من كلام غيره فمثال الاول قوله كلا بعد قوله يقول الانسان يوعدني
ان المفر وبعد قوله يود المجرم وما ذكره من الآيه ومثال الثاني قال اصحاب
موسى انا لمدركون قال كلا لان قوله قال كلا حكايه ما قال بعد تقدم
القول الاول من الغير ومثال الثالث قولك انا اهين العالم كلا وقد يكون
بمعنى حقا وعليه حمل مواضع في القرآن اللامات وهي
لام التعريف ولام جواب القسم الى آخره قال الشارح لام
التعريف هي اللام التي يدخل على الاسم فتجعله معينا بوجه ما بعد ان
كان لواحد من الجنس ويستعمل على وجهين احدهما ان يراد بها تعريف ما كان
منكرا باعتبار حقيقته وهي على وجهين احدهما ان يراد بها كلية ذلك المعنى
فيلزم منه شمول جميع الجنس كقولك الرجل خير من المرأة والثاني
ان يراد بها الحقيقة باعتبار وجودها بواحد فقال دخلت السوق في بلدنا
وان لم يكن بيننا وبين مخاطبك سوق معهود وانما هو على ما ذكرت
وقد تقدم بيان ذلك في باب استامه وانه مثله في الاذن ولهذا المعنى
قال المحققون ان مثل ذلك قد يجري مجرى المنكر فقالوا في مثل قوله

ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

على اللئيم ان قوله يسبني صفة لكونه لم يقصد ليما معهودا فجرى
في ذلك مجرى المنكر لما كان باعتبار الوجود مثله والوجه الثاني
تعريف معهود متقرر بينك وبين مخاطبك وقد اختلف في لفظها فقيل
هي وحدها للتعريف والهمزة همزة وصل مخلبه للنطق بالساكن وهو مذهب
سيبويه واستدل له بانها همزة وصل فوجب ان يحكم بان الحرف هو اللام
قياسا على ما يلحقه همزة الوصل من نحو اضرب واعلم وقيل انها مع الهمزة
معا للتعريف الكهل وبل واستدل له بان حروف المعاني ليس فيها ما وضع
على حرف مجرد ساكن فوجب ان يحمل على ما ثبت دون ما لم يثبت واذا
عوض مما تقدم قال حذفت الهمزة في الوصل لكثرة الاستعمال
واذا عوض الاولون بما ذكر للخليل اجابوا بانها لو كانت اصليه لم يجز حذفها
كذلك لم يحز تخفيف ام وان واشباهها ولو جاز تخفيفها لكان على
الوجه المعروف في تخفيف الهمز لا بالطرح ولما جاءت كذلك دل على
انها ليست اصليه وكلا القولين سايغ ولام جواب القسم كقولك
والله لافعلن هي اللام المفتوحة التي يدخل على الجمله المثبته اسميه كانت
او فعليه لتدل على ان ما بعدها هو المقسم عليه كقولك والله لزيد
منطلق وليحرجن ولقد خرج وقد جاء جاء فيها نادرا مع الماضي دون عشره
والافصح لزوم النون لها مع المضارع وقد منع الماضي لانه فعل موكد
في المعنى وله ما يخصه في التاكيد وكان ذكره اولى ولذلك اختص المضارع
بالنون والماضي بقد لانهما الحرفان اللذان يوكدان بهما والذي يحقق ذلك

قولهم والله ان زيدا المنطلق فما يرون ان التي هي ايضا لتوكيد الاسم ويلزمون معها
اللام في الاكثر لذلك ولو امكن تقدم اللام وتاخيرها لكان قياسه ان
ياتي ولكنهم لما كان وضع ان عندهم صدرا الكلام تعذر عليهم ذلك ولم يجمعوا
بينهما ليلا يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يؤخروا ان لانها اقوى من اللام
في اللفظ والمعنى والعمل فكانوا بقاءها على اصلها اولى والموطئة للقسم
هذه اللام هي اللام التي يدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا
لتؤذن بان الجواب له لا للشرط فهذا معنى توطيتها وليست جواب
القسم وانما الجواب ما ياتي بعد الشرط كقولك والله لئن اكرمتني لاكرمنك
ولو وصلت لئن اكرمتني اكرمتك او فاني اكرمك وما اشبهه مما يجاب
به الشرط لم يجز وقد تقدم ذكر ذلك وتعليله وقد وقع الجواب للشرط
في كلام المناخرين من الشعراء والمصنفين كثيرا وكله خطاء لم
يوجد مثله في القرآن مع كثرة ذلك فيه ولا في كلام فصيح ولام جواب
لو ولولا هي اللام التي يدخل ليودن بان ما دخلت عليه هو اللام لما دخل
عليه الاول كقولك لو حتى لاكرمك باللام مؤذنة بان المدخول
عليه هو اللازم الملجى وما يتعلق بمعنى لو قد تقدم ويجوز حذفهما ويلزم
الربط بينهما بدلالة لولا انها شرط كان بقاء كونها شرطا جاز ان يقول
ان ابيتني ابيتك جاز لو ابيتني ابيتك وهذا المعنى جعله توكيدا ويجوز حذف
الجواب ايضا وموضع ذكر ذلك موضع ذكر لولا لان الحروف من مقتضاها
والكلام ها هنا على مجرد اللام وقد تقدم ان ذلك جائز عند قيام

قرينة يدل عليه كقوله تعالى ولو ان قرانا سيرت وقوله لئن لم ينته
وما اشبه ذلك ولام الامر هي اللام التي يدخل على الفعل المضارع
لتؤذن بانه مطلوب للمتكلم كقولك ليضرب زيد وشرطها ان يكون الفعل
لغير الفاعل المخاطب كقولك لتضرب عمرو ولتضرب انت ولا تضرب انا
الا في لغة قليلة يدخلونها على الفعل وان كان للفاعل المخاطب ومقولون
لتضرب انت ومنه قراءة شاذة وهي في ذلك فلتفرحوا ومنه ما روي في
الصحيح من قوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم ووصفها على الكسر لانها في
اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجر بالمجرور فلما ان تلك لا تكون
الا مكسورة مع الظاهر فكذلك هذه والفعل لا مضمر له فتعين ان
تكون مكسورة مطلقا واذا اتصل بها واو او فا او ثم جاز تسكينها
كقوله تعالى وليطوفوا وانكانها مع الفا اكرمنهما ومع الواو اكرمن
ثم ووجهه ان الفا اتصلت بها اتصالا معنويا وصوريا وهي على حرف
واحد فصارت كالجزء منها لفظا ومعنى فشبه قولك فلي من قولك فلضرب
بكتف وبعضد الواو عما دكرناه صورة الاتصال لانها لا يكتب معها
منفصلة بخلاف الفا وكانت اضعف في الاتصال منها وبعضد ثم
عنها من حيث انها كلمة مستقلة ليست على حرف واحد الا ترى انه يوقف
عليها ويبتدا بما بعدها بخلاف الواو والفا فانه لا يصح الوقوف عليهما
لانهما كالحرف المتصل به لكونهما على حرف واحد ويجوز حذفها في ضرورة
الشعر وهو شاذ بمنابه حرف الجر في الاسماء الافصح رفع الفعل

وان كان القصد الطلب به فانه يصح ان يقال يضرب زيد وان كان
الغرض طلب الضرب منه كما صح في الماضي في مثل قولهم عفر الله له وهو
في المضارع اجدر من حيث اللفظ والمعنى جميعا ومنه قوله تعالى يؤمنون
بالله ورسوله ويدل على انه للطلب قوله بعد ذلك يغفر لكم مجزوما
ولولا انه طلب لم يصح الجزم لانه ليس موضعه سواه وما ذكر من غيره غير
مستقيم ولام الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك لزيد منطلق
قال الشارح هي اللام التي يدخل على المبتدا المودن به المحكوم
عليه وقوله الفعل المضارع وتمثيله بقوله وان ربك ليحكم بينهم مستقيم
لان هذه هي لام الابتداء اخرت لاجل ان فان زعم زاعم انه ذكرها فيما قد
دخلت على المضارع فليقل ايضا تدخل على الحرف وعلى كل ما يصلح
ان يكون خبرا كقولك ان زيدا لفي الدار وان زيدا لطعامك لآكل واشباه
ذلك والمثل يمثل ذلك بقوله تعالى لانتم اشد رهبة في صدورهم من الله
ويجوز عندنا ان زيدا لسوف يقوم ولا يجوزه الكوفيون وانما جاز عنده
البصريين لان اللام عندهم ليست للحال وانما هي لام الابتداء اخرت
لما ذكرناه فجاز ان يجامع ما معناه الحال والاستقبال اذ لا مناقضة
بينهما وبينها وعند الكوفيين انها للحال فاذا جامعت سوف ساقض
المعنى لانه يصير حالا بالام مستقبلا بسوف وهو مساقض وكان
يلزم ان لا يخبر به ايضا لانه قد تقدم من قوله انها للحال فقد وافق الكوفيين
في كونها للحال وخالفهم في مجامعتها لسوف والذي يدل على ما ذكره

البصريون قوله تعالى لسوف اخرج حيا فقد دخلت اللام مع وجود
سوف واما اللام الفارقة فهي التي توذن بان ان التي في اول
الكلام هي المخففة من الثقيلة وليست النافية كقوله تعالى ان كل
نفس لما عليها حافظ الا ترى انك لو اسقطتها لم يتم النفي فاذا قلت ان
زيد لقايم فالمفهوم اثبات القيام والمعنى زيد قايم واذا قلت ان زيد
قايم فالمفهوم نفي القيام والمعنى ما زيد قايم وقد زعم بعض الكوفيين انها ايضا
للنفي مع اللام وان اللام بمعنى الا فزعم انك اذا قلت ان زيد لقايم معناه
ما زيد قايم فقد وافق في اصل المعنى لانه ما لا يصير مثبتا ولكنه خالف في
التقدير وفي معنى الحصر الذي يلزم من النفي والاثبات وعلى الوجهين
حمل قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ ما النافية هذه الا
تدخل لتوذن بان من اسند اليه الفعل مؤنث فاعلا كان او مفعولا كقولك
ضربت هند وضربت هند وانما قال لتوذن بان الفاعل مؤنث جريا على
مذهبه في ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل ولذلك ادخله في حد
الفاعل على ما تقدم وسماه فاعلا في غير موضع وهو مذهب كثير من
المتقدمين البصريين. وقد تقدم بيان موضع جوازها وموضع وجوبها في
المذكر والمؤنث وانما كانت سانحة لانها انما تلحق الماضي وهو مبني فوجب
اسكانها وانما حركت تاء التانيث التي تلحق الاسم لانها لما امتزجت
مع الاسم امتزاج الف التانيث والالف والنون في صحراء وسكران
والاسم معرب وجب ان يكون الاعراب على ما مثلها في صحراء

وسكنوا ان فلذلك حركات واجبالها والحرك في الاسم والسكون في الفعل على ان
دلالتهما مختلفه اما التي يلحق الفعل فدلالتها ما ذكرناه واما التي يلحق الاسم
فدلالتها الاذان بان ما دخلت عليه نفسه مؤنث وهذه الدلالة
لما بيت نفس ما دخلت عليه الا ودخولها في الاسماء المشتقه فرع على
دخولها في الفعل وهي في التحقيق في ذلك على نحو ما هي في الفعل الا ترى
انك اذا قلت مررت بامرأة قائمة فالتاء الفاعل المضمر في قولك قائمة
مؤنث فهو مشابه قولك مررت بامرأة قامت والذي يوضح ذلك
قولك مررت برجل قائمة جاريته فانما الحقت قائمة لان الفاعل مؤنث
الا ترى انك لو قلت مررت بامرأة قائم غلامها لم يؤنث لان الفاعل غير
مؤنث فهذا موضح ان دخولها في هذه الاسماء على نحو على نحو دخولها
في الافعال واما دخولها في الاسماء غير المشتقه فمحمول على المشتقه
بوجه من الشبه على ما يتقدم في المذكر والمؤنث على انه ضيق جارقيا سا
الا في مفرد النبات والثمر كقولك ثمرة وشجرة وقوله واذا
لقيتها سالكن بعدها وحب تحريكها على قياس احتماع الساكنين واصله الكسر
كما سنأتي ولا يرد ما حذف لسكونها قبل حركة العارضة اذا العارض
في مثل ذلك غير معتد به لدليل وجوب الحذف في مثل لم يكن
الذين كفروا فكذلك هذا وهذا يوضح انه لا يجوز رمات المرأة واما
قول بعضهم رمانا في قول المرأتان رمانا فلشبهه لست في مثل رمت
المرأة وذلك انهم راوا هذه الضمائر المتصله تنزل من الفعل منزله الجزء

منه دليل قولهم لولاني وقولك الا ترى انه لو لم يكن المضمر منزل منزله الجزء
لم تثبت الواو في قولك قولا ولم يكن الاعراب بعد الالف في يقولان
فلما راوا هذا الامتزاج في هذه الضمائر اجروا الحركة في رمانا مجرى
الحركة الاصلية وجعلوها مثلها في قولا ومن اضاف الى الجزء
التنوين وهو على خمسة اضرب الى اخره التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر
ليست بنون الماكد في الفعل وهذا التعريف يجمع جملة انواع التنوين
واحترزنا عن النون الموكدة في الفعل لانها لو لم يحترز منها لدخلت لانها نون
ساكنة تتبع حركة الاخر وليست بتنوين وهو على خمسة اضرب الدال
على المكانة وهو كل سوين لحق معربا لم يشبه الفعل من الوجوه
المذكورة في منع الصرف ما دخل عليه نكره كقولك صه وصه وما اشبهه
وليس التنوين في رجل تنوين تنكير وان كان الاسم نكره الا ترى انه لو جعل
علما لم يزل منه تنوينه ولو كان تنوين تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير
وانما زواله عند دخول اللام للتعريف فليس زواله لكونه للتنكير بدليل ما
ذكرناه وانما زال لضاد بينه وبين اللام الا ترى انك لو سميت رجلا
بحسن فتنوينه ليس للتنكير من غير رسم ولو ادخلت اللام عليه مع
بقايه علما لزال اجماعا وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك رجل الثالث
العوض من المضاف اليه وهو كل سوين لحق مضافا عند حذف المضاف
اليه كقولك يومئذ وساعتئذ والرابع التنوين النائب مناب حرف الاطلاق
وهو سوين الترنم وهو كل تنوين جعل مكان حرف المد واللين في القوافي

المطلعه والخامس السور العالى وهو كل سور لحق قافيه مقيده للنرم وهو قليل
وقد زاد بعضهم سورن المقابله وهو كل سورين لحق جمع المونث السالم في
نحو عرفات واذرعات لانه حمى به ليكون في جمع المونث السالم موازنا للنون
في جمع المذكر السالم في نحو مسلمون وهو مستعصم لانه ان لم يذكر اسما امتنع دخوله
في جمع الاقسام المفصله لان امتناعه في سورن التمكن لانه لو كان كذلك
لوجب ان لا تصرف جمع المونث اذا سمي به مونثا كمسلمات اذا سميت
به امراه لان فيه العلميه والتانيث بالاتفاق فلو كان سورن التمكن لم يجز فانه
كما لا يجوز صرف زينب بالاتفاق نعم يدخل في سورن التمكن على مذهب
من يقول هذه مسلمات بغير سورن اذا سمي امراه وهو مذهب زيدي
لم يصر اليه ذو تحقيق وقد تكلم الزمخشري في تفسيره على قوله تعالى فاذا انضم
من عرفات في كونه صرف بما يلزم الا يصرف مسلمات اذا سمي به
امراه وليس بشيء والنورن ساكن لانه حرف مبني واصل البناء السكون
فان لقي ساكنا اخر فحكمه حكم ما سنراه وقد يحذف تخفيفا
لشبيها له بحرف المد واللين كما شبه به في غير موضع ومنه القراءه
الشاذه في قوله احد الله وفي قوله ولا ذاكر الله الا قليلا ان سبب
اسم الله سوا خفضت ذاكرا او نصبته وكلاهما جايز وحفضه على
العطف على ضمير وجعل لا زايده كقوله تعالى والضالين ونصب على ان
لا بمعنى غير وهي مبعدة فيها الاعراب فوجب ان يكون اعرابها على
ما هو من تمتها وهو ما بعدها كقولك جاءني رجل لا عالم ولا عاقل ومنه

قوله تعالى لا بارد ولا كريم ومن اصناف الحرف النورن المؤكدة وهي
على ضربين الى اخره قال الشارح هذه النورن مختصه بالفعل
المضارع وصيغه الامر لانها ماخوذه منه لتاكيد الفعل الداخله هي عليه
وقولك اضربن الرجل من قولك اضرب ووزانها في المضارع ووزان قد في
الماضي في معنى التوكيد اذ قولك قد حرج الرجل من قولك خرج وشرطها
ان يكون الفعل بمعنى الطلب او ما شبه به ويلزم ان يكون مستقبلا
لان الغالب انما شعلق بغير الموجود فلا يكون الا في المستقبل وانما خصت
بالطلب لان الطالب انما يطلب في العاده ما هو مؤكده له وكان
ذلك مقتضيا لتاكيده لان غرضه في تحصيله بخلاف الخبر فان هذا
المعنى مفقود فيه وانما دخلت في القسم وان لم يلزم فيه معنى الطلب
اذ قد يقسم الانسان على ما يعلمه مما هو ليس مطلوبه ولا من غرضه كقول
من اتى كثيرة والله لا عافير وامثال ذلك كثيرا اما لانه في الغالب
انما يقسم على ما هو مطلوب المتكلم وحمل بقيه الباب عليه لانه منه
واما لانه فعل اشتمل على مستقبل فيه ما يقتضي توكيده وهو القسم كما
اشتمل فعل الطلب على ما يقتضي توكيده من المعنى المذكور اتفاقا فاجري
مجرى الطلب وهذا ايضا هو الوجه في جواز توكيد الفعل بهذه النورن في
قولهم فاما ترين فاما تذهبن لانه فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده
وهو ما المزيده على حرف الشرط كاشتمال فعل القسم واشتمال فعل
الطلب على الطلب المقتضي لتوكيده وهي على ضربين خفيفه وثقيله

وكلاهما في المعنى والدخول سوا الا ان الخفيفه لا تدخل على فعل الاسين
وفعل جماعه النساخلافا ليونس وانما لم تدخل عليهما لوقوعهما بعد الالف
فيلزم اجتماع ساكنين فتحذف منهما حكم الساكنين لانهما امّا ان يبقيا
ساكنين فلما ان يحرك الثاني واما ان يحذف الأول وقفا وهما ساكنين يؤدي
الى ما ليس في كلامهم وتحريك الثاني يؤدي الى خروجها عن حكمها لان وضعها
على ان لا تقبل الحركه بدليل امتناع اضربن القوم ولو جاز تحريكها ثم لوجب
تحريكها هنا وحذف الأول يؤدي الى لبس الواحد بالمثنى في فعل
الاسين الا ترى انه لو حذفت الالف في قولك اضربان لبقي اضربن
فيلتبس بفعل الواحد والى حذف ما علم الزامهم به الاتيان به للفصل بين
نون الضمير ونون التوكيد بدليل الزامهم له في اضربنان وكونها مشدده
لا اثر له لان الخفيفه فرعها فلا ياتي الا على النحو الذي اتت فيه الثقيله
لا لانه يؤدي الى ان يكون للفرع على الاصل مزيه او يقال في جمع المؤنث
انها الف مشبهه بالف الماضي لما امتنع من حذف تلك امتنع من حذف
هذه ويقوي ذلك كسر المشدده بعدها ككسرها في فعل الاسين واذا
تعذر امتناع دخولها فيهما والمشدده ممنوعه لا في فعل الاسين وفعل
جماعه المؤنث فانهما منهما مكسوره تشبيها لها بنون التثنيه لوقوعها بعد
الالف وقوله فان دخلت في الجزا علمت ما في مشتقيهم وتعليله
بقوله تشبيها للجزا بالنهي غير واضح والاولى ان يقال تشبيها لدخوله اما
لانه جزا مثله وهذا اوضح واقرب واما دخولها في النفي فقليل ايضا

تشبيها بالنهي لانه مشتمل على معنى النفي واما دخولها في مثل ربما يقولن
ذاك فمشبه بالنفي وكل ذلك قليل وان كان بعضه اكثر من بعض
وهذه النون انما تدخل على سبيل الجواز للغرض المتقدم ذكره الا في فعل
القسم والموكد بما في الشرط فان طرحها ضعيف قوله واذا لقيها ساكن بعدها
حذفت حذفا ولم تحرك الى اخره يعني اذا لقي الخفيفه والا فالتقيله بابه
ابدا وانما ذلك لحكم الخفيفه وانما حذفت كراهه ان تجري مجرى ما هو مثلها
في الاسماء وهو التنوين قصدا الى ان يكون لما يدخل على الاسم مزيه
على ما يدخل على الفعل فيحذف لذلك فنقولون في لا تضربن اذا وصلوه
بقولهم انك لا تضربن نك ومنهم قوله لا تهين الفقير ولولا ذلك لوجب
ان يقال لا تهنّ الفقير بكسر النون وحذف الياء لالتقاء الساكنين ولكنهم
لما ارادوا الاهنّ وحذف النون لما عرفناه وجب ان يبقى لا تهنّ ومن
اصناف الحرف ها السكت وهي التي في قوله ما اغنى عني ماليه
الى اخره وقال الشارح ها السكت ها ساكنه يلحق في الوقف ليبان
الحركه او حرف المد وربما في الوقف ليتوصل بها الى بقا الحركه في الوقف
وزان همزة الوصل التي يتوصل بها الى الابتدا بالساكن فاذا وصلت حذفها
كما تحذف الف الوصل عند الوصل لفقدان المعنى الذي جيء بها لاجله
ولذلك استحب لكل قاري مذهبه اثبات الها في مثل كتابيه وسلطانيه
ان يقف ثم يبتدي فان كان مذهبه الحذف في الوصل حسن له الوقف
بها والوصل لحذفها كقراءة حمزه والكسائي اقتدهْ وقراءه حمزه مالي هلك وسلطاني

حذوده فاوصلت لمن لم يجذفها فالوجه اثباتها وان كان الوصل مستكرها كما ذكرناه
ولكنه مجرى الوصل لهم مجرى الوقف فيكون موقوفا عليه في النية ولذلك
كان الوجه المختار في قراءة ورش كابيه الى باسكان الهاء من غير نقل ولولا نيته
الوقف لوجب التحريك قوله وكل متحرك ليست حركته اعرابية
يجوز الوقف عليها ما لها الى آخره قال الشارح ليس على
عمومه فان ضرب وقتل ليست حركته اعرابية ولا يوقف عليه بالهاء
وكذلك قولك لا رجل وما زيد وامثال ذلك وحقها ان يكون ساكنة
لانها تعوض الوقف كما ان حكم همزة الوصل ان يكون متحركة لانها الغرض
الابتداء ولا يقف الا على ساكن ولا يبتدئ الا بمتحرك واما مثل قوله
يوده اليك ممن قرأ بالاسكان فليست فيها السكت على المختار لانها
لم تلحق كلاما مستقلا موقف عليه وانما هي موصوله اجماعا مع اثبات
الهاء من غير استكراه لذلك وانما هي هاء الاضمار ويجوز تسكينها الاضمار
اذا وقعت في مثل هذا الموقع قوله وتحريكها لحن وخطيئة
القايل يامرخباه حمار عمر امناقض لما ذكره في قوله وسعه ممن اسكن القاف
فانه ساق في ان الهاء محركة لالتقاء الساكنين واذا جعلها محركة لالتقاء الساكنين
لم يستهم انكاره على من حرك قوله يامرخباه لالتقاء الساكنين
وكذلك ساقه ابو علي الفارسي لذلك وليس بجيد فان تحريكها السكت
ووصلها ضعيف فلا ينبغي ان يصار اليه مع الاستغناء عنه والوجه في
مراده من قراءة بيقه اثبات الهاء الاضمار مثلها فمن حرك الهاء والقاف جميعا

وانما سكن به كتف وعضد ولا حاجه حينئذ الى جعلها هاء السكت فانه يلزمه
منه ثلثة امور ضعيفه منها ما ذكرناه في الشيه بكتف ومنها وصلها السكت
والحاقها بما ليس موقوفا عليه لان قولك ماوليك جواب الشرط ولا يوقف
على الشرط دون جوابه ومنها تحريكها على ما ذكرناه لا يلزم الا امر واحد
وهو مع ذلك دون الامرين في الظاهر فالمصير الى ذلك هو الوجه
وعلى ذلك يستقيم الرد على من قال يامرخباه بحمار عمر الى البيت وفي
غيرهما ولا يستقيم مع اثبات مثله في القرآن من جهة القراآت السبع
والظاهر انه ومع من ابى على الفارسي وهما ثم اتبع فيجيء ذلك من عنزي
رديه وشتت الا ترى انه على ذلك يلحقها هاء السكت في الوصل وهي محركة
وذلك هو الذي انكر في مرخباه فكيف يستقيم ايراده لغة مستقيمة
مع مثل رد ولم يرد وهل هذا الا تناقض بين لا شبهة فيه بعد ومن
اصناف الحرف شين الوقف قال الشارح هذه لغات تضعيفه
لا معول عليها ولم يات في كلام فصيح وقد اختلف في ذلك مع ضعفه
فمنهم من يقول ما ذكره من الحاق الشين بعد النطق بالكاف ومنهم من
يقول ابدال الكاف شينا فيكون من قبيل الابدال لا من قبيل
فصل الحرف والاولى ان يكون الترجمة من اصناف الحرف حرف
الوقف اذ الوقف ليس هو الحرف الا ترى انه قال وهي الشين
والشين ليست وقفا وانما هي حرف يوقف عليه ووقع في آخر الحكاية
المذكورة قال فمعنى باضافته الى المتكلم وليس بمستقيم من حيث المعنى

والنقل جميعا اما المعنى فلانه مخاطب لامير المومنين الذى لغته لغه افصح
الناس وكيف يليق بمن مت اليه ويخاطبه ان يكذب وسى عليه
الادب واما النقل فاتفاق الرواة على انه قال موسى وفى بعضها قال قومك
يا امير المومنين والظاهر انه وهم اوقع فيه ما اشتملت الحكايه عليه من
قوله وحرم من فضحا الناس ومن اصناف الحرف حرف الانكار
وهى زياده تلحق الآخر الى آخره قال الشارح هذه الزيادة انما
وقعت فى غير الكلام الفصيح وهى اما مده مجرده واما مده قبلها ان
مكسوره نونها لالتقاء الساكنين هى والمده المذكوره والظاهر انهم لا
يريدوا الا فما اخره ساكن يحافظه على صورته للاحرك ان كان صحيحا
او يحذف ان كان مدا وان ولت فقد ثبت محها فى قولهم انا انيه فقد
لحقت المتحرك الا ترى انها بعد النون المحركة فى انا فالجواب انه لما كان
يلزم فى الوقف على انا وان لم يكن فى الوصل الف ان يكون بالالف والالف
ساكنه صار حكمه حكم ما اخره الف لانه فى الوقف كذلك الا ترى
اذا وقف على انا لزم اسات الالف وصول انا ولا يجوز ان يقول انان
فصار فى حكم ما اخره الف مطلقا لان هذه الزيادة انما تكون فى الوقف
فلو لم ترد ان لفظ انا ناه فيحذف احد يجب الالفين لالتقاء الساكنين
فحاز محى ان لما ذكرناه من وصل وهما معنيان على ما ذكره الا ان الاخفش
قصد فى تفسيره فى قوله الاميروه بقوله كانك هزأت به الى ان يجعلها
بمعنى واحد وهو انكار ما ذكر لا غير لان باب النهر يى يزاد الكلام على ضده

ما هو ليس من باب المشترك الا ترى ان كل كلام يصح ارادة ذلك وليس
كلام مشتركا كذلك لمن ظهر لك منه خلاف ما يقتضيه العقل ما هذا
الا عقل راجح وانما يعنى ضد ذلك وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى
انك لانت الحليم الرشيد وقوله ذق انك انت العزيز الكريم وغير ذلك
وهذه الزيادة الندبه فى التراجم فيها الالف ما لم يقع لبس وانما هذه زياده
تابعه لما قبلها فان كان متحركا فلا اشكال فى ان يكون الفا نحو
المفتوح ويا بعد المكسور وواوا بعد المضموم وان كان ساكنا فحكمه
حكم المكسور لان الكسر يلزمها لالتقاء الساكن فيجب ان يكون المده
تابعه لما قبلها فمن قال ضربت عبد المطلب اعبد المطلبيه ويقول فى الندبه
واعبد المطلباه فقد بين انها تخالفه لزيادة الندبة لما ذكرناه واما
قولهم فى الندبة واغلاميه واغلاميوه فى غلام المراة المخاطبه وغلام
الجماعه المخاطبين فانما خولف به قياس الندبه كراهه اللبس الا ترى انه
لو قيل فى غلام المراة واغلاماه وفى غلام الجماعة واغلاماه لالتبس
الاول بالمخاطب المذكر والثانى بالمخاطبين قال فان اجبت
من قال لقيت زيدا وعمرا الى آخره ذكر هذا الفصل لانه على انها
تلحق الآخر على اى صفه كان بخلاف علامه الندبه فانها لا تلحق الا
المندوب لانها للايذان بان ما دخلته مسفجع عليه فاختصت به لان
معناها لا يستعداه واما هذه فللانكار بمضمون الجمله فلحقت آخر الجمله على
اى حاله كانت فمن ثم جاز الحاقها فى آخر كل كلام ولم يجز فى تلك

الا الحاقها بالمندوب خاصه وترك هذه الزيادة عند الدرج بخلاف زيادة
الندبه فانه جايز اثباتها في الوصل اما لان الغرض ثم تطويل الصوت الى
المعنى المقصود ولذلك لم يجز حذف حرف المد اولا الترخيم بخلاف زياده
الانكار واما لشبهها بالسكت في محافظتهم على بيان الحركه اجرا الكلمه
بدليل قولهم اعبد المطلبيه بخلاف واعبد المطلباه وكانت في ذلك كلها السكت
وتشبيهه اياها بزياده من تشبيه لفظي لا معنى فيه يقتضي ان يكون محذوفه
في الوصل ومن اصناف الحرف حرف الندبه وهو زياده على نحو
زياده الانكار ولكنها لا يكون الا ممده مجرده عن ان وهي في الشذوذ ابعد
من تلك ولذلك لم تقع في كلام من يوثق به وموضعها آخر كل كلمه يقف
المتكلم عليها لذكر ما تكلم به بعدها فلذلك لم تلحق الا ما هو بعض الكلام
في قصد المتكلم عكس زيادة الانكار الا ترى انه لو قصد الى قوله قام
زيد من غير زياده لم يكن ليذكره عند فراغه من زيد معنى فلا وجه لالحاق
زياده الندبه مع انتفاء معناها فان لحقت اخر كلام باعتبار ما فلانه في
قصد المتكلم له تمه باعتبار اخر كقولهم هذا سيفي اذا قصد المتكلم الى الاخبار
عن المشار اليه بانه سيف موصوف بصفه في حكمه ولكنه زهد عن اللفظ
الذي يعبر به او عن نفس المعنى مع علمه بان كان قاصدا الى صفه ولكنها
تشتبها وهو قاصد الان الى تذكرها ولذلك اورد قولهم هذا سيفي في
حق من قصد الى الاخبار بسيف موصوف وجاز ايضا ادخالها على
اللام للتعريف في قولهم الي وشبهه اذا قصد الى الاخبار عن معهود ثم

ذهل عن اللفظ وعن المدلول على ما تقدم المشترك نحو الامالة وتخفيف
الهمزة والتقاء الساكنين ونظايرها قال الشارح الصواب
في لفظ هذا القسم المشترك بفتح الراء لانه عباره عن الاحكام التي
تشترك فيها فهو مشترك فيه وقد وقع في بعض النسخ المشترك بكسر
الراء وليس بصواب لان المشترك هو الذي اشترك مع غيره في شيء
وليس هذا كذلك وقد صرح به في قوله في اول كل صنف يشترك
فيه كذا وكذا فقال في الامالة تشترك فيها الاسم والفعل فثبت ان
الصواب الفتح وانما وهم من كسر من اجل انه كان الاصل ان يقال المشترك
فيه فلما لم يحذف فيه مذكوره توهم الكسر وحذف فيه هاهنا اما للكثره
واما لكونه جعلا لغيا فمن ذلك الامالة قال وهي ان نحو الالف
نحو الكسره وقد عبر غيره بان نحو الكسره بالفتحه نحو الكسرة وقال قوم
بالالف نحو الياء وقال قوم بالفتحه والالف نحو الكسرة والياء والجميع خبر
من عبارته لانه اذا قال بالالف نحو الكسرة فاما ان يريد نحو الكسرة
التي قبلها او الكسرة عليها وكلاهما غير مستقيم لانها لا تقبل الكسرة وليس
قبلها كسرة واولى الثلاثه ان نحو الفتحه نحو الكسرة لانه قد يكون الامالة
من غير الف في مثل رحمه والكبر ومن المحاذر فاذا اسرت الامالة
بالالف خرج ذلك عن ان يكون امالة وهو اماله فثبت ان الوجه ان
يقال بالفتحه نحو الكسرة ليشمل جميع انواع الامالة ثم علله بالتجانس
اللفظي والتقدير جميعا على ما ذكره في الاسباب وشبهه وفي تعبيره

بعض البغير للتحانس بما سترب من الحروف صوت غنه لان لك كقولهم بصدر
والصراط واشباههم على ما سيأتي وبين تعلقه في صنف ابدال الحروف
ثم ذكر اسباب الامالة وترك منها ما ليس بالقوي الامالة لاجل الامالة
ومما ليس بالكثير وقوعا وان كان قويا الامالة للتشاكل كامالة ضحاها
لتشاكل حلاها وعلى ما ذكره في فصله ثم شرع في شروط وتفاصيل وموانع
فابتدا بالشرط في الكسرة قبل الالف وبين انها انما توثر اذا وليت حرف
الالف او فصل بينهما ساكن لان الساكن ليس بحاجز معتد به فان لم
يكن كذلك لم يكن السبب موثرا لفوات شرطه وانما لم توثر لبعده عن الالف
فلم يعتد بذلك وانما اما لوا نحوان يريدان بصربها وعندها وان كان
شاذا لان الهاء حفيه وكانت مع الالف كحرف واحد فكانه لم يفصل بين
الكسرة والالف الا بحرف واحد في قولك بصربها او بحرفين اولهما ساكن
هي عندها واماله درهمان وشبهه مما ضعف مما تقدم لانها لست مع
الالف فتكون لاجتماعهما معها كانها مده واحده لخفائها وانما هي
مستعلة وجدها ولكن لما كانت من صفتها الخفاء قدرت كالعدم ويدلك
على ذلك الهاء مع الالف غير معتد بها قولهم ردو ردد ورد فاذا
قالوا ردها فتحوا الاخر لان الفعل كالواقع قبل الالف فكما وجب
ان يقال ردد وجب ان يقال ردها قوله وودا جروا الالف
المنفصله بجرى الاصلية الى اخره كلام في فصل ان سبب الامالة
تعمل في الالف وان كانت منفصلة كما تعمل فيها اذا كانت متصلة

ويعمل ايضا اذا كان هو في نفسه عارضا كما تعمل اذا كان اصلا الا ان
ذلك ليس مثله اذا كان اصلا والف المفصله التي ازاد هي الف
التنوين او ما ضاهاها دون غيرها انها امترحت حتى صارت كانها
من بنية الكلمه ولذلك تعسر اثبات الانفصال فيها وتحقيقه هو ان
التنوين حرف من حروف المعاني فكانت كلمه برأسها فاذا ابدل منها الالف
كان في حكمه فوجب ان يحكم بانه ليس من بنية الكلمة التي هو فيها وليس
ذلك بمثابه الالف المنفصله عن السبب في غيره الا ترى انه لا يحسن
ان يقال من ها ولاء معتد بالكسرة التي في من لانه ليس بينهما ما يجعلهما
كالكلمة الواحده لان من كلمة تستقل بنفسها وها ولاء كلمه مستقله
ايضا فلم يكن بمثابه الالف في زيدا ولا بمنزله الالف في عندهام مثل
بقوله رايت زيدا في المفصله ومررت ببابه في الكسرة العارضة
ويعني بالعارض ما كان محيه في الكلمة لامر في بعض احواله كحركه الاعراب
في قولك في بابه الا ترى انها لا تلزم لانك تقول اعمى لا بانه بخلاف
الكسرة في نحو عالم فانها لا تسقط وكذلك كان ذلك في السبب
اقوى من هذا الا في الرا في نحو بصار وشبهه لعله في الرا على ما
سيأتي في فصلها المختص بها قوله والالف في الاخر لا يخلو الى اخره
قال الشارح هذا الفصل حاصله راجع الى ان الالف في
الاسم اذا كانت لاما بالله مقابله عن واو لا بد من فيها الاسباب المذكوره
دون ما سواها من اللامات الا ترى ان نحو قولك رضي لا يمال واما

ماسوى ذلك فهو مما لم يقم سبب الامالة فالافعال اللاتي كلها مما له
لم يقم سبب الامالة الا ترى انك تقول في دعا وشبهه دعاكما تقدم وكذلك
الاسما اذا لم توجد هذه الشرايط المذكورة في المنع مما له ايضا كقولك
رحا لانك تقول رحيان ومصطفى لانك تقول مصطفيان ولم يمل
عصا لانه لا يقال فيه عصيان فلم يكن فيه سبب للامالة بمعنى ان
يقال لم لم يمل نحو رضا وسبب الامالة قايم وهو الذي احتاج الى الفصل
لاجله والا فهو في غيبته عن جميع الفصل وحوابه ان انفلابهما عن الواو
مناسب للتفخيم فلم يوثر فيه السبب الخارج واثر اذا كانت هي في نفسها
سفلت بالقرب السبب منها لانه فيها فلا يلزم من تاثيرها لاقرب تاثيرها لابعد
من اجل ذلك اميل دعا ولم يمل رضا لانها في دعا سفلت يا وفي رضا لم تسفلت
يا فعلت ما فيها من مناسبه التفخيم على ما ذكرتم او زد اعتراضا على الالف
الثالثة في الاسما عن الواو وهو قولهم العلى مما لا واجاب بان فيه من السبب
ما في دعا لانه جمع لفعلى المنقلبه فيه الواو يا فصارت كانها يا كما في دعا
بل هو اظهر ثم ذكر الالف التي هي عن وايما يمال منها الافعال الا ما كان
من فعل يقال فيه فعلت فدخل فيه باب مال وباب وحاف لانهما جميعا
عند اتصال ضمير الفاعل به يقال فعلت كقولك ملت هذا مذهبه
فاما من لا يرى ان نحو بعت عند هذا الاتصال سقل الى هذا البنا فلا
يقيد الامالة بما ذكره لمعاب وباع غير مذكور وهو مما يحتاج ان
يقول ان كان من ذوات الا او يقال فيه فعلت ولذلك وقع هذا الفصل

معلما عليه في كثير من النسخ وجعل موضعه والمتوسط ان كانت يا املت
فدخل فيه باب باع وان كانت واوا املت ايضا ان كان يقال فيه
فعلت فدخل فيه باب حاف وخرج في الفصلين جميعا من الامالة ما كان
من الاسما من ذوات الواو على اي حال كان وما كان من الافعال من
ذوات الواو مما لا يقال فيه فعلت نحو حال وحال وقال فان
قيل والتبس في الاخير في نحو دعا وعزا كونها مصريا عندنا فعل كقولك
غزى ودعى فلم لا يكون مثل ذلك سببا في نحو حال وحال وقال
لانك تقول حيل وحيل وقيل والجواب فيه من ثلثه اوجه احدها
ان انقلاب الالف في دعى بالكسره لازمه في اصل بنايه والكسره في نحو قل
وحيل عارضه لبست في اصل البنا فحاب الالف بعدها عارضه والثاني
ان الياء في دعى محركه فوبت بالحركه فظهر امرها والالف في نحو قيل مسته سالمه
فلا يلزم من اعتبار ما قوى اعتبار ما ضعف والثالث ان باب ما دعى لا
يجوز فيه تعبير الياء عن حالها ولا الكسره التي قبلها بخلاف باب قيل فان
الكسره يجوز ان يتم صما وان سقى ضمه على اصلها وسقى الواو واوا فلا يلزم
من اعتبارها لا يعبر عن اشبها اعتبار ما عرضه هي وسنها جميعا للزوال
فظهر الفرق بين الباب من ثلثه اوجه والفرق بين ما كان من الاسما على فعل
وبين الفعال على فعل ان الكسره في الفعل يظهر فقوى امرها لظهورها
فاشبه الامالة وهي في الاسم لا تظهر ابدا اذ لا تصرف فيه كما
تصرف في الفعل فلا يلزم من امالة الفعل امالة الاسم لذلك ثم ذكر

سببا اخر من اسباب الامالة لم يعدّم ذكره وهو سبب ضعيف ولذلك
لم يعتدّ به الا بعض المملين وهو اما له الامالة لانها ليست كسرة محضة
ولا ما فلا يلزم من اعتبار الكسرة والياء في مناسبتهما للامالة اعتبار ما شبه
به نحوهما ثم ذكر الموانع للامالة وهي حروف الاستعلاء وهي سبعة احرف
على ما ذكروا انما منعت هذه لانها تستعلي عند النطق بها اللسان الى
الحنك الاعلى والامالة الحفاض بكرة الجمع بين هذين الامرين من الاستعلاء
والانحفاض ثم ذكر ان ناب رمى وباع مستثنى فيما لطاب وخاف وصغى
وطغا وان كان هذا المانع فاما والفرق بينه وبين غيره ان السبب في هذا الباب
قوي وهو اما يا في الالف الممالة فيشبهها واما كسرة عليها بخلاف غيرها فان
السبب انما يكون قبلها او بعدها فلا يلزم من اعتبار هذا المانع في الموضع
الذي كان السبب فيه قويا لقربه ثم مثل بوقوع ذلك بعدها ثم جعل ما بعدها بحرف او
حرفين مثله اذا ولها ثم ذكر انه اذا كان قبلها كذلك لم يكن مانعا عند
الاكثر والفرق بينهما انها اذا كانت قبلها كان ذلك استفالا لا بعد استعلا
واذا كانت بعدها كان استعلا بعد اسفال والاسفال بعد الاستعلاء
سهل بخلاف الاستعلاء بعد الاسفال ولذلك اعتبرت وان بعد بعدها
ولم تعتبر اذا بعدت قبلها فاما من سوى بينهما فلا اشكال قال سيبويه
وسمعناهم يقولون ازادان نصرها زيد الى آخره قوله فحوا اي لم يميلوا
وهذا انما يكون على من يجري الالف المنفصلة مجرى المتصلة فيجري

المانع المنفصل ايضا مجرى المتصل وليس باللغة الفصيحة واللغة الفصيحة
ان الامالة في الرجح حيده سواء وقع بعدها حرف استعلاء او لم يقع
وكذلك مررت بمال فاسم وبمال ملق فلم يجي في مثل ذلك الا
ما كانت فيه الامالة ضعيفة لانفصال الالف او لعروض الكسرة
فانفصال الالف مثل بصرها قبل والكسرة العارضة مثل مررت بمال
فاسم قوله والراغير الملسورة بمنع منع المستعليه الى آخره قال
الشارح للراجح في الامالة ومنعها ليس لغيرها من الحروف وسبب
ما فيها من التكرير فاذا وليت الالف وهي غير مكسورة صارت كانها
مفتحتين او مضمومتين فلم يقو سبب الامالة فيها بخلاف غيرها من الحروف
فلذلك لم يمل راشد وحمار واميل عالم واذا ولتها مكسورة ولا يكون
ذلك الا بعدها كان لها من الاثر ما ليس لغيرها من الاسباب لانها
تصير ككسرتين اجتمعا والواحدة كانت سببا في مثل عالم فقوي السبب
فيها فمن ثم لم يؤثر فيها الموانع في غيرها فلذلك اميل طارد وغارم ولم
يمل نحو خالد وكذلك اذا كان موضع حرف الاستعلاء وقبلها راء
فانها تعليها كما غلبت المستعلية لانها اذا افتحت قبلها فانما صارت مثل
المستعلية بما ذكرناه من التكرير فاذا علت المكسورة المستعلية فلان
تقلبها اجدر لان المكسورة كانها مكسرتان والمفتوحة قبلها كانها مفتحتان
الكسرة الواحدة تعلي الفتحة الواحدة فغلبت الكسرتان ايضا الفتحتين
تقول من قرارك وقرى من قوارير بمثيله بقوله من قرارك ظاهر

الاستعلاء وانما مثيله بقوله من قوارير فملبس لان الغرض هاهنا بيان
الرا الملكسورة بعلة غير الملكسورة في نحو قوارير ليس بهم مقصوده علتها
ملكسورة ولا يمكن ان يقال ان الممثل لغلبه الملكسورة حرف الاستعلاء
فان ذلك قد تقدم قبله حكما ومثالا لما وسرع في حكم غيره فلا وجه لذكر
ذلك فيه والظاهر انه اراد الممثل بغلبه الرا الملكسورة الرا المفتوحه
في آخر الكلمة على اللغه الضعيفه في انها وان بعدت بعدها اعتبرت
سببا ومانعا على ما بعرفه اذا قرب فبصح التمسك حينئذ بذلك
ثم بين ان الرا اذا بعدت بعد الالف لم تؤثر في سبب ولا منع عند الاكثر
لانها ليست كحروف الاستعلاء وانما هي مجراة مجراها لما ذكرناه فلا
يلزم من اعتبار المستعليه مانعه لما ذكرناه وان بعدت اعتبارها هي
اذا بعدت فاللغه الجيده اماله كافردوا قادروا الاخرى بالعكس منها
نظرا الى اعتبار الرا عند البعد سببا ومانعا او لعلها قال
ومما شذ في القياس قولهم الحاح والناس مما لين نعني في حال الرفع لانهما
حينئذ لا سبب من اسباب الاماله فيهما فاماتهما على خلاف القياس
لانتفاء السبب وكذلك اماله مال وباب لانهما من ذوات الواو واللاتي
المتعد المعين من ذوات الواو لا يمال لانه لا سبب للاماله فيه واما
اماله عاب فليس بشاذ لانه من ذوات الواو فسبب الاماله فيه عين
ماضيه ولا سبب للاماله في باب ومال وقالوا العشا والمها والكبا
فاما الواو وهو ايضا شاذ لان الالف الاخيرة من ذوات الواو لا يمال

ولا تؤثر في اماله الكسرة على ما تقدم فلذلك كان اماله ذلك شاذا ولذلك
كان قياس الرا ان لا تمال ولذلك اورده اعتراضا واجاب بان السبب
لما كان قويا اثر وهو كونها كسره على الرا فهو الذي حسن منه كونه خارجا
عن القياس المذكور وقد اماله قوم جاد وجواد نظرا الى الاصل واله
وكان ينبغي ان يكون عند تفصيل الكسرة لما ذكر انها تعتبر عارضه واصليه
لان هذا الفصل في انها تعتبر مقدره كما تعتبر ملفوظا بها مخففه
والفصيح بدل اعتبارها وان كان السكون عارضا لانه وان كان عارضا
في التقدير فقد صار لازما في اللفظ بخلاف سكون الوقف العارض
في نحو هذا ماش فانه ليس بلازم ولا يلزم من الغاء ذلك السبب الذي
زال زوالا لا لرجع اليه الغاء هذا السبب الذي زال زوالا يرجع اليه
غالبا فمن هاهنا ضعف اعتبار السبب في حاد وقوي اعتباره في
ماش في الوقف وانما شبهه به لاجتماعهما جميعا في اصل العروض
قوله وقد اميل والشمس وضحاها الى آخره قال الشارح
ذكر في هذا الفصل سببا آخر من اسباب الاماله التي لم يذكرها مع
الاسباب المقدمه وقد تقدم عذره في ذلك وكان ينبغي ان يكون
ذلك في الفصل المشتمل على الاماله لاجل الاماله لانهما سببان
لم يذكرهما او لا هما من الاسباب فاذا لم يذكرهما مع الاسباب لعذر
ذكرناه كان الاولى ان يذكرهما مجتمعين لانهما من جنس واحد فلا وجه
للتفرقه بينهما وقد ذكرنا انه من الاسباب القويه وليس كالاماله

لاجل الامالة في الضعف على ما تقدم قوله وقد اموا الفتحة الى آخره
لم تمل الفتحة الا مع الراء المكسورة بعدها لما في امالتها من الكلفة فلم تقو
عليها الا الراء المكسورة لما ذكرناه من تقدير كسرين بخلاف غيرها من
الحروف وبخلاف ما بعده الف من الفتحتين فانه يعتمد عليها فيزول
ما في النحوها الى الكسرة من الكلفة وذلك معلوم عند النطق
قوله والحروف لا تمال لان الفها لا اصل لها في الالف حتى تطلب
مجانستها بالامالة وقلة تصرفهم فيها والامالة من باب التصرف فاما
اذا سميت بها فصير من قبل الاسماء فان كان فيها سبب امالة اعتبر
والا فلا فلذلك تمال حتى اذا سميت بها ولا تمال على نحوها اذا سميت
بها لانك لو سميت بحتي وثنيته لقلت حتان ولو سميت بعلى لقلت
علوان اما الهم بلى ولا في اما الا ويا في الندا فلما في ذلك من
التضمن للجملة المتضمنة للفعل او للاسم او للاسمين فصارا كانه فعل
او اسم لاغناها عن ذلك والاسماء غير المتمكنة تمال المستقل بها بنفسه
الى آخره حكمها حكم الحروف لما ذكرناه وانما امیل المستعمل منها من الجهة التي
امیل به بلى ونحوها فلذلك اموا انى ومتى ولم يموا اذا ونحوها والامالة
غير المتصرفة ليس منها ما تعمل الامالة الاعشى لان نفسها لا الف فيها وانما
امیلت مع عدم التصرف لما تحقق من قولهم عسيت وعسيا فلما كانت
تصير الى الياء عند اتصال هذه الصمائر صارت كالمتصرف في ظهور الياء
فيه فاميلت لذلك ولذلك قال المبرد وامالة عسى حتمه ومن

اضاف المستتر الوقف لشترك فيه الاضرب الثلثة وفيه اربع
لغات الى آخره قال الشارح لان كل واحد منها يصح الوقف
عليه قال وفيه اربع لغات وليس يعني ان الاربعة تجتمع لان منها ما
يضاد بعضها بعضا كالاسكان والروم والاشمام وانما اراد
بان ما يكون لاجل الوقف وان اختلف مجاله ولذلك كان ينبغي ان
لا يقتصر على اربعة اذ من جملة احكام الوقف الابدال في مثل رأيت زيدا
ومثل رحمه وفي مثل هذا الطلو ونقل الحركة الى ما قبلها في مثل هذا البكو
والحذف في مثل القاضي والداع والحاقها السكت وكل ذلك قد ذكره
في اثناء فصول الصف فلا وجه لتخصيصه اربعة منها فان خصها لشهرتها
فالضعيف ليس مثل الماضي في الشهرة فلو اسقط الضعيف وذكره
في اثناء الفصول لكان لتخصيص الثلثة اوجه وقوله للاسكان الصرح
احترز عن الصرح بالروم والاسمام فان الروم والاشمام تضعيف للحركة
تقرر والاشمام ان والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان فاحترز بالصرح
عنهما اي ليس معه بعض حركة ولا ضم شفتين بعد الاسكان فهو مضاد
للاسكان الصرح وللروم اما مضاده للاسكان الصرح فلان
حقيقة الاسكان الصرح الا يضم معه الشفتان فلو قدر اجتماعهما فكان
جمعا للضدين في ضم الشفتين وشونه في محل واحد واما مضاده
للروم فلان الروم اتيان بعض الحركة والاشمام اسكان ثم ضم شفتين فكان
اجتماعهما يودي الى ثبوت الاسكان ونفيه في محل واحد ثم ذكر

اصطلاح الكتاب في صورة هذه اللغات قال والاسمام مختص
بالمرفوع لانه ضم الشفتين ليودن بان الحركة كانت ضمة فوجب ان لا يكون
الا في مضموم قال ويشترك في غيره المرفوع والمنصوب غير المنون هكذا
وقع في النسخ المشهورة وليس بمستقيم لان قوله ويشترك فاعله المجرور
والمنصوب وقوله في غيره لا وجه له الا في غير الاسمام واذا كان كذلك
لم يستقم لاداية الا ان غير الاسمام يكون في المنصوب والمجرور دون
غيرهما لانه في محل البيان لذلك ومعلوم ان المرفوع مع المجرور والمنصوب
في غير الاسمام سوا الا ترى انك تسكن وتروم وتضعف في المرفوع كما تفعل
ذلك في المنصوب والمجرور فلم يكن لتخصيص المجرور والمنصوب فايده
ووقع في بعض النسخ ويشترك في غيره المرفوع والمنصوب والمجرور
وهو الصواب ولعله كان كذلك او لعله كان ويشترك في غيره مع المجرور
والمنصوب ويكون في ويشترك ضمير المرفوع لتقدم ذكره او كان ويشترك
في غيره هو والمجرور والمنصوب ثم ضمن الفعل ذكر المنصوب والمنون
وانه بدل من سوسنه الف وهو لغة من لغات الوقف ومثل بامثله
متعدده ليودن ان الاسما على اختلافها مستويه في ذلك الا ما
سياتي في باب عصا والتضعيف هو ان تشدد الاخر وشرط ان لا يكون
اخره همزه ولا حرف علة ولا ساكنا اما كونه ليس همزه فلان تضعيف
الهمزة مستثقل فكره في الحرف المستثقل واما كونه صحيحا فلان حروف
العله ايضا ثقلت على السنتهم حتى غيروها بضروب من التغيير

مكره الثقيل فيها وكان الحذف فيها منا سبا لاجل الوقف فلان لا شغل
اجدر وامّا كونها متحركا ما قبلها فلئلا يجمع بين ثلث سواكن الحرف الموقوف
عليه والحرف المدغم والحرف الذي قبله وذلك مطرح في كلامهم وصلا
ووقفا وليس من ذلك باب دواب لان حرف المد واللين قائم مقام
الحركة فيجوز ان يكون معه ما يكون مع الحركة وصلا ووقفا قال
وبعض العرب يحول ضمه الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن
قبله الى آخره هذه ايضا لغة من لغات الوقف كما تقدم وشرطه ان
يكون ما قبل الآخر ساكنا لانه اذا لم يكن ساكنا تعذر ان ينقل عليه حركة
لان المحرك لا يقبل حركة اخرى فان يكون مضموما او مكسورا مطلقا
او مفتوحا غير منون في الهمزة ولا يكون مفتوحا في غير الهمزة اصلا
لانه اذا كان مفتوحا في الهمزة وغير الهمزة لم يخل اما ان يكون
سنونا او غير منون فان كان منونا فالمظاهر لان حركته واجب بقاؤها
على محلها فكيف تصح بعلها وان كان غير منون في غير الهمزة فلا بد ان
يكون معه ما ناب عن النون فنزل منزله المنون فيجري مجراه او
لان حذف النون فيه عارض فاجري مجرى الاصل وليتبين كذلك المفتوح
غير المنون من المهموز في الحكم بل حكمه حكم المرفوع والمجرور لان
الهمزة مستثقل سكونها مع سكون ما قبلها فكان بقل حركتها الى ما
قبلها لما في النطق بها ساكنة بعد الاسكان من الثقل مناسبا معتفرا
معه ترك اعتبار ذلك الاصل الا ترى انك اذا وقفت على يولك

رايتُ الحبَ بالاسكان ادرلت فيه من الثقل ما ليس في قولك رايتُ البكرْ
فهذا المعنى كان الوقف على الهمزة المفتوحه غير المنوّنه كالوقف
على المرفوع والمجرور في هذا الباب ومن ثم قالوا هذا الردا ومررتُ
بالبطي ولم يقولوا هذا احبرْ ومررتُ بقفلْ وانما فعلوا ذلك في باب
المهموز لما في المهموز من الاستثقال عند سكونه وسكون ما قبله
ولذلك استثناها في قوله دون الفتحه غير الهمزه وكان ينبغي ان
يقول اذا لم يكن الساكن حرف لين ولا الموقوف عليه حرف لين
ولا مخرجا الى ما ليس من بنيه الاسما في غير الهمز فالاول كيوم وقول
لا يقال فيه يوام ولا قول لما يودّي اليه من السقيل من تحريك حرف
اللين والثاني نحو غزو وظبي لا يقال فيه هذا ظبوْ ولا مررتُ بغزَى
لما فيه من تغيير حروف الكلمة الى غيرها والثالث نحو قولك هذا
حبرْ ومررتُ بقفلْ لا يقال هذا حبرُ ولا مررتُ بقفلُ وقلنا في
غير الهمز احترازا من هذا الردو ومررتُ بالبطيُ فان ذلك اعفر
عند كثير من اهل هذه اللغه وان ادّي الى ما ليس من بنيه الاسماء
لما ذكرناه من استثقال الهمزة الساكنه بعد الساكن وان كان اصحاب
هذه اللغه كلهم يحرّكون استثقالا للهمزه الا ان منهم من يحرّك
كما ذكرناه على قياس النقل ومنهم من يعوّض عن الحركه حركة ما قبلها
ليخرج عن البناء المطرح في الاسماء التي ادّي اليه النقل المذكور
فيقول هذا الردى ومررتُ بالبطوِ كما ذكره قوله وقد يبدلون

من الهمزة حرف لين الى اخره هذه ايضا لغه من لغات الوقف ولكن
محلها المهموز وهو راجع الى الابدال فمحلّ هذه اللغه ان يبدل كلّ
همزه وقعت اخر حرف لين من جنس حركتها فان كان ما قبلها مفتوحا
نطقت به على حاله وبالحرف المبدل من الهمزه على حاله فيقول هذا
الكلوْ ورايتُ الكلا ومررتُ بالكلي وان كان ساكنا ابدلتها كذلك
ثم حركت ما قبلها بحركة تلك الهمزه وهو افقون اصحاب النقل الا ان
هاولاء يقلبونها حرف لين وا وليكِ سفوها همزة فيقول هذا الخبُوْ
ورايتُ الخبا ومررتُ بالخبَي وكذلك البطوْ والردُوْ وقوم منهم يكرهون
هذا الردُوْ ومررتُ بالبطي كما كره اولئك ذلك مع الهمزه فيقرون
الى الاتباع على النحو فيقولون هذا الردى ومررتُ بالبطوِ ثم
قال واهل الحجاز يقولون الكلا في الاحوال الثلث قاصدا
بذلك ان هذه اللغه لغه في الوقف لا لغه من يخفف الهمزه
من حيث كونه همزا الا ترى ان اهل الحجاز من لغتهم تخفيف الهمزة
اذا وقعوا على الكلا ابدلوا الالف الهمزه الفا في الاحوال
الثلث لانهم يقفون بالاسكان فتصير ساكنه وما قبلها مفتوح
فحكمها ان تقلب الفا فسّر بذلك ان اللغه المتقدّمه ليست لمجرد تخفيف
الهمز فتجري على قياس تخفيفه كما جرت لغه اهل الحجاز وان اتفقا في
بعض صور الالفاظ كما في رايتُ الكلا في حال النصب وكذلك
لو وقف اهل الحجاز على الخب في الاحوال لحذفوا الهمزة حذفا وسكنوا

الآ وقالوا هذا الحب ومررت بالحبْ ثم قال وعلى هذه العبرة
ومقولون في الموء الموْ وفي اهنئ اهنِ يعني اهل الحجاز وعلته
قولك الكلا لانها اذا سكنت تذبذبها حركة ما قبلها فقلبت حرفا من جنس
حركته وشبه همزة الموْ عند الوقف بهمزة حوْنة وهمزه اهنِ همزة دئ
لوضوح امر همزه حوْنه وذئ في كونهما ساكنين في الاصل كما شبه همزه
الكلا عند الوقف بهمزة راس قوله واذا اعتل الاخر وما
قبله ساكن الى اخره يعني في الاسكان والروم والاشمام وابدال
التنوين الفا في النصب لا في نقل الحركة الى ما قبلها فلا يقال هذا
طبوْ كما يقال هذا الدلْو وانما ترك ذكره لظهوره والمتحرك ما قبله
ان كان قد اسقطها التنوين الى اخر الاسم المعتل المتمكن مما قبل
اخره متحرك لا يكون الا ياء او الفا اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما اخره
واو قبلها حركة لانها ان كانت فتحة انقلبت الفا لفظا وان كانت
كسرة قلبت الواو ياء لقولك عاز وان كانت ضمة قلبت الضمة كسرة
فتقلب الواو ياء ايضا كقولك قلنس وعرن وارل ولذلك لم يذكر
الا الياء والالف وما اخره واو من غير المتمكن نادر وحكمه في الوقف
كحكمه في الوصل ولذلك لم يذكره فما اخره ما قبلها كسرة ان كانت
مسقطه للتنوين في الوصل فالمختار ان يوقف بحذفها مثل قاض وعمر
وحوار ومن العرب من يردها فيقول قاضي والوجه الاول لان السوين
حذفه عارض فكانه موجود فتقفي الياء بحذوفه كما كانت في الوصل ومن

ردها كما نظر الى ذهابها لفظا والياء انما كانت حذفت لاجتماعها معه
لفظا فلما حذف التنوين لاجل الوقف ذهب المانع للياء فرجعت فقيل
قاضي وان لم يسقطها التنوين فالوجه اثباتها في الوقف على ما كانت
عليه في الوصل في الثابت فيقال الغاضي وما فاضي وبعض العرب
يحذفها في الوقف فيقول الفاض وما فاض والوجه الاول لانها
كانت ثابته في الوصل ولم تعرض في الوصل موجب لحذفها فثبتت على ما
كانت عليه ومن حذفها فانما حذفها للتخفيف لان الوقف محل
تخفيف وقد عمم المرفوع والمنصوب والمجرور ومثل ايضا بالمنصوب
وهو قوله رايت جواري وصل حكمه كحكم المرفوع والمجرور في جواز
الحذف والذي ذكره غيره ان المنصوب ليس مثل المرفوع والمجرور
في جواز الحذف والذين يقولون هذا القاض بحذف الواو لا يقولون
رايت القاض بحذف الياء لان الياء لما حركت في الوصل صارت
كالصحيحة فلا يلزم من حذف الياء الساكنة في الوصل حذف الياء
الساكنة في الوصل حذف الياء المتحركة لان هذه توبت بالحركة وتلك
صعفت بالسكون وشرط جواز هذا الحذف الا يحل بالكلمة اذ ليس
باعلال وانما هو حذف يقتضي فلذلك يقال ياقاض ولا يقال يا
قاضٍ لما فيه من الاخلال الا ترى انه لا سبيل حينئذ من حروف الكلمة
الا الالف ولا يلزم امتناع هذا مررت بمرٍ بحذف الياء وعلا
ووقفا لان ذلك اعلال مضطر اليه والحذف في نحو يا مرء حذف

تحقيقي ولا يلزم من اعتبار الاخلال بالاعلال اعتبار الاخلال المجرد
التحقيق وان كان اسم الاسم الفا فالكثير ان يوقف بالالف
ايضا سواء كانت منقطه للتنوين او غير منقطه والفرق بين باب
عصا وباب قاض في ردّ الالف ههنا وبقائها محذوفة ثم على قول
من يرى انها الاصليه لان الالف الاصليه ان الالف حقيقة والتا
بدله فاعتقر ردّ الحقيف ولم يعتقر ردّ البدل وان كان حذف التنوين
عارضا فيهما وعلى قول من يرى انها الف التنوين ظاهر فانه قبله فيجه
وعلى قول من يرى الفرق ذكر الاوّل في حال الجرّ والرفع والثاني
في حال النصب ومذهب المبرّد انها الالف الاصليه في الاقوال
الثلث ولم يذكره ومذهب المازني انها الف التنوين في الاحوال
الثلث ومذهب سيبويه انها في الرفع والجرّ الاصليه وفي النصب
الف التنوين ولكلّ وجه فاما وجه مذهب المبرّد فلانه قد ثبت
امالتها في مثل رحى في الاحوال الثلث ولو كانت الف التنوين لم تصحّ
امالتها فدلّ ذلك على انها الاصليه في الاحوال الثلث وايضا فانّ
الكتاب يكتبونها بالتا في الاحوال الثلث وايضا فانها تقع في المقصور
وما فيه في الاحوال الثلث وكلّ ذلك دليل على انها الاصليه
ووجه مذهب المازني ان التنوين انما ابدل الفا في نحو رأيت زيدا
لوقوع الفتحه قبله ولم يدل في هذا زيد ومررت بزيد لاحل
الضمه والكسرة فلما كان عصا في الاحوال الثلث قبل التنوين

فتحه وحدث علّه قبله الفا وجب ان يحكم بانها الف التنوين في الاحوال
الثلث ووجه مذهب سيبويه قياسه على الصحيح وقد تقرّر ان الصحيح
لا يدل في حال الرفع والجرّ من تنوينه شيء وفي حال النصب يدلّ
واذا كان هذا حكم الصحيح فمتى ان يحمل عليه ما اشكل من المعتلّ
وما ذكره انما يسبّب له ان لو كان مقفا عليه وانما يفعل ما ذكره
من الامالة والفافه والهابه من يعتقد اعتقاده والّا فالوجه الّا
يمال رحى في حال النصب ولا يكتب بالتا ولا تجعل فافيه وما
ذكره المازني غير مستقيم فانه في حال الرفع والجرّ الضمّة والكسرة
مقدّرتان فلا يلزم من ثبوت قلب التنوين الفا للفتحه عند الفا
الضمّه والكسرة لفظا وتقديرا ابدالها الفا مع حصول الضمّه والكسرة
تقديرا فظهر الفرق بينه وبين ما قاس عليه وجعله اصلا فالوجه دون
ما قاله سيبويه وان كان الجميع لا بعد اذ من العرب المملن من
يميل رضى في الاحوال الثلث فيلزم ان يكون الامر في ذلك على مذهب
المبرّد ومنهم من لا يميل اصلا فلزم ان يكون الامر على مذهب المازني
ومنهم من يمله في حال الرفع والجرّ لا يمله في حاله في النصب فيلزم
ان يكون الامر على مذهب سيبويه واكثر الرواه في قراة المملن
على مذهب المبرّد مثل عرا وشبهه وقد جا ايضا على مذهب
سيبويه وقد جا ايضا على مذهب المازني فظهر بذلك ان الجميع ماب
في لغة العرب ولم سق الّا النظر في الاقوى وما ذكره من قلب الف

الثابت واوا وتالغه ضعيفه مختصه بالف الثابت واما قلب الالف
همزة فلا يحصّ وهي ضعيفه ووجه قلب الالف انه قصد الى قلب الالف
لحقها حرفا من جنسها تقرب منها فقلبها تا لانها اشق منها واخف من الواو
ووجه قلبها واوا مثله لان الالف خفيه والواو امكن فيها ومن الـ
ووجه قلبها همزه كذلك لان الالف والهمزه من مخرج واحد وكل ذلك
ضعيف ثم ذكر الفعل المعتل ودل على ان ما تقدم مخصوص
بالاسما ولذلك قسمه الى منون وغير منون والفعل يكون اخره ا و و ا و
والف اما الالف فلا يحذف لاجل الوقف لا في فعل ولا اسم واما
الواو واليا وان كانا يحذفان في الاسما في الاختيار اره في نحو قاض
وفي غير الاختيار في نحو القاض ولا يحذفان في نحو يغزو ويرمي الا
قليلا او الفرق بين يغزو ويرمي وبين قاض ظاهر لان السوين مزاد
وكانه موجود فلا شبه الما معه وقد تقدم نفي الفرق بين يغزو
ويرمي وبين القاضي على اللغه القليله والفرق بينهما ان حذف الواو
والياء في يغزو ويرمي للدلالة على الجزم فلو حذفنا للتخفيف لادى
الى اللبس بخلاف باب قاض فان حذف الما معه لا دلالة لها فلم يلزم
من التخفيف في الموضع الذي لا لبس فيه التخفيف في الموضع
الذي يحصل اللبس به ويوقف على الفعل المجزوم بالاسكان اره وهو
الكثير وبالحاق الها فقال ما ذكر وهذا اصل مطرد في كل ما كانت
حركة بنائيه ما خلا الفعل الماضي وشبهه فانه لا يلحقها السكت

وان كانت حركته بنائيه والفرق بينه وبين ما سواه ان حركته مشبهه
بحركة الاعراب لشبهه بالمضارع ولذلك بني على حركه فنزل منزله المعرب
ولذلك ايضا لا يقال ما زيدهْ ولا رجلهْ وان كانت حركتها حركه بنا بخلاف
الحركه في لم يغز ولم يرم فانها لا شبه لها في الاعراب فظهر الفرق بينهما
ومنهم من يزعم انه انما اسمع لحاق الها في الماضي لشبهها الضمير في
غير حاجه وفي المضارع اعتبر لكونه عوضا من المحذوف عند الجزم
وليس سعيد واذا ورد مثل انه احيب بانها للسكت ها السكت ان كانت
التي تدخل في الضمائر وهي ها السكت وان كانت ان بمعنى نعم فلم تدخل
ها السكت في موضع يلتبس فيه بالضمير عتر ما ذكرناه لذلك السبب
المذكور ولذلك التزم دخوله في حوزه وقه لما ادت اليه الضروره
واعتبر امر الالباس لانه لا يملك الوقف عليه الا لذلك عند الابتدا به
لانه يودي اما الى الوقف على متحرك واما الى الابتدا بالساكن
فوجب الحاق الها لذلك قوله وكل واو ويا لا تحذف في
الفواصل والقوافي الاخره للقوافي والفواصل في جواز الحذف شان
ليس يغيرهما ولذلك يحذف معهما ما لا يحذف مع غيرهما وسببه
قصد تناسب الفواصل بعضها من بعض وان كان بعضها محذوفا او
قصد التخفيف فيها لتعددها وليس مثل ذلك في غير الفواصل
والقوافي مثل المستعال وان كان حذفه سائغا في غير الفواصل
الا انها ليست باللغه العوميه فتمثيله بها اذن انما هو على لغه من نشتها في

غير الفواصل لحسن نهض المفصل بها وكذلك السادوا ما يسر وصنع في
صنعوا فواضح في المثل اذ لولا لونه في الفواصل والقوافي لم يقو حذفه
قوله وبا البابث يعلب ها في الوقف قال الشارح
هذه اللغة الفصيحة الكثيرة ووجهها قصدهم الى التفرقة بينها وبين با
الفعل لما ذهبت في الوقف الحركة التي كان لها التمييز وقلت ها دون
غيرها من الحروف لانها اشبه شيئا بالالف وهي اولى من غيرها من
الحروف لانها تاسب ما قبلها وقد ثبت ايضا كونها ايضا للتانيث
وللتهم عدلوا عن الالف لياتوهم انها هي نفسها للتانيث فكانت الها
اولى بها وههات ان جعل مفردا مالها والا فبالتا قد تقدم ذلك وانه امر
تقديري اذ ههات اسم للفعل فلا يحقق فيه افراد وجمع يقف بالتا
من يصله بالها ومن يصله بالكسر وانما ذلك لشبهها بتا
التانيث لفظا دون افراد وجمع واما عرفات فذاك يحقق فيه كونه
اسم جمع او جمعا محققا لانه معناه جمع عرف فاذا فتح في موضع النصب
دل على انه غير جمع اذ لو كان جمعا لم يجز فتح تاييه فحكم عليه بانه اسم
جمع واذا كسر في موضع النصب دل على انه جمع اذ لو كان اسم جمع لم
يجز الكسر فيحقق لذلك الوجهان المذكوران قوله وقد يجري الوقف
مجرى الوصل في نحو قوله مسل الحريق وافق القصبات الى اخره وهذا وان
كان موقوفا عليه الا ان القوافي اذا حركت فانما تحرك على نيه وصلها
عند بعضهم واما من يقول ان تحريكها لانه قد زيد عليها حرف مد يوقف
عليه وهو الذي يسمى اطلاقا فليس ذلك في نيه وصل وهو على كل تقدير
شاذ الا انه على الاول شذوذه من حيث انه اجرى الوصل مجرى
الوقف على ما ذكروا على الثاني شذوذه من حيث انه جمع بين الحركة
والتسكين وشرط احدهما اسقاط الاخر على ما تقدم قال ولا يختص بحال
الضرورة يقول بلثه اربعة الى اخره قال الشارح اطلق وليس
بجيد فان مثل ذلك لا ياتي لضروره ثم مثل بثلثه اربعة وليس مثله لكثره
مثل ذلك في الكلام غير موقوف عليه فلهذا المعنى اعنفر ما لا
يغنفر في مثل ما ذكره واراد في بلثه اربعة ان وصد الاسكان انها لا
يعلها في الوقف ووصلهم اربعة معها مع بقائها ها اجرا للوصل
مجرى الوقف وان وصد التحريك سقل الهمزة وضح الامر فانها لا
سقل الحركة عليها الا في الوصل بعد سكونها وصلها ها وفي الوقف
فقد جمع بين حكم الوقف والوصل وهو معنى اجرا الوقف مجرى الاصل
ولو قال قائل ان بلثه مبني على السكون وليس سكونه للوقف
فلا يمتنع وصل غيره معه مع بقائها اخره ساكنا فيها فلا حكم للوقف
فيه لان ذلك انما يكون في اصله تا محركه وهذا وجب له البنا على
السكون فصار سكونه لا للوقف والها لازمه لسكونها فلها حكم
للوقف فليس فيه اجرا الوصل مجرى الوقف وانما فيه حكم الوقف
خاصه والحق ان حكم الوصل كحكم الوقف كما في ولك لم واشباهها
فان حكم الوصل فيها كحكم الوقف وبين الفرق بين اسما العدد وبين

نحو الفصا با لوجهين المذكورين فلا ينبغي ان يحكم على نحو الفصا بانه شايع
من غير ضرورة حملا على بليثة اربعة لما سيين من الفرق بينهما ويجعل لكنا
هو الله ربي ايضا دليلا على ان ذلك شايع من غير ضرورة وليس نحو
لكنا مسلما مثل الفصا فان ذلك جايز ان يقال فيه اما با لالف في الوصل
واذا كان كذلك فليس فيه اجرا الوصل مجرى الوقف ووجه اخر وهو
انه لما حذف همزة سهل حركتها الى ما قبلها وادغام نون لكن في نونها
قصد الى تقويتها با لالف التي تكون لها وصلا في بعض اللغات ووقفا
على كل لغة عوضا عما حذف منها او قصد فعل ذلك رفعا للبس لما
يوهم لفظ لكن من انها لكن المشددة فظهر الفرق بينها وبين الفصا ايضا
من وجهين ايضا فلا وجه لاجرا الباب مجرى واحد لما ذكرنا قال
ويقول في الوقف على غير المتكلم انا با لالف وانه با لهاء حلم انا
اذا وقف عليه الا موقف على النون ايقافا ولا بد من الحاق الالف
في اللغة او الهاء والحاقهم الالف لانها هي الاصل بدليل اثبات بعضهم
لها في الوصل وبدليل ان نحوها من الضمايز لم يقتصر فيه على النون واما
لانها مزيدة في الوقف خفيه اللبس بينها وبين ان لان الوقف لا
يذهب حركتها لو وقف عليها وهذا الوجه يقويه من وقف با لهاء لانها
هاء السكت وهو با لاسكان وهو با لحاق الهاء هذا جار على القياس
لان كل متحرك حركه بنايه جايز ان يوقف عليه با لسكون والحاق
الهاء وكذلك اكرمتك واكرمتكه وما كان مثله وهاهنا وهاهناه

وهاولاوهما ولاه اذا قصر يعني هو لا اذا قصر ووقف عليه با لالف
وخدها وبالها وساه با لذكر مرتين احديهما من غيرها والاخرى با لها
والا فهاهنا ليس فيه الا القصر فلا وجه لرد التشبيه اليه وغلامي
وصربي غلاميه وضربنيه با لاسكان والحاق الساكن في الوصل
ليس على اطلاقه لانه يوذن بان الوقف با لاثبات انما هي لغة
من حرك خاصة الوقف بالحذف انما هي لغة من سكن في الوصل
وليس ذلك صحيحا اما الاول فهو الاكثر وقد يحذف من يحرك في
الوصل وقد جا في القران فما اتاني الله مفتوحا في الوصل موقوفا عليه
لغيرنافع في قراة ابي عمرو وقالون وحفص بخلاف وفي قراة ورش
بلا خلاف فلا يكون على مذهبه قراة ورش غير صحيحة لانه
وصل محركا ووقف بالحذف من غير خلاف واما الثاني فان الافصح
الوقف باثبات الالف ايضا فان جا في علامي باثبات الالف في الوصل
سالكه الوقف عليه باثباتها افصح قال الله تعالى يا عبادي لا خوف فكل
من اثبتها سالكه في الوصل وقف عليها ايضا سالكه مع كونه مناديا
والوقف على غير المنادى باثبات الياء اجدر وكذلك جمع ما جات
القران الا مواضع يسيرة حذف خطا في المصحف فقراها بعضهم على
النحو الذي ذكره فظهر ان ما ذكره غير مستقيم لا في الاول
ولا في الثاني وهو في الاول اقرب واما الثاني ففي اضح الفساد
لما بيناه ثم مثل بقراة ابي عمرو وليس بمثيل مستقيما لوجهين

احدهما انها رووس آى ورؤوس الآى ان لها شانا فى الحذف ليس لغيرها
وكيف يستقيم التعميم فى التمثيل بما صرح انه فى الحذف ليس كغيره
واما الثانى فلان المشهور فى قراءة ابى عمرو حذفها وصلا ووقفا يعنى يا
وقد تقدم ان المشهور كذلك وكذلك البت الذى استشهد لا يستقيم
دليلا لانها فى القافيه والقافيه لها شان فى الحذف وايضا فانه لا
يستقيم وصلها ساكنا اصلا لانه يفسد الوزن وانما يستقيم الاستدلال
ان لو ثبت وصله بيا ساكنه والوقف بحذفها وذلك متعذر فيه قال
وضربكم وضربهم وعلمهم وبهم الى اخره قال السادس ميم الجمع
وهى الضمير للغايب لا خلاف فى ان الوقف عليها دون الالحاق فى
لغة الملحقين وغيرهم بالاسكان وقد جاء عن بعضهم فيها الروم والاشمام
فى لغة من ضم الميم وليس بالكسر فى الميم واما فى الهاء ان كان قبله ساكن
صحيح قوى والا ضعف وقوله فيمن الحق وصلا يعنى به ميم الجمع
والهاء جميعا وقوله او حركا يعنى هما الاضمار وحدها وجوز ان يكون
قصد بقوله فيمن الحق اصلا او حركها الاضمار وحدها لانها المذكورة
احرى واسعى عن يقتضد ضربكم لان من اسكن الاشكال فوقفه فيقتضى
قوله وضربكم محمول على من الحق وصلا فلم يحتج الى تقييد وهذه
فيمن قال هذه امة الله وهذا يقوى ان التقييد فيما تقدم للهاء الا ترى
انه لم يحتج الى الوقف على لغة من يقول هذه امة الله قال
وقول حسام وفيم وحتامه وفيمه بالاسكان والحاق الهاء اما الاسكان

فلانه لما حذفت الالف مع حروف الجر لتنزلها معها كالجزء الواحد صارت
سببا فوقف عليها بالاسكان كما يوقف على المتحرك واما الحاق
الهاء على اصل الالحاق حركة البناء وبحيمه اما بحيمه فقبل من لم يوقف
عليه الا بالهاء وسببه ان اتصال المجرور بالمضاف اليه كاتصاله بالجار
لاستعمال كل واحد منهما بمعناه فلم يبتدأ الاتصال فيه اشتدادا
مع الحرف ولذلك زعم بعض النحويين ان العطف على المضمر المخفوض
بالاضافة جايز من غير تكرير وحمل عليه قوله تعالى اواشد ذكرا وهو
معطوف على الكاف والميم فى قوله كذكركم اباكم فانه قال اولذلك
فثم اشد ذكرا ولذلك كتب الكاب حتام بالالف لانها صارت متوسطة
وكذلك علام والام وثم وعم من غيرون كل ذلك لما فهم من شدة
الاتصال ولم تكتب مثل لم متصلا ولامى بمن واشباهه مما كان
متصلا باسم فدل ذلك كله على ان اتصاله بالجار اشد فلما كان كذلك
كره ان يوقف عليه بالاسكان فيكون وقفا على كلمة على
حرف بالاسكان كما كره ذلك فى مثل قولهم يازيدوه واجاءهم
على الوقف عليه بالهاء يعنى الوقف على بحيمه بالهاء لانه مثله فى
انه كلمة واحدة فى حكم المستعمل فلا يوقف عليه الا بالهاء كقولهم قه وشه
والنون الخفيفة تبدل الفا فى الوقف يعنى اذا كان قبلها فتحة لشبهها
بالتنوين لانه مثلها فى كونها ساكنة فى آخر الكلمة بعد حركة وقالوا فى
اضربن فى الوقف اضربا كما قالوا فى رايت زيدا زيدا فان لم يكن قبلها فتحة

وجب حذفها كما وجب حذف السوين بل حذفها اجدر لانها لست لازمة
في الوصل بخلاف النون ولان ما دخلت عليه فرع وكانت فرعا فلا تكون
لها على الاصل مزية الا انك اذا حذفها في الوقف ازلت ما كان من احكامها
في الوصل ورددت الفعل الى حكمه لو لم يكن البته فلذلك قيل في هل تضربن
هل تضربون وفي هل تضربن هل تضربين بخلاف السوين في اللغة الفصيحة
الا ترى انك تقول هذا قاض وما رد اليا في الافصح عند زوال السوين
وان كان من احكامه والفرق بينهما ان النون لازم في الوصل والوقف
فجعل للزومه مزية على ما البين للازم وايضا فان السوين مسوق لمعنى زايد
على معنى الاسم والنون في الفعل لست مسوقة لمعنى زايد وانما هو لوكيد
مخض وهو معنى الزيادة فجعل لما جيء به لمعنى على ما لم يكن لمعنى مزية وايضا
فان النون في الفعل على وجه يشبهها التنوين فجعل للاصل على الفرع مزية
ومن اصناف المشترك القسم قال صاحب الكتاب يشترك فيه
الاسم والفعل وهو جملة فعليه او اسميه توكد بها جملة موجبة او منفية الى
اخره قال الشارح القسم جملة انشائيه توكد بها جملة اخرى
فان كانت خبرية فهو القسم لغرض الاستعطاف كقولك بالله اخبرني
وهل كان كذا قال ومن شانهما ان تترا لما منزلة جملة
واحدة لانهما كالشرط والجزا اذ الاولى لم تقصد بمجردها وانما اتى بها لغرض
الثانية فلا بد من الثانية معها فلما ارتبطا صارتا كالجملة الواحدة كالشرط
والجزا نعم لو اسقطت الاولى لاستقلت الثانية كما لو اسقطت الاولى

في الشرط لاستقل الجزا اذا اعرب بنفسه ولكنه صير متمما عليه كما
لا يكون جواب الشرط جزا عند حذف الشرط والبين للقسم في جوابه
عمل فلذلك جاز حذف الاول عنه من غير شرط بخلاف الشرط فانه
فيه عمل اذا كان مضارعا او حرفا يدل على الجزائيه كالفا واذا فيشترط
عند حذف الشرط ازالة ذلك والقسم وان كان له في الجواب الفاظ
لاجلها جاز ان يحذف مع بقائها كقولك ان زيدا قايم وقد كان يقال والله
ان زيدا قايم واما حذف الباينه فلا بد من قرينة خاصة تشعر بذكرها كالجزا
وجواب لو وخبر المبتدا ونظاير ذلك قال ولكثرة القسم في كلامهم اكثروا
التصرف فيه الى اخره قال الشارح اذا كثر الشيء في كلامهم
خففوه لتخف على السنتهم كما فعلوا ذلك في الندا واشباهه لان الكثره
سابب التخفيف ولذلك خففوا هذه الجملة من عروضه فمن ذلك حذفهم
الفعل جوازا مع الباء ولزوما مع الواو والتا واللام ومن لانهم جعلوا هذه
الحروف الاربعة عوضا من الفعل فلم يجمعوا بينها وبين الفعل قصدا للتخفيف
ومن ذلك حذف الجزا اذا وقع المقسم به مبتدا كقولهم لعمرك ويمين الله
وايمانه الله وايمن الله ومن ذلك حذف نون ايمن مفتوحون ايم الله لافعلن
وقوله وهمزة في الدرج دليل على ان الهمزة عنده همزة قطع وليس
مذهب سيبويه ومذهب سيبويه انها همزة وصل جيء بها للنطق بالساكن
والبين حذفها في الدرج لتخفيف من اصل القسم ولكنه على قياس
حذف همزات الوصل في الدرج في كل موضع وانما اخذ من اشار اليه

مذهب الفراء فانه يزعم انها جمع لمس فهمزته همزة افعل الذى للجمع وهى قطع
فاذا وصلت فايما كان ذلك لاجل التخفيف فى القسم وسيبويه يزعم
انها كلمة استغنت من اليمين شاكلة الاول واحلبت الهمزة لنطق بالساكن كما
احلبت فى امرء وابن واشباههما من الاسماء التى وضعت شاكلة الاول
فعلى ذلك لا يكون الهمزة محققة فى الوصل لاجل القسم على ما ذكرناه
ومن ذلك حذفهم نون من ومن وان كان قد ذكر خلافا وان منهم من
يقول انهما من ايمن ومنهم من يقول من ومن وعن كلا القولين فالحذف
لتخفيف القسم وحرف القسم فى الله والله والمراد والله او بالله
ولكن الحذف لاجل التخفيف ومثل ما لين مع الحذف تنبيها على
ان النصب والخفض بعد الحذف جائزان فيه على ما سيأتى وعوض فى
ها الله وافا الله يعنى انهم عوضوا عنها حرف التنبيه وهمزة الاستفهام
وقطع همزة الوصل وكل ذلك للتخفيف المذكور والابدال عنه
تاء فى تالله لان التا اخف من الواو واثار الفتحة على الضمة فى قولهم لعمرك
وان كانت اعرف والاثر فى العمر وللهم عدلوا عنها تحقيقا وتتلقى القسم
بلسه اشباها باللام وبان وبحرف النفى وذلك للتنبيه على ان ما نذكره
بعده هو الذى جئ بالقسم لاجله وهذا مخصوص بالقسم لغرض الاستعطاف
وهو الشايع الكثير واما القسم للاستعطاف فانما يلون جوابه الجمل
الطلبية وما حمل عليها من قولهم اقسمت عليك لما فعلت والا فعلت
وهذه الاجوبة فى القسم انما يكون اذا اختير ذكر الجملة المقسم عليها

بعده فاما اذا لم يذكر بعده وذكر قبل القسم ما يدل عليها او ذكر القسم معترضا
امتنع ذلك فاذا قلت زيد قايم والله او زيد والله قايم لم يلزم ذلك فى
شئ منه فان ذكرت بعد القسم ما يصح ان يكون له وما يصح ان يكون
قسما قبله جاز الامران فيقول زيد والله ان اباه قايم وزيد والله
ابوه قايم وان مخصوصة بالجملة الاسمية لانها لا يدخل الا على الاسم
واما اللام وحرف النفى فيدخلان على الجملتين جميعا الا ان الفعلية
اذا كان فعلها مضارعا اللام فى الافصح معها نون التاكيد واذا كان ماضيا
التزم على الافصح معها قد ولم يحتاجوا مع الاسمية الى غيرها لانها
دخلت على الفعل اصالته فى الاسم قصد الى تقويتها فيما ليست اصلا
فيه بنفيها على انه ليس من اصل مواضعها قوله وقد حذف حرف
النفى فى قولهم باسه سقى على الاتمام مسلل الى اخره حذف حرف النفى
جايز مع الجملة الفعلية ولا تعرفه مع الاسمية وانما حذف مع الفعلية
دونها اما لانه يدل على النفى فيه امران حذف اللام وحذف النون
واما لانه قد حذف عنه فى غير القسم كقوله تعالى تالله لتسئلن عما
ان تضلوا فاحرى فى القسم مجراه فى غيره بخلاف القسم فانه خال عما
ذكره من الامرين وقد اوقعوا موقع الما بعد الفعل الذى الصفة
بالمقسم به اربعة احرف الى اخره يريد ان هذه الحروف لا تستعمل
الا مع حذف الفعل لانه جعل شرط استعمالها حذف الفعل وذلك
لانها عندهم عوض من الفعل فكرهوا الجمع بين العوض والمعوض

على عادتهم في ذلك قوله وما للاختصاص يعلل لوضع هذه الحروف عن
الباء قالوا وراموا لها الاختصاص الظاهر بها والباء اختصاص اسم الله تعالى
واللام اختصاصها بالتعجب ومن اختصاصها بربي فلا استعمل اللام الا
فيما هو حقيق بالتعجب كقولك لله لنبعثن ولحاسبن ولله لا بوحرا لاجل
ولا سقى في الناس احد وشبهه ولا يقال لله لقد قام زيد اذ ليس في ذلك
وجه للتعجب وقد جاءت الباء ايضا في مثل ذلك كسرا ولكنهم لم يلتزموا الجاذلك
بل استعملوها في غيره وضم ميم من فيقال من ربي انك لاشئ بنيها
على القسم لما في لفظها من الاشتراك وبنيها في القسم فقصدوا الى ان
يكون لها فيما قل دلالة على انها المقسم بها ومن الناس من زعم انها من
ايمن ولكنه اختير ذلك لانها داخلة على ربي كما يدخل من ولو كانت
من ايمن لدخل على اسم الله كما يدخل ايمن ثم لما اختصت الضمة بمن في
هذا الموضع شبهوها لاختصاصها بما اختص مثلها كالفتحة مع لدن في غدوة
واختصاص الباء باسم الله واختصاص ايمن باسم الله والكعبة واذا حذفت
نونها فهي كالباء تعني في انها يدخل على اسم الله خاصة فيقال م الله
ورم الله كما تقول بالله ومن الناس من زعم انها من ايمن من حيث
دخلت على اسم الله كما يدخل ايمن الله ولو كانت من من لم يدخل على
اسم الله كما يدخل من ومن الناس من زعم ان المضمومة من ايمن لما
ذكرناه والمكسورة من من لانه ليس في ايمن كسرة فمي ميم ويحكم
بالكسرة على انها نون من ويجعل ذلك اولى بالاعتبار من دخولها على اسم

الله لان كسر ميم ايمن لا وجه له في ايمن ودخول من على اسم الله لا مانع له
الا من حيث الاستعمال وقد سمع من الله عز الاخفش على ما ذكره اخرا
والقياس يقتضي الجواز فيترجح بذلك ان المكسورة ميم من والمضمومة
من ايمن وظاهر كلامه انها ميم من وان دخلتا على اسم الله لانه ياخذ
الكسر ليدل على انها ميم من ويحمل المضمومة عليها لانه قد ثبت فيها الضم مع
نونها وقد ثبت الحذف في احداهما فليكن الحذف في الاخرى بخلاف
ايمن فانه لم يثبت حذف همزتها لا فيها ولا فيما يشابهها فكان القول
بانها ميم من اولى قال والباء لالصالتها الى الجر قال
الشارح لما كانت الباء هي الاصل دخلت على كل مقسم به مضمرا
كان او مظهرا ولم يلتزم ذلك فيما كان مرتفعا عنها لوضعهم اياه مختصا
كما ذكرناه في الواو والتاء ولذلك لما كانت الاصل دخل الفعل مصرحا به عليها
اذ لم يوضع عوضا عنه وانما وضعت لمعناها خاصة بخلاف الواو
والتاء فانهما جعلا عوضا من اللفظ بالفعل ولذلك لم يجز اظهار الفعل
معهما ولذلك استعملوها لما كانت اصلا في الاستعطاف كقولك
بالله اخبرني وهذه الباء ادخلها النحويون على ما تقدم في حروف
القسم كما تقدم ذكره فظاهر كلامهم انها متعلقة بفعل في معنى
اقسم على سبيل الاستعطاف ولو قيل انها متعلقة بفعل الطلب
المذكور بعدها او بما دل على فعل الطلب على انها الاستعانة
كما تقول بالله محمد لكان حدا والذي يقوي انك تقول

اخبرني بالله وبالله اخبرني كما تقول تفوق الله حجت وحجت توفق
الله كانك قلت اطلب منك الخبر مستعينا بالله في اخبارك لي
ولذلك وجب الاجواب الا بفعل الطلب او في معنى الطلب ولا يجاب
بما يجاب به الاقسام ويحذف الذي انتصب المقسم به بالفعل المضمر لان
موضعهما معلق للفعل فاذا حذف الجار بقي معلق الفعل خليا عن المعارض
له فيجب نصبه بدليل قولك كلت زيدا وكلت لزيد واستغفرت من
الذنب واستغفرت الذنب وذلك مطرد في كلامهم الا انهم لم
يحذفوه الا مع حرف الجر ولا تقول حلفت ولا اقسمت الله بل
تقول لله لافعلن. وقد روي رفع الميم والابانة على الابتدا بمحذوف
الخبر وذلك ان القسم جاء في كلامهم جملة فعليه وجملة اسميه في مثل لعمرك
الا ان الفعليه هي الشايعه في كلامهم ولذلك لم يجز ان تقول الله
لافعلن على تقدير الله قسمي وقد جا امانة الله ويمن الله تشبيها له
بقولهم لعمرك وهو قليل فاذن النصب هو الوجه والخفض على ارادة
حرف القسم (بعني لعمرك قسمي) حرف الخفض وارادته موجودا كما تحذفون المقسم به على اضمار حرف
الخفض وارادته موجودا كما تحذفون في قولهم لاه ابوك الا ترى
ان الخفض في لاه ابوك لا بد له من خافض ولا خافض الا الحرف
المقدر وكذلك الحرف المقدر قال ويحذف الواو ويعوض
منها حرف التنبيه في قولهم لاها الله ذا قال السارح
يلزم الخفض لوجود ما يقوم مقام حرف الجر وهو حرف التنبيه كما
يلزم مع الواو والتا وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل لما كانت عوضا
مما ذكره قال وفي لاها الله لغتان حذف الف ها
واثباتها فاما الحذف فوجهه انها الف لعب ساكنا بعدها فقياسها ان
تحذف لالتقا الساكنين. واما اثباتها فلا يخلو اما ان تثبت الهمزة معها او
لا تثبت فان لم تثبت وهو الظاهر من كلامهم فوجهه انها نزلت معها
منزله الجزء من الكلمة فلم تحذف لالتقا الساكنين لانهما التقيا في حدهما
كما في قولك ولا الضالين. وشبهه ولن تثبت الهمزة وليس سعد
في كلامهم فوجهه ان همزة اسم الله لها شان في جواز القطع ليس لغيرها
بدليل قولهم يا الله وقولهم افا الله فلم يجتمع ساكنان. البته فثبت الف
ها لانها لم تلق ما يوجب حذفها قوله وفيه قولان احدهما وهو قول
الخليل ان ذا مقسم عليه كانه قيل للوامر ذا احذف الامر لكثره الاستعمال
ثم قال وكذلك لم يجز ان يقاس عليه فلم يعلل ما ذكره من ان تقديره
للامر ذا وانما علل امتناع القياس عليه لاجل كثره الاستعمال في هذا
دون غيره ولم يدل على ما ادعاه البته وقد دل الاخفش مما ذكره
على دعواه ولو قيل ان ذا هو المقسم عليه لا على الوجه الذي ذكره
الخليل لدل على معنى لا يفعل ذا او لا يكون ذا لكان مستقيما ودليله
ان المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه منفيا
ودليله استقرا كلامهم واذا كان كذلك وجب تقديره منفيا
واذا قدر منفيا بطل تقدير الخليل وبطل تقدير الاخفش لانه يجعل

المقسم عليه محذوفا لان الحذف على خلاف الاصل واذا استقام الايات
فلا معنى للعدول الى الحذف ويضعف ايضا من جهة ان الاشارة
الى القسم في القسم لم يحى مثله في كلامهم بخلاف ما ذكرناه من حذف
بعض المقسم عليه وما ذكره الاخفش من قولهم لعمر الله ذا لقد كان
كذا لا نسلمه فان مثل ذلك لا نعرفه في كلامهم ثم ولو قدرنا صحته فلا
نتازع في ان المتكلم مريد للنفي بقوله لا واذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه
ويكون قوله لقد كان كذا اثبات لغرما نفاه بقسم مقدر اخر فسيتقسم ذلك
مع جريان ما ذكرناه من التاويل فالواو الاولى في نحو
والليل اذا غشى للقسم وما بعد للعطف وقد اختلف الناس في مثل هذه
الواو الثانية مع اتفاقهم على ان الواو الاولى للقسم فمنهم من قال هي واو
العطف على ما ذكره صاحب الكتاب ومنهم من قال هي واو قسم اخرى
واستدل من قال هي واو العطف وهو مذهب الخليل وسيبويه بانه لو
كانت واو قسم لم تخل اما ان يكون ما بعدها مشتركا مع ما قبلها او لا فان
كان مشتركا وجب واو العطف ايضا وان كان غير مشترك وجب
ان يكون لكل واحد منهما جواب يستقل به لانه قد غير مشترك
ويكون مع ذلك حمله والاحسن بعد ذلك ان يكون في الجمل واو العطف
شركت بين المقسم به باينا مع المقسم به او لا فلم يحتج الا الى جواب واحد
لان القسم واحد واستدلوا ايضا بانك لو جعلت موضعها الفاء لم
لكان المعنى على حاله وهما حرفا عطف فكذلك الواو وشبهة من

ظن انها واو عطف صورتها بعد صورة معطوف عليه وذلك مدفوع بما
ذكرنا واقوى مما قالوا بالنظر الى المعنى اما الوكادة واو عطف لكان
عطفا على عاملين وهو ممنوع وهذا مما رد على من منع في الدار زيد
والحجرة عمرو وهو مذهب سيبويه واصحابه واما من يجيزه فلا ورود
لذلك عليه وتقديره هو ان قولك والليل محذوف حرف الجر
الذي هو واو القسم وقولك اذا غشى منصوب بالفعل المقدر
الذي هو واو القسم فحقق معمولات العاملين متغايرين كما في قولك ان
في الدار زيدا فاذا جعلت الواو في قوله والنهار اذا تجلى للعطف كان
قولك والنهار معطوفا على الليل حفضا وكان اذا تجلى معطوفا على اذا
يغشى نصبا فقد حقق مما بلغه كقولك ان في الدار زيدا والحجرة عمرا سواء
وذلك ممتنع فيكون هذا ممتنعا فوجب ان يحمل على غير العطف
ولا وجه الا ان يكون واو القسم وقد اجاب الزمخشري في تفسيره
عن هذا السؤال فقال لما تنزلت الواو التي للقسم منزلة الباء والفعل
حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كانها هي العاملة نصبا وحفضا
فصارت كعامل له عملان فانه يجوز ان يعطف على معمولاته بعاطف
واحد باتفاق كقولك قام زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت وهذا
قد تنزل منزلة العامل الواحد فاجري مجراه ثم قال مقررا
لذلك ما معناه وانما يلزم ذلك لو قيل اقسم بالليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى وهذا هو الذي يشبه ان في الدار زيدا والحجرة عمرا واو السؤال

عِنْدَنَا فِي اصْلِهِ مُدْغَمٌ لَانَا نُجِيزُ اَنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحُجْرَةِ عَمْرًا فَلَا وَرُدَّ لَهُ
وَمَا اَجَابَ بِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ قُوَّهُ مِنْهُ وَاسْتِنَاطٌ مَعْنًى دَقِيقٌ لَوْ تَمَّ لَهُ وَلَزِمَهُ
اَنْ لَا يُجِيزَ كُلَّمَا ذَكَرْتَ اسْتَمَّ بِاللَّيْلِ اِذَا اَغْشَى وَالنَّهَارِ اِذَا تَجَلَّى وَقَدْ جَاءَ مِثْلُ
ذَلِكَ فِي الْقُرْاٰنِ قَالَ اللّٰهُ تَعَالَى وَلَا اُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ
وَاللَّيْلِ اِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ اِذَا تَنَفَّسَ فَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ مَعَ التَّصْرِيحِ بِالْفِعْلِ فَبَطَلَ
مَا اَجَابَ بِهِ مِنْ اَنَّ ذَلِكَ اِنَّمَا كَانَ مِنْ اَجْلِ الْوَاوِ وَبَقِيَ السُّؤَالُ قَائِمًا
عَلَيْهِ اِلَّا اَنْ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَيْهِ يَدْفَعُ جَوَابَهُ وَيَدْفَعُ اَصْلَ السُّؤَالِ اَيْضًا
لِاَنَّهُ يُوجِبُ جَوَازَ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ فِي غَيْرِ مَا مَنَعُوهُ دَلِيلًا عَلَى اَنَّهَا وَاوُ
الْقَسَمِ فَبَتَّ اَنَّهَا وَاوُ الْعَطْفِ بِمَا تَقَدَّمَ اَوْ لَا وَاِنَّ السُّؤَالَ لَا وَرُدَّ لَهُ
عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلْزَمُهُ مَانِعُوا اَنْ فِي الدَّارِ
زَيْدًا وَالْحُجْرَةِ عَمْرًا وَمِنْ اَصْنَافِ الْمُشْتَرَكِ تَخْفِيفُ الْهَمْزِ قَالَ
يَشْتَرِكُ فِيهِ الْاَضْرُبُ الثَّلَثَةُ قَالَ الشَّارِحُ لَا تُخَفَّفُ الْهَمْزَةُ اِلَّا
اِذَا تَقَدَّمَهَا شَيْءٌ يَعْنِي اَنَّهَا اِذَا كَانَتْ اَوَّلَ كَلِمَةٍ مُبْتَدَاَهَا فَلَا بُدَّ اَنْ تَكُونَ
مُخَفَّفَةً لِتَعَذُّرِ تَسْهِيلِهَا اِذْ لَوْ سُهِّلَتْ لَجُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنَ لِاسْتِفَاءِ مُوجِبِ الْحَذْفِ
وَالْبَدَلِ فَلَوْ جُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنَ لَقَرُبَتْ مِنَ السَّاكِنِ فَكَرِهُوا اَنْ يَبْتَدِئُوا بِمَا يَقْرُبُ
مِنَ السَّاكِنِ لِاَنَّهُ مَرْفُوضٌ فِي كَلَامِهِمْ اَوْ مُتَعَذِّرٌ قَالَ وَفِي تَخْفِيفِهَا
ثَلَثَةُ اَوْجُهٍ وَقَدْ فَسَّرَ ثَلَثَتَهَا الْاَوْجُهَ وَفَسَّرَ بَيْنَ بَيْنَ اَنْ يَجْعَلَهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْحَذْفِ
الَّذِي مِنْ حَرَكَتِهَا هٰذَا هُوَ الْكَسْرُ فِي بَيْنَ بَيْنَ وَقَدْ جَوَّزَ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضِ الْهَمَزَاتِ
اَنْ يَجْعَلَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا مِثْلَ تَسْتَهْزِئُونَ

وَسَبِيلٌ يَجُوزُ اَنْ يَجْعَلَ فِي تَسْتَهْزِئُونَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ وَفِي سَبِيلٍ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ
وَلِذٰلِكَ قَرَاَ بَعْضُهُمْ لِحَمْزَةَ فِي الْوَقْفِ لِاَنَّ اَصْلَهُ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ فِي
الْوَقْفِ وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ عِنْدَنَا وَالْمَشْهُورُ عِنْدَنَا لُغَةً وَقِرَاءَةً فِيهِمَا هُوَ مَسْهَلٌ بَيْنَ
بَيْنَ مَا ذَكَرُوهُ وَاَمَّا الْاِبْدَالُ وَالْحَذْفُ فَوَاضِحٌ ثُمَّ اَخَذَ يُقَسِّمُ الْهَمْزَةَ فَقَالَ
وَلَا تَخْلُوا اِمَّا اَنْ يَقَعَ سَاكِنًا اَوْ مُتَحَرِّكًا وَهُوَ حَصْرٌ فِي الْمَعْنَى قَالَ
فَاِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً فَيُبْدَلُ مِنْهَا الْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا وَالْاَوْلَى
اَنْ يَقُولَ هَاهُنَا فَاِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ يَخْلُ مَا قَبْلَهَا مِنْ اَنْ يَكُونَ سَاكِنًا
اَوْ مُتَحَرِّكًا فَاَمَّا قَدْ سُكِّنَ لِلْوَقْفِ وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ فَيَكُونُ مَا وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ فَلَا
يَدْخُلُ ذٰلِكَ فِي تَقْسِيمِهِ مُسَكَّمٌ عَلَيْهِ فَاِذَا كَانَ كَذٰلِكَ نَظَرَ اِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا فَاِنْ
كَانَ صَحِيحًا حُرِّكَ بِتَقْدِيرِ اِحْرَكَتِهَا وَوُقِفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ اَوِ الرَّوْمِ حَسَبَ
مَا ذُكِرَ فِي الْوَقْفِ وَاِنْ كَانَ مُعْتَلًّا فَاِنْ كَانَ وَاوًا اَوْ يَاءً اَوْ مَدَّيْنِ زَائِدَيْنِ
اَوْ مَا شَبَّهَ الْمَدَّةَ كَاَلِفِ التَّصْغِيرِ قُلِبَتِ الْهَمْزَةُ حَرْفًا مِنْ جِنْسِهِ وَاُدْغِمَ فِيهِ
وَوُقِفَ عَلَيْهِ عَلَى مُقْتَضَى الْوَقْفِ كَمَقْرُوٍّ وَهَنِيٍّ وَمَرِيٍّ وَاِنْ كَانَ
يَاءً اَوْ وَاوًا غَيْرَ ذٰلِكَ لَحِقَهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ وَقَدْ تَقَدَّمَ وَاِنْ كَانَ اَلِفًا فَلَا يَخْلُو
اِمَّا اَنْ تُقَدِّرَ لِلْوَقْفِ بِالسُّكُونِ اَوْ لَا فَاِنْ قَدَّرْتَ بِالسُّكُونِ وَجَبَ قَلْبُهَا اَلِفًا ثُمَّ
اِمَّا اَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الْاَلِفَيْنِ اَوْ تَحْذِفَ اَحَدَهُمَا لِاجْتِمَاعِ الْاَلِفَيْنِ وَاِمَّا اَنْ تُوقِفَ
بِالرَّوْمِ فَتَجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ وَاِلَى هَاهُنَا اِنْتَهَى قِسْمُ السَّاكِنِ الَّتِي قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَهُوَ
قِسْمٌ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ كَلَامُهُ ثُمَّ وَلَوْ قَدَّرْتَ اَنْ نَحْوَ اَخُبُ وَهَنِيٌّ وَمَرِيٌّ يَدْخُلُ
فِي حُكْمِ الْمُتَحَرِّكِ السَّاكِنِ مَا قَبْلَهَا لِاَنَّ الَّذِي فِيهِ كَذٰلِكَ لِاَنَّهَا تُقَدَّرُ مُتَحَرِّكَةً

فلا يدخل بحوشا لانها اذا فلت الفا وهو الكثير لم يدخل في حكم المتحركة التي
قبلها الف الا ترى ان ذلك يجب ان تجعل بين بين وهذه المخالفة فيها ان
يعلب الفا ثم تفرع عن ذلك وجهان وقد ان الوجه تقسيمها الى ما ذكرناه
والى ما هنا سيتى الكلام عليها ثم تنزل الى القسم الاخر وهو ان يكون ساكنه
متحركا ما قبلها فحكمها ما ذكر من قبلها حرفا من جنس حركة ما قبلها ووجه ذلك
انه لما قصد الى تسهيلها والحذف نحل والتسهيل متعذر وجب الابدال
ولا حركة لها تدل اليه وحركة ما بعدها لم مات فوجب ابدالها باعتبار حركة ما
قبلها وكانت الفا بعد المفتوح وواوا بعد المضموم وياء بعد المكسور ومثل بكل
ذلك مفصلا ومنفصلا سيها على ان الحكم واحد ثم انتقل الى القسم
الثاني من اصل القسمة وهو اذا كانت متحركة وهو قوله واما ان يقع
متحركة ثم قسم ذلك الى ما لون ما قبلها فيه ساكنا او متحركا متكلم على الساكن
فقال ينظر الى الساكن فان كان حرف لين لم يخل من ان يكون
ياء او واوا او الفا فان كان ياء او واوا مدين زائدتين او ما شبه المدة بان
التضعيف قلبت اليه وادغم فيها كقولك حظية ومقروة وافيس في اموس
جمع فاس وانما ذلك وان كان فاس تسهل مثلها النقل والحذف لانهم
لو فعلوا ذلك لحركوا ما لا اصل لحركته في الحركة فوجب بقاؤه ساكنا فلما
وجب بقاؤه لم يبق الا الابدال والتسهيل كرهوا التسهيل لما فيه من
شبه التقاء الساكنين فلم يبق الا الابدال ولم يجز ان يبدل باعتبار
حركتها لما يؤدي اليه من التعذر او الاستثقال فوجب ابدالها باعتبار

الحرف الذي قبلها فلذلك قالوا خطية ومقروة قال وقد التزم
ذلك في نحو برية ومعنى هذا على قول من يقول ان البري مشتق من النبا
والبرية من براه الله الخلق وانما من يرى البري مشتق من النبو وهو الارتفاع
والبرية من البرى وهو التراب فلا مدخل لها في الهمز اصلا ثم لو سلم انه
من الهمز فلا يصح قوله وقد التزم لانه قد ثبت انهم يقولون سنا بالهمز وبرية
بالهمز فكيف يصح دعوى التزام ترك الهمز مع ثبوت الهمز ثبوتا لا يمكن
دفعه فاما نبي فهو قراءة اهل المدينة واما البرية فهو قراءة اهل المدينة وبعض
اهل الشام فثبت انه لا يمكن دعوى التزام ترك الهمز في نبي وبرية بعد
تسليم اشتقاقهما ايهما من الهمز يعني يمكن ان يقال ان بعض من لغته الهمز
واشتقاق نبي وبرية عنده من الهمز لا همز وهذا امر تقديري لا يقوم
عليه دليل اذا تورع فيه فلا معنى للالتزام ذلك مع ما ذكرناه ثم قال
وان كان الفا وكان التقسيم تقتضي ان يذكر الواو والياء الاصليين
المزيدين لمعنى الا انه اخر ذكرهما بعد الالف لذكرهما مع الصحيح
اذا الحكم واحد قال وان كان الفا جعل بين بين وانما
كان كذلك من حيث ان قبلها لا يمكن وابدالها على نحو ما تقدم لا يمكن اذ
لا يستقيم ان تقبل حركة وقد فرضت متحركة وايضا فلان الالف لا تدغم
ولا يدغم فيها فوجب ان تجعل بين بين واعتبر اجتماع الساكنين وشبه السكون
لما في الالف من قبول المد الكثير مما في الواو والياء فلا يلزم من رفض
ذلك مع الياء والواو رفضه مع الالف او يقال امكن مع الواو

والثانى غير ذلك فلم تكن حاجه الى ارتكابه ولم يمكن ذلك مع الالف فعدل
الى جعلها من بين بين مثل بها على اختلاف احوالها ثم انقل الى وصل اخر
وهو اذا كان قبلها الف او واو اصليتين او مزيدتين لمعنى والحق به الحرف الصحيح
لان الحكم فيهن واحد وهو ان ينقل حركه الهمزة الى الساكن ويحذف وانما فعل
ذلك لان ابتدا لها لا يمكن لانه ليس قبلها حركه يرجع بها والا لانه كان
يودى الى استثقالها او الى اجتماع ساكنين وجعلها ايضا من بين
غير مستنكر لما تقدم من ادا ذلك الى اجتماع ساكنين وشبه الساكن وكان
كاجتماع الساكنين فوجب النقل فيها وانما لم يحذفوا من غير نقل لانه كان
يودى ذلك الى الاخلال باسقاط حرف حركته دالة على ما من غير حاجه
الى ذلك وانما لم ينقلوا الحركة وينفوا الهمزة لانهم لو فعلوا ذلك لم يكن
فى ذلك تحصيل ساكنه مستثقله ايضا وانما لم ينقلوا وسعوها ساكنه ثم يبتدونها
بالحركه التى صارت قبلها على ما يجوزه الكوفيون مطردا ويخيزه نحن فيما
سمع من نحو المراة لانه نقص متعدد مع استثقال فكان ما تقدم اقرب
فلذلك التزم عندنا وقد اجاز الكوفيون ذلك مطردا على سبيل الجواز
لا على سبيل اللزوم قال ـــــــ وقد التزم ذلك فى يرى وارى
يرى هذا الالتزام الذى ذكره فى مثل ذلك صحيح لا مدفع له بوجه بخلاف
ما ذكر ايضا فى نى ورية لان يرى مضارع اى باتفاق ولا همزه فى يرى
باتفاق وهو ملتزم لذلك فعلم ان تحصيله ملتزم وكذلك يرى مضارع ارى
وقد تحقق تقدير الهمزه عينا فى الماضى فوجب تقديرها عينا فى المضارع

فعلم ان يرى اصله يرءى وقد التزم فيه يرى فعلم ان تخفيف الهمزه فيه ملتزم
ولم يلتزموا ذلك فيما كان مثله فى الوزن كمضارع ناى وهو قولهم ينأى
ولا يلتزمون ينأى وكذلك اناى فانه مثل ارى فى الزنه وموضع الهمزه
ولا يلتزمون اناى وكذلك مضارعه وهو قولهم ينى ولا يلتزمون ينى نعم
اجراوه مجرى يرى وارى يرى على سبيل الجواز مسله مى تخفيف فى
غيره والفرق بين الباب ان باب يرى وارى يرى خفف همزته
التزاما لكثرته فى الكلام فالكثره تناسب التخفيف بخلاف ما ذكرناه
من مماثله فانه لم يكثر لكثره وسعى الجواز فلا يلزم من التزام التخفيف
كان خارجا لهذا السبب الذى يقتضى الالتزام التزام التخفيف
مع انتفاء هذا السبب المذكور وظهر الفرق بين البابين ثم انتقل الى
القسم الاخر من الهمزات وهو ما اذا كانت متحركه وقبلها متحرك ولم سق
غيره فذكر فى ضمن كلامه تقسيمها ولم يستوف الا على مذهب
سيبويه والاولى ان يقال هذه الهمزة تنقسم باعتبار حركه ما قبلها الى اقسام
العقلى الى تسعه اقسام مفتوحه وقبلها احد الثلث حركات ومضمومه كذلك
ومكسوره كذلك فصارت تسعه سال وميه وموجلا وروف
ومسهربون وروس وسيم وسبل ومستهزين فاما المفتوحه المضموم ما قبلها
مقلب واوا والمفتوحه المكسور ما قبلها ياء باتفاق فيهما وانما كان كذلك
لانه تعذر النقل فيها لتحرك ما قبلها وتعذر حعلها بين بين لانها تصير
كالالف والالف لا يكون قبلها الا فتحه بقصد الى ان يكون ما قبلها

كذلك فلم سوّ الالف ابدالها وابدالها اما ان يكون باعتبار حركتها او باعتبار حركة
ما قبلها تعذر ابدالها بحركتها لان الالف لا يقبل حركة ولا يكون قبلها ضمة
فوجب ابدالها باعتبار حركة ما قبلها فابدلت بعد الضمة وبعد الكسرة ياء واما المضموم
المكسور ما قبلها والمكسورة المضموم ما قبلها فقد زعم الاخفش انهما يقلبان
حرفا من جنس حركة ما قبلها فيقلبها في مستهرئون الى شبه الواو الساكنة وقبلها
كسرة وفي سئيل الى شبه الواو الياء وقبلها ضمة وكما لم تواشبه الالف
قبلها غير فتحة فلكره شبه الياء والواو وقبلها كسرة وضمة وهذا غير مستقيم
لامرين احدهما ان ذلك في الالف متعذر وهو في الواو والياء مستثقل فلا
يلزم من امتناع شبه المتعذر امتناع شبه المستثقل ثم لو سلم التسوية بينهما
في التعذر او الاستثقال ففي محل الافتراق فرقوا اليها لا استثقال فيه
ولا تعذر نحو موجلا وماله لان الواو المفتوحة والمضموم ما قبلها والباء
المفتوحة المكسور ما قبلها يصحان في محل القراغ يكون القراغ من شبه
المستثقل الى مستثقل محقق وهو بالقراغ منه اولى الا ترى انك اذا قلت
مستهرئون وسئول اسما مضموما قبلها كسرة وواو مكسورة
قبلها ضمة وذلك مرفوض في كلامهم وانت فرد مما شبه المرفوض
وكيف يضر من شبه مرفوض الى مرفوض جفته فثبت ان الوجه
في ذلك مذهب سيبويه وبقية الهمزات المذكورة تحمل بين بين لما
ذكرناه في نحو موجلا وميه واشباه ما تحمل في نحو مستهرئون وسئل فجعلت
في بعضه الاقسام بين بين وكذلك ما خالف فيه الاخفش حكمه هذا

الحكم عند غيره وقد تقدم ان بعض النحويين يجيز فيما خالف فيه الاخفش وهو
باب مستهرئون وسيل ان يجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها
فيجعل في مستهرئون بين الهمزة والياء وفي سئل بين الهمزة والواو وقال
وقد سدل منها حروف اللين وذلك راجع الى السماع المحض فسمع نحو هذه
فيما سمع ثم اورد مستشهدا على ذلك منساه وسالت ثم اشد عجز بيت
عبد الرحمن مستشهدا به على مثل ذلك وهو قوله لشيخ راسه بالفهر واجئ
واصله واجيء فقلت الهمزة ياء وقد اشد سيبويه ايضا على مثل ذلك وهو
عدي وهم فان هذه الهمزة موقوف عليها فالوجه ان تسكن لاجل الوقف
واذا سكنت دنرها حركة ما قبلها فحق في التسهيل ان يقلب ياء فليس
لاترادهم لها فما خرج عن القياس من ابدال الهمزة حرف لين وجه مستقيم
وهو اعتذارهم في ذلك فان قيل القصيد مطلقه بالياء ويا الاطلاق
لا يكون مبدلة عن همزة لان المبدلة عن الهمزة في حكم الهمزة بدليل
قولهم روايا فجعلها يا للاطلاق ضرورة فصح ايرادهم لها فما خرج عن القياس
في قلب الهمزة حرف لين والجواب ان ذلك لا يدفع كون
التخفيف جاريا على القياس لان الضرورة في جعل الياء مبدلة عن الهمزة
ما الاطلاق لا ان ابدالها ياء على خلاف القياس لانهما امران متغايران
فتخصيصهما الى الياء امر وجعلها ما الاطلاق امر اخر والكلام انما هو في
ابدالها ما فلا ينفع العدول الى الكلام في جعلها ما الاطلاق فثبت ان
قلبها في هذا المحل قياس تخفيف الهمزة وان كونها للاطلاق لا يضر

فى كونها جاريه على القياس فى التخفيف نعم نصر فى كونه جعل ما لا يصح ان
اطلاقا اطلاقا وذلك قصه مابنيه هذا بعد التسليم ان الالفات والواوات
والالفات المنقلبات عن الهمز لا يصح ان يكون اطلاقا وهو فى التحقيق
غير مسلم اذ لا فرق فى حرف الاطلاق بين ان يكون عن غير ذلك كما فى حرف
الردف والف الناسبين ثم قال وقد حذفوا فى نحو خذ وكل
ومر الى اخره وهذا انضاباب من الحذف على غير قياس وقياسه ان يقلب حرف
لين واجبا اذا اسدى بها على ما سيأتى فى مثلها وحايرا اذا اتصلت بشئ قبلها
الا انهم حذفوها على غير قياس تخفيف الهمزة لامر عرض فيها وهو كثرة استعمالهم
لها فناسب ذلك حذفها على ما ذكرناه وفى بنائى الا انه فى بنائى الزام جار
على القياس وهو هنا الزام وبنيا لم يجر على القياس لان تخفيفها عند الابتداء
بها لازم مع استغناء لاجل همزة الوصل التى تستتم اليها وهو قولك اوخذ
واوكل فصار الاستغناء حاصلا مع الجزيان على قياس تخفيف الهمز فعزوا
الى الحذف للتخفيف لاجل كثره الاستعمال فثبت ان هذا الالتزام
وان كان على خلاف قياس تخفيف الهمز مثل الالتزام فى يرى وان
كان على قياس تخفيف الهمز وقد جا فى صيغه الامر من امر يامر الوجهان
الاصل والفرع فلك ان تقول امر ولك ان تقول مر لانه قد كثر كثره خذ
وكل ولم تقل قله ايسر من اسر ياسر فحرى ما كر على التخفيف المذكور
وما لم يكر على القياس المذكور وما توسط بينهما على الوجهين لقربه من الطرفين
جميعا فقال واذا حقف همزة الامر على طريقها فتحركت لام

التعريف اتجه لهم فى الف اللام طريقان الى اخره وطريقها ان تنقل حركتها
الى ما قبلها فتتحرك لام التعريف بحركتها فلما تحركت بحركتها نظر بعضهم الى
الحركة المخففه فاستغنى عن همزة اللام لانها لم توت بها الا لسكون
ومنهم من نظر الى ان الحركة عارضه فجعلها فى حكم الساكن وبقى الهمزه
داخله عليها وذلك كله عند الابتدا قال فى هذا المذهب
هو القياس وليس عندى بالقياس ولا ما عليه الفصحا المحققون للهمز ولا
ما عليه القرا الصحيحه فمن حقف الهمز امّا وجه كونها ليس بالقياس
فلان قياس كلام العرب ان لا ينقد بالعارض بدليل امتناع ردّ الواو فى قوله
لم يكن الذين والواو فى قل انظروا وامثال ذلك كثير وثبت ان العارض
فى كلامهم قياسه ان لا يعتد به والشبهة لمن ظن انها القياس ما توهمه
فى صيغة الامر من نحو قل وسر وشبهه وتقريره ان اصله اقول واسير
فلما اعل نقل حركة العين الى الفا حذفت العين لالتقا الساكنين فلما تحركت
الفا استغنى عن الهمزة ولو اعتد بالعارض لقيل قال اقل وفى سر اسر
ولما لم يقل ذلك دل على ان العارض فى مثل ذلك يعتد به وهو اشبه
عندهم بما اعتمد عليه غيرهم وكذلك قولهم سل اذا خففت الهمزة قيل
فى الامر سل ولولا الاعتداد بهذه الحركة العارضه لوجب ان يقال
اسل والجواب عن ذلك ان فعل الامر فرع المضارع فيما اعتدل
فى المضارع فهو ثابت فى الامر فاذا امر من المضارع حذف حرف المضارعه
ثم تطلق ما بعده فان احتيج الى همزة اجتلبت والا فلا فاذن لم يكن

للهمزة في مثل قل يحقق لانه لم ينطق بالمضارع فيه الا متحركا والامر موقوع
عليه فلم يكن ثم همزه بوجه بخلاف ما يجئ فيه الثاني ان الحركة في قل مع
وجوبها كلمة واحدة فصارت في حكم الاصلي اللزوم ولبثبت الحركة في
اللام كذلك لانها كلمة مستقلة فلا يلزم من اعتبار ما صار لازما لا
ينطق به الا كذلك اعتبار ما ليس بلازم ولذلك كثر الحمر ولم يقل احد
اقل ولا اسل الثالث ان الاعلال وصيه واجبة لموجب قوي وتخفيف
الهمز ليس بحتم بل امر جايز فلا يلزم من اعتبار الامر الواجب اعتبار الامر الجايز
وهذا يحقق ما الفرق من باب قل وباب الحمر ولا يندرج فيه باب سل لانه ايضا
يخفف همزه ولكن يقال فيه انه كثر استعمالهم اياه محققا حتى صار كاللازم
للاعلال لكثرته في كلامهم فتنزل منزلة ما ذكرناه فقد ثبت بما ذكرناه ان
مثل هذا العارض القياس ان لا يعتد فان قيل اذا جعلتم الحركة
فيه لحركة لم يكن الذي فينبغي ان لا يجيزوا الحذف في الهمز لعروض
الحركة كما لا يجيزوا رد الواو وفي لم يكن الذي لانهما جميعا لازمان للسكون
الاصلي وقد جعلتم العروض لا اعتدادا به قلت فيه وجهان
احدهما انها لما كانت كالجزء ما بعدها نزلت معها كجزء منها على ما تقرر في
نحو قل وسل فاجريت مجراه لهذا الشبه الاخر انه مبني على ان الهمزه
اصل حففت لكثره استعمالها عند الاستغنا في قولك ضربت الرجل حذف
عند الاستغناء عنها في قولك مبتدا بالحمر ثم ذكر احكاما تعن على الابتداء
بالحركه وتفي الاعتداد بها فكل موضع جعلت معتدا بها فواجب ان
يكون حكمها حكم كلمه متحرك اولها فلا يحذف قبلها حرف علة ولا يحرك
ساكن فلذلك يقول على هذه اللغه في الحمر وما الحمر وجد الحمر ومن الحمر
وزيد الحمر وكل موضع لم تجعل معتدا بها فواجب ان يكون حكمها حكم كلمه
ساكن اولها فتحذف قبلها حرف العلة وتحرك الساكن فلذلك تقول
فالاحمر وبالاحمر وخذوا الاحمر ومنا الاحمر وزيد الحمر وعلى ذلك قال
ومثل الحمر ماد الولى يعني ومثل الحمر ممن اعتد بالحركة بحذف الهمزة
في عاد الولى في قراه اي عمرو ولانه لم يحرك للكونه مدا واللام متحركه
اصلا ولو لم يعتد بها لوجب ان يحرك التنوين وكذلك من لان ثم
قال ومن قال الحمر قال من لان يعني ان من لم يعتد بالحركة العارضه
وجعل اللام في حكم الساكن حتى اوجب دخول الهمزة على ما كانت
عليه قبل النقل فهاؤلاء يقولون من لان تحرك النون لالتقاء
الساكنين لان السكون الذي اوجب عندهم المجئ بالهمزة يقتضي ايضا
ان يحرك الساكن الذي قبله لالتقاء الساكنين ويحريك نون من بالفتح
على اللغة الفصيحة فوجب ان يقال من لان بفتح النون ثم ذكر
لغه اخري على قول من قال الحمر غير معتد بالحركة وهم الذين يحذفون
نون من لسكونها وسكون لام التعريف بعدها اجراها مجرى
حرف العلة لكثرتها معها في الكلام فلكذب في من الذب
فها ولاء اذا لم يعتدوا بالحركة العارضه في قولهم الحمر حذفوا النون
لالتقاء الساكنين كما يحذفونها في مثل ملكذب لان السكون

فى مثل ملكذب وفى مثل ملان اذا لم يعتد بالحركه سوا فاذا سوّغوا
الحذف فى مثل ملكذب سوّغوه فى نظائره وهو ملان قال
واذا التقت همزتان فى كلمة واحدة الى اخره اسقل الى الكلام فى تخفيف
الهمز اذا اجتمع مع الهمز فعلم انما تقدّم على تقدير الانفراد ثمّ قسّم ذلك الى
ما يكون فى كلمة او فى كلمتين وذلك حاضر فان كان فى كلمة لم يخل
الثانيه من ان تكون ساكنه او لا فان كانت ساكنه وجب قلبها حرفا من
جنس حركة ما قبلها لا خلاف فى ذلك كقولك ادم واومن وايمن
وانما فعلوا ذلك كراهه اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانيه ساكنه
بعد الاولى واذا كانوا قد سهلوا امثلها مفرده مع استقاء الامر فان
سهل هاهنا اولى فكذلك الزم وان كانت متحرّكه فلا يكون
ما قبلها الا متحركا فيسقط السكون لعدمه من كلامهم فهذه يجب عند
النحويين ان تقلب الثانيه حرف لين وسقى الاولى على حسب ما كان
يجوز فيها وقلبها حرف لين على حسب حركتها ان امكن ذلك كقولك ايمّه
سآمحضه وانما لم يفعلوا ذلك فى مثل اويدم لعذره لانه لا يمكن ان
يحرّك الالف ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا فوجب قلبها باعتبار
حركة ما قبلها وانما لم يفعلوا ذلك فى ادم لانهم لو قلبوها الفا
لذهبت حركتها وهم يحافظون عليها وليس قبلها ما يمكن ردّه لانها
ايضا صحه فوجب حمله على ما ثبت فيما هو منه وهو اويدم فقلبوها
واوا فان قيل وقد قلبوها ياء فى مثل جاء وهى مضمومه وقياسها على

ما ذكرت من ان يقلب واوا فلبت الاولى ان يقال قلبت واوا على
ذلك القياس ثمّ قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ويجوز ان يقال من
الاصل ان اصله ان يقلب حرفا من جنس حركة ما قبلها فلذلك قالوا
اويدم وجاء بقلب الاولى واوا والثانيه ياء الا ان منع مانع فى
مثل اوادم على ما تقدّم يقرّر المنع فيرجع اليها فى نفسها ان امكن
كقولهم ايمّه وكقولك اوول الى كذا او الى الواو ان تعذّر الامران
كقولك اوادم والوجهان مستعملان ويرجح الاوّل بان الابدال
انما كان فيما ثبت فى غير هذا الباب باعتبار حركة الحرف السابق
وكان جعل هذا الاصل اولى وهو الوجه الاوّل وللثانى قدح فيه قولهم
جاء وشبهه واحيج الى الجواب عنه بما تقدّم فقال ومنه
حاء وحطا ما لان اصل حاء حاىٍ حابى بالياء ومنهم من يقول وقعت
الياء بعد الف فاعل فوجب قلبها همزة فصار حائى فاجتمعت همزتان
فى كلمة فوجب قلب الثانيه على ما تقدّم ثمّ اعلّت كما اعل غاز او قاض
فصار حاء وهو جار مجرى قاض ومنهم من يقول كرهوا ان يهمزوا الياء
مسودى الى الاستثقال باجتماع الهمزتين ففرّوا الى القلب فجعلوا
اللام موضع العين والعين موضع اللام فقالوا حائى ثمّ اعلوه كما
اعلوا قاض فورنه على القول الاوّل قاع وعلى الثانى فال والثانى قول
الخليل واما خطايا فاصلى خطائى وقعت الياء بعد الالف فوجب قلبها
همزة كما يجب فى صحائف فصار خطائى فاجتمعت همزتان فوجب

قلب الثانية على ما ذكرناه في جار والخليل يقول في جمع خطية ما قاله في حامر القلب في حاءٍ من القلب الذي ذكرناه ومعول لما ادّى من خطاى ابدل الياء همزة الى اجتماع الهمزتين رفض وجلبت اللام الى موضع العين والعين الى موضع اللام فصار خطايى على ما ذكرناه في خاوحاوي القولان ما الآخره الى الرجوع الى خطاى فصار مثل يقدره في جمع ركا يا اذ اصل ركا يا ركائى لان ركيّه كصحيفه فجمعه في الاصل ركائى والعرب في كل جمع بعد الفه همزة عارضة في الجمع فيه ما تقلبه من الهمزة تا والياء همزه فتقول في ركائى ركا يا وكذلك يجب ان تقول خطائى خطا ما وقد بيّنا كيفيّه وصوله الى خطائى الذي هو مثل ركائى وسنأتى ذلك في موضعه معللا فلا معنى لاسهابه هاهنا ثم ذكر الجمع بين الهمزتين في كلمة وانه شاذ في كلامهم واتبعه بقراءه اللؤلؤ وان عامر فصلا منه لتضعيف قرائتهم ثما فعل ذلك في غير موضع قال واذا الفتا في كلمتين الى اخره وقع بعض النسخ جار بحذفها تقا من وهو عندى تصحيف لان الحذف صعيف عنده ولا معنى لذكره مقدما وايضا فانه قد قال بعد ذلك عند ذكره الفصل بينهما بالف ثم منهم من يحقق ولو كان الاول دليل الجواز التحقيق لم يكن لذكر جواز التخفيف مع الفصل معنى قوله وتخفيف احدهما بان يجعل بين بين غير مستقيم فانه لا يكون تحقيق احدهما بغير ذلك فلا وجه لحصره تخفيف احدهما بان يجعل بين بين والوجه اذن بين بين كيفيه

التخفيف فيهما او في احديهما فقول اذا اجتمعا وقصد الى التخفيف فجائز ان يخففا جميعا وجائز ان يخفف احديهما فان اريد تخفيفهما جميعا فوجهان احدهما ان يخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم يخفف الثانيه على ما يقتضيه قياس تخفيفهما للاجتماع على ما ذكروا والثاني ان يخففا معا على حسب ما يقتضيه كل واحد منهما لو انفردت وهذا واضح فان اريد تخفيف احديهما لم يخل اما ان يكونا متفقتين او لا فان كانا متفقتين والاولى جزء كلمه فجائز ان تحذف احديهما وتسهل الاخرى على القياس المتقدم وجائز ان تبدل الثانيه الفا بعد المفتوح وما بعد المكسور وواوا بعد المضموم فان لم يكونا كذلك خففت ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ثم ذكر الحام الالف بين الهمزتين ولم تثبت ذلك الا في مثل آأنت وشبهه واما مثل جاء احدهم فلا يعرف مثل ذلك فيه ثم جواز هذا التخفيف عند هذا الاقحام دل على انه عنده دون الاقحام غير جيد ثم نسب ذلك الى قراءه ابن عامر وان قصد الى نسبتها مع التحقيق فهو وجه ضعيف عن ابن عامر والمشهور خلافه وان قصد الى نسبتها مع التخفيف فالمشهور عن هشام دون ابن ذكوان وليس لنسبه ذلك لابن عامر دون ابي عمرو ونافع اما ابو عمرو فلا خلاف عنه في ذلك واما نافع فان قالون يقرأ كذلك من غير خلاف ايضا فنسبه القراءه الى من قرئ عنه بلا خلاف

اومن قراها احد راويه بلا خلاف اولى من تسهيلها الى من قراها احد راويه
بخلاف فلا وجه لتخصيص ابن عامر وقال ومن اجرى وصلا فثلثة اوجه
وهم في الوجه الثالث منها لانه قال وان نحعلا معا بين وليس السائله
نحعل بين لما يقدم ان معنى ذلك ان يجعل بين الهمزة وبين حرف حركتها
فاذا لم يكن لها حركة كيف يعقل جعلها بين الهمزة وبين حركتها فتشبه
انه واهم والتقسيم في البلتة صحيح لانه لا يخلو اما ان سهلا جميعا او الاولى
دون الثانية او الثانية دون الاولى فهذا التقسيم حصر في المعنى فالوجه
ان يخففا جميعا وتحقيقهما جميعا فيه وجهان احدهما ان ينقل حركة الثانية
الى الاولى ثم جعل الاولى بين بين بعد تحريكها والوجه الاخر ان يقلب
الاولى الفا ثم يسهل الثانية بين بين وتسهيل الاولى دون الثانية ان
يقلب الفا وتحقق الثانية وتسهيل الثانية دون الاولى ان يسهل الثانية
بين بين فحصل من التقسيم بلثة اوجه اقسم وجه منها الى وجهين فصارت
اربعة اوجه ذكر منها وجهين واسقط وجهين وذكروجها لا يعقل البتة
وهو الوجه الثالث في كلامه هذا اخر الهمزات باعتبار التخفيف
ومن اضناف المشترك بين الساكنين قال صاحب اللمات
يشترك فيه الاضرب البلثة الى اخره قال الشارح التقا
الساكنين ان كان باعتبار كلمة اشترك فيه الاسم والفعل كقولك في
الفعل قل وقم وفي الاسم كقولك قاض وغاز وليس في الحروف
حروف المعاني يجتمع فيه ساكنان وذلك لعدم تصرفهم في الحروف

والتقا الساكنين مما تقدم اما جا من قبيل التصرف وان كان من كلمتين
حا في الاسم والفعل والحرف تركبا من كل واحد من الاقسام البلثة
ومن كل واحد مع اخوته متقدما ومؤخرا فيكون تسعة اسم مع اسم
واسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع اسم وفعل مع فعل وفعل مع
حرف وحرف مع اسم وحرف مع فعل وحرف مع حرف فمثال
الاول كم استخراجك ومثال الثاني كم استخرجت ومثال الثالث كم الذي
عندك ومثال الرابع استخرج استخراجا ومثال الخامس استخرج استخرج ومثال
السادس استخرج المال ومثال السابع عجبت من استخراجك ومثال الثامن
قد استخرجت ومثال التاسع من الخروج قال ومتى التقا
في الدرج لانهما اذا التقا في غير الدرج اعتفر او هون من احتماعهما
الوقف وان كان احتماعهما على غير حدهما كقولك عمرو وزيد وشبه
ذلك وسبب سهوله انك تقطع الصوت عند الثاني ولو وصلته لم يكن
وصله الا بالصوت ما فيتعذر او يعسر بقاوه ساكنا مع استمرار
الصوت لعسر اسمال اللسان ساكنا على مخرج الحرف مرتين قال
وحدهما ان يكون الالف حرف لين والثاني مدغما ومعنى قوله وحدهما
اي الصفة التي يغتفر امرهما عندها ان يكون كذلك وسببه ما في حرف
المد واللين من المد الذي يتوصل به الى النطق بالساكن بعده مع استمرار
الصوت وما في الحرف المشددة من سهولة النطق بعمل اللسان فيه
عملا واحدا ولا يكفي احد هذين الامرين وان كان اجتماع الساكنين

ممكنا استثقالا لالة الانتهاء الى رفعهم نحو قوم وان كان الاول حرف مد ولين
وحوت حركة الشين من قولك بشد وان كان ما بعدها مشددا الا انهم اقاموا
حرف المد واللين مسوغا لاجتماع الساكنين في باب واحد وهو في كل
موضع دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فانهم يبدلون
الهمزة الفا في نحو الرجل عندك وايمن الله يمنك لما تؤدي اليه من التباس
الخبر بالاستخبار ولو حذفت الهمزة فصار حد الساكنين باعتبار اختفاء امرهما
اما حال الوقف واما لما ذكره من حروف المد واللين والادغام في الثاني
اما في نحو الف الوصل مع المبدلة الفا عند اجتماعهما مع همزة الاستفهام
وسرد من ريحان نحو قاف وميم واشباههما من حروف الهجا مبنيه على
السكون لعدم التركيب وكذلك الاسماء كلها اذا عددت تعديدا وقلت
اخاه في بعض المواضع واخبار ان سكونه لاجل الوقف في موضع اخر
قال لم يخل اولهما من ان يكون مدة او غير مدة ويعني بالمدة ان يكون
حرف لين قبله حركة من جنسه فانه يحذف سوا كان من كلمة او كلمتين
مثال الكلمة مثل خف وبع وقل ومثال الكلمتين يخشى القوم ويغزوا
جليش ويرمي الغرض وان كان غير مدة صحيحا او ليتا ليس قبله من جنسه
لم يحذف فلابد من التحريك وقياسه ان يحرك الاول الا في كل موضع
كان اجتماع الساكنين باسكان الاول لعرض بعد ان كان متحركا
فلو حرك لزال الغرض الذي لاجله سكن فيفوت ما لاجله سكن
فيصير اعلا لا متعدده ولا فائدة فيها فعند ذلك يكون التحريك للثاني

تعلم بذلك الموضع الذي تحرك فيه الاول والمواضع التي تحرك فيها الثاني
وانما كان تحريك الاول الاصل لانه ان كان من كلمتين فالاول اخر
كلمه فهو اقبل للتغيير وكان اولى به وان كان من كلمة لم يكن الثاني ساكنا
الا لغرض فوجب تحريك الاول ليلا يفوت ذلك الغرض واما اسكان الاول
لغرض فقليل ولذلك لم يجعل اصلا لم مثل بما حرك فيه اول الساكنين
فيها لم ابله وتحقيق الساكنين فيه عسر وغاية ما يقال ان اصله لم ابالي
حذفت الياء للجزم وكثر في الاستعمال حتى صار كان اللام هي الاخر فسكنت
لفظا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين اللفظيين ثم ادخلوها
السكت باعتبار الحركة التقديرية لانها لا تدخل الا على متحرك فاجتمع
ساكنان لفظان اللام والهاء فلسرت اللام لالتقاء الساكنين
اللفظيين ولم ترد الالف لان كسرتها اللفظية عارضة فاستعملوا
هذه اللام ساكنة بقدرا من وجه ومتحركة عارضة من وجه فالاول
هو الذي حذفت الالف لاجله والثاني فهو الذي جي بالهاء لاجله
والثالث ما في لفظ اللام من الكسر لسكونها وسكون الهاء وهو
كما ترى من التعسف ومثل من حملها نحو قوله الم الله وقد ساقها
هنا في انها حركة لالتقاء الساكنين وساقه في تفسيره على انها
حركة الهمزة نقلت الى الميم فهو هاهنا وفي عشر هذا الموضع من
هذا الكتاب مصرح بان سكون الميم واشباهها سكون بنا ولذلك
لما لاقى ساكنا اخر حكم بان الحركة لالتقاء الساكنين ولو كان السكون

سكون وقف لم تستحق له الحكم وانما حمل من جعل السكون بها سكون
وقف امران احدهما استبعاد البنا على السكون مع سكون ما قبل الآخر
لما يؤدي الى اجتماع الساكنين من غير الوقف والثاني مجيئها مفتوحة
الميم ولو كانت حركته لالتقاء الساكنين لانت مكسوره فهو الذي
حمله على ذلك واذا جعل السكون سكون وقف اجري الوصل مجرى
الوقف كانت الميم باقية على بنية السكون بقدرها والهمزة باقية على بنية الثبات
مستدلها وجائزا اذا اجري الوصل مجرى الوقف ان يعطى ايضا احكام الوصل
لفظا بدليل جواز قولهم ملتهُ ارنبه فانه ثقل لحركة الهمز الى الهاء اجرا للوصل
مجرى الوقف قل ذلك والاكثر بعلت ما الباشما وفي ذلك تعسف
وحمل ما اجتمع عليه القرا على الوجه الصعيف لان اجرا الوصل مجرى الوقف
ليس بالقوي في اللغه وبيان تعسفه هو ان الاسما اذا جردت عن
التركيب فقد فقد منها مقتضى الاعراب واذا فقد منها مقتضى الاعراب
وجب البنا اذ لا متوسط واذا كان كذلك وجب الحكم بالبنا فاذا وجب
الحكم بالبنا ورايتنا المعرب اسكنتها حكمنا بصحة البنا على السكون وان
كان قبله ساكن لانه حرف مد ولين والذي يدل على ذلك ان بعض العرب
يكسرها ولا وجه للكسر ها الا البنا فثبت انها مبنية وانما اعتقبتا وها على
السكون وان كان خلاف قياس ما وضع عليه كلام العرب لعروض ذلك
في بابها كعروض الوقف في مثل زيدٍ وعمرٍو الا ترى ان الحركة لما كانت
اصلا في قولك جاني زيدٍ وعمرٍو اعتقبها ما يعرض من التقاء الساكنين

في الوقف وكذلك هذه الاسماء العروض في وضعها انما هو التركيب
لتحصل الفايدة التركيبية هذا هو المقصود في موضع الكلام ولم توضع الا
الالفاظ لتفيد مفرداتها بدليل انه لا تكلم بها الا مع من يعرف مفرداتها
قبل ذلك واذا كان الاصل التركيب فالاصل الاعراب الذي هو مسببه
وقطعها عن التركيب عارض كما ان الوقف على الكلم عارض
فاعتقبها الجمع بين الساكنين كما اعتقبا في نحو زيدٍ وعمرٍو وفي الوقف
لما اشتركا في عروض ذلك وان كان احدهما معربا والآخر مبنيا لما قدمناه
من الدليل واما شبهه الفتح دون الكسر بعد ان ثبت انه مبني فلما حصل
من الكسرات والياآت ورفيق اسم الله بعد ثبوت تفخيمه في الابتدا مع ان
السكون عارض على ما قدمناه وانما اشترطنا الاسم المفخم ليلا يرد
مثل قولك ضرب الذي فانه يكسر على المختار وانما شرطنا ان يكون الساكن
عارضا لفقد ان سبب الاعراب وهو التركب للاطراد مثل قولك ميت
الله وامتحريك الثاني فقد تقدم ما يرشد اليه وبينا انه انما يكون في
الموضع الذي يسكن الاول لغرض فلو حرك الاول لبطل الغرض الذي
سكن لاجله وذلك مثل انطلو فان اصله انطلق فلما كان طلو مثل
كتف صارت اللام كالتا فسكنت لتسكنها فاجتمع ساكنان فحركت
الدال لالتقا الساكنين واما تيقه فاصله سقه على ان الها ها
السكت وقد حملها ابو علي على ذلك من قراه حفص ولسن بمستفهم فان
قراه حفص طاهرة في ان الها ضمير لانها بعد قوله يخشى الله وقوله

وسقه الهاء فيه ضمير يعود على اسم الله تعالى واذا كان كذلك فوجهه ان
اصله يتقيه حذف الياء للجزم بقي ويتقيه سكنت القاف لشبهها لفظا
بكتف فصار ويتقه ولا ساكن حينئذ فلا وجه لايراده على ذلك فيما
نحن فيه واما اذا قدرنا الهاء السكت وسكنا القاف على ما ذكرناه
اجتمع ساكنان القاف والهاء فحركت الهاء بالكسر لالتقاء الساكنين وفيها ما
ترى من ضعف والثاني البعد مع ظهوره انتفاؤه عن القراءة المذكورة لما بيناه
فلا وجه لحمله على هذا الوجه البعيد مع ظهوره في وجه جائز مستقيم اما
نحو ردّ ولم يردّ فالاصل فيه ازدد ويزدد فسكن الاول لغرض الادغام
عند اصحاب هذه اللغة فاجتمع ساكنان حرك الثاني لانه لو حرك الاول لفات
الغرض الذي سكن لاجله وهو عرض الادغام فوجب تحريك الثاني لذلك
واما اهل الحجاز فوجه لغتهم ان الادغام مشروط فيه ان يكون الثاني متحركا
لان الاول لا بدّ من اسكانه فلو لم يشترط تحريك الثاني لادّى الى
اجتماع الساكنين بدليل اجماع الاظهار في يردد ويزددن الا
من لا يوثق بهم ولا يعتدّ بلغتهم واذا كان كذلك فقوي الاظهار في ازدد
ولم يردد لما كان كذلك في يردد ويزددن وقد اجيب عن ذلك
بان السكون في يردد سكون بناء لا يقبل حركة والسكون في لم يزد
سكون عارض يقبل الحركة فلا يلزم من امتناع ادغام الاول ادغام الثاني
ولذلك جاء القرآن على كلّ واحد من اللغتين فثبت ان كلتا اللغتين
مستقيمة قال الله تعالى من يرتدّ فهذا على لغة بني تميم وقال

من يرتدد في قراءة ابن عامر ونافع على لغة اهل الحجاز وقال واضمم اليك
وقال اشدد به ازري فهذا على لغة اهل الحجاز اجماعا واللغتان حيّدتان
الا ان الادغام في المضارع المجزوم اقوى منه في صيغة الامر الا ترى
الى قوله واضمم واشدد كيف اتفق على اظهاره وقوله من يرتدد اكثر
القراء على ادغامه وسرّ ذلك ان السكون في اضمم واشدد سكون بناء
لا سكون اعراب عارض كما يقوله البصريون فكان كسكون ردّت
وسكون المضارع سكون اعراب عارض والعارض لا يعتدّ به فكأنه
محرك على اصله وايضا فانه ادغم قبل دخول الجازم فحاء الجزم وهو مدغم
فبقي على حاله فاما اذا قيل ردّوا وشدّوا وشبهه فهو محلّ اجماع
في الادغام لان حركة الثاني حركة لازمة فلا وجه للاظهار واذا وجب
الادغام في المضارع في نحو سدّ يشدّ وردّ يردّ مع قبوله الاسكان
في شددت ولم تردد فادغام ما لا يقبل الاسكان احرى قال
والاصل فيما حرّك منهما ان يحرك بالكسر الى اخره قال انما كان
كذلك لامور احدها انّ ما بين الكسر والسكون من المواخاة من حيث
اختصاص كلّ واحد منهما بفصل من المعربات فلما كان بينهما هذه المواخاة
وجعل الكسر عوضا عند الحاجة الى الحركة الثاني ان الجزم في الافعال
جعل عوضا عن دخول الجرّ لتعذّر دخول الجرّ فكذلك الكسر جعل عوضا
من السكون في موضع تعذّر بقاء السكون على سبيل التقاضي
والتعارض والثالث ان الغرض من تحريك الاول التوصّل الى النطق

بالساكن قال والذي حرك بعضهم فلامر يعني انه لما عدل عن الكسر
الا بعارض خاص يقتضي غيره جوازا او وجوبا والجواز قد يكون على السوا
وقد يكون الاصل اولى وقد يكون المعدول اليه اولى فالجواز على السوا
ان يكون ما بعد الساكن الذي ضمه اصليه لفظا او تقديرا في نفس
الكلمة التي الساكن فيها في مثل قالت اخرج وقالت اعزي وانما قلنا
ضمه اصليه احترازا من مثل ان امشوا وان امرو فانها ليست اصليه
بدليل قولك امش بالكسر ومررت بامرئ بالكسر ورأيت امرأ بالفتح
وانما قلنا لفظا او تقديرا السمل باب قالت اخرج وقالت اعزي لئلا يتوهم
ان الشرط حصول الضمه لفظا وانما قلنا في نفس الكلمة التي الساكن
فيها احترازا من مثل ان الحلم فهذه ضمه اصليه بعد الساكن ولكنها من كلمه
اخرى لان حرف التعريف كلمة مستقله فالضمه من كلمة اخرى واذا
كانت منفصله كانت غير لازمه ولذلك لم تعتد بها بخلاف ما تقدم من
كسر فعلى الاصل ومن ضم فلكراهه الضم بعد الكسر فعدل الى
الضم ولذلك وجب ضم الهمزه في مثل اخرج افل وانما التزم ثم ولم يلتزم
هاهنا لان الهمزة مع الضمه كلمة واحده وليس ما ذكرناه مع هذه الضمه
في كلمة واحده ولا يلزم من شدة الكراهه لهذا الاستثقال الذي يحقق
في كلمة واحده سد به فما كان من كلمتين لكون ذلك غير لازم
وصلا ولا قطعا اما الوصل فلانه مدرج بغير ساكن واما القطع فواضح
واما نحو اخرج فاحتيج فيه العدول عن الاصل فكل واو هي ضمير

وقبلها فتحه في نحو اخشوا القوم وانما احتيج لانه لما قصد الى تحريكه
تحريكه بضمه الحرف الذي كان يليه اولى من حركة اخيه لما في ذلك
من مناسبتها والدلالة على المحذوف ايضا وللفرق بينها وبين لو كما قال
واما موضع الجواز والمختار الاصل فواو لو لانها ليست كواو الضمير فما
ذكرناه تبقى الكسرة فيها على الاصل واما الضم فيها في شبهها بواو الضمير
بعد تعليله بالعله الاولى فلا يستقيم شبهها به مع تعليله بالعلة الثانيه
لان منافيها لانه انما ضم احتيج الفرق بينه وبين واو لو فكيف
يستقيم ان يقال ضمت واو لو لشبهها بها وفي ضمها انتفاء الفرق الموجب لضم
احتيج القوم فصار في ضمن اسات هذا الحكم اسقاط تلك العله ومثال
العدول عن الاصل على غير المختار الفتح في مثل مررت بالذي ومثال
الجواز على الاستواء قولهم ردّ وردّ ورُدّ بالحركات الثلث في لغة بني
تميم اما الكسر فعلى الكسر واما الضم فللاتباع واما الفتح فلطلب
الخفه بعد كراهة الكسر واما الموضع الذي يلزم فيه العدول عن الاصل
فباب ردّ اذا القيه ضمير بعده للغائبه فانه يجب فيه الفتح وانما التزموا
فيه الفتح لحقا الهاء فكان الحرف الذي قبلها قد ولي الالف فقوي
امر الفتح فالتزم لذلك واذا اتصل به ضمير لغايب فالوجه ضمه لما ذكرناه
من العله الا انه ليس في القوه كالالف لانه لا يكون قبل الالف الا
فتحه وليست الواو ومثلها في استلزام الضم واصفا فانك اذا اسندت
الكسرت الهاء مستقلت الواو وما قبل مستلزم الضم ولهذا المعنى حا

الكسر في لغة بني عقيل ولا يعرف الفتح الا فيما اورده ثعلب فانه قال شدّه
وشدّه وشِدّه فجوّزوا اللثة في ذلك والظاهر انه وهم منه في تجويزه ذلك
مع وجود الضمير وظن ان ما كان يجوز فيه قبل الاتصال الضمير باق بعد
اتصاله فاذا بقي يجوز ردّ ولم يردّ ساكن اخر بعده سائغ الفتح والكسر
ولا بعد في الضم اما الكسر فعلى الاصل وسقوى لانه اذا قدّر مفكوك
الادغام كان الكسر لازما واذا كان لازما فالادغام انما حاء عليه وهو
على ما كان فينبغي ان يبقى على حاله واما الفتح فلان الكلمة الاولى منفصلة
فنطق بها على ما تقتضيه ثم جاء الساكن الثاني وقفت على حالها في الفصيح
وهذا بعينه يجري في وجه الضم فلذلك قلنا ولا بعد في الضم وما حركوه بحركة
غير الكسر والزموها قولهم منذ اليوم لانها حركتها الاصلية فكان تحريكها اولى
لما فيه من الاتباع وهذا سيبويه الى يقوله الضم في اخشوا القوم لانهم عدلوا
عن اصل التقاء الساكنين الى الحركة في التقدير بنيتها عليها مع ما بين الواو
الضم من المناسبة قال ـــــ وليس في هلم الا الفتح وانما التزم الصحيح
فيها لانه اسم فعل موضوع على الفتح كرويد فلا وجه على ذلك لايراده في
التقاء الساكنين وانما يرد في ذلك على تقدير ان يكون اصله هل اوها الم
على القول المتقدم في اصل هلم فحينئذ يكون من باب التقاء الساكنين
فاذا قدّر كذلك علل التزام الفتح لانه مركب والتركيب يناسب من التخفيف
اكثر من المفرد وايضا فلشبهه بخمسة عشر قوله ولقد جد في الهرب
من التقاء الساكنين من قال داته وساته الى اخره يعني انه لم يغتفر

امرهما مع وقوعهما على حدّهما حتى فرّ عنهما لما امكن قلب الالف همزة قال ولا
الضالين وكذلك اذا وقف على باب البكر بحركة الحرف الموقوف
عليه وكل ذلك فرار من التقاء الساكنين ولم يفعل ذلك فيما منع منه
مانع فلم يغيروا الواو والياء في مثل يامرونّي وخوبيّه لتعذّر التغيير لبعد الهمزة
عنهما ولا فعل ذلك في مثل ذلك رأيت النمر الى على شذوذ لما تقدّم علته
في موضعه قال ـــــ وكسروا نون من عند ملا فانها كل ساكن
الى آخره هذا الحكم المذكور في هذا الفصل هو احكام الفصل الذي قبل ما قبله
وهو قوله والاصل فيما حرك منهما وليس لما خبره عنه معنى والاصل ان
يحرك نون من بالكسر على ما تقرر من اصل التقاء الساكنين الا انهم التزموا
مع لام التعريف على اللغة الفصيحة لكثرة دخول وقوعها معها مع لزوم
الكسرة لها فطلبوا الخفة لذلك والتزموا فقالوا من الرجل وتقوية فيما
عداه على الاصل واما نون عن فقياسها ايضا الكسر الذي التزموه في الافصح
وهي وان كثرت مع اللام الا انها لم تكثر كثرة من وليس قل نونها لكثرة
فافترقا لذلك واما ما حكي عن الرجل بالضم فلغة لبعض بجيده ووجهها
من حيث الجملة انهم شبهوها بحرف العلة لما افصح ما قبلها كما شبهوها
لما انكسر ما قبلها بحرف العلة فقالوا ملعنبر كما قالوا اخذوا العنبر فكذلك
عن الرجل كما قالوا احشوا القوم ومن اصناف المشترك علم اوايل
الكلم يشرك فيه الاضرب الثلثة وهي في الامر العام على الحركة الى اخره
قال ـــــ الشارح الظاهر انها حكم اوايل الكلم ليس من المشترك

لأن المشترك عبارة عن الاحكام التي فيها اثنان او ثلثة وليس العلم كذلك ولو
صح ان يقال ان العلم مشترك فيه لصح ان يعبر عن جميع الابواب بالعلم وليس
هو المقصود وانما المقصود ما يكون الاشتراك فيه حقيقة كما بيناه في
اوله كالاعمال والوقف واحكام اوايل الكلم بحرك وسكون واشترك في
ذلك الاسم والفعل والحرف ثم ذكر ان الاصل التحرك لان كل كلمة
بعد منفصلة فقياسها ان توضع متحركة الاول للاستعداد للنطق او ثقل
ست ان الاصل الحركة قال ـــــــ وقد جاء بنها ما هو على السكون
الى اخره الكلمات التي اوائلها ساكن تكون في الاسماء والافعال والحروف
اما الاسماء فعلى قسمين سماعي وقياسي فالسماعي الفاظ محفوظة وهي ما ذكرها
والقياسي مصادر الافعال التي بعد الفائها اذا ابتدى بها اربعة احرف
فصاعدا كقولك الانطلاق وشهه وانما قال بعد الفائها اذا ابتدى بها
اربعة احرف ولم يقل مصادر الافعال التي على اكثر من اربعة احرف لانه في
حصر ما في اوله ساكن من المصادر لو قال ذلك لوجب ان يكون قد حكم
على نحو تدحرج وتناظر ونحوهما بان اوائل مصادرها ساكنة وليس بمستقيم
لانك تقول في مصدر تدحرج وتناظر فوجب ان يتعرض لالفات الافعال
ليخرج عنه مثل ذلك فلا يرد على ذلك الا مثل قولهم اهراق واستطاع فان
بعد الفائها اذا ابتدى بها اربعة احرف وليس اول مصادرها ساكنا
وجوابه ان ذلك شاذ فلا يعتد به فما نحن فيه والوجه ان يقول
اصله اراق واطاع وعند ذلك لا سقى بعد الفه اربعة احرف والآخر

والاحراز هذه زيادة على غير قياس فلا يعدها فكانك قلت اراق واطاع
وليس بعد الالف الا ثلثة احرف وسيأتي ذلك في صنف زادة الحروف
واما الفعل فكل ما جاء فيه من سكون الاول جار على قياس وهو
قسمان احدهما افعال المصادر التي ذكرنا ما ماضيه وامر اورد على المصنف
لكونه لم يقيد بالماضي والامر ولم يحترز بذلك عن المضارع ان تقال
اذا قلت انطلق واستخرج فهذا فعل بعد الفه اذا ابتدي بها اربعة احرف
فصاعدا وليس اوله ساكنا فلا استفهم ذلك في الفعل وان استقام
في المصدر لان المصدر يجار في الجميع على ما ذكر وانما جاء هذه
المخالفة في الفعل فان اجيب عن ذلك بانا قصدنا الى ان سكون الالف
المذكوره همزة وصل جيء بها للنطق بالساكن لم يستقم التعريف بذلك
لانه يؤدي الى الدور وذلك لانه لا يعرف ان المحل همزة وصل الا
بعد ان يعرف كون الاول ساكنا ولا يعرف كونه ساكنا الا بعد ان
يعرف انها همزة وصل فالاولى ان يقال في الفعل ما ليس بمضارع فيدفع
هذا السؤال ويرتفع اللبس القسم الثاني من الافعال مع الامر
من الثلاثي غير المزيد فيه مثل اضرب واذهب لا يرد على ذلك نحو
وجف فان اصله السكون وان قصد قاصد الى الاحتراز عنه امكنه
ان يقول مما لم يعتل مضارعه من المعتل الفا والعين فيخرج بات وجف
ولا يحترز بحوا يحل لانا قلنا مما لم يعتل مضارعه وهذا لم يعتل مضارعه
فهو داخل في الاول فان خيف من ورود وقصد الى الاحتراز منه

ايضا لكونه صيغة امر من الثلاثي وليس ساكن الاول مزيدا لاحتراز منه لخصوصه
لانه لا اخ له يشاركه فقصد الى غير عام وانما ذلك مختص بالامر
من ترى خاصة الا ترى ان اخواته نحو شاى وناى لم تفعل بها هذا الفعل بل
حركت كما جرى باب سعى ويقال في الامر ايا اسام تقال اسع فعلم ان ذلك مخص
بلفظ ترى والامر منه واما الحرف فلم يات فيه ما اوله ساكن الا لام التعريف
وحدها والميم فرع عنها وهذا على مذهب سيبويه لان مذهب سيبويه ان
اللام وحدها للتعريف اما الخليل فمذهبه ان حرف التعريف ال فعلى فمذهبه
ليس في الحرف ما اوله ساكن لان اول هذا الهمزة وهي يتحرك له بالفتح وانما
استثمرها التخفيف للكثرة وتخفيفها للكثرة لاجعل اللام او لاميتان
ذلك انما جرى على قول سيبويه دون الخليل قال فاذا وقفت
هذه الاوائل في الدرج نطق بها ساكنة لانه ان كان قبلها متحرك فلا اشكال
وان كان قبلها ساكن حرك الاول او حذف فيصير ايضا ما قبلها متحركا
نطق بها على حالها ساكنة فاما اذا وقعت في موضع الابتداء او لا يمكن
الابتداء بالساكن او يعسر يوصلوا الى الابتداء بالساكن بان زادوا الهمزة متحركة
ليمكن النطق بالساكن لقولك بالابتداء اسم استغفار استخرج اضرب
الرجل قال وسمى هذه الهمزات همزات الوصل لانها توصل بها
الى النطق بالساكن لانها سميت بهمزات الوصل لانها تحذف في
الوصل لانها حينئذ مفقودة فكيف تضاف مشبهة الى شيء يجب عنده
فقدانها وهي سميتها بالعكس من ذلك اولى قال وحكمها ان تكون

مكسورة الى اخره لانه قد ثبت انما توصل به الى النطق بها عند الوصل اذا
كان قبلها ساكن بحركة في كسره فجعلت حركة الهمزة ايضا شبيهة بها
بذلك لعروضها اصلا او نقول تقدر احلالها عرية عن الحركات فيجب ان
تكون بمكسورة لما تقدم من اصل التقاء الساكنين الكسر فان عدل عن الكسر
الى غيره فلعارض فلا بد من بيانه وهو موصوف احدهما ما وقع بعد سكونه
ضمة اصلية لفظا او تقديرا كقولك اغزو اغزى ولا تقول ابنوا بالضم بل تقول
ابنوا بالكسر لان الضمة هاهنا ليست اصلية الا ترى انه من قولك بنى يبنى
واذا املت اغزى ضممت لان بعد السكون ضمة اصلية تقديرا الان
اصله غزا يغزو واصل اغزى اغزوي وانما جاءت الكسرة من قبل الاعلال
لا من اصل البنية وبحث الضم فيما ذكرناه ولا يجوز التقاء على الاصل فلا
يكون همزة افعل واخرج الا مضمومة بخلاف قولك اغز وقالت اخرج
على ما تقدم لان الحركة التي في هو قالت اخرج من كلمة اخرى والحركة
التي في باب افعل واخرج من كلمة واحدة فلما كانت الهمزة من جملة الكلمة
هاهنا قوى امر الضم فيه لان العدول عن الكسر في نحو وقالت اخرج
انما كان كراهة الضم بعد الكسر وكذلك في قولهم اعل وكراهة الضم بعد
الكسر فيما كان من كلمة اشد فيما من كلمتين وهو في كلمتين اسهل
فلذلك جاء الامران في باب وقالت اخرج والتزم العدول الى الاصل
في باب اقتل واخرج لما ذكرناه والموضع الثاني همزة لام التعريف على
مذهب سيبويه فانها همزة وصل احتلبت للنطق بالساكن ولانها التزم

فيها الفتح على ما تقدم قال ـــــ واثبات شيء من هذه الهمزات في
الدرج خروج عن كلام العرب الى اخره قال ـــــ السارح لانه انما
جيء بها في الاسد الماذكرناه من الحاجة اليها فعلم انه لم يوت بها الا لذلك فاذا
اتي بها في غيره كان خروجا عن كلامهم قطعا وما خرج عن كلامهم فهو لحن
واما كونه لحنا فاحشا فلانه اذا غيرت حركة حكم بالحن فاذا زيد حرف وحركة
لست من كلامهم كان اللحن الا انهم اتوا لو اعن هذه الهمزة الفا في باب احسن عندك
وايمن الله يمنك وقد تقدمت علة ذلك وهو مما التزموه فرارا من ذلك للالباس
المقدم ذكره واما اسكانهم هو وهي الى اخره قال ـــــ السارح
اورد هذا الفعل معترضا به لان اول الكلمة من قولك وهو وهو فهو من
الهاء وهي يسكنه كسكون قولك واسمك واستخراجك فلم لا يجعلهما اوله
سائلا ولم تعد واجاب عن ذلك بان هو وهي ولام الامر اوالها متحركة بدليل
قولك هو فعل ذا وهي فعلت كذا السعود وسعه ثم من سبب الاسكان
فيه لسعي شبهه ذلك وذلك انه لما اتصلت بها هذه الحروف وتزلت
معها كالجزء نزل قولك وهو كقولك عضد وقولك وهي ولي من قولك ولسعو
منزله قولك كتف وقد ثبت تخفيف نحو ذلك بالاسكان فاجري هذا
مجراه فتسكن تخفيفا عارضا فمت ان اصلها البناء والسكون عارض
ثم هو وان كان ثم ليست كالواو والفا في تنزلها منزلة الجزء لاستقلالها
فلحملها على اختها شبهها هما ولذلك كان الاسكان في وهو وهي ولسعو
اكثر منه في ثم هو وثم هي ثم لسعو وضعف في نحو ان ويمل هو لانه

لم تتصل بما هو كالجزء ولا بما اشبه ما هو كالجزء ولذلك كان ذلك الوجه ضعيفا
وهو مروي عن قالون ومن اصناف ـــــ المشترك زيادة الحروف
قال ـــــ صاحب الكتاب تشترك فيه الاسم والفعل والحروف الزوايد
التي يشملها قولك اليوم تساه اداناه سليمان الى اخره قال ـــــ السارح
ولا مدخل للحرف في مثل ذلك اذ لم تثبت تصرفهم في الحرف بالاستقاق
كتصرفهم في الاسم والفعل وامر الزيادة راجع الى معنى الاشتقاق لان
معنى الزايد هو الذي يسقط في تصاريف الكلمة تخفيفا او تقديرا والحرف
لا مدخل له في ذلك اذ لم يتصرف فيه تصرفهم في الاسم والفعل واما
الاسما الجامدة حكموا فيها بالزايد والاصلي على انها لو تصرف فيها لكان
قياسها ان يكون كذلك حملا على نظايرها واما الاسما الاعجمية والمعربة
فالاكثر هم ايضا حكم عليها بالاصلي والزايد على معنى انها لو كانت من كلامهم تقديرا
لكان قياسها ان يكون كذلك كما قلناه في الجوامد ومنهم من لا يتعرض لوزنه
والحكم عليه بزيادة في البعض واخذ في البعض وقول انما ثبت ذلك في
كلامهم فاما ما عربوه فلم يثبت ذلك فيه والحروف الزوايد هي ما ذكره
وقد ظن بعض الناس ان حصرها في اناه سليمان ليس بمستقيم من حيث انه
سقط منها الواو واحسبان المراد اناه سليمان يوصل الها واو وعند ذلك
تحصل الواو قال ـــــ ومعنى كونها زوايد ان كل حرف وقع
زايدا فانه منها الا انها اذا وقع زوايد وازاد بحروف الزوايد ما ذكره
من ان الزايد لا يخرج عنها لانها يكون ابدا زوايد لانه قد يكون الكلمة

منها وكلها اصول كقولك سلم وعمل وهمل واشباه ذلك وازاد ايضا الزيادة ضرر
المكرر له لانه قد تقدم ان ذلك يجرى في الحروف كلها فعلم انه لا اختصاص
لها فاذا اختصها هنا علم انه اراد غير ذلك قال ولقد اسلفت
في مسمى الاسماء والافعال لانه لما ذكر الابنيه ورتبها على مواضع الزيادة
وعلمت مواضع الزيادة وما معه زايدا وهو كلام متعلق بالزياده ضمنا ولكنه
لم يستقر عنه لان غرضه هاهنا ان يعرف القوانين التي يحكم بها بكون
الشي زايدا ولم يتعرض لذلك ثم فالغرض الذي ذكرها هنا ان يعرف القوانين
باعتبار غير الغرض الذي ذكرها ثم باعتباره ثم شرع فيها واحدا واحدا فقال
الهمزه يحكم بزيادتها اذا وقعت اولا وبعدها ثلثه احرف اصول فلت
اما اذا وقعت اولا وبعدها ثلثه احرف اصول فان علم ذلك بالاشتقاق
فلا اشكال وهو كثير وان لم يعلم الاشتقاق فان ثبت ان البناء اصول زال
الاشكال ايضا لانه قد ثبت مثله كثيرا فكان حمله على الاكثر اولى وان
لم تحقق انها اصول لم نخل اما ان يقوم دليل على بعضها او لا فان قام فلا
اشكال في الحكم باصالتها لتعدد الزيادة كما ذكره في امعه وامره والاحكم
بزيادتها وما ذكره في اولق فانه يحتمل الامرين غير مستقيم على التحقيق لانه
لم نخل اما ان يقوم دليل على زيادة الواو او لا فان قام دليل على زيادتها
ثبت ان الهمزه اصليه وان لم يقم ثبت ان الهمزه زايده وكان الحكم بزيادتها
اولى من الواو نظرا الى الاكثر في كلامهم لان افعل اكثر من فوعل
واذا لم يقم دليل فجعله من باب الاكثر اولى واذا حكم بان ازنب افعل

لا فعل ليكون من باب الاكثر مع كثره فعلل كان حمل هذا على انه افعل اولى
وما توهم من الدليل على ان الواو في اولق زايده وهم ذكره صاحب الصحاح
ووهم فيه وذلك انه قال واولق افعل لانه يقال الوق فذكر دليلا على ان
الهمزه زايده والواو اصليه وهو دليل على العكس لانه اذا ثبت الق
فهو ما لوق وكانت الهمزة اصليه فامن الفعل فيعلم ان الهمزه في اولق
ايضا فامن الفعل فيجب ان يكون وزنه فوعلا ثم ذكر بعد ذلك انه
يجوز ان يكون فوعلا لانه يقال مولق وهذا ايضا دليل بان الهمزه
اصليه الا ان الدليل الاول الذي جعله لعكس مداوله اظهر في الدلاله
لانتفاء الاحتمال عنه لان مولقا يحتمل ان يقدر انه موفعل فيكون
الهمزة زايده واذا علمت ان الواو في اولق زايده وجب ان تكون
الهمزه اصليه لانها لم تقع مع ثلثه فلو جعلت زايده لادى الى ان
تكون الاصول حرفين ولم تثبت ذلك واما الدليل على ان احدى الميمين في امعه
وامره زايده انها لو كانت اصليه لادى الى ان يكون الفا والعين من جنس
واحد وهو نادر من كلامهم فكان العدول عنه اولى بتقدير وقوع
الهمزه اصلا اكثر من تقدير الفا والعين من جنس واحد فحمله على
الاكثر اولى ولو قيل في امره ان الهمزة اصليه بدليل الاشتقاق لان
المعنى انه ائتمر بامر كل واحد لم يكن بعد اذ كان افتعل من الاشتقاق
غيره لانه هو الاصل في الحكم بالزيادة فاذا وجد لم يعارض بغيره
لكونه انما صير اليها عند فقدانه فاما اذا وقعت على غير الصفه

التى ذكرها فالحكم عليها بالاصالة لم تشتكثره فى زيادتها فيحمل عليها واذا لم يحكم
زيادتها فالاصل ان يكون اصلا الا ان يقوم دليل خاص من الاشتقاق فيحكم
بزيادتها كما ذكره فيما استثناه من قولهم شملل وينبدل الى آخرها اما شميل فلقولهم
شملت الريح وذلك دليل واضح على كونها زايده واما ينبدل من قولهم بذلت الشى
اذا اخذته بسرعه واما جرايض فلانهم قالوا جرواض وجرياض فى معناه وهو
الضخم فعلم ان الهمزه ليست من نفس الكلمه فوجب ان يحكم بزيادتها واما
ضهناه فلانهم قالوا امرأه ضهنا فعلم ان الهمزة زائده فى ضهيا وجب الحكم
بزيادتها فى ضهناة قال والالف لانها تزاد اولا الى آخره قال
الشارح لكونها لم ترد اولا واضح فى التعليل لتعذر الابتداء بها واما اذا وقعت
غير اول بلثه احرف فصاعدا لم يلزم الا زايده لانه لكثر زيادتها حتى صار
ذلك من كلامهم كالمعلوم ولذلك حكم انها لا تكون اصلا الا وهى منقلبه عن
واو او ياء انما لم تشوها اصلا لان الاصول فى الابنيه قابله للحركات
وكرهوا ان يضعوا منها ما لا تقبل حركه البته فرفضوه بخلاف غيره ولذلك
لم يوقعوها للالحاق الا انهم اذا الحقوا وقد قصدوا اجراء البنيه مجرى الاصل
وكرهوا ان يضعوا منها ما لا تقبل حركه البته فرفضوه بخلاف غيره ولذلك
لم يوقعوها ايضا للالحاق الا انهم اذا الحقوا وقد ما لا يكون اصلا ولذلك
ايضا لم تقع الالحاق وقوله لا تقع للالحاق الا اجرا لانها عند
المحققين انما الحقت ما قبل متحركا وانفتح ما قبلها فقلب الفا الا ان
الحاقها فى الموضع الذى تقلب فيه مخصوص ايضا بان يكونوا اخيرا لانها

لو الحقت فى غير الاخير لم تخل اما ان تلحق ساكنه مفتوحا ما قبلها او غير ذلك
فان الحقت على الاول انقلبت الفا فيزول وجه الالحاق لفوات الحركه
فيها فتفوت المعنى الذى من اجله الحقت وان الحقت على الثانى وجب ان
سقى فيه على حالها فتكون الفا فان قلب فلم لا يجى ذلك فى الحاقها
اخرا عن الباقال فيها اخرا ما قيل فيها غير اخر قلت حركه الاخر حركه عارضه
غير معتد بها فى الرنه فلا يلزم من صحه الحاقها فى الموضع الذى لا تخل بمعنى
الالحاق صحه الحاقها فى الموضع الذى اخل بمعنى الالحاق قوله وهى فى
قبعثرى كنحو الف كاب الى اخره يريد انها زايدة محضة ليست للالحاق
كما ان الالف فى كاب ليست كذلك لان شرط الالحاق اصل يكون الفرع آ
حرف الزايد لغرض الاتيان به على زنه الاصل وليس فى الاصول سداسى
فيكون بغثرى بالفه ملحقا به ولو كان ثم اصل لحكم بكونه للالحاق اذ لا مانع
سوى ما ذكرناه فتعذر لذلك وهذا معنى قوله لانها ثم على الغايه معناه
لكونها زايده على نهايه ما بنيت عليه الاصول لان نهايه الاصول خمسه
فالالف فى قبعثرى اذا فات عليها فعلم انها الف الالحاق واما لكونها زايده فواضح
قال والنا اذا حصلت معها ثلثه احرف اصول فهى زايده ايما وقعت
الى آخره لكثر زيادتها مع ثلثه احرف حتى حكم عليها بالزياده وان لم تشت
الاشتقاق ولا مانع فان قام مانع منع من زيادتها حكم بالاصاله على نحو
ما تقدم فى الهمزه ولذلك حكم بالاصاله فى ياجج ومزيم ومدين وصيصيه
وقوقيت اما ياجج فلانه لو كانت زايده لوجب ان يكون ما بعدها اصولا

ولو كانت اصولا لوجب ادغام العين في اللام كما في بعض وفعل فلما لم يدغم دل
على الثانيه للالحاق واذا وجب ان يكون لذلك وجب ان يكون الالف اصليه والا
ادى ان يكون الاصول حرفين وهو مطرح واما مزيم فانما حكم بأصالة
الالف لانها لو كانت زايدة ان يكون الميم الاولى اصليه فيجب ان يكون
وزنه فعيل وفعل ليس من ابنيتهم الثانى هو انه لو كانت الياء زايده لوجب ان يكون
من باب سلس وهو قليل واذا كانت اصليه كان من باب فرس وهو اكثر الثالث
انه لو كانت زايده لوجب ان يكون الميم اصليه وزياده الميم اولا اكثر من
زياده الياء وسطا فحكمه على الاكثر اولى الاخر هو انها لو كانت زايده لادى
الى ان يكون من باب المهمل فى كلامهم لان باب مزيم مهمل واذا كانت
اصليه كان من باب رام يريم وهو من المستعمل فحمله على المستعمل اولى
واما مدين فيجرى فيه الوجه الاول والثالث لا يجرى فيه الرابع لانه
لا يلزمهم ان يكون من باب سلس وهو الثانى ولا يلزم ان يكون من المهمل
لان مدين مستعمل كما ان دان يدين مستعمل وهو الرابع فبقى الوجهان جايزين
واما صيصيه فانما حكم باصالة الياء الاولى لانه لو كانت زايده لادى الى
ان يكون من باب بسن وهو نادر وباب سلس اكثر منه فحمل على الاكثر اولى
وايضا فانه لو حكم بزيادتها لادى الى ان يكون من باب المهمل اذ ليس فى
كلامهم تركيب من صاد ين وياء واذا حكم باصالتها كان من باب المستعمل
لان الصاد والياء من باب المستعمل لقولهم بمعنى الشخص وهو الخشف
من الثمر واما الثانيه فاصليه ايضا لانه من الرباعى كقويت واما

قويت فانما حكم بان الباء اصليه لانه لو حكم بزيادتها لوجب ان يكون من
باب سليس وهو قليل وايضا فانه كان يكون فعليت وهو ايضا قليل
فكان جعلها اصليه اولى ليخولها فى الاكثر من الوجهين المذكورين وهو
الحكم عليها بفعللت مثل زلزلت وانما حكمنا بان الواو اصل للياء يودى
الى باب بسن وهو نادر واذا حكمنا على اصاله الياء لما ادى اليه من باب سلس
فان باصاله الواو لما يودى اليه من باب بين اولى لان سلسا اكثر ولانه
ايضا كان يكون فوعلت وفعللت اكثر من فوعلت فحمله على
الاكثر اولى فان قلت فحمله على فعللت يودى الى ان يكون من باب
سلس وقد جعلته مانعا من زياده الياء قلت ليس لذلك وانما يكون من
باب صرصر وهو كثير فان قلت فيجب على هذا ان يكون موضع الياء
واوا والا فلا يكون من باب صرصر لان الفاء والعين مكرران لا من
وليس فى قوقيت ذلك قلت هو كذلك واصله قوقوت كما ان
اصل اعزريت اعزروت ولكنهم قلبوا الواو ياء لزيادتها على اللام وهذا
اصل مطرد فى لغتهم فليس فى ارتكابه خروج البنيه عن لغتهم واذا ثبت
ان اصله فعللت على ما قررنا قال واذا جعلت معها
اربعه فان كانت اولا فهى اصل والا فهى زايده لانه لم تثبت اولا زيادتها
مع الاربعه الا فى الافعال المضارعه لا فى غيرها من الاسماء
فوجب ان يحكم بالاصاله لانه الاصل واما اذا وقعت اخرا فقد
كثرت زيادتها مع ما الثابت كالهويه قال والواو كالالف

لاترادا ولا قال ليس امتناعهم من زياده الواو كامتناعهم من زياده الالف
لان ذلك متعذر وانما امتنعوا منها لاستثقالها وهي في غير الاول
لا تكون الا زايده الا اذا عرض ما يقتضي اصالتها كعزوت والذي
اعترض هو انه لو كانت زايده لوجب ان تكون الالف اصليه فتكون اصله فعولا
وفعوله ليس من ابنيتهم فوجب ان تكون اصليه وايضا فانها لو كانت زايده
لوجب ان تكون من باب عزت وهو مهمل واذا جعلت اصليه كانت
من باب عزا يعزو وهو مستعمل فحمله على المستعمل اولى فان قلت
فاذا حكمت باصالتها فهل تحكم بزياده الالف او باصالتها قلت بزادتها لان
زياده الثا كان تكون من المهمل واذا جعلت زياده كانت من المستعمل
قال والميم اذا وقعت اولا وبعدها ثلثه اصول الى اخره
وانما حكم بزادتها لما ذكرناه من وقوعها اولا في المشتقات زايده كثيرا
عن منحصر فاذا حاما لا يعرف اشتقاقه فحمله على الكثير اولى فلذلك
زادها اولا مع ثلثه احرف وان لم نعلم الاشتقاق الا اذا عرض ما
يقتضي اصالتها فحينئذ يحكم بالدليل الخاص فيها من نحو معدّ ومعزى
وماجح ومهدد ومنحون ومنجنيق واما معدّ فلانهم قالوا معددوا اذا
انتسبوا الى معدّ فوجب ان تكون بفعللوا اذ تمعدد ليس من ابنيه الفعل
واذا وجب ان تكون في تمعددوا اصليه وجب ان تكون في معدّ اصليه
لانه لا يكون الحرف الواحد في المشتق والمشتق منه مختلفا فحكم هذا
الدليل الخاص بالاصاله ولم نعتبر ذلك الدليل العام لانه انما يكون

عند التقاء الدلالة الخاصه واما معزى فحكم باصاله الميم لقولهم معزوّ هو
بمعناه فعلم ان تركيبه من الميم والعين والزاي فعلم اصاله الميم في
المعزو واذا كانت اصليه في المعزوجب ان تكون اصليه في معزى لانهما من
باب واحد واما ماجح فانه حكم باصالة الميم لانها لو كانت زايده لوجب ان
تكون الحمان اصليتين ولو كانتا لوجب ادغام احديهما في الاخرى فوجب
ان لا تكون زايده واذا لم تكن زايده وجب ان تكون اصليه واما مهدد
فكماجح واما منجنون بالميم اصليه والنون الثانيه عند بعضهم اصليه
وعند بعضهم زايده والدليل على الاصالة الميم على القولين جميعا انها
لو كانت زايده والنون اصليه لوجب ان تكون الميم زايده اولا في سات
الاربعه ولم تثبت ذلك الا في الاسما الجاريه على الفعل نحو مدحرج
واما في غيره فلا وايضا فانه كان تودي الى مثال من ابنيتهم وهو مفعلول
وفي الحكم بانها اصليه يكون فعللولا وفعللول من كلامهم كقرطبوس
ولو كانت زايده لادى الى زياده الميم والنون في اول الاسما التي ليست
جاريه على الافعال وذلك غير معروف في كلامهم الا في الجاريه على
الافعال نحو منطلق وايضا فانه كان تودي الى ما ليس من ابنيتهم وهو
مفعول وهو ليس من ابنيتهم فان قلت فكما ان مفعولا ليس من
ابنيتهم ففنعلول ليس من ابنيتهم واذا كان كذلك لم تكن جعلها اصليه
اولى من جعلها زايده لاستوا البنائين قلت اذا تردد البنائين
ان تكون حرفه اصليا وزايدا وكلا الوزنين ليس من ابنيتهم فحمله على

الزياده اولى وسر ذلك هو ان ابنيه الزوايد كثيره وابنيه الاصول قليله واذا
تردد الحرف من الثلاثيين فحمله على الاكثر اولى فان قلت فما الذي
يختاره في النون بعد الحكم باصاله الميم قلت الاكثرون على
ان النون اصليه لموافقتها مع اصاله الميم بنا الاصول كيستعور وعندي
انه يلزمهم ان يكون النون زايده لانهم حكموا على خندريس بان النون
زايده وقد قيل منخيس ومنخنيس لخندريس واذا حكم بزياده النون في خندريس
ليلا نودي الى ما ليس من ابنيتهم وجب الحكم على زياده نون منخس واذا
حكم بزيادتها في منخس وجب الحكم بزيادتها في منجنون لانها هي هي فلا
وجه للفرق بينهما فعلم ان المختار في نونها ان قلنا ان النون في خندريس زايده
واما منخنيق فالقول في الميم كالقول في ميم منجنون وقد قال بعضهم
انه منفعيل واستدل على انه جاء حقونا بحذف الميم والنون من
حنوت دليل على زيادتها وقول الاكثرين على خلاف ذلك لشذوذ حقونا
في استعمال الفصحا فالوجه ما ذكر من ان الميم اصليه واما النون فالاكثرون
على ان النون زايده وهو عندهم كخندريس في ان النون زايدة ولو قيل انه
اصليه لم يكن بعيدا عن الصواب قال وهي فنزاول
اصل لانه لم تكثر زيادتها فالحكم بالاصل هو الاصل الى ان تثبت الزياده
بدليل خاص وذلك في نحو دلامص لانه من الدلامص وقمارص لانه من
القرص وهرماس من الهرس وزرقم من الزرقه فلذلك حكم بزيادتها
في هذه المحال المخصوصه وان لم تثبت كثره لان الاشتقاق في هذا

الباب اقوى الادله فنحكم به بالاصاله والزياده على خلاف الكثره في
الثلاثين جميعا واذا وقعت اولا في الخماسي فهي اصل لانه لم تثبت زيادتها
في مثل ذلك فوجب الحكم بالاصاله قال ولا ترادف في الفعل
اذ لم تثبت ذلك باستقاق ولذلك استند للناعلى اصاله ميم معدّ بقولهم
تمعددوا واما قول من قال يمسكن الى آخره فخارج عن القياس فلا وجه
للتمسك به وان قلت لم لم تجعل تمعددوا خارجا عن القياس فلا يتمسكوا
به في اصاله ميم معدّ فالم يتمسك بتمدرع في اصاله ميم مدرع ويتمسكن
في اصاله ميم مسكين قلت لان هذا معلوم بالاشتقاق
زياده الميم فلا وجه لمخالفه ذلك واما معدّ لم تثبت كون الميم زايده باشتقاق
مثلها فيما تقدم فلا يلزم من الحكم على تمعددوا بانه تفعللوا مع جريه على
القياس وعدم المناقض الحكم على يمسكن بانها اصليه مع وجود المناقض
لذلك وهو دليل الاشتقاق على زيادتها قال والنون اذا
وقعت اخرا بعد الف فهي زايده يعني اذا وقعت مع ثلثه اصول والا
فقد تقع اخرا في مثل زمان ومكان وهي اصليه باتفاق وان لم يذكر ذلك
لكونه صار معلوما وانما حكم بزيادتها الكريها لذلك الا اذا قام دليل
خاص على الاضافه في بعض المحال فيكون الحكم للدليل الخاص
كما ذكره وذلك نحو فيان دل عليه الاستقاق لان معناه دوفون
فثبت ان الالف زايده واذا ثبت زياده الف وجب اصاله النون وحسان
ممن صرف كذلك لانه لما صرفه لم يكن بد من ان تكون النون اصليه

لانها لو كانت زايده لوجب ان يكون فيه علتان مانعتان من الصرف وهما
العلميه والزياده فلما وجب ان يحكم باسقاط مانع الصرف ولا يمكن ازاله
العلميه للعلم بوجودها فوجب تقدير اصاله النون ليكون على عله واحده
وعله واحده لا تمنع الصرف واما حمارقبان فمثل حسان سواء لانه لا بد
ان يقدر علما لانه من باب اسامه بدليل امتناع دخول حرف التعريف
عليه واذا وجب وهو متصرف وجب ان يكون نونه اصليه والا لكانت
فيه مخالفه للاصل المذكور وقوله فمن صرف راجع الى قوله حسان
وحمارقبان لا الى قوله قبان لان قبانا متصرف فلا وجه لتقييده بالصرف
واما حسان وحمارقبان فهو الذي يحتمل التقييد قال ولدلك الواقعه
في اول المضارع والمطاوع وذلك معلوم بالاشتقاق فلا حاجه الى
بيانه ولذلك الثالثه الساكنه في نحو شنبث وعرتن قال وفيها
عدا ذلك اصل الا اذا قام دليل على زيادتها في مثل عنسل وهو من
عسل وهو السرعه وعفرنى وهو من العفر وهو التراب وبلهنيه وهو من
البله وخنفقيق وهو من الخفق لانه اسم للريح الذي يخفق قال
والنا اطردت زيادتها في نحو تفعيل وتفعال وتفعل وتفاعل لانها علمت
زيادتها في ذلك بالاشتقاق وفعلهما اراد به فعلى تفعل وتفاعل لان فعلى
تفعيل وتفعال ليس في اوله تا كقوله لرم تلملما وسار تسيارا وفعلى
تفعل وتفاعل هما اللذان في اولهما التا كقولك تكلم وتضارب وكذلك
تفعلل وفعلة كندحرج ودحرج ولكنه تركه للعلم واستغنا عنه بتفعل

قال واحرا في الثابت والجمع يعني بالثابت مثل قولك قائمة وقاعدة
ويعني بالجمع اما مثل زنادقة وجواربة واما مثل قائمات وقاعدات والظاهر
انه اراد الثاني لان تلك تطلق عليها انا الثابت فكان حملها على الجمع في
مثل قائمات اولى وفي نحو رعبوثة وجبروت وشبهه لانه كثر ايضا
زيادتها في مثل ذلك بالاشتقاق فحكم عليها بالزياده مطلقا الا في نحو ترتب
الى اخره وقع في النسخ بعد قوله وعنكبوت الا في نحو ترتب وتوجل
وسنبته وليس بمستقيم لانه ذكر الزائد قبلها واستثنى منه فلا ينبغي
ان يكون المستثنى منه ان يكون اصليا لانه خرج من الزائد وترتب
انما هو زائده فكيف يستثنى من الزايد وكذلك سنبته ووقع في
النسخ وعنكبوت وهي فيما عدا ذلك اصل الا في ترتب وتوجل وسنبته
لان التا في ترتب وسنبته زائده وليست في توجل كذلك فلا يستقيم
الجمع بينهما في حكم واحد باعتبار زياده التا مع اختلافها في ذلك والوجه
ان يكون وهي فيما عدا ذلك اصل الا في نحو ترتب زايده لو كانت
اصليه لوجب ان يكون فعللا من ابنيتهم والوجه في تدراء انها لو كانت اصليه
لكان فعللا وليس من ابنيتهم الا عند الاخفش وقد يقال انه تفعلا ايضا
اما بالاشتقاق واما لان بنا تفعل اكثر فحمله عليه اولى واما سنبته فلانهم
يقولون مضى سنبت من الدهر وسنبته من الدهر واذا علم انها زايده
في سنبت وسنبته وجب ان يكون زايده في سنبه لان الجميع من باب
واحد والهاء زيدت مطردة في الوقف لبيان الحركة وحرف المد الى

اخره قال الشارح هما الوقف حرف من حروف المعاني فلا ينبغي ان
يعد من حروف الزياده كما لا يعد الباء واللام زايده في قولك لزيد ويزيد وانما
عدت لكونها امزجت مع الكلمه حتى صارت معها كالجزء فاشبهت تا الباث
فكما عدت تا الباث عدت هذه وان قلت فقد عدت همزة الوصل
في قولك اعلم وهي للابتدا بالساكن لها السكت للوقف على المحرك قلت
لبست الهمزه في امتزاجها بالكلمه كالها لانها تمكن الابتدا بالكلمه التي هي فيه
الا بها بخلاف ها السكت فانه مخير فيها فكانت بذلك لصيغه الكلمه اشبه من
ها السكت وزيدت الها في جمع ام هو المخفف في زيادة الها باعتبار ما نحن
فيه والذي يدل على زيادتها ان ام وزنه فعل كقولهم الامومه واذا ثبت
ان البنا من الهمزه والميم ثبت ان الها زايده والكثير استعمالها بالها وقد جا
نعرها قليلا وقال بعضهم ان الامهات للاناسي والامات
للبهايم وقد ذكروا ما زادتها في الواحد في مثل ما اشده وقليل وانما زادتها
في الفعل فاشد منه واقل ولذلك قال وهو مستردل وزيدت في اهراق
اهراقه على غير قياس واهراق اصله اراق ثم قلب الهمزه بعضهم ها فقال
هراق ثم حا بعضهم فابدت الهمزه داخله على الها فقال اهراق وليس ذلك
بفصيح لما بين من جريهم فيه على مخالفه القياس ممن قال اراق قال
ريق ومريق ومن قال هراق قال هريق ومهريق ومهراق ومن قال اهراق قال
هريق باسكان الها ومهريق ومهراق وهي ازدي اللثه لما بين انهما من
قبيل الوهم لادخالهم الهمزة على الها التي هي بدل من الهمزة بغيرت

صورتها الى الها وزيدت في هريقه ومهريقه لما دل عليه الاشتقاق
ويجوز ان يكون مزيده في قولهم قرن سلهب وانما لم يحكم عليها بما حكم في
هجرع لانه لم تثبت زيادتها وسطا كما ثبت او لا فكان الامران محتملين واما ملفامه
عند الاخفش فلانه الكبير البلع دل الاشتقاق عنده على زيادتها وذهب
غيره الى اصليتها وزعم انه ليس من اللقم لان معناه البلع وليس البلع بمعنى
اللقم فلا يلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق والسين اطرد زيادتها
في استفعل وهو واضح ومع كاف الضمير كسكس قلت ليس عدي السين
ها هنا من حروف الزياده بمستقيم لانه حرف جي به للوقف بعد تمام
الكلمه ولو صح عدتها لصح عند الشنفرى كشكش ولا سبيل الى ذلك واجماعهم
على ترك هذا الشين من حروف الزياده مع علمهم بوقوعها هذا الموقع
دليل على انها ليست كالزيادات في الامتزاج في بنيه الكلمة وانما هي
بعد الكاف في هذه اللغه الرديه بمثابه ها السكت بعد الحركه ممن يلحقها
بل هي ابعد لانها انما لحقت كاف المونث فلاستوهم امتزاج معها كما يتوهم في
ها السكت في بعض الكلمات حتى يشبه تا التانيث وزيدت في استطاع
وزيادة هذه السين في استطاع على غير قياس كزيدت الها في اهراق لان معنى
استطاع اطاع كما ان معنى اهراق اراق فمضارعه يستطيع لانه رباعي في التحسو
ولا اعتداد بالسين كما لا اعتداد بالها وليس محذوفه من استطاع لان ذلك
يقال فيه استاع بكسر الهمزه في الابتدا والمزاد استطاع فمضارعه يستطيع
بفتح الياء ومنه قوله فما استطاعوا ان يظهروه في قراءة الاكثرين واما هذه

اللغه مفوجه الهمزة مقطوعه بمعنى اطاع مضارعه تسطيع على ما تقدم واما
اسم الفاعل والمفعول متفقان لفوات ما بهما يحصل الفرق وهما الهمزة وحرف
المضارعه وهما يحذفان من ذلك فيقال مسطيع ومسطاع فيهما جميعا ولا
يقترنان الا بالقدر والسلام زيدت في ذلك وهنالك الى اخره وهو فاصل
مطرد في اسماء الاشارة اذا قصد بها الدلاله على البعيد وجعلهم اياها من
حروف الزوايد فيه بحوز من وجهين احدهما ان المبنيات لا تدخل في باب
الزيادات الآخر ان اللام حيث عنها عند الكسر للدلاله على البعيد فلم يكن زايده
وزيدب في عبدل وزندل ومجحفل باعتبار الاشتقاق واما هيقل ففيه
احتمال من جهه انهم قالوا هيق وهقل وقالوا اهقل للفتى من النعام فان جعلناه
مشتقا من الهق وان جعلناه من البقل كانت اللام اصليه لشبوتها الا ما فما
هو مشبوه من اجل ذلك جاء الاحتمال في اصالتها وزيادتها ومن اصناف
المشترك ابدال الحروف قال صاحب الكتاب يقع الابدال
في الاضرب قال الشارح الابدال في الاضرب البته بخلاف
الزياده فانها لم تقع في الحرف لان الزيادة انما كانت باعتبار الاشتقاق
او ما تنزل منزلته والحرف اجنبي عن ذلك فاما الابدال فقد يكون
طريقه الاشتقاق ولا يكون في الحروف باعتباره وقد يكون طريق معرفته
كثرته على صوره في موضع وتغيير بعض حروفه فيستدل بتلك الكثره على
انها الاصل وان القليل بدل فصار للبدل طريقان احدهما الاشتقاق او ما
تنزل منزلته وذلك مخصوص بالاسم والفعل والآخر الكثره المذكورة

ويجري في الاسم والحرف واما الفعل فلا تجري فيه لانه لم يقع فيه الا من
ذلك الا ما علم اشتقاقه فامتنع استعماله في مثله لذلك قال
وحروفه حروف الزياده والطا والذال والجيم توهم لانه لم يحصرها
بذلك ولم يمنع من دخول غيرها فكان ما ذكره غير جامع لها ولا مانع
لغيرها وبيان ذلك ان حرف البدل انما يعنى به الحرف المبدل لا
المبدل منه بدليل ان العين بدل منها والسين منها وليست معدوده
في حروف الابدال بانفاق فاذا كان كذلك فعده السين من حروف
البدل خطا لانها لا تبدل وانما تبدل فيها وقد بين ان عدتها باعتبار
كونها مبدله لا مبدلا منها فمن ذلك انها غير مانعه لانه ادخل
غيرهما فيها وبيان انها غير جامعه هو ان الصاد والزاي يبدلان من
السين ولم يعدهما هاهنا من حروف البدل وقد بين كونها منها وقد
ذكره ذلك في التفصيل على ما سيأتي قال والهمزه ابدلت
من حروف اللين ومن الهاء والعين التي اخره قال الشارح
يعني بالمطرد جرى الباب قياسا من غير حاجه الى سماع في احاده ويعني بغير
المطرد ما توقفت احاده على السماع ويعني بالواجب ما لا يجوز عبره ويعني
بالجائز ما يجوز ابداله وتركه على اصله فالواجب ابدالها من الف الناث
في نحو حمرا وصحرا وهذا لان النحويين يزعمون ان الهمزه في نحو حمرا
اصلها الف فكره اجتماع الالفين فقلبت همزه لما ادى اجتماعهما على حذف
احديهما لانهما ساكنان ولو قيل ان الهمزة والالف جميعا جيء بهما للتانيث

فى الاصل لم يكن ذلك بعيدا من الصواب ثم قال والمنقلبة لاما فى نحو كسا وردا ولم يسن ابدالها عن واو اويا اوعن الف لان ذلك محتمل فان بعض النحويين يزعم ان الهمزه منقلبه عن نفس الواو والياء اولا من غير واسطه وظاهر كلامه انها عن الالف لانه قال ومن المنقلبه فان عنى به الواو والياء لم يستقم لانها اذا ابدلت منها لم تكن منقلبه واذا كانت عن الالف صح ان يوصف بكونها منقلبه لانها انقلبت اولا الفا عن الواو والياء ثم ابدل منها الا انه يضعف من حيث انه لم يذكر عن البدل لا مطردا واجبا ولا جايزا ويجاب عنه بان التقسيم لا يوجبه وانما يوجب بدلا عن الياء وقد ذكره فى نحو اديه وفى اسنانه الك لانه قوله مطرد وغير مطرد انما هو بقسم فى حروف اللين فلا يتعين ان يكون كل واحد منها مقسما لهذا التقسيم قوله اوعينا فى نحو قايل وبايع والكلام فيه كالكلام فى كسا وردا فى الخلاف والظهور والاعتراض والجواب ومن كل واو واقعه اولا شفعت باخرى لازمه فى نحو اصل واوارق هكذا ذكره غيره من النحويين وفسروا اللام بما لا يفارق واحترزوا به بورى وصل ووعد لانه من قبيل الجايز بالفاق وزعموا ان اصله انما هو واصل وواعد وانما انقلبت الالف فيه واوا لانضمام ما قبلها وذلك عارض فلذلك قيل فى الاول لازم احترازا به عنه وليس هذا مستقيم لانه ان صح ان يقال فى اوصل ان اصله واصل وانما انقلبت الالف واوا لانضمام ما قبلها كما فى ضورب فتكون عارضا كما فى ورى وكون

الملبر اصلا للمصغر اظهر من كون ما سمى فاعله اصلا لما لم يسم فاعله اصلا لما لم يسم فاعله لموافقه المصغر الملبر فى الاحكام ومخالفه ما لم يسم فاعله لما لم يسم فاعله واذا ثبت ذلك ثبت ان احترازهم بذلك عن مثل وورى غير مستقيم فالاولى ان يطلب عذر ذلك وهو ان يقال من كل واو واقعه اولا شفعت باخرى متحركه نزول الاعراض بوورى ويظهر الفرق بينهم وبين اوصل وذلك واضح فى الصوره والمعنى اما فى الصوره فما ذكرناه من التحرك واما فى المعنى فلان الواو من اذا تحركا احس فيهما من الاستثقال ما لا يكون فيهما اذا كانت الثانيه ساكنه وذلك مدرك ضروره فالتزموا ابدالها فى المواضع التى اشتد فيها ثقلها وجوزوه فى الموضع الذى لم يشتد فلذلك جاز اوصل ملتزما وجاز وورى جايزا وانما ابدلوا الاولى دون الثانيه لانهم لو ابدلوا الثانيه لادى الى وهم جواز حذفها جريا على قياس تخفيف الهمز فرجع الامر الى مثل ما كان بما فر منه فابدلوا ما لا يودى الى ذلك وهو الاولى لانها اذا كانت اولا التزمت فلا يودى الى ما ذكرناه فان زعم زاعم انها قد تتصل بما قبلها فيودى الى ذلك بعينه قلت اتصالها عارض وما ذكرناه لازم فكان ابدال الاولى اولى قال والجايز ابدالها عن كل واو مضمومه وقعت مفرده فاهذا غير مستقيم فى الحصر لان باب وورى من قبيل الجايز وليست مفرده وقد ذكر ان الواجب ان شفع لازمه فاما ان يكون اللزوم له اثر فى وجوب القلب اولا فان كان له اثر فقوله فى الجايز مفرده غير مستقيم لانه ترك له

المشفعه غير اللازمه وان لم يكن للزوم اثر فلا معنى لجعله قيدا في الواجب فثبت
ان ما ذكره غير مستقيم ويحتاج على قياس ما ذكره ان يقول وقعت مفرده
او مشفوعه غير لازمه وعلى ما بيناه ان قال وقعت مضمومه فليس بعدها
واو متحركه ليس بعدها واو متحركه فتدخل فيه وورى فانه يكون مشفعا
او عينا غير مدغم فيها كادور وانما قال غير مدغم فيها احترازا من مثل الشور
والنعوذ لانها لا تبدل وانما لم يدل لانها لم تخل اما ان يدل احميعا او
احدهما فلو ابدل احميعا لادى الى استثقال بين اثقل من الاصل الا
ترى ان النعود اثقل من النعود ولذلك لم يدغموا همزه حى همزة الا في
نحو سال على ما سيأتي ولو ابدل احدهما لانفك الادغام الذي هو
مقصود في هذا البناء فلم يكن للابدال معنى او مشفوعه عينا قال
حكم الواو التي هي غير مشفوعه ومشفوعه سوا في جواز الابدال
ما لم يكن مدغما وغير المطرد ابدالها من الالف الى اخره وهذا ايضا كان
ينبغي ان يجعله من المطرد لان اصحاب هذه اللغه طردوه وانما لم يكن
مثل الاول لضعفها لا لانه غير مطرد ولا مناقضه بين كونه مطردا وكونه
في لغه ضعيفه واما مثل العالم والحائم فهو على ضعفه غير مطرد
وكذلك بعيه الا مثله في ابدال الهمزة عن الالف قال ومن الواو
غير المضمومه يعني انه من قسم غير المطرد ابدالها عن الواو وغير المضمومه
كيفما وقعت ويحتاج في كل واحد منها الى السماع والخلاف مع المازني
في المكسورة على ما ذكره لانه يراه في قسم المطرد اجايز وغيره يراه غير

مطرد ومن الياء في وطع الله ادنه وفي اسنانه اللل وهو قليل والاخلاف انه
غير مطرد ومن السين يعني وابدال الهمزه من الهاء في ماوا واما حلم بدلك
لقولهم مويه ومياه والتصغير والتكسير يردان الاشيا الى اصولها واذا ثبت
ان الهمزه مبدله عنها قال ٢ وبلده فالصه امواوها ما صحه لا د
الضحى افياوها ○ يعني مرتفعه امواوها اي كثرت لانها لا ترتفع الا لكثرتها
ما صحه راد الضحى افياوها يعني انها كثيره الفي يكثره ظلال اشجارها حتى
تذهب ذلك راد الضحى وهو ارتفاعه اي يذهب اثر ذلك وهو حر الشمس
واثرها ○ وفي ال فعلت والا فعلت لان الكثير هل فعلت وهلا فعلت
فاذا قيل ان تعلت فالهمزه بدل عما هو الكثير في الاستعمال ومنهم من
يزعم ان الهمزه والها في هلا سوا وبعدهما جميعا من حروف التخصص
ولا احد بعد هل وال من حروف الاستفهام وسببه ما في هل من الكثره
الواضحه وليس هلا بالنسبه الى الا كهل بالنسبه الى ال فلذلك فرق
بينهما ومن العين في قوله اباب بحر وهو قليل والالف ابدلت من
احتها ومن الهمزه والنون وابدالها من اختها مطرد في نحو قال وباع ودعا
وترمى الى اخره سيأتي ذلك معللا في صنف الاعلال من هذا القسم
واما القود والصيد فكان قياسه ان يقال الفاد والصاد كما قالوا باب
وناب الا انهم اتوا به على اصله تنبيها على انه الاصل وكثيرا ما يفعلون
مثل ذلك وما ذكرناه مطردا الا ما كان شاذا او غير مطرد في نحو طائى
وحاري وماجل وكان قياس طائى طيئى ثم قلبوا الياء الفا على غير قياس

فقالوا طائىّ وقالوا فى النسبة الى الجبرة حارىّ فابدلوا الياء الفا وقالوا
فى يجل ويوجل ياجل فيجوز ان يكون الالف عن الواو ويجوز ان يكون
عن الياء وهو على غير قياس فلا تقول فى وجل ياجل وابدالها من الهمزة على ما ذكره
فى اللزوم والجواز وقد تقدم فى تخفيف الهمزة وابدالها من النون فى بلشه
مواضع كما ذكر قال ـــــ وهو مختص بالوقف على بلشه اشياء احدها
الوقف على المنصوب المنوّن فى قولك رأيت زيدا وهى اللغة الفصيحة
بخلاف المضموم والمكسور لاستثقال الضمة مع الواو والكسرة مع
الياء وخفّه الفتحة مع الالف والثانى النون الخفيفة اذا انفتح ما قبلها
كقولك اضربن وليسفعن اذا وقف تقول ليسفعا لانها فى الفعل كالنون
فى الاسم فاجريت مجراه فى ابدالها الفا اذا انفتح ما قبلها والثالث ابدالها
من نون اذا لانها كالتنوين ونون الفعل لسكونها بعد الفتحة ووقوعها
اخرا فوقفوا عليها بالالف كما وقفوا على التنوين قال ـــــ والياء
ابدلت من اختيها فابدالها من الالف فى نحو مفيتيح وهو كل موضع
وقعت الالف فيه بعد كسرة يا التصغير او كسرة الف الجمع فانها تقلب
ياء لانكسار ما قبلها لمحافظة على صيغة التصغير والجمع فلا يبقى الف الانكسار
ما قبلها فتقلب ياء ضرورة وهو مطّرد الا فى نحو حبلى وحميرا وقد تقدم
ومن الواو فى نحو مسقات قال ـــــ ذكرا مثله من ابواب شتى
كلها سبأتى مفصّله فى فصول الاعلال فلا حاجة الى تفصيلها ها هنا
وفى نحو صبية وثبرة وعليان وبحل لان صبيه من صبا يصبو فقياسها صبوة

فابدالها على غير قياس وثبرة جمع ثور كلوزة جمع كوز فقياسه ان يقال ثوره
لان الجمع انما يقلب فيه الواو ياء اذا وقعت بعدها الف كثياب
وسياط فاما اذا وقع الالف فقياسها بقاؤها على اصلها وكذلك الاصل
فى عليان علوان لانه من علا يعلو ولم يطرأ ما يوجب تغيرها وكذلك الاصل
فى بحل يوجل لانه مضارع وجل وقلبت ياء على غير قياس وابدالها من الهمزة
قد تقدم وجوبه وجوازه فوجوبه فى نحو ات وجوازه فى نحو فيت وميت
ومن احد حرفى التضعيف على غير قياس الا انه كثر فى فعلت وتفعّلت
وقلّ فى غيره كقولك قصصت وسررت وقل فى مثل لا وربيك لا افعل
لان مثل ذلك نادر فى كلامهم وكذلك كل ما ذكره من غيرهما فهو
على خلاف الاكثر الا فيما كان راجعا اليهما كاسم الفاعل والمفعول والمصدر
والتصديه من جعل التصدية من صدد والياء مبدلة عن احد حرفى
التضعيف سواء جعل من صدّ يعدّ بمعنى منع او صدّ يصدّ بمعنى صاح
ومن جعله من الصدا وهو حكاية الصوت فهو اصله الا غير مبدلة
ودهديت وصهصيت اى قلت ده وصه فوجب ان يكون
الابدال لا عن احد حرفى التضعيف لانه لم يرد الفا والعين وان كان
ورنه فعللت الا ان اخذه من ده وصه يؤذن بالتكرير فيه ومكاكىّ
فى جمع مكوّك اصله مكاكيك لان مكوّكا فعوّل وجمعه فعاعيل
فابدلت الكاف الاخيرة ياء ثم ادغمت ياء فعاعيل فيها ودياح جمع دبوح
اصله دواجيح فقلب الجيم الاخيرة ياء ثم خففت بحذف احدى الياءين

على ما هو مطرد الجواز مضارع من باب حوار يقول هذه دياج ومررت
بدياج ورأيت دياحي ودواين واصله دوّان فعلبت الواو الأولى ياء ودليله
قولهم دواوين ولو كانت من القلب ديايون كما قيل في دجوج دياجيح وليست
مبدله لانكسار ما قبلها لان الواو اذا ادغمت صحت وان انكسر ما قبلها كقولهم
حوّاء علمت ان ابدالها انما هو من احد حرفي التضعيف لا من باب ميزان فان
ذلك قياس وهذا على غير قياس وقلبوها هنا الأولى ولم يقلبوا الثانية لانه
لو قلبوا الثانية لادى الى قلبها جميعا الا ترى ان الأولى كانت تصير ياء ساكنة
ما قبلها ساكنة من غير ادغام فعدل النطق بها فيجب قلبها ياء فلذلك قلبوا
الأولى دون الثانية ولم يلتزموا فيه ما التزموه في سيّد لان ابدالها عارض
فكانها على واوها وديباج لانك تقول دبايج فهو مثل دواوين ومفعل مثل
فعله لما ذكرناه وعلمت الأولى دون الثانية لانهما من باب واحد محمل
عليه وقراط اصله قرّاط بدليل قراريط محمل على دواوين وكذلك
شنزار كقولهم شزار بن وكذلك دماس لقولهم دمامين وقوله وايتصلت
بمثل ضوء الفرقدين ابدل الياء من التاء التي هي بدل من الواو والتي
هي فاء فاصله اوتصل فعلبت الواو ياء على القياس ثم ابدلوا من
الياء الفا لانها احد حرفي التضعيف وقلبوا الأولى دون الثانية لانهم
لو قلبوا الثانية لادى الى قلب الأولى لان قلبها تاء انما كان لاجل
وقوع التاء بعدها فلو غيروها لوجب ردها الى اصله لفوات المعنى المقتضى
قلبها تاء ولو قيل ان التاء مبدله عن الواو التي هي تاء لم يكن بعيدا قال

وبما سوى ذلك يعني وما ابدلت فيه الياء وهو ما ذكره من النون والعين
والياء والسين والتاء وترك تفصيل ذلك لتقدمه وقلته بجمع الجميع بقوله
وبما سوى ذلك وذكره على الترتيب فاناسيّ وظرابيّ الياء الثانية فيه
مبدله عن النون لانه جمع انسان وظربان وقياسه اناسين وظرابين فابدلوا
من النون ياء ووقعت ياء الجمع قبلها فوجب ادغامها فيها لاجتماع المثلين فقالوا
اناسيّ وظرابيّ وهذا وان كان هو القياس الا انه كثر ابدالها ياء في فصيح
الكلام واما ابدال الياء عن العين والتاء والسين والتاء فمما ورد في اللغات
لغات الا في ابيات شاذة كقوله ولضفادي جمّة بقانقون ومن البعالي
وقوله وابوك ساديكن وقوله هذا الباب وكله لغات في فصيح من
الكلام بخلاف اناسيّ وظرابيّ فانه من فصيح الكلام والواو ابدلت
من اختيها ومن الهمزة الى آخره وكل ذلك مطرد اما الأول فلان
الف فاصله اذا وقعت في موضع الحركة وجب قلبها واوا قياسا مطرد
الوجوب حركة ولم تقلب ياء لما مر بيانه من قلبها واوا في قولهم ضوربت
فقلبوها ايضا في ذلك لما كانت قد شبه قلبها الها وكذلك قلبوا الالف الثانية
في المصغر اذا لم يكن اصلها الياء كقولك في ضارب ضويرب وفي
عاقول عويقل وذلك واضح في التعليل واما ادم جمع لادم فاذا
جمع وحب تحريك الالف التي في ادم ولا يمكن ردها الى اصلها الذي
هو الهمز فوجب قلبها الى بعلب اليه الالف وهو الواو ولو قيل
ان الواو بدل من الهمزة لكان مستقيما واصله ادم كره اجتماع الهمزتين

قلبت الفا نحو قال وقد تقدم ذلك في تخفيف الهمز واما اويدم فالكلام
فيه كالكلام في اوادم ومن جعل الواو عن الهمزة في اوادم جعلها عنها في اويدم
وهو واضح الا انه لما التزموها في آدم صارت الهمزة نسيا منسيا فكان
المعامله مع الالف وعصوى وحوى قلبوا الالف فيه واوا لما اضطروا
الى تحريكها ولا يمكن ابقاؤها الفا لوقوعها في موضع الحركه فقالوا عصوى
وحوى ولو قيل ان الواو في عصوى هي الواو التي الواو الاصليه والواو
في رحوى مبدله عن الياء كان مستقيما ولكنهم عدلوا الى ذلك لوجوب
انقلاب الواو والياء في ايهما فكانت المعامله كانها مع الالف كما ذكر في
اويدم والوان بشبهه الى اسما وخص الوان دون عصا ورحا لانها في عصا
ورحى ترد الى اصلها وفي الوان لم يثبت لها اصل وانما قلبت الفا واوا لما
اضطروا الى تحريكها ولو قيل في عصوان ان الواو مبدله عن الالف وفي
رحيان ان الياء مبدله عن الالف لكان ذلك جاريا على قياس كلامهم
وابدالهما من الياء في نحو موقر وموسر وكذلك اذا وقعت عينا في الاسم
دون الصفه كقولك طوى وسيأتي ذلك في الاعلال وفي ضويرب
تصغير ضيراب مصدر ضارب اذا صعر ضارب وفيتال مصدر فاعل
وجب قلب ياءه واوا لانها عن الالف في ضارب وقد انضم ما قبلها
فوجب ان تقلب واوا وكذلك اذا كانت الياء في المكبر عن الواو وكذلك
ميقات وميلاد فانك ترد الى الاصل فتقلب الياء واوا فتقول
موقت وموليد فان كان الياء لم تنسب عن الواو ولا عن الالف

نحو آلة وكذلك في سعة بيع وفي دسر ودسر وفي بقوى وبوطر من سطروهما
قياس اما بقوى فعلى اسما من بقى وهو من الياء وكل اسم على فعلى
لامه ياء فانها تقلب واوا للفرق بين الاسم والصفه كقولك الرعوى والسروى
والبقوى واما بوطر فلانها ياء ساكنه انضم ما قبلها فوجب ان تقلب
واوا وهذا امر محضور عليه وهذا غير قياس لان الاسم اذا وقعت احرفه
ياء قبلها ضمه وجب جعلها ياء مشدده مكسورا ما قبلها كما سيأتي الا ما
شذ من نحو قولهم مضو ونهو ومن الياء اضافي حياوه وهو ايضا في حياوة
وهو ايضا على غير قياس لانه من قولك حاحيي فقياسه ان يقول
حياه فاذا فعل حياوه فقد ابدلوا عن الياء واوا على غير قياس لانه لا
موجب لابدال من حيث الاعلال الا ترى الى صحه قولهم عباه
وعطاه قياسا مطردا فما جاء من ذلك وانما قاسها لو لم يقدر ياء الباب
مصلا ان تقلب همزه لوقوعها متطرفه بعد الف زايده كما في كساء ومن
الهمزة في حوبه وحوب كما سلف في بحسبها ابدالها من الهمزة مطردا واجبا
في نحو اومن وعدم الواجب في نحو جونه وجون على ما سلف والميم
ابدلت من الواو واللام والنون والباء الى آخره فابدالها من الواو في
تم وجهه وقد تقدم علة ذلك ولم يقع في كلامهم مثله فيلحقوه به وليس
مثله الا ذو ولم يقع الا مضافا فاستغنى عن ابدال الواو وفيها وابدالها
من اللام في لغة ليست بالقويه يجعلون لام التعريف ميما وابدالها
من النون لازم في نحو عمر وشبهها مما وقعت فيه النون ساكنه قبل الباء

وانما ابدلوها لانهم لو نقوها نونا والحرف الذي بعدها من حروف الشفه
فان اظهرا استحجن وان اخفى استفل او تعذرا وادغم ذهب ما في النون
من الغنه فوجب قلبه ميما فوافق النون في الغنه ولانها فرع الياء في
المخرج فقالوا اعمبر وهو غير لازم في غير ما ذكره من باب عنبول شاذ ابدالها
من الباء ايضا شاذ والنون ابدلت من اللام والواو في صفاني وهراني
لان قياسه ان يقول صفاوي هراوي لانها همزة مايث فوجب ان
تقلب واوا كحمراوي فاذا قالوا صفاني فقد جعلوا النون موضع الواو
وهو معنى الابدال واما العن في لعل فلغه قليله ويحكم بالدليه لكثره
تيك وقله هذه والتا ابدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء
فابدالها من الواو في تحوا تعد واتصل مما وقعت فيه الواو وقبلتا الاعلال
وهو لازم مطرد تقول اتعد اتعادا فهو متعد ومتعد فقلبها تا في
جميع متصرفاتهم وسيأتي ذلك في الاعلال وقد ابدلت في نحو
الحه وحمه ومما ذكره من الامثله وهو غير مطرد وان كان في بعضه
لازما وقد يلزم الشيء في بعض الامثله وهو غير مطرد فهو مثل الحه ونحاه
غير لازم وفيما عداه لازم وابدالها الا ما في اخت وبنت وهنت
وكلتا لان اخت من الاخوة وبنت من البنوة وهنت لقولهم هنوات
فدل على ان لامها واوا فالتا مبدلة عنها واما كلتا فمنهم من يقول
هي عن الواو ايضا ومنهم من يقول هي عن الياء ومنهم من يقول ليست
مبدله البته ممن قال انها عن الواو فلان ابدال التا عن الواو اكثر

وانما ابدلوها لانهم لو نقوها نونا والحرف الذي بعدها من حروف الشفه
فان اظهرا استحجن وان اخفى استفل او تعذرا وادغم ذهب ما في النون
من الغنه فوجب قلبه ميما فوافق النون في الغنه ولانها فرع الياء في
المخرج فقالوا اعمبر وهو غير لازم في غير ما ذكره من باب عنبول شاذ ابدالها
من الباء ايضا شاذ والنون ابدلت من اللام والواو في صفاني وهراني
لان قياسه ان يقول صفاوي هراوي لانها همزة مايث فوجب ان
تقلب واوا كحمراوي فاذا قالوا صفاني فقد جعلوا النون موضع الواو
وهو معنى الابدال واما العن في لعل فلغه قليله ويحكم بالدليه لكثره
تيك وقله هذه والتا ابدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء
فابدالها من الواو في تحوا تعد واتصل مما وقعت فيه الواو وقبلتا الاعلال
وهو لازم مطرد تقول اتعد اتعادا فهو متعد ومتعد فقلبها تا في
جميع متصرفاتهم وسيأتي ذلك في الاعلال وقد ابدلت في نحو
الحه وحمه ومما ذكره من الامثله وهو غير مطرد وان كان في بعضه
لازما وقد يلزم الشيء في بعض الامثله وهو غير مطرد فهو مثل الحه ونحاه
غير لازم وفيما عداه لازم وابدالها الا ما في اخت وبنت وهنت
وكلتا لان اخت من الاخوة وبنت من البنوة وهنت لقولهم هنوات
فدل على ان لامها واوا فالتا مبدلة عنها واما كلتا فمنهم من يقول
هي عن الواو ايضا ومنهم من يقول هي عن الياء ومنهم من يقول ليست
مبدله البته ممن قال انها عن الواو فلان ابدال التا عن الواو اكثر

فحملها على الاكثر اولى ومن قال انها عن الياء فلان الاعلال ما ليا
اكثر وهذا معلل فنحمل على الاكثر واما من قال لست بدلا فقد زعم انها
لمجرد التانيث والالف بعدها اللام فتكون وزنه فعل وليس بمستقيم
لان تا التانيث لا تكون وسطا ولا تكون ما قبلها ساكنا وفعل ايضا ليس من
ابنيتهم وابدالها عن الياء في نحو انسر وهو لازم مطرد كما ذكرناه في اتعد
وتعليله سنأتي مثله ولانها في استوا وكنت ودت فاستنوا لانه
زايد على الثلاثه وكل ما وقعت الفه زايده على ثلثه حكم بانها تا
موحت ان تكون التا بدلا عن الياء واما شان فلانه من ولك ست
فلامه تا والتا بدل عنها واما كنت ودت فلانهم يقولون كيته وذيه في
موضع كنت ودت فدل على انه الاصل ولامه ياء ولا يستقيم ان
تقدروا والا لانه لا يقع في كلامهم التا عينا واللام واوا كما وقعت
في مثل يوم باعتبار الفا والعين استفا لالها ولا يمكن تقدير ما قبلها ايضا
واوا لانه كان يجب ان يقال كوة وكوت فوجب ان تكون تا والتا
بدل عنها واما ابدالها عن السين ففي طست وست وهو قليل
وان لم يقل الاست واما حكم بابدالها في طست لقولهم طسوس
ولم يحكم بان السين بدل عنها لانه لم تشكون السين من حروف
البدل البته على ما تقدم وان المصنف قد عدها وهما منه وذكرها
في التفصيل وذكر انه سدل منها لانه سدل من غيرها واذا لم تكن
من حروف البدل والتا من حروف البدل فجعل التا بدلا عنها هو الوجه

ثم ولو قدرانها من حروف البدل فلم تثبت ابدال الالف الا مهاند لسلسبت فحمله على ما ثبت في لغتهم اولى واما سبت فلانه من قولك سدست وسدس واسداسه فلامه سين فاذا قالوا سبت فالالف عن السين وانما حكم بان الالف بدل ولم يحكم بانها اصل لما كثر من قولهم سدس واسداس وسدست ولم يحكم بالعكس لذلك ولما قدم ومن الصاد في لصت وهو قليل شاذ وابدالها عن الالف في الذعالب بمعنى الذعالب وهو قليل والها ابدلت من الهمزة والالف والباء والالف فابدالها من الهمزة في نحو هرقت الثوب وهرقت الشئ وهو عثير مطرد وقد كثر في قولهم هرقت الماء واما قولهم لهنك فعلت كذا فاصله انك فعلت كذا فادخلوا لام الابتداء وكرهوا الجمع بينهما وبين ان مع بقائها على لفظها فقلبوها ها فقالوا لهنك وهي قليلة رديه وابدالها من الالف في قوله ارا لم نووها ممه ن يقلبون الف ما في الاستفهام ها عند الوقف وكذلك انه وحيهله ويجوز ان يقال ان الها في حيهله ها السكت لانهم يقولون حيهل بغير الف فاذا وقف بالها فهي مبدلة عن الالف كما في قولك انا وكذلك هي مبدلة عن الالف في قوله وقد زابني وقولها ما هناه ن عند البصريين وقولهم همنوات فثبت ان لامها واو واذا ثبت ان لامها واو صار مثل ساو فقلب الها ولو قوعها طرفا بعد الف زائدة ثم قلبت الالف ها فقيل ما هناه واما قول الكوفيين انها ها السكت فضعيف من

حيث انها ها السكت لا تكون في الوصل وهذه في الوصل فثبت انها لست ها السكت واذا لم تكن ها السكت فلا يخلو اما ان تكون اصلية او زائدة ولا تكون زائدة لان الالف اذا وقعت انها اصلية واذا كانت اصلية فاما ان تكون ها في الاصل او بدلا ولست تنافي الاصل بدليل قولهم هنوات فثبت انها بدل عن اصل واذا ثبت انها بدل عن اصل لا يخلو اما ان تكون عن اصل او لا وقد ثبت انها اصلها واو والها في محل سلب فيه الواو والفا فثبت انها عن الالف وابدالها عن الالف في قولهم هذه امة الله وانما جعلت بدلا عن الالف لكثره قولهم هذه وقله قولهم ولو قيل انهما جميعا اصل لم يكن بعيدا وابدالها عن الالف في كل ما ثبت لحقت الاسم كقولك فاعده وقايمه وهو مطرد فصيح ويجوز بقاوها ياء وليس بالكثير واما ابدالها عن الف الجمع في نحو الاحواه والبناه فقليل ضعيف والالف ابدلت من النون في قوله وقصفا اصيلا لان وقد وقع في النسخ اصيلانا بالنون وليس بجيد لانه انما ذكر اللفظه بلفظ البدل لا بلفظ المبدل وابدالها من الضاد قليل ضعيف والطا ابدلت بالتاء في نحو اصطبر وسياتي ذلك مفصلا في باب الادغام واما ابدالها في نحو ازدجد وسياتي ذلك في باب الادغام واما ابدالها في نحو احمعوا واجدز قليل وكذلك ابدالها في دوجل والجيم ابدلت عن الياء فيما ذكره وهو قليل ضعيف في كل ما ذكره وهو في المحركه نحو امسج

واسبحا افلّ واضعف والعسر اذا وقعت قبل غين اوخا اوقاف اوطا
جاز ابدالها الى اخره قال الشارح ذكر السين من حروف
البدل وجعل لها فضلا وللسين من حروف البدل ولم يذكرها هي بدل
منه وانما ذكر انها يبدل منها الصاد فالصاد اذا هي البدل ويبدل منها الزاي
ايضا فالزاي هي البدل واما السين فلم تبدل من شيء فلا معنى لشبوتها
في حروف البدل وانما ابدلت السين صادا مع هذه الحروف لشدة
استعلائها واستسفال السين فابدلت صادا لتوافق السين في المخرج
والصفير وتوافق التواتي في الاستعلاء واما ابدالها زايا قبل الدال
فلان الدال حرف مجهور والسين حرف مهموس فابدلوا السبب رايا لتوافق
السين في المخرج والدال في الجهر فقال سيبويه ولا يجوز
المضارعة لان الزاي والسين من مخرج واحد وهما حرفا صفير فيتعسر الاشراب
مع شدة التقارب بخلاف الصاد مع الزاي فان الاطباق الذي في الصاد
املئ من اشرابها صوت الزاي ولا اطباق في السين والصاد الساكنة اذا
وقعت قبل الدال جاز ابدالها زايا خالصة في لغة فصحاء العرب ذكر الضادها
هنا من حروف البدل ولم يذكرها فيما تقدم عند جمعها لها بحروف الزيادة
والطا والدال والجيم ولم يذكر الصاد ثم ذكر في هذا الفصل انه يبدل
منها ولم يذكر انها تكون بدلا وكانت الاحكام التي للسين في ابدالها صادا
اولى بان يذكرها هنا لان الصاد هي البدل ثم قد ذكر كون الصاد بدلا
في فصل السين وذكر كون الزاي بدلا في فصل الصاد ولم يذكر بدلا اصلا

لا في الجملة ولا في التفصيل وقد تقدم ان البدل ليس باعتبار المبدل منه
واذا كان كذلك فلم يذكرها هنا الا ابدال الزاي منها فالزاي هو البدل
وقد ابدلت الزاي من الصاد اذا وقعت الصاد قبل الدال ساكنة
في يصدف يزدف وفي مصدر مزدر ومنه قولهم هذا فزدي انه يعني
فصدي ومنه لم يحرم من فزدله واصله فصد فسكنت الصاد تخفيفا
كما خففوا علم الى علم فصار فصد بصاد ساكنة قبل الدال فابدلوها زايا
وان يضارع لها الزاي لامكان ذلك فيها كما ضارعوا في الصراط بعد قلبها
صادا فالمضارعة ها هنا اقرب فان تحركت لم تبدل ولكنهم قد يضارعون
بها الزاي لانها لما تحركت قويت بالحركة فلما قويت لم يكن كالمتة فاشربت ولم
تقلب وقالوا في صدر صدرا الاشراب ولم يقولوا زدر لقربها بالحركة ومثل
الصاد في المضارعة اشراب الحيم صوت الشين واشراب السين صوت
الحيم وهي لغة قليلة ردية يعتبر ذلك في النطق ولذلك لم يات في القران
ولا في كلام فصيح بخلاف اشراب الصاد صوت الزاي فانه ورد
في القران وفي الكلام الفصيح ومن اصناف المشترك الاعلال
قال صاحب الكتاب حروفه الالف والواو والياء لانها تقع في الاضرب
الثلثة حروف الاعلال الواو والالف والياء وسميت حروف
اعلال لما وقع بها من التغيرات المطردة بخلاف غيرها وقد جعل بعضهم
الهمزة من حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الابواب ولكل
وجه ثم ذكر ان الالف لا تكون في الاسماء والافعال الا زايدة او

مقابلهِ ولا يكون الالف اصلها فيها بخلاف الحروف واردنا باب الاسما المتمكنة
واما الاسما غير المتمكنة كالفات الحروف في كونها اصلا فلا يقال في
الف متى وما انها مقابلة ولا انها زايدة وانما لم يقع الالف في الاسماء
والافعال اصليةٍ لانها لو وقعت اصليةٍ لم تخل اما ان تقع مبدلة في محل
آخر او لا فان وقعت في محل مبدله ادى الى اللبس بين الاصليةٍ والمقلبة
وذلك محل بمعرفة الاوزان وهو باب كبير وان لم تقع في محل مبدله عن
الواو واليا ادى ذلك الى وقوع الالف والواو متحركين في موضع كان اصلها
فيه التحرك وهو كثير مستقل فيودي الى استقال كثير فرفضوه لذلك
ثبت انها لم تقع في الاسماء والافعال اصليةٍ واذا اوقعوها مبدله لم يلزم
شيء مما ذكرناه وكان ذلك هو القياس ثم بين اتفاق مواقع الواو واليا
التي ثبت انهما اصلان في الاعلال بعد ان ثبت ان الالف لا تكون اصلا
فذكر ايقاعهما واختلافهما فاتفاقهما فاء وعينا ولاما كثير واضح واتفاقهما في
وقوعهما عينا ولاما لقوته وحبه واضح وليس بكثير في البابين وقد
وقع في بعض النسخ في ايقاعهما وان تقدمت كل واحدة منهما على اختها فاء
وعينا كقولهم وول وهو مستقيم في باب ايقاعهما لانه قد وقعت كل واحدة
منهما فاء قبل اختها وعينا بعد اختها وهما بابان في الاتفاق وان جاءت
العبارة فيهما واحدة ثم اختلافهما فقال واختلافهما ان الواو تقدمت على
اختها في نحو وقيت وطويت ولم تقدم الالف عليها يعني ان الواو تقدمت
فاء على الالف لاما وتقدمت عينا على الياء لاما وتبين ذلك من كلامه بالمثال

والا فلا يستقيم لانه قد ثبت ان كل واحدة منهما تقدمت على اختها فاء وعينا
في الاتفاق وكيف يستقيم ان يعمم بتقدم الواو على اليا مطلقا دون
تقدم اليا في باب الاختلاف ثم اورد اعتراضا بالحيوان بانه قد تقدمت
فيه اليا عينا على الالف لاما فانهما موافقان لطويت وقد ذكر ان طويت مما اختلفا
في بابه ولم تقع الا قبل الواو وفي مثله واجاب عنه بان الواو ومبدله عن
اليا والاصل حسان وانما حمل النحويون على ذلك عدم نظير ذلك من
كلامهم واذا اتى الحيوان محتملا ان يكون من الواو ومن ظاهر لفظه ومحتمل
ان يكون من اليا باعتبار استقراء كلامهم كما في حمله على اليا اجازه
على ما ثبت من قياس كلامهم ولاستنهم الاستدلال بقولهم حيي
في ان اللام يائه لو كانت اللام واوا لانقلبت الالف بعد انكسار ما قبلها
فلم ينهض الاستدلال على انها ياء بذلك الا ترى انهم قالوا رضي فقلبوا
الواو يا لانكسار ما قبلها واذا كان يجوز ان يكون فيه اللام يا لانكسار
ما قبلها ويجوز ان يكون اصلا لم يستتم الاستدلال به على انها ياء
قال وان اليا وقعت فاء وعينا معا وفاء ولاما معا في بين
اسم مكان وفي بيت ولم يقع الواو كذلك هذا الكلام الى اخره موافقا
في بيت وقع فيه احتمال وذلك انه لا يخلو اما ان يعتبر لفظ الواو
في الموافقة ولا يعتبره فان اعتبره لم يصح ان اليا مختصة بوقوعها فا
وعينا على قول من قال ان الواو عن يا وان لم يعتبره لم يستقم لانها من
كلام وايضا فانه لا يستقيم قوله فهي على هذا موافقة اليا في بين

وقوله فهي موافقه الياء في بدت وان وقلب ذكر انفراد الياء على
وجه الجواز على احد الاقوال في الواو وقلب فكان ينبغي ان تقول
وان الياء وقعت فاء وعينا ولاما ولم تقع الواو كذلك ثم قال وان الياء وقعت
فاء ولاما في بدت ولم تقع الواو كذلك فاندى جوز له ذلك في بدت
يجوز له ذلك في بدت فالفصل بينهما حتى ذكر ذلك اولا في اصل
الباب وذكره هذا عارضا في ضمنه لا معنى له والاولى ان يعتبر في الواوات
ان كانت الالف عن واو والواو عن ياء ان كانت الالف عن ياء فيقال بعد
قوله وان الياء وقعت فاء وعينا معا ولاما معا ولم تقع الواو وان الياء وقعت عينا
والواو فاء ولاما في قول من قال ان الالف في الواو عن ياء ولم تقع الواو
مع الياء كذلك وان الياء وقعت فاء وعينا ولاما ولم تقع الواو كذلك الا في
الواو على قول من قال ان الالف في الواو عن واو قال وقالوا ليس
في العربية كلمه الى اخره هذا الكلام مستقيم ولا يضر الاختلاف في الالف
لان ذلك لا يخرجهما عما ذكر ولذلك اثر وانى الوعي ان يكتب بالياء حملا له
على ذوات الياء لانه لو حمل على الواو لادى الى ان يكون من النادر وهو باب
لفظ الواو وحمله على الياء التي هي اكثر في مثل ذلك اجدر فلذلك كان
الوجه كتابته بالياء القول في الواو والياء فايى قال
الواو تشبه صحيحه وتسقط وتقلب ما تها على الصحه في نحو ولد ووعد
الى اخره هذا القسم حاصر لانها اما ان تعتبر او لا فان لم تعتبر فهو معنى ثباتها
على الصحه وان عتبرت فاما ان تعتبر بالحذف او لا فان عتبرت بالحذف

فهو السقوط وان لم تعتبر بالحذف فهو القلب ثم ذكر مواضع كل واحد من الامور
الثلثه قال وثباتها على الصحه في نحو وعد وهو كل موضع لم تقع
موجبات السقوط ولا موجبات القلب كقولك وعد وولد واوعد وموعد
وكذلك ما اشبهه وسقوطها في كل موضع وقعت من ا مفتوحه وكسره
وذلك انما يكون في مضارعاتها اللاتي كقولك وعمد وولد يعمل فيه يعد
ويلد لان الاصل يوعد ويولد بدليل ان حروف ماضيه هي حروف
مضارعه والياء واوا فوجب ان يقدر بعد حرف المضارعه فوجب ان
يكون الاصل يوعد ويولد فاستثقلوا وقوع الواو في مثل ذلك
فحذفوها فقالوا يعد ويلد وليس كذلك يوعد ويولد لسهوله النطق لانضمام
ما قبلها فلذلك ثبت في احدهما وسقط في الاخر وقوله لفظا او تقديرا
فاللفظ في يعد والتقدير في يسع ويضع لان الاصل وسع يوسع ووضع
يوضع اما في يضع فظاهر لان فعل لا ياتي على يفعل على ان يكون اصلا وانما
ياتي على يفعل او يفعل ولا جائز يفعل فوجب ان يكون الاصل يفعل والفتح
لحرف الحلق وقد وقعت الواو من ا وكسره مقدره في الاصل واما يسع فاشكل
من يضع لان ماضيه على يفعل بكسر العين وليس مثل يضع في ان ماضيه بفتح
العين وقياس ما حا ماضيه بكسر العين ان يكون مضارعه بفتح العين
فعلى ذلك يشكل حذف الواو من يوسع وقد جعل ذلك والجواب
عنه فصلا براسه بعد هذا الفصل وبحصله ان فعل مما اعتلت فا وه
حا مضارعه يفعل بفتح العين ويفعل بكسر العين فالواو ري الزند يرى

وولى يلى وقالوا وجل يوجل ووحل يوحل فاذا جاء سع محذوفا واوه علم انه مما كان
اصله فى التقدير الكسر وان الفتح عارض لحرف الحلق ليجرى على قياس
لغتهم فثبت ان الفتح فى يضع وان الفتح فى يوحل كالفتح فى يوجل فلم يحذف
الواو فى يسع الا لوقوعها بين ياء وكسرة تقديرية وثبت الواو فى يوحل لان الفتح
فيه اصل فلم يقع الواو بين ياء وكسرة لا لفظية ولا تقديرية وشبه الفتحة بالكسرة
فى التحارى من حيث كانت عارضة والاصل حركة غيرها وهى الضمة لان
مصدر يحارنا تحارا فقلبت الضمة كسرة لانه ليس فى كلامهم ما اخره ياء
او واو وقبلها ضمة فاذا وجد ذلك قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء او تقلب
الواو فيه ياء وشبه الفتحة فى يوحل بالكسرة فى التحارب لانه جمع لتحربة
وقياس الجمع الذى بالتاء الف وبعده حرفان ان يكون الحرف الذى بعد الالف
مكسورا كقولك مسجد ومساجد وضاربة وضوارب قال
وفى نحو العدة والمقة المصادر يعنى انها تحذف فى مصادر هذه الافعال
اذا كانت بالتاء مكسورة الفاء لا يحذف منها اذا وقعت لغة لهم قصدوا
الى ان يكون التاء كالعوض من المحذوف وهو الواو والمكسورة ولم يذكر
فعل الامر مثل عد وضع وسع استغناء عنه بالفعل المضارع لانه فرعه
فلم يحتج الى ذكر لذلك قال وقلب حذفها من الفعل المضارع
لوقوعها بين ياء وكسرة وليست مع فعل الامر كذلك قلت ردوا
بعد حرف المضارعة لوجودها لانه الاصل كما ردوا الكسرة فى يضع وان
زالت لفظا لما كانت هى الاصل منزلة الموجود قال والقلب

مما مر من الابدال والذى مر انها تقلب همزة واحتاج الى ما مضى
ويقلب الفا فى مثل ماح وينقلب ياء فى مثل ميزان وميقات قال
والياء مثلها الا فى السقوط بردان الياء سقط صحيحة وتقلب فيما مر من
الابدال ولا تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة كما تسقط الواو ويقول بيع يبيع وليس
بسر واما من قال بس يبس فقد اجراها مجرى الواو ومن اجل بحى الهمزة مستثقلة
معها ولا يقولون بسر يبسر ادلا همزة فيه وان كان الفصيح ايضا اثبات الياء
فى مثل بس يبس ووجه حذفها ما ذكر وقلبها فى نحو اسر يعنى فيما مر من
الابدال فقد يقلب همزة كقولهم فى اشاءة الله وقد يقلب واوا كقولهم
اشر وقد مضى ذلك كله قال والذى فارق به قولهم وجع
يوجع ووجل يوجل وقولهم وسع الى اخره قد مضى الكلام فى هذا الفصل
عند الكلام فى يضع فلا حاجة الى اعادته قال ومن العرب من
يقلب الواو والياء فى مضارع افعل الفاعول بالعد وباشر ولا يفعل ذلك
فى الماضى لانكسار ما بعد الالف ولما كرهوا اتعد الواو فى مثل قولك اوقلبوها
بالذغم فيما بعدها ولم يقلبوها بالا لانهم يفعلون بالالف الاصلية هذا فلان
يفعلوه بالواو احرى فاذا صاروا الى المضارع فالفصيح اتفاقا هذه التاء فتقول
تعد وتيسر لانه فرعه فلم يغير عما كان عليه ومنهم من يقلبها الفا لان
الالف اخت الياء من حيث كانت حرف مد ولين فلما جاءت الفتحة فى المضارع قلبها الفا فقال ياعد وياسر واما
بس فقد تقدم ان الاثبات هو الفصيح وان منهم من يستثقلها والذين

يستثقلونها منهم من حذفها كما حذف في يعد ومنهم من يقلبها الفا فيقول ما يبس
والدس قلبوها الفا فقلبوها مع الكسرة والفتحة جميعا في الهمزة والذين لم
يحذفوها لم يحذفوها الا مع الكسرة وسببه زياده الاستثقال مع الكسرة
وقلته مع الفتحة فحذفوا في موضع زياده الاستثقال وقلبوا في موضع
قلبه قال ـــــ وفي مضارع وجل اربع لغات يوجل وهو القياس
لان ماضيه فعل فالكسر فيه ان ياتي على يفعل بفتح العين وشذت الواو
لانه لم يعرض ما يوجب حذفها وقال بعضهم يحل فقلب الواو يا استثقالا
لها على غير قياس كما قالوا ابره وعلمان فابدلوا من الواو يا على غير
قياس وقال بعضهم ياجل شبهه يبس على غير قياس ايضا وقال بعضهم
يجل فكسر حرف المضارعة لسقلب الواو وفيه يا استثقالا للواو وكله
على غير قياس ولست اللسنة من لغه من يقول يعلم لان اولئك لا
يكسرون الا استثقالا للكسرة على الياء فلا تحمل هذه اللغه على لغتهم مع
مخالفتهم لها وانما هذه لغه اخرين من اجل استثقال الواو وقال ـــــ
واذا بنى افعل من اكل وامر الى اخره قال يعني ان باب افعل مما فاوه همزه
يجب ان يقلب فيه الهمزه يا اذا ابتدى به لانكسار ما قبلها فتقول ـــــ
ايتكل ايتمر واصله ائتكل فاجتمعت همزتان الثانيه ساكنه فوجب
قلبها فاذا انقلبت ياء صار مشبها بقولك ايتسر ياء تبتا راصله وكذلك ايعد
فوهم قلب الياء كما قلبت في ايعد واشر فنبه على ان ذلك ليس
مستقيم والفصل بينهما ان هذه الياء في قولك ايتكل وقولك ايتمر عارضه

مبدله عن همزه فحكمها حكم الهمزه والهمزه لا تقلب يا اذا اجتمعت مع يا
الافتعال فوجب ان لا تقلب الياء التي هي عنها يا ايضا لانها فرعها فحكمها
حكمها بخلاف الشين فانها للسين لعارضه فلا يلزم من قلب الياء يا في ايتكل
وقول من قال ايترروهم لانه من الارر فاصله ائترر فقلبت الهمزه يا
لانكسار ما قبلها فصار ايترر فهو مثل ايتكل فكما لا تقلب الياء التي
في ايتكل يا لانها عن الهمزه فكذلك الياء التي هي في ايترر منقلبه من
ذلك ان الياء في ايترر وايتكل واحد فكما لا تقلب في ايتكل لا تقلب
في ايترر وقول من قال ايترروهم الفول ـــــ في الواو والياء لا
يحلوان من ان يعلا او يسلما لوعدا قال ـــــ الشارح المقسم
في ذلك كالمقسم مما ذكر في الفا فالاعلال في نحو قال وباع مما حركتا
فيه وانفتح ما قبلهما او كانا في حكم المتحرك على ما سيأتي تفصيله مما لم
يمنع فيه مانع وانما قلت الواو والياء اذا كانا كذلك اسثقالا لهما وانما
لم يقتصروا على الاسكان فيهما كراهه ان يلتبس صيغه المتحرك بصيغه
الساكن الا ترى انهم لو اعلوا نحو باب واصله بوب بالاسكان فقالوا بوب
ولم يعلم كونه من باب فرس او من باب فلس كوم فقلبوا الفا اذا نا بانها عن
حركه ولان الالف ايضا اخف من الواو والياء وما ذكره من اعلالها
الى غير الالف فسيأتي مفصلا فاذا سكن ما قبل الواو والياء فلا يخلو
اما ان يكون في صيغه فعل اصل او في صيغه فعل او غيره مما هو
راجع الى ما تحرك فيه وانفتح ما قبلها فان كانت من الاول صحت

كقولك سايعنا وتقاولنا واعوار وما اشبه ذلك وان كان من الثاني اصل بالالف حملا
له على اصله كما ذكره في اقام واستقام وقال صلت هذه الاسما
وان لم يقم فيها علة الاعلال يعني وان لم يقم فيها نفس تلك العلة الاولى فلا
بد من علة اوجبت اعلاله ولكنها ليست تلك العلة الاصلية لان تلك
انفتح فيها ما قبلها وهذه ما قبلها ساكن ولكنه في حكم المتحرك اجريت مجراها لكونها
ما خوذة فيها راجعة اليها قوله والحذف في قل وقلن وذلك ان هذه
اللامات لما سكنت للامر او للجزم او لاتصال الفاعلين وحرف العلة قبلها
ساكن وجه حذفه لالتقاء الساكنين لكونه حرف مد ولين فقيل قل وقلن
وحذفت في نحو سيد ومست واصله سيود وميوت قلبت الواو يا
وادغمت في الياء على ما سيأتي ثم خففت بحذف الالف التي بين
نحو كينونة وقلوله وهو مثل سيد لان كينونة اصلها كيوونة وفعل فيها ما
فعل في سيد ولو كانت فعلوله لوجب ان يكون كونونة اذ لا موجب لقلب
الواو ياء واما قلوله فالذي منع ان يقال فيه انه فعلوله ما ثبت من مثل
كينونة وكان حمله لمشابهه اولى وفي الاقامة والاستقامة لان اصلها
اقوامة فقلبت الواو الفا اجراء للمصدر مجرى فعله فاجتمع الفان فحذفت
احديهما لالتقاء الساكنين والاولى في اولى لانها صلى قياس الساكن قال
ما النفي فيه شاذان يعني في قل وقلن اوطولت تخفيفا في سيد ومست
او اضطرارا اعلال يعني في الاقامة والاستقامة في ان المحذوف فلالتقاء
الساكنين كقل وقلن في ان المحذوف لالتقاء الساكنين وقلت

الفرق بينهما ان قل وقلن ثم اعلاله اولا والاقامة والاستقامة لم تشب
ساكنا ثم حذف بعد ذلك لساكن عرض له وانما حذفه من ثمة اعلاله لانه
لم ينفك عن موجب فكان من ثمة اعلال فلذلك فرق بينهما وجعل ذلك
حذفا للساكن العارض وهذا حذف لاضطرار الاعلال لكونه غير منفك
عنه والسلامة فيهما وزان ذلك وهو على قسمين ما فقدت فيه اسباب
الاعلال كقول وكل او وحدت ولكن عرض لها مانع صد عن امضاء
حكمها ومثل ذلك بصوري وحيدي والجولان والحكمان والقوبا والخيلا
واما صواري وحيدي فالسبب تحرك الياء وانفتاح ما قبلها والذي عرض
كونه على الكرسي بلنه احرف موازنا للفعل وسيأتي ذكر ذلك والجولان
والحكمان كذلك فاما القوبا والخيلا فغايته ما يقال فيه ان تحرك
الواو والياء له في الاعلال لقلبهما متحركين والمانع من الاعلال وقوع
الضمة قبلها لان شرط الاعلال انفتاح ما قبلهما واذا حصل ما ضاد للشرط
كان مانعا من امضاء الحكم قال والتي الفعل في الواو على فعل
بفعل يريد ان فعل المعتل العين من الواو انما ياتي مضارعه بفعل بالضم
وانما التزموا ذلك لانه احد الاصلين فلا يودي الى يعسر فكان التزامه
الوجه الاتي اذ هم لو سوا منه بفعل لادى الى قلب الواو ياء مع استوا
الصيغتين في غرضهم وعلى فعل بفعل وهو على قياس الصحيح في فعل بفعل
لان الضم في فعل هو القياس وهو مناسب للواو ولذلك سوا من الواو
فعل ولم يسو من الياء فعل لانهم كانوا لم يحذفون اما مخالفة القياس في المضارع

واما العبر من الياء الى الواو فقال ومن الياء على فعل يفعل الكسر في الياء
كالضم في الواو على فعل يفعل على قياس الصحيح والواو ثم قال
ولم يجئ في الواو يفعل بالكسر لا في الياء ويفعل بالضم ولم يذكر انه لم يأت
من الياء فعل في الماضي بالضم ثم قال وزعم الخليل في طاح
يطيح وتاه يتيه انهما فعل يفعل كحسب يحسب وهم من الواو والذي
اضطره ان يحكم عليهما بالواو انه يجئ طوحت وتوهت والذي اضطره ان يحكم
ان الماضي فعل بالكسر كحسب ولم يجعله فعل بالفتح كضرب يجئ طحب وتهت
ولو كان كضرب وهو من الواو لوجب ان يقال طحت وتهت فلما جاء الكسر
وقد ثبت انه من الواو وعلم ان ذلك لا يأتي في الواو الا مما عينه مكسوره
كخفت فثبت انه لا يستقيم طاح يطيح المستوي منهما طوحت وتوهت
الا فعل بالكسر يفعل بالكسر وهما من الواو واما اذا كان طيحت وتهت
هو الماخوذ منهما فلا اشكال في انهما مثل قولهم باع يبيع لان ذلك
هو الذي يقتضيه قياسهما وقد حولوا عند اتصال ضمير الفاعل فعل
من الواو الى فعل من الياء الى فعل الى اخره وانما فعلوا ذلك اذ انا
يأتي المحذوف ياء او واوا فقولون في سار سرت وفي قال قلت ولم يفرقوا
في موضع بقائها اما للمحافظة على الالف فنعدل الضم والكسر واما اللون
ما انقلبت اليه الياء او الواو موجودا وهو الالف بخلاف ما اذا اتصل
به الضمير المتحرك فانه يحذف فكان في موضع الحذف اولى منه في

غيره فاما ان كان الفعل في اصله مكسورا فانهم ايضا يفعلون هذا الفعل
سواء كان المكسور ياء او واوا لقولك خفت وهبت اما الان ذلك فقد استمر
فيما ليس باصل فكان فيما هو اصل اولى واما للابد ان يان المحذوف مكسور
في الاصل وقال عند اتصال ضمير الفاعل واطلق والاولى
ان يقيد بضمير الفاعل البارز المتحرك لقولك فمت احترازا من قولك
زيد قام وقاما وقاموا فان كل واحد من هذه الافعال قد اتصل به ضمير ولم
يفعل فيه شيء واما قوله كقد وما زيد فشاذ لا يعمل عليه قال ويقال
فيهما لم يسم فاعله قيل وسع بالكسر وبالاشمام الى اخره قال الشارح
قياس ذلك ان يأتي مضموم الفا مكسور العين ويقال قول وبوع فاستثقل
الكسرة على الواو والياء نقلت الى ما قبلها فقيل قيل وبيع وهذه هي اللغة
الفصيحة واما من قال قول وبوع فوجهه انه لما استثقل الكسرة على
الواو حذفها وما قبلها مضموم فبقيت على حالها ثم حمل ذوات الياء عليها
لاتفاقهن على جريها مجرى واحدا وهذا التعليل يعكس لمن قال قيل وبيع ويكون
اولى لان فيه حمل الواو على الياء وهو يقرب من حمل الياء على الواو وبعض
اصحاب اللغة الاولى يسمون الفا الصم بسها على ان الاصل فيه الضم
وقد جاء مقروءا بها في السبعة وقد توهم بعضهم ان مثل هذا الاشمام غير ممكن
لان الاشمام الممكن عنده هو ضم الشفتين بعد اسكان المشكوت عليه من
غير صوت وذلك غير معقول به ههنا باتفاق فلم يبق الا ضم الشفتين
في حال التصويت وذلك اما ان يكون قبل التصويت بالفاء او بعدها

او معها والجميع غير مستقيم اما قبلها فلا استقيم لانه حينئذ يكون اشماما
للحرف الذى قبلها وايضا فان الحرف الذى قبلها ان كان مضموما لم تقل اشماما
وان كان مفتوحا او مكسورا او ساكنا وضممت شفتيك مع الصوت به
صار مضموما واما بعدها فكذلك وامّا معها فلا يستقيم لانه اذا صوّت
به وضممت الشفتين مع الصوت بها حالت ضمه خالصه لان حقيقه
الضمه الخالصه ضمّ الشفتين بالحرف مع الصوت فوجب ان تحى ضمّه خالصه
عند ذلك وقد توهم بعضهم ان الاشمام انما يكون بعد النطق بها فى حال النطق
بالآت الساكنه بعدها وتوهم ان ما منعها من المدّ يمكنه من ذلك وهو فاسد من وجهه
ان الاشمام ثابت فى قولك لعت يا عبد وقلت يا قوم وايضا فانه لو فعل
ما ذكره هذا القائل لاسمعت الياء واوا والضم السمعى عندها اذ لا معنى للواو
الا ذلك والجواب عن ذلك الاشكال ان الاشمام ان كان عند انفراد
بالكلمة فلا اشكال وان كان مع وصلك اياها بغيرها كان ضما
للشفتين لسرعه من النطق بما قبلها وبها فان زعم زاعم انه لبس بين النطق
بالحرفين زمان وان زمن الفراغ من الاول هو زمن الاشتغال بالحرف الثانى
فجوابه انه اذا نطق بحرف من حروف اللسان فمعلوم ان اللسان ينتقل
من مكان الى مكان آخر وزمن الانتقال زمن ثالث قطعا فعلم بذلك
ان زمن النطق بالحرفين زمنا ثالث ولذلك يدرك ضرورة الفرق بين الحرف
المدغم وغيره لان الحرف المدغم لا يحلل بينهما زمن ثالث بخلاف غيره
ثم لو سلّم له ذلك لكان الجواب انه يوتى بضم الشفتين بينهما فى زمن بينهما

قصد المتكلم الى ترك الحرف الثانى من الزمن الثانى وقبل الزمان الذى كان
يكون فيه الحرف الثانى بضمّ الشفتين لمكر ذلك قال ولذلك
اختير واقصد لان العله فيه كالعله فى قيل ولذلك اذا اتصل بها ضمير يوجب
حذف العين كقولك قلت يا قوم وبعت يا عبد واحترت يا رجل لان العله واحده
قال وليس فيما قيل يا اقيم واستقيم الا الكسر الصريح لاستقا العله
الموجبه لما ذكرناه وهو الضم الذى هو اصل فيما قبل الالات المذكوره الا ترى
ان اصل قولك اقيم واستقيم اقوم واستقوم فقلب حركه الواو الى الفاء
فسلب واعلت بالقلب ولا وجه للضم فى الفاء ولا اشمام لان اصلها السكون
والضم والاشمام فى قيل وبيع من اجل ان اصلها الضم فبت ان علّه ذلك
مشبه فى باب اقيم واستقيم قال وتقول فى عور وصيد الى
آخره قال الشارح يعنى ان عور وصيد من باب العيوب
وقياسها افعال فكان الاصل اعوار واصياد وما به لا يعلّ لاكتساف الساكنين
لحرف العله ومثل ذلك لا يعلّ لرأيه الاخلال بالفعل مطلقا وكذلك ازدوجوا واجتوروا فى معنى تزاوجوا وتجاوروا ومثل ذلك لا يعل لوقوع
الالف قبل حروف العله لانهم لو اعلوه لادّى الى الاخلال به مطلقا
بخلاف قولك اقام فانه اصل وان كان قبل حرف العله ساكن لامكان
تقاحرف العوض عنه وهو الالف الا ترى انهم لو اعلوا تجاوروا لقلبوا
الفا فيجتمع الفان فيحذف احدهما فلا يبقى العوض ويصير لفظه تجاروا فلما
كان مثل عور وصيد فى معنى ما يجب فيه التصحيح صحح حملا عليه قال

ومنهم من يلمح الاصل فقال عاز يعاز يعيى من لم ينظر الى الاصل والقياس افعال
لو جعله من باب حاف فاعله كاعلاله وما لحقه الزياده من ذلك في حلمه لانهم
لما صححوا ملاشه صححوا ما زاد عليه لان اعلال المزيد فرع عليه وهذا على
اللغه الاولى واما اللغه الثانيه فيعلون لان حلم عور عندهم حلم حاف
وحلم اعور عندهم لحلم اخاف فتقول اعاز الله عينه كما يقولون اخاف
قال ـــــ وليس مسكنه من لس انما اورد ليس ها هنا لانه فعل وقياس
من الفعل ان يعلب الفا كما اورد عور لما كان في الظاهر مخالفا للقياس
فقال اصلها لس كصيد الا انها لست من باب صيد لان اصل ذلك افعال
كما تقدم فاسكنوا في لس كما اسكنوها وانما حمله على فعل لانه لا يمكن فعل
ولا فعل لان فعل لم يأت فيه اسكان وفعل لس من ابنيه الياء ولم يأت فيه
فيه اسكان وكان الاولى ان تجعل فعل وسكر كما سكن علم وهو باب
جائز فحمله عليه والترم هذا الجايز لكونها غير متصرفه فلم يصح كما صح صيد
ولم يعل كما اعل هاب بل الترم هذا الاسكان الجايز لكون على لفظه ما ليس
من الفصل بينها على ما تضمنه من شبه الحرف قال ـــ ولذلك لم يقلوا
حركه العين الى الفا في لست يريدانهم قصدوا الى ان يكون على وزان
الحرف فلم يغيروه عن الفعل ويحسن ان يقال لم ينقلوا حركه العين لانهم
التزموا السكون فصار الكسر لسما ملتسا فلذلك لم ينقلوا قال ـــ وقالوا
في التعجب ما اقبله وما ابيعه اورده ايضا جامحا وعلله تصحيحه
كونه اشبه الاسم من حيث لم تصرف تصرف الفعل فاجري مجرى

الاسم ولو بنيت افعل من الاسم المعل لقلت اقول وابيع وتصحيح هذا الباب
قياس واما تصحيح ما بعده الى اخره فشاذ مسموع ولا يقاس عليه قال
واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع ان تنقل عينه همزه الى اخره انما
اعل اسم الفاعل مع سكون ما قبل حرف العله حملا له على الفعل لقربه
منه ونقلت همزه تشبيها لها بنساء ورد اكانهم قلبوها الفا فلما اضطروا
الى تحريكها قلبوها همزه كما فعلوا ذلك في كساء ورد القرب الهمزه من الالف
قال ـــ وانما جذوت كهولك شاك وذلك مسموع ووجهه انهم
قلبوها الفا فحذفت لالتقاء الساكنين او قلبوها همزه فحذف تخفيفا ومنهم
من نقل فتقول شاك وذلك مسموع قلبوا العين الى موضع اللام فصار
شاكى مثل قاضي فاعل كاعلاله ومحى حاء قوله لان احدهما انه مقلوب
كالشاكى والهمزه لام الفعل وهو قول الخليل واصله حاحى كره قلب الياء
همزه لما يؤدي اليه من كثره الاعلال فقلب العين الى موضع اللام
فصار حاحى والعين فاعل كاعلال قاض فلم يرد اعلاله على اعلال قاض الا
بالقلب وهو قرب شبه والثاني ان الاصل حاحى ايضا نقلت الالف التي هي
عين همزه فلها في بايع فصار حاحى فاجتمع همزتان فوجب قلب الثانيه
ياء فصار حاحى ثم اعل اعلال قاض وهذا اقيس وما ذكره الخليل وان كان
وجها الا انه يقوم عليه دليل وهذا جاز على قياس كلامهم وانقلب ليس
نقياس قال ـــ وقالوا في عور وصيد عاور وصايد كما قالوا م
ومنبان بمعنى انهم صححوا فيهما صح فيه الفعل لان الاعلال كان حملا عليه

فلما صح في الأصل فهو في الفرع اجدر وكذلك مفاوم ومبان كقولهم فاوم
وباين واعلال اسم المفعول منها ان تسكن عينه فتقول اصله مقوول
ومبيوع نقلت حركة العين الى الفا فسكنت العين فاجتمع ساكنان العين وواو
مفعول فحذفت واو مفعول عند سيبويه وبقي باب مقول على حاله
وطلب الضمة في باب مبيع كسره لصحة الياء وحذف العين عند الاخفش
فبقي مقول على حاله ايضا وان احلف القدران وطلبت الضمة في باب
مبيع كسره سلما على دوات الياء وابلست واو مفعول ياء قول سيبويه
اسد لما يلزم من مذهب الاخفش من قلب الضمة كسره لغير علة وقلب
واو مفعول ياء وكان الاخفش يرجح عنده ذلك من حيث راى الزائد اذا
اجتمع مع الاصلي وهما ساكنان حذف الاصلي كما في قاض وعصا واشباههما
فحكم على الواو الاصلية بذلك وايضا فان الاصل في الساكن اذا كان
الاول حرف مد ولين ان يحذف الاولى والاصلي هو الاول وكان حذفه
اولى وما ذكرناه عنه لا يوازن ظاهر ما تمسك به سيبويه على تمسكيه
جميعا انما ثابت فما كان الاول حرف مد ولين والثاني صحيحا كقاض وعصا
وهل واما اذا كانا مدين فلا قال وقالوا في مشيب بناء على شيب
بالكسر وذلك شاذ وقياسه مشوب بمعول ووجهه انه لما كان جاريا
على شب وهلت واوه كما في اللغة الفصيحة اجرى مجراه وقالوا
مهوب وهو شاذ وقياسه مهيب كمبيع ووجهه انه لما كان من هبت
وفيه لغة بقول اهلها هوب اجرى مجراه في هذه اللغة وقد شذ نحو

مخيوط ومزنوت ومسيوع ونفاحه مطيوبة فجاءت على الاصل بينها على
ان ذلك قياسها واصلها وكذلك البتة قال سيبويه ولا تعلمهم اتموا
في الواوات اعل من الياآت يريد انهم لم يصححوا في باب يخوف كما
صححوا في باب مبيع فلم يقولوا مخيوف كما قالوا مسيوع استثقالا للواو
واستخفافا للياء وقد شذ نحو ثوب مصوون قال وراي صاحب
الكتاب في كل ما مر عن سالكه مضموم ما قبلها ان يقلب الضمة كسرة
لتسلم الياء ومذهب الاخفش ان يقلب الياء واوا ومذهب سيبويه هو
القياس نقلا ومعنى واما النقل فلما ثبت من قولهم ابيض وسيض وهو محل
اجماع وذلك لستثنيه الاخفش واما المعنى فلان الضرورة ملجيه في
احتماع الياء والضمة الى تغيير احديهما وتغيير الحركة ليبقى الحرف على
حاله اولى من تغيير الحرف لبقى الضمة على حالها لان المحافظة على
الحرف اولى من المحافظة على الحركة واذا ثبت ذلك بالفعل والمعنى
كان ارجح ولا يحسن التمسك لسيبويه بباب مبيع لان الاخفش لا يوافقه
في ان الياء عين وقد يتمسك للاخفش بقولهم مضوفة وطويى وكويسى وليس
بقوى اما مضوفة فشاذ واما طويى والكويسى فلتقريبهم بين فعلى في الاسم
وفعلى في الصفة الا ترا هم يقولون الدنيا والعليا والنثوى والشروي
يقلبون فيهم ها هنا اجدر وايضا فانهم كرهوا ذلك ها هنا لاختلاط فعلى
بفعلى الا ترى انهم لو قالوا طسى وكسى لم يعلم انه فعلى او فعلى ثم هو معارض
بقولهم حلى وضيرى فيقابل البابان ويسقى المتمسك الاول ثانيا قال

ومعشه عندهُ يجوزان يكون مفعله ومفعِله اما اذا كانت مفعله فاصلها
معشه نقلت حركة العين الى الفا فصارت ياسا كنة هي عين وقبلها ضمه
فوجب ان يقلب الضمه كسره على ما هو مذهبه فتصير معيشه وان كان
اصله معشه فواضح على كلا القولين ولا يجوز ان يكون مفعله عند الاخفش
لانه لو كان كذلك لكانت ياسا كنة وقبلها ضمه فتجب قلب الياء واوا
على ما هو قياس مذهبه فتصير معوشه قال وان بني من البيع
مرتب قيل تبوع وقال الاخفش تبوع اصله تبيع فلما وجب
الاعلال بنقلت حركة العين الى الفا صارت ياسا كنة وقبلها ضمه فوجب
قلب الضمه كسرة على قياس مذهب سيبويه فصير تبيع ووجب قلب
الياء واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهب الاخفش فصير تبوع قال
والمضوفه كالقود والقصوى الى اخره يعني انه خرج عن قياس بابه لان
اصله مضيفه فنقلت حركة العين الى الفا فوجب ان تقلب الضمه كسره
فتقال مصيفه هذا هو القياس فخروجه عن القياس كذلك ومذهب الاخفش
فيه انه قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهبه قال
والاسماء اللاتيه للمجرده انما نقدمها ما كان على مثال الفعل نحو باب ودار
وشجره الى اخره قال الشارح انما اعلوا الثلاثي لما كانت علة اعلاله
هي العلة الاصليه في اعلال الفعل وهو تحرك الواو وانفتاح ما قبلها كقولك
باب ودار مع مشابهة الفعل الذي هو اصل في الافعال فاما اذا زاد
على ثلثه فانه لا يجتمع فيه الامران جميعا لانه ان تحركت وانفتح ما قبلها

لم يكن على وزن الفعل وان كان على وزن الفعل لم يكن ذلك فلم يلزم اعلاله
مطلقا الا بما سنذكره باعتبار غير ذلك ولذلك اعل نحو باب ودار ولم تعل
نحو اللومه والنومه والعوض والعوذه واما نحو القود وشبهه فشاذ
وقياسه الاعلال ولكنه جاء مصححا نبيها على الاصل او نبها على انه ليس
كالفعل في قوته علة الاعلال الا ترى انه لم يأت نحو قوم كما اتى نحو القود قال
وانما اعلوا فيما الى اخره او ردفتها اعتراضا لانه اسم ثلاثي وقد اعل وليس
على مثال الفعل فكان قياسه ان يقال قوما كما قيل عوض واجاب عن ذلك بانه
مصدر والمصادر تعل باعلال افعالها حريها عليها لما ذكر من مثال الفعل ثم اعتذر
عن وقوعه صفه لجحق مصدريته فجعله من المصادر الموصوف بها كقولك
رجل عدل وصوم وزور ثم اورد على الجواب اعتراضا وهو قولهم حال حولا
واجاب لان القياس حلا ولكنه شاذ قال وعل ان كان من
الواو وسلمت عينه لاجتماع الضمتين ذكره ها هنا لانه ثلاثي اعل وليس
على مثال الفعل فذكر ان امره منقسم الى ما يعل والى ما يصح فان كان من
الواو اعل بالاسكان استثقالا للضمتين واحدهما على الواو وهو استثقال
يوجب الاعلال لما فيه من الثقل البين ويقال نور وعون في جمع نوار
وعوان واصله نوور وعووون واما تصحيحه فشاذ لم يات الا في ضروره
الشعر لما فيه من الثقل ولذلك عبر عنه بقوله وثقل في الشعر وان كان من
الياء جاز فيه وجهان احدهما ان تحرك بالضم على الاصل فيكون كالصحيح فيقال
غيور وبيض لانه ليس في الاستثقال كالواو فلا يلزم من كراهة الضم ثم

كراهته هاهنا والباقى ان سكن عنه كما سكنت فى كتب ورسل واذا ابيت وجب
ان يكسر ما قبلها لتعذر النطق بها ساكنة قبلها ضمة فيقال عير وسخر قال
واما الاسما المزيد فيها فانما يفعل منها ما وافق الفعل فى وزنه وفارقه اما بزياده
لا يكون فى الفعل نحو مواقفه فى وزنه موافقته فى الحركات والسكنات
لا فى حقيقة الزنه فان ذلك لا يستقيم مع مفارقته له فى الزياده او فى
المثال وانما اعلو اما وافق الفعل فى وزنه لشبهها له بحيث وافقه فى
الصوره المذكوره وانما اشترط المفارقه بالزياده او بالمثال الذى لا
يكون فى الافعال كراهة اللبس فيهما وانما لم يشترط ذلك فى البقاء اما لانه
لو اشترط لم يعل اذ لا يتفق فيه مفارقه ابدا واما لان علله اعلاله قويه فلا
يلزم من مراعاه اللبس فى العله الضعيفه مراعاته فى العله القويه واما
لانه لا يكون الا منونا بخلاف الزايد فانه قد يكون غير منون فيحى
اللبس فيه ولا يحى هنا وهذا الوجه ربيته المقدم على اخوته قال
وقد شذ نحو مكوره الى اخرها وقياسها ان يعل الفا ولكنهم استعملوه
على الاصل بنيها عليه واذا كان ذلك قد استعمل فيما هو اصل لهذا كان اجود
واستروح فهو ما هنا اجدر وقولهم مقول محذوف من مقوال وهذا يرد
اعتراضا فى الظاهر على هذه القاعده لانه على مثال الفعل وقد فارقه
بزياده لا يكون فيه فقياسه ان يعل كما يعل مقام واجاب بان اصله مفعال
واذا كان كذلك لم يكن على مثال الفعل لمفارقته له بالالف التى بعد
العين ولا يكون فى الفعل مثل ذلك فوجب تصحيحه لانه قد اكتفه سببان

واذا كان الكشاف الساكن يوجب الصحيح فى الفعل لقولك اسواد وابياض
وهو فيما كان مشبها به اجدر قال واما مثال لا يكون فيه وهو
احد الشرطين على البدل او على الاجتماع ولذلك اعل نحو تجلى من
باب يبيع لانه وافق الفعل فيما ذكرناه وفارقه فى الزنه التى لا يكون
الفعل ولذلك قلت يتبع ولو صححت لقلت يتبع قال وما كان
منها مثالا للفعل صحيح يعنى من غير المفارقه باحد الوصفين وهو الزياده
التى لا يكون الفعل والمثال الذى لا يكون صحيح فرقا بينه وبينه كما فى قولك
اسود وابيض الا ترى انك لو اعللته لالتبس بصيغه الفعل لانه لا يفارقه
بزياده ولا مثال لانهما فى افعل ولذلك لو بنيت تفعل او تفعل
اسما من زاد يريد لوجب ان تقول يريد على الصحيح لما ذكرناه من ادا الالتباس
قال وقد اعلوا نحو قيام وحيار واحتيار الى اخر ما قال
الشارح ذكر هذا الفصل ليبين ان فى الاسما المزيد فيها اسما ليست
على ما توافق الفعل فى وزنه ومع ذلك فانها اعلت ليلا يتوهم انه لا
يعل من المزيد فيه الا ما ذكره وقد اعل غيره مما ذكره فى هذا الفصل
من ذلك المصادر نحو قام وقياذ واحتيار وانتياد وعلل اعلالها فقال
لاعلال افعالها مع وقوع الكسره قبلها والحرف المشبه بعدها وهو
الالف وقوله لاعلال افعالها مع وقوع الكسره قبلها مستقيم
واما قوله والحرف المشبه للبا وهو الالف فلاحاجه اليه وبيان
ذلك انا نعل قياما نعل قاما باعلال الفعل والكسره قبلت ان

الالف ملغاه واما اعلال الفعل والكسرة فلابد من اعتبارهما الا ترى
انك تقول قاوم منه قواما ولا وذنه لواذا فلا تعل لما لم تعل الفعل وتقول
قام قومة وعاذ عوذه فلا تعل لما لم يقع الكسره قبلها صبت اعلال الفعل
والكسره جميعا والغاء الالف وانما اعلوا اجراء للمصدر مجرى الفعل مع
وقوع الكسره التي ساسبب هذا الاعلال الخاص وقد وقع في هذه الامثله
واختاروا بالخاء والراى وليس بمستفيم لانه لا يكون فيه اعلال لانه من
ذوات الياء والصواب ان يكون واختياراو واجتياز بالحم والزاى او الحاء
والزاى ونحو دوار ورياح وحياد الى اخره وهذا اسم من المزيد يعل الاعلال
واحده مع الكسره وذكر الالف وهي في هذا المحل خير منها في الاول وبيان
ذلك انه لو لم يكن الواحد معلا بل كان ساكنا لاعتبرت الالف باتفاق
وقد اتفق ان معناه ساكنه فيجوز ان يكون الاعلال في الجميع كسلونها في
الواحد والكسرة والالف كما اعلوا نحو رياض وساب ويجوز ان يكون لاجل
الاعلال في الواحد والكسره من غير الف كما اعلوا نحو بير جمع ناره
ودم واذا احتمل الامرين واسلمهما فليس الغاء احدهما باولى من الاخر
وهما في ذلك بمنزله علتين اذا اجتمعا فان المحققين ينسبان اليهما جميعا
ويصيران عند اجتماعهما كجزئي علة كالملمس وبال واما القسم الاول
فلم يظهر للالف اثر البته على كل تقدير الا ترى انا منا الامتناع من
الاعلال عند صحة الفعل وان كانت الكسرة والالف موجودتين
بخلاف هذا فانا قد بينا ان للالف اثرا باعتبار قطع النظر عن الاعلال

والاعلال المفرد اثر مع قطع النظر عن الالف فليس الغاء احدهما باولى من
الغاء الاخر فثبت ان ذكر الالف في هذا القسم اشبه من ذكرها في القسم
الذي قبله ونحو سياط وثياب ورياض لشبهه الاعلال هذا القسم الثالث
اعل لسكون الواو وفي المفرد مع الكسرة والالف والكلام في وجوب
ذكر الالف لما ثبت من اثرها بدليل اعلال بات واتساع اعلال كورة
صبت اعتبارا الالف وقالوا اتر ودينم وهذا القسم اعل لاعلال الواحد
والكسرة وهذا القسم انما ذكره لان الفصل مسحب على البلاني والمزيد
فيه جميعا فذكر ان من البلاني ما يعل وان لم يكن على مثال الفعل وان
كان الكلام في نفسه وادى الى ذكر ذلك وقالوا ثيره كسكون الواو
في الواحد وهذا من الشواذ لان سكون الواو وفي الواحد مع
التصحيح لا يستثقل مع الكسرة ما لم يكن الالف فلذلك حكم بشذوذ
نحو ثيره والقياس ما اتى عليه كوره وعوده وروحه وقالوا طوال
لتحرك الواو وفي الواحد ولم تفد الكسرة والالف لما فقدا اعلال الواحد
او سكون حرف العله فلما قوي بالحركه صح في الجميع وكان اولى بالصحه
وقد جاء وان اعز الرجال طيالها ن والقياس طوالها واما قولهم اواءه
مع سكونها في ريان وابقلها الى اخره هذا يرد اعتراضا على باب
ريح ورياح لان العله ثم اعلال الواحد مع الكسرة والالف واعلال
الواحد هاهنا حاصل والكسرة والالف لان الواحد ريان واصله رويان
قلبت الواو ياء وادغمت في الياء الكسرة والالف في بيء واضح

ولجاب بانه منع مانع بين اجراء القياس في رَوَاءٍ وذلك لانهم لو اعلوه على
ذلك القياس لقالوا رَيَاءٌ واصله رَوَاى فقلبت الالف التي هي لام همزه
لوقوعها ظرفا بعد الف زايده فلو قلبوا التي هي صرنا على قياس رياح جمعوا
بين اعلالين قلب الالف التي هي لام همزه وقلب الواو التي هي عين فلذلك
صححوه وكان تصحيح العين اولى من تصحيح اللام لان اللام ظرف والطرف
احق بالتغيير لانه ليس في كلامهم ياظرف بعد الف زايده وفي كلامهم واو
قبلها كسره وبعدها الف كثير ولانه قد ثبت من لغتهم تصحيح العين اذا
وقعت اللام حرف علة اعلت اللام اولم تعل كقولك رَوِى وقَوِى ولو
علل بانه معلل اللام بصحح فيه العين بدليل حيي ورَوَى لكان وجها وبوأليس
نظيره يعني انه لا يرد اعتراضا على القاعدة التي ذكرناها لان جزأ العلة
مفقود وهو اعلال الواحد او سكون حرف العلة فيه وياء ليس كذلك
لان الواو فيه متحركة فكان كطويل وطوال قال ويقع الاسم
من الاعلال الى اخره لان علة الاعلال الاصلي ان تتحرك وتتحرك ما
قبلها ولا يسكن ما بعدها لقولك سار ورَمَى وما اعل فلما سكن ما قبل
واوه او بعدها انما كان حملا له على اصل اخرى مجراه على ما تقدم من
الفصول كما اعلت الاقامة حملا على اقام وقاتل ومقول حملا على قال
ولذلك غيرهما مما تقدم ذكره قال واذا اسقت الف
الجمع الذي بعده حرفان واوان او ياآن الى اخره يعني اذا وقعت الالف
بين الواوين او الياءين او الواو والياء فان الثانية تقلب همزه بشرط ان

تلون قبل الظرف وعلة قلبها ما عرض لها من وجود حرف العلة قبل الفها
واستثقل حرفا علتين وبينهما الف مع القرب من الطرف فقلبت همزة
تشبيها بقاتل لنزل وجود حرف العلة قبل الفها في ايجاب اعلالها منزله
جري اسم الفاعل على فعله في ايجاب اعلاله وان كان قبل حرف العلة
ساكن وذلك قولك في اوّل اوائل واصله اواول وفي خيّر خيائر واصله
خيايِر وفي سيّقة سيائق واصله سيايِق وفي موعله من البيع بوايع
واصله بوايِع مثل بالواو من والبايين والباقبل الواو والواو قبل الياء
وانما جعل بوايع جمع موعله من البيع وان كان بوايع جمع بايعه عن مفردها
فاراد ان يرفع هذا الوهم بقيد مفرد لا همزه فيه وهي موعله من البيع
وقولهم ضياون القياس ان يقول ضيائن لانك فرقت حرفي العلة كما في سيائق
قال واذا كان الجمع بعد الفه مثله احرف فلا قلب لانها
بعدت عن الطرف فاحملت التصحيح لان مرتبها كان جزاء في اعلالها
كقولهم عوائر وطواويس وقوله ولحل العسيين بالعواوِرِ انما صح لان
الالف مرادة بمنزله اثباتها فصححت لذلك قال وعكسه يعني
وعكسه في كون حرف العلة اعلّ مع بعده عن الطرف لكون الالف مقدرا
عدمها من حيث كانت زايده فقوله بالعواوِرِ في صحة الواو وهو
عكس قوله عياسل في اعلال الياء لان تلك قدرت موجوده وهما سوا
من جهة اخرى وهو انهما مقدران على حالهما في المفرد معوار في مفرده
حرف علة يجب قلبه ياء لسكونه في الجمع وقيل لا شيء في مفرده يجب

قلبه ياء في الجميع لان عيلا مثل خير وكما ان خيرا جمعه خيار فكذلك عيلا جمعه عيايل فلم يعتد بما لا اصل له في المفرد ولذلك لم تعتد بحذف الياء في العواوير ولا باثبات الالف في عيايل حيث صححوا العواوير واعلوا عيايل ولو اعتدوا بالعارض فيهما لاعلوا العواوير وصححوا عيايل ولكنهم لم يعتدوا بالعارض فيهما مستويان في كونهما لم يعتد بالعارض في كل واحد منهما واحدهما عكس الاخر من جهة ان المعدوم في احدهما قدر موجودا والموجود قدر معدوما وشبهه الالف في عيايل سا الصياريف يعني به جمع صرف لا جمع صيراف لانها اذا كانت جمع صيراف فليس للاشياع في الجمع وانما هي الف ضراف فلبثا لانكسار ما قبلها ووقع في كثير من النسخ وكحل العينين بالعواوير انما صح لان المراد كالصاريف فعلى ذلك تكون الصياريف في هذا التقدير جمع صراف لان المراد كون بعد الالف ثلثة احرف ولا يكون ذلك الا جمع صيراف ومن ذلك اعلال صيم وقيم الى اخره بريد اليائين لانهم يعلون ما قرب من الطرف وان كان ما يعد مما تلا له غير معل كما اعلوا نحو صيم ولم يعلوا صوام وليس الاعلال في صيم وقيم واجب على ما هو في خيار وبيايع ولكنه جائز وانما ارادانهم يعلون الشئ للقرب ليس ان للقرب اثرا في الاعلال لان الناس سواء في الوجوب والجواز ثم اورد بلال من صيابة قومه وما ارق النيام لانه اعل مع البعد فجعله شاذا لفوات علة الاعلال فيه ونحو سيد وميت ودمار وقوم وقيام الى اخره قال الشارح الاصل في الواو

والياء اذا اجتمعت وسبقت احدهما بالسكون ان سبقت الواو ياء وادغم فلذلك قالوا سيد الى اخره ولم يحالوا مواهد الا اصل الا فيما خيف فيه لبس من مثال بمثال فاعتبروا الثقل حيفه اللبس كما قالوا سوير وبويع لانهم لو قالوا سوة لالتبس بفعل فان قيل فلم لم يتركوه في سيد لئلا يلتبس بفعل او فعل قلت لان فعلا وفعيلا ليس من ابنيتهم وانما يحشون من ليس من مثال بمثال من ابنيتهم فاما المعدوم فلا يحشون ليسا فيه اذ هو مستنف من اصله فان قيل فدمار وقيام ليس بفعال وفعال من ابنيتهم ووزنه فعال فلم لم يترك الادغام حيفه اللبس قلت كونهما ما ينفي اللبس لانه لو كان فعالا لوجب ان يقال دوار وقوام لانه من الواو وكان في نفس حروف الكلمة ما يدفع اللبس فلم يود هذا الاعلال الى لبس فلذلك فعل ذلك ولم يفعل سوير وتسوير لما ذكرناه قال وتقول في جمع مقامه ومعونه ومعيشه الى اخره قال الشارح لان الواو والياء انما تقلب همزة بعد الف متطرفة او عينا في اسم الفاعل المحمول على فعله او كانت لا اصل لها في الحركة او اصلية وقبل الفها ياء او واو كقولك في جمع اول اوايل وفي سعه بوايع وليس هذا الباب بواحد من ذلك فوجب ان سقى الواو والياء على حالهما ولذلك كانت قراءة من قرا معايش خطا وقد زعم بعضهم ان مدائن شاذ من هذا الباب لانه من دان يدين وكان قياسه ان يقال مدايين بغير همز ولا حاجة الى ذلك فانه يجوز ان يكون من مدن بالمكان اذا اقام به فعلى

هذا الكون وزنه فعايل مثل رسايل ولاحاجه الى تقديره على وجه يودى الى
شذوذه مع ظهور ضرره على القياس واما مصاب في جمع مصيبه فلا شك انه
شاذ لان الالف اصليه عن واو فقياسه ان يقال مصاوب الا انه كثر في كلامهم
مخالفو افيه القياس استخفافا وذكر همزه رسايل دون جميع ما قلبت فيه
الالف همزه لانه اشبه شيء به في الصوره فذكرها يماثله في الصوره والحكم
فيه مختلف ولم يذكر غيره لوضوح الفرق بينهما وانما قلبوا في رسايل لانهما
زايده مده فلما وقعت في موضع تحركها لزموا ان يحركوا ما لا اصل له في
الحركه فقلبوها حرفا صحيحا واشبه شيء بها مما قلبت في مثله الهمزه كقولهم
كساء ورداء وقايل وبايع فلما قصدوا الى قلب هذه كان اولى ان تقلب
لذلك فقالوا صحايف ورسايل قال ـــــ وفعله من الالف اذا كان
اسما الى اخره قال ـــــ الشارح وهذا مما جاء على خلاف قياس
مذهب سيبويه وموافقا لمذهب الاخفش لان الالف اذا وقعت عينا وقبلها
ضمه فسيبويه يقول تقلب الضمه كسره والاخفش يقول تقلب الياء واوا
فلذلك فعل ها هنا ولسيبويه ان يقول ان هذا الباب مستثنى لامور منها انهم
كرهوا ان يلتبس مثال بمثال لا ترشد اليه امر الا ترى انهم لو قالوا طبيء وكسي
لم يعلم كونها فعلى او فعلى فراعوا ذلك في مثل الاخر انهم فتحوا هذا الباب
فتحمن فراعوا في كل واحد منهما احد الامرين فان اورد الخصم احد
الامرين اورد عليه الاخر ويبان انهم لو فعلوا ذلك لادى الى اللبس
انهم فعلوه في الموضع الذى لا يودى فيه الى اللبس الا ترى انهم قالوا مشيه

جيلى واصلها حوكى فقلبوا الضمه كسره لان فعلى صفه للسن من ابنيتهم فلما كان
ذلك للسن من ابنيتهم امنوا اللبس فجروا على القياس المذكور من اصل سيبويه
القول ـــــ في الواو والالف لا مين حكمهما ان تعلا او تحذفا او تسلما
الى اخره قال ـــــ الشارح فشرط اعلالها الى الالف ان يتحركا
وينفتح ما قبلهما ولم يقع بعدهما ساكن وقوله متى تحركا احتراز من ان
يكونا ساكنين كقولك عزوت ورميت لاستثقال الاستثقال وقوله وانفتح
ما قبلهما احتراز من ان ينضم الى الواو او ينكسر في الياء فلا يعلب الفا لتعذر
ذلك او سكن ما قبلهما فلا تعل البته نحو الغزو والرمى وقوله اذا
لم يقع بعدهما ساكن احتراز من قولك عرواو رحا وزحيان وعفران وانما
لم تعل ها هنا لانهم لو اعلوها لادى ذلك الى الالباس الا ترى انك لو
اعللت غزوا ورميا بان نقلبهما الى الالف اجتمع الفان فتحذف
احدهما فصير لفظه غزا على ما كان في المفرد فصير فعل الواحد والاثنين
بلفظ واحد فلذلك اشترط ان يلون الساكن الف التثنيه فلو كان غيره
لاعل الا ترى انك اذا اعللت غزوا وغزت فاصله غزوت وغزوا
فقد وقع بعدها ساكن ومع ذلك فانه يجب اعلالها فعلب الفا فتجمع
ساكنه مع الواو التى للجمع ومع الالف التى للتانيث فتحذف لالتقاء
الساكنين فصير غزوا وغزت فلما لم يكن الباس جرت في الاعلال
على ما بعصته الذى يقدم فان قيل فنحو عصوان وريحان لا يقع
فيه لبس لانك اذا اعللته صار ملهان وملا يليس بمفرد

ملب الالتباس فيه حاصل لانه يضاف فتحذف نونه فلو اعل لقيل
في الاضافه ملهما زيد فلا يعلم انه مثنى او مفرد وقوله او لاحدهما الى
صاحبتها يعني او قلبا لاحدهما الى صاحبتها نحو ملب الواو ياء والياء واوا
فعلت الواو ياء في اغزيت وهو كل واو وقعت فيه رابعه فصاعدا مفتوحا
ما قبلها وكالغازي ودعي وغزيت ورضي وهو كل واو وقعت وقبلها كسره
وشبهاتي ذلك معصلا وملب الياء واوا قياسا على فعلى
اذا كان اسما كالدعوى والشروى وشبهاتي وساذا كالجارة لان قياسه جايه
كقولك رميت رماية او اسكانا عطفا على قوله قلبا ايضا لان الاعلال
قد يكون قلبا لهما الى الالف وقد يكون قلبا لاحدهما الى صاحبتها وقد يكون
اسكانا وهو في كل موضع وقعنا منحركين مضمومتين او مكسورين فالواو مثل
قولك يغزو ويدعو والياء مثل قولك يرمي والقاضي الا ان الكسرة لا تقع في
الواو لانها لا توجد كذلك الا في الفعل ولا كسرة في الفعل وشبهاتي سننا وانما
سكنوها استثقالا للضمه والكسرة عليها الا ترى انك اذا قلت ندعو وقاضي
اذ زلت الاستثقال ضرورة فسكنوهما ليزول استثقالهما وجذفهما وقد
يلون قياسا في نحو غار وقاض وهو كل واو وياء سكنت للاعلال وبعد ما سكن
قياسها ان يحذف لالتقاء الساكنين ولذلك قياس كل واو وياء وقعت
في فعل ماض لحقته تا التانيث او واو الجمع فانها تحذف لالتقاء الساكنين
ولذلك كل واو وياء وقعت في المضارع ولحقه الجازم فانها تحذف للجمع
واما جذفها شذوذا ففي نحو يد ودم واخ وشبهه الا ترى ان يدا الاصل

له من لام فان كان اصله فعلى محركا فقياسه يدا مثل عصا او يدا مثل عم وان
كان اصله ساكنا فقياسه يدى كرمى فلما قلبوا وجعل اعرابه على عينه
كان على خلاف تقديرا نه لها ولو كان ذلك قياسا لوجب ان ياتي باب
من الابواب الى قدرنا انه لا بد ان يلون واحد منها عليه فلما لم ياتي شي
من الابواب على هذا القياس علم انه شاذ وسلامتها اذا سكن ما قبلها
لحقها حيئذ كقولك غزو ورمي او وقعت بعدهما الف التثنيه كقولك
غزوا ورميا لما ذكرناه من خوف اللبس او سكنت سكونا لازما كقولك
غزوت ورميت لانها حينئذ مستثقله قال صاحب الكتاب
ويجريان في تحمل حركات الاعراب عليهما مجرى الحروف الصحاح اذا سكن
ما قبلهما قال الشارح شرع في هذا الفصل في بيان امر الاعراب
بالنظر الى حروف العله اذا وقعت لامات فقال ان كان ما قبلهما ساكن
يعني الواو والياء لان الالف لا يلون قبلها ساكن ولذلك ذكرها على حده
اخر الفصل وانما قلبت الالف والواو والاعراب اذا سكن ما قبلهما لحقتهما
بالسكون قبلهما الا ترى انك تقول غزو وظبي فلا تحسن في ذلك استثقالا
كما تحسنه في ضرب وقتل ولا فرق بين ان يكون الساكن حرفا صحيحا او
الفا او واوا او ياء فالصحيح كقولك ظبي ودلو والالف قولك زاى وراو والواو
والياء قولك عدو ودلي ولا يلون الواو والا مع الواو والياء الا مع الياء
لتعذر اجتماعها واذا ادى الى ضد ذلك قياس رجعت الواو والياء كقولك
طوى واصله طوى ولامثال لستو الياء على الواو ولانه لم يقع في كلام

العرب ما قبل واو وهي ساكنة ولا غير ساكنة الا في قولهم واو على خلاف ثم تكلم
اذا وقع قبلهما حركة فقال واذا تحرك ما قبلهما لم تخل من الاعراب الا النصب
وتحرك ما قبلهما بالضم ضما وكسرا في الافعال ويكون كسرا في الاسماء ولا يكون
مجانسا فيهما ولا ضما في الاسماء لانه اذا كان مجانسا فيهما انقلبت الفا فتخرج
عن كونها ياء او واوا وان كان ضما في الاسماء قلبت الضمة كسرة فينقلب
الواو ياء فصار الباب كله للياء وانما حملا الفتح لاستخفافه عليهما لانه لا ثقل
مثل رايت القاضي ولن يرمي وتدرك الفرق ضرورة من قولك رات القاضي
ومررت بالقاضي وهذا القاضي وفي استخفاف الالف واستثقال ما
بعده وقد شذ محي السكين في موضع الفتح لانها حرف علة فجاز للضرورة
حذف الفتحة كما حذفت الضمة والكسرة وجوبا وكما جوز واحمل الجر على
النصب شذوذا في النحويل جوز واحمل النصب على الرفع والجر شذوذا
في السكين ومنه اعط القوس باريها الا انا فيها وحتى يلاقي محمدا وشبهه ثم
بين كيفية استعمالها وهما على هذه الحال في الرفع فقال وهما في
حال الرفع شاذان وانما سكنت استثقالا للضمة عليهما وقبلهما ضمة في
الواو وكسرة في الياء الا ترى ان قولك القاضي ويغزو ويرمي مستثقل
وانما جاء الاستثقال من الضمة فوجب حذفها فان كان بعدها ساكن نحو
والليل وقد يكون مستوعبا مثل ذلك في الوقف وقد شذ التحريك
بالضم والتحريك انما شذ في الياء لا في الواو ولانه ليس الثقل على الياء مثل
الثقل على الواو ولانه في الواو اثقل وهذا مدرك بالضرورة ولذلك قال

سيبويه والياءات عندهم اخف من الواوات فدعوا ثقل من قولك القاضي
ولم تشت مثل يدعوشاذا او لغيره وقد ثبت مثل جواري ثم شرع يتكلم في
حالهما في الجرين لانه لا يقع فيه الا الياء لانه لا يكون الا في الاسماء وليس
في الاسماء ما اخره او قبلها حركة فوجب ان لا يكون الجر الا في الياء لقولك مررت
بقاض وغازٍ ثم ذكر ان حكم الياء في الجر حكمها في الرفع من وجوب اسقاطها
وتقاؤها ساكنة ان لم يقع بعدها ساكن وحدها ان كان بعدها ساكن ثم ذكر
الشذوذ في تحريكها في الجر الشذوذ في تحريكها بالرفع ومثله بقوله
لجواري في شبهه وقد تقدم تعليله ثم شرع يتكلم في حكمها في حال
الجزم فقال وسقطان في الجزم سقوط الحركة لانهما لما كان حكمها قبل
الجزم اذهاب حركتهما للاعلال وكان اللازم حكمه ان يحذف حركة فلما
لم تحذ حركة حذفوهما انفسهما به ولا يقع ذلك الا في الفعل لانه لا جزم
في الاسماء ولقولك لم يدع ولم يرم وقد شذ اثباتهما في حال الجزم احراهما
مجرى الصحيح كما شذ تحريكهما في حال الرفع والجر وهو قوله لم تهجو والم
ياتيك والانبا ومنه من سقى وتصبر في قراءة ابن كثير في احد الياءين وهو
اقواهما لان حمل المعتل على الصحيح الذي هو اصله اولى من حمل الصحيح
الذي هو فرعه وذلك انا اذا حملنا من شرطا حملنا سقى على الصحيح
وسقى وتصبر محمولا على ما يقتضيه وكان حملا للفرع والاصل واذا حملنا
من بمعنى الذي كان سقى مرفوعا ولحب فيه اثبات الياء على القياس
وكان تصبر مرفوعا سكنت واوه تخفيفا حملا له على المعتل وكان فيه

حمل الاصل على الفرع فلذلك كان التاويل الاول اولى ثم شرع متكلم
في الالف فقال واما الالف فمثبت سالته ابدا يعني في الاحوال الثلثه
الا في الجزم لانه خص الجزم بالذكر اخرا وانما وجب بقاوها الفا لانها لا
تقبل حركة اذ الحركة تخرجها عن حقيقتها فوجب بقاوها الفا في الرفع والنصب
والجر فالرفع والجر في الاسماء واما في حال الجزم فان الموجب لحذف الواو
والياء موجب لحذفها فلذلك كان الفصيح لم يحش ولم يدع وشد اثباتها كشد ود
الواو والياء في الاسات وهذه ابعد لان تلك امكن حملها على الصحيح
في حال التحريك جريت في الجزم مجرى الصحيح وهذه لا يمكن حملها على الصحيح
في حال التحريك فلم يكن مثلها ومع ذلك فانهم استعملوها شذوذا لذلك
لانها منها فاجريت مجرى واحد اولان الحركة مقدره فكانت كالثابتة ومنه
قوله ما الذي لا انساه وموضع استشهاده اثبات الالف في لا انساه
وهو مجزوم لانه جواب الشرط من غير فاء فقياسه لا انسه فاذا قال لا
انساه فقد اثبت الالف في حال الجزم كما اثبت الياء والواو في لم ياتيك
ولم يهجو وكذلك ولا ترضاها ولا يملق المفهوم منه النهي فهو في موضع
جزم فقياسه لا ترضها وكان يمكنه ان يقول ولا يرضها ولا يملق ولستقيم له
الوزن ولكنه فعل ذلك اما ذهولا عن وجه الاستقامه واما مراعاة القوافي
من الزحاف لان اثبات هذا الساكن هو باسر مستفعلن وحذف سببين
مستفعلن في مثل ذلك جائز اتفاقا وقد حذف في جميع احرا البيت
في قوله ولا ترضاها وفي قوله يملق فيصير مستفعلن مفاعلن وذلك

جائز قال ولرفضهم في الاسماء المتمكنه ان تطرف الواو بعد متحرك
قالوا في جمع ذكرو حقو على افعل الى اخره قال الشارح ذكر
حكم الياء والواو التي قبلهما ساكن والتي قبلها حركه وتضمن كلامه ان للسر في
الاسماء ما اخره واو قبلها ضمه احد سببين اذا ادي الى ذلك قياس كيف
صنع فيه وقال حكمه ان يقلب الضمه كسره فتقلب الواو ياء لانكسار ما
قبلها وعلل ذلك بقولهم ولرفضهم في الاسماء المتمكنه ان تطرف الواحد
بعد متحرك والتعليل عام فيما قبله حركه هي ضمه او فتحه او كسره الا ان
الغرض ها هنا ليبان قبله ضمه ولا شك ان العرب رفضت في الاسماء
كل لام هو واو قبلها حركه وليس بعدها علامه تثنيه فقلبوا ما قبلها فيجيء
الفا وما قبلها ضمه ما بعد ان كسروا ما قبلها او قلبوها ياء فوجب انكساره
وقلبوا ما اخره واو قبلها كسره ياء فالاول مثل عصا والثاني مثل ادل والثالث
مثل غاز وكل ذلك لاجل استثقال الواو اذا وقع قبلها حركه وسواء قبلها
الف اذا وقع قبلها فيجيء في قلبها الفا وضمه في ان الضمه نقلت كسرة
فالاول مثل رحى والثاني مثل الترامي والشاوي واصله ترامي وساوي
فوجب قلب الضمه كسره واذا قلبوها كسره قلبت الواو ياء لان يقلب
قبل الياء اولى ثم مثل بجمع دلو وحقو على افعل لانه يكون اصله ادلو
واحقو فوقعت مطرفه وقبلها ضمه فوجب ان يفعل بها ما ذكرناه
من قلب الضمه كسره فتقلب الواو ياء لستقبل الضمه كسره وكذلك
اذا جمعت فلنسوة وعرقوه على جدمره وتمر ومع قوله على حد تمره وتمران

بحذف الالف وسقى الاسم على حاله واذا حذف الالف من فلسوه وعرقوه بقى
الاسم اخره واو قبلها ضمه فعل فيه ما ذكر قال ـــــ وقالوا تحذوه
الى اخره يعنى انهم لم يفعلوا ذلك فيها الا اذا وقعت طرفا لانه يستثقل
فى الطرف ما لا يستثقل فى الوسط لهم شبهه بباب اخر استثقلوا فيه الطرف
ولم يستثقلوا الوسط وذلك اذا وقعت الواو والياء طرفا وقبلها الف
زايدة فانها تقلب همزه وان لم تقع طرفا لم يقلب الا ابراهم يقولون معايس
ومعاون ومسله هو بالهابه والعطايه لانه اشبه بما هو فيه لانهم اعلوا فلس
ولم يعلوا فلسوه وليس بينهما الا الالف كالكساء والهابه ثم سال
سيبويه الخليل عن قولهم صلاه وعباة لانهم قلبوها مع كونها غير متطرفه
فكان القياس ان يقلب على التقدير المتقدم فاجابه الخليل بما معناه ان الالف
فى حكم كلمه اخرى منضمه اليها بمعنى الالف فكانها وقعت متطرفه مثلها
فى صلاءٍ وعباءٍ واما من قال صلاته وعبايه فانه لم ينظر الى ذلك وانما
نظر الى اللفظ الحاصل فى الكلمه ولذلك قال لم يجى بالواحد على حد الصلا
يعنى انه لم ينظر الى اصله ذلك ثم زيدت الالف لدل بها على المفرد وانما
جعله مستثقلا براسه موضوعا لهذا المعنى وشبهه بالمثنى الموضوع
للمثنى من غير نظر الى المفرد وهو قوله كما انه اذا قال خصيان لم يثنه
على الواحد المستعمل فى الكلام وذلك لو ثناه على المفرد المستعمل فى
الكلام لوجب ان يقول خصيتان لان مفرده خصيه فلما كان كذلك جعله
كانه وضع وضعا اصليا للمثنى كما ان صلايه وعطايه فمن لم يهمز وقع

وقع فى اصله للموانث فلذلك لم يلزم قلب الالف همزه والالف التى فى خصيان
قال ـــــ وقالوا عتى وحتى ففعلوا بالواو المنطرفه فى فعول مع
حجز المده بينهما الى اخره قال ـــــ الشارح يعنى انهم كرهوا العاد
المتطرفه بعد الضمه وان حال بينهما ساكن هو الف فقالوا عتى وحتى كما
قالوا كساء ورداء وهذا ظاهر فى انه عنده قلبت الواو والياء التى بعد
الالف التى فى كساء ورداء الفا فاجتمع الفان فقلبت الثانيه همزه كما
قالوا ذلك فى حمراء وصحراء ولذلك قال كما فعلوا فى اللسان نحو فعلهم فى
العصا وهذه الواو التى تقع منطرفه بعد الضمه وبينهما واو لا يخلو اما
ان يكون فى اسم هو جمع او مما ليس بجمع وان جمعا فالقياس قلب الضمه كسره
فتقلب الواو ياء لان قولك عتى وحتى وان جاء على غير ذلك فشاذ
كقولهم انك لتطرفى بحوله وبره والقياس بحى لانه جمع وان كان
ذلك مما ليس بجمع فالقياس ابقاء الضمه على حالها كقولك معزو ومدعو
وقد جاء شى من ذلك على خلاف القياس ويخالفه القياس فيه اكثر من
يخالفه القياس فى الباب الاول وانما فرقوا بين كونه جمعا وبين كونه
غير جمع لانه اذا كان جمعا استدل الاستثقال لان الجمع مستثقل وليس
المفرد كالجمع فاستخف ذلك اذا كان غير جمع ولم يستخف اذا كان
مضموما اليه لئلا يدل الاستثقال بالجمعه وانما اجرى ما بينهما ساكن مجراه
اذا لم يكن بينهما ساكن اما الان الجمع قام مقام ما فانه من الاستثقال
بواسطة هذا الساكن واما الان الساكن حرف مواس فكانه اشباع بعد

الضمه وقد مثل بعد الاول بعتوّ وفي الثاني بعتي ولم يردا نهما في الموضعين سواء
وانما ازاد في الأوّل الجمع لغات يقال صاة وعتو كفاعد وقعود وازاد
في الثاني المصدر تقول عتا عتوّا كما تقول فعد قعودا ومنه قوله تعالى
وعتوا عتوّا كبيرا وليس قولهم مسري ومرمى من هذا الباب وان كان اصله
مسرو ومرمو لان اخرهذا ما قبلها واوساكنه فوجب ان تقلب الواو
ألاحما عها مع الياء واذا انقلبت الضمه قبلها كسره فجب ان يقال مسري
ومرمى فهذا باب آخر راجع الى احتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون
بخلاف قولك مدعوّ ومعزّ وفان هذا الخره واو وقبلها ضمه فالعلة الموجبه
في مسري ومرمى مفقوده ها هنا لان العلة تم احتماع الواو والياء ولم
يجتمع ها هنا الا في واو ان وكذلك كان قولك مسريّ ومرميّ واحما
وقولك مدعوّ ومعزّ وهو القياس وان كان قد حولف في بعضه لشبها
بالجمع كقولك مرضيّ ومعديّ وفي مرضيّ امر آخر وهو ان فعله الأصليّ
انقلبت فيه الواو ياء لانكسار ما قبلها فجاز ان يقال اجري في تصاريف
مشبّهابه مجراه في اصله فعلت واوه يا لذلك وهذا فانفرد به مثل
مفعول رضي واما مثل مفعول عدا وغزا فلا يجري فيه ذلك وانما ذلك
للشبه المذكور ويجوز ان يقال ان اسم المفعول مبنيّ على فعل وفعل
سقلب فيه الواو ياء في مثل هذه الا بنيه فاجري اسم المفعول فيها شذّ عن
القياس مجرى فعله كما انهم قالوا مشيب بناء شيب وقالوا مهوب بناء
على لغه من قال هوب قال والمقلوب بعد الالف

سترط فيه ان يكون الالف مزيده مثلها في كساء ورداء الى اخره قد تقدّم
انها انما قلبت همزه بعد قلبها الفا وانما قلبت بعد تقدّر ان الالف التي قبلها
كالمعدومه وهذا انما يقوى اذا كانت الالف زايده لان تقدير الزايد كالمعدوم
اقرب من تقدير الاصليّ كالمعدوم فلذلك انقلبت في كساء ورداء ولم
تقلب في راي وثايه وواو ويمكن ان يقال انما استرط ان يكون الالف
زايده لانه يكثر حروف الكلمه به واذا كانت اصليه لم تكثر فاستثقلوها
مع الحروف للعله ولذلك قالوا اغزوت وعزّيت فقوّها واوا مع
قله الحروف وقلبوها يا مع الكثره فلذلك فرّق بين ان يكون قبلها الف
اصليه والواو المكسوره ما قبلها مقلوبه لا محاله يعني مقلوبه يا لانهم
استثقلوها لانها مع الكسرة قبلها اذ لو قوّها للزم ان تكون في حال الرفع
والكسر ما فيه على واوها مع ثقلها فعيّر ذلك فقلبوها يا في الاحوال
كلها ثم اعلوّها ان كان معها ما يعلّ به كخاف وعاد او قوّها من غير اعلال
ان لم يكن معها موجب الاعلال نحو رايب الغازي والقاري واما اذا
وقعت عينا مفتوحه بعد كثره فانها تصح على ما يعلم اما للكونها غير طرف
واما للكونها تودّي ذلك فيها الى عبر الصحيح فاعتفر امر الفتح على انفراده
فيها قوله واذا كانوا ممن يقلبونها الى اخره ليس ذلك بقياس وانما
مثّل به لانه لو لم يقلب يا مع شذوذ القلب فيها الا الكثره والا
فالقياس قبوه وهو ابن عمي دنيا لقولهم جذوه وصفوه قال
وما كان على فعلى من الياء قلبت يا وه واوا في الاسماء وانما فعلوا

ذلك لتفرقوا بين فعلى في الاسماء وفعلى في الصفات فقلبوا الياء واوا
ويقوا الصفات على حالها وانما غيروا في الاسماء دون الصفات
لان الاسماء اخف عليهم فكانت اولى لاستحقاقها بذلك وانما لم يغيروا فيها
اذا كان من الواو لان ذوات الواو من ذلك قليل فاجريت على قياسها العلتها
واذا قلت قل وقوع اللبس فيها بخلاف فعلى من الياء فان ذلك كثير وامل صيغه
فعلى بضم الفاء فانهم فرقوا فيها بين الاسماء والصفات اذا كانت من ذوات
الواو فقلبوا الواو ياء في الاسماء دون الصفات وانما فعلوا ذلك في
الواو دون الياء وهو غلبتهم في فعلى اما لقلة بناء فعلى من الواو والياء
جميعا اذا استووا كان قلب الواو ياء اولى لانها الاثقل واما لان بقاء الواو
مع الضم في الفاء مستثقل وكان يعرض لاجل هذا الاستثقال ولم يفرق
في فعلى من الياء كما فرق في فعلى من الواو واما لان الفرق كان يودي الى
ركوب مستثقل وهو قلب الواو ياء مع ضم الفاء لقلة الصفات من
الياء في هذه البنية واما فعلى الى اخرها وهذا يوهم ان فعلى حاب صفه
ولم تجى فعلى عند سيبويه صفه واما اذا كانت لانها جرت على فعله فلم
تجى اصلا عند احد واذا كان كذلك فلا حاجه الى ان تعبر في الاسماء اذ وجب
التعبير في اخواتها انما هو خفه اللبس لا صفه ها هنا يلتبس معها الاسم
فاذا اعد العبر الموجوده في اخواتها مستفيه فيها فوجب ان يأتي في فعلى من
صبر عبر فاذا قوله محققها ان ينساق توهم انها قد تكون صفه ولبس الامر
كذلك قال واذا وقعت بعد الف الجمع الذي بعده حرفان

همزه عارضه في الجمع وياء قلبوا ها هنا الفا والهمزه ياء الى اخره قال
الشارح شرط هذا الاعلال ان يكون جمعا وان يكون الهمزه عارضه وان
يكون بعدها ياء محيئذ يجل هذا الاعلال نحو قلب الياء الفا والهمزه ياء
وذلك لانه لما استثقل ذلك في هذا الجمع الذي هو منتهى الجموع حففوه
بان قلبوا الياء الفا والهمزه ياء ليسهل ولم يستغنوا باحدهما لانهم لو فعلوا احدهما
لقالوا اما مطايا بابات الهمزه مع الالف واما مطايى بقلب الهمزه ياء مع
ياء اليا بعدها وكلاهما مستثقل فلذلك غيروهما جميعا لينتفي ما ذكرناه
من الاستثقال ولو لم يكن جميعا لم يفعل هذا الفعل لانه يستخف ذلك
يخفه المفرد ومثاله حاء وشاء وشهه ولو كان جمعا والهمزه غير عارضه
لم يعتد به كقولك في جمع غايه شايه من شاوت شوا الا ان الهمزه اصليه
غير عارضه ولو كان جمعا والهمزه عارضه ولكنها لست في الجمع لم تعل
ايضا هذا الاعلال كقولك في جمع شايه وحايه من شاء وحاء شواء لان
الهمزه وان كانت عارضه في شايه وحايه الا ان الهمزه غير عارضه لشوها
بها قبل جمعها وانما لم يقلبوها الا اذا كانت عارضه في الجمع لضعف
امرها حينيذ وقوه همزتها اذا لم يكن كذلك فان قلت مشوا وجوا
على مذهب الخليل وزنه فواعل فادن الهمزه اصليه وليست عارضه لا
في الجمع ولا في غيره قلت هي وان كانت عند الخليل كذلك فهي عارضه
في المفرد الذي هذا جمعه وليست عارضه في الجمع والذي يحقق لك
ذلك انها في شايه والقلب في شايه عنده مثله في شوا فثبت انها

عارضه في المفرد لا في الجمع فان قلت اذا كانت معدّمه الى موضع العين فهي
اصليّه فكيف يكون اصليّه عارضه قلت قد تبيّن انها عارضه بعد الالف
في غير الجمع بدليل انك تقول اصل شاه شايه يا بعد الالف وهمزه بعدها
هي اللام فاذا قلت وقلت شاسه فقد ابت همزه بعد الالف بعد ان لم
يكن وهذا معنى العروض والذي يحقق ذلك اجماعهم على خطا ما وهو جمع خطيه
وخطيه فعليه وقياسه فعائل فاصله خطائى فعلى مذهب غير الخليل
قلت الياء همزه فاجتمع همزتان فوجب قلب الثانيه ياء فصار بعد الف الجمع
همزه عارضه في الجمع فوجب اعلاله على ما ذكرناه وعلى مذهب الخليل
قلت الهمزه الى موضع الياء الزائده فصارت وان كانت اصليه عارضه بعد
الالف فلذلك الحق مع غيره على اعلاله خطا ما ولو لم يكن ذلك عارضا
لهذا التقدير لوجب ان يقول خطاءٍ كما وجب في جمع فاعله من ساءت
سواءل وقد شذ هذا في جمع هديه وقياسه هدايا كما قيل مطيه
ومطايا وهما من باب واحد واما نحو علاوه واداوه وهراوه فلم يقلبوا الهمزه
في جميعه ياء وانما قلبوها واوا قصدا الى مساكله الجمع الواحد في وقوع واو
بعد الالف وهذه الواو وان لم يكن واو المفرد فالمشاكله حاصله في الصوره
ويسار انها ليست واو المفرد وهو واو اداوه مثل رساله قالوا وكاللام والالف
قبل الواو ومثل الالف قبل اللام فاذا جمعت رساله قلت رسائل زدت
الفا للجمع بعد العين ووقعت الف مفرد بعدها فوجب ان تقلب
همزه فصار اداءٍ ولان وزنه فعائل لرسايل فانقلبت الواو التي هي لام

الا ترى ان ما قبلها وقعت بعد الف الجمع همزه عارضه في الجمع وياء
فوجب ان يعلّ ذلك الاعلال الا انهم جعلوا الواو ومكان الالف لما ذكرناه
فوزن اداوى فعاول ووزن اداوه فعاله فالواو في اداوه لام والواو
في اداوى هي الالف التي قبل الواو في اداوه مما وقعت متحركه بعد
الف الجمع وقلبت همزه فصارت بعد الف الجمع همزه عارضه في الجمع
وانقلبوها واوا موضع الياء في اصل الباب لما ذكرناه من قصد مشاكله
الجمع الواحد قال واذا لم يكن الهمزة عارضه في الجمع الى آخره
لم تقلب لما تقدم من انها على مذهب غير الخليل هي اللام قلبت الى موضع
العين في المفرد فلم يكن عارضه في الجمع على كل تقدير ولا ستقيم ان تقول
هي على مذهب الخليل اصليه والاصليه اجرى ان لا يقلب ليلا ينجزم
خطا ما ويجب على مذهب الخليل حينئذٍ ان لا تقال الا خطاءٍ ولس يقابل
به ثبت ان الوجه في التعليل ما ذكرناه قال وكل واو وقعت
رابعه فصاعدا ولم ينضم ما قبلها قلت يا الى آخره وانما قلت رابعه
اذا لم ينضم ما قبلها لاحد امرين اما لانها في بعض تصاريف الكلمه تكسر
ما قبلها فتحت قلبها يا كهولك اغزى يغزى وغزّى يغزّى واستغزى
يستغزى ثم حملت بقيه تصاريف الكلمه عليها فان قيل
فمن حمله ما قلت فيه يا بعدى يتعدّى وهي لا يعلب في مضارعه يا
والجواب ان يفعل انما هو مطاوع فعّل وفعل يعلب في مضارعه
فحمل مطاوعه عليه والوجه الثاني انها لما وقعت رابعه فصاعدا

نقلت الكلم بها وكان قبلها ثقل الكلمه بالطول اولي ولم يفعلوا ذلك فيها اذا كانا
مضمومًا ما قبلها في مثل عرانغر ودعا يدعو لانهم لو فعلوا الادى الي
تغيير من غير حاجه اليه والباس فكان بقاؤه على اصله اولى وهذا الوجه
الثاني هو الوجه الذي يعتمد عليه لان الوجه الاول مردوس فانه من
شاوت ولم يقع في كلامهم مكسورا ما قبل واوه وقد يجاب عنه بانه
سقلب فيه الواو ياء عند بنائه للمالم يسم فاعله محمل عليه ولا يلزم ذلك في يدعو
وان كان مالم يسم فاعله لاجل الضمه التي ذكرنا انهم لا يغيرون معه الواو
فمعى لهذا القدر الوجهان وقد يجري عند التعريف الاسماء والافعال
جميعا والعله فيهما واحده وقوله ومضارعها انما يكون معطوفا على
اعرت فيكون مخفوضا وكذلك مضارعه غزى ورضى ويجوز ان يكون
المعنى ومضارعها ومضارعه غزى كذلك فيكون مبتدا محذوف الخبر
واما العله في قلب واوهما ياء فقد تقدمت على الوجهين المذكورين
قال وقد اجروا حيى ويحيى مجرى فتى فلم يعلوه اما تصحيح
اللام فهو القياس لانها انفتحت وانكسر ما قبلها فقياسه في المضارع
باب فتى ويقى وانما الكلام في تصحيح العين هو المشكل وكان حقها ان
تذكر ثم وانما جر الى ذكرها ها هنا اعلالها في المضارع كاعلال سقى
ويفنى وانما صحت في حيى وان كان الكسر الادغام لانهم لو اعلوها لقالوا
حاى فيؤدي الى امرين احدهما وقوع الف منطرفه بعد الف وهو نادر في
كلامهم والاخر لزوم الاعلال في المضارع حملا على الماضي فكان يلزم ان

يقال يحاى بتحرك اللام بالضم وهم لا يحركون بالضم في المضارع ولا واوه الا بالفتح
ان يفتحوا يحاى واللغه الفصيحه لما لم يمكن الاعلال لما ذكرناه نظروا
الى اجتماع المثلين في حيى فادغموا فقالوا حيّ ولم يمتنعوا من الادغام
لانه لا يلزم في المضارع لانقلاب اللام الفا فينفتح المثلان ولو لم ينقلب
الواو الفا للزمهم الادغام لزومه في حيّ وكان حينئذ يؤدي الى امتناع
ما لزم من تحريك الياء بالضم لو قالوا لحيّ ومما يدلك على انهم لا يدغمون
الا بعد ان يعلوا اما وجب اعلاله امتناعهم من الادغام في قوى يقوى
فان قلت فقد قالوا انما امتنعوا من ادغام احواى لانه كان يؤدي
الى ادغام حواى ويتحرك الواو بالضم اذا قالوا احواو يحواو قلت
هذا وهم محض لانا نعلم انهم ادغموا في حيّ ولم يدغموا في مضارعه لانقلاب
الياء في الماضي وانفلابها الفا في المضارع وقد صرح بما يدل على ذلك
فالاول في احواري ان يقال انما امتنعوا من ادغامه لفوات المثلين
لانقلاب الواو والياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحواى لقلب
الكسرة الواو والياء بانفقات اجماع المثلين وقوله ومنهم من
يدغم فيقول حيّ بفتح الحاء وكسرها اما فتح الحاء فواضح واما كسرها فلانه
لما سكنها للادغام شبهها بتسكين الياء في لحيّ فكسرها كما كسر اللام ثم
جوازا وكسرها في لحيّ اظهر لاستثقال الضمه قبل الياء الساكنه وليس
كذلك حيّ لانها مفتوحه والفتحه قبل الياء غير مستثقله وكذلك احيّ
في آخره لان العله فيه وفي حيّ واجبه وليس كذلك احيا واستحيا

وشبهه لانقلاب الثانيه الفا والادغام في حيى اكد من استحى وقوله
وكل ما كانت حركته لازمه احترازا من المضارع من يحيى ويستحيي لانهم لو
ادغموا لادى ذلك الى تحريك الالف بالضم وهو ممتنع على ما تقدم ولا فرق
بين ان يكون الحركه ضمه او غيرها لانهم لو ادغموا في ان يستحى لزمهم ان
يدغموا في هو يستحى والاصل يعرق الباب الواحد قال وقالوا
في جمع حياء وعصى الى آخره لانه في الصحيح والادغام مثل حيى وكما حا
الوحمان ثم فلذلك يحمان ههنا وفوى مثل حيى في ترك الاعلال يعني
ترك اعلال العين والا فاللام انقلبت بالانكسار ما قبلها قال
ولم يحى فيه الادغام لغلب الواو بالكسرة وهذا مما يدلك على انهم لا يدغمون
الا بعد اعطاء ما يستحقه الكلمه من الاعلال ثم بعد ذلك ان وجد موجب
الادغام ادغموا والا فلا ولو كان الادغام قبل الاعلال لوجب ان
يقولوا قوو لان اصله قوو ويجتمع الواوان فيجي الادغام ولكنهم لما اعلوا
اولا انقلبت الواو والتي بالف فات احتماع المثلين ففات الادغام
قال ومضاعف الواو ويختص بفعلت دون فعلت
وفعلت الى آخره يعني اذا كانت عينه ولامه واوا لم يجي مفتوح العين
ولا مضمومه لانه لو جا لوجا لذلك لوجب ان تصحا في كل موضع ليسكن
فيه اللام وذلك عند انضاد صمير المتحرك المرفوع كقولك ضربت
وضربنا وضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربن وضربن
وسودي الى اجتماع الواوات في هذه الصيغ كلها لان العين

وصح بما ذكرناه في نحو حيى ويلزم فيه يصحح اللام اذا سكنت ايضا
الا ترى انك تقول في هوى هويت وفي عوى عويت وفي عوى
عويت فصح العين واللام جميعا عند سكون اللام فلو سوا نحو ضربت
وسردت لوجب ان يقول قوو وقووت وفي جميع الالفيه التي
ذكرناها وهم يكرهون اجتماع الواوين فلما كانتا هاتان السنتان مودتان
الى ذلك رفضوهما وسوا على صيغه لا تودي الى ذلك وهو كسر العين
لانهم علموا انهم اذا كسروا انقلبت الواو والتي بالف لانكسار ما قبلها
فصفى ذلك المحذور الذي منعهم من فتحها وضمها ثم اورد الفوه والصوه
اعتراضا على قوله انهم يكرهون الجمع بين الواوين واجاب بان الادغام
سهل امرها لان اللسان ينطق بالمدغم دفعه واحده حتى كانه حرف واحد
وقالوا في افعال من اعوه احوى فقلبوا التي بالف ولم يدغموا الى
آخره قال الشارح قوله انما لم يدغموا ليلا تودي الى تحريك الواو
في المضارع بالضم ليس بمستقيم لوجهين احدهما ان احوى انقلبت
لامه التي بالف لتحركها وانفتاح ما قبلها فقال المثلان ولذلك صرح
بانهم لم يدغموا في قوى لفوات المثلين على ما قرروه وقد مر ان الادغام
انما يكون بعد موجبات الاعلال الوجه الثاني انهم لو ادغموا في احوى
لم يلزم ان يدغموا في المضارع الا ترى انهم لو ادغموا في اللغه الفصيحه في
حيى فقالوا لواحي ولم يقل في مضارعه يحي وكذلك لو قدرنا ادغامهم في
احوى لم يلزم الادغام في مضارعه اما لان اللام التي بالف انقلبت

الالسنة ما قبلها مسلما في قوى واما الاصل فيه يؤدي الى تحريك الواو بالضم فثبت
انه لم يمتنع من الادغام في ماضيه لانه يؤدي الى تحريك الواو وفي مضارعه
بالضم فالوجه ما ذكرناه من ان امتناع الادغام انما كان لانه لم يلتق مثلان
وهذا جار في كل ما كان على هذا الوجه الا ترى هم قالوا رقوى وان كان
من باب افعل ولم يدغموا لانقلاب الثانية الفا وتقول في مصدره
احوى نواءً واحوى الى آخره فاما احوى نوا فهو الاصل وصحت الواو والثانية
وان كان قبلها ما صحتها في فعله ومنهم من نظر الى لفظها الحاصل فحملها
على ما شابهها في الواو التي وقع قبلها ما فعلها ما وادغمها ومن قال
احيوا حذف الياء من المصدر كما حذفها من اسهساب واحمار لانه من ما به
سقى احوى واصحح الواو من صحتها في الفعل ومن قال قتال في امثال
نظرا الى اجتماع المثلين وادغم فلما ادغم وجب تحريك ما قبل الاول بثقل
حركته عليه فتحرك بالكسر فوجب حذف همزة الوصل للاستغناء عنها
فقال قيل قال هاهنا احوى لانه لما قصد الى الادغام لاجتماع المثلين
نقل حركة الواو الاولى الى الحاء التي قبلها اذ لا يمكن تقاوهما ساكنة مع الادغام
فتحركت بالكسر فاستغنى عن همزة الوصل لحذفها فصار لفظه حوا بكسر الحاء
والادغام للواو الاولى في الثانية في قيال سواء ومن اصناف
المستركة الادغام قال صاحب الكتاب ثقل التقاء المتحاسين
على السنتهم فعمدوا بالادغام الى ضرب من التخفيف والتقاؤهما على ثلثة
اضرب الى آخره قال الشارح يجوز ان يقال في الادغام

انه لاجل ثقل المتحاسين ويجوز ان يقال انه لاجل تخفيف الادغام وان لم يكن
في المتحاسين ثقل اللسان عن الموضع ثم رده اليه فما يدرك ثقله على الناطق
واما الثاني فلانه اذا قلت تب بطب بالجزم دفعة واحدة فيكون اخف من
قولك بيت فلذلك وجب الادغام عند ما يكون الاول ساكنا لعسر النطق
بالمثلين متحركين والاول منهما ساكن لانك اذا قلتهما فلا بد من زمان يقطع به
الاول عن الثاني ثم سرع في الرد اليه في زمان آخر فيطول بخلاف ما اذا
كانا غير مثلين فان الزمن الذي يقصد به انفكاك الاول عن الثاني هو
الذي يشرع فيه في الثالث ممن اجل ذلك جاء الاستثقال فوجب الادغام
قال والتقاؤهما على ثلثة اضرب الاول ان يجب الادغام ضرورة
لما ذكرناه من ثقل ذلك والثاني ان يتحرك الاول ويسكن الثاني فيمتنع الادغام
ضرورة وانما اردنا بالسكون ههنا السكون اللازم والا فسكون الوقف
ليس بممانع اجماعا وسكون الجمع وما شابهه غير ممانع ايضا في الاكثر كقولك
في الوقف شدّ وكقولك في الجزم وما شابهه لم نشدد وشد وان كان بعضهم
يقول لم نشد واشدد وقد جاءت اللغات في القرآن وانما الذي يمنع فيه
السكون ما مثل به من نحو طلت ورسول الحسن وشبهه وانما امتنع لان
الادغام لا بد فيه من اسكان الاول لنطق بهما دفعة واحدة من غير ان
يعمل اللسان ثم يرده فاذا كان الثاني ساكنا الى التقاء الساكنين والمثلين وهو اعسر
من التقاء الساكنين في غيرهما فلذلك امتنع قال والثالث ان
يتحركا وهو على ثلثة اضرب ما الادغام فيه واجب وذلك ان يلتقيا في كلمة

وليس احدهما في حكم المنفصل ولا للالحاق ولا ملبس بمثال اخر فحينئذ يجب الادغام
لقولك شدّ وسد وانما قلنا احترازا من مثل ضرب بكر فانه ليس بلازم وقولنا اولا
في حكم المنفصل احترازا من نحو افسل لان الاصح الا يدغم وانما قلنا ليس
احدهما للالحاق احترازا من نحو سملل وانما قلنا ولا ملبس بمثال احترازا
من نحو سرر ان يكون الادغام حايرا وذلك ان ملبسا في كلمتين او في حكم الكلمتين
وليس حرفا ساكنا صحيحا لقولك انعت ملك الى اخره فقولنا في كلمتين احتراز
من شدّ لانه واجب او ما في حكم الكلمتين ليدخل افعل ومفعل وشبهه على ما
ذكره وقلنا وليس الاول حرفا ساكنا صحيحا احترازا من عدو وليد وقرم ما لك
لانه لا يجوز فيه الادغام عند النحويين والكلام في الحايز والبالث ان يكون
الادغام ممتنعا وذلك بلثة اضرب احدها الالحاق لانها اذا كانت للالحاق
تعذر الادغام لانها انما الحقت لتكون المثال الذي الحقت به على صفة
المثال الاصلي فان ادغم تغيرت الصيغة فتفوت المعنى الذي كان للالحاق
فقع المنافاة بين الالحاق والادغام فلذلك لم يجي مع الالحاق ادغام والثاني
ان يؤدي الادغام فيه الى لبس مثال وهذا انما يكون في الاسماء لتحقق
اللبس انك اذا ادغمت في سرر فقلت سرّ لم يعلم افعل هو ام فعل
ام فعل وعلى هذا النحو يحقق اللبس في غيره وانما لم يعتبر ذلك في الافعال
فيمتنع من ادغام شل وفرّ وعض مع تحقق اللبس فيه لانك اذا قلت سلّ
لا يعلم هل هو شدّ دا وهو شدِد واذا قلت فرّ لم يعلم انه فرّ را وفر ر
وعلى هذا النحو لبس عضّ لاحد امرين اولهما جميعا الاول هو انه منفصل انما
يوجب افكاكهما غالبا نحو شددت وفررت وعضضت فلبس بناء وهما
في الغالب فلا يلزم من الامتناع من الادغام الذي يلزم اللبس الامتناع
من الادغام لا يلازمه والثاني ان ذلك يبين بمضارعتها وصيغ اوامرها
الا ترى انك اذا قلت يفرّ ويشدّ علم ان ماضيهما فعل واذا قلت يعض
علم ان ماضيه فعل ولذلك اذا استصيغه الامر فعلت فرّ وشدّ وعضّ
سر ذلك ايضا فلا يلزم من الامتناع من الادغام الذي لا دلالة معه
على ما يؤدي اليه من اللبس لامتناع المقرن به ما يرفع اللبس والثالث ان
يكون الاول حرفا صحيحا غير مدّه نحو قرم ومالك وعدو وليد
وانما امتنع الادغام لما يؤدي اليه من التقاء الساكنين وهذا مما اضطرب
منه المحققون من اهل العلم وذلك ان النحويين مطبقون على انه لا
يصح الادغام والمقرئون مطبقون على انه يصح الادغام فيعسر الجمع
بين هذين القولين مع تعارضهما وقد اجاب الشيخ الشاطبي في قصيدته
عن ذلك بجواب ليس بالبين فقال ما معناه يحتمل كلام النحويين على
الادغام الصريح وكلام المقرئين على الاخفاء الذي هو قريب من
الادغام فيزول الناقض وعلى هذا لا يكون النحويون مستثنين الاخفاء
ولا يكون القراء مستثنين امتناع الادغام وهذا وان كان جيدا على ظاهره
الا انه لا يشك ان القراء امتنعوا من الادغام بل ادغموا الادغام الصريح
وقد كان المجيب بهذا الجواب يقرئ في نحو الخليل حزا والعلم مالك
والاولى الرد على النحويين في منع الجواز وليس قولهم بحجة الا عند الاجماع

ومن العرا اجماعه من النحويّن فلا يكون اجماع النحويّن حجّة مع مخالفه القرا لهم ولو
قدّر ان القرا ليسّ منهم نحوي فانهم ناقلون لهذه اللغه وهم شاركون النحويّن في نقل
اللغه فلا يكون اجماع النحويّن حجّه دونهم واذا ثبت ذلك كان المصير الى قول
القرا اولى لانهم ناقلون عمّن ثبتت عصمته من الغلط في مثله وان القرآه شبه
مواترا وما سقله النحويون افادهم ولو سلم انه ليس بمتواتر فالقرا اعدل واكثر
فكان الرجوع اليهم اولى قال ومخارجها ستّه عشر الى اخره قال
الشارح قسّم النحويّون مخارج الحروف الى ستّه عشر على القرب والحاق
ما اشتدّ بقاربه بمقاربه وجعله بعده من مخرج واحد والتحقيق ان كل حرف
له مخرج مخالفا للاخر والّا كان اياه فجعلوا الهمزه والالف والها في الحلق
ولا شك ان الهمزه اول والالف بعدها والها بعدها ولكن لما استدّ الغار
اعتقروا ذكر الغرفه وبعده العين والحا وبعده الغين والخا وهي على الترتيب
الذي ذكرناه في الهمزه والالف والها وللعان اقصى اللسان وما فوقه من
الحنك مما يلي مخرج القاف ولم يصرّح الزمخشري بعدمها والنظر في ذلك
قريب لانه قد يوجد على كلّ واحد من الامرين تخلف اختلاف الاشخاص
مع سلامه الذوق فعدّ كلّ واحد على حسب وجدانه واللحيم والشين
والتا وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الاعلى وهي على الترتيب
المتقدّم وللضاد اول حافه اللسان وما يليهما من الاضراس وسوّا اخراجها
من الجانب الايمن والايسر على حسب ما يسهل لبعض الاشخاص فيهما دون
بعض واكثر الناس على اخراجها من الجانب الايسر وللام ما دون حافه اللسان

الى منتهى طرفه وما يليهما من الحنك الاعلى فوق الضاحك والناب والرباعيه
والثنيه وكان بعضهم ان يقال فوق الثنايا الا ان سيبويه ذكر ذلك عددا
والا فليس في الحقيقه بوت ذلك لان مخرج النون يلي مخرجها وهذا
فوق الثنا فلذلك هذا على ان الناطق باللام يبسط جوانب طرفي اللسان
فما فوق الضاحك الى الصاحك الآخر وان كان المخرج في الحقيقه ليس
الا فوق الثنايا وانما ذاك ما تأتى لما فيها من سعه الشده ودخول المخرج في
ظهر اللسان فبسط الجانبان لذلك فلذلك عدّد الضاحك والناب
والرباعيه والثنيه لذلك وللنون ما بين طرفي اللسان وفوق الثنا وهي
اخرج قليلا من مخرج اللام فلذلك ذكر مخرجها بعده وللرا ما ادخل في ظهر
اللسان قليلا من مخرج النون وذكره مخرج اللام لهذه الصفه مصرّا بودن
بانه قبل النون لانه اذا كان ادخل كان قبل وانما اراد ان المخرج بعد مخرج النون
وانما يشاركه ذلك لا على انه يسهل به الا ترى انك اذا نطقت بالنون
والرا ساكنين وجدت طرف اللسان عند النطق بالرا فيما هو بعد مخرج
النون فهذا هو الذي يجده المستقيم الطبع وقد يمكن اخراج الرا مما هو ادخل
من مخرج النون او من مخرجها ولكن بتكلف لا على حسب اجرا
ذلك على الطبع المستقيم والكلام في المخارج انما هو على حسب استقامه
الطبع لا على التكلف وللطا والتا والدال ما بين طرف اللسان
واصول الثنا وقوله واصول الثنا ليس بحتم لا قد يكون ذلك
على اصول الثنا وقد يكون مما بعد اصولها قليلا مع سلامة الطبع من التكلف

وللظآ والتآ والدال مابين طرفى اللسان واطراف الثنايا فى هذه المواضع وانما
تعنون الثنايا العليا وليس ثم الا ثنيتان وانما عبروا عنها بلفظ الجمع از اللفظ
به اخف مع كونه معلوما والا فالقياس ان يقال اطراف الشين وللصاد
والزاى والسين مابين الثنايا وطرف اللسان فهى يفارق مخرج الطآء واختيها
لانها بعد اطراف الثنايا وللفا باطن الشفه السفلى واطراف الثنايا العليا فهى
مشتركه بين الشفه والثنايا لخلاف ما بعدها فانها للشفتين خاصه وللبآ والواو
والميم مابين الشفتين قال ـــــ وبقى عدد الحروف الى ثمانيه وازيعين
لحروف العربيه الى اخره ذكر ان الحروف المفرده عن الاصول على ضربين حروف
واقعه فى فصيح الكلام وانما اتى بها ممن نطق بها من العرب عند العجز عن النطق
بالاصل فهى كحرف يلثغ به وانما ذكرها لسن امكانها الا انها واقعه قصدا اليها
فى كلام العرب وعدد السته فسقط منها واحد وهو همزه من بين فانها من
الماخوذ بها فى القران وفى كل كلام فصيح والظاهر انها سقطت من الناقلين
علطا لقولك فى سال سال بحرف بعد السين من الالف والهمزه وكقولك
لستهزون بحرف بعد الزاى ومن الواو والهمزه وكقولك سيل بحرف بعد
السين من الباء والهمزه ولو عددت من بين ثلثه باعتبار حقيقه بعاصلها وميز
احدها عن الاخر لكان صوابا لان الغرض تعداد حروف زايده على الاصول وهذه
وان سميت باسم جنس فلها ثلثه انواع فهى الحقه ثلثه احرف فلون على هذا للمفرع
الفصيح فى ثمانيه احرف الخمسه التى ذكرناها والساقط الذى ذكرنا انه ثلثه انواع
حرف من الالف والهمزه وحرف من الواو والهمزه وحرف من الباء

والهمزه وان شئت قلت الهمزه كالالف والهمزه التى كالواو والهمزه التى
كالباء واما النون التى ذكرها فليست النون التى قد مر ذكرها فان لك من
الفم وهذه من الخشوم وشرط هذه ان يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح
اخفاؤها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق او كانت آخر الكلام وجب ان
يكون الاولى فاذا قلت عنك ومنك مخرج هذه النون من الخيشوم وليست
تلك النون فى التحقيق فاذا قلت من حلق ومن ابوك فهذه هى النون التى مخرجها
من الفم ولذلك اذا قلت اعلن وشهه مما يكون آخر الكلام وجب ان يكون
هى النون الاولى ايضا وسميت الخفيفه والحقيه لخفتها وخفائها والفا الامالة
والتفخيم فى ما وان كانتا الفين الا ان احدهما خرجت الى شبه الباء والاخرى
خرجت الى تفخيم ليس فى الالف الاصليه فالاولى كالف عالم والثانيه كالف
الصلاه وتعداد هما حرفين يقوى بعداد همزه من بين ثلثه فقال ـــــ
والسين التى كالحيم نحو اشدق وذكرانها ماخوذ بها فى القران وليس كذلك فانه
لا يعرف فى القراه المشهوره سين بين السين والحيم والصاد التى كالزاى
مثل قولك الصراط ومصدر ويصدفون وهى ماخوذ بها فى القران
قال ـــــ وما عدا ذلك حروف مستهجنه ثم عددها فمنها ما
يتحقق ومنها ما يعسر تحقيقه وذلك يدرك تحققه واصل تحققه باللفظ
بالكاف التى كالحيم والحيم التى كالكاف لا يتحقق واحده منهما فان اشراب
الكاف صوت الحيم متعذر وكذلك العكس ولو جعلت السين مكان الحيم
وكان اقرب اذ قد يتوهم اشراب الكاف صوت السين بنوع من التكلف

واما اشرابها صوت الحيم فبعد والحيم التي كالسين وهذه مجققه مقطوع
بصحة النطق بها وهي واقعة في كلام العرب الا ان الفرق بين ما يزعم النحويون
من الحيم التي كالسين وبين الشين التي كالحيم مستبعد حتى جعلت السين
التي كالحيم فصيحة والحيم التي كالشين مستهجنة وذلك لا يدرك بالنطق وانما
يدرك باللفظ حرف واحد من الحيم والشين قال ـــــ والصاد
الضعفة يعني التي لم تقوه الصاد المحرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف
الطاء المحرجة من مخرجها فكانها بينهما كما نطق بها اكثر الناس اليوم ممن يقصد الفرق
بينهما وبين الظاء والصاد التي كالسين مدرك وهو ان يوتى بهما بينهما والطاء التي
كالتاء لذلك والظاء التي كالثاء لذلك والتاء التي كالفاء لذلك وبقي حرف
لم تعرض له وان كان ظاهرا لامران العرب يتكلم به وهي القاف التي كالكاف
كما نطق بها اكثر العرب اليوم حتى يوهم بعض المتاخرين ان القاف كذلك كانوا
ينطقون بها حتى توهم انهم لذلك كانوا يقراون بها والظاهر انها في كلامهم وان
القاف الخالصة ايضا في كلامهم وان القران لم يقرا الا بالقاف الخالصة على
ما نقله الاثبات متواترا ولو كانت كما قوي بها لنقلت كما نقل ضدها ولما لم
ينقل دل على انه لم يقراها او قراها من لم يعتد بنقلها عنه قال ـــــ
فنقسم الى المجهوره والمهموسه الى اخره قسم الحروف باعتبار صفات يلازمها
وليست هذه الاقسام باعتبار قسم واحد وانما هي باعتبار قسمان متحده
فالمجهوره والمهموسه قسم ومعنى القسم المستقل ان يكون الانواع منحصره
بالنفي والاثبات في التحقيق لا في صورة ايرادها واذا اعبرت ان المجهورة

الحروف التي لا يجري النفس معها عند النطق بها والمهموسه هي التي تجري النفس
معها عند ذلك علمت انحصار القسم بالنفي والاثبات ولذلك الشديده والرخوه
وما بين الشديده والرخوه قسم والمطبقه والمنفتحه قسم والمستعلية و
والمنخفضه قسم وما بعد ذلك لم يقصد فيه الى ذكر القسم مع قسمه اذ لم
يسم قسمه باسم باعتبار يخالفه فاذا قصد الى وصفه بذلك ذكر منفكا عنه
ذلك الوصف كما يقول ما عدا الراء من الحروف ليس بمكرر وليس لها
قلب باعتبار نفي التكرار قال ـــــ فالمجهورة ما عدا المجموعه
في قوله سكت فحثه شخص حصرها يحصر قسمها فجعل حصر القسم لكون
الحروف معلومه واختار ذلك لقلة حروف المهموسة ومن معنى الجهر بها
ذكره من اشباع الاعتماد من مخرج الحرف ومنع النفس ان تجري معه
والهمس بخلافه وانما سميت مجهوره من قولهم جهرت بالشيء اذا اعلنته
وذلك انهم لما امنع النفس ان يجري معها انحصر الصوت لها فقوي الصوت
بها وسمي قسمها مهموسا اخذا من الهمس الذي هو الاخفا لانه لما جرى
النفس معها لم تقو النصوت بها قوته في المجهوره فصار في التصويت
بها نوع خفا لانفسام النفس عند نطقها ثم اخذ سيبويه من القسمين حرفين
متقاربين واذا اسس في الحرفين المتقاربين كان في المتباعدين اولى وهما القاف
والكاف فاذا اردت القاف فقلت قق وجد النفس محصورا لا
تحس معها شيء منه فاذا اردت الكاف فقلت كك ادرك ضرورة
خروج النفس معها حاله النطق فحقق بانهما والشديده منحصره في قولك

اجدث طبقك والرخوه ماعداها وضدها ما فى قولك لم يروعنا وهى ما بين الشديده
والرخوه علم انها لم يروعنا ومعنى الشديده ان ينحصر صوت الحرف فى
مخرجه فلا يجرى والرخاوة بخلافها وما بينهما وهو ان لا يتم له الانحصار ولا يتم له
الجرى وسميت شديده ماخوذه من الشده التى هى القوه لان الصوت لما انحصر
فى مخرجه فلم يجر اشتد اى امسع قبوله اللين لان الصوت اذا اجرى فى مخرجه
اشبه حروف اللين لذلك فسمى سديدا والرخاوة ماخوذه من الرخاوة التى
هى اللين لقبوله التطويل بجرى الصوت فى مخرجه عند النطق ثم حقق بانهما حرفين
مقاربين احدهما شديد والآخر رخو وهما الجيم والشين وقد زعما ساكنين ليلتبس
انحصار الصوت فى مخرجه او جريه بخلاف ما تقدم فانه فى التحرك ابين فقد
علم انه اذا وقف على الحجم مثل الحج وشبهه انحصر فلم يجر فى مخرجه واذا وقف
على السين مثل الطس جرى الصوت معها وامكن ان يمد الصوت مع النطق
بها وهو معنى رخوها وذلك مدرك ضروره بادنى تمييز وتامل وقد تداخل المجهوره
والمهموسه مع الشديده والرخوه فيكون الحرف مجهورا شديدا ومجهورا رخوا
ومهموسا شديدا ومهموسا رخوا فاما الشديد المجهور فما تجده فى احدث طبقك
مع اتسافه فى ستشحثك خصفه وهى الهمزه والجيم والدال والطا والتا والقاف
فهذه انصفت فى انها لا يجرى النفس معها فكانت مهموسه ولا يجرى الصوت
فى مخرجها وكانت سديده واما المهموسه الرخوه فكل ما وجد ستشحثك خصفه
مع اتسافه فى احدث طبقك وهى السين والشين والحا والصاد والفا والها
لانها النفس مع صوته فهى مهموسه بهذا الاعتبار ويجرى الصوت بمخرجها

فهى رخوه بهذا الاعتبار قال صاحب الاداب والمطبقه الضاد
والظا والصاد والطا والمنفتحه ما عداها قال الشارح ثم
علل تسميها مطبقه كما ذكروه وهو فى الحقيقه اسم محور فيها لان المطبق انما هو
اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل
للمشترك فيه مشترك ومثله كثير فى اللغه والاصطلاح والانفتاح بخلافه
والكلام فى المنفتحه فى التسميه كالكلام فى المطبقه لان الحرف لا ينفتح وانما
ينفتح عنده اللسان عن الحنك والمستعليه الاربعه المطبقه والغين والخا والقاف
سميت مستعليه لان اللسان يستعلى عندها الى الحنك فهو مستعل عندها
اللسان ويجوز فى تسميتها مستعليه كما يجوز فى قولهم ليل نائم ويجوز ان يكون
سميت مستعليه لخروج صوتها من جهه العلو وكل ما جل فى حال فهو
مستعل والانخفاض على العكس مما ذكر وهى الاستعلا وحروف القلقله
سميت حروف قلقله اما لان صوتها اشد الحروف اخذا من القلقله التى هى
صوت الاشياء اليابسه واما لان صوتها لا يكاد يستتر به سكونها ما لم يخرج الى
شبه التحرك لشده امرها من قولهم قلقله اذا حركه وانما حصل لها ذلك بالانفتاح
كونها شديده مجهوره فالجهر يمنع النفس ان يجرى معها والشده يمنع ان يجرى
صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو انفتاح النفس معها واستماع حرى صوتها
احتاجت الى التكلف فى بنائها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند
عند النطق بها ساكنه حتى يكاد يخرج الى سببه تحركها لقصد بيانها اذ لولا ذلك
بين لانه اذا امتنع النفس والصوت بعد بيانها ما لم تتكلف باظهار امرها

على الوجه المذكور وحروف الصفير الصاد والسين والزاي لسميتها ظاهرة وحروف
الدلافه ما فى مولك مر بنفل والدلافه الاعتماد بها على ذلق اللسان وهو طرفه
وهذا التفصيل باعتبار ها غير مستقيم من جهه فى نفسه ومن جهه امر يضاده من
المصمته اما من جهته فلانها لا تعتمد على طرف اللسان الا بعضها فالميم والباء والفا فانها
لا مدخل لها فى طرف اللسان فليف يصح تسميتها بذلك مع خروج بعضها عن ذلك المعنى
واما جهة العسم الاخر المضاد لها فلانه انما سمى بصمتا لانه كالمسكوت عنه فلا
ينبغى ان يكون ضد ذلك المنطوق بطرف اللسان وانما الاولى ان يقال سميت
حروف دلافه اى سهوله من قولهم لسان ذلق اى من الذلق الذى هو مجرى الخنك فى
المكره بسهوله جريه ولما كانت كذلك التزموا ان لا يخلو رباعيا او خماسيا عنها فكان
هذا الحكم هو المعتبر فى تسميتها الا انهم اسقطوا بسببه وهو الدلافه فاضافوها
الله والصمه على هذا المعنى يكون ضدها وهى الحروف التى لا تركب منها على
انفرادها رباعى او خماسى لكونها للست مثلها فى الحقه فكانه بصمت عنها ولعله
لم يقصد فى تفسيره الا الى ذلك وانما وقع الوهم من اخذ الدلافه من الطرف
وجعلها من طرف اللسان لما ذكرناه من خروج الباء والفا والميم عنها واللينه
حروف اللين وهى الالف والواو والياء لما فيها من قبول التطويل لصوتها وهو
المعنى باللين فهاذا وافقها ما قبلها فى الحركه فهى حروف مد ولين. فالالف
حرف مد ولين ابدا والواو والياء بعد الفتحه حرف لين وبعد الضمه والكسره
حرف مد ولين والمنحرف اللام لان اللسان عند النطق به ينحرف الى
داخل الخنك قليلا ولذلك سمى منحرفا وجرى فيه الصوت والا فهو فى الحقيقه

لولا ذلك احرف شديدا ولولا الانحراف لم يجر الصوت وهو معنى الشده ولكنه
لما حصل الانحراف مع الهوس كان فى حكم الرخوه لجرى الصوت ولذلك جعل
من الشديدة والرخوه والمدود الا الما يحسه من شبه تردد اللسان فى مخرجه عند
النطق به ولذلك اجرى مجرى الحروف فى احكام متعددة بحسن الاسكان وسكركم
وشعركم ولم يحسن اسكان ثقلكم وسمعكم او حسن ادغام مسل وان تصبروا وسقوا
لا يضركم احسن منه فى ان يمسككم ولم يمل طالب وقائم واسفل طارد وقائم
واسقوا من اماله زاشد ولم يمتنعوا من اماله ناشد وكل هذه الاحكام راجعه
فى المنع والتسويغ الى التذكر الذى فى الا والهادى الالف فى الحقيقه
راجع الى الصوت الهادى الذى بعد الفتحه وهذا ان سازكه الواو واليا فيه
الا انه يفارقها بوحصن احدهما ما حسنه عند الواو والا من التعرض لمخرجهما والاخر
الشاع هوا الالف لانه صوت بعد الفتحه فيكون الفم فيه مفتوحا خلاف الضمه
والكسره فانه لا يكون كذلك فلذلك اشبع هو اصوت الالف الكثر منه فى الواو
واليا والمهتوت الا لضعفه وخفائه لانه حرف شديد فمنع الصوت
ان يجرى معه وهو وان كان مهموسا يجرى النفس معه الا انهم عند الوقف عليه لا نفس
يجرى معه صحق حفاوه والكاف وان شاركه فى ذلك الا ان مخرجه من اقصى الخنك
فقوى صوته ولا يضعف لضعفه ولا يلزم ذلك فى الشديد المجهور لانه
بجهره يخرج عن الخفا بخلاف الشدايد المهموس فان همسه موجب خفاوه ولذلك
سمى بالهمس وهو الصوت الخفى وسمى ضده بالجهر وهو الصوت العالى نعم لو
اتفق ان يكون فى الحروف الشديده ما وافق المهموس ولين مخرجه من اقصى الخنك

لكان حكمه حكم الالف في الحذف والله لم سقوه وما ذكره من تسميه صاحب العين
فاصطلاح قد نبه على علته قال واذا رأيت ادغام الحرف في مقاربه
الى آخره قال الشارح اذا ثبت ان الادغام هو النطق بحرفين من مخرج
واحد دفعه واحده من غير فصل بينهما بضرب من الحبسه وجب اذا رأيت ادغام احد الحرفين
المتقاربين ان تقلب احدهما الى الآخر ومن ثم قال لان محاولة ادغامه كما هو فيه
محال لان حقيقه الادغام باقيا الاول على حاله بخلاف الثاني في
الحقيقه فاذا قصد الى ادغام المتقاربين وجب ان تقلب الاول الى الثاني
ثم تسكن ان كان متحركا حينئذ يحصل الادغام كما مثله في لكاد سنا برقه وقال
طائفه قال ولا يخلو المتقاربان من ان يلتقيا في كلمه او كلمتين الى
آخره ثم ذكر لتفته الفا المتقاربين وانهما تكونان زائده في كلمتين وثاره في كلمه
فحكمهما في كلمه بيطر فان ادي الادغام الى لبس منع كهولك وتد وعند لاك
لو ادغمت فعلت ودد وعد فلبس من وجهين احدهما الاعرف تركيب
الكلمه على حرفها دال او عين ما وهو الذي اراده والثاني لا يعرف وزنها هل
هو سالم على ما هو عليه او متحرك سكن للادغام فيحقق اللبس فيه من الوجهين
المذكورين ولو ادغم وكذلك شاه ريما وعيم ريم لانه لو ادغم لم يعرف بركه وهل
هل هو عن ما ان او عن نون وما ثم فرد ذلك برفضهم وطدا وودا الى وطد وند
لما يودي اليه الادغام من اللبس والاطار من الثقل ثم ذكر سد مانعا اخر على تقدير
ان ينتفي هذا المانع بلون مستقلا وهو ادا الادغام فيه الى اصلا لان حذف الواو
التي هي فا وابدال الالف التي هي عين وادغامها اذا قلب سد لان اصله وود

فيحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسره ثم تقلب الالف الاولى عنها في المثال وقرر
ذلك برفضهم يبا يخو ودد بالفتح لانه كان يؤدي الى يدي في مضارعه اذ
اصله كان يكون يودد فيحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسره ويدغم المثلان كما ادغم
في ود واذا رفضوه في هذا البنا لادايه الى ذلك في المثلين لوجوب الادغام
فيه فلان لا يفعلوه في المتقاربين من طريق الاولى اذ هو في المثلين اخف لفله
التغيرات فيه فان المتقاربين يقلب الاول منهما الى الثاني عند الادغام فيزيد
الاعلال فيه اكثر منه في المثلين فان لا يفعل فيه اولى وان لم يلبس جاز نحو امحى
وهمرش لانه ليس فيه ما تقدم من الالباس وذلك لا يلبس على احد ان هذه
الميم المشدده ليست من ميمين لانها لو كانت عن ميمين لوجب ان يكون
الاولى اصليه او زايده فان كانت زايده فكون وزنه امفعل وان كانت
اصليه فكون وزنه افعل وكلاهما ليس من الابنيه فالالباس ولم نعرض
لقدر ان يكون الاولى زايده لوضوحه وانما عرض لقدرها اصليه وكذلك
همرش اذا ادغمت النون في الميم لانها لا تلبس انها ليست ميمين لانها لو كانت
لكانت الاولى اصليه او زايده وان كان زايده فوزنه فمعلل وان كانت اصليه
فوزنه فعلل وكلاهما ليس من الابنيه واغفر بعد رنها زايده لوضوح ذلك
وقدرها اصليه لاغفر قال وان التقا في كلمتين بعد متحرك او مده
جاز الى آخره فقوله بعد متحرك او مده هو الشرط المتقدم في الادغام في
المثلين فهو من المتقاربين مثاله قال رب واذا النفوس زوجت وجعل
ربك وشبهه ثم علل ذلك بانه لا لبس فيه ولا تغير صيغه ويعني بقوله

لا لبس فيه ما تقدم من لبس المركب مع تركيب آخر وهو غير مستقيم في الحقيقة
اذا قصد النفي المطلق فانه اذا قيل القارئ الذي يعلم اهو القال ام القارئ وهو لبس
في المركب كاللبس في تماء لو قلت زيما والفرق فيهما ان هذا غير لازم اذ
وقوع هذه الكلمة بعد الاخرى ليس بحتم فيها وانما هو عارض بخلاف زيما فانه لو ادغم
لكان اللبس لازما فاعتبر اللبس العارض ولم يعتبر اللازم فيجب حمل قوله لا لبس
اي لا لبس لازم مثل قولك اللبس وقوله لا يعتبر صيغة واضح على عمومه
لانه انما يعتبر في الادغام الكلمتين من الحركات اخر الاولى ان كان متحركا ولا
اعتبار بحركات الاواخر في اختلاف الصيغ لانه معتبر والصيغة واحدة بالاعراب
والوقف وغيره فلم يكن لاسكانه للادغام اثر في تغيير صيغة فلذلك حكمنا بان
قوله ولا يعتبر صيغة عام قال ولست بمطلق ان كل متقاربين يدغم
احدهما في الاخر ولا ان كل متباعدين يمنع ذلك فيهما الى اخره قال
الشارح قوله وليس بمطلق ان كل متقاربين يدغم احدهما في الاخر مستقيم لانه
قد تطرأ موانع يمنع من حكم الادغام فقوله ولا ان كل متباعدين يمتنع
ذلك فيهما لا يستقيم على ظاهره لما تقدم من انه انما يدغم المتلاقان او
المتقاربان وتاويله انه قصد المتباعدين في الاصل وان كان المدغم منهما في الاخر
انما لكون لحصول صفة قربت بينهما فصح اطلاق المقاربة باعتبار حصول الوجه
الذي قربهما وصح اطلاق المتباعد باعتبار حقيقة مخرجهما ثم ذكر
المقاربة التي لا يدغم في مقاربها لحصول موانع منع من ادغامها وهي السعة
المركبة في ضوي مسعر فاما الضاد فلما فيها من الاستطالة فلو ادغمت

في مقاربها ازالت الصفة فيها من غير شيء يخلفها والواو والالف لما فيها من المد واللين
لما فيها من الغنة والشين لما فيها من التفشي والفاء لما فيها من شبه التفشي والراء
لما فيها من التكرير وما ذكره وان كان مناسبا وعليه جمهور اهل اللغة فليس
بموافق على الجميع فانه قد ادغمت الضاد في القراءة الصحيحة في قوله
تعالى لبعض شانهم وادغمت الشين في السين في قوله تعالى الى ذي العرش
سبيلا وادغمت الفاء في الباء في قوله تعالى نخسف بهم وادغمت الراء
في اللام في قوله تعالى يغفر لكم الا ان الاكثر على ما تقدم من قوله ثم
ذكر من الموانع ايضا ان يكون من حروف الحلق ادخل في الحلق من الاول
كالغين في الحاء والهاء في العين والغين في الحاء في باقيها وانما كرهوا ذلك لان
الادخل اثقل فلو ادغموا الاخرج لقلبوا الاخف الى الاثقل وفي العكس
يقلب الاثقل الى الاخف فيحسن عندهم ادغام الاثقل ليخف ولم يحسن ادغام
الاخف لثقل وهو ايضا جار على الاكثر والا فقد روي ادغام الحاء
في العين في قوله تعالى فمن زحزح عن النار وهو على خلاف ما ذكره ثم
ذكر من المتباعد ما حصل له وجه في التقريب مسوغ لادغامه
كذكر النون مع الميم والنون من طرف اللسان وفوق الثنايا والميم من
الشفة بينهما مخارج وانما الوجه الذي قرب بينهما الفه الى اشتركا في
ذلك متقاربين على ما تقدم وانما ادغموا النون في الميم ولم يدغموا الميم في النون
ولا في غيرها لان النون الساكنة كثرت في استعمالهم حتى استغنوا بقوتها فيما
يحسن معه تخفيفا للكلام وتحسينا له فلما ثبت ذلك لها اجريت مع الميم

على ذلك المجرى ولم يدغم الميم لما ذكرناه من فوات صفتها على ما تقدم ولذلك
ادغموا في الواو والنا لما ذكرناه من امكان بقا الغنه فيهما مع كونها كالرخو
ساكنه فاجريت معهما مجرى الحروف التي يحسن اخفاؤها فيها قال
وادغموا حروف طرف اللسان في الضاد والسين يعني بحروف طرف اللسان
النا والطا والدال فانهم يدغمونها في الصاد والسين والميم وان كانت متباعدة
عنها في المخرج لانك عند النطق بها يصير طرف اللسان وان لم يكن مخرجا لها
قريبا من مخرج حروفه من الحنك فصارت بذلك كانها مقاربتها وان كان
صوتها من غير ذلك المحل فلذلك ادغمت فيها قال فالهمزة لا يدغم
في مثلها الا في بعلهم الى اخره قال السارح ثم شرع يذكر الحروف
حرفا حرفا باعتبار ادغامه والادغام فيه لتتبين بالتفصيل ما لا يتبين بالاجمال
فقال اما الهمزه فلا يدغم في مثلها الى اخره يعني في باب فعال فانه باب قياسي
محفوظ عليه مع وجود المد بعدهما فكانت كالمسهله لامرها واما الذات
ممفرده وسهل امره ما بعده من الالف فكانهم كرهوا ادغامها في مثلها لما
يؤدي اليه من كلفه النطق بها لانها عندهم على انفرادها مستسفله حتى
انهم خففوها بوجوه من التخفيفات وكرهوا اجتماعها غير مدغمه في كلمه
وفي كلمتين وفي مثل ادم واويدم وفي كلمتين في مثل قرا ابوك وقد روي
عن بعض العرب انهم يخففون الهمزه في كلمتين في مثل قرا ابوك واخذ
سيبويه جواز الادغام لها ولا قياسا على غيرها مما يجتمع فيه المثلان وراوا
انهما اذا اجتمعا غير مدغمين كان اجتماعهما مدغمين اسهل ولم يسمع ذلك

عن العرب الذين يحققون ولم يمكن ان يكون الامر على ما ذكروه ويمكن ان يكون على خلافه
ويقوى بانه اذا ادغم اشتد الثقل عند اجتماعهما من غير فصل عند الادغام وفي
غير الادغام بجعل كل واحدة منطوقا بها على حدتها فلا يلزم من اعتبار اجتماعهما
عند الانفكاك اعتبارهما عند الادغام وهذا كاف في ابطال قياس الادغام مع
انه يصح ان يقال لو كان الادغام سائغا لوقع ولو وقع لثقل فكثيرا ما يستعمل سيبويه
نحو هذا الاستدلال في المعنى الا انه يمكن ان يقال ذاك مخصوص بما يكثر عنهم
فاما ما هو قليل في اصله فلا يلزم في فرع من فروعه ان يلزم ثقله لوقوعه وانما
امتنع ادغامها في مقاربها لامرين احدهما ان ما فيها من القوه لاشتراكها فيه غيره
فلا يدغم لفوات وصفها من غير خلف كما لم يدغم حروف اللين لذلك والثاني
انهم فيه عنه عن الادغام لما ثبت فيها من جواز التخفيف الذي يحصل به سهولتها
وعند التخفيف يتعذر الادغام لانها اما ان تحذف فلا ادغام واما ان تسهل
وتصير كالحروف اللين فلا ادغام واذا امتنع ادغامها في مقاربها امتنع ادغام
مقاربها فيها كذلك ولوجه ثان اخر ان احدهما انه يؤدي الى ادغام الادخل في
الفم الادخل في الحلق والثاني يؤدي الى اجتماع الهمزتين بعد ان لم يكن وكل مناسب
لمنع الادغام واما الالف فلا يدغم البته لا في مثلها ولا في مقاربها الى اخره
قال لان ادغامها في مثلها متعذر لوجود التحريك وهي لا تقبله وادغامها
في مقاربها ان كان في الادخل منها وهو الهمزه فلذلك ولما يؤدي اليه من
اجتماع الهمزتين وادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولا يدغم فيها غيرها
للتعذر المتقدم ذكره قال والهاء لم يدغم في الهاء وقعت قبلها

او بعدها الى اخره انما ادغمت في الحاء لمقاربتها ولم تدغم في العين وان كانت اقرب
اليها لشبه العين بالهمزة فكما كرهوا الادغام في الهمزة كرهوا الادغام في العين
لما فيها من التهوع وادغموا الحاء فيها بعد قلبها حاء لمقاربتها وللتنبيه قلبوا الثاني
الى الاول على باب الادغام ليلا يؤدي الى ادغام الادخل في الفم في الادخل
في الحلق لو حرروا على قياس الادغام ولم يلتزموا الاظهار لما فيه من عسر اخراج
الهاء بعد الحاء الساكنة في قولك اذبح هذه واما ادغامها في مثلها فواضح ك
قال والعين تدغم في مثلها الى اخره قال وادغام
العين في مثلها واضح واما ادغام الحاء فيها فضعيف عند النحويين لانه ادغام
الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولما ذكرناه من انهما كالهمزة في انه تدغم فيها
قال العين والهاء جاز قلبها حاء ثم ادغامها لم تدغموا احدهما في الآخر
الا بعد تغيرهما جميعا لانهم لو ادغموا الهاء في العين بعد قلب الهاء عينا في قياس الادغام
لادى الى الادغام في العين مع شبهها بالهمزة على ما تقدم وهو مستكره ولو ادغموا
العين في الهاء بعد قلب العين هاء لادغموا الادخل في الفم في الادخل في الحلق فلما كان
لذلك واشتد تغايرهما وعنيه النطق بهما بعد الآخر ساغ قلبهما جميعا حرفا
تغايرهما ولا يلزم منه شيء مما تقدم وهو الذي قالوا في معهم محمم وفي لحيمه عنته
اجبحته وهذا الحلم كان ينبغي ان يكون في قسم الهاء لانه مشترك بينه وبين
العين وقد تقدمت الهاء فكان ينبغي ان يكون فيها جريا على قياس تصنيفه في مثله
والحاء تدغم في مثلها قال ادغامها في مثلها واضح وتدغم فيها الهاء والعين
لقربها منها مع كونهما ادخل في الحلق ولذلك قيل في اجبه حاتما اجبحاتما وفي

ادغم حملا لمحمم على الحاء والعين تدغم كل واحد منهما في مثلها وفي اختها فاما
ادغامها في مثلها وادغام الغين في الخاء واضح واما ادغام الخاء في العين فهو على
خلاف قياس قولهم ان الادخل في الفم لا تدغم في الادخل في الحلق وقولك اسلعمك
ادغام للادخل في الفم وهو الخاء في الادخل في الحلق وهو العين والذي سوغه
شدة تغايرهما حتى لا يكاد يتمر الادخل منهما في الآخر فلما كانا كذلك اغتفر امر
الادخل في اخيه لذلك والقاف والكاف كالعين والحاء في ادغام كل
واحد منهما في مثلها وفي اختها واضح وهما قياس الادغام اذ لا يعتبر الادخل
فاعتبار ادغامه في غيره الا في حروف الحلق مع انهما لو كانا من حروف الحلق
لكانا اشبه شيء بالحاء والغين واذا ادغم الخاء في العين وهما من حروف الحلق
فادغام الكاف في القاف اجدر والجيم تدغم في مثلها واضح وفي السين
لقربها منها مع كون السين اندى صفيرا ولذلك لم تدغم السين فيها ولا في ضدها عند
النحويين وقد ادغمت في الناعن ابي عمرو وفي المعارج بعرج وليس ادغامها بالقوي
وان ادغمت فيها الا ترى انها ادغم فيها الطاء والدال والظاء والذال والثاء ولم تدغم
في واحدة منهن وانما لم تدغموها فيهن لمشاركتها للشين فاجريت مجراها لذلك وادغم
هاء لا فيها كما تدغم في الشين ايضا والسين لا تدغم الا في مثلها وقد تقدم
ذلك وتدغم فيها ما تدغم في الجيم وقد تقدم والجيم لشدة قربها منها على ما تقدم
واللام في مثل الشاسع بشرب سئا في هل شرب شيئا لكثرة اللام في كلامهم
واخراجها مع مقاربتها وانما ادغمت في السين ولم تدغم في الجيم في مثل قولك
الجار لبعد الجيم عن السين قليلا فلذلك لم تدغم فيها ولا فيما هو ادخل منها وادغمت

مما فارنها ما هو ادخل من السين لما ذكرناه والتاء تدغم في مثلها متصلة الى اخره
قال السارح ادغموا الياء في مثلها منصله او شبيهه بالمتصله سواء
كان قبلها فتحه او كسره فادغامها عند الفتحه واضح وادغامها عند الكسره المماثله ولزم
الاتصال جميعا ولم يدغم منفصلها الا اذا انفتح ما قبلها لانه اذا لم ينفتح كان
ادغام فيما لا يلزم الكلمه مع اذهاب المد الذي قبلها بخلاف ما اذا كانت منصله
لانها تكون من بنيتها او مستر له منزله ما هو من البنيه فاعتفر ذهاب المد لذلك
فتقول قاضيّ ولا تقول قاضي فان حال الاتصال امتنع الادغام كقولك
اضرَبَنْ يومًا وفي يوم ولا تقول اضربّ يومًا وفيوم وقد تقدم انها لا تدغم في غيرها
وتدغم فيها النون وان كانت لسنت مقاربه لها لما تقدم من قصدهم الى تحسين
الكلام بالغنه عند الامكان في الحروف التي لا يستثقل ذلك فيها قال
وتدغم فيها الواو وقد تقدم ان الواو لا تدغم في مقاربتها والتاء لسنت مقاربه لها فكان
اشقا ادغامها لاسفا اجدر والتحقيق انه من باب الابدال للاستثقال ولكنهم لما ابدلوها
وافق از تعدها ما وجب الادغام ضروره احتماع المثلين لان الادغام كان من اجل
مقاربه او تقربها من مقاربه ولذلك عدت التاء من حروف الابدال من الواو وفي
مثل هذه المحال ولم تعد بقيه الحروف لاجل الادغام فدل ذلك على ان الادغام
انما طرأ بعد الابدال الذي كان لاجل الاستثقال لانه لاجل الادغام لاشقاء
المماثله والمقاربه وشبه المقاربه قال والصاد لا تدغم اي في مثلها
لما تقدم من انه لو ادغمت في غيرها لذهبت الاستطاله من غير تعويض عنها
وقد عقب بالفتح في قراءه السوسي بادغام الصاد في الشين في قوله لبعض شانهم وفيه

صعف اخر من حيث انه سكن ما قبلها وادغام مثل ذلك وان لم يكن ضاد ممنوع عند
النحويين لما يؤدي اليه من اجتماع الساكنين على غير حدهما فصار ضعفها عندهم
من وجهين وقد اجيب عن الادغام مع الاسكان بوجهين احدهما انه احفا
اطلق عليه الادغام مسامحه والاخفا مع الاسكان قبلها جايز باتفاق وهذا وان
كان حسنا وصالحا لان يحاب به عن اطلاقهم ادغام الضاد في السين فان الاخفا
في الصاد قبل السين وغيرها غير ممنوع باتفاق لو ساعده رواه القرا والذي نقل
عن المشهورين انهم يدغمون ذلك ادغاما محضا يعلب الضاد شيا ويشدد بدها
وليس مع الاخفا قلب ولا تشديد فضعف الجواب على هذا التقدير والجواب
الثاني انهم قالوا قد ثبت هذه القراه في السبعه وهي مع قوله تواترا وهو اثبات
معيد للعلم وما ذكره النحويون نفي مستند الظن والاثبات العلمي اولى من
النفي الظني وهذا الجواب بعينه يجري معارضا في منعهم ادغام الضاد وعايه فما
يحيون عنه الفتح في تواتر القراه او في تواتر مثل هذه التي قد روي غيرها ولو
سلم انها غير متواتره فاصل الامر ان ثبت لعه بدلاله نقل العدول لها فسقى
الترجيح فيها بالاثبات ومذهب الخصم يعني والاثبات اولى ويدغم فيها ما يدغم
في السين الا الجيم وقد تقدم ذلك عند ذكر الجيم والسين باعتبار ادغامها
ولذلك لم يمثل به لتقدمه والسلام ان كانت المعرفه قال يدغم في عشر حروف
السمين وعشر الجيم وما هو ادخل منها فلا تدغم في الغا والبا والميم والواو ولا
في الجيم والفاف الكاف والخا والغين والها والهمزه ويدغم فيها سوى ذلك
وهي التا والثا والدال والذال والرا والزاي والسين والصاد والضاد

والطاء والظاء واللام والنون فان كانت لام تعرف النرم ذلك فيها لكثره ورودها
في كلامهم وان كانت غيرها فامرها مستقيم الى مناكد وحسن والمناكد ادغامها في الراء
في مثل هل راءت لشده قربها والما في الراء من النكرار واما ادغامها في اللام فواجب
في مثل هل لك جريا على وجوب ادغام المثلين اذا سكن الاول وقد ذكر الحسن
وجعل الادغام للنون مسحا وليس بمسموع فانها تشبه قراءه عن الكسائي لم يخالف
فيها عنها ومثلها لا يوصف بالفتح وقد روى عن الكسائي هل يحن بالادغام لا اختلاف
عنه في ذلك ولا يصلح شبهه الفتح الى قراءه منقوله عن احد القرا السبعه ولا يدغم
فيها الا مثلها لما فيها من الانحراف فكانهم كرهوا الادغام فيها لذلك ادغمت فيها
النون لشده تقاربهما معها ولما بانت من انهم اظهروا اسكان النون من مخرجها صريحا
اذا املن الادغام والفصيح ادغامها فيها بغير غنه لما بينهما من التقارب الذي لا
يحسن معه ذلك لانه اذا اظهر الغنه فطرف اللسان على مخرج النون حالت نونا
او قاربها لما فار احتز وجبات لام سالكه مدغمه في لام احزى مع الغنه فخالف
طريق الاخفا وكرهوا الاظهار فادغموا من غير غنه وذلك واجب فيها وجوب
الاخفا في حروف الفم واما اظهارها عنها في اللغه الشاذه فاجراها مجرى غيرها من
الحروف التي امكن اخفاؤها مع بقا غنتها قال ـــــ وادغام الراء فيها وهو
يشر الى قراءه ابي عمرو ونحو نعفر لكم واشكر لي والكلام في ادغامها كالكلام في
ادغام الضاد على ان نقل ادغام الراء في اللام اوضح واشهر ووجهه من حيث
التعليل ما بينهما من شده التقارب حتى صارا كالمثلين مع دليل لزوم ادغام اللام
في الراء في اللغه الفصيحه ولو لا شده التقارب لم يكن ذلك وكان ذلك بمنصى

ان يدغم في اللام لزوما لانه عارضه ما في الراء من التكرار فلم يازمه فاظهر
واعتبر باره لشده التقارب وذلك واضح والراء لا تدغم الا في مثلها قد
تقدم ان الراء لا تدغم في مقاربها فلم يسق ما يدغم فيه الا مثلها وقد مت علة ذلك
واما ما يدغم فيها فاللام والنون لما بينهما من التقارب وادغام النون يغني عنه على
الافصح كما تقدم في ادغامها في اللام قال ـــــ والنون تدغم في حروف يرملون
قال الشارح للنون مع الحروف اربع احوال قسم يظهر عنده اظهارا محضا
وقسم يدغم فيه وقسم يخفى فيه وقسم تقلب عنه فالاول حروف الحلق لقولك من
ابوك ومن هاى والى الواو والياء واللام والراء وهي على ضربين قسم يحسن
فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء وقسم الاحسن فيه ذهاب غنتها وهو اللام والراء
وقد تقدم تعليل ذلك والثالث من الجيم الى الفاء وهو الجيم والشين والطاء والذال
والتاء والصاد والزاى والسين والفاء والرابع وهو الباء فانها تقلب عندها ميما
لقولك عمر وشنما وامما فلبوهما ميما عند الباء لانهم لما رفضوا اظهارها وكانوا
سقوا غنتها ويحافظون عليها لزم عند النطق بالباء بعدها طبق ضم الشفتين على
مخرجها عند الصوت بالغنه فتلبها فوجب ان يجيء ميما اذ لا معنى للهم الا
صوت من مخرج الباء بغنه الا ترى انك اذا قلت ان ام لم يكن بينهما فرق
الا الغنه فوجب ان تكون ميما عند النطق بالباء بعدها لذلك واما الاخفاء عند
العين والخاء والغين فلانها حروف حلق فلا يحسن اخفاؤها عندها كما لا
يحسن عند غنتهما وانما حسنها قربها من القاف والكاف وبعدهما عن اقصى
الحلق ولذلك جاء النطق بالغنه معهما اسهل منه مع غيرها والوجه ما تقدم

وعليه اطباق القرا السبعه في القرآن وقول ابي عثمان ان سابنها مع حروف الفم
لحن وقد تقدم تعليله ببيان استحالته قال والطا والدال والتا والظا والذال
والثا يدغم بعضها في بعض لشدة مقاربتها ويدغم في الصاد والزاي والسين لما بينهما
وبينها من المقاربة ايضا قال وهذه لا يدغم في بلك يعني الصاد والزاي
والسين لا يدغم في الستة المتقدمة لانها حروف صفير ففيها زيادة فلو ادغمت
فيها لفات تلك الزيادة وصح ادغام بعضها في بعض لاشتراكها في الصفير فينتفي
مانع الادغام فلذلك ادغم بعضها في بعض ولم يدغم في الستة الاول والا فليس في
المطبقة اذا ادغمت بقيته الاطباق قال الشارح وقد اعترض
على ابن الحاجب في اطلاقهم الادغام في الحروف المطبقة واشتراطهم بقا الاطباق
بقيل الاطباق صفة للحرف لا تكون الا فيها وجب حصوله عند حصولها واذا وجب
حصول ما في الادغام لانه يجب به ابدالها الى المدغم فيه فيودي الى ان تكون
موجوده غير موجوده وهو مناقض ومن اجاب بان الاطباق في المطبقة كالغنه
في النون فكما امكن بحى الغنه عند حروف الاخفا من غير نون فلا بعد حصول
اطباق حروفه مع عدم حروف الاطباق فلسر على تصويره لان الغنه لا
توقف حصولها على محى النون بل تحصل مستقله بنفسها من غير صوت
بالنون وسببه انها تخرج من الخيشوم والنون من الفم فامكن انفراد الغنه عنها
نعم لا يتبين النون الا بالغنه ولا يلزم من التلازم من احد الطرفين التلازم
من الطرف الاخر وذلك بخلاف الاطباق لان الاطباق دفع اللسان
الى ما يحاذيه من الحنك للصوت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم

الا بنفس الحرف اذ ليس هو امرا وراء ذلك عدها المحققون حرفا مستقلا والنون
حرفا مستقلا وان كانت الغنه منفصلة عنها واشبه ما يجاب به انه في الحقيقه ليس
بادغام ولكنه لما اشتد التقارب وامكن النطق بالثاني بعد الاول من غير فصل
باللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل فاطلق عليه الادغام لذلك ولذلك
يحس الانسان من نفسه ضرورة عند قوله احط الطو الطا حقيقه وبالتا
بعدها فلا يجوز ان يقال للطا مدغمه لان ادغامها يوجب قلبها الى ما بعدها وقد
علم انها تعلب ولا يصح ان يقال ان ميم حرفا اخر ادغم فيه الميم مع بقا الطا الاولى
لما يودي اليه من ادغام الحرف واظهاره في حال واحد ولما يودي اليه من
الجمع بين الساكنين وذلك فاسد فثبت ان الامر على ما ذكرناه من ان الطا
ميته وانما اشتد التقارب حتى نطق بالثاني بعدها من غير فصل فاطلق عليه لفظ
الادغام لذلك قوله كقراه اي عمرو فرطت ليس بمستقيم فان الاتفاق
من القرا على فرطت للسين بينهم فيه خلاف والف الاندغم الا في مثلها لما
تقدم من سببه النفسي وبهذا قول النحويين والتحقيق انها قد ادغمت في الما قدا
الكسائي يخسف بهم الارض بادغام الفا في البا وهو عند النحويين ضعيف وقد
تقدم الكلام على مثل ذلك فمن نظر الى ما فيها من شبه النفسي اجراها كالسين
ومن نظر الى ما في الشين من ظهور ذلك اجاز فيها الادغام واطلاق النحويين
على تخصيص السين بالنفسي رد على من يمنع ادغام الفا منهم في البا لعدم الصفه
المانعه للادغام منها وادغام البا فيها واضح لانها ان لم ترد عليها فلا اقل من
ان يماثلها في صفتها فصح الادغام على كل تقدير كقوله تعالى نغلب فسوف

ومن لم يبيّت فاوليك وهي مرويه عن ابي عمرو والكسائي وخلاد عن حمزة والبا
ندغم في مثلها قرا ابو عمرو ليذهب تسمعهم فادغامها فيها واضح وفي الفا قد تقدّم عند
الكلام على الفا وادغامها في الميم واضح لانها تقاربها مع زيادة الميم عليها فصحّ ادغامها
فيها كما صحّ ادغامها في الفا كقوله تعالى اركب معنا وشبهه ولا يدغم فيها الا مثلها
لان مقاربها الميم والفا فامتنع ادغام الميم لما مر من ذهاب الصفة التي هي
الغنه وامتنع ادغام الفا عندهم لما تقدّم من شبه السين والميم
لا تدغم الا في مثلها لما يلزم من ذهاب غنتها لو ادغمت في مقاربها ولا يلزم
على من ادغامها في الواو واليا مع انفا الغنه كما فعل في النون لما تقدّم من النون
حرف كرهوا النطق به ساكنا قبل حروف الفم لما فيه من الصدع المنفور من
سله في المعاد ولما يلزم من اخفائه من تحسين الكلام وتزيينه بها بخلاف الميم
فان الاول مفقود فيه وليس بالكثير كالنون ففعل فيه ما فعل في النون وتدغم
فيها النون والفا فاما ادغام النون فيها فواضح فان قلت لم لم تدغم الميم
فيها مع كون النون حرف غنه كما ادغمت النون فيها قلت النون حرف كرهه
الصريح به ساكنا مع امكان اخفائه لما تقدّم وليس الميم كذلك بل الامر فيها بالعكس
الا ترى انك لو ادغمت الميم في النون لكنت اسا بنون ساكنه فكان مردودا
الى الاتيان بما يفرّ منه لو كان فلم يلزم من صحّه ادغام النون في الميم صحّه
ادغام الميم في النون واما ادغام الفا في الميم فقد تقدّم عند ذكر الفا
وهو انها زايده عليها ومقاربه لها فصحّ ادغامها فيها كما ادغم ما هو مماثل لها في
ذلك قال وافتعل اذا كان بعدها مثلها جاز فيه البيان والادغام

الى آخره وقد تقدّم ان تا الافتعال مع ما بعدها من تا او مقارب بمنزله المتماثلين
او المقاربين من كلمتين وله تحرّ مجرى الكلمه في وجوب الادغام في المثل وامتناعه
في المقارب من حيث ان تا الافتعال لازمها وقوع تا او مقارب بعدها فهي
ككلمه اخرى انضمّ اليها ما يليها فلذلك اجريت مجرى الكلمتين فاذا قصد الى
الادغام اسكنت الا الاولى على ما هو قياس الادغام فيجتمع ساكنان الفا
والثا المسكنه فتحرّك الفا لالتقا الساكنين اما بالفتح طلبا للخفه لانها الحركه
التي كانت للمدغم بنيها عليه كما في شدّ وبعضّ اما بالكسر على التقا الساكنين
ويحذف همزه الوصل باتفاق للاستغنا عنها وكان قياس اخرايه مجرى الكلمتين
عند النحويين منع الاسكون ما قبل الاول لانهم يمتنعون من ادغام مثل
قرم مالك كراهه التقا الساكنين وكذلك هذا والجواب ان فيه شبه
شبه الكلمه الواحده وشبه الكلمتين فجوّز فيه الادغام لذلك ولم يجر مجرى
قرم مالك لان الافتعال فيه محقوق وانما لم يحى في نقا الهمزة وحذفها الوجهان
في الحمر والاحمر من حيث كانت الحركه في الحمر محقّقه العروض لان اصل الحرف
فيها البته واما هنه فاصلها الحركه وسكونها عارض فلما تحرّكت لم يكن اعتبار
سكونها العارض اولى من حركتها الاصليه مع كونها متحرّكه ولذلك لم يختلف في
اسقاط الهمزه التي لم يجاء بها الا لذلك السكون العارض ومن قال قتلوا
بالفتح لم يقتلون بفتح القاف ايضا ومن قال قتلوا بكسر القاف قال يقتلون بالكسر
ايضا لانها فعلها وكذلك يقتلون ويقتلون وقد جا يخوّ مقتلون وعلته ما ذكره من
قصد الاتباع قال وتقلب تا الافتعال مع تسعه احرف اذا ان قبلها الى

اخره وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبينها من مقاربه في المخارج ومباعده
في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفها فقلبت مع الطا والظا والضاد
والضاد طا لانها لو بقيت مع مقاربتها لها لادى الى ادغامها وهي لا تدغم في التا
لما فيها من الاطباق الذي يفوت بالادغام وامّا الى اظهارها فيعسر النطق بها معها
ومنافاتها في صفتها لان التا حرف شديد والظا والطا والضاد رخوه وايضا فان
التا حرف مهموس والطا والظا والضاد حروف مجهوره فقلبوها مع الطا لمخالفتها
لها في الجهر ومع الظا لمخالفتها لها في الجهر والرخاوة ومع الضاد كذلك ومع الصاد
لمخالفتها لها في الرخاوه فقلبوا تا الافتعال حرفا يوافق التا في المخرج ويوافق ما قبله
في الصفه قصدا لنفي التنافر بين الحروف وقلبوها مع الدال والذال والزاي
دالا لانهم لو بقوها تا لكانوا في الزاي على ما تقدم في حروف الاطباق وفي
الدال لمفارقتها للدال في المخرج هذا مع انها تخالف الثلاثه في الصفات واما مخالفتها
للذال والزاي فان التا حرف شديد وهذان رخوان والتا حرف مهموس وهذان
مجهوران واما مخالفتها للدال فلانها حرف مهموس والدال مجهور فقلبت دالا
لتوافق التا في المخرج والدال في الجهر ومع الزاي لذلك وقلبت مع التا والسين
تا وسينا يعني تا مع التا وسينا مع السين لانها لو بقيت مع السين لكانت كالتا
مع الطا على ما تقدم ولو بقيت مع التا لكانت كمعانيها مع الدال مع انها تخالف
السين في الشده فقلبت تا مع التا لموافقه التا في المخرج والتا في المخرج والصفه
جميعا وكذلك قلبها مع السين واذا قلبت التا طا مع الطا وجب الادغام
لاجتماع المتلين واذا قلبت مع الظا ففيها ثلثه اوجه الاظهار وهو الاصل

والادغام بقلب الظا طا اصل قياس الادغام وبقلب الطا طا ترجيحا للحرف الاصلي
على الحرف الزايد ليتنبه به على الاصل واذا ابدلت مع الضاد ففيها البيان الذي
هو الاصل والادغام تقلب الزايد الى الاصلي ولم يجئ الادغام على اصل الادغام
لما يلزم من ادغام الضاد التي هي زايده بصفه الاستطاله على ما تقدم فلذلك اضطرب
واضرب ولم يات اطرب الا على سدود لان فيه ادغاما للضاد وهو شاذ واذا
ابدلت مع الضاد ففيها ما في الضاد سوا الا ان الصاد لا تدغم فيما ليس يصفر لما
يلزم من ذهاب صفتها فتقال اصطبر ولا يقال اطبر واذا ابدلت مع الدال
وجب الادغام لاجتماع المتلين فتقال ادان لا غير واذا ابدلت مع الذال جاز
اظهارها وجاز ادغامها على اصل الادغام وهو الكثير وجاز ادغامها بقلب الثانيه
الها كما قلت في اطلم على ما تقدم فيقال اذكر وادكر واذا ابدلت مع الزاي
كانت كالصاد مع الطا في اظهارها وادغامها بقلب الثانيه الها كما قلبت ولا تدغم
هي على قياس الادغام لما يلزم من حرف صفير فيما ليس يصفر موافق له في صفته وقد
تقدم ان ذلك غير سايغ واذا ابدلت مع التا ادغمت لا غير لاجتماع المتلين قوله
ومع التا تدغم ليس الا بقلب كل واحد منهما الى صاحبتها ليس على ظاهره لانما
يقلب احدهما لكنه جمع وازاد الفصل واما من قال متردقوم لا يقلبون
تا الافتعال بل يسقونها على حالها ويدغمون التا على اصل قياس الادغام ومن ثم
جاز مترد ومتردا وانا ردوا نا ردوا واذا ابدلت مع السين وجب الادغام لاجتماع
المتلين قوله ومع السين تدغم وتدغم ليس ايضا بالجيد لان الكلام بعد تا الافتعال
ولا يصح حينئذ الا الادغام واما البيان في قولك مستمع فانما هو على لغه

من سعتها ولا بدّ لها وامّا من ابدالها فواجب عنده الادغام لاجماع المسلمين والذين لم
سدلوها ولم يدغموا فيها السين لما يلزم من ادغام حرف الصفير فيما ليس يموافقه فيه
وقد شهوا اما الضمير تا الافتعال قال ـــــ وفي كل حيّ قد خبطت بنعمه الى
اخره قال ـــــ الشارح لانها سببيه بالمتصله وقعت بعد الحروف التي يستكره
اجتماعها معها وكما قالوا الطلب في اطنلب قالوا خطّ في خبطت وكذلك نقد
وفزد قال ـــــ سيبويه واعرب واجودهما الابقلب وانما ضعف ذلك فيها
لكونها منفصلة في الحقيقة في كلمة اخرى فكما لا يحسن في اجبط تسعد وفي قد
تسعد اجبط سعد وقرسعد وانقد سعد لا يحسن جبط وقرّ ونقد لانها مثلها
في كونها كلمة منفصلة في الحقيقة قال ـــــ واذا كانت التا متحركة ولعلها
هذه الحروف سألته لم يلزم ادغام نحو استعطم واستضعف لسكون الثاني من
المتقاربين اذ شرطه ان يكون ميتا واذا وجب الاظهار في يشددن وهما مثلان
لسكون الثاني فلأن يمتنع في استعطم ونحوهما ليس بمثلين احرى وقال ـــــ
واستدار واستصاب واستطال لسن تلك المنزله يعني انه لا يدغم لان ما يدغم
فيه لو ادغم في حكم السكون اذ اصله استدر واستصوب واستطول وحركها
عارض بالاعلاب عينها الفا واذا وجب اظهارا شد دفي قولك اشدد اليوم عند
من لغته اشدد بغير ادغام لسكون الثاني لم يعتد بحركتها العارضه في اشدد
اليوم مع كونها مثلين ولأن لا يعتدّ بها هاهنا اولى قال ـــــ وادغموا اما
تعلّ وتفاعل فيما بعدها يعني اذا كان مضارعا لها وانما حذفه للعلم به اذ لا يليق
ان تعلّم وتفاعل لا يصح ادغامه فان ادغموا اجتلبوا همزه وصل للنطق بالساكن

لتعذر الابتداء به فقالوا اطيّروا وازيّنوا واثّاقلوا قال الله تعالى تطيّروا بموسى
وقال دارت وقال اثاقلتم الى الارض وقال فادّارأتم فيها وليس اطيّروا وامثاله
لانه لو كان افتعلوا لكان لفظه اطارّوا وكذلك اثاقلوا اذ لو كان افتعلوا لكان
انقلوا وادّاروا والوكان افتعلوا لكان ادّاروا وازّينوا الوكان افتعلوا لكان ازيّنوا
وانما اطيّروا وازيّنوا افتعلوا فلذلك جاءت العين مشددة على ما كانت عليه
واثاقلوا وادّاروا وانفاعلوا فلذلك جاءت الالف مفردة بين العين والفاء ولم
يدغموا نحو تذكرون لان اصله سذكرون فحذفت التا الاولى او الثانية بحصتها فلو
ذهبوا يدغمون هذه الساقطة لادغموا الياس فيحلون بالكلمة ووجه آخر وهو
انه يؤدي الى بقا الفعل المضارع من غير حرف مضارعه ان كان المحذوف
الثانية او ما يقوم مقامها من جنسها ان كان المحذوف الاولى ولا يستفهم
ان يكون فعلا مضارعا عريا قال ـــــ ومن الادغام الشاذ قولهم مسّت
قوله ومن الادغام ليس بمستقيم لان الادغام بعد ابدال السين تا
ليس بشاذ لفل النطق بها معها ولذلك اتفق على ادغام مثل قد بين ووددت
حتى كانهما مثلان وانما الشذوذ ابدال السين تا ويحتمل ان يريد بالشذوذ انه
لم يقع مثله مدغما ولا مظهرا فهو مستقيم الا ان شبه الشذوذ اليه مع الادغام
لنسبته اليه مع الاظهار الا انه يمكن ان يقول قياس كلام العرب لو ودّرنا
وقوعه ان يكون مظهرا لانهما في كلمة واحده وهم لا يدغمون المتقاربين في
كلمه لما يؤدي اليه من اللبس كما تقدم ولذلك لم يدغموا عتدان في جمع
عتود وان كان مسكوه النطق به قال ـــــ ومنه ودّ في لغه بني تميم واصله وتد

والادغام فيه بعد اسكان الاول كالكلام في سبّ ومن قال عُنُدٌ في عتدان والترم فيه
بتحريك العين ولم يسكنها كما اسكن كتف فانه قد يسمع ما يلزمه من احد امرين الادغام
المودي الى اللبس والاظهار المودي الى الثقل كما انهم استعوا من بناء فعل مصدر
الوند فلم يقولوا وتد لما يلزمهم من ثقل ان اظهروا ولبس ان ادغموا قال
وقد عدلوا في بعض ما لاقى المثلين او المتقاربين لاجواز الادغام الى الحذف الى
احد هما لانهم لما ثقل عليهم احتماع المثلين من غير ادغام وتعذر الادغام عدلوا
الى ما هو شبيه بالادغام من الحذف الذي لا بناء فيه سكون الباني وشرطه ان
يكون ما قبل الاول متحركا اما لو سكن فلبس فيه الا الاظهار لقولك لشددن
وشبهه لانه لا يعرف من ثقل الى متعذر متعذر الادغام والحذف فاعتنفر
الاستعمال لانه اخف المكروهات اللازمة وكلما كثر مثله في كلامهم حسن
الحذف وما قل لم يحسن لترجح الثقل فيه بالكسرة التي يلزم مها كثرته فلذلك
طاز ظلت اكرمست وهذا في المثلين كثير على ما ذكروا واما في المتقاربين
فلم يأت محققا الا في مثل بني العنبر وبني العجلان مع كونه قليلا واستطيع
وان كان كثيرا لما فيه من اجتماع التاء والطاء والسين مع شدة التقارب بين
التاء والطاء والذي حسن حذفها كون الطاء متحركة للاعلال ولولا ذلك
لم يحذف كما لم تحذف في يستطعم وشبهه لما كانت ساكنة لادائه الى
اجتماع الساكنين فلما لم يستعمل تحرك الاول منهما واما استحد فيحتمل
ان لا يكون من هذا الباب وهو الظاهر لانهم لا يقولون استحد ولو كان
منه لجاء الاصل اذ لا مانع يمنع من وجوده وايضا فان المعهود حذف الاولى

لاجل حذف الثانية مما استثقل فيه الاجتماع وبعد ذا الادغام وايضا فانه بمعنى اتحد
فلو كان على استفعل لاختلف معناه في الظاهر ويحتمل ان يكون من اتحد
لبعد ابدال السين من التاء لانه شاذ كيف قدروا ما استتع بالتاء فمثله في
الشذوذ ولم يخالف ان اصله يستطيع اذ لا يحتمل له غيره ثم فيه بعد يران
احدهما ان يكون المحذوف الطاء وان كانت بائه كما كان المحذوف من استحد
الثانية لما تعذر حذف الاولى وتضعف ها هنا من حيث امكان حذف الاول
لتحرك الثاني فيقال يستطيع كما هو الكثير ويمكن ان يجاب بان الطاء في
حلم السكون وحركتها عارضة فكانها في الحكم ساكنة اذ وزانهما وزان التاء
الساكنة في استحد سواء ويجوز ان يكون مبدلة من الطاء بعد حذف التاء
كانه قيل يستطيع اولانهم قيل يستتع الا ان ابدال التاء من الطاء ضعيف وانما
ضعف بلعنبر وشبهه وان كان اجتماعهما مع لام التعريف كثيرا لامرين
احدهما انهما من كلمتين منفصلين والمتصل اقوى من المنفصل والثاني في
الحقيقة لم يجمعا لما بينهما من الفصل بالالف في بني او الواو في بنو والالف
في على لانها من زيادة فكانت فاصلة في الحقيقة بينهما قال
واذا كانوا ممن يحذفون مع امكان الادغام في يتسع وتقي يريدانهم كرهوا اجتماع
المثلين مع امكان تخفيفه بالادغام حتى حذفوا هربا من اجتماعهما مع امكان
ضرب من التخفيف اولى على ان يتسع وتقي ضعيف ولولا ذلك
فيه لكان الحذف فيما تعذر فيه الادغام اولى كما بين بالاستدلال
وانما هو اولى من يتسع وتقي باعتبار شذوذهما والله اعلم بالصواب

وافق الفراغ من تحريره يوم الثلاثا سابع شهر رمضان المبارك سنه ثلاث وستين وستمايه
الهلالية بمحمية بغداد بدرب الخانين حماها الله تعالى والحمد لله وحده وصلواته وسلامه
على سيدنا ومولانا محمد النبي الأمي وآله وصحبه الطاهرين وسلم تسليما كثيرا
كتبه الكاتب بعد الكتابة

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısım AMCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni
Eski Kayıt No 405